

Journal of Letters and  
Social Sciences (JLSS)



المجلد 19  
العدد 02

السنة  
2022

# مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

منشورات جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف 2 الجزائر  
Edition: Mohamed Lamine Debaghine, Setif2 University

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية المجلد 19 - العدد 02 (نوفمبر - ديسمبر) 2022

تعتبر مجلة " الآداب والعلوم الاجتماعية " مجلة علمية محكمة، تصدر كل ستة أشهر. تنشر البحوث والدراسات التي تتوافر فيها الأصلية والمنهجية العلمية والتي يكون إعدادها حسب معايير المخطوطات العلمية الصالحة للنشر.

تهدف مجلة " الآداب والعلوم الاجتماعية " إلى توسيع المعرفة العلمية وتعزيز الاتجاهات الدراسية الحديثة والمبتكرة حول سيكولوجية الإنسان ومجتمعه وآدابه وفنونه وفلسفته وتاريخه وآثاره ومستقبله.



الإيداع القانوني  
2004 - 650  
ISSN: 1112-4776  
e-ISSN: 2588-1906

# مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

## المراسلات

العنوان: مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف 2، الجزائر  
حي الهضاب سطيف 19000 الجزائر

الهاتف /فاكس: 036.66.11.81

الموقع الإلكتروني

[-https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4](https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4)

[-http://revues.univ-setif2.dz/](http://revues.univ-setif2.dz/)

البريد الإلكتروني: revue.setif2@gmail.com - revue@univ-setif2.dz

الايداع القانوني: 2004-650

ISSN: 1112-4777

eISSN: 2588-1906

## مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة محمد لين دباغين سطيف2، الجزائر

### مدير المجلة

أ.د. الخير قنشي مدير الجامعة

### رئيس التحرير

أ.د. بن جدو بوطالبي

### هيئة التحرير

|                    |                          |
|--------------------|--------------------------|
| أ.د. فريدة قماز    | أ.د. صلاح الدين زرال     |
| د. هميسي نور الدين | أ.د. نصر الدين غراف      |
| د. لبنى أشهب       | أ.د. محمد بن أعراب       |
| د. بلحش حسين       | أ.د. أنور مقراني         |
| أ.د. بوادي محمد    | أ.د. عبد الملك بومنجل    |
| د. اخلاص غرزولي    | أ.د. محمود بوسنة         |
| د. الشريف زروخي    | أ.د. سفيان زدادقة        |
| د.مولود آيت عيسى   | د. فاروق طباع            |
| د. بوبكر قارس      | د. بشير الشريف شمس الدين |
| د. سفيان لوصيف     | د. وهيب بوسعدية          |
| أ.د. جمال كويحل    | د. أمينة طالبي           |
| أ.د خير الدين دعيش | د. حسينة أحمد            |
|                    | أ.د. سمش الدين زواغي     |

### أمانة المجلة

لامية بوضياف

مفيدة شريفي

مبروك صبايحي

## اللجنة العلمية

|                                 |                            |
|---------------------------------|----------------------------|
| جامعة سطيف2                     | أ.د. السعيد كسكاس          |
| جامعة سطيف2                     | أ.د. ميلود سفاري           |
| ATRSSH قسنطينة                  | أ.د. يوسف عيش              |
| جامعة سطيف2                     | أ.د. التوفيق سامعي         |
| جامعة سطيف2                     | د. بشير فايد               |
| جامعة سطيف2                     | د. عمار كوسة               |
| جامعة سطيف2                     | د. ميني نور الدين          |
| جامعة سطيف2                     | أ.د. بلقاسم نويصر          |
| جامعة سطيف2                     | د. عبد الكريم عنيات        |
| جامعة سطيف2                     | د. عبد الغاني عليوة        |
| جامعة سطيف2                     | د. محمد بوجاجة             |
| جامعة سطيف2                     | د. حميد اومليلي            |
| جامعة سطيف2                     | أ.د. نور الدين بوعلي       |
| جامعة قسنطينة3                  | أ.د. فضيل دليو             |
| جامعة باتنة 1                   | أ.د. الطيب بودريالة        |
| جامعة وهران                     | أ.د. دحو فغورور            |
| جامعة الجزائر2                  | أ.د. حمزة محمد الشريف      |
| المركز الجامعي تبازة            | أ.د. عمار مانع             |
| جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة | أ.د. احمد صاري             |
| مركز جمعة الماجد دبي            | أ.د. عزالدين بن زغبية      |
| جامعة ذي قار العراق             | أ.د. عواد كاظم لفته الغزي  |
| جامعة بخت الرضا - السودان       | أ.د. محمد الحسن عبد الرحمن |
| جامعة قسنطينة 2                 | أ.د. ساعد خميسي            |
| المدرسة العليا قسنطينة          | أ.د. حسين أمزيان           |
| CNRS فرنسا                      | أ.د. دانيال إستريا         |
| CENIEH اسبانيا                  | أ.د. محمد سحنوني           |
| جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب  | أ.د. حمداوي إبراهيم        |
| جامعة باري 7 فرنسا              | أ.د. آل ديكو بريما         |

## الفهرس

- أ.د. الخير قشي افتتاحية العدد: مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مسار كبير وآفاق واعدة 07
- أ.د. حسينة يحيوي قلق المستقبل، الاكتئاب و احتمال الانتحار و ظهور فكرة الهجرة لدى الطلاب الجامعيين 09
- د. سامية شينار المقبلين على التخرج (دراسة ميدانية بولاية تيزي وزو)
- د. شريف خاصة فلسفة الإصلاح وعلاقتها بقراءة النص الديني عند ابن رشد 18
- د. مليكة مذكور الأخلاق والحوسبة 34
- د. تومي يحي جريمة اختطاف الأطفال وآلية مكافحتها في التشريع الجزائري 47
- د. نادية بوحاريس كتاب «الاستشراق» لإدوارد سعيد بين مؤيد ومعارض (قراءة نقدية في الآراء) 61
- د. خيرة لعرق نحو الطبقات القالبية والخطاب الشعري؛ قصيدة في سرنديب للبارودي أنموذجا 74
- د. بختة ختال «المستوى البلاغي وطبقاته» 87
- د. كحلي عمارة الأنساق الثقافية في الخطاب الكاريكاتيري الجزائري 87
- د. جميلة علاق البعد المتوسطي للأمن الجزائري: من ردّ الاعتبار للماضي المتوسطي إلى المشاركة في المبادرات الأمنية 102
- د. أسماء قرشوش أطر المعالجة الخيرية للحراك الشعبي في الجزائر دراسة تحليلية للأطر المستخدمة في قناة الجزيرة الإخبارية نشرة «الحصاد» أنموذجا 113
- د. نجمة عللوش الحماية الدولية للموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة بين الأحكام القانونية والواقع 130
- د. خضرة مخلوفي د. مصطفى بن عبد العزيز العدوانية 130
- د. طرطار حنان تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري في التشريع الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة 144
- د. علي اليازيد المخاوف المدرسية وعلاقتها بتقدير الذات لدى المراهق المتمدرس دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة المتوسطة 161
- د. فايزة بلخير مقومات المقاربة الجزائرية في التصدي للإرهاب وانعكاساتها إقليميا ودوليا 179
- نورالدين سعدون د. العيفة سالي تعليم المهارات اللغوية تواصليا 196
- د. ربيع كيفوش معالم المنهج الإسلامي في التصدي للفساد الإداري والمالي 209
- د. عبد العزيز عزة تفعيل دور هيئة التحكيم في تسوية النزاعات الأسرية في الفقه الإسلامي والتشريعين الجزائري 235
- أ.د. أحمد شامي أثر الانتباه على مهارات التواصل غير اللفظي لدى الطفل التوحدي 249
- د. مبروك شيخي أ.د. محمد الطاهر بوطغان

- 261 د. حسين بن زيدان  
أ.د. جمال مقراني  
أ.د. تواتي احمد بن قلاووز  
مستوى عوامل الاحتراق النفسي لدى مدربي الرياضيين المتحدي الإعاقة
- 273 د. أسماء تخنوني  
واقع التحقيق العقاري للحصول على الدفتر العقاري الى غاية جانفي-2021دراسة تحليلية لآخر مستجدات المسح العام في ولاية عنابة –
- 283 د. يعي بن حفاف  
أ.د. بوطالبي بن جدو  
مكانة ودور التربية العملية في تكوين أساتذة التربية البدنية والرياضية
- 299 د. لخضر بن سهيل  
رقابة البرلمان على أعمال السلطة التنفيذية -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-
- 309 د. جيلالي حلوز  
سارتر والفينومينولوجيا الهوسرلية (القصدية معبر لفهم الوجود الإنساني)
- 316 د. وسيلة قنوفي  
حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي : اطار قانوني في تطور {Fr}
- 326 د. ذهبية دحماني  
أ.د. قيرع حاتم وهيبة  
تراجع قدسية العذرية الأنثوية وإشكالية التوجه الجنسي {Fr}
- 336 د. ليلى زورز  
التكنولوجيا للأغراض التعليمية: تدريس وتعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في التعليم العالي الجزائري {En}
- 347 د. وريدة هدوش  
تحليل شعارات الحراك الجزائري {Fr}

## افتتاحية العدد: مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية: مسار كبير وآفاق واعدة

أ.د. الخيرقشي

نحتفل اليوم بظهور العدد الثاني من المجلد التاسع عشر لـ «مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية»، الصادرة عن جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، في تصميم جديد، نعلن من خلال ذلك عن نهاية مرحلة متميزة وبداية مرحلة ثانية واعدة. تحمل هذه المرحلة الجديدة في طياتها طموحات عالية، تهدف إلى الارتقاء بالمجلة في شكلها ومضمونها، وهذا لجعلها قادرة على الولوج إلى تصنيفات أعلى وتحصل على حضور محلي وجهوي وعالمي أكبر وأوسع.

إننا ندرك بأن تحقيق هذه الطموحات سيتطلب من كل المنتمين إلى المجلة بذل مجهودات إضافية أكبر من أجل جعل المجلة في عملها التحريري وإصدارتها وسياساتها فيما يخص النشر العلمي، تحترم مختلف المعايير العالمية (قواعد التوحيد والتقييس) وليس فقط بعضها. وندرك كذلك بأن طاقم المجلة لديه الإرادة الكافية والثقة في قدرته على تحقيق هذه الطموحات وهذا لأن مسار المجلة تميز فعلا بالعديد من الإنجازات. مع العلم إن ما تم أنجزه سابقا هو الذي جعلنا جميعا، نفتخر أولا بمسار المجلة ونفكر ثانيا في إحداث قفزات أخرى مهمة ترتقي بالمجلة إلى الأعلى. وفيما يلي نذكر بعضا من إنجازات المجلة السابقة:

- لقد تم إصدار 38 عددا مقسمة على 19 مجلدا تحتوي على حوالي 800 مقال،  
- لقد تم فهرسة المجلة في صنف «ج» بالبوابة الوطنية للمجلات العلمية «ASJP» في جوان 2018،  
- لقد تحسنت المجلة في سنة 2021 على معامل 0.1167 في تقييم «أرسيف Arcif» للمجلات العربية، وحصلت على المرتبة السادسة على المستوى العربي في تخصصها، وهذا من مجموع 117 مجلة.  
وفي سنة 2022 تحسنت على معامل «أرسيف Arcif» يقدر بـ 0.17650 وترتبت في المرتبة التاسعة من بين (130) مجلة على المستوى العربي.

- لقد تم فهرسة المجلة في المنصات المعرفية التالية خلال السنوات الماضية:

BDD Shamaa, Researchbib, Citefactor, Dspace, Miar, Sindexs. ASJP, Google Scolar, DOAJ,

وتجدر الإشارة إلى أن المجلة تستقبل سنويا أكثر من 100 مخطوط جديد من أجل التقييم والنشر في حالة القبول. مع العلم أن عمليات التقييم والمراجعة التي تشرف عليها هيئات المجلة بمساعدة قائمة موسعة من المحكمين الخارجيين من مختلف التخصصات، تؤدي في المتوسط إلى قبول حوالي 45% للنشر، وهذا بعد قيام أصحاب هذه المخطوطات المقبولة بالعديد من التعديلات التي يطلبها المراجعون ونواب رئيس التحرير. ويعتبر هذا العمل مؤشرا آخر على الجهود الكبيرة المنجزة سنويا على مستوى المجلة.

إن هذه الخلفية المتميزة للمجلة شجعتنا على التفكير في المزيد من العمل الذكي، والهادف إلى خطو خطوات أخرى إلى الأمام، حتى الولوج إلى قاعدة من قواعد البيانات العالمية المرموقة.

إن هذا العدد يعتبر بداية في هذا الطريق، ولهذا ستلاحظون فيه وجود تحسينات متعددة، وفيما يلي نتطرق إلى أهمها؛ لقد عملنا على:

- إغناء هيئة التحرير بكفاءات علمية جديدة عالية المستوى، تتمتع بسمعة علمية على المستوى الوطني والدولي، مع العلم أننا سنواصل هذه العملية خلال السنة الجارية،



- إثراء وضبط قواعد النشر الخاصة بالمجلة، بحيث نعلن في هذه القواعد المحسنة اتباع المجلة مختلف المعايير العالمية في عملها التحريري، وفي سياستها فيما يخص النشر العلمي، وفي كيفية كتابة التمهيش والمراجع، كما نعلن الالتزام بقواعد لجنة أخلاقيات النشر (COPE)

<https://publicationethics.org/>

- تصميم غلاف جديد للمجلة يوجد به رمزية تتوافق مع طبيعة المجلة، كما أنه يتضمن كل المعلومات الوبوميترية المطلوبة،  
- تصميم رمز جديد للمجلة متميز في شكله ومضمونه ويتوافق مع خصائص وطموحات المجلة وقيمها العلمية. ويمكن الاطلاع على شرح للخريطة البيانية لمكونات هذا الرمز على الرابط الموالي:

[https://www.univ-setif2.dz/index.php?option=com\\_content&view=article&id=4078:mjlt-aladab-wallwm-alajtmayt&catid=14&lang=ar&Itemid=102](https://www.univ-setif2.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=4078:mjlt-aladab-wallwm-alajtmayt&catid=14&lang=ar&Itemid=102)

وبالإضافة إلى التحسينات الأنفة الذكر بودنا أن نثمن عملية التوحيد (Normalisation) التي شملت محتوى هذا العدد، والتي تمت بالاعتماد على أسس النشر العلمي العالمي وقواعد جمعية علم النفس الأمريكية APA. إن هذه العملية تعتبر هامة جدا لأنها خطوة بارزة في طريق الارتقاء بالمجلة.

ويضم هذا العدد الأول من المجلة في نسختها الجديدة، مجموعة من الدراسات والبحوث القيمة. فالقراءة المتأنية لهذه الأعمال البحثية يسمح لنا بتصنيفها حسب تخصصات اهتمامات المجلة إلى ما يلي: ست دراسات وبحوث في علم النفس وعلوم التربية وخمس في القانون وأربع في الفلسفة وثلاث في علوم الاتصال والسياسة واثنين في علم الاجتماع واثنين في الآداب، وبالإضافة إلى ذلك نجد أيضا ثلاث دراسات باللغة الفرنسية ودراسة واحدة بالإنجليزية.

وفي الأخير أشكر الطاقم العلمي والفني الذي أشرف على إنجاز هذا العمل وإلى مزيد من التحسن.

## قلق المستقبل، الاكتئاب و احتمال الانتحار وظهور فكرة الهجرة لدى الطلاب الجامعيين المقبلين على التخرج (دراسة ميدانية بولاية تيزي وزو)

Anxiety of the future, depression, suicidal potential and the emergence of the idea of migration among university students coming to graduate (a field study in the state of Tizi Ouzou)

د. سامية شينار

Dr. Samia Chinar

جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر

samiachinar@yahoo.com

أ.د. حسينة يحيياوي<sup>(1)</sup>

Pr. Hassina Yahiaoui

جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر

belhocinehassina@gmail.com

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2020-01-21

تاريخ القبول 2022-05-15

#### الكلمات المفتاحية

الشباب

الطلاب الجامعي المقبل على التخرج

قلق المستقبل

الاكتئاب

احتمال الانتحار

الهجرة

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تركز على نخبة من الشباب وهم طلبة جامعيون اللذين يؤمل منهم النهوض بالمجتمع وتطوره وذلك بدراسة قلق المستقبل والاكتئاب واحتمال ظهور الأفكار الانتحارية وظهور فكرة الهجرة خارج الوطن من خلال عينة قومها 400 طلب ، مقسمين الى 200 طالبة و200 طالب كلهم مقبلين على التخرج ومن تخصصات مختلفة ينتمون كلهم الى جامعة مولود معمري تيزي وزو قطب تامدة ولقد استعملنا مقياس قلق المستقبل لزينب شقير ومقياس الاكتئاب لبك ومقياس احتمال الانتحار من تصميم بشير معمري ولقد اسفرت النتائج على ما يلي : نسبة 05 % من الطلبة لديهم مستوى مرتفع من قلق المستقبل ونسبة 52.05 % من الطلاب يعانون من اكتئاب شديد و57.96 % لديهم افكار حول الانتحار واما بالنسبة للفروق بين الجنسين فجاءت النتائج كالتالي : كانت الاناث اكثر اكتئابا من الذكور واكثر احتمالا للأفكار الانتحارية، بالنسبة لقلق المستقبل كانت النتائج لصالح الذكور. واما بالنسبة لظهور فكرة الهجرة خارج الوطن فكانت النسبة عالية جدا ولقد قدرت ب 52.18 % من مجمل العينة.

### مقدمة

مشروعة حتى لا يلجأ الشاب لإشباعها بطرق وأساليب غير مشروعة تساهم في ظهور مشكلات اجتماعية، نفسية، صحية لدى الشاب.

وتتضافر جهود المؤسسات الاجتماعية المختلفة لإشباع هذه الحاجات وحل مشكلات الشباب كلا حسب موقعه وأهميته في حياة الشاب، حيث يمثل الشباب نسبة كبيرة من السكان في المجتمع الجزائري، فلقد قدرت نسبتهم وفق إحصائيات غير رسمية بـ 30% من مجموع السكان وهو ما يعكس شبابية هذا المجتمع، لكن يبدو أن هذه الفئة أصبحت تعيش مشاكل كثيرة في السنوات الأخيرة في مختلف الدول ويظهر أنها الفئة الأكثر تضررا من التحولات الاقتصادية والسياسية

وجهت معظم الدول والمجتمعات اهتمامها لفئة الشباب وقضاياها على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لإيمانها بأهمية هذه الشريحة ودورها في إحداث التنمية المنشودة، لذلك لاقت دراسة الشباب أهمية متزايدة في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء بناء على الخصائص التي يتمتع بها: جسمية، عقلية، اجتماعية أو نفسية، فبالإضافة للثقل العددي الذي تمثله هذه الفئة في أي مجتمع، فإنها تتميز بالحيوية والنشاط والقدرة على العطاء، كما أن صغر سنّها يجعلها تمثل المستقبل بجميع أبعاده، لأجل هذا جاء اهتمام الباحثين بهذه الفئة وحاجاتها المختلفة التي يجب على المجتمع أن يعمل على إشباعها بطرق

التي يشهدها العالم وهي نفس المشاكل والصعوبات التي يعيشها الآن الشباب الجزائري.

والجامعة ليست عالماً منعزلاً عن الأحداث التي تجري من حولها أو بمعزل عن المجتمع الذي وجدت فيه، وإنما هي طرف من الأحداث، وهي تضم أكبر عدد من الشباب في مقتبل العمر كلهم أمل لإنهاء أربع سنوات من الدراسة وبحوث وزيارة للمكتبات وعناء المواصلات، إلى حين أن يلبس الطالب ثوب التخرج، وبه تنتهي مرحلة الدراسة غالباً، ليخرج أمام شبح ينتظره ليسرق الآمال والطموحات والأحلام إنه شبح البطالة.

قد أبدو متشائمة في سرد البعض من واقع الشباب الجزائري وخاصة خريجي الجامعات ولكن للأسف هذا يمثل جزء من واقع حطم البعض من شبابنا الجزائري شباب في مقتبل العمر تعب وضحي من أجل تحقيق غايته واثبات نفسه. وهذا ما يستدعي الاهتمام بهذه الشريحة المجتمعية الواسعة وتوجيهها الصحيح لكي تمارس دورها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لتحقيق ذلك يجب معرفة مشكلات الشباب وحاجاتهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تركز على نخبة من الشباب وهم طلبة جامعيون الذين يؤمل منهم النهوض بالمجتمع وتطوره. لذا فإن أهمية الدراسة تنطلق من اهتمامها بدراسة ما يتعرضون له من مشكلات نفسية وسلوكية تكمن في قلق المستقبل والتفكير في الانتحار أو الهجرة عن الوطن الأم بشقي أنواعها باستمرار.

### 1- الخلفية النظرية لإشكالية الدراسة

رغم أن الدولة الجزائرية توفر التعليم المجاني بمختلف مراحلها لكل الجزائريين وهو شيء لا تقوم به إلا دول قليلة في العالم إلا أن واحداً من أكبر المشاكل التي تعترض طموحات الشباب الجزائري خريج الجامعات هو صعوبة إكمال دراساتهم العليا لمن يرغبون في ذلك إذ يكونون مجبرين على دخول مسابقات في أعداد كبيرة من أجل مناصب تعد على أصابع اليد، وضعية تدفع البعض لعمل المستحيل من أجل الالتحاق بجامعات في الخارج خصوصاً بفرنسا التي يبدو أنها الوجهة المفضلة لمن يستطيعون دفع رسوم الدراسة فهي أقل من نظيرتها البريطانية مثلاً، لكن نسبة قليلة فقط من الراغبين في إكمال دراساتهم العليا يستطيعون الذهاب إلى الخارج وتحقيق طموحاتهم العلمية والابتكارية.

وأما البقية الأخرى تحاول وفق الظروف المتاحة لها تبدأ رحلة البحث عن طرق أخرى لتحقيق أهدافها.

وخلال هذه الرحلة التي تختلف مدتها من شاب إلى آخر يعيش الشاب أوقات طويلة من القلق والاكتئاب محاولاً التصدي لما يواجهه من التزامات اجتماعية واقتصادية وظروف مادية مختلفة في الشدة والمدة بكل ما هو متاح له من قوة نفسية -اجتماعية وعقلية

وفي حالة ما لم يستطع الشاب التكيف وإيجاد الحلول لما يواجهه من صعوبات الحياة تضيق عليه الخيارات لما يشعر به من يأس وإحباط ويبدأ في التفكير في الانتحار أو الهجرة بشقي أنواعها.

ولقد توصل هاوسمان (Housman 1998) إلى أن أكثر ما يجعل الفرد قلقاً وخائفاً ومكتئباً هي الأمور التالية :

-المستقبل (كل الأشياء السيئة التي يمكن أن تحدث في المستقبل)

-الوحدة ابتعاد الناس عن الشخص.

-الخوف من المرض وخصوصاً الأمراض الخطيرة.

-الخوف من الفشل في الدراسة أو في العلاقات الاجتماعية أو الملل .

-الحاجة المادية والفقر في المستقبل.

-فقدان العمل والبطالة.

-عدم القدرة على اتخاذ قرار مصيري الآن وفي المستقبل.

-الزواج ( الخوف من عدم العثور على الشريك المناسب).

-رفض الآخرين له وعدم قدرته على إقامة علاقة حميمة مع الأشخاص الآخرين.

-الموت (Housman، 1998)

يؤثر قلق المستقبل بشكل مباشر على مواقف الأفراد الذاتية تجاه المستقبل، أو تجاه ما سيحدث، وما يمكن أن يحدث، وقد يصبح المستقبل مصدر قلق ورعب نتيجة للإدراك الخاطئ للأحداث المحتملة في المستقبل، وعدم ثقة الفرد في القدرة على التعامل مع هذه الأحداث، والنظر إليها بطريقة سلبية نتيجة لتداخل الأفكار، وربط الماضي بالحاضر والمستقبل، مما يسهم في عدم القدرة على التكيف مع الأحداث التي تعترض مستقبله، مما يسبب زيادة القلق نحو المستقبل.

ويشير مولين (Moline 1990) إلى أن هناك أسباباً عدة تؤدي إلى قلق المستقبل عند الفرد تتمثل بعدم القدرة على التكيف

والاناث في 17 بلد اسلامي، اظهرت النتائج ان هناك فروق بين الاناث والذكور في الاكتئاب (حرادات عبد الكريم، 2012). وفي دراسة اوروبية تحليلية ضخمة ضمت 43 بلد، قيمت فيها الأعراض الاكتئابية في الوسط الطلابي، توصلت النتائج الى ان 27,2% من الطلاب كانت لديهم افكار انتحارية خلال سنوات الدراسة ولقد احتلت فرنسا مرتبة عالية حسب مسح قام به المكتب الوطني للاستشارة الطبية (Cnom) في (2016) لدى عينة من 8000 طالب ولقد تبين ان 14% منهم قد فكروا في الانتحار (Boris chaumette et Yannick norvan، 2018).

وانطلاقاً من نتائج هذه الدراسات نستطيع القول ان قلق المستقبل وما يحمله من مفاجآت وتغيرات تتخطى قدرة الفرد على التكيف وهذا ما يجعل التوتر النفسي شديداً ومن ثم تكون استجاب الطالب الجامعي متطرفة كالمعاناة من الاكتئاب او ظهور الافكار الانتحارية او ظهور فكرة الهجرة عن الوطن بشتى أنواعها الشرعية منها كالذهاب لإتمام دراسته خارج الوطن او السفر بشتى الطرق حتى عن طريق قوارب الموت بحثاً عن عمل وحياة سعيدة . بهذا تتمثل محاور ازمة الشباب في مجموعة من المتغيرات والعوامل التي تتصل بصميم وجوده وحاجاته الانسانية الانية كإمكانية الحصول على العمل بعد إنهاء الدراسة وتحقيق حياة كريمة ضف الى ذلك غموض وقتامة الصورة المستقبلية .

وانطلاقاً مما سبق نطرح التساؤلات التالية:

- هل يعاني الطالب الجامعي المقبل على التخرج من مستوى قلق مستقبل شديد؟
- هل يعاني الطالب الجامعي المقبل على التخرج من مستوى اكتئاب شديد ؟
- هل تراود الطالب الجامعي المقبل على التخرج أفكار احتمال انتحار؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الاناث والذكور في كل من مستوى قلق المستقبل والاكتئاب واحتمال الانتحار؟
- هل الطلبة المقبلين على التخرج الذين يعانون من الاكتئاب الشديد وقلق المستقبل الشديد واحتمال الانتحار الشديد هم فقط الذين تظهر لديهم فكرة الهجرة خارج الوطن؟ وعليه نفترض ما يلي :
- يعاني الطالب الجامعي المقبل على التخرج من مستوى قلق مستقبل شديد.

مع الصعوبات والمشكلات التي يعاني منها، وعدم القدرة على فصل أمني الفرد عن التوقعات المبنية على الواقع وإمكانيات الفرد وقدراته. بالإضافة إلى التخلخل والتفكك الأسري وشعور الفرد بعدم انتمائه للأسرة والمجتمع وعدم شعوره بالأمن النفسي والاجتماعي. ونقص القدرة على التكهن بالمستقبل وعدم وجود معلومات كافية لدى الفرد لبناء أفكار عن المستقبل.

كما أشار داينز (2006) إلى أن أسباب قلق المستقبل تندرج تحت عوامل اجتماعية حيث إن ردود الأفعال الوجدانية للتغيرات الأخلاقية والاجتماعية في المجتمع وضغوط الحياة العصرية تولد مشاعر القلق والخوف من الضعف وتناقض الأدوار وضغوط الحياة، مما يؤدي بالفرد إلى عدم فهم الواقع والمستقبل، وبالتالي الدخول في دوامة التفكير والقلق من المستقبل. يؤثر قلق المستقبل في حياة الفرد وسلوكه وشخصيته بشكل سلبي، مما يؤدي إلى فشله وعجزه في تحقيق أهدافه وطموحاته مستقبلاً، ومن أبرز التأثيرات السلبية شعور الفرد بالوحدة والعزلة والتوقع داخل إطار روتين معين، والافتقار إلى المرونة والفاعلية الذاتية، بالإضافة إلى استخدام أساليب الإجبار في التعامل مع الناس والاعتماد على الآخرين في تلبية حاجاته، وتأمين المستقبل، كما أنه يؤدي بالفرد إلى عدم القدرة على التخطيط الصحيح للمواقف الحياتية، وتكون لديه ردود أفعال سلبية قد تعيقه عن تحقيق المستقبل (محمد احمد المومني ومازن محمود، 2013).

كما يعتبر الاكتئاب النفسي أحد الأمراض النفسية الذي يرتبط بحالة من الشعور بالحزن واليأس وفقدان الاهتمام وعدم القدرة على الاستمتاع بأي شيء سار ويفقد بذلك الشهية للطعام وصعوبة التعامل مع الآخرين، وهو حالة عاطفية من الاعتماد شبه الدائم يتراوح بني حاله خفيفة من الإحباط والتشاؤم الى مشاعر أقوى وأقسى (Oster.1995)

ويتدرج الاكتئاب من اكتئاب شديد إلى اكتئاب متوسط أقل حدة من الكبير فلا يصل إلى حد الانتحار وإنما يؤثر على سلوكه وأفكاره وحياته العملية وأدائه الاجتماعي والمهني.

ولقد أجرى رضوان (2001) دراسة حول الاكتئاب والتشاؤم لدى عينة من الطلبة والطالبات كليات دمشق وتوصل الى ان نسبة انتشار الاكتئاب عالية جدا بين الطلبة وكانت أعلى عند الذكور من الاناث واما دراسة الأنصار (2006) التي استقصت على الفروق الجنسية في الاكتئاب بين الذكور

### 1-3- منهج الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي لا يقتصر على وصف الظاهرة قيد الدراسة وجمع المعلومات والبيانات عنها، بل ويعمل على تصنيف هذه المعلومات وتنظيمها وتفسيرها بغية الوصول إلى استنتاجات عامة تساعد على فهم الواقع وتطويره وذلك باستخدام أدوات مناسبة، ومن ثم تحليل هذه المعلومات بهدف الوصول إلى النتائج التي يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة من هذا البحث. (الاغا، 1997).

### 1-4- أدوات البحث

-مقياس قلق المستقبل: من اعداد زينب شقير سنة 2005 وتكييف للبيئة الجزائرية من طرف طايبي سنة (2011).  
-مقياس الاكتئاب لباك: تعريب عبد الفتاح غريب سنة (1985) وتكييف للبيئة الجزائرية من طرف يحيوي حسينة سنة (1997).

-مقياس احتمال الانتحار: تم تصميمه للبيئة الجزائرية من طرف بشير معمري سنة (2006).

الأدوات الإحصائية : برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS 17.0).

### 1-5- عرض ومناقشة النتائج

#### 1-5-1- بالنسبة للفرضية الاولى

القائلة ان الطلاب الجامعيين المقبلين على التخرج يعانون من قلق المستقبل شديد لقد تحققت حيث اننا وجدنا 140 طالب من العينة الاجمالية أي ما يعادل 35% مستوى القلق لديهم مرتفع جدا و 111 طالب أي ما يعادل 27.75% مستوى القلق لديهم شديد.

وتبين اذن هذه النتائج ان اكثر من 50 % من الطلبة لديهم مستوى مرتفع من قلق المستقبل.

جدول (01): يمثل مستوى قلق المستقبل لدى الطلبة الجامعيين

| مستوى القلق | عدد العينة | النسب المئوية |
|-------------|------------|---------------|
| مرتفع جدا   | 140        | 35%           |
| مرتفع       | 111        | 27.75%        |
| معتدل       | 89         | 22.25%        |
| منخفض       | 60         | 15%           |
| المجموع     | 400        | 100%          |

وهذه النتائج تتفق مع العديد من الدراسات العربية والأجنبية ونذكر منها:

دراسة حمزة (1988) ودراسة عبد الباقي (1993) ودراسة محمود

-يعاني الطالب الجامعي المقبل على التخرج من مستوى اكتئاب شديد.

-تراود الطالب الجامعي المقبل على التخرج أفكار احتمال انتحار.

-توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الاناث والذكور في كل من مستوى قلق المستقبل والاكتئاب واحتمال الانتحار.  
-الطلبة المقبلين على التخرج الذين يعانون من الاكتئاب الشديد وقلق المستقبل الشديد واحتمال الانتحار الشديد هم فقط الذين تظهر لديهم فكرة الهجرة خارج الوطن.

### 1-1- تحديد مفاهيم الدراسة اجرائيا

#### 1-1-1- الشباب

هي مرحلة من مراحل حياة الان سان تبدأ من (18-25 سنة) فيها يكون الشاب لديه الاستعداد والإمكانية والقدرة على مواجهة متطلبات الحياة وفي دراستنا هم كل طالب يزاول دراسته العليا بالجامعة في مستوى ماستر 2 مقبل على التخرج.

#### 1-1-2- التعريف الاجرائي لقلق المستقبل فهو

الدرجة الكلية التي سيحصل عليها المستجيب في ضوء استجابته على مقياس قلق المستقبل. لزين شقير (2005).

#### 1-1-3- التعريف الاجرائي للاكتئاب

هو الدرجة الكلية التي سيحصل عليها المستجيب في ضوء استجابته على مقياس الاكتئاب لباك المكيف.

#### 1-1-4- التعريف الإجرائي لإحتمال الانتحار

تعبر عنه الدرجة التي يتحصل عليها المستجيب على مقياس احتمال الانتحار المكيف من قبل بشير معمري.

#### 1-1-5- مفهوم الهجرة

الهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى ،سواء كانت بطريقة شرعية قانونية او غير شرعية .(خارج الوطن).

### 1-2- العينة وخصائصها

تكونت عينة البحث من 400 طالب وطالبة ماستر 2 مقبلين على التخرج من جامعة مولود معمري. ولم نأخذ بعين الاعتبار التخصص (كلية الاقتصاد ،هندسة معمارية ،بيولوجيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بكل تخصصاتها ،الاعلام ،التاريخ ،الفلسفة ،علم النفس ،علوم التربية ،ارطفونيا ...)، حيث رعية في هذه العينة نسبة الذكور والإناث اذ كان بالتساوي أي 200 ذكر و200 انثى.



بالإجهاد، وصعوبة التركيز، والمذاكرة، وتقدير الذات المنخفض وفقدان الاهتمام بالأعمال الدراسية والتمرد، والعدوان، والخمول والكسل وشكاوي جسمية متعددة. الخ (احمد عبد الخالق 1999)، (Weseman et al, 1995)، (Scales & Ndoh, 2002) ونحن نتفق مع ما توصلت إليه هذه الدراسات .

### 1-5-3- بالنسبة للفرضية الثالثة

القائلة ان الطالب الجامعي المقبل على التخرج تراوده أفكار احتمال انتحار فإن النتائج جاءت كالتالي:

جدول (03) يمثل مستوى الانتحار لدى الطلبة

| مستوى احتمال الانتحار | عدد الطلبة | النسب المئوية |
|-----------------------|------------|---------------|
| شديد                  | 275        | 68.75%        |
| معتدل                 | 57         | 18.75%        |
| منخفض                 | 50         | 12.50%        |

نلاحظ من خلال الجدول ان 68.75 % من افراد العينة لديهم مستوى احتمال الانتحار الشديد وهذه النتائج ليست بالسارة حيث تؤكد النتائج التي توصل اليها العديد من الباحثين الجزائريين منهم كاشا (1993)، يحيوي (1997)، منظمة الصحة العالمية (2013)... ان الشباب هم اكثر الفئات التي تحاول الانتحار او تنتحر في العالم والوطن العربي والجزائر بصفة خاصة .

في السنوات الأخيرة أصبح موضوع الانتحار أكثر تداولاً في البلدان العربية بشكل يكشف عن وجود مشكلة بصدد التزايد في مجتمعاتنا، حتى ولو كانت لم تبلغ بعد شروط الظاهرة.

فالجرائد الصادرة في الجزائر لا تخلو من يوم لآخر من حوادث الانتحار والتي مست كل فئات المجتمع انطلاقاً من الشباب إلى الشيوخ مروراً بأرباب الأسر وحتى الأطفال.

كما أوردت منظمة الصحة العالمية، أرقاماً مخيفة عن الانتحار في الجزائر، حيث نشرت تقرير من 10 صفحات يتناول الظاهرة بتفاصيلها المأساوية وجميع زواياها، واللافت في التقرير إلى أن الفئة العمرية التي تنهي حياتها بالانتحار في الجزائر هي الأكثر من 70 سنة بنسبة 6.1 %، ومن 50 إلى 69 سنة بنسبة 2.5 % لكلا الجنسين، وتقل النسبة عند الأطفال ما بين سن 5 إلى 14 سنة، إلى 0.3 % لكلا الجنسين (منظمة الصحة العلمية، 2013)

حسب نفس التقرير لمنظمة الصحة العالمية، الجزائر تحتل

شمال (1999) ودراسة حجازي (1986) ودراسة صبري (2003) ودراسة (M.Alvine 1995). ولقد ارجع بعض الباحثين انتشار القلق بين الطلبة الى العمل والدراسة ومتطلباتها الكثيرة والتهديد من جراء فقدانها الظروف السياسية وانعكاساتها على الشارع والفرد وخاصة الشباب بكل ما تحمله من مفاجآت وصعوبات ونوعية التعليم ومخرجاته ومدى اسهامه بإمداد المجتمع بأفراد قلقين على مستقبلهم (النابلسي، 1999).

ولقلق المستقبل مكون معرفي قوي، ويمكن القول أن مكونات قلق المستقبل معرفية أكثر منها انفعالية وهي ترتبط عادة بالخطر وتركز على المغالاة في تخمين قتامة المستقبل، وهذا ما يؤكده ايليس (Ellis) أن مرضى القلق لديهم نزوع الى تهويل ورؤية كارثة في كل شيء فالفرد القلق تسيطر عليه احتمال الخطر ومنضبط عليه بحيث لا يكف عن تحذير نفسه من اخطار ممكنة وكل هذا يفسر بدوره الدرجات العالية لمستوى الاكتئاب الذي تحصلنا عليه فيما سوف يأتي :

### 1-5-2- بالنسبة للفرضية الثانية

التي مفادها يعاني الطلبة المقبلين على التخرج من اكتئاب شديد كذلك قد تحققت وهذا كما يوضحه الجدول التالي :

جدول (02) يمثل مستوى الاكتئاب لدى الطلبة

| مستوى الاكتئاب | عدد الطلبة | النسبة المئوية |
|----------------|------------|----------------|
| شديد           | 201        | 50.25%         |
| متوسط          | 125        | 31.25%         |
| معتدل          | 40         | 10%            |
| منخفض جدا      | 34         | 8.50%          |
| n              | 400        | 100%           |

نلاحظ من خلال نتائج المتحصل عليها ان نسبة 50.25% من الطلاب يعانون من اكتئاب شديد وهذه النسب تبين ارتفاع مستوى الاكتئاب وتتفق نتائج دراستنا مع نتائج دراسة كل من عبد الخالق سليمان (2002) ودراسة عبد الخالق والدماطي (2008) .

ولقد ارجع بعض الباحثين ارتفاع نسبة الاكتئاب قد يرجع الى المرحلة العمرية وكلك للنظرة التشاؤمية نحو المستقبل كما فسرها باك (Beck) في نظريته حول الاكتئاب .

وقد بينت دراسات اخرى عديدة ان الكثير من المشكلات السلوكية التي تلاحظ عند الطلاب والشباب يكمن وراءها أحد أشكال الاكتئاب ومن هذه المشكلات نجد: الملل، الشعور

## 1-5-4- بالنسبة للفرضية الرابعة

التي تنص على وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستويات قلق المستقبل والاكتئاب واحتمال الانتحار ارتباطيه ذات دلالة احصائية بين كل من الاناث والذكور كانت النتائج كالتالي :

جدول (04) يمثل الفروق بين الاناث والذكور الطلبة في قلق المستقبل، الاكتئاب واحتمال الانتحار

| المتغيرات       | الجنس | n   | $\bar{x}$ | t       |
|-----------------|-------|-----|-----------|---------|
| قلق المستقبل    | ذ     | 200 | 76.25     | 16,07   |
|                 | إ     | 200 | 58.22     |         |
| الاكتئاب        | ذ     | 200 | 12.11     | - 17.82 |
|                 | إ     | 200 | 22.86     |         |
| احتمال الانتحار | ذ     | 200 | 35.75     | - 13.92 |
|                 | إ     | 200 | 52.61     |         |

بالنسبة للفروق بين الذكور والاناث في مستوى قلق المستقبل نلاحظ ان الذكور اكثر قلقا من المستقبل من الاناث حيث جاءت قيمة "t" تساوي 17.83 وهي دالة احصائية عند مستوى دلالة 0.01.

اما بالنسبة للفروق في مستوى الاكتئاب وجدنا ان الاناث اكثر اكتئابا من الذكور وهذا الفرق دال احصائيا حيث ان قيمة "t" تساوي 17.82\_ عند مستوى دلالة 0.01. وبالنسبة للفروق في مستوى احتمال الانتحار نلاحظ ان الذكور اقل احتمالا للإقبال على الانتحار من الاناث بفارق يقدر ب "t" = 16.87\_ عند مستوى دلالة 0.01.

إلا أننا نشير إلى أن العديد من الدراسات انتهت إلى نتائج تدعم وتؤيد النتائج التي توصلنا إليها في الدراسة الحالية ومن بينها دراسة هاروني موسى (2004)، استنادا لمختبر فايزر الذي قام بعرض نتائج أبحاث مجموعة من المختصين السيكا تريين فإن حوالي مليون جزائري يعاني من اكتئاب مشخص سيكا ترياً، كما أن الاكتئاب يعتبر أقوى منبئ لتصور الانتحار عن المتغيرات الأخرى إلا أن هذا قد أثار جدلاً كبيراً بين الباحثين حيث أنه لا بد أن يصاحب اليأس الاكتئاب حتى تزداد احتمالية التصور الانتحاري ووقوع الانتحار، وقد يكون مؤشر اليأس في دراستنا هو الدرجة العالية لمستوى قلق المستقبل لدى الطلبة المقبلين على التخرج.

تري الباحثة هذه النتيجة جاءت منطقية وذلك لأن الشباب الجزائري يواجه ضغوطاً اجتماعية وسياسية واقتصادية ودراسية صعبة مما يجعله قلقاً بشأن مستقبله ونظرته

المرتبة التاسعة عربيا في الدول التي تعرف أكثر حالات انتحار بمعدل 1.9 متقدمة على عدد من الدول العربية على غرار المملكة السعودية، مصر، لبنان، سوريا، فيما احتلت المغرب ثاني دولة عربية من حيث عدد حالات الانتحار بعد السودان. وإن احتلت الجزائر الترتيب التاسع عربيا فإن هذه المرتبة تعد مقلقة باعتبارها قد تقدمت عددا من الدولة العربية الأقل مستوى معيشي على غرار كل من سوريا ولبنان وليبيا وعمان. ما اكده Sheindman سنة (1999) اذ يرى أن الانتحار أساسه ظاهرة نفسية أكثر من النظر إليه من أوجه متعددة اجتماعيا، فلسفيا، إحصائيا، أي فهم هذه الظاهرة يعود للحالة النفسية للفرد المنتحر، وبرزت إسهاماته في قوله أن تقريبا جميع المنتحرين يشتركون في سبب واحد يتمثل في معاناة نفسية غير محتملة، أمام هذه المعاناة القاسية يزداد نشاط البحث عن الموت من خلال توقف التدفق الملح لخبرة شعورية أكثر تألما.

يضيف إل ذلك أن المعاناة النفسية ليست وحدها المسؤولة عن حدوث الانتحار وإنما يجب أن يكون إلى جانب ذلك ضغط سلبي، اضطراب نفسي مسجل مع أفكار انتحارية كحل لمشاكلهم وحسب Sheindman انطلاقا من هذه العناصر الأربعة يمكننا فهم أغلبية المنتحرين.

ولقد اتى (شنايدمان) بمصطلح المعاناة النفسية الغير محتملة أي «Le psy mal» والتي ظهرت تقريبا في جميع حالات الانتحار والأفراد لا ينتحرون أبدا مقابل الفرح أو الحماس وإنما يموتون لأنهم تعساء ويعانون، وعرف هذا المفهوم على النحو التالي «الألم، القلق، الندم، المعاناة، اليأس الذي يعذب الروح، فالمعاناة الشديدة تحس بالكره، الشعور بالذنب، التحقير، الوحدة، الفقدان، الحزن، الخوف القاتل أين يكون الموت السيئ» (يحيوي وفتال، 2019).

وتبقى نسبة الطلاب الذين لديهم احتمال ميول انتحارية تطابق بالتقريب نسبة الطلاب الذين يعانون من اكتئاب شديد وهذا ما أكدته العديد من الدراسات (Beck; J Sarnow et al Salter) والتي ربطت بين ارتفاع مشاعر اليأس والإصابة بالاكتئاب وبالتالي ظهور الأفكار الانتحارية (يحيوي، 1997)

2017 الى غاية ديسمبر 3109 مهاجرا من بينهم 186 امرأة و840 قاصر

وهذه الارقام في الارتفاع سنة بعد سنة واذا جمعناها مع المهاجرين بالطرق الشرعية كالطلبة الذين يحصلون على التأشيرات بحجة اكمال دراساتهم بالخارج ثم لا يعودون فقد نصطدم هنا بواقع امر من الذي نتوقعه ونعيشه حاليا وتبقى الوقاية بشتى الطرق هي السبيل الوحيد لإيقاف هذا الجرف والزحف الشبابي نحو آفاق وآمال اخرى عساها تتحقق او يعود في صندوق ان لم تلتهمه الجبتان في البحر.

ولابد من الإشارة إلى أن أهم حوافز الهجرة نحو أوروبا سببه الإغراء الذي تقدمه وسائل الإعلام للشباب من خلال ما تنقله عن رفاهية المجتمع الأوروبي، سهولة العيش والعمل وخاصة انفتاح المجتمع والثقافة الأوروبية على العالم واندماجها مع باقي الثقافات، مما جعل الشباب يعتقدون أنهم سيجدون الراحة والطمأنينة في هذه البلدان وسيأقلمون بسهولة مع هذا المجتمع، وبالتالي يحققون ما لم يتمكنوا من تحقيقه في ارض الوطن، خاصة وان ما تعرضه هذه القنوات يتماشي تماما مع ما يتطلع له الشباب، وهو ما جعلهم يسعون بكل السبل للوصول لهذه الدول حتى لو كان ذلك يكلف حياتهم حيث أن الشعور بعدم الانتماء والصراع بين ما يصبو الشباب وما يقوم عليه المجتمع من قيم ومعايير هو ما يدفع للتفكير في الهجرة، وهو توصلت اليه نتائج دراسة Titus Marie حيث تشير في أطروحتها حول هجرة الجزائريين اتجاه فرنسا أن ما يدفع الشباب الجزائري للهجرة هو «التضاد» بين رغباتهم وطموحاتهم في كيفية بناء مستقبلهم والعراقيل التي تواجههم في الواقع وتحول دون إمكانية تحقيق أي من أهدافهم مما يدفعهم للبحث عن مجتمع آخر يحويهم بكل ما لهم من أفكار وطموحات، فتكون الرغبة في الهجرة بأي وسيلة وضمن (حكيمه شاشوة، 2019).

### خاتمة

من خلال قراءتنا للتراث النظري حول مشكلات الشباب وانطلاقا من نتائج دراستنا ومن مناقشاتنا مع المجتمع الطلابي بحكم مركزنا كأستاذة جامعية وكذلك كمختصة نفسانية عيادية ممارسة نلاحظ ان الترسبات العديدة لمعاناة الشباب من مشكلات حياتية يومية تصنع واقعهم وترسم تفاصيله بشكل مستمر، وهي تؤثر بصورة مباشرة على العواطف الاجتماعية والأحاسيس الذاتية، اتجاه ذواتهم واتجاه الآخر،

المتشائمة اتجاهه بسبب زيادة المشكلات لتعقد الحياة وزيادة متطلباتها مما ترهق كاهل الشاب وهذا ينعكس بدوره في زيادة قلقه نحو مستقبله بسبب تفكيره المتواصل في تكوين الأسرة والاستقرار والعمل.

اما فيما يخص الفروق في مستوى قلق المستقبل الذي جاء لصالح الذكور الطلاب نجد ان في وقتنا الحاضر أصبحت المرأة مع الرجل تتحمل مسؤولية مصيرها مثلها مثل الرجل وتواجه نفس التحديات والمصاعب إلا ان مجتمعنا العربي الاسلامي بمقوماته وتقاليدته الاجتماعية يرمي الحمل في تحمل المسؤولية على عاتق الذكور أكثر من الاناث مثلا في ايجاد العمل والسكن وتكاليف الزواج. الخ نتيجة التنشئة الاجتماعية.

حيث اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراساتي كل من حسن(1999) وكرميان(2008) اللتين أشارتا إلى وجود فروق في مستوى قلق المستقبل تعزى لاختلاف متغير الجنس لصالح الذكور، واختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة العكايشي(2000) التي أشارت إلى وجود فروق في مستوى قلق المستقبل تعزى لاختلاف متغير الجنس لصالح الإناث في حين اختلفت مع دراسة، كل من العكيلي(2000)، والعزاوي(2002)، ومسعود (2006) والسفاسفة والمحاميد (2007)، القاضي (2009)، أبو العلا(2010) والإمامي(2010)، حيث أشارت جميع نتائج هذه الدراسات إلى وجود فروق في مستوى قلق المستقبل تعزى لاختلاف متغير الجنس لصالح الإناث (محمد احمد المومني، 2012).

### 1-5-5- بالنسبة للفرضية الخامسة

التي مفادها ان الطلبة المقبلين على التخرج الذين يعانون من الاكتئاب الشديد وقلق المستقبل الشديد واحتمال الانتحار الشديد هم فقط الذين تظهر لديهم فكرة الهجرة خارج الوطن: النسب مختلفة جدا بين الذكور والإناث حيث صرح 325 اي 81.25% من مجموع العينة الاجمالي أي 400 بأنهم يفكرون ويخططون للهجرة خارج الوطن، من بينهم نجد 215 ذكر و110 من الاناث.

وهنا نجد ان عدد الاناث اللواتي يفكرن في الهجرة بدا في الارتفاع وهذا هاجس جديد بالنسبة للعائلات والمجتمع ككل بعد ان كانت الهجرة تخص فقط الذكور.

وتبقى الارقام مخيفة جدا حيث سجلت قوات السواحل البحرية احباط لمحاولات هجرة غير شرعية من فاتح جانفي



- توفير البيئة الجامعية المناسبة في الكلية بما يساهم في خفض مستوى القلق .

- الاهتمام من خلال وسائل الاعلام ومن خلال المؤسسات التعليمية والتثقيفية بحاجات الشباب النفسية والعمل على تقليل مخاوفهم تجاه مستقبلهم من خلال مساعدتهم في التخطيط للمستقبل باعتبار أن الانسان هو صانع المستقبل.

- توعية الشباب فيما يتعلق بمستقبلهم من خلال التعرف على امكاناتهم الحقيقية وتعليمهم مهارات التخطيط على أسس سليمة حتى لا يقع الشاب الطالب فريسة طموحاته غير الواقعية وبالتالي تسد امامه فرص كثيرة بسبب تعميمه خبرة الفشل.

- اجراء المزيد من الدراسات حول قلق المستقبل لدى فئات أخرى من المجتمع في ضوء متغيرات وعوامل لها علاقة بتزايد قلق المستقبل بهدف إيجاد الحلول لهذه العوامل والمسببات.

فالعوائق التي تم الحديث عنها سابقا، مثل: البطالة والتمييز إضافة إلى مشاعر الظلم والحرمان، تجعل الشاب يلتزم داخله بصورة واعية وإحساس عميق بالنقص والدونية وعدم القيمة الوجودية ضمن السياق الاجتماعي الذي يشكل من خلاله كل علاقته، أفكاره، طموحاته وسلوكياته، إن الشعور بالدونية والنقص عند الشاب تؤدي الى الاكتئاب لا محال وبالتالي قد تراوده أفكار للانتحار او الرغبة في فكرة الهجرة ومن اجل تفادي كل هذا وكذلك عوض هدر هذه القدرات والطاقات الانسانية نوصي بما يلي :

- تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية من خلال الرعاية والاهتمام بالطلبة بما يضمن الحد من قلق المستقبل.  
- عقد الدورات الإرشادية التي تساهم في تدريب الطلبة على مواجهة القلق الإقتصادي والأسري.

## المراجع

1. ابو زيد، نبيلة امين.(1992). النظرة المستقبلية لدى شباب الجامعة من الجنسين (دراسة استطلاعية). مجلة علم النفس، العدد 2.
2. الاغا، احسان. (1997). البحث التربوي عناصره- مناهجه - ادواته. ط2. مطبعة الرنتيسي. غزة. فلسطين.
3. بشير معمريه (2006). تصميم استبيان احتمال الانتحار، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 10 و 11 صيف وربيع (صص 109-118)
- http://arabpsynet.com/Archives/OP/OPj1011-MAAMRIA2-Suicide.pdf
4. كيمة شاشوة (2019). الاغتراب الاجتماعي والهجرة : نحو اتجاه نظري حديث لتفسير هجرة الشباب الجزائري الى فرنسا، أفكار وآفاق، المجلد 7، العدد 1، (صص 75-97).
5. عبد الباقي، سلوى (1993). مسببات القلق خبرات الماضي والحاضر ومخاوف المستقبل. دراسات نفسية وتربوية الجزء 58 عالم الكتب. القاهرة. مصر.
6. عبد الخالق، احمد والانصاري، بدر محمد. (1995): التفاؤل والتشاؤم، دراسة عربية في الشخصية، المجلد (1)، جامعة عين شمس. مصر.
7. محمد احمد المومني ومازن محمود نعيم. (2013). قلق المستقبل لدى طلبة كليات المجتمع في منطقة الجليل في ضوء بعض المتغيرات. المجلد 9. عدد 2، (صص 173-185)
- From: <http://journals.yu.edu.jo/jjes/Issues/2013/Vol9No24/.pdf>
8. النابلسي، محمد أحمد. (1990). سيكولوجية السياسة العربية، العرب والمستقبلات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان .
9. يحيوي حسينة (1997). المحاولة الانتحارية دراسة نفسية، رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر.
10. يحيوي حسينة وفتال صليحة (2019). البروفيل السيكلوجي- الاجتماعي للشباب المحاول الانتحار في الجزائر

Route Educational & social ,volum6(6),June,(pp443-462)

11. Labdelaoui Hocine, 2012. L'Algérie face à l'évolution de son émigration en France et dans le monde, Hommes & Migrations.
12. Housman , A. (1998): Fear and worry .from. <http://www.soon.org.uk/problems /wrong.htm>.
13. Wiseman, H. et al. (1995) Gender Differences in Loneliness and Depression of University Students Seeking Counseling. British Journal of Guidance and Counseling, v23 n2 ( p231- 43).

## Anxiety of the future, depression, suicidal potential and the emergence of the idea of migration among university students coming to graduate (a field study in the state of Tizi Ouzou)

### Abstract

*The importance of this study stems from the fact that it focuses on young people who are university students who are expected to develop the society and develop it by studying future anxiety, depression, the possibility of suicidal ideas and the emergence of the idea of emigration abroad through a sample of 400 students, divided into 200 female and 200 males. Graduation and various specialties belong to the University of Mouloud Mammeri, pole Tamda. We used the measure of the future anxiety of Zineb Choukair and the scale of depression for Beck and the measure of suicide probability of the design of Bachir maameria. The results showed that 50% of the students had a high level of anxiety about the future, 50.25% of the students suffered from severe depression and 69.75% had thoughts about suicide. As for gender differences, the results were as follows: Females were more depressed than males And more likely to suicidal thoughts, for future anxiety the results were in favor of males. As for the emergence of the idea of migration abroad, the percentage was very high and was estimated at 81.25% of the total sample.*

### Keywords

youth  
graduate student next  
graduation  
future anxiety  
depression  
suicidal potential  
immigration

## Anxiété de l'avenir, dépression, potentiel suicidaire et émergence de l'idée d'immigration chez les étudiants universitaires diplômés (étude pratique au niveau de la wilaya de Tizi Ouzou)

### Résumé

*L'importance de cette étude tient au fait qu'elle se concentre sur un groupe d'élite de jeunes étudiants qui espèrent faire progresser la société et son développement en étudiant quatre variables : l'anxiété future, la dépression, la possibilité d'idées suicidaires et l'émergence de l'idée d'émigration à l'étranger à travers un échantillon de 400 étudiants, répartis en 200 femmes et 200 hommes de diverses spécialités appartenant tous à l'Université Mouloud Mammeri, pôle Tamda. Nous avons utilisé trois tests : le premier et l'échelles d'anxiété future de Zineb Choukair, l'échelle de la dépression de Beck (BDI), et la mesure de la probabilité des tentatives de suicide adapté par Bachir maameria. Les résultats ont montré que 50% des étudiants avaient un niveau élevé d'anxiété pour l'avenir, 50,25% des étudiants souffraient de dépression sévère et 69,75% avaient des pensées suicidaires. En ce qui concerne les différences entre les sexes, les résultats étaient les suivants: les femmes étaient plus déprimées que les hommes et plus susceptibles d'avoir des pensées suicidaires, pour l'anxiété future, les résultats étaient en faveur des hommes. Quant à l'émergence de l'idée de migration à l'étranger, le pourcentage était très élevé et était estimé à 81,25% de l'échantillon total.*

### Mots clés

Jeunes  
étudiants fin de cycle de  
formation  
Anxiété future  
probabilité d'idées  
suicidaire  
dépression  
immigration des étudiants

## فلسفة الإصلاح وعلاقتها بقراءة النص الديني عند ابن رشد

Philosophic reform and its relationship to reading the religious text Ibn Rushd as a mod

د. شريف خاصة

Dr. Cherif Khassa

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر

khassacherif@gmail.com

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2021-02-10

تاريخ القبول 2021-10-12

#### الكلمات المفتاحية

التأويل

الظاهر

الباطن

النص الديني

الحوار

يتناول المقال موضوع تأويل النص الديني عند ابن رشد وعلاقته بتوجيه الحراك الثقافي والاجتماعي في المجتمع، وهو من المسائل المهمة التي عرفت اختلاف في تحديد القواعد التي تنظمه عند رواد الفكر الفلسفي العربي الإسلامي، لأجل استنباط المعاني والأحكام الشرعية الخفية وإخراجها للظاهر لبناء فهم سليمة من مختلف المبادئ والحقائق الإيمانية، التي قد تحمل حلولاً لمختلف المستجدات العلمية والاجتماعية. وقد انفرد فيلسوف قرطبة بموقفه المخالف والرافض والممارس من جانب آخر لطريق التأويل، وسيحاول من خلال هذا المقال، البحث عن مدى امكانية وجود علاقة بين الموقف الرشدي من التأويل ومشروعه المعرفي والإصلاحي الذي تفرضه مختلف المسؤوليات الاجتماعية والسياسية والشرعية التي كلف بها في الدولة. وذلك باستقراء وتحليل مؤاخذاته النقدية وطبيعة الضوابط التي وضعها لتنظيم طريق التأويل، مع الاستئناس ببعض الشواهد التاريخية التي مارس من خلالها التأويل، والتي تبرز استعانة فيلسوف قرطبة بهذه الآلية لإبراز أهمية الرجوع الإنساني إلى النص الديني وذلك بتجديد فهمه وتطوير الأدوات المعرفية الملائمة لطبيعة النص حتى تساهم في خلق حراك ثقافي واجتماعي سليم داخل المجتمع، ونشر ثقافة الاختلاف والتسامح الفكري والثقافي وكذلك على خلق علاقة مؤسسة بين ما هو إنساني وما هو ديني عقدي. فهل غاية ابن رشد من التأويل محصورة في استنباط الحقيقة، أم أنها تتعدى إلى تحديد قيمة ودور القراءة البشرية للنص الديني في إصلاح الوضع الفكري والاجتماعي ومنه التأسيس لواقع ثقافي وحضاري جديد؟.

### مقدمة

دواعي هذا الانقلاب، فهل يمكن اعتبار تراجع ابن رشد عن موقفه الرافض لطريق التأويل بمثابة تأكيد ضمني على أهمية القراءة البشرية للنص الديني ومنه تأكيد دور الدين في تقويم الذهنيات وإنجاح الإصلاح الثقافي والاجتماعي؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي المكانة التي يمنحها ابن رشد للفيلسوف في هذا المشروع؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنرجع إلى المتن الرشدي لغرض الوقوف على طبيعة الموقف النقدي الذي اعتمده من طريق التأويل ورغم تيقنه من أنه مجرد وسيلة إدراكية لا تحمل الغلط في كنهها، هذا المقصد الذي سنعتمد المنهج التاريخي والتحليلي لبلوغه مع السعي لممارسة طريق النقد عند اقتضاء الحال، دون تقويل الفيلسوف مقولات لم يطرحها، أو اعتماد قراءة تتجاوز السياق الثقافي والفكري لعصره،

يعتبر ابن رشد (595 هـ) من الحلقات المهمة التي تشكل الفكر الفلسفي الإسلامي، هذه الشخصية التي حاولت أن تقوي العلاقة بين التفكير الفلسفي ومختلف انشغالات المجتمع، بالخصوص تحديد الطريق الذي يمكن اعتماده لفهم النص الديني وتفكيك المعاني والحقائق التي يحملها هذا النص المنزّل بلغة بشرية - اللغة العربية - وقد سجّل مؤاخذات عديدة على طريق الفقهاء والمتكلمين خصوصاً في قراءتهم للنص الديني، حيث اعتبر التأويل من الأسباب الرئيسة في تمزيق الشرع وخلق الشكوك في قلوب المؤمنين، لعدم استيعابهم كلام المتكلمين وكيفية قراءتهم للنصوص الدينية، لكن رغم ذلك الموقف النقدي نجده يتّوّل بطريق التأويل أثناء قراءة النص الشرعي، ممّا يفتح الباب إلى التساؤل عن

التي وظف من خلالها التأويل لإصلاح الوضع الاجتماعي، ثم تأتي خاتمة توضح أهم الاستنتاجات التي وصل إلى البحث.

### 1- ابن رشد ومسألة تأويل النص الديني

يعرف ابن رشد التأويل في كتابه فصل المقال بقوله «معنى التأويل هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه، أو غير ذلك من الأشياء التي عدت في تعريف أصناف الكلام المجازي» (ابن رشد، أبي الوليد، 1979). الحقيقة عند ابن رشد واحدة، سواءً تلك التي يأتي بها العقل بواسطة المنهج البرهاني أو التي جاء بها الشرع، ومنه لا يمكن أن يكون هناك تعارضاً بينهما كون الحق لا يعارض الحق وحتى يثبت ذلك لجأ إلى التأويل كحل ابستمولوجي لاستنطاق النص الديني واستنباط الحقيقة التي لا تتعارض والبرهان «فإننا معشر المسلمين نعلم، على القطع، انه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له» (ابن رشد، 1989) بهذا تتجلى رؤيته للقيمة العلمية للعقل البشري وصلاحيته كوسيلة لفهم كتاب الوجود من جهة وكذلك القرآن والحديث من جهة أخرى، فالعقل البشري لا يقدم لنا الحقيقة التي لا يمكن أن تتعارض مع النقل بل هو مؤهل أن يكون الوسيلة الناجعة لفهم النقل «فيجب على من أراد أن يرفع هذه البدعة عن الشريعة أن يعتمد إلى الكتاب العزيز فيلتقط منه الاستدلالات الموجودة في شيء ما كلفنا اعتقاده ويجتهد في نظره إلى ظاهرها ما أمكنه من غير أن يتأول من ذلك شيئاً إلا إذا كان التأويل ظاهراً بنفسه أعني ظهوراً مشتركاً للجميع» (ابن رشد، أبي الوليد، 1984).

يُشبه ابن رشد التأويل، بالدواء الذي يوصف لغرض الشفاء، لكن لسبب ما يؤدي هذا الدواء إلى الموت والهلاك، كأن تكون الجرعة كبيرة بسبب الإفراط في تناول الدواء أو للجهل بوجود اختلاف بين الأبدان ومنه يصعب التعميم في الطب، والأمر نفسه للمتأول فهو يستنبط الحق من النص وأي خطأ، معناه إصابة الناس بأمراض في عقيدتهم (ابن رشد، أبي الوليد، 1984)، لهذا يحتاج هذا العلم مثل غيره من العلوم إلى ضوابط من خلالها يتحدد موضوع التأويل وحدوده المعرفية والعقدية، فليست كل النصوص الدينية تقبل التأويل كونها جاءت صريحة واضحة المعنى والمدلول، وهي النصوص

كون الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه من هذه الدراسة التحليلية هو توضيح الموقف الرشدي من التأويل والمقاصد التي كان ينشدها من اعتماده لهذا الطريق، وذلك بتحديد قيمة وأهمية تقنين التأويل في تقريب الدين من المجتمع دون ان يكون هذا الأخير فزاعة نخيف بها الناس ونغلق بواسطتها باب الاجتهاد، أو نجعله سبباً في تخلفنا، كما يهدف هذه العمل إلى تحديد المكانة التي يمنحها لكل من الدين والعقل البشري والفكر الفلسفي في إنجاح المشاريع الفكرية والثقافية التي ترمي إلى إصلاح الواقع الحضاري للمجتمع.

إن أهمية الموضوع المعالج، تؤكد وجود دراسات فلسفية عديدة، تناولت قضية التأويل عند ابن رشد، سواء تلك التي نشرت في الدوريات العلمية مثل مقال نظير محمد النظير عباد «اشكالية التأويل عند ابن رشد، دراسة تحليلية» الذي يبحث في مكانة التأويل عند ابن رشد وكيفية تناوله لمختلف القضايا العقدية أو التي قدمت على شكل مداخلات علمية في مختلف المناسبات الفكرية التي تعقد حول الفكر الرشدي مثل عبد الغني قزير، «التأويل المقصدي ومسالك تجديد المنظومة الأصولية» وعبد الرزاق قسوم، «سلطة التأويل في الخطاب الرشدي فلسفياً وفقهياً»، إلى جانب الدراسات القيمة التي صدرت على شكل مؤلفات تعرض فيها أصحابها إلى قضية التأويل عند ابن رشد، نذكر منهم محمد عابد الجابري نحن والتراث، ابن رشد سيرة وفكر، محمد المصباحي «مع ابن رشد، الوجه الآخر لابن رشد، اشكالية العقل عند ابن رشد» وكذلك حمادي لحميدي «ابن رشد وعلوم الشريعة الإسلامية»، ومهدي فضل الله «العقل والشريعة مباحث في الابستمولوجيا العربية» وغيره من الدراسات كالتى قدمها الأستاذ لبيوض مسعود لتأكيد الأفق الحضاري والإنساني للفلسفة الرشدية، التي بدورها تساهم في توضيح موقع التأويل في فلسفة ابن رشد وعلاقته بمختلف مشاريعه المعرفية والإصلاحية، ولهذا لا ندعي تجاوز هذه الدراسات بل سنعمل على استثمارها بالتحليل والنقد لغرض الإجابة على إشكالية البحث.

يقوم هذا البحث على جملة من العناصر التي تبرز: طبيعة اشكالية التأويل عند ابن رشد، والأسس التي اعتمدها في نقد التأويل، ثم طبيعة وقيمة القواعد التي وضعها للتأويل، ودورها في توجيه الذهنيات والحراك الثقافي والاجتماعي لما فيه سعادة الإنسان، مع الاستئناس ببعض القضايا الفكرية



ويبنون تأويلاتهم للنص وفق بعض الظنون التي تشكّلت عندهم بسبب الخيال. فهم ينطلقون من الخارج لقراءة ما هو داخل النص، هذا الخارج الذي قد تفرضه التوجهات السياسية والمذهبية.

-المنهج: كما رفض المنهج الجدلي الذي اعتمده علماء الكلام، لأنه يقوم على مقدمات ظنية من نسج الخيال وموضوعة وفق ما يتناسب عقول عامة الناس والنزعة المذهبية لكل فرقة، هذه النزعة المذهبية التي كان يرى أنها تشتت الفكر وتشوش الأفكار وتمنع العقل من بلوغ الحقيقة. لكن هذا الرفض لا يعني انه يقصي طريق الحجاج وكذلك الخطابة من مجال المعرفة ونقل العلوم وتقويم الفهم بين مختلف الفئات التي تكوّن المجتمع، لأنه على دراية تامة بحضور هذه الطرق في النص الديني والدور الذي تؤديه في إيصال مقاصده للأفراد، وكذلك في تدعيم الخطاب التأويلي بمختلف الأدوات التدللية التي تجعل منه خطاباً متداولاً وناجعاً في المجتمع. ومنه يمكن القول ان حرصه على اعتماد البرهان لا يقصي حضور الحجاج في التأويل وان المؤاخذات التي سجلها على الخطاب التأويلي الكلامي راجعة للنزعة المذهبية الغالبة فيه وروح الانتصار للمذهب، وإن كان ذلك على حساب الحق. فهو يرى أنّ «الجدل نافع في سائر العلوم ومحرم في هذا العلم» (ابن رشد، ابي الوليد، 1987) وهو يقصد علم الإلهيات لارتباطه بالمعتقد من جهة وكذلك لكونه علم نظري يتجاوز أحياناً المعنى الظاهر في النص الديني، الأمر الذي يقتضي اللجوء إلى التأويل الذي يختص به أهل البرهان.

-الغاية: رغم نبل الغاية التي جاء لأجلها علم الكلام، فقد كانت تعيق امتلاك الحقيقة، كون الدفاع أحياناً قد يدفع إلى اعتماد أفكار في الظاهر تبدو صائبة لكن بمرور الزمن وتوفر الشروط اللازمة لبناء الحقيقة -الاستقرار الفكري والنفسي، والنظر العميق- تنكشف حقيقتها وخطئها، الأمر الذي يدفع بالمتكلم إلى التراجع أو الخروج عن الفرقة التي ينتمي إليها ويكون فرقة جديدة.

-الأثر والنتائج: بالنسبة إليه تأويلات علماء الكلام بالخصوص، وإن كان لها أثراً في الواقع فهو أثر سلبي تمثل في إثارة الشبهة بين أوساط عامة المسلمين.

تبرز هذه المؤاخذات النقدية لابن رشد انه كان لا يفصل بين الفهم الحر للنص، وما يحدثه من تغيير في الواقع الاجتماعي ليووسع من أفقه افق الحضاري ليتسع للجميع، فتكون قيم

المتعلقة بالأصول التي تبني الإيمان والعقيدة «الإقرار بوجود الله، النبوات، البعث والحساب» لكونها مسائل لا تحتاج إلى تأويل ولا يمكن أن يحدث حولها اختلاف بين المسلمين، فقد جاءت صريحة تقتضي اتخاذ موقفاً واضحاً منها إما التصديق والإيمان أو الجحود والنكران، بل يذهب إلى حدّ التشكيك في عقيدة الذي يتجرأ على هذه النصوص «هذا النحو من الظاهر إن كان في الأصول فالتأويل له كافر، مثل من يعتقد أنه لا سعادة أخروية هاهنا ولا شقاء» (المصباحي، محمد، 2007).

موقف ابن رشد من امكانية التأويل يفتح آفاق الفهم البشري للنص الشرعي وتعدّد القراءات ويغلق الباب أمام محاولة الوصاية الفكرية والروحية التي يراد من خلالها السيطرة على عقول الناس والتحكم في توجهاتهم الفكرية والاجتماعية، فالفهم البشري للنص ممكن ونسبي في أن واحد يقوم على شروط معرفية وعقدية ذات صلة بالسياق الثقافي والاجتماعي للمجتمع.

إن اهتمامه بالتأويل، تأكيد على ضرورة انفتاح العقل على النقل، لغرض فهم قضايا النصوص الشرعية واستنباط المجهول من المعلوم وفق طريق البرهان، وهو توجه نابع من رؤيته لطبيعة العلاقة بين الحكمة والشرعية التي، بين من خلالها وجود اختلاف مصدري ومنهجي بين النقل والعقل، واتفاق في الغاية وهي سعادة الإنسان وتمكينه من الحقيقة؛ فالنقل يحمل الحقيقة والعقل يكشف عنها وفق النظر البرهاني «فإن الأقاويل الموضوعة في الشرع لتعليم الناس إذا تؤملت يشبه أن يبلغ من نصرتها إلى حد لا يخرج عن ظاهر ما هو منها ليس على ظاهره إلا من كان من أهل البرهان» (ابن رشد، 1989)، الذي يعده شرطاً يضمن إنتاجية العقل، على هذا الأساس انتقد من سبقه، حيث سجّل بعض المؤاخذات على الطريقة التي أولوا بها النص والاستنتاجات التي توصّلوا إليها، مبرزاً بذلك مواضع الابتعاد عن مقاصدهم المعرفية والدينية، وعن المعاني الحقيقة للنصوص المؤولة لاعتمادهم الظن والخيال وعلى قياس الشاهد على الغائب.

### 1-1- مواضع النقد الرشدي لطرق التأويل وبعدها الإصلاحي

انتقد فيلسوف قرطبة طرق التأويل ليوضح انه مجرد وسيلة ذات حدين، وقد انصب نقده على المواضع التالية:

-المنطلق: فقد رأى أنّ منطلقهم كان ظنياً، حيث كانوا ينطلقون

فهم بشري ما. مع ضرورة حضور الأمانة العلمية والتزام السرية والابتعاد عن تعميم نتائج التأويل وهذا يؤكد الدائرة الضيقة للتأويل وللمؤلفات المتعلقة بالتأويل.

انه يرفض التصريح بنتائج التأويل لعامة الناس لعدم امتلاكهم القدرات المعرفية لفهمها، ممّا قد يتسبّب التشويش على العقول وانتشار سلوكيات غير إنسانية. فعملية التأويل تتأثر بشخصية المفكر الباحث المهتم بتأويل النص الديني، كونها بمثابة كمون طاقة يغذي العملية التأويلية ويوجهها، فإذا كانت الشحنات سالبة تخيئ مقاصداً إيديولوجية غير علمية مثل زرع الشكوك في قدسية النص الديني وما يمكن أن يمدّه للبشر من تشريعات إنسانية راقية توسّع من أفق الحرية أو التشويش على العقيدة فإن ذلك من شأنه أن يبعد التأويل عن روح الدين والفهم المعقولة التي يمكن أن تساهم في امتلاك الحقيقة وكذلك استثمار النص الديني للتأسيس لحياة الإنسان السعيدة.

-شروط متعلقة بطبيعة الموضوع نفسه: لا يستطيع أي باحث أن يطرق أي موضوع بالدراسة إلا إذا كان عارفاً بطبيعته، حتى يوفر الشروط المعرفية المناسبة لإنجاح الدراسة، وهو ما يشترطه ابن رشد، فالعالم المتأول مطالب بمعرفة طبيعة موضوع التأويل، حتى يتجنب الوقوع في تناقضات شرعية ومعرفية، وقد ترك لنا عدة مؤلفات تبين هذا الأمر (مناهج الأدلة في إثبات عقائد الملة، وكتاب فصل المقال في إثبات ما بين الحكمة والشرعية من اتصال) وأهم هذه الضوابط: -التقيد بطبيعة النص الشرعي: فإذا كان النص يحتاج إلى التأويل وجب ذلك، لكن إذا لم يكن اللفظ القرآني يحمل في ظاهره تعارضاً مع نص آخر فذلك يؤكد عدم الحاجة إلى التأويل، ويتم التعرف على هذا الحالة بالرجوع إلى المعاني التي يحملها النص القرآني.

-إذا كان المعنى المنطوق يتماشى والمعنى الموجود المتداول بين الناس واللغة والواقع، بحيث تنعدم إمكانية تعدد واختلاف في الدلالات فالأمر لا يستوجب ممارسة التأويل.

-إذا كان المعنى المنطوق المصرّح به في النص لا يقابله تطابق مع الموجود، بحيث يتجاوز المعنى المصرّح به الموجود ويكون ذلك بواسطة التمثيل، يكون التأويل ممكناً مثل آية الاستواء، فهي تقدم حقيقة عن القدرة الإلهية وتصرفه في الكون وفق أسلوب لغوي بشري يمثّل استواء الله على العرش باستواء الإنسان على أمر هو مسؤول عنه بحيث أصبحت زمام الأمور

التسامح والتعايش فيه هي المعيار الأساسي في تفعيل الروح البشرية، لما فيه الخير والصالح.

## 2- ضوابط التأويل ودورها في تقويم الذهنيات

آلية التأويل بمثابة محرك إبستمولوجي ضروري لقراءة النص الديني، وذلك للفصل في إمكانية ورود أي تعارض بين النص الشرعي والفهم العقلية، علماً انه يرى أن النص الديني جاء يتماشى والتركيبية المعرفية، خطابين طريق التمثيل، الجدليين طريق الجدل، الخاصة طريق البرهان، فلكل فئة ما يناسبها لتأسيس الإيمان والتصديق ومنه تكون ضرورة التأويل واجبة وجوبا استثنائياً على الفئة الثالثة لاستخراج الحقيقة الكامنة في النص بالقوة إلى حالة الوجود بالفعل. إنّ قوله باستثنائية التأويل يؤكد تأطير العملية التأويلية بضوابط وحدود لا يمكن تجاوزها، لتجنّب أي انزلاق فكري أو معرفي أو عقدي، فإذا كان موضوع التأويل هو النص الديني فذلك لا يعني إمكانية تأويل كل النصوص الشرعية، بل النصوص المعنية بالتأويل هي تلك التي يبدو ظاهرها متعارضا مع العقل أو مع نصوص أخرى، وهي حالة نادرة فالغالب على النص الشرعي هو الوضوح (ابن رشد)، ولهذا وضع جملة من الشروط اللازمة كي يكون التأويل مشروعاً من الناحية الشرعية والعلمية وهي:

### 2-1- شروط متعلقة بالشخص المؤول في حد ذاته

يقول ابن رشد «فإن كنت من أهل الفطرة المعدة لقبول العلوم وكنت من أهل الثبات وأهل الفراغ، ففرضك أن تنظر في كتب القوم وعلومهم لتقف على ما في كتبهم من حق أو ضده» (ابن رشد، أبي الوليد، 1987) وهذا يحدّد جملة من الصفات الذهنية والأخلاقية التي يجب أن تتوفر في الشخص الذي يريد ممارسة التأويل:

-الفطرة الفائقة على تقبل واستقبال العلوم والقدرة على استعمال المقدمات النظرية وربط معانيها بعضها ببعض. إلى جانب جملة من الصفات النفسية منها الثبات والتوازن والصبر. وأخرى عملية فكرية ترتبط بالاحتراف العلمي أو الممارسة العلمية مع الابتعاد عن العجلة والتسرع في البوح بالفهم والاستنتاجات.

-كما يشترط على المؤول المسؤولية والالتزام وذلك باحترام النص الديني وان يكون التعامل معه لا يهدف إلا لخدمة الحق ولا يهدف لشيء آخر مثل الانتصار للفهم الذاتي أو لتصور معين عن الوجود لا علاقة له بالتوحيد أو لسجن العقول في



الشيء نفسه وإنما مثاله وهي الآيات التي ترد تحت اسم المتشابه، فإن تأويلها واجبا ولكن على الراسخين في العلم.

## 2-1-1- شروط متعلقة بالمنهج

إن ضمان فعالية طريق التأويل في إحداث التغيير الاجتماعي البناء متوقف على طبيعة الضوابط التي توجه القراءة البشرية للنص الديني، ولهذا وضع ابن رشد جملة من الضوابط وهي:

-الأداة اللغوية: تعد المعرفة بقواعد اللغة العربية ومعاني الألفاظ التي تحملها وفق عادة العرب شرطا منهجيا، لأن اللغة أداة تنظم الفكر وتوجيهه، كما تساهم في تيسير عملية فهم النص الشرعي والإطلاع على مدلالته الواسعة «والتأويل هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة اللغوية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعدة لسان العرب في التجويز من تسمية الشيء بشبهه أو بسببه أو لاحقه أو مقاربه أو غير ذلك من الأشياء التي عدّدت في تعريف أصناف الكلام المجازي» (ابن رشد، 1989) وإن كان يؤكد هذه الضرورة المنهجية فهو لا يدعو إلى قراءة النص الديني قراءة لغوية بحتة ترجع معانيها ومدلولاتها الشرعية إلى دلالات الألفاظ اللغوية، فالنص الديني ليس مجرد نص نثري وفقط بل هو نص ديني شرعي يهدف إلى التشريع وتنظيم الحياة وتبصير الناس بمقصد الوجود. لهذا أكد على ضرورة التمييز بين الحقل الدلالي اللغوي الوارد في النص الديني والدّين بعينه، ومنه اعتماد أساليب مخالفة في القراءة والتفكيك وذلك «إيماننا منه أن للشرع مفاهيم خاصة لذلك ما انفك يلحّ على ضرورة الشعور بهذا المعطى المنهجي ليكون الفقه جارياً على العرف الفقهي» (القزويني، محمد، 1993) هذا التمييز الذي يجعل من منهجية القراءة التأويلية للنص الديني تتلاءم مع مقاصد الشرع بالضرورة، للمساهمة في إصلاح وضع الإنسان عموماً والمسلم خصوصاً. ومنه يصبح الإصلاح شرطاً ضرورياً يجب الالتزام به أثناء قراءة النص الديني.

وحتى لا يضيع هذا المقصد الإصلاحي ولا يغرق المؤول في المعاني المجازية ويتعد عن الحقيقة كان يردّد دائما في مؤلفاته البديهية الثابتة عنده وهي اعتبار الحقيقة في نظره كلما أمكن ذلك قبل المجاز «والواجب جعل الكلام على الحقيقة حتى يدلّ على حملة على المجاز» (ابن رشد، أبي الوليد، 1989) ليؤكد وحدة النص الديني وخلوه من التناقض والتعارض بين ما هو ظاهر وما هو باطن. فبالخلاف يرجع إلى الاختلاف في

بين يديه، لكن رغم هذا التمثيل القرآني الذي يقرب الفهم ويسهله على العقل البشري فيجب أن لا يكون التشبيه كليا يمثل الله بالإنسان، كون ذلك كفر وخروج عن الحق، فمثل هذه النصوص يجب أن تؤوّل بطريقة برهانية مؤسّسة تنتج رؤية إنسانية واضحة عن القدرة الإلهية لا تتعارض وروح عقيدة التوحيد.

-معرفة النصوص المتعلقة بالأحكام العملية أو المبادئ العملية وهي المتعلقة بالعبادات والأحكام الشرعية التي ينظم الحياة العملية للمسلمين وهي ترتبط بالتشريع الفقهي، وكذلك معرفة النصوص المتعلقة بالمبادئ النظرية، لضبط موضوع الدراسة والتأمل قبل الشروع في تشريح النص واستنباط المعنى أو المعاني الكامنة بباطن النص. وسبب رفضه إخضاع النصوص الشرعية المتعلقة بالمبادئ العملية يعود إلى:

كونها نصوص صريحة واضحة المدلول متعلقة بأمور عملية لها علاقة بالعبادات وما يترتب عنها من توجهات لتنظيم الحياة المدنية للإنسان في مختلف ميادين الحياة، ومنه يؤدي تأويلها إلى إخراج هذه النصوص من إطارها الأصلي، فيؤدي الأمر إلى نشوء فهم قادر على إحداث تناقضات وانحرافات سلوكية على المستوى الفردي والجمعي والسياسي تتعارض ومقاصد الشرع، التي جاء بها لتحقيق سعادة الإنسان. كما أنها مبادئ عملية متعلقة بالعبادات تفوق العقول البشرية، فمهما كانت قدرة الإنسان العقلية والمنهجية يبقى بعيد كل البعد عن الوصول إلى حقيقتها «والفلسفة تفحص عن كل ما جاء في الشرع، فإن أدركته استوي الإدراك الفلسفي والشرعي، وكان ذلك أتم في المعرفة وإن لم تدركه أعلمت بقصور العقل الإنساني عنه وإن يدركه الشرع فقط» (ابن رشد، أبي الوليد، 1989).

-أما فيما يخص المبادئ النظرية: يكون التأويل فيها ممكناً لكن وفق ضوابط متعلقة بطبيعة تلك المبادئ وما تحمله من تمثيل أو تشبيه لفظي.

-إذا اعترضت الشريعة المبادئ العملية عرضاً بيناً إلى درجة أن تعطينا الشيء نفسه، أي إذا كانت الآيات محكمات وجب الإيمان بظاهرها والامتناع عن تأويلها وفعل ذلك كفر وخروج عن الشرع، مثل تأويل الآيات المتعلقة بالحياة الأخروية والشقاء والسعادة، وملائكة الجنة والنار وعددهم وصفاتهم. إذا كانت النصوص الشرعية غير بيّنة بنفسها، أي لا تعطينا

وأن الإصلاح في نظره سلوك مرتبط بالإرادة الحرة للفرد (ارحيله، عبد النبي، 2015) هذه الحرية الثابتة عقلاً وشرعاً ولا يحق لأحد أن ينقص من مساحتها باعتماد قراءة معينة لنصوص الدين، لما لها من دور في تفعيل العقل والسلوك البشري لما فيه الخير للفرد والمجتمع.

-عدم اعتماد قياس الشاهد على الغائب: يميز الشارح الأكبر بين عالم الشهادة وعالم الغيب وهو الغائب، ما يمنع الانطلاق منهجياً من العالم المحسوس للحكم على عالم الغيب كون التشابه الموجود في الصفات الواردة في النص وعالم الحس هو تشابه لفظي وليس تشابه في المعنى، وعلى هذا الأساس انتقد اهل الكلام عندما تطرقوا إلى الصفات الإلهية بقياسها بالصفات الإنسانية لاستحالة ذلك، كون الاشتراك في الاسم لا يلزم عنه بالضرورة الاشتراك في المعنى.

-اعتماد البرهان: البرهان عنده هو «قياس يقيني يفيد علم الشيء عل ما هو عليه في الوجود بالعلة التي هو بها، وإذا كان القياس البرهاني هو الذي من شأنه أن يفيد هذا العلم الذي هو العلم الحقيقي كما قلنا، فيبين أنه يجب أن تكون مقدمات القياس البرهاني صادقة، أما كون مقدمات البرهان صادقة فمن قبل أن المقدمات الكاذبة تفضي بمستعملها أن يعتقد فيما ليس بموجود أنه موجود» (ابن رشد، ابي الوليد، 1987) وهذا يؤكد ضرورة اعتماد المنهج البرهاني أو ما يسميه بالقياس البرهاني للتأسيس للحقيقة عند تأويل النص الديني، ليضع حداً للتأويل القائم على التخمينات الظنية التي لا أساس لها في العقل أو الواقع. لقد بين وهو يربط المنهج بالواقع والمبادئ التي تنظم العقل أهمية انفتاح المؤول على مختلف العلوم والتوسل بمبادئها وما تقدمه من حقيقة، عن هذا الوجود وظاهره، لاستنباط بعض الحقيقة من بعض النصوص الدينية.

لكن محدودية العقل البشري تلزم أعمال العقل البشري وفق منطق الشرع ذاته، وذلك لا يقيد العقل بل يساعده على امتلاك الحق الذي لا يعارض الحق الوارد في النص «ومنه تكون الأسبقية والأولوية للنص الشرعي أي الموضوع على حساب الذات، مما جعل الفهم تابعاً للنص لا للذات المؤولة له» (ابن رشد، ابي الوليد، 1987) لهذا ألح على ان يكون التأويل قاصراً على اهل البرهان وفقط-الحكماء والفلاسفة- الراسخون في العلم مخافة فساد الشريعة وضياح الجمهور. هذا المقصد الإصلاحية الذي يهدف إلى وقاية المجتمع من

القراءة البشرية لهذا النص وطبيعة الرؤية التي يحملها كل مؤول في ذهنه لهذا النص وإلى قدرة العقل على اقتحام عالم الفهم وامتلاك الحق.

بهذا يجعل من النص الديني مادة ثرية وثابتة في آن واحد، لتصب القراءة البشرية النص الديني في المصلحة ولا تخرج عن روح الشرع ومقاصده فيكون التأويل وسيلة للإصلاح وسبيل لتيسير الفهم والتشريع وبناء رؤية مرنة للدين ولدوره في تحقيق سعادة الإنسان واستقراره الفكري والاجتماعي، كما يساهم في التأسيس للقناعة العقدية التي تفتح افق التسامح والتعايش والابتعاد عن التشكيك في عقيدة الناس والضرب في مبادئ الدين بصفة عامة، لذلك كان دائماً يؤكد أن الحكيم الحق لا يتعرض لمبادئ العقائد والديانات.

هذه الصرامة في تقنين طريق التأويل تترجم سعي الفيلسوف القرطبي إلى جعل هذا الطريق خادماً للشرع والحكمة في آن واحد، فمن جهة يكون التأويل قراءة تؤكد ضرورة حضور الدين في الحياة البشرية كمرجعية فكرية وحضارية كما يؤكد اتساع ما صدق الحرية الفكرية وأهمية الاجتهاد العقلي اثناء قراءة وفهم نصوصه. فقد كان على قناعة تامة أن النص الديني يحمل القيم الفكرية والاجتماعية والأخلاقية ومن أساليب الإقناع والفكر ومن اضرب الأبعاد الإنسانية (ارحيله، عبد النبي، 2015) ما يمكن اهل البرهان من فهم وتأويل النص الديني، وإن تعددت تلك القراءات فستبقى دعائماً أساسية في بناء ثقافة عقلية لا تسعى إلى رفض المعتقد في المساهمة في إصلاح الحياة البشرية أو في الإسهام في مد الإنسان بالمبادئ القيمية التي تمكنه من التأسيس لمنظومة أخلاقية قادرة على أخلة الحياة السياسية والاقتصادية وتوجيه العلاقات الاجتماعية. إنها محاولة منه إلى ديننة العقل والحياة وكذلك إلى عقلنة الفهم البشري للدين.

فالتأول بمثابة معول هدم وبناء في آن واحد يمكن أن يساهم في إصلاح الوضع وتليين القلوب وتحرير العقول من مختلف القيود المذهبية والاجتماعية، ومنه التأسيس للقطيعة مع كل الفهم الضيقة للدين، الفهم التي تسعى إلى سجن الناس في إطار ضيق يمنعهم من توسيع افق الحياة والتفكير في ممارسة حقهم في العيش أحراراً وممارسة مسؤولياتهم الاجتماعية والسياسية، وكذلك إشراك كل فئات المجتمع في تشييد أركان المجتمع والمدينة ورفض كل أشكال الإذلال والاحتقار القائم على أساس الانتماء الديني أو الاجتماعي أو الجنسي. خصوصاً

يخصّ كلّ الموجودات بما فيها الإنسان أو النظام الذي خصّ به الله الإنسان فقط وهو القضاء والقدر» (المصباحي، محمد، 1988) وكلّ مسؤول عن المآل الذي اختاره، يمارس إرادته لكن في ظل النظام الذي وضعه الله لهذا الوجود، وهنا يكمن عدل الله ولطفه بعباده إذ وضع لهم النظام الذي يضمن لهم بقائهم ويحقّق لهم سعادتهم.

#### 4- علاقة طريق التأويل ببلوغ الإصلاح الفكري والاجتماعي

أحاط ابن رشد بالنصوص الشرعية التي تحمل إمّا ظاهرياً أو باطنياً موقفاً من هذا الموضوع قبل أن يطرق موضوع الحرية. ليؤكد أنّ هذه النصوص تبدو في الظاهر متعارضة ومتناقضة لما فيها من نصوص تؤكد معانيها حرية الإنسان ونصوص ترجع الأمر كلّ للإرادة الإلهية «وهذه المسألة من أعوص المسائل الشرعية، وذلك أنّه إذا توفّقت دلائل السمع في ذلك وجدت متعارضة. وكذلك حجج العقول أمّا تعارض أدلة السمع في ذلك فموجود في الكتاب والسنة. أمّا في الكتاب فإنّه تلقى فيه آيات كثيرة تدلّ بعمومها على أنّ كلّ شيء بقدر. وأنّ الإنسان مجبور على أفعاله وتلقى فيه أيضاً آيات كثيرة تدلّ على أنّ للإنسان اكتساباً بفعله وأنّه ليس مجبوراً على أفعاله» (ابن رشد، أبي الوليد، د سنة الطبع). لقد قدّم أمثلة عن بعض الآيات كقوله تعالى: «اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ» (سورة الرعد، الآية 08)، وقوله تعالى: «إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ» (القمر، الآية 49)، وقوله تعالى: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ» (سورة الحديد الآية 22) وكي يثبت الطرح الذي جاء به قدّم آيات من القرآن تدلّ على أنّ للإنسان إرادة واختيار وعلى أنّ الأمور في أنفسنا ممكنة لا واجبة مثل قوله تعالى: «أَوْ يُؤْفَهِنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ» (سورة الشورى الآية 34)، ولم يتوقّف عند هذا الحد بل قدّم لنا الآيات التي توحى بالتعارض في المعنى مثل قوله تعالى: «أَوَلَمْ أَصْبِتْكُمْ مَّصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِّثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» (سورة آل عمران الآية 165)، وكي يدعم موقفه أكثر قدّم العديد من الأحاديث النبوية التي تبدي لنا التعارض مثل قول الرسول ﷺ: «يولد المولود على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» رواه البخاري، فإذا

كل الأفكار التي تعكّر صفو الفكر وتجعل من الدين سبباً في انتشار الفساد والصراع وتفكّك العلاقات الاجتماعية التي جاء الدين للمحافظة عليها، فهو بمثابة صمّام أمان وضابط مقصدي ومعرفي يجب أن يعرفه الجميع ويلتزم به الكل، فأهل البرهان هم المرجعية التي يجب الرجوع إليها ومنه الابتعاد عن الخطابات والقراءات التي تصدر عن أناس لا علاقة لهم بالعلم والبرهان ولا بلغة القرآن ولا بأساسيات الدين وأحكامه.

#### 3- التأويل وصل بين الحياة والمعتقد

إنّ وضع القواعد والضوابط المقصدية والمعرفية التي يفرضها الشرع والمتغيرات الحضارية والعلمية يجعل من التأويل عملاً ممكناً وضرورياً في آن واحد. كما يؤكد كذلك ضرورة حضور الدّين في الحياة اليومية والعلمية للمسلم لخصوصية النص الديني وقابليته للاستثمار والاستغلال العملي والعلمي. فتبرز حاجة الإنسان للشرع والتأويل في آن واحد وهو توجه رشدي يسقط عنه تهمة الإلحاد أو القول بأنه من الفلاسفة الذين تبنوا أطروحة فصل الدّين عن الحياة الاجتماعية والسياسية. فهو وإن كان يقرّ بالتكافؤ بين الفلسفة والشرعية باعتماده طريق التأويل، فإنّه يسعى إلى إثبات دور الفلسفة في إصلاح الوضع لكن مع التأكيد على مكانة الدّين كمصدر ثابت للحقيقة وكمرجعية ضرورية للتأصيل للحياة (فخري، ماجد، 1994).

فقد كان يرجع إلى النص الديني لغرض الفصل في مختلف المسائل التي ترتبط مباشرة بحياة الفرد والمجتمع وذلك قصد إصلاح ما يمكن إصلاحه من فهم وتصورات من شأنها ان تكسر روح العمل والمبادرة لدى الفرد، أو تخلق ذهنية ترى في التحرّر من المعتقد الدّين، شرطاً أساسياً لبلوغ النهوض، مثلما تؤكد بعض الدراسات التي تهتم بالفكر الرشدي (طراد، حمادة، 2002)، لقد جعل من طريق التأويل آلية تدليلية وتداولية تسمح بتطوير الأفكار وتحرير الأفعال، حيث يتجلى ذلك عند النظر في طريقة تناوله لمسألة الإرادة البشرية وعلاقتها بالإرادة الإلهية، ففي كتابه «الكشف عن مناهج الأدلة أكد أنّ الحرية والإرادة الإنسانية ممكنة لكنها تمارس في إطار نظام سببي لا يمكن إنكاره أو الخروج عنه، لما في ذلك من إنكار للعلم وكذلك للعناية والعدالة الإلهية التي تتجلى في وضعه لنظام قابل للإدراك وممارسة إرادته. فالإنسان حرّ في ظلّ نظام هذا الوجود، سواء النظام الذي

براهين على استنتاجاته، والتي تتمثل في الدلالات اللغوية لألفاظ النص الشرعي ليطمح إلى ضبط المفاهيم وإبعادنا عن الفهم المميع الذي لا يقوم على أية ضوابط؛ الشرعية منها والوضعية. وكذلك على ضرورة تجاوز التوظيف الأحادي للغة داخل المجتمع، بحيث قصرها على الاتصال بين الأفراد وتحقيق مختلف الغايات النفعية التي لا تتجاوز المنفعة المادية، فلقد بين أن اللغة تحتاج إلى اهتمام ورعاية وإصلاح، حتى تنمى القدرات اللغوية للأفراد فيصبحوا قادرين على فهم دينهم والاستفادة من التوجيهات الكامنة في نصوصه لبلوغ طموحاتهم الحضارية، انه يؤكد على العلاقة الضرورية بين الإصلاح والتوظيف العلمي للغة والإصلاح الاجتماعي، هذا الأخير الذي لا يمكن أن يتم داخل المجتمع إذا لم يطلق العنان للنظر العلمي النقدي للدلالات اللغوية.

فلقد مارس آلية التحليل اللغوي للنص حتى يزيل اللبس ويسهل الفهم المنطقي العقلي السليم للشرع، هذه الآلية التي اشترط على الباحث أن يكون ملماً بها، سواء من حيث القواعد النحوية أو الموروث اللغوي الذي جاء به النص القرآني، ليضع مرجعية واقعية وتاريخية للغة، يمكن أن تساهم في تقريب الفهم البشري النسبي للنص الشرعي المطلق.

تأكيد على ضرورة إقحام العقل في تطوير اللغة وفهم النص الشرعي كان مصحوباً بتأكيد على التزام الواقعية حيث لم يُدر ظهريه إلى الواقع والوجود المتمثل في الطبيعة ونظامها الثابت، لذلك جاء موقفه من مسألة الحرية أكثر واقعية وعقلانية مقارنة بالأنطولوجيات الميتافيزيقية (النفي والإثبات). لقد كان طرحه علمي وعملي في آن واحد، وهو توجه يؤكد أن بلوغ أي إصلاح مرهون بالنظرة الواقعية وبفهم مقتضيات الواقع (عابد الجابري، محمد، 1983)، مع ضرورة تحمل الفرد مسؤوليته الإدراكية في فهم النص، للانطلاق بمقومات الوعي وهي السمع والبصر والفؤاد لكسر قيود القهر الفكري والمعرفي الذي يريد أن يسجن العقل البشري في فهم واحد ووحيد للنص، لقد أصبح التأويل ضرورة إصلاحية ترفض كل أشكال القمع الفكري الذي يسيج طاقات الإنسان المبدعة في مجال الحياة الاجتماعية والحضارية.

فقد اعترف بوجود نظام سببي يحكم هذا الوجود يستحيل على الإنسان الخروج عنه أو تجاوزه بالمخالفة أو التجاهل والرفض، لكنه أكد في الوقت نفسه على قابلية هذا النظام للتعقل الإنساني وكذلك التحرك في ظلّه دون الشعور بالجبر،

كان هذا الحديث يبين أن الإنسان مجبول على الإيمان وأما المعصية والكفر فهو مكتسب، قدّم كذلك حديثاً نبوياً يقول فيه عليه الصلاة والسلام: «خلقْتُ هؤلاء للجنة وبأعمال أهل الجنة يعملون، وخلقْتُ هؤلاء للنار ويعمل أهل النار يعملون» (الترمذي، 3075هـ).

لهذا الاستشهاد بالنصوص الشرعية مدلول علمي دقيق من جانب المنهج الذي يعتمد في تناوله موضوع الحرية، لقد عاد إلى النص الأصلي للشرع دون ممارسة أي انتقائية أو توظيف مؤدلج للنص الشرعي، فهو يبحث عن الحق أينما كان ولا يهتم بالانخراط والتحيز إلى فريق أو مذهب معين على حساب الحق، لأن الوصول إلى حل لهذه المشكلة التي تأشكت على المتكلمين هو هدفه العلمي الوحيد.

لقد تجاوز طريقة انتقاء النصوص، وتحلّى بالروح والشجاعة العلمية والأدبية النابعتين من إيمانه العميق أن الشرع لا يحوي أي تعارض أو أي تناقض داخلي، إلى جانب ثقته في قدرة العقل على قراءة النص قراءة برهانية علمية واقعية بعيدة عن التحيز والتعصب المذهبي الضيق.

بالنسبة إليه يعدّ المنهج البرهاني بمثابة مخرجاً للخروج من الدور والجدل الذي حدث بين المسلمين عامة والفرق والمذاهب بشكل خاص، مكّنه من تقديم حل للمشكلة دون أن يحدث ذلك مأزقاً فكرياً آخر، وهو التعارض بين إرادة الإنسان وإرادة الله أو إنكار العمل بالأسباب ومسؤولية الإنسان عن أفعاله والإيمان بالقضاء والقدر، وهذا يؤكد ادراكه أن الخلل في فشل الإصلاحات يعود إلى الخلل في طريق التفكير.

وبذلك أكد على أهمية العقلانية في فهم الدين فلم يختزل دورها في معالجة المسألة، بجعله مجرد تابع للنص الشرعي، بل جعل من النص مادة معرفية للعقل يصل من خلالها إلى الحقيقة، دون تجاوز طبيعة النص باعتماد التأويل المؤسس على مبادئ علمية وشرعية لا تحيد عن مقاصد وجوهر عقيدة التوحيد وانشغالات المجتمع وطموحاته، بذلك يجعل من الشرع برهاناً لما يصل إليه العقل، وما يصل إليه العقل كذلك برهاناً على ما جاء به الشرع، وفي هذا تأكيد واضح على انعدام التناقض في النص الشرعي في مختلف المسائل بما فيها مسألة الحرية.

لقد دعم فيلسوف قرطبة منهجه البرهاني عند البحث في مثل هذه المسائل بدعائم معرفية أخرى لا تنفك أن تكون بمثابة



الإنسان لا يؤثر سلباً على فهم الإنسان لإرادة الله والإيمان بالقضاء والقدر، كما أن الإقرار بمبدأ السببية والنظام الذي يحكم العالم لا يؤدي حتماً إلى إنكار المعجزة والقدرة الإلهية في التصرف في هذا العالم.

هذا ما يبين الحاجة الماسة إلى منظومة علمية بشرية مرنة لا تتوقف عند حد القول المأثور أي الموروث للتأسيس لقراءة بشرية للنص، تساهم في فتح الأفق أمام فهم جديدة للنص الشرعي، مع غلق الباب أمام محاولات التأويل الذاتية، لا يمكن التحقق منها أو فهمها بنفس المعنى، فالموضوع هو الذي يفرض نفسه على المتأول وليس الذات هي التي تفرض نفسها على النص، خاصة عندما يكون النص مقدساً حتى وإن تنزل بلغة الإنسان فهو من مصدر غير إنساني.

### 6-التأويل وأمل الإصلاح

بالنسبة لابن رشد، التأويل طريق معرفي وثقافي مشروع، لأجل التأسيس لمعرفة إنسانية حول النص والتأسيس لحياة إنسانية روحانية البعد، وفق منهج مرّن يمكن المتأول السفر في النص من ظاهره إلى باطنه وفق آليات معرفية بشرية واضحة مفهومة المعالم.

وهذا يوضح سبب تأكيده على وحدة الحقيقة، فما يحمله النص الشرعي من حقيقة سواء كان بتقرير صريح أو ضمني، مع وجود الاختلاف بين ظاهر النص وباطنه، لا يمكن أن يكون محملاً للتأكيد على تعدد الحقيقة، فالحقيقة واحدة سواء تعلّق الأمر بالحقيقة في مجال الطبيعة أو العلوم النظرية وكذلك الشرعية، فالشرع بالنسبة لفيلسوف قرطبة لا يمكن استثناءه من هذه القاعدة.

كما يؤكد على ضرورة تأسيس علوم الشرع خاصة منها علم الفقه وأصوله على الاجتهاد والتأويل البشري والابتعاد عن التقليد، فالتأويل هنا هو حوار مؤسس بين العقل البشري والنص الديني، حوار محكوم بضوابط معرفية وأخلاقية وعقدية، لا يمكن التملص منها أو رفضها تحت حجة حرية الفكر، أو الرجوع إلى الشعور الداخلي الذاتي كطريق لقراءة النص الديني الذي يختلف تمام الاختلاف عن النصوص البشرية.

كما يؤكد على نسبية القراءة البشرية للنص الديني بحيث يبقى هذا الأخير ثابتاً أما القراءة البشرية متغيرة ولذلك البشرية مطالبة بتجاوز التقليد، ورفض الوصاية الفكرية والروحية ورفض الجمود والتعصب الفكري والتخلص من

فهو ميدان خصب يمكن للإنسان أن يمارس فيه حريته بحيث يتسع مجال هذه الحرية كلما اتسع علمه ووعيه بهذا النظام والتزم العمل وابتعد عن التواكل والاستسلام للطبيعة بحجة حتمية القضاء والقدر.

فلم يكن موقفه طرحاً فلسفياً مجرداً، بل كان طرحاً فلسفياً وعلمياً بامتياز، تجنّب من خلاله الدخول في أي جدل عقيم، وهذا يعود إلى المقصد العلمي والعملية الذي كان يسعى إليه، لقد كان يبحث عن الحقيقة في حد ذاتها، الحقيقة التي لا تتعارض مع العقل والواقع، الواقع أو الظواهر الطبيعية التي يمكن أن تكون طريقاً لفهم القضايا الغيبية لاقتناعه أنّ البراهين العلمية التي تؤسس للمعرفة العلمية يجب أن تكون مأخوذة من الطبيعة ولا تتعارض معها فقد «تبيّن أنّ البراهين المحققة إنّما تكون من المبادئ المتقدمة بالطّبع التي هي أعرف عندنا وعند الطبيعة» (ابن رشد، أبي الوليد، 1984)، ومنه تؤسس الأطروحات العلمية والفلسفية التي تضبط الأدوات الصالحة لبلوغ الإصلاحات المنشودة داخل المجتمع، وهذا ما حرص على تحقيقه عند معالجته لموضوع الحرية، إذ نجده يعترف بالحتميات والنظام الذي يحكم الوجود ويؤكد على ضرورة الأخذ بمختلف الأسباب التي تمكّن الإنسان من ممارسة حريته على أرض الواقع، فيقدّم موقفاً علمياً وحلاً واقعياً لموضوع الحرية وهو حل تجاوز به الحدود الجغرافية والإيديولوجية ليصل به إلى مرتبة العالمية والإنسانية.

### 5-طبيعة التأويل الرشدي ونشر ثقافة الاختلاف والنقد

لقد وجد في طريق التأويل وسيلة لتأكيد عدم تعارض الشريعة والحكمة، فحدّد الغاية من التأويل وهي غاية نظرية تتمثل في التأسيس للفهم البشري للنص وكذلك تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين الحكمة والشريعة ومنه إثبات مشروعية إعمال العقل في قراءة النص الديني، قراءة إنسانية تقبل النقد والرفض كونها محكومة بظروف منهجية علمية وعادات لغوية ثقافية تحدّد روح العصر السائدة. فحاول تأويل النصوص المتعلقة بالصفات الإلهية مثل الوجدانية والإرادة والعلم والخلق والسّمع لإخراجها من القوة الشرعية إلى الفعل الفلسفي دون إحداث خلل في جوهر النص كونه تأويل النصوص المتعلقة بهذه المواضيع لا يؤثر على المبادئ العقدية التي أثبتتها؛ فالبحث في تأويل القول الشرعي المتعلق بالإرادة الإنسانية لا علاقة له بالإرادة الإلهية، فالإقرار بحرية

النظر في قراءته للنصوص الشرعية المرتبطة بهذه المسائل ليأتي بموقف مرن لا يخالف فيه علماء الكلام ولا الشرع ويراعي فيه فهوم الجمهور من الناس وذلك ليس لغرض تحسيسهم بذلك العجز بل لغرض تكيف الخطاب الناتج عن التأويل وفق ما يلاءم متطلبات العصر ومستويات الفهم، حتى يكون ذلك الخطاب عاملاً مساعداً على تحسين مستويات الفهم وتدريبها لتكتسب الكفاءات المعرفية (المصباحي، محمد، 2007) والسلوكية التي تؤهلها لتصبح قادرة على استثمار النص الديني لغرض استنباط القيم والأحكام التي تساهم في تنظيم الحياة الروحية والاجتماعية وبلوغ السعادة.

لقد كان يسعى إلى الإقرار بعالمية الحق وإمكانية حضوره عند من يخالفنا الطرح والانتماء «فالمذهب في العالم ليست تتباعد حتى يكفر بعضها ولا يكفر» (ابن رشد، أبي الوليد، 1989)، كما يقول كذلك «لا معنى للاختلاف في هذه المسألة- العلم الإلهي، قدم العالم، المعاد- إمّا مصيبين مأجورين وإمّا مخطئين معذورين» (ابن رشد، أبي الوليد، 1989) أو قوله: «أو يشبه أن يكون المخطئ في هذه المسألة من العلماء معذوراً والمصيب مشكوراً أو مأجوراً» (ابن رشد، أبي الوليد، 1989)، هذا الطرح الذي يؤكد عدم انحصار التأويل عند غاية واحدة وهي التأكيد على أهمية الفلسفة وعدم تناقضها مع الشرع أو القول بابتعاده عن التفكير الذي يعمل على إصلاح الواقع البشري، يتعلق بإحداث تغيير في البنية الثقافية والاجتماعية (المصباحي، محمد، 2007)، لكن واقع الحال يقول غير ذلك خاصة وأن ثلاثيته موجهة أكثر للجمهور لغرض تصليح بعض الأفكار، حيث أراد مساعدة المجتمع على امتلاك ثقافة دينية في مختلف المسائل النظرية والعملية، مع إمكانية الإبقاء على مساحة محترمة ومحمودة للاختلاف في الفهوم، حيث أكد أن الحق لا ينحصر في مذهب محدود، وهو ما يستوجب أخلاقياً احترام كل القراءات وترك اختبارها لأهل العلم ومنطق العقل والشرع، والترفع عن التخندق في دور القضاة الذين يحكمون على عقائد الناس بالفساد والصالح.

وقد التزم بهذا التوجه في مختلف أعماله الفكرية حتى المرتبطة بعلوم الفقه والتشريع، حيث كان ينشد الإصلاح باعتماد التأويل باستعراض مختلف المواقف الفقهية في المسألة الواحدة ويقدم أسسها البرهانية، ثم يقوم بترجيح الطرح الذي يراه محققاً لمقصد الشرع، وخير مثال على ذلك

عقدة الخوف لفتح أفق الفهم البشري لاستنباط معاني النص الذي يحمل الحقيقة المطلقة، التي لم يدرك الإنسان منها إلا القليل، فباب الاجتهاد لا يمكن صدّه كما أن النص الديني له حرمة التي تفرض على المهتم بتأويله أن يكون ملماً بروحه وطبيعة نصوصه وبقواعد اللغة التي جاء بها والظروف الزمنية والمكانية للنص وتجاوزه في آن واحد لتلك الظروف. يهدف التأويل إذن إلى التأسيس لمشروعية الاختلاف القائم على مبررات عقلية وشرعية لغرض تدشين أرضية ثقافية صالحة للاختلاف الثري والخصب في الروية والمنهج. كما أن التأويل عنده طريق للتأكيد على أهمية توظيف العقل في مختلف المباحث لكن وفق منهج واضح المعالم والمقصد، مع الابتعاد عن القراءة التي يسعى أصحابها إلى خلخلة الثابت والتشكيك فيه باعتماد مناهج معينة دون مراعاة خصوصية النص الديني. فهو يريد أن تنطلق القراءة من داخل النص وليس من خارجه، لذلك يمكن أن نقول إنه كان يسافر في أعماق النص وهو حاملاً لمتاعه اللغوي والمعرفي والمنهجي مع محاولة استغلال السياق الثقافي والحضاري السائد لغرض بسطه على الساحة الفكرية (قريبز، عبد الغني، 2020).

## 7-التأويل وتحقيق الانفتاح على الدين والغير وتبينة الفلسفة

لقد جعل من التأويل طريقاً للفهم المنفتح على روح العصر ومشكلاته دون اجترار مشكلات الأولون وفهومهم، مع امتلاك الشجاعة العلمية على نقد تلك الفهوم للتأسيس لقراءة بشرية منفتحة على القدرات الفكرية وحقائق العلم الثابتة بالبرهان. كما يمكن القول أن المقصد الإصلاحي لابن رشد من خلال اعتماده التأويل، جعل مسألة الانقلاب الفكري أو المراجعات الفكرية أمراً ثابتاً في الفلسفة وعند الفيلسوف بحيث تصبح خاصية ضرورية عند كل فيلسوف يسعى إلى إصلاح وتقويم الفكر، فقد مكنته المراجعات التأويلية لمختلف القراءات البشرية للنص الديني من اكتشاف الحقيقة والإقرار بها دون النظر إلى مصدرها، حيث تراجع عن بعض أفكاره التي كان قد تبناها في بداياته (العلوي، جمال الدين، 1986)، خاصة في مسألة العلم الإلهي وقدم العالم وكذلك علاقة الفلسفة بعلم الكلام ومواقف أهل الكلام من هذه المسائل، فبعد أن كان يقول ببعدهم عن الحق وروح الشرع من جهة ويؤكد قرب الفلاسفة بما فهم حكماء اليونان منه -الشرع- بالرغم من اعتمادهم على العقل وحده تراجع عن هذا الطرح وأعاد



أوضح واشد موافقة للسياق كان الحمل عليه أولى» (قريبز، عبد الغني، 2020) وهذا يبيّن عدم خروج ابن رشد على المتعارف عليه بين العلماء وكذلك على اعتباره الغاية الإصلاحية وهي مقصد شرعي وثابت معرفي، يمكن أن يساهم في إثراء الوعي وتطوير الفهم والنظر إلى الدين عموماً، بكونه مصدراً للتشريع وإسعاد الإنسان مع ترك مساحة محترمة للممارسة الفلسفية لأفاضل الناس في المجتمع، ليساهموا في إثراء الوسط الثقافي والشرعي والعلمي الذي يُنشأ تقارب عملي بين المسلم وعقيدته. عكس ما تصوّره بعض الدراسات الاستشراقية، التي تجعل من العقلانية الرشدية دعوة إلى تحرير الإنسان من الإيمان والمعتقد.

فقد جعل الإنسان كغاية يجب النظر إليها أثناء التأويل، كما كان يحرص على إنتاج فهم جديدة للنص لها انعكاسات إصلاحية على المجتمع والمدينة، ما يؤكد الحاجة إلى قراءات جديدة للنص الديني، الذي يبقى ثابتاً من الثوابت المكونة لعقيدة التوحيد كون وجود النص يقتضي فهمه وفهم النص لن يكون من جهة صاحبه وإنما من جهة سامعيه أو قارئيه، لكن هؤلاء متفاضلين في الفهم والإدراك وجودة القرينة وصفاء الذهن في «السمع» و في «القراءة» وبهذا التفاضل تتعدّد دلالات النص الواحد (النقاري، حمو، 2013).

### 8- علاقة التأويل بالتشريع لحياة الإنسان

كان إذا وجد نصاً صريحاً ثابتاً في القضية استند إليه، وإلا فإنه يلجأ إلى العقل، وهو يعتقد أن العقل مصدر من مصادر التشريع لأنّ كمال الشريعة لا يكون بالوحي وحده، ولا تتوقف عند حدّ ظاهر النصوص والفهم الحرفي لها «وكل شريعة كانت بالوحي فالعقل يخالطها، ومن سلّم انه يمكن أن تكون ههنا شريعة بالوحي فقط، فإنه يلزم ضرورة أن تكون أنقص الشرائع التي استنبطت بالعقل والوحي» (ابن رشد، أبي الوليد، 1987). وهو هنا لا يقصد بالعقل القياس الشرعي فقط، وإنما يريد القياس المنطقي القائم على مبادئ عقلية صرفة.

هذا الطرح الذي يرجع إلى موقفه التوفيق بين الحكمة والشريعة، حيث كان يرى أنّ الفلسفة أخت الشريعة (ابن رشد، أبي الوليد، 1979)، وهو طرح يقرّ فيه بالاتفاق في الغاية، فالفلسفة ترمي إلى الحق وهو مطلب الشرع في أن واحد «فإذا كانت الشريعة حقاً وداعية إلى النظر المؤدي إلى معرفة الحق فإننا معشر المسلمين نعلم على القطع أنه لا

نذكر مثلاً مسألة تحريم الخمر وما يسكر ويذهب العقل حيث رجّح الحكم بتحريم كلّ ما يخمّر العقل ويعطله حتى يغلق الباب أمام كل يعطل العقل ويفسده ويقلّل من قوته التوجيهية للسلوك داخل المجتمع.

لقد جعل من المقاصد الإصلاحية التي تحمي الفرد وتحافظ على صحته وتماسه الاجتماعي ضابطاً منهجياً لازماً في ميدان التأويل، لاستنباط الأحكام الشرعية والقيمية التي يمكن أن تساهم في إثراء المنظومة القيمة والثقافية داخل المجتمع متجاوزاً بذلك أي طرح يجعل من التأويل «مجرد منهج هيرمينوطيقي كما هو مطبق في ثقافات أخرى» (قسوم، عبد الرزاق، 1998)، وبذلك يمكن القول أنه كان يسعى إلى التأسيس لسلطة التأويل القادرة على علاج ما تخلّل الشرع من الأهواء الفاسدة والاعتقادات المحرّقة التي تسببت في الأذية من الصديق قبل العدو (ابن رشد، أبي الوليد، 1989)، كما يؤكد كذلك الحاجة إلى الدين كثابت داخل المجتمع، واهلية نصوصه لإمداد الفكر والمجتمع بالحقيقة ومن والأحكام الشرعية التي تساعد على مواكبة روح الشرع والعصر في آن واحد، لهذا كان يرّد موقفه التالي «وإذا كانت هذه أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له» (ابن رشد، أبي الوليد، 1989).

بهذا يكون التأويل طريقاً يجعل من النص الديني حقلاً ثرياً وغنياً ومنفتحاً الأفق، كما يجعله مفتوحاً على كل فهم بشري ممكن في المستقبل، حيث يؤسس له دائماً معنى جديداً، جديراً باتساع أفق الرؤية واتساع دائرة المعقول مع الحرص على تحقيق التوافق بين العلماء وأهل الفكر في مختلف مجالات الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يفتح المجال لإمكانية تحول عملية التقنين إلى محاولة صريحة أو ضمنية لغلق الباب أمام التأويلات التي لا تقوم على قواعد وضوابط علمية وشرعية وثقافية واضحة، هذه الأخيرة التي يمكن اعتبارها من العلامات المساعدة على إدراك مقصد النص الديني. لهذا ابرز المفسرون والعلماء أهمية السياق في فهم دلالة النص، وترجيح الاحتمالات، حيث يقول العز بن عبد السلام «وقد يتردد بين محامل كثيرة يتساوى بعضها مع بعض، يترجح بعضها على بعض، وأولى ما دل عليه الكتاب في موضع آخر أو السنة، أو إجماع الأمة، أو سياق الكلام، وإذا احتمل الكلام معنيين، وكان حملة على أحدهما

لمسألة البحث الديني والفلسفي عندما وظّف العقل في قراءة النص الديني ووسّع له من امكانية القراءة لدرجة أنه جعل التأويل العقلي للنص الديني الذي يبدو في ظاهره مخالف لمنطق العقل والواقع بمثابة مرجعية ومصدر علمي وشرعي في بناء الأحكام التشريعية (فضل الله، مهدي، 1995).

وبهذا يمكن القول أن تراجع ابن رشد عن موقفه الرفض لطريق التأويل، ينم عن بعد نظره وإقراره أن الخلل لا يكمن في وسيلة البحث والفهم والقراءة، بل هو خلل يعود إلى عدم التزام مستعملي هذا الطريق بالبرهان وتجاهلهم لروح الشرع ولقواعد التأويل أو بسبب وقوعهم في التعصب. لقد استعان بالتأويل ليؤكد دوره في تعبيد الطريق لنشر القابلية للاختلاف بين أوساط الرعية والمنتسبين للعلم، حتى تصبح مستعدة لممارسة النقد ومكتسبة للروح العلمية، التي تجعلها تمارس النظر في الشرع ليس لأجل رفضه أو التشكيك في مبادئه بل من أجل فهمه واستنطاق نصوصه التي يمكن أن تمد الإنسان بالمبادئ التي تساعد على فهم الوجود وكذلك على تحقيق سعادته وتغيير أحواله الاجتماعية والثقافية وتجاوز الجمود والتقليد أو الوقوف وقفة المتفجع على هامش التاريخ. كما بين أن الفهم البشرية للنص تبقى محدودة في سياقها الثقافي والحضاري وكذلك مرتبطة بمتطلبات العصر والتطور العلمي الذي يشهده المجتمع، وبذلك يصبح النقد ضرورة معرفية واجتماعية يمكن من خلالها تخلص العقل الفردي والجمعي من بعض الفهم التي أصبحت غير قادرة على استيعاب مشكلات الإنسان أو غير متماشية مع العلم. كما أكد أن المقصد الإصلاحي يبقى المؤشر الذي تقاس على إثره مختلف الأفكار الناتجة عن تأويل وقراءة النص الديني خاصة إذا كان الإصلاح مقصداً ثابتاً للشرع.

فإذا كان التأويل بمثابة علاج ضروري يعتمد عليه طبيب المجتمع وهو الحكيم والفيلسوف لعلاج مشكلات المجتمع ووقايته من مختلف التمزقات الفكرية والاجتماعية التي قد تلوح في المستقبل، فإن العلاج لا يعتمد إلا عند وجود أعراض المرض أو خلل في استقرار المجتمع، لقد ربط فعالية التأويل بقوة الإصلاح والتأثير في ذهنيات الأفراد وسلوكياتهم وقدرتهم على استيعاب الاختلاف والتجديد واتساع مساحة الرأي الحر، لكن تبقى هذه الفعالية مرهونة بظهور الأسباب العلمية والاجتماعية الموضوعية التي تدع إلى إعادة قراءة النص الديني، كون المسألة لا تقوم على مجرد الفضول أو الترف

يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له» (ابن رشد، أبي الوليد، 1979) هذا المنطلق الفلسفي الذي يهدف إلى التوسيع من مجال العمل الفلسفي وتحقيق تصحيح عقدي وفلسفي في آن واحد «ولعل لهذا السبب أقدم صاحبنا على وضع كتاب تهافت التهافت بعد فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة جامعاً بين التصحيحين العقدي والفلسفي، ومسجلاً في الآن نفسه عودة جديدة إلى الفلسفة بعد أن وضع الأسس الأولى لإصلاح العقيدة ومن ثم إصلاح المجتمع والسياسة» (حمادي، حميدي، 1991) بهذا يجمع ابن رشد بين طريق التأويل ومختلف المشاريع الفكرية والحضارية التي كان يسعى إلى تحقيقها على أرض الواقع، كما يؤكد قيمة ودور الفلاسفة وهم الراسخون في العلم في التأسيس لمشاريع الإصلاح والتغيير.

فقد كان يرى أن نجاح أي مشروع تصحيحي يبقى مرهون بالطريقة التي يقرأ بها النص الديني ومن ثم التشريع لحياة الإنسان اليومية، هذه الطريقة التي تحتاج إلى الجرأة في إقحام العقل البشري في هذه القراءة، حتى تقوم على أساس النظر العقلي، والقياس المنطقي خاصة وأن الأحكام الشرعية كلها معقولة المعنى «والأحكام يجب أن توجد مع وجود عللها» (ابن رشد، أبي الوليد، 1989)، فرفض بذلك القول بعدم قابلية الأحكام الشرعية إلى التعقل وأنها عبارة عن عبادات غير معقولة المعنى «وإنما يلجأ الفقيه إلى أن يقول -عبادة- إذا ضاق عليه المسلك مع الخصم» (ابن رشد، أبي الوليد، 1989) فالأحكام الشرعية قابلة للتعقل والفهم والتعليل وطريقه في الوقوف على ذلك هو طريق التأويل وفق ما يقتضيه العقل الذي يقدر على استنباط وإدراك الحكمة من التشريع -المصلحة- لأن الأحكام الشرعية إما أن تكون مسكوتاً عنها أو منطوقاً بها، فإن كانت مسكوتاً عنها فلا إشكال حيث توكل مهمة التشريع للعقل وحده مع الالتزام بروح ومقاصد الشرع وإن كانت مما نطق به الشرع، فلا يخلو الحال من أمرين (العلوي، جمال الدين، 1986)، إما أن يكون ما نطق به الشرع موافقاً للعقل، أو مخالفاً له، فإن كان موافقاً فلا إشكال أيضاً، لأن العقل والشرع يصبحان ناطقين بحقيقة واحدة، وإن كان مخالفاً فإن الرجوع إلى التأويل العقلي للنص يصبح أمراً لازماً كون الأحكام التي يستنبطها العقل ستكون واضحة ومعللة لدرجة أنها لا تقبل التأويل، فيقدم بذلك حلاً

إذا عرفنا أن العلاقة وطيدة بين إصلاح المنظومة المعرفية والمنظومة الفكرية والاجتماعية(خاصة، شريف، 2019). لقد أدرك أن المدينة الإسلامية تقوم في وجودها على طائفة من المجتهدين في فهم النص واستنباط الأحكام، ليضبطوا الفرائض والسّن ويوجهوا الجمهور على ضوئه، ما جعله يضبط طريق التأويل، ويبين من يتصدى لهذا العمل المحوري، فأقصى عوام الفقهاء والمتكلمون من هذه المدينة(بورشاشن، ابراهيم بن عبد الله، 2010)، لتطير الفضاء الثقافي ممّا يمكن أن يشوّس عليه حيث أبرز في مناهج الأدلة ضرورة إنقاذ المعرفة الشرعية وطلب سلامتها عن طريق تصحيح الوضع العلمي في المدينة الذي لا يتحقّق إلا بضبط الإطار المعرفي والشرعي والمقصدى لطريق التأويل.

فقد اعتمد طريق التأويل لتصحيح وإصلاح ما هو ضروري لتتوفر الشروط الفكرية والنفسية والاجتماعية لإحداث التغيير المنشود، كونه يرى أن تبدّل حال المجتمع السياسي والثقافي والاجتماعي مشروط بحدوث تغيير سليم في الذهنيات الفردية والجمعية، للفصل في كيفية التعامل مع الوافد الثقافي ومن يخالفنا في الرأي، لهذا سعى إلى تحديد مدلول الحكمة والشرعية ومقاصد كل واحد منهما حتى يحدّد نقاط الوصل والفصل الموجودة بين الحكمة كإنتاج بشري والشرعية ذات المصدر الإلهي، فأول الآية التي تتحدث عن الفئة القادرة على فهم النص القرآني وبلوغ الحقيقة الباطنة فيه «الراسخون في العلم» بالحكماء وأهل البرهان وهم الفلاسفة لأجل إصلاح نظرة المجتمع إلى الفلسفة وطريقة التعامل معهم ومع أفكارهم والابتعاد عن تكفيرهم وإخراجهم من الملة بسبب أفكارهم وأرائهم المستعصية على الناس.

كما أراد من خلال حصر التأويل على أهل العلم والبرهان إعفاء الناس من مغبة صعوبة فهم النصوص التأويلية التي يأتي بها أهل العلم، التي يهدفون من خلالها إلى تطوير الفهم البشرية للنص الديني وتكييفها مع مستجدات العصر ومتطلباته ومقاصد الشرع. ليبين أنّ الإصلاح الفكري يتم بهدوء وفي وسطه الملائم، حتى يؤتي ثماره، فأى محاولة للإفشاء وتعميم التأويلات المختلفة سيتسبب في تمزيق المجتمع وخلق الفرقة والتناحر بين أفرادها وانتشار التعصب والصراع المذهبي، الذي سيقضي على العلم وروح الاختلاف ويقوّض من مساحة الحريات الفكرية «وصرّحوا بتأويلاتهم للجمهور... فأوقعوا الناس من قبل ذلك في شتّان وتباغض

الفكري، الذي قد يجعل من التأويل غاية في حدّ ذاته، وهذا لا يعتبر تقويضا للعمل التأويلي أو سجنا للعقل البشري أو خلقاً للطامهوات الفكرية، بل تأطير لهذا الطريق ليبقى صالحا لتحقيق الإصلاح المنشود فهو وسيلة تمكّن أهل الفكر من القيام بواجباتهم التنويرية والإصلاحية داخل المجتمع في مختلف ميادين الحياة مستوياتها.

فالتأويل عنده طريقا لإحداث الإصلاحات التي تمهد السبيل للتطور وانتشار التسامح والتعايش بين أفراد الأمة الواحد أو بين مختلف الأمم. ومنه يصبح التأويل طريقا ضروريا لقراءة النص وتقريبه من الاهتمامات البشرية في مختلف مستويات الحياة، الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، مع الحفاظ على مساحات الاختلاف في فهم النص واستنباط الأحكام الشرعية التي تساعد الفرد على مباشرة انشغالاته الحيوية وفق تعاليم الدين، هذا التوجه الذي يتجلّى بوضوح في مؤلفه بداية المجتهد، الذي يمثل حسب، برنشفيك أكمل نموذج لتطبيق أصول الفقه تطبيقا منهجيا على كامل أبواب الفقه السني، يعتمد عليها الفقيه كالمعيار وكالمرجع للبيان والتأويل، لإيجاد شرح صالح ومقبول للاختلاف في ظل دراسة واستنباط الحلول من مصادرها التشريعية(التركي، غبد المجيد، 1981)، فوظيفة المؤول الأساسية هي بلوغ الحق وتحقيق الإصلاح والحد من مظاهر الصراع والانشقاق والتفرقة، فالتأويل وسيلة للإصلاح لا يجب أن يحيد عنه المنخرط في العمل التأويلي.

فالإنسان المسلم بحاجة إلى أن يكون لديه تصوّرا واضحا عن الله وصفاته وعن اليوم الآخر وعن الوجود وعن طبيعة الإرادة البشرية وكذلك الإرادة الإلهية وعلاقة إرادة البشر والأخذ بالأسباب بالقضاء والقدر، هذه القضايا التي تساهم في تشكيل الرؤية إلى العالم التي بدورها تحدّد خارطة الطريق التي يكون عليها مسار الفرد والمجتمع في آن واحد، علما أن الدين قد وردت فيه نصوصا شرعية تناولت هذه القضايا بالطريقة التي تتناسب مع القدرات الفكرية لمختلف الفئات التي تشكّل بنية المجتمع(المصباحي، محمد، 2007).

## خاتمة

لقد ترك ابن رشد مؤلفات كثيرة حاول من خلالها إنجاح مشروعه الإصلاحي، أهمها ثلاثيته الشهيرة التي تعتبر بمثابة المترجم الصريح لمشروعه الإصلاحي، الذي لا ينحصر في مجال المعرفة بل يمتدّد أثره إلى الحياة الاجتماعية خصوصا

## المجتمع

ان رجوع ابن رشد إلى التأويل، تأكيد على أهمية النص الديني في تقويم الإصلاح الاجتماعي وذلك بالرجوع إليه وقراءته قراءة بشرية مرنة، موافقة لروح ومقاصد الشرع لغرض التأسيس للمجتمع وتطوير منظومته القيمية والسياسية. وبهذا يرهن الاستفادة الإنسانية من الدين بطبيعة القراءة البشرية لنصوصه، فيقطع الطريق أمام من يحاول ان ينسب التخلف والجمود إلى الدين والمعتقد، فتتحول المسألة من مدى حاجتنا للدين إلى مسألة مدى حاجتنا إلى إعادة النظر في طريقة قراءة النص الديني. فيصبح بذلك القرآن، هو المعادل الموضوعي للوجود الكوني. فمثلما يأخذ الإنسان بمعرفته النسبية للكون ما يعينه على تحقيق سعادته يأخذ ما يتاح له بطريق الفهم والتأويل من مطلق القرآن، عبر فهم ووعي مكنونه الموصوف بأنه كريم من زاوية العطاء المتجدد دون الارتباط بالقصري بالماضوية (حاج حمد، محمد ابو القسم، 2012)، كون الوعي بالقرآن المعادل للكون وظواهره وحركته يساعد الإنسان على أن يستوعب ضرورات التشريع للمجتمع المدني، المتشعب بقيم الروح والإرادة التي تستهدف التمرکز حول شخصية الإنسان كقيمة متعالية وفي الوقت نفسه يؤكد ضرورة إعطاء مكانة لأهل العلم والحكمة وهو الفلاسفة الراسخون في العلم لقيادة المجتمع وذلك بتمكينهم من أداء مهامهم في فهم الدين وتأويل نصوصه لما يحقق سعادة الإنسان وبهذا يؤكد حقهم في السلطة الثقافية، لتنوير الفهم البشرية وتقريب النص القرآني من العقول، ومنه يظهر أنّ رجوع ابن رشد للتأويل هو ذريعة لإضفاء الشرعية على الحكمة وكذلك تأكيد على مكانة الدين في التأسيس للمختلف الحلول البشرية وكذلك على مكانة الفلاسفة في رعاية هذا الوصل.

وحروب ومزقوا الشرع وفرّقوا الناس كل التفريق» (ابن رشد، ابي الوليد، 1987) هذا النص الذي يؤكد اشتغال ابن رشد بهوم المجتمع وقضايا الدين الذي هو بمثابة الدواء المركب الذي قد ينفع الناس إذا وجد الطبيب الماهر الذي يحسن تركيب الأدوية حتى تتلاءم مع طبيعة الأمراض والأبدان. فحدوث التغيير الصحيح في المجتمع لا يمكن أن يكون إلاّ بعد أن يتسع صدر وافق المجتمع، فلا يحمل أية ضغينة للمثقف والمجتهد في اعمال النظر في مختلف المسائل المرتبطة بتشكيل البنية الفكرية والعقدية للفرد، وفق قراءة تأويلية للنص تتجاوز المألوف، لكن ليس لأجل نشر الشكوك وإضعاف الانتماء للدين، او لغرض خدمة مشاريع سياسية وإيديولوجية، لتعارض ذلك مع هدف الإصلاح والبناء (ابن رشد، 1989) فالمحك الوحيد الذي سيكشف الغث من السمين هو الزمن والكشوفات العلمية والحقائق العلمية التي يمكن الإطلاع عليها عند الانفتاح على علوم الغير. ولهذا حاول التعرض لمختلف القضايا المفصلية التي تساعد على إنجاح الإصلاح الاجتماعي مستعينا بالتأويل كوسيلة لتقويم الفهم وبناء التصورات التي يراها موافقة للشرع ولمقصد الشارع صلى الله عليه وسلم كدعامة على أساسها يتوجه بالنقد والتقويم لما سبقه من مواقف في تلك القضايا (عابد الجابري، محمد، 1998)، خاصة أنه ضرورة حضور العقل أنّ للتأسيس للاجتماع البشري وتحديد الأسس التي تساهم في تقوية البنية الاجتماعية (مذبح، لخضر، 2011) وإن كان يقرّ بمركزية الشرع كوازع قوي في دفع الناس على الاجتماع والتنظيم والتكامل، وكذلك كمصدر أساسي في استنباط النواميس التي من شأنها أن تحقق السعادة لهذا

## المراجع

1. ابن رشد، ابي الوليد. (1989). فصل المقال. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
2. ابن رشد، ابي الوليد. (1987). إتهافت التهافت، تحقيق مورييس بويج ط2، بيروت، دار المشرق، 1987 ص 54 (الإصدار ط2، المجلد ج 3). بيروت: دار المشرق.
3. ابن رشد، ابي الوليد. (1989). بداية مجتهد نهاية المقتصد (الإصدار د ط، المجلد ج 1). الجزائر: دار الشريعة.
4. ابن رشد، ابي الوليد. (د سنة الطبع). تلخيص كتاب النفس، تحقيق الفرد ايفري، مراجعة محسن مهدي. (المجلس الوطني للثقافة، المحرر) القاهرة: المكتبة العربية.
5. ابن رشد، ابي الوليد. (1984). شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي (الإصدار ط 1). الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب.



6. ابن رشد، أبي الوليد: (1979). ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال، (الإصدار ط 3). بيروت.
7. ابي الوليد ابن رشد. (1989). فصل المقال. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
8. ارحيله، عبد النبي. (2015). صور ابن رشد في الفكر المغربي المعاصر (الإصدار ط 1). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
9. الترمذي . (3075هـ). ، سنن الترمذي ٣٠٧٥ .
10. التريكي، غبد المجيد. (1981). مكانة ابن رشد في فقه المالكية. المغرب: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
11. العلوي، جمال الدين. (1986). المتن الرشدي، امته مدخل لقراءة جديدة (الإصدار ط 1). (دار توبقال، المحرر) المغرب.
12. القزويني، محمد. (1993). المنطوق به والمسكوت عنه في فقه ابن رشد. تونس: الدار التونسية للنشر.
13. المصباحي، محمد. (1988). اشكالية العقل عند ابن رشد (الإصدار ط 1). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
14. المصباحي، محمد. (2007). مع ابن رشد، (الإصدار الأولى). المغرب: دار توبقال للنشر و التوزيع.
15. النقاري، حمو. (2013). المنطق في الثقافة الإسلامية (الإصدار ط 1). بيروت: دار الكتاب الجديد.
16. بورشاشن، ابراهيم بن عبد الله: (2010). الفقه والفلسفة في الخطاب الرشدي (الإصدار ط 1). بيروت: دار المدار الاسلامي.
17. حاج حمد ، محمد ابو القسام. (2012). حرية الانسان في الاسلام (الإصدار ط 1). بيروت: دار الساقى.
18. حمادي، لخميدى. (1991). ابن رشد وعلوم الشريعة الإسلامية. بيروت: دار الفكر العربي.
19. خاصة، شريف. (2019). الافاق الحضاري لنظرية المعرفة عند ابن رشد. (جامعة سطيف 2، المحرر) مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 16 (العدد1)، 198-216.
20. طراد، حمادة. (2002). ابن رشد في كتاب فصل المقال (الإصدار ط 1). بيروت: دار الهادي.
21. عابد الجابري، محمد. (1983). نحن والتراث، قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، (الإصدار ط 6). بيروت: المركز الثقافي العربي.
22. عابد الجابري، محمد: (1998). ابن رشد في الكشف عن مناهج الادلة في اثبات عقائد الملة (الإصدار ط 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
23. فخري، ماجد. (1994). تاريخ الفلسفة الإسلامية. (الجامعة الامريكية، المحرر، و كمال اليازجي، المترجمون) بيروت: الدار المتحدة للنشر.
24. فضل الله ، مهدي. (1995). العقل والشريعة مباحث في الاستيمولوجيا (الإصدار ط 1). (كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجامعة اللبنانية، المحرر) بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
25. قريبز، عبد الغني: (2020). التأويل المقصدي في مسالك تجديد المنظومة الأصولية. (الرابطة المحمدية لعلماء المملكة المغربية، المحرر) مجلة التأويل (العدد المزدوج 5/6)، 124.
26. قسوم ، عبد الرزاق. (1998). سلطة التأويل في الخطاب الرشدي فلسفيا وفقهيا. (جامعة الجزائر 2، المحرر) دراسات فلسفية ( السنة الثالثة، العدد الخامس، عدد خاص )، 205.
27. مذبوح، لخضر. (2011). مشكلة الخلافة والملك بين ابن رشد وابن خلدون، مقارنة تحليلية نقدية مقارنة (الإصدار ط 1). الجزائر: دار الأملية للنشر والتوزيع.



## Philosophic reform and its relationship to reading the religious text Ibn Rushd as a mod

### Abstract

*The article deals with the subject of interpretation of the religious text according to Ibn Rushd and its relationship to reforming and guiding the cultural and social movement in society. It is one of the important issues that knew a difference in defining the rules that organize it, in order to derive hidden legal meanings and rules and bring them out to the outlook to build clear understandings from the various principles of faith, which can be Provides solutions to various problems that result from scientific and social developments. This is what the philosopher of Cordoba sought to do as well, with his critical stance on interpretation. This article will try to search for the relationship of Ibn Rushd's position on interpretation with his epistemological and reform project imposed by the various social, political and legal responsibilities he was entrusted with in the state. By extrapolating and analyzing his critical position and the nature of the rules he set to regulate interpretation, taking into account some historical evidence through which he practiced interpretation, which clarifies his keenness to emphasize the importance of a human return to the religious text by renewing understanding and developing cognitive tools appropriate to the nature of the text, in order to contribute to the reform of the cultural situation. So is Ibn Rushd's goal of interpretation limited to eliciting the truth, or does it go beyond determining the value and role of the human reading of the religious text in reforming the intellectual and social situation, and including the establishment of a new cultural and civilizational climate?.*

### Keywords

Altawill  
al-dhahir  
al-batin  
religious text  
Dialogue

## La philosophie de la réforme et sa relation avec la lecture du texte religieux selon Ibn Rushd

### Résumé

*L'article traite le sujet de l'interprétation du texte religieux selon Ibn Rushd et de sa relation avec la réforme et l'orientation du mouvement culturel et social dans la société. C'est l'une des questions importantes qui a fait la différence dans la définition des règles qui l'organisent, afin de dériver des significations et des règles juridiques cachées et de les mettre en évidence pour construire une compréhension claire des divers principes de la foi, ce qui peut Fournir des solutions à divers problèmes qui résultent des développements scientifiques et sociaux. C'est ce que le philosophe de Cordoue a cherché à faire également, avec sa position critique sur l'interprétation. Cet article tentera de rechercher le rapport de la position d'Ibn Rushd sur l'interprétation avec son projet épistémologique et réformateur imposé par les différents aspects sociaux, politiques et juridiques. Ce qui clarifie son empressement à souligner l'importance d'un retour humain au texte religieux en renouvelant la compréhension et développer des outils cognitifs adaptés à la nature du texte afin de contribuer à la réforme de la situation culturelle. Et son aspect social en diffusant la culture de la différence et de la tolérance intellectuelle et culturelle, pour établir une relation claire entre les personnes et la religion. Ainsi, l'objectif d'interprétation d'Ibn Rushd se limite-t-il à la recherche de la vérité, ou va-t-il au-delà de la détermination de la valeur et du rôle de la lecture humaine du texte religieux dans la réforme de la situation intellectuelle et sociale, et incluant l'établissement d'un nouveau climat culturel et civilisationnelle ?.*

### Mots clés

altawill  
al-dahir  
al-batin  
texte religieux  
dialogue

## الأخلاق والحوسبة

### Ethics and Computing

د. مليكة مذكور

Dr. Malika Medkour

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر

medkour.malika@yahoo.fr

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2019.07.04

تاريخ القبول 2022-05-12

#### الكلمات المفتاحية

الذكاء الاصطناعي

الذكاء البشري

أخلاقيات الآلة

الذكاء الفائق

النظم الخبيرة

شهدت الإنسانية تحولات عدة بسبب التطورات المتسارعة للذكاء الاصطناعي لم تعرفها من قبل، وهو الأمر الذي وضعها أمام تحديات كثيرة معرفية وأخلاقية، خاصة مع الأبحاث التي تشغل على الذكاء الفائق الذي بإمكانه أن يستقل بقراراته ويخرج عن سيطرة الإنسان. ولهذا أصبحت أبحاث الذكاء الاصطناعي تطرح عدة مشكلات فلسفية حول مستقبل الإنسانية ومصيرها في ظل هذه التحولات، وهل يمكن تحجيم هذه الأبحاث وتقييدها بجملة من القواعد الأخلاقية. وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن أن يكون للآلة مبادئ أخلاقية توجهها في سلوكها؟

وهل يمكن إخضاع الأخلاق للحوسبة؟

### مقدمة

(Jean Baudrillard)(1929-2007) على عصر ما بعد الحداثة

بأنه عصر الشك واللايقين والظن، خاصة وأن المسافة بين ما هو واقعي وخيالي أصبحت مسافة واهية: يقول بودريار «لم يعد من وجود للواقعي ولا للخيالي إلا بحدود ضيقة، فكيف يصبح عليه الأمر عندما تميل هذه الحدود إلى الزوال، بما في ذلك المسافة بين الواقع والخيال؟» (بودريار، 2008).

لهذا فمن الواضح أن العلم والتكنولوجيا أصبحتا في العقود الأخيرة يطرحان مشكلات أخلاقية تثير الاهتمام وتستحق التمعن فعلى قدر ما يضيفان إلى حصيلة المعرفة ويزيدان من قدرتنا على التحكم في الأشياء ويتيحان لنا خيارات عديدة وجديدة على الدوام، نجدهما يثيران أيضا قضايا جديدة تدور حول ما هو صواب وما هو خطأ، وما هو خير وما هو شر.

الأمر الذي جعل موضوع أخلاقيات العلم في عصرنا بمثابة المسألة الفلسفية للعلم، في سعي حثيث للفلسفة للربط بين الاستيمولوجيا والأكسيولوجيا، فقد ساد لفترة طويلة الاعتقاد بأن لكل من علم الأخلاق والعلم مجاله الخاص، باعتبار أنه لا وجود لعلم لا أخلاقي، غير أن هذا الزعم قد أعيد النظر فيه.

وترتب على ذلك تحول في العلاقة بين الأخلاقيات

تشهد المجتمعات اليوم نوعا من الإحياء الأخلاقي خاصة عندما نتكلم عن مجتمعات ما بعد الحداثة، وقد ارتبطت هذه العودة الجديدة إلى الأخلاق بما أثارته التقنيات الحديثة من معضلات، فصارت المجتمعات بحاجة إلى قيود أخلاقية في مواجهة القدرات المتزايدة للعلم، ومن هذه المعضلات مسألة التطور المتسارع في الذكاء الاصطناعي، ففي الوقت الذي اعتقد فيه الكثيرون أن المجتمعات الحالية طغت عليها الفردانية، وأن المصلحة الخاصة قد قضت على الضمير الأخلاقي، نجد العديد من الفلاسفة والعلماء يعبرون عن صحوة الأخلاق في ظل التطور التكنولوجي الذي حتم ضرورة العودة إلى سؤال الأخلاق، وهو ما يبيّن الحديث عن أخلاقيات الطب، أخلاقيات الآلة، أخلاقيات البيئة وغيرها، ومن أمثلة ذلك ما جاء به فرانسوا ليوتار (Jean-François Lyotard)(1924-1998) في كتابه «الوضع ما بعد الحداثي» (1979) الذي حدد فيه تصورا عن وضعية المعرفة العلمية في القرن العشرين وما أدت إليه من عدم الثقة في العلوم ونتائجها، حيث حلل وضعية المعرفة في المجتمعات الأكثر تطورا، مشيرا إلى أن الأخلاقيات في المجتمع لما بعد حداثي هي أخلاقيات نقدية، ولذلك يطلق أيضا جان بودريار

الأمر الذي وسع من دائرة تحكم الآلة، خاصة بعد أن أبدى الإنسان المعاصر مزيداً من التنازل طوعية عن الكثير من صلاحياته للآلة التي أثبتت بفعالية قدرتها على مجاراتها في اتخاذ القرارات وسرعتها.

وهو ما خلق لدى العلماء مخاوف متزايدة ومستمرة من إمكانية سيطرة الذكاء الاصطناعي على كل مناحي حياتنا، وإمكانية الاستقلالية عن الإنسان في اتخاذ القرارات، كل هذه التطورات شككت الإنسان في مدى قدرته على منافسة الآلة مستقبلاً خاصة، أمام زيادة وتنامي الذكاء الاصطناعي الذي يتطور تطوراً أسياً، ومن هنا جاءت أهمية التفكير في وضع ضوابط أخلاقية لهذا المجال تحد من تداعياته في المرحلة المقبلة، عن طريق ضبط هذه الأبحاث وتقييدها بجملة من القواعد الأخلاقية.

وتأتي هذه الورقة البحثية لمناقشة إمكانية وضع أخلاقيات للآلة، والوقوف على دراسة القضايا والإشكاليات التي ارتبطت بهذا المشروع، والإسهام في توضيح الجهود المبذولة فيه ومدى جدواها والمعوقات التي تواجهها، وأمام هذه التطورات المتسارعة للذكاء الاصطناعي وما طرحه من تحديات ومخاوف، بات من الضروري طرح العديد من الإشكاليات التي تتعلق بهذا المجال من بينها: هل يمكن أن نضع للآلات الذكية قوانين أخلاقية تسير وفقها، أو بتعبير آخر هل يمكن برمجة الآلة لتتصرف بطريقة أخلاقية بحيث نتقي مستقبلاً خطر استقلالها في اتخاذ القرارات؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من المشكلات الجزئية، من بينها ما المقصود بالذكاء الاصطناعي؟، ما هي الخوارزمية؟، ما هي الحلول المقترحة في هذا المجال؟، هل يمكن حوسبة الأخلاق أي هل يمكن وضع القيم والمبادئ الأخلاقية في خوارزميات رياضية ومنطقية؟

### 1- تعريف الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي هو أحد العلوم التي نتجت عن الثورة التكنولوجية المعاصرة، بدأ رسمياً في عام 1956 في كلية دارتموث في هانوفر بالولايات المتحدة الأمريكية، خلال انعقاد مدرسة صيفية نظمها أربعة باحثين أمريكيين: جون مكارثي، مارفن مينسكي، ناثنيل روتشستر وكلود شانون، ومن وجهة نظر جون مكارثي ومارفن مينسكي، كما هو الحال بالنسبة للقائمين الآخرين على المدرسة الصيفية بكلية دارتموث، كان الذكاء الاصطناعي يهدف في البداية إلى محاكاة كل واحدة

والابستيمولوجيا، فبعدما كانت الأخلاقيات في البداية منفصلة عن الإبتيمولوجيا التي اقتصر على النظر إلى العلم من الداخل، لتمثله فقط في منهجه ومنطقه، ولا شأن لها بأي مقولة تتجاوز الإطار الإبتيمولوجي لنسق العلم، من قبيل الأخلاقيات والمعايير والقيم، اتجهت الابستيمولوجيا المعاصرة إلى البحث في أخلاقيات العلم من زاوية نقدية خاصة بعد تحررها من مرحلة الافتتان والانهار بالعلم والدوران في فلك سر نجاحه وتقدمه المطرد، أدركت أن العلم لا يستغني عن منظومة قيمية ينبغي أن توجهه لكبح جماح تطبيقاته والحد من آثارها (الخولي، 2005)، ولهذا كان لابد من مساءلة العلم في مبادئه ونتائجه وتطبيقاته.

ومع التزايد المستمر في الوعي بأهمية القضايا الأخلاقية ذات الصلة بالعلم بدأت العديد من الجامعات حول العالم في تقديم المقررات حول هذا الموضوع لتوضيح الانعكاسات الأخلاقية التي قد تترتب عن التطور العلمي والتكنولوجي، وهي تخصصات باتت تدرّس اليوم في العديد من الجامعات، وتعدّ حولها العديد من المؤتمرات العلمية الدولية لتحليل ورسم صورة المستقبل. وهذا الكلام ينطبق إلى حد كبير على التطورات الحادثة في مجال الذكاء الاصطناعي.

ولهذه الأسباب وغيرها يكتسي البحث في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي أهمية بالغة، إذ من المتوقع أن تكون أخلاقيات العلم هي عنوان المرحلة المقبلة، ذلك لأننا بلا شك على مشارف ثورة تكنولوجية ستغير حياة الإنسان تغييراً جذرياً، خاصة وأن أبحاث الذكاء الاصطناعي لم تعد تتجه إلى العمل على وضع برمجيات تحاكي العقل الإنساني في استرجاع المعلومات وتخزينها، وتيسير تداول المعلومات، وسرعة استردادها والقيام بالعمليات الحسابية كالجمع والطرح والضرب والقسمة وحل المسائل الرياضية، بل اتجهت إلى البحث في كيفية تجاوز ذكاء العقل البشري، بإنتاج عقل إلكتروني منافس له في كثير من الأعمال التي كان ينفرد ويختص بها، كالقدرة على الإدراك والاستدلال والتعلم الذاتي، وإصدار القرارات، وتنظيم العلوم وتخزينها، وتمييز الأصوات وتحليل الصور والتعرف على أصحابها، وأنظمة الرؤية، ومعالجة اللغات الطبيعية الخ، وهو ما عبّر عنه جون سيرل بقوله «إن الذكاء الاصطناعي الضعيف إذا كان يهدف إلى دراسة العمليات العقلية بواسطة برامج كمبيوتر مصنعة، فإن الذكاء الاصطناعي القوي يشرع في إنشاء عقل» (سيرل، 2007).

ما زوّد به من برامج.

لكن هذا التعريف للذكاء الاصطناعي ليس هو التعريف الوحيد، بل هناك تعريفات متعددة، وقد يرجع ذلك إلى أن العلماء غير متفقين على تعريف الذكاء الإنساني، ولهذا هناك من يرفض حتى فكرة إطلاق الذكاء على غير الإنسان، ويعترض على تسمية العمليات التي يقوم بها الحاسوب بالذكاء، ذلك لأن الذكاء خاصية معقدة لم يحدد لها العلماء تعريفاً جامعاً مانعاً، مثلما يذهب إلى هذا شارنيك (Eugene Chaniak) وماك درموت (Drew McDermott) اللذان يّنا أن بعض القدرات التي يسعى هذا العلم لمحاكاتها لا تتطلب قدراً من الذكاء كالقدرة على الإبصار والكلام فكل طفل سليم العيّن قادر على رؤية الأشكال من حوله وتمييز المراتب المختلفة دون أي تدريب ومهما كانت درجة ذكائه، وكذلك يستطيع كل طفل سليم الأذنين اكتساب لغة قومه بسهولة ويسر وفي فترة وجيزة نسبياً بغض النظر عن مستوى ذكائه، ولهذا يعتقد شارنيك وماك درموت في كتابهما «مدخل إلى الذكاء الاصطناعي» أن كلمة ذكاء في الذكاء الاصطناعي قد تعطي انطباعاً خاطئاً إذ قد يعتقد أن هذا العلم لا يسعى لمحاكاة مثل هذه القدرات العقلية، مع أنها تمثل التحدي الحقيقي لعلم الذكاء الاصطناعي، لأن تلك القدرات العقلية التي يجيدها الإنسان دون تعليم أو تدريب و يقوم بها بشكل آلي دون أدنى تفكير مثل الإبصار والسمع والكلام والحركة المتوازنة الرشيقة يصعب تماماً على الحاسب محاكاتها، بينما تسهل كتابة برمجيات تحاكي القدرات العقلية التي يتعلمها الإنسان عن طريق التدريب والتعليم مثل القيام بالعمليات الحسابية كالجمع والطرح والضرب والقسمة وحل المسائل الرياضية، بل يتفوق الحاسب فيها على الإنسان بسرعه الفائقة وبراعته الشديدة، ولهذا يخلص إلى أننا لم ندرك مدى تعقيد بعض الأنشطة الإنسانية مثل فهم الكلام المسموع وتمييز الأشكال المرئية وغيرها إلا عندما شرع الذكاء الاصطناعي في كتابة برامج لمحاكاتها، عندها فقط أدركنا أننا لا نعرف إلا القدر القليل من أسرار هذه الأنشطة العقلية. (Charniak and McDermott, 1985)، كما أدركنا أننا ما زلنا بعيدين عن فك طلاسم المخ وأسراره.

## 2- الانتقال من الذكاء الاصطناعي الضعيف إلى الذكاء الاصطناعي القوي أو الفائق

ارتبطت البدايات الأولى لنشأة فكرة الذكاء الاصطناعي بالآلة

من مختلف قدرات الذكاء بواسطة الآلات، وذلك من خلال فهم العمليات الذهنية المعقدة التي يقوم بها العقل البشري أثناء ممارسته التفكير وكيفية معالجته للمعلومات، ومن ثم يتم ترجمة هذه العمليات الذهنية إلى ما يوازئها من عمليات حوسبية تزيد من قدرة الحاسب على حل المشاكل المعقدة، ولهذا عزف الذكاء الاصطناعي في البداية بأنه: «أحد مجالات الكمبيوتر يختص ببرمجتها لأداء المهام التي ينجزها الإنسان وتتطلب نوعاً من الذكاء» (Luger, 2004)، وقد عرفه جون مكارثي (John McCarthy) (1927) بأنه «علم هندسة وصناعة الآلات الذكية التي تقوم بمحاكاة العمليات العقلية الأساسية للسلوكيات البشرية الذكية، وبناء أنظمة اصطناعية تمكّن الكمبيوتر من القيام بأعمال لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الذكاء البشري، وقد اقترح في ندوة دارتموث، إطلاق مصطلح الذكاء الاصطناعي على هذه الأبحاث، ولهذا أصبح يعرف باسم «أبو الذكاء الاصطناعي» (Deyi, and yi, 2008).

وقد استندت أبحاث هذا النظام العلمي أساساً إلى افتراض أن جميع الوظائف المعرفية، ولا سيما التعلم، والاستدلال، والحساب، والإدراك، والحفظ في الذاكرة، وحتى الاكتشاف العلمي أو الإبداع الفني، قابلة لوصف دقيق لدرجة أنه يمكن برمجة جهاز كمبيوتر لاستنساخها، ومنذ وجود الذكاء الاصطناعي، أي منذ أكثر من ستين سنة، ليس هناك ما يفنّد أو يثبت بشكل قاطع هذه الفرضية التي لا تزال مفتوحة وخصبة في آن واحد (غاناسيا، 2018).

ساهم في إثراء هذا العلم تضافر جهود علماء من تخصصات شتى، شارك فيها علماء الحاسب الآلي والرياضيات وعلم النفس، وعلم اللغة وفلسفة العقل والمنطق، والبيولوجيا، فقد ساهم المنطق من خلال جهود جورج بول (George Boole) (1864-1815) في ترجمة القضايا المنطقية وتحويلها إلى رموز، واستنتاج صدق أو كذب القضايا بالاعتماد على العمليات الجبرية، ولهذا يعد الجبر المنطقي القاعدة الأساسية في تصميم العمليات المنطقية للحاسوب، كما ساهم علم النفس في فهم الإدراك والذكاء والذاكرة، وهو ما ساهم في استنتاج طريقة بناء العقل لمعارفه، وكذا التعامل معها وتخزينها واسترجاعها، بالإضافة إلى الدراسات اللغوية وإمكانية تحويل اللغة الطبيعية إلى لغة رمزية، حيث يحاكي الحاسوب في حل مسألة ما أو اتخاذ قرار في موقف ما العمليات الاستدلالية التي يقوم بها العقل، وهذا من خلال



وهو ما يجعلها تسير نحو التخلص من الوسائط بما في ذلك دور الإنسان في برمجتها وتدخله الدائم من أجل تزويدها بالمعلومات، وبمجرد أن يصل الكمبيوتر إلى مستوى الذكاء البشري، فسوف يصبح باستطاعته تجاوز الذكاء الإنساني. (المرجع نفسه).

خاصة وأن آلات الكمبيوتر قد أبدت منذ ظهورها قدرات فاقت بكثير القدرات العقلية البشرية في تذكر ومعالجة البيانات- بل وأصبح المخ يبدو كوحدة معالجة مركزية بطيئة مقارنة بالكمبيوتر الذي «يستطيع أن يتذكر مليارات بل تريليونات البيانات بالكامل، في حين أننا نجد مشقة كبيرة في تذكر بضعة أرقام هواتف، كما أن الكمبيوتر يستطيع في أجزاء من الثانية أن يبحث بسرعة في قاعدة بيانات بها مليارات من المعلومات وتستطيع الكمبيوترات بسهولة أن تتبادل قواعد المعرفة، ولهذا فإن المزيج من الذكاء الذي يعادل الذكاء الإنساني والتفوق الطبيعي للكمبيوترات في السرعة والدقة والقدرة على تبادل المعلومات سيكون مزيجا مخيفا» (المرجع نفسه).

ولهذا يميز القائلون على الذكاء الاصطناعي بين الذكاء الاصطناعي القوي والضعيف:

## 2-1- الذكاء الاصطناعي الضعيف

يقوم هذا النمط من الذكاء الاصطناعي على أساس أن الحواسيب قادرة على تنفيذ بعض المهام المضبوطة بشكل مستقل، وذلك بمحاكاة المخ الإنساني، وهذا معناه أن الكمبيوتر يمكن أن يقوم بعمليات ذكية، وذلك بالاعتماد على برامج محددة تقوم على المنطق والتفكير الآلي، لكن مجرد تصرف الكمبيوتر بذكاء لا يثبت أنه في الواقع ذكي بالطريقة التي يكون بها الإنسان، وهو الذكاء الموجود حاليا وعلى نطاق واسع (Corppin, 2004).

## 2-2- الذكاء الاصطناعي القوي

يؤمن أتباع الذكاء الاصطناعي القوي أنه من خلال منح برنامج حاسوبي ما يكفي من قوة المعالجة من خلال تزويده بما يكفي من الذكاء، يمكن للمرء أن ينشئ حاسوبا يمكنه أن يفكر بالمعنى الحرفي للكلمة، وأن يقوم بجميع أصناف النشاط المعرفي البشري، وحتى على بلوغ درجة نسبية من الوعي (Corppin, 2004). وهو يمثل سعي العلماء لجعل الكمبيوتر يفكر بنفس طريقة الإنسان وببنفس دقته وعمقه، وهذا الذكاء إن وجد بإمكانه أن يكون بديلا عن ذكاء الإنسان.

الحاسبة ثم عَرَفَ عبر سلسلة من التطورات وعبر سلسلة من الأجيال تطورات هامة إلى أن أصبح أصغر وأسرع وأكثر فعالية في معالجة المعلومات واسترجاعها، بل وقد تخطت الكمبيوترات الآن الذكاء الإنساني في مجموعة متنوعة من مجالات الذكاء التي كانت إلى وقت قريب مقتصرة على الإنسان فقط.

وقد رسم راي كيرزويل (Ray Kuzweil) (1948) مخططا تقديريا لتطور الحواسيب يبين فيه أن التفاوت بين الإنسان والآلة لن يظل على حاله مع بدايات القرن القادم: ذلك لأنه إذا كانت سرعة الكمبيوترات تتضاعف كل ثلاث سنوات في بداية القرن العشرين، ثم كل سنتين خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، وهي تتضاعف حاليا كل اثني عشر شهرا، وسوف تستمر على هذا المنوال حتى تصل الكمبيوترات إلى سعة الذاكرة وسرعة إنجاز العمليات الحسابية لدى المخ البشري في 2020 تقريباً (كيرزويل، 2009).

كما رسم راي كيرزويل عدة سيناريوهات لهذا التطور الذي سينتهي بذكاء يفوق الذكاء الإنساني، ليكون بذلك من أكثر المدافعين والمنظرين للذكاء الاصطناعي القوي، ليجيب في النهاية على سؤال أساسي في فلسفته: هل يمكن للذكاء الإنساني أن ينتج ذكاء أذكى منه؟

ومن بين هذه السيناريوهات أننا في المرحلة القادمة سنكون قادرين على الوصول إلى الذكاء البشري للآلات، وذلك عندما يكون بوسعنا إنشاء وتدريب نظام يجمع بين الشبكات العصبية المتوازية وغيرها من النماذج الأخرى المساعدة على فهم اللغة وتوصيف المعرفة، بما في ذلك القدرة على قراءة وفهم الوثائق المكتوبة، أي إنشاء حواسيب قادرة على القيام بجميع أصناف النشاط المعرفي البشري، ومع أن قدرة الحواسيب الحالية على استخراج وتعلم المعرفة من وثائق اللغة البشرية محدودة تماما، فإن قدراتها في هذا المجال تتطور بسرعة، وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ستكون الحواسيب قادرة على القراءة بنفسها، وفهم وتوصيف ما تقرأه، وسيكون لدينا عندئذ حواسيب بإمكانها أن تقرأ كل المواد المطبوعة في العالم، مثل الكتب والمجلات والدوريات العلمية وغيرها، وأخيرا سيكون بإمكان الآلات أن تجمع المعلومات بنفسها عن طريق التفاعل مع العالم المادي مباشرة، وكذا التعامل مع وسائل الإعلام وخدمات المعلومات بجميع أشكالها، كما ستتمكن من تبادل المعلومات فيما بينها،



ماذا لو استطاعت الآلة الاستقلال بقراراتها وتصرفاتها؟ وهو ما دفع بالفلاسفة والعلماء إلى البحث عن حلول مستقبلية لهذه الوضعيات في حال حدوثها والتفكير في وضع أخلاقيات للذكاء الاصطناعي.

### 3- الحاجة إلى وضع أخلاقيات للذكاء الاصطناعي

إن التحديات المطروحة اليوم بين الإنسان والآلة وإمكانية أن يتفوق الذكاء الاصطناعي مستقبلا على الإنسان ويصبح يعتمد على نفسه في برمجة نفسه، وإصلاح أعطاله، والقيام بالعمليات العقلية والعملية التي كان يقوم بها الإنسان، والحصول على مساحة أكبر للاستقلال بقراراته، طرح مخاوف إمكانية خروجه عن السيطرة، كما طرح ضرورة التفكير في كيفية التحكم في الوضع، ولهذه الأسباب وغيرها ومن أجل الدخول في الألفية الثالثة علينا أن نقتحم هذا العصر الجديد بأعين مفتوحة-على حد تعبير-أودري أزولاي- وهو ما يقتضي البحث في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وأمامنا في ذلك حلين أساسيين: إما الاندماج مع الآلة وهو ما يعرف بالذكاء المعزز، ويصبح الإنسان بذلك كائنا سبرانيا، وهو التصور الذي جاءت به نظرية ما بعد الإنسان، أو برمجة الآلة بجملة من القواعد الأخلاقية التي ينبغي أن تسيّر وفقها الآلة.

### 3-1- الذكاء الإنساني المعزز، أو الدمج بين الذكاء الاصطناعي والذكاء البيولوجي

طوّر الإنسان صناعة الحواسيب بشكل مطرد عبر سلسلة من الأجيال، وفي وقت قياسي استطاعت الحواسيب والروبوتات أن تسبق وتتفوق على كثير من قدرات الإنسان، وأن تقوم بكثير من الأعمال التي كان يختص بها، والتي تتطلب قدرات عقلية وتفكير وخبرة، وأمام هذه الوضعية اقترح العديد من العلماء ضرورة الاندماج بين الآلة والإنسان في المرحلة المقبلة، إذا أردنا أن نبقى أسبادا على الآلة وحتى لا نوضع على الهامش، لهذا لا بد أن نوسع ذاكرتنا ونزيد من سرعة وفعالية قدراتنا العقلية، وهو ما يعرف بالإنسان المعزز الذي دعى إليه الاتجاه الذي يتكلم عن نظرية ما بعد الإنسانية، ومن أبرزهم راي كيرزويل (Ray Kurzweil) (1948) في مقاله «الذكاء الفائق والمفردة» سنة 1989 حيث أشار إلى أن المستقبل متوجه بشكل لا يمكن تجنبه نحو آلات تتخطى بكثير الذكاء الإنساني في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين، كما أشار إلى هذه الفكرة أيضا في كتابه «عصر الآلات الروحية

غير أن فكرة صناعة حواسيب بإمكانها أن تستقل بذاتها في إنتاج المعرفة وفي صيانة نفسها، وبناء قراراتها أثار الكثير من مخاوف الفلاسفة والعلماء ودفعهم إلى التفكير بجدية في الإجابة على الإشكاليات الفلسفية والأخلاقية التي يطرحها هذا التطور، وهو ما دفع أيضا بمنظمة اليونسكو إلى فتح مجال النقاش حول آفاق البحث في الذكاء الاصطناعي، وهو ما يظهر في إصدارها الأخير الخاص بعدد سبتمبر 2018 والذي يحمل عنوان: «من أجل أخلاقيات للبحث في الذكاء الاصطناعي على الصعيد العالمي»، حيث فتحت فيه باب النقاش حول مسألة الذكاء الاصطناعي وما يترتب عنه من إشكاليات بما في ذلك قضية أخلاقيات الآلة، وفي هذا السياق أشارت أودري أزولاي (Audrey Azoulay)، المديرة العامة لليونسكو إلى ضرورة البحث في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الذي يعد من أولويات هذه المرحلة، نظرا لخطورة ما يمكن أن يترتب عليه، وميّزت بين ما سمته بالروبوتات الحتمية التي يعتمد سلوكها على برنامج يمكننا التحكم في اشتغالها، وبالتالي فهي تعمل وفق برامج وخوارزميات محددة ولها مدخلات ومخرجات مضبوطة لا تحيد عنها، وبين الروبوتات المعرفية التي تتمتع بقدرات تحاكي قدرات الإنسان، مثل الإدراك واستعمال اللغة والتفاعل وحل المشكلات والتعلم وحتى الإبداع، ومن الصعب التنبؤ بقراراتها، فاشتغالها يقوم على أساس الخبرة وبعض الظروف العشوائية، وأكدت أن هذا النوع من الذكاء هو ما ينبغي أن يكون موضوع اهتمامتنا، ولهذا استحدثت هذه المنظمة اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، كما تتعاون مع مرصد نت إكسبلو -وهو مرصد مستقل لكنه شريك لليونسكو- في التدقيق بكل جدية في هذا الموضوع الشاسع الذي يهم في نفس الوقت الفلسفة والرياضيات والعلوم والهندسة، وفي سنة 2015 أنشأت منظمة اليونسكو بمعية «نت إكسبلو» مجلسا استشاريا مشتركا، يضم أساتذة ومحاضرين وباحثين من أكبر الجامعات في العالم، أوكلت إليهم مهمة تحليل توجهات التكنولوجيا الرقمية وخاصة منها الذكاء الاصطناعي (أزولاي، 2018).

وحدوث هذه الطفرات في الذكاء الاصطناعي مؤخرا دفع بجدية إلى التساؤل: ماذا لو استطاع الذكاء الاصطناعي مستقبلا التغلب على الذكاء البيولوجي البشري؟ هل يمكن أن يكون الإنسان مسيّرا من قبل الآلة بعد أن كان مسيّرا لها؟

الأمر الذي من شأنه أن يجعل من الاندماج بين البيولوجي والاصطناعي أقوى، وهو اتجاه يتم العمل به حالياً لكن على نحو متواضع مثلما أشرت سابقاً، لكن التفكير فيه يزداد كل يوم إلى غاية الوصول إلى زرع رقائق إلكترونية في مخ الإنسان لدعم ذاكرته وزيادة وتسريع عملياته العقلية، وهو ما طرح عديد التساؤلات: هل سيستحيل الإنسان هو الآخر إلى نظام معلوماتي أو قاعدة بيانات تماشياً مع النزعة الرمزية التي تسود حضارة اليوم؟ مادام هذا الكائن البشري قد دان لسطوة الرمز، هل سيصبح بالتالي قابلاً للتحديث وللتعديل، شأنه في ذلك شأن أي نظام للمعلومات؟، خاصة وأن علماء البيولوجيا يعملون على إمكانية تحسين نوعية الإنسان بالتأثير على شيفرته الوراثية (DNA)، ثم بأي لغة يفكر المخ البشري، فإن ثبت أنه بالفعل يفكر بتحويل اللغات الطبيعية على اختلافها إلى لغة رمزية، فهذا معناه أنه مجرد حاسوب بيولوجي.

إن هذه التعزيزات وهذا التهجين بين الإنسان والآلة هو الذي جعل العلماء والفلاسفة يتحدثون عن «ما بعد الإنسان» هذا المفهوم الذي يرد عادة إلى الفيلسوف نيك بوستروم (Nick Bostrom) ويقصد بما بعد الإنسان «الكائن المستقبلي الذي ستزيد قدراته العقلية الأساسية لتتخطى جذريا البشر الحاليين بالنسبة لسرعة المعالجة العقلية، حيث سيبدو له البشر غير المعززين أو العاديين معوقين عقلياً» (شنايدر، 2011)، خاصة إذا عرفنا أن الإنسان قدراته الجسدية محدودة، وأنه معرض للنسيان والمرض والعواطف وغيرها من العوامل التي تحد من قدراته أمام الآلة مستقبلاً، ولهذا فالذكاء الاصطناعي الفائق قد تكون له القدرة على تجاوز قدرات الدماغ البشري في كل المجالات علمياً وعملياً، وذلك بفضل التطور المتزايد في وضع خوارزميات وشبكات عصبية مشابهة لتلك الموجودة في المخ البشري.

ولهذا يمكن القول إن التهجين بين الإنسان والآلة أصبح اليوم أمراً واقعاً وإن كان نسبياً، وهو محور اهتمام وأبحاث العلماء المؤيدين لنظرية ما بعد الإنسانية، وإن كانت الطريق أمامهم ما تزال طويلة حتى نفهم تماماً الكائن الحي والمهجن، لأن عالم التقنية البيولوجية يجهل إلى يومنا شيء الكثير عن عالم الحياة الذي لا يتلخص فقط في المسارات الفيزيائية والكيميائية التي يمكن صياغتها في نماذج، فالحَيُّ هو حالياً مهجن مع الآلة، وسوف يصبح دون شك أكثر هجانة مع

عندما تتخطى الحاسبات الذكاء البشري» سنة 1999، مؤكداً أن المرحلة المقبلة ستزداد فيها الصلة الحميمة بين ذكائنا البيولوجي والذكاء الاصطناعي، التي تنتهي بضرورة المزاجية بينهما، مشيراً بكل وضوح إلى أننا «سوف نصبح أذكى إلى حد هائل ونحن نندمج في تقنيتنا» (كيرزويل، 2011).

مبهرراً ذلك بحجة أساسية مفادها «أننا في ضوء الذكاء المعزز ما سينجزه ألف عالم كل منهم لديه ذكاء أكثر ألف مرة من العالم الراهن، وكل منهم يعمل أسرع ألف مرة من البشر المعاصرين (لأن معالجة المعلومات في أمخاخهم غير البيولوجية الأولية أسرع)، سيغير العالم ويصبح ما سننجزه في ألف سنة ينجز في ظرف ساعة» (كيرزويل، 2011).

ويتحقق هذا الحلم ويصبح حقيقة عندما يتضاءل في المستقبل حجم الكمبيوتر، وتزداد ذاكرته وسرعته مليارات المرات عن الوضع الحالي، كما أن استخدام النانو تكنولوجيا سيساعد أكثر على تصميم نانوبوت (Nananobots) وهي روبوتات مصممة على المستوى الجزيئي تقاس بالميكرون مثل الخلايا، سوف يكون للنانوبوت مجموعة أدوار في جسم الإنسان، بما في ذلك عكس عملية الشيخوخة، الحفاظ على الذاكرة وتعزيزها وتقويتها، تسريع العمليات العقلية، كما سيكون بإمكان النانوبوت التفاعل مع الخلايا العصبية البيولوجية للتوسع بشكل هائل في تجربة الإنسان بابتكار واقع افتراضي انطلاقاً من الجهاز العصبي، كما ستساعد مليارات النانوبوت في الأوعية الشعرية المخ و تحدث توسعا هائلاً في الذكاء الإنساني (كيرزويل، 2011)، هذا ناهيك عن إمكانية معالجة العديد من الأمراض دون تدخل جراحي، وهو ما يجعل مثل هذه التقنيات تمثل طب المستقبل الواعد.

وهذا الاقتراح بين التكنولوجيا والبيولوجي هو ما يشكل الإنسان المعزز، الذي هو محاولة تحويل الإنسان البيولوجي إلى كائن سبراني، وإن كان هذا الكلام اليوم يدخل في باب الخيال العلمي وعلم المستقبلات، فإن التطور الحالي المتزايد يجعل هذا الاحتمال ليس مستحيلاً، خاصة مع الغزو المتزايد للبيولوجي من قبل ما هو تكنولوجياي، هذا الغزو الذي بدأ بعدسات الرؤية، إلى صمامات الأذن، إلى صمامات القلب إلى الأطراف الاصطناعية ... إلى التفكير في زرع أجهزة كمبيوتر بحجم الخلية داخل الدماغ البشري، خاصة بعد أن تمكن المستفيدون من الأطراف الاصطناعية من الإمساك بالأشياء والمشي تماماً كما لو كانت لهم أطراف طبيعية.

فيجعل تصرفات الإنسان كلها مسبوقة وموجهة بخوارزميات معينة، فمجرد اتخاذ قرار معين ووضع خطوات معينة لتنفيذه هو في حد ذاته خوارزمية.

### 3-2-2-النظم الخبيرة

النظام الخبير في الكمبيوتر هو ذلك النظام الذي يستخدم فيه الكمبيوتر على نطاق واسع للبت في كثير من الأمور والمشكلات في مجالات الطب والكيمياء والزراعة وغير ذلك، وهي برمجيات تسعى لتمثيل الخبرة التي تجعل الإنسان خبيراً في مجال ما، ويتكون هذا النظام من قاعدة معرفة (يمكن استخلاصها من الخبير الإنساني) وآلة استنتاجية (تضم القوانين والعمليات المنطقية التي نتوصل بالاعتماد عليها إلى إصدار الأحكام)، ويعمل هذا النظام طبقاً لقواعد معطاة له مسبقاً -خوارزميات- تبعاً لكل مجال يعمل فيه (ميتشي، جونستون، 1988)، ويستعان بالنظم الخبيرة في مجالات شتى مثل تشخيص الأمراض، البرصة، التنقيب على البترول، إلخ.

### 3-2-3-جهود الفلاسفة والعلماء في التأسيس للخوارزميات الأخلاقية

قبل الإشارة إلى جهود الفلاسفة والعلماء في التأسيس للخوارزميات الأخلاقية لابد من الإشارة أولاً إلى أن هذا الاتجاه قد اعتمد منذ البداية على فرضية المشابهة بين الدماغ والحاسوب، فكل العمليات العقلية تنحل في النهاية إلى ظواهر فيزيائية أو كيميائية، كما قاموا بالمماثلة بينهما من حيث أن كليهما له مدخلات ومخرجات، هذا بالإضافة إلى أن صناعة الكمبيوتر تمت منذ البداية عن طريق محاكاة ما يقوم به الإنسان من ترميز وتخزين للمعلومات واسترجاع لها. ويشير دانييل دينيت (Daniel Clement Dennett) (1924) وهو أحد أبرز المدافعين عن النموذج الحوسبي للعقل في مقاله «المنظور الحوسبي» إلى أن جسم الإنسان وعقله يسيران وفق خوارزميات وإن كنا نجهلها، وأية ذلك أن «فهمنا في البداية للحياة والتكاثر والنمو كان غامضاً، لكننا الآن أصبحنا نملك فكرة واضحة عن طريقة تكاثر الأشياء ونموها وطريقة ترميم ذاتها، وتغذية نفسها، وعندما ننظر في أمر ظواهر من هذا النوع سندرك أنها ظواهر حوسبية بمعنى خوارزميات للنمو والارتقاء والتكاثر (دينيت، 2005).

وقد تدعم هذا التصور أكثر بما وصل إليه العالم النفسي «دونالد هيب» (Donald Hepp) في كتابه «تنظيم السلوك»

منتجات التكنولوجيا الحديثة (بن الصايغ، 2018).

وهذا معناه أن تكنولوجيا الحواسيب ستتطور لتصبح أصغر فأصغر لتصبح غير مرئية، وتختفي داخل أنسجتنا، وهو ما من شأنه أن يساهم في رفع قدرات الإنسان على التحكم في زمام أمره ومصيره، وهذه الأفكار وإن كانت بالنسبة لعصرنا بمثابة الأساطير، لكنها مع ذلك تبقى ممكنة طالما أن كثيراً من الحقائق التي نعيشها اليوم كانت بالنسبة للإنسان في فترات سابقة بمثابة الأساطير أيضاً.

### 3-2-برمجة الآلة بقواعد أخلاقية

إن الحل الثاني المقترح للتحكم في خطر الآلة مستقلاً هو العمل على وضع برامج يتم فيها تحويل القواعد الأخلاقية إلى خوارزميات تسير وفقها الآلة، غير أن هذا الحل بدوره يطرح العديد من الإشكاليات من بينها: إذا كانت الأخلاق بين البشر نسبية ولا اتفاق حولها فأي نوع من الأخلاق ينبغي برمجة الآلة عليه؟، ثم إن الخوارزميات التي تسير وفقها الآلة تعتمد على المنطق، ونحن نعلم أن القضايا المعيارية لا تدخل في باب القضايا المنطقية التي يمكن وصفها بالصدق أو الكذب، وهو ما يفتح الباب للتساؤل من جديد إذا كانت القضايا الأخلاقية ليست قضايا منطقية ولا يمكن وصفها بالصدق أو الكذب فكيف يمكن حوسبة الأخلاق؟.

قبل محاولة تحليل هذه الإشكاليات لابد من الوقوف على مفهومين أساسيين هما: الخوارزمية، والنظم الخبيرة.

### 3-2-1-تعريف الخوارزمية

الخوارزمية هي عبارة عن مجموعة من الخطوات المتسلسلة -الرياضية والمنطقية- التي تتصف بالانضباط والوضوح والتي تؤدي إلى حل مسألة ما، وبعبارة أبسط هي مفتاح حل أية مسألة وما يلزمها من خطوات إدخال وإخراج، والحقيقة إن الخوارزميات غالباً ما تكون عبارة عن قيم مخرجة تمثل الحل لمسألة ما ترتبط بعلاقة رياضية ومنطقية مع القيم المدخلة (Itmazi, 2017).

وبعبارة أخرى يمكن القول إن الخوارزمية هي عبارة عن تعليمات محددة في سلسلة من الأوامر الدقيقة القابلة للتنفيذ في الأنظمة الحاسوبية، تشكل هذه الخوارزميات قاعدة أساسية للاستنتاج واتخاذ القرارات، وترجع جذورها تاريخياً إلى العالم الرياضي محمد بن موسى الخوارزمي (توفي حوالي 380هـ-850م)، الذي يرجع له الفضل في التأسيس لها، وهناك من يبسط الخوارزمية أكثر ليوّظفها في كل المجالات،

أخلاقية فعلية للآلة، وذلك بتطوير برامج تتيح للآلة أن تتصرف بطريقة أخلاقية، وطالما أن الآلة تتصرف بطريقة آلية طبقا للخوارزميات المبرمجة عليها فستكون أخلاقية أكثر من أغلب الكائنات البشرية التي تتميز بالذاتية وتخضع لتأثير العواطف، لكن البحث في هذا الاتجاه قاد إلى تساؤلات أخرى مفادها أن الآلات الذكية إذا كانت تتصرف بطريقة أخلاقية، فهل يمكن أن يكون لها مكانه في المجتمع؟ أي هل يكون لها حقوق وعليها واجبات؟ ومن يتحمل تبعيات أفعالها؟ هل تلحق التبعية بمالكها أم بالآلة نفسها ما دمنا سنتكلم مستقبلا عن آلات واعية أو شبه واعية؟

ومما سبق يمكن القول إن البحث في برمجة الآلة بخوارزميات أخلاقية يسير في اتجاهين:

اتجاه واقعي يبحث في كيفية تحويل القوانين الأخلاقية إلى قوانين رياضية ومنطقية رمزية تبرمج عليها الآلة، وهو ما يتم من خلال النظم الخبيرة.

واتجاه آخر طوباوي يرتبط أكثر بالخيال العلمي يهتم ببحث التفكير الأخلاقي للذكاء الفائق.

وقد حلت سوزان لي أندرسون (Suzan Leigh Anderson) (1975) مواقف الاتجاهين معا مبينة أن الاتجاه الأول يبحث في تصميم الآلة ووضع حدود لسلوكها تبعا لقاعدة أخلاقية أو قواعد يتابعها المصمم البشري معتمدين على فرضية إمكانية حوسبة الأخلاق، وقد بدأ بعض العاملين في أخلاقيات الآلة معالجة مشاكل تحدي جعل الأخلاقيات قابلة للحوسبة بابتكار برامج تتيح للآلات أن تعمل كمستشارين للبشر، في العديد من الاختصاصات، وفي هذه الحالة فإن البشر هم الذين سيتخذون القرارات الأخلاقية بتقرير ما إذا كان عليهم اتباع توصيات الآلة أم لا؟ (أندرسون، 2011)، محافظين على فكرة أن البشر فقط من يملكون زمام الأمر.

أما الاتجاه الثاني فيعمل من خلال النظم الخبيرة على هدف أكبر هو تطوير آلات يمكنها اتباع قواعد أخلاقية بنفسها، أي ابتكار آلات تسلك بنفسها بشكل أخلاقي، وقد أشار نيك بوستروم (Nick Bostrom) (1973) في مقاله: «قضايا أخلاقية في الذكاء الاصطناعي المتطور» أن الذكاء الفائق يمكنه أن يسلك بشكل أخلاقي كما يمكنه تنفيذ النظرية الأخلاقية أعلى بكثير من الكائن البشري، طالما أن الأخلاقيات مسعى إدراكي، وهذا يعني أن الأسئلة المطروحة حول الأخلاقيات، بقدر ما يكون لها إجابات صحيحة يمكن الوصول إليها بالتفكير

عام 1949 حيث اكتشف كيفية معالجة الجهاز العصبي للمعلومات واختزانها واسترجاعها، حيث توصل إلى أن «توصيلات إدخال المعلومات إلى الخلية العصبية متصلة بتوصيلات خروج البيانات من الخلايا العصبية الأخرى في الشبكة العصبية، حيث تقوم هذه الخلية بإرسال الإشارة التي تحفز الخلايا الأخرى عندما يتجاوز إجمال المداخل قيمة الحد الأدنى، تأخذ الإشارة التي ترسلها الخلية العصبية شكل انفجار عشوائي من النبضات ويؤدي ذلك إلى سلوك معقد للشبكة برمتها» (سويداني، 2011) الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك في أن الذاكرة تتبع تعليمات معينة.

وقد ساهم هذا الاتجاه في طرح تصور مفاده أن الدماغ البشري مادام يسير وفق خوارزميات لها مدخلات ولها مخرجات، ومادام قد أمكن برمجة العمليات العقلية من خلال الكمبيوتر، فيمكن برمجته بخوارزميات أخلاقية وليست معرفية فقط، خاصة إذا استطعنا تحويل القضايا الأخلاقية إلى قضايا منطقية.

وترجع جذور التفكير في هذا الطرح إلى اسحق أزييموف (Isaac Asimov) (1920-1992) الذي يعد من بين أبرز كتاب الخيال العلمي، حيث أشار في مؤلفه «أنا روبوت» إلى ثلاثة قوانين أخلاقية ينبغي للروبوتات أن تتبعها وهي:

- لا يجوز لأي روبوت أن يؤذي أي إنسان أو يسمح من خلال عدم أخذ أي رد فعل، بحدوث أي أذى لأي إنسان.

- يتعين على أي روبوت طاعة الأوامر التي يصدرها له الإنسان، فيما عدا الأوامر التي تتعارض مع القانون الأول.

- يتعين على الروبوتات حماية وجودها مادامت هذه الحماية لا تتعارض مع القانونين الأول والثاني (أزييموف، 2012). ثم بعدها أضاف القانون صفر والذي مفاده أن الروبوت لا ينبغي له أن يؤذي الإنسانية بعدم القيام بأي عمل أو يسمح للإنسانية بإيذاء نفسها.

وبغض النظر عما يمكن أن يوجه إلى هذه القوانين من انتقادات، فإن السؤال الأهم هو كيف يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وكيف يمكن تحويلها إلى لغة رمزية يفهمها الروبوت؟ وكيف يمكن ضمان التزامه بهذه القواعد الأخلاقية؟

ومهما يكن من أمر هذه القوانين فقد كانت محاولة اسحق أزييموف أولى المحاولات لوضع أخلاقيات للآلة، فتحت الطريق للتفكير بجدية في تحويل هذا الطرح النظري إلى قوانين



والأمر ذاته يمكن أن نجده في محاولة الفيلسوف باروخ سبينوزا (Baruch Spinoza) (1662-1677) الذي عمل بدوره على جعل الأخلاق مساوقة في جوهرها للمعرفة، وحاول تربيض علم الأخلاق، وذلك من خلال مشروع علم الأخلاق مبرهنًا عليها على النهج الهندسي، حيث جاء كتابه أشبه بكتب علماء الهندسة منه بكتب الفلاسفة، لما تضمنه من تعريفات وبدهييات ومصادرات وقضايا وبراهين وحواشي وما إلى ذلك مما يصطنعه علماء الهندسة في كتبهم ورسائلهم، معتمداً على مبدأ أن الرياضيات تقوم على البديهييات والقوانين الأولية، وبالتالي إذا تحولت القاعدة الأخلاقية إلى قوانين وبدهييات فسيمكن التعبير عنها رياضياً، وذلك بمحاكاة طريقة إقليدس في تقديم الهندسة على شكل بدهييات ونظريات (سبينوزا، 2009).

وهو ما يدعم القاعدة التي يقوم عليها مشروع الذكاء الاصطناعي في حوسبته للأخلاق، يضاف إلى هذا التغير الحاصل في المنطق المعاصر وانتقاله من مجال البحث في القضايا المنطقية التي يمكن وصفها بالصدق والكذب إلى القضايا المعيارية ومختلف الأساليب الإنشائية لعدم كفاية النوع الأول في التعبير عن مختلف أشكال التفكير الإنساني: حيث أعيد إلى واجهة البحث التساؤل حول القضايا الأخلاقية، وهل يمكن تحويلها إلى قواعد أخلاقية تصاغ صياغة منطقية في قوانين متسقة تعمل بموجها الآلة؟. وهنا ينبغي أن نشير إلى التغير الكبير الحاصل في هذا المجال- والذي سيكون له شأن كبير في مجال الحوسبة الأخلاقية- فإلى وقت قريب كان ينظر إلى القضايا الأخلاقية أنها قضايا لا تدخل في مجال القضايا المنطقية لأنه لا يمكن وصفها بالصدق أو الكذب، وهو ما سعت الفلسفة الوضعية إلى تأكيده على لسان أبرز أعلامها، ويمكن على سبيل المثال أن نشير هنا إلى موقف هانز ريشنباخ (Hans Reichenbach) (1891-1953) الذي يرى أن النظريات الأخلاقية كلها أوامر ونواهي، والأوامر والنواهي لا يمكن التحقق منها، لأنها ليست عبارات وصفية، حيث يقول: «التعبيرات اللغوية الأخلاقية ليست قضايا أو أحكام، وإنما توجيهات، والتوجيه لا يمكن تصنيفه على أساس أنه صواب أو خطأ... فالقول «أغلق الباب» لا ينبئنا بشيء عن الأمر في الواقع، كما أنه لا يمثل تحصيلاً حاصلاً، أي قضية منطقية» (ريشنباخ، 2007). وقد عبّر زكي نجيب محمود (1905-1993) أصدق تعبير عن

المنطقي وبتقدير الآلة، ويمكن الإجابة عنها بشكل أكثر صحة بواسطة الذكاء الفائق أكثر منها بواسطة البشر، ونفس الأمر صحيح بالنسبة لمسائل السياسة والتخطيط طويل المدى، وقد يتفوق الذكاء الفائق في أدائه عن البشر، وإن كنا نلاحظ أن صاحب المقال يشير في ختام مقاله إلى أنه من الأفضل لضمان أن أي ذكاء فائق سوف يكون له تأثير مفيد على العالم أن نزوده بقيم إنسانية (بوستروم، 2011).

#### 4- مقومات ومعوقات مشروع أخلاقيات الآلة

إن مشروع أخلاقيات الآلة تواجهه عدة تحديات لعل أهمها: -إنه لكي تكون الأخلاقيات قابلة للحوسبة يجب أن نعرف النظرية الأخلاقية الصحيحة، والتي تبعاً لها سنقوم بعمليات الحوسبة.

-يجب أن تكون هذه النظرية كاملة، أي يجب أن نخبرنا بكيفية التصرف في أي مأزق أخلاقي قد يواجهنا (أندرسون، 2011). وهذا معناه أن الأخلاق مالم تكتمل بعد كنظرية، وما لم تتحدد نوعية وطبيعة هذه الأخلاق فلا يمكن القيام بحوسبتها.

ولعل قضية هل يمكن تعلم الأخلاق وتعليمها وحوسبتها ترتد بها بعيداً عن مجال البحث في الذكاء الاصطناعي إلى البحث الفلسفي الصرف، إلى البدايات الفلسفية الأولى في التفكير في الفضيلة وهل يمكن تعلمها وتعليمها من خلال ما يظهر في سؤال مينون لسقراط: هل الفضيلة تعلم؟ وإذا لم يكن ممكناً تعلمها فهل هي شيء يأتي بالمران؟، أم أنها إذا لم تكن تأتي لا بالمران ولا بالتعلم تظهر عند البشر هبة طبيعية؟، أو هناك طريقة أخرى لتعليمها وتعلمها؟ (أفلاطون، 2001)، حيث بيّن فيها سقراط بطريقة غير مباشرة أن الفضيلة علم ويمكن تعلمها وتعليمها، وانتهى إلى أن الإنسان لا يستطيع أن يعمل الخير ما لم يعلم الخير، وكل علم صدر لا عن علم بالخير فليس خيراً ولا فضيلة، فالعمل الخير لا بد أن يكون مؤسساً على العلم، ولهذا إذا ارتكب الإنسان فعلاً لا أخلاقياً فهو عن جهل، وهو المقطع ذاته الذي ناقشه هانز ريشنباخ (Hans Reichenbach) (1891، 1953) في موضوع «البحث عن التوجيهات الأخلاقية والتوازي بين مجالي الأخلاق والمعرفة»، حيث بيّن بدوره أن الربط بين الفضيلة والعلم هي طريقة يونانية خالصة في التفكير وأن أفضل طريقة لإثبات أن القواعد الأخلاقية ملزمة للجميع هي إقرار التوازي بين مجالي الأخلاق والمعرفة (ريشنباخ، 2007).



ومن هذا المنطلق اتجه هدف المنطقة إلى تأسيس أنساق منطقية لا تهتم بالقضايا الخيرية فحسب، بل بالجمل الاستفهامية و الأمرية والرجائية، وهو ما سمح بتعدد أنساق المنطق الموجه، إلى منطق الزمان (Tense Logic) الذي يعتمد على موجّهات زمنية كقولنا: دائما سيكون، دائما كان، أحيانا سيكون، أحيانا كان، يصح الآن أن كذا، وسيصدق أن، كان يصح كذا، ومنطق الواجب (Deontic Logic) الذي يدرس العلاقات الاستدلالية بين مفاهيم الوجوب والجواز، المباح، المكروه، الحلال والحرام....، والمنطق المعرفي (Epistemic Logic) الذي يعتمد في تحليلاته على جهات المعرفة، مثل من المعروف، من المؤكد، من غير المعروف....، والمنطق الاستفهامي، والمنطق الرجائي، ومنطق الاعتقاد، والمنطق الغائب فكان نتيجة هذا ظهور مناطق (جمع منطق) وسعت مجال المنطق الرمزي الكلاسيكي، وأغنت منطق الموجّهات. ومن أبرز المناطق الذي ساهموا في بناء منطق الواجب هو المنطقي الفنلندي فون رايت (G.H.Von Wright) (1916-2003) الذي كان أول منطقي معاصر بنى نسقا أكسيوميًا متكاملًا لمنطق الحقوق والأخلاق، حيث درس بالإضافة إلى الجهات التقليدية التي سماها صدقية أنساقًا مماثلة لجهات معرفية وطلبية، وهذه الجهات ممكن أن تتركب فيما بينها أو مع الجهات القديمة لتكوين بديهيات جديدة، من خلال المقابلة بين الموجّهات المنطقية، وموجهات المعرفة والموجهات الأخلاقية من خلال التكافؤات القائمة بين الروابط الخاصة بكل نسق، ومحاولة إقامة نسق منطق المعايير بحيث يمكن كتابة الموجّهات الأخلاقية بدلالة بعضها بعضًا، كما أقام تقابلًا بين الموجّهات الأخلاقية والمنطقية، مثلما يظهر في مؤلفه: «محاولة في المنطق الموجه» (Modal Logic Essay in «In» اذ اعتمد على موجّهات: الواجب، المباح، والمحظور وقابل بينها وبين الموجّهات المنطقية (الصدقية)، حيث يمكن تعريف كل جهة بالاعتماد على باقي الجهات الأخرى، ويمكن التعبير عنها من خلال التقابل التالي:»

الممكن M، المباح P، الضروري N، المستحيل I، بحيث:

المستحيل  $M \sim I$  محظور  $P \sim F$

الضروري  $I \sim N$  الواجب  $F \sim O$

الضروري  $\sim M = N$  الواجب  $\sim P \sim O$  (Wright, 1983).

من الواجب  $Q \equiv \sim$  من المحذور ق.

من الواجب  $Q \equiv \sim$  من المباح  $\sim$  ق.

وعلى الرغم من أن العديد من الفلاسفة كانوا يرون أن القضايا الأخلاقية لا تخضع لمعيار الصدق أو الكذب، هذا

الفلسفة الوضعية بقوله: العبارات التي لا تحمل خبرًا كالأمر والاستفهام والتعجب لا توصف بصدق أو كذب، لأنها لا تصور شيئًا في عالم الواقع، ولا نخبرنا بخبر عن شيء ما، حتى نقول إن تصويرها صادق أو كاذب (محمود، 1965)، وبالتالي فالأوامر والنواهي في النهاية ما هي إلا عبارات لغوية تعبر عن ما نرغب في أن يحدث أو لا يحدث.

وهو ما ترتب عليه أن العبارات الأخلاقية (المعيارية) لا تصلح أن تكون قضايا، لأنها لا تصلح أن توصف بالصدق أو الكذب، حيث يقول برتراند رسل (Bertrand Russell) (1872-1970) «إذا قال» «أ» يجب عليك أن تفعل هذا، وقال «ب» كلا بل يجب عليك أن تفعل ذلك، فإنك تعرف رأيهما فقط، وليس لديك وسيلة تعرف بها أيهما على صواب، إذا كان أحدهما على صواب، وليس أمامك مخرج من ذلك سوى أن تقول: كلما يحدث خلاف حول ما يجب أن يفعل، «أكون أنا على صواب، ويكون المختلفون معي على خطأ»، ولكن لما كان أولئك الذين يختلفون معك يسوقون نفس الدعوى، فإن الجدل الأخلاقي سيكون مجرد صدام بين آراء تحكمية، وتدفعنا هذه الاعتبارات إلى نبذ «يجب» باعتباره التعبير الأخلاقي الأساسي» (رسل، ب.د.ت.).

غير أن هذه المواقف قد أعيد النظر فيها في المنطق المعاصر خاصة من خلال معطيات منطق الموجّهات المعاصر الذي أعاد الاعتبار للقضايا الإنشائية، فهي قضايا وإن كانت لا تصور شيئًا في عالم الواقع، ولا نخبرنا بخبر عن شيء ما، لكن مع ذلك لها معنى.

وهذا النوع من القضايا الإنشائية (الاستفهام والتمني والترجي والدعاء والأمر والنهي وغيرها) تغيرت مواقف الفلاسفة اتجاهها بفضل جهود كثير من المناطق وفلاسفة اللغة اللذين عملوا على ردم الهوة بين القضايا الخيرية والإنشائية، مثل ما ذهب إليه بعض فلاسفة الوضعية المنطقية اللذين طالبوا بمعالجة القضايا الإنشائية على طريقة القضايا الخيرية، ككتابة العبارات الأخلاقية بطريقة تقريرية، ذلك لأنه في استطاعتنا أن نعبر عن القضية الأمرية «أغلق الباب» فتكون مثلًا بقولنا: «س يكون مسرورا لو أغلق الباب» فتكون هذه العبارة التقريرية الأخيرة صادقة أو كاذبة ومن الممكن تحقيقها (ريشباخ، 2007).

كما ساهم فلاسفة اللغة أمثال أوستين (John Langshaw) (1960-1911) (Austin) في ذلك من خلال كتابه «نظرية أفعال الكلام العامة» التي افتتحها بالبرهنة على عدم صحة الثنائية المفتعلة بين الخبر والإنشاء.

بین مؤید ومعارض، لكن مع ذلك لابد من القول إن البحث في حوسبة الأخلاق يوجب عدة مآزق، ذلك لأننا إذا كنا نحن البشر لم نتفق بعد على قواعد أخلاقية واحدة، ونرى أن الأخلاق نسبية فكيف يمكن الاتفاق على قواعد أخلاقية نعلمها للحاسوب؟، ثم إن الفعل الأخلاقي فعل إرادي حر، ونحن نعرف أن الروبوتات تتصرف وفق برامج معينة، وبالتالي أفعالها ليست حرة، ثم إذا فرضنا أنها تعلمت قواعد أخلاقية فهل هي معرضة للثواب والعقاب، أم نكون نحن من سيتحمل مسؤولية أفعالها؟.

ثم إنه على فرض أن هناك أنظمة خبيرة تمكّن الحواسيب من اتخاذ القرارات مكان البشر في حالات معينة مثل تشخيص بعض الأمراض، البرصة، الصراف الآلي، فالسؤال المطروح هو كيف يمكن تحويل القواعد الأخلاقية إلى خوارزمية؟، وما الذي سيحكم الفعل الأخلاقي آنذاك هل هو الخير والشر، أم المنفعة أم السعادة أم الواجب من أجل الواجب؟، وعليه ما نوع القواعد الأخلاقية التي يجب تلقينها للروبوتات؟، وكيف ستتعرف في حال تعارض الواجبات: مثل تعارض واجبها تجاه المالك مثلا مع واجبها اتجاه باقي البشر؟، وهل هناك قواعد أخلاقية عالمية، هل هذه القيم مطلقة وثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان أن أنها نسبية تتغير بتغير أحوال الناس ومصالحهم وظروفهم؟ وهو السؤال الكلاسيكي الذي يقترن بسؤال الأخلاق عندما يرتبط بالفعل الإنساني؟، وإذا كان هذا الأمر صعب بالنسبة للإنسان فهل يسهل تقديمه للآلة؟، خاصة في ضوء من يستسهل الأمر ويرى أن الآلة بإمكانها أن تطبق القواعد الأخلاقية أحسن من الإنسان لغياب المشاعر والمصالح التي تحد من تطبيقها، ذلك لأن الآلة لا تخضع للضغط أو التخويف أو الابتزاز الذي من شأنه أن يجعل الفعل الإنساني مترددا، ثم إن القضايا الأخلاقية لا يمكن التعبير عنها تعبيرا رياضيا، لأن الفعل الأخلاقي توجهه الإرادة والضمير، وهي أمور لا يمكن قياسها حسابيا أو كميا، فلا يمكن القياس الحسابي أو الكمي لأنواع الشعور كالحب والكراهية والفرح والحزن والخوف والشجاعة، والقلق والاطمئنان، فهل يمكن بعد هذا حوسبة الأخلاق وتطويع هذا المجال الذي مازال عصيا على التقدير الكمي؟.

بالإضافة إلى أن الواجب والمحضور والمباح يعتمد على نوع القواعد الأخلاقية التي نضعها، إلا أن جورج كلينوفسكي (Georges Kalinowski) (1916-2000) جادل كثيرا في مؤلفاته من أجل الدفاع عن فكرة أن القضايا المعيارية يمكن وصفها بالصدق والكذب، تماما مثل القضايا الوصفية، ذلك لأن هناك «حقائق معيارية»، مستقلة إلى حد ما عن معتقداتنا المعيارية التي تجعل القواعد صحيحة أو خاطئة (Navarro and Rodriguez, 2014)، لكن مع ذلك يبقى هذا التصور يثير الكثير من الجدل الفلسفي .

وعليه فكما استطاع جهاز الحاسوب أن يعتمد الترميز الرقمي (1،0) بإمكانه الاعتماد على ترميز آخر مثل ما تعارف عليه علماء المنطق الموجه مثلا، وكما اعتمد على المنطق الثنائي القيم، يسعى العلماء اليوم إلى الاعتماد على منطق متعدد القيم والمنطق الغائم أو الضبابي الذي يعد اليوم أفضل منطق يقترب من منهج تفكير الإنسان، إذ لاحظ العلماء أن اعتماد الحواسيب على المنطق ثنائي القيم يقيد من معالجتها للبيانات والتعامل معها، وأن المنطق الغائم والمجموعات الغائمة تساعد أكثر على التعرف على مختلف العمليات العقلية التي يقوم بها الإنسان.

خاصة بعد أن بين لطفي زادة (Lotfi Zadah) (1921-2017) أن تفكير الإنسان هو تفكير غائم وضبابي لا يعتمد الكم في التعبير عن الأشياء، بل يعتمد التعبير الكيفي - مثل: طويل، قصير، جميل، بارد، ساخن، قريب بعيد، ممكن، محتمل - وهو الأمر الذي كشف أن الاعتماد على المنطق البولياني ثنائي القيم غير كاف في التعبير عن كل العمليات العقلية، وهو ما فتح الباب واسعا للقول بأن الاعتماد على المنطق الغائم بإمكانه أن يتيح أمام الحواسيب طرقا جيدة لمحاكاة العمليات العقلية التي يقوم بها الإنسان، كما يتيح خيارات أكبر أمامه في التعامل مع المعلومات، تعتمد على المساحة الرمادية القائمة بين الصدق والكذب، وهو الأمر الذي فتح مجالات جديدة أمام النظم الخبيرة.

## خاتمة

على الرغم من أن البحث في أخلاقيات الآلة و الذكاء الاصطناعي يتقاسمه الخيال والحقيقة، وتباين المواقف فيه

## المراجع الكتب العربية

1. أزييموف، اسحق. 2012، أنا روبوت، ترجمة حسن عبد الجواد محمود، ط1، مصر: دار النهضة المصرية للنشر.
2. أفلاطون. 2001، في الفضيلة (محاورة مينون)، ترجمة وتقديم عزت قرني، د.ط، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.
3. بوردريار، جان. 2008، المصطنع والاصطناع، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. الخولي، يمني طريف، مقدمة كتاب رزنيك، ديفيد ب. 2005، أخلاقيات العلم، ترجمة عبد المنعم، عبد النور، د. ط، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
5. رسل، برتراند. د.ت.ن، المجتمع البشري في الأخلاق والسياسة، ترجمة أحمد عبد الكريم، د.ط، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
6. ريشنباخ، هانز. 2007، نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة زكريا فؤاد، ط1، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
7. سبينوزا، باروخ. 2009، علم الأخلاق، ترجمة جلال الدين سعيد، مراجعة جورج كاتوره، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. سيرل، جون. 2007، العقل، ترجمة ميشيل حنا متياس، د.ط، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
9. كيرزويل، راي. 2009، عصر الآلات الروحانية (عندما تتخطى الكمبيوترات الذكاء البشري)، تر عامر عزت، ط1، الإمارات العربية: كلمة وكلمات عربية للترجمة والنشر.
10. محمود، زكي نجيب. 1965، المنطق الوضعي، ج1، ط4، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

## المقالات العلمية

1. أزولاي، أودري. 2018، لنستغل أحسن ما في الذكاء الاصطناعي، ضمن رسالة اليونيسكو: الذكاء الاصطناعي وعود وتهديدات، منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم.
2. بن الصايغ، ميغال. 2018، الدماغ لا يفكر، ضمن رسالة منظمة اليونيسكو، الذكاء الاصطناعي وعود وتهديدات : منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم.
3. بوستروم، نيك. 2001، قضايا أخلاقية في الذكاء الاصطناعي المتطور، ضمن كتاب شنايدر، سوزان، الخيال العلمي والفلسفة من السفر عبر الزمن إلى الذكاء الفائق، ترجمة عزت عامر، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة .
4. دينيت، دانييل. 2005، المنظور الحوسبي ضمن كتاب : بروكمان، جون ، الإنسانيون الجدد، ترجمة مصطفى إبراهيم فهي، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
5. سويداني، منير. 2011، الذكاء الاصطناعي أحدث علوم الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، مجلة سوريا، العدد 579.
6. شنايدر، سوزان. 2001، مسخ المخ: تجاوز وتعزيز مخ الإنسان، ضمن كتاب: شنايدر، سوزان، الخيال العلمي والفلسفة من السفر عبر الزمن إلى الذكاء الفائق، ترجمة عزت عامر، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة .
7. غاناسيا، جان غابريال. 2018، الذكاء الاصطناعي بين الأسطورة والواقع، رسالة اليونيسكو: الذكاء الاصطناعي وعود وتهديدات: منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم.
8. كيرزويل، راي. 2001، «الذكاء الفائق والمفردة»، ضمن كتاب شنايدر، سوزان، الخيال العلمي والفلسفة من السفر عبر الزمن إلى الذكاء الفائق، ترجمة عزت عامر، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
9. لي أندرسون، سوزان. 2001، القوانين الثلاثة للروبوتات، لعظيموف وما وراء الأخلاق لدى الآلة، ضمن كتاب: شنايدر، سوزان، الخيال العلمي والفلسفة من السفر عبر الزمن إلى الذكاء الفائق، ترجمة عزت عامر، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
10. ميتشي، دونالد وجونستون، روري. 1988، آلة المعرفة: الذكاء الاصطناعي ومستقبل الإنسان، عرض بهاء الدين محمود، مجلة العربي، الكويت: العدد رقم 351.

## المراجع الأجنبية

1. Charniak, Eugene and McDermott, Drew .1985, Intoduction to Artificial Intelligence, England: Addison-Wesley Publishshing Company.

2. Coppin, Ben .2004, Artificial Intelligence Illuminated, 1<sup>st</sup> ed, Canada: Jones and Bartlett Publishers.
3. Deyi, Li, Yi, Du. 2008, Artificial Intelligence with Uncertainty, Chapman & Hall/CRC Taylor & Francis Group.
4. Itmazi, Jamil Ahmed. 2017, Fundamentals of Computers and Programming: An Arabic Textbook, Phillips Publishing.
5. Luger, George F .2004 , Artificial Intelligence( Structures and Strategies For Complex Problem Solving, 5<sup>th</sup> ed, England:, Addison Wesley .
6. Navarro, Pablo E , Rodriguez, Jorge I .2014 , Deontic Logic and Legal Systems, First Published , New York: combridge University Prees .
7. Wright, Georg Henrik von .1983, Practical Reason, first Published, England: Black well.

## Ethics and Computing

### Abstract

*Humanity has known several transformations as a result of the rapid development of artificial intelligence, which was not known before, and placed humanity in the face of cognitive and ethical challenges, especially after the research of Autonomous Intelligence which can acting independently of human , For this reasons, the development of artificial intelligence has posed several philosophical problems on the future and destiny of humanity In the context of these changes, and Can this development be restricted by ethical rules? This leads us to ask ourselves the following questions : can we create a machine that's guided by an acceptable ethical principle?, and can ethics become computerized?*

### Keywords

Artificial intelligence  
human intelligence  
machine ethics  
superintelligence  
expert systems

## Informatisation de l'éthique

### Résumé

*L'humanité a connu plusieurs transformations à cause du développement rapide de l'intelligence artificielle, qu'il n'avait jamais connu auparavant, cela a mis l'humanité face à de nombreux défis cognitifs et éthiques, notamment après les progrès enregistrés dans les recherches de L'intelligence autonome qui peuvent agir indépendamment de l'homme, pour cette raison, le développement de l'intelligence artificielle a posé plusieurs problèmes philosophiques sur l'avenir et le destin de l'humanité dans le contexte de ces changements, peut-on restreindre ce développement par des règles éthiques?.*

### Mots clés

Intelligence artificielle  
intelligence humaine  
éthique des machines  
superintelligence  
systèmes experts

*Ce qui nous amène à poser les questions suivantes:*

*La machine peut-elle être guidée par des principes éthiques ? et l'éthique peut-elle devenir informatisée ?*

## جريمة اختطاف الأطفال وآلية مكافحتها في التشريع الجزائري

The crime of child kidnapping and the mechanism to combat it in the Algerian legislation

د. تومي يحي

Dr . Yahia Toumi

جامعة يحي فارس المدية، الجزائر

yahiatoumi943@gmail.com

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2019.07.30

تاريخ القبول 2021-10-12

#### الكلمات المفتاحية

الاختطاف

الأطفال

التدابير

الهيئة الوطنية

الحماية

تتمحور هذه الدراسة حول جريمة اختطاف الأطفال وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، والتي تأخذ أبعادا خطيرة في الجزائر تهدد أمن المجتمع وتستهدف كيانه من خلال ضرب فئة الأطفال ، الشئ الذي خلق رعبا شديدا في أوساط الأولياء مما استوجب على الحكومة الجزائرية دق ناقوس الخطر أمام إنتشار وخطورة هذا النمط الاجرامي الغريب عن مجتمعنا، حيث لم تكتف بتجريم الظاهرة وتشديد العقوبة من خلال تعديل قانون العقوبات بموجب قانون رقم 14-01 واستحداث مادتين تشددان العقوبة المادة 293 مكرر، 293 مكرر 1 الملغاة بموجب القانون رقم 20-15 المؤرخ في 03 ديسمبر 2020 المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها، بل قام المشرع بمنح حماية ورعاية قانونية أخرى للطفل تتماشى والاتفاقيات الدولية، حيث تمّ صدور قانون حماية الطفل سنة 2015 وإنشاء الهيئة الوطنية لحماية وترقية حقوق الطفل سنة 2016 لدى الوزير الأول ، ومنحت لها عدة صلاحيات، كما اتخذت عديد من التدابير اللازمة لتجسيد ذلك على أرض الواقع ، واشراك المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات الوطنية. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة الاجرامية من خلال التعريف بجريمة اختطاف الأطفال واسباب انتشارها والعقوبات المقررة لها من النصوص العقابية، بالإضافة إلى ذكر خصائصها وصورها هذا من جهة، ومن جهة أخرى ابراز الأليات الوطنية والدولية لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال وما تقوم به المؤسسات والهيئات الحكومية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال. وفي الأخير النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة .

### مقدمة

وأي اعتداء عليه وعلى سلامته هو مساس بالأسرة والمجتمع ككل، فحقوق الطفل تحظى بقدر كبير من الحماية سواء على الصعيد الوطني في القوانين الداخلية، أو على مستوى الصعيد الخارجي في المواثيق الدولية.

كما تعدّ ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر من أخطر القضايا الراهنة المطروحة على الساحة الوطنية، وذلك بالنظر إلى أثارها السلبية التي تمس مباشرة أمن الأطفال وبصفة خاصة الأمن الاجتماعي، حيث شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة تزايدا مذهلا لهذا النوع من الاجرام الذي فتح المجال للمتاجرة بأحزان الناس ،مما ترك أثرا عميقا في الضمير الجمعي للمجتمع، الذي تفاعل مع الموضوع في مناسبات عديدة، وذلك من خلال تجمعات ومسيرات مطالبا

إن الجرائم التي يشهدها المجتمع الجزائري اليوم قد أخذت أبعادا خطيرة، حيث امتدت جذور العنف كظاهرة وسلوك اجرامي لتشمل الأطفال خصوصا ما تعلق باختطاف الأطفال، إنها ظاهرة غريبة ودخيلة على مجتمعنا، إلا أنها قديمة قدم الانسانية، والتي كانت محل اهتمام كبير لدى العلماء والباحثين المعاصرين، وهي من الجرائم الشنيعة التي تهدر استقرار وأمن المجتمع كونها تقع على الأطفال الذين لا يملكون القدرة العقلية والجسمية التامة، مما جعلهم عرضة للاختطاف من المجرمين، فيأخذونهم خفية مستخدمين كل الأساليب المادية والمعنوية بما في ذلك الحيلة والاستدراج، فالطفل يعدّ المكون الأساسي للأسرة ومستقبل المجتمعات،



بإعدام الجناة، كون جريمة اختطاف الأطفال لا تشكل مشكلة أمنية فحسب، بل مشكلة اجتماعية عالجتها عديد الدراسات بغية إيجاد أليات وقائية وقمعية للحد من هذا النوع من الانحراف والاجرام الذي يدل على نفسية إجرامية خطيرة كونه يتعرض بالعدوان لكائن ضعيف.

ونظرا لخطورة الجريمة وتزايد حالات اختطاف الأطفال وما يصاحبه من اعتداءات أخرى تصل إلى حد إزهاق الروح، تدخل المشرع الجزائري من خلال قانون العقوبات الذي يعدّ وسيلة للدفاع عن القيم والمصالح المجتمعية الأساسية بحيث تصدى لهذه الجريمة في كل صورها من خلال تعديل قانون العقوبات سنة 2006 (المادة 326، 329) ثم سنة 2014 بتشديد العقوبة لتصل إلى عقوبة الاعدام (المادة 293 مكررا) الملغاة بموجب القانون رقم 20-15 المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الاشخاص ومكافحتها بالإضافة إلى آلية التجريم هناك أليات أخرى اجرائية سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي بغرض قمع مختلف صور جرائم اختطاف الأطفال. وللتحكم في أثارها السلبية عملت الدولة الجزائرية على وضع مختلف الأليات الضرورية لمكافحتها، كما أنشأت الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة سنة 2016.

ونظرا لأهمية الموضوع وأمام تنامي هذه الجريمة والصخب الاعلامي وتنديدات الحقوقيين والحركات الجمعوية بمختلف أطرافها، تظهر أهمية هذه الدراسة، حيث كان المشرع الجزائري ملزما بإعادة النظر في تجريمه لهذا السلوك الاجرامي وتشديد العقوبات المقررة له هذا من جهة، ومن جهة أخرى أخذ التدابير اللازمة لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال الأمر الذي يؤدي بنا أن نطرح الاشكالية التالية: كيف عالج المشرع الجزائري جريمة اختطاف الأطفال وما هي الأليات التي اعتمدها في مكافحتها ومدى نجاعتها؟ وللإجابة عن هذه الاشكالية ارتأينا تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول: مفهوم جريمة اختطاف الأطفال، حيث تناولنا تعريف جريمة اختطاف الأطفال وخصائصها وصورها، أما في المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه إلى الأليات الدولية والوطنية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال. أما المبحث الثالث الذي خصصناه لدور المؤسسات والهيئات الحكومية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال.

وقد اعتمدنا على المنهج التحليلي في مناقشة أحكام النصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها في مواجهة جريمة اختطاف

48

من أجل استدراج المجني عليه إلى الوجهة التي يريدتها مستغلا ضعفه وقلة حيلته للوصول إلى مبتغاه (فوزية، 2013).

### 1-2-3- جريمة الخطف من الجرائم الجسدية

توصف جريمة الخطف بالجسامة بالنظر إلى العقوبة المسلطة على مرتكبها، حيث قرر قانون العقوبات الجزائري في المواد 326.. والمادة 293 مكرر 1 الملغاة، عقوبات متفاوتة حسب الظروف المصاحبة لجريمة الاختطاف هذا من جهة ومن جهة أخرى يكيفها المشرع الجزائري تارة على أنها جنحة وتارة أخرى يكيفها على أنها جناية وذلك نظرا لجسامتها وهوما نصت عليه المادة 26 و 28 من القانون رقم 15/20 (قانون رقم 20-15. يتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الاشخاص ومكافحتها، 2020)، فإن الدعوى العمومية تنقضي بمرور عشرة سنوات ابتداء من يوم وقوع الجريمة، وتتقادم الدعوى العمومية في مواد الجنايات المعاقب عليها في هذا القانون (قانون 15/20) طبقا لما نصت عليه المادة 25 / ف 2 و 3 حيث في الجنايات المعاقب عليها بالسجن المؤقت بانقضاء عشرين سنة، أما في مواد الجنايات المعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد بانقضاء ثلاثين سنة كاملة، ومن دون المساس بأحكام المادة 8 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية تسري الآجال المنصوص عليها في هذه المادة من يوم اقرار الجريمة إذا لم يتخذ في تلك الفترة أي إجراء من إجراءات التحقيق أو المتابعة (اخلف و هارون، 2016/2017)

### 1-2-4- جريمة اختطاف الأطفال من جرائم الضرر

بالرجوع إلى قانون العقوبات نجد أن جريمة الاختطاف توصف من حيث طبيعة نتائجها الاجرامية بأنها من جرائم الضرر، أو من جرائم التعريض للخطر، ويقصد بالنتيجة الاجرامية «ذلك التغيير الذي يحدث كأثر للسلوك الاجرامي الذي قام به الجاني، ويكون إما ضررا أو مجرد خطر» (مرزوقي، 2011)، ويقصد بجرائم الضرر تلك التي تحدث نتيجة ظاهرة محددة تكون عنصرا في ركنها المادي، أما بخصوص جرائم التعريض للخطر هي تلك الجرائم التي لا يتطلب القانون فيها حدوث نتيجة ضارة ظاهرة بل يكفي فعل ذو خطر من شأنه احداث ضرر بالمخطوف (مرزوقي، 2011)، وما ينتج عن فعل الاختطاف هو الحاق اضرار بحق المعتدى عليه محل الحماية القانونية، ويتمثل ذلك في الاعتداء الواقع على حرية وسلامة جسم وعرض المخطوف ونفسيته (لويضة و ليلو، 2014)، وبما أن جريمة اختطاف الأطفال من جرائم الضرر لأنه لا يتصور

تعريف الطفل «لأغراض هذه الاتفاقية يعني الطفل كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة سنة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه»، كما نصّ الميثاق الإفريقي في المادة الثانية منه «إن الطفل هو كل انسان يقل عمره عن ثماني عشرة سنة» (خالد، مصطفى فهمي، 2007)، أما على المستوى القانون الوطني، فقد عرّف فقهاء القانون القاصر بأنه «من لم يبلغ سن الرشد القانوني» فالقاصر هو صغير السن الذي لم يتجاوز السن التي حددها القانون لبلوغ سن الرشد، غير أنه بصدر قانون رقم 15-12 المتعلق بحماية الطفل رفعت اللبس عن مصطلح الطفل حيث نصت المادة 2/ ف 8 يقصد في مفهوم هذا القانون أن «الطفل كل شخص لم يبلغ سن الثامنة عشر سنة كاملة» (قانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015 يتعلق بحماية الطفل، 2015)

### 1-2-2- خصائص جريمة اختطاف الأطفال

تتميز جريمة اختطاف الأطفال عن غيرها من الجرائم بأنها من الجرائم المركبة التي يتم تنفيذها بسرعة، بالإضافة أنها من الجرائم الجسدية التي إذا ما صاحبها ظروف مشددة تصل العقوبة فيها إلى الاعدام، كما قد تكون الجريمة ذات نتائج مادية ضارة أو نتائج معنوية تنذر بالخطر أو تهدد بالضرر وعليه سوف نتناول أهم الخصائص البارزة لجريمة اختطاف الأطفال على النحو الآتي:

#### 1-2-1- جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم المركبة

لقد سبق ووضحنا أن الاختطاف يعني الأخذ بسرعة والإبعاد (الطفل المخطوف) عن مكان تواجد (أي سكنه)، وعليه فالفعلين مستقلين عن بعضهما فلا تتحقق الجريمة إلا بتوافر الفعلين معا، وتختلف أحدهما لا تكيف على أنها جريمة اختطاف (فوزية، 2013)، فهي مركبة لاحتوائها على أكثر من فعل مادي من طبيعة مختلفة. بحيث كل فعل تنهض به جريمة مستقلة فيتم جمع هذه الجرائم وجعلها جريمة واحدة ومن ثم نطبق عليها حكم واحد (العقوبة الأشد) (بشرى لمياء، 2016).

#### 1-2-2- جريمة سريعة التنفيذ

تتميز جريمة اختطاف الأطفال بالسرعة في التنفيذ كونها ترتكب خلصة ضد أضعف عنصر في المجتمع وذلك حتى لا ينكشف أمر الجاني من جهة، وحتى لا يتعرض للمقاومة من الغير من جهة أخرى، فالجاني يستخدم أبشع الطرق وأحقرها للوصول إلى هدفه المنشود، فهو يستعمل الحيلة والاكراه

هذه الجريمة، كونها ترتكب في حق البراءة وذلك بتشديد العقوبة على مرتكبي هذه الجريمة والجرائم المرتبطة بها مكيفا إياها جنائية وذلك من خلال المادة 291 مكرر 1 من قانون العقوبات المعدلة بموجب القانون رقم 01-14 التي تحيل إلى أحكام المادة 263 من نفس القانون بحيث العقوبة تشدد لتصل إلى عقوبة الاعدام إذا ما نتج عن عملية الاختطاف وفاة الطفل المختطف. وباستقراء أحكام المواد 293 مكرر، 293 مكررا الملغاة بموجب القانون رقم 15/20، والمادة 326 من قانون العقوبات، نجد أن المشرع الجزائري يعاقب على الشروع في جريمة الاختطاف حتى وإن لم تتم الجريمة، فقد نصت المادة 293 مكرر أن «كل من يخطف أو يحاول خطف شخص ...» والمادة 293 مكررا التي تعاقب بالسجن المؤبد كل من يخطف أو يحاول خطف قاصر، والمادة 326 «كل من خطف أو أبعد قاصرا لم يكمل الثامنة عشرة وذلك بغير عنف أو تهديد أو تحايل أو شرع في ذلك ...»

### 1-3-2- تجريم اختطاف الأطفال في ظل القانون رقم 15/20

#### المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها

لقد نصّت المادة 28 من القانون رقم 15/20 «يعاقب بالسجن المؤبد كل من يخطف طفلا عن طريق العنف أو التهديد أو الإستدراج أو غيرها من الوسائل. وتطبق على الفاعل العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 263 من قانون العقوبات، إذا تعرّض الطفل المخطوف إلى تعذيب أو عنف جنسي، أو إذا كان الدافع إلى الخطف هو تسديد فدية أو تنفيذ شرط أو أمر أو إذا ترتبت عليه وفاة الضحية»، والملاحظ على القانون السالف الذكر، أن المشرع قام بتشديد العقوبات وذلك بالنص عليها في المادتين 33 و34 من القانون رقم 15/20 حيث نصت المادة 33 منه على أنه دون المساس بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب على الإختطاف بالسجن من (15) إلى (20) سنة وبغرامة من 1.500.000 د ج إلى 2.000.000 د ج إذا ارتكبت الجريمة مع توافر ظرف من الظروف المنصوص عليها في هذه المادة كظرف في الطريق العمومي أو لأجل الثأر، أو الخ، وأيضا المادة 34 من نفس القانون المذكور أعلاه التي تعاقب على الإختطاف بالسجن المؤبد دون المساس بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في هذا القانون إذا توافر ظرف من الظروف الواردة في نص المادة 34، ومن هذه الظروف نذكر بيع الطفل أو الإتجار به أو بأعضائه أو لإلحاقه بنسب الخاطف أو بنسب أي شخص آخر أو التسول به أو تعريضه للتسول، أو إذا إختطف هذا الطفل من داخل

وقوع هذه الجريمة دون إلحاق الضرر بالمخطوف، كما أن هذه الجريمة ذات نتيجة مادية ناتجة عن الفعل الإجرامي الصادر من الجاني وهذه النتيجة هي اضرار بالمجني عليه بإبعاده عن مكانه أو تحويل مكانه رغما عنه ودون اختياره كما أن الضرر بالمختطفين يلحق بهم في حريتهم أو سلامتهم الجسدية .

### 1-3-3- تجريم اختطاف الأطفال وصوره

#### 1-3-3-1- تجريم فعل الإختطاف

##### 1-3-3-1-1- في قانون العقوبات

لقد جرّم المشرّع الجزائري كل أفعال خطف الأشخاص أو القبض عليهم أو حبسهم أو حجزهم دون أمر من السلطات المختصة وخارج الحالات التي يجيز أو يأمر فيها القانون بالقبض على الأفراد (حسام الدين، 2016) بمختلف أشكاله وشدد الجزاء المقرر لهذه الجريمة والجرائم المرتبطة بها، حيث يعاقب كل من يقوم أو يحاول خطف قاصر لم يكمل ثمانية عشر سنة، حتى ولو ذهب القاصر مع الجاني بمحض ارادته من دون استخدام القوة المادية أو المعنوية ولقيام واقعة الخطف يستلزم توافر ثلاثة شروط وهي :

-خطف القاصر ونقله إلى مكان ما .

-الشرط المسبق الضحية طفلا قاصرا لم يكمل ثمانية عشرة سنة .

-القصد الجنائي للفاعل

إنّ جريمة الخطف تصنف ضمن الجرائم الجسيمة والخطيرة بالنظر إلى العقوبة التي أقرّها المشرّع الجزائري ضد مرتكبيها، وبالرجوع إلى أحكام المادة 291 /ف1 من ق ع الملغاة بموجب القانون رقم 15/20 والتي كانت تعاقب بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة كل من اختطف أو قبض أو حبس أو حجز أي شخص بدون أمر من السلطات المختصة، إلا أن ذلك لم يردع جريمة خطف الأطفال بل عرفت ارتفاعا في السنتين 2015 و2016، حيث تم رصد 287 حالة خطف من بينهم 198 فتاة و89 طفل تتراوح أعمارهم ما بين 4 و14 سنة بمعدل 23 حالة خطف كل شهر بينما تقدر أعداد ضحايا القتل جراء الاختطاف من 17 ذكرا و12 أنثى (حسام الدين، 2016).

وأمام هذا التزايد في ظاهرة اختطاف الأطفال، سارع المشرّع الجزائري إلى تعديل النصوص العقابية لكي تتناسب وبشاعة

عقوبة مناسبة لحجم الجريمة وخطورتها، وكون أن الجاني قام بفعل الخطف برضا من الطفل المجني عليه، وبالرغم من ذلك فقد تم اعتباره خطف لعدم الاعتداد برضا المجني عليه وهو ما قضت به المحكمة العليا في القرار الذي سبق ذكره. أما بخصوص عقوبة فعل الخطف عن طريق العنف أو التهديد أو الاستدراج أو أي وسيلة أخرى، فينتقل التكيف من الجنحة إلى الجنابة، والعقوبة فيها السجن المؤبد وهو ما تنص عليه المادة 293 مكرر 1/ ف1 ق ع الملغاة بموجب قانون رقم 15/20 وتم تعويضها بالمادة 28 من القانون نفسه «يعاقب بالسجن المؤبد كل من يخطف طفلا، عن طريق العنف أو التهديد أو الاستدراج أو غيرها من الوسائل» وهذه العقوبة جاءت مناسبة لتحقيق الردع الخاص لخطورة الفعل الذي قام به الجاني، وكذا الردع العام للحد من تفشي هذه الجريمة واستفحالها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تصبح العقوبة في أقصى درجاتها وهي الاعدام عندما يتعرض الطفل المخطوف للتعذيب أو للعنف الجنسي مهما كانت طبيعته، أو إذا كان الدافع إلى الخطف الابتزاز للحصول على فدية أو إذا ترتبت عليه وفاة الضحية وهو ما نصت عليه المادة 28 ف2/ ومن قبل المادة 293 مكرر 1 ف1 و2 ق ع الملغاة.

كما نصت المادة 41 على أنه يجوز للجهة القضائية المختصة بالحكم على الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم المنصوص عليها في القانون 15/20 بعقوبة أو أكثر من العقوبات التكميلية المنصوص عليها في قانون العقوبات، وهذا التشديد في العقوبة يرجع إلى خطورة الأفعال الإجرامية المنصوص عليها فذا القانون وعلى سلوك المنحرف الذي لا بد من مكافحته عن طريق سن أقصى العقوبات وأشدّها، وهي الوسيلة الناجعة لردع الجناة بالإضافة إلى تفعيل عقوبة الاعدام ورفع التجديد عنها.

وقد قام المشرع الجزائري بإصدار قانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل الذي هو الآخر نص على الاجراءات المتخذة التي ينبغي أن يقوم بها وكيل الجمهورية لأجل حماية الأطفال ضحايا بعض الجرائم لا سيما جريمة خطف الأطفال وذلك طبقا لما نصت عليه المادة 47 من القانون السالف الذكر «يمكن وكيل الجمهورية المختص بناء على طلب أو موافقة الممثل الشرعي لطفل تم اختطافه أن يطلب من أي عنوان أو لسان أو سند إعلامي نشر إشعارات و/أو أوصاف و/أو صور تخص الطفل قصد تلقي معلومات أو شهادات من شأنها المساعدة في التحريات والأبحاث الجارية، وذلك

مؤسسات الصحة أو المؤسسات التعليمية أو التربوية أو دور الحضانة أو بجوارها وبأي مكان آخر يستقبل الجمهور الخ. كما عاقب المشرع من جهة أخرى على جريمة عدم التبليغ السلطات المختصة من خلال المادة 31 من نفس القانون بالسجن من (3) سنوات إلى (7) سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 700.000 دج كل من يعلم بالشروع في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي من بينها جريمة اختطاف الأطفال أو حتى بوقوعها.

- وبالرجوع إلى أحكام القانون 15/20 نجد المشرع قد نص على الاستفادة من الأعذار المعفية من العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات وهو ما نصت عليه أحكام المادة 35 على أنه «يستفيد من الأعذار المعفية من العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات كل من ارتكب أو شارك في جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو حرض عليها وقام قبل علم السلطات العمومية بالجريمة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية عنها وساعد على إنقاذ حياة الضحية و/أو معرفة مرتكبها و/أو كشف هوية من ساهم في ارتكابها أو القبض عليهم» وتجدر الإشارة أن الجاني (الخاطف) لا يستفيد من ظروف التخفيف المنصوص عليها في قانون العقوبات، وهذا نظرا لخطورة الجريمة وما ينتج عنها من أضرار جسيمة تلحق الطفل المخطوف وعائلته، وبالتالي فهي من جرائم الضرر إذا ما نظرنا إلى النتيجة المترتبة عنها، فجريمة الاختطاف لا ترتكب من دون أحداث ضرر بالمخطوف كونها جريمة تتبعها جرائم أشد منها كالاغتصاب أو التعذيب أو القتل والتنكيل. وبالتالي لا يستفيد من الظروف المخففة المنصوص عليها في قانون العقوبات وفق ما نصت عليه المادة 37 من القانون المذكور أعلاه أنه من يرتكب جريمة اختطاف الأطفال المنصوص عليها في المادة 28 من نفس القانون لا يستفيد من الظروف المخففة المنصوص عليها في قانون العقوبات هذا من جهة ومن جهة تطبق أيضا الأحكام المتعلقة بالفترة الأمنية المنصوص عليها في قانون العقوبات (أنظر المادة 48 من القانون 15/20 السالف الذكر)

### 1-3-3- العقاب كآلية قانونية لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال

العقوبة كآلية قانونية لردع الجناة وحماية أفراد المجتمع حيث حدد المشرع الجزائري عقوبة القيام بجنحة خطف طفل من دون عنف أو تهديد أو تحايل بالسجن لمدة من (1) إلى (5) سنوات، وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج وهي



لم يكمل الثامنة عشرة وذلك بغير عنف أو تهديد أو تحايل أو شرع في ذلك، فيعاقب بالحبس لمدة من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 د ج» يفهم من منطوق هذه المادة أن خطف الأطفال يكون بانتزاع الطفل من بيئته ونقله إلى مكان آخر واخفائه وذلك بقطع الصلة بأهله من دون استعمال العنف أو التهديد أو التحايل وفي هذا في هذه المادة لاحظنا أن العقوبة أخف عن العقوبة في الصورة الأولى. ونلاحظ أن المادة تشترط أن يكون فعل الخطف أو الابعاد دون استعمال العنف، أما إذا حدث العكس فإن وصف الجريمة يتغير من جنحة إلى جناية وهو ما نصت عليه المادة 293 مكرر 1 من قانون العقوبات، إن عدم اشتراط العنف أو التهديد أو التحايل في الصورة الجذرية لهذه الجريمة وهي جريمة الجنحة الواردة في المادة 326 من قانون العقوبات يمثل حماية مدعمة من جهة لصاحب السلطة الولائية، ومن جهة أخرى لشخص القاصر، وعلى هذا قضت المحكمة العليا أن الجريمة تتحقق ولو توفر رضا القاصر في التحاقه بخاطفه (نشرة القضاة، 1995)، بل ذهب القضاء الفرنسي إلى أبعد من ذلك إلى تحقيقها ولو هرب القاصر من منزل والديه أو المؤسسة التي وضع فيها من طرف القضاة والتحق من تلقاء نفسه بالجاني (عبد العزيز، 1982)

## 2- الآليات الدولية والوطنية لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال

بعد أن تعرضنا إلى تجريم ظاهرة اختطاف الأطفال من المشرع الجزائري في قانون العقوبات، نتناول في هذا الجزء مدى فعالية آليات مكافحة هذه الجريمة وذلك من خلال النصوص الوطنية والدولية بالإضافة إلى الآليات المفعلة في مواجهة هذه الجريمة.

### 2-1- الآليات القانونية الدولية للتصدي لجريمة اختطاف الأطفال

لقد أقرت جل النصوص الدولية والوطنية مجموعة من الحقوق تقدم الحماية لهذه الفئة الضعيفة في المجتمع من جرائم الاعتداء عليهم لا سيما جريمة الاختطاف، وعليه سنتناول النصوص المقررة لحماية الطفل في الاتفاقيات الدولية والإقليمية.

#### 2-1-1- الاتفاقيات التي تحظر خطف الأطفال والاتجار بهم

لقد حرصت الأمم المتحدة على معالجة ظاهرة اختطاف الأشخاص بشكل مباشر وغير مباشر من خلال النص على ذلك في العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 من خلال المادتين 11 و35 ومن قبلها

مع مراعاة عدم المساس بكرامة الطفل و/أو حياته الخاصة. غير أنه يمكن وكيل الجمهورية إذا اقتضت مصلحة الطفل ذلك أن يأمر بهذا الاجراء دون القبول المسبق للممثل الشرعي للطفل» وقد تم انشاء الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16 334 المؤرخ في 19 ديسمبر 2016 المتضمن شروط وكيفيات تنظيم وسير الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة .

والى جانب ما تضمنه قانون العقوبات وقانون حماية الطفل، فقد أتى القانون رقم 16-03 بوسيلة جديدة يمكن استعمالها في الكشف عن مرتكبي الجرائم، لا سيما الاشخاص المشتبه فيهم ارتكاب اعتداءات على الأطفال، وهذا ما أقرته المادة 5 في فقرتها الثانية من القانون رقم 16-03 بنصها على أنه «يجوز أخذ العينات البيولوجية من أجل الحصول على البصمة الوراثية من الأشخاص المشتبه في ارتكابهم اعتداءات على الأطفال أو المحكوم عليهم نهائيا من أجل هذه الأفعال ...»

#### 1-3-4- صور جريمة اختطاف الأطفال

تتضمن جريمة اختطاف الأطفال عدة صور وردت في قانون العقوبات وسوف نتناول صورتان هما:

**الصورة الأولى: الخطف الذي يقع باستعمال العنف أو التهديد أو الاستدراج:** غالبا ما تكون جريمة اختطاف الأطفال مصحوبة بالعنف أو التهديد أو الغش وهذه الصورة نصت عليها المادة 28 من قانون رقم 15/20 ومن قبل المادة 293 مكرر ق ع الملغاة أن «يعاقب بالسجن المؤبد كل من يخطف طفلا عن طريق العنف أو التهديد أو الإستدراج أو غيرها من الوسائل. وتطبق على الفاعل العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 263 من قانون العقوبات، إذا تعرض الطفل المخطوف إلى تعذيب أو عنف جنسي أو إذا كان الدافع إلى الخطف هو تسديد فدية أو تنفيذ شرط أو أمر أو إذا ترتبت عليه وفاة الضحية» ونلاحظ على هذا النص أن المشرع الجزائري قد شدد العقوبة على كل من يخطف طفلا عن طريق إحدى الوسائل التي ذكرتهم المادة السالفة الذكر أو غيرها من الوسائل الأخرى. كما تطبق على الفاعل العقوبة المنصوص عليها في المادة 263 ف1 من ق ع إذا تعرض الطفل المخطوف إلى التعذيب أو العنف الجنسي. إلخ

**الصورة الثانية: جريمة الخطف دون استعمال العنف أو التهديد أو الاستدراج :** نصت على هذه الصورة المادة 326 1/ من قانون العقوبات على أنه «كل من خطف أو أبعد قاصرا



الخداع...» (نص المادة 3/ف1 من البروتوكول).

## 2-1-4- اتفاقية لاهاي لعام 1980 المتعلقة بالأثار المدنية لاختطاف الأطفال

لقد انبثق عن مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص معاهدة سميت بـ «معاهدة لاهاي» وذلك بتاريخ 1980/10/25 من بين ما تهدف إليه هذه المعاهدة هو ضمان الرجوع الفوري للأطفال الذين تم تغيير محل إقامتهم واحتجازهم بطريقة غير مشروعة في إقليم أية دولة طرف، حيث نصت المادتين على ضرورة إنشاء سلطات مركزية في كل دولة متعاهدة تتبادل المعلومات فيما بينها مباشرة بغرض تحديد الأماكن التي يوجد فيها الطفل المختطف، وتعمل هذه الهيئات على استعادة الطفل طوعية من الزوج المختطف أو عن طريق اللجوء إلى الطرق الودية أو اللجوء إلى العدالة (عبد الفتاح بهيج، 2010).

## 2-1-5- الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل لعام 1990

جاء هذا الميثاق لحماية أطفال إفريقيا من مختلف الاعتداءات وأنواع الاستغلال التي يتعرض لها الأطفال يوميا وقد جاء في نص المادة 29 من هذا الميثاق الخاصة بالخطف والبيع والاتجار بالأطفال. تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق الاجراءات المناسبة لمنع:

- اختطاف أو بيع أو الاتجار بالأطفال لأي غرض أو أي شكل من الأشكال من قبل أي شخص بما في ذلك الآباء أو الأوصياء القانونيين للطفل «وما يلاحظ على هذا الميثاق أنه ألزم الدول الأطراف اتخاذ تدابير تشريعية لمنع اختطاف الأطفال وبيعهم أو الاتجار بهم (محمد نور الدين، 2012، صفحة 54).

## 2-2- الأليات القانونية الوطنية للتصدي لجريمة اختطاف الأطفال

إن الحديث عن الاليات القانونية يقصد به التطرق إلى أليات التجريم وكذا العقاب التي إعتمدتها المشرع في إطار مكافحته للجريمة وكذلك الاجراءات الخاصة بكل جريمة، وهذا ما سنتناوله على النحو الآتي:

## 2-2-1- التجريم كآلية قانونية لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال

لقد تصدى المشرع الجزائري لظاهرة اختطاف الأشخاص لاسيما الأطفال منهم من خلال تجريم فعل الاختطاف وتشديد العقاب وذلك من خلال ما ورد في المادة 326 من قانون العقوبات. وذلك عندما يكون الخطف من غير عنف أو تهديد أو تحايل، إلا أن هذه المادة لم تحقق الغاية من

اتفاقية لاهاي الصادرة في 25 أكتوبر 1980 الخاصة بالأثار المدنية للاختطاف الدولي للأطفال وأيضا بروتوكول الاختياري لعام 2000. ومن بين أهم النصوص الدولية الخاصة بحماية الأطفال يمكن عرض ما يلي:

## 2-1-2- الاتفاقيات التي تحظر خطف الأطفال والاتجار بهم

من أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بتجريم خطف الاطفال بعد اعلان حقوق الطفل لسنة 1959 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم 1386 (د-13) بتاريخ 1959/11/20 بهدف تمكين الطفل من التمتع بطفولته (اعلان حقوق الطفل (م9)، أخذ أبعادا وصار من من أهم المواثيق الدولية في مجال حقوق الطفل مما دفع العديد من الدول ابرام اتفاقيات دولية ملزمة قانونا تعطي للطفل مجموعة من الحقوق والتي من بينها:

## 2-1-3- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل 1989

صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989 إذ بمجرد التصديق عليها ودخولها حيز النفاذ تصبح مصدرا لقواعد قانونية ملزمة للدول التي صادقت عليها بحيث يمكن مساءلتها عند مخالفتها أحكام الاتفاقية وقد صادقت الجزائر عليها سنة 1992 (مرسوم، 1992). عالجت بشكل مفصل حقوق الطفل المختلفة، كما عالجت من جهة أخرى مسألة تجريم خطف الأطفال ونقلهم إلى الخارج وعدم عودتهم بصورة غير شرعية وبيعهم والمتاجرة بهم، حيث ألزمت الدول الاطراف بضرورة اتخاذ تدابير لمكافحة خطف الأطفال فقد جاء في نص المادة 35 «تتخذ الدول جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع خطف الأطفال وبيعهم والاتجار بهم لأي غرض من الأغراض بأي شكل من الأشكال» وعليه فإن هذه المادة قد حظرت اختطاف الاطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو أي شكل من الأشكال كما أنها تلزم الدول الأطراف اصدار التشريعات اللازمة التي تكفل للأطفال الحماية المرجوة ضد هذه الجرائم البشعة. كما أن بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص الخاص بالأطفال والنساء لعام 2000 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة استكمالا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، ولقد عرف هذا البروتوكول بأن «تجنيد الأشخاص أو أو نقلهم أو تنقلهم أو ايوائهم أو استقبالهم بواسطة القوة والتهديد أو أي شكل من أشكال الاختطاف أو الاحتيال أو

قاصر لم يكمل ثماني عشرة سنة، عن طريق العنف أو التهديد أو الاستدراج أو غيرها من الوسائل» وهذه العقوبة جاءت مناسبة لتحقيق الردع الخاص لخطورة الفعل الذي قام به الجاني، وكذا الردع العام للحد من تفشي هذه الجريمة واستفحالها هذا من جهة ومن جهة أخرى تصبح العقوبة في أقصى درجاتها وهي الاعدام عندما يتعرض الطفل المخطوف للتعذيب أو للعنف الجنسي مهما كانت طبيعته، أو إذا كان الدافع إلى الخطف الابتزاز للحصول على فدية أو إذا ترتبت عليه وفاة الضحية وهو ما نصت عليه المادة 28/ف2 من القانون رقم 15/20 (أنظر المادة 28 الفقرة 2 من رقم 15/20). وهذه الأفعال كلها تدل على خطورة إجرامية وعلى سلوك منحرف لا بد من مكافحته عن طريق سن أقصى العقوبات وأشدها وهي الوسيلة الناجعة لردع الجناة بالإضافة إلى تفعيل عقوبة الاعدام ورفع التجديد عنها.

وقد قام المشرع الجزائري بإصدار قانون 12-15 المتعلق بحماية الطفل الذي هو الآخر نص على الاجراءات المتخذة التي ينبغي أن يقوم بها وكيل الجمهورية لأجل حماية الأطفال ضحايا بعض الجرائم لا سيما جريمة خطف الأطفال وذلك طبقا لما نصت عليه المادة 47 من القانون السالف الذكر «يمكن وكيل الجمهورية المختص ببناء على طلب أو موافقة الممثل الشرعي لطفل تم اختطافه أن يطلب من أي عنوان أو لسان أو سند إعلامي نشر إشعارات و/أو أوصاف و/أو صور تخص الطفل قصد تلقي معلومات أو شهادات من شأنها المساعدة في التحريات والأبحاث الجارية، وذلك مع مراعاة عدم المساس بكرامة الطفل و/أو حياته الخاصة. غير أنه يمكن وكيل الجمهورية إذا اقتضت مصلحة الطفل ذلك أن يأمر بهذا الاجراء دون القبول المسبق للممثل الشرعي للطفل» وقد تم انشاء الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16 334 المؤرخ في 19 ديسمبر 2016 المتضمن شروط وكيفيات تنظيم وسير الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة .

وإلى جانب ما تضمنته قانون العقوبات وقانون حماية الطفل، فقد أتى القانون رقم 16-03 بوسيلة جديدة يمكن استعمالها في الكشف عن مرتكبي الجرائم، لا سيما الاشخاص المشتبه فيهم ارتكاب اعتداءات على الأطفال، وهذا ما أقرته المادة 5 في فقرتها الثانية من القانون رقم 16-03 بنصها على أنه «يجوز أخذ العينات البيولوجية من أجل الحصول على البصمة

التجريم ولم تخفف من مستوى الجريمة ومدى انتشارها، فظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر عرفت تناميا مخيفا في السنوات الأخيرة (من سنة 2013 إلى 2017) مما أدى إلى انتشار حالة من الهلع والخوف الشديد لدى الأولياء، الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تدق نقوس الخطر وتسارع إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الطفل وهو ما أدى بالمشرع الجزائري إلى تعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 14-01 المؤرخ في 4 فبراير 2014 حيث تم استحداث مادة جديدة هي 293 مكرر1. التي جاءت بتجريم فعل الخطف عندما يكون عن طريق العنف أو التهديد أو الاستدراج أو أي وسيلة أخرى مهما كانت بالقوة أو بالحيلة وجعل من جريمة خطف الأطفال جنائية بعد أن كانت جنحة (راجع المادة 326 . 293 مكرر 1 قانون العقوبات) لأجل تحقيق الغرض من التجريم، وذلك بتشديد العقوبة المقررة لهذه الجريمة لتصل لحد الاعدام بغية تحقيق الردع الخاص لمرتكبي هذه الجريمة والجرائم المرتبطة بها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أنّ المشرع الجزائري جرم فعل الخطف عندما يكون في صورته البسيطة دون استعمال القوة أو الحيلة أو التهديد من الفاعل أو شرع في ذلك طبقا لأحكام المادة 326 من قانون العقوبات، وفي هذا السياق قضت المحكمة العليا في قرار لها أن « الجريمة تقوم في حق من خطف أو أبعد قاصرا حتى ولو كان هذا الأخير موافقا على اتباع خاطفه» (أحسن، 2018) وكيفها على أنها جنحة، كما يعاقب على الشروع فيها.

## 2-2-2-العقاب كآلية قانونية لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال

العقوبة كآلية قانونية لردع الجناة وحماية أفراد المجتمع حيث حدد المشرع الجزائري عقوبة القيام بجنحة خطف طفل من دون عنف أو تهديد أو تحايل بالحبس لمدة من (1) إلى (5) سنوات، وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 د ج وهي عقوبة مناسبة لحجم الجريمة وخطورتها، وكون أن الجاني قام بفعل الخطف برضا من الطفل المجني عليه، وبالرغم من ذلك فقد تم اعتباره خطف لعدم الاعتداد برضا المجني عليه وهو ما قضت به المحكمة العليا في القرار الذي سبق ذكره. أما بخصوص عقوبة فعل الخطف عن طريق العنف أو التهديد أو الاستدراج أو أي وسيلة أخرى، فينتقل التكليف من الجنحة إلى الجنائية، والعقوبة فيها السجن المؤبد وهو ما تنص عليه المادة 293 مكرر 1/ف1 من قانون العقوبات «يعاقب بالسجن المؤبد كل من يخطف أو يحاول خطف

وهو ما نصت عليه المادة 5 من القانون رقم 15-20 السالف الذكر باشتراك المجتمع المدني في وضع استراتيجية وطنية ومحلية للوقاية من جرائم الإختطاف وتسهر على تنفيذها السلطات العمومية المختصة والجمعيات التي تنشط في هذا مجال حقوق الإنسان وحماية الطفل، بحيث يمكن لهذه الأخيرة القيام بإيداع شكوى أمام الجهات القضائية والتأسيس كطرف مدني في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون (المادة 21 من القانون رقم 15-20)

وبالنسبة للجاني لابد من التطبيق الصارم لقانون العقوبات، وتفعيل عقوبة الاعدام على من يعتدى على البراءة، غير أنها ليست دائما هي الحل، بل لابد من برامج إعادة تأهيل المجرمين في المجتمع.

### 2-3-3 دور المدرسة في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال

تلعب المدرسة دورا هاما في مجال التوعية ضد خطر جريمة اختطاف الأطفال بعد المدرسة المكان الذي يقضي فيه الطفل فترة طويلة من وقته، ويتلقى فيه مبادئ علمية وقيما أخلاقية كثيرا ما يكون لها أثر قوي في توجيه سلوكه وتهذيب نفسه، والمدرسة تشكل في الواقع أول احتكاك للطفل في المجتمع خارج إطار الرعاية والتوعية الأبوية وبالتالي المدرسة تقوم بتوعية الأطفال بخطورة الجرائم من بينها جريمة اختطاف الاطفال (راجع المادة 1/21 من قانون حماية الطفل)، ويجب على الأولياء المساهمة مع المدرسة لوقاية أبنائهم من خطر الخطف وذلك بزيادة الحيطه والحذر واتخاذ اجراءات الأمن والحراسة المشددة والتي تقي من خطر تعرض الأطفال للاختطاف .

### 2-3-4 دور المؤسسات الاعلامية

يمكن لوسائل الاعلام أن تلعب دورا فعالا في توعية المجتمع بحقوق الطفل واحترامها والمحافظة عليها والدفاع عنها، وذلك بالتوعية من خلال البرامج المتنوعة التي تبث على الجمهور والتي يكون لها دفع كبير في حماية حقوق الأطفال، فالإعلام هو أحد الآليات التي تعتمد عليها الأمم اليوم في مكافحة الإجرام، كما ينبغي أن يلعب دورا كبيرا في تدعيم المنظومة الاجتماعية وتوعية المجتمع بضرورة حماية هذه الفئة الضعيفة في المجتمع. وكون أجهزة الاعلام لها الدور الفعال بحيث يمكن الوصول إليها في يسر وسهولة مثل الاذاعة والتلفزيون والصحافة، فالعالم أصبح قرية صغيرة فما من حادثة تقع في العالم إلا وتصل الانسان بسرعة فيتأثر بها

الوراثية من الأشخاص المشتبه في ارتكابهم اعتداءات على الأطفال أو المحكوم عليهم نهائيا من أجل هذه الأفعال ...»

### 2-3 دور المؤسسات الوطنية والهيئات الحكومية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال

تلعب الهيئات الحكومية وغير الحكومية دورا مهما في مكافحة جريمة اختطاف الاطفال من خلال اتخاذها مجموعة من الاجراءات بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في المجتمع من مؤسسات اجتماعية وتربوية والمجتمع المدني ومختلف أجهزة الدولة (جهاز الأمن، جهاز العدالة، الخ)، وهو ما سوف نتناوله بالشرح على النحو الآتي:

### 2-3-1 دور المؤسسات الاجتماعية الوطنية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال

لقد أكدت مختلف تقارير الشرطة القضائية، أن الأرقام قد أصبحت ترتفع من سنة إلى أخرى خاصة في الفترة الأخيرة مع بداية هذا القرن لاسيما في السنوات من 2012 إلى 2018، وقد تم معالجتها من جهاز الشرطة القضائية واستعادة الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة، غير أنه وفي كثير من الحالات يتم طي ملف القتل (الطفل الضحية) بأمر من وكيل الجمهورية، بعد أن تدفن الضحية ويسجن الجاني، فيما تبقى أسباب هذه الجرائم والدوافع التي تحرك أصحابها مجهولة، فالإحصائيات تؤكد وجود 220 حالة اختطاف في سنة 2012 على سبيل المثال، منها عشرات الحالات تنتهي بالقتل رغم أن عديد الحالات يتم تسويتها بإعادة الأطفال إلى ذويهم والتي غالبا ما تكون مرتبطة بتزاعات عائلية أو تصفية حسابات شخصية (صونية، 2018)، ويبقى تنامي جريمة اختطاف الأطفال في منحنى تصاعدي رغم الصخب الاعلامي وتنديدات الحقوقيين والحركات الجمعوية بمختلف أطرافها، وعلى العموم من بين الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال ولو جزئيا نذكر منها :

### 2-3-2 تفعيل دور المجتمع المدني

يتمثل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بضرورة تفعيل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتحديث قنوات الاتصال والتعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية في مجال اعداد البيانات والبرامج وغيرها لحماية الأطفال، وتقديم الدعم لهذه المنظمات والجمعيات على مستوى الاحياء الشعبية مع استحداث جهاز متخصص في محاربة الانحراف يكون له بعد اجتماعي وتربوي وذلك باشتراك المجتمع المدني

لحماية وترقية الطفولة والموضوعة تحت وصاية الوزير الأول، حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 16-334 يحدد شروط وكيفيات تنظيم وسير الهيئة (مرسوم تنفيذي، 2016)، وقد تم تعيين مفوض وطني على رأس الهيئة الوطنية لحماية الطفولة وترقيتها بتاريخ 9 جوان 2016، ويتمتع المفوض الوطني لحماية الطفولة بصلاحيات من خلال وضع برامج وطنية ومحلية بالتنسيق مع مختلف الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية والأشخاص المكلفين برعاية الطفولة وترقيتها، كما يقوم بمتابعة الأعمال في الميدان والتنسيق بين مختلف المتدخلين والقيام بالتوعية والاعلام والاتصال. ومن جهة أخرى يقوم كذلك المفوض الوطني لحماية الطفولة بزيارة المصالح المكلفة بحماية الطفولة ويخطر من الأشخاص المحددين في المادة 15 من قانون حماية الطفل حيث نصت « يخطر المفوض الوطني لحماية الطفولة من كل طفل أو ممثله الشرعي أو كل شخص طبيعي أو معنوي حول المساس بحقوق الطفل »، ويقوم بتحويل الإخطارات المنصوص عليها في المادة السابقة الذكر إلى مصلحة الوسط المفتوح طبقا للمادة 16 من نفس القانون (أنظر المادة 16 من قانون حماية الطفل)، كما يمكن للمفوض الوطني التدخل تلقائيا لمساعدة الأطفال في خطر طبقا لأحكام المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 16-334، وعن طريق الرقم الأخضر (1111) المجاني المنشور على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة يتم اخطارها عن كل عملية اختطاف الأطفال تحدث أو أي فعل من شأنه تعريض الطفل للخطر. وقد نصت المادة المذكورة أعلاه في فقرتها الأخيرة على سرية هذه الاجراءات من خلال ضمان سرية المعلومات المقدمة والمتعلقة بهوية الشخص الذي قام بالإبلاغ بحيث لا يمكن الكشف عنها إلا برضاه وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

كما تقوم الهيئة الوطنية إلى جانب السلطات الأخرى المنوط بها مكافحة الجريمة بالتحقيق في البلاغات المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل عبر مصالح الوسط المفتوح، وهو ما نصت عليه المادة 20 من المرسوم السلف الذكر هذا من جهة ومن جهة أخرى تقوم بتحويل البلاغات التي وصلت إلى علمها إلى الجهات المختصة قصد المتابعات القضائية.

تقوم المؤسسات والهيئات التابعة للدولة دور مهم في مكافحة الجريمة وبالأخص جريمة اختطاف الأطفال، ومن أهم هذه المؤسسات المدرسة وجهاز الشرطة والمؤسسات الاعلامية.

فبمجرد إذاعة خبر اختطاف طفل ونشر صورته في التلفزيون، يتجند الجميع من مجتمع مدني وسلطات أمنية وقضائية.

## 2-4 دور الدولة والهيئات الحكومية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال

### 2-4-1 دور الدولة في الوقاية من جرائم اختطاف الأطفال

تتولى الدولة حماية الأشخاص من جرائم الإختطاف وذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية للوقاية من أشكال جرائم الإختطاف وفق ما نصت عليه أحكام المواد 5 و6 و7 و8 من القانون 15/20 المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها، وتسهر على تنفيذ استراتيجية الوقاية من جرائم الإختطاف السلطات العمومية المختصة، وتقوم الجماعات المحلية بالتنسيق مع مختلف الأجهزة المكلفة بالوقاية من الجريمة ومكافحتها وضع استراتيجيات محلية للوقاية من جرائم الاختطاف وتسهر على متابعة تنفيذها وهو ما نصت عليه المادة 5 من القانون رقم 15-20، وأيضا اشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية والإستراتيجيات المحلية، وفي هذا السياق تتخذ الدولة من خلال مختلف الأجهزة والمصالح المكلفة بالوقاية من الجريمة ومكافحتها والإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية الإجراءات اللازمة للوقاية من جرائم الإختطاف تتمثل في :

- إعتماد آلية اليقظة والإنذار والكشف المبكر عنها .
- وضع برامج تحسيسية وتنظيم نشاطات ثقافية أو إعلامية بهدف توعية المواطنين بمخاطر جرائم الإختطاف والوقاية منها.

- إجراء دراسات حول أسباب جرائم الإختطاف بهدف فهم دوافع ارتكابها وتطوير سياسات مناسبة للوقاية منها وحماية الفئات المستهدفة بها.

-ترقية التعاون المؤسساتي وضمان تبادل المعلومات وتنسيق العمل بين مختلف المتدخلين في مجال الوقاية من جرائم الإختطاف(راجع المادة 7 من القانون رقم 15-20). وضمان الحماية الأمنية المستمرة للمؤسسات التعليمية والتربوية ودور الحضانه وأي مكان آخر يستقبل الأطفال (أنظر المادة 7 من القانون رقم 15/20 )

### 2-4-2 دور المفوض الوطني لحماية الطفولة

لقد نص المشرع الجزائري في القانون رقم 15-12 المتعلق بحماية الطفل في مادته 11 على استحداث الهيئة الوطنية



## 2-4-3- الشرطة كجهاز لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال

ثمة حقيقة لابد من الاقرار بها، أن كل ما تقرره التشريعات الخاصة بالجرائم الواقعة على الأطفال لوقاية الاحداث وحمايتهم منها، يعتمد إلى حد كبير على عناصر الشرطة والدرك الوطني خاصة أن العديد من جرائم الاختطاف أفشلت وتم القبض على المختطفين وتقديمهم إلى العدالة نتيجة التدخل السريع الناتج عن تعاون المجتمع مع السلطات الأمنية، وذلك بالتبليغ عن طريق الخط الأخضر الخاص بالشرطة أو الدرك الوطني، ومنه فالشرطة تحتل مكانة الصدارة بين الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة، ومهمتها لم تعد مقصورة على تعقب الجريمة بعد وقوعها فحسب بل نجد معظم عملها يتعلق بالنواحي الوقائية، ويتحقق ذلك عن طريق تعزيز الرقابة والتواجد الشرطي، فقد أثبتت التجربة أن تواجد دوريات الشرطة أمام المدارس وفي الشارع وسرعة تنقلها من العوامل الفعالة في الوقاية من جريمة بصفة عامة. وبناء على الإستراتيجية الوطنية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية للوقاية من جرائم اختطاف الأطفال اعتماد آليات اليقظة والإنذار والكشف المبكر عنها وضمان الحماية الأمنية للمؤسسات التعليمية والتربوية ودور الحضانه وأي مكان آخر يستقبل الأطفال(أنظر المادة 7 من القانون رقم 15-20)

## 2-4-4- مصالح الوسط المفتوح

لقد عهد المشرع الجزائري بموجب قانون 12-15 الحماية الاجتماعية للأطفال المهددين بخطر لمصالح الوسط المفتوح على المستوى المحلي، والتي هي اليوم موجودة على مستوى كل ولاية من خلال التنسيق مع الهيئات والمؤسسات العمومية والأشخاص المكلفين برعاية الطفولة(أحمد عبداللطيف الفقي، 2011). حيث تسهر الدولة على تضمين السياسة الجزائية تدابير الوقاية من جرائم الاختطاف على الصعيد الوطني والمحلي، وذلك بضمان الحماية الأمنية المستمرة للمؤسسات التعليمية والتربوية ودور الحضانه وأي مكان آخر يستقبل الأطفال، ونظرا لأهمية البيئة الأسرية في حياة الطفل واعتبارها الوسط الطبيعي لنمو الطفل فقد جاء في قانون حماية الطفل 12-15 ليؤكد على هذا ضمن أحكام نص المادة 25 منه التي نصّت على أنه يجب على مصالح الوسط المفتوح ابقاء الطفل الموجود في حالة خطر داخل أسرته ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصله عنها.

## 2-4-5- الحماية القضائية للطفل في خطر

طبقا للمواد من 32 إلى 45 من القانون رقم 12-15 المتضمن حماية الطفل، فإن المشرع الجزائري نصّ على تدخل قاضي الاحداث للحماية القضائية للطفل في حالة خطر، وذلك في الفصل الثاني من الباب الثاني، تحت عنوان «تدخل قاضي الأحداث» هذا من جهة ومن جهة أخرى نص في المادتين 46 و 47 من نفس القانون على حماية الأطفال ضحايا بعض الجرائم، حيث يكون قاضي الأحداث مسؤولا عن حماية الطفل في خطر وذلك طبقا للمادة 32 من نفس القانون. كما يمكن لوكيل الجمهورية في حالة الطفل المختطف وطبق للمادة 47 أن يقوم بناء على طلب أو موافقة الممثل الشرعي لطفل تم اختطافه يطلب من أي عنوان أو لسان أو سند اعلامي نشر اشعارات أو أوصاف أو صور تخص الطفل بقصد تلقي معلومات أو شهادات من شأنها المساعدة في التحريات والأبحاث الجارية .

## خاتمة

لاشك أن اختطاف الأطفال في الجزائر يعدّ أمرا غريبا على المجتمع إلا أنه لا يمكن الجزم أنه دخیل أيضا، فالموضوعة تقتضي من السوسيولوجيين تمعين النظر في ظروف وحيثيات انبثاق ما يمكن عدّه ظاهرة اجتماعية إلى وجوب توفر قاعدة بيانات واحصائيات دقيقة وصحيحة، فالجريمة ذات أبعاد خطيرة سواء على المستوى الوطني أو الدولي رغم كل الجهود المبذولة للحد من الظاهرة عالجها المشرع الجزائري في قانون العقوبات من خلال المواد 291 و 293 و 293 مكرر و 293 مكرر 1، 294 ومؤخرا أفرد لها قانونا خاصا رقم 15/20، بحيث قام بتشديد العقوبات وفي الوقت ذاته وضع استراتيجية وطنية للوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص وبإشراك المجتمع المدني وكافة الأجهزة الحكومية والمؤسساتية المكلفة بالوقاية من الجريمة ومكافحتها، إلا أنها ناقصة تفتقر إلى الجدية والفعالية على المستوى المحلي والوطني، كما نرى أنّه يتوجب تفعيل عقوبة الاعدام بالدرجة الأولى ضد الجناة التي أقرها المشرع الجزائري في قانون العقوبات كعقوبة مشددة تقمع هذه الجريمة اللانسانية، كون الحديث عن جريمة اختطاف الأطفال يفتح من جديد ملف الاختطاف المصحوب بالقتل في الجزائر، بحيث لم تكن متفشية هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري على هذا النحو، الأمر الذي يستدعي التفكير في آليات أكثر فعالية لأن النصوص التشريعية



-جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم الخطيرة التي تنعكس أثارها على الفرد والأسرة والمجتمع والقانون يسوي بين الفاعل والشريك في جرائم الاختطاف .

- تلعب المؤسسات والهيئات الوطنية دورا كبيرا في حماية الطفل لا سيما الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة المنصوص عليها في المادة 11 من القانون رقم 12-15، والمرسوم رقم 16-334، المنظم لها والمحدد للاختصاصات.

#### التوصيات

-ضرورة الاسراع في اصدار المراسيم التنفيذية المتعلقة بقانون حماية الطفل على غرار المرسوم التنفيذي 16-334 -ضرورة الاهتمام بدراسة الأسباب التي تدفع بالجناة القيام بهذا السلوك الشنيع في حق الأطفال وذلك بالرجوع إلى دراسات علم الاجتماع الجنائي وعلم النفس الجنائي بخصوص هذه الجريمة .

-يجب تشديد العقوبة والنطق بها على الجناة وتنفيذها إذ لا يكفي النطق بعقوبة الاعدام دون تطبيقها وتفعيلها .

-ينبغي على القائمين على وسائل الاعلام تخصيص حصص ضمن برامجهم من أجل التوعية والتعريف بهذه الجريمة وأثارها المادية والمعنوية على الأسرة والمجتمع ككل.

-تخصيص نصوص يعفى فيها من العقوبة نهائيا المبلغ عن الجريمة أو من يرشد السلطات على مكان الخاطفين.

-يجب على هيئات الدولة توفير فرص عمل للشباب واستثمارهم في عالم الشغل من خلال ادماجهم في المؤسسات الاقتصادية كون البطالة هي احدى عوامل انتشار جريمة اختطاف الأطفال .

7-ضرورة صياغة مشروع قانون خاص بجريمة الاختطاف وآليات الوقاية من هذه الجريمة الخطيرة وتشديد عقوبة السجن بشانها.

العقابية لم تحد من الظاهرة بدليل تنامي هذه الجريمة حتى الأليات المستعملة في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال تبقى غير كافية، ويبقى على السلطات المعنية أن تركز على ايجاد التدابير الوقائية اللازمة أكثر نجاعة لحماية الأطفال والحد من الجريمة، وتبقى الوقاية من خلال بناء فرد سوي وفعال اجتماعيا في ظل التمتع بالحقوق والمشاركة في بناء الدولة وخدمة المجتمع خير خيار للقضاء على أشكال الجرائم التي تنتهك حقوق الطفل . وفي الأخير من خلال دراستنا لهذا الموضوع، وبعد البحث استخلصنا مجموعة من النتائج هي على النحو الآتي:

#### نتائج

-إنّ المشرع الجزائري تناول جريمة اختطاف الأطفال في شكلين كجناية وجناية، حيث تتحقق جريمة اختطاف الأطفال عند قيام الخاطف بانتزاع الطفل المخطوف وابعاده بنقله إلى مكان بعيد ومجهول عن أهله والسيطرة الكاملة عليه سواء كان ذلك عن طريق الاكراه المادي أو المعنوي أو باستخدام الحيلة والاستدراج.

-جريمة اختطاف الأطفال من جرائم العمدية، تكيف على أنها جناية عندما يتم ممارسة أي شكل من أشكال العنف وبالأخص إذا صاحب فعل الخطف تعذيب أو عنف جنسي أو طلبا للفدية أو أدى الفعل إلى وفاة الطفل المخطوف .

-لا يستفيد الخاطف (الجاني) من ظروف التخفيف في جريمة اختطاف الأطفال .

- تعدّ جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم العابرة للحدود بحيث تدخل في نطاق الجريمة المنظمة.

-مكافحة جريمة اختطاف الأطفال يجب تظافر كل الجهود من كل السلطات الأمنية المختصة والقضائية والمجتمع المدني والأسرة. وواستخدام كافة الأليات القانونية والتدابير الوقائية.

## المراجع

## الكتب

1. أحمد عبداللطيف الفقي . (2011). وقاية الانسان من الوقوع ضحية للجريمة . (دار الفجر نشر والتوزيع، المحرر) مصر.
2. خالد , مصطفى فهمي. (2007). حقوق الطفل ومعاملته الجنائية في ضوء الاتفاقيات الدولية . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة .
3. سيد عبد المجيد محمد نور الدين. (2012). جريمة بيع الاطفال والاتجار بهم دراسة في قانون العقوبات المصري والإماراتي وقوانين مكافحة الاتجار بالبشر والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية . (دار النهضة العربية، المحرر)
4. سعد عبد العزيز . (1982). الجرائم الاخلاقية في قانون العقوبات الجزائري. (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، المحرر)
5. عبد الدايم العواري عبد الفتاح بهيج. (2010). جريمة اختطاف الأطفال . الأثار المترتبة عنها. (المركز القومي للإصدارات القانونية، المحرر) القاهرة .
6. بوسقيعة أحسن. (2018). قانون العقوبات في ضوء الممارسات القضائية. (برتي للنشر، المحرر)

## المقالات العلمية

1. أقاسي لويزة، وأوكيل ليلو. (2014). جرائم خطف الاطفال . كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية .
2. بن طيبة صونية . (2018). ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر أبعادها واستراتيجية مكافحتها. حوليات جامعة قلمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، 23.
3. هامل فوزية . (2013). ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري. مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد1، 201.

## الرسائل الجامعية

1. باسم اخلف، وماسينيسا هارون . (2016/2017). جريمة اختطاف القصر في التشريع الجزائري (مذكرة ماستر). كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية.
2. بن دادة بشرى لمياء. (2016). المعالجة الإعلامية لظاهرة اختطاف الأطفال في القنوات الجزائرية الخاصة (مذكرة ماستر). 47. كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، تبسة .
3. فريدة مرزوقي. (2011). جرائم اختطاف القصر (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق، جامعة الجزائر1.

## المواقع الإلكترونية

1. اعلان حقوق الطفل(م9) . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b025.html>.
2. فضيل حسام الدين . (2016). [www.alaraby.co.uk](http://www.alaraby.co.uk) تم الاسترداد من اختطاف أطفال الجزائر، العفو الرئاسي والعقوبات المخففة يشجعان الجناة .

## القوانين والمراسيم

1. قانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015 يتعلق بحماية الطفل . (2015). الجريدة الجزائرية الرسمية، عدد39 .
2. قانون رقم 20-15. يتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الاشخاص ومكافحتها. (30 دسمبر، 2020).
3. امر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المعدل والمتمم المتضمن قانون العقوبات.
4. رئاسي مرسوم م . (23 ديسمبر، 1992). رقم 461/92 يتضمن المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة 1989. الجريدة الرسمية، عدد 91.
5. مرسوم تنفيذي . (19 ديسمبر، 2016). رقم 334-16، يحدد شروط وكيفيات وتنظيم وسير الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة.

## The crime of child kidnapping and the mechanism to combat it in the Algerian legislation

### Abstract

*This study revolves around the kidnapping of children and the mechanisms to combat it in Algerian legislation. this scourge has taken on dangerous dimensions in Algeria and threatens the security of society and targets its entity by targeting the weakest link of which is innocence, which has created intense terror among parents, The Algerian government has taken severe measures against the spread and gravity of this criminal act which is foreign to our society, by establishing heavy penalties and modifying the Penal Code in accordance with Law No. 14-01 and by creating two articles. Article 293 bis, 293 bis 1 Repealed by Law No. 15-20 of December 30, 2020 relating to the prevention and control of crimes of kidnapping of persons but rather the legislator through granting protection and legal care Other The child is in line with international agreements regarding the protection of the rights of the child, so that the Child Protection Law was issued in 2015 and the establishment of the National Authority for the Protection and Promotion of Children's Rights in 2016 with the Prime Minister, and it was granted several powers, and took many necessary measures to reflect this on the ground, and the involvement of civil society National institutions and bodies. This study highlights this criminal act which has only spread in recent years by amending the penal code and in collaboration with international bodies to fight against the kidnapping of children And ultimately the results obtained from this study.*

### Keywords

Kidnapping  
Children  
National authority  
measures  
protection

## Le crime d'enlèvement d'enfant et le mécanisme de lutte contre celui-ci dans la législation algérienne

### Résumé

*Cette étude s'articule autour du kidnapping d'enfants et des mécanismes pour le combattre dans la législation algérienne. Ce fléau a pris des dimensions dangereuses en Algérie et menace la sécurité de la société et cible son entité en visant maillon faible de qui est l'innocence, ce qui a créé une terreur intense chez les parents, Le gouvernement algérien pris des mesures sévères face à la propagation et à la gravité de cet acte criminel qui est étranger à notre société, en instaurant des peines lourdes et en modifiant le Code pénal conformément à la loi n° 14-01 et en créant deux articles. Article 293 bis, 293 bis 1, Abrogé par la loi n° 15-20 du 30 décembre 2020 relative à la prévention et à la lutte contre les infractions des personnes en accordant une protection aux enfants conformément aux accords internationaux concernant la protection des droits de l'enfant, de sorte que la loi sur la protection de l'enfance a été promulguée en 2015 et la création de l'Autorité nationale pour la protection et la promotion des droits de l'enfant en 2016. Le Premier ministre a pris de nombreuses mesures nécessaires avec la participation de la société civile Institutions et organes nationaux. Cette étude met en exergue cet acte criminel qui n'est propagé ces dernières années en modifiant le code pénal et en collaboration avec les instances internationales pour lutter contre le kidnapping d'enfants Et au final les résultats obtenus grâce à cette étude.*

### Mots clés

Enlèvement  
enfants  
Autorité nationale  
mesures  
protection

## كتاب «الاستشراق» لإدوارد سعيد بين مؤيد ومعارض (قراءة نقدية في الآراء)

Edward Said's "Orientalism", Acceptance and controversy, A critical reading

د. نادية بوحاريش

Dr. Nadia Bouhariche

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر

nadia.bouhariche.18@gmail.com

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2020-02-17

تاريخ القبول 2021-10-04

#### الكلمات المفتاحية

إدوارد سعيد

الاستشراق

النقد الثقافي

الجدلية

الإيدولوجيا

لقد كثرت الدراسات النقدية حول كتاب «الاستشراق» وأغلبها كان بالمدح والإشادة والتنويه بصنيع الناقد «إدوارد سعيد» والإعلاء من قيمته الأدبية والفكرية، نظرا لما أحدثه هذا الكتاب من نقلة نوعية في ميادين مختلفة من البحث والدراسة، وعلى النقيض من هذا فلقد كانت ولا تزال العديد من النقود السلبية والردود والتأويلات المعارضة لأفكاره التي سعت إلى تقزيم الكتاب والحط من قيمته الفكرية والثقافية عن طريق تفنيد طروحاته والرد عليها، وكل ناقد في طرحه هذا يستند إلى خلفيات منهجية، إيديولوجية، معرفية... وعليه فإننا نتغيا من مقالنا هذا تسليط الضوء على بعض أهم الآراء التي سعت إلى توجيه النقد إلى «إدوارد سعيد» وكتابه «الاستشراق» بالمدح والقدح، أي عرض بعض الآراء والمواقف المؤيدة والمعارضة له بتقديم قراءة نقدية حول «إدوارد سعيد» وكتابه «الاستشراق». ولقد كانت منهجيتنا في هذا الطرح هي عملية عرض البيانات وفق منهج جدلي يعمل على تقديم الرأي ثم نقده والرد عليه.

### مقدمة

الذي رفع صيته إلى مصاف المفكرين العالميين والنقاد الدوليين لا تزال تكتب حوله وعنه الأطروحات في مختلف بلدان العالم، فالرصانة الأدبية والجدة والعمق في الطرح أهله لأن يكون تحت الأضواء لفترة طويلة» (الغطيس، 2012)

ولعل ما شجع هذا الجمهور الكبير من الدارسين والنقاد الباحثين على تبني أفكاره واعتباره مثلاً ونموذجاً يحتذى أنه كان «متحيزاً تحيزاً إيجابياً لقضايا العرب والمسلمين، ويظهر هذا من خلال كتابه الاستشراق الذي أصبح عمدة في باب، تميز عن مثقفي الشرق بكشف زيف الغرب واستغلاله للمعرفة وسيلة للاستعمار، وكان شجاعاً بتجاوز عقدة خنوع المثقف وحرصه وتبعيته وتهافته، وخالف نهج مثقفي العرب الذين يلوذون بالصمت خوفاً من نفوذ اليهود وخوفاً من مواقعهم الوظيفية، بعد صدور كتابه المهم «الاستشراق» وهو الكتاب الذي أخرج مؤلفه للناس من مجرد ناقد إلى أكاديمي ومن ناطق سياسي ذي صوت عالي للمسألة الفلسطينية إلى مفكر عالمي مضاد للاستعمار وثقافته، شق الكتاب للناس دربا جديداً في التعرف على ظاهرة الاستشراق وما يؤسس لها ويلحق بها من ثقافة، وكان لتلامذته دور مهم

يعد الناقد العالمي إدوارد سعيد Edward Said قامة إبداعية هائلة وشخصية مؤثرة وفاعلة استطاعت ببراعة أفكارها أن تحدث ضجة فكرية عارمة في العديد من المجالات، إنه موسوعة بمعنى الكلمة لفتت إليها أغلبية الأنظار، حيث اهتم بإدوارد سعيد وبمؤلفاته العديد من الدارسين والباحثين والنقاد، وتهافتوا على دراستها وتحليلها بكل حماس ليصبح الرجل على إثرها منار نقاش وجدال حادين، حيث حيكت حوله العديد من الآراء والتعليقات والدراسات النقدية التي انهارت عليه خاصة بعد صدور كتابه «الاستشراق» Orientalism 1978 م الذي تعبدت مختلف القراءات النقدية بصورة طقسية في محراب أفكاره العميقة، التي تنهل من مشارب متعددة وميادين مختلفة، وعلى إثر هذا «حاز إدوارد سعيد على احترام الأوساط الثقافية كما وصفها «ميشيل فوكو» Michel Foucault التكوين الأكاديمي الصلب الذي ضمن لسعيد بعداً عالمياً، فبعد ارتباطه الطويل في المعهد الأكاديمي الأمريكي طوال سنوات عمره، وتمكنه من استيعاب نظرياته انقلب عليه من الداخل، نستطيع وبشيء من المبالغة أن نقول بأن ما أحدثته كتب سعيد في الأوساط الأكاديمية كثورة داخلية شبيهة بثورة «مارتن لوتر» Martin Luther، فكتابه «الاستشراق»

وسأتناول فيما يلي عرض بعض الآراء بجانبها المؤيد والمعارض التي سعت إلى تقديم قراءة نقدية حول إدوارد سعيد وكتابه الاستشراق.

### 1-1-1-1 كتاب «الاستشراق» لإدوارد سعيد بين مؤيد ومعارض

#### 1-1-1-1-1 الرأي المؤيد

يوجد عدد كبير من أتباع ومؤيدي الناقد إدوارد سعيد الذين تبنا أفكاره وطوروا خاصة كتابه الاستشراق الذي استأنست به العديد من الدراسات واستثمرته لخدمة مشروعها الفكري، لذلك كانت نسبة مقروئية هذا الكتاب عالية جدا، وكيف لا وإدوارد سعيد هو ذلك المفكر الطليعي الذي بهر العقل الأكاديمي بنبوغة الساحر، لقد قام إدوارد سعيد بطرح أفكار كانت مسكوتا عنها وطواها النسيان بسبب ذلك السياج الإيديولوجي المحاصرة به، والخوف الشديد من السلطة والرقابة السياسية.

ومن بين النقاد الذين تبنا أطروحة المفكر إدوارد سعيد، وتأثروا بها تأثرا عميقا الناقدة السورية «رنا قباني»، حيث تعد واحدة من أنصاره وأتباعه الذين استلهموا أفكاره إلى درجة أن أطروحته (رسالة الدكتوراه) التي حملت عنوان «أساطير أوروبا عن الشرق لَفَقَ تَسُدْ» عبرت عن أفكار كان سعيد قد تطرق إليها في كتابه «الاستشراق»، فكلا الأطروحتين تتشابهان في طريقة عرض القضايا، وفي دراسة الشرق والشرقي والحديث عن تلك الصورة النمطية له في ذهنية الغربي.

«إن جملة الاستنتاجات التي توصلت إليها «رنا» (القريبة جدا من الغرب) لم تأت من فراغ، لأنه بعد جملة التداعيات تلك وتراكمها، كرّست هذه الباحثة سنوات طويلة في غرف الكتب والمطبوعات النادرة بمكتبة جامعة «كامبريدج» تتلمذ من روافدها الفيكتورية لتخرج لنا عام 1993 برسالة دكتوراه غاية في الأهمية وهي واحدة من أهم الأطروحات التي ظهرت إلى العالم في هذا الموضوع، وتقول «رنا» أن إدوارد هو الذي حملها على القيام بتحقيقاتها تلك، والرجل كما نعلم كان موضع نفور من تلك الجامعة العريقة على اعتبار أن شيئا من السياسة كان يظهر في أدبه وهو أمر يعتبرونه من المحرمات، ونظرا لكونه فلسطينيا، فإن النقمة عليه وعليها كانت أكبر» (طلبي، 2013)

وعليه فإن الناقدة «رنا قباني» قد خاطرت بنفسها من أجل حمل مشعل إدوارد سعيد واقتباس شعلة مضيئة منه، وهذا دليل واضح على شدة مناصرتها لرسائله الإنسانية العادلة،

في تقديمه وتأليف الكتب عنه، فتوفرت نخبة من الدارسين والمحبين وفرت لطروحاته التبويب والتوظيف والانتشار، فكم هي الأفكار والمفكرين الرائعين الذين طوهم سنوات النسيان لعدم وجود من يرث علمهم وينشره» (الغطيس، 2012).

غير أن مفكرنا العظيم إدوارد سعيد قد حصل له عكس هذا، فحتى بعد وفاته توالى بل تهاطلت الإصدارات حول منجزه الفكري الضخم والمتنوع، إذ تبني تلامذته أفكاره وطروحاته ووسعوها، واهتم به النقاد والباحثون دراسة وترجمة وتعليقا، كما نوقشت أفكاره ضمن ملتقيات وحوارات ومحادثات أجريت معه، ولعل كتابه «السلطة والسياسة والثقافة: حوارات مع إدوارد سعيد» خير دليل على ذلك.

### إشكالية البحث

يتأسس المقال على الإجابة عن إشكالية محورية وهي: ما هي أهم الآراء النقدية المؤيدة والمعارضة الموجهة لكتاب «الاستشراق» لإدوارد سعيد؟ وما هي حجته في ذلك؟ وهذا الطرح يقودنا إلى التساؤل أيضا: هل كانت هذه النقود علمية منهجية في طرحها أم أنها لم تستند إلى المصادقية العلمية والطرح المنهجي؟ وفيما تكمن أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال مقالنا هذا؟

### 1-الدراسات السابقة

يعد الناقد «إدوارد سعيد» من بين أهم الشخصيات الفكرية والأدبية التي طغى حضورها على المنجز الأدبي والنقدي، خاصة بعد صدور كتابه «الاستشراق» 1978م، الذي سعى من خلاله إلى تعرية الخطاب الاستشراقي، والكشف عن التمثيلات العرقية والمركزية الغربية التي صاغت هذا الخطاب فالكتاب يعد أعمق وأحدث تحليل للمؤسسات الاستشراقية، ولذلك كانت هناك العديد من الدراسات النقدية التي تناولت هذا المؤلف من بينها: فخري صالح في كتابه: إدوارد سعيد دراسة وترجمات، عز الدين المناصرة: علم التناسل المقارن: (نحو منهج عنكبوتي تفاعلي)، كريم بجيت: بين الأدب والنقد والسياسة: قراءة في كتابات إدوارد سعيد، وغيرها من الدراسات.

### 1-1-1-1 منهج البحث

بما أن غاية المقال هي عرض الآراء المؤيدة والمعارضة لإدوارد سعيد وكتابه الاستشراق، فإن المنهج المتبع كان جدليا استقصائيا، ومشفوعا بإجراءات نقد النقد لتقييم هذه الآراء.



الوجه الآخر السلبي الذي عمل على نقده ومعارضته في طرحه وآرائه بطريقة معاكسة لاستدراكاته وتوقعاته ومقاصده.

#### 1-1-2- الرأي المعارض

#### -النقد المنهجي والإيديولوجي

لقد أثار كتاب «الاستشراق» لإدوارد سعيد زوبعة عارمة من الجدل والنقد والنقض أيضا، حيث كثر نقاده الذين تحاملوا عليه وعارضوه قائلين بأنه وقع في مزالق ومطبات كثيرة تخص منهجية هذا الكتاب، والخلفية الإيديولوجية التي احتكم إليها، وضمن جملة الانتقادات الموجهة إلى المفكر إدوارد سعيد ما يتعلق «بمنهجيته في انتقاد الفكر الاستشراقي ضمن منطقة جغرافية ممتدة بين مصر وفلسطين وهي أمثلة فقيرة على نظريته عن الاستشراق نظرا للفترة القصيرة نسبيا لخضوعها للسيطرة الأوروبية، حيث رأى هؤلاء النقاد أن إدوارد سعيد أهمل مناطق أهم من ذلك مثل الهند عندما كانت تحت السيطرة البريطانية، وأقسام من آسيا التي خضعت للسيطرة الروسية وما كان تركيزه على الشرق الأوسط إلا تركيزا منه على أهداف سياسية» (ويكيبيديا)

إن هؤلاء النقاد يتهمون إدوارد سعيد بأن غرضه من كتابه الاستشراق الذي عالج قضايا الشرق الأوسط دون غيرها من المناطق الأخرى كان خدمة لأغراض سياسية أراد تحقيقها، وهذا ما وضحه الناقد هيثم غالب الناهي بقوله: «اعتبر الكثير من الغربيين كتاب الاستشراق شيئا مخزيا في العلم الأكاديمي، ومنهم «مكسيم رودنسون» Maxim Rodinson و«جاك بيرك» Jack Burke و«وليام منتغمري واط» William Montangamriwat، ولكن أنعسهم هجوما «برنارد لويس» Bernard Lewis، وقد انضم على هجوم لويس العديد من المستشرقين ومنهم «ألبرت حوراني» Albert Hourani وروبرت إيروين» Robert Irwin و«إعجاز أحمد» Ejaz Ahmed و«كنعان مكية» Canaan Makiya، إذ وصفوا سعيد بأنه ركز على العنصرية والعداء الذي وجد عند المستشرقين ضد العرب ولم يعط أهمية للمنجزات الإنسانية» (الناهي، 2014) إن هؤلاء النقاد المعارضين لإدوارد سعيد قد حصروا كتاب «الاستشراق» في زاوية ضيقة ووقفوا في صف المستشرقين ودافعوا عنهم، ومن ألد خصوم إدوارد سعيد الذين شتوا عليه أبشع الانتقادات والهجمات المستشرق البريطاني الأمريكي برنارد لويس، الذي كان على خلاف حاد معه حول الاستشراق، ولقد كتب العديد من المقالات للرد عليه.

وإيمانها الشديد بنجاعة أفكاره في عالمنا هذا الذي يتخبط في مآسي وجراح كان الغرب هو السبب فيها، فهو بمثابة الجراد للدول العربية التي تعد الضحية المستهدفة.

وإضافة إلى الناقدة «رنا قباني» كان الناقد «محمد طه» أيضا من بين أنصار إدوارد سعيد، حيث تبنى أطروحته في كتابه الذي حمل عنوان: في الشرق وثلاثة رحالة فيكتوريين: كنجليك وبيرتون وبالجراف سنة 1989 وهو «يؤكد في مقدمته بأن معظم الرحالة الفيكتوريين إلى الشرق الأوسط صوّروا الشرقيين من خلال إيديولوجيا الإمبراطورية والتي كانت ملوثة بمشاعر التفوق العرقي الأوروبي، ولقد كان هدفه الرئيسي هو مناقشته كتابات ثلاثة رحالة فيكتوريين قدموا إلى الشرق» (الحجري، 2008)

ولذلك فإن أطروحته هذه تغترف الكثير من كتاب إدوارد سعيد «الاستشراق» لأن الناقد «محمد طه» قام بدراسة الرحالة الغربيين الذين قدموا إلى الشرق بحكم الدراسة العلمية التي تحجج بها المستشرقون غير أن نواياهم كانت عكس ذلك [تركزت في خدمة مآرب الإمبراطورية]، وهو الأمر الذي عالج إدوارد سعيد، كما أن الرحالة «بيرتون» الذي درسه محمد طه كان إدوارد سعيد قد تطرق إليه «في الاستشراق» في حديث مفصل عن رحلته وحجته إلى الشرق، وانطلاقا من هذا التأثير الكبير بصنيع الرجل (إدوارد سعيد) يتضح لنا مدى قوة أفكاره على المفكرين اللاحقين بعده.

إن مؤيدي الناقد إدوارد سعيد كثيرون ولا يسعنا المجال لذكرهم كلهم لذلك ركزنا على نموذجين للتوضيح فقط، فكما هو معلوم فجميع من ساهم في إرساء نظرية الخطاب الاستعماري وما بعد الاستعماري هم من أنصار إدوارد سعيد على غرار نظريته الشهيرين «هومى بابا» Homi Bhabha و«غياتري سبيفاك» Gayatri Spivak ومن تبعهما مثل: بيل أشكروفت Bill Ashcroft وجارث غريفث Garrett Griffiths ، هيلين تيفن Helen Tiffin، أنيا لومبا Anya Lomba، جو أمسيل Jo Emsel، جاك مور جلبرت Jack Moore Gilbert، ليلي غاندي Laila Gandhi، فخري صالح، صبحي حديدي، كمال أبو ديب.

وكلمهم ساهموا في تشييد صرح النظرية ما بعد الكولونيالية وتطويرها، ودفع سير تقدمها إلى الأمام، مستثمرين في ذلك أفكار المؤسس الأول والفعلية لها وهو «الناقد إدوارد سعيد». وبعد عرض هذا الوجه الإيجابي سوف نمر الآن إلى ذكر ذلك

بهذا ظل سجيناً للفكر الغربي الذي حاول انتقاده في كتابه «الاستشراق».

ومن انتقادات المفكر مهدي عامل أيضاً لإدوارد سعيد: «أنه لم يتردد في رميه بتهمة القومية الشوفينية (...) لقد صاغ عامل سلسلة من التهم لإدوارد سعيد وفكره، وهو ما جعل هذه القراءة قراءة اتهامية ومغرقة في نزعتها الإتهامية، يقول مهدي عامل بأن فكر إدوارد لا عقلاني وضعي، وهو يشل فكر الطبقة البورجوازية الذي يرفض الاختلاف والتناقض، ويقع في قبضة منطلق الفكر الاستشراقي، كما أنه فكر عديم يضرب بجذوره عند نيتشه وحفيده ميشيل فوكو، وهو فكر بنيوي يقول بأولوية الصراع الاجتماعي الطبقي، وفكر امبريالي، فإدوارد بنيوي والبنويوية كما ينقل مهدي عامل عن سارتر هي آخر شكل من أشكال الإيديولوجية البورجوازية الإمبريالية، وعلى هذا الأساس فنقد سعيد البنيوي للاستشراق شكل من أشكال الإيديولوجية البورجوازية الإمبريالية» (مغنية، 2015).

إنّ المفكر مهدي عامل في نقده لفكر إدوارد سعيد ينطلق من خلفيته الماركسية، فلقد صنفه ضمن الطبقة البورجوازية وإيديولوجيتها الإمبريالية بالإضافة إلى اتهامه بالنزعة القومية الشوفينية الضيقة المحدودة الرؤية، وهو ما يتخالف ويتعارض تماماً مع منطلقات إدوارد سعيد الإنسانية الرحبة، ودعوته الملحة إلى الفكر الأنساني وإلى التعددية الثقافية والهجنة.

من النقاد الذين عكفوا على دراسة ونقد أطروحة إدوارد سعيد «الاستشراق» كذلك الناقد الشهير «صادق جلال العظم صاحب كتاب «الاستشراق والاستشراق معكوساً» 1981 ولقد عمد إلى «معاينة الكتاب من منظور إيديولوجي راسخ ومكين ومجروح في الوقت ذاته، وبدأ صادق جلال العظم قراءته للاستشراق بعرض موجز لأطروحة الكتاب الأولية ثم يعقبه مباشرة بانتقاد مبدئي يتأسس على خيبة أمل فيما كان ينتظره القارئ من كتاب يؤلف لنقد مؤسسة الاستشراق، كان العظم ينتظر من كتاب سعيد أن يفي بتوقعاته إلا أن الكتاب قد كسر أفق انتظاره الذي ينطوي على رؤية مادية تاريخية لتطور المؤسسات والظواهر، يرى العظم أن إدوارد سعيد بدأ تحليله للاستشراق بداية سليمة، ثم ثنى على هذه البداية بتحليل مغلوط ومتراجع، فبدل أن يستخلص النتائج التاريخية والمنطقية المترتبة على هذه الأطروحة استخلاصاً صارماً ودقيقاً ومنظماً كما يأمل القارئ، نجده يفضل اللجوء

يعد الناقد الهندي إعجاز أحمد من نقاد إدوارد سعيد، ولقد نشر كتاباً بالإنجليزية تحت عنوان «في النظرية: الطبقات، القوميات، الآداب» ليتم بعد سنوات ترجمته إلى العربية من طرف المترجم السوري «ثائر ديب» تحت عنوان «الاستشراق وما بعده»، ولقد تضمن الكتاب نقداً لإدوارد سعيد، وكان نقده شديداً يتأخم الغلطة أحياناً كما عبّر الناقد «فيصل دراج»، وكان السبب الدافع وراء هذا النقد كله -حسب دراج- هو «دفاعه عن ماركس والماركسية Marx and marxism، ذلك أن سعيد جعل ماركس مستشرقاً مع غيره من المستشرقين بعد أن جزأ الماركسية إلى قطع متناثرة يأخذ منها ما يشاء ويرفض ما لا يرغب به إن لم يحولها إلى جملة أسماء مترافقة فقيرة المضمون، ولعل هذه الانتقائية بلغة إعجاز أحمد هي التي جعلت سعيد يردد إلى حدود الإسراف المجاني أسماء ماركسيين مثل: ريموند وليامز Raymond Williams وجورج لوكاتش George Locach وأنطونيو غرامشي Antonio Gramsci كما يرى أن منهجه تعميمي ويعوزه التدقيق ويحتشد بمواد متنافرة» (دراج، 2015).

فمنهج إدوارد سعيد في رأي إعجاز أحمد منهج فوضوي لا تحده أوتقننه أية ضوابط.

من نقاد إدوارد سعيد أيضاً المفكر والمناضل الشيوعي «مهدي عامل» الذي أصدر كتاباً للرد عليه وعلى منهجه الذي سلكه في كتابه الاستشراق، ولقد حمل هذا الكتاب عنوان: «هل القلب للشرق والعقل للغرب: ماركس في استشراق إدوارد سعيد» وانطلاقاً من العنوان يتضح لنا أن الناقد مهدي عامل قد ولج من باب كارل ماركس Karl Marx، ولا غرابة في ذلك ما دام مهدي عامل مناضل شيوعي ومتبني لأفكار ماركس.

وتبين الباحثة «لميا مغنية» ذلك النقد الذي وجهه مهدي عامل لإدوارد سعيد واصفة إياه بأنه نقد مهم فيما يخص كتابه الاستشراق. ولقد جاء نقدها في أربع صفحات من الكتاب، حيث ارتكزت على علاقة كارل ماركس بالشرق وبالفكر الاستشراقي السعيد والافتراضات التي يرتكز عليها، إنّ إدوارد سعيد وكما تقرر الباحثة «لميا مغنية» قد «تجاهل الطابع الطبقي للثقافة الغربية وتناولها كأنها الغرب ككل تجاهل معها نقيضها الديالكتيكي الثوري، وبالتالي عزز طابعها الشمولي أكثر وهو ما تطمح إليه هذه الثقافة كثقافة بورجوازية تسعى إلى السيادة المطلقة» (مغنية، 2015).

هكذا يقع إدوارد سعيد في فخ الهيمنة المطلقة لأنه يعزز أكثر -حسب رأي الناقدة- سيادة الفكر المهيمن وتخضع له، وهو

إلى الصياغات اللغوية البارة والتوسطات الأدبية اللامعة لتبديد مظاهر الإحراج والتشويش والارتباكات الفكرية التي يمكن أن تصيب تحليلاته بنتيجة هذا النوع من القصور».

(كاظم، 2003)

انطلاقاً من هذا القول يتضح لنا بأن الناقد صادق جلال العظم لم يجد في كتاب الاستشراق ما يروي عطشه المعرفي، لأنه يحتوي على عدة نقائص وارتباكات.

من المعلوم أن إدوارد سعيد قد سعى إلى كشف نطاق الهيمنة التي انطوت عليها النصوص الاستشراقية والغربية عموماً، ومن خلال مسعاه هذا رأى بعض نقاده بأنه قد ساهم في تجسيد النزعة المركزية والاستعلائية، وعليه يجدر بنا طرح السؤال التالي: هل استطاع إدوارد سعيد أن يتحرر من قيود الهيمنة الغربية في كتاباته؟ لأنه ومن خلال طروحاته حولها وحول مختلف ضروب التفوق الغربي ظهر في وجهه منتقديه بأنه سعى إلى تكريس هذه الهيمنة وتعزيزها أكثر مما سعى إلى اجتثاثها من أصولها وتشخيص الداء لوصف الدواء؟

وبالرغم من أن إدوارد سعيد عمل على فضح الخطاب الغربي المهيمن إلا أن معظم كتبه قد عرفت انتشاراً واسعاً بحيث لم يتعرض لعراقل كثيرة في النشر، ولم تفرض عليه الرقابة والمنع والمصادرة مثلما حدث لمفكرين آخرين قبله (مثلاً ما حدث مع المفكر المارتينيكي فرانز فانون)، وهذا الأمر يدعو إلى الريبة والشك، وهو ما يفسر في بعض الأحيان على أنه خدمة وفائدة للغرب الذي ازداد قوة وتفوقاً من خلال هذا الطرح السعدي فلقد حصّن الغرب خطابه بواسطته، فتأكد سعيد على قوة وهيمنة الغرب زاد منها في الوعي الغربي والعالم عموماً، وبمجرد معرفة واستيعاب تلك القدرة الهائلة التي قام بها المستشرقون مثلاً: على غرار المستشرقان «إدوارد لين» Edward Lane و«بيرتن» Burton ازداد اعترافنا بمدى ذكاء وحيلة ودسياسة الغرب للعرب، وربما ازداد الخوف والرغبة منه في أحيان كثيرة، وعليه فإن المفكر إدوارد سعيد وكما عبّر الناقد محسن جاسم الموسوي «وحتى عندما يرتدي جبة ابن الثقافة العربية الإسلامية والثالثة، فإنه يأتي إلى خطاب الاستشراق بعدة غربية واسعة تمكنه منها ثقافته ونبوغه الأكبر لدرجة يبهت عندها خصمه الصهيوني القوي برنارد لويس، فينظر إلى منازعته في ميدان الانتماء أي المنظور العربي الإسلامي الذي يختص به الأخير» (الموسوي، 2005) وعليه نقول: ألا يعد هذا الاعتماد الكلي على المناهج الغربية

من طرف الناقد إدوارد سعيد في دراساته من باب الاعتراف بهيمنة الآخر وقوته واستحواذه على حياتنا وطرق تفكيرنا؟ وهو ما عبّرت عنه الناقدة «غزلان هاشمي» بقولها: «أليس من الأولى أن نفكر كيف نؤسس نظرة مغايرة تؤمن بحدود المختلف وتحتفي بهويتنا وتفكيرنا المتحرر من قيود الإبتاع» (هاشمي، 2013)، لأنه في التبعية ذل وهوان وخاصة عندما تكون هذه التبعية في مواطن الانحسار والتراجع وليست في أسباب التفوق والرفعة، وفي هذا الصدد يقول الناقد إبراهيم سعدي: «لعل عبد الرحمن بن خلدون لم يكن محققاً كل الحق حين قال بأن «المغلوب» مولع بتقليد «الغالب» في كل شيء، فما نحن في الجزائر لانتقاد بـ «الغالب» إلا في لغته وزيّه وعوائده، لكن ليس في أسباب قوته وغلبته وعظمتها».

(سعدي، 2009)

إن أسباب ضعف وانحسار العالم العربي يعود إلى تلك التبعية السلبية للغرب، أي الانقياد وراءه في أمور لا تعود بالفائدة، وكذا الجري واللبثان نحو تقليد عاداته التي لاتمت بصلة لعادات وخصوصيات هذا الوطن، وعليه تجب كسر قيود وأغلال التبعية الغربية، التي يجب أن تقتصر على مظاهر التفوق والتطور الحضاري، وكل عوامل الرقي والازدهار من أجل تشييد حضارة عظيمة على غرار الحضارة الغربية.

نبقى دائماً في مجال النقد الموجه إلى المفكر العالمي إدوارد سعيد، حيث يرى الباحثان الأستراليان «بيل أشكروفت» Bill Ashcroft و«بال أهلواليا» Bal Ahlwalia من خلال كتابهما «مفارقة الهوية» بأن «عمل سعيد يمثل بصورة مفارقة عمل الناقد الهاوي، إذ أن مجال عمله النقدي يضم كل شيء: النظرية الأدبية والنقد النصي، والتاريخ، وتحليل الخطاب، وعلم الاجتماع ونقد الموسيقى، والأنثروبولوجيا» (فخري، 2009) فهاذان الناقدان إذا، ومن وراء قولهما هذا يعتبران اهتمام إدوارد سعيد بكل هذه الحقول المعرفية المتشعبة دليل على تشبته وضياعه في خضم هذا الركام المعرفي الهائل، وهو حسب رأيهما ناقد هاوي قد سقط في سراييب المعرفة.

وقد قام الناقد فخري صالح بالرد عليهما دفاعاً عن إدوارد سعيد، وذلك عن طريق تنفيذ صفة الناقد الهاوي متسائلاً في ذلك بأنه لا يمكن لناقد هاو أن ينجز عملاً بحثياً مؤثراً مثل كتاب الاستشراق؛ تلك الأطروحة التي نبغ بها الناقد إدوارد سعيد كأول منظر أكاديمي للاستشراق وما بعد الاستعمار، صحيح إن مجال عمل إدوارد سعيد النقدي يضم العديد

من المعارف، لكن السبب الكامن وراء هذا يعود إلى رحابة وموسوعية فكره الفلسفي، وإلى تلك السمة الثقافية ما بعد الحداثية التي تميزها، بالإضافة إلى ثراء الأرضية النظرية لأعماله وتشعبها.

### النقد المعرفي

هناك من النقاد من اتهم إدوارد سعيد بالقصور المعرفي وعدم الإحاطة والإلمام بالعديد من المعارف، معتبرين بذلك كتابه «الاستشراق» كتابا يشوبه الكثير من القصور والهناك المعرفية، ولقد كانت حجته في ذلك أنه وقع في خلل معرفي كبير وأنه قد خلط الأمور مع بعضها البعض، مما دفعهم إلى اعتباره كتابا معيبا في الفكر الأكاديمي الغربي حيث «رأى بعض النقاد الأكاديميين بأن إدوارد سعيد لم يميز في عمله بين أنواع المستشرقين فعلى سبيل المثال لم يميز بين الشاعر يوهان فولفغانغ فون غوته Johann Wolfgang von Goethe الذي لم يسافر أبدا إلى الشرق، والروائي جوستاف فلوبير Gustave Flaubert الذي أمضى فترة وجيزة في مصر وكتابات إرنست رينان التي كانت نابغة من أساس عنصري، وبين بعض الأكاديميين مثل إدوارد وليم لين الذي كان متقنا للغة العربية، ووفقا لهذا النقد فإن إدوارد سعيد قد تجاهل جنسية المستشرقين وخلفياتهم، وجعل صورة نمطية واحدة للمستشرق الأوروبي» (ويكيبيديا).

إن هذا النقد يبدو نقدا قاسيا نوعا ما في حق إدوارد سعيد، لأنه ينقص من قدراته ومعارفه، فكيف لأديب وناقد موسوعي مثل إدوارد سعيد أن ينقد المستشرقين، ويتعرض للحديث عنهم دون أن يكون ملما وعارفا بتفاصيل حياتهم وطبيعة أعمالهم، وبحقيقة نواياهم الاستشراقية؟

ومن المآخذ الأخرى التي يأخذها الناقد إعجاز أحمد على إدوارد سعيد «شغف هذا الأخير الشديد باستظهار مجموعات من الأسماء الثقافية، مشيرا إلى عدم تجانسها في الأقوال والمواقف كأن يضع سعيد «أنطونيو غرامشي» Gramsci و«جوليان باند» Julian Banda في خانة واحدة وعدم التعامل المنسق مع الإنتاج الفكري لهؤلاء الذين يراصف سعيد أسماءهم، ولهذا يظهر عطفه كتاب خيانة المثقفين على دفاتر السجن عملا تعسفيا يثير الفضول». (دراج، 2015)

رغم هذه الانتقادات الموجهة إلى إدوارد سعيد من طرف إعجاز أحمد، إلا أن هذا الأخير قد جعل القارئ يعيد التمعن في قراءة سعيد من مختلف الزوايا مما ولّد كثرة الرؤى

وتعدها وبالتالي إعادة قراءة سعيد في شكل جديد. نبقى دائما مع نقد إعجاز أحمد لإدوارد سعيد، حيث يرى بأنه جرى توجيه الانتقاد واللوم إليه بسبب ذلك التعارض القائم في عمله، ولقد «خصص إعجاز أحمد في كتابه «في النظرية: طبقات، شعوب، آداب» فصلا طويلا لنقد سعيد، بادئا بكتاب الاستشراق وصولا لكتاب «بعد السماء الأخيرة»، محاولا أن يضع يده على التعارضات التي تقيم في قلب كتابات إدوارد سعيد، خصوصا فيما يتصل بعلاقة نص سعيد الإشكالية مع عمل فوكو. يكتب إعجاز أحمد؛ بعد أن يحشر سرديات الأدب الأوروبي بدءا من إسخيلوس وصولا إلى إدوارد لين بوصفها جميعا تاريخا لتواطؤ الأدب مع مهمة احتقار الشرق وتهوين شأنه، وبعد أن يطابق بين مشروع التنوير والاستشراق والكولونيالية، يقف سعيد في مواجهة معضلة العثور على نوع من الفعالية التي يمكن أن تنهي هذه العلاقة القائمة منذ عصور بين السرديات الإنسانية الكبرى والمشروع الاستعماري، عند هذه النقطة بالذات نكتشف استعصاء نادرا» (فخري، 2009)

إن الناقد الهندي إعجاز أحمد يحاول أن يبين من خلال نصه هذا بأن إدوارد سعيد قد وقع في تعارضات وتناقضات، لأنه خلط الأمور مع بعضها البعض، فمثلا هو يطابق بين التنوير Enlightenment والاستشراق Orientalism والكولونيالية Colonialism، ويقوم بعملية حشد وتكديس للأدب الأوروبي الذي رأى بأنه يقوم بمهمة إمبريالية وهذا في رأي إعجاز أحمد غير صحيح كله.

لقد تعرض الباحث «عبد المنعم عجب الفيا» في مقاله المعنون بـ «الاستشراق في نقد أطروحة سعيد» إلى إدانة الناقد إدوارد سعيد لأنه حسب رأيه لم يأت بالجديد أبدا، وكل ما قام به أنه عمل على تكرار نفس الاتهامات والإدانات القديمة ضد الاستشراق والمستشرقين، التي اقتبسها من أطروحات المفكر الماركسي المصري «أنور عبد الملك»، لأن هذا الأخير أيضا «اعتبر الاستشراق أداة إمبريالية عملت على تكريس التخلف والتبعية الثقافية للغرب وذلك من خلال مقاله المنشور عام 1963، والذي حمل عنوان الاستشراق في أزمة». (الفيا، 2007)

بناء على ما سبق فإن الناقد عجب الفيا يتهم إدوارد سعيد بالتطفل على آراء الغير الذين سبقوه، وبأن أطروحته ليست جديدة، إذ لم يكن له فضل سبق في طرح قضايا الاستشراق



أطروحة كتاب الاستشراق «بأنها زائفة وأن زيفها يصل حدود العبث، وقال أن كتاب الاستشراق يفتقد أي شكل من أشكال المعرفة التي يقدمها الباحثون والمتخصصون في عملهم» (فخري، 2009)

واعتبارا لهذا كان إدوارد سعيد يعمل من خلال كتاباته النقدية إلى الرد على برنارد لويس، وكل محاولاته الساعية إلى الحط من قيمته الفكرية والأكاديمية.

#### -نقود عامة

يعد الناقد الفلسطيني «عز الدين المناصرة» من بين النقاد الذين قدموا بعض الملاحظات النقدية لإدوارد سعيد فيما يخص كتابه «الاستشراق»، مبينا بأن هذا الأخير قد وقع في مزالق معرفية وأخرى إيديولوجية يمكن حصرها فيما يلي: - «عالج إدوارد سعيد ركاما هائلا من النصوص الاستشراقية المستشهد بها، لكنه أوقع القارئ في التشتت، بسبب الاستطرادات الكثيرة والتكرار، باستثناء التمهيد النظري المتناسك في بداية الكتاب، وهناك تسرع في الفصل الأخير (المرحلة الأخيرة)، يجعله قريبا من اللغة الصحفية.

- باستثناء إشارات سريعة، لم يدرس إدوارد دور الاستشراق في خلق وتطوير الدراسات التوراتية، ربما لأنه ناقد علماني، وأأنه لم يكن يرغب في قراءة مثل ذلك الركام، حتى لا يقع فيما يمكن أن نسميه: (مصيصة الجدول مع التوراة).

- إذا كان ماركس قد وقع تحت تأثير الاستشراق، فإن إدوارد سعيد وقع تحت تأثير ثقافة الحرب الباردة، حين أوحى أن الاستشراق في روسيا وأوروبا الشرقية، يتطابق مع جملة ماركس التي اقتنصها إدوارد سعيد وصاغ حولها تأطيرا نظريا، ربما كان مبالغا فيه، وهناك فارقا طبعا بين ماركس وبين الاستشراق الروسي» (المناصرة، 2006)

وبهذا صاغ الناقد عز الدين المناصرة من خلال هذه الملاحظات والآراء النقدية بعض النقائص والهفوات التي وقع فيها إدوارد سعيد غير أن ما ميّز هذا النقد وهذه الآراء هو اتسامها بطابع نقدي تصحيحي للكتاب، بعيدا عن تلك النزعة الهجومية الشرسة التي ترمي إلى الإنقاص من قيمة الكتاب ومن كفاءة مؤلفه وخبرته.

تعد الناقدة البريطانية «فاليري كينيدي» Valerie Kennedy من النقاد الذين أفردوا قسطا من كتاباتهم النقدية لتناول الناقد «إدوارد سعيد» وكتابه «الاستشراق» بالدراسة النقدية المسائلة من عدة جوانب: معرفية، منهجية، إيديولوجية،

والإمبريالية والتخلف والتبعية الثقافية للغرب، لأن المفكر المصري أنور عبد الملك كان قد سبقه إلى ذلك في ستينيات القرن العشرين أي ما يقارب العقدين من الزمن.

لقد أورد الناقد الأردني «فخري صالح» جملة من الانتقادات التي شنت على المفكر إدوارد سعيد من قبل نقاده ومعارضيه الذين لا يشاطرونه الآراء والتوجهات، ويختلفون معه في العديد من القضايا التي طرحها غير أن الناقد فخري صالح كان يدافع عن إدوارد سعيد ويفند إدعاءاتهم عن طريق الرد على أقوالهم، وإنصاف إدوارد سعيد حيث قائلا: «لقد تعرضت كتابات إدوارد سعيد للكثير من الانتقاء من جانب بعض المؤيدين لإعلاء المبادئ الفلسطينية-الإسرائيلية وقيل في حينها إن سعيد يعيش بعيدا عن المنطقة ولا يعرف طبيعة تعقيدات الوضع السياسي والعربي والفلسطيني، وهو من ثم يتعامل مع الوضع السياسي من وجهة نظر أكاديمية بحثية ذات بعد طوباوي» (فخري، 2009)

إن الناقد إدوارد سعيد يرد على هذه الانتقادات ويدافع عن رأيه وذلك من خلال تبين مدى عكوفه على قضايا وطنه رغم بُعد المسافات عنه لأن البعد - حسب رأيه- لا يعد حائلا وعائقا دون الانشغال بقضايا الوطن، يقول في هذا الصدد: «سيقول البعض إنني أعيش في نيويورك وأكتب منها، وهي التي تبعد عن الشرق الأوسط ما تبعد، وهذا صحيح بالطبع، ولكن ما قد لا يعرفه الكثيرون هو أنني لم أبتعد بفكري وبقلبي عن العالم العربي الذي ولدت وتربيت فيه (...) إنني تحملت نصيبي من الشتات والحرمان وهما السمتان الأساسيتان للقدر الفلسطيني (...). ولهذا أحاول استخلاص فائدة عامة من محاباة الأقدار هذه، حيث يحدوني الأمل في أن تتيح لي المسافة البعيدة نسبيا أن أتعامل مع هموم الوطن عبرها، منطلورا أرحب وحرية أوسع في تقييم مسيرتنا الوطنية، الأمر الذي قد لا يتوفر لأولئك الذين يعيشون في خضم الأحداث المتلاحقة» (فخري، 2009)

انطلاقا من هذا القول يتبين لنا بأن الغربة والبعد في رأي إدوارد سعيد قد أتاحا له رؤية نقدية أوسع واهتماما أكبر، ولعل كتاباته عن المنفى وحرقة، وعن تمثيله لشعبه الفلسطيني والتحدث باسمه في المؤتمرات الدولية دليل صريح وشاهد على قوة اهتماماته بقضايا وطنه وشعبه الفلسطيني المغلوب على أمره.

لقد وصف الخصم اللدود لإدوارد سعيد (برنارد لويس)



وذلك من خلال كتابها الذي حمل عنوان: «إدوارد سعيد: مقدمة نقدية» والذي يقرأ منجز سعيد في حقل تحليل الخطاب والنظرية النقدية وخطاب ما بعد الاستعمار بعين موضوعية لا تغفل الطبيعة الاستثنائية لكتابات، لكنها في الوقت نفسه تحاول أن تشير إلى النقص الذي يعتري عمله والهويمات التي يطلقها ووقوعه أحيانا في شبكة الخطاب الغربي الذي يوجه له نقدا عنيفا سواء في «الاستشراق» أو «الثقافة والإمبريالية» أو كتاباته عن فلسطين والإسلام والإعلام الغربي» (فخري، 2009)

فالرغم من أن الناقدة «فاليري كينيدي» تطرقت في بداية كتابها -أي في المقدمة- إلى الإشادة بصنيع إدوارد سعيد واعتباره شخصية فريدة في الثقافة الغربية، إلا أنها تصفه بأنه شخصية خلافية في هذه الثقافة لأنها تثير الكثير من الجدل والآراء الحليفة والمعارضة، من المآخذ التي تأخذها كينيدي على سعيد هو إهماله دور المرأة وكتابات، أي أنه منحاز ومتعصب لكتابات الرجال فقط، فالتناقض الأهم الذي وقع فيه إدوارد سعيد -حسب رأي كينيدي- «قد يكون في أن سعيد الذي عالج إشكالية التمثيل وألقى بيد غليظة على التشوهات التي شابت الخطاب الإستشراقي الذي صبغته صبغة ذكورية أبوية وهاجم الانتقائية والتشويه للدين طبعاً مقارنة الشرق في أكثر من مجال هو نفسه سقط في الخطأ الذي يهاجم المستشرقين بسببه، حيث إنه لم يول في هذا العمل أي دور أو وجود أو صوت للجنس «الجنوسة» أو الطبقة، فيما نذر (...)، هو ذاته من قام بإسكات أو استبعاد أو تهيمش الصوت الضعيف، الأنثوي في هذا الصدد. كينيدي تذهب أبعد من ذلك، حيث ترى أن سعيد قام بما قام به المستشرقون أنفسهم، إذ عمد إلى شرقنة النساء الشرقيات وكذلك الغربيات، كما قام الغرب بشرقنة الغرب» (كينيدي، 2016)

كما نجد الناقدة تستغرب المؤلفة إهمال إدوارد سعيد للنساء الفلسطينيات في تأملاته لحياة الفلسطينيين أو عدم تحليله لكتابات الرحالة من النساء الغربيات إلى الشرق مما كان سيغير كثيراً من نظرة الاستشراق للخطاب الاستشراقي الذي لم يكن يتمتع بتلك الطبيعة المتجانسة التي يوحى بها تحليل سعيد وتعيد كينيدي هذا الإهمال إلى تربية إدوارد سعيد في المجتمع الفلسطيني، وعيشه في مجتمع أبوي لا يقيم وزناً كبيراً لحضور النساء ودورهن، فحسب رأي الناقدة «فاليري

كينيدي» فإدوارد سعيد وبالرغم من ثقافته الواسعة، وتواجهه في المجتمع الأمريكي -لمدة طويلة- المتفتح والمؤمن بحرية المرأة والمدافع عن مختلف حقوقها، وبالرغم كذلك من سعيه الحثيث إلى مجابهة مختلف خطابات الهيمنة إلا أننا نجده في كتاباته قد عزف عن الاهتمام بقضايا النساء، وتفعيل دور المرأة وإعطائها المكانة التي تستحقها، ولعل ما يزيد الأمر غرابة هو أن قضية المرأة قضية تقع في صميم النقد الثقافي الذي جاء ليرد الاعتبار للفئات المهمشة ومن بينها النساء وهو ميدان اشتغال الناقد «إدوارد سعيد»، فالناقدة تستغرب كل هذا الإقصاء التعسفي للمرأة، سواء المرأة الفلسطينية أم الغربية التي جاءت إلى الشرق كرحالة لدراسته، فالتاريخ يشهد على وجود نساء غربيات مستشرقات دافعن عن الشرق (مثلاً المستشرقة الألمانية «زيغريد هونكه» Sigrid Hunke)، فالناقدة «كينيدي» ترى بأن إدوارد سعيد لو اهتم بدور المرأة وعزز من مكانتها لاتخذت كتاباته مساراً أفضل وأكثر تجانساً، وترجع الناقدة سبب ذلك الإقصاء إلى تربية «إدوارد سعيد» في المجتمع الفلسطيني البطريكي الذي يُعلي من صوت الرجل في مقابل إقصاء وتهيمش دور المرأة. وتستمر الناقدة «كينيدي» في عرض آرائها النقدية لمؤلف إدوارد سعيد «الاستشراق» حيث تشير في الفصل الأول من كتابها إلى المواضيع التي يبدو فيها سعيد إشكالياً غير متجانس، مشقوقاً بالكثير من التعارضات وتشن المؤلفة نقدها للاستشراق بسبب استعمال صاحبه لمناهج غير متجانسة، بل إنها في الحقيقة متعارضة في صيغ تحليلها وغاياتها، ومن الأمثلة الدالة على هذه المناهج المتعارضة -حسب رأي فاليري كينيدي- هو مزج إدوارد سعيد بين منهج ميشيل فوكو ومفاهيم أنطونيو غرامشي حيث «تشير الكاتبة إلى عيوب اعترت منهج سعيد بدءاً بمسألة التعريف وليس انتهاء بموضوع المنهجية والخلط بين غرامشي وفوكو والإنسانية الغربية» (كينيدي، 2016)

حيث تبدو هذه المناهج والتصورات متعارضة لا تلتقي حول غايات محددة كما أنها لا تمتلك تصوراً مشتركاً حول المسائل الأساسية بشأن تعريف السلطة أو مفهوم التمثيل أو صيغ تفاعل القوة والمعرفة.

غير إن تأثيرات فوكو كبيرة جداً وحاسمة في عمل إدوارد سعيد، وهو الشيء الذي صرح به نفسه أثناء كتابته للاستشراق، كما صرح به مترجموه أيضاً وعدة نقاد آخرين،

ولذلك قام نقاد إدوارد سعيد ومعارضوه في عملية نقدهم لمؤلفه الاستشراق من الولوج من هذا الباب، ورأوا بأن عمق هذه التأثيرات الفوكوية قاد إلى العديد من المواقف المتناقضة في عملية تحليله للاستشراق.

إن اختلاط وامتزاج الهويات لدى إدوارد سعيد باعتباره فلسطينياً وأمريكياً في الوقت ذاته كان مثار نقد حاد عليه، فمن هذه الجهة ترى الناقدة «كينيدي» بأنه يوجد تعارض كبير واختلال في الانسجام في شخصيته وذلك من خلال «دوره الاجتماعي وموقعه الأكاديمي؛ إلى كونه داخل الأشياء وخارجها مما يولد تعارضات حادة بين موقفه والموقع الذي يشغله بالنسبة لفلسطين وأمريكا والمؤسسة الأكاديمية والفكر الغربي» (كينيدي، 2016)، غير أن هذه السمة في نظر العديد من النقاد قد أثرت وأغنت منجز إدوارد سعيد وساهمت في توسيع مجال اهتماماته، ولعل غزارة مؤلفاته وتنوعها دليل ملموس على ذلك.

لقد اتجهت الناقدة «سعاد العنزي» في أطروحتها التي قامت من خلالها بنقد كتاب «الاستشراق» نفس اتجاه الناقدة «فالييري كينيدي» حيث عملت على الإشادة بعمل إدوارد المميز والشهير، وبعدها قامت بتعداد بعض السلبيات والمآخذ فهو حسب رأيها «عمّم أطروحته على جميع المنتج الاستشراقي متجاهلاً نزاهة الاستشراق الروسي الألماني، وهو ما اعتذر عنه في كتابه «تعقيبات على الاستشراق». بالإضافة إلى أنه قد تجاهل كتابات بعض النساء الاستشراقية مثل ليزالوي Lizalwi وكتاب الأقليات مثل الهنود، وكأنه أخذ ما يخدم فكرته فقط بالفهم الإيديولوجي الضيق، إن سعيد نقد الغرب بمفاهيم غربية وفكر وفلاسفة الغرب، فلم يكن عربياً أصيلاً في نقده، وهذا نستطيع الرد عليه بأن الغرب استفاد من التطور المعرفي للعرب وقت النهضة الإسلامية مثل ابن خلدون وابن سينا، فهل سنرد على الغرب بمثل طريقتهم، معرفتنا لها ومعرفتكم لكم» (العنزي، 2015)

وتختتم الناقدة «سعاد العنزي» مقالها بالإقرار والاعتراف بأن كتاب «الاستشراق» ورغم جملة النقائص والبهفوات التي وقع فيها صاحبه، إلا أنه يبقى كتاباً هاماً في طرحه، وأنه يحمل مفاهيم هامة في الخطاب وتمثيل الآخر بشكل إيجابي وسليبي، وله عظيم الأثر في المنتج النقدي والأدبي العالمي.

لقد تطرق الباحث «هلال الحجري» إلى عرض بعض مؤيدي الناقد إدوارد سعيد وهو ما أطلق عليهم اسم السعيديون

الذين تبنوا وجهة نظره واقتفوا آثاره فجاءت بذلك أعمالهم الإبداعية متشابهة لعمله في بعض القضايا المطروحة والمعالجة، ومن جهة أخرى تعرض إلى تيار آخر معارض لسعيد ومناقض له وهو ما أطلق عليه اسم اللاسعيديون، الذين قبلوا تحدي نظرية سعيد وعملوا على تنفيذ ما جاء به ومعارضته وإعادة قراءة نصوص المستشرقين الذين قرأهم سعيد وحلل نواياهم الإمبريالية معتبرين بذلك بأنه مخطئ في توجيهه هذا، ولقد جاءت قراءته نمطية تعميمية وضمن هذا التيار نجد الناقدة «كاثرين آن سامبسن» Kathryn Ann Sampson والتي «زودتنا برؤية مختلفة، حيث أنها تجادل حول البعد الديني لكتابات «ريتشارد بيرتن» الذي بينه سعيد من خلال كتابه بأنه كان يحمل مهمة إمبريالية لتوضيح «سامبسن» عكس ما ذهب إليه سعيد، مدعية بأن المستشرق «بيرتن» قد رفض المسيحية ليجد ملاذه في الصوفية الإسلامية كبديلاً عنها، وعليه فإن «سامبسن» ومن خلال أطروحتها التي حملت عنوان «الحج الأدبي الرومانسي إلى الشرق 1999 تتحدى منهج سعيد في تفسيره للنصوص الاستشراقية، وتجادل بأن الرحالة والمستشرق «بيرتن» وعلى الرغم من تصنيفه دائماً في الدراسات النقدية على أنه مغامر استعماري فإن رحلته الشرقية كانت دينية أيضاً، وسيرته الذاتية يوجد فيها بعض التفاصيل حول انضمامه إلى طائفة البراهما في الهند وتحوله النهائي إلى الإسلام عبر الصوفية» (الحجري، 2008)

إن الناقدة «سامبسن» من خلال رؤيتها النقدية هذه نلاحظ بأنها تخالف، بل تناقض ما ذهب إليه إدوارد سعيد حول المستشرق «ريتشارد بيرتن» حيث أسقطت عنه تهمة العمالة الإمبريالية، في حين كان سعيد قد بين ذلك وتحليل دقيق صدق هذه التهمة في كتابه الاستشراق، مما ألحق به العديد من الاتهامات والهجومات العنيفة من قبل المستشرقين الأكاديميين الذين لاموه على عمله هذا المتحامل عليهم، فسلطوا عليه عدة تهمة وانتقادات لاذعة، من بينها اتهامه «بضعفه المنهجي ونقص معلوماته وتطرفه الإيديولوجي وإفراطه في النزعة الذاتية، لقد أحدث هذا الكتاب بعض الضجة، وهو يتضمن على هيئة النبذة الجدالية والمباحكات بعض الأفكار المهمة عن العلاقات بين الاستشراق والاستعمار. ولكن نظراً لأن المؤلف غير مطلع بشكل دقيق على إنتاجات كل بلد أوروبي في مجال الاستشراق، ونظراً لأن اطلاعه متفاوت القيمة على هذا الإنتاج، ونظراً لأنه لا يميز

إن جُل أعمال الناقد إدوارد سعيد جد هامة إلا أن كتابه «الاستشراق» يعد أفضلها وأشهرها نظرا لكون مؤلفه سعى من خلاله إلى كشف زيف وعدم مصداقية الأعمال التي أنتجها المستشرقون، وتعريته ونقضه لما تنطوي عليه من مساعي إمبريالية خطيرة، ولعل «مازاد الطين بلة» -كما يُقال- هو أن هؤلاء المستشرقين من الكتاب المشاهير الذين يشهد لهم بعلو المرتبة، وبأحسن المؤلفات، وعليه فإن عمل إدوارد سعيد هو ما عبّرت عنه الناقدة «رنا قباني» بقولها: «وفي محاولتي لنزع هاته القداسة التي أحاطت بهؤلاء الكتاب ولاسيما (بورتون) و(لورانس)، كان لابد أن أسرد للقارئ الغربي البذات التي انطوت عليها كتاباتهم ورسائلهم والتي لم تكن تشف عن عقول ثقات من الباحثين والدارسين حسبما صوروا أنفسهم بل كانت تنم منها عقد نفسانية وجنسية ودينية اعتلجت في سرائرهم ووجدوا متنفسا في شرقهم الذي اخترعوه، فلقد تصور القارئ الغربي ولأمد طويل أنهم أنصاف آلهة» (قباني، 1993)

وعليه فإن هذه المهمة التي قام بها إدوارد سعيد لم تكن مهمة سهلة يسيرة، فلقد تكبد معاناة شديدة جراءها، فاتهم بأنه بروفيسور الإرهاب، وهُدد عدة مرات، إذ «قدم الإعلام الصهيوني والفكر الصهيوني والمتغلغل في المؤسسات الجامعية التي وجهت له أعمال إدوارد سعيد النقدية ضربات قاصمة على أنه الجاني الذي خرج من القمقم العربي لتدمير كل شيء وأنه لابد من إعادته إلى هذا القمقم قبل فوات الأوان» (قاسم، 2000)

لكن ورغم كل هذه الضغوطات والعراقيل والمخاطر واصل إدوارد سعيد دربه الشائك والمحفوف بالمخاطر، وكان سؤاله الجوهرى في ذلك هو أن يصدع بالحق أمام السلطة، فهو إذن وكما عبر الناقد H.aram Veesser «شخص قادر على قول الحقيقة للسلطة، فصيح يتمتع بجرأة عجيبة، غاضب من أولئك الذين لا يتمتعون بقوة دنيوية؛ أي الخبيرين بالحياة والناس بدرجة كبيرة، إنه عظيم ومهيّب في كونه ناقدا حادا، إنه واحد من الأشخاص الذين مكانهم على رؤوس الأشهاد في طرح الأسئلة المركبة، إنه شخص لا يقدر أن يكون شريكا للحكومة» (Veesser , 2010)

واعتبارا لهذا أصبح الناقد إدوارد سعيد ذلك المفكر الطليعي الذي ساهم في تحرير الإنسان والإنسانية جمعاء من برائن الجمود والتخلف الذي ألحقته القوى الامبريالية الساحقة

بين الأدبيات الاستشراقية المبتذلة أو الصحفية، وبين بحوث العلماء الحقيقيين، فإنه يرتكب أخطاء فاحشة ويقع في ظلم كبير» (حمدان، 2003).

انطلاقا من مختلف هذه الآراء النقدية نستنتج بأن الناقد إدوارد سعيد قد دخل عالم الاستشراق من أبوابه الواسعة بعد أن أصدر كتابه الرائد في هذا المجال «الاستشراق» سنة 1978، والذي بث من خلاله آرائه وأفكاره ووجهات نظره حول مؤسسة الاستشراق وأولئك المستشرقين العنصريين المشرفين عليه، ولقد أثار هذا الكتاب ضجة عارمة ولغطا شديدا في أوساط المستشرقين الذين هاجموه بعنف وحاولوا الدفاع عن أنفسهم ورفض ما قاله عنهم وعن أعمالهم في هذا الميدان، ولم يتوقف هذا النقد عندهم فقط، بل تعداه إلى العالم العربي من طرف بعض المثقفين العرب (صادق جلال العظم مثلا) والذي قال عنه بأنه «كتاب لم يوجه للغرب بل للشرق ليثير الشقاق والعداء بين الأمم وإن ما حدث من سوء فهم الغرب للشرق هو ناتج عن اختلاف الثقافات» (العنزي، 2015)

ونتيجة لكل هذه الآراء المؤيدة والمعارضة استطاع كتاب الاستشراق ومؤلفه أن يشقا دربا جديدا، فلكل هذه الانتقادات وكما عبر الناقد «كريم بجيت» «مرجعيات فلسفية ونظرية يطول الحديث عنها ويلزم رؤيتها كقرارات تكميلية وإغنائية بدلا من محاولات ترمي إلى تقزيم كتاب الاستشراق والنيل من مؤلفه» (بجيت، 2007)

استنادا لكل ما قيل وانطلاقا من مختلف هذه الآراء النقدية بشقيها المؤيد والمعارض -وبعد دراستنا لهذه الشخصية الفكرية اللامعة- لا يسعنا إلا أن نقول بأن الناقد إدوارد سعيد يعد قامة فكرية ونقدية هائلة نظرا لما أنجزه من مؤلفات قيمة إبان مسيرة حياته الحافلة، وهو ما عبر عنه الناقد باتريك وليامز (patrick williams) بقوله: «في الواقع تعد مجموع آثار الكاتب إدوارد سعيد لافتة للنظر وجديرة بالملاحظة على نحو رائع واستثنائي، هذا الوجه المضخم الذي يلوح من بعيد في الأفاق الفكرية الواسعة، إن إدوارد سعيد أصبح على نحو متزايد معترف به لدى الجمهور على أنه واحد من المفكرين الحاضرين في أواخر القرن العشرين، الكثير من عمل إدوارد سعيد متشابه ومنشغل بالتحليلات في الإنتاجات الفكرية في كل الطرائق والأساليب وفي كافة المواقع المؤسساتية وغير المؤسساتية» (Patrick , 2001)

أما بالنسبة لقراءة ونقد المفكر العلماني «صادق جلال العظم» فلقد وقعت في استقطاب الإيديولوجيا الماركسية، ورفضت نقد إدوارد سعيد للاستشراق والهيمنة، ووجدت أنه نوع من الاستشراق المعكوس، أي أنه قرأه في زحمة الخطابات الإيديولوجية، والأمر نفسه بالنسبة للنقاد الهندي «إعجاز أحمد».

أما النقد المنهجي الموجه إلى «إدوارد سعيد» وكتابه «الاستشراق» فلقد كانت حجة أصحابه في ذلك هي اعتبار منهج «إدوارد سعيد» تعميمياً يعوزه القصور والدقة. في حين تمثل الخلل المعرفي الذي وقع فيه «إدوارد سعيد» في خلطه لكثير من الأمور، وعدم التعامل المنسق في الإنتاج الفكري للعديد من الأسماء الثقافية التي ضمنها كتابه «الاستشراق».

وختاماً نقول: إن الدعوة إلى تحقيق قراءة نقدية متجددة وواعية لكتابات «إدوارد سعيد» لا تزال أمراً مطلوباً وضرورياً، وهذا راجع أولاً إلى ثراء الأرضية النظرية لأعماله الشيء الذي يرشحها لتفريخ كثير من الأفكار والاستقطابات الفكرية، ويرشحها لقراءات متتالية لا تستنفذ هذا الثراء الكامن، وثانياً إلى عملية إساءة القراءة والتشويه الإيديولوجي والسياسي الذي وقع فيه عدد من المثقفين العرب الذين قرؤوا منجز «إدوارد سعيد» من منطلق توقعاتهم الخاصة، الشيء الذي يخرج النقد من دائرة العلمية والموضوعية والحياد، وبالتالي إنه من الضروري إعادة قراءة هذا المنجز بشكل أقل حدة أي قراءة نقدية تفكيكية مثل التي قام بها هو في قرائته للاستشراق.

بالشعوب الضعيفة، ودعوتها إلى النهوض من كبوتها برفع ستار الذل والعبودية عنها، وعليه فبراعة إدوارد سعيد لم تكن تخصصية محدودة في المجالين الأدبي والنقدي فقط، بل كانت واسعة الأفق وشملت جميع ميادين الفكر، والأدب والنقد والثقافة في العموم.

### خاتمة

لقد أفضى بنا البحث في نهاية المطاف إلى استنتاج جملة من النتائج نحصرها فيما يلي:

- بالرغم من عمق كتاب «الاستشراق» وانتشاره الواسع إلا أن «إدوارد سعيد» قد تعرض لموجة انتقادات حادة تناولته من عدة جوانب: إيديولوجية، منهجية، معرفية بينت كلها طريقة معينة في تموقع الناقد، لتحديد عموماً طبيعة النقد لمنجز «إدوارد سعيد» معارضة أو دعماً، ولقد كان أبرز النقاد الماركسيين المتحاملين عليه: الناقد «إعجاز أحمد» والناقد «مهدي عامل» والناقد «صادق جلال العظم» الذين انطلقوا من مذهبهم الإيديولوجي الماركسي، ولعل السبب الدافع وراء نقودهم هذه ما ذهب إليه إدوارد سعيد من اعتبار كارل ماركس - وهو أكبر ثائر ضد الرأسمالية الغربية - استشراقياً، أي أنه كان سائراً في نفس اتجاه النظرة الإمبريالية بصفة ما، وهذا بعدما أورد مقولته الشهيرة «إنهم عاجزون عن تمثيل أنفسهم ينبغي لهم أن يمثلوا»، وضمنها كتابه «الاستشراق» فماركس حسب تأويل «إدوارد سعيد» يشير للشرقيين، الشيء الذي أثار حفيظة المفكر الشيوعي «مهدي عامل» وحداً به إلى إصدار كتاب للرد عليه وعلى منهجه - وهو أجود ما كتب - أسماه «هل القلب للشرق والعقل للغرب ماركس في استشراق إدوارد سعيد».



## المراجع

1. المناصرة، عز الدين. 2006، علم التناسل المقارن (نحو منهج عنكبوتي تفاعلي)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
2. الموسوي، محسن جاسم. 2005، النظرية والنقد الثقافي (الكتابة العربية في عالم متغير واقعها، سياقاتها وبنائها الشعورية)، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان.
3. فخري، صالح. 2009، إدوارد سعيد دراسة وترجمات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، منشورات الاختلاف، بيروت.
4. سعدي، إبراهيم. 2009، الوطن العربي نظرات في الثقافة والمجتمع، منشورات البرزخ، الجزائر.
5. 5- قاسم، محمود. 2000، من كتاب موسوعة أدباء نهاية القرن العشرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
6. قباني، رنا. 1993، أساطير أوروبا عن الشرق، لَفَق تَسُدْ، ترجمة: قباني، صباح، دار كلاس للدراسات والترجمة والنشر (ب.د.ب).
7. كينيدي، فاليري. 2016، إدوارد سعيد مقدمة نقدية، ترجمة: تاج هاشم، ناهد، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
8. المجلات العلمية
9. بجيت، كريم. 2007، «بين الأدب والنقد والسياسة قراءة في كتابات إدوارد سعيد»، مجلة بصمات، العدد (2).
10. طلبي، محمد حسين. 2013، «الصهيونية تكمن دائما وراء الأكمة كتاب رنا قباني «رسالة إلى الغرب» يحمل في طياته رسائل للشرق»، مجلة دبي الثقافية، العدد (92).
11. الحجري، هلال. 2008، «أدب الرحلات والاستشراق.. البحث عن منهج»، مجلة نزوى، العدد (55).
12. الناهي، هيثم غالب. 4102، «إدوارد سعيد ما بين استشراق الاستشراق وما بعد الاستشراق»، مجلة المستقبل العربي، العدد (624).
- الرسائل الجامعية
1. الغطيس، نضال محمد علي. 2012، «إدوارد سعيد كنموذج في خدمة القضية الفلسطينية»، (رسالة غير منشورة)، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات دبلوم دراسات اللاجئين، أكاديمية دراسات اللاجئين، لندن.
- الندوات والمواقع الإلكترونية
1. إدوارد سعيد من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الموقع:  
Org/wikipedia/percentage25A5percentage15D8percentage25AF%25D92%2588%...
2. العنزي، سعاد. 2014، استشراق إدوارد سعيد ماله وما عليه،  
www.matenalarab.com201403//blog.post4930html
3. الفيا، عبد المنعم عجب. 2007، الاستشراق: في نقد أطروحة إدوارد سعيد،  
<http://sudanessonline.com/cgi.bin/sdb/2bb.cgi1.3FSeq%3DMSg%26board>
4. حمدان، عبد الحميد صالح. 2003، إدوارد سعيد وعالم الاستشراق، قضايا وآراء،  
<http://www.ahram.org/archire/200312/10//opingHTM2003>
5. هاشمي، غزلان. 2013، ما بعد الكولونيالية من المركز إلى الهامش، موقع مسارب،  
<http://masareb.com/?p=4642>
6. دراج، فيصل. 2010، إدوارد سعيد في مرآة إعجاز أحمد.
7. مغنية، لمياء. 2015، الاستشراق في تأويل إدوارد سعيد ونقد مهدي عامل،  
<http://www.arab48.com/%3Fmod%3Darticles%26Id%3D25146>
8. كاظم، نادر. 2003، «إدوارد سعيد و«الاستشراق» والتلقي العربي»، ندوة فكرية بعنوان (إدوارد سعيد داخل المكان)، كلية الآداب، جامعة البحرين.

## المراجع باللغة الأجنبية

1. Veer, H. Arm. 2010, Edward Said The Charisma Of Criticism, By Rautledge 270 Madison, New york.
2. Williams, Patrick. 2001. Nothing in the post?-Said and the problem of post- colonial intellectuals, New york.

**Edward Said's "Orientalism", Acceptance and controversy, A critical reading****Abstract**

*There have been many critical studies on the book "Orientalism", and most of them were praising the work of the critic "Edward Said" and the elevation of its literary and intellectual value, given the qualitative leap that this book brought about in different fields of research and study. In contrast, many negative criticisms, responses and interpretations opposed his ideas and sought to dwarf the book and degrade its intellectual and cultural value by refuting his proposals, where every critic in his proposition is based on methodological, ideological, and epistemological backgrounds. Therefore, this article seeks to highlight some of the most important views that criticized Edward Said and his book "Orientalism", whether favorable or unfavorable. It intends to be a fairly accurate reading and fairly faithful to the thought of E Said. The method is based on the presentation of data according to a dialectical approach that works by presenting a view, criticizing it, and then responding to it as objectively as possible.*

**Keywords**

Edward Saïd  
Orientalism  
cultural criticism  
dialectic  
ideology

**"Lorientalisme" d' Edward Said, entre acception et controverse, Lecture critique****Résumé**

*Des études critiques se sont multipliées autour du livre « l'Orientalisme », dont la plupart visaient à louer le travail du critique Edward Saïd et à exalter sa valeur littéraire et intellectuelle, en raison de la valeur du livre dans divers domaines de recherche et de pensées. Ceci dit, beaucoup de ce qui a été souvent dit n'est que des critiques négatives, de commentaires inexacts et des interprétations farfelues... dans l'absolu, toute critique dans sa proposition est basée sur des arrière-plans méthodologiques, idéologiques, cognitifs ... Par conséquent, nous souhaitons que cet article souligne certains des points de vue les plus importants ayant critiqué Edward Saïd et son livre Orientalisme, que cela soit des louanges favorables ou des calomnies défavorables. Notre article se veut une lecture assez exacte et assez fidèle à la pensée d'E Saïd, et notre méthode dans cette présentation se base sur la présentation des données selon une approche dialectique qui fonctionne en présentant une thèse, puis en la critiquant et en y répondant le plus objectivement possible.*

**Mots clés**

Edward Saïd  
Orientalisme  
critique culturelle  
dialectique  
idéologie

## نحو الطبقات القالبية والخطاب الشعري؛ قصيدة في سرنديب للبارودي أنموذجا «المستوى البلاغي وطبقاته»

Module layered grammar and poetic discourse, the case of In Serendib written by Barudi,  
“rhetoric level and its three layers”

د. خيرة لعرق

Dr . Khiayra Larag

جامعة محمد أمين دباغين سطيف2، الجزائر

manba3alwafa213@gmail.com

### ملخص

معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2020-03-22

تاريخ القبول 2022-05-15

الكلمات المفتاحية

وظيفة

خطاب

طبقة

المستوى البلاغي

البارودي

يجمع نحو الطبقات القالبية بين ثلاثة مستويات: المستوى البلاغي، المستوى العلاقي (التداولي)، المستوى

التمثيلي (الدلالي)، والمستوى البنيوي.

تسعى الدراسة إلى استنطاق قصيدة محمود سامي البارودي «في سرنديب» بآليات ومعاول الوظيفية، من خلال نموذج مستعمل اللغة في نحو الطبقات القالبية، بالتركيز على المستوى البلاغي. ويضم هذا الأخير ثلاث طبقات: تبحث الطبقة الأولى عن ذات المتكلم في نصه والسمات الأساسية التي تؤثر له، أما الطبقة الثانية المتمثلة في طبقة نمط الخطاب، فتتطرق في الغرض المتوخى من خلال الآلية المشغلة في النص، في حين تتجلى الطبقة الثالثة؛ طبقة أسلوب الخطاب في عدة وظائف، جسّد من خلالها الشاعر أفكاره ونقل تجاربه في إطار زمكاني معين.

### مقدمة

على المستوى البلاغي بطبقاته الثلاث من خلال قصيدة «في

سرنديب» لمحمود سامي البارودي.

شعر البارودي (1838م-1904م) هو حياته، فكل قصيدة في ديوانه صورة لحالة نفسية من حالات هذا الشاعر الملهم، والديوان في مجموعه صورة للعصر الذي عاش فيه، وللبيئة التي أحاطت به، حيث كتب في الحكمة والحنين والحب.. (البارودي، 1940م). ظهر البارودي في زمن كان فيه الشعر يعاني التكلّف والمعنى الهزيل (حنّا الفاخوري، 2005م)، فبعث الشعر العربي خلقاً جديداً (الديوان، 1940م)، ومن يطّلع على كتابه «مختارات أدبية» يشهد بحسن ذوقه، ودقّة اختياره، وتأثقه في اختيار غذاء عقله، كما يشهد بكثرة محفوظه، فهو يملك ناصية اللغة، يتصرّف فيها تصرّف العليم الخبير بأسرارها (عمر الدسوقي، 1994م).

ولد البارودي في القاهرة، من أسرة جركسية ذات نسب وجاه، وتسمية البارودي نسبة إلى «إيتان البارود» بمدينة البحيرة. تيّم صغيراً وهو في السابعة من عمره. تلقى دروسه الأولى في البيت حتى بلغ الثانية عشر. ثم التحق بالمدرسة الحربية،

تمكّنت نظرية النحو الوظيفي من تطوير جهازها الواصف، بإدخال جملة من التعديلات، جعلتها تتجاوز نموذج نحو الجملة إلى نحو النص ثم نحو الخطاب. «فقد أفرزت النظرية منذ نشأتها وخلال تطورها مجموعة من النماذج هي: النموذج النواة (ما قبل المعيار) (دك 1978)، ونموذج المعيار (دك 1997)، ثم نموذج «النحو الوظيفي المتنامي» (ماكنازي 1998)، يليه «نحو الطبقات القالبية» (المتوكل 2003)، ثم «نحو الخطاب الوظيفي» (هنخفلد وماكنازي 2008)، وأخيراً «نحو الخطاب الوظيفي الموسّع» (المتوكل 2011). (أحمد المتوكل، 2012م).

يسعى نحو الطبقات القالبية إلى تعميق مكونات القدرة التواصلية (الملكة اللغوية، الملكة المنطقية، الملكة المعرفية، الملكة الإدراكية والملكة الاجتماعية والملكة الشعرية) وتوسيع طبقاتها، حيث يجمع بين ثلاثة مستويات هي: المستوى البلاغي، المستوى العلاقي (التداولي)، المستوى التمثيلي (الدلالي)، والمستوى البنيوي (مقام تحقق السمات المُمثل لها في المستويات الثلاثة). وسيتم التركيز في هذا المقال

كلّ الأحداث وبدقة.

رغم التأشير الصريح لذات المتكلم وحديثه عن نفسه وما مرّ به، لكن كانت قضيته الأساسية هي طرح قضايا وحقائق عن عصره وتخليدها للعبارة، ومنه خروج الشاعر من الحديث عن الذات إلى استخدامه للعموم بالـمُكوّن (المكوّن: هو جزء من أجزاء الجهاز الواسف داخل نظرية لسانية معينة؛ عنصر مستقل عن العناصر الأخرى بمبادئه وقواعده، ويتعلق مع تلك العناصر فيكون إما دخلاً أو خرجاً لها) (محمد الحسين مليطان، 2014م)) (للمرء) وضمير المخاطب المنفصل (أنتم) في قوله:

لَوْ كَانَ لِلْمَرْءِ عَقْلٌ يَسْتَضِيءُ بِهِ

فِي ظُلْمَةِ الشَّكِّ لَمْ تَعْلُقْ بِهِ التُّوبُ.

(البسيط)

فَيَا سُرَاةَ الْحَيِّ مَا بَالُ نُصْرَتِكُمْ

ضَاقَتْ عَلَيَّ؟ وَأَنْتُمْ سَادَةٌ نُجُبُ.

(محمود سامي البارودي، 1940م)

أما بالنسبة لزمان ومكان التخاطب، فبعد سلسلة من أعمال الكفاح والنضال ضدّ فساد الحكم وضدّ الاحتلال الإنجليزي لمصر عام 1882م، نُفي الشاعر مع زملائه زعماء الثورة العربية إلى جزيرة «سرنديب» (سيلان)، أقام بها سبعة عشر عاماً وبعض عام. أقاموا جميعاً في «كولومبو» سبعة أعوام، بعدها نُقل الشاعر إلى «كندی» حيث قضى عشرة أعوام (الديوان، 1940)، يُعاني الوحدة والمرض والغربة عن وطنه، وفي منفاه وطوال تلك الفترة قال قصائده الخالدة، التي من بينها القصيدة موضوع الدراسة، حيث سكب فيها آلامه وحنينه إلى الوطن، ورثى فيها من مات من أهله وأحبائه وأصدقائه، وتذكّر أيام شبابه وما آل إليه حاله (عمر الدسوقي، 1994م). فهو زمنٌ مرتبطٌ بالأحداث التي وقعت للشاعر.

يُسيطر على القصيدة زمان: الحاضر والماضي، يرتبط الأول بحادثة المنفى وواقعه المُرّ، أما الزمن الماضي فيمكن تقسيمه إلى زمنين: أحدهما ماضٍ قريب تمثله سنوات الظلم والقهر التي نتج عنها نفيّه، وآخر ماضٍ بعيد يرتدّ إلى سنوات عزّه ومجده.

ما يلاحظ على زمن القصيدة هو ذلك «التداخل الكبير جداً بين الزمنين الماضي والحاضر، فهما متشابكان لدرجة يصعب فيها الفصل بينهما، يرجع السبب إلى أنّ القصيدة جاءت

تخرج منها سنة 1854م. سافر إلى القسطنطينية، ثم إلى إنجلترا وفرنسا ودرس نظام جيشهما. عاد إلى بلاده تولى قيادة كتيبة من الفرسان، واشترك في الحروب العثمانية التي جرت بين بني عثمان ورجال البلقان وأبلى فيها بلاءً حسناً، ولما شبت الثورة العربية كان من خائضي غمارها. (حنا الفاخوري، 2005م، وعمر الدسوقي، 1994م). الشاعر رائدٌ من رواد حركة النهضة في الوطن العربي، وزعيم مدرسة البعث والإحياء، التي أعادت للشعر العربي بريقه ورونقه، بعدما كان غارقاً في التقليد والتكلف والصنعة المقيتة.

تُركّز الدراسة على المستوى البلاغي بطبقاته الثلاث. يضمّ هذا الأخير: السمات الخطابية الأساسية؛ تلك التي تؤشّر للمركز الإشاري، وما يُنسج بين المتخاطبين من علاقات وزمان ومكان التخاطب، والنمط الذي ينتمي إليه الخطاب (أدبي، علمي، إشهادي، ديني، قانوني، سردي، حجاجي...)، بالإضافة إلى الأسلوب المتخذ (رومانسي، إنشائي، تقرير، رسمي، مهذب...). (نعيمه الزهري، 2014م)، وهي كالآتي:

## 1- المستوى البلاغي في نحو الطبقات القالبية

### 1-1- طبقة المركز الإشاري

المنطلق في هذه الطبقة هو البحث عن ذات المتكلم في نصّه، وقد تمّ التأشير الصريح له من قبل الشاعر، دون التأشير للمخاطب في عموم (القارئ) إلا نادراً، فالقصيدة حافلة بالمؤشّرات (تعبيرات تُحيل إلى مكونات السياق الاتصالي (يُستقى تفسيرها منه)، وهي المتكلم والمتلقي وزمن المنطوق، ومكانه... (فان دايك، 2001م)). التي ترمز إلى حضور المتكلم؛ ذلك أننا بصدد خطاب ذاتي؛ أي وصف وليس محاورة (نعيمه الزهري، 2014م)، وقد تحققت من خلال تكرار المؤشّرين الضميرين البارزين المتمثلين في «ياء المخاطب» و«تاء المتكلم»، نذكر أمثلة لذلك قول الشاعر: (نَفْسِي، تَلْمِني، ظَنِّي، أَصْبَحْتُ، «أَبَيْتُ، لَأَقِيْتُ...)). وبالتالي طغيان الجانب الذاتي على القصيدة، فالشاعر هو الشخصية الفاعلة في النص، و«المركز الإشاري»؛ (المركز الإشاري: مجموع العناصر المؤشّرة إلى المتكلم والمخاطب ومكان التخاطب وزمانه) (أحمد المتوكل، 2009م. ومحمد الحسين مليطان، 2014م)) له؛ يصفُ مشاعره وإحساسه بالظلم ويفتخر بنفسه كذلك، ذلك أنّه عاش الأحداث وآلامها، فلا أحد يستطيع أن يتحدث عن الذات وآلامها وأشواقها ويفتخر بها أكثر من الذات نفسها، بخاصة وأنها عاشت التجربة، فلها القدرة على وصف



أما بالنسبة للزمن والمكان الخارجيين للقصيدة وفق هذا النمط الشعري الخطابي فهو مُمتد؛ ذلك أنها (القصيدة) صالحة لكل زمان ومكان، نسج من خلالها الشاعر علاقات حوارية بينه وبين المخاطبين عبر الزمن وفي كل مكان، وأكبر دليل تناولها بيننا إلى اليوم بالدرس والتحليل.

## 2- طبقة نمط الخطاب

### 2-1- من حيث المجال (الموضوع)

إنّ تنميط القصيدة . موضوع التحليل . يكون بالنظر إلى الغرض التخاطبي المتوخى، فالقصيدة التي يحتويها الجزء الأول من الديوان، في عمومها تنتهي، في مجال الخطاب، إلى الشعر السياسي التحريزي، الهادف إلى بعث الروح الوطنية، لأجل الوقوف في وجه الظالمين الطغاة، والتّهوض بالدين والوطن، وقد دعت إليه ظروف الاحتلال للبلاد العربية، وظهور موجة الحركات التحررية في الوطن العربي، والظروف السياسية، بخاصة ظاهرة نفي الشعراء. كما أنها (القصيدة) تنتهي إلى فئة الخطاب الأدبي الذي يتميز بسمتين أساسيتين اثنتين هما:

السمة الأولى: حضور المتكلم في نصّه حضوراً قوياً وصريحاً: تمّ الحديث عنه في طبقة المركز الإشاري. أما السمة الثانية، فسيتمّ التفصيل فيها من خلال ما اقترحه الباحث أحمد المتوكل في كتبه التي ألفها في السنوات (1995م)، (1996م)، (1998م)، (2001م)، (2003م) بخصوص إضافة قالب إبداعي «أو القالب التخيلي كما أسماه البوشيخي» (عز الدين البوشيخي، 2012م). إلى قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، تكمن وظيفته في رصد الملكة الإبداعية التي تُسعى في إنتاج وفهم الخطاب الفني بوجه عام. التفصيل فيها في الطبقة الموالية؛ طبقة أسلوب الخطاب.

### 2-1-1- من حيث الآلية المشغلة

تُنمط القصيدة بالنظر إلى الآلية المشغلة في خانة الخطاب الوصفي الفني، فالوصف في القصيدة عند «البارودي» تناول جانبيين؛ جانباً معنوياً تمثّل في وصفه لأحاسيسه ومشاعره وهو الغالب على القصيدة، وآخر مادياً من وصف للمبيت والأشخاص والديار والأحداث ووصف الحقائق بأسلوب فخم وجزل.

### 2-1-2- من حيث الوجه

يتمثّل الوجه في موقف المتكلم من فحوى القضية سواء

بضمير المتكلم الذي جعل منها حركة استرجاعية عاتمة في الماضي. (وردة معلم، 2015م).

إنّ كلّ حدث في هذا الوجود مرتبط بزمن ومكان طبيعيين. فالمكان هو الحيز الجغرافي المادي الذي تجري فيه كلّ الأحداث، هذه الأخيرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بزمن ما.

يُوجد في القصيدة زمن ومكان آخرين غيرهما مرتبطين بالكتاب؛ فأما الزمن، فزمنٌ داخليّ متعلّق بنفسية الشاعر وحالته الشعورية، هذا الزمن زمنٌ نصيٌّ يُحيلُ على دالتين؛ دلالة سلبية؛ تظهر من خلال «المبيت» في قوله: «وَلَا بَاتَ قَلْبٌ فِي الْحَشَا يَجِبُ»، «أَبِيتُ فِي غُرْبَةٍ لَا النَّفْسُ رَاضِيَةً بِهَا»، فالمبيت يُحيلنا على الليل (زمن)، هذا الأخير له دلالة السكينة والاستقرار، لكنّ توظيف الشاعر له يُوحى بالمعاناة والهموم والآهات، فبدأ مريضاً مُحَمَّلاً بالأوجاع والحزقة والأنين.

هناك دلالةً زمنيةً أخرى تظهر من خلال رؤية الشاعر الإيجابية، وهو ما اختتم به القصيدة في قوله: «فَسَوْفَ تَصْفُو اللَّيَالِي بَعْدَ كُدْرَتِهَا» وهي نظرة متفائلة ومشرفة لغدٍ أفضل. فالشاعر برؤيته هاته يقول: إنّه مهما طال الزمن وكان الوضع غائماً مُتَكَدِّراً، فجزاءه لا محالة صفاءً لأيامه، وأنّ الأمور مصيرها للتغيير إلى الأفضل مهما بعد ذلك وتأخر. يُمثّل المكانُ عنصراً مُهمّاً في فضاء القصيدة، ومركزاً تدور حوله كلّ الأحداث، والمتمثّل في منفاه «سرنديب»، في قوله: أَبِيتُ فِي غُرْبَةٍ، لَا النَّفْسُ رَاضِيَةً بِهَا وَلَا الْمُلْتَقَى مِنْ شِيعَتِي كَتَبُ.

لِي عِنْدَ سَاكِنِهَا عَهْدٌ شَقِيتُ بِهِ

وَالْعَهْدُ مَا لَمْ يَصْنُهُ الْوُدُّ مُنْقَضِبُ.

مَنَازِلُ كُلِّمَا لَاحَتْ مَخَايِلُهَا

فِي صَفْحَةِ الْفَكْرِ مَنِّي هَاجَنِي طَرِبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م).

يُعدّ العنوانُ عتبةً للولوج إلى عالم القصيدة، والعنوان «في سرنديب» يَحْمِلُ طاقةً وشحنةً دلاليةً كامنة، تتجلى في ذلك المكان المادي الذي لا روح فيه ولا قيمة له، مكانٌ للعقاب المُستبدِّ الظالم، عنوانٌ لكلّ شعور بشع، وبالتالي ارتبط المكان في الأبيات بذاكرة الشاعر وماضيه الأليم، ومثوّر ذلك كلّهُ شعوره بالوحدة والقهر، وكذا البُعد عن الديار (مصر) وحنينه إليها. فالشاعر يرفض ويمقت هذه البيئة، كيف لا وهي منفاه القسري. يعيش فيها بحرقة الظلم والضيق، فيبدو المكان وكأنّه وحشٍ إلهم بقسوة أجمل سنوات عمره وأيامه.

للنَّاس والحكام بإتباع المعروف والانتها عن كلِّ مُنْكَر، مُؤَكِّداً أنَّه ثار لدينه ووطنه.» (شوقي ضيف، 2006).

كما نجد الوجه الدَّائِي الإيجابي للتَّفي والمتمثِّل في: الرِّفْعَة والسَّمُو:

لَا يَخْفُضُ الْبُؤْسُ نَفْسًا وَهِيَ عَالِيَةٌ

وَلَا يُشِيدُ بِذِكْرِ الْخَامِلِ النَّشْبُ.

أَثَرْتُ مَجْدًا، فَلَمْ أَغْبَأْ بِمَا سَلَبْتُ

أَيْدِي الْحَوَادِثِ مَيِّ، فَهُوَ مَكْتَسَبُ

(محمود سامي البارودي، 1940).

يشدو «البارودي» بالقيم والمبادئ السَّامية، و«يستهين بما صُوِّدَ من أملاكه، ويقول: إنَّه إن كان قد تعرَّى من المال والسُّلطان فإنَّه يكتسبُ بأعماله وأمجاده ما قدَّم لوطنه من خدمات، ويفعمه الرِّجاء في أنَّ ما صار إليه من النَّفي ستنحسر عنه بلواه» (شوقي ضيف، 2006)، والشَّاعر هنا استغنى بالمجد والعزَّ والشَّرف، لذا لم يهتم بما سلبته الحوادث، فهو شيء عارضٌ يمكن استعادته واكتسابه.

الشَّجَاعَةُ الْمَشُوبَةُ بِالْإِثْرَانِ وَالرَّزَانَةِ:

إِنِّي أَمْرٌ لَا يَرُدُّ الْخَوْفُ بِأَدْرَتِي

وَلَا يَجِيفُ عَلَى أَخْلَاقِي الْغَضَبُ

وَمَا أَبَالِي وَنَفْسِي غَيْرُ خَاطِئَةٍ

إِذَا تَخَرَّصَ أَقْوَامٌ وَإِنْ كَذَّبُوا

(محمود سامي البارودي، 1940).

الشَّاعر هنا لا يُبَالِي لما تعرَّضَ له: «ذلك أنَّه نهض بأمور الوطن حين كان صولجان الحكم بيده، ووقف مع أمته في محنتها، فلم يغدر ولم يخن ابتغاء متاع زائل..» (شوقي ضيف، 2006).

الوجه الدَّائِي المؤكِّد للقيمة الإيجابية المثبتة، المتمثلة في الصَّبْر والاحتساب، في قوله:

مَلَكْتُ جِلْبِي، فَلَمْ أَنْطِقْ بِمُنْدِيَةٍ

وَصُنْتُ عِرْضِي، فَلَمْ تَعْلُقْ بِهِ الرِّيبُ

فَلَا يَظُنُّ بِي الْحَسَادُ مَنْدَمَةً

فَإِنِّي صَابِرٌ فِي اللَّهِ مُخْتَسِبٌ.

(محمود سامي البارودي، 1940).

يُوحِي البيتان بأنَّ البارودي ورغم كلِّ ما مرَّ به غيرُ نادمٍ على ما قدَّم من تضحيات في سبيل دينه ووطنه، معتزًّا بنفسه في كلِّ ذلك، مقاومًا للمحنة بروح قويَّة وصلبة.

يتَّضح من خلال ما تقدَّم أنَّ المعاني الماثوثة في القصيدة

أكان هذا الموقف رأياً شخصياً في صدق القضية أم الإشارة إلى المرجع المعتمد في الحكم على صدقها. (محمد الحسين مليطان، 2014م).

تُصنَّف القصيدة من حيث الوجه ضمن لائحة الخطابات الدَّائِيَّة، وتُنعتُ كذلك لأنَّها تصدر عن المتكلِّم بِعَدِّه كائنًا حيًّا يُوشَّحُ خطابَه بألوان من الانفعالات، ويُضَمُّنه مواقفه ووجهات نظره. (نعيمه الزهري، 2014م).

اللافت للانتباه في القصيدة مزاجية الشَّاعر في أبياته بين الجمل المثبتة والمنفية، والتي تُحدِّد موقفه من ورود فحوى ما يُخبر به، ممَّا يعني أنَّنا بصدد النَّفي بعده وجهًا معرفيًّا. ومن الوسائل الصَّوريَّة المُستخَرَّة للتَّعبير عن ذلك الأدوات «لا»، «لم»، «ما»، «ليس»، والتي تجسَّدت من خلال المواقف والحكم والعبر والقيم والعظات.. (نعيمه الزهري، 2014م)، التي تُعجُّ بها القصيدة منها:

-الظُّلم، نذكر مثالا لذلك:

لَمْ أَقْرِفْ زَلَّةً تَقْضِي عَلَيَّ بِمَا

أَصَبَحْتُ فِيهِ، فَمَاذَا الْوَيْلُ وَالْحَرْبُ؟

أَبِيتُ فِي غُرْبَةٍ لَا النَّفْسُ رَاضِيَةٌ

بِهَا، وَلَا الْمُلْتَقَى مِنْ شِيعَتِي كَثْبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م).

يتحدَّث الشاعر هنا بأسى عن الظُّلم الذي تعرَّضَ له وسلَّطَ عليه، وعن قلة الصَّدِيق وندرة الوفاء (شوقي ضيف)، كما كان لتكرار مُؤشِّرات النَّفي دور في الدِّفاع عن نفسه، وإبصال مشاعره خاصة في لحظات تفجُّعه لفقدان زوجته وأولاده ووالدته، فقد أصبح وحيدًا في تلك الحياة؛ حياة الغربة والنَّفي، فساءت حاله وتحطَّمت نفسه حتى قال:

فَلَا رَفِيقٌ تَسُرُّ النَّفْسَ طَلْعَتُهُ

وَلَا صَدِيقٌ يَرَى مَا بِي فَيَكْتَنِبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م).

كما تحدَّث عن الخمول: وقد ورد في قوله: (وَلَا يُشِيدُ بِذِكْرِ الْخَامِلِ النَّشْبُ).

القيم السابقة الذِّكر كلُّها قيمٌ سلبية نَقَر منها هو، وينفُر منها كلُّ طبعٍ وذوقٍ سليم، وهي معانٍ يستنكرها الإسلام. فالبارودي من خلال هذا الوجه المعرفي «النَّفي» الغالب على القصيدة «ينفي عن نفسه فكرة طمعه في الملك، مُحاولًا أن يَرُدَّ ثورته إلى طَمَعٍ في أن يسود العدل حكم مصر، وأنَّه انساق إلى ذلك بباعثٍ من الدِّين الحنيف الذي يأمر أتباعه أن ينصَحوا

فالشاعر يتكلم بالطلق، والهدف من وراء ذلك هو التأثير في المتلقي بالنصح والإرشاد وإلى المشاركة الوجدانية. يُقدّم نتاج تجربته؛ بالتفكير في العواقب قبل الإقدام على أي خطوة في الحياة. أما البيت الثاني فقد احتل المرتبة الرابعة عشر في قوله:

لَا يَخْفُضُ الْبُؤْسُ نَفْسًا وَهِيَ عَالِيَةٌ

وَلَا يُشِيدُ بِذِكْرِ الْخَامِلِ النَّشَبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م).

استفتح الشاعر البيت بمؤشر النفي الحرفي «لا»، حيث جاء النفي بها قاطعاً أبدياً، وقد نفت المحمول الفعلي المضارع «يخفض» لتفيد الاستمرارية، وتقرير لحقيقة هي أن النفس السامية لا يُثني عزيمتها شيء على مر الزمن مهما توالى الخيبات مادامت بهمة عالية، لا الضر ولا الشدة ولا الحاجة. ثم يذكر بالمقابل النفس الخاملة التي لا ينفعها مال ولا عفار ولا سلطان.

أتى الشاعر بهذه الحكمة بعدما أفرغ شحن الحزن والألم، وبعد أن امتلأت نفسه الأبية عزاً وفخراً، وهاته المرة أتى بالحكمة ليدعم بها عزه وفخره بنفسه وأخلاقه، وبأنهما ليسا من فراغ، بل مصدرهما علو نفسه وهمتها. يقول في هاته الحكمة: إنه على أي إنسان مهما مرّ بفترات صعبة وحرجة في حياته، فلا يجب أن يُضعفه ذلك بل يزيده عزيمة وإرادة، فالشدة تزيد من قوته وعلوه. ليختم الشاعر قصيدته بقوله:

فَإِنْ يَكُنْ سَاءَ نِي دَهْرِي وَغَادَرَنِي

فِي غُرْبَةٍ لَيْسَ لِي فِيهَا أَحْ حَبِيبُ.

فَسَوْفَ تَصْفُو اللَّيَالِي بَعْدَ كُدْرَتِهَا

وَكُلُّ دَوْرٍ إِذَا مَا تَمَّ يَنْقَلِبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م)

إنّ اختتام القصيدة يُشكّل دلالة خاصة وعميقة، ذلك أنّها تُمثّل خلاصة تجربة الشاعر، وهي خلاصة لها قيمة تؤكد لنا أنّه قد تغلّب على محنته بقوة الإيمان وصبره. ونصيحة يبث من خلالها الأمل لكل من هو في محنة، فمهما طال الليل لا بد أن تلوح خيوط الفجر ويظهر الفرج.

كما نلاحظ ظاهرة الفخر والاعتزاز بشكل ملفت للانتباه، حيث يعتز الشاعر بما بنى من مجدٍ وما وصل إليه من مكانة، فرغم كلّ العواصف التي واجهته كان له إيمان قويّ بانتصار الحق على الباطل وإن طال، وذلك في الأبيات (الثالث عشر) و(الخامس عشر) و(السادس عشر) و(السابع عشر) في قوله:

جاءت تعبيراً عن الصمود أمام الظلم والصبر على الشدائد، فهو يُعطي القدوة لغيره من خلال ثقته بالله أولاً وبنفسه ثانياً بانجلاء السواد وصفاء الليالي، وهو ما وقع له بالفعل قبل وفاته.

انبرى الشاعر في القصيدة للدفاع عن مواقفه التي أدت به إلى كارثة النفي، مُستخدماً في ذلك الوجه المعرفي المتمثّل في النفي الذي ورد بكثرة، وليُردّد كلّ الاتهامات التي وُجّهت إليه.

### 2-1-3- طبقة أسلوب الخطاب

إنّ الشاعر في تمثّله لتجربته يحتاج إلى وسيلة ليجسّد بها أفكاره، ويتّضح فيها أسلوبه الذي يجسّد عواطفه وآلامه وأحاسيسه. جاء أسلوب القصيدة مزيجاً بين الأسلوب الخبري المناسب لتقرير الحقائق، والأسلوب الإنشائي الحافل بالإيحاء والتلميح. تجسّدت هذه الطبقة في ثلاث وظائف هي كالاتي:

### 2-1-3-1- الوظيفة الفكرية والنفسية

تتمثّل في «الحكمة» و«الفخر والاعتزاز» بالإضافة إلى الوصف. إنّ الشاعر عند توظيفه للحكمة في القصيدة لم يكن ناقلاً لقوالب جاهزة، بل ابتكرها في صيغ وتراكيب مُمهلها الأول تجربته مع الحياة ودقة تأملها فيها، بالإضافة إلى منبته الإسلامي. كما أنّ هذه التعابير لم يبتأ دفعة واحدة بل كانت مُتفرقة، بحيث شكّلت تماسكاً وتلاحماً متوازناً على مستوى النص من خلال أدائها لوظيفة الربط بين أجزائه. بذلك يكون الشاعر قد استغل الحكمة استغلالاً مميّزاً أصبحت دلالاته أقوى وأعمق وأكمل.

أما من الناحية الوظيفية فعندما نُمعن النظر جيّداً يتبيّن لنا أنّ هذا التوزيع لأبيات الحكمة لم يكن عبثاً، بل كان لغاية تمثّلت في كون الشاعر عندما تضيق به الحياة يلجأ إلى الحكمة ليعبر عن تماسكه الفكري والنفسي، نذكر مثلاً لذلك قوله في البيت الأول من أبيات الحكمة:

لَوْ كَانَ لِلْمَرْءِ عَقْلٌ يَسْتَضِيءُ بِهِ

فِي ظُلْمَةِ الشَّكِّ لَمْ تَعْلَقْ بِهِ النَّوْبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م).

يحتل البيت المرتبة الرابعة في القصيدة؛ فبعدما تناقل قلب الشاعر من حمل الأشواق والحنين، وتناقلت نفسه من الحسرة الحزن، وصار يبكي ويشكي؛ يلقي بهذه الحكمة، والتي مفادها: لو استعان بعقله لاستطاع أن يتغلّب على المحن،

أَثْرَيْتُ مَجْدًا فَلَمْ أَغْبَأْ بِمَا سَلَبْتُ

أَيْدِي الْحَوَادِثِ مَيِّ، فَهَوُ مُكْتَسَبُ.

إِنِّي أَمْرُو لَا يَرُدُّ الْخَوْفُ بِأَدْرَتِي

وَلَا يَجِيفُ عَلَى أَخْلَاقِي الْغَضَبُ.

مَلَكْتُ جُلِي فَلَمْ أَتَطِقْ بِمُنْدِيَّةٍ

وَصُنْتُ عَرَضِي، فَلَمْ تَغْلُقْ بِهِ الرِّيبُ.

وَمَا أَبَالِي وَنَفْسِي غَيْرُ خَاطِئَةٍ

إِذَا تَخَرَّصَ أَقْوَامٌ وَإِنْ كَذَبُوا

(محمود سامي البارودي، 1940 م)

يفتخر الشاعر هنا بنفسه وبأماله في الحياة، «فماضيه ذو عز وشرف كثير، ذلك إن أسرته كانت ذات جاه ونسب تنتمي إلى حكام مصر والمماليك، وكان محبوباً من الشعب، تولى الوزارة ومجلس النواب، وترقى في المناصب العسكرية والإدارية. قيل إنه صودرت أمواله وشطب اسمه من السجل العسكري، لكنّه لم يكتثر بما نزعت الأحداث منه بالقوة والقهر فهي خارجة عن إرادته، فحبب الشعب له وسمعت الطيبة ثغنيه عن كلّ ما هو مادي، وأنّ كلّ ما ضاع منه سيعوضه». (مقدمة الديوان، قدم له: محمد حسين هيكل). وهاته الثقة تدل على روح مشبعة بالإيمان مليئة بالأمل.

أمّا بالنسبة «للوّصف» فقد وظّفه الشاعر تصويراً للحالة الشعورية وتعبيراً عن مكونات النفس وما يختلجها من مشاعر وحنين للأهل والوطن والديار، قصد التأثير في المتلقي، نذكر منها الأبيات (الخامس عشر) و(السادس عشر) و(السابع عشر) و(السابع والعشرون) و(الثامن والعشرون) في قوله:

مَنَازِلُ كُلَّمَا لَاحَتْ مَخَالِهَا

فِي صَفْحَةِ الْفِكْرِ مَيِّ هَاجَنِي طَرَبُ.

لِي عِنْدَ سَاكِنَتَا عَهْدٍ شَقِيتُ بِهِ

وَالْعَهْدُ مَا لَمْ يَصْنُهُ الْوَدُّ مُنْقَضُ.

وَعَادَ ظَنِّي عَلِيلاً بَعْدَ صِحَّتِهِ

وَالظَّنُّ يَبْعُدُ أَحْيَانًا وَيَقْتَرِبُ

(محمود سامي البارودي، 1940)

يصف الشاعر خيبة ظنّه بمن وثق بهم؛ حيث كان له عند سكان الديار موثقاً شقي به، بسبب توانهم في المحافظة عليه، وعدم المبادرة لنصرته وإعانته، هذا الموثق ينقطع إذا لم يصنه الودّ، فاعتل ظنّ الشاعر وضعف بعد صحته،

وَالظَّنُّ يَبْعُدُ أَحْيَانًا عَنِ التَّحَقُّقِ فَيَعْلَلُ وَيُضْعِفُ، وَيَقْتَرِبُ أَحْيَانًا فَيَصِحُّ وَيَقْوَى. ثم يأتي الوصف لتقرير حقيقة في قوله:

لِكُلِّ دَمْعٍ جَرَى مِنْ مُقْلَةٍ سَبَبُ

وَكَيْفَ يَمْلِكُ دَمْعُ الْعَيْنِ مُكْتَنِبُ؟

(محمود سامي البارودي، 1940 م).

يصف الشاعر في هذا البيت «الدّمع» في عمومته مستخدماً السّور «كلّ» (السّور: مخصص من مخصصات الحدّ تتحقق في شكل مفردات من قبيل السّور الكلّي (كلّ، جميع..)، أو السّور البعضّي (بعض..) (محمد الحسين مليطان، 2014 م))، في قوله: (لكلّ دمع جرى من مقلة سبب)، حتى يقر حقيقة هي أنّ العين عندما تذرف دمعها يكون لسبب معيّن ومُحدّد، ربما حزناً وألمًا، وقد يكون مرضاً، مُعلّلاً ذلك في البيت الذي يليه والمتمثل في مكابدة الأشواق، فدموع المكتتب تسيل رغماً عن إرادته، بحيث لا يستطيع حبسها من شدّة ما يعتري قلبه من حزنٍ وألم.

## 2-2- الوظيفّة الإبداعية

تجلّت في الصّور الشعريّة (التّخييلية) وألوان البديع والدّور الذي أدّته في القصيدة.

يُقصد بالخطاب «الإبداعي» نمطاً خطابياً خاصّاً، يشمل أساساً ما يُسمى «الخطاب الأدبي»، وهو خطاب تُسخر له ملكة تُشكّل أحد مكونات القدرة التّواصلية ما يُسمى «الملكة الشعريّة»، وهي تلك الملكة التي تُمكن فئة المبدعين بصفة خاصة من إنتاج الأثر الفنّي، وقد اقترح «أحمد المتوكل» أفراداً قالب خاص بها؛ أي القالب الشعري، يحوي المبادئ والقواعد ويتفاعل مع القوالب الأخرى؛ ليصف الآثار الفنّية ويُفسّرهما» (يعي بعبطيش، 2004 م). يقول البوشيخي: «ثمة تراكيب تستدعي وجود طاقة تَخْيِيلِيَّة لإنتاجها أو تأويلها، من هذه التّراكيب البنيات المجازية، والبنيات الاستعارية، والبنيات الكنائية. تستدعي هذه البنيات؛ البنيات الرّمزية عموماً أن يكون مُستعمل اللّغة الطّبيعية مُجهزاً بطاقة تُمكنه من مجاوزة الفهم الحرفي.» (عز الدين البوشيخي، 2012 م). وقد صيغت القصيدة صياغة أدبية شعريّة تتسم بالجزالة والإيجاز، تتخلّل أسلوبها صورٌ شعريّة، ويتوشّحها ألوان من البديع. وفيما يأتي تفصيل فيها:

## 2-2-1- البعد الفنّي للبنيات الشعريّة/التّخييلية

يقوم التّحليل البلاغي الجمالي للصّور على النّظر في العوامل



مناسب للتعبير عن الظلم والجور.

كما نجد في المثال الرابع استعارة المكنية مُشكَّلة مع التشخيص، يقول الشاعر:

لَكِنَّهُ غَرَضٌ لِلدَّهْرِ يَرِشُّهُ

بِأَسْهُمٍ مَا لَهَا رِيشٌ وَلَا عَتَبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م).

الدَّهر شيءٌ معنويٌّ نُحسُّ به ولا نُدركه، لكنَّ الشاعر بثَّ فيه الحياة، ومنحه صفات الأشخاص، والغاية من ذلك هو توضيح كيفية وقع المحن عليه، فتبدو لنا من خلال الوصف، وهي تنهال على الشاعر، كالسَّهام على من تستهدفه.

تتميز الصَّورة بالحركة المتوالية الشديدة، وهذا ما أفضى به الفعل «يَرِشُّهُ». وبهذا يكون الشاعر قد صاغ المحن المتوالية عليه في صورة حسية ملموسة، فتبدو وكأنَّها سهامٌ حقيقية.

لكنَّ الشاعر لا يشتكى ولا يتذمَّر من الدَّهر في حدِّ ذاته، وإنَّما تجلَّى توظيفه له في ظلم الظَّالَمين وقهرهم، من خلال سيطرتهم على الشعوب والاستبداد بها، فظلم الحكام ينهال عليهم كالسَّهام، هذه الأخيرة لا تشبه السَّهام المعروفة؛ ذلك أنَّها لا ريش لها ولا أوتار؛ وهي سهام معنوية أوجعته، وتركَّت آثارها النفسية المستديمة عليه،

تكمُن قوَّة الصَّورة في أنَّها وضَّحت إحساس الشاعر بالظلم المتوالي عليه وعلى شعبه، بطريقة فنية مجسَّدة، مُشكَّلة أمام القارئ، بحيث أثَّرت فيه وكأنَّه يُشاهدُها حقيقة.

ومنه يمكن القول: إنَّ التشخيص في القصيدة أدَّى دوراً مُهمَّاً تمثل في التصوير، بإضفاء خصائص وسمات إنسانية على الجماد والأمور المعنوية؛ لإيصال أفكاره، وكذا من خلال الإيحاء والتَّخيل، بإثارة الخيال في ذهن المتلقي حتى يعيش معه مشاعره وأحاسيسه.

أما بالنسبة للصَّور البلاغية فسيتم تحليل نماذج من الصَّور المجازية:

-التشبيه البليغ، في قول الشاعر:

فَيَا أَخَا الْعَدْلِ لَا تَعْجَلْ بِالْإِمَّةِ

عَلَيَّ، فَالْحُبُّ سُلْطَانٌ لَهُ الْغَلَبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م)

ترتكز الصَّورة التَّخيلية المتمثلة في التشبيه البليغ على عنصرين أساسيين هما المشبه (الحُبُّ) والمشبه به (سُلْطَانٌ)، عبَّر الشاعر فيها عن عالمه الدَّاخلي الوجداني بعبارة مُوجزة، عمِد فيها إلى تشخيص حالته الشعورية وهو في منفاه.

التي تُشكل جمالياتها، بوصفها أحد المكونات التي تُسهم في أسلبة الخطاب، وتمدُّنا البلاغة عبَّر تاريخها الطويل بجملة من هذه العوامل، التي تُظهر الاستثمار الوظيفي الجمالي للصَّور في الخطاب الأدبي عمومًا والشعري خصوصًا (محمد مشبال، وآخرون، 2014م)، يقول يحي بعبطيش: «إنَّ نظرية النَّحو الوظيفي تستجيبُ لعبقرية النَّحو العربي من الدَّاخِل لا من الخارج، وتُدرج في نموذجها الثاني الخاص بالنَّص قالب الوظيفة الشعرية، الذي يضطلع بتحليل الآثار الفنية وتفسيرها.» (يحي بعبطيش، 2004م). وفيما يأتي تحليل لبعض النماذج ممثلة في التشخيص (التشخيص: هو «إبراز الجماد أو المجرد من الحياة، من خلال الصَّورة، بشكلٍ كائنٍ مميَّز بالشَّعور والحركة والحياة، وهذا النَّهج كثير الشُّيوع في الشعر» (جبور عبد النور، 1984م) والصَّور البلاغية التي لا تخلو من هذا الأخير.

إنَّ خرق قيود التَّوارد (الانتقاء في الحقل اللساني عامة) له ما يبرِّره فنيًا، ذلك أنَّ الخرق النَّاجم عن عدم التَّناسب اللَّغوي/ المعرفي بين العناصر المتواردة في وحدة خطابية معيَّنة، يُرْجى إلى التشخيص، الذي يُشكِّل بمعِية الصَّور البلاغية علامة مُميَّزة للوصف الأدبي. (نعيمه الزهري وأحمد، 2014م).

من عبارات التشخيص الواردة في القصيدة: (لَا يَتَرُكُّ الْحُبُّ قَلْبِي مِنْ لَوَاعِجِهِ). (وَعَادَ ظَنِّي عَلِيلًا بَعْدَ صِحَّتِهِ). (أَيْدِي الْحَوَادِثِ). (لَكِنَّهُ غَرَضٌ لِلدَّهْرِ يَرِشُّهُ).

نَجَمَ التشخيص في المثال الأول عن خرق سِمة (حي) التي يشترطها المحمول (يَتَرُكُّ) في موضوعه «المنفذ» (الحُبُّ)، والمتقبَّل (قَلْبِي). ومن تجلياته تصويرُ الشاعر لخرقة الفؤاد من الحبِّ وآلامه؛ تمسَّكًا ومكوَّنًا ولهيبًا، كأنَّه شخص سيطر عليه بالكامل، فهو فاقد التَّحكم فيه. وفي هذه الصَّورة إيحاء بعدم قدرته على مقاومة هذا الشَّعور.

أما في المثال الثاني فيتمثل التشخيص في نسبة المحمول (عَادَ) إلى شيءٍ معنوي تمثل في (الظَّنِّ)، بمعنى أنَّ الخَرْقَ مَسَّ سِمة (العودة) التي هي من سماتِ الحي، والتي يشترطها المحمول في موضوعه «المنفذ». وبالتالي أعطى الشاعر (الظَّنِّ) صفة من صفات البَشَر، والمُتممِّل في العودة إليه عليلاً؛ إبرازاً لمشاعر الحسرة والخيبة والتوجُّع، بعدما اجتاحت روح الأمل بالعودة ورفقائه إلى الوطن.

في حين جاء التشخيص في المثال الثالث بخرق سِمة (أَيْدِي) التي تُعبَّر عن (حي)، ونسبته إلى شيءٍ معنوي (الْحَوَادِثِ). وهو



عند الشك يُسببُ المهالك، بخاصة إذا لم يستخدم حكمة عقله، وردّ جوابه مضارعاً بقوله: (لَمْ تَعْلَقْ بِهِ النُّوبُ)، قصد أداء وظيفة حجاجية غايتها التوعية وتنوير العقول بالاقناع. ذلك أنّ حياته وما مرّ به في المنفى أكبر دليل للعيان.

أكسب الشاعر العقل المعنوي صفة حسية، فغداً مُجسّماً أمامنا، ندركه بحاسة البصر. وفي منحه إياه هذه الصفة، صفة «الإضاءة» عبر هذا التجسيم، أضحت الصورة تعبيراً عن حاجة الشاعر لهذا العقل تعبيراً ملموساً، نلمسه نحن كمتلقين في دور الإضاءة التي تقضي على الظلام، فإذا أشرقت الشمس بشعاعها المضيء حولت هذه الظلمة إلى نور. والشاعر برسمه لهذه الصورة البصرية يهدف إلى التعبير عن حاجته الكبيرة للمعرفة والحكمة التي محلّها العقل، والتي إن استغلّها المرء تغلب على محنته، فالعقل حامل للمعرفة، والشمس حاملة للإضاءة، وبوجود ضيائها ينتفي وجود الظلام، وباستعمال الإنسان لعقله يخرج من حيرته وشكّه ومحنّته.

الشاعر يعيش حالة من المعاناة، حالة من الحيرة والألم، ولتجسيد ما يُحسُّ به في داخله لجأ إلى الاستعارة المكنية، شكّلها في صورة حسية بصرية وهي الظلمة، والظلام إن انتشر لن يتمكن الشخص من الإبصار والاهتداء، حتى وإن كان يُبصر فلن يهتدي إلى سبيل، ليصبح تائهاً حائرًا. في هذه الظلمة تتفاقم حيرة الشاعر، وتتفاقم معها مصائبه وهمومه. وتشخيصاً لتلك النوائب، أصبغ عليها صفة الكائن الحيّ، فتبدو لنا أكثر تأثيراً. وفي منحه لها هذه الصفة تُصبح المصائب والنوائب تتحرك وتتعلق بالمرء، لصيقةً به، حاملاً إيّاها دون إرادة منه بحملٍ ثقيلٍ في ظلام دامس.

كلّ هذا لأنّه لم يستغل حكمة عقله، والعقل لا يضيء؛ لأنّه معنوي، غير أنّ الشاعر يهدف من خلال تجسيمه في تلك الصورة؛ لإبراز الدور الفعال الذي يقوم به عقل الإنسان، خاصة في المحن.

فَإِنْ يَكُنْ سَاءَ نِي دَهْرِي وَغَادَرَنِي

فِي غُرْبَةٍ لَيْسَ لِي فِيهَا أَحْ حَذِيبٌ.

فَسَوْفَ تَصْفُو اللَّيَالِي بَعْدَ كُدْرَتِهَا

وَكُلُّ دَوْرٍ إِذَا مَا تَمَّ يَنْقَلِبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م).

في البيتين يبلغ إحساس الشاعر بالغربة والوحدة أوجّه، لكن هذا الإحساس هذبهُ الإيمان وصقله العقل، إحساس رجلٍ

هذا الحبّ الذي يتسلّل إلى قلوبنا في أسما معانيه وأزكى أحاسيسه، ثم يتوغّل. ذاك الشعور النبيل الذي إذا سيطر تملّكنا سُلطاناً، فنُدعِن ونرضخ له بإرادتنا. يفرض نفسه علينا، ولن نستطيع أن نُفْلِتَ منه أبداً.

أراد الشاعر من خلال هذه الصورة إيصال المعنى وبثّه في ذهن المتلقي، وجعل وقعه في نفسه قويّاً، فهو يعاني، ذلك أنّ صورة الحبّ في هذا البيت ألمته وعذبته بالبُعد، ليطلب من لائمه أن لا يتعجّل باللّوم، وأن يجد له الأعذار في هذا الشعور الذي تملّكه وسيطر عليه.

- نماذج من الاستعارة:

سيتم تحليل نماذج من الاستعارة، لغنى القصيدة بهذا اللون من الصّور.

أَبِيتُ فِي غُرْبَةٍ لَا النَّفْسُ رَاضِيَةٌ

بِهَا، وَلَا الْمُلْتَقَى مِنْ شِيعَتِي كَثَبٌ

(محمود سامي البارودي، 1940)

تجلّت الصورة الفنيّة في الاستعارة المكنية، في قول الشاعر (أَبِيتُ فِي غُرْبَةٍ)، حيث جسّد الغربة التي هي شيءٌ معنويّ حسيّ على أنّها مَسْكَنٌ للمبيت.

المبيت هو السكينة، هو الاستقرار، هو الراحة والطمأنينة، فيه يخلع الإنسان متاعبه وهمومه؛ لما في جوّه من أنسٍ ورحمةٍ وتفاؤلٍ وأمل، فهو جوّ يُوحى بالاحتواء والدفء، ففيه الاستقرار الروحي والجسدي والنفسي. فالمكُونُ (أَبِيتُ) مُحَمَّلٌ بالمعاني والدلالات الجميلة، ولكن عندما يذكّر الشاعر أنّه يبيت في غربة، فإنّ مشاعرنا تتوزّع بين الإيجابية والسلبية، بين مكوّنين متناقضين (أَبِيتُ، غُرْبَةٍ)، تُوحى بأنّ الغربة صارت بيتاً جبريّاً للشاعر، فهو غير راضٍ بها، ونفسه تتنكر لكلّ ذلك وبشدة، وما تصويره هذا إلّا توضيحاً لضيقه وقلقه النفسي، بخاصة وأنّ هذه الغربة فُرِضَتْ عليه، وبهذا التجسيد يفقد البيت كلّ الدلالات التي كان يحملها، ويصطبغ بمعاني أخرى سلبية، فأضحى المبيت مُوحِشاً كثيفاً، وكلّ هذا دلالة على وحدته وألمه الدائم في المنفى.

لَوْ كَانَ لِلْمَرْءِ عَقْلٌ يَسْتَضِيءُ بِهِ

فِي ظُلْمَةِ الشَّكِّ لَمْ تَعْلَقْ بِهِ النُّوبُ

(محمود سامي البارودي، 1940)

جاء أسلوب الشرط في البيت في قول الشاعر: (لَوْ كَانَ لِلْمَرْءِ عَقْلٌ يَسْتَضِيءُ بِهِ فِي ظُلْمَةِ الشَّكِّ) بالمؤشّر الحرفي «لو» وهو حرف امتناع لوجود؛ فتعلّق المحن والمصائب بالإنسان

البيت الواحد، حيث وظّفه بشكل كبيرٍ ومُلّفت للانتباه؛ ذلك أنّ الشّاعر في صراعٍ بين واقعيين؛ واقع مُزِرٍ يتعايش معه، وآخر يتمنّى أن يتحقّق في قابل الأيام، نذكر منها الثنائيات: (يَأْتِي، يَجْتَنِبُ)، (غُرْبَةً، مُلْتَقَى)، (تَصْفُو، كُدْرَةً)، (سَلَبَتْ، مُكْتَسَبٌ)، (يَبْعُدُ، يَقْتَرِبُ).. وهو ما يُسعى في البلاغة العربية بطباق الإيجاب، وقد جاء لتشخيص التّوتر تارة، ولخلق حالةٍ من التّوازن النّفسي ببثّ الأمل في داخله تارةً أخرى. «وتظهر جمالية التّضاد في أسلوب الشّاعر في «استعماله له بما يُناسب موضوعاته، دون أن يشعر القارئ فيها بالتكلّف، ولم يكن توظيفه لمجرد الزّينة بل لحاجة المعاني إليه؛ حتى يُسهم في تأكيدها وتقديرها بصورة أقوى وأمكن في النّفوس، وذلك من خلال تتابع المتضادات، وظهر ذلك بأنسب الطّرائق لأدائها، فأعطى كلامه حيوية وخفّف من جفاف الفكر» (أسماء حمبلي، 2016م-2017م)، ومنه فالطّباق وظّف بطريقةٍ مناسبةٍ وملئمة لسياق الخطاب الشعري، فزاد المعنى وضوحاً وقوّةً وتأكيّداً، بُغية تقريبه من ذهن السّامع والتأثير فيه.

أمّا بالنسبة للتّقابل المتمثّل في المقابلة فقد جاء مرّة واحدة في القصيدة، في قول الشّاعر:

لَا يَخْفُضُ الْبُؤْسُ نَفْسًا وَهِيَ عَالِيَةٌ

وَلَا يُشِيدُ بِذِكْرِ الْخَامِلِ النَّشْبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م).

في البيت مقابلة معنوية بين وَضْعَيْن متناقضين؛ وضعيّة العلوّ والسُّمُو، ووضعيّة الدُّنُوّ والمذلّة. وقد جاءت إثارةً لانتباه المتلقي من خلال النّفي القاطع، وتحفيزاً لذهنه ليتقبّل فكرة الرّقي ويُدخّض عنه الخمول والكسل. «فالمقابلات يحتاج كلّ منها إلى الآخر للتأثير والإثبات؛ ذلك أنّ المعنى قد لا يتّضح أحياناً إلاّ بإيراد نقيضه» (مثنى كاظم صادق، 2015م). وتكمن جمالية هذا اللّون البديعي في أنّه يركّز المعنى ويؤكّده، ويزيد التعبير قوّةً وإيحاءً وتأثيراً.

-الموسيقى الثّانية، فتمثّلت في براعة الاستهلال في مطلع القصيدة من خلال توظيف (التّصريح) الذي يُعدّ مظهرًا تقليدياً اعتمده الشّاعر، «حيث يُحدّث مع الوزن والقافية دفقة موسيقية واضحة، جاذبة للقارئ، وقد كان القدماء يحرصون عليه إظهاراً للمقدرة اللّغوية» (جمعة محمد محمود شيخ روحه، 2007م)، وقد أظهر البارودي المقدرة نفسها في مطلع هذه القصيدة، في قوله:

جَرَّبَ الحَيَاةَ وَعَرَفَ خَبَايَاهَا وَأَسْرَارَهَا، عَرَفَ أَنَّ أَيَّامَهَا تَتَلَوْنَ  
بِأَلْوَانٍ، تَرْتَدِي الزَّاهِي مِنْهَا، كَمَا تَرْتَدِي الدَّائِنُ الْمُعْتَمَ، تَطُولُ  
وَتَطُولُ وَلَكِنَّهَا لَا تَدُومُ.

هنا ساهم الشّاعر بخياله وعاطفته ووعيه في تشكيل هذه الصّورة؛ صورة الأيام القاسية التي عانى فيها الظّلم والحرمان.. حيث اجتمعت كلّ الهموم والأحزان على قلبه، ممّا جعل الأيام ثقيلة على وجدانه ثقل ما يشعر به. وقد تجسّد بأسلوب الاستعارة؛ في شكل صديق، صديق تركه في غربته، في وحدةٍ قاسيةٍ مُوحشة، فحذف المشبه به ورمز إليه بلازمة من لوازمه «الإساءة» و«المغادرة».

في أنسنته للدهر أضحت؛ صورة أيّامه القاسية مُجسّدة في ألم الصّديق الذي غادر وخذل أصدقاءه، لأنّ خذلان الصّديق أشدّ مرارة على النّفس. هذا المشهد المُثير الحافل بالحركة أفضى به المحمولان الفعلان: «سأني» و«غادرتي»، وهو ينمّ عن عمق إحساس الشّاعر بثقل الأيام المتعبّة. مُستعيراً من الجوّ الكدرة والسّواد، ليمنحها كيانا حسيّاً، فتغدو مُجسّدة أمامنا مُكدّرة داكنة اللّون، وقد خصّ اللّيالي بالذّكر لأنّ الهموم والأحزان فيها أشدّ وأعمق.

وظّف الشّاعر الصّورة البصرية الحسيّة توضيحاً لمعنى أمن به وصدّقه، هو يقينه بزوال تلك الأيام وعودة صفائها، مثل الجوّ الذي لا تبقى كُدْرته.

يتّضح أنّ البارودي من خلال هذه الصّور المُحلّقة في سماء الخيال، كان يُحاكي مشاعره وآلامه التي انعكست في بصره على الطبيعة من حوله، وكأنّما تمثّل فيها نفس الآلام ونفس المشاعر. (شوقي ضيف، 2006).

والبارودي لم يتقن تصوير المشاهد الحسيّة وحدها، بل أتقن تصوير المشاهد النّفسيّة أيضاً، ولعلّ أكبر مشهد نفسي عاشه هو مشهد الموصوف في القصيدة؛ مشهد غربته «في سرنديب» وحنينه إلى وطنه وأهله وصحبه.

## 2-2-2- ألوان البديع

نلاحظ أنّ الأبيات مُرصّعة ببعض المحسنات البديعية التي تُفتّق بها الأسماع، منها: التّقابل والتّصريح، التّضمين والاقْتباس. فالقارئ للقصيدة يلحظ وجود نوعين من الموسيقى الدّاخلية:

-الموسيقى الأولى: تتمثّل في التّقابل من خلال «الطّباق» و«المقابلة».

فبالنسبة للطّباق فقد جمع الشّاعر بين الضّدين في إطار

لِكَلِّ دَمْعٍ جَرَى مِنْ مُقْلَةٍ سَبَبٍ

وَكَيْفَ يَمْلِكُ دَمْعُ الْعَيْنِ مُكْتَنِبٌ؟

(محمود سامي البارودي، 1940).

من خلال المُكُونَيْنِ (سَبَبٍ) و(مُكْتَنِبٍ)، أضفى الشاعر على البيت جرساً موسيقياً، ونغماً عذباً يطربُّ له السامع، ويشدُّ انتباهه.

وظَّف الشاعر التَّضْمِينَ البديعي بشكلٍ لافتٍ للانتباه، «والذي يُقصد به أخذ شاعر من شاعر آخر بيتاً أو دونه وتضمينه في شعره» (ابن المعتز، عبد الله، البديع، 1979م، أحمد حسن حامد، 2001م)، وتأثَّر الشاعر بالقُدَامَى في أساليبهم ومعانيهم واضحٌ جداً في القصيدة، وفي ذلك يقول محمود الزيات: «تقصص البارودي شعر ابن المعتز وأبي نواس والرضي والطغراني وأمثالهم من الفحول، فارتسم شعرهم على لوح قلبه، وانتشَق في صفحة ذهنه؛ وصادف ذلك منه شعراً فياضاً وذوقاً سليماً، فاستخرج من مجموع تلك الأساليب أسلوبه الرائق الفخم، ولذلك تحسَّ وأنت تقرأ قصيدة من نظمه أنَّ أرواح أولئك الفحول تحومُ حول روحه، وتُحلِّق فوق أبياته» (ابن المعتز، عبد الله، البديع، 1979م، أحمد حسن حامد، 2001م)، من أمثلته في القصيدة نورد النماذج الآتية:

إِنِّي أَمْرٌ لَا يَرُدُّ الْخَوْفُ بِأَدْرِتِي

وَلَا يَجِيفُ عَلَى أَخْلَاقِي الْغَضَبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م).

الشاعر هنا يفتخر بنفسه، وهي عادة الشعراء الجاهليين، متأثراً «بعنترة بن شداد» وهو يفتخر بشجاعته ومروءته ونسبه، في قوله:

إِنِّي أَمْرٌ مِنْ خَيْرِ عَبَسٍ مَنْصَبٍ

شَطْرِي، وَأَخِي سَائِرِي بِالْمَنْصَبِ

(الخطيب التبريزي، 1992م).

-النموذج الثاني:

لَوْلَا مُكَابِدَةُ الْأَشْوَاقِ مَا دَمَعَتْ

عَيْنٌ وَلَا بَاتَ قَلْبٌ فِي الْحَشَا يَجِبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م).

البارودي في هذا البيت متأثر بـ «امرؤ القيس» في البيت التاسع من معلقته، في قوله:

فَقَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً

عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَ دَمْعِي مَحْمَلِي

(الزَّوْنِي، 2015).

-النموذج الثالث:

فَيَا أَخَا الْعَدْلِ لَا تَعْجَلْ بِالْإِنْمَةِ

عَلَيَّ، فَالْحُبُّ سُلْطَانٌ لَهُ الْغَلَبُ

(محمود سامي البارودي، 1940م)

يظهر لنا أنَّ الشاعر متأثر بـ «عمرو بن كلثوم» في البيت الثالث والعشرين (23) من معلقته، في قوله:

أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا

وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرَكَ الْيَقِينَا

(الزَّوْنِي، 2015).

ومنه «أخذ البارودي لغة القدماء وأودعها معانيه الخاصة به والتي تُعبِّر عن العصر» (جمعة محمد محمود شيخ روحه، 2007م)، ويبرز التَّضْمِينَ في القصيدة من خلال حرص الشاعر على توظيف اللَّفْظِ (المكُون) العربي الأصيل والأساليب الجزلة والفخمة والمعاني العميقة الرائقة، وهذا يوحى بثقافة الشاعر الواسعة وكثرة اطلاعه ومحفوظه.

كما نجد الاقتباس، في قوله:

هَا إِنَّهَا فَرِيَّةٌ قَدْ كَانَ بَاءُ بِهَا

فِي ثَوْبٍ يُوسُفَ مِنْ قَبْلِي دَمٌ كَذِبٌ

(محمود سامي البارودي، 1940).

جاء المحسن البديعي لتحسين وتزيين الألفاظ والمعاني في البيت، وهو اقتباس إشاري/جزئي، حيث أخذ الشاعر من القرآن الكريم ما يُشير إلى الآية مع الالتزام ببعض ألفاظها (دم كذب، يوسف..)(عبد الهادي الفكيكي، 1996م).

فالشاعر هنا متأثر بالقصص القرآني في قوله تعالى: «وَجَاءَ وَ عَلَى قَبِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾» (يوسف الآية 18). مُوظِّفاً ألفاظ القرآن الكريم ومعناها في مضامينه الشعرية، وقد اقتبس من الآية الكريمة «قَصْداً للاستعانة على تأكيد المعنى المقصود» (ابن الأثير، ضياء الدين، 1962م)، ذلك أنَّهم اختلقوا عليه الكذب مثلما اختلقه من قبل إخوة يوسف؛ «حيث رجعوا لأبيهم بقميص سيدنا يوسف وهو مُلطَّخٌ بدمٍ كَذِبٍ، فإذا ألهاهم الحقد الفائر على سبك الكذبة، ودسَّ المكيدة» (سيد قطب، 1994م)، فمثلما افترى إخوة يوسف على أخيه الكذب، افترى على الشاعر

تنبئ عن رصيدٍ ثقافيٍّ كبيرٍ لقائلها، فهي لا تنبُع إلا ممَّن خَبر الحياة وجربها.

أثبت المستوى البلاغي من خلال آلياته نجاعته في وصف النص الشعري وصفًا فنيًا (إبداعيا)، من خلال ترصيع النص بالصّور البيانية والمحسنات البديعية، فالصّور الشعرية في القصيدة صورٌ عميقةٌ عمق تجربته، وعمق آلامه وأحزانه، لا مبالغة فيها ولا تزيف، حيث استقاها الشاعر من إحساسه بواقعه المؤلم، فمن الملاحظة العميقة لها ندرك أنّ الصّور التي وظّفها كلّها مستمدة من الواقع المحسوس، مثل: الشمس، الجو، الإنسان وصفاته المادية.. والهدف منها هو إيصال تجربته للناس بشكلٍ حسيٍّ ملموس.

تعددت البنيات الشعرية في القصيدة حيث اتخذ الشاعر من الصّور المجازية المشوبة بالتشخيص وسيلة لرسم صور شعرية مختلفة، فالشاعر في تمثله لتجربته يحتاج إلى وسيلة ليُجسّد بها أفكاره وعواطفه وآلامه وأحاسيسه، والصّور الفنية/الشعرية هي الوسيلة الجوهرية لنقل تجربته.

من خلال التحليل اتضح أنّ الشاعر وظّف الصّور الشعرية المعروفة توظيفًا متنوعًا، والمميّز في ذلك أنّ هذا التصوير ذو طابع حسيٍّ مادي، يجسّد للقارئ/المتلقي تلك الصّور ويقرّها له؛ أداءً لوظيفة تعبيرية غايتها الإيحاء والتأثير لإيصال مكامن هاته النفس وما يختلجها من مشاعر. أما بالنسبة لألوان البديع فقد وردت بنسب قليلة جدًا وذلك لنزوع الشاعر إلى تصوير الواقع كما هو في بساطة وسلاسة وقوّة، دون اعتماد على محسنات اللفظ البديعية إلا ما جاء عفويًا ودون إغراب في الخيال.

بأنّه أوّل من أشعل نارَ الفتنة بين «الخدوي السعيد» والثوار، وأنّه حين حارب في معركة «أحمد عرابي» كان من أجل نفسه؛ لتحقيق مصالح خاصة، فطموحه، في نظرهم، كان أن يحكم مصر، ولكنّه نفى كلّ ذلك بقوة في شعره. ليؤدي الاقتباس وظيفته التنبيه والاستنكار.

تكمّن جمالية الاقتباس عند الشاعر في ذلك التداخل بين الصّورتين: الأولى مواجهته لهم بالافتراء عليه، مثلما واجه يعقوب. عليه السلام. كذب أبنائه بالكيد لأخيه، أمّا الثانية فتتمثل في التّجمل بالصّبر والتّجلّد به اقتداءً بسيدنا يعقوب، حيث كان «صابرًا متحملاً، لا يجزع ولا يفزع ولا يشكو، مُستعينًا بالله على ما يُلقونه من حيل وأكاذيب» (سيد قطب، 1994م)، وبالتالي يمكن القول: إنّ فلسفة البارودي فلسفة دينية رافضة للظلم والطغيان، صابرة على قضاء الله وقدره، لتكون النهاية مُشرقة بكلّ ما تحمله من رضا إزاء الصّبر وعناء التّحمل.

## خاتمة

من خلال تحليل الخطاب الشعري وفق آليات المستوى البلاغي يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

-كشف لنا الشاعر في قصيدته «في سرنديب» شعوره وحالته المزرية وهو في المنفى، ليسرد لنا بطريقة الاسترجاع كلّ الأحداث الأليمة وأشكال الظلم والاضطهاد الذي تعرض لها هو وشعبه.

-الغنى البلاغي للنص، والذي من تجلياته حضور المنتج محمود سامي البارودي في نصّه حضورًا قويًا وفعّالًا.

إنّ حرص الشاعر على بثّ الحكمة في بناء نصّه الشعري يكشف لنا جانبًا مهمًا في تكوين شخصيته؛ ذلك أنّ الحكمة

## المراجع

### كتب

1. أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009م.
2. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط.
3. أحمد المتوكل اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في النمط والتطور، الدار العربية للعلوم ناشرون - دار الأمان، الرباط- منشورات الاختلاف، ط1، 1433هـ/2012م.
4. أحمد حسن حامد، التضمين في اللغة العربية: بحث في البلاغة والنحو، الدار العربية للعلوم ودار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين، ط1، 1422هـ. 2001م



5. تون أ. فان دايك، علم النص: مدخل متداخل التخصصات، ترجمة وتعليق: سعيد حسن البحيري، ط1، 2001م، دار القاهرة للكتاب . مصر
6. جبور عبد النور، المعجم الأدبي، كانون الثاني (يناير)، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م.
7. جمعة محمد محمود شيخ روحه، الصّورة الفنيّة في مختارات البارودي (ملاحمها وتطورها)، دار الكتب والوثائق القومية، كفر الدوار: مكتبة بستان المعرفة . طباعة ونشر وتوزيع الكتب، ط1، 2007م.
8. أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، شرح المعلقات السبع، ضبط نصوصه وعلق عليه حواشيه وقدم لأعلامه: عمر فاروق الطبع .
9. الخطيب التبريزي، شرح ديوان عنتر، قدّم له ووضع هوامشه: مجيد طرد، دار الكتاب العربي، بيروت. لبنان، ط1، 1412هـ . 1992م.
10. حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي، دار الجيل، بيروت، لبنان، دط، (1426هـ، 2005م)
11. سيّد قطب، في ظلال القرآن، المجلد الرابع، ج22، دار الشروق، ط22، 1994م.
12. شوقي ضيف، البارودي رائد الشعر الحديث، ط4، دار المعارف، القاهرة.
13. ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانه، ج3، ط1، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة. مصر، 1962م.
14. عبد الهادي الفكيكي، الاقتباس من القرآن في الشعر العربي، ط1، 1996م، دار النمير للنشر والتوزيع، سوريا. دمشق.
15. عبد الله بن المعتز، البديع، نشره تراتشكوفسكي، ط2، بغداد، مكتبة المثنى، 1979م.
16. عز الدين البوشيخي، التواصل اللغوي: مقارنة لسانية وظيفية، نحو نموذج لمستعملي اللغات الطبيعية، بيروت. لبنان، ط1، 2012م.
17. عمر الدسوقي، في الأدب الحديث، دار الفكر، ط7، 1994م
18. مثنى كاظم صادق، أسلوبية الحجاج التداولي والبلاغي تنظير وتطبيق على سور مكية، دار الأمان. الرباط، منشورات ضفاف، ط1، 1436هـ. 2015م
19. محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم، ط1 1453هـ. 2014م،، دار الأمان. الرباط، منشورات ضفاف . منشورات الاختلاف
20. محمود سامي البارودي، ديوان البارودي، قصيدة في سرنديب، ج1، ضبطه وصححه وشرحه: محمد شفيق معروف، شاركه في تحقيقه: علي الجارم، دط، دار الكتب المصرية، (1359هـ، 1940م).
21. نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، دار الأمان، الرباط، 2014م

#### مقالات

1. وردة معلم، بناء الزمن في رواية «عابر سرير» لأحلام مستغانمي، مجلة التواصل الأدبي، العدد الخامس، ديسمبر 2015م، جامعة باجي مختار. عنابة، الجزائر.
  2. يحيى بعبطيش، الوظائف التداولية في رواية ربح الجنوب، مجلة علامات، ج51، م13، محرم 2425هـ، مارس 2004م
- أطروحة أورشلة جامعية**
1. أسماء حمبلي، بلاغة الخطاب في كلية ودمنة لابن المقفع. مقارنة تداولية. (أطروحة دكتوراه)، 2016م. 2017م. بحث مدرج ضمن كتاب محمد مشبال، بلاغة صور الأسلوب وآفاق تحليل الخطاب، وآخرون، ضمن كتاب: البلاغة والخطاب، إعداد وتنسيق: محمد مشبال، ط1، دار الأمان الرباط. منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف، الرباط والجزائر، 1435هـ. 2014م.

## Module layered grammar and poetic discourse, the case of In Serendib written by Barudi, rhetoric level and its three layers

### Abstract

*Module layered grammar involves many levels: rhetoric level, pragmatic level, semantic level and structural level. Thus, the research aims at studying deeply the poem In Serendib written by Barudi using functional mechanisms through the language used model. this study will focus on the rhetoric level which includes three layers: Deictic center layer, discourse type layer and discourse style layer.*

*The first layer, called Deictic center layer, looks for the speaker's soul in the text, in addition to main features that define him. Type discourse layer is interesting in the goal that the speaker aims through the mechanism he adopts in the text. The third layer "style discourse layer" plays many roles helping the poet in achieving experiences in a given spatiotemporal frame.*

### La grammaire modulaire et le discours poétique : le poème Ceylan d'al-Barudi comme modèle «Le niveau rhétorique et ses trois composantes»

### Résumé

*Dans la grammaire modulaire, il existe plusieurs niveaux, qui sont : le niveau rhétorique, le niveau pragmatique, le niveau sémantique ainsi que le niveau structural. La présente étude a pour but d'étudier profondément le poème écrit par Baroudi en recourant à des mécanismes fonctionnels selon le modèle de l'utilisateur de la langue. Il est à noter qu'on va concentrer sur le niveau rhétorique qui englobe, à son tour, trois. La première couche, appelée couche du centre déictique, cherche à identifier l'âme de l'orateur dans le texte ainsi que les traits principaux qui l'identifient. La couche du type du discours s'intéresse à l'objectif visé à partir du mécanisme adopté dans le texte, alors que la troisième couche « la couche du style du discours » joue plusieurs rôles aidant le poète à concrétiser ses expériences dans un cadre spatiotemporel particulier.*

### Keywords

function  
discourse  
layer  
rhetoric level

### Mots clés

fonction  
discours  
couche  
niveau rhétorique

## الأنساق الثقافية في الخطاب الكاريكاتيري الجزائري

The cultural Patterns in Algerian Caricature Discourse

د. كحلي عَمَّارة

Dr . Ammara Kahli

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر

ammara.kahli@univ-mosta.dz

د. بختة ختال<sup>(1)</sup>

Dr . Bakhta Khetal

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر

bakhta.khetal.etu@univ-mosta.dz

### ملخص

معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2020-01-14

تاريخ القبول 2021-10-04

الكلمات المفتاحية

الخطاب

الكاريكاتير

الأنساق الثقافية

المستهلك الثقافي

الجزائر

تهض هذه الدراسة بمكاشفة الأنساق الثقافية في الخطاب الكاريكاتيري، لأنها تتخفى خلف بساطة الطرح الأيقوني، والحوار الإيحائي العميق، محملة بصيرورة تأويلية هدفها الإقناع، فهو خطاب غايته الحجب لا الكشف، تتوارد أفكاره بأسلوب المبالغة الساخرة الناقدة، مصورا الهوية الجماعية الاجتماعية، فتمّة أداء فنيّ تعمل ممارسته النقدية الثقافية على محاكاة الواقع، وتحويله جمالياً عبر فعل «الرسم»، هذا الوعي الثقافي الجماليّ مؤسس على رؤية غايتها الولوج إلى المستهلك الثقافي. وذلك بتحليل أعمال كاريكاتيرية جزائرية وفق المقاربة السيموثقافية.

### مقدمة

استوجب اللعب على متاخمة حدود الحقيقة، والعمل على صياغتها وفق تمظهرات الواقع، والسيطرة على التلقي بالنظر إلى النسق المهيمن على الخطاب ومساحة تحرّكه ضمن سياقات الثقافة والإيديولوجيا والعقدية، لذلك اعتمدت الصورة الكاريكاتيرية على سياقات متعددة، وعلى خطوط غير منتظمة تسعى للاكتمال من متلق ذي قاموس بصريّ ثقافيّ ثريّ، فالكاريكاتير في الأصل خطوط مغايرة لما هو معهود في الخطاب؛ إذ يعدّ شكلا من أشكال الخروج عن النصّ على اعتبار أنّ النصّ بالمعنى التقليديّ هو الحروف المكتوبة لا المرسومة «لا يحمل في ذاته دلالة جاهزة ونهائية، بل هو فضاء دلاليّ وإمكاني تأويليّ ولذا فهو لا ينفصل عن قارئه ولا يتحقّق من دون مساهمة القارئ، فكلّ قراءة تحقق إمكانا دلاليا لم يتحقق، وكلّ قراءة هي اكتشاف جديد» (خافاني محمد، عامر رضا، 2019)؛ حيث يرى كلّ من يوري لوتمان Lotman Youri Mikhailovic (1922-1993)، وايفانوف Vyacheslav Ivanov (1929-2017)<sup>(1)</sup> أنّ الظواهر الثقافية هي

إنّ البحث عن الأنساق الثقافية الصريحة والمضمرة في الخطاب الكاريكاتيري، والتي صاغها محترفوه في أيقونات تشكيليّة ولسانية ضمنتها أفكارهم التي تتخذ من الحياة الاجتماعية مصدر إبداعاتهم، وتجعل من الكاريكاتير رسالتهم اليومية المحملة بالهمّ الإنسانيّ، في قالب ساخر، كأسلوب نقدي يكشف عيوب المجتمع، فهو مزيج من الموهبة والثقافة والوعي، هذا التوجه النقدي يستلزم إخضاعه للمساءلة النقدية الثقافية وأنساقها المتخفية وراء جماليّتها، ومحاولة إظهارها بفعل تشريح بنيتها السردية، والسرد هنا يتعين بالكلمة والصورة، فتعيين الأنساق الثقافية لا في الأعمال الأدبية والفنية، بل في كلّ عمليّات التلقي، بما في ذلك تلقي الصورة بصفتها «تتسم بالتعدد الدلاليّ (Polysémie) أي أنّها تقدّم للمشاهد عددا كبيرا من المدلولات» (العماري محمد، 2019).

ونظرا لطبيعة الخطاب الكاريكاتيري الناقدة والساخرة

1 يوري لوتمان (1922-1993): كاتب وفيلسوف وعالم لغوي من أستونيا، درس في جامعة سانت بطرسبورغ الحكومية، من مؤسسي مدرسة تارتو السيميائية Tartu بموسكو سنة 1964، رفقة كل من Gasparov Uspensky, Ivanov, Toporov, Piatigorsky، فكانت أذواق لوتمان انتقائية، وغزير الإنتاج وصلت أعماله إلى 800 مقال وكتاب باسمه، في الأدب والأنظمة النظرية في علم الجمال والشعر والفن والسينما والأساطير والتاريخ. حيث تم نشر الطبعة الروسية لكتابه Culture and Explosion «الثقافة والانفجار» (Kul'tura i Vzryv) في سنة 1992، الذي يمثل ذروة أفكاره المكرسة لتطوير نظرية سيميائية الثقافة، كما صاغ مصطلح «simiophere» سنة 1984. ينظر: (Lotnan Juri, 2009, pp 07-17).

موضوعات تواصلية وأنساق دلالية»<sup>(1)</sup> (حمد، 2017) تُشغل المتلقي بالبحث عن مساحات الاختلاف بالمعنى النقدي. إن الغوص في مفاصل هذا البحث الذي يكشف الأنساق الثقافية التي ركز عليها الفن الكاريكاتيري الجزائري، قد يسهم في معرفة إضافية جديدة لإثراء تخصص الفن عموماً والكاريكاتير خصوصاً؛ حيث تنبع قوة التمثيلات المتواترة في «أنها تنقل العالم كما يراه الرسام ليصبح العالم كما يراه الجمهور من خلال قدرة الكاريكاتير على صنع الأيقونة أو الكود الثقافي الخاص لموضوع معين» (إسماعيل، 2014)، وتعزز بذلك التنوع المعرفي للمشغلين عليه سواء تعلّق الأمر بالفنان ذاته أو بالباحثين؛ حيث ينبني النسق الثقافي على أسس قيمية، معبراً عن توجه الفنان الفكري وكاشفاً عن أثر الثقافة الأم، محاولاً استظهار ما تخفى، بتفعيل المشهد الكاريكاتيري الذي يأخذ «بعده في تحفيز المتلقي على الانفعال بالصورة على المستويين البصري والعقلي» (عبد صابر، 2010)، فالرؤية البصرية هنا مكتملة للرؤية العقلية، على أساس أن الدراسات النقدية الثقافية هي منصة تنظير للممارسة الفنية البصرية أيضاً، وبذلك تلعب دوراً مهماً في إعادة فتح المجتمع بتفكيك جملة من العناصر المكونة للنسق الثقافي، وإرجاعها إلى الثقافة العميقة للمجتمع، وبما أن الكاريكاتير مؤسس في الغالب على نسقين هما: نسق أيقوني ونسق لغوي، فإن هناك من «يشيرون إلى التبعية الثنائية لفن الكاريكاتير التشكيلية والصحفية»، (سلامة عاطف، 2019)، وبالتالي يتعاضدان للوصول إلى أهدافه، ومن ثم يمكن طرح الإشكال التالي: ما هي الأنساق الثقافية الصريحة والمضمرة التي تكتنف خطاب الفن الكاريكاتيري الجزائري؟ وهل الشفرة الأيقونية تنتشر في فضاء الصورة للإدراك المتتابع، أم أن فك عناصرها مسألة متروكة لاختيار المتلقي؟ وكيف تُسهم المقاربة السيميوتقافية في تفكيك شفرة تلك الأنساق؟

## 1- مفهوم النسق الثقافي

حظيت الدراسات النقدية باهتمام بالغ في مجالات مختلفة، جعلت من المنجز الفني محور اشتغالها، حيث أفرز توجهات

جديدة تستدعي آليات مستحدثة لتفكيك شفراته، والقبض عليه لوضعه تحت التشريح، فجاء مصطلح الدراسات الثقافية الذي لم يعد يهتم بالنص كنص قابل للتحليل، بل أصبح يبحث في النصوص بأنواعها عن أنظمة ثقافية «تمارس شتى أنواع الهيمنة والتحكم في المتلقي الفردي والجماعي بطرق متخفية، وترسم تمثلاته الذهنية وأفاقه التأويلية» (همام محمد، 2019)؛ إذ لم يعد للجمالية أهمية في النصوص إلا ما أفصحت عنه من خلال الحمولة الثقافية التي وشحت أنساقها المعلنة والمضمرة، والتي قد تفلت من المبدع في سياق الإنتاج ومسارات التلقي.

لقد أكد الناقد عبد الله الغدامي A. Al ghadami (1946) هذا النهج النقدي حينما اعتبر أن النقد الثقافي ما هو إلا «أحد علوم اللغة وحقول الألسنية، معني بنقد الأنساق المضمرة التي ينطوي عليها الخطاب الثقافي بكل تجلياته وأنماطه وصيغته» (الغدامي، 2005). وقد انطلق الغدامي من فرضية اتصال الثقافة بالمجتمع والتي تؤثر في النشاط الإنساني وإبداعاته، لذلك فالنقد الثقافي «يبحث في الترابط والإحالة إلى ما هو خارج العمل من أبعاد ثقافية» (دخيل، 2018)، ذلك أن المنتج الإبداعي يخرج عن دائرة الممارسة ويجنح إلى البحث في ما وراء الفعل الثقافي بكل اختصاصاته، من هنا أنتج النقد الثقافي مجموعة من الأنساق الثقافية متعددة التوجهات كالدينية والأخلاقية والسياسية، وبالتالي أصبحت تتحكم في الممارسات الإنسانية بما في ذلك الثقافة المحلية؛ لأن الثقافة تتضمن «الأنماط الظاهرة والباطنة للسلوك المكتسب عن طريق الرموز، إذا ما كان في مجتمع معين من علوم ومعتقدات وفنون وقيم وقوانين وعادات وغير ذلك» (بدوي، 1982).

فيما يعرف النسق بأنه «ما يتولد عن حركة العلاقة بين العناصر المكونة للبنية، إلا أن لهذه الحركة نظاماً معيناً يمكن ملاحظته وكشفه (...) أو أن لهذه العناصر المكونة للوحة من خيوط وألوان تتألف وفق نسق خاص بها» (بوقرة، 2009). أما النسق الثقافي فإنه ينطبق على مكونات الثقافة، التي لا تعتبر نسقاً إلا إذا رسخت الأفكار والقيم والأعراف

1 إيفانوف Ivanov Vyacheslav (1929-2017): كاتب روسي وعالم في فقه اللغة، من مؤسسي مدرسة تارتو السيميائية، اهتم بالدراسات الهندية الأوروبية، واللغويات، والترجمة الآلية، والأنثروبولوجيا الثقافية، والسيميائية والدراسات الأدبية / الثقافية، والنظريات الأدبية والجمالية الروسية. له مسيرة أكاديمية طويلة بدأت في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، نشر إيفانوف أكثر من عشرين من الكتب وأكثر من ألفي مقال، وشغل عدة مناصب منها: رئيساً لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (1959-1961)، مؤسساً لمدرسة الأنثروبولوجيا الروسية في جامعة الدولة الروسية العلوم الإنسانية في موسكو (2003-2017). ينظر: (Igor, Pilshchikov et autre, 2018, 106-139).



فهو يظهر في لغة الإشارات والرسمات والصّور وغيرها من أنماط اللّغة غير اللّفظيّة، (Fairclough, 2003)، والتي بإمكانها تحقيق أهداف التّواصل، وذلك تبعاً للتّخصّصات، فالخطاب الكاريكاتيريّ يحترف الصّنع الفنيّة، والتّوهّج الفكريّ الآنيّ للأحداث بتأبيد اللّحظة، من خلال خطاباته السّاخرة المؤسّسة على فعل التّشويه والمبالغة التّشكيلية والتّضمينية للفعل الفنيّ الإبداعيّ، رسالة حملتها أيقوناته البسيطة التّمظهر، عبر سنن في كثير الأحيان تنجح إلى فعل التّخفيّ، خلف جماليّة التّلقّي وآلياتها التي تؤثر في المتلقّي بالرسالة المُبلّغة، فالاستقبال مشروط بالاستجابة، التي تعدّ هنا في ذاتها شكلاً من أشكال الأخذ والرّد؛ لأنّ صاحبي سُلطة التّلقّي هما المرسل والمتلقّي في آن واحد. وهذا ما أدّى إلى تغيير أسلوب الخطاب الكاريكاتيريّ في التّعاطي مع الطّرح وممارساته عبر الصّحف قديماً وحديثاً، أو من خلال وسائل التّواصل الاجتماعيّ في الوقت الرّاهن، فهو لوحة فنية ترصّع مساحاتها شخوص إنسانيّة وعلامات، تهتم بالإفصاح «عن المسكوت عنه وتعريّة الطّابوهات (...) خطاب ساخر في شكله وفاعل في محتواه، وقادر على توعية الشّعب وتقريب مشكلاته» (الحسين، 2009).

## 2-2- الكاريكاتير في الجزائر

تجمع معظم القواميس على أنّ مصطلح «كاريكاتير caricature بالإيطاليّة Caricatura، مشتقّ من الجذر اللّاتينيّ Caricare ويعني الحشو» (Anne Goliot et autres, 2008)، وهو يرتبط بالمبالغة في إظهار العيوب، برسم تشكيليّ ساخر غايته تشكّل «معاني بارعة لتسكن ذهن الإنسان وتجبره على التّفكير في ما بداخل دائرة الواقع، وتدعوه إلى تشكّل الدّائرة من جديد بفكر وعقل جديدين من أجل واقع أفضل» (الحسين، 2009)، كما أنّ الكاريكاتير «فنّ قديم يرجع إلى بداية معرفة الإنسان بالرّسوم والنّقوش التي سجّلها على الكهوف، وقد عثر على الكثير من الرّسوم التي تحتوي عناصر الكوميديا والسّخرية في فرنسا وإيطاليا وأمريكا الجنوبيّة وفي صحراء الطّاسيلي الجزائريّة» (حمادة، 1999).

وقد وضّح وليم ه. بيك William H. pick أنّ الفراعنة جسّدوا صوراً ساخرة وأوضاعاً معكوسة على ورق البردي وشققات الأواني الفخاريّة، من بينها قطّ يرعى الغنم وأسد يلعب حماراً الشّطرنج (بيك، 1997)، كما شهد تطوّر في القرن السّابع عشر حتى القرن الثّامن عشر؛ حيث عدّ العصر الدّهبيّ لهذا

والإيديولوجيات، لذلك فعملية التّكرار تعزّز النّسق الثّقافيّ، وتعكس نظرة مجموعة من البشر لأُمور تتعلّق بحياتهم. فالنّقد الثّقافيّ يستند إلى أسس معرفية تتمثّل في نقد: الهوية، النّسوية، السّلطة أو الهيمنة بمختلف تمثّلاتها سواء: سلطنة الدّولة، المجتمع والعائلة.

لذلك شكّلت الدّراسات النّقدية قفزة نوعيّة في تقنيّ الأثر الفنيّ الإبداعيّ، لتمارس الفعل النّقدّي تبعاً للتّطوّرات الاجتماعيّة والسياسيّة المتاخمة لحدود الإبداع، وكذا تطوّر المدارس الأدبيّة والفنيّة وتداخل الأجناس الفنيّة. كلّ هذه الأسباب، أدّت إلى ظهور آليات نقد جديدة تستجيب لمتطلّبات الحركة الإبداعية المتجدّدة، فحسب «رولان بارت Roland Barthes (1915-1980) ليس هناك نصّ بريء» (آل وادي، 2010)، فكلّ نصّ يحتاج إلى المساءلة، ولذلك اقترح بارت وجود شفرات خمس تعدل المعاني كلّما مضينا في قراءة النّص، وتتصل هذه الشفرات الخمس بالجوانب التأويليّة Hermeneutics، الدلاليّة Semantics، والرمزيّة Symbolism، والجوانب الخاصّة بالحدث Action، والإشارة Reference (كريزويل، 1993)، ضف إلى الدّراسات الثّقافيّة التي اهتمت بكلّ وسائل الاتصال الحديثة كالإعلام، Media، والثّقافة الشعبيّة Popular Culture، والثّقافات الفرعيّة Sub-Cultures والمسائل الإيديولوجيّة والجنوسة (الجندر) (إسماعيل، 2014).

فوجود هذه الأنساق البصريّة ذات الإشعاع الدلاليّ، تجعل القراءة تتطلّب جهداً ثقافياً لتفكيكها، على ضوّه بعض الممارسات من خلال تحليل الأوساط الحاملة لها.

## 2-2 في مفهوم الخطاب الكاريكاتيريّ

### 2-1- الخطاب الكاريكاتيريّ

لقد ظلّ مفهوم الخطاب رهن الدّراسات الألسنيّة إلى وقت طويل؛ إذ فسّره فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure (1857-1913) بأنّه مرادف للكلام، فيما خصّته المدرسة الفرنسيّة بمرادف الملفوظ ذي الدّلالة، أمّا في مفهوم إميل بينيفست (Emile Benveniste, 1902-1976) فإنّه يتطلّب متكلّماً ومستمعاً؛ حيث يكون للأوّل نيّة التّأثير في الثّاني (Maingueneau, 1976)، لكن الخطاب تعدّي كونه متتالية من الجمل، فقد صار لكلّ خطاب لغته ووسائله، وهو ما لخصّه فيريكلو (Norman Fairclough, 1941) في أنّ الخطاب هو اللّغة المستخدمة لتمثيل ممارسة اجتماعيّة محدّدة،

للصحف، منهم عبد الباقي بوخالفة<sup>4</sup>، في الشروق والبلاد، وابن سعيد في جريدة الرائد، ومحمد جلال في صحيفة المحور الجزائرية، و«أيوب» في الخبر والشروق اليومي، وغالم سليم في الجمهورية بوهرا، علي ديلا م في Liberté ليبرتي والوطن El Watan، وHic في كل من الوطن ولومتان Le Matin وغيرهم، إذ تناول رسامو الكاريكاتير كل المواضيع مع اختلاف صيغ المعالجة والأساليب التشكيلية المعتمدة، من هذه المواضيع: مظاهر وإيقاع الحياة، النفاق الاجتماعي والبيروقراطية، الفقر والبطالة، الهجرة السرية، مشاكل التعليم، التظاهرات الرياضية والثقافية، ارتفاع الأسعار، ضعف الخدمات والكوارث الطبيعية، الأعياد والانتخابات، والأوضاع السياسية في الجزائر والعالم.. الخ. بينما تموقع البعض الآخر في الوسط الفني ليمارس طقوسه الإبداعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل: كريم بوطورة، طاهر جحيش، كريم بوقمرة، بن حريزة، صخرأوي طارق، يوسف عيمور، ياسين أحمادي المدعو Brin souff، غيلاس عيوش، نور اليقين فرحاي، أمين عبد الحميد المدعو Nime... وغيرهم. وهو ما أفرز حالة من الإبداع والتنوع في الأساليب التي تشتغل على الخط واللون، وعلى ازدواجية اللغة (عربية وفرنسية)، في حين أثر بعض السّاحرين الابتعاد عن الأضواء.

### 3- أنساق ثقافية في الكاريكاتير

إنّ الكاريكاتير هو «بناء خاص، وواقع آخر مركّب من الواقع الأصلي المرجعي مضاف إليه الفن» (جوادي، 2007)، فالكاريكاتير يحمل علامات مثل النكتة والأمثال، تتشكّل منها الأنساق الثقافية التي يندفع إليها الجمهور لاستهلاك المنتج الثقافي؛ إذ يراها الغدامي «حيلا جمالية تعتمد المجاز ينطوي تحتها نسق ثقافي ونحن نستقبله لتوافقه السري، وتواطئه مع نسق قديم منغرس فينا» (الغدامي، 2005)، فبالإضافة إلى «عناصر الاتصال لدى جاكوبسن Roman Jakobson (1982-1846): (الشفرة، السياق، الرسالة، المرسل، المرسل إليه)، أجرى الغدامي تعديلا على هذا التقسيم، وأضاف العنصر (السابع) يتمثل في العنصر النسقي» (بن سباع، 2016). من هنا فإنّ الكاريكاتير يستثمر لغة قادرة على الاحتيال

الفن، ليلج إلى دهاليز السلطة في فرنسا خصوصا بفضل أبرز أيقونات الكاريكاتير العالمي (دوميه Daumier) و(جافارني Gavarni)، إذ ذاع صيته في إنجلترا وأمريكا وباقي الدول (الهاشمي، 2003)، هذا، وعرفت مصر انطلاقته الأولى على يد يعقوب صنوع، وعبد المنعم رخا، وجورج البهجوري، ثم انتقل إلى بقية الأقطار العربية كسوريا ولبنان والأردن والعراق وفلسطين (طاهر، 2003).

ظهر الكاريكاتير في الجزائر مع بداية الاستقلال في الصحف كالشعب، والجمهورية La Republique، التي عمل فيها كل من الطيب عراب وأحمد إسيخام، والكاريكاتيري محمد حنكور خلال فترة الستينات والسبعينات (حمدان، 2013)؛ وقد أبانت الساحة الفنية الإعلامية عن بروز فنانين كان لهم الفضل في توصيف الفن الكاريكاتيري وتمييزوا بريشة ساخرة ونذكر منهم: «رياض» (مزارى محمد) ماز، ملواح، وعبدو عبد القادر (أيوب)<sup>3</sup> (...) وأحمد هارون مؤسس شخصية مقيدش، وجمال النون المدعو جمال نكاعة، وديلام علي<sup>(1)</sup>، وهشام أحمد بابا<sup>(2)</sup> بالإضافة إلى «خليل بن ديب وسليم (منور مزابطين)، والذين اختاروا الهجرة» (Kotek، 2005).

لكن بعد 1988، صدر قانون الإعلام رقم 07-90 (القانون المتعلق بالإعلام رقم 07-90، المؤرخ 03 أفريل 1990، ج. ر.ج. العدد (14)، المؤرخة في 09 4 أفريل 1990) مسهما في انفتاح حقل الإعلام على حرية التعبير التي تعدّ المدخل الرئيس في ممارسة الإعلام والفن معا، و«هذه الحرية هي نتاج تفاعل الآراء وتقاطع الأفكار وتضاربها نتيجة تنوع الفكر الإنساني من جهة، والدفاع عن المصالح من جهة أخرى» (بلواضح، 2014)، مما أتاح ظهور العديد من الصحف المستقلة الساخرة في بداية التسعينات مثل «المنشار» Manchar (1990) النصف شهرية الصادرة باللغة الفرنسية، والتي اعتمدت على الكاريكاتير والأمثال في التعاليق، والصح آفة (1992) الأسبوعية بوهرا، وبوزنزل (1992)، والقرداش (1992)، والوجه الآخر (1993)، والتي حملت صفحاتها رسوما كاريكاتيرية مرافقة للمقالات (بوعمامة، 2019)، فيما ظلت بعض الأسماء المشتغلة على الكاريكاتير وفيّة

1 ديلا م علي: من مواليد 1967 بالجزائر، رسام كاريكاتير جزائري وتشكيلي، متحصل على شهادة في الأركيولوجيا من معهد الأركيولوجيا في العاصمة، وعلى شهادة من المدرسة العليا للفنون الجميلة بالعاصمة، عمل في عدة صحف: Le Matin Alger Republicain، Liberté، له العديد من المشاركات في: باريس 1999، الجزائر 2002، جنيف 2007. ينظر: (Mansour Abrous، p.248)

2 بابا أحمد هشام: المدعو HIC من مواليد 1969 بالجزائر، رسام كاريكاتير جزائري حاصل على شهادة مهندس دولة في تخصص البيئة من جامعة باب الزوار سنة 1994، اشتغل في العديد من الصحف الجزائرية المستقلة منها: 1998 Le Matin، 2004، 2009، El Watan، ينظر: (Mansour، Abrous، p.248)

حسن نظرة ذكورية، وخلاف ذلك نظرة مؤنثة، فلا مبررات لسلوك المرأة في عرف المجتمع، فإذا كان هذا ديدن المجتمعات القديم، فإن الحال لم يتغير إلى اليوم، فقد عجت كل الأشكال الأدبية والفنية وكل الوسائط البصرية بالمضامين، التي حملت نسق (الفحولة الذكوري والأنثوي).

يأتي كاريكاتير محمد جلال في جريدة المحور احتفالاً بعيد الحب الموافق لـ 14 فيفري، حيث اختار الكاريكاتيري بيئة ريفية لنسج ملامح شخصه، الظاهرة من خلال اللباس (طاقية، عباءة وغطاء الرأس)، موظفاً المخزون النسقي لأيقونة الزوج، بمزاجه الساخر المصحوب بالإيماءات، الحامل لحزمة من الأزهار من خلال تقاسيم الوجه الضاحك، كرد فعل استباقي لقمع أنوثة زوجته وكرامتها (ينظر الشكل:1) وهي تنتظر التكريم «هذا الورد لي»، ليعلو محياها قلباً تحلق دلالة على عاطفيتها واندفاعها، مستحضرة باب الهدايا في قاموسها الثقافي، فمعالم الإغراءات مادية أكثر منها حسية، ولكن «قد يأخذها الإيهام فتشك في قواها البصرية؛ أي في كفاءتها فترتاب في الوقت ذاته بنفسها أو بما تراه» (نعيمه، 2016).

فالظاهر أن الملفوظ اللغوي (هذا للبقرة باش تكثر الحليب) حسب «جوليا كريستيفا Julia Kristeva (1941) يفتح جيبا معرفياً تشابه فيه الأحداث وتتوحد في المعاني والمدلولات في إنتاج وإنشاء العلامات والرموز، فقد يأخذ الملفوظ (...) ليعبر عن حال بذاتها يريد تبليغها كما هي بذلك الملفوظ الذي اتفقت طبقات المجتمع على معرفته الدلالية والأصلية» (مداس، 2018)، يظهر كمضمر نسقي، لذلك يوغل الزوج في قمع أنوثتها وكرامتها، مثيراً للمضمر السيميائي ومعلناً تساوي المرأة بالمرعى، وهنا تظهر أهمية النسق اللساني في توجيه القارئ نحو قراءة محدّدة ويربط بين مختلف مقاطع النسق الأيقوني، بتضافر ما هو لغوي بما هو غير لغوي. حيث تفصح اللغة عن تفضيلية البقرة على المرأة، من خلال صورة التشبيه، وهو نوع من الاستعارات البصرية التي تشكل «جزءاً لا يتجزأ من دراسة نظام العلامات كجزء من الحياة الاجتماعية، نظراً لقدرتها الفائقة على الإقناع (...) لربط الدوال بالمدلولات» (إسماعيل، 2014).

العبارة أحالت المرأة إلى عالم الاغتراب، أدركت فيه الهوة بين واقعها المفروض وبين ما تنشده، والذي يطلق عليه المثاقفة، فثقافتنا لا تحترف الأعياد وكذا معنوية الهدية. وقد أسهم الرسم الكاريكاتيري في إيجاد العذر لبعض الأزواج

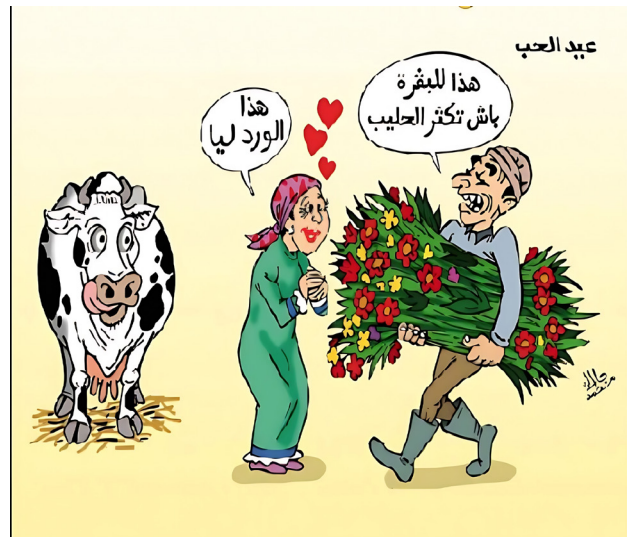
للوصول إلى المتلقي عبر علاقات تشكّل جسراً للتواصل، وتتوقع تفاعلاً بين الفنان والمتلقي، فآلية الإنتاج تتعالق مع آلية التبليغ بغية تحقيق إشباع فردي وجماعي، والمتلقي لا يستسيغ إلا ما يمليه عليه العقل وما يتوافق مع أهوائه ومعتقداته، فنّ الكاريكاتير هو تعبير يتجاوز «الكتابة أحياناً؛ لأنه يتيح للمتلقي قدراً من المشاركة؛ خصوصاً حين يكتفي بذاته وبمناصره، ويستعيز عن اللغة بشفرة من الخطوط تختزل ما لا تقوى ثروة المتلقي عن إنجازها، فهو فنّ اللّا امتثال» (سلامة، 2016).

هناك الكثير من الإيحاءات التي اختارها الكاريكاتير الجزائري أسلوباً في تمرير رسائله، يستلهم إبداعاته من شرائح المجتمع على اختلاف ألسنتهم ودرجات ثقافتهم، يحاكي الواقع برؤية متخفية، لذلك شكّلت أيقوناته مسرح التأويل الثقافي، حيث ربطته بثقافة الصورة التي «تعني تدعيم الاتصال المرئي تجسيدا لكل ما هو موجود في الكون القادر على الاستمرار والبقاء عبر الزمن» (خلاف، 2015).

وبناء على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى استنطاق تمثيلات الأنساق الثقافية في الخطاب الكاريكاتيري من خلال عينات من الكاريكاتير الجزائري المنشور في الجرائد اليومية وعلى صفحات التواصل الاجتماعي (الفييس بوك).

### 3-1- تمثيلات النسق الذكوري والأنثوي في الكاريكاتير

#### الجزائري



الشكل (01): عيد الحب

المصدر: جريدة المحور، العدد 2715 الصادر 2016/2/15

يعدّ الرجل والمرأة قطبي الإنسانية، وتحوز المرأة نصف المجتمع، الذي يعاني من الدونية منذ زمن، فينظر إلى كل فعل



المصدر: Liberte، العدد 7770، يوم 2018/2/14.

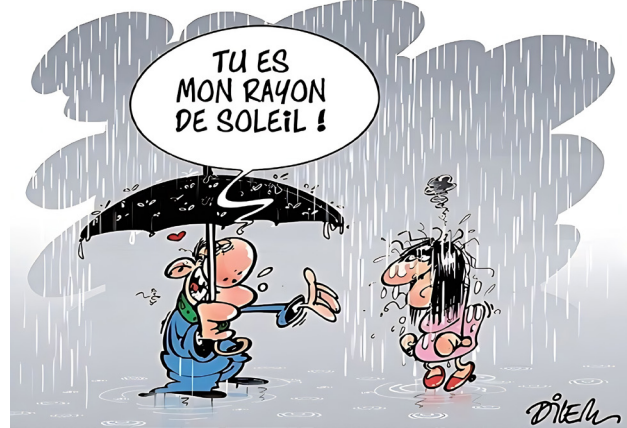
فيما يسوق لنا الكاريكاتيري بن سعيد من جريدة الرائد (الشكل: 3) -في إطار امتحانات التوظيف- ظاهرة تغيير القيم في المجتمع، وذلك تبعا إلى تنامي دور المرأة في المجتمع، بدخولها الحياة الاقتصادية، والتفوق الدراسي معتبرة إياه جواز سفر، يقود إلى التحرر من قيود الرجل. مما جعلها تستغل أنوثتها لتحقيق أهدافها؛ حيث أنّ الجسد الأنثوي انتقل من قدسية الغياب والتخفي المحفوف بالحصانة الأسرية والعرف الاجتماعي إلى الظهور في صور مغايرة، وهو ما أشار إليه أحد المرشحين وهو بهم بالكشف عن ساقيه ساخرا: «قسط يا شريكي لازم تلبس لقصير باش تخدم». يوحى إلى استعمال الجسد للغواية، الذي يعتبره «ميشال فوكو Michel Foucault (1926-1984) دعامة لتمرير خطابات ثقافية واجتماعية من خلال وظائفه وتحركاته عبر تقنين نوعية اللباس بوصفه دالّا حاملا لمذلولات شتى، فالجسد الأنثوي حامل للعلامات معروض للملاحظة والمراقبة» (بريمي، 2016)؛ حيث تظهر الفتاة بلباس تكشف عن مفاتها، وهي على أبواب مكتب التوظيف؛ إذ تسعى الصورة إلى توظيف الجانب الإغرائي لجسد المرأة «فالفجوة الأنثوية تمرّ أساسا عبر المجال الجسدي الفيزيقي، وعبر قانون المظهر، ونادرا ما تمرّ من خلال الكلام أو الروح» (الزاهي، 1999)، وهو مشهد التمرد على سلطة الفحولة (الأبوية) وعلى سلطة الثقافة المحافظة، فظهر «نسق مضاد للنسق السائد، بخروجها عن الرقابة المجتمعية وسلطتها» (المناصرة، 2012).

فالفجوة يعتبر لغة وقيمة ثقافية، وقد وقعت هذه اللغة في عدة سجلات تتم عن وضع «معرفي وعقدي وديني، حتى وإن كان اللباس أمرا شخصيا، إلا أنه يخضع لعادات قومية وضرورات عملية، فهو ليس مجرد هيئة ولكنه بيان ثقافي وديني» (عزي، 1996)، فقد أظهرت الصورة نوعا من السطو على الموروث الثقافي الجزائري للباس الذي «يخفي جمال المرأة في الشارع» (بن نبي، 1986)، حسب مالك بن نبي (Malek Ben Nabi, 1905-1973). هذا من جانب، من جهة أخرى، فإن ثقافة المجتمع الحاملة لتقاليد متوارثة تؤكد على قوامة الرجل على المرأة، وأن «أدوار الرجل والمرأة في إطار محكوم بفكر تقليدي ثقافي مجتمعي ملخصه أنّ العطاء والتضحية من سمات المرأة بينما الرجل هو القيم على الحياة المهنية والأسرية» (أسامة، 2016)، لأجل ذلك، قلصت

بالتعليق القاسي المليء بالتهكم على شريكته، وهي صور تتكرر في المشهد الكاريكاتيري، تتفنن في تصوير الرجل كمن أضاع عمره في سجن، أو إظهاره مع امرأة بشعة تبرز سوء حظه وغيرها كثير، حتى لو كان الأمر غايته السخرية، فتلك الصور أبعدت المرأة من الارتباط بالمجتمع كعنصر له كيانه ومبادئه وأفكاره، وساهمت في «تشكيل القوالب النمطية» (أسامة، 2016) الجاهزة وتسويقها في شكل أيقونات تمارس «السخرية والعنف الثقافي على المرأة» (الغدامي، عبد الله، 2019). باعتبار أنّ المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري -على شاكلة المجتمعات العربية- الذي غلب على مستوى تفكيرها الصور النمطية للمرأة كالبقيع والثثرة والخداع والأنانية، والضعف، والقهر، وهي صور ذهنية انغرس في التفكير الجمعي، وأدت إلى تعطيل احترام الرجل للمرأة في المجتمع.

أما كاريكاتير جريدة ليبرتي Liberte للكاريكاتيري علي ديلام في الشكل (2)، فجاء بنفس الطرح وبالمناخ ذاتها (Saint Valentin)، فقد اختار الرسام توظيف بيئة حضرية لمسرح أيقوناته باللباس العصري حسب ما تظهره الصورة، التي لا تعكس ثقافة المجتمع الجزائري سواء للرجل أو المرأة. ولكنه أظهر نفس النظرة التحقيرية -التي سبق ذكرها- على الرغم من اختلاف البيئة الحاضرة، فالهيمنة الذكورية «مازال قائمة عبر ما يسميه بيار بورديو Pierre Bourdieu (1930-2002) العنف الرمزي، ذلك العنف الناعم واللامحسوس واللامرئي (...) والذي يمارس في جوهره بالطرق الرمزية الصرفة للاتصال والمعرفة أو أكثر تحديدا بالجهل والاعتراف أو بالعاطفة كحد أدنى، وذلك كلّ متأصل في العقول والأجساد، أدمج على شكل

## ST-VALENTIN RÈGLE N°1: LA FAIRE RIRE



ترسيمات لا واعية من الإدراك الحسي» (بورديو، 2009).

الشكل (02): Saint Valentin

## الشكل رقم 3: توظيف..

المصدر: <https://bit.ly/3nUAX0Y>

وهذا ما يوضح أنّ فتّاني الكاريكاتير أسهموا عموماً في تثبيت هذا النّسق وتصدير خطاب الإقصاء، مع العلم أنّ الفنّ الكاريكاتيريّ هو عمل تنويريّ، و«ممارسة هذا الفنّ وظيفة رئيسة في الحضارات فهو مرتبط بشكل وثيق بالحقيقة الكاملة لا الحقيقة الحولاء، وبالكشف لا بالضّحك منها أو عليها، فالفنّ يلعب دور المحفّز مثله مثل الإيمان عندما يكون أصيلاً» (النبلسي، 1999).

قد يوعز ذلك، إلى أنّ الرّيشة السّاخرة ظلّت فناً رجاليّاً بامتياز، لارتباطها بعالم السّياسة، ونقد الظّواهر المختلفة في الحياة، وبالتالي سيطرة السّلطة الذّكوريّة على الفنّ الكاريكاتيريّ، وذلك في ظلّ العزوف الأنثوي عن مداعبة الرّيشة الساخرة



إلا ما ندر، في العالم والعالم العربي وبخاصة في الجزائر.

## 3-2- الهوية اللغوية في خطاب الكاريكاتير

الشكل (04): البكالوريا

المصدر: الشروق اليومي، العدد 2322، 2008/5/10.

ورد الشكل (4) بجريدة الشروق اليومي للرسام عبد الباقي بوخالفة المدعو باقي، حيث انفتح هذا النص البصري على التأويل، من خلال العنوان «البكالوريا» في أعلى الصّورة، فقد حاول الفنّان رصد حيثيات امتحان شهادة البكالوريا، بإظهار تيمة اللّغة، بوصفها رافدا ثقافياً تتأسّس به الهوية الثقافية، فقد تحدّث الكثير عن اللّغة وإشكالاتها، وتأثيرها في البنية الاجتماعيّة، ف«كلّ ما يحدث للبشر، إنّما يحدث لهم في لغتهم اليوميّة، فيما يقولون وفيما يكتبون» (بن شيخة، 2014)، وهي أيضاً في نظر هيدغر (Martin Heidegger (1889-1976) «مسكن الكائن» (فيدوح، 2019)، لكن خلف الصّورة الكثير من الضّم

المرأة من أدوار الرّجل في حياتها، نافية للمثل الشّعبيّ «ظلّ راجل ولا ظلّ حيط». ممّا يعني أنها تجاوزت الذاتي (الزوجة) إلى الثقافي بدخولها إلى المجتمع، كمرحلة انتقالية خفّفت من حدّة السيطرة الذكورية تجاه الجنس الآخر، ممارسة نوعاً من التفكيك لنسق الفحولة المهيمن، وأخذت من الرجل السلطة (المنصب). فمظاهر نسق الفحولة «من معانها الهيمنة والتسلط، وقد تكون المرأة فحولة (سليطة)» (الدواس، 2009).

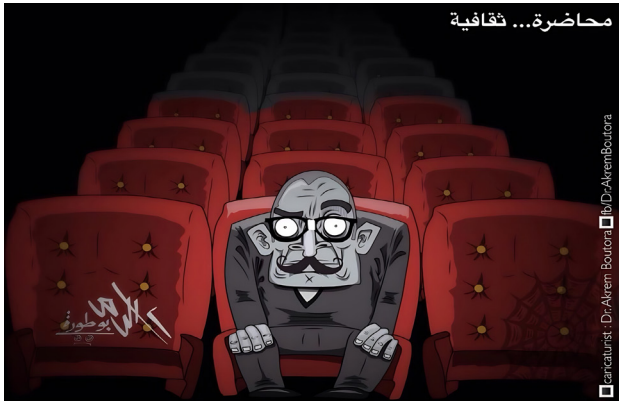
الملاحظ في هذا التوصيف أنّ توظيف الحامل الثقافي الاجتماعيّ لذات المرأة، ميزه التوزيع الوظيفي للجسد (الهيئة)، بين المحلّي والوافد، فالشكل (1) يوضّح ملامح «امرأة منبثقة من الفعل اليوميّ بجزيئاته وتفصيله (...) إنّها امرأة لا تدرك إلا باعتبار كلية جسدية وإبعادها الوظيفيّة، إنّها تغسل وتنظّف (...) فلا وجود لهذه المرأة إلا من خلال ما يحيط بها» (بنكراد، 1999)، أما الشكل (3) فعكس خصائص المرأة المتمثلة في «الإغراء في شكله الكلّي، ولهذا فإنّها تحضر عبر جسدها بكامل طاقاته التعبيريّة: شكل العينين (...) واستفزازية اللباس». (بنكراد، 1999)، هذه النظرة الدونية روّجت لها الثقافة البصريّة عبر الإعلانات، وشبكات التّواصل الاجتماعيّ، فتأرجحت-هنا- رسالة الفنّان «بين المحو والإثبات (...) وبين سؤال الواقع وتسؤال ثقافة الواقع» (فيدوح، 2019). هذه الأسئلة عكست نسقاً أخلاقياً، وهوساً تاريخياً يمثل موقع المرأة في المجتمع. حتى وإنّ من المجتمع نوع من الثقافة المستحدثة التي اعتبرت نتاج الصراعات ذات الأبعاد



الجنوسية.



### 3-3- الثقافة في خطاب الكاريكاتير



الشكل (05): محاضرة...ثقافية

المصدر: [http:// bit.ly/3qnsS5r](http://bit.ly/3qnsS5r)

يقترح الكاريكاتيري أكرم بوطورة<sup>(1)</sup> في الصورة المنشورة على صفحته عبر موقع التواصل الاجتماعي (الفييس بوك)، موضوع الثقافة؛ حيث يظهر المسح البصري للشكل (5) ثلاثة صفوف من الكراسي في منظور خطي يوحي بالتلاشي، بينما يظهر الأثر السيمائي والثقافي للون الأحمر الرفعة طالما أن بساط الملوك وكراسهم ميزها الأحمر، ويتدرج اللون في القاعة إلى الرمادي الذي يضمّر التلغيز، إلى أن وشّم الأسود فضاء المشهد دلالة على الأوضاع التي تحتضن الثقافة الشكلية «فالأسود (...) والأحمر ألوان تكون تناضد عدد كبير من طبقات العتمة التي تدفع للتفكير بتجسيد ماديّ معين للظلمات المحيطة» (فونتاني، 2003)، هذه الشاعرية اللونية التي تحاكي المشاعر الإنسانية وتلفّ الفكرة بوشاح من القيم الجمالية المتنوعة؛ حيث تتوزّع الأبعاد، وتخضع الألوان للمعيار الأنثروبولوجي.

ومن أجل التّمويه وظّف الفنّان المشهد الجبهي واستخدم التّناظر الكليّ مستعينا بالعمق للإيهام البصريّ، إذ يعدّ هذا النوع من الرّسم ضمن المتناظرات التي استغنى عنها الفنّ منذ عصر النهضة، فعمد إلى إظهار زرين من أزار الكراسي كعيون أشخاص لتوهم الرّائي بالحضور كصورة ذهنيّة، وأضفى على المشهد نوعا من الألفة الحسيّة بين المكان والموضوع، ضمّنها تلك الألوان والخطوط، وترك للعين حريّة الإشباع البصريّ ممّا ساهم في جماليّة التّلقّي، بينما ترتسم في الكرسيّ المجاور نسيج العنكبوت كدال بصري يرتبط بسياق يحدد الأماكن المهجورة، المرتبط دلاليّا بالهشاشة والتّقدّم والهميش الثقافيّ، والنظرة القاصرة إلى الثقافة على أنّها

المتواري في أيقونة «الأدب العربيّ» المدونة على السبورة، أظهرها النسق اللّسانيّ «اسمع...فوتلي الكالكيلاتريس تحت الطّابلة». الجملة تبدأ ب «اسمّع»، فعل من صيغ الأمر الذي ماضيه سمّع؛ حيث أنّ «للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أوزان، فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ» (الغلاييني، 2007)، وفي عامّيّتنا نستعمل الأفعال الثلاثيّة في زمن الأمر، على الوزن الذي يوافق العربية الفصحى، بتسكين الفاء واللّام وفتح العين، مثل: اسمّع. بعد الابتداء بساكن استعانة بهمزة الوصل. يتبعها جملة «فوتلي (فوت لي)» والتي تفيد التّمرير، متبوعة بكلمتي الكالكيلاتريس calculatrice (آلة حاسبة)، وتحت (الطّابلة) table، فثمة في الصورة شفرة تواصلية بين الباث والمتلقّي، تبرز معالم تمظهر اللّهجة الجزائريّة المختلطة بين العربية والفرنسيّة، التي يعتبرها الكاتب كاتب ياسين Kateb Yacine (192-1989) «غنيمة حرب» (واسيني، الأعرج، 2020)، فالاستعمار يعمل «على نحو مختل، فهو يخترق ما هو أكثر من الدوائر السياسيّة، ويتجاوز مجرد الاحتفال بالاستقلال، تعمل آثار الاستعمار على تشكّل كلّ من اللّغة والتّعليم والحساسيّة الفنيّة، وتشكّل الثقافة الشعبيّة على نحو متنام» (دخيل، 2018)، لذلك فهي تضمّر النّسق الثقافيّ المستتر لثقافة المتبوع، وارتباطها بالتقمّص والانصهار، وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تفكيك ما بقي، فالثقافة عامل مهمّ للشعوب فلا يمكن أن تحقّق غايتها في غياب الاهتمام باللغة وفقدانها «دليل على الارتقاء في ثقافة الآخر، والنيل من ثقافة الذات، سواء عبر مسار المكون الحضاري، أو عبر أنساق العلامة المركبة من عنصرين (دال اللغة) فيما يسميه جاك لاكان Jaques Lacan (1901-1981) بالكلمات (مدلول الأفكار) للهويّة» (فيدوح، 2019)، فاللغة هي وعاء الفكر وفضاء التواصل وعماد الثقافة، وهي «التي تسوّي وتعيّن الأشياء، وهي الكون الفعلي والوسيط الذي يعبر عن كينونتنا في هذا العالم» (بريمي، 2016).

لذلك عدت اللغة رمزا من رموز الهوية الثقافية، وأحد ثوابت الأمم العظيمة.

1 أكرم بوطورة: رسام كاريكاتيري حر، يشتغل على مواقع التواصل الاجتماعي عبر صفحة الفيسبوك، حاصل على دكتوراه في علم المكتبات من جامعة قسنطينة، من مواليد تبسة، يعمل كأستاذ محاضر، شغل منصب رئيس قسم وعميد كلية العلوم الإنسانية بجامعة العربي التبسي، له عدة إصدارات منها: كتاب المعلومات العلمية والتقنية. ينظر: (akrem, boutora, 6/3/2021)، <https://bit.ly/38iNdmu>

هامشية ومجرد طقوس فلكلورية.

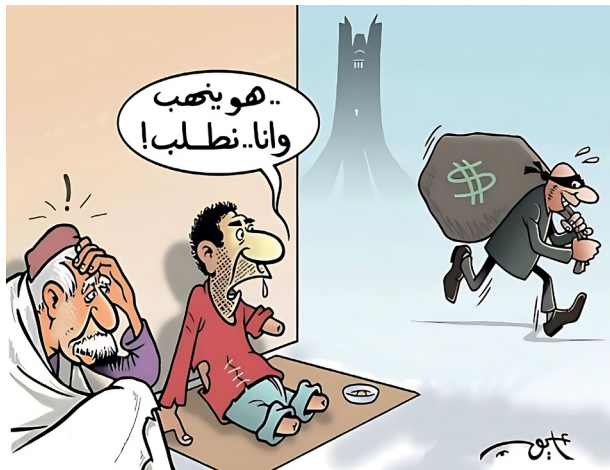
في حين ضمّ الأيقون اللساني جملة «محاضرة...ثقافية»، متضمنا علامة الانقطاع أو نقط الإضممار للدلالة على كلام محذوف، بغية التماس خيال المتلقي، واستدعائه للمشاركة في أفق التوقع، فالثقافة كلمة مطاطية لها الكثير من المضامين، أراد من خلالها الفنان إثارة مجموعة من التساؤلات عبر وساطة فنّ الكاريكاتير، ف«وحده الفنّ قادر على جعل أصوات الصمت مسموعة» (بن شيخة، 2014). فيما يتوسّط المشهد شخصية «المثقف»، وبقيت الكراسي فارغة إشارة رمزية على الخواء الفكري والثقافي، الذي تجاوز حدود الطبقات المحرومة من التعليم والثقافة وجرى تعميمه (بوسائل لا حصر لها) كنمط حاكم وعابر للطبقات جميعا، فقيرها ومتوسّطها وغنيها (إدريس، 1988).

ويبدو أنّ الكرسي في الصورة وُجد للدلالة على رمز القوة (السلطة)، فالحديث هنا عن سلطة الفكر والثقافة، التي أوجزها الشاعر أوفيد Ovid في حوارية مع الإمبراطور الروماني: «حيث نفى الإمبراطور الشاعر أوفيد، لأنّه شاعر؛ أي من مبدعي (الكرسي الثالث) حسب أفلاطون، فقد انتقم أوفيد في منفاه من الإمبراطور بوساطة اللغة الشعرية، فقال جملته الشهيرة (أنا شاعر، وهو مجرد إمبراطور)، ولم يكتبرث الإمبراطور لذلك، ولكننا في العصر الحديث نحفظ جملة أوفيد، ولا نتذكّر اسم الإمبراطور» (المناصرة عز الدين، 2019)، بمعنى أنّ الشاعر بقي شاعرا والإمبراطور بقي مجرد كرسي، فالمثقف هو المؤثر الفاعل في الفكر الذي يمكنه من حمل رسالة التنوير في المجتمع، ففي رأي المنظر الايطالي «انطونيو غرامشي Antonio Francisco Gramsci (1891-1937) أن «كلّ إنسان مثقف، وإن لم تكن الثقافة مهنته» (الزاوي، 2009)، وأنّ الفكر يؤثّر سلبا وإيجابا في الثقافة، وفي مسار المجتمع ككلّ، فقد هاجم «جوليان بيندا Julien Benda المثقفين قائلا: لا داعي لأعيد للأذهان كيف شجب الأسقف فينلون Phenelon حروب لويس الرابع عشر، وفولتير Voltaire تدمير البلاطيين (...). وباكل Backel تعصب انجلترا ضدّ ثورة فرنسا، ونيتش Neitzsch الأعمال الوحشية لألمانيا ضدّ فرنسا» (حمير، 2021)، وهنا يبدو أنّه لا يمكن الفصل

بين النسق الثقافي والنسق الاجتماعي، عكس ما أشار إليه بارسونز Talcott Parsons (1902-1979) حين أراد الفصل بينهما متحجّجا بأنّ النسق الثقافي (...) لا يتألف من أكثر ممّا يؤكّده علماء الاجتماع عن القيم الجمعيّة، بينما يمثل النسق الاجتماعي النظام العقلي لعالم التفاعل الاجتماعي (فوكو وآخرون، 2008).

ولذلك يرسل أحد الكتاب خطابه ليعبر عن النسق المكبوت قائلا: «أنتم أهل البلد تكرهون أذكّاءكم وأدباءكم والناجحين منكم (...) تحسدون الأدباء والشعراء والخطباء العارفين بالحكمة والمعنى» (زيتلي، 2012)، فالخطاب هنا موجه للعام والخاص، بما فيها المؤسسات الثقافية التي ساهمت في خلق المثقف الحديث، ليظهر النسق السلطوي المهيمن على الممارسات الثقافية، فغابت الثقافة وحضر المثقف وحيدا، منفصلا ومبتعدا عن القضايا الأساسية، ممارسا نوعا من نسق التعالي الفكري، هذا الغياب خلق هامشا لتأثير ثقافة النسق الرقمي، التي تهدّد «كيان الثقافات المحيطة (Peripheral Culturs) فحولت كلّ شيء إلى ثقافة سلبية مدفوعة الثمن، وخلق تجارة ثقافة بوصفها شبكات ذات مغزى موجهة إلى الثقافة الفرعية الدونية culture-Sub بغرض خلخلة هويتها» (فيدوح، 2019)، فتقوق الثقافة والفكر والفرنّ الهادف في المجتمع، حال دون المضي في بناء نهضة ثقافية وفكرية وفنية لها تأثيرها وإشعاعها إقليميا ودوليا.

### 3-4- نسق الانتماء في خطاب الكاريكاتير



الشكل رقم 6: هو يذهب...وأنا نطلب

المصدر: <http://bit.ly/37Nu6B2>

يطرح عراب الكاريكاتير في الجزائر عبدو عبد القادر<sup>(1)</sup>

1 عبدو عبد القادر: المدعو أيوب، رسام كاريكاتير جزائري، من مواليد 1955، يعتبر من مؤسسي الكاريكاتير في الجزائر، عمل لوقت طويل في جريدة الخير اليومية، والتحق بالهبار الجديد في 2007، له العديد من المشاركات والجوائز، أهمها جائزة الخير عمر اورتيلان 2001. (Mansour Abrous, 2011, p28).

المفارقة (خيانة الأمانة والانتماء) في ذات الشكل (6)، فكلّ إنسان يسكن في بقعة من الأرض يجد لها انتماء وولاء عظيما في النفس، لا تغيّره الظروف، عملا بالمثل الشعبيّ «وطني وطني ولا رقاد القطني» عملية استدعاء لمشاعر الانتماء التي تربط الإنسان بالجذور، على رأي ابن الرومي: (ضعيف).

لي وطنٌ أليبتُ ألا أبيعهُ ولا أرى غيّر لي الدهر مالكا

حيث يفصح (الشكل:6) المسح البصري عن مشهد من الواقع، إذ تحيل أيقونة «مقام الشهيد (الجزائر) في خلفية المشهد على هوية المكان، يظهر كنسق فرعي متفرع من النسق الرئيس (الانتماء)، يفصح عن نسق الانتماء المكانيّ، فهو يشير إلى المدينة، فحسب رولان بارت فإنّ «المدينة بحدّ ذاتها خطاب، فهي تتحدث إلى سكانها ونحن نتحدث إلى مدينتنا» (حميدان زياد، 2021)، فيما يجلس مشرّدان يستندان إلى الحائط ويلتحفان الأرض مجلسا، ويلبسان رتّ الثياب تظهر الحالة المزمية لهما، بينما تفرّ شخصية «لباس رسمي وهي تشير لرجل أعمال أو مسئول، فالهرب إلى الخارج والاستهلاك الاستفزازي، والتعالي هي السمات المحددة لهذا الصنف في الرسم الكاريكاتيري، وهو ما يسمى بالنموذج الأساسي Paradigm الذي هو مجموعة من الدوال الأساسية المرتبطة بعضها البعض، والتي تصنع صورة سائدة لموضوع ما، أو شخصية ما» (إسماعيل، 2014)، كما في هذه الشخصية الحاملة صُرة من التّقود كما دلت عليه علامة (عملة الدولار الأمريكي). وهنا يشير الفنان إلى نسق خيانة (الأمانة)، والمضاد للقيم وبناء المجتمعات.

كما حملت أيقونة «الصُرة» أكثر من دلالة ضمنيةّة، تمثلت في ظهور عملة (الدولار) بدل (الدينار) وهي إشارة ضمنيةّة إلى تهاوي الدينار الجزائري، كما دلت الصُرة على سرقة تطلعات الشّاب، وطمأنينة العجوزين اللذين بقيا ثابتين متمسكين بالأرض رغم غُبنهما، يعلّقان «...هو يهيب... وأنا نطلب»؛ حيث يشير النسق اللساني إلى خيارات البلاد (ينهيب)، و(يطلب) إلى انعدام العدالة في توزيع الرّيع، وتنامي التسول كظاهرة اجتماعيّة في المجتمع.

وقد طرح الفنّان ثنائية (شاب وشيخ)، فربط الشّاب بالإعاقة، التي تشير إلى حقول دلالية أخرى، كالعزوف عن

العمل، وقبول أي عمل في ما وراء البحر (الهجرة)، وحالهم كحال (الرّسول صلى الله عليه وسلم) وهو يودّع مكّة : «ما أطيبك من بلد وما أحبّك إليّ، ولولا أنّ قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك رواه الترمذي (رمضان، 2010)، فيما يجلس الشيخ يراقب الوضع بحسرة، ورغم ذلك ظل ردّ فعل المحرومين في هذا الوطن على شاكلة «ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل» (الغامدي، 2010)، وهو ما مثله الفضاء الذي شكّله اللون الأزرق السّماويّ.

فالصّورة هنا «ليس معطى جاهزا بريئا لكنّها حمالة أوجه مائعة، بإمكانها أن تقول في لحظة ما تعجز آلاف الألفاظ عن البوح به» (نعيمه، 2016).

لقد اختزل الفنّان الواقع في حضور مأساويّ ساخر، وناقد مشحون، بينه من خلال علاقة بين المشرّد والحائط، والتي أسست لخطابات اجتماعية وسياسية وانشاق ثقافية قابلة للتأويل من منطلق المركز والهامش، تتضمن أسئلة خفيّة. وهذا ما جعل الكاريكاتيري عبد الباقي بوخالفة يؤكد نفس الفكرة في (الشكل:7) بأبعاد دلالية، موظفا (المجاز)<sup>(1)</sup> ويخص المجاز الجزء ليعبّر عن الكلّ، ممثلا لغالبية الشّعب الجزائريّ، من خلال احتضان المواطن لخارطة الجزائر، مظهرا نسق الانتماء الوطني، كأنّ الباث يرسل خطابا مبطنا: «إياك أن تُسقط الجزائر»، فتخلّى عن الخبز الذي هو أساس العيش، وحافظ على الخريطة كدال على الوطن والانتماء، فالجزائري تاريخيا لم يتخلّى عن وطنه وهي غريزة متأصلة، مرجعيته الثورات التحريريّة، «فالانتماء هو المهيمن، ليس كلفظ ولكن كمعنى» (ثابت، 2018).

بينما استعان بألوان ذات خلفيّة سوسيو ثقافيّة، كالأصفر الذي يحيل على خطورة الوضع، ومثله في بركة الزيت «ياجدك الحالة راهي مزينة»، فحسب رولان بارت فإنّ الخطاب الرمزي يشغل في عمق حركيته البنيات اللغويّة التي هي إما بنيات لا شعورية وإما بنيات ثقافيّة مؤطرة تاريخيا» (ثاني عبد الله، 2007)، فأسست الصّورة الكاريكاتيريّة لخطاباتها، بتوجيه نقدها للنمط المتمكن المبني على ثنائية الإضمّار والإفصاح تنوّح بذلك حشد آليات الإقناع في المتلقّي أو المستهلك الثقافيّ. بتتبّع الدلالة القائمة على

1 المجاز: في اللغة هو التجاوز والتعدي، أورده الغامدي ضمن ستة مصطلحات أساسيّة في النقد الثقافي وهي: عناصر الرسالة (الوظيفة النسيقيّة) - المجاز (المجاز الكلي) - التورية الثقافية - ونوع الدلالة - الجملة النوعيّة - المؤلف المزدوج. ينظر: (الغامدي، عبد الله، الصفحة 65).





الشكل (8): المصالحة الوطنية

المصدر: <http://bit.ly/3kUQsf7>

## خاتمة

إنّ الكاريكاتير فعل فنيّ تمازجت فيه الأجناس الفنيّة، كنوع من وسائل النقد والاحتجاج تحت مظلة السخرية بأنواعها، وهي مفردة في الفنّ تحقق التهمك والمبالغة والمجاورة للإيحاء بالحقيقة؛ حيث أصبح مظهره ومرجعيتّه وسيلة في ربط الفنّ بالواقع لبناء الثقافة. كما أنّه أسّس لأرضيّة خصبة في مجال الفنّ والاتصال، يعيد من خلالها تثبيت دورة المجتمع معتمدا على لغة خطابيّة تعتمد أساسا على ثقافة المتلقّي، تستعين بالنّسقين البصريّ واللّسانيّ في نماذج فكريّة مهمّشة وعلنيّة، وأحيانا مغلوطة تفضحها المبالغة الكاريكاتيريّة في تصوير السّياقات ومحاولة استفزاز وتحريك السّاكّن في الأنساق الثقافيّة.

كما أنّ الكاريكاتير -هذا الفنّ الذي تبنته الصحافة- قد أسهم في تصدير خطاب الإقصاء بالنّسبة لثنائيّة الرّجل والمرأة ممّا أدّى إلى تعطيل مسارات المرأة في المجتمع، حتى وإنّ مارست نوعا من التحرر، وحافظ على هذه النّمطيّة في التّصوير إلى الآن، كما ظهرت متاعب اللّغة بوصفها هوية وثقافة، في خطاب الكاريكاتير، والذي أبرز هيمنة العاميّة كمزيج بين الألسن، تحتفظ بكلماتها الأصيلة العربيّة الممزوجة بالكلمات الدخيلة، كما أنّه وجه إرسالياته عبر بقعة الضوء الموجهة إلى الأمن الثقافيّ والفكريّ الذي يعدّ من أخطر تهديدات الأمة، فقد أحيل على هامش استراتيجية التنمية، الذي أهملته السياسات المتعاقبة، وأفرغته من محتواه، وأنتجت بذلك خطابا ثقافيا فلكلوريا مناسباتيا، ممّا أسهم في صناعة منظومة فكريّة مهترئة، يفترض التخطيط لحاضر ومستقبل جيل محصن فكريّا، ومع كلّ هذا فإنّ المواطن الجزائريّ يضمّر بذور حبّ الوطن في جيناته التي

العلاقة بين النّسقين الأيقونيّ وغير الأيقونيّ، باعتبارهما مكملين لبعضهما في إطار المجاورة البصريّة والتّضمينيّة، لذلك يعدّ الرّسم الكاريكاتيريّ بأنّه حقل جامع للأيقونات والتّمائل البصريّ، مبني على الاشتغال اللحظي الموصول بالواقع، وتحويل الانتباه من الصّورة إلى الفكرة، ومن الراهن إلى الكامن.



الشكل 7: الوضع الاجتماعي

المصدر: الشروق اليومي، العدد 3167، يوم 2011/01/08.

وفي ذات السياق أشار رسّام جريدة El Watan هشام بابا أحمد، إلى قيمة المواطنة في (الشكل:8)، فجاءت الصورة معنونة «Réconciliation La Véritable Nationale»، يحتضن العلم الجزائري. فإن «استبطان الوعي الجمعي لتلك الدلالات والمعاني (...) هو ما يعمل على تماسك المجتمع، بحيث إذا أتيح لهذا الوعي التعبير عن ذاته عبر اللّغة والرموز تبين مقدار تماسكه». (حميدان زياد، 2021).

هذا التصالح أفرزه الحراك الشعبي 2019، ك«تجسيد عقلي وعملي لمفهوم المواطنة وترسخها بين مكونات الشعب، وهي الولاء أو الانتماء للوطن (...) وتقديم الصالح العام على المصلحة الشخصية» (كمال المنوفي، 2007).

يتضح مما سبق أنّ رسّام الكاريكاتير يؤثّر مساحات صوره على تراكمات معرفيّة ونفسيّة واجتماعيّة وثقافيّة وأنثروبولوجية، يحاكي الواقع في تمثلاته، فيتحول الحدث من بساطة الطّرح الأيقوني، إلى فكرة وحقل حامل للأنساق تختفي وتظهر، لا تتطلب إلّا قارئاً مهتماً بتحرير المحسوس فيها.



تصنع منه محاربا في الشدائد، مشيرا لإشكالية الهوية في أغلب الصور الكاريكاتيرية، هوية تحتاج لكثير من التمسك حتى لا تضيع في عالم أصبحت أطرافه متقاربة المستويات الثقافية والاجتماعية والإيديولوجية، بالإضافة إلى وجود تيمات تتعدد في الحياة يتعامل معها الكاريكاتير بحرفية تصنع

منه خطابا مؤسسا، منفتحا على الواقع؛ حيث تضطلع أنساقه بوظيفة مضاعفة لإظهار الصريح والمضمر، صانعا آليات التواصل والتأثير. لذا وجب الاهتمام بالكاريكاتير كفن كاشف لتناقضات المجتمع وإخضاعه للكتابات النقدية الأكاديمية وإخراجه من التهميش.

## المراجع

4. القانون المتعلق بالإعلام رقم 90-07، المؤرخ 08 رمضان 1410 الموافق 03 نيسان/أفريل 1990، (ج. ر. ج، العدد (14)، المؤرخة في 09 رمضان 1410 الموافق لـ 4 أفريل 1990).
5. إدريس، يوسف، 1988، فقر الفكر وفكر الفقر، دار المحرر الأدبي للنشر والتوزيع، القاهرة.
6. أسامة عبد المنعم، ياسمين، 2016، صورة المرأة العربية في الصحافة الأمريكية والبريطانية، العربي للنشر والتوزيع، د.م.
7. إسماعيل، حسام الدين محمد، 2014، ساخرون وثوار، دراسات علامانية وثقافية في الإعلام العربي، العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
8. آل وادي شناوة، علي، 2011، النقد الفني والتنظير الجمالي، دار صفاء للنشر والتوزيع- دار الصادق الثقافية، ط1، الأردن، العراق.
9. بريحي، عبد الله، 2016، مطاردة العلامات، بحث في سيميائيات شارل ساندروس بورس التأويلية - الإنتاج والتلقي، كنوز المعرفة، ط1، عمان.
10. بلواضح، الطيب، 2014، حق الرد والتصحيح في التشريعات الإعلامية والصحفية، دار الكتب العلمية.
11. بن شيخة - المسكيني، أم الزين، 2014، تحرير المحسوس، لمسات في الجماليات المعاصرة، ط1، منشورات ضفاف/دار الأمان/ منشورات الاختلاف، بيروت/الرباط/الجزائر.
21. بن نبي، مالك، 1986، شروط النهضة، تر: عبد الصبور، شاهين، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق.
13. بوعمامة، العربي، 2019، الصحافة الساخرة في الوطن العربي، منشورات ألفا، ط1، الجزائر.
14. بورديو، بيار، 2009، الهيمنة الذكورية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
15. بوقرة، نعمان، 2009، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، جدارا للكتاب العلمي، ط1، الأردن.
16. ثابت، طارق، 2018، النسق الشعري وبنياته، منطلقات التأسيس المعرفي والتوظيف، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.
17. ثاني عبد الله، قدور، 2007، سيميائية الصورة، مغامرة سيميائية في أشهر الإرساليات البصرية في العالم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
18. الحسين، إبراهيم، 2009، التربية على الفن، حفريات آليات التلقي التشكيلي الجمالي، تقديم: عبد الكريم، غريب، منشورات عالم التربية، ط1.
19. حمادة، ممدوح، 1999، فن الكاريكاتير من جدران الكهوف إلى أعمدة الصحافة، دار عشتروت للنشر، دمشق.
20. حمد خضر، عبد الله، 2017، مناهج النقد الأدبي، السياقية والنسقية، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
21. حمدان مراد، سوسن، 2013، الفن الامازيغي البدائي وأثره على الفن التشكيلي في الجزائر، منشورات الابريز، الجزائر.
22. رمضان سعيد عطا، محمد، 2010، خلاصة التحقيقات في الرد على الشبهات والتصورات، دار الكتب العلمية، لبنان.
23. الزاهي، فريد، 1999، الجسد والصورة والمقدس في الإسلام، إفريقيا الشرق، ط1، المغرب.
24. زيتلي، محمد، 2012، عودة حمار الحكيم، محاورات حرة مع حمار حر، دار المعرفة، ط2، الجزائر.
25. ضيف، شوقي، (ب-د-ت)، الشعر وطوابعه الأدبية على مر العصور، دار المعارف، ط1، القاهرة.

26. عبد صابر، محمد، 2010، السرد الرسائي، قراءة في سيرة الجسد وصهيل المطر الجريح، تقد: قباني، نزر، عالم الكتب الجديد، ط1، أربد.
27. الغامدي بن علي، عبد الرحمن، 2010، قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري، جامعة الناييف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض.
28. الغدامي، عبد الله، 2005، النقد الثقافي (قراءة في الأنساق الثقافية العربية)، المركز الثقافي العربي، ط3، لبنان، المغرب.
29. الغلاييني، مصطفى، 2007، جامع الدروس العربية، تح: احمد، جاد، دار الغد الجديد، ط1، مصر.
30. فوكو، ميشال. وآخرون، 2008، التحليل الثقافي، تر: أحمد، مصطفى. وآخرون، مر: أبو زيد، احمد، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة.
31. فونتاني، جاك، 2003، سيمياء المرئي، تر: علي، اسعد، دار الحوار، ط2، اللاذقية، سوريا.
32. فيدوح، عبد القادر، 2019، تأويل المتخيل (السرد والأنساق الثقافية)، ط1، صفحات للدراسات والنشر، سوريا- الإمارات المتحدة العربية.
33. طاهر مشهود، كاظم، 2003، فن الكاريكاتير، لمحات عن بداياته وحاضره عربيا وعالميا، أزمنة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
34. كريز ويل، إديث، 1993، عصر البنيوية، تر: جابر، عصفور، دار سعاد، الصباح، ط1، الكويت.
35. لزاوي، أمين، 2009، صورة المثقف في الرواية المغاربية، المفهوم والممارسة، دار النشر راجي، د. ط.
36. مداس، أحمد، 2018، قراءة في النص ومناهج التأويل، مركز الكتاب الأكاديمي.
37. المناصرة، حسين، 2012، مقاربات في السرد، عالم الكتب، ط1، أربد، الأردن.
38. النابلسي، شاكراً، 1999، أكله الذنب (السيرة الفنية لناجي العلي)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت.
39. نعيمة، سعدية، 2016، التحليل السيميائي والخطاب، علم الكتب الحديث، أربد، الأردن.
40. بيك، هيكل ولیم، 1997، فن الرسم عند قدماء المصريين، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة.
41. الهاشمي، مجد، 2003، الكاريكاتير فن الحياة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1.
42. جوادي، هنية، 2007، «المرجعية الروائية في روايات الأعرج الواسيني»، (رسالة ماجستير منشورة في الأدب العربي)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
43. الدواس خلف، مرسل، 2009، «النسق المضمري في الرواية القطرية»، (رسالة ماجستير منشورة في الأدب العربي)، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، قطر.
44. دخيل، عبد الكريم، 2018، «ممارسات النقد الثقافي في الفن العالمي المعاصر»، (رسالة ماجستير منشورة في الفنون التشكيلية)، كلية الفنون الجميلة، جامعة البصرة، العراق.
45. بن سباع، محمد، 2016، «النقد الثقافي عند عبد الله الغدامي، من نقد النصوص إلى نقد الأنساق»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (23).
46. بنكراد، سعيد، 1999، «نساؤنا ونساؤهم»، مجلة علامات، العدد (12).
47. حيمر حسين، 2021، «من مثقف السلطة الى سلطة المثقف»، مجلة مينرفا، المجلد 5، العدد (2).
48. خلاف، جلول، 2015، «الكاريكاتير بين الحق في الإعلام والحق في الصورة-تداعيات أزمة الرسوم بين لولاند بوسطن الدانماركية وشارلي ابيدو الفرنسية»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 12، العدد (1).
49. عزي، عبد الرحمن، 1996، «الإعلام والبعد الثقافي من القيم إلى المرئي»، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد (13).
50. سلامة، عاطف، 2016، «دور الكاريكاتير في التعريف بالقضية الفلسطينية ونصرتها»، أعمال المؤتمر الدولي الثالث، فلسطين... قضية وحق، طرابلس.

### -المراجع باللغة الأجنبية-

1. Fairclough. N, 2003, **Analysing Discourses: Textual Analysis for Social Research**, Routledge Taylor,Francis Group,London, NewYork.
2. Goliot-Lété Anne et autres, 2008, **Dictionnaire de l'image**, 2 édition, Vuibert.
3. Igor, Pilshchikov et autres , 2018, (1929–2017) and his Studies , **Studia Metrica et Poetica 5.(1)**.
4. Joel et Dan, Kotek, 2005, **An Nom de L'antisionisme : L'image des juifs et d'Israël dans la caricature**, éditions complexe.
5. Lotnan, Juri, 2009, **Culture and Explosion, Semiotics-Communication and Cognition**, édit : Marina Grishakova, trans : du russe Wilma Clark, Mouton de Gruyter, Berlin ; New York.
6. Maingueneau Dominique, 1976, **Initiation aux Méthodes du L'analyse de Discours (Problèmes et Perspectives)**, Classique Hachette.
7. Abrous, Mansour, 2011, Algérie : **Arts, Plastiques, Dictionnaire (19002010-)** ; Le Harmattan ; paris ;2011

### -المواقع الالكترونية-

1. كمال المنوفي، 13/2/2007، الإسلام والتنمية، دراسة ميدانية لإشكالية العلاقة، في الموقع: <https://3lTtYXk/ly.bit/>، الساعة، 12:00.
2. عبد الله الغدامي، 2019/6/30، مفهوم النقد الثقافي، في الموقع: <https://bit.ly/38FKORU>، على الساعة، 22:45.
3. محمد همام، 2019/7/22، لا تسامح النسق(من أجل نقد ثقافي)، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، في الموقع: <http://bit.ly/3hhX3Ix>، على الساعة، 10:30.
4. عز الدين المناصرة، 2019/10/16، شعرية الكرسي، أنا شاعرو أنت مجرد كرسي، في الموقع: <http://bit.ly/38DhewA>، على الساعة، 23:34.
5. محمد خافاني، رضا عامر، 2019/10/22، المنهج السيميائي، آلية مقارنة الخطاب الشعري الحديث وإشكالياته، في الموقع: <https://bit.ly/34Kt46J>، على الساعة، 12:45.
6. عاطف سلامة، 2019/11/15، ثقافة النص في الرسم الكاريكاتيري وتأويلات المتلقي، في الموقع: <http://bit.ly/3mUxSwG>، على الساعة 11:30.
7. محمد العماري، 2019/11/18، الصورة واللغة (مقاربة سيميوطيقية)، في الموقع: <https://bit.ly/2JmuSvt>، على الساعة، 12:30.
8. الأعرج واسيني، 2020/9/22، آسيا جبار..جيل اللغة الفرنسية غنيمة حرب، في الموقع: <http://34XFwQJ/ly.bit/>، على الساعة، 23:42.
9. زياد حميدان، 2021/3/6، سيميولوجيا ساحات الثورة ميدان التحريرفضاء لثورة 25 يناير أنموذجا، في الموقع: <https://bit.ly/2Oxyr4c>، الساعة، 12:30.
10. dz.linkedin, akrem, boutora, 62021/3/, sur le lien : <https://bit.ly/38iNdmu>, date d'entréeà l'heure : 22:30 .

## The cultural Patterns in Algerian Caricature Discourse

### Abstract

*This study seeks to expose the cultural patterns in the discourse of the caricature through a cursory reading given that they lurk behind the iconic matter and the deep suggestive dialogue in the sake of giving rise to those discourses that convey a certain interpretative process, which aims essentially to inform and convince. In fact, it's a discourse which tends to hide but not to expose, and its ideas are exposed through a satirical and critical hyperbole. Therefore, it depicts the social collective identity by an artistic performance, since its cultural critical practice aims to simulate the reality by transforming it through the act of conception. The caricature aesthetic cultural awareness is the real basis to conquer the cultural consumer. by analysing algerian caricature works according to the semio-cultural approach.*

### Keywords

Discourse  
caricature  
cultural patterns  
cultural consume

## Les systèmes culturels dans le discours de la caricature Algérienne

### Résumé

*Cette étude cherche à révéler les Systèmes culturels dans le discours de la caricature, Ils ont tendance à se dissimuler derrière une simple thèse iconique et un dialogue suggestif profond, dans le but de dévoiler les systèmes, chargés d'un processus interprétatif, qui vise essentiellement à informer et à convaincre. En fait, c'est un discours dont l'objectif permet de voiler et non dévoiler. Ses idées sont exposées à travers une hyperbole satirique et critique, donnant une image de l'identité collective de la société. On y remarque une performance artistique, dont la pratique critique culturelle vise simuler la réalité et la transformer esthétiquement par le biais du dessin. Cette conscience esthétique, régie par l'analyse de caricatures algériennes selon l'approche sémio-culturelle, favorise une vision ciblant le consommateur culturel.*

### Mots clés

discours  
caricature  
systèmes culturelles  
consommateur culturel



## البعد المتوسطي للأمن الجزائري: من رد الاعتبار للماضي المتوسطي إلى المشاركة في المبادرات الأمنية

The Mediterranean dimension of Algerian security: from the rehabilitation of  
the Mediterranean past to the partnership in security initiatives

د. جميلة علاق

Dr. Djamilia Allag

جامعة قسنطينة 3، الجزائر

rafika\_80@hotmail.fr

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2020-01-15

تاريخ القبول 2021-06-15

#### الكلمات المفتاحية

الأمن الجزائري

المتوسط

المبادرات الأمنية

الصراع

التعاون

يناقش المقال قضية استراتيجية تعكس أهمية البحر الأبيض المتوسط في استراتيجية الدول المطلة عليه ومنها الجزائر، يربط ثلاث قارات ومحيطين، حيث تحكم العلاقات بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية مجموعة من المتغيرات والاعتبارات، المتعلقة أساسا بمفهوم التعاون والصراع، يحاول من خلالها كل طرف بناء علاقات تختلف طبيعتها من فترة لأخرى، فكانت تارة تحمل الطابع التعاوني، وأخرى توصف بأنها ذات طبيعة صراعية. يهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحليل أبعاد انتماء الجزائر إلى منطقة المتوسط، من خلال العمل على استرجاع إرثها الحضاري المتوسطي من جهة، والاندماج بفعالية في مبادرات المنطقة الأمنية، حيث التهديدات التي تستشعرها في محيطها الإقليمي ليست وهمية، أو ذريعة لبسط الهيمنة، لكن تستند لحقائق تاريخية وموضوعية، وهو ما حاولنا الاستدلال عليه وفق مقارنة منهجية نقدية، ثم تحليلية تفكيكية من جهة أخرى، فكانت الحصيلة الاستنتاجية أن التصور الأمني الجزائري في المتوسط يقوم على مقارنة شاملة، تتطلب تظافر كل الجهود ومن كل الأطراف، كما أنه كل متكامل لا يقبل التجزئة، سواء ارتبط بأمن جيران الجزائر المغاربة والأفارقة أو شركائها الأوربيين.

### مقدمة

البعد الغائب في أمنها حتى مطلع سبعينات القرن الماضي، فجاء متأخرا كأولوية واهتمام، مقارنة بالدوائر المغربية، العربية والإفريقية، على الأقل من الناحية النظرية وتوجهات الخطاب السياسي الرسمي السائد. وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى البحث في الإشكالية التالية:

فيم تتمثل امتدادات الأمن الجزائري في بعده المتوسطي، وكيف يمكن للجزائر المساهمة في المبادرات الأمنية المتوسطية، لمواجهة مشكلات الأمن وتداعياتها على ضفتي المتوسط؟

مما يعني ردا للاعتبار للمتوسط على مستوى الخطاب السياسي، وعلى صعيد الممارسة لمواجهة التهديدات الصلبة واللين المتدفقة عبر الحدود، ولتسهيل التعااطي مع السؤال المركزي نبي فرضية عامة تربط بين مختلف متغيرات هذه

تتوسط الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي فضاءين جيوسياسيين، الأول أوربي متوسطي، والثاني إفريقي صحراوي، ما جعل أمنها منكشفا على عدّة جهات خاصة مع شساعة مساحتها وطول حدودها البرية والبحرية، أما منطقة المتوسط فقد ارتبطت في إرث الأمن الجزائري بنظرة سوداوية مظلمة، ففي الوقت الذي جاءها الفتح الإسلامي من الشرق، كل الغزوات الغربية والحملات الأجنبية، كان المتوسط معبرا لها، رغم أن نفس الفضاء (المتوسط) كان ميدانا لاستعراض القوة البحرية الجزائرية إبان الحقبة العثمانية.

مع ذلك يمثل المتوسط عصب المبادلات التجارية الحيوية، وفضاء متعدد الثقافات، الهويات والانتماءات، علاوة على أن الشواغل الأمنية فيه تعدد الجانب العسكري البحث إلى أبعاد متشعبة اقتصادية، سكانية، هوياتية، طاقوية، بيئية، ورغم طول الساحل الجزائري، فقد ظلّ المتوسط

الورقة البحثية على النحو التالي:

كلّما اندمجت الجزائر في محيطها الإقليمي، كانت قادرة على المساهمة بفعالية في هندسة مبادراته الأمنية. حيث يمثّل الإطار الإقليمي لأية دولة عمقها الاستراتيجي، ونستطيع القول إنّ توصّل القوى الإقليمية الكبرى في إقليم معين إلى تسوية للخلافات القائمة بينهما، يجنبها الصدام ويخدم المصلحة المشتركة، فما تعجز الدولة عن القيام به بصفة منفردة، يمكن أن تنجح في مجابهته في إطار من التنسيق والتعاون الإقليميين.

### 1- الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط

يعدّ المتوسط منذ أقدم العصور المحور الذي دارت حوله أحداث النزاع بين قوى العالم الكبرى بهدف السيطرة، مما جعل منه جهة انكشاف استراتيجي، وتجدر الإشارة إلى أنّ نهاية الحرب الباردة سمحت ب بروز تقسيم استراتيجي جديد للمجال المتوسطي، هو التقسيم من شرق غرب إلى شمال جنوب، وقد اعتبر «ماكيندر» أنّ السيطرة على المتوسط تمكن من التحكم في مختلف التفاعلات عبر العالم (بن حسين، 2013)، تعبيرا عن حيوية المنطقة الاستراتيجية.

يمثّل المتوسط فضاء متعدّد الثقافات والهويات، وهجينا معقدا من الانتماءات يضمّ أوروبيين، عرب متوسطيين (الدول المغاربية المتوسطية)، شرق أوسطيين متوسطيين (تركيا وإسرائيل) ومتوسطيين (جزر مالطا وقبرص).

#### 1-1-1- العمق الاستراتيجي للمتوسط

كان المتوسط منذ القدم نقطة انطلاق للحملات العسكرية لكثير من الدول عبر سواحله، ما يعكس عمق امتداده الاستراتيجي، ففي الفترة ما بين سنة 1505 و1830، تعرضت سواحله إلى حوالي مئة (100) حملة عسكرية غربية (إسبانية، فرنسية، إنجليزية، هولندية، فنلندية، دانماركية) (بن عنتر، 2005)، تعكس حقيقة أنّ المتوسط يشكل جهة انكشاف استراتيجية.

تكمن أهمية منطقة المتوسط من الناحية الاستراتيجية، بالأخذ بعين الاعتبار التفاعلات والصراعات بين القوى المؤثرة في المجال الدولي، والتي أدت إلى بروز تحولات للهيمنة على المنطقة، بالإضافة إلى ما تعرفه المنطقة من مشكلات أمنية زادت من حدة الاهتمام بالمتوسط كمنطقة جيوسياسية، تتمركز فيها الكثير من المصالح والاستراتيجيات (غربي، 2008). أما في العقود الأخيرة فقد ظهر الاهتمام بحوض المتوسط

من منظور اعتباره هاجسا سياسيا في سياق ظهور التكتلات الإقليمية، من غير أن يكون لمفهومه (المتوسط) ما يدعمه كمقومات ثابتة ومشتركة بين شعوبه، ومن ثمّ لم يقع الاتفاق على اعتباره اقليما واحدا، بقدر ما اعتبر ملتقى للشرق والغرب أو ملتقى لأقاليم متعدّدة الهويات (عكروم، 2010). فمصطلح المتوسط لا يثير أي جدل عربيا، والجزائر من بين الدول العربية التي أعادت اكتشاف متوسطيتها، وهي تنادي به كمرجعية هوياتية ودائرة لتحركها الجيوسياسي، فالموقع الجغرافي للمنطقة المغاربية له ميزة أساسية كونها محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية هي:

البعد المتوسطي وامتداداته نحو الضفة الأوروبية شمالا، وتلك الأفريقية جنوبا.

البعد الشرق أوسطي شرقا.

والبعد الأطلسي غربا، حيث الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المغاربية هي نتاج تفاعل مجموعة من الميزات، أولها القرب من القارة الأوروبية، ثمّ امتدادها نحو العمق الإفريقي. إضافة إلى أنّ البحر الأبيض المتوسط يمثل نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي (المرجع نفسه).

ورغم الأهمية التي يعكسها المتوسط في امتداده الجيوسياسي، فهو يعبر في المقابل عن فضاء مفكك المفاصل ومختل الموازين، ليس فقط بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، بل داخل الضفة الواحدة ويمكن الاستدلال على ذلك وفقا للمؤشرات التالية:

#### 1-1-1- التنافسية المغاربية

رغم تشابه منطلقات الاستراتيجيات الوطنية للدول المغاربية، غير أنّ مآربها مختلفة وبالتالي قراءتها للتهديد متشعبة ومتناقضة أحيانا، ما يعني الإضرار بالمصالح المغاربية البينية، ويعكس ذلك توجهات محورين أساسيين في المنطقة (بن عنتر، 2013):

**المحور الثنائي: الجزائري/المغربي المتنافس والمتنافر أصلا:** والذي جعل من أزمت المنطقة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية مطية للتنافس لكسب رهانات إقليمية ودولية، وتؤكد تجارب التاريخ أنه كلما زاد الالتحام خارجيا تعمقت الهوة محليا (مغاربيا/إفريقيا)، مما يدخل هذه القوى في تنافس عكسي وتقديم تنازلات للطرف القوي، مقابل الخطوة بفتات على حساب الجيران.

**المحور الثلاثي: الجزائر، ليبيا وتونس، هو محور متعاون**

من قبيل: الأزمة المغربية-الإسبانية، مخاطر مواجهة عسكرية بين الجزائر والمغرب، شرق المتوسط والصراع العربي الإسرائيلي، صراع تركيا واليونان.

فدول شمال المتوسط تنظر للهجرة غير الشرعية والقادمة من دول جنوب المتوسط على أنها تهديد لها بسبب البطالة وعدم الاستقرار السياسي، ما يستدل به الباحث الإسباني «ألفانسو ريبير» بالقول: «إذا كان التهديد بالنسبة لأوروبا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، وإذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية فإنّ الخطر سيتقلص بشكل يتناسب والنمو في هذه المنطقة» (الكوت، 2007)، ما يعني ردّ الاعتبار للمقاربة التنموية لحلّ المشكلات والمخاطر الجديدة بعيدا من الحلول والتصورات الأمنية، التي أثبتت محدودية نتائجها ولا نجاعتها.

وقد برز مؤخرا في الجزائر خطاب يتحدث عن دمج الهجرة وقضاياها في مسار التنمية (زياني، 2015)، من منطلق التحكم فيها وتسييرها بما يخدم غايات المجتمع وأهدافه التنموية، ويحفظ في المقابل حقوق المهاجر وكرامته.

### 1-2- الاهتمام الأمريكي بالمتوسط

كان للقوى المتنافسة في ظل الحرب الباردة أهداف استراتيجية في المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى لمحاصرة المد الشيوعي للاتحاد السوفيتي سابقا في المنطقة المتوسطية، التي تعتبرها امتدادا طبيعيا للاستراتيجية الأمريكية، للخلفيات التالية:

تعتبر ضفاف شمال إفريقيا امتدادا لضاف المحيط الاطلنطي الأوروبي وإفريقيا المتوسطية (الضفة الجنوبية)، وبالتالي لا يمكن التغاضي عن هذه المناطق لكي لا تقع تحت مراقبة قوة معادية (تيقمونين، 2005).

علاوة على أنّ النظرة الأمريكية تحصر المتوسط في كونه فضاء استراتيجيا لنشر القوى، والتحرك لردع كل جهة معارضة للمصلحة الأمريكية، وبالتالي هو لا يعدو أن يكون مجرد فضاء آخر للعبور العسكري الدائم، وتأمين الدولة الاستراتيجية وإدماجها في الإقليم.

وتعتبر أمريكا منطقة المتوسط جزءا من الفضاء الاستراتيجي الأوروبي، وهي امتداد لفضائه وهواجسه الأمنية، فالمنطقة تؤمن الطريق المؤدية نحو الخليج الفارسي، وكذلك نحو الشرق الأوسط سياسيا وتكتيكيا، وهي مدخل لمناطق ذات

تعيش أغلب دوله على أشلاء هواجس وهموم الداخل مع تداعيات الثورات الشعبية في تونس وليبيا، حيث الشاغل الأساسي لهذه الدول هو ترتيب البيت الداخلي، وتجنب التورط في أية ترتيبات أو مشاريع خارجية.

### 1-1-2- التنافسية الأوروبية

لم يكن البيت الأوروبي أحسن حالا من نظيره المغربي، حيث لا زالت تشوبه هو الآخر إشكاليات جمة نختصر أهمها في التالي: صعوبة صياغة سياسة خارجية أوروبية موحدة أمام زيادة حدة التنافر بين الاتجاهين التقليديين الثقيلين داخل الاتحاد الأوروبي الذي تتنازعه فرنسا، ألمانيا ثم بريطانيا ومساعي كل منها في قيادة الاتحاد نحو الوجهة التي يريد.

تعيش أوروبا حالة تخبط في النظر للآخر نظرا لغلبة الاعتبارات المصلحية على الأخلاقية في سياساتها اتجاه إفريقيا وجنوب المتوسط:

فهي من جهة تدرك ارتباط المنطقة بعمقه الاستراتيجي، حيث الأمن الأوروبي بات يتجاوز حدود تأمين أوروبا إلى إفريقيا الشمالية، الوسطى والغربية.

ثم النظر بعين الريبة لها وتحملها مسؤولية جحافل الهجرة، اللاجئين والتطرف والجهادية الإسلامية.

تحاول أوروبا جاهدة أن تبقي على مسافة بينها وبين العوالم الأخرى حفاظا على هويتها وتماسكها المجتمعي، وفي المقابل لن تستطيع النأي عنها لارتباطات التاريخ والجغرافيا والتحويلات المجتمعية.

وعليه لطالما تبنى الاتحاد الأوروبي مقاربة يحكمها «مبدأ المزيد من أجل المزيد»، المزيد من الإصلاحات أو بالأحرى التنازلات يفضي إلى الخطوة بالمزيد من المساعدات، كما أنّ التصور الأوروبي للأمن يقوم على فكرة الأمن عن بعد، بمعنى العمل بعيدا عن أوروبا لضمان أمن القارة، علما أنّ التهديدات التي تواجهها تجد مصادرها خارج أوروبا، للاعتبارات التالية:

مشاكل الأمن في المتوسط غير عسكرية، حيث لا توجد دولة في الضفة الجنوبية قادرة على تهديد جاراتها الشمالية عسكريا.

زيادة معدلات البطالة في الضفة الجنوبية، وهذا ما يزيد في معدلات الهجرة على المستوى العالمي.

غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل. الصراعات الكامنة هناك أفقية لا عمودية، جنوبية-جنوبية أكثر منها شمالية-جنوبية، فهي صراعات داخلية في معظمها،

(2005)، وقد جعل هذا الموقع الأمن الجزائري منكشفاً على عدة جهات:

جوّ المزاخمة والإرهاب مغاربية، ميزه عدم الاستقرار المستديم في علاقات الجزائر بالجار المغرب.

نحو الساحل المضطرب الذي بات ممراً لكل المخاطر، علاوة على المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تتخبط فيها شعوب المنطقة.

ثم هواجس الأمن الإفريقي، وتكالب القوى الدولية من الشرق والغرب للظفر بحضور لها في القارة.

إلى سيرة العلاقات الأورومتوسطية التي تؤمها قضايا ثقيلة: الهجرة، التطرف والإرهاب، الإجرام العابر للحدود... إلخ.

وفي الوقت الذي تدفق فيه الفتح الإسلامي على الجزائر من الشرق، فكل الغزوات الأجنبية هبت عليها من الغرب، ما جعل المتوسط نقطة سوداء في تاريخ الأمن الجزائري، رغم أنه كان نفس الميدان للاستعراض والمباهاة بالقوة البحرية الجزائرية في المرحلة العثمانية، على هذا الأساس أصبحت مسألة تأمين المتوسط قضية بالغة الأهمية، لأنه شكّل على مرّ العصور جبهة انكشاف استراتيجية.

تتعدى الشواغل الأمنية للجزائر متوسطياً الجانب العسكري البحث، إلى أبعاد اقتصادية، سكانية، بشرية وطاقوية، ناهيك عن البعدين المائي والبيئي، وتهديدات أمنية جديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة، تجارة الأسلحة والمخدرات ومختلف مظاهر الندرة مقابل زيادة عدد السكان.

البعد الأمني: مع التعمّق والتوسّع في مفهوم الأمن، أضحى هذا الأخير غير مرتبط فقط بتهديدات تقليدية وخاصة في جانبها العسكري، بل تعداها إلى تهديدات تتعدى حدود الدول.

كالإرهاب الذي أصبح أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها العالم بصفة عامة و حوض البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة، إذ تؤثر الجماعات الإرهابية المختلفة في منطقة المتوسط خاصة مع تعاظم تجارة المخدرات، و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة، والاتجار بالأسلحة على دول الجوار، و من بينها الجزائر و أمنها الوطني، و ما حدث عام 2013 في حادثة تيفنتورين في الجنوب الجزائري من عمل إرهابي، الذي كان سبباً في تسلّل إرهابيين من التراب الليبي إلى داخل الحدود الجزائرية (بن خليف، 2016) خير مثال على واقعية الخطر وحجم تهديده العابر للحدود .

نشاط الجريمة المنظمة التي ارتبطت بالهجمات الإرهابية

مصلحة عليا واستراتيجية.(عكروم، مرجع سابق).

ما سبق يقودنا للاستنتاج أنّ الأمن في المتوسط مسألة تهمّ فاعلين غير متوسطيين، في المقدمة الو م أ التي دخلت في تنافس اقتصادي واستراتيجي مع فرنسا، ومع افتقار الدول العربية المتوسطية إلى رؤية أمنية موحدة للمتوسط، فتح ذلك المجال للعنصر الخارجي للتأثير بشدّة في علاقات العرب فيما بينهم، ومع العالم الخارجي.

وعليه تمثل منطقة المتوسط بؤرة تنافس بين مركبين: غربي وشرق أوسطي، بينما تبقى شواغله الأمنية متصلة لثلاثة عوامل: (بن عنتر، مرجع سابق):

-مواقف القوى الكبرى على رأسها الو م أ، تحديدا حول ملفات الشرق الأوسط، إذ يعدّ الصراع العربي الإسرائيلي أحد الملفات التي تحول دون تقدم مبادرات الأمن والتعاون المتوسطية بين الضفتين الشمالية والجنوبية.

-السعي للحفاظ على الهيمنة الغربية، حيث بقيت الدول العربية مرتبطة بمسارات ثنائية ومتعددة الأطراف مع القوى الخارجية، على حساب التنسيق الإقليمي لحلّ مشكلات المنطقة، التي عادة ما يفتعلها الغرب في مرحلة أولى، ليأتي لاحقا ملوّحا بالحل.

-الإدراك الغربي لمشاكل الدول المتوسطية على أنها تهديد لأمنه واستقراره، وبالتالي أمنها من أمنه والعكس صحيح، خاصة مع تدفّق جحافل الهجرة وموجات التطرف والإرهاب التي تهدد تلك الدول، وبالتالي العمل جار لمواجهة هذه التحديات خوفا على أمن الغرب.

## 2- الشواغل الأمنية للجزائر متوسطيا

يبين تاريخ الجزائر بأنّها لم تكن بمعزل عن التفاعلات التي جرت بالمتوسط، فمنذ خضوعها لسلطة الفينيقيين تحت إمارة قرطاجة (814 ق.م)، إلى غاية الحملة الاستعمارية الفرنسية (1830) مروراً بحملات الرومان، الوندال، البزنطيين والعثمانيين، شكل المتوسط الجبهة الأساسية التي ربطت الجزائر بتفاعلات العالم الخارجي، كما كانت الجزائر في خضم الحروب والنزاعات التي دارت في حوض المتوسط (بين قرطاجة وروما، بين المسلمين والصلبيين، بين العثمانيين والأوروبيين وبين الجزائر والفرنسيين).

ويرصد المحدد الجغرافي موقع الجزائر الجيوسياسي في نقطة تقاطع استراتيجية بين كيانين ضخمين، الأول شمالي يمثل الاتحاد الأوروبي، بينما الثاني هو العمق الإفريقي (Merauani،



سواء بالنسبة لوارداتها (المواد الغذائية والسلع المصنعة)، أو صادراتها (البترول والغاز الطبيعي). (بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق).

**العجز الغذائي:** الجزائر مهددة في أمنها الغذائي بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحساس، إذ تشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد عن ربع وارداتها السنوية، حيث تعاني من عجز غذائي مزمن، ثلثي المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي وربع وارداتها منه غذائية، إذ تعاني من تبعية غذائية وصحية، حوالي 60% من الحبوب و85% من الأدوية تستوردها سنويا من خارج المتوسط (حدادي، 2015).

**البعد الطاقوي:** لا ينفصل الأمن الطاقوي للجزائر عن الامتداد المتوسطي، يمثل معبرا لخطوط أنابيب الغاز التي تربط حقولها بأوروبا، اثنان إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية، وثالث إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب، ما يعني ارتباط أمنها الطاقوي بالمتوسط، من خلال السعي لتأمين طرق الإمداد، حيث الصراعات الراهنة والمتوقعة تتمحور حول سبل تأمين إمداد وطرق نقل الطاقة عبر العالم.

تحتل المركز الخامس عالميا في احتياطات الغاز والرابع عشر للبترول، والمترتبة الثانية عشرة من حيث الإنتاج والتسعة على مستوى الصادرات، هي ثالث مصدر للغاز وثالث ممول لأوروبا بنفس المادة الاستراتيجية، تصدر نحو 65% من إنتاجها في شكل مواد مكررة، أما الثلث الباقي فيصدر خاما (براجي، 2013).

وعليه تشكل المحروقات الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية للخارج، بنسبة وصلت إلى 93% من حجم الصادرات، بقيمة بلغت 17,65 مليار دولار لعام 2018.

وتعدّ ثالث ممون للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي، فمنذ مطلع الألفية احتلت الجزائر المرتبة الأولى متوسطيا في تصدير المحروقات، ما تقدر نسبته 61% يتم تصديره عبر أنابيب الغاز التي تقطع حوض المتوسط انطلاقا من الجزائر نحو أوروبا، وتصدر نحو 95% منه نحو السوق الأوروبية التي تتسم بالموسمية، حيث أكبر عمليات الاستخراج تتم في فصل الشتاء.

من بين البلدان الأوروبية التي تعتمد على الجزائر أساسا في التزود بالطاقة: إسبانيا بـ 52%، إيطاليا بـ 39%، البرتغال بـ 39% (هذه البلدان تعتبر الجزائر الممول الأول لها)، فرنسا بـ 39%

لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، تعدّ من أخطر الظواهر العابرة للحدود الوطنية والتي تهدد كيان الدول والمجتمعات وحياة الأفراد.

كما شكّلت الهجرة غير الشرعية إحدى أخطر التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المتوسط، ومن بينها الجزائر باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، القادمين من دول الساحل الأفريقي خاصة مالي، النيجر وتشاد والمتجهين إلى الضفة الشمالية نحو أوروبا.

**البعد السكاني/الهوياتي:** حيث يطرح الأمن اللين في المتوسط مسألة أمن الهوية أو الأمن الثقافي في الدول المستقبلية للاجئين.

للحوية المجتمعية وجوه متعدّدة بل حتى متناقضة، فالاختلافات العرقية، الدينية واللغوية ليست بحد ذاتها محددات للنزاع بقدر ما هي انعكاس لظروف وعوامل داخلية وخارجية، والتنوع الهوياتي قابل لأن يكون قوة إنسانية محررة وخلقة، كما أن يكون قوة مدمرة وعشوائية.

فكما أنّ البقاء قيمة أساسية للأمن الوطني، حيث تضمحل الدولة متى ما فقدت هويتها، فالهوية كذلك نسبة لأمن المجتمعات، التي لا تقوم لها قائمة في غياب أو ضياع هويتها التي تمثل خزان ذكرياتها وضميرها الجمعي، وإذا كان الأفراد يعرفون بانتمائهم للمجموعة، تتحدّد هوية المجتمعات بمضمون الهوية الجماعية نفسها (Roe, 2005).

ولعلّ أبرز المخاطر تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي، إذ أنّ ارتباط قضايا الهوية، الثقافة والمشروع المجتمعي حاضرا بتأثيرات العولمة، يجعل منها مصدر تهديد حقيقي.

**البعد الاقتصادي:** يمثل المتوسط عصب المبادلات التجارية، وتعتمد الدولة الجزائرية في صادراتها على المحروقات بنسبة عالية جدا، وهي من الدول ذات الاقتصاد الريعي، كما أنها لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع أكثر لسلطة الشركات المختلطة القوميات، ولهذا فإنّ عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي، يطرح فعلا مشكلة غياب استراتيجية أمنية لتأمين حياة الاجيال القادمة.

فالأمن الاقتصادي الجزائري مرهون اليوم بالاستقرار في المتوسط، الذي يشكل الطريق الوحيد تقريبا، الذي تتم عبره مبادلات الجزائر التجارية مع الخارج منذ الاستقلال،

## ردّ الاعتبار للمتوسط

رغم طول الساحل الجزائري الذي يمتد لأكثر من 1600 كلم، فقد ظلّ البعد الغائب في أمنها، فجاء في مرتبة متأخرة بعد الدوائر المغاربية، العربية ومتقدما على الدائرة الإفريقية في التوجه الدستوري للبلاد.

ورد في ديباجة الدستور الجزائري حسب آخر تعديل له في 2008 النص على: «إنّ الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية، تعزّز بإشعاع ثورتها... ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم» (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008).

ويرجع تأرجح وتهميش مكانة المتوسط في خبرة ومدرجات صناع القرار في الجزائر لمحددتين أساسيتين:

-ممثلا في الثقل التاريخي، حيث مثل المتوسط مرادفا للغزو والاستعمار، من تاريخ الحملات التي استهدفت مختلف السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب، إلى الاستعمار الفرنسي الذي دام أكثر من 130 سنة، فكان ذلك كفيلا بأن تكون المنطقة مرادفا لبؤس الجزائر والجزائريين، وبالتالي التخوف مستقبلا من نوايا أية مشاريع تجمع الطرفين.

-حجم التهديد البري القادم من الغرب نتيجة تخوف الجزائر من المطالب التوسعية للمغرب، وقد أسس الرئيس الراحل «هواري بومدين» لطرح أنّ «المنطقة المغاربية والفاصلة بين القاهرة وداكار، تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر لا يمكن أن يحصل فيها أي تغيير دون اتفاق مع الجزائر». (بن عنتر، مرجع سابق).

مع ذلك تحاول الجزائر الاستفاقة من غيبوبتها الهوياتية، حيث بدأ الاهتمام بالمتوسط مطلع سبعينات القرن الماضي، عندما اقترح الرئيس بومدين في أبريل 1972 عقد مؤتمر للأمن في المتوسط خارج حلفي وارسو والناطو، تحت شعار «المتوسط للمتوسطين»، يتأسس على منطق رفض ومعارضة وجود قوات بحرية أجنبية في المتوسط، إلا أنّ مناخ الحرب الباردة أجل هذا الاقتراح.

ومن خلال نشاط الجزائر إبان تحضيرات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في هلسنكي، ومنذ ثمانينات القرن الماضي تمّ التأكيد على البعد المتوسطي للأمن الجزائري، رغم تحفظ الجزائر على الاقتراح الفرنسي لإنشاء

(الجزائر ثاني ممول لها)، بلجيكا بـ 17 % (الجزائر ثالث ممول لها). (المراجع نفسه).

البعد البيئي: تعد مشكلة التصحر تهديدا آخر للأمن القومي الجزائري، فظاهرة التصحر تقترب أكثر فأكثر من شمال البلاد مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالإدارة المتكاملة للتربة والغطاء النباتي والمياه، ويشمل تفاقم هذه الظاهرة تهديدا، ليس فقط على التنوع البيولوجي فحسب، بل أيضا على استدامة إنتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش.

مشكلة ندرة المياه المرتبطة بالتذبذب المناخي في الجزائر، وكذلك بالاستغلال والتسيير السيء جعلها تحديا أمنيا، خاصة وأنّ مجمل الأبحاث المنجزة ترشح تفاقم هذه المشكلة في ظلّ تنامي مشكلة التصحر وزيادة عدد السكان، وحاجات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية للماء. والجزائر من الدول التي تعرف تفاقمًا لمشكلة التلوث الذي يؤثر على مجمل عناصر التنوع البيولوجي، خاصة مع الزيادة في التطورات الصناعية والسكانية وتركز السكان والأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية والساحلية، والذي يولد مشاكل صحية وظروف معيشية متدهورة، يمكن أن تلقي بتبعاتها على الطرف الأوربي.

البعد التكنولوجي: إنّ التطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال يساهم في بروز تهديدات للأمن القومي الجزائري، ولعل من أبرز تداعيات التطور التكنولوجي بروز مشكلات تهدد الأمن القومي وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية، مثل جرائم الاختراقات (المواقع الالكترونية الرسمية والشخصية)، جرائم القرصنة والتجسس الإلكتروني على الدولة، إضافة إلى الإرهاب الإلكتروني... الخ.

## 3- التحرك الجزائري في المتوسط

يتبين مما سبق أنّ معظم مبادلات الجزائر مع العالم الخارجي تتمّ عبر المتوسط، وهذا ما يبرز الأهمية الاستراتيجية التي تشكلها الدائرة المتوسطية بالنسبة للأمن الجزائري، رغم أنّ الجزائر أعطت أهمية وألوية أكبر للدوائر المغاربية، العربية والإفريقية، وبذلك ظلّ المتوسط البعد الغائب مقارنة ببقية دوائر أمنها القومي، (حدادي، مرجع سابق)، التي تحاول الآن ردّ الاعتبار له على صعيد لغة الخطاب السياسي السائد، والدخول كشريك فعّال في أغلب مبادرات التعاون والشراكة في المنطقة.

في منطقة البحر الأبيض المتوسط» المؤرخ في نوفمبر 2000، كما أنها (الجزائر) تتعاون على الدوام وتشارك في جميع المشاريع والمبادرات، الرامية إلى تعزيز الحوار والعمل المنسق والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط (الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، 2001).

وقد عرفت ترتيبات الأمن والتعاون في المتوسط عدة محطات وسياقات نورها متتالية فيما يلي:

اقترح الرئيس الفرنسي «فرانسوا ميتران» سنة 1983 م مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط، إلا أن بعض الدول المغاربية مثل الجزائر عارضت هذه المبادرة لاستبعادها بلدانا مثل مالطا وليبيا، ولتجاهلها قضية الصراع العربي الاسرائيلي في المبادرات الأمنية.

لكن هذه المبادرة أعيد إحياؤها في نهاية الثمانينات بعد اجتماع روما 1990، لكن لم يكتب النجاح للمبادرة بفعل وضع الجزائر غير المستقر أمنيا آنذاك، وتداعيات أزمة لوكربي في ليبيا والمنطقة بأسرها.

تبع ذلك الورقة «الإيطالية-الإسبانية»، التي أكدت على عدم تجاهل المتوسط الذي يمثل امتدادا تاريخيا وثقافيا لأوروبا، ورحبت الدول العربية المعنية بالمقترح شرط ربطه بعملية السلام الشرق أوسطية.

وقد حركت الحاجة لتعاون إقليمي بين ضفتي المتوسط العوامل التالية: (بن عنتر، مرجع سابق):

الهجرة المغاربية نحو أوروبا والنمو السكاني في الضفة الجنوبية. نشاط الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية وتداعيات ذلك أوروبا.

المنافسة بين الدول الأوروبية، تحديدا بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

لتتوج في مرحلة لاحقة فكرة إنشاء «منتدى الحوار والتعاون في المتوسط»، باقتراح من الرئيس المصري السابق «حسني مبارك» عام 1991، بثلاث مجموعات عمل: ثقافية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية، هي من أقدم المبادرات التعاونية في المتوسط، تمثل حتى الآن البنية المتوسطية الوحيدة بالمعنى الجغرافي للكلمة.

دخول الجزائر مسار «الشراكة الأوروبية-متوسطية» نهاية ديسمبر 2001، والذي كانت بدايته مسار برشلونة 1995 ومنطق السلال الثلاث. فعلاوة على المحور الاقتصادي

مجلس للأمن والتعاون في غرب المتوسط، بدأت بذلك الجزائر تعطي نوع من الاعتبار التدريجي للدائرة المتوسطية، (حدادي، مرجع سابق)، ويرجع هذا الاعتبار التدريجي إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

-الانفتاح السياسي في الجزائر، مما سمح بنوع من التصالح مع التاريخ وتقبل فكرة الجزائر متوسطة، لأن الاستقطاب الايديولوجي محليا (جزائريا) وعربيا ودوليا، حال دون إدراج المتوسط في دوائر التحرك الجيوسياسي للجزائر، فالمتوسطية دافع عنها ووظفها الاستعمار لمحو الهوية العربية والإسلامية للجزائر، فكان أن أقصى الخطاب السياسي الجزائري- في مرحلة لاحقة- البعد المتوسطي.

-نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، الذي كانت تبعه آنذاك كثير من الدول العربية والجنوب في مقدمتها الجزائر، ومن ثم نهاية المواجهة الايديولوجية مما نتج عنه فتح صفحة جديدة مع الغرب.

-التوجه الأوروأطلسي بزعماء الولايات المتحدة جنوبا، وما انجر عنه من مخاطر، خاصة وأن ذات التمرکز جاء في وقت كانت فيه الجزائر قد غرقت في دوامة عنف داخلي من جهة، وتتالي المبادرات الأمنية والتعاونية الغربية إقليميا من جهة أخرى، ما اقتضى الاستجابة لها في النهاية (لخضاري، 2013). وقد تبنت الجزائر مبادرة للتحرك في إطار جماعي، عبر حركة عدم الانحياز في قمة الجزائر 1973، التي نادى بتحويل المتوسط إلى منطقة سلام، أمن وتعاون، ثم قمة كولومبو 1976، التي ترتب عنها ربط المتوسط بأمن منطقة الشرق الأوسط.

وقد كان سعي الجزائر لتثمين المتوسط على مستوى الخطاب السياسي وعلى صعيد الممارسة، تنويعا لسياسة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة نهاية تسعينات القرن الماضي لرد الاعتبار للماضي المتوسطي للجزائر، والمطالبة بحقوقها وفضلها في إرثه الحضاري، وهو ما تجسد في مرحلة لاحقة في تقاسم الأدوار في مبادرات المتوسط الأمنية.

المشاركة في المبادرات الأمنية في المتوسط:

جاء في تقرير الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة حول مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، شرحا للمقاربة الأمنية الجزائرية في هذه المنطقة، إذ تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 38/55 المعنون بـ «تعزيز الأمن والتعاون

#### 4-التصور الجزائري لتعزيز التعاون بين صفتي المتوسط

إذا كان المغرب العربي جزءا لا يتجزأ من إفريقيا بحكم الجغرافيا، فإنّ الوضع مختلف تماما سياسيا واقتصاديا، إذ لا يمثل وحدة سياسية أو اقتصادية أو فاعلا استراتيجيا، فهو منسلخ عن جسده الجغرافي لأنّ وجهته شمالية أوربية تحديدا، نظرا لقوة الجاذبية الأوربية.

ومع أنّ التزام متطلبات الأمن القومي الجزائري ارتبطت في المقام الأول بدعم حركات التحرر والقضايا العادلة، إلا أنّ التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية، اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة تتصدرها قضايا محاربة الإرهاب، تجارة المخدرات وأمن الدولة، والانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة، إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل فاضح في صياغتها (زياني، 2010).

والتهديدات التي تستشعرها الجزائر في محيطها الإقليمي ليست وهمية ذريعة لبسط الهيمنة، لكن تستند لحقائق تاريخية وموضوعية، من هذا المنطلق قام التصور الأمني الجزائري في المتوسط على مقاربة شاملة، تتطلب تظافر كل الجهود، كما أنه كلّ متكامل لا يقبل التجزئة، سواء ارتبط بأمن جيرانها المغاربة والأفارقة أو شركائها الأوربيين.

ووفقا لمبدأ التوازن الطبيعي تتحول الجزائر إلى زعيمة مغاربية، بحكم الثقل السياسي، الاقتصادي والسكاني الذي تحوز عليه، وقد تزامن ذلك مع السعي المغربي للعب نفس الدور، ما أدى لتوتر العلاقات بين الجارين، وفي مرحلة لاحقة نقل التوتر المغربي إلى الدوائر العربية، ثم الإفريقية وحتى المتوسطية سعيا وراء التأييد السياسي.

في ذات السياق تطورت القوات المسلحة الجزائرية، حيث تتمركز الوحدات الأكثر تطورا على الحدود الغربية، فأعطيت الأولوية لتطوير القوات البرية وسلاح الجو على حساب البرامج المخصصة للقوات البحرية، حال الدول العربية عموما، مقابل تبني منطق رفض الدخول في معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية، بما يتناسب والتوجهات الاستقلالية للبلاد. وقد كان لانتهيار الاتحاد السوفييتي واضمحلال أيديولوجيته أثره البالغ على توجهات أولويات الأمن الجزائري، التي اتجهت للتمركز محليا على ضوء إدارة الصراع والاحتقان السياسي والمجتمعي الداخلي، اختزلت تجربة مريعة ضدّ التطرف،

والمالي، نجد المحور الثقافي والإنساني، علاوة على المحور الأمني-السياسي.

كان يستهدف هذا المسار بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة بين صفتي المتوسط، من خلال دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها بالشراكة مع الشركاء، من أجل تدعيم مجال سلام واستقرار منطقة البحر المتوسط، بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوربي - متوسطي لذات الغرض (ندوة برشلونة للشراكة الأوربية المتوسطية، 1995).

سرعان ما أطلقت أوربا هندسة جديدة لعلاقاتها مع الشرق والجنوب ممثلة في «سياسة الجوار الأوربي» نوفمبر 2004، استجابة لتحديات توسع الاتحاد الأوربي، وسعيا لتكوين حزام من الجيران الودودين، يكونون غير مقلقين أو مثيرين لأية متاعب.

لتنمو فيما بعد فكرة قيام اتحاد متوسطي جاء بها الرئيس الفرنسي الأسبق «نيكولا ساركوزي» مطلع 2007، ممثلة فيما اصطلح عليه لاحقا «الاتحاد من أجل المتوسط»، لتعزيز قوة الاستقطاب الأوربي في منطقة المتوسط على حساب دول الضفة الجنوبية، التي بقيت مجرد متلقف لهذه المشاريع والمبادرات.

وكان تأسيس «مجموعة 5+5» أبرز معالم التعاون الأمني الأوروجزائري، والتي ضمت دول القوس اللاتيني مع الدول المغربية، فمنذ اجتماعها بالعاصمة الجزائر 1991 التزمت بتحويل المتوسط إلى منطقة للسلم والتعاون، وتتويجا لذلك انضمت الجزائر لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1995، وفتح مفاعل عين وسارة النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تبدو نقطة الربط المفصلية في جام المبادرات السابقة أنها هندسة أوربية خالصة، ما يعني خضوعها لمنطق الهيمنة للطرف المبادر، في غياب الجزائر ومثيلاتها من الدول المغربية وحتى العربية.

من المؤسف أنّ الصراع الدولي على المنطقة المتوسطية يجري في ظل غياب أي دور عربي أو مغربي، رغم أنها باتت تشكل عمقا استراتيجيا حيويا لمنظومة الأمن القومي العربي، نظرا للروابط الشبكية بين الفضاءين بما يحتم فرضية البحث في مقاربة للتعاون الإقليمي، تحترم حدود الدول دون الانتقاص من سيادتها، والنظر للمصالح الاستراتيجية بعيدة المدى وتلافي زاوية النظر الضيقة أو الأنانية.



عكسي، قد تضطر معها لتقديم تنازلات للطرف القوي - ممثل في الغرب عادة - مقابل الخطوة بفتات على حساب الجيران.

### خاتمة

اعتمادا على ما سبق نخلص إلى أن المتوسط لطالما كان عبر التاريخ جبهة انكشاف أمنية للجزائر، بالنظر للرهانات والتحديات التي ما فتأت تتدفق منه، ومنه أصبح تأمين الضفة المتوسطية مسألة بالغة الأهمية، فالأمن الجزائري مرهون بالاستقرار في المتوسط.

ولهذا تزايد الاهتمام الأمني الجزائري التدريجي بالدائرة الجيوسياسية المتوسطية مع نهاية التسعينات، عندما تغيرت نظرة الفواعل الشمالية نحو الجزائر من حالة المهدد الى صفة المتعاون، ثم الشريك الأمني، وبذلك أصبحت تشارك في كل المبادرات والترتيبات الأمنية في الفضاء المتوسطي، وتعرزت مكانتها في هذا الفضاء أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عندما أصبحت خبرتها ومهارتها في مكافحة الارهاب جد مطلوبة من قبل الغرب.

إلا أن كل الترتيبات الأمنية تتم هندستها في مخابر دول الضفة الشمالية (الطرف القوي) لتطرح بعدها للنقاش أمام دول الضفة الجنوبية (الطرف الضعيف)، والتي غالبا ما لا تجد أية حيلة سوى قبولها والانخراط فيها، فالاختلاف في الإمكانات وموازين القوى وفي مدركات التهديد، والشواغل الأمنية بين الضفتين الشمالية والجنوبية، أوجد هوة بينهما، وأدى الى اخفاق التكيف الأمني لدول الجنوب مع الأوضاع الجديدة للبيئة الأمنية المتوسطية، كما أنه من غير المقبول أن يضخم الأوروبيون مخاوفهم الأمنية من الجنوب، مقابل تقزيم مخاوف الدول العربية المتوسطية، في مقدمتها الجزائر.

العنف والإرهاب، إذ لطالما دعت إلى ضرورة وضع أسلوب عمل دولي من شأنه حماية البشرية من خطر لا يعترف بأية حدود سياسية، كما لا يحترم أية قيم دينية أو ثقافية (برقوق، 2009)، مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد مهم لفهم التفاعلات الخارجية الجزائرية.

خرجت الجزائر منها بخلاصة دروس جعلتها شريكا دوليا واعداء، في مكافحة الإرهاب والعنف إقليميا ودوليا، وفي التعاطي مع القضايا الإقليمية والتهديدات القادمة من كل حذب وصوب، حيث ما تزال متمسكة بخيار الحل السلمي وفق مقاربة تعاونية إقليمية لا تدخلية ولا عسكرية.

وتمثل قضية الهجرة بين ضفتي المتوسط مرجعية لتحليل المسائل الأمنية، ينادي «جيمس كورث» أستاذ العلوم السياسية الأمريكي بعدم السماح للمسلمين بالإقامة في الغرب، وعدم قبولهم كمواطنين ما لم يعتنقوا المسيحية، في المقابل يجري قبولهم فقط كزوار مؤقتين، (بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق)، ما يلخص مشهد العالم الإسلامي كتهديد للغرب، يحل محل الخطر الشيوعي، وفق منطق فرضية العدو الضروري التي انخرط فيها أكاديميين وحتى مسؤولين سياسيين في الغرب.

يعتقد بعض الغربيين أن العالم العربي مجرد أسطورة، وإذا تعلق الأمر بالتعاون فإن الغرب ينظر فقط للقوى الطاردة (الانقسامات الاجتماعية، غياب الديمقراطية، تراجع حقوق الإنسان، الهشاشة الاقتصادية)، لكن استراتيجيا ينظر للقوى الجاذبة، فالتهديد يوحد الغرب ككتلة واحدة، مقابل هشاشة وضعف الدول المغاربية، التي اتجهت للارتباط بمسارات ثنائية متنافرة ومتنافسة، إذ كلما زاد الالتحام خارجيا تعمقت الهوة محليا، مما يدخل هذه القوى في تنافس

## المراجع

## الكتب

1. بن عنتر، عبد النور. 2005، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر.
2. بن خليف، عبد الوهاب. 2016، جيوسياسية العلاقات الدولية، المتغيرات، القواعد، والأدوار، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. ابراهيم تيقموني. (2005). المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق والتنافس الفرنسي-الأمريكي أنموذجا. الجزائر: جامعة يوسف بن خدة.
4. ابراهيم تيقموني. (2005). المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق والتنافس الفرنسي-الأمريكي أنموذجا. الجزائر: جامعة يوسف بن خدة.
5. الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. (2001). تقرير حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. الجمعية العامة.
6. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2008). الديباجة. الجزائر: دار بلقيس.
7. عبد النور بن عنتر. (2013). الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي. ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
8. عبد الوهاب بن خليف. (2016). جيوسياسية العلاقات الدولية، المتغيرات، القواعد، والأدوار. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.
9. ليندة عكروم. (2010). تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

## المقالات والدوريات

1. الكوت، البشير. 2007، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية، مجلة دراسات، العدد 28.
2. زباني، صالح. 2010، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد 5.
3. زباني، صالح. 2015، نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 13.
4. بن عنتر، عبد النور. 2013، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
5. برقوق، امحمد. 2009، التعاون الأمني الجزائري-الأمريكي والحرب على الإرهاب، أوراق كارنيجي، بيروت.

## المذكرات والرسائل الجامعية.

1. تيقموني، ابراهيم. 2005، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق والتنافس الفرنسي-الأمريكي أنموذجا، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.
2. حدادي، جلال. 2015، الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
3. بن حسين، سليمة. 2013، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2012-2004)، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
4. براحي، صباح. 2013، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة.
5. عكروم، ليندة. 2010، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
6. غربي، محمد. 2008، الدفاع والأمن: إشكالية تحدي المفهومين من وجهة نظر جيوسراتيجية، الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة.
7. لخضاري، منصوري. 2013، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر 2011-2006، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

## النصوص القانونية

1. Merauani, A. 2005, La dimension stratégique de l'Algérie dans l'ensemble méditerranéen : atouts, enjeux et limites.
2. Roe, P. 2005. Ethnic violence and societal security dilemma. Routledge Taylor and Francis group.
3. Merauani, A. (2005, June). La dimension stratégique de l'Algérie dans l'ensemble méditerranéen: atouts, enjeux et limites. 6, 18-21.
4. Roe, P. (2005). Ethnic violence and societal security dilemma. Routledge Taylor and Francis group, 43.

### The Mediterranean dimension of Algerian security: from the rehabilitation of the Mediterranean past to the partnership in security initiatives

#### Abstract

*This article discusses the role of the Mediterranean, which links three continents and two oceans, in the strategy of the countries bordering it, including Algeria. The relationship between the two shores of the Mediterranean has been governed by a host of considerations mainly related to the concepts of cooperation and conflict. The aim of this research is to analyze, through a systematic, critical and deconstructive approach, the dimensions of Algeria's belonging to the Mediterranean region by working to restore its Mediterranean civilizational heritage, and to effectively integrate into the region's security initiatives. The Algerian security perception of threats in the Mediterranean is based on a global approach, which was completely integrated, linking to the security of Maghreb and African neighbors, or European partners. The study concludes that the Algerian security perception in the Mediterranean is based on a comprehensive approach, which requires the concerted efforts of all parties, as it is an integrated and indivisible whole, whether it is related to the security of Algeria's Maghreb and African neighbors or its European partners.*

#### Keywords

Algerian security  
The Mediterranean  
security initiatives  
conflict  
cooperation

### La dimension méditerranéenne de la sécurité Algérienne : de la réhabilitation du passé méditerranéen à la participation aux initiatives sécuritaires

#### Résumé

*Cet article traite que La méditerranée représente un lien très important dans la stratégie des pays qui la bordent, elle relie trois continents et deux océans, sachant que les relations entre les deux rives nord et sud de la méditerranée était toujours sous la dépendance de plusieurs considérations, principalement celles des concepts de conflit et de coopération. L'Algérie est l'un des pays qui réclame la restauration de son patrimoine civilisationnel méditerranéen, et son intégration effective dans les initiatives de sécurité. Alors que, la perception des menaces de sa sécurité dans la région méditerranéenne est véritable et éprouvée, de ce fait l'Algérie défend sur une approche sécuritaire globale, qu'il soit lié à la sécurité de ses voisins maghrébin et africain, ou de ses partenaires européens, par une méthodologie critique et analytique.*

#### Mots clés

sécurité Algérienne  
méditerranée  
initiatives de sécurité  
conflit  
coopération

## أطر المعالجة الخبرية للحراك الشعبي في الجزائر

### دراسة تحليلية للأطر المستخدمة في قناة الجزيرة الإخبارية نشرة «الحصاد» أنموذجا

Informative frameworks for the treatment of the people's uprising (Hirak) in Algeria,

analytical study of the frameworks used in the Al Jazeera channel, "Al Hassad"

د. نجمة علالوش

Dr. Nedjma Allalouche

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر

all.nedjma@gmail.com

د. أسماء قرشوش<sup>(1)</sup>

Dr. Asma Guerchouche

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر

guerchoucheasma78@gmail.com

## ملخص

### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2019-11-17

تاريخ القبول 2022-04-27

### الكلمات المفتاحية

الحراك الشعبي

الأطر الخبرية

نشرات

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم الأطر الخبرية المستخدمة في معالجة أحداث الحراك الشعبي في الجزائر مطلع عام 2019 في قناة الجزيرة الإخبارية، من خلال تحليل عينة من نشرات «الحصاد»، حيث تم اعتماد منهج المسح بالعينة في إطار الدراسات الوصفية باستخدام أداة تحليل المضمون لتحليل عينة من هذه النشرات خلال فترة زمنية ممتدة من شهر فيفري 2019 إلى غاية شهر سبتمبر 2019. وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن الخبر هو الشكل الإخباري الغالب لهذه النشرات، كما كشفت الدراسة أن معظم حالات الصراع الواردة ضمن هذه النشرات كانت لصالح فئة إطار «الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في الجزائر»، كما كشفت الدراسة أن أبرز الأسباب المذكورة كانت لصالح إطار «رفض الشعب ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة»، كما كشفت أن أبرز النتائج كانت لصالح إطار «إقالة رموز النظام ومتابعتهم قضائيا»، وأن معظم حالات ردود الأفعال الواردة ضمن عينة الدراسة تمثلت في إطار «مظاهرات واحتجاجات تندد بالأوضاع وتطالب بتغيير النظام».

## إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

Framing Theory لم يعد يقتصر على مجرد تقديم المحتوى

الإخباري فهي أيضا تقوم ببناء معنى لهذا المحتوى من خلال تأطيره وفق زوايا وجوانب معينة يمكن في ضوءها إدراكه وتفسيره وإبداء تقويمات وأحكام بشأنه وهو ما يوضح أهمية هذه النظرية وتطبيقاتها ليس فقط في مجال الدراسات الأكاديمية ولكن على مستوى الممارسة المهنية أيضا، «لأن التأطير يمثل خطوة مهمة في عملية إنتاج المواد الخبرية»، (أحمد، 2008).

وبناء على هذا شهدت السنوات الأخيرة اهتماما ملحوظا من قبل الباحثين بدراسة الأطر الخبرية التي توظفها وسائل الإعلام في تناولها للأحداث والقضايا الكبرى في المجتمعات، فالإطار الخبري لقضية ما يعني الانتقاء المتعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية وجعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي من

تعد المعالجات الإعلامية للأحداث والقضايا المختلفة سواء المحلية منها والعالمية، من أهم وظائف المؤسسات الإعلامية من خلال وسائلها المختلفة، والتي تعتمد أساسا على طواقم فنية وتحريرية تعمل على معالجة الأحداث وصياغتها لتكون في النهاية أخبار صالحة للنشر، إلا أن هذه المعالجات تتعدد بتعدد طرق الصياغة وشكل ومضمون المادة الخبرية المراد معالجتها، كون المعلومات المعالجة قد تتعرض لعمليات من التأطير من قبل القائمين على العمل الإعلامي وفقا لأهداف وسياسات تسعى لتوفير معلومات ذات أهداف وتأثيرات محددة (عوض الله، 2014)، حتى أصبح الإطار الإخباري قضية مهمة من قضايا البحوث الإعلامية. فدور وسائل الإعلام حسب منظري نظرية التأطير الإعلامي



فئات الشكل، انطلاقا من سؤال محوري مفاده ما مدى الأهمية التي أولتها قناة الجزيرة الإخبارية من خلال نشرة «الحصاد لأخبار الحراك الشعبي في الجزائر؟ من خلال معرفة:

-ما المدة الزمنية التي خصصتها نشرة «الحصاد» لأخبار الحراك الشعبي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟  
-ما الأشكال الصحفية (الفنية) التي اعتمدتها نشرة «الحصاد» لأخبار الحراك الشعبي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟  
-ما عناصر الإبراز والتدعيم التي اعتمدتها نشرة «الحصاد» لأخبار الحراك الشعبي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟  
ثانيا: تساؤلات خاصة بالبعد المضموني للمعالجة والمتمثلة في فئات المضمون والمتعلقة بالأطر الخيرية للمعالجة، انطلاقا من سؤال محوري مفاده ما الأطر الخيرية التي استخدمتها قناة الجزيرة الإخبارية من خلال نشرة «الحصاد» في معالجتها لأخبار الحراك الشعبي في الجزائر؟ من خلال معرفة:

ما أطر الصراع الواردة في هذه المعالجة؟

ما أطر الأسباب الواردة في هذه المعالجة؟

ما أطر النتائج الواردة في هذه المعالجة؟

ما أطر الحلول الواردة في هذه المعالجة؟

ما أطر ردود الأفعال الواردة في هذه المعالجة؟

## 1-الإجراءات المنهجية للدراسة

### 1-1-نوع الدراسة

كون الدراسة تستهدف وصف الدور الذي لعبته قناة الجزيرة الإخبارية في معالجة وتأطير الحراك الشعبي في الجزائر، واستجابة للأغراض التي تهدف إلى التعرف على كيفية تأطير هذا الحراك من خلال تحديد شكل ومضمون هذه المعالجة، تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث والدراسات الوصفية، والتي تُعنى بدراسة الأوضاع الراهنة (القائمة)، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات حول المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة، ثم تحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها أو إصدار تعميمات بشأنها (عمر، 2008).

### 1-2-منهج الدراسة

انطلاقا من إشكالية الدراسة وأهدافها، تم تحديد منهج المسح بالعينة، كمنهج للدراسة كونه من أنسب المناهج العلمية الملائمة للدراسات الوصفية، كونه يمكن من تغطية الفترة المناسبة التي تحتاجها الدراسة لارتباط بحوث المسح

خلال مجموعة من الآليات حددتها هذه النظرية، كما تهتم نظرية تحليل الأطر الخيرية بالتفاصيل بحيث تركز على قضية واحدة بعينها يكون لها صدى واهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام المحلية والعالمية على حد سواء.

ويعد الحراك الشعبي في الجزائر واحدا من أهم الأحداث الدولية التي حظيت باهتمام إعلامي كبير، حيث ظهرت تغطية كبيرة وواسعة لهذه الأحداث في مختلف الوسائل الإعلامية المحلية أو الدولية وبكافة الأشكال و القوالب الخيرية، حيث شهدت منذ بداية سنة 2019 حراكا شعبيا لم تشهده منذ عقود من الزمن، يعود سببه بالدرجة الأولى إلى إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن نيته للترشح لعهددة خامسة مما أدى إلى حدوث ردود أفعال محدودة في المرحلة الأولى ما لبثت أن تحولت إلى حراك شعبي واسع وشامل يوم 22 فبراير 2019 عبر كامل مناطق البلاد استجابة لنداء التظاهر بعد صلاة الجمعة، فانتسح نطاق الحراك يوما بعد يوم كما اتسع نطاق المطالب ولم تعد العهددة الخامسة هي المطلب الأساسي بل ارتفعت إلى المطالبة بالتغيير الجذري للنظام. (حمدوش، 2019).

وعلى هذا الأساس وانطلاقا من هذا الطرح فإن إشكالية هذه الدراسة تمحورت حول محاولة الكشف عن سمات الأطر الخيرية التي ارتكزت عليها المعالجة الإعلامية لقناة الجزيرة الإخبارية للحراك الشعبي الذي عاشته وتعيشه الجزائر منذ مطلع عام 2019، وذلك من خلال تحليل الأطر الخيرية التي قدمت من خلالها هذه الأحداث ارتكازا على نظرية التأطير الإعلامي، هذه الأخيرة التي تسمح بقياس محتوى المادة الخيرية كميًا وكيفيًا من خلال المستوى التحليلي والمتمثل في النص الإعلامي المراد دراسته، من خلال بعدين أساسيين ركزت حولهما نظرية التأطير الإعلامي، وهما البعد الشكلي والمتمثل في موقع المعالجة وحجمها، ومدى استخدام عناصر تيبيوغرافية معينة كالصور والعناوين.. وغيرها، والبعد المضموني والمتعلق بالمحتوى المراد دراسته.

وعلى هذا تمحورت إشكالية الدراسة في تساؤل محوري مفاده: كيف أطر قناة الجزيرة الإخبارية الحراك الشعبي في الجزائر من خلال معالجتها الإعلامية لأحداثه؟ وللإجابة على سؤال الإشكالية المطروح تم وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

أولا: تساؤلات خاصة بالبعد الشكلي للمعالجة والمتمثلة في

هذا الأساس تمثل المستوى الأول في قناة الجزيرة والتي تبث برامجها الفضائية عبر وسيلة التلفزيون.

**-المستوى الثاني: مستوى العينة الخاص بالأعداد او البرامج المختارة من هذا المصدر أو الوسيط:** ويمثل هذا المستوى مجموع نشرات «الحصاد» والتي تناولت الحراك الشعبي في الجزائر، حيث يعكس هذا المستوى المجتمع الأصلي للدراسة والمتمثل في مجموع النشرات التي بثت عبر قناة الجزيرة الإخبارية حول أحداث الحراك في الجزائر، والتي بطبيعة الحال يصعب حصرها وتحليلها وعلى هذا الأساس تم تحديد حجم العينة مع الأخذ بعدة عوامل أهمها درجة التجانس الكبير بين النشرات محل الدراسة كونها تعالج أحداث الحراك، بالإضافة الى عامل الكفاية والتمثيل، وهذا ما يوضحه المستوى الثالث الآتي ذكره.

**-المستوى الثالث: مستوى العينة الخاص بالمضمون (اختيار نوع المادة):** وهنا يجب تحديد الوحدات التي سوف يتعامل معها الباحث بالدراسة والتحليل، وعلى هذا تمثل المستوى الثالث لهذه الدراسة بمجموع النشرات التي بثت من 27 فيفري 2019 إلى غاية 19 سبتمبر 2019 والتركيز فقط حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر.

**نوع العينة وطريقة اختيارها:**

لعينة المختارة لهذه الدراسة هي العينة القصدية، وهي من العينات غير الاحتمالية التي يكون اختيارها عمديا، أي بطريقة مقصودة من جانب الباحث الذي يرى أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا. وفي هذه الدراسة تم اختيار عينة قصدية سواء من حيث المصدر وهو قناة الجزيرة الإخبارية، أو من حيث مادة التحليل والمتمثلة في عدد من نشرات «الحصاد» خلال الفترة من 27 فيفري 2019 إلى غاية 19 سبتمبر 2019.

ولهذا الاختيار مبررات هي: صعوبة إحصاء وتحليل كافة النشرات التي تناولت أحداث الحراك كون مجتمع البحث اتسع للحد الذي يصعب حصره، كما أن تطبيق العينات الاحتمالية صعب لصعوبة تحديد وحصر مجتمع البحث. وهي الفترة الزمنية المختارة لمواكبتها الأحداث لفترة حوالي تسعة أشهر من انطلاقها.

جدول يوضح مفردات عينة الدراسة متضمنة تاريخ بث النشرات ومدتها ومقدمها:

بنظام العينات، حتى أن الكثير من الباحثين يطلقون عليه تسمية المسح بالعينة تمييزا لهذه البحوث عن المسح الشامل الذي لا يمكن تطبيقه في البحوث والدراسات الأكاديمية في كثير من الحالات (عبد الحميد، 1993)، كما هو الحال في دراستنا هذه، لأنه من الصعوبة بما كان إحصاء وتحليل كافة أخبار الحراك الشعبي في الجزائر والتي تم بثها ضمن نشرات «الحصاد» من قناة الجزيرة الإخبارية كونها تعدت 30 جمعة ومازالت الأحداث مستمرة إلى حد الساعة، لهذا تم توظيف منهج المسح بالعينة.

### 1-3-أداة الدراسة

في إطار الدراسات والبحوث الوصفية، واستخدام منهج المسح بالعينة، تم اعتماد أداة تحليل المضمون (المحتوى) كأداة لجمع البيانات باعتبارها من الأكثر استخداما لدى غالبية الباحثين في مجال الإعلام والاتصال، وقد تم توظيف أداة تحليل المضمون كونها تتناسب وطبيعة الدراسة، التي تهدف أساسا إلى مسح مضمون أخبار الحراك الشعبي في الجزائر من خلال نشرة «الحصاد» والتي تبثها قناة الجزيرة الإخبارية للتعرف على كيفية تأطير ومعالجة هذا الحراك، بالإضافة إلى كونها تمكن من تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها والوفاء بالاحتياجات البحثية للدراسة.

### 1-4-عينة الدراسة

هناك شبه اجماع على أن محتوى المادة الإعلامية كيف ما كان نوعه عادة ما يكون من الضخامة والاتساع بحيث يصعب معه القيام بعملية التحليل بالدقة والسرعة المطلوبتين دون استخدام نظام العينات، والعينة هي جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته تماشيا مع طبيعة مشكلة البحث ومصادر بياناته، والمجتمع الكلي في بحوث التحليل هو مجموع المصادر التي نشر أو أذيع أو عرض فيها المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث، وهناك حدود مبدئية في استخدام العينات في بحوث تحليل المحتوى ترتبط بأهداف الدراسة وإطارها الزمني (عبد الحميد، 2010).

وفي دراسات تحليل المحتوى هناك خطوات تتم من خلالها اختيار العينة والمتمثلة تحديدا في:

أولا: تحديد إطار العينة: وهذه الخطوة تتطلب اختيار العينة وفق ثلاثة مستويات هي:

**-المستوى الأول: مستوى العينة الخاص بالمصدر:** ويقصد به مستوى تحديد نوع الوسيط أو نوع وسائل الاتصال، وعلى

## جدول (1) يوضح بعض خصائص عينة الدراسة

| تاريخ البث     | زمن النشرة | مقدم النشرة        |
|----------------|------------|--------------------|
| 27 فيفري 2019  | 16:08 د    | سلمى الجمل         |
| 3 مارس 2019    | 13:26 د    | جلال شهيدا         |
| 15 مارس 2019   | 19:07 د    | جمال ريان          |
| 26 مارس 2019   | 19:19 د    | إيمان عياد         |
| 5 أفريل 2019   | 23:07 د    | إيمان عياد         |
| 10 أفريل 2019  | 19:45 د    | إيمان عياد         |
| 12 أفريل 2019  | 24:53 د    | حسن جمول           |
| 18 أفريل 2019  | 17:57 د    | محمود مراد         |
| 1 ماي 2019     | 15:48      | عبد الصمد ناصر     |
| 10 ماي 2019    | 19:04 د    | إيمان عياد         |
| 17 ماي 2019    | 17:16 د    | رولا إبراهيم       |
| 20 ماي 2019    | 14:47 د    | عبد الصمد ناصر     |
| 24 ماي 2019    | 17:48 د    | عبد القادر عياض    |
| 26 ماي 2019    | 16:58 د    | زين العابدين توفيق |
| 1 جوان 2019    | 21:05 د    | الحبيب الغربي      |
| 21 جوان 2019   | 20:56 د    | زين العابدين توفيق |
| 26 جوان 2019   | 20:55 د    | زين العابدين توفيق |
| 5 جويلية 2019  | 17:14 د    | زين العابدين توفيق |
| 16 أوت 2019    | 17:38 د    | عبد القادر عياض    |
| 3 سبتمبر 2019  | 18:57 د    | وسيلة عولمي        |
| 13 سبتمبر 2019 | 14:33 د    | ازدهار شعشاعة      |
| 17 سبتمبر 2019 | 14:13 د    | ألبي أبي عاصي      |

## 2- الخطوات الإجرائية لتحليل مضمون عينة الدراسة

بعد القيام بضبط الجانب المنهجي للدراسة، في إطار الخطوات العامة لأي بحث أو دراسة، والمتمثلة في تحديد الإشكالية وأسئلتها تحديدا دقيقا، اختيار المنهج والأداة المناسبة لجمع البيانات، تحديد مجتمع البحث والدراسة تحديدا دقيقا وسليما، واختيار العينة المناسبة من هذا المجتمع، هناك مجموعة من الخطوات المنهجية يختص بها تحليل المضمون دون غيره من الخطوات والأساليب المنهجية الأخرى، وهذه الخطوات هي ما تميز أداة تحليل المضمون وتتمثل هذه الخطوات تحديدا في:

## 2-1- ترميز بيانات التحليل

وهي مجموع المراحل التي يتم من خلالها تحويل المحتوى المدروس إلى وحدات قابلة للعد والقياس، وتتضمن خطة الترميز عادة ثلاث خطوات رئيسية هي:

## 1. تصنيف المحتوى وتحديد فئاته.

عملية التصنيف وتحديد الفئات هي من الأمور المتروكة للباحث، حيث لا توجد معايير أو فئات تصلح لكل البحوث والدراسات، ولكن ترتبط هذه الفئات بالهدف من الدراسة وتساؤلاتها بشرط أن يسبق تقديم معايير التصنيف والفئات المختارة تعريف دقيق لها، حيث يرتبط هذا التعريف بموقعها من التحليل وأهدافه، وهذا ما تم على مستوى التعريفات الإجرائية، ولقد تمت عملية التصنيف وتحديد الفئات الخاصة بتحليل محتوى النشرات الإخبارية محل الدراسة بعد:

ضبط الإطار النظري للدراسة والذي ساعد على تحديد المفاهيم ومؤشراتها بدقة وهذا ما ساعد على استقلالية الفئات المختارة والتي تعتبر من أهم شروط التي اتفق حولها الباحثون في مجال تحليل المحتوى حيث تعرف كل فئة بدقة متناهية تسمح باستيعاب مفهوم واحد فقط منها تبعا لأهداف البحث والدراسة، وفي هذه الدراسة تم التصنيف وتحديد الفئات كما يلي:

تحديد فئات التحليل والتعريفات الإجرائية:

فئات الشكل: والتي تجيب عن السؤال كيف قدم المحتوى المدروس؟ وهي:

فئة الزمن (المدة الزمنية): ويقصد بها الزمن الذي خصصته قناة الجزيرة في معالجتها وبثها لأخبار الحراك الشعبي في الجزائر من خلال نشرة «الحصاد»، ويقاس الزمن هنا بالدقيقة والثانية.

فئة عناصر الإبراز والتدعيم: وقد تم تقسيمها إلى مؤشرات فرعية هي:

- فئة عناصر الإبراز: ويقصد بها العناصر التي استخدمتها قناة الجزيرة الإخبارية في إبراز أخبار الحراك الشعبي في الجزائر، والتي تشمل كافة الصور والعناوين المصاحبة للنشرات «الحصاد» والتي أسهمت في إبراز المحتوى الإخباري. وقد تم تقسيم هذه الفئة إلى مؤشرات فرعية هي: العناوين/ الصور.

- فئة عناصر التدعيم: ويقصد بها العناصر التي استخدمتها قناة الجزيرة الإخبارية في تدعيم الأخبار المنشورة حول الحراك الشعبي في الجزائر مثل الوسائط المتعددة والروابط المرفقة مع الخبر المنشور والتي تسهم في منح المادة الخيرية مزيدا من الدعم والقوة وتربطها بأخبار سابقة أو لاحقة أو

من أهم صفات أداة تحليل المضمون الحرص على أن يكون التحليل موضوعي من خلال إتباع خطوات علمية دقيقة تسمح بالوصول إلى النتائج نفسها مهما كان القائم بالتحليل، وأن يكون شاملا في حصر جميع عناصر الموضوع المدروس ومنهجيا منتظما في إتباع قواعد مضبوطة غير قابلة للتغيير، وكما من خلال تقطيع النص المدروس إلى وحدات قابلة للعد والقياس، وهذا من خلال تجزئة النص المدروس إلى وحدات أو أجزاء تستخدم في قياس مدى تردد الموضوع محل التحليل، وهي ما تعرف بوحدات العد والتسجيل (بن مرسل، 2010) وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على:

وحدة الفكرة للتحليل، بالاعتماد على وحدة السياق وهي من أكثر الوحدات شيوعا واستخداما في بحوث الإعلام، لأن تناول الفكرة كوحدة تحليل تفيد في تحديد الاتجاهات والأحكام التي تقع على مستوى الإعلام، ولأنها الوحدة التي تحكم تناول الكاتب للوحدات الأخرى (الكلمة، الجملة، والفقرة، الموضوع) حيث يتم اختيارها وبناءها بدقة لتخدم المعنى الذي يهدف الكاتب إلى توصيله (عبد الحميد، 2010). وعلى هذا الأساس وانطلاقا من وحدة الفكرة في التحليل كان استخدام الوحدات حسب طبيعة الفئة المدروسة هناك فئات استوجبت توظيف الفكرة في التحليل، كما كانت هناك فئات استخدمت وحدة الموضوع ككل في التحليل، وحدة الفقرة في بعض الفئات وهذا راجع إلى طبيعة كل فئة وما تتطلبه من أسلوب في التحليل، وحدة الفكرة يمكن عدّها وقياسها من خلال قياس قيمة المحتوى وتحديد مراكز الاهتمام، فالمحتوى في إطار عملية التحليل هو عبارة عن مجموعة من الوحدات اللغوية يختارها المصدر بعناية للتعبير عن الأفكار والمعاني التي تختار لتحقيق هذه الأهداف. طريقة العد والقياس كانت بالاعتماد على:

وحدة التسجيل (للعّد والقياس):

وهي أصغر جزء في المحتوى يختاره الباحث ويخضعه للعد والقياس ويعبر ظهوره أو غيابه وتكراره عن دلالة معينة في رسم نتائج التحليل مثل الكلمة أو الجملة أو الفقرة (عبد الحميد، 2010).

وحدة السياق

وبما أن هذه الدراسة تستهدف الكشف والاستلال عن أهم الأطر المستخدمة في معالجة أحداث الحراك في الجزائر، فإن عملية التحليل ركزت على المعاني المتضمنة في الأفكار

معلومات إضافية ذات علاقة. وقد تم تقسيم هذه الفئة إلى مؤشرات فرعية هي: الوسائط المتعددة مثل ملفات الفيديو، وملفات الصوت المرافقة للأخبار.

فئة القوالب الصحفية (الأشكال الصحفية) ويقصد بها الأشكال والقوالب الفنية الصحفية التي استخدمتها قناة الجزيرة الإخبارية في معالجتها لأخبار الحراك الشعبي في الجزائر خلال فترة الدراسة. وقد تم تقسيم هذه الفئة إلى مؤشرات فرعية هي: خبر/ تقرير/ مقابلة/ جرافيك.

فئات المضمون: والتي تجيب عن السؤال حول ماذا يدور المحتوى المدروس؟ ولقد تم الاعتماد على تصنيف سمتكو Semetko وفالكن بورج Valkenburg الخماسي بدراستهما (2000) التي صنفت الأطر الإعلامية لخمس أنواع هي أطر الصراع، أطر الاهتمامات الإنسانية، أطر النتائج الاقتصادية، الإطار الأخلاقي، إطار المسؤولية (احمد، 2009)، إلا أن الدراسة لم تشمل الأطر الخمسة كون بعض الأطر لا تتقاطع مع إشكالية الدراسة وأهدافها وعلى هذا الأساس تم اختيار الأطر التالية حسب:

طبيعة الإطار، بالتركيز على الإطار المحدد كون الأحداث ارتبطت بواقعة ملموسة كان لها صدى واسع جدا في الأوساط الإعلامية الجزائرية والدولية على حد سواء، والمتمثلة في أحداث الحراك الشعبي الواسع الذي عاشته وتعيشه الجزائر ابتداءً من عام 2019.

طبيعة الصراع، يمثل إطار الصراع أحد أهم الأطر، حيث تقدم الأحداث في إطار التنافس، قد يعتمد المحرر الصحفي في بناء إطار الرسالة الإعلامية تجاهل عناصر مهمة بطريقة عمديه في سبيل إبراز عناصر أخرى في سياق الصراع. (Smetko, and Valkenburg, 2000). وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات لطبيعة الصراع والتي تم وضعها... مؤشرات لقياس هذه الفئة وتمثلت في: صراع عنيف/ صراع متوسط/ صراع محدود، وفي هذه الدراسة تمثلت طبيعة الصراع في إطار الصراع المتوسط كون الأحداث لم تتصف بالعنف.

مدى بروز السمات: تم تقسيم هذه الفئة إلى:

السمات الموضوعية: وتتضمن عناصر القضية موضوع المعالجة بالتركيز على أطر القضية أو المشكلة، أطر الأسباب، أطر الحلول، أطر النتائج، أطر ردود الأفعال.

وحدة التحليل: تم الاعتماد على وحدة الفكرة بالاعتماد على وحدة التسجيل ووحدة العد.



معامل الثبات =  $(48.0) / ((1-3) + 1) = 0.94$

معامل الثبات = 0.94 وبالتالي تحقق لدينا ثبات التحليل.

### الإطار النظري للدراسة

نظرية تحليل الأطر الخيرية The Framing Analysis Theory

تم اعتماد نظرية تحليل الأطر الخيرية أو ما يعرف بنظرية «تحليل الإطار الإعلامي» وكذلك نظرية الصياغة كمرتكز نظري لهذه الدراسة التحليلية، كونها تسمح بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام، حيث يوفر الإطار الذي تضمنته الأحداث والوقائع القدرة على قياس محتوى المضمون الإعلامي والخبري المقدم كمستوى أول من مستويات هذه النظرية و الكشف عن الأطر التي اعتمدها قناة الجزيرة الإخبارية من خلال نشرات «الحصاد» لمعالجتها أحداث الحراك الشعبي في الجزائر، من خلال تحليل بعض الأطر التي تم اختيارها بدقة كونها لها علاقة مباشرة بالموضوع المدروس.

### البدائيات الأولى لنظرية تحليل الأطر الخيرية

تعد نظرية الأطر الخيرية إضافة نوعية لنظرية وضع الأجندة (نظرية ترتيب الأولويات) حيث ارتبط ظهورها إلى حد كبير بهذه النظرية على الرغم من أن صياغة فروض نظرية الأطر الخيرية تمت بعد عامين من صياغة واختبار فروض نظرية وضع الأجندة (أحمد، 2008)، كما صُنفت نظرية الأطر الخيرية ضمن نظريات التأثير المعتدل لوسائل الإعلام، التي تعنى بدراسات القوائم بالاتصال، واعتبرت امتدادا وجزءا من نظرية وضع الأجندة نظرا لوجود ارتباط عضوي بين النظريتين.

إلا أن نظرية الأطر الخيرية لا تكتفي بما أتت به نظرية وضع الأجندة بل تذهب إلى أعماق من ذلك كون نظرية وضع الأجندة تتحدث عن أهم القضايا المثارة عبر وسائل الإعلام بشكل سطحي دون التعمق في التفاصيل (عوض الله، 2014)، التي تهتم بها نظرية تحليل الإطار الإعلامي كالتعرض للأطراف والأشخاص المؤثرين في الأحداث والقضايا التي تطرحها وسائل الإعلام، وفي هذا الصدد أشار الباحث ماكومبس-McCombs إلى تشابه فكرة وضع الإطار مع فكرة ترتيب الأجندة لكن مع اختلاف أساسي والذي يكمن في أن وضع الأجندة تركز على بروز القضايا في حين تركز عملية وضع الإطار على بروز السمات المميزة للقضايا التي يتناولها النص الخبري (أميرة، 2014).

ويرجع الفضل الأول في نشأة نظرية تحليل الأطر الخيرية

المكونة للمواد الخيرية لعينة الدراسة، والمكونة هي الأخرى من مجموعة كلمات تحمل العديد من المعاني والمفاهيم الكامنة، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على وحدة السياق للتسجيل، لأن الكشف عن المفاهيم الكامنة لا يمكن الاستدلال عليه إلا ضمن السياق اللغوي.

وحدات السياق وهي وحدات لغوية داخل المحتوى (كلمة/ جملة/ فقرة/ موضوع)، تفيد في تحديد الدقيق لمعاني وحدات التسجيل التي يتم عليها العد والقياس وهي تختلف عن وحدة العد، كونها تعتمد على عنصر المعنى في ترميز المدلولات المستهدفة في التحليل، هذه المدلولات والمعاني التي يمكن أن نعثر عليها في كلمة واحدة أو مجموعة كلمات (جملة، فقرة، موضوع) (بن مرسل، 2010).

إجراءات الصدق وتقدير مستوى الثبات:

إجراءات الصدق: تم عرض استمارة تحليل مضمون هذه النشرات على محكمين للتأكد من صدق الأداة ومدى شموليتها.

والمحكمين هم:

د. لامية صابر

د. رندة هنوز

د. أسماء قرشوش وهي الباحثة نفسها

تقدير مستوى الثبات: تم تسليم نسخ من استمارة تحليل المضمون مع دليل التعريفات الإجرائية لعناصر الفئات مع نشرات عينة الدراسة للأساتذة المحكمين وهم أنفسهم المحللين، وبعد استعادتها وقيام الأساتذة بعملية الترميز، تم حساب معامل الثبات بتطبيق معادلة تعدد الفاحصين (هولتسي)

معامل الثبات =  $n / (n + 1)$  (متوسط الاتفاق بين المحللين) (ن-1) (متوسط الاتفاق بين المحللين)

ن = عدد المرمزين أو المحللين

متوسط الاتفاق بين المحللين = جمع ما اتفق عليه المحللون وتقسيمه على عدد الأزواج التي يشكلها المحللون والبالغ عددها ثلاثة، حيث قمنا بحساب متوسط الاتفاق بين كل محللين اثنين على النحو التالي: (أ-ب)، (أ-ج)، (ب-ج).

متوسط الاتفاق =  $0.86 + 0.90 + 0.77 = 2.53$

متوسط الاتفاق =  $3 / 2.53 = 0.84$

بتطبيق المعادلة يكون معامل الثبات:

**الإطار العام:** (أو الصياغة العرضية) وهو الإطار الذي يقدم الأحداث والأخبار في سياق مجرد دون تحديد وقائع بعينها.

-حسب طبيعة المكان وهنا يجب التفريق بين نمطين أساسيين من الأطر هما:

خبر خارجي: وهنا يهتم الإطار الخبري بمضامين خبرية محددة دون غيرها، مثل الأهمية والقرب الثقافي بشرط ارتباط العناصر السابقة بإيديولوجية المجتمع

خبر داخلي: وهنا يهتم الإطار الخبري بمعايير معينة، مثل الفائدة، والقيم الثقافية الاجتماعية، الحدث والضخامة. (جلال، 2008)

-حسب طبيعة الصراع: وهنا تقدم الأحداث في إطار التنافس، قد يعتمد المحرر الصحفي في بناء إطار الرسالة الإعلامية تجاهل عناصر مهمة بطريقة عمديه في سبيل إبراز عناصر أخرى في سياق الصراع. (Smetko, and Valkenburg, 2000) وهنا يمكن التمييز بين ثلاث مستويات لطبيعة الصراع هي:

صراع عنيف: هو تأطير الأحداث الكبرى مثل الثورات، العنف، القتل، الاغتيالات، الإرهاب..و الأحداث التي فيها جهات متقابلة

صراع متوسط: مثل تأطير قضايا الفساد والرشوة..

صراع محدود: مثل تأطير أخبار الفن والرياضة والبيئة.. (جلال، 2008)

-حسب مدى بروز السمات: وتنقسم إلى:

السمات الموضوعية: وتتضمن عناصر القضية موضوع المعالجة (المقصود بالموضوعية هنا ما يتعلق بالموضوع أو القضية المعالجة إعلاميا، وليس الموضوعية كقيمة مهنية في العمل الإعلامي) وتتضمن، أطر القضية أو المشكلة، أطر الأسباب، أطر الحلول، أطر النتائج..

السمات العاطفية: وهي النواحي أو الأطر السلبية أو الإيجابية التي يتم تقديم الخبر من منظورها.

إطار المسؤولية: وهنا يبرز إطار المسؤولين عن الحدث، بحيث يجيب الإطار عن السؤال من المسؤول؟ عن الحدث. (Smetko, and Valkenburg, 2000)

إطار الاهتمامات الإنسانية: بحيث يضيف الإطار صبغة إنسانية عاطفية على القضايا المعالجة.

إطار المبادئ الأخلاقية: يعرض الإطار الأحداث والوقائع في السياق الأخلاقي والقيمي، قد يستعمل القائم بالاتصال

إلى عالم الاجتماع جوفمان «Goffman» عندما وضع كتابه «تحليل الأطر» Frame Analysis (1974) (أميرة محمد، 2014)، حيث اقترح جوفمانفروض نظرية تحليل الأطر كمدخل لتنظيم الأحداث الاجتماعية، وهو عالم الاجتماع الذي أكد الباحثون انه أول باحث أوضح مفهوم الأطر وعرفها باعتبارها أسس لتنظيم الأحداث الاجتماعية وأشكال المعرفة الإنسانية بهدف توثيقها وتدعيمها (أحمد، 2008)، واستطاع أن يطور مفهوم البناء الاجتماعي والتفاعل الرمزي من خلال دراسة الكيفية التي يرتب وينظم من خلالها أفراد الجمهور خبراتهم المختلفة (مزروع، 2013).

#### فروض نظرية تحليل الأطر الخبرية

صاغ «جوفمان» نظرية الأطر في فرضية عملية رئيسية، مفادها أن تنظيم مضمون الرسائل الإعلامية وفق أطر معينة يؤثر في أفكار وردود أفعال الجمهور، والتأطير عند «جوفمان» يعني تنظيم وتصنيف المعلومات فقد استخدم مصطلح الإطار للإشارة إلى مجموعة من التوقعات التي نعتد عليها في إدراكنا لموقف اجتماعي خلال وقت معين، فعملية التأطير حسب جوفمان تساعد جمهور الوسيلة الإعلامية في تفسير الأحداث. (أحمد، 2008)

كما تفترض هذه النظرية أن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على معنى معين وإنما تكتسب معناها من خلال وضعها في إطار يحددها وينظمها ويضفي عليها قدرا من الاتساق، من خلال التركيز على بعض جوانب القضية المطروحة ووضعها في إطار محدد ومدرّوس وإغفال جوانب أخرى بصورة عمديه (مكاوي، والسيد، 2006)، فدور وسائل الإعلام لا يقتصر على مجرد تقديم المحتوى الإخباري فهي أيضا تقوم ببناء معنى لهذا المحتوى من خلال تأطيره وفق زوايا وجوانب معينة (أحمد، 2008) من خلال التركيز على بعض جوانب الأحداث والوقائع وتجاهل أخرى.

#### أنواع الأطر الخبرية:

وضع منظرو نظرية «تحليل الإطار الإعلامي» تصنيفات لأنواع الأطر هي:

حسب طبيعة الإطار: وهنا يجب التفرقة بين نمطين أساسيين من الأطر هما:

**الإطار المحدد:** (أو الصياغة الموضوعية) وهو الإطار الذي يحدد وقائع ملموسة وهو يركز على شرح القضايا المثارة من خلال طرح نماذج ملموسة ووقائع محددة (جلال، 2008).

الأدلة الدينية والجماعات المرجعية لتأكيد ذلك.

وهناك اطر أخرى كالأطر الاستراتيجية التي تعرض الأحداث والوقائع في سياق استراتيجي، ويتلاءم هذا الإطار مع الأحداث السياسية والعسكرية.. وهناك الإطار الاقتصادي، ويعرض هذا الإطار الوقائع في السياق الاقتصادي (Smetko, and Valkenburg, 2000).

-حسب خصائص التحرير الصحفي أهمها:

**إطار القيم الإخبارية:** وهو إطار تقويم الأخبار المتحصل عليها، حيث يعمل الإطار على انتقاء الأحداث التي تستحق المعالجة والنشر أو لا تستحق، ويمكن إجمال هذه القيم أو المعايير في قيمة الجودة والأنية، قيمة الأهمية قيمة الضخامة قيمة القرب النفسي..

**إطار الأشكال الصحفية:** أو الأنواع الصحفية المستخدمة في تأطير الأحداث.

**إطار نوع التغطية الصحفية:** وهذا الإطار يوضح اتجاه المعالجة أو التغطية محايدة، تفسيرية، ملونة. (أحمد، 2008) مفاهيم الدراسة

**الإطار الإعلامي:** فالإطار الإعلامي حسب واضعي هذه النظرية هو تلك الفكرة المحورية التي تنظم حولها الأحداث الخاصة بقضية بعينها، وهو الطريقة التي يؤثر من خلالها بناء النصوص الإعلامية في إدراك الجمهور لمحتواها بانتقاء جوانب معينة للواقع والتركيز عليها وتجاهل جوانب أخرى، حيث تنطوي عملية بناء ووضع الإطار لقضية ما على رؤية انتقائية واختيار متعمد لبعض الوقائع وجعلها أكثر بروزا في النص الخبري بهدف إحداث تأثيرات معرفية وسلوكية في الجمهور (عوض الله، 2014) والإطار الإعلامي حسب روبرت إنتمان Entman.R، يعني اختيار وانتقاء بطريقة متعمدة بعض جوانب الحدث وجعلها أكثر بروزا في المعالجة الإعلامية للنص الخبري، مع استخدام أسلوب محدد في وصف الحدث (Entman, 1993)، حيث يعرف الإطار الخبري بأنه تحديد جوانب معينة من واقع يتعلق بحدث أو قضية ما وجعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي، فالأطر الخيرية من وجهة نظر إنتمان تسهم في بناء أطر الجمهور فيما يتعلق بالموضوع أو القضية التي يتم إبرازها في المحتوى الإعلامي (Entman, 1993).

**الحراك الشعبي:** إن كل نشاط شعبي من أجل مطالب هو حراك، سواء كانت مطالب حزبية أو فئوية أو شاملة، بهذا

المعنى يمكن أن يكون إضرابا عماليا أو أن تكون مظاهرة، أو توقيع عريضة، بمعنى أن المصطلح يتضمن فعل ما لمصلحة فئة أو طبقة، أو شعب بغض النظر عن الشكل الذي يتخذه، والهدف الذي يسعى إليه، سواء تعلق بتحقيق مطلب بسيط أو طالب بإسقاط نظام (كيله، 2012)، الحراك الشعبي هو حراك وطني بامتياز يهدف بالمقام الأول والأخير إلى تحقيق إصلاح شامل في البلاد وإحداث التغيير في الحياة السياسية التي تتصف بالجمود، وتمركز السلطة والقرار بأيدي قليلة، وانتشار الفساد في كافة مفاصل الدولة، الأمر الذي يجعل الحراك ضرورة ومصلحة من أجل نجاح المشروع السياسي وإضفاء الشرعية عليه، ويشارك في هذا الحراك مختلف فئات المجتمع المدنيين ويتسم بالطابع السلمي والالتزام بالقانون (بني سلامة، 2013).

**الحراك الشعبي في الجزائر:** وتمثل في خروج المتظاهرين بأعداد هائلة في كل ولايات الوطن للمطالبة بعدم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، واستقالته قبل نهاية عهده الرابعة حيث كان تاريخ 22 فبراير/شباط 2019 هو تاريخ بداية هذه المظاهرات والمسيرات السلمية والتي رفعت من سقف المطالب ومازالت مستمرة إلى هذا التاريخ. (سماعين، 2019).

#### نتائج الدراسة التحليلية

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة وأسئلتها، تم تحليل محتوى عينة من نشرات «الحصاد»، وذلك بهدف معرفة أهم الأطر الخيرية المستخدمة في قناة الجزيرة الإخبارية في معالجة وتأطير أحداث الحراك الشعبي في الجزائر من خلال تحليل أطر التناول الإخباري لهذه الأحداث وذلك وفق فئات شكل وفئات مضمون التي تم وضعها في إطار استمارة تحليل المضمون.

ولأن ضرورة البحث العلمي في هذه الدراسة تقتضي أن نقابل المعطيات النظرية دراسة تطبيقية تحليلية تجيب عن الإشكالية المطروحة وتسألاتها، قمنا في هذه الدراسة بتحليل وتفسير المعطيات والبيانات التي أسفرت عنها عملية التحليل الكمي والكيفي للمواد الخيرية المشكلة لعينة الدراسة والمتمثلة في أخبار نشرات «الحصاد»، وهذه المرحلة تشكل امتدادا منطقي للمراحل السابقة وتعتمد هذه الخطوة المهمة على جانبين أساسيين هما الجانب الشكلي، والجانب الخاص بمضمون المادة الخيرية محل التحليل. وعلى هذا

الأساس نورد نتائج هذه الدراسة في الآتي:

فئات الشكل: (كيف قيل)

الجدول (2) يوضح (عدد المنشرات، المدة الزمنية<sup>(1)</sup>،  
العناوين والصور والفيديوهات) لنشرات «الحصاد» في  
قناة الجزيرة حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر 2019

| عدد المنشرات                  | 22        |
|-------------------------------|-----------|
| الزمن الكلي للنشرات           | 8ث.42د.6س |
| عدد العناوين                  | 193       |
| عدد الصور الثابتة             | 132       |
| عدد الصور المتحركة (فيديوهات) | 53        |

توضح بيانات الجدول أعلاه العدد والمساحة الزمنية التي  
خصصتها قناة الجزيرة الإخبارية من خلال نشرة الحصاد  
لمعالجتها أحداث الحراك الشعبي في الجزائر، كما يشير إلى  
عدد العناوين والصور والفيديوهات المصاحبة لهذه المنشرات.  
وكما هو موضح نلاحظ أن قناة الجزيرة خصصت مساحة  
زمنية لا بأس بها لمعالجة هذه الأحداث والمقدرة ب(6 ساعات  
و42 د) وهذا ما يعكس اهتمامها الذي لم يتوقف عند حدود  
الزمن المخصص لهذه الأخبار فقط، لكنه يشمل حقيقة أن  
أخبار هذا الحراك كان ومزال موجودا في جميع أخبار قناة  
الجزيرة وليس فقط نشرات الحصاد.

بالنسبة للعناوين المصاحبة للأخبار فكان عددها الإجمالي  
193 عنوانا معظمها عناوين رئيسية، فقناة الجزيرة تحرص  
على تقديم عناوين مركزة منتقاة في مستهل المنشرات وخلالها  
تقدم لأبرز الأحداث وأكثرها أهمية، من الأمثلة على ذلك  
«الجزائر الانتخابات.. الترشح المثير للجدل» عنوان آخر  
الجزائر ما قبل الانتخابات الرئاسية الجدل بشأن ترشح  
الرئيس بوتفليقة لفترة خامسة»، تاريخ البث (02/27/  
2019). في مثال آخر «الحراك وجدل الانتخابات» تاريخ البث  
(09/3/2019)، مثال آخر «الجزائر هل يفتح ملف الفساد  
» «تساؤلات عن فرض محاسبة مرتكبي الفساد المالي»  
تاريخ البث (04/18/2019) مثال آخر «حراك الجزائر رسائل  
إصرار» تاريخ البث (06/21/2019)، هذه العناوين والتي تعرف  
في المجال الإعلامي بالتقديمية أو التمهيدية تعادل العناوين  
الرئيسية أو المانشيت في الصحف الورقية، وهي تعكس أهمية

الخبر وتحدد الأجندة الإخبارية للجمهور المستهدف عادة لأنه  
وبدوره يفترض أن هذه العناوين تلخص أبرز الأحداث وأكثرها  
أهمية كونه يهتم بمعرفة تفاصيل الأخبار بشكل أساسي  
ومركز.

بالنسبة للصور الثابتة المصاحبة لنشرات الأخبار فإن  
قناة الجزيرة من خلال نشرة الحصاد تعرض 6 صور ثابتة  
في مقدمة كل نشرة وعلى هذا كان عدد الصور الثابتة 132  
صورة كانت معظمها لأحداث الحراك والشعارات التي رفعت،  
وللشخصيات السياسية الفاعلة في الجزائر. أما الصور  
المتحركة والمتمثلة في الأشرطة والفيديوهات المصورة فكان  
عددها 53 فيديو مصور لأحداث الحراك في الجزائر مصاحبا  
للتقارير الإخبارية التي أجريت حول هذا الحراك.

جدول (3) يوضح الأشكال الصحفية التي استخدمتها قناة  
الجزيرة لمعالجة أحداث الحراك الشعبي في الجزائر 2019

| النسبة % | التكرار | الشكل الصحفي |
|----------|---------|--------------|
| 43.35    | 111     | خبر          |
| 20.71    | 53      | مقابلة       |
| 8.60     | 22      | تقرير إخباري |
| 27.34    | 70      | جرافيك       |
| 100      | 256     | الإجمالي     |

أظهرت بيانات الجدول أعلاه تسلسل وترتيب أشكال المواد  
الخبرية لنشرة «الحصاد» في قناة الجزيرة الإخبارية، وحيث  
أظهرت هذه النتائج أن الخبر الصحفي حظي بالمرتبة الأولى من  
الاهتمام بنسبة (43.35%) وهذا طبيعي كون القناة إخبارية  
بالدرجة الأولى ودائما تعرض الأخبار بشكل مجرد قبل البدء  
في عرض القوالب الأخرى، يلها استخدام الجرافيك في المرتبة  
الثانية بنسبة (27.34%) حيث تم استخدامه في كل المنشرات  
لوجود معلومات مكملية للأخبار ولإستكمال النقص الذي ربما  
يحدث على مستوى سرد الأحداث في الأخبار ومن الأمثلة على  
ذلك «مظاهرات طالبت برحيل جميع رموز نظام الرئيس  
السابق عبد العزيز بوتفليقة» تاريخ البث (05/1/2019)،  
مثال آخر في نفس النشرة «العديد من الولايات الجزائرية  
شهدت مسيرات عمالية بمناسبة عيد العمال»، ومن نفس  
النشرة «المظاهرات طالبت برحيل الأمين العام لنقابة

1- في هذه الدراسة تم حساب المدة الزمنية المخصصة لأحداث الحراك لنشرات الحصاد في قناة الجزيرة فقط، ولم يتم حساب مدة الحصة ككل، كون المنشرات التي تم تحليلها تناولت أحداث  
الحراك في مقدمة المنشرات، وباقي التغطيات للمواضيع الأخرى تم اقتطاعها، لذلك لم يتسنى لي حساب المدة الزمنية لمجموع الحصة ومقارنة المدة الزمنية المخصصة لمعالجة أحداث الحراك الشعبي  
بالحجم الساعي الكلي.



العمال عبد المجيد سيدي السعيد».

في مثال آخر «أجهزة الأمن الجزائرية تغلق الشوارع المؤدية للعاصمة خصوصا الطريق السريع شرق/غرب»، في نفس النشرة «احتجاجات للجمعة العاشرة في الجزائر للمطالبة برحيل رموز النظام ومحاسبتهم»، في مثال آخر بنفس النشرة «الحراك يطالب بمرحلة انتقالية يرأفها الجيش وتقودها شخصيات شعبية وحكومة مستقلة»، تاريخ البث (2019/04/26).

في الترتيب الثالث جاءت المقابلة الصحفية بنسبة (20.71%) كون القناة تعتمد بشكل أساسي في نشراتها على المقابلات والأحاديث الصحفية سواء المباشرة عن طريق الاستضافة المباشرة في الاستوديو، أو الأحاديث الصحفية عن بعد عن طريق الهاتف أو الوسائط الأخرى وذلك لتحليل ما يحدث من أحداث حول الحراك ومن الأمثلة على ذلك استضافة الدكتور «حسن عبيدي» أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جنيف، والحديث مع الاستاذ «محمد باشوش» من إسطنبول وهو باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر بتاريخ (2019/03/26)، في مثال آخر استضافة الدكتور «زهير بوعمامة» أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية «والحديث مع الناشط السياسي «جمال شرفي» وهو ناشط سياسي جزائري بتاريخ (2019/05/01)، في مثال آخر استضافة السيد «محمد يعقوبي» وهو كاتب صحافي ومحلل سياسي جزائري، والحديث مع كل من الدكتور «بوزيد بومدين» كاتب ومحلل سياسي والدكتور «يوسف بوعندل» من قطر وهو أستاذ علوم سياسية بجامعة قطر بتاريخ (2019/04/26)، واستضافة الدكتور «محمد هدير» أستاذ الإعلام والاتصال، والحديث مع الدكتور «محمد باشوش» باحث في العلوم السياسية من إسطنبول بتاريخ (2019/07/05).

في المرتبة الرابعة والأخيرة جاء التقرير الصحفي بنسبة (8.59%) بمعدل 22 تقريراً صحفياً لكل نشرة، وهذا شيء طبيعي كون الأحداث المعالجة تتطلب تغطية ومعالجة تقريرية عنها، ومن الأمثلة على ذلك تقرير «مريم أبييش» حول المسيرات السلمية لآلاف الجزائريين الراضين لترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة رافعين شعار

«لا للعهدة الخامسة» وذلك في الجمعة الخامسة للحراك، وقد حمل هذا التقرير عنوان «الجزائر ما قبل الانتخابات الرئاسية والجدل بشأن ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة» وذلك بتاريخ (2019/02/27)، في مثال آخر تقرير «يونس أيت صالح» عن أحداث الجمعة 18 حول مواصلة الشعب لمظاهراته ومسيراته السلمية المطالبة برحيل رموز نظام بوتفليقة ومحاسبة المفسدين وإقالة ما ترك خلفه وهم من تم إطلاق عليهم تسمية «الباءات الثلاثة» تحت عنوان «حراك الجزائر.. رسائل إصرار» تاريخ البث (2019/06/21) فئات المضمون: (ماذا قيل؟) المتمثلة في فئات الأطر الضمنية للمعالجة الإعلامية لأحداث الحراك الشعبي في الجزائر من قبل قناة الجزيرة الإخبارية من خلال نشرة «الحصاد»، وتم تحليل هذه الفئة بفئاتها الفرعية وبمؤشرات وفق وحدة الفكرة كونها الوحدة التي تحكم باقي الوحدات (كلمة، جملة، فقرة، الموضوع) حسب طبيعة كل فئة، حيث اتخذت من الفكرة وحدة تحليل تم قياس تكرارها داخل كل تعليق شفوي كون المواد الخاضعة للدراسة هي حصص من نشرات إخبارية.

جدول (4) يوضح أطر الصراع الواردة ضمن نشرات «الحصاد» حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر 2019

| فئة الصراع                                                    | التكرار | النسبة % |
|---------------------------------------------------------------|---------|----------|
| إطار الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في الجزائر                 | 293     | 98       |
| إطار التصدي لهذه الاحتجاجات والمظاهرات من قبل النظام الجزائري | 6       | 2.00     |
| المجموع                                                       | 299     | 100      |

كشفت نتائج الدراسة التحليلية أن معظم حالات الصراع الواردة ضمن نشرات الحصاد حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر كانت لصالح «إطار الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية» بنسبة (98%) بواقع (293) تكراراً حيث ركزت قناة الجزيرة على قيمة الجودة والأنية في معالجة الأحداث في حينها، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً نذكر منها ما ورد بتقرير «مريم أوبييش» لنشرة (2019/02/27) جاء فيه «آلاف الجزائريين خرجوا في مسيرات وتجمعات رفضاً للعهدة الخامسة»، وجاء في تقرير «عبد القادر عراضة» لنشرة (2019/03/15):

أمنية...»، في مثال آخر ورد بتقرير «يونس أيت ياسين» لنشرة (2019/06/21) جاء فيه «فرضت السلطات طوقا على أطراف العاصمة خلف هذا الطوق حركة مرور...»، في مثال آخر ورد بتقرير «نسبية موسى» لنشرة (2019/08/16) جاء فيه «قوى الأمن الجزائرية انتشرت بكثافة وفرضت رقابة شديدة على مداخل العاصمة..»

جدول (5) يوضح أطر الأسباب الواردة ضمن نشرات «الحصاد» حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر 2019

| فئة أطر الأسباب                                  | التكرار | النسبة % |
|--------------------------------------------------|---------|----------|
| رفض الشعب للأوضاع التي يعيشها                    | /       | 00       |
| رفض الشعب للنظام القائم بأكمله والمطالبة بتغييره | 293     | 49.33    |
| رفض الشعب ترشح الرئيس بوتفليقة لعهد خامسة        | 301     | 50.67    |
| أطر أخرى تذكر                                    | /       | 00       |
| المجموع                                          | 594     | 100      |

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتضمنة لنتائج تحليل أطر الأسباب الواردة ضمن نشرات «الحصاد» لأحداث الحراك الشعبي في الجزائر إلى بروز إطار «رفض الشعب ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة» بنسبة (50.67%) بواقع (301) تكرار لهذا الخبر ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في نشرة (2019/03/01): «خرجت مظاهرات جزائرية عدة أبرزها العاصمة وسطيف وعنابة والبليدة وغرداية جدد فيها المحتجون رفضهم ترشح الرئيس الجزائري ترشحه لولاية رئاسية خامسة..»، فيما برز إطار «رفض الشعب للنظام القائم بأكمله والمطالبة بتغييره» في الترتيب الثاني بنسبة (49.33%) بواقع (293) تكرار لهذا الخبر ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في نشرة (2019/04/05): «تبدو الرسالة الأبرز للجزائريين في مظاهرات الجمعة السابعة هي أن الأمر لن يتوقف عند استقالة بوتفليقة فقد رفعت صورة تجمع رموزا فترة حكم بوتفليقة بينهم رؤساء حكومات سابقين ومسؤولون في مناصب مختلفة يحملهم الجزائريون مسؤولية أوجه مختلفة من أزمة البلاد لكن الرفض الشعبي طال بشكل أساسي رئيس الحكومة نور الدين بدوي، ورئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح، والطبيب بلعيز رئيس المجلس الدستوري...».

«مظاهرات حاشدة للجمعة الرابعة للحراك...»، «مظاهرات حاشدة ترفض قرارات بوتفليقة... لم تنزل الجماهير إلى العنف واللافت للنظر وطنية الحراك واتساعه لكل ولايات القطر الجزائري...»، كما جاء في تقرير «وليد عطار» لنشرة (2019/05/01) ما يلي: «مظاهرات طالبت برحيل جميع رموز نظام الرئيس السابق بوتفليقة»، «مظاهرات للنقابيين والعمال أمام مقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين...»، «المظاهرات العمالية رفعت لافتات داعمة للحراك الشعبي في الجزائر...».

كما جاء في تقرير «نسبية موسى» لنشرة (2019/08/16): «الجمعة 26 الاستمرار في المظاهرات المطالبة برحيل ما تبقى من رموز نظام بوتفليقة، والدعوة لانتخابات نزيهة وشفافة دون دور ما يصفه المتظاهرون بالعصابة...» كما جاء في تقرير «ناصر أيت طاهر» لنشرة (2019/04/26) ما يلي: «احتجاجات الجمعة العاشرة في الجزائر للمطالبة برحيل رموز النظام وحاسبتهم...» «هتافات المتظاهرين تركز على ضرورة رحيل الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح...».

وجاء في تقرير «ناصر أيت صالح» لنشرة (2019/09/13) «ثلاثون أسبوعا الشعب متمسك بالمطالبة بالتغيير الجذري للواقع السياسي في البلاد ويشترط رحيل ما تبقى من رموز النظام...»

فيما احتل إطار «التصدي لهذه الاحتجاجات والمظاهرات من قبل النظام الجزائري» في الترتيب الثاني بنسبة 2% بواقع ستة تكرارات وهذا ربما طبعيا كون الحراك أخذ طابعا سلميا منذ بدايته وكان شعار هذه المسيرات والمظاهرات المطالبة بالتغيير «سلمية سلمية»، إلا أن إطار التصدي لهذه الاحتجاجات ورد ستة مرات ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في تقرير «وليد عطار» لنشرة (2019/04/12): «انتشار الأمن غير معهود منذ بدأ الحراك نحو شهرين، قوى الأمن بكرت مزودة لأول مرة بوسائل مكافحة الشغب نحو ساحة البريد المركزي بالعاصمة حيث تمركز الحراك...». كما ورد بتقرير «وليد عطار» لنشرة (2019/04/26) ما يلي: «أجهزة الأمن الجزائرية تغلق الشوارع المؤدية إلى العاصمة خصوصا الطريق السريع شرق /غرب...» في مثال آخر بنفس النشرة «انسحاب قوى الشرطة لكن قوى تفتيش أمنية غير مسبوق طوقت العاصمة حسب مصادر

## جدول (6) يوضح أطر الحلول الواردة ضمن نشرات «الحصاد» حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر 2019

| أطر الحلول                                          | التكرار | النسبة % |
|-----------------------------------------------------|---------|----------|
| تنحي الرئيس بوتفليقة                                | 54      | 6.87     |
| إقالة وتنحية رموز النظام السابق                     | 215     | 27.35    |
| فتح ملفات الفساد ومتابعة المفسدين قضائيا            | 118     | 15.01    |
| تعديل قانون الانتخابات                              | 98      | 12.47    |
| إنشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات               | 102     | 12.98    |
| حل الأزمة السياسية دستوريا وفق المادة 102           | 87      | 11.07    |
| تشكيل حكومة من شخصيات وطنية تدير المرحلة الانتقالية | 112     | 14.25    |
| تفعيل المادتين 8/7                                  | /       | 00       |
| أخرى تذكر                                           | /       | 00       |
| المجموع                                             | 786     | 100      |

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتضمن لنتائج تحليل فئة أطر الحلول الواردة ضمن نشرات الحصاد، إلى تركيز قناة الجزيرة على إطار «رحيل رموز نظام بوتفليقة» بنسبة (27.35%) بواقع (215) خبر حول هذا الحدث، من الأمثلة على ذلك ما جاء في نشرة (2019/06/21): «الجمعة 18 يواصل الجزائريون توافدهم لساحة البريد المركزي...وطالب المحتجون برحيل رموز بوتفليقة ومتابعة المفسدين...»، «إقالة من ترك خلفه وهم أقدم الباءات وهم رئيس الجمهورية المؤقت عبد القادر بن صالح، ورئيس الحكومة نور الدين بدوي، ورئيس المجلس الشعبي الوطني أولى غرفتي البرلمان معاذ بوشارب...»، في الترتيب الثاني برز إطار «فتح ملفات الفساد ومحاسبة المفسدين قضائيا» بنسبة (15.01) بواقع (118) خبرا حول هذا الحدث، من الأمثلة على ذلك ما جاء في نشرة (2019/04/26): «...فقد شهدت المرحلة الأخيرة عزل المزيد من رموز نظام بوتفليقة ووقع آخرون من ساسة ورجال مال منتفذين في شراك حملة غير مسبوقة على الفساد وتبديد المال العام.. فمن كان يتصور أن يودع الإخوة كونيناف المعروف قربهم من الرئيس بوتفليقة وشقيقه السعيد الحبس الاحتياطي، وان يستدعى كل من رئيس الوزراء ورئيس المالية السابقين للتحقيق، وأن يشرع في رفع الحصانة عن الوزيرين السابقين جمال ولد عباس وسعيد بركات تمهيدا لمثولهما أمام القضاء...».

في الترتيب الثالث برز إطار «تشكيل حكومة من شخصيات تدير المرحلة الانتقالية» من الأمثلة على ذلك في الترتيب الرابع

برز إطار، في الترتيب الرابع برز إطار «إنشاء هيئة مستقلة على الانتخابات» بنسبة (12.98%) بواقع 98 خبرا حول هذا الحدثا ورد في نشرة (2019/09/13): «مجلس الأمة يصدق على تعديلين لقانون الانتخابات يقضي أحدهما بإنشاء هيئة مستقلة تشرف عليها..» كما جاء بنفس النشرة مايلى: «هكذا اقر البرلمان الجزائري بغرفتيه قانونين احدهما قانون انتخابات معدل والثاني يقضي لأول مرة بإنشاء سلطة وطنية مستقلة للانتخابات ينظمها ويراقبها بدلا عن حكومة ممثلة في وزارة الداخلية..»، في الترتيب الخامس برز إطار «تعديل قانون الانتخابات» بنسبة (12.47%) بواقع 102 خبرا حول هذا الحدث، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في نشرة (2019/03/01): «...هكذا اقر البرلمان الجزائري بغرفتيه قانونين احدهما قانون الانتخابات معدل والثاني يقضي لأول مرة في تاريخ البلد بإنشاء سلطة وطنية مستقلة..».

في الترتيب السادس برز إطار «حل الأزمة السياسية دستوريا وفق المادة 102» ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في نشرة (2019/03/26): «رئيس الأركان يطالب بإعمال نص دستوري لإعلان عجز الرئيس عن أداء مهامه.. ويقول أن حل الأزمة يجب أن يضمن احترام الدستور وفقا للمادة 102...»، «دعوة رئيس الأركان الجزائري الفريق قايد صالح إلى تطبيق المادة 102 من الدستور والمتعلقة بإثبات شغور منصب رئيس الجمهورية...»، في الترتيب السادس برز إطار «تنحي الرئيس بوتفليقة» بنسبة (6.87) بواقع (54) خبرا حول هذا الحدث، أما إطار «تفعيل المادتين 8/7» فلم يكن له أي ظهور حيث على مستوى الأخبار سوى حرص الجزيرة على التركيز على الشعارات التي رفعها المتظاهرون والمطالبة بتفعيل هاتين المادتين.

## جدول (7) يوضح أطر النتائج الواردة ضمن نشرات «الحصاد» حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر 2019

| فئة أطر النتائج                                          | التكرار | النسبة |
|----------------------------------------------------------|---------|--------|
| إصرار النظام على البقاء واشتداد الصراع بين النظام والشعب | /       | 00     |
| تنحي الرئيس بوتفليقة عن الحكم                            | 54      | 15.21  |
| إقالة رموز النظام ومتابعتهم قضائيا                       | 215     | 60.56  |
| أطراخرى تذكر                                             | 86      | 24.23  |
| المجموع                                                  | 355     | 100    |

أظهرت بيانات الجدول أعلاه نتائج تحليل فئة أطر النتائج الواردة ضمن نشرات «الحصاد» حول الحراك الشعبي في الجزائر والتي يظهر من خلالها أن إطار «إقالة رموز بوتفليقة

عن مطالبه «تتنحوا قاع»، وما جاء في نشرة (2019/03/15): «مظاهرات حاشدة ترفض قرارات بوتفليقة...».

في الترتيب الثاني برز إطار «مساعي الحكومة الجزائرية لإيجاد الحلول وتهدئة الحراك» بنسبة (40.45) بواقع (199) تكرار لهذا الخبر ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في نشرة (2019/07/05): «دعا الرئيس المؤقت بن صالح إلى حوار وطني شامل لا تشارك فيه مؤسسات الدولة وتعيد فيه الطريق لانتخابات رئاسية...»، إطار «المساعي الدولية لإيجاد الحلول وتهدئة الحراك» لم يكن له أي بروز في النشرات.

### 3- عرض ومناقشة نتائج الدراسة التحليلية

عرض نتائج الدراسة الخاصة بفئات الشكل:

أولت قناة الجزيرة من خلال نشرات «الحصاد» اهتمامها في معالجة أحداث الحراك الشعبي في الجزائر حيث خصصت مساحة زمنية بلغت (6 ساعات و42 دقيقة) ل (22) نشرة فمجرد تخصيص هذه المساحة الزمنية يعتبر في حد ذاته اهتمام نوعي.

بلغ عدد العناوين المصاحبة للأخبار (193) عنوانا رئيسيا حيث حرصت قناة الجزيرة على كتابة هذه العناوين على مدار النشرة وفي كل خبر تعرضه، وهذا شيء طبيعي كون العناوين الرئيسية أهم العناوين وأبرزها وكونه يحمل أهم ما يتصل به المضمون المعالج، بالإضافة إلى كونه عامل من عوامل جذب انتباه المشاهد.

بلغ عدد الصور الثابتة (132) صورة، حيث تعمل القناة على عرض (6) صور للأحداث مع بداية النشرة كانت كلها صور مباشرة للأحداث.

بلغ عدد الصور المتحركة (فديوهات) (53) رافقت التقارير الإخبارية المباشرة من الجزائر.

عرض نتائج الدراسة الخاصة بفئات «الأطر الإخبارية» ضمن فئات المضمون.

الإجابة عن السؤال: ما أطر الصراع الواردة ضمن نشرات الحصاد حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر؟

توصلت نتائج الدراسة فيما يخص مدى إبراز إطار الصراع بعناصره إلى:

حرصت قناة الجزيرة من خلال نشرات «الحصاد» على إبراز إطار «الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في الجزائر» بنسبة (98%)، وهنا تأتي أهمية عامل «البروز» كآلية من آليات التأطير في ضوء نظرية التأطير الإعلامي من خلال التركيز على معلومات معينة في مواقع معينة وتكرارها وجعلها الأكثر بروز،

ومتابعهم قضائيا» كان له النصيب الأكبر من البروز في الأخبار بنسبة (45.74%) بواقع (118) تكرار لهذا الخبر ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في نشرة (2019/03/17): «.. عزل مزيد من رموز نظام بوتفليقة ووقوع آخرون من ساسة ورجال مال...»، في الترتيب الثاني برز إطار «أطراخى تذكر» حيث ظهرت العديد من النتائج للحراك أهمها تصاعده واستمراره و تنظيم انتخابات رئاسية، والمطالبة بضرورة الحوار والوساطة من الأمثلة على ذلك ما ورد في نشرة (2019/08/16): «تعول الرئاسة الجزائرية على ما يعرف بفريق الحوار والوساطة في استمالة الفاعلين في الحراك...»

في الترتيب الثالث برز إطار «تنحي الرئيس بوتفليقة عن الحكم» بنسبة (20.93%) بواقع (54) تكرار لهذا الخبر ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في نشرة (2019/05/01) «.. شهر منذ تنحي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة قبل انتهاء عهده الرابعة بأسابيع قليلة...»، وما جاء في نشرة (2019/04/26): «ذهب بوتفليقة بعد 20 عاما من الحكم ومعه ذهب ترشحه لفترة رئاسية خامسة...»، أما إطار «إصرار النظام على البقاء واشتداد الصراع بين النظام والشعب» فلم يكن له أي تأطير.

جدول (8) يوضح أطر ردود الأفعال الواردة ضمن نشرات «الحصاد» حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر 2019

| فئة أطر ردود الأفعال                                        | التكرار | النسبة |
|-------------------------------------------------------------|---------|--------|
| مظاهرات واحتجاجات تندد بالأوضاع وتطالب بتغيير النظام        | 293     | 59.55  |
| مساعي الحكومة الجزائرية لإيجاد الحلول وتهدئة الحراك         | 199     | 40.45  |
| المساعي الدولية (عالمية، عربية) لإيجاد الحلول وتهدئة الحراك | /       | 00     |
| المجموع                                                     | 492     | 100    |

تشير بيانات الجدول أعلاه والمتضمنة لنتائج تحليل فئة أطر ردود الأفعال الواردة ضمن نشرات الحصاد حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر إلى بروز إطار «مظاهرات واحتجاجات تندد بالأوضاع وتطالب بتغيير النظام»، حيث احتل الترتيب الأول بنسبة (59.55%) بواقع (293) تكرار لهذا الخبر ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في نشرة (2019/04/26): «جمعة عاشرة ونفس طويل في الاحتجاج والمطالبة برحيل رموز النظام قاطبة يحدث هذا في الجزائر العاصمة ومدن وعواصم شرق البلاد وغربها...»، «الحراك الشعبي لم يترحل



بنسبة (15.21%).

الإجابة عن السؤال ما أطر ردود الأفعال الواردة ضمن نشرات الحصاد حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر؟  
توصلت نتائج الدراسة فيما يخص مدى بروز إطار ردود الأفعال بعناصره إلى:

حرصت قناة الجزيرة من خلال نشرات الحصاد في معالجتها لأحداث الحراك الشعبي في الجزائر على إبراز إطار «مظاهرات واحتجاجات تندد بالأوضاع وتطالب بتغيير النظام» بنسبة (59.55%)، ثم برز إطار «مساعي الحكومة الجزائرية لإيجاد الحلول و تهدئة الحراك» في الترتيب الثاني بنسبة (40.45%).  
الإجابة عن إشكالية الدراسة في ظل نظرية «الأطر الخيرية» كيف أظرت قناة الجزيرة أحداث الحراك الشعبي في الجزائر؟

كشفت نتائج الدراسة أن إجمالي عدد الأطر الخيرية التي وردت في نشرات «الحصاد» بلغت (2526) إطارا موزعا بين 5 فئات رئيسية مستقلة مثلت كل فئة إطارا من أطر التحليل، وكشفت النتائج أن قناة الجزيرة حرصت في تأطيرها للأحداث على عاملي البروز والانتقاء اللذان يمثلان أساس تشكيل الأطر حيث عملت قناة الجزيرة في معالجتها للأحداث على إبراز إطار «الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية بصورة كبيرة»، وإبراز إطار «رفض الشعب لترشح بوتفليقة لعهد خامسة» وإبراز إطار «إقالة وتنحية رموز النظام السابق».

ما يمكن قوله من خلال النتائج المتوصل إليها أن قناة الجزيرة الإخبارية من خلال نشرات «الحصاد» أولت اهتماما نوعي في معالجتها لأحداث الحراك الشعبي في الجزائر 2019، حيث كان هناك بروز واضح للأطر التي تم وضعها في إطار استمارة تحليل المضمون مع تركيز القناة على إبراز أطر على حساب أطر أخرى:

اعتمدت قناة الجزيرة من خلال برنامج «الحصاد» أطرا مختلفة ساعدت في بناء نموذج للخطاب غير الواضح والخفي من خلال استخدامها مجموعة من العوامل، فقد أسست إطارا عاما لتلك الأحداث من خلال:

تخصيص مساحة زمنية لمعالجة أحداث الحراك وهذا يعتبر في حد ذاته اهتمام نوعي من طرفها، وهذا ما ابرز إطارا إعلاميا يصف تلك الأحداث، وهذا ما يجعل الأطر الخيرية وثيقة الصلة بالأحداث الجارية.

فيما جاء إطار «التصدي لهذه الاحتجاجات من قبل النظام الجزائري» في الترتيب الثاني بنسبة (2%) وهذا راجع ربما إلى سلمية هذا الحراك الذي حمل شعار «سلمية سلمية».

الإجابة عن سؤال: ما أطر الأسباب الواردة ضمن نشرات الحصاد حول أحداث الحراك في الجزائر؟

توصلت نتائج الدراسة فيما يخص مدى بروز إطار الأسباب بعناصره إلى:

حرصت قناة الجزيرة من خلال نشرات «الحصاد» على إبراز إطار «رفض الشعب ترشح بوتفليقة للعهد الخامسة» بنسبة (50.61%)، فيما برز إطار «رفض الشعوب للنظام القائم بأكمله والمطالبة بتغييره» في الترتيب الثاني بنسبة (49.33%).

الإجابة عن السؤال: ما أطر الحلول الواردة ضمن نشرات الحصاد حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر؟

توصلت نتائج الدراسة فيما يخص مدى بروز إطار الحلول بعناصره إلى:

حرصت قناة الجزيرة من خلال نشرات الحصاد في معالجته الأحداث الحراك الشعبي في الجزائر على إبراز إطار «إقالة وتنحية رموز النظام السابق» بنسبة (27.35%)، ثم برز إطار «فتح ملفات الفساد ومحاسبة المفسدين قضائيا» في الترتيب الثاني بنسبة (15.01%)، برز إطار «تشكيل حكومة من شخصيات وطنية تدبر المرحلة الانتقالية» بنسبة (14.25%) في الترتيب الثالث، وإطار «إنشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات» في الترتيب الرابع بنسبة (12.98%)، وإطار «تعديل قانون الانتخابات بنسبة (12.47%) في الترتيب الخامس، وإطار «حل الأزمة السياسية دستوريا وفق المادة 102» في الترتيب السادس بنسبة (11.07%)، فيما جاء إطار «تنحي بوتفليقة» في الترتيب السابع بنسبة (6.87%).

الإجابة عن السؤال ما أطر النتائج الواردة ضمن نشرات الحصاد حول أحداث الحراك الشعبي في الجزائر؟

توصلت نتائج الدراسة فيما يخص مدى بروز إطار النتائج بعناصره إلى:

حرصت قناة الجزيرة من خلال نشرات الحصاد في معالجتها لأحداث الحراك الشعبي في الجزائر على إبراز إطار «إقالة رموز النظام ومحاسبتهم قضائيا» بنسبة (60.56%)، ثم جاءت أطر أخرى في الترتيب الثاني بنسبة (24.23%)، ثم بروز إطار «تنحي الرئيس بوتفليقة عن الحكم» في المرتبة الثالثة

تؤكد نظرية تحليل الإطار الإعلامي أن دور وسائل الإعلام لا يقتصر على مجرد تقديم المحتوى الإخباري، فهي أيضا تقوم ببناء معنى لهذا المحتوى، من خلال تأطيره وفق زوايا معينة، بإبراز أحداث وتعمد تجاهل أخرى (احمد، 2008، ص 98)، ومن خلال ما تم رصده من حصص كشفت عملية التحليل أن القناة حرصت على الاستعانة بوجهات النظر المؤيدة للرأي الذي تطرحه، فكل من تمت استضافتهم يؤيدون الحراك وصد النظام.

استخدمت قناة الجزيرة من خلال برنامج «الحصاد»، إطار الصراع بالتركيز على إطار الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية، وإطار الأسباب بالتركيز على إطار رفض الشعب للنظام القائم والمطالبة بتغييره، وإطار الحلول بالتركيز على إطار إقالة رموز النظام السابق، وإطار النتائج، بالتركيز على إطار إقالة رموز النظام، وإطار ردود الأفعال، بالتركيز على إطار مظاهرات واحتجاجات تندد بالأوضاع وتطالب بتغييره، وهذا يعكس جليا حرص قناة الجزيرة من خلال برنامج الحصاد على التركيز على إبراز جوانب معينة وتعمد تجاهل أخرى، وهذا ما

## المراجع

1. أحمد، زكريا أحمد. (2008). *الكتابة الصحفية الإخبارية وتأثيراتها*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
2. أحمد، زكريا أحمد. (2009). *نظريات الإعلام مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها*. مصر: المكتبة العصرية.
3. أميرة، عبد الفتاح محمد. (2014). *استخدام الأخبار المجهلة في الصحف، دراسة للمضمون والقائم بالاتصال*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
4. أنجريس، مورييس. (2004). ترجمة، بوزيد صحراوي وآخرون. *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية*. الجزائر: دار القصبة للنشر.
5. آيتحمادوش، الويزة. (19 مارس 2019). *الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدى*. مركز الجزيرة للدراسات. متاح في الرابط: <http://studies.aljazeera.net>
6. بني سلامة، محمد التركي. (2013). *الحراك الشعبي السياسي الأردني في ظل الربيع العربي*. عمان: مركز البديل للدراسات والأبحاث.
7. بن مرسل، احمد. (2010). *مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال*. (ط.4). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. جلة، سماعيلين. (17 ماي 2019). *الحراك الشعبي في الجزائر.. التضامن والاتصال والفضاءات العمومية*. مجلة العربي الجديد. العدد 1719، السنة الخامسة. متاح في الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/printedarchive>
9. عبد الحميد، محمد. (1993). *دراسات الجمهور في وسائل الإعلام*. القاهرة: عالم الكتب.
10. عبد الحميد، محمد. (2010). *نظريات الإعلام واتجاهات التأثير*. الطبعة 03. القاهرة: عالم الكتب.
11. عمر، السيد و احمد مصطفى. (2008). *البحث الإعلامي*. القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
12. كيلة، سلامة. (2012). *الانتفاضات العربية الصراع الطبقي وممكنات التغيير*. عمان: فضاءات للنشر والتوزيع.
13. مكاي، حسن عماد وليلى حسين السيد. (2006). *الاتصال ونظرياته المعاصرة*. الطبعة 06. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
14. المهدي، فارس حسن شكر. (2009). *أخبار العراق في الفضائيات العربية تحليل مضمون لأخبار العراق في قناتي «الجزيرة» و«العربية» الفضائيتين*. أطروحة دكتوراه في الإعلام والاتصال. الدنمارك: كلية الآداب والتربية الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
15. عوض الله، احمد عبد الله. (2014). *الأطر الخبرية للعدوان على غزة عام 2012 في مواقع الفضائيات الأجنبية الالكترونية باللغة العربية، دراسة تحليلية مقارنة*. مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الصحافة والإعلام. غير منشورة. كلية الآداب. الجامعة الإسلامية: غزة.

Smetko A.H, and Valkenburg M.P. (2000). *Framing European Politics: A content AnalyssOf Press and Television News*. Journal of communication. Vol.50. Issue 2.

## روابط الأعداد المشكلة لعينة الدراسة

1. <https://www.youtube.com/watch?v=c5a7ag5xwtI&feature=share&fbclid=IwAR1ugiDvTK585sdIm7d4UcYJxnjawFPyucCYkuLQOdmay7hJb87nCtNRfi> (27 fivrier 2019)

2. <https://www.youtube.com/watch?v=MZJ93cVDNLQ&feature=share&fbclid=IwAR1uxhINcBaCEbKgaDv0aTt-popkbWlxZe-iCFIa0PoHz3t86ETyyBbVKCQ> (03 mars 2019 )
3. [https://www.youtube.com/watch?v=wPh1SeL8Wxo&feature=share&fbclid=IwAR1BqxFfdXX\\_pjgoB2JKaTBZ1zDqkJ04OzQPH4rIaCK1hQGK21ZFCIMELZU](https://www.youtube.com/watch?v=wPh1SeL8Wxo&feature=share&fbclid=IwAR1BqxFfdXX_pjgoB2JKaTBZ1zDqkJ04OzQPH4rIaCK1hQGK21ZFCIMELZU) (15 mars 2019)
4. [https://www.youtube.com/watch?v=z0hLRWf7XQQ&feature=share&fbclid=IwAR3-sAZLDdov6XNJMb-qXkgGRIpxW1w\\_DIooXdXgbZ6WCzN6OFHXzCMVwj8](https://www.youtube.com/watch?v=z0hLRWf7XQQ&feature=share&fbclid=IwAR3-sAZLDdov6XNJMb-qXkgGRIpxW1w_DIooXdXgbZ6WCzN6OFHXzCMVwj8) (26 mars 2019 )
5. [https://www.youtube.com/watch?v=as-eqCNdHNU&feature=share&fbclid=IwAR20RsxoivPQ64s4RZkLqJSOKO4FS\\_X6NqGeyoiwrKw9Lf8G54815nToIE](https://www.youtube.com/watch?v=as-eqCNdHNU&feature=share&fbclid=IwAR20RsxoivPQ64s4RZkLqJSOKO4FS_X6NqGeyoiwrKw9Lf8G54815nToIE) (05 Avril 2019 )
6. <https://www.youtube.com/watch?v=RTq2gKLw8Lg&feature=share&fbclid=IwAR3frB0vfjfb-2cJ-tfjYNeW9Lv1bCVhe6LRECVfdVjZxasKjCqJlklVvk> (10 Avril 2019 )
7. [https://www.youtube.com/watch?v=neBF9wdCMKo&feature=share&fbclid=IwAR2mxx2QP-BNP9jJSknBhlHm4aXHLtchhD\\_6rVxcJjQzY9PLR36FJrE9grU](https://www.youtube.com/watch?v=neBF9wdCMKo&feature=share&fbclid=IwAR2mxx2QP-BNP9jJSknBhlHm4aXHLtchhD_6rVxcJjQzY9PLR36FJrE9grU) (12 Avril 2019 )
8. [https://www.youtube.com/watch?v=V3zWwK74aRM&feature=share&fbclid=IwAR22pbXYk\\_o1UogJibdlkgNHbCUFBtk5x7zjRdDhfv7wpgcaOuMF7AhWo](https://www.youtube.com/watch?v=V3zWwK74aRM&feature=share&fbclid=IwAR22pbXYk_o1UogJibdlkgNHbCUFBtk5x7zjRdDhfv7wpgcaOuMF7AhWo) (18 Avril 2019 )
9. <https://www.youtube.com/watch?v=bjBtzgVWXb8&feature=share&fbclid=IwAR2ohboN7FamFvi6lBu1nHPPIvzT8n5Azawb6PehXypNpFV6CnUyot-1F2E> (01 mai 2019)
10. <https://www.youtube.com/watch?v=gVm8j1tnXj0&feature=share&fbclid=IwAR12ejdS5gamMSq91TdFFOTxlqaWdp1QbX1JUdEtKqSvHDn8OANQYjFYSmw> (10 mai 2019 )
11. [https://www.youtube.com/watch?v=Imdl4kcFLp8&feature=share&fbclid=IwAR1WJHvggqudhSqGgB66sqLhWU9Aa1Vu8xHe32NGtmldruwYZ\\_0Lm-EP80g](https://www.youtube.com/watch?v=Imdl4kcFLp8&feature=share&fbclid=IwAR1WJHvggqudhSqGgB66sqLhWU9Aa1Vu8xHe32NGtmldruwYZ_0Lm-EP80g) (17 mai 2019)
12. [https://www.youtube.com/watch?v=PydIerXp8As&feature=share&fbclid=IwAR2inL9Wo7JAXLopZlswfhNddHWvigc1sK41JtrbVhO\\_aWugR9eWfde9UTI](https://www.youtube.com/watch?v=PydIerXp8As&feature=share&fbclid=IwAR2inL9Wo7JAXLopZlswfhNddHWvigc1sK41JtrbVhO_aWugR9eWfde9UTI) (20 mai 2019)
13. <https://www.youtube.com/watch?v=sWsX8wJkOfU&feature=share&fbclid=IwAR0rSw-svKaLlqKWsox22nSGjHLNJStUcUDnpvH3kzh6Vx3hwB23jVr27Fs> (21 juin 2019 )
14. <https://www.youtube.com/watch?v=e4Ds0WAM8Gg&feature=share&fbclid=IwAR0GIysSyL7R25Gt6P6XeOVLNFR8-WWfqOVouQJgmhuCadfrGyEKEAj2UM> (24 mai 2019)
15. [https://www.youtube.com/watch?v=x-34wUz0bmI&feature=share&fbclid=IwAR3tn2Fq2N83E98bDqOp\\_\\_0n\\_iDGuGjX7cjfXidwJXvLQEcqxJxjLHIC5Cw](https://www.youtube.com/watch?v=x-34wUz0bmI&feature=share&fbclid=IwAR3tn2Fq2N83E98bDqOp__0n_iDGuGjX7cjfXidwJXvLQEcqxJxjLHIC5Cw) (26 mai 2019 )
16. [https://www.youtube.com/watch?v=wfbmobnY2p8&feature=share&fbclid=IwAR2y\\_TdlBg3ochxEjFQrTjdYD-plEDM7qPr8q-ijYExnVZ2vi\\_qx25ap1ro](https://www.youtube.com/watch?v=wfbmobnY2p8&feature=share&fbclid=IwAR2y_TdlBg3ochxEjFQrTjdYD-plEDM7qPr8q-ijYExnVZ2vi_qx25ap1ro) (01 juin 2019)
17. <https://www.youtube.com/watch?v=sWsX8wJkOfU&feature=share&fbclid=IwAR3NRnxRfoglQURMRKQPdgkg9gBsZbKQHwQa23urfhT2WEiEIYBlAJ5hrA> (21 juin 2019)
18. <https://www.youtube.com/watch?v=mM5iJrCYThc&feature=share&fbclid=IwAR2jRKyTNS1SpwlcoZh2IJZKRbw6MotbqQuaGn6j0SgtmUIB4JaKLU04hc> (05 Juillet 2019)
19. <https://www.youtube.com/watch?v=nxLbslqAZzU&feature=share&fbclid=IwAR3LAsDQXSINxnFLhKVGwSfIwruG2nzwzohMFoMF8v-r-N0z39whCPGpP9U> (16 Août 2019)
20. [https://www.youtube.com/watch?v=FYDdvDFKsxI&feature=share&fbclid=IwAR2wpC4wzB-xOl\\_JtsngPByFnRPSYBtCOWeyQfcLqc3FNWE92bUSSAAig6o](https://www.youtube.com/watch?v=FYDdvDFKsxI&feature=share&fbclid=IwAR2wpC4wzB-xOl_JtsngPByFnRPSYBtCOWeyQfcLqc3FNWE92bUSSAAig6o) (03 septembre 2019 )
21. [https://www.youtube.com/watch?v=SafWhz6fr0I&feature=share&fbclid=IwAR2j7yfkq8N0L4uUleJErEtNMfMiTG3sIszX4Q6Wi6S2M4pxfDD7hnHSD\\_o](https://www.youtube.com/watch?v=SafWhz6fr0I&feature=share&fbclid=IwAR2j7yfkq8N0L4uUleJErEtNMfMiTG3sIszX4Q6Wi6S2M4pxfDD7hnHSD_o) (13 septembre 2019)
22. [https://www.youtube.com/watch?v=wn04BnTs\\_VQ&feature=share&fbclid=IwAR1f4RD8rCgFT\\_xnTVMConovqCfcZHhfVCaKxou2qyTcBDFzg-vXJvjUKa0](https://www.youtube.com/watch?v=wn04BnTs_VQ&feature=share&fbclid=IwAR1f4RD8rCgFT_xnTVMConovqCfcZHhfVCaKxou2qyTcBDFzg-vXJvjUKa0) (17 septembre 2019 )

## Informative frameworks for the treatment of the people's uprising (Hirak) in Algeria, analytical study of the frameworks used in the Al Jazeera channel, «Al hassad»

### Abstract

*This study aims to discover the main informative framings used in the treatment of the events relating to the uprising of the Algerian people (Hirak) in early 2019 on Al Jazeera TV through an analysis of samples of the newscast Al Hasad. A sample survey as part of descriptive studies and researches was adopted, using content analysis in order to analyse a casual sample of this newscast from February 2019 to September 2019.*

*The study concluded to a set of results, the most important of which is that information is the most dominant informative format in this newscast. The study also revealed that: most of the conflict situations contained in this newscast were in favour of "popular protests and demonstrations in Algeria" framing; the main framings of the reasons were in favour of "the people refuse that President Bouteflika seeks a fifth term" framing; the main framings of the solutions were in favour of "departure of the symbols of the old regime" framing; the main results were in favour of "departure of the symbols of the old regime and their judiciary prosecution" framing; and most of the reaction cases contained in the sample of the study were in favour of "protests and demonstrations denouncing the situation and demanding a change of regime" framing.*

**Les cadrages informatifs pour le traitement de soulèvement du peuple (Hirak) en algérie, étude analytique des cadrages utilisés dans la chaîne Al Jazeera, bulletin d'information «Al hassad» comme échantillon**

### Résumé

*La présente étude a pour objectif de découvrir les principaux cadrages informatifs utilisés dans le traitement des événements du soulèvement populaire (Hirak) en Algérie au début de 2019 sur la chaîne Al Jazeera. La méthode d'enquête par sondage a été utilisée dans le cadre des études descriptives, en utilisant l'analyse de contenu d'un échantillon des bulletins d'information 'Al Hassad' durant la période allant de février 2019 à septembre 2019.*

*L'étude a abouti à un ensemble de résultats dont le plus important est que les bulletins de nouvelles sont les formats les plus dominants. L'étude a également révélé que la plupart des situations de conflit contenues dans ces bulletins étaient en faveur du cadrage « protestations et manifestations populaires en Algérie », que les principaux motifs cités étaient en faveur du cadrage « le peuple refuse que le Président Bouteflika brigue un cinquième mandat », que les principales solutions proposées étaient en faveur du cadrage « départ des symboles de l'ancien régime », que les principaux résultats étaient en faveur du cadrage « départ des symboles de l'ancien régime et leur poursuite judiciairement » et que la plupart des réactions contenus dans l'échantillon de l'étude étaient en faveur du cadrage « des manifestations et protestations dénonçant la situation et exigeant un changement de régime ».*

### Keywords

Popular uprising in Algeria  
informative framings  
newscast Al Hasad

### Mots clés

Soulèvement populaire  
cadrages informatifs  
bulletins d'information



## الحماية الدولية للموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة بين الأحكام القانونية والواقع العدواني

International protection of water resources during international conflicts  
between legal provisions and aggressive reality

د. مصطفى بن عبد العزيز  
Dr . Mustapha Banabdellaziz  
جامعة الجزائر 3، الجزائر  
mbenabdellaziz@yahoo.fr

د. خضرة مخلوفي<sup>(1)</sup>  
Dr . Khadra Makhouloufi  
جامعة محمد لين دباغين سطيف 2، الجزائر  
amina.makhouloufi@yahoo.com

### ملخص

معلومات حول المقال  
تاريخ الاستلام 2021-04-29  
تاريخ القبول 2021-12-15  
الكلمات المفتاحية  
الموارد المائية  
النزاعات المسلحة  
القانون الدولي

تتمتع الموارد المائية بأهمية كبيرة باعتبارها أساس البقاء لجميع الأحياء، إلا أنها كثيرا ما تتعرض للاعتداء أثناء النزاعات المسلحة، رغم تمتعها بنوع من الحماية ضمن مبادئ ونصوص القانون الدولي الإنساني، والتي تعززت بإقرار المسؤولية الجنائية الدولية للأفراد بعد اعتماد نظام روما المنشئ لمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتبر الاعتداء على المياه جريمة حرب تستوجب المتابعة الدولية. تهدف الدراسة إلى إجراء مقارنة بين الأحكام القانونية والواقع، من خلال التطرق للاعتداءات التي تعرضت لها المياه أثناء النزاعات المسلحة بعد دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ سنة 2002 ولم تحترم فيها أحكام القانون الدولي الإنساني، بل ارتكبت أثناءها جرائم حرب في حق المياه، وخلصنا إلى وجود كم هائل من الانتهاكات مقابل ندرة المتابعات الدولية للمنتهكين، وبالتالي عجز النظام القانوني الدولي الحالي عن توفير الحماية للموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة بسبب غياب الإرادة السياسية الفعلية وليس لقصور النصوص القانونية.

### مقدمة

على الأشخاص بحرمان المدنيين الذين ليس لهم أي صلة بالنزاعات من هذا المورد، وتعرضهم للمخاطر المتصلة بتراجع كميته ونوعيته وهو ما يقوض بقاءهم وسبل معيشتهم.

### إشكالية الدراسة

عرف القرن الواحد والعشرين تغير في مظاهر الحروب والنزاعات، فقد تراجعت الحروب العدوانية الدولية، وظهر نوع آخر من الحروب كالتدخل الأجنبي لأغراض إنسانية أو لمواجهة الإرهاب الدولي، كالحرب على العراق، وتزايدت الاضطرابات والحروب الأهلية المتصلة بثورة الشعوب ضد حكوماتها للمطالبة بتغيير أنظمة الحكم أو للتداول على السلطة أو للمطالبة باحترام حقوق الإنسان، كالثورات الشعبية التي عرفتها الدول العربية في إطار الربيع العربي، ومهما كان الدافع وراء اندلاع النزاع المسلح فهذا لا يغطي حقيقة تعرض الموارد المائية للاعتداء، وعلى هذا الأساس

الماء هو مصدر الحياة على سطح الأرض ولا يمكن لأي كائن أن يستغني عن وجوده، فهو رمز القوة والازدهار والتقدم للأمم والدول لأنه عامل جوهري في جميع عناصر العملية التنموية، ونظرا لأهميته الكبيرة عنيت الدول بتوفير إطار قانوني له يضمن توفره بكمية ونوعية مناسبة، يسمح بتلبية الحاجات الأساسية المتصلة به سواء أثناء السلم أو أثناء النزاعات المسلحة.

أظهر الواقع تعدد حالات الاعتداء على الموارد المائية بنوعها، الطبيعية أو المنشأة، أثناء الحروب الأهلية والنزاعات الدولية، عن طريق استعمالها كأسلحة أو وسائل حرب لتحقيق مكاسب عسكرية أو اعتبارها موضوعا لأعمال عسكرية، بغض النظر عن الأضرار والدمار الذي ينتج عن هذه الأعمال، سواء على البيئة الطبيعية على اعتبار أنها نظام بيئي لها روابط متشعبة مع بقية الأنظمة البيئية، أو

قواعده المتصلة بالمياه للانتهاك باستهداف الموارد المائية، ومعرفة ما إذا وفر وجود المحكمة الجنائية الدولية مزيد من الحماية لها بمتابعة ومعاقبة المنتهكين، ومحاولة تقديم توصيات تساعد على منحها المزيد من الحماية أثناء النزاعات المسلحة.

### 1- مقومات الحماية الدولية للموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة

بالرغم من عدم وجود تنظيم مستقل خاص بالموارد المائية وكيفية التعامل معها أثناء النزاعات المسلحة، إلا أن القانون الدولي الإنساني يقوم على مجموعة من المبادئ العامة يمكن أن تمنح للمياه وضعية خاصة وتوفر الحماية القانونية لها باعتبار أنها تدخل ضمن أهدافه العامة المتمثلة في حماية ضحايا الحرب وتنظيم الأعمال العدائية، حيث يعتبر المياه من الحاجات الضرورية التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين (Tignino, 2009).

وقد حظت المياه بالاهتمام الواسع في منتصف السبعينات، حيث اضطلعت اللجنة المعنية بالقانون الدولي لموارد المياه التابعة لجمعية القانون الدولي بدراسة هذه المسألة، في سياق زيادة الاهتمام بالأثر السلبي للحرب الحديثة على البيئة الطبيعية وحماية المنشآت التي تحوي قوى خطيرة (Wouters, Sergei, 2008)، وذلك خلال مؤتمرها السابع والخمسين المنعقد في مدريد سنة 1976 والذي خرج بالقرار المتعلق بحماية الموارد والمنشآت المائية في أوقات النزاع المسلح<sup>(1)</sup>.

#### 1-1- الحماية الدولية للموارد المائية قبل 1976

يسمح تتبع التطور التاريخي للحماية الدولية للموارد المائية من ملاحظة أهمية فترة السبعينيات من القرن الماضي في مسار الحماية، فهي تتضمن إلى جانب القرار المتعلق بحماية الموارد والمنشآت المائية في أوقات النزاع المسلح، سالف الذكر، إبرام البروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف لسنة 1949 واللذان يشكلان منعرج حاسم في هذا الإطار.

فقبل هذه الفترة، لم تنل الموارد المائية الاهتمام اللازم الذي يتناسب وأهميتها الحيوية، وظلت حرب المياه خارج إطار التنظيم الدولي لكن هذا لا ينفي وجود محاولات لحماية هذا

فإننا نهدف من خلال هذه الدراسة تحليل الإشكالية الرئيسية التالية:

«ما مدى كفاية النظام القانوني الدولي الحالي لتوفير الحماية للموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة؟»

### أهمية الدراسة

تظهر الأهمية العملية لدراستنا من خلال السعي لتقديم نظرة عامة عن القواعد والمبادئ القانونية المعتمدة حالياً، والتي من المفترض أنها تحمي الموارد المائية والمنشآت التي تحويها من الانتهاكات والاعتداءات أثناء النزاعات المسلحة والمستقرة في القانون الدولي الإنساني، ومتابعة التطور الذي عرفته إلى غاية إقامة المسؤولية الجنائية الدولية للأفراد عن الاعتداء على الموارد المائية بعد اعتماد نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، كما تهدف الدراسة إلى تقديم صورة واقعية من خلال رصد الانتهاكات التي تعرضت لها المياه عبر مختلف مناطق العالم منذ دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ سنة 2002 إلى غاية اليوم.

### حدود الدراسة

تغطي هذه الدراسة جميع النزاعات المسلحة الموجودة في الفترة الزمنية ما بين 2002-2020 التي تعرضت فيها المياه للاعتداء وارتكبت في حقها جرائم حرب في مفهوم القانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي، رصدتها قاعدة بيانات التطور الزمني للنزاعات المائية المعد من قبل معهد الباسيفيك بقيادة خبير المياه بيتر جليك (Peter Gleick)، التي تتولى تجميع المعلومات عن الأعمال التي تعرضت إليها المياه منذ 3000 سنة قبل الميلاد إلى غاية أواخر 2019 حسب آخر التحديثات.

### منهج الدراسة

ومن أجل دراسة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يقوم على رصد ومتابعة الوضعية التي تعيشها الموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة من الناحية القانونية والواقعية، بتسليط الضوء على أحكام القانون الدولي الإنساني التي يمكن أن توفر الحماية للمياه أثناء النزاعات المسلحة وتعزز نظام الحماية بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والتعرج على النزاعات المسلحة التي وجدت بعد دخول نظام روما الأساسي المنشئ لهذه الأخيرة حيز النفاذ، وتعرضت أثناءها

1 من بين أهم ما جاء في القرار: المادة 1 «المياه التي لا غنى عنها للمحافظة على الصحة والبقاء على قيد الحياة للسكان المدنيين لا ينبغي أن تسمم أو أن يتم جعلها غير صالحة للاستهلاك البشري.»

المادة 2 «منشآت التزويد بالمياه الضرورية كحد أدنى لبقاء لسكان المدنيين لا يمكن قطعها أو تدميرها.

المادة 3-6 «في الأراضي المحتلة، يحظر الاستيلاء، التدمير أو الضرر العمدي لمنشآت المياه مع ضرورة صيانتها والمحافظة على فعاليتها إذا كان ذلك أساساً لصحة وبقاء السكان المدنيين.»

حظر استهداف الأهداف غير العسكرية، ضرورة حماية المقاتلين العاجزين عن القتال من أعمال الانتقام، وحظر المساس بالأعيان المدنية، وإتيان هذه المحظورات يعد من قبيل الانتهاكات الجسيمة نظرا للضرر الذي تسببه، لذا فهي تعتبر من جرائم الحرب وفقا للقانون الدولي الإنساني (عزيز، 2018).

#### 1-1-3- مبدأ تقييد حقوق المتحاربين

بالرغم من أن الضرورة الحربية تقتضي إلزامية استخدام السلاح من أجل الحصول على مكاسب حربية وعسكرية بغرض إضعاف العدو، إلا أن هذا الأمر ليس مفتوحا على إطلاقه، بل هو مقيد بمبدأين أساسيين، مبدأ تقييد حق الأطراف في اختيار وسائل وأساليب القتال وحظر الآلام غير المبررة، وكلاهما مكمل للآخر، وهما يمنحان بصورة غير مباشرة نوع من الحماية القانونية للموارد المائية ومنشأتها أثناء النزاعات المسلحة، وذلك لأن تفعيل المبدأين يعني تقييد العمليات العسكرية التي تسبب أضرارا بالمياه، وعدم قبولها لأنها تخالف أبسط قواعد القتال نظرا للأضرار الواسعة المترتبة عنها والتي تتجاوز غالبا حد المكسب العسكري المراد تحقيقه (الحسيني، 2009).

#### 1-1-4- مبدأ التناسب

وفقا لهذا المبدأ لا يجوز للمتحاربين أن يلحقوا بخصومهم أضرارا لا تتناسب مع الغرض من الحرب والمتمثل في تدمير أو إضعاف القوة العسكرية، وبعبارة أخرى، التناسب هو تحقيق التوازن بين المزايا العسكرية الملموسة والمباشرة الناجمة عن نجاح العمليات العسكرية وبين الآثار الضارة المحتمل حصولها في صفوف المدنيين والأعيان المدنية من جراء هذه العمليات، ومن شأن هذا المبدأ أن يمنح نوعا من الحماية للموارد المائية من أضرار النزاعات والحروب، من خلال منع الأطراف المتحاربة من إتيان أي عمل عسكري أو هجوم مسلح يهدف أو يحتمل أن يعرض موارد المياه أو المنشآت المائية لخسائر وأضرار لا تتناسب مع المزايا العسكرية المباشرة للهجوم، أي تحقيق النصر على العدو، مع مراعاة إحداث أقل قدر من المعاناة للمدنيين، وهو ما يستلزم الحفاظ على الموارد التي لاغنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، والتي من بينها المياه (الحسيني، 2009).

#### 1-1-5- مبدأ الحيطة والحذر

يعتبر مبدأ الحيطة والحذر مكملا لمبدأ التناسب، فلا

المورد، فضلا عن فرض المبادئ التي استقرت في القانون العرفي، الموجود حينها، للالتزامات على الأطراف المتحاربة بعدم المساس بها، كلائحة ليبير لسنة 1863 التي حظرت استعمال السم بأي طريقة من طرف القوات الأمريكية أثناء حرب الانفصال لكنها لم تحترم في بقية النزاعات التي وجدت لاحقا (عواشيرة، 2014).

وقد برزت في أوائل القرن العشرين أيضا قواعد ومبادئ تحكم النزاعات المسلحة وعالجت مسألة المياه، كاتفاقيتي لاهاي 1899 و1907 المتعلقةتين بقوانين وأعراف الحرب البرية اللتان تحظران تسميم إمدادات المياه، واتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949، لاسيما المادة 55/2 من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب التي تحظر على القوات المحتلة الاستيلاء على الموارد المائية، بصفة ضمنية، باعتبار أنها تدخل ضمن الامدادات الضرورية للسكان المدنيين.

وعدم احتواء القانون الدولي الإنساني على قواعد صريحة متعلقة بالموارد المائية، لا ينفي إمكانية استفادتها من الحماية القانونية التي توفرها المبادئ العامة التي يقوم عليها هذا القانون، لأنها عنصر أساسي لاستمرار الحياة في المناطق التي تعيش نزاعات مسلحة، ومورد ضروري لبقاء السكان المدنيين، (الحسيني، 2009)، ومن هذه المبادئ يمكن أن نشير إلى:

#### 1-1-1- مبدأ الإنسانية

يشكل هذا المبدأ أساسا للعديد من الالتزامات في القانون الدولي الإنساني، لاستناده على مبدأ احترام الكرامة الإنسانية التي تقتضي المحافظة على الصحة بمنع استعمال أنواع معينة من الأسلحة، واستبعاد الأساليب العسكرية ذات الضرر الكبير، ويفرض التزام ضمان الوصول للموارد المائية، وبناء عليه فإن قطع التزويد بالمياه يعتبر فعل لا إنساني لأنه لا يؤثر فقط على المتحاربين بل يضر بالمدنيين أيضا، فهذا المبدأ يمكن أن يوفر حماية كبيرة للموارد المائية الضرورية للبقاء وللكرامة الإنساني (Tignino, 2011).

#### 1-1-2- مبدأ التمييز

يرمي هذا المبدأ إلى ضرورة التمييز بين المقاتلين والمدنيين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، واعتماده يفرض احترام مجموعة من الالتزامات أثناء القيام بالعمليات العسكرية منها: حظر الهجمات المتعمدة على غير المقاتلين،

صالحة للاستهلاك البشري كوسيلة حرب، بما في ذلك منع إلقاء أي مواد أو جثث أو مركبات يمكن أن تؤثر على نوعية الموارد المائية، سواء كانت تستعمل لأهداف مدنية أو عسكرية نظرا لأضرارها الواسعة على البيئة والإنسان (Postel, 2001)، وبالرغم من أهمية هذا الحظر في حماية الموارد المائية خاصة وأن التسميم من الأعمال المنتشرة كثيرا أثناء النزاعات، لسهولة إحداثه واتساع آثاره الضارة، إلا أن البروتوكولين الملحقين باتفاقيات جنيف لم يتضمنا أي إشارة إليه وهو الأمر الذي يمكن أن يشكل نقطة سوداء تعكر جميل الإضافة التي جاء بها.

#### 1-2-1- حظر تدمير المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة

فقد تناول حظر تدمير المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة كلا البروتوكولين، المواد 54 و 14 على التوالي، فنصت المادة 2/54 من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف لسنة 1977 أنه «يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها، المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكتها وأشغال الري ... مهما كان الباعث سواء بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر» وعليه يحظر المساس بالمياه بأي شكل من الأشكال كونها من الأعيان المدنية المهمة لبقاء السكان المدنيين (الحسيني، 2009).

#### 1-2-2- حظر مهاجمة الأشغال الهندسية والمنشآت التي تحوي قوى خطيرة

فقد ورد هذا الحظر في البروتوكولين الأول والثاني في المادتين 56 و 15 على التوالي، وأشارا لثلاثة أنواع من المنشآت يحظر مهاجمتها، حتى لو كانت تابعة للقوات العسكرية، وهي السدود، الجسور والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، نظرا للأضرار واسعة النطاق وطويلة الأمد التي يمكن أن تخلفها مثل هذه الأعمال سواء على البيئة الطبيعية أو السكان المدنيين، كما لا يجوز تعريض الأهداف العسكرية الأخرى الواقعة عند الأشغال الهندسية أو المنشآت أو على مقربة منها للهجوم، إذا كان من شأن هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوى خطيرة منها يمكن أن ترتب خسائر فادحة بين المدنيين، ويمنع أيضا اتخاذها هدفا لهجمات الردع.

وعليه يلاحظ أن البروتوكولين السابقين قد جاءا بنصوص

يمكن تحقيق هذا الأخير إلا بالتزام الأطراف المتحاربة عند التخطيط لأي هجوم عسكري بمبدأ الحيطة، ومن جملة الاحتياطات واجبة المراعاة، ضرورة المعرفة الدقيقة لطبيعة الهدف، فلا ينبغي أن يكون من الأعيان المدنية أو الممتلكات التي تتمتع بحماية خاصة، ويجب اختيار مناهج ووسائل الحرب المستعملة للتقليل من الضحايا في صفوف المدنيين وممتلكاتهم، وهذا المنطق أساسي في القانون الدولي الإنساني وهو يقوم على مبدأ الآثار الأكيدة التي يمكن أن يخلفها أي هجوم ولكن مؤخرا ونتيجة للضغوطات التي بدأ يفرضها ظهور القانون الدولي للبيئة والقانون الدولي للمجاري المائية أصبح يؤخذ بمبدأ الآثار غير الأكيدة، لذا يقع على أطراف النزاع التزام باعتماد معايير للاحتياط في عملياتها العسكرية ولا يمكنها الاحتجاج بعدم إمكانية التأكد من النتائج على البيئة لعدم اعتماد تلك المعايير، إذن فاحتمال الحاق أضرار بالمياه كافي من أجل ضرورة اتخاذ معايير للاحتياط وهو ما يوفر لها الحماية أثناء النزاعات المسلحة لامتداد آثارها للصحة الإنسانية (Tignino, 2011)، وعليه يستخلص غياب النص القانوني الصريح المتعلق بحماية الموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة قبل 1976، فالحماية القانونية اقتصرت على تطبيق المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني على أنها عنصر أساسي لاستمرار الحياة في المناطق التي تعيش نزاعات مسلحة، وضروري لبقاء السكان المدنيين (الحسيني، 2009).

#### 1-2-2- الحماية الدولية للموارد المائية بعد 1976

شكل صدور قرار حماية الموارد والمنشآت المائية في أوقات النزاعات المسلحة منعرجا حاسما حيث أسس لاعتماد البروتوكولين الملحقين باتفاقية جنيف لسنة 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، والذان تضمنتا نصوصا قانونية صريحة متعلقة بحماية الموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة تشتمل على حظر مجموعة من الممارسات يمكن أن تضر بالموارد المائية، منها ما جاء تأكيدا لمبادئ سابقة، ومنها ما استحدث من خلالهما، وهذه المحظورات نوعين حظر تدمير المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة وحظر مهاجمة المنشآت والأشغال الهندسية التي تحوي قوى خطيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن القرار الصادر عن اللجنة المعنية بالقانون الدولي لموارد المياه التابعة لجمعية القانون الدولي أشار في البند الأول منه إلى حظر تسميم المياه أو جعلها غير



التي يحتاجها المدنيون يمنع الإضرار بها بصفة عامة، وتعد من قبيل الضروريات أيضا الموارد المائية والمنشآت التابعة لها كخزانات المياه والجسور التي فوق الأنهار، محطات توليد الطاقة الكهربائية، محطات تحلية مياه البحر ومحطات تصفية المياه المستعملة، فكلها تعتبر من قبيل نظم إمداد المدنيين بالمياه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (زنتي، 2016/2015).

كما أشارت المادة لحالات أخرى تدخل ضمن جرائم الحرب المتصلة بالمياه يمكن أن تمتد إليها ولاية المحكمة وتكون محل متابعة جنائية دولية منها:

ما جاء في الفقرة 2/ب/ 17 التي تضمنت حظرا عاما على استعمال السموم أو الأسلحة المسمومة دون تحديد كيفية استخدامها، وبهذا يكون قد تم ملء الفراغ الذي جاء في البروتوكولين الملحقين باتفاقيات جنيف، سالف الذكر، بخصوص هذه المسألة، وعليه فإن إتيان مثل هذا الفعل يمكن أن يكون محلا للمتابعة الجنائية الدولية والداخلية. وأيضا ما جاء في الفقرة 2/ب/ 24 التي تتعلق بالعمليات العمدية التي تتضمن توجيه ضربات ضد المباني والمواد والوحدات الطبية، بما فيها المنشآت المائية، من غير تمييز بين المنشآت المدنية والأهداف العسكرية.

كذلك مضمون الفقرة 2/ب/ 25، والتي حظرت التجويع العمدي للمدنيين، كأسلوب من أساليب الحرب، بحرمانهم من المواد الأساسية التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين على قيد الحياة بما فيها المياه.

ويجدر أن ننوه هنا بأن الأفعال التي سبق تناولها تتعلق بالنزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي، أما بالنسبة للنزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي فقد نصت عليها المادة 08 الفقرة هـ/ 13/12 وهي تشتمل على حظر تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها بما فيها المياه، وحظر استعمال السموم أو الأسلحة المسمومة.

### 1-3-2- شروط ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها

حتى تتمكن المحكمة من مباشرة اختصاصها لابد أن تتوفر في الأفعال التي تعد كجريمة حرب، حسب المواد 12، 13، 14 من نظام روما الأساسي، الأركان التالية:

- أن يتم ارتكاب أحد الأفعال المحظورة التي وردت في المادة 08 المتصلة بالمياه سالفة الذكر.

- أن يتوفر ركن العمد لدى مرتكب الجريمة، وأن لا تشكل

صريحة ومحظورات محددة لا تنطوي على أي غموض ولا تحتاج لأي تأويل عن مضمون الحظر التي انطوت عليه، بل وأكثر من ذلك، فقد اعتبرت المادة 3/ب/ج من البروتوكول الأول أن إتيان هذه المحظورات من الانتهاكات الجسيمة التي تعد بمثابة جرائم حرب تستوجب متابعة مرتكبيها جنائيا.

ولكن من جهة أخرى، كثيرا ما يتمكن مرتكبو مثل هذه المحظورات من التملص من المسؤولية بالتحجج بالأهداف والمزايا العسكرية التي تبيح إتيانها (المواد 5/54، 5/2/56، 5/ب/ج من البروتوكول الأول)، ففي حرب الخليج سنة 1991 تم استهداف منشآت الطاقة الكهربائية العراقية، واعتبرت وزارة الدفاع الأمريكية الأمر مشروعاً لأنها أدت إلى إضعاف القوة العسكرية للقوات العراقية بالرغم من الآثار الكارثية التي نجمت عنها نتيجة انقطاع الكهرباء، توقف تزويد المدنيين بالمياه الشروب، تعطل محطات تصفية ومعالجة المياه وانتشار الأوبئة الأمراض المتصلة بالمياه في المنطقة.

(Tignino, 2011)

### 1-3-3- تعزيز الحماية الدولية للموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة عن طريق نظام المسؤولية الجنائية الدولية

إلى جانب المحظورات المنصوص عليها صراحة في قواعد القانون الدولي الإنساني، تدعمت حماية الموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة أواخر القرن العشرين بعد صدور نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية بإقامة المسؤولية الجنائية للأفراد عن الاعتداء عليها.

### 1-3-3-1- إقامة المسؤولية الجنائية للأفراد عن الاعتداء على الموارد المائية أمام المحكمة الجنائية الدولية

لقد شكل اعتماد نظام روما الأساسي وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية سنة 1998 أرضية صلبة تستند عليها المسؤولية الجنائية للأفراد، بما فهم القادة العسكريين، عن الانتهاكات التي يرتكبوها أثناء النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي، حيث أقرت المادة 80 (2/ب/4) منه بأنها تعد من جرائم الحرب، الهجمات التي تشن عمدا، إذا علم قبل مباشرتها، بأنها ستحدث فقدا في الأرواح أو إصابات للمدنيين أو أضراراً بالأعيان المدنية أو أضراراً جسيمة بالبيئة الطبيعية واسعة النطاق وطويلة الأمد، تفوق المزايا العسكرية المتوقعة فعلا بصفة مباشرة والنتيجة عن العمل العسكري.

يلاحظ أن نص المادة 08 سالفة الذكر، وبالتحديد الفقرة 2/ب/4 قد أشارت ضمينا للمياه على اعتبار أنها تعد من مكونات البيئة الطبيعية، كما أنها تدخل ضمن الضروريات

اعتماد نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية لإيجاد آلية قضائية دولية لها الاختصاص بمتابعة مرتكبي الجرائم ضد المياه إذا توفرت أركانها وتقاعس القضاء الداخلي على القيام بذلك.

## 2- واقع الحماية الدولية للموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة في عهد المحكمة الجنائية الدولية عبر العالم

رغم وجود نظام قانوني يوفر حماية للموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة يصل إلى حد تجريم بعض الأفعال التي يمكن أن تتعرض لها أثناءها، وإمكانية إقامة المسؤولية الجنائية الدولية بشأنها كونها جرائم حرب وفقا للبروتوكول الملحق الأول باتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن المياه غالبا ما تستعمل كأسلحة أو وسائل حرب أو كأهداف عسكرية أو تكون ضحية أثناء النزاعات المسلحة.

وفي سبيل توضيح مدى استفادة الموارد المائية من الحماية التي توفرها النصوص القانونية، سالف الذكر، أثناء النزاعات المسلحة من الناحية الواقعية، خاصة بعد دخول نظام روما الأساسي لسنة 1998 حيز النفاذ سنة 2002 أين يمكن للمحكمة أن تتحرك لنظر تلك الانتهاكات في حال لم يعاقب عليها القانون الداخلي، فإننا قمنا بدراسة مسحية تقوم على رصد وتجميع وإحصاء عدد الانتهاكات التي تعرضت لها الموارد المائية حسب توزيعها الجغرافي مراعين في ذلك العناصر التالية:

- التركيز على الانتهاكات التي تتضمن حالات تسميم للمياه بأي مادة، تدمير الموارد المائية والمنشآت المائية التي تحويها، تدمير أو الاستيلاء أو تعطيل إمدادات المياه الضرورية لبقاء المدنيين، أي تلك التي ورد الحظر بشأنها في نظام روما الأساسي وتشكل جرائم حرب يمكن للمحكمة إقامة المسؤولية الجنائية الدولية بشأنها.

- التركيز على النزاعات المسلحة التي وجدت في الفترة من 2002 إلى غاية اليوم (بعد سريان نظام روما الأساسي) ذات الطابع دولي أو غير الدولي، بما فيها النزاعات المسلحة طويلة الأجل بين السلطات الحكومية وجماعات مسلحة منظمة أو فيما بين هذه الجماعات.

- عدم مراعاة عضوية الدولة في نظام روما من عدمه، لإمكانية وجود حالة قبول الدولة لاختصاص المحكمة بشأن الجريمة المتابعة، دون شرط الانضمام المسبق لنظام روما، وحالة

أفعاله أعمالا عسكرية أو أن توجه لأهداف عسكرية محاذية للموارد المائية فتؤثر عليها بصفة غير مباشرة.

- أن يصدر السلوك في سياق نزاع مسلح ذي طابع دولي أو غير دولي، ويخرج عن هذا الأخير أعمال الشغب أو أعمال العنف المنفردة والمتقطعة، وتنطبق على النزاعات المسلحة التي تقع في دولة بها نزاع مسلح طويل الأجل بين السلطات الحكومية وجماعات مسلحة منظمة أو فيما بين هذه الجماعات (الم 02/08 و).

- أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح ذي طابع دولي أو غير دولي.

وقبل أن ننظر المحكمة في موضوع أي قضية، يشترط أن ننظر مسبقا في مسألة مكان ارتكاب الجرائم، حيث يلزم نظام روما من أجل منح الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية أن ترتكب الأفعال محل الجرائم السابقة على إقليم دولة طرف في نظام روما الأساسي، أو من طرف أحد رعاياها أو بمعرفته، أو في إقليم دولة غير طرف لكن قبلت اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في الجريمة قيد البحث والتحقيق (الم 12)، وهناك حالة ثالثة يمكن أن تمنح للمحكمة الاختصاص بنظر نزاع دون النظر في عضويتها أو قبولها وذلك عندما يحال ملف القضية محل الجريمة للمدعي العام من قبل مجلس الأمن متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة ارتكاب أفعال تهدد السلم والأمن الدوليين (الم 13/ب). وعليه إذا توفرت هذه الأركان في نزاع مسلح ولم تقم المحاكم الوطنية بالمعاقبة عليه فإنه يجوز للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس اختصاصها عليه استنادا لمبدأ التكامل (المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية، 2017). يجدر التأكيد هنا بأن المحكمة الجنائية الدولية تختص بمحاكمة الأفراد وليس الجماعات أو الدول، يمكن أن يحال على المحكمة الجنائية الدولية أي شخص يتهم بأنه ارتكب الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، فالهدف من آليات المساءلة الجنائية الدولية، هو ملء ثغرات الإفلات من العقاب ولكن في الوقت ذاته ليست بديلا عن الآليات الوطنية (المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية، 2017).

وكخلاصة للمحور الأول، يوفر القانون الدولي الإنساني نوعا من الحماية للموارد المائية بتوفير النص القانوني المجرم لأفعال الاعتداء على الموارد المائية، باعتبار الاعتداء عليها جريمة حرب توجب المتابعة والعقاب لمرتكبيها، وقد سمح

الدول العربية، تعرضت المياه فيه للاعتداء حيث رصدت 07 حالات انتهاك لقواعد حماية الموارد المائية، تتراوح بين القصف العمدي وتدمير المنشآت المائية، وقطع الإمدادات المائية الضرورية لبقاء المدنيين في مناطق متفرقة من الدولة، خاصة العاصمة طرابلس، آخرها الغارات الجوية ما بين أبريل ويونيو 2019 أين تعرضت البنية التحتية للمياه للتدمير ما حرم سكان طرابلس من هذا المورد.

ورغم أن المحكمة بصدد التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت في ليبيا بعد إحالة ملفها من طرف مجلس الأمن في فبراير 2011 بموجب القرار رقم 1970 كونها غير عضو في نظام روما إلا أن المياه ليست من بين القضايا المثارة (المحكمة الجنائية الدولية، 2011).

#### - النزاع في السودان

أدت الحرب الأهلية التي نشأت في السودان وبالأخص في إقليم دارفور والتي تعود أسبابها أساساً إلى تناحر القبائل المحلية على المياه والأرض، إلى ارتكاب العديد من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني (جيش، 2008)، مرتبطة بالاعتداء على الموارد المائية في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2014 وبعض الحالات المتفرقة إلى غاية الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في أبريل 2019، تتراوح بين التفجير والتدمير العمدي لأبار المياه، تدمير المرافق والبنية التحتية المتصلة بالمياه من أجل حرمان المدنيين منها في عدة مناطق مثل تينا، جبل مرة، زالنجا، ملكال ومنطقة دارفور عموماً، إضافة إلى تسميم المياه وتلويثها سواء بالمواد السامة أو بإلقاء الجثث فيها.

ونتيجة لجسامة الانتهاكات التي ارتكبت تم إصدار مذكرة توقيف واعتقال أعوام 2008 و2009 و2010 من المحكمة الجنائية الدولية بحق عمر البشير وآخرون، وتجدر الإشارة إلى أن السودان ليس طرف في اتفاقية روما أحال مجلس الأمن الدولي ملف دارفور للمحكمة الجنائية بموجب القرار 1593 لوجود تهديد للسلم والأمن الدوليين، وقد ورد ضمن جملة التهم المثارة تعمد توجيه هجمات ضد الأعيان الضرورية التي

إمكانية إحالة القضية من مجلس الأمن في حال تهديد السلم والأمن الدوليين لأنه لا يمكن إثارة هذه المسائل إلا من طرف المحكمة بعد تحريك الدعوى الجنائية بشأن انتهاك ما.

-الاعتماد على البحث الشخصي في موقع المحكمة الجنائية الدولية عن القضايا التي نظرت فيها أو هي طور التحقيق للتعرف على موقف المحكمة من الانتهاكات<sup>(1)</sup>.

-الاعتماد على المعلومات التي وردت في قاعدة البيانات المتعلقة بالتطور الزمني للنزاعات المائية المعد من قبل معهد الباسيفيك<sup>(2)</sup> بقيادة خبير المياه بيتر جليك المحينة إلى غاية أواخر 2019، المعنية برصد الانتهاكات التي تتعرض لها المياه أثناء النزاعات المسلحة في مناطق متعددة من العالم، ضمن الجدول الذي يحدد تاريخ الانتهاك ومكانه ونوعه والبلد والمنطقة التي وجد فيها، من 3000 قبل الميلاد إلى أواخر 2019<sup>(3)</sup>، (Water Conflict Chronology, 2019).

وبناء على هذه الاعتبارات فإنه تم التوصل إلى وجود عشرات الانتهاكات المائية في عدة نزاعات مسلحة موزعة جغرافياً حسب المناطق، سيتم توضيحها كما يلي:

#### 2-1-1- الاعتداءات على الموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة في قارة إفريقيا وموقف المحكمة الجنائية الدولية منها

لطالما عرفت قارة إفريقيا بعدم الاستقرار بسبب النزاعات والإضطرابات الداخلية، خاصة في منطقة شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فهل تحركت المحكمة الجنائية الدولية لنظر الجرائم الدولية المرتكبة في حق المياه أثناءها؟

##### 2-1-1-1- منطقة شمال إفريقيا

عرفت هذه المنطقة نزاعين مسلحين أساسيين يتمركزان في ليبيا والسودان تعرضت فيهما الموارد المائية للاعتداء على قواعد الحماية المقررة لها.

##### - النزاع في ليبيا

نشأ النزاع المسلح في ليبيا بعد ثورة الشعب ضد نظام الرئيس معمر القذافي إثر الاحتجاجات الشعبية التي شبت بدءاً من 2011/02/15 مسaire الوضع الذي ساد في معظم

1 لمن يريد التعمق في هذه المسألة يمكن الرجوع إلى موقع المحكمة الجنائية الدولية. <https://bit.ly/3i8ox32>

2 معهد الباسيفيك أو المحيط الهادئ هو منظمة بحثية، مستقلة، غير حكومية، غير ربحية مقرها بكاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت سنة 1987، بهدف لإيجاد حلول للتحديات المائية العالمية ينشط على المستوى المحلي والوطني والدولي، يسعى لتطوير سياسات مائية مستدامة، يضم مجموعة كبيرة من خبراء المياه، ويعمل بالتشارك مع العديد من المنظمات الدولية والوطنية ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالمياه (Pacifique Institute)، ويعتبر مصدر للمعلومات حول النزاعات المائية تعتمد على معطياته معظم الدراسات الأكاديمية وكذا المنظمات الدولية والوطنية المعنية بقضايا المياه

3 سلاسل القارئ قلة التوثيق فيما سيأتي من البحث لأن كل المعلومات موجودة في جدول التطور الزمني للنزاعات المائية الموجود على موقع معهد الباسيفيك، وكذا موقع المحكمة الجنائية الدولية.

- Pacifique Institute. <https://bit.ly/2YChQhW>

-International criminal court. <https://bit.ly/3i8ox32>

أما عن آثار هذا النزاع على الموارد المائية، فإن حوالي ثلث منشآت المياه والبنية التحتية المائية ومرافق المائية قد دمرت بالكامل وتعرضت للنهب، وهو أمر من المفترض أن تنظر فيه المحكمة الجنائية الدولية على أساس أن جمهورية الكونغو هي عضو في نظام روما منذ 2004/06/01 وأنها أحالت قضية الانتهاكات التي ارتكبت للمحكمة من تلقاء نفسها في أبريل من نفس السنة لكن لا توجد أي إشارة للجرائم المرتكبة ضد الموارد المائية بأي شكل من الأشكال (المحكمة الجنائية الدولية)<sup>(3)</sup>.

#### - النزاع في الصومال

عرفت الصومال نزاعا داخليا طويلا منذ 1991 نتيجة الإطاحة بحكم محمد سياد بري وانتهى الأمر بالتدخل الأجنبي من قبل القوات الإثيوبية وقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي والقوات الكينية (الموسوعة الحرة)<sup>(4)</sup>.

يلاحظ من خلال توثيق التسلسل الزمني للنزاعات المائية أنه خلال الفترة من 2012 إلى 2017، ارتكبت حركة الشباب المتشددة المتمردة عدة عمليات ضد الموارد المائية باعتبارها مصادر مهمة لبقاء المدنيين، ويتشاركون في استعمالها مع قوات حفظ السلام أو القوات الحكومية، تنوعت بين التسميم، تدمير البنية التحتية للمياه، مضخات المياه، الآبار، وتدمير السدود على طول نهر شبيلي كسلاح لجعل الطرق غير صالحة للاستعمال من قبل القوات الحكومية.

وبالمقابل، ردت الحكومة بنفس الأسلوب للتضييق على المتمردين فقامت سنة 2017 بقطع المياه عن مجتمع باري أثناء مواجهات عسكرية، وهوجمت مصادر المياه من قبل القوات الإثيوبية في مناطق بولوبورتو وحلران لنفس السبب، وبالرغم من أهمية الموارد المائية في هذه المنطقة التي تعاني من الجفاف وضرورة المحافظة عليها كأعيان مدنية، لكن لا توجد أي متابعة دولية بشأنها.

#### - النزاع المسلح في مالي

عرفت دولة مالي نزاع مسلح طويل الأجل بين السلطة الحاكمة وحركات مسلحة تسعى للسيطرة على مقاليد الحكم منذ جانفي 2012 (Cour Pénale Internationale, 2013)، وجدت خلاله حالات اعتداء متعددة على الموارد المائية أبرزها قطع

يمنع المساس بها لأهميتها في حياة المدنيين، وتعتمد تسميم المياه بما فيها الآبار (المحكمة الجنائية الدولية، 2008) في إطار جرائم الحرب المتابعين عنها، وهو الأمر الذي يمكن أن يشكل سابقة دولية في مجال الحماية الدولية للموارد المائية.

#### 2-1-2- في إفريقيا جنوب الصحراء

شهدت هذه المنطقة اضطرابات ونزاعات مسلحة متعددة حيث رصدت انتهاكات متصلة بالمياه في خمس دول.

#### - النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى

أدى العنف الطائفي المستمر في جمهورية إفريقيا الوسطى بين الميليشيات الإسلامية والمسيحية لعدة عمليات اعتداء على الموارد المائية بتلوينها عن طريق قتل مدنيين مسلمين وإلقاء جثثهم في آبار المياه سنة 2014، لم تتناول المحكمة الجنائية الجرائم المرتكبة في حق المياه مع أنها بصدد التحقيق في جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية منذ 2002، (Cour Penale Internationale A, 2018).

#### - النزاع في دولة ساحل العاج

أثمر النزاع القائم في دولة ساحل العاج بين الرئيس لوران غبابوا ومعارضيه المتمردين إلى عنف واسع النطاق (International Criminal Court)<sup>(1)</sup>، نتج عنه عمليات قتل وتدمير واسعة النطاق امتدت للموارد المائية من خلال تلوينها، حيث عثر على أربعة آبار تحتوي على جثث في منطقتي زراغبو وبها بلي في الفترة ما بين 2002-2003.

كما قامت الحكومة سنة 2004 بالهجوم على قوات المتمردين في مدينة بوراك، وقطعت المياه على المنطقة يومين قبل الهجوم الجماعي مع الاستمرار في ذلك طيلة أسبوع كامل وهو ما يتضمن حرمان للمدنيين من الموارد التي لا غنى عنها لبقائهم، ورغم أن المحكمة في طور التحقيق في الجرائم ضد الانسانية التي ارتكبت بعد فتح المدعي العام لتحقيق من تلقاء نفسه في 2011/10/03 إلا أنها لم تثر جرائم الحرب ضد المياه (International Criminal Court)<sup>(2)</sup>.

#### - النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

عاشت الكونغو حربا أهلية في الفترة (1997-2003) انتهت بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الجبهات المتصارعة، وإقامة حكومة انتقالية وانتخاب الرئيس جوزيف كابيلا سنة 2006 (بوبشيش، 2013).

URI: <https://bit.ly/33I4Ad0> 1

URI: <https://bit.ly/33I4Ad0> 2

<https://bit.ly/3hC030F> 3

<https://ar.wikipedia.org> 4



واستعملت إسرائيل المياه كسلاح بحرمان 1500 فلسطيني من إمداداتها في 17 مقاطعة في الخليل بالضفة الغربية لدفع السكان للنزوح وفتح المجال أمام التوسع الإسرائيلي. وكحوصلة لجملة الانتهاكات، فمنذ 2002 استهدفت العمليات الإسرائيلية الموارد المائية الفلسطينية بصفة مباشرة ستة مرات، وكلها تنطوي على خرق للقانون الدولي، ومن أجل وقف الانتهاكات المرتكبة ومعاقبة المنتهكين عن جميع الجرائم، أحالت فلسطين الوضع للتحقيق أمام المحكمة الجنائية الدولية في 22 ماي 2018 بعد انضمامها لنظام روما في 01/04/2015، ومن بين الجرائم المحالة للمحكمة، الاستيلاء غير المشروع وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة بما فيها الموارد الطبيعية استناداً للمادة 08/ب/04 من نظام روما، مع ترك المجال مفتوحاً أمام المحكمة للتحقيق في جرائم أخرى لم ترد في مذكرة الإحالة وارتكبتها إسرائيل منذ 13/06/2014 (Almalk, 2018) وعليه كانت الإحالة صريحة في الإشارة للموارد المائية، ولازالت القضية في مرحلة الدراسة الأولية، ولعل المستقبل سيحمل معه تطوراً كبيراً في مسألة حماية المياه.

#### -النزاع في العراق

تعرضت شبكات المياه لأضرار كبيرة خلال الغزو الذي قادته الـو.م.أ وقوات التحالف في العراق للإطاحة بنظام صدام حسين، ولتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل -حسب مزاعمهم-، وشكلت السدود الكبرى أهدافاً عسكرية للقوات الأمريكية خاصة في العاصمة بغداد منذ بداية الحملة سنة 2003، لتمتد الأضرار لمعظم الأقاليم العراقية سواء نتجت عن أعمال قوات الاحتلال أو كرد فعل مناهض للاحتلال. إلى غاية خروج قوات التحالف من العراق في 18/12/2011، رصدت عشرة حالات اعتداء على الموارد المائية بالتدمير أو التسميم أو التفجير، إما بهدف حرمان المدنيين منها أو باعتبارها أهدافاً عسكرية نتيجة استعمالها من طرف قوات التحالف أو الثوار، ورغم فتح المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق في النشاطات التي أتاها الجنود البريطانيون سنة 2014، منها الاعتداء على الأعيان المدنية، إلا أنها ترى عدم كفاية الأدلة لإثبات أركان الجريمة لاسيما ركن العمد (Cour Pénale Internationale B, 2018).

وحتى بعد نهاية التدخل الأجنبي ظل العنف ملازم للعراق لفترة طويلة بسبب وجود تنظيم القاعدة وداعش، ورصدت خلالها 14 حالة اعتداء على الموارد المائية، منها سبعة

إمدادات المياه على مدينة تمبكتو سنة 2013 لاستهداف المسلحين المرافق العامة، وقيام القوات الحكومية بعمليات إعدام بمدن سيفاري وموبتي ونيونو وإلقاء الجثث في آبار المياه، وتدمير المسلحين سنة 2017 مضخات المياه في كوا ودجن وموبتي ما حرم السكان منها، ورغم تحرك المحكمة الجنائية الدولية بشأن الانتهاكات المتعلقة بالتراث الثقافي سنة 2012 ومعاقبة مرتكبها في إطار قضية أحمد الفقي المهدي (مخلوفي، 2019) إلا أنها لم تحرك ساكناً لحماية المياه.

#### 2-2-الاعتداءات على الموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة في قارة آسيا وموقف المحكمة الجنائية الدولية منها

عرفت قارة آسيا مؤخراً اندلاع العديد من النزاعات المسلحة ومعظمها يوجد في دول عربية سواء في منطقة آسيا الغربية أو جنوب القارة الآسيوية.

#### 2-2-1-منطقة آسيا الغربية

لطالما عانت هذه المنطقة من عدم الاستقرار لوجود الكيان الصهيوني المعروف بطموحاته التوسعية إضافة للاضطرابات الداخلية التي عاشتها عدة دول.

#### - النزاع في فلسطين

في إطار النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي تم توثيق حالات متعددة تعرضت فيها الموارد المائية الفلسطينية للاعتداء، ففي 2003 استهدف هجوم إسرائيلي بالطائرات الحربية آبار إمدادات المياه، وخطوط الأنابيب، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي التي تخدم مئات الآلاف من الفلسطينيين في غزة، ومع ما يحمله هذا الانتهاك من جسامه لم يتحرك مجلس الأمن لمتابعة الجناة أمام المحكمة الجنائية الدولية بالرغم من دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ قبل سنة من هذه الأحداث.

كما وجدت حالات تدمير أخرى في مناطق متفرقة من فلسطين كالضفة الغربية، الخليل، قرى وادي الناصرية، العقرية، وبيت حسن بوادي الأردن سنة 2011، وأدى الحصار الذي فرض على غزة والهجمات التي باشرت بها القوات الإسرائيلية إلى حرمان غزة من مياه الشرب، وتضررت محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وتوقفت منشآت تحلية المياه والعديد من المنشآت المائية والآبار عن تزويد المواطنين بها، وعرقل نقص الكهرباء بقية المنشآت عن العمل بفاعلية، وقامت باستهداف المنشآت المائية في الفترة ما بين 2013-2014،

ومعاقبة المعتدين، خاصة وأن اليمن طرف في نظام روما الأساسي منذ سنة 2000.

## 2-2-2- منطقة جنوب آسيا

عرفت هذه المنطقة ثلاثة نزاعات مسلحة تضمنت اعتداءات على الموارد المائية تتمثل في:

### - النزاع في باكستان

في إطار النزاع المسلح الذي تعيشه هذه الدولة منذ سنة 2000، رصدت ثمانية حالات اعتداء على الموارد المائية من سنة 2002 إلى 2016 يدور حول عمليات تفجير ونسف لإمدادات المياه أو لمصادر المياه كالآبار وأبراج المياه ولم تتحرك أي متابعة دولية بشأنها.

### - النزاع في أفغانستان

شنت الو.م.أ حملة عسكرية ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار حربها على الإرهاب، تحولت لاحقاً لتدخل أجنبي ضمن حلف الناتو على أفغانستان (International Criminal Court, 2019)، تجاوزت عمليات القصف التي قامت بها قوات التحالف الأهداف العسكرية وامتدت للموارد المائية حيث استهدفت منشأة الطاقة الكهرومائية في سد كاجاكي بإقليم هلمند، وقطعت الكهرباء عن مدينة قندهار في 2001، وبالمقابل لم تتوانى حركة طالبان عن الاعتداء على الموارد المائية خلال الفترة ما بين 2009 و2017 ورصدت خمسة حالات تستهدف الموارد المائية بشكل عمدي بما فيها المنشآت التي تحوي قوى خطيرة، كنسف سد شورباك في قندهار.

وقد فتحت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً في 2017/10/30 عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكبت منذ 2003/05/01 -تاريخ دخول نظام روما حيز النفاذ في حق أفغانستان بعد تصديقها عليه- لكن لم تكن الموارد المائية من بين القضايا المثارة (International Criminal Court, 2019).

### - النزاع في النيبال

ترجع أسباب الحرب الأهلية في النيبال ما بين 1996 و2006 إلى قيام الحزب الشيوعي الماوي بتمرد في 1996/02/13 بهدف إسقاط الملكية وتأسيس جمهورية شعبية، انتهت الحرب بالتوقيع على اتفاق سلام بتاريخ 21 نوفمبر 2006 (المصطبة، 2019).

لم تسلم الموارد المائية من الاعتداء أثناء هذا النزاع المسلح،

حالات استهدفت المنشآت المائية كسد الفلوجة، الموصل، حديثة وثرثار، واستعملت مياهها كأسلحة لإغراق المناطق المجاورة أو لحبس المياه عن السكان المدنيين ما قوض أمنهم المائي والغذائي ولم توجد أي إحالة لهذه المسائل للمحكمة الجنائية الدولية والأغلب أن المحاكم الداخلية لم تنظر فيها.

### - النزاع في سوريا

تسببت الاضطرابات التي شبت في سوريا منذ 2011 إلى اندلاع نزاع مسلح داخلي مع تدخل قوات أجنبية متعددة، أدى إلى دمار واسع للبنية التحتية في العديد من المدن، حيث وثقت 19 حالة اعتداء على الموارد المائية ومنشآتها بجميع الأشكال والوسائل بصفة عمدية وعرضية، آخرها سنة 2019 أين دمرت حوالي 29 محطة مياه تخدم حوالي 610,000 شخص نتيجة أعمال العنف في شمال غرب سوريا في الفترة من يناير إلى يوليو، ولم تقام المسؤولية الجنائية الدولية بشأنها.

### - النزاع في اليمن

عاش اليمن أيضاً انتفاضة الربيع العربي عام 2011، ونتج عنها نزاع مسلح أدى إلى تهديم البنية التحتية الضعيفة أصلاً ونتج عنه أزمة إنسانية شديدة، ومقارنة بجميع الحالات التي سبق تناولها يعد الوضع في اليمن هو الأسوأ على الإطلاق في جميع المجالات بما فيها الموارد المائية.

فقد عرفت الفترة من 2011 إلى يناير 2019 حوالي 121 حالة اعتداء على الموارد المائية ومنشآتها بمختلف أنواعها، بما فيها خزانات المياه، الآبار، مصانع تعبئة المياه العذبة، مصانع تحلية المياه، شاحنات نقل المياه، وحتى المشاريع المائية قيد الانجاز لم تسلم من التدمير دون تمييز بين الملكية العامة أو الخاصة، منها ما حدث نتيجة قصف أو تفجير عمدي، ومنها ما كان كأثار عرضية متصلة بأهداف عسكرية، ومعظمها يعد من الموارد التي لاغنى للمدنيين عنها ومن الأعيان المدنية الضرورية لبقاء المدنيين، ومنشآت تحوي قوى خطيرة كسد السوادية والأقران والهيئات والمحالي والعضوس وسد سكام.

ولم تسلم الآليات التي تستعمل في حفر الآبار أيضاً من الهجمات العسكرية ما يعني وجود عمل ممنهج يستهدف الموارد المائية، في بلد يعد من أفقر بلدان العالم مائياً، فنصيب الفرد اليمني هو دون خط الفقر المائي بمتوسط 130 متر مكعب (محمد، سبع الليل، 2019)، وهذا ما يفاقم الجريمة الدولية المرتكبة في هذا البلد في حق المياه، والتي تستوجب تحرك المحكمة الجنائية الدولية لوقف الانتهاكات

وفق الم 04/ب/02/08 من نظام روما دون تقديم تفاصيل عنها (Cour Pénale Internationale B, 2018) لكن وجدت معلومات عن وجود استهداف للمياه ومنشأها بشكل مباشرة، كاستهداف سد ياحموت بزرع ألغام أرضية حوله سنة 2014، وضرب محطة تصفية المياه في منطقة شاشستيا سنة 2015، كما شهدت سنة 2017 سلسلة من الهجمات وجهت لأنظمة الطاقة والمياه تسببت في حرمان ثلاثة ملايين شخص من المياه المأمونة نتيجة الأضرار المتكررة التي طالت محطة تصفية المياه بدونيتسك، وخط أنابيب مياه دونب ساوث، ومحطات الطاقة التي توفر الكهرباء لأنظمة معالجة وتوزيع المياه، ومحطة ضخ المياه بالكربونيت، وعرف شرق أوكرانيا هجمات متعددة ومستمرة على مرافق الكهرباء والمياه ما حرم ملايين الأشخاص من المياه المأمونة. وعليه يمكن أن تكون الموارد المائية ضمن القضايا المثارة وهو ما يمكن أن يشكل مكسبا كبيرا في إطار حماية المياه.

### 2-3-2 النزاع الكولومبي في أمريكا اللاتينية

ترجع النزاع في كولومبيا إلى منتصف الستينيات من القرن الماضي، عندما اشتد قمع الدولة للشيوعيين في المناطق الريفية، المغذى من الوم.أ (في إطار الحرب الباردة بين الوم.أ والاتحاد السوفييتي)، وبالرغم من توقيع اتفاقية سلام بين الحكومة وقوات الجيش الثوري الكولومبي سنة 2016 إلا أن العنف لازال مستمرا إلى غاية بدايات 2020 (Amnesty International, 2017).

وفي إطار دراستنا التي تغطي الفترة من 2002 إلى غاية اليوم، تم توثيق انتهاكات فادحة للقانون الدولي الإنساني متصلة بالموارد المائية، رغم أن المحكمة الجنائية الدولية بصدد التحقيق في جرائم حرب منذ سنة 2009 لأن كولومبيا عضو في نظامها الأساسي إلا أن المياه ليست من بينها (Cour Pénale Internationale B, 2018)، والأغلب أنه لم يتم مقاضاة المنتهكين عنها على المستوى الداخلي (هيومان رايتس ووتش، 2018).

قامت القوات المسلحة الثورية بعدة جرائم في حق المياه في سنوات 2002، 2003، 2009، 2013، 2014، 2015 تتنوع بين التسميم، كتسميم الامدادات المائية سنة 2002 في مدينتي بيتاليتو وليبورنيا، وتدمير شبكات المياه ومحطات معالجة مياه الشرب، لعل أخطرها تدمير إمدادات المياه والمنشآت المائية بالجزيرة الخضراء سنة 2014 و2015 ما أدى إلى حرمان

ففي 2002 تم تفجير منشأة كبيرة لإنتاج الطاقة الكهرومائية تبلغ قدرتها الإنتاجية 250 كيلووات في مقاطعة بوهوبور، كما دمر الماويون أكثر من سبعة مشاريع صغيرة للطاقة المائية، مستجمع للتزويد بالمياه، وخطوط أنابيب المياه الموجهة لخالانغا في غرب نيبال.

وفي 2006 دمرت العديد من خزانات المياه الصالحة للشرب وخطوط الأنابيب التي توفر المياه لأكثر من 20.000 شخص في منطقتي نارايان وياخاركوت من طرف الحزب الشيوعي، إلى جانب حصيلة إنسانية ضخمة تقدر 18000 قتيل ونزوح 150000 شخص دون تحريك أي متابعة دولية بشأنها (المصطبة، 2019).<sup>(1)</sup>

### 2-3-3 الاعتداءات على الموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة في قارة أوروبا وأمريكا اللاتينية وموقف المحكمة الجنائية الدولية منها

رصد معهد الباسيفيك نزاعا وحيدا في منطقة أوروبا الشرقية، وآخر في أمريكا اللاتينية وهما النزاع الأوكراني الروسي، والنزاع الكولومبي تضررت فيهما الموارد المائية بشكل كبير.

### 2-3-3-1 النزاع الأوكراني في أوروبا الشرقية

عرفت أوكرانيا ثورة شعبية في 2014 أفضت إلى عزل الرئيس الأوكراني فيكتور ياكونوفيتش، فاستغلت روسيا الوضع وقام جنودها بالسيطرة على مواقع مهمة في شبه جزيرة القرم، لتضم هذه الأخيرة عقب الاستفتاء الذي أجري بها في مارس 2014 بعد تصويت السكان لصالح الانضمام لروسيا الاتحادية، ثم تصاعدت المظاهرات المؤيدة لروسيا من قبل جماعات انفصالية في مناطق متعددة من أوكرانيا انتهت بنشوب نزاع مسلح بين الحكومة الأوكرانية والجماعات الانفصالية المدعومة من روسيا دام إلى غاية 2019 (Cour Pénale Internationale B, 2018).

ونتيجة للجرائم التي ارتكبت أثناء هذا النزاع فتحت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في الانتهاكات التي وجدت، وبالرغم من أن أوكرانيا ليست طرفا في نظام روما الأساسي لكن الحكومة قدمت إعلانا أول بموجب الم 03/12 من نظام روما في 2014/04/17 عن الجرائم التي ارتكبت من 2013/11/21 إلى 2014/02/22 وإعلان ثان يتعلق بالجرائم المرتكبة على أراضيها من 2014/02/20 فصاعدا، ومنذ ذلك الحين والمحكمة تجمع المعلومات عن جرائم حرب متعددة من بينها جريمة تعمد شن هجمات مع العلم بأنها سوف تسبب ضررا مفرطا

تتحرك المحكمة بشأنها لكن وجدت بعض الحالات التي هي بصدد نظرها ضمن انتهاكات أخرى لم تفصل فيها لحد اليوم كقضية السودان، أوكرانيا وفلسطين. وعليه تخرج الدراسة بالنتائج والتوصيات التالية:

#### نتائج

-رغم شمول وتعدد نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني التي توفر الحماية للموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة غير أنها لا تحترم في الغالب، والحالات المرصودة هي الدليل على ذلك.

-عجز النظام القانوني الدولي الحالي عن حماية الموارد المائية خلال النزاعات المسلحة واقعيًا، رغم أهميتها في استمرار الحياة الإنسانية والطبيعية في مناطق النزاع، بالسماح للجناة الإفلات من العقاب عن جرائمهم في حق المياه.

-عدم وجود إرادة سياسية فعلية لحماية الموارد المائية، وهذا يظهر من خلال قلة الحالات التي تعرضت فيها المحكمة الجنائية الدولية لحماية الموارد المائية، مع أن الاعتداء عليها يحدث بشكل كبير وعلى نطاق واسع، فجلبها أثيرت في سياق جرائم أخرى، ولم نجد أي إشارة مباشرة للموارد المائية وإنما استخلصناها ضمناً كونها أثارت قضايا الأعيان المدنية أو المنشآت التي تحوي قوى خطيرة.

#### توصيات

-لابد من تدعيم قواعد القانون الدولي الإنساني بنصوص قانونية جديدة خاصة بالموارد المائية فقط وعدم ربطها بمسائل أخرى.

-حث الأنظمة الوطنية على إدماج مضمون القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية الموارد المائية في قوانينها، بما فيها نظام روما الأساسي، لتسهيل تحرك القضاء الوطني بشأنها من أجل معاقبة المنتهكين.

-إنشاء آليات جديدة تحت مظلة الأمم المتحدة خاصة بالمياه، مهمتها رصد الاعتداءات على الموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة، شبيهة بعمل وكالات الغوث الدولية تكون لها فروع في مختلف الدول، تتدخل عندما توجد اعتداءات على الموارد المائية في أي نزاع مسلح تشكل مصدراً موقفاً للمعلومة، وتساعد المحكمة الجنائية الدولية في متابعة الانتهاكات وسرعة التحقيق فيها.

13000 شخص من خدماتها، وقصف خط أنابيب النفط في 2015 تسبب في تسرب النفط لنهر ميرو، وأعلنت حالة طوارئ في المنطقة نتيجة حرمان 15000 شخص من مياه الشرب لتلوث مصدر مياههم الأساسي.

يستخلص مما سبق أن الحماية الواقعية والفعلية للموارد المائية تعرف ضعفاً كبيراً، وأن المبادئ الدولية المقررة بشأنها أثناء النزاعات المسلحة غالباً ما تنتهك أمام مرأى ومسمع الحكومات والدول، وحسب رأينا فإن هذا الأمر راجع لعدم وجود آليات دولية فعالة تعمل على فرض احترامها بالقوة، خاصة وأن الأمر في معظم الأحيان يتعلق بالدول ككيانات قانونية ذات سيادة لا يجوز التدخل في شؤونها الداخلية، فحتى سلطة المحكمة الجنائية الدولية غير كافية لتحقيق الردع، وكثيراً ما تستبعد المياه من جرائم الحرب التي تحقق فيها.

ولكن يلاحظ أن المحكمة منذ 2016/09/15 قد وسعت اختصاصاتها بعد إعلانها عن وضع قائمة أولويات تضم الجرائم المصنفة في خانة «تدمير البيئة، استغلال المصادر الطبيعية والسلب غير القانوني للأراضي» تعمل على التركيز عليها إلى جانب الجرائم ذات البعد الإنساني، وهو ما يفسر تضمين مذكرة الإحالة المقدمة من فلسطين للجرائم المتعلقة بالبيئة والموارد المائية خصوصاً (البيطار، 2016)<sup>(1)</sup>.

#### خاتمة

يستخلص في نهاية الدراسة أن الموارد المائية تتمتع بحماية قانونية واسعة أثناء النزاعات المسلحة خصوصاً ضمن نصوص البروتوكولين الملحقين باتفاقيات جنيف لسنة 1977 تتلخص عموماً في ثلاثة محظورات أساسية هي: حظر استعمال السم كوسيلة للحرب، حظر تدمير المواد التي لا غنى عنها لحياة السكان المدنيين، وحظر مهاجمة المنشآت التي تحوي قوى خطيرة حيث تصب معظم مبادئ القانون الدولي الإنساني في إطارها.

تدعمت الحماية الدولية للموارد المائية بإنشاء آلية قضائية دولية تتمثل في المحكمة الجنائية الدولية، والتي اعتبرت المحظورات السابقة جرائم حرب تختص بنظرها، إلا أن هذه المحظورات كثيراً ما ارتكبت واقعيًا، وهذا ما أظهرته الحالات التي تم رصدها في مناطق متعددة من العالم، أغلها لم



## المراجع

- 1- بوبشيش، رفيق. 2013، النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية: سماته ودوافعه، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 04.
- 2- الحسيني، فراس. 2009، الحماية الدولية لموارد المياه والمنشآت المائية أثناء النزاعات المسلحة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- 3- المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية، 2017، المحكمة الجنائية الدولية: التطورات الأخيرة، نيودلهي.
- 4- جحيش، عبد السلام محمد سليمان. 2018، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.
- 5- زناتي، مصطفى. 2016/2015، الحماية الدولية لموارد المياه والمنشآت المائية أثناء النزاعات المسلحة، (دكتوراه منشورة)، الجزائر 1.
- 6- عزيز، حسن. 2018، مسؤولية المقاتل عن انتهاك القانون الدولي الإنساني، مركز الدراسات العربية، مصر.
- 7- عواشيرة، رقية. 2014، الحماية الدولية للمياه والموارد المائية زمن النزاعات المسلحة، الشريعة والقانون، العدد 59، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.
- 8- القنطار، بسام. 2016 المحكمة الجنائية الدولية توسع اختصاصاتها... الجرائم البيئية تحت قوس لاهاي، <https://bit.ly/35SY9Xc>.
- 9- المحكمة الجنائية الدولية. 2011، التقرير الأول المقدم من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1970، <https://bit.ly/2RDT0KI>.
- 10- المحكمة الجنائية الدولية. 2008، التقرير الثامن للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بقرار المجلس رقم 1593 / 2005، <https://bit.ly/2ZLZcod>.
- 11- المحكمة الجنائية الدولية. الوضع في جمهورية الكونغو، قضية رقم. 01/ICC-04/3hC030F، <https://bit.ly/3hC030F>.
- 21- مخلوفي، خضرة. 2019، «تعامل المحكمة الجنائية الدولية مع جريمة الاعتداء على التراث الثقافي- حالة المالي أحمد الفقي المهدي-»، ملتقى المحكمة الجنائية الدولية: جدلية العدالة واللاعقاب حصيلة عقدين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، الجزائر.
- 31- محمد، سحر. سبع الليل، أحمد. 2019، من اليمن إلى مصر.. الأمن المائي حلم يراود البلدان النامية، المستقبل أون لاين، <https://bit.ly/3mu166B>.
- 41- المصطبة. أهم المعلومات عن الحرب الأهلية في النيبال، <https://bit.ly/33GL0Oe>.
- 51- هيومان رايت ووتش. 2018، تأثير المحكمة الجنائية الدولية على القضاء الوطني دروس من كولومبيا، جورجيا، غينيا والمملكة المتحدة، اليوم أ، <https://bit.ly/2QYC5CD>.
- 61- الموسوعة الحرة. الحرب الأهلية الصومالية، ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org>.
- 17- Amnesty International. 2017, La situation des droits humains en Colombie, Déclaration écrite, <https://bit.ly/3g4RhrY>.
- 18- Cour Pénale Internationale A. 2018, Situation en république Centrafricaine II, <https://bit.ly/3hGOOEm>.
- 19- Cour Pénale Internationale B. 2018, Rapport sur les activités menées en 2018 en matière d'examen préliminaire, <https://bit.ly/3g3qr3q>.
- 20- International Criminal Court. Situation in Cote d'Ivoire. <https://bit.ly/33I4Ad0>.
- 21- International Criminal Court. 2019, Situation in the Islamic republic of Afghanistan, Pre-trial chamber II, <https://bit.ly/2ZKE0z2>.
- 22- International Criminal Court. <https://bit.ly/3i8ox32>.
- 23- Pacifique Institute. Water Conflict Chronology, <https://bit.ly/2YChQhW>.

- 24-Postel, Sandra. Wolf, Aaron. 2001, "Dehydrating Conflict", Foreign Policy, September/October.
- 25-Tignino Mara. 2009, "Water Security in Times of Armed Conflicts", Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, Vol.4, Springer.
- 26- Tignino, Mara. 2011, L'eau et la Guerre : Élément pour un Régime Juridique, Bruylant, Bruxelles.
- 27-Maliki, Riad. 2018, Referral by the State of Palestine Pursuant to Articles13 (a) and 14 of the Rome Statute, The State of Palestine, <https://bit.ly/32DkcPS>.
- 28-Wouters, Patricia. Vinogradov, Sergei. 2008, "Water Security, Hydro Solidarity, and International Law: A River Runs Through It", Yearbook of International Environmental Law, Vol. 19, Oxford University Press, New York.

### International protection of water resources during international conflicts between legal provisions and aggressive reality

#### Abstract

*Water resources have a great importance for the survival of all neighbourhoods, but they are often attacked during armed conflicts, despite the existence of International humanitarian law, which was strengthened by the issuance of the two protocols annexed to Geneva Conventions and the establishment of International criminal responsibility for individuals after the adoption of the Rome statute, which considers water assault a war crime that requires international follow-up. The study aims to expose realistic examples of crimes committed against water resources during armed conflicts, since the entry into force of the Rome Statute in 2002 until today. It concluded that the current system is unable to provide water resources protection, not for the lack of legal texts, but for the lack of effective political will to protect this vital resource. The International Criminal Court did pursue on only a few water related violations.*

#### Keywords

Water resources  
Armed conflicts  
Low international

### La protection internationale des ressources en eau Pendant les conflits armés entre dispositions légales et réalité agressive

#### Résumé

*Les ressources en eau ont une grande importance pour la survie de tous les êtres vivants, mais elles sont souvent attaquées pendant les conflits armés. Bien qu'elles bénéficient d'une protection dans le cadre des dispositions du droit international humanitaire, leur protection est renforcée par la reconnaissance de la responsabilité pénale internationale des individus après l'adoption du Statut de Rome créant la Cour pénale internationale. Cette dernière considère l'agression contre l'eau comme un crime de guerre qui nécessite un suivi international. L'étude vise à exposer des exemples réalistes de crimes commis contre les ressources en eau pendant les conflits armés, depuis l'entrée en vigueur du Statut de Rome en 2002 jusqu'au jour d'hui. Elle a conclu que le système actuel est incapable de protéger les ressources en eau pendant les conflits armés, non pas par manque de textes juridiques, mais par manque de volonté politique effective pour protéger cette ressource vitale car la Cour pénale internationale n'a poursuivi que quelques violations liées à l'eau.*

#### Mots clés

Ressources en eaux  
Conflits armés  
Droit international

## تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري في التشريع الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة

Environmental impact assessment of the investment project  
in Algerian legislation for sustainable development

د. علي اليازيد  
Dr. Liazid Ali

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر  
Liazidali.univ@gmail.com

د. طرطار حنان<sup>(1)</sup>

Dr. Hanen Tartar

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر  
tartar.hanen@univ-oeb.dz

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2020-03-14  
تاريخ القبول 2022-05-24

#### الكلمات المفتاحية

البيئة  
تقييم الأثر البيئي  
التنمية المستدامة  
المشروع الاستثماري  
قرارات الإستثمار

ترتبط المشاريع الاستثمارية ارتباطا وثيقا بالبيئة، ويتجلى ذلك في علاقة التأثير والتأثر القائمة بينهما، كونها المكان الذي سيقام عليها. وبالتالي، يقوم المشروع بتوريد مجموعة من عناصر المدخلات من بيئته، ويقوم بتحويلها إلى مخرجات يدفعها (يوردها) لذات البيئة بصورة أخرى. كل ذلك يخلق انعكاسات سلبية على الطبيعة والكائنات الحية التي تعيش فيها. ويعتبر تقويم الأثر البيئي ركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية، حيث يتم عمل تقدير شامل لمنظومة البيئة والتنمية والمجتمع وإدراك العلاقات المتداخلة فيما بينها، وحصر كل الإمكانيات والقوى، وكذلك كمية الإنتاج ووسائله، مع الأخذ في الحسبان العوامل البيئية غير المنظورة التي يمكن أن تنجم عن تنفيذ المشروعات الإنمائية... وبالتالي يستوجب الأمر ضرورة معالجة المشاكل البيئية كلها. لذلك، فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري ودوره في حماية واستدامة المشروع اقتصاديا وبيئيا وفق التشريع الجزائري

### مقدمة

الركائز و الوسائل لحماية البيئة وصيانتها. ففي وقت مضى كان الهدف التقليدي المتوخى من المشروع الاستثماري هو تحقيق أكبر ربح ممكن، دون مراعاة الانعكاسات البيئية التي تحدثها هذه المشاريع الاستثمارية.

وفي ظل المتغيرات الدولية، وتعالى النداءات الرامية إلى المحافظة على البيئة وحماية الحياة من أخطار التلوث بكافة أشكاله، فقد ساهم كل ذلك في تغيير رؤية الاقتصاديين من التركيز على دراسة الجدوى الاقتصادية وفقط إلى الانتباه للاعتبارات البيئية، والتيقن بأن إغفال البعد البيئي وعدم استدامة المشاريع يؤثر سلبا عليها في المستقبل.

إن الفحص المنتظم للأثار غير المعتمدة التي تنتج عن المشروعات الإنمائية بهدف تقليص وتخفيف حدة الأثار السلبية وتعزيز الأثار الايجابية يؤدي إلى تقييم الأثر البيئي للمشروع، مما يسمح بالتعرف مبكرا في دورة المشروع على أية عواقب تعود بالسلب على مكونات البيئة وعلى الموارد

لقد أدى التسارع الكبير في التطور الحضاري الإنساني إلى بروز مشاكل بيئية متعددة على غرار التلوث بأنواعه. ورغم التأثير السلبي للإقتصاد على البيئة، إلا أن الإهتمام الحكومي بحماية البيئة لم يكن جادا إلا في القرن العشرين، حيث جاءت الصحوة البيئية وكثر التساؤل عن الثمن الإيكولوجي المدفوع مقابل النجاح الواضح للإقتصاد والمشاريع الإقتصادية.

إن حماية البيئة يتطلب إتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التي يطلق عليها السياسة البيئية، والتي تقوم بدور محوري في توجيه دفة الإستثمار من خلال إدراج البعد البيئي في المشاريع الإستثمارية، وكذا دورها المتزايد في الحد من أثار التلوث البيئي، عن طريق جملة من الأدوات والوسائل التي تتنوع ما بين قانونية وتنظيمية واقتصادية تحقيقا لمقتضيات التنمية المستدامة.

وتعتبر دراسة الأثر البيئي للمشاريع الإستثمارية من أهم

الطبيعية أو على صحة الإنسان...

## أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كون أن موضوع تقييم الأثر البيئي من الركائز التي تساهم في التنمية المستدامة، حيث يضمن حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها من انعكاسات التنمية العشوائية، ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة في الثروات، مع تلبية حاجات الحاضر منها باستخدام رشيد وكفاء، كما يعد إحدى الأدوات المهمة في الإدارة البيئية المتكاملة الذي يتعين إجراؤه للمنشآت والمشروعات الجديدة، أو التجديدات الخاصة بالمنشآت القائمة ترسيخا لرؤية التشريع البيئي الجزائري

كما تبدو أهمية الموضوع في أنه وسيلة مهمة لمقارنة البدائل المختلفة للمشروعات والأنشطة، حيث يتم تحليل أهداف المشروع وتقدير بدائل أكثر فعالية وأقل ضررا على البيئة تماشيا ومبدأي الاستدامة والحكمة.

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة فيما بينها على نحو:

-ضمان إدراج البعد البيئي في دورة المشروع والالتزام بأفضل المعايير.

-الحماية من المخاطر غير المحسوبة للمشاريع، وتفاذي تغييرات جوهرية في مراحل لاحقة من حياة المشروع حسب مقتضيات التشريع الساري المفعول.

-محاولة التفكير في حقوق الأجيال المستقبلية من خلال بعث مشاريع استثمارية مستدامة وأمنة بيئيا.

-تضمن إجراءات الحد من التلوث في خطة الإنشاء والتشغيل وفق التشريع الجزائري.

-إشراك الرأي العام من خلال المجتمع المدني المحلي في صناعة القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية.

وهذا ما يستلزم عدم تجاوز المشروعات قدرات وطاقات تحمل النظام البيئي بما يحقق استغلالا متوازنا لعناصر البيئة.

## الإشكالية

ما مدى تأثير عملية تقييم الأثر البيئي على اعتماد المشروع الإستثماري في التشريع الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية، يمكن تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

-المحور الأول: المشروع الاستثماري: مقارنة معرفية

-المحور الثاني: تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري: مقارنة معرفية

-المحور الثالث: التنمية المستدامة وعلاقتها بتقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري

-المحور الرابع: دراسات تقييم التأثيرات البيئية للمشاريع الاستثمارية في التشريع الجزائري

## 1-المشروع الاستثماري: مقارنة معرفية

تعتبر المشاريع الاستثمارية من بين الأدوات الفاعلة في بناء اقتصاديات الدول لما تحققه من تنمية اقتصادية توجه أساسا لتطوير وخدمة المجتمع، وعليه نحاول من خلال هذا المحور عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالمشروع الإستثماري:

### 1-1- مفهوم المشروع الاستثماري وإدارته

إن الهدف الرئيسي لتقييم الأثر البيئي هو تحديد إمكانية إتخاذ القرار بإقامة المشروع الإستثماري من عدمه. و على هذا الأساس فمن الضروري تعريف المشروع الاستثماري ومعرفة أبعاده.

#### 1-1-1- مفهوم المشروع الاستثماري

المشروع كمصطلح يعني فكرة مقترحة تخضع إلى الدراسة والتقييم، الأمر الذي يعني احتمال الأخذ بها أو رفضها على الإطلاق أو احتمال تنفيذها بعد إجراء القليل أو الكثير من التعديلات عليها.

#### 1-1-1-1- تعريف المشروع الاستثماري

هناك العديد من التعاريف للمشروع منها: «نشاط أو تنظيم اقتصادي يتم فيه المزج بين عوامل الإنتاج (الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، العمل والتنظيم) لإنتاج سلعة ما أو أداء خدمة معينة لها منافع اقتصادية». (طلال كداوي، 2018)

والمشروع حسب المنظمة العالمية للتقييس ISO، والتي تم تعريفها من طرف الجمعية الفرنسية للتقييس FNOR، هو عبارة عن: «سيرورة وحيدة تتضمن مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتناغمة، وفق آجال محددة البدايات والنهايات، تركز لتحقيق أهداف حسب مقتضيات خاصة، تراعى فيها ضوابط الزمن والتكاليف واستخدام الموارد». (Franck, Olivier Meye, 2007)

كما يعرف أيضا بأنه: «اقتراح يهدف إلى إنشاء أو توسيع أو تطوير بعض المنشآت بهدف إنتاج أو زيادة الإنتاج من السلع والخدمات اللازمة لاحتياجات المجتمع خلال فترة زمنية



معينة» (أدهم إبراهيم جلال الدين، 2018)

ويعرف كذلك بأنه: «فكرة استثمارية متميزة فنيا واقتصاديا، لها ظروفها وملاصاتها الخاصة، لاستثمار قدر من الأموال على أن يتحقق منها عائد اقتصادي واجتماعي، حيث يضحي الشخص ببعض احتياجاته مقابل الحصول على عائد أعلى في المستقبل، بعد إنشاء وتشغيل المشروع (مفهوم الادخار)». (محمد السيد البدوي الدسوقي طلحة، 2017)

#### 1-1-2- خصائص المشروع الاستثماري

يكون المشروع وحيدا في خصائصه و لم يسبق له أن نفذ بنفس المواصفات بشكل كامل، حيث أن لكل مشروع ظروفه وأنشطته وأسلوبه. وتتصف المشاريع الاستثمارية بمجموعة من الخصائص، هي:

-سعي المشروع الاستثماري إلى تحقيق أغراض محددة ومرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة.  
-حاجة المشروع الاستثماري إلى استغلال المهارات الإدارية المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء أكانت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.  
-قدرة المشروع الاستثماري على توظيف الموارد المادية و البشرية بفعالية كبيرة.

-تضمين المشروع الاستثماري أفكار تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدا عن الطرق السائدة.

-حاجة المشروع الاستثماري إلى إطار زمني عند دخوله حيز التنفيذ لرفع كفاءة أنشطته المختلفة.

-ارتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيم محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية و غير المالية المرتبطة بمراحل معينة.

-ارتباط بيئة المشروع الاستثماري الداخلية بالأبعاد والاتجاهات التي تفرز من البيئة الخارجية. (بن مسعود نصر الدين 2010)

#### 1-1-2- إدارة المشروع الاستثماري

يمكن تعريف إدارة المشروع بأنها: تطبيق المعرفة والمهارات والأدوات والأساليب التقنية على أنشطة المشروع، ويتم تحقيق إدارة المشروعات عن طريق تطبيق عمليات إدارة المشروعات وتكاملها من الابتداء والتخطيط والتنفيذ والمراقبة والتحكم وإنهاء المشروع، وأن مدير المشروع هو الشخص المسؤول عن تحقيق أهداف المشروع. وتشتمل إدارة المشروع على ما يلي:  
-تحديد المتطلبات الخاصة بالمشروع.

-وضع أهداف واضحة ويمكن تحقيقها.

توازن وتحقيق المتطلبات التنافسية للجودة والنطاق، والوقت، والتكلفة.

-تكييف المواصفات والخطط والأساليب نحو الإهتمامات والتوقعات المختلفة للعديد من أصحاب المصلحة في المشروع. (أحمد يوسف دودين، 2012)

#### 1-2- أنواع المشاريع الاستثمارية وأسباب إقامتها:

تتنوع وتختلف المشاريع الاستثمارية باختلاف طبيعة النشاط الذي تمارسه، وأيضا تعدد الأسباب التي تجذب المستثمرين لإقامة مشروع ما دون غيره:

##### 1-2-1- أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن التمييز بين أهم أنواع المشاريع الاستثمارية على النحو التالي:

-المشاريع الاستثمارية المستقلة: إذا كانت التدفقات النقدية لأحد المشروعات لا تتأثر بقبول أو برفض المشروع الآخر، كذلك إن كان من الممكن اختيار كلا المشروعين أو أحدهما.  
-المشاريع الاستثمارية المكملية: إذا نتج عن اختيار أحد المشروعات زيادة في إيرادات المشروع الآخر أو تخفيض تكاليفه.

-المشاريع الاستثمارية المترافقة: إذا أدى قبول أحد المشروعات إلى ضرورة قبول المشروع الآخر، والعكس صحيح.

-المشاريع الاستثمارية المتناقضة: يكون المشروعان متناقضين إذا أدى قبول أحدهما إلى رفض الآخر. (حسين حوحو، 2017)

وعليه، فإنه يوجد العديد من أنواع المشاريع الاستثمارية وفقا للهدف منها وفوائدها الاجتماعية وغير ذلك من أسس التصنيف.

كما يمكن تصنيف المشاريع وفقا لتأثيرها على طاقة المنشأة، كالتالي:

-مشروع جديد: وهو إنشاء استثمار جديد (وحدة إنتاجية جديدة). (طلال كداوي، 2018)

-مشروع التوسع: يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في المنشأة.

-مشروع الإحلال و التجديد: و هو شراء أصول جديدة وتحسينها، قصد المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة.

محمد السيد البدوي الدسوقي طلحة، 2017

##### 1-2-2- أسباب إقامة المشاريع الاستثمارية

تختلف الأسباب التي تدعو المستثمر إلى إقامة المشاريع، فقد

-مرحلة تشغيل المشروع (الإنتاج). (مصطفى يوسف كافي، 2009)

هذه المراحل السابقة متداخلة ومتفاعلة إلى حد ما بسبب وجود آثار مرتدة بين بعضها البعض، وتشكل المرحلة الأولى مع المرحلة الأخيرة دورة كاملة. ويفترض تتابع الدورة في مشاريع استثمارية لاحقة وبخبرة أوسع على مر الزمن لتقليل الأخطاء التي قد يكون قد سبق الوقوع فيها.

### 1-3-2- وظائف المشروع

تتنوع وظائف المشروع بين عديد الوظائف، والتي منها الوظائف التقليدية: وظيفة الإنتاج، وظيفة التمويل، وظيفة التسويق... حيث تتم ممارسة هذه الوظائف على كل أنشطة المشروع مجتمعة وكوحدة واحدة بحكم وجود تخطيط شامل للمشروع، كما تمارس بمنظور جزئي بحكم تخطيط الإنتاج أو التسويق أو للتمويل... الخ

وتقوم إدارة الموارد المتاحة للمشروع بالطريقة التي تمكن المشروع من تحقيق أهدافه مع مراعاة كل عوامل الجودة والوقت والتكلفة. (محمد السيد البدوي الدسوقي طلحة، 2017)

### 2- مقارنة معرفية لتقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري

إن عملية تقييم المشاريع بمفهومها العام عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل والمشروع المناسب بين عدة بدائل مقترحة، الأمر الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استنادا إلى أسس علمية، وهي المرحلة البالغة الأهمية في حياة المشروع الاستثماري، لأن نتيجة التقييم أساس اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض للمشروع المقترح.. وعلى درجة وسلامة ودقة التقييم تتوقف سلامة وصواب القرار الاستثماري. (سفيان فنيط، 2006)

وبالتالي، فإن عملية تقييم المشروع الاستثماري ما هي إلا جزء من عملية تقييم المشاريع التي تعتمد على دراسة المشاريع من حيث الطلب المتوقع، الإنتاج، والاستثمارات الإضافية اللازمة للمشروع والربحية، ومدى حاجة السوق، والأهداف التي تسعى إليها الوحدة الإنتاجية أو المشروع، وغير ذلك من الأمور... كما أنها أداة من أدوات السياسة البيئية الوقائية.

### 2-1- نشأة وتطور عملية تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري

موضوع تقييم الأثر البيئي ليس وليد الساعة وإنما مر بالعديد من المراحل والتطورات التي ساهمت في بلورة مفهومه:

تكون هذه الأسباب متعلقة بالبيئة المحيطة بالمشروع، وقد ترجع إلى أسباب سياسية واقتصادية أو تنموية.

-الأسباب الاقتصادية: بهدف إحداث توازن قطاعي، وذلك لضمان التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يرتبط بها المشروع، والتي قد تكون بدورها دافعا لإقامة العديد من المشاريع التي تساهم في ترسيخ أبعاد هذا التنسيق، ويكون الدافع أيضا الربحية.

-الأسباب التقنية: وهي التي تتعلق بالتكنولوجيا، حيث يكون الدافع وراء إقامة المشروع هو استغلال تكنولوجيا معينة بهدف تطوير المنتج النهائي، وتوفير الوقت والجهد المبذولين. (محمد السيد البدوي، 2011)

-الأسباب السياسية: تسعى الدولة إلى تنفيذ العديد من المشاريع دون التأني و القيام بالدراسات اللازمة، مما يعرضها في الأخير إلى إهدار العديد من الأموال، وقد يكون البعض مدفوعا بقرارات سياسية محضة كمنع الاستيراد نتيجة تفكك العلاقات الخارجية.

### -الأسباب المتعلقة بالظروف المحيطة بالمشروع:

قد يكون سبب إقامة المشروع نابعا من احتياجات البيئة نفسها، ومن ثم فإن ما تحتاج إليه بيئة معينة قد لا تحتاج إليه بيئة أخرى في نفس الدولة، وما يعد مشروعا فعالا بالنسبة لدولة متقدمة قد لا يكون فعالا في دول نامية.

### 1-3-3- مراحل ووظائف المشروع الاستثماري

يمر المشروع الاستثماري بمراحل مختلفة إلى غاية الوصول إلى أهدافه المنشودة، فالإدارة لا تمارس من فراغ وإنما تمارس في وحدة لها هدف معين هو إما إنتاج سلعة أو تقديم خدمة، وهذه السلعة أو الخدمة لا تتحقق إلا من خلال توافر مجموعة من عناصر الإنتاج المناسبة، وعناصر الإنتاج لا تتحرك نحو الهدف إلا من خلال مجموعة من الأنشطة المقتنة والمبرمجة، يطلق عليها وظائف المشروع أو الوحدة:

### 1-3-3-1- مراحل المشروع الاستثماري

إن المشروع الاستثماري فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الإقتصادية بطريقة معينة ولفترة محددة للوصول إلى هذه الأهداف، على أن تزيد إيرادات ومنافع المشروع على تكاليف إنشائه وتشغيله. (محمد محمود العجلوني، 2019)

وتتضمن دورة حياة المشروع المراحل التالية:

-مرحلة ما قبل الإستثمار (دراسات الجدوى).

-مرحلة تنفيذ المشروع (القيام بالإستثمار).

## 2-1-1- نشأة موضوع تقييم الأثر البيئي

تنبأت الكاتبة راشيل كروزن في كتابها «الربيع الصامت» عام 1962م بأخطار الثورة الصناعية على البيئة والاقتصاد والفيزياء. ومن هذا المنطلق يعد تقييم الأثر البيئي أحد أدوات السياسة البيئية التي تستعمل في تقييم المشروعات الجديدة. وفي عام 1969م وضعت الولايات المتحدة الأمريكية قوانين عرفت بالسياسة الوطنية الأمريكية «NEPA»<sup>(1)</sup>، وتضمنت الخطة مدى اهتمام الجماهير بنوعية البيئة وتأثير التقنيات المتزايدة ومحطات التطوير الكبرى، وكذا تقييم تقنيات اقتصاد يشمل تحليل الكلفة والمنفعة، والتي لم تأخذ في البداية في اعتبارها التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع الرئيسية. وكان هذا القانون بمثابة نقلة نوعية في هذا المجال. (رياض حامد يوسف عامر، 2006)

## 2-1-2- تطور عملية تقييم الأثر البيئي

يمكن تقسيم مراحل تطور هذه العملية إلى 4 مراحل:

## 2-1-2-1- مرحلة البدايات

وهي اكتشاف أخطار المشاريع على البيئة المحيطة والتي أدت إلى وضع سياسات وقوانين وأسس لتقييم الأثر البيئي. وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1969، وتوالت بعدها الدول الصناعية مثل أستراليا، كندا، نيوزيلندا، حيث تبنت منهجية متميزة لتقييم الأثر البيئي في عام 1975م.

## 2-2-1-2- مرحلة استخدام تقنيات عالية لتقييم الأثر البيئي

تقييم المخاطر ووضع خطوات إرشادية في عمليات التنفيذ، مثل عملية الفحص ودراسة النطاق، وكذلك أخذ التأثيرات الاجتماعية بعين الاعتبار في بعض الدول الرائدة في الموضوع. كما شرع رأي الجماهير (المشاركة الاجتماعية) الأمر الذي أدى إلى الإبداع والتجديد في ممارسة التقييم البيئي خلال سنوات عقد السبعينات من القرن الماضي.

(من 1970 إلى 1980م). (رياض حامد يوسف عامر، 2006)

## 2-2-1-3- مرحلة تكامل و تفعيل الخبرة و الممارسة في مراجعة

## تقييم الأثر البيئي

لقد أدى كذلك إلى تحديث وتجديد الهياكل العلمية والمؤسسية وتنسيق عملية تقييم الأثر البيئي وعمليات

أخرى موازية، مثل تخطيط استعمال الأرض. وبدأ الإهتمام بإدخال واستيعاب مستوى التغيرات في النظام البيئي، وكذلك التأثيرات المتراكمة، وإدخال آليات المراقبة والتدقيق والمتابعة، وكان ذلك خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي (من 1980 إلى 1990م).

## 2-2-1-4- مرحلة التقييم البيئي الاستراتيجي

وهي المرحلة الأخيرة والتي مكنت من التفكير في الوصول إلى التنمية المستدامة، مع إدراج مفاهيم ومعايير الاستمرارية في محاولة تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي. (رياض حامد يوسف عامر، 2006)

## الشكل (1): سلسلة سيرورة التقييم البيئي

| الإجراء                          | مجال التطبيق                                                                         |
|----------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|
| دراسات وإستراتيجية               | حالة البيئة وكيفية تسييرها على مختلف الأصعدة: مخطط العمل البيئي.                     |
| التطور البيئي الاستراتيجي        | برامج ومخططات وسياسات (قطاعات الطاقة، المناخ، السياحة...)، استثمارات جهوية.          |
| تطور دورة الحياة                 | الطاقة والمعدات المستخدمة والموجهة للبيئة منذ تصميم المنتج إلى غاية استهلاكه نهائيا. |
| التقييم البيئي الداخلي           | نشاطات التقييم والإنشاء والتطوير داخل المؤسسة والتفويضات إلى مسيري المشروع.          |
| تقييم التأثيرات على البيئة       | برامج ومخططات الأنشطة في المشروع                                                     |
| المراجعة البيئية والتدقيق البيئي | مدى مطابقة العمليات مع القوانين والنظم والبرامج ومع سياسات المنظمة أو الدولة.        |

## المصدر:

Jean- Pierre Revéret, Claude E. Delisle, Pierre André, Evaluation des impacts sur l'environnement: processus, acteurs et pratique pour un développement durable, 3 édition, Presse inter Polytechnique, 2010, p30. (Jean- Pierre Revéret, Claude E. Delisle, Pierre André, 2010)

## 2-2- الإطار المفاهيمي والقانوني لتقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري

إن الغرض من تطبيق عملية تقييم الأثر البيئي هو التأكد من

1 قانون السياسة البيئية الوطنية، National Environmental Policy Act (NEPA) هو قانون بيئي للولايات المتحدة الأمريكية يشجع على تعزيز البيئة، أقرها كونجرس الأمريكي في عام 1969 وتم التوقيع عليه ليصبح قانوناً في 1 يناير 1970، فتح قانون السياسة البيئية الوطنية (NEPA) أرضية جديدة كأول جهد تشريعي فيدرالي رئيسي لدمج الاعتبارات البيئية في جميع عمليات صنع القرار الحكومية الأمريكية.

مقال متحصل عليه من موقع: <https://www.eli.org/land-biodiversity/national-environmental-policy-act-nepa> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/05/16.

ووفق شروط معينة. كما يجب أن يحدد القانون الفترات الزمنية المتاحة لإتمام الإجراءات وتوفير المعلومات المطلوبة حول النشاط الإنمائي المقترح.

ومن الضروري أن تغطي مواد القانون جميع الجوانب الرئيسية لعملية تقييم الأثر البيئي بشكل تناسبي مع مراحل إعداد نظام التقييم و تنفيذه. كما يجب أيضا وضع نظم ولوائح تنفيذية للقوانين البيئية، وذلك لضمان تنفيذها بطريقة صارمة وعملية، وتحديد الهيكل التنظيمي والمسؤوليات في الإطار العام لنظام تقييم الأثر البيئي وإجراءاته، وتأسيس نظام إداري أو هيئة تكلف بالتنسيق بين الأطراف المعنية وتراجع الدراسات البيئية وتتخذ القرار المناسب بشأنها. كما يستوجب تشجيع المشاركة الشعبية في جميع مراحل عملية التقييم. (أحمد كامل حجازي، 2006)

### 2-3- أهداف تقييم الآثار البيئية للمشروع الاستثماري وكيفية هيكلة دراسته

يمكن من خلال عملية تقييم الأثر البيئي تحقيق أهداف متعددة ومنها:

#### 2-3-1- أهداف تقييم الآثار البيئية للمشروع الاستثماري

يهدف نظام تقييم الأثر البيئي للمشاريع الإستثمارية إلى ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها من آثار التنمية التي تفتقد السيطرة عليها. كما يساعد متخذي القرار في دراسة وافية تتضمن تفصيلات عن البدائل المقترحة للمشروع قبل اتخاذ القرار بالبدء في تنفيذه.

وكما يساهم تقييم الأثر البيئي أيضا في تقييم مدى صلاحية المكان المختار لإقامة المشروع (دراسة الموقع) ومدى صلاحية ومناسبة تصميمات المشروع. (محمد نبيل بشر، 2016)

أما الهدف بعيد المدى لهذا التقييم فهو ضمان تنمية اقتصادية متوازنة تلبي حاجات الأجيال الحاضرة دونالتفريط في حق الأجيال القادمة من الموارد المتاحة. ويعتبر تقييم الأثر البيئي أداة هامة لتطبيق الإدارة البيئية السليمة، والتي تحرص الدول المتقدمة على تطبيقها وتنفيذها ضمانا لتحقيق التنمية المتوازنة والمتوازنة بين الموارد الطبيعية والنشاطات التنموية المطلوبة كمدخل هام للقرن الواحد والعشرين. (خالد مصطفى قاسم، 2010)

#### 2-3-1-1- هيكلة دراسة تقييم الأثر البيئي

إن هيكل الدراسة لتقييم الأثر البيئي يكون ذا شكل وأبعاد

أن أية أنشطة أو برامج أو خطط تنمية مقترحة تكون صالحة بيئيا وتضمن الاستدامة البيئية:

#### 2-2-1- الإطار المفاهيمي لتقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري

قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأثر البيئي، وجب إبراز مفهوم الأثر البيئي:

#### 2-2-1-1- تعريف الأثر البيئي

يعرف الأثر البيئي على أنه «كل تغيير سلبى أو ايجابى يؤثر في البيئة نتيجة ممارسة أي نشاط تطويري، وتقع التأثيرات السلبية والايجابية المحتملة للمشروع أثناء مراحل المختلفة، كما يتم دراسة طبيعة التأثير المتوقع على مكونات البيئة الفيزيائية، الأحيائية، الإقتصادية والاجتماعية»<sup>(1)</sup>.

#### 2-2-1-2- تعريف تقييم الأثر البيئي

يعرف تقييم الأثر البيئي بأنه: «أداة لصنع القرار البيئي تضع أمام متخذ القرار صورة واضحة للبدائل والتغيرات البيئية المتوقعة لكل منها». (محمد بديع، 2006)

كما يعرف تقييم الأثر البيئي بأنه: «دراسة الآثار البيئية للمشاريع والخطط والبرامج حسب شروط مرجعية معتمدة من الجهات الرسمية. وتتبع التغيرات المؤثرة على البيئة نتيجة ممارسة أنشطة تطويرية». (عائشة بن عطا الله، 2012)

كما يمكن تعريف تقييم الأثر البيئي بأنه: «عملية متكاملة ومتعددة العلوم من شأنها تقويم العواقب البيئية لأي مشروع تنموي بصورة مسبقة، فهي بذلك طريقة مصممة لضمان كافة التأثيرات البيئية المحتملة أثناء مراحل التخطيط والتصميم والترخيص والتنفيذ لكافة المشاريع ذات العلاقة. (علي إبراهيم الموسوي، 2006)

إن الهدف الأساسي من تقييم الآثار البيئية هو ضمان حماية البيئة ومواردها الطبيعية. والهدف بعيد المدى هو ضمان تنمية منسجمة متوازنة ومتوازنة إيكولوجيا واقتصاديا واجتماعية.

#### 2-2-2- الإطار القانوني لتقييم الأثر البيئي

يتطلب نجاح عملية تقييم الأثر البيئي وجود إطار تشريعي يتضمن أحكاما وإجراءات وقوانين لوضع سياسات تحدد الأطراف المعنية، ومسؤولية كل منها للأطراف، والتنسيق فيما بينهم. وفي إطار القانون يتم حظر بعض الأنشطة والمشروعات في مناطق معينة، ولا تستعمل إلا بعد الحصول على تصريح من الجهات الإدارية المختصة بإدارة تلك الأماكن



عام 1987 من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على أنها: «تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم». (عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، 2007) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المنظور البيئي لسنة 2000 وما بعدها في نفس السنة ليحظى باهتمام رسمي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريودي جانيرو) 1992. (مؤتمر ريو دي جانيرو، 1992)

### 3-1-2- مفهوم التنمية المستدامة

تعددت التعريفات لمصطلح التنمية المستدامة، وقد عرفها مجلس منظمة الأغذية والزراعة عام 1988 بأنها: «إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد الوراثية (الحيوانية) لا تحدث تدهورا في البيئة، وملائمة من الناحية التكنولوجية، وسليمة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية». (شهران عادل عبد اللطيف الغرباوي، 2020)

ويربطها المجلس الألماني للتنمية المستدامة بما يعرف بالإدارة المتمركزة حول المستقبل، والتي تعني أنه يتعين علينا أن نترك الأجيال القادمة نظما بيئية واجتماعية واقتصادية سليمة، فلا يمكن تحقيق واحدة دون الأخرى؛ فالتنمية المستدامة تعبر عن التنمية التي تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وتعمل على تلبية الاحتياجات الحالية مع المساهمة في احتياجات الأجيال القادمة. (راندا عبد العليم المنير، 2015)

وقد عرفت التنمية المستدامة من المنظور البيئي بأنها: «الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية». (مصطفى يوسف كافي، 2016)

ويفهم من التنمية المستدامة على أنها: «تنمية مقبولة ومتبناة من طرف أفراد الجماعات والنظم الإيكولوجية، بما يحقق الاكتفاء الذاتي في المدى الطويل، وهي تعبر في ذات الحين عن الوعي بحدود ومجالات النمو والتنمية في شكلها الحالي». (Emmanuelle Moustier, Yvette Lazzeri, 2008)

### 3-2- أهداف وأبعاد التنمية المستدامة

تضمن التنمية المستدامة مجموعة من الأبعاد التي تركز في

محددة لترسيخ المبادئ الأساسية لعملية التقييم، ورغم اختلاف طبيعة دراسات تقييم الأثر البيئي حسب النشاط أو الدولة، إلا أن الأساس والمفاهيم ثابتة.. ويتضمن هيكل الدراسة النقاط و المراحل التالية (خالد مصطفى قاسم، 2010)

المشروع المقترح (وصف شامل للمشروع و أهدافه)، البيئة المحيطة، الاعتبارات القانونية والسياسية، الآثار المتوقعة للمشروع، بدائل المشروع المقترح، خطة إدارة تخفيف الآثار السلبية، خطة المتابعة والرصد، التنسيق مع الهيئات المعنية وإشراك الأهالي، تقرير تقييم الأثر البيئي. (حاتم عبد المنعم، أحمد عبد اللطيف، 2016)

### 3-التنمية المستدامة وعلاقتها بتقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري

يعتبر التقييم البيئي الوسيلة الأساسية لضمان سلامة المشروعات الاستثمارية واستدامتها إذ أنه لا يمكن التركيز على الفائدة الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الإنمائية فحسب، بل يجب أن تكون هذه الأخيرة صديقة للبيئة وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة في التنمية. لهذا وجب التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة ومن ثمة علاقتها بالبيئة وانعكاسات أعمال تقييم الأثر البيئي كأداة وقائية لحماية البيئة من مخاطر وآثار الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والمشاريع الاستثمارية.

### 3-1-1- نشأة ومفهوم التنمية المستدامة

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات تداولاً نظرا لارتباطها الوثيق بمستقبل الحياة على وجه الأرض، لذلك تعددت المراحل التي ساهمت في نشأة وصياغة مفهوم التنمية المستدامة.

### 3-1-1-1- نشأة فكرة التنمية المستدامة

منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، وكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات. (عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، 2007) فكانت محصلة العمل الدولي في السبعينات والثمانينيات بشأن العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية هي بروز مفهوم التنمية المستدامة بشكل صريح، وعرفت التنمية أول مرة

وجودها عليها كما تسعى دائما إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

### 3-2-1- أهداف التنمية المستدامة

-تأمين حصول السكان على المياه وضمان الإمداد الكافي بها ورفع كفاءتها الإستخدامية في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية، والحفاظ على المستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

-رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي، مع المحافظة على الأراضي والغابات والمياه والحياة البحرية والأسماء.

-توفير الرعاية الصحية والأمان في أماكن العمل وفرض معايير الضوضاء والهواء والمياه لحماية صحة البشر.

-الاستخدام الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات مع تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة، وضمان السكن المناسب بأسعار مناسبة خاصة للأغلبية الفقيرة.

-الاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي، وتعميم الاستفادة منها لكافة أطراف المجتمع، مع خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري والبحث عن مصادر الطاقة المتجددة.

-إتاحة وضمان جودة التعليم للجميع وإدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.

-زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي وخلق الوظائف للأغلبية في القطاع غير الرسمي مع دعم المشاريع الصغيرة.

-إدارة الموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي بشكل مستدام. (مصطفى يوسف كافي، 2009)

وفي عام 2015 اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة وهذه الأهداف العالمية هي دعوة للعمل على بناء مجتمعات أكثر سلما وازدهارا بحلول عام 2030. وتمثل الأهداف الحالية للتنمية المستدامة وفق رؤية 2030 في ما يلي: (اليونسف وأهداف التنمية المستدامة، 2015)

-القضاء على الفقر.

-القضاء على الجوع.

-الصحة الجيدة والعافية.

-التعليم الجيد.

-المساواة بين الجنسين.

-الماء النظيف والصرف الصحي.

-الطاقة النظيفة وميسورة التكلفة.

-العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

-الصناعة والابتكار والبنى التحتية.

-مدن وأحياء مستدامة.

-الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.

-العمل لأجل المناخ.

-الحياة تحت سطح البحر.

-الحياة على البر.

-السلام والعدل والمؤسسات المتينة (القوية).

-تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية لأجل التنمية المستدامة.

### 3-2-2- أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تنمية ذات أبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وهذه الأبعاد هي البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن بعد رابع وهو البعد المتعلق بجهة إتخاذ القرار أي البعد المؤسسي، ويجب التركيز عليها بنفس المستوى والأهمية.

#### 3-2-2-1- البعد الاقتصادي

يتمثل في إشباع حاجات السكان الأساسية من خلال نمو اقتصادي مستدام بالاتجاه للتصنيع والتركيز على جمع المعلومات والبيانات التي تعمل على تطوير المشروعات والصناعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تطوير التعليم بإدخال التكنولوجيات الحديثة لجعلها مشروعات مستدامة، لأن الصناعة وتطويرها بإنشاء العديد من المصانع الحديثة والمجهزة بتكنولوجيا متطورة سوف تعمل على زيادة الإنتاج وتطوير الصناعات لتكون صناعات مستدامة، مما يؤدي إلى حفظ حقوق الأجيال القادمة، الأمر الذي سيساعد في القضاء على الفقر والعوز، والقضاء على البطالة، كما أن الإستثمار في التعليم خاصة الأساسي وتطوير التعليم الفني، هو ما سيخلق مجتمعا اقتصاديا صناعيا مستداما يحافظ على حقوق الأجيال الحالية والقادمة. (عشري منال، 2021)

#### 3-2-2-2- البعد الاجتماعي

يتمثل في حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة ويمارس من خلالها جميع النشاطات مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية كي يستثمرها بما يخدم حاجاته الأساسية فضلا عن احتياجاته المكملة لرفع مستوى المعيشة دون تقليل فرص الأجيال القادمة، ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري من حيث تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاجتماعية، مع المحافظة على استقرار معدل النمو السكاني، باعتبار أن النمو السريع وغير المستقر يحدث ضغوطا حادة على الموارد

(داود محمد العذاري، 2020)

### 3-2-3- أهمية ودور عملية تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري بالنسبة للتنمية المستدامة

تبرز الأهمية والعلاقة بين عملية تقييم الأثر البيئي للمشروعات الإستثمارية والتنمية المستدامة في كون أن الغرض الرئيسي من عملية تقييم الأثر البيئي هو تشجيع النظر في القضايا البيئية في التخطيط وصنع القرار والوصول في نهاية المطاف إلى إجراءات أكثر ملاءمة بيئيا.

#### 3-2-3-1- أهمية عملية تقييم الأثر البيئي في التخطيط للتنمية المستدامة

إن عملية تقييم الأثر البيئي أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تبدو أهميتها فيما يلي:

عملية تقييم الأثر البيئي وسيلة مهمة للحفاظ على الموارد البيئية وحفظ التوازن البيئي مما يربى الفرصة للتنمية. عملية تقييم الأثر البيئي بحفاظها على البيئة من التلوث والاستنزاف إنما تحافظ في الوقت نفسه على حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة وغير ناضبة الموارد. عملية تقييم الأثر البيئي تعتمد على مشاركة المواطنين أنفسهم في التقييم، مما يدعم ويزيد من فرص نجاح التنمية المستدامة.

عملية تقييم الأثر البيئي بنظرتها الشاملة للتنمية هي الوسيلة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة التي تحافظ على البيئة والإنسان معا. (حاتم عبد المنعم عبد اللطيف، 2016)

#### 3-2-3-2- دور عملية تقييم الأثر البيئي في الوصول للتنمية المستدامة

لكي تكون التنمية مستدامة يجب تحقيق التوازن بين تفاعلات المنظومات الثلاث: البيئة، التقنية والمجتمع، التي هي إطار حياة المجتمع البشري. ففلسفة التنمية من منظور بيئي تركز على حقيقة مفادها أن الاهتمام بالبيئة أساس التنمية الاقتصادية، حيث أن الحفاظ على الموارد الطبيعية يؤدي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود. (أحمد كامل حجازي، 2006)

إن تقويم الأثر البيئي كأحد أساليب التخطيط للمشروعات هو أسلوب مبني على أسس علمية تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية، عن طريق اتخاذ إجراءات فنية وإدارية متعددة تضمن الحفاظ على البيئة ومكوناتها من أية آثار سلبية محتملة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق استغلال متوازن لعناصر البيئة، بحيث لا تتجاوز المشروعات قدرات وطاقة تحمل النظام البيئي، سواء كان المشروع جديدا أو

الطبيعية، وبذلك قدرة الحكومات على توفير الخدمات وهذا يتناسب عكسيا مع معدلات الرفاهية الاجتماعية.

ويتضمن هذا البعد الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وهذا ما أكدته تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على رعاية هذا المصدر ودعمه عبر التغذية الأفضل والرعاية الصحية، وينبغي تقديم تعليم لهم ليساعدهم على أن يصبحوا أكثر قدرة وإبداعا ومهارة وإنتاجا وأفضل استعدادا لمعالجة المشكلات، حتى نصل بهم إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة التي تعنى بتطور نوعية الحياة للأفراد، والتي تقوم على أربعة عناصر أساسية هي: الإنتاجية، التمكين، الاستدامة، والعدالة الاجتماعية. (عدنان داود محمد العذاري، 2016)

#### 3-2-3-3- البعد البيئي

هدفه الرئيسي المحافظة على البيئة وأنظمتها محافظة مستدامة فهو يركز على:

حماية الغلاف الجوي والعمل على التحول من نظام عالمي مرتكز على الوقود الأحفوري إلى نظام مرتكز على طاقة أكثر نظافة واستدامة.

حماية المناخ من الإحتباس الحراري.

المحافظة على التنوع البيولوجي.

إدارة المخلفات الخطرة والنفايات الصلبة والمياه المستخدمة.

مكافحة القطع الجائر للغابات وتحقيق تنمية مستدامة.

الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية. (شهدان عادل عبد اللطيف الغرياي، 2020)

#### 3-2-3-4- البعد المؤسسي

تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياستها التنموية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ومن هنا فإن تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى نوعية الحياة للأفراد والتأمين على حقوقهم الإنسانية، تتوقف جميعا على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهامها. ويتضمن البعد المؤسسي استخدام التكنولوجيا الأنظف والأكفأ والتي تكون قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة، وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد وترفع كفاءتها، أو تحد من استخدام الوقود الأحفوري غير المتجدد وتسرع من استحداث موارد الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى ذلك لا بد من زيادة الإنفاق على البحث والتطوير. (عدنان

البيئي وإعداد الدراسات السابقة للبناء أو التوسعات لتحديد تأثيرها على الوسط البيئي ومدى احتمال تعريضه للخطر». أما المشرع المصري فقد عرفه ضمن الفقرة 36 من المادة 01 من قانون البيئة لسنة 1994 معتبرا إياه دراسة وتحليلا للجدوى البيئية للمشروعات المقترحة التي قد تؤثر إقامتها أو ممارستها على البيئة.

مفهوم دراسة تقييم الأثر البيئي في القانون الجزائري والفرق بينه وموجز التأثير:

عرف المشرع الجزائري دراسة الأثر البيئي من خلال العديد من النصوص القانونية، بالإضافة إلى أنه ميز بين دراسة التأثير البيئي وموجز التأثير:

مفهوم دراسة تقييم الأثر البيئي في القانون الجزائري

ورد مفهوم دراسة الأثر البيئي في نصوص قانونية مختلفة في التشريع الجزائري نذكر منها ما يلي:

-قانون 83-03: عرف المشرع الجزائري تقييم الأثر البيئي (دراسة التأثير) في قانون البيئة القديم 83/03 بنص المادة 130 منه بأنه: «تعتبر دراسة التأثير وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة وأنها تهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي وكذلك على إطار ونوعية معيشة السكان». (المادة 130 من القانون رقم 83-03، 1983)

-أما المادة 02 من المرسوم التنفيذي 90-78 المتعلق بدراسة التأثير فقد اعتبره وسيلة وقائية «إجراء قبلي» ولم تعرفه واكتفت بتوضيح هدف تقييم الأثر البيئي بقولها: «نظام دراسة التأثير هو إجراء قبلي تخضع إليه جميع أشغال وأعمال التهيئة والمنشآت الكبرى بسبب أهميتها وأبعادها وآثارها أن تلحق ضرر مباشر أو غير مباشر بالبيئة لاسيما الصحة العمومية والفلاحة والمساحات الطبيعية والحيوان والنباتات والمحافظة على الأماكن والآثار وحسن الجوار». (المرسوم التنفيذي 90-78، 1990)

-وجاء القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في المادة 15 منه ليشير إلى أنه: «تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة مشاريع التنمية والهيكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة لاسيما الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات والطبيعة التوازانات

قائما. فإذا كان المشروع جديدا؛ فإن الدراسة البيئية تقوم على تقويم المخاطر المحتملة وذلك بتسجيل العناصر البيئية قبل إنشاء المشروع والمتوقعة بعد ذلك.

أما إذا كان المشروع قيد الإنشاء، فإنه من الضروري تقييم خطواته وكيفية التعامل مع مواد البناء والتشييد في الموقع، وكيفية التصرف في مواد الحفر أو المخلفات، بحيث لا تسبب ضررا بالبيئة المحيطة، مع ضرورة التوفيق بين متطلبات البيئة و متطلبات المشروع.

كما أن تقييم الأثر البيئي ركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية، حيث يتم عمل تقدير شامل لمنظومة البيئة والمجتمع، وحصر كل الإمكانيات وكمية الإنتاج ووسائله، والأخذ بالعوامل البيئية غير المحتملة التي قد تنجم عن تنفيذ المشروعات الإنمائية. (أحمد كامل حجازي، 2006)

#### 4-دراسات تقييم التأثيرات البيئية للمشاريع الاستثمارية في التشريع الجزائري

يعد تقييم الأثر البيئي للمشروعات من أهم الآليات المتطورة والاستراتيجية المستحدثة في المفاهيم البيئية، والتي تعتمد عليها الجهات الفاعلة في مجال حماية البيئة وتحسينها من خلال تحقيق التوازن والتجانس بين دعائم البيئة ومقتضيات التنمية من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، المشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات المقارنة أخذ بمفهوم التقييم البيئي في قانون البيئة والتنمية المستدامة والقوانين المكمل له.

#### 4-1- مفهوم ومحتوى دراسة تقييم الأثر البيئي في القانون الجزائري والجهة المختصة بإعدادها

قبل الحديث عن رؤية المشرع الجزائري لموضوع التقييم البيئي نعرض على بعض التعريفات الواردة في بعض التشريعات المقارنة كالتشريع الفرنسي والمصري؛

إذ لم يضع المشرع الفرنسي أي تعريف محدد لتقييم الأثر البيئي، لكنه اعتبره دراسة أولية تسبق تنفيذ المشروع بموجب المادة 02 من قانون حماية الطبيعة لسنة 1976م، مؤكدا بذلك على الطابع الوقائي لتقييم الأثر البيئي، وألغى هذا القانون بموجب المادة 122 ف 01 من قانون تقنين البيئة دون أن يعطيه تعريفا معينا. (بوخملة عمر، 2019) إلى غاية صدور قانون 2004-489 المؤرخ في 3 يونيو 2004 والذي عرف المشرع الفرنسي دراسة الأثر البيئي من خلال المادة 121 فقرة 16 بقوله: «الأعمال والمشروعات التي تتم بواسطة المؤسسات العامة والتي تحتاج إلى موافقة أو قرار، فيجب عليها احترام المردود



الإيكولوجية وكذلك على الإطار ونوعية المعيشة». (عابدي قادة، 2018)

#### 4-1-1- الفرق بين دراسة التأثير وموجز التأثير في القانون الجزائري

من خلال النصوص التنظيمية يمكن القول أن المشرع ميز بين دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة مما يشير إلى وجود نوعين من دراسات الأثر، إلا أنه لم يوضح الفرق بين الاثنين بصفة دقيقة. ولكن بالرجوع إلى المرسوم التنفيذي 07-145 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1428 الموافق لـ 17 ماي 2007 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفية المصادقة على دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة يتضح أنه حدد قائمة المشاريع التي تتطلب فيها موجز التأثير فقط، وبالإطلاع على القائمة يتبين أن المعيار هو حجم المشروع وأهمية التأثير المتوقع على البيئة. (لفايدة عبد الله، سباركة مهدي، 2019) كما أن المادة 16 من قانون البيئة والتنمية المستدامة نصت على ما يلي: «... قائمة الأشغال التي بسبب أهمية تأثيرها على البيئة تخضع لإجراءات دراسة التأثير، قائمة الأشغال التي بسبب ضعف تأثيرها على البيئة تخضع لإجراءات موجز التأثير». (المادة 16 من القانون 03 - 10، 2003)

#### 4-1-2- محتوى دراسة التأثير في القانون الجزائري

يتضمن محتوى التأثير على الأقل ما يلي: (المادة 06 من المرسوم التنفيذي 07-145، 2007)

- تقديم صاحب المشروع أو طالب الترخيص بإنجاز المشروع المزمع إنجازه.
- تقديم مكاتب الدراسات.
- تحليل البدائل المحتملة لمختلف الخيارات للمشروع وهذا بشرح وتأسيس الخيارات المعتمدة على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي.
- تحديد منطقة الدراسة.
- الوصف الدقيق للحالة الأصلية للموقع وبيئته لاسيما موارده الطبيعية وتنوعه البيولوجي وكذا الفضاءات البرية والبحرية أو المائية المحتمل تأثيرها على المشروع.
- تقدير أصناف وكميات الرواسب والانبعثات والأضرار التي قد تتولد خلال مختلف مراحل انجاز المشروع واستغلاله (الاسيما النفايات والحرارة والضجيج والإشعاع والاهتزازات والروائح والدخان...).
- تقييم التأثيرات المتوقعة المباشرة وغير مباشرة على المدى القصير والمتوسط والطويل للمشروع على البيئة (الهواء، الماء، التربة، والوسط البيولوجي، والصحة...).
- بيان الآثار المترتبة التي يمكن أن تتولد خلال مختلف

#### مراحل المشروع.

- وصف التدابير المزمع اتخاذها من طرف صاحب المشروع للقضاء على الأضرار المترتبة على انجاز مختلف مراحل المشروع أو تقليصها و/ أو تعويضها.
- وضع مخطط تسيير البيئة الذي يعتبر برنامج متابعة تدابير التخفيف و/أو التعويض المنفذة من قبل صاحب المشروع.
- تقدير الآثار المالية الممنوحة لتنفيذ التدابير الموصى بها.
- ويتم إعداد الدراسة من طرف مكاتب الدراسات المعتمدة من طرف الوزير المكلف بالبيئة على نفقة صاحب المشروع.

#### 4-1-3- الجهة المختصة بإعدادات دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع في التشريع الجزائري

نصت المادة 22 من القانون 03-10 المتضمن قانون البيئة والتنمية المستدامة على أن دراسات التأثير أو موجز التأثير تجري على نفقة صاحب المشروع، وقد حددت المادة الجهات المخول لها قانونا إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي كالتالي: -مكاتب الدراسات. -مكاتب الخبرات. -مكاتب استشارات.

ويوجب القانون أن تكون هذه المكاتب معتمدة من طرف الوزارة المكلفة بالبيئة. (المادة 22 من قانون 03-10، 2003)

#### 4-2- مجال تطبيق دراسات الأثر البيئي في القانون الجزائري

حدد المشرع الجزائري نوعين اثنين لدراسات الأثر البيئتهما دراسة مدى التأثير وموجز التأثير على البيئة وعليه يختلف مجال تطبيق كل منهما:

#### 4-2-1- مجال تطبيق دراسة مدى التأثير على البيئة

باستقراء الملحق الأول من المرسوم التنفيذي رقم 19-241 مؤرخ في 08 محرم 1441 الموافق لـ 08 سبتمبر 2019، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 07-145 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفية المصادقة على دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة نجد أن المشرع الجزائري أورد ثمانية عشرة (18) نوعا من المشاريع الخاضعة لدراسة مدى التأثير على البيئة هي:

(الملحق الأول من المرسوم التنفيذي رقم 19-241، 2019)

- مشاريع تهيئة وبناء سياحي داخل وخارج مناطق التوسع والمواقع السياحية ذات مساحة تقدر بعشرة هكتارات فما فوق.
- مشاريع تهيئة وإنجاز طرق سريعة.
- مشاريع بناء وتهيئة مطار ومحطة وطائرات.
- مشاريع إنجاز وتهيئة موانئ صناعية وموانئ صيد بحري

وموانئ ترفيهية.

-مشاريع بناء أو جرف السدود.

-مشاريع تهيئة أماكن مسافنة البضائع والمستودعات تحت الرقابة الجمركية ومراكز التوزيع التي تتوفر على مساحة تخزين عشرين ألف متر مربع فما فوق.

-مشاريع التهيئة في المناطق الرطبة.

-مشاريع جرف الأحواض المرفئية وتفريغ أحوال الجرف في البحر.

-مشاريع بناء أنابيب نقل المحروقات السائلة والغازية.

-مشاريع تنقيب أو استخراج البترول والغاز الطبيعي أو المعادن من الأرض أو البحر.

-مشاريع إنجاز خط سكة حديدية.

-مشاريع إنجاز مؤسسات استشفائية متخصصة تتسع لخمسمائة سرير فما فوق.

-مشاريع إنجاز مراس.

-مشاريع إنجاز مراكز إنتاج الطاقة الريحية للطواحين التي يفوق علوها خمسين مترا وتنتج أكثر من عشرين ميغاواط.

-مشاريع إنجاز مراكز توليد الطاقة الشمسية والتي تنتج أكثر من عشرين ميغاواط.

-مشاريع أشغال ومنشآت الحد من تقدم مياه البحر طولها خمسمائة مترا فما فوق.

-مشاريع إنجاز مساجد رئيسية بقدرة استيعاب تزيد عن عشرة آلاف مصلى.

-مشاريع إنجاز مراكز جامعية ومراكز بحث.

وفيما يتعلق بمشاريع التهيئة والتعمير نجد المادة 05 من

المرسوم التنفيذي رقم 91-175، الذي يحدد القواعد العامة

للتهيئة والتعمير والبناء، أوجبت دراسة مدى التأثير على البيئة فيما يخص البناءات أو التهيئات التي يمكن أن تلحق

أضرارا بالبيئة؛ (المرسوم التنفيذي رقم 91-175، 1991)

وقد أعيد تنظيم دراسات مدى تأثير على التهيئة العمرانية

بموجب القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية

المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 77، لسنة 2001، حيث

نصت المادة 42 منه على أن «الاستثمارات أو التجهيزات أو

المنشآت التي لم تنص عليها أدوات تهيئة الإقليم موضوع

دراسة تأثير على تهيئة الإقليم من الجوانب الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية لكل مشروع». (قانون رقم 01-20،

2001)

وبالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 07-144 المحدد لقائمة

المنشآت المصنفة لحماية البيئة، نجد أن المشرع الجزائري قد فرض دراسة وموجز التأثير على البيئة على المؤسسات والمنشآت المصنفة نظرا لخطورة الأنشطة التي تمارسها وما لها من تأثيرات خطيرة على البيئة والتوازن البيئي. (المرسوم التنفيذي رقم 07-144، 2007)

#### 4-2-2- مجال تطبيق موجز التأثير على البيئة

تم النص على موجز التأثير على البيئة ضمن الملحق الثاني للمرسوم التنفيذي رقم 19-241 مؤرخ في 2019/09/08، يعدل والمرسوم التنفيذي رقم 07-145 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفية المصادقة على دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة كالآتي: (الملحق الثاني من المرسوم التنفيذي رقم 19-241، 2019)

-مشاريع تهيئة حظائر لتوقف السيارات تتسع من مائة سيارة.

-مشاريع بناء وتهيئة ملاعب تحتوي على منصات ثابتة تتسع لأكثر من خمسة آلاف متفرج.

-مشاريع بناء خط كهربائي تتراوح طاقته بأكثر من ثلاثين كف.

-مشاريع جر المياه من خمسمائة إلى عشرة آلاف ساكن.

-مشاريع إنجاز منشآت ثقافية ورياضية أو ترفيهية بإمكان استقبال ما بين خمسة آلاف شخص.

-مشاريع التهيئة وإنشاء قرى للعطل تفوق مساحتها هكتارين اثنين.

-مشاريع بناء منشآت فندقية تتوفر على أكثر من ثلاثمائة سرير.

-مشاريع تهيئة مساحات للتخييم تفوق مائتي موقع.

-مشاريع تهيئة حواجز مائية.

-مشاريع إنجاز مقابر.

-مشاريع بناء مراكز تجارية تتراوح مساحتها المبنية خمسة آلاف متر مربع.

-مشاريع تهيئة أماكن مسافنة البضائع ومراكز التوزيع التي تتوفر على مساحة تخزين تقل عن عشرين ألف متر مربع.

-مشاريع تهيئة تقسيمات حضرية تفوق مساحتها عشرة هكتارات.

-مشاريع تهيئة مواقع الرسو.

-مشاريع إنجاز مدن جديدة تتسع لأكثر من مائة ألف نسمة.

-مشاريع تهيئة وبناء سياحي داخل وخارج مناطق التوسع والمواقع السياحية ذات مساحة تقل عن عشرة هكتارات.

-مشاريع تهيئة وبناء مؤسسات العلاج بمياه البحر ومؤسسات علاج بالمياه المعدنية.

-مشاريع إنجاز وتهيئة حدائق تسلية تتسع لأكثر من أربعة آلاف زائر.

--مشاريع أشغال ري على مساحة تفوق خمسمائة متر مربع (تصخير-سد).

## 4-2-3-2- مرحلة ما بعد المشروع

تشمل هذه المرحلة مرحلتين أساسيتين: (بوزيدي بوغانم، 2018)

-مرحلة المتابعة: و ذلك لملاحظة مطابقة النتائج المتوصل إليها في المراحل السابقة من الآثار الناجمة بعد البدء في تشغيل المشروع.

-مرحلة التقييم: تكشف هذه المرحلة عن مدى دقة النتائج المتوصل إليها في المراحل السابقة.

## خاتمة

على ضوء ما تقدم يمكن القول أن التكامل بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة هو شرط أساسي لديمومة التنمية، حيث يجب إيلاء أهمية قصوى للتأثيرات البيئية التي تنجم عن المشاريع الاستثمارية والتي تمر بالعديد من المراحل قبل وأثناء وبعد اعتمادها أو رفضها، بهدف خلق التوازن بين التنمية الاقتصادية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى. كما أن إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي تعد وسيلة أساسية لحماية البيئة، لكونها تهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي و كذا على إطار و نوعية السكان.

لم يستبعد المشرع الجزائري دراسة الأثر البيئي للمشروع الاستثماري من القوانين ذات الصلة بالمحافظة على البيئة وتسيير المدن والتنمية المستدامة، لاسيما من خلال القانون 10-03 المتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وكذا بعض المراسيم التنفيذية المحددة للتأثير وموجز التأثير على البيئة .

تتجلى دراسة الأثر البيئي للمشروع حسب القانون 10-03 في نوعين من التأثير، استنادا إلى قائمة أشغال المشروع، باعتبارها هي المحدد الأساس لدراسة التأثير وموجز التأثير، فإن كانت هذه القائمة معتبرة فيتم التركيز على دراسة التأثير، وإن كانت أقل أهمية فيتم الاكتفاء بموجز التأثير. يتضمن محتوى الدراسة تقييما واضحا لمجمل التأثيرات المتوقعة على البيئة على امتداد الزمن، مع إلزام صاحب المشروع بالتكفل بمخطط تسيير البيئة لمواكبة الأضرار التي قد تنجم عن إنجاز كل مراحل المشروع.

ومن بين أهم مراحل دراسة موجز التأثير مرحلة تحليل الآثار، ويتجلى في تقدير التأثير المحتمل على البيئة وعلى صحة الإنسان، وانعكاس ذلك على النشاط الثقافي والظروف

-مشاريع تفريغ ما يفوق عشرة آلاف متر مكعب من الأوحال في الأوحال والمستطحات المائية.

-مشاريع إنجاز محولات ومطرو في منطقة حضرية.

-مشاريع إنجاز خط حافلات كهربائية (تراموي) في وسط حضري.

-مشاريع إنجاز مؤسسات استشفائية ومؤسسات استشفائية متخصصة من ستين إلى خمسمائة سرير .

-مشروع إنجاز أسواق الجملة بمساحة تتجاوز هكتارا واحدا.

إنجاز قاعدة حياة لاستقبال أكثر من ثلاثمائة شخص .

-مشاريع أشغال ومنشآت الحد من تقدم مياه البحر يقل طولها عن خمسمائة متر.

-مشاريع إنجاز مساجد وطنية بقدر استيعاب تفوق ألف مصل.

-مشاريع إنجاز أحياء جامعية.

والملاحظ أن المشاريع السابقة الذكر والخاضعة لدراسة موجز التأثير أقل خطورة وتأثيرا على البيئة من تلك الخاضعة لدراسة مدى التأثير، ومنه نستنتج أن المشرع الجزائري يعتد في التفرقة بينهما على معيارين أساسيين الأول يتعلق بطبيعة وحجم وأهمية الأشغال أما المعيار الثاني فيتعلق بتأثير هذه الأشغال والمشاريع على البيئة.

## 4-2-3-2- مراحل دراسة موجز التأثير على البيئة

يمكن التمييز بين المراحل التالية عند دراسة موجز التأثير:

## 4-2-3-1- مرحلة ما قبل المشروع

وتتضمن ثلاث مراحل رئيسية هي:

مرحلة تحليل المشروع وفحص البيانات الاقتصادية والتقنية المتعلقة به:

بمعنى وصف تنفيذ مختلف مراحل المشروع وشروطها، وتحليل طرق التشغيل، وتحديد شروط الاستغلال والصيانة، من خلال تحليل البيانات المقترحة ومناقشة وتصور الخيارات الاقتصادية والتكنولوجية المقترحة.

-مرحلة تحليل الوسط المزمع إقامة المشروع فيه

يقصد بها حصر الثروات والموارد الطبيعية بالمنطقة، ومعرفة استخدامات الأراضي المجاورة وتحديد المشاكل البيئية الواقعة بتلك البيئة.

-مرحلة تحليل الآثار: بوصف التأثير المحتمل على البيئة وعلى صحة الإنسان بفعل النشاط المزمع القيام به، والحلول البديلة المقترحة، وكذا عرض عن آثار النشاط المزمع القيام به على النشاط الثقافي، وتأثيراته على الظروف الاجتماعية والاقتصادية.(بوزيدي بوغانم، 2018)

ضرورة إشراك الجمهور كالجمعيات البيئية و النوادي العلمية و المهنية في أخذ القرار الاستثماري وفي تحديد مدى تأثير ذلك على البيئة المحيطة.

وجوب إنشاء مؤسسات وطنية متخصصة تتسم بالشفافية، وتستند إلى نصوص قانونية في عملها، وتخضع للمساءلة الإدارية و القضائية، تختص بعملية التقييم البيئي و ترصد الآثار المختلفة للمشاريع الاستثمارية.

وجوب تفعيل دور الرقابة القبلية والبعدية للهيئات المعنية بالإشراف على المشاريع الاستثمارية داخل الدولة بما يؤدي إلى الحد من الظواهر السلبية المؤثرة على البيئة و الموارد.

ضرورة زيادة الوعي البيئي لدى المواطن عن طريق الإعلام البيئي بمخاطر التنمية الاقتصادية على الحياة.

ضرورة إقحام المجتمع المدني المحلي المتشعب بقيم المواطنة التشاركية لبلورة الأبعاد البيئية للمشاريع الاستثمارية، بما يمكن من استبعاد انعكاساتها السلبية على البيئة وعلى صحة الإنسان، وما قد ينجم عنها من تأثيرات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفق مقتضيات التشريع الجزائري السائد.

الاجتماعية والاقتصادية، قصد اقتراح الحلول البديلة لمعالجتها ايجابيا.

نتائج

يعد تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري أداة ممتازة في يد صناع القرار لتحسين جودة البيئة وتخفيف الضرر الناجم عن المشاريع الصناعية والتجارية.

يمكن لتقييم الأثر البيئي أن يقدم حلا مناسبة لكثير من المشكلات البيئية الناجمة عن المشاريع الأكثر تلويثا للبيئة، لأنه يجبر أصحابها على تعديل العمليات المتبعة في مصانعهم لتكون أكثر صداقة للبيئة.

أن إدراج تقييم الأثر البيئي للمشروع الاستثماري لا يتعلق بالمشاريع الجديدة فقط بل إنه يتعدى إلى المشاريع الإنمائية القائمة فعلا، ومشاريع الإحلال والتجديد.

إن قائمة أشغال المشروع وحجمه وأهمية تأثيره المتوقع على البيئة هي المحدد الرئيسي لدراسة التأثير وموجز التأثير من منظور التشريع الجزائري لدراسة الأثر البيئي على المشروع الاستثماري .

توصيات

بناء على النتائج السابقة، يمكن صياغة التوصيات التالية:

## المراجع

### التشريعات

1. قانون رقم 83-03 مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق لـ 05 فبراير سنة 1983، يتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 06، مؤرخة في 08 فبراير 1983.
2. قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12/12/2001، المتعلق بتهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، مؤرخة في 15/12/2001.
3. قانون رقم 03 - 10 مؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، مؤرخة في 20 يوليو 2003.
4. ب/ التشريع التنظيمي:
5. المرسوم التنفيذي 90-78 المؤرخ في 27/02/1990 متعلق بدراسة التأثير على البيئة، يحدد الشروط التقنية والتنظيمية لتنفيذ دراسات التأثير، الجريدة الرسمية، العدد 10، مؤرخة في 07/04/1990.
6. المرسوم التنفيذي رقم 91-175 المؤرخ في 28/05/1991، الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، الجريدة الرسمية، العدد 26 مؤرخة في 01/06/1991.
7. المرسوم التنفيذي رقم 07-144 المؤرخ في 19/07/2007، المحدد لقائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية عدد 43، مؤرخة في 22/05/2007.
8. المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1428 الموافق لـ 19 ماي 2007، يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفية المصادقة على دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 34، مؤرخة في 22/05/2007.



9. الملحق الأول من المرسوم التنفيذي رقم 19-241 مؤرخ في 08 محرم 1441 الموافق لـ 08 سبتمبر 2019، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1428 الموافق لـ 91 ماي 2007، الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة.
  10. الملحق الثاني من المرسوم التنفيذي رقم 19-241 مؤرخ في 08 محرم 1441 الموافق لـ 08 سبتمبر 2019، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1428 الموافق لـ 91 ماي 2007، الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة.
- الكتب باللغة العربية:
1. أحمد يوسف دودين، إدارة المشاريع، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.
  2. أدهم إبراهيم جلال الدين، علم الاستثمار الإسلامي، الطبعة 1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2018.
  3. حسينة حوحو، التسيير بواسطة الموازنات التقديرية، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، المملكة العربية الهاشمية، 2017.
  4. حاتم عبد المنعم، أحمد عبد اللطيف، تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية والقرارات من المنظور الاجتماعي، الطبعة 1، بورصة الكتب القاهرة، 2016.
  5. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة 2، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010.
  6. راندا عبد العليم المنير، التعليم من أجل التنمية المستدامة في منهج رياض الأطفال، مركز ديونو لتعليم التفكير، عمان الأردن، 2015.
  7. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.
  8. طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازودي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
  9. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة، (فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
  10. عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.
  11. عشري منال، تكنولوجيا المعلومات ورأس المال البشري رؤية للتنمية المستدامة 2030، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2021.
  21. محمد السيد البدوي الدسوقي طلحة، إدارة الجودة الشاملة (كيف تطور مشروعك أو منتجك)، الطبعة 1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
  13. محمد بديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين، جمهورية مصر العربية، 2006.
  41. محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقسيم المشروعات، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2019.
  15. مصطفى يوسف كافي، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية والفندقية ومشروعات الـ BOT، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009.
  16. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.
  17. محمد نبيل بشر، نظام تقييم التأثير البيئي للمشروعات، جهاز شؤون البيئة، جمهورية مصر العربية، 2016.
  18. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعة إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 81.

## الكتب باللغة الفرنسية

1. Franck Olivier Meyé, Evaluation de la rentabilité des projet d'investissement: méthodologie pratique, L'Harmattan, Paris, 2007.
2. Jean- Pierre Revéret, Claude E. Delisle, Pierre André, Evaluation des impacts sur l'environnement: processus, acteurs et pratique pour un développement durable, 3 édition, Presse inter Polytechnique, Montréal, 2010.
3. Emmanuelle Moustier, Yvette Lazzeri, le développement durable: du concept à la mesure, L'Harmattan, Paris, 2008.

## الأطروحات والرسائل

1. بوزيدي بوغانم، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2018.
2. بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية (دراسة شركة الاسمنت ببني صاف)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.
3. بن حركو غنية، واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2011.
4. بوخملة عمر، مبدأ تقييم الأثر البيئي -دراسة في إطار القانون الدولي- رسالة ماجستير تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، 2019.
5. سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.
6. رياض حامد يوسف عامر، تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلاءم و حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

## الموسوعات والدوريات

1. أحمد كامل حجازي، تقويم الأثر البيئي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، (البعد البيئي)، المجلد الثاني، الطبعة 1، الأكاديمية العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، 2006.
2. علي إبراهيم الموسوي، «دراسة الأثر البيئي لإنشاء مشروع استثماري لمعالجة المخلفات الزراعية لشجرة النخيل»، مجلة جامعة بابل (عدد خاص)، وقائع المؤتمر الدولي الخامس للعلوم البيئية، مركز بحوث البيئة جامعة بابل، 5-3 كانون الأول 2013، ص 276.

## المجلات

3. لفائدة عبد الله، سباركة مهدي، دراسات تقييم الأثر البيئي كأداة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة «دراسة حالة الجزائر»، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 03، 2019.
4. عابدي قادة، مبطوش الحاج، نظام دراسة التأثير ودوره في حماية البيئة من مخاطر التعمير والبناء، مجلة تشريعات البناء والتعمير، العدد السادس، الجزائر، جوان 2018.
5. المداخلات:
6. عائشة بن عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال افريقيا، جامعة تبسة، يومي 6/7 نوفمبر 2012

## Evaluation de l'impact environnemental des projets d'investissement dans le cadre de la législation algérienne pour le développement durable

### Abstract

*This topic deals with the study and analysis of an intractable problem represented in the spread of the phenomenon of administrative and financial corruption in various parts of the world as a devastating scourge sweeping the corners of the state in this complex circumstance, which prompted the international community to intervene as a whole to confront its creeping dangers by all available means. In this context, I tried to follow the paths of the Islamic view unique in its perceptions and manifestations to confront this bitter reality, and the method of Islam in presenting its integrated approach to confronting this phenomenon in its holistic concept, focusing on clarifying the most important features and episodes of this sober approach in its confrontation with this scourge, explaining its causes and methods of prevention Of them and the means to address them, using the descriptive and analytical approaches mainly in reaching the solutions and treatments he presented to the problem, starting from the level of individual preparation, to building the entity of the group, to focusing the pillars of the public entity, structuring, organizing and practicing in legislation, administration and judiciary, to devote reforms and radical solutions guaranteed Results in facing corruption in the state.*

### Environmental impact assessment of the investment project in Algerian legislation for sustainable development

### Résumé

*Les projets d'investissement ont un lien étroit avec l'environnement. Et, en conséquence, ce lien provoque un impact réciproque entre ces deux pans (l'environnement et les projets d'investissement). Ces projets acquièrent tout simplement leur input dans leur propre environnement, d'une part, et à travers un processus de transformation dégageant de l'output, d'autre part. Malheureusement, ce processus représente un circuit négatif s'accomplissant au détriment de la nature et entités vivantes. A cet effet, il est impératif que l'environnement soit un remède essentiel à l'accroissement du rythme du développement. Il est important de prendre en considération tout le système de l'environnement, du développement et de la société, ainsi que la maîtrise de l'interdépendance entre les rapports de production qui s'imposent en tant que moyen efficaces pour solutionner tous les problèmes de l'environnement. L'intérêt de ce travail réside dans une perspective de recherche scientifique qui se consacrera à l'étude de l'évaluation de l'impact des projets d'investissement et son rôle pour la protection et la durabilité des projets sur le plan économique et environnemental selon la législation algérienne*

### Keywords

Environment  
impact assessment  
sustainable development  
investment project  
investment

### Mots clés

Environnement  
évaluation d'impact  
développement durable  
projet d'investissement  
décisions d'investissement

## المخاوف المدرسية وعلاقتها بتقدير الذات لدى المراهق المتمدرس دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة المتوسطة

School phobia and their relationship with self-esteem of a schooling teenager:

field study regarding a sample of middle school pupils

د. فايزة بلخير

Dr . Faiza Belkheir

جامعة أحمد زيانة غليزان، الجزائر

faiza.belkheir@univ-relizane.dz

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2019-12-10

تاريخ القبول 2021-04-13

#### الكلمات المفتاحية

مخاوف

مخاوف مدرسية

خوف من الامتحانات

تقدير الذات

المراهق المتمدرس

تهدف الدراسة الحالية الى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المخاوف المدرسية وتقدير الذات لدى المراهق المتمدرس ، ومدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المخاوف المدرسية حسب متغير الجنس والمستوى الدراسي (سنة أولى وثانية وثالثة متوسط) ، تكونت عينة الدراسة من (531) تلميذا بمتوسطة مشري محمد ولاية تيارت (بالجزائر)، فأسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية سالبة بين المخاوف المدرسية وتقدير الذات، ووجود فروق بين الجنسين في الخوف من المعلم و الخوف من الامتحانات لصالح الإناث، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المخاوف المدرسية تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

### مقدمة

على أدائه المدرسي، قد يتعدى تأثيرها الى مراحل لاحقة بما فيها مرحلة المراهقة التي تشهد الكثير من التغيرات الجسمية ويسعى من خلالها المراهق الى البحث عن ذاته. ويصبح تقدير الذات ضرورة ملحة خصوصا مع التغيرات الجسدية التي يعايشها، فيحرص على البحث عن مظاهر التميز أمام أقرانه لاسيما في الوسط المدرسي، فيبحث عن الموضوعات التي تعزز لديه تقديره لذاته كالتفوق في الدراسة، إلا أنّ سيطرة مشاعر الخوف الشديد من المعلم أو الفشل في الامتحانات أو من الزملاء يدفعه إلى رفض الذهاب الى المدرسة، كذلك الخبرات السيئة المرتبطة بالمدرسة قد تجعله يحكم على نفسه بالفشل والعجز والخوف من الإخفاق الدراسي مما قد يؤثر على تقديره لذاته التي تكتسي أهمية خلال فترة المراهقة.

فتقدير الذات لبنة أساسية يجب أن يقوم عليها البناء النفسي لشخصية المراهق لاسيما إذا علمنا أنّ إحدى المهمات النمائية الاساسية للمراهق هو سعيه الدائم لإيجاد نفسه وتقديرها وتحقيقها (ازهار وصباح، 2013)، واي خلل في تقدير الذات من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على أداء المراهق

يعاني الفرد من مخاوف كثيرة في حياته، تختلف من شخص لآخر، وتأخذ أشكالا متعددة وبدرجات متفاوتة مما قد تؤثر على شخصيته وعلى نموّه النفسي والاجتماعي والمعرفي، ومن بين المخاوف التي تعدّ من بين الأنواع التي تسبّب مشكلة له فلا يستطيع تجنبها هي المخاوف المدرسية بخوف التلميذ الشديد من المدرسة وعدم الرغبة في عدم الذهاب إليها. وأيضا للمحيطين بها بمعاناة العديد من أولياء الأمور بشعورهم بالقلق بخوف أبنائهم من المدارس والذهاب إليها، وعدم القدرة على السيطرة عليهم وإقناعهم بالذهاب إلى المدرسة، فبعضهم بسبب بداية دخوله للمدرسة في المرة الأولى وعدم التعود عليها، والبعض الآخر يخاف من المدرسة لأسباب أخرى.

فغالبا ما ينشأ رهاب المدرسة من بداية العام الدراسي أو بعد فترة العطلة، أو خلال أي حدث مثل وفاة أحد أفراد الأسرة أو انفصال الوالدين، أو تغيير المدرسة، إعادة السنة، أو تغيير المكان في الفصل، شجار مع زميل، إلخ (Bouteldja, 2014) فتؤدي الى انقطاع كليّ او جزئي عن المدرسة مما قد يؤثر



او كيفية التعامل معها فتتطلب من جهة التكيف معها، وانتقاله من جهة اخرى الى مرحلة دراسية اخرى تفرض عليه التعامل مع العديد من المدرسين ومنهج مختلف وواجبات مدرسية والتفكير في الحصول على تحصيل جيد ترضي ذاته ووالديه فبه يتحدد مصيره العلمي والمهني مما قد تسيطر عليه المخاوف من المدرسة خوفا من الفشل فقد تنعكس على شخصيته وسلوكياته .

وهذا ما بينته العديد من الدراسات كدراسة لي وملتبرجر (Lee & Miltenberger 2006) التي هدفت الى التعرف على بعض خصائص الاطفال المرتبطة بسلوك فوبيا الحياة المدرسية، ومعرفة مدى اختلاف البنيان النفسي لدى الاطفال المصابين بفوبيا الحياة المدرسية واطفال الروضة العاديين. فتكونت عينة الدراسة من (58) طفلا وطفلة منهم (29) طفلا لديه فوبيا الحياة المدرسية و (29) طفلا من اطفال الروضة العاديين وروعي في العينة التجانس في الذكاء، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتم استبعاد حالات الامراض الجسمية المزمنة، وتراوح العمر الزمني للعينة ما بين (4-6) سنوات من اطفال الصف الاول والثاني من رياض الاطفال، بالاعتماد على الحصر الشامل للأطفال متكرري الغياب، ومراجعة سجلات الاطفال، وبطاقات الملاحظة لسلوك الاطفال داخل الروضة، فأوضحت النتائج أنَّ الاطفال المصابين بفوبيا الحياة المدرسية يتسمون بسوء التوافق الشخصي والاجتماعي وسمة العدوانية وعدم الاتزان الانفعالي والقلق وسرعة الاستثارة والخضوع، والانطواء وعدم القدرة على تحمل المسؤولية، وعدم النضج الانفعالي وضعف الثقة بالنفس، والإحجام والانفرادية وعدم الإدراك الاجتماعي وضعف الدافعية، وعدم القدرة على الضبط الانفعالي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في بعد التوافق الشخصي والاجتماعي بين مجموعات الاطفال الاسوياء والمصابين بفوبيا الحياة المدرسية .

وفي نفس السياق هدفت دراسة كنلومان (Knollmann 2010) الى التعرف على العلاقة بين فوبيا الحياة المدرسية وظهور الاضطرابات النفسية والسلوكية في مرحلة الطفولة والمراهقة. وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (89) طفلا وطفلة تتراوح اعمارهم الزمنية ما بين (4-15) سنة وذلك بوحدة متعالجي فوبيا المدرسة المتخصصة بقسم الطفل وطب الامراض النفسية بمدينة Essen بألمانيا، بالاعتماد على

في المدرسة وحتى على صحته النفسية بسبب ما يعانيه من مخاوف من المدرسة، فقد يصبح عرضة للنقد والرفض مما قد يؤثر على مستوى تقديره لذاته خاصة في هذه المرحلة التي يسعى إلى أن يحظى باهتمام الآخرين وتقديرهم.

### إشكالية الدراسة

تعدّ المدرسة البيئة الثانية بعد الأسرة يقضي فيها التلميذ معظم وقته فتزوده بمختلف المعارف والعلوم فيتعلم القيم والمبادئ، والكثير من الخبرات من خلال تعامله مع مدرسيه وزملائه فتساهم في تشكيل شخصيته، إلا إنها قد تصبح مصدر خوفه لاسيما في سنواته الاولى من تدرسه وهي حالة طبيعية تنتاب اي تلميذ نتيجة انتقاله من بيئة اجتماعية وهي المنزل الى بيئة جديدة هي المدرسة فتنتهي مع مرور الزمن باندماجه تدريجيا في البيئة المدرسية، فيتأقلم معها ويتفاعل مع زملائه ومع الأنشطة المقامة فيها فيصبح محبا للمدرسة، كما قد تصبح حالة مرضية باستمرار خوف التلميذ وعدم الرغبة ورفضه الذهاب اليها والانزعاج الشديد و ظهور شكاوي جسمية دون اساس عضوي مما قد تؤثر على تحصيله العلمي. فتعدّ المخاوف المدرسية من بين الاضطرابات السلوكية التي تنتشر بين الاطفال لاسيما في مرحلة الطفولة وقد يمتد أثرها ويتعداها الى مراحل عمرية لاحقة. فاكست مشكلة الخوف المدرسي طابعا عالميا اذ تراكمت البحوث التي أجريت في كثير من الدول على الاطفال الذين يعانون من الخوف المرضي من المدرسة، ففي البيئة الاجنبية تباينت نتائج الدراسات حول نسبة انتشار هذه الفئة في المجتمع المدرسي، إذ أشارت احدى الدراسات إلى أنَّ نسبة الاطفال الذين يعانون من الخوف المرضي من المدرسة بلغت في الدول العربية 20% لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية (3)، أما (غياث، 2011) في مرحلة المراهقة يكون الخوف من الامتحانات، وتبادل الاتهامات حول نوعية التدريس، والشكاوى حول الأقران غالبا ما تكون في مقدمة المخاوف . وتستطيع فئات أخرى من اضطرابات القلق أن تلعب دورا في رفض الأطفال الذهاب الى المدرسة: كاضطراب الهلع (مع الخوف من تطوير نوبة ذعر في الفصول الدراسية) فرط القلق (مع الخوف من الفشل) (Emilien, et al, 2003) فالمخاوف المدرسية هي احدى المشكلات التي تواجه التلميذ واسرته برفضه الذهاب الى المدرسة وعدم رغبته في الدراسة خاصة اذا ظهرت في مرحلة المراهقة التي تشهد الكثير من التغيرات فيعجز في كثير من الاحيان فيها المراهق عن فهمها

لغالبا العشا (2010)، ومقياس الخوف من المدرسة لتمر علي (2009)، فتوصل الباحث إلى أنّ هناك درجة منخفضة من التكيف النفسي والاجتماعي واعتدال درجة الخوف، ووجود علاقة ارتباطية ما بين الخوف من المدرسة والتكيف النفسي والاجتماعي.

وفي السياق نفسه هدفت دراسة فايزة يوسف، عبد المجيد (2015) بمصر الكشف عن المخاوف المدرسية الشائعة لدى الاطفال في المرحلة العمرية من 6-9 سنوات والكشف عن الفروق في هذه المخاوف تبعا لمتغير الجنس، على عينة مكونة من 268 تلميذا وتلميذة بالصفوف الثلاثة الاولى تتراوح اعمارهم ما بين 6-9 سنوات من المدارس الخاصة والتجريبية، باستخدام استمارة المستوى الاجتماعي والتعليمي للوالدين ومقياس المخاوف المدرسية الشائعة من إعداد الباحثين، فتوصلت الى وجود فروق بين متوسطي درجات كل من تلاميذ في درجة المخاوف المدرسية الشائعة بين الذكور والاناث في المدارس الخاصة والتجريبية، ووجود فروق بين متوسطي درجات كل من التلاميذ في درجة المخاوف المدرسية الشائعة باختلاف المستويات الاجتماعية والتعليمية للوالدين (متوسط- مرتفع) في المدارس الخاصة والتجريبية، ولا توجد فروق بين متوسط درجات كل من التلاميذ في درجة المخاوف المدرسية الشائعة بين المدارس الخاصة والتجريبية عند التلاميذ.

يتبين مما سبق أنّ الدراسات السابقة اظهرت أهمية المخاوف المدرسية وخطورتها بظهور بعض الخصائص النفسية كسوء التوافق الشخصي والاجتماعي وظهور العدوانية وضعف الثقة بالنفس واضطراب صورة الذات كدراسة لي وملتبرجر (Lee & Miltenberger, 2006)، ودراسة عصام سعدي محمد (2013) فيتعداها الى ظهور اضطرابات نفسية والى مراحل عمرية لاحقة اي في مرحلة المراهقة كالقلق والاكتئاب وتقلب المزاج وهذا ما بينته دراسة كنلومان Knollmann (2010)، كما اختلفت الدراسات السابقة حول موضوع المخاوف المدرسية من حيث الهدف فمنها من ربطتها ببعض الاضطرابات النفسية كالاكتئاب والقلق أو ظهور بعض الخصائص النفسية كسرعة الاستثارة واضطراب صورة الذات وصورة والدية سلبية، وتباينت وسائل القياس بحسب هدف الدراسة وتنوعت الدراسة ما بين منهج الوصفي او العيادي. وايضا ركزت معظم الدراسات السابقة على ظهور المخاوف المدرسية

مراجعة التقارير الطبية لعينة الدراسة فتوصلت الدراسة الى انتشار الاضطرابات النفسية لدى هذه العينة والمتمثلة في اعراض القلق والاكتئاب وضعف الثقة بالنفس، وتقلب المزاج وضعف الاتزان الانفعالي لديهم، كما أنّ البنية النفسية لهؤلاء الاطفال اتسمت باضطراب صورة الذات واضطراب الصورة الوالدية لديهم وانتشار الصراعات والاحباطات لديهم.

كما هدفت دراسة غيات سالم (2011) الى التعرف على المخاوف المدرسية الشائعة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بأردار (الجزائر)، والتعرف على وجود فروق في المخاوف المدرسية حسب المستوى الدراسي والجنس باستخدام المنهج الوصفي على عينة مكونة من (250) تلميذا من المدارس الابتدائية باستعمال استمارة المخاوف المدرسية من تصميم الباحثة، فتوصلت الباحثة الى أنّ المخاوف المدرسية الشائعة تتوزع تبعا لنوع وطبيعة كل مصدر خوف المحدد إجرائيا حيث تصدر الخوف من الامتحانات المرتبة الاولى ثم الخوف من المعلم يلها الخوف من المدير والزملاء، فالخوف من طبيب المدرسة، وأخيرا الخوف من الذهاب الى المدرسة ومن فناء المدرسة، ووجود فروق دالة احصائيا في المخاوف المدرسية بالنظر الى السنوات الدراسية (السنة الثالثة والرابعة والخامسة ابتدائي)، وعدم وجود فروق بين الجنسين في المخاوف المدرسية. في حين أوضحت دراسة بن وسعد نبيلة (2012) بالجزائر حول الصورة الوالدية عند الاطفال المصابين بالفوبيا المدرسية خلال فترة الكمون دراسة عيادية لست حالات من خلال محتوى المقابلة العيادية واختبار PDI لبيرون على اطفال يعانون من الفوبيا المدرسية يتراوح اعمارهم ما بين 6-12 سنة، فتوصلت النتائج إلى أنّ الصورة الوالدية التي يحملها الطفل الذي يعاني من الفوبيا المدرسية تكون سلبية تفتقر الى معطيات الحب والحماية مع تواجد عطاء نسبي. بينما بينت دراسة عصام سعدي محمد (2013) حول علاقة الخوف من المدرسة بالتكيف النفسي والاجتماعي لدى تلاميذ الصف الثالث الابتدائي، حيث هدفت الى التعرف على درجة التكيف النفسي والاجتماعي وايضا درجة الخوف من المدرسة و التعرف على طبيعة العلاقة ما بين التكيف النفسي والاجتماعي والخوف من المدرسة على عينة مكونة من (45) تلاميذا الصف الثالث الابتدائي الرصافة الاولى (العراق) باستخدام مقياس التكيف النفسي والاجتماعي

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المخاوف المدرسية تعزى لمتغير المستوى الدراسي (سنة أولى وثانية وثالثة متوسط) لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة.

### أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- الكشف على طبيعة العلاقة بين المخاوف المدرسية وتقدير الذات لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة.
- الكشف على الفروق في المخاوف المدرسية حسب الجنس والمستوى الدراسي لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة.

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- التعرف أكثر والكشف عن مشكلة المخاوف المدرسية لاسيما في مرحلة المراهقة. وما تنطوي عليه من اسباب قد تتعلق بالمحيط الأسري او المدرسي مما قد ينجم عنها من آثار نفسية في مرحلة الرشد، فتعين القائمين على شؤون المراهق في فهم ومراعاة الحالة النفسية له في هذه المرحلة العمرية وذلك من جانب وقائي.

-توعية أسرة المراهق المصاب بالمخاوف المدرسية من جهة والبيئة المدرسية من اساتذة ومشرفين تربويين ومدرءا من جهة أخرى بخطورتها، وإرشادهم إلى كيفية التعامل مع هذه المشكلة التي لها آثار لاحقة على صحة المراهق جسديا ونفسيا خاصة إذا تم التعامل معها بشكل سيء.

-تفيد نتائج الدراسة في وضع خطط علاجية وبرامج إرشادية لمساعدة الافراد الذين يعانون من مستويات عالية من الخوف المدرسي عن طريق تقديم خدمات نفسية لتحقيق صحة نفسية سليمة.

### 1-التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة

-المخاوف المدرسية: هي حالة انفعالية غير سارة تتميز بخوف المراهق المتمدرس من ذهابه الى المدرسة بسبب وجود مثيرات مدرسية معينة مثل الخوف من المعلم، الخوف من المدير، الخوف من الزملاء، الخوف من الامتحانات، الخوف من فناء المدرسة، والخوف من طبيب المدرسة. وهي ايضا الدرجة التي يحصل عليها افراد عينة الدراسة من خلال إجاباتهم على مقياس المخاوف المدرسية للباحثة غيات سالم (2012) المستخدم في الدراسة الموزع على الابعاد التالية:

-الخوف من الذهاب الى المدرسة: هي حالة من الخوف

بشكل كبير على مرحلة عمرية هامة وهي مرحلة الطفولة وفي الطور الابتدائي، الا انه قد يتعداها الى مراحل عمرية بما في ذلك مرحلة المراهقة واطوار دراسية اخرى كالطور المتوسط. وهذا ما تسعى اليه الدراسة الحالية هذا من جهة، ومن جهة اخرى محاولة معرفة علاقة المخاوف المدرسية بتقدير الذات لاسيما في هذه المرحلة يسعى من خلالها المراهق الى الاهتمام أكثر بذاته وبتقديره لذاته الذي يعدّ عاملا مهما في ظهور المخاوف المدرسية، فالتلميذ الذي يعطي قيمة عالية للذات وثقة زائدة بالنفس والانجاز وعندما تواجهه مشكلات تتحدى مستوى أدائه المدرسي يشعر بالنقص من ثم يرفض ويخاف الذهاب الى المدرسة خوفا من الفشل ومن تقييمات مدرسيه وزملائه فتنتابه هذه المخاوف.

وهذا ما يراه ليفنتال وسيل أنّ المشكلة الرئيسية التي يعاني منها هؤلاء الاطفال هي انهم يعطون قيمة مرتفعة لأنفسهم وتحصيلهم الدراسي وعندما يهدد هذا التقدير المبالغ فيه للذات في البيئة المدرسية. فهؤلاء الاطفال يصابون بالقلق، وبها يبدا الطفل بكراهية المدرسة والخوف منها والإصرار على عدم الذهاب اليها بكونها تعد من وجهة نظره مصدر تهديد لذاته (رياض نايل، 2015)

فعليه فقد يعتبر تقدير الذات سببا في ظهور المخاوف المدرسية، او قد يكون نتيجة لها بخوف التلميذ من الامتحانات او من مدرسيه، مما قد تؤثر على تقدير ذاته بشعوره بالنقص خوفا من عدم تحقيق تحصيل علمي جيد فيكره فيخاف من المدرسة، وهذا ما تحاول الدراسة دراسته من خلال طرح مجموعة من التساؤلات التالية:

- هل توجد علاقة ارتباطية بين المخاوف المدرسية وتقدير الذات لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المخاوف المدرسية تعزى لمتغير الجنس لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة ؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المخاوف المدرسية تعزى لمتغير المستوى الدراسي (سنة وثانية وثالثة متوسط) لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة؟

### فرضيات الدراسة

- توجد علاقة ارتباطية بين المخاوف المدرسية وتقدير الذات لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المخاوف المدرسية تعزى لمتغير الجنس لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة.

لظروف خاصة، ويفضلون البقاء بالمنزل، أو يذهبون إليها تحت تهديد الوالدين أو حتمية الفصل الدراسي. ثم جاءت بعدها ادليد جونسون Adélaide Jhonson (1941) واقترحت لأول مرة مصطلح «فوبيا المدرسة» وأرجعت السبب لظهوره إلى العلاقة التبعية غير السوية بين الأم والطفل. (غياث، 2011) ومنذ ذلك الحين طرح هذا المصطلح العديد من التساؤلات، حيث يفضل بولبي bowlby وابلسون Abelson التحدث عن مصطلح «قلق الانفصال» وتستعمل «ميلاني كلاين» Melanie Klein مصطلح اضطراب الفرع أو الهلع في حين يتحدث هرسوف Hersov عن «قلق الرفض المدرسي» (بن عامر، 2012) فتعددت التعريفات حول المخاوف المدرسية.

## 2-1- مفهوم المخاوف المدرسية

عرفها برج وآخرون (Berg Et Al) 1969 بأنها حالة من الاضطراب تظهر على سلوك الطفل قبيل ذهابه إلى المدرسة يصاحبها نوع من القلق العاطفي والرغبة في البقاء في البيت مع علم الوالدين بذلك (غياث، 2011)، بينما يرى ابو عوف أنّ الخوف المرضي من المدرسة هو عبارة عن «خوف الطفل الشديد أو الحاد من الذهاب إلى المدرسة، ويبقى القلق الذي يرتبط بالموقف المدرسي قويا وشديدا، لدرجة أنّ الطفل لا يمكنه البقاء بالمدرسة، ويعمل بكل الطرائق والاساليب للعودة إلى المنزل والبقاء فيه» (رياض نايل، 2015)، كما عرف بانه إحجام تام عن الذهاب إلى المدرسة لفترة طويلة من الزمن نتيجة للقلق الشديد أو الخوف الشديد من التجارب المرتبطة بالمدرسة (Patricia. Et Al , 1993).

في حين اشار جهدي وآخرون johdoi et al (2009) بأنها «خوف غير منطقي ومبالغ فيه تجاه المدرسة نتيجة نقص المثيرات بها، والمواقف المدرسية المزعجة مثل العلاقات غير السوية مع الاقران والمعلمين المناخ النفسي المدرسي، زيادة توقعات الوالدين وطموحاتهم في اطفالهم نتيجة عدم تحقيقهم لها، والخوف من الفشل المتكرر» (رشا محمود و عبد الفتاح علي، 2013)

ركزت التعريفات السابقة على أنّ المخاوف المدرسية هي مخاوف شديدة ترتبط بالمدرسة نتيجة ما يتعرضها الفرد من مواقف وخبرات مزعجة، فيحاول قدر الإمكان تجنبها والعودة إلى المنزل. ويمكن تعريف المخاوف المدرسية بأنها خوف المراهق الشديد من الذهاب إلى المدرسة تظهر في صورة

تعتري المراهق المتدرس من الذهاب إلى المدرسة نتيجة عدم شعوره بالأمان والاحساس بالضيق اثناء تواجده بها أو خوفا من حدوث مكروه لاحد والديه أو وجود اشخاص غرباء بها. -الخوف من المعلم: هي حالة من الخوف تعتري المراهق المتدرس من معلمه اما بسبب العقاب أو السخرية منه امام زملائه أو تهديده بإنقاص درجاته.

-الخوف من المدير: هي حالة من الخوف تعتري المراهق المتدرس من مدير المدرسة بسبب نمط تعامله وعقابه. -الخوف من الزملاء: هي حالة من الخوف تعتري المراهق المتدرس من زملائه نتيجة الاستهزاء والسخرية منه أو سرقة ادواته أو التعدي عليه جسديا أو لفظيا.

- الخوف من الاختبارات(الامتحانات): هي حالة من الخوف تعتري المراهق المتدرس قبل أو اثناء الامتحانات الشفوية أو الكتابية خوفا من الرسوب فيها أو عقاب الوالدين في حالة الحصول على علامات متدنية.

-الخوف من فناء المدرسة: هي حالة من الخوف تعتري المراهق المتدرس من الخروج إلى ساحة المدرسة وعدم مشاركته للعب مع زملائه بسبب اذيتهم له، والخوف من الذهاب إلى مرحاض المدرسة بمفرده.

-الخوف من طبيب المدرسة: هي حالة من الخوف تعتري المراهق المتدرس اثناء ذهابه إلى طبيب المدرسة أو القيام بالفحوصات الطبية.

-تقدير الذات: هو الفكرة التي يدرك بها المراهق المتدرس كيفية نظر الآخرين وتقييمهم له سواء بالإيجاب أو السلب. وهو ايضا الدرجة التي يحصل عليها افراد عينة الدراسة من خلال اجابتهم على مقياس روزنبرج Rosenberg المستخدم في الدراسة.

المراهق المتدرس: هو التلميذ الذي يدرس السنة الاولى والثانية والثالثة من الطور المتوسط بمتوسطة مشري احمد بحي واد طلبة وسط مدينة تيارت(الجزائر).

## 2-2- الإطار النظري للدراسة

يعتبر مصطلح «فوبيا المدرسة» أو المخاوف المدرسية أو الخوف المرضي من المدرسة من المشكلات النفسية التي تحدث في الوسط المدرسي فظهرت حديثا نسبيا. فلقد كان اول وصف له من قبل «بروادوين» Brodwain سنة (1932)، والتي قامت بدراسة على مجموعة من الاطفال القاطنين بمناطق ريفية، والذين كانوا يرفضون الذهاب إلى المدرسة



يمكن لأي طفل أن يندمج في المدرسة قبل أن يتحول للبيدوا من قبل الوالدين إلى المجتمع وعندما يتأخر يعاف المرور في العقدة الأوديبية فإنها تمتد كنتاج للعصاب الداخلي، وبالتالي تظهر الاضطرابات في التكيف مع الجماعة ونقص الاهتمام ومخاوف المدرسة التي تصبح في النظام اليومي (رشا محمود وعبد الفتاح علي، 2013).

بينما يستخدم جون بولبي J. Bowlby مصطلح رفض المدرسة أو خواف المدرسة بدلا من الخوف المرضي من المدرسة ليشير من خلاله أن هناك بعض الأطفال يرفضون الذهاب إلى المدرسة أو الالتحاق بها ويظهرون قلقا أكبر عندما يجبرون على الذهاب إليها، ويكون عدم التحاقهم معروفا بشكل جيد لأبويهم. ومعظمهم يمكنهم في البيت أثناء ساعات المدرسة، وكثيرا ما تصاحب حالة الرفض هذه أعراض نفسية بدنية (سيكوسوماتية) مثل: العزوف عن الطعام، الشعور بالوهن، الام البطن، الغثيان. (رياض نايل، 2015)، في حين يفترض جونسون أن الخوف المرضي من المدرسة لا يتضمن خوفا من المدرسة بالدرجة التي يتضمن الخوف من الانفصال عن الوالدين، وخاصة الأم التي تبدي قلقها حين ينفصل عنها، ثم ينتقل هذا الخوف والقلق إلى ابنها، وكذلك هي وجهة النظر السلوكية أن الطفل يخاف من أن يفقد والدته وذلك لأن حياته رهن بوجودها (غياث، 2011).

فتؤكد نظرية التحليل النفسي على الدور الذي تقوم به الأم في ظهور وتطور فوبيا المدرسة حيث تؤكد أن فوبيا المدرسة فجرها قلق الانفصال الحاد كنتيجة لخوف الطفل اللاشعوري على حياة أمه الذي يراه معرضا للخطر (ومن ثم تكون حياته هو أيضا في خطر). وهذا القلق يمكن أن تنتقل عدواه من الوالدين إلى الطفل، ويؤدي بدوره إلى رد فعل فوبييائي لدى الطفل- الذي يستبدل مشاعر الغضب الناجمة عن الصراع التكافلي أو الثنائي بين الأم والطفل، بالخوف من المدرسة كنتيجة لمشاعر الغضب الشديد لدى الطفل والتي تصيبه وتظهر في شكل نوبات وتتضمن ردود فعل حشوية، وتعد شيئا مفرعا له للغاية، ومن ثم تبدأ مخاوفه من المدرسة ورغبته في العودة للام (سلوى السيد، 2005).

### 2-3-2- النظرية السلوكية

تنظر المدرسة السلوكية إلى الخوف من المدرسة على أنه استجابة تكيفية متعلمة ارتبطت ارتباطا بالخوف من فقدان الأم، فالمدرسة كمثير محايد تصبح مقترنة شرطيا على

أعراض مرضية كالخوف الحاد، وأعراض جسمية دون أساس عضوي مما تؤدي إلى تجنب المدرسة والبقاء في المنزل.

### 2-2- أعراض المخاوف المدرسية

من بين الأعراض ما يلي

- البكاء والنحيب والتوسل إلى الأهل للبقاء في المنزل
- شكاوى جسمية (بدنية-سيكوسوماتية) متنوعة مثل أوجاع الرأس (الصداع) دوار الرأس (الدوخة)، آلام في المعدة أو في الأمعاء، عدم القدرة على الحركة وآلام في الساقين، الإسهال، الحمى ونزلات البرد، فقدان الشهية للطعام، آلام في الحلق.
- شحوب الوجه واصفراره
- نوبات من الغضب أو استعمال الفاظ تنم عن الغضب أحيانا
- استعمال العنف أحيانا كرمي الدمى، أو تحطيم اثاث المنزل
- رفض التعاون مع الوالدين حين يجبرونه على الذهاب إلى المدرسة
- البكم وعدم القدرة على الكلام رغم أنه لا توجد لديه أي عيوب في النطق (رياض نايل، 2015).

### 2-3- النظريات المفسرة للمخاوف المدرسية؛ تعددت

#### النظريات المفسر منها

#### 2-3-1- نظرية التحليل النفسي

يرى أصحاب هذه النظرية أن المخاوف المرضية تكون في مرحلة الكمون (6-12) مصاحبة لنمو الأنا الأعلى واكتماله، وذلك لقدرة الطفل على استخدام الحيل الدفاعية أو الوسائل الدفاعية الأولية التي يستخدمها الطفل لحماية الأنا الخاص به، فالطفل هنا يبدأ محاولة كبت الصراع لأن هذا الكبت لا يكفي، فيلجأ الطفل للنقل أو الإزاحة والتميز بأن يحول موضوع الخوف الأصلي إلى موضوع آخر بديل. فبدلا من خوف الطفل من الأب على سبيل المثال يخاف من حيوان ما، وبدلا من الخوف من الخصاء فهو يخاف من عض الحيوان. كما أن الطفل يستخدم الترميز وذلك بأن يجعل موضوع الخوف الجديد يرمز إلى موضوع الخوف الأصلي، فالواقف والشخصيات المخيفة تنطوي دائما عند الشخص الخائف على دلالة لاشعورية، خاصة وأنه يرمز إليها بشكل محرف، أما لغاية رغبة مكبوتة، وأما إلى عقوبة رغبة مكبوتة، وأما إلى الأمرين معا (رياض نايل، 2015)، كما تنظر آنا فرويد في تفسيرها لفوبيا الحياة المدرسية أنه لا

من مفاهيم التعلق المفرط بالأُم وقلق الانفصال التي ترتبط كقاعدة في نظرية جون بولبي وجونسون أو على التثبيت أو النكوص الى مراحل سابقة للنمو، بينما ترى نظرية الذات أنّ الأشخاص المصابين بالمخاوف المدرسية بسبب ما يضعه الفرد من قيمة عالية لذاته وإنجازاته وعندما يواجهه موقف يهدّد ذاته في المدرسة لاسيما بادئ المدرسي مما يجعله يخاف من المدرسة لأنّها تهدّد ذاته فينسحب منها ويفضّل البقاء في البيت، في حين تنظر السلوكية إلى استجابات شرطية متعلمة عن طريق التعزيز السلبي.

## 2-4- الأشكال التصنيفية للمخاوف المدرسية

تأخذ المخاوف المدرسية أشكالاً عدّة تختلف فيما بينها، فمنها من صنفها بحسب الحدة، أو بحسب السن أو من ناحية الأسباب نذكر منها ما يلي:

- تصنيف هاهن وبيك الثنائي Hahn And Peak 1957 استخلصا وجود نوعين من المخاوف المدرسية هما: النوع العصبي: يتسم أطفال هذا النوع بكونهم أطفالاً صغاراً وأغلبهم من البنات، والذين أظهروا ردود فعل دراماتيكية، وبداية عاجلة لحالة الخوف، وإنّ هؤلاء الأطفال كانوا متكيفين بشكل حسن. وتتجلى المشكلة الرئيسية لديهم بوجود عقدة من جهة الأم.

- النوع المزمن: يكون أطفال هذه المجموعة أكبر سناً من المجموعة الأولى، وقد تبين أنّهم يعانون من اضطرابات انفعالية أكثر وضوحاً من النوع الأول. إضافة إلى ذلك فإنّ هؤلاء الأطفال أظهروا تاريخاً مرضياً أساسياً من أعراض الخوف المرضي من المدرسة وخوفاً واضحاً من المدرسة (رياض نايل، 2015).

كما صنف سميث Smith 1970 المخاوف المدرسية إلى ثلاثة أنواع:

- النوع الأول: الأطفال الذين أظهروا قلق الانفصال عن آبائهم حتى سن ثماني سنوات

- النوع الثاني: وهذا النوع يمثّل الخوف المرضي الحقيقي من المدرسة، ويوجد لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثماني سنوات وما فوق، ولم تظهر المشكلات لديهم من قبل، ويستمرّ هذا الخوف والقلق من المدرسة حتى ما بعد المدرسة.

- النوع الثالث: ويضمّ هذا النوع المراهقين الذين يعانون الخوف المرضي من المدرسة، إلى جانب أشكال أخرى من الاضطرابات مثل الاكتئاب الانسحاب الاجتماعي المرتبطة

المستوى اللفظي بالأفكار ذات الصلة بفقدان الأم، مثلاً «انك غدا ستتركي وتذهب الى المدرسة، هناك رفاق غير مناسبين ابتعد عنهم، سأشتاق اليك كثيراً أثناء غيابك»، وعندما يصبح هذا الارتباط حاداً على المستوى الانفعالي يرفض الذهاب الى المدرسة وبقائه بالمنزل (غياث، 2011)، كما فسرت الفوبيا الحياة المدرسية من خلال العلاقة بين الطفل والبيئة المحيطة به وعلاقته بالأفراد بها من معلمة اقران وكذلك المثيرات المتاحة بها، وبالتالي انها نظرت الى الفوبيا باعتبارها استجابات متعلمة (رشا محمود وعبد الفتاح علي، 2013)، بينما يرى سكينر Skinner ان الطفل لا يتعلم الخوف من المدرسة بالتشريط الكلاسيكي فقط، بل ايضاً بالتشريط الإجرائي عن طريق تدعيم «الخوف من المدرسة» عند الطفل في البيت والمدرسة. فقد يذهب الطفل الى المدرسة ويعاقب على تقصيره في أداء الواجبات مثلاً (تدعيم سلبي)، في حين يجد في البيت اللعب ومشاهدة التلفزيون (تدعيم إيجابي)، وقد يغيب الطفل عن المدرسة فيشعر بزيادة الاهتمام به والانتباه اليه في البيت (تدعيم إيجابي)، وقد تهدد الأم طفلها بإرساله الى المدرسة (تدعيم سلبي)، ولذا يصبح الذهاب الى المدرسة مؤلماً، والبقاء في البيت ممتعاً فيشعر الطفل في الذهاب الى المدرسة بقلق الانفصال عن البيت وتنشأ فوبيا المدرسة (سلوى السيد، 2005).

## 2-3-3- نظرية الذات

تهتم هذه النظرية بأية أنشطة يقوم بها الطفل داخل المدرسة، مثل علاقاته بالمعلمين وزملاء فصله، حين يناقشون صلتها بتهديد صورة الذات لدى الطفل، ذلك لأنّ صورة الطفل عن ذاته تكون متضخمة، وغير واقعية وتكون حاجته الى التفوق والتميز عالية، لذلك فإنّه عندما يواجه مشكلات تتحدى مستوى أدائه المدرسي ونجاحه يصبح الطفل مترقباً للشر، أي قلقاً، ويتحدد مقدار قلقه في ضوء حجم جهوده المبذولة للاحتفاظ بصورته عن ذاته بلا اضطراب أو تشويش (رياض نايل، 2015).

تعددت الأطر النظرية التي حاولت تفسير المخاوف فنظرية التحليل النفسي ترى أنّ المخاوف المرضية بصفة عامة ومنها المخاوف المدرسية بانها كبت الصراعات النفسية فلا يستطيع الانسان تجنبها فيستعين باليات دفاعية كالإزاحة، فينتقل الموضوع المسبب للخوف الى موضوع خارجي له دلالة رمزية بالموضوع الحقيقي من اجل تخفيف الصراع، وما تشمله ايضاً

من الآخرين، وحاجته الى التقدير والاعتراف بأهميته، فهو يحتاج الى المدح والتشجيع عند إنجازه لأي عمل، ويلعب المحيطون به دورا هاما في إشباع حاجته الى التقدير وذلك بتقديم الثناء والتعزيز اللفظي والمادي له لدى تحقيق اي إنجاز، فمن شأنه ذلك، أن يعزز ثقته بنفسه ويرفع من رضاه عنها (وائل، 2019).

ويمكن تعريف تقدير الذات هو التقييم الذي يضعه المراهق حول نفسه من خلال الفكرة التي يدرك بها كيفية نظر الآخرين وتقييمهم له سواء بالإيجاب أو السلب.

### 3-نظريات تقدير الذات

توجد عدة نظريات تناولت تقدير الذات ومن بين النظريات ما يلي:

#### 3-1-نظرية رونبرج Rosenberg (1965)

اعتبر رونبرج أن تقدير الذات مفهوم يعكس اتجاه الفرد نحو نفسه، وطرح فكرة أن الفرد يكون اتجاهها نحو كل الموضوعات التي يتعامل معها ويغيرها وما الذات الى أحد هذه الموضوعات ويكون الفرد نحوه اتجاهها لا يختلف كثيرا عن الاتجاهات التي يكونها نحو الموضوعات الأخرى ولو كانت أشياء بسيطة ويؤدي استخدامها ولكنه فيما بعد واعترف بأن اتجاه الفرد نحو ذاته يختلف ولو من الناحية الكمية عن اتجاهاته نحو الموضوعات الأخرى. معنى ذلك أن رونبرج يؤكد على أن تقدير الذات هو التقييم الذي يقوم به الفرد ويحتفظ به عادة لنفسه وهو يعبر عن اتجاه الاستحسان او الرفض (نبراس يونس، 2007)، كما اعتبر رونبرج أن تقدير الذات هو التقييم الذي يقوم به الفرد ويحتفظ به لنفسه، وهو يعبر عن اتجاه الاستحسان او الرفض، وقد ركز على العوامل الاجتماعية والمتمثلة بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والديانة وأساليب المعاملة الوالدية، كما اهتم بصفة خاصة بالدور الذي تقوم به الاسرة في تقييم الفرد لذاته، وعمل على توضيح العلاقة بين تقدير الذات الذي يتكون في إطار الاسرة، وأساليب السلوك الاجتماعي اللاحق للفرد، واعتبر أن تقدير الذات مفهوم يعكس اتجاه الفرد نحو نفسه (افنان، 2019)

#### 3-2-نظرية زيلر Zelar (1969)

تفترض نظرية زيلر أن تقدير الذات ينشأ ويتطور بلغة الواقع الاجتماعي اي أن ينشأ داخل الإطار الاجتماعي للمحيط الذي يعيش فيه الفرد، لذا ينظر زيلر الى تقدير الذات من زاوية نظرية المجال في الشخصية ويؤكد أن تقييم الذات لا يحدث

غالبا بخوف الطفل من فشل الدخول الى مرحلة المراهقة بأمان (رياض نايل، 2015)

بينما وضع يول وآخرون (Yule Et Al 1980) تصنيفا للمخاوف المدرسية والذي اعتمد فيه على سبب ظهور الاضطراب فصنفها الى أربعة أنواع:

-النوع الأول: يظهر عند بداية التحاق الطفل بالروضة او المدرسة (عند بداية السنة الاولى) من المدرسة (ويرجع الى قلق الانفصال)

-النوع الثاني: يحدث لأولئك الأطفال الراضين للمدرسة لأقل من أسبوعين.

-النوع الثالث: يحدث لدى الأطفال وذلك بعد انتقال الطفل من مدرسة الى أخرى او الانتقال من صف دراسي الى آخر وتكون المشكلة واضحة بسبب اضطرابات ومشاكل الاسرة.

-النوع الرابع: هذا النوع يحدث للأطفال الذين لازموا المدرسة لمدة تسع سنوات ويظهر في صورة كبيرة كما يظهر هذا النوع في حالة من الاكتئاب النفسي الشديد التي تنتاب الطفل وفي شكل حالة فصام (رشا محمود وعبد الفتاح علي، 2013)

كما نال تقدير الذات الكثير من الاهتمام بدراسة النظريات المرتبطة بها كنظرية روجرز ورونبرج Rosenberg وكوبر سميث Cooper Smith، بحيث ظهر هذا المصطلح منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات لما له من تأثير على جوانب الشخصية، فربطه العديد من علماء النفس بعدة متغيرات نفسية، فتعددت التعريف حوله.

### 2-5- مفهوم تقدير الذات

يرى رونبرج Rosenberg أن تقدير الذات هو تقييم يعبر عن الاحترام الذي يكتنه الفرد لذاته، والذي يحافظ عليه بشكل معتاد، ويعبر عن اتجاه مقبول او غير مقبول نحو الذات. فمفهوم تقدير الذات يمثل ظاهرة سلوكية قابلة للقياس، ويمكن معالجتها وتناولها بطريقة علمية، ويعتبر تقدير الذات مؤشرا للصحة النفسية (عرارواخرون، 2019)، بينما عرّفه كوبر سميث Cooper Smith بأنه تقييم يضعه الفرد لنفسه ويعمل على المحافظة عليه، حيث يتضمن تقدير الذات اتجاهات الفرد الإيجابية او السلبية نحو ذاته، كما يوضح مدى اعتقاد الفرد بأنه قادر وهام وناجح وكفء (افنان، 2019)

كما عرف بأنه رغبة الفرد في أن يكون موضع تقدير وقبول

والذي يلعب في تشكيله ويؤيده في ذلك زيلر العامل الاجتماعي كالأُسرة والمجتمع، فيظهر التقييم الذي يدركه الفرد نحو ذاته بسلوكيات تصدر عنه وهذا ما أشار اليه كوبر سميث.

#### 4- تصنيف تقدير الذات

وضع روزنبرج ثلاثة تصنيفات للذات هي:

الذات الحالية او الموجودة: وهي كما يرى الفرد ذاته، وينفعل بها.

الذات المرغوبة: وهي الذات التي يجب أن يكون عليها الفرد.

الذات المقدمة: وهي صور الذات التي يحاول الفرد أن يوضحها او يعرفها للآخرين، ويسلط روزنبرج الضوء على العوامل الاجتماعية فلا أحد يستطيع أن يضع تقديرا لذاته والإحساس بقيمتها الا من خلال الآخرين . (ازهارو صباح، 2013)

#### 5- الجانب الميداني للدراسة وإجراءاته المنهجية

##### 5-1- منهج الدراسة

تم اختيار منهج الدراسة اعتمادا على الموضوع المراد دراسته والهدف من الدراسة، ولقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف وتحليل المعلومات الخاصة بالظاهرة بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمعرفة المخاوف المدرسية وعلاقتها بتقدير الذات لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة وتحليلها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

##### 5-2- مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في تلاميذ المتوسطة (السنة الأولى والثانية والثالثة متوسط) المتواجدين بمتوسطة مشرى أحمد بحي واد طلبة وسط مدينة تيارت (الجزائر) للموسم المدرسي 2018/2019م

##### 5-3- أدوات الدراسة

##### 5-3-1- مقياس المخاوف المدرسية

استخدمنا في هذه الدراسة مقياس المخاوف المدرسية للباحثة غيات سالم (2012) المكون من 40 فقرة موزع على سبعة أبعاد (الخوف من الذهاب الى المدرسة (9 فقرات) وبعد الخوف من المعلم (9 فقرات)، الخوف من المدير (4 فقرات)، الخوف من الزملاء (5 فقرات)، الخوف من الاختبارات (9 فقرات)، الخوف من فناء المدرسة (3 فقرات)، الخوف من طبيب المدرسة (فقرة واحدة).

في معظم الحالات الا في الإطار المرجعي الاجتماعي، ويصف «زيلر» تقدير الذات بأنه تقدير يقوم به الفرد لذاته ويلعب دور المتغير الوسيط أو أنه يشغل المنطقة المتوسطة بين الذات والعالم الواقعي» (نبراس يونس، 2007)، وطبقا «لزيلر» مفهوم يربط بين تكامل الشخصية من ناحية وقدرة الفرد على أن يستجيب لمختلف المثيرات التي يتعرض لها من ناحية أخرى، ولذلك فإنه افتراض أن الشخصية التي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في الوسط الاجتماعي الذي توجد فيه، وإن تأكيد «زيلر» على العامل الاجتماعي جعله يسمى مفهومه - ويوافق النقاد على ذلك- بأنه تقدير الذات الاجتماعي» وقد ادعى أن المناهج او المداخل الأخرى في دراسة تقدير الذات لم تعط العوامل الاجتماعية حقها في نشأة ونمو تقدير الذات (ازهارو صباح، 2013).

#### 3-3- نظرية كوبر سميث 1976 Cooper Smith

يرى كوبر سميث أن تقدير الذات يتضمن كلا من عمليات تقييم الذات وردود الافعال والاستجابات الدفاعية او على عكس «روزنبرج» لم يحاول كوبر سميث أن يربط أعماله في تقدير الذات بنظرية أكبر وأكثر شمولاً، ولكنه ذهب الى أن تقدير الذات مفهوم متعدد الجوانب ولذا فإن علينا ألا نغلق داخل منهج واحد أو مدخل معين لدراسته، بل علينا أن نستفيد منها جميعا لتفسير الأوجه المتعددة لهذا المفهوم (نبراس يونس، 2007) كوبر سميث تمثلت في دراسة لتقدير الذات عند أطفال ما قبل المدرسة القانونية وتقدير الذات عند كوبر سميث ظاهرة تتضمن كلا من عمليات تقييم الذات كما تتضمن ردود الفعل او الاستجابة الدفاعية وإن كان تقدير الذات يتضمن اتجاهات تقييمية نحو الذات فإن هذه الاتجاهات تتسم بقدر كبير من العاطفة فتقدير الذات عند كوبر سميث هو الحكم الذي يصدره الفرد على نفسه متضمناً الاتجاهات التي يرى أنه تصنعه على نحو دقيق ويقسم تعبير الفرد عن تقديره لذاته على قسمين:

1. التعبير الذاتي وهو إدراك الفرد لذاته ووصفه لها.

2. التعبير السلوكي ويشير إلى الأساليب السلوكية التي تفصح عن تقدير الفرد لذاته التي تكون متاحة للملاحظة الخارجية (ازهارو صباح، 2013) .

وعليه يعد مفهوم تقدير الذات من المفاهيم الجوهرية التي حاول علماء النفس التنظير فيها كروزنبرج الذي يرى أن تقدير الذات يعكس اتجاه الفرد نحو نفسه إما بالإيجاب أو السلب



## 5-3-1-1- تصحيح المقياس

يتكوّن هذا المقياس من 40 فقرة موزعة على سبعة أبعاد، تتمّ الإجابة على هذا المقياس من خلال بدليين هي نعم ولا، فأعطيت الفقرات التي هي في اتجاه الخاصية الدرجة (1) والتي عكس اتجاه الخاصية الدرجة (0) (غيات وآخرون، 2016)

## 5-3-1-2- الخصائص السيكومترية لمقياس المخاوف المدرسية

قامت الباحثة بتطبيق المقياس بطريقة جماعية على عينة استطلاعية قوامها (40) تلميذا بالطور المتوسط بمتوسطة مشري أحمد وسط مدينة تيارت خلال الموسم الجامعي 2018/2019م للتأكد من الخصائص السيكومترية لأداة

المقياس فكانت النتائج كالتالي:

-صدق المقياس: تمّ إثباته باستخدام طريقة المقارنة الطرفية: الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية)

تمّ حساب الفروق بين متوسطات الفئة العليا (الحاصلين على أعلى الدرجات على المقياس) والفئة الدنيا (الحاصلين على أدنى الدرجات على المقياس) بعد ترتيب الدرجات وأخذ (27%) من عينة الدراسة وجاءت الفروق كلها دالة لكلّ المقاييس الفرعية (أبعاد المقياس) كما هو موضّح في الجدول التالي

جدول (01): الصدق التمييزي لمقياس المخاوف المدرسية

| المقياس                        | الفئة العليا |      | الفئة الدنيا |      | df | t    | مستوى الدلالة |
|--------------------------------|--------------|------|--------------|------|----|------|---------------|
|                                | $\bar{x}$    | s    | $\bar{x}$    | s    |    |      |               |
| الخوف من الذهاب الى المدرسة    | 2.74         | 1.48 | 1.23         | 2.74 | 38 | 3.05 | 0.01          |
| الخوف من المعلم                | 4.04         | 1.67 | 1.00         | 0.70 | 38 | 6.24 | 0.01          |
| الخوف من المدير                | 1.63         | 1.04 | 0.85         | 0.89 | 38 | 2.32 | 0.01          |
| الخوف من الزملاء               | 1.81         | 1.14 | 0.54         | 0.51 | 38 | 3.81 | 0.01          |
| الخوف من الاختبارات            | 5.81         | 1.64 | 3.62         | 1.50 | 38 | 4.07 | 0.01          |
| الخوف من فناء المدرسة (الساحة) | 1.30         | 0.66 | 0.77         | 0.43 | 38 | 2.57 | 0.01          |
| الخوف من طبيب المدرسة          | 0.33         | 0.48 | 0.00         | 0.00 | 38 | 2.48 | 0.01          |
| المخاوف المدرسية               | 17.67        | 5.41 | 8.00         | 1.73 | 38 | 6.24 | 0.01          |

المخاوف المدرسية مقبول، إذ قدرت قيم ثبات مقياس المخاوف المدرسية بطريقة ألفا كرونباخ ب(0.76) وأما بالنسبة لطريقة التجزئة النصفية فقد قدرت معامل الثبات ب(0.84)، ونستدل من هذه النتائج على تمتع المقياس بدرجة جيدة من الثبات.

## 5-3-2- مقياس تقدير الذات لروزنباغ

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة مقياس روزنباغ Rosenberg الذي يقيس تقدير الذات وهو غالبا ما يستخدم في الدراسات التي تخصّ تقدير الذات في فترة المراهقة. صمّم على يد روزنباغ Rosenberg في سنة 1965 وهو يقيس النظرة التي ينظرها الفرد الى نفسه، القيمة التي يحملها عن نفسه كشخص، وهو يسمح بتقييم عوامل تقبل الذات في تقدير الذات، يتكوّن من (10) فقرات، وقد قام بترجمته للغة العربية على بوطاق.

## 5-3-2-1- تصحيح المقياس

صمّم المقياس على طريقة ليكرت بأربعة بدائل للإجابة هي:

يتّضح من الجدول (01) وجود فروق دالة إحصائية بين متوسط الفئة العليا ومتوسط الفئة الدنيا لمقياس المخاوف المدرسية، حيث جاءت قيم «ت» دالة إحصائية لجميع المقاييس الفرعية لمقياس المخاوف المدرسية عند مستوى الدلالة (0.01) ودرجة الحرية (38)، ونستدل من هذه النتائج على تمتع هذا المقياس بقدرة جيدة للتمييز بين الفئتين المتطرفتين، وبالتالي المقياس صادق باستخدام طريقة المقارنة الطرفية.

-ثبات المقياس

تم حساب ثبات مقياس المخاوف المدرسية اعتمادا على طريقة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alfa Cronbach) وطريقة معادلة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما هي موضّحة في الجدول التالي:

جدول (02): قيم ثبات مقياس المخاوف المدرسية

| الطريقة المتغيرات | ألفا كرونباخ | التجزئة النصفية |
|-------------------|--------------|-----------------|
| المخاوف المدرسية  | 0.76         | 0.84            |

من خلال الجدول (02) نلاحظ أنّ معامل ثبات مقياس

(موافق بشدة، موافق، غير موافق، غير موافق بشدة). ويتكوّن من مجموع (10) عبارات تقيسه، (5) عبارات إيجابية وهي على التوالي (1-3-4-7-10)، أما السلبية منها الفقرات (2-5-6-9) (بوعقادة، 2013)

5-3-2-2-1 الخصائص السيكومترية لمقياس تقدير الذات لروزنباغ Rosenberg

قامت الباحثة بتطبيق المقياس بطريقة جماعية على عينة استطلاعية قوامها (40) تلميذا بالطور المتوسط بمتوسطة مشري أحمد وسط مدينة تيارت خلال الموسم المدرسي 2018/2019م للتأكد من الخصائص السيكومترية لأداة

المقياس فكانت النتائج كالتالي:

-صدق المقياس: تم إثباته باستخدام طريقة المقارنة الطرفية -الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية)

تم حساب الفروق بين متوسطات الفئة العليا (الحاصلين على أعلى الدرجات على المقياس) والفئة الدنيا (الحاصلين على أدنى الدرجات على المقياس) بعد ترتيب الدرجات وأخذ (27%) من عينة الدراسة وجاء الفرق دالاً كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (03): الصدق التمييزي لمقياس تقدير الذات

| المقياس     | الفئة العليا |      | الفئة الدنيا |      | df | t    | مستوى الدلالة |
|-------------|--------------|------|--------------|------|----|------|---------------|
|             | $\bar{x}$    | s    | $\bar{x}$    | s    |    |      |               |
| تقدير الذات | 31.57        | 3.57 | 23.92        | 2.21 | 38 | 6.63 | 0.01          |

روزنباغ Rosenberg

يتّضح من الجدول (03) وجود فروق دالة إحصائية بين متوسط الفئة العليا ومتوسط الفئة الدنيا لمقياس تقدير الذات، حيث جاءت قيم «ت» دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,01) ودرجة الحرية (38)، ونستدلّ من هذه النتائج على تمتع هذا المقياس بقدرة جيدة للتمييز بين الفئتين المتطرفتين.

ثبات المقياس (Validity): تم حساب ثبات مقياس تقدير الذات اعتماداً على طريقة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alfa Cronbach) وطريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (04): قيم ثبات مقياس تقدير الذات

| الطريقة المتغيرات | ألفا كرونباخ | التجزئة النصفية |
|-------------------|--------------|-----------------|
| تقدير الذات       | 0.70         | 0.67            |

من خلال جدول رقم (04) نلاحظ أنّ معامل ثبات مقياس

تقدير الذات كان مقبولا، إذ قدرت قيم ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ بـ (0.70)، أما بالنسبة لطريقة التجزئة النصفية، فقد قدرت معامل الثبات بـ (0.67)، ونستدلّ من هذه النتائج على تمتع المقياس بدرجة جيدة من الثبات.

بعد حساب الخصائص السيكومترية لأدوات القياس وهي مقياس المخاوف المدرسية وتقدير الذات لروزنباغ Rosenberg، تبين لنا أنّ المقياسين يتمتعان بخصائص سيكومترية جيّدة تسمح لنا باستخدامهم في الدراسة الأساسية.

#### 5-4- عينة الدراسة الأساسية

تكوّنت عينة الدراسة من 135 تلميذا (ة) متواجدين بمتوسطة مشري أحمد بحي واد طلبة وسط مدينة تيارت (الجزائر)، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية وذلك من خلال التركيز على طبقتين في المجتمع انطلاقاً من هدف الدراسة هما: الجنس والمستوى الدراسي وتمّ سحب عينة بطريقة عشوائية من كلّ طبقة بما يتناسب حجمها وحجم الطبقة في المجتمع، والجدول الموالي يوضّح توزيع العينة.

## جدول (05): خصائص عينة الدراسة الأساسية

| المتغير        | الجنس |       | المستوى الدراسي |             |             |
|----------------|-------|-------|-----------------|-------------|-------------|
|                | ذكور  | اناث  | اولى متوسط      | ثانية متوسط | ثالثة متوسط |
| التكرار        | 65    | 70    | 75              | 30          | 30          |
| النسبة المئوية | %48.1 | %51.9 | %55.6           | %22.2       | %22.2       |

نلاحظ من الجدول (5) أنّ نسبة الإناث فاقت نسبة الذكور وأنّ نسبة المستوى أولى متوسط فاقت المستويين الدراسين (الثاني والثالث متوسط).

## 5-5- الأساليب الإحصائية

## 5-5-1- الإحصاء الوصفي

- تكرارات (Effectifs). - النسبة المئوية. (Pourcentage) - المتوسط الحسابي. (Moyenne) - الانحراف المعياري (Ecart type).

## 5-5-2- الإحصاء الاستدلالي

- معامل ارتباط بيرسون (Person Corrélacion). - معامل ألفا كرونباخ (Alfa Cronbach).

- التجزئة النصفية - اختبار «ت» (Test t) للفروق بين المجموعتين المستقلتين. وتمّت المعالجة الإحصائية للبيانات من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية «SPSS 22»

## 5-6- عرض وتحليل نتائج الدراسة

## 5-6-1- عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضية الأولى

تنصّ الفرضية الأولى على: «توجد علاقة ارتباطية بين المخاوف المدرسية وتقدير الذات لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة». لاختبار هذه الفرضية استخدمنا معامل الارتباط بيرسون (R) كما هو مبين في الجدول التالي:

## جدول (06): العلاقة بين المخاوف المدرسية وتقدير الذات باستخدام معامل الارتباط بيرسون

| المخاوف المدرسية | الخوف من الذهاب الى المدرسة | الخوف من المعلم | الخوف من المدير | الخوف من الزملاء | الخوف من الاختبارات | الخوف من فناء المدرسة (الساحة) | الخوف من الطبيب | مخاوف مدرسية ككل |
|------------------|-----------------------------|-----------------|-----------------|------------------|---------------------|--------------------------------|-----------------|------------------|
| تقدير الذات      | -0.11                       | -0.26**         | -0.53           | -0.15            | -0.11               | -0.10                          | -0.14           | -0.22**          |

يتّضح من خلال الجدول (06) وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائياً بين تقدير الذات وكلّ من الخوف من المعلم والمخاوف

## 5-6-2- عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضية الثانية

تنصّ الفرضية الثانية على: «توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المخاوف المدرسية تعزى لمتغير الجنس لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة». لاختبار هذه الفرضية استخدمنا اختبار «ت» لعينتين مستقلتين كما هو مبين في الجدول التالي:

المدرسية ككل، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (-0.22) و(0.26) وهي كلها قيم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) بمعنى كلما زادت المخاوف المدرسية قلّ تقدير الذات لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة، أما بالنسبة لأبعاد الخوف من الذهاب الى المدرسة والخوف من المدير والزملاء والامتحانات والخوف من فناء المدرسة والطبيب فجاءت قيم (r) غير دالة إحصائياً ونستدل من هذه النتائج على التحقق الجزئي للفرضية.

جدول (07): الفروق بين الجنسين في المخاوف المدرسية

| المتغيرات                   | n   | $\bar{x}$ |       | s    |      | df   | t     | مستوى الدلالة |
|-----------------------------|-----|-----------|-------|------|------|------|-------|---------------|
|                             |     | ذكور      | إناث  | ذكور | إناث |      |       |               |
| الخوف من الذهاب الى المدرسة | 135 | 1.81      | 1.96  | 1.39 | 1.48 | 133  | -0.57 | غير دالة      |
| الخوف من المعلم             | 135 | 2.48      | 3.17  | 1.91 | 2.05 | 1333 | -2.02 | 0.01          |
| الخوف من المدير             | 135 | 1.15      | 1.29  | 1.09 | 1.06 | 133  | -0.71 | غير دالة      |
| الخوف من الزملاء            | 135 | 1.02      | 1.43  | 1.16 | 1.36 | 133  | -1.88 | غير دالة      |
| الخوف من الاختبارات         | 135 | 4.37      | 5.11  | 2.29 | 1.82 | 133  | -2.09 | 0.01          |
| الخوف من فناء المدرسة       | 135 | 1.03      | 1.17  | 0.68 | 0.74 | 133  | -1.14 | غير دالة      |
| الخوف من الطبيب             | 135 | 0.14      | 0.21  | 0.34 | 0.41 | 133  | -1.14 | غير دالة      |
| المخاوف المدرسية ككل        | 135 | 11.89     | 14.33 | 6.06 | 5.83 | 133  | -2.36 | 0.01          |

يتّضح من الجدول (7) وجود فروق بين الجنسين في كلّ

من الخوف من المعلم والخوف من الامتحانات والمخاوف المدرسية ككلّ للأب بقيمة (ت) قدرها ما بين (2.02- 2.36) عند مستوى الدلالة (0.01) لصالح الإناث، وعدم وجود فروق بين الجنسين في كلّ من بعد الخوف من المدرسة والمدير والزملاء والخوف من فناء المدرسة والطبيب.

#### 5-6-3- عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضية الثالثة

: تنصّ الفرضية الثالثة على: « فروق ذات دلالة إحصائية في المخاوف المدرسية تعزى لمتغير المستوى الدراسي (الاولى والثانية والثالثة متوسط) لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة». ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل التباين الأحادي، حيث دلّت النتائج على ما يلي:

نلاحظ من خلال جدول (8) أنّ مصدر التباين عدم وجود فروق بين المخاوف المدرسية (الخوف من الذهاب الى المدرسة، الخوف من المعلم، الخوف من المدير، والخوف من الزملاء والامتحانات والخوف من الطبيب وفناء المدرسة) تبعاً للمستوى الدراسي (أولى، ثانية وثالثة متوسط) لانعدام الدلالة الإحصائية، مما يعني أنّ عامل المستوى الدراسي لا يؤثر في المخاوف المدرسية وبالتالي عدم تحقق الفرضية



جدول (08) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق في المخاوف المدرسية تعزى لمتغير المستوى الدراسي

| المتغير                     | مصدر التباين   | درجات الحرية | مجموع مربعات الانحراف | متوسط المربعات | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|-----------------------------|----------------|--------------|-----------------------|----------------|----------|---------------|
| الخوف من الذهاب الى المدرسة | بين المجموعات  | 2            | 4.611                 | 2.306          | 1.12     | غير دالة      |
|                             | داخل المجموعات | 132          | 266.697               | 2.052          |          |               |
|                             | المجموع        | 134          | 271.415               |                |          |               |
| الخوف من المعلم             | بين المجموعات  | 2            | 9.795                 | 4.897          | 1.21     | غير دالة      |
|                             | داخل المجموعات | 132          | 532.620               | 4.035          |          |               |
|                             | المجموع        | 134          | 542.415               |                |          |               |
| الخوف من المدير             | بين المجموعات  | 2            | 1.913                 | 0.957          | 0.82     | غير دالة      |
|                             | داخل المجموعات | 132          | 153.420               | 1.162          |          |               |
|                             | المجموع        | 134          | 155.333               |                |          |               |
| الخوف من الزملاء            | بين المجموعات  | 2            | 1.068                 | 0.534          | 0.31     | غير دالة      |
|                             | داخل المجموعات | 132          | 220.813               | 1.673          |          |               |
|                             | المجموع        | 134          | 221.881               |                |          |               |
| الخوف من الاختبارات         | بين المجموعات  | 2            | 8.400                 | 4.200          | 0.96     | غير دالة      |
|                             | داخل المجموعات | 132          | 576.533               | 4.368          |          |               |
|                             | المجموع        | 134          | 584.933               |                |          |               |
| الخوف من فناء المدرسة       | بين المجموعات  | 2            | 0.415                 | 0.207          | 0.40     | غير دالة      |
|                             | داخل المجموعات | 132          | 68.133                | 0.516          |          |               |
|                             | المجموع        | 134          | 68.548                |                |          |               |
| الخوف من طيبب المدرسة       | بين المجموعات  | 2            | 0.333                 | 0.167          | 1.13     | غير دالة      |
|                             | داخل المجموعات | 132          | 19.400                | 0.147          |          |               |
|                             | المجموع        | 134          | 19.733                |                |          |               |
| المخاوف المدرسية ككل        | بين المجموعات  | 2            | 40.951                | 20.476         | 0.55     | غير دالة      |
|                             | داخل المجموعات | 132          | 4792.733              | 36.867         |          |               |
|                             | المجموع        | 134          | 4833.684              |                |          |               |

## مناقشة وتفسير نتائج الدراسة

## مناقشة وتفسير نتائج اختبار الفرضية الأولى

زملائه خاصة ما تعرفه المؤسسة (المتوسطة) من اكتظاظ في الاقسام، مما تجعل المعلم يفقد أعصابه فيتجه الى هذه الأساليب فمن شأنها أن تؤدي الى تدني مستوى تقدير الذات، وانعدام الثقة بالنفس للتلميذ خاصة اذا خبر مواقف مؤلمة في الطور الابتدائي كالعقاب والتخويف داخل المدرسة فتجعله ينفر منها فتؤثر على تحصيله الدراسي بحصوله على علامات متدنية، فيشعر بالفشل فتقل من ثقته بنفسه وتقديره لذاته لكونه يرى أنّ خوفه من المدرسة عائق في تحصيله الدراسي.

وهذا ما يراه نايل (1995) بأنّ الأطفال الذي يعانون من فوبيا المدرسة يتسمون بانخفاض في تقدير الذات، اضطراب الصورة الوالدية التي بدت متذبذبة بين السلبية والإهمال

أسفرت نتائج التحليل الإحصائي على تحقق الفرضية جزئيا التي تنص على وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين المخاوف المدرسية وتقدير الذات لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة، اي وجود علاقة ارتباطية سالبة بين الخوف من المعلم والمخاوف المدرسية وتقدير الذات بمعنى كلما زاد خوف المراهق من معلمه ومن المدرسة قلّ تقدير الذات لديه. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أنّ التلميذ المصاب بالمخاوف المدرسية الذي يرفض الذهاب إليها وعدم حبه ورغبته بها ينتابه القلق والخوف لاسيما اذا كان المعلم يستخدم أساليب التهديد والصراخ والسخرية منه أمام

المدرسي: الممارسات الاستفزازية الخاطئة من طرف بعض المعلمين، وضعف التحصيل الدراسي للتلميذ، بالإضافة الى الاستهزاء والسخرية من قبل زملائه والتمييز بين التلاميذ (غياث، 2011).

وهذا ما أشار اليه تالن (Talan 2001) في دراسته على أن الطفل الذي لديه علاقات إيجابية مع المعلم يكون متوافقا مدرسيا، فيظهر رغبة أقل لتجنب المدرسة، ويشعر بشكل أقل بالوحدة أكثر من الطفل الذي لديه فقر في هذه العلاقات (رشا محمود و عبد الفتاح علي، 2013)، اما خوفهم من الامتحانات فهو يرجع إلى طبيعة الامتحانات التي أغلبها ذات طابع كتابي أكثر من شفهي وعدم تهيئة نفسيا لإجرائه كتعود بعض المعلمين أن الاختبارات التي ستقدم لهم غير عادية ويصعب الإجابة عليها وتتطلب جهدا كبيرا في مراجعة الدروس مما تجعلهم يشعرون بالخوف خاصة في ظل ضغوطات الوالدين وتوبيخهم أو حرمانهم من الدراسة في حالة حصولهم على درجات منخفضة، فتزيد من مخاوفهم في توقع الفشل في الدراسة، كما أنهم أحيانا يمتحن في اليوم أكثر من مادة من شأنه عدم إعطائهم فرصة في مراجعة المواد والتهيؤ للامتحان مما يزيد من مخاوفهم. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة خلدون الزبيدي (1983) ودراسة مرسي (1988) وجاسم أحمد (2003) أن الإناث أكثر خوفا من الذكور. وتتعارض مع دراسة وليد الشطري (1986) وعباس عوض ومدحت عبد اللطيف (1990) ودراسة مها أبو حطب (1994) ودراسة ربيع شعبان والسعيد غازي (1996) ودراسة العاسمي (2002) في أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في المخاوف المدرسية.

#### مناقشة وتفسير نتائج اختبار الفرضية الثالثة

أسفرت نتائج التحليل الإحصائي على عدم تحقق للفرضية التي تنص على أنه «توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المخاوف المدرسية تعزى لمتغير المستوى الدراسي (الاولى والثانية والثالثة متوسطة) لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة» حيث خلصت النتائج إلى عدم وجود فروق في المخاوف المدرسية بين المستويات الثلاثة، مما يعني أن تلاميذ هذه المرحلة مهما اختلفت مستوياتهم فهم يعانون من المخاوف المدرسية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بانتقالهم الى نظام تعليمي جديد مختلف عما اعتادوا عليه خلال تعليمهم في الطور الابتدائي بالاعتماد على معلم او معلمين على الأكثر،

وبين الحماية الزائدة، اضطراب صورة البيئة التي يعيش فيها الطفل، وقد بدت قياسية ومتوحشة يكتنفها الغموض والخوف، اضطراب العلاقة بين أفراد الأسرة (الام- الاب- الاخوة) بعضهم البعض، والطفل الفوبياوي لديه مشاعر من الحزن والكآبة والخوف من العدوان الخارجي مع وجود ميول عدوانية لديه تجاه البيئة الأسرية والمدرسية – افتقاره الاتزان الانفعالي والوجداني والشخصي (سلوى السيد، 2005). وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة كنولمان Knollmann (2010). وتتعارض مع دراسة نيكولسوبيج Nicholsandperg (1970) والتي خلصت الى أنه لا توجد فروق دالة في تقييم الذات بين الأطفال الذين يعانون الخوف المرضي من المدرسة والمجموعة الضابطة، وايضا مع دراسة يوسف عبد الفتاح (1993) ودراسة العاسمي (1995) في عدم وجود فروق دالة إحصائية بين الأطفال الذين يعانون الخوف المرضي من المدرسة والأطفال العاديين في مفهوم الطفل عن نفسه.

#### مناقشة وتفسير نتائج اختبار الفرضية الثانية

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي التحقق الجزئي للفرضية التي تنص على أنه «توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المخاوف المدرسية تعزى لمتغير الجنس لدى المراهق المتمدرس بالمرحلة المتوسطة» حيث أظهرت النتائج أن الإناث أكثر معاناة من المخاوف المدرسية والخوف من المعلم ومن الامتحانات على الذكور. وتعزو الباحثة هذه النتيجة الى طبيعة جنس الإناث من خلال التعبير أكثر عن انفعالاتهن بحرصهن، والتزامهن الشديد على التفوق والتمييز مقارنة بأقرانهن من الذكور لتحقيق نتائج جيدة مما يثير لديهن الخوف والتوتر من الفشل خاصة في ظل طول المنهاج وكثافته مما يحتم على المعلم التكليف بأعمال خارج الدراسة اي الواجبات المدرسية، فتسبب لهن التعب وعدم القدرة على الاستيعاب فيشعرون بالخوف والقلق لتصل الى حد عدم الذهاب من المدرسة خوفا من عقاب وتوبيخ المعلم، لاسيما اذا كان يتبع أساليب معاملة قاسية كالاعتماد على السب والشتم والسخرية وتهديدن بخفض علامتهن قد يتعدها أحيانا الى الضرب، الأمر الذي يشكل لهن الخوف من التعرض للتوبيخ أو النقد من قبل المعلم لاسيما في مرحلة المراهقة التي تعرف فيها المراهقة أنها أكثر حساسية مما يتسبب في جرح نرجسيتها لاسيما اذا تم ذلك أمام زملائها. وهذا ما أشارت اليه نتائج الدراسة الزيرد والحباشنة (2006) الى أن من أسباب الخوف

لها من تأثير سلبي على شخصيته، وتحصيله العلمي خاصة في هذه المرحلة التي يسعى من خلالها إلى البحث عن ذاته وتحديد دوره في المجتمع. ونظرا لأهمية المخاوف المدرسية وتأثيرها على عدّة جوانب من الشخصية هو الذات الذي يعتبر من المفاهيم الأساسية في علم النفس بما في ذلك تقدير الذات لما له من أهمية في مرحلة المراهقة بسعي التلميذ المراهق إلى الاهتمام أكثر بذاته، كما يعدّ عاملا في ظهور المخاوف المدرسية أو نتيجة لذلك، لذا فقد جاءت الدراسة الحالية للكشف عن طبيعة العلاقة بين المخاوف المدرسية وتقدير الذات على عينة مكونة (135) تلميذا وتلميذة بمتوسطة مشري أحمد وسط مدينة تيارت بالجزائر، فأسفرت نتائج الدراسة على وجود علاقة ارتباطية سالبة بين المخاوف المدرسية وتقدير الذات، ووجود فروق بين الجنسين في المخاوف المدرسية و الخوف من المعلم ومن الامتحانات لصالح الإناث، وعدم وجود فروق في المخاوف المدرسية تبعا للمستوى الدراسي (سنة أولى وثانية وثالثة متوسط).

وعليه فللمخاوف المدرسية تأثير على تقدير الذات وهذا ما اسفرت عليه نتائج الدراسة وايضا الدراسات السابقة ويبقى دور كل من الاسرة والمدرسة في القضاء عليها، من خلال كسب ثقة المراهق وإقامة علاقات طيبة معه قائمة على الحب والود والتعاون، وإشراكه في عملية التعلم مع أنها من ضمن أهداف الإصلاحات التي طرأت على المنظومة التربوية إلا أنّ هذه الحالات التي تعاني من المخاوف المدرسية في أغلبها لا يتم التعامل معها بشكل سليم بتجاهلها مما قد تنعكس آثارها في مراحل لاحقة او قد تتطور الى اضطرابات نفسية تظهر في مرحلة الرشد. وهذا ما يراه بولي (1973) أنّ الخوف المرضي من المدرسة يعدّ المسؤول عن كثير من اضطرابات سنّ الرشد: كالعزلة الاجتماعية والخوف من الأماكن المفتوحة والخوف من الذهاب الى العمل. ومن المحتمل أن يؤدي الخوف المرضي من المدرسة الى حالة فصامية في المستقبل (رياض نايل، 2015). وتبقى توعية الوسط المدرسي بخطورة هذا الاضطراب ونتائجه السلبية على تحصيل التلميذ وعلى نمو شخصيته ومساعدته من أجل تجاوز تلك المخاوف لكي يصبح مستقلا وناضجا وقادرا على التعامل مع واقعه في المدرسة وخارجها.

وعلى ضوء هذه النتائج نوصي بما يلي

- إعطاء فرصة للمراهق للتحدث عن تجاربه وخبراته المتعلقة بمخاوفه حتى لا يكتبها في اللا شعور وتتحول الى أعراض

إلا أنّه في هذا الطور يواجه التلاميذ عدّة اساتذة، كما أنّهم يدرسون الكثير من المواد الدراسية وكثرة الامتحانات وصعوبة المناهج التي تشمل مفاهيم مجردة ومعقدة ومتطورة بالنسبة لهم، وطرائق تدريس مختلفة خاصة إذا اعتمدت على طرق تعليم ضاغطة كالتلقي والحفظ، ومطالب جديدة يفرضها نظامها أي يتلقّى تعزيزات سلبية ممّا يجد صعوبة كبيرة في التكيف مع المدرسة، مما يولد لديهم الخوف من المدرسة لاسيما في مرحلة المراهقة الذين يسعون من خلالها الى تحديد دورهم ومصيرهم المهني والعلمي، مما تجعلهم يشعرون بتوتر وقلق دائم يؤدي بهم إلى الخوف من المدرسة بسبب خوفهم من الفشل خصوصا إذا لم يكونوا على قدر توقعات الأهل والأساتذة خاصة في ظلّ التغيرات المرتبطة بمرحلة المراهقة التي يحتاجون إلى التكيف معها.

وهذا ما أظهرته دراسة هيرسوفودافيدسون Hersov And Davidson (1996) في دراستين منفصلتين، أنّ أعراض الخوف المرضي من المدرسة قد تظهر مباشرة بعد انتقال الطفل الى مدرسة جديدة، وذلك لأنّ المدرسة تشكّل بيئة معقدة تتطلب من الطفل بتكيف مناسب، وإذا فشل فإنّه سوف يعاني من القلق والخوف، ومن ثمّ الانسحاب من المدرسة. (رياض نايل، 2015)

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة هيث Heath 1985 الى أنّ حالة الفوبيا المدرسية توجد بين الجنسين وبين مستويات عمرية (5-15 سنة)، وتتعارض مع دراسة بحري (1979) في أنّ مخاوف الطلاب في الصف الاول والصف الثاني والصف الثالث المتوسط (بنين وبنات) كانت مخاوفهم تتركز حول الخوف من الامتحان، الرسوب، درس معين، كما أشارت النتائج الى أنّ المخاوف تتغير بتقدم السن والمرحلة الدراسية (يحيى داود ونهى، 2011). وايضا مع دراسة مها ابو حطب (1994).

## خاتمة

يشعر التلميذ في كثير من الأحيان من مخاوف تتعلق بذهابه الى المدرسة خاصة في السنوات الاولى من تدمرسه والتي تزول بمجرد الاندماج في البيئة المدرسية، إلا أنّه قد تصبح حالة مرضية فتؤثر على جوانب حياته والتي تتطلب علاجا ورعاية، فقد يتعدّاها الى أطوار أخرى لاسيما في مرحلة المراهقة التي تظهر على شكل مزمن وشديد، كما قد تتطور الى اضطرابات نفسية أو مشكلات دراسية لاسيما اذا لم يتم التكفل بها لما

- جسمية ومن ثم ألى أمراض نفسية.
- يجب على الوالدين التحدث مع ابنهم المراهق الخائف من المدرسة بغية تحديد مصدر مخاوفه وحلها بأسلوب يعتمد على التفاهم والحوار هذا من، ومن جهة أخرى الاهتمام بتوعية الوالدين بالمشكلات النفسية منها المخاوف المدرسية والدراسية التي يتعرض لها الأبناء وكيفية التعامل معها.
- تجنب استخدام العقاب القاسي من طرف المعلم لاسيما في المراحل الأولى من التمدرس من عمر التلميذ لتجنب ظهور المخاوف المدرسية او حتى بعض المشكلات الدراسية في مراحل دراسية لاحقة.
- توفير مختصين نفسانيين ممارسين في المؤسسات التربوية للتكفل بحالات المخاوف المدرسية ومتابعتها حتى نتفادى
- تدهور مستوى التحصيل العلمي للتلميذ المراهق ومختلف الاضطرابات النفسية الناجمة عنها في مرحلة الرشد.
- كما نقترح دراسات مستقبلية منها:
- المخاوف المدرسية وعلاقتها بالأمراض السيكسوماتية عند المراهق.
- المخاوف المدرسية وعلاقته بتقدير الذات في ضوء متغيرات أخرى (المستوى الاجتماعي، الترتيب الميلاي، المستوى التعليمي للوالدين)
- المخاوف المدرسية عند التلاميذ الموهوبين.
- المخاوف المدرسية عند التلاميذ ذوي صعوبات التعلم والمصابين بالبدانة.

## المراجع

1. ازهار يوسف، صباح مرشود (2013)، تقدير الذات لدى طلبة المرحلة الاعدادية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد (20)، العدد (5).
2. افنان عبد الله (2019)، اساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بدرجة تقدير الذات لدى طالبات صعوبات التعلم في الصفوف الاولى في المدارس الابتدائية بمدينة جدة، المجلة العربية لعلوم الاعاقة والموهبة، العدد (6).
3. بوعقادة هند (2013)، تقدير الذات لدى المراهق البطال، رسالة ماجستير في علم النفس العيادي، جامعة وهران، الجزائر
4. بن عامر زكية (2012)، المشكلات الدراسية عند الطفل وأثرها على عملية التعلم فوبيا المدرسة نموذجا، مجلة انثروبولوجية الاديان، المجلد 8، العدد 2.
5. وائل السيد (2019)، جودة الحياة الجامعية كعامل وسيط بين الاغتراب النفسي وتقدير الذات لدى طلاب جامعة الملك سعود، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 5، العدد 2.
6. يحيى داود الجنابي، نهى لعيبي (2011)، تأثير اسلوب التحصيل التدريجي في تخفيض شعور الرهاب المدرسي لدى طالبات المرحلة المتوسطة، مجلة كلية التربية، العدد الرابع، المجلد الاول.
7. نبراس يونس محمد ال مراد (2007)، تقدير الذات لدى طالبات قسم التربية الرياضية وعلاقته بمستوى التحصيل الأكاديمي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد (14)، العدد (4).
8. سلوى السيد سليمان (2005)، فعالية التدريب على المهارات الاجتماعية في خفض فوبيا المدرسة، رسالة ماجستير في التربية (صحة نفسية)، كلية التربية، الزقازيق، مصر.
9. رياض نايل العاسي (2015)، ط1، سيكولوجية الطفل الرافض للمدرسة، دار الاعصار العلمي، عمان، الاردن.
10. رشا محمود حسين، عبد الفتاح علي غزال (2013)، الفوبيا المدرسية، دار الجامعة الجديدة، الازارطة، الاسكندرية.
11. رشيد عرار واخرون (2019)، العلاقة بين الميول المهنية وتقدير الذات لدى طلبة الصف العاشر في فلسطين، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، العدد 5، المركز الديمقراطي العربي المانيا برلين.
12. غيات سالمة (2011)، المخاوف المدرسية الشائعة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية (دراسة وصفية على تلاميذ المرحلة الابتدائية لدائرة تيميمون بولاية ادرار)، رسالة ماجستير في علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران.
13. غيات سالمة واخرون (2016)، المخاوف المدرسية الشائعة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية (دراسة وصفية على تلاميذ



المرحلة الابتدائية بأدوار»، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 26.

14. Bouteldja Mokhtar (2014) ، la phobie scolaire angoisse de séparation ou syndrome d'inadaptation scolaire, revue des sciences sociales, , numéro 18.
15. GÉRARD EMILIEN et al (2003) ، l'anxiété sociale, Mardaga, belgique.
16. Patricia. T et al (1993), **school phobia – school avoidance**, journal of pediatric health care, volume 7.

#### **School phobia and their relationship with self-esteem of a schooling teenager: field study regarding a sample of middle school pupils**

##### **Abstract**

*This study aims to explore the relationship between school phobia and self-esteem of the schooling teenager, and the extent to which there are statistically significant differences in school phobia due to gender and academic level (first, second and third year average). The study sample is consisted of (135) pupils in the middle at The Masheri Mohammed Intermediate School in Tiaret (Algeria). The study found a negative correlation between school phobia and self-esteem. It also revealed the existence of differences among genders in the phobia of teacher and phobia of exams in favor of females, while there are no statistically significant differences in school phobia due to the change in the school level.*

##### **Keywords**

phobia  
school phobia  
phobia of exams  
self-esteem  
scolar teenager

#### **Les phobies scolaires et sa relation avec l'estime de soi a l'adolescent- une étude sur le terrain d'un échantillon d'élèves du collège-**

##### **Résumé**

*Cette étude a pour objectif principal la découverte de la nature de la relation entre les phobies scolaires et l'estime de soi chez l'adolescent scolarisé, ainsi les différences statistiquement significatives dans les phobies scolaires selon le sexe et le niveau scolaire (première, deuxième et troisième année moyenne). L'étude porte sur un échantillon de (135) élèves au milieu de l'école Mesheri Mohammed a Tiaret (Algérie). Les résultats de cette étude ont permis de déceler une relation de corrélation négative entre les phobies scolaires et l'estime de soi, il existe des différences entre les sexes dans la phobie de l'enseignant et la phobie des examens au profit du sexe féminin, bien qu'il n'y ait pas de différences statistiquement significatives dans les phobies scolaires attribuables à variable du niveau scolaire.*

##### **Mots clés**

phobies  
phobies scolaires  
phobies des examens  
estime de soi- adolescents  
Adolescent scolarisé

## مقومات المقاربة الجزائرية في التصدي للإرهاب وانعكاساتها إقليمية ودوليا

### The Components of the Algerian Approach to Confronting Terrorism and its Regional and International Repercussions

د. العيفة سالمي  
Dr. Elaifa Salmi  
جامعة الجزائر 3، الجزائر  
Ayoubalemhamed@gmail.com

نورالدين سعدون<sup>(1)</sup>  
Noureddine Saadoun  
جامعة محمد لامين دباغين سطيف 2، الجزائر  
snoureddine37@gmail.com

#### ملخص

معلومات حول المقال  
تاريخ الاستلام 2020-04-28  
تاريخ القبول 2021-10-12

الكلمات المفتاحية  
مكافحة الإرهاب  
المقاربة الأمنية  
المقاربة الانسانية  
المصالحة الوطنية

تعتبر المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب إحدى التجارب الناجحة والرائدة والتي يمكن اعتمادها كنموذج يحتذى به في مكافحة ظاهرة العنف، أين تقوم هذه المقاربة على شقين متضادين يعتمد الأول على مقاربة أمنية بحثة تتمحور حول تشديد الخناق على الظاهرة من خلال تجفيف منابع التمويل للجماعات الإرهابية كتجريم تقديم الفدية للإرهابيين والذي اعتمدته هيئة الأمم المتحدة كقانون، كما اعتمدت كذلك على أسلوب الدفاع الذاتي المبني على تجنيد العنصر البشري من نفس المناطق التي شهدت نشاطا للجماعات، كقوات الدفاع الذاتي والحرس البلدي اعتمادا على فكرة الإنسان ابن بيئته، أما الشق الثاني والمتمثل في المقاربة الإنسانية فتعتمد أساسا على تبني قوانين إنسانية متدرجة بدءا بقانون الرحمة ثم الوثام المدني ويليه أخيرا المصالحة الوطنية، وقد أثبتت هذه المقاربة نجاحها ولقيت أعجابه دوليا واهتماما إقليميا وأبدت الكثير من الدول التي تعاني من نفس الظاهرة رغبتها في الاستفادة من هذه التجربة التي تم اعتمادها أكاديميا في عديد المخابر الأمنية والجامعية

#### مقدمة

التكنولوجيا المتوفرة والحدود المفتوحة.  
وعانت عديد الدول من هذه الظاهرة وكلفتها الكثير من الخسائر المادية والبشرية، وأصبحت تشكل بالنسبة لها عائقا ومعرقلا للانطلاق الاقتصادي والتنمية المستدامة، فكما قيل فإن التنمية لا تتحقق إلا بالاستقرار السياسي والاستتباب الأمني، فهذه الثنائية المتلازمة تعلم الجماعات الإرهابية أنها الورقة التي تستفز بها الأنظمة السياسية، وترهق بها صناعات القرار، فعملت دوما على جعل تلك الأنظمة لا تنعم بالاستقرار والسكينة، لكي تضعف اقتصاداتها وتدخلها في فوضى عارمة وثورات جارفة، تعيش فيها الأمراض الاجتماعية التي تعتاش عليها تلك الجماعات، وتزدهر ويزداد نشاطها بعد انهيار كيانات الدول، التي تخلخل ميزان تماسك مجتمعاتها، والجزائر من بين الدول التي عاشت هذا التخلخل وضاعت مرارة العمليات الإرهابية، وعانت طويلا

شهد العالم بداية الألفية الثالثة موجة من الهجمات الإرهابية غير المسبوقة وتعاضم خطر هذه الجماعات بصورة لم تكن معروفة من قبل، وأخذت هذه الظاهرة تستفحل بشكل غير مألوف ودخلت العمليات الإرهابية بعدما كانت عشوائية وتلقائية ومحدودة مرحلة جديدة من التنظيم والتحديد الدقيق للأهداف، بناء على استراتيجية محكمة التنظيم وزادت من حدة تلك العمليات، موازاة مع انصهار الحدود الإقليمية بين الدول والقارات، خضوعا وانسجاما لظاهرة العولمة وما حملته من تطور مذهل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي جعلت العالم قرية صغيرة، غير أن هذه التكنولوجيا ساعدت وساهمت بطريقة غير مباشرة في عولمة ظاهرة الإرهاب أين أصبحت هذه الأخيرة تضرب في جميع أنحاء العالم ولا يقف في طرقها حاجز، مستغلة

## الإشكالية البحثية

تنطلق هذه الدراسة من الإشكالية البحثية التالية: هل استطاعت الجزائر من خلال تبنيها لإستراتيجية أمنية عسكرية وإنسانية تصالحية في إطار مكافحة ظاهرة الإرهاب من تحقيق السلم والاستقرار؟

وهل فعلا التجربة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب تجربة رائدة يمكن أن تحذوها دول العالم للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة؟

## الفرضيات

وبناء على هذه الإشكالية البحثية يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

- لانتشار وانفجار ظاهرة الإرهاب في الجزائر أسباب ومبررات واقعية.

- عملية مكافحة الإرهاب في الجزائر مرت بمقاربتين متضادتين. - نجاح المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب جعلها نموذجا يحتذى به إقليميا ودوليا.

## منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في تحليله للموضوع على مناهج البحث التالية:

### المنهج الوصفي التحليلي

الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيس في الدراسات الإنسانية والذي من خلاله نفكك الظاهرة المدروسة ونقف على أهم عناصرها ومتغيراتها، كما أن المنهج الوصفي يتميز بطريقته الواقعية في التعامل مع مشكلة، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها.

### المقاربة القانونية

نستعمل المقاربة القانونية من خلال الاستعانة بالقوانين والوثائق الحكومية التي عادة ما تصدر في شكل رسمي والتي يوظفها الباحث في دعم حججه المنطقية حول موضوع البحث.

### أهداف البحث

تهدف هذه الورقة البحثية إلى المساهمة والتعريف بالتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من خلال تشرح وتشخيص وتفسير أسباب استفحال الظاهرة وسبل مكافحتها، للاستفادة من التجارب الرائدة في الميدان.

## 1- ماهية الإرهاب

ولعشرية كاملة من خسائر مادية وبشرية جراء موجة عنف شديدة عصفت بكيانها، فقررت وتحت ضغط الضرورة أن تبحث عن الحلول اللازمة لوضع حد لهذه الكارثة والتصدي لهذه المعضلة التي نخرت الاقتصاد ونشرت الرعب في ربوع البلاد، فكان لزاما البحث عن السبل الملائمة والمقاربات الصالحة لحالة الجزائرية، ومن رحم التجربة الميدانية والخبرة العملية تيقنت أن الحل العسكري الاستثنائي وحده غير كافٍ، وأن أولئك الذين قرروا حمل السلاح ومواجهة النظام ما هم في الأخير إلا أبناء وطن واحد جرتهم مجموعة من الأسباب والظروف وأوقعتهم فئة ضالة من تجار الدين في مغالطة جسيمة، استدرجتهم إلى مجازفة غير محمودة العواقب، فكان لابد على أبناء الوطن الواحد الجلوس إلى طاولة المفاوضات وأن يقبل كل طرف بتقديم تنازلات خدمة للمصالح الوطنية العليا وحققنا لدماء الأبرياء. فُولدت المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب من رحم المأساة ولقيت قبولا من جميع الأطراف، واستطاعت الجزائر أن تخرج من أزمتها وتتجاوز محتها بفضل تضافر جهود أبنائها فكانت سياسة الوثام المدني والمصالحة الوطنية هي الحل الأمثل لتجاوز الأزمة والتصدي للظاهرة المرعبة والعودة إلى ميثاق السلم، وانطلاق عجلة التنمية من جديد وطي صفحة الألم إلى الأبد. وقد بُنيت المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب على شقين متضادين؛ ينطلق الشق الأول من مقارنة أمنية تعمل على المواجهة العسكرية وتجييف منابع التمويل للجماعات الإرهابية وينطلق الشق الثاني لمكافحة الإرهاب من مقارنة إنسانية سلمية، بنيت على المفاوضات المباشرة والتدرج في سن قوانين العفو والمصالحة والاتفاق حول إلقاء العناصر المسلحة للسلاح، مقابل العفو وتوقيف الملاحقات الأمنية، فأسهمت هذه الطريقة في القضاء على الظاهرة وعودة جل العناصر المسلحة إلى الاندماج في الحياة المدنية والطبيعية. وسنحاول من خلال هذا المقال تقديم أهم المراحل التي مرت بها المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وكيف تمكنت الجزائر من بسط الأمن والاستقرار على جميع ربوع الوطن وكيف تمكنت من التسويق لهذه المقاربة دوليا وكيف نالت هذه التجربة إعجابا دوليا وقاريا جعلت معظم الدول تشيد بها وتسعى الاستفادة من خبرتها ميدانيا وأكاديميا.

## 1-1-1- تعريف الإرهاب اصطلاحاً

حظي مصطلح الإرهاب باهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين في مختلف الاختصاصات لما له من أبعاد سياسية ونفسية واجتماعية، ولذا نجد أن معاني هذا المفهوم متنوعة ومتعددة، ولعل مرْدُ هذا الاختلاف يعود بطبيعة الحال إلى الجهة التي يصدر عنها الخوف والرعب، ودلالاته لا تبعد عن مفهومها اللغوي، وسنحاول تقديم بعض التعاريف الاصطلاحية عند المفكرين العرب والأجانب باعتبار الجدول الواسع حول ماهية هذا المصطلح.

## 1-1-1-1- دلالة المصطلح عند المفكرين العرب

عرف الدكتور حسنين عبيد؛ الإرهاب بأنه «الأفعال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يتمثل غرضها أو طبيعتها في إشاعة الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص، أو من عامة الشعب وتتسم الأعمال الإرهابية بالتخويف المقترون بالعنف، مثل أعمال التفجير وتدمير المنشآت العامة وتحطيم السكك الحديدية والقناطر وتسميم مياه الشرب ونشر الأمراض المعدية والقتل الجماعي» (عبد السلام بوهوش، عبد المجيد الشفيق، 2004). وعرفه شريف بسيوني بقوله «الإرهاب هو استراتيجية عنف محرم دولياً، تحفزها بواعث عقائدية، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين، لتحقيق الوصول إلى السلطة، أو القيام بداعية لمطلب أو لمظلمة، بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها، أو نيابة عن دولة من الدول» (بوهوش، الشفيق، 2004). ويرى الدكتور محمد فتحي عيد أن هذا التعريف الذي قدمه الدكتور بسيوني هو أقرب التعريفات على الواقع العملي.

## 1-1-2- دلالة المصطلح عند المفكرين الغربيين

اختلف هذا الفقه وتضاربت آراؤه في هذا الصدد باختلاف المعايير التي يعتمدها أصحابها لتحديد مفهوم العمل الإرهابي، وهو ما يمكن أن نعزوه إلى كون كل باحث يحمل أولويات معينة وأفكار مسبقة، تسيطر على ذهنه في تحديد مدلول فكرة الإرهاب. غير أننا مضطرون لاستعراض تعريفين اثنين للفقه الغربي حول تصوره للظاهرة، أين تركّز معظم التعاريف على الجانب الإيديولوجي

لطالما اختلفت وجهات النظر حول مصطلح الإرهاب من حيث المضمون والدوافع وحتى الجوانب القانونية لهذه الظاهرة، واختلاطها مع ما يشابهها من الظواهر الأخرى خاصة حركات التحرر الوطني، لذا وجب علينا تقديم تعريف الظاهرة وفق بيئتين مختلفتين لكي نقترّب من التعريف الصحيح، دون التوغل والاستغراق في الجوانب النظرية التي ربما تحيد بنا عن موضوع البحث، وحتى نزيل الغموض واللبس الذي يكتنفه، والتركيز على دراسة الظاهرة دراسة السياسية<sup>(1)</sup>

## تعريف الإرهاب لغة

أتت كلمة الإرهاب من رَهَبَ، رُهبًا ورهبةً، ولقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية أساسها «رهب» بمعنى خاف، وأرهب فلاناً بمعنى خوفه وفزعته، والإرهابيون وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية (ب 1 م، 2009)<sup>(2)</sup>.

ويتفق ما تقدم مع اصطلاح الإرهاب Terreur في اللغات الأجنبية القديمة كالإيونانية واللاتينية إذ يعبر عن حركة من الجسد تفزع الغير Manifestation du corps وانتقل هذا المعنى إلى اللغات الأجنبية الحديثة، وعلى سبيل المثال نجد أنه في اللغة الإنجليزية كلمة إرهاب معناها Terrorism المشتقة من كلمة Terror أي الرعب. (هاني السباعي، 2001)<sup>(3)</sup>. يعرف قاموس إسكفورد كلمة الإرهاب « بأنها استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية» (المرجع نفسه).

وفي اللغة الفرنسية نجد أن قاموس روبير عرف الإرهاب بأنه «الاستعمال المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء أو المحافظة أو ممارسة السلطة، وبصفة خاصة هو مجموعة من أعمال العنف (اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير) تنفذها منظمة سياسية للتأثير على السكان وخلق مناخ بانعدام الأمن» (المرجع نفسه).

كما يعني الإرهاب أيضاً محاولة الجماعات والأفراد فرض أفكار أو مواقف أو مذاهب بالقوة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية مهما كانت نسبتها على ضلال، وتعطي نفسها وضع الوصاية عليها تحت أي مبرر، ومن هنا يأتي أسلوب الفرض والإرغام.

URL: <https://maraje3.com> 1URL: <https://maraje3.com> 2URL: <https://www.ilmway.com> 3



فتحت هذه الخطوة الجريئة الباب أمام العديد من الحركات الإسلامية التي كانت تنشط في الظل، لتعلن عن مشروعها السياسي الذي هو القبول بالديمقراطية والاحتكام إلى الصندوق وإرجاء المشروع السري إلى حين السيطرة على مقاليد الحكم، فأنشأت تلك القوى أحزاباً سياسية ذات مدلولات أيديولوجية، وركبت موجة الديمقراطية وظهر خطاب راديكالي يسوق للناس الحل الأمثل وسبيل النجاة والخروج من الأزمة تحت شعار الإسلام هو الحل، وبالفعل فقد اكتسحت هذه المجموعات الدينية المشهد في أول انتخابات حرة ونزيهة جرت في الجزائر، أين فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت تحمل مشروعاً راديكالياً كبيراً، بأغلبية المقاعد في البرلمان وبسطة سيطرتها على معظم بلديات الجزائر ولم يتبق سوى الوصول إلى كرسي الرئاسة، وفي خضم هذه الأحداث المتسارعة أدركت السلطات في الجزائر أن الوضع يؤول إلى سيطرة الإسلاميين على الحكم، وأن الخطر أصبح ماثلاً خاصة وقادة الحزب يتوعدون بالمحاسبة والمساءلة للطغمة الحاكمة بناءً على تصريحات البعض منهم كأمثال عباسي مدني وعلى بلحاج صاحب التصريح الشهير لوسائل الإعلام يوم الانتخاب حيث قال «اليوم عرس الديمقراطية ومآتمها» تلميحاً إلى تطبيق الشريعة الإسلامية عند الوصول إلى الحكم والتخلي عن الديمقراطية التي هي من مذاهب الغرب الكافر.

أدرك قادة الجيش وبعض القوى الوطنية أن الأوضاع بدأت تخرج عن سيطرتهم وأن الخطر أصبح يهدد كيان الدولة ومؤسساتها، أما على الساحة الدولية فقد أبدت معظم دول الضفة الشمالية من المتوسط وبالتحديد فرنسا تخوفاً من تكرار التجربة الإيرانية في المنطقة، فأوعزت للسلطة في الجزائر إلى ضرورة قطع الطريق أمام هذا المارد قبل أن يسيطر على زمام الحكم ويستلم مقاليد السلطة، والنتيجة معروفة سلفاً، فكان أن تدخل الجيش وأوقف التجربة الوليدة وأجبر رئيس الجمهورية على الاستقالة وحل البرلمان، ووجد أولئك الذين علقوا آمالهم على تغيير نظام الحكم عن طريق صندوق الانتخاب أن أحلامهم ذهبت أدراج الرياح، فقرروا اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير عن عدم رضاهم للوضع الجديد وكانت ردت فعل السلطات في الجزائر أن

فقد عرف Eric David الإرهاب بأنه «عمل عنف إيديولوجي، يرتبط بأهداف سياسية» (فاضل علي، 2005)<sup>(1)</sup> واعتمد Soldana في تحديده لمفهوم الإرهاب على أعمال العنف السياسي، حيث يعرف الجريمة الإرهابية بأنها «كل جنائية أو جنحة سياسية يترتب عنها الخوف العام» (المرجع نفسه) وينحاز إلى هذا الاتجاه معظم الكتاب والسياسيين في الغرب، حيث عرف Lesrer، وهو أحد كبار المسؤولين الأمريكيين المكلفين بدراسة موضوع الإرهاب، بأنه «النشاط الإجرامي المتسم بالعنف الذي يهدف إلى التخويف من أجل تحقيق أهداف سياسية» (المرجع نفسه).

ومن خلال استعراضنا لهذه اللمحة المختصرة من التعريفات حول ظاهرة الإرهاب يتوجب علينا الانتقال مباشرة إلى استقراء أسباب ظهوره في الجزائر

## 2- الإرهاب في الجزائر

### 2-1- أسبابه

#### 2-1-1- الأسباب السياسية

تبنت الجزائر نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات فلسفة حكم جديدة تخلت إثرها على النظام الاشتراكي وسياسة الحزب الواحد، وقررت الانتقال إلى النظام الديمقراطي والنظام المفتوح والسماح بتشكيل أحزاب سياسية على الساحة الوطنية، بعد هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم منذ اندلاع الثورة ضد الاستعمار الفرنسي في الفاتح من نوفمبر 1954 أين التفت آنذاك الكثير من القوى السياسية على هذا الحزب وقيادته لتوحيد الرؤى حول مشروع الحرية والاستقلال وبعد هيمنة وسيطرة على المشهد السياسي إلى ما يقرب من أربعين عاماً وبعد الفشل الذريع للفلسفة الاشتراكية ونموذج الحكم المغلق، الذي تلتته تراجع رهيب في لأسعار المحروقات التي كانت بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وبعد موجات التخلي عن الاشتراكية في العالم الذي شهدته معظم دول شرق أوروبا، وبالتحديد سنة 1989 تم الاستفتاء على الدستور الجديد الذي يقر إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي (دستور 1996، المادة 22) كبداية للانتقال إلى نظام جديد، تتنافس فيه مختلف القوى السياسية للوصول إلى الحكم، بكل حرية ونزاهة.

قامت بمجموعة من الإجراءات القمعية وهي:

-إلغاء المسار الانتخابي وقد أشرنا إلى هذه النقطة سابقا

-حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ

-الزج بقيادات الحزب في السجون

-الملاحقات الأمنية للمنخرطين والمناضلين في الحزب

-مصادرة المقرات الحزبية والممتلكات المنقولة والأرصدة المالية

للحزب المنحل

-حل كل الجرائد والمجلات التابعة للحزب

-إجبار رئيس الجمهورية على الاستقالة وحل البرلمان

-إعلان حالة طوارئ طويلة الأمد

كل هذه الخطوات الجريئة كانت بمثابة الإرهصات الأولى لانطلاق موجة عنف عارمة أتت على الأخضر واليابس.

الأسباب الاجتماعية الاقتصادية

تعتبر نهاية الثمانينيات بداية لأزمة اقتصادية حقيقة لاحت في الأفق، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مبني على النفط الذي لا تتجاوز فيه المداخيل خارج هذا القطاع الحيوي ما نسبته 10 %، وشهدت تلك الفترة اختفاء للمواد الأساسية في الأسواق وصعود رهيب في الأسعار وارتفاع كبير في معدل البطالة الذي وصل إلى أكثر من 20% من عدد السكان، الذي يمثل منه الشباب ما نسبته 70 % وتراجعت الطبقة الوسطى التي هي معيار تماسك الجبهة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات (الكتر وأخرون، 1989). وأصبحت معظم الشرائح المجتمعية كالمعلمين والأطباء والأسلاك الأمنية والصحية وعمال المصانع والتجار تعاني من الفقر والعوز، وتدرجت هذه الفئة الضامنة للاستقرار إلى الطبقة الدني وهي الطبقة الفقيرة، وانتشرت أزمة السكن والاحتفاظ في المدن وهاجر المواطن الريفي إلى المدن وبرزت البيوت القصديرية ونمت على حافة المدن نمو الفطر، وانتشرت البطالة في الريف أكثر منها في المدينة بسبب موجة الجفاف التي ضربت شمال إفريقيا في تلك الفترة. كل هذه العوامل المتراكمة والمعقدة جعلت الوضع لا يحتمل والبحث عن البديل أمرا محتوما والعضب الشعبي في تزايد، فكانت انتفاضة أكتوبر سنة 1988 كشرارة لانطلاق موجة عنف وثور على الوضع المزرى الذي آلت إليه البلاد، وقد أطلق عليها تسمية: ثورة الخبز وهي في الحقيقة تسمية تعبر عن وضع اقتصادي متدهور، إضافة إلى تراكم الدين

الخارجي واقترب آجال التسديد الذي زاد من تعقيد الوضع وقلل من هامش المناورة بالنسبة لصانع القرار الذي لم يجد الأموال الكافية للتخفيف من التهاب الجبهة الاجتماعية والأوضاع تتجه نحو الأسوأ لامحالة، فكانت هذه الأوضاع من بين الأسباب التي شجعت على انتشار العنف والإرهاب، واجتمعت الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وأضيفت إليها الأسباب السياسية لتزيد الطينة بلة وتأجج الأوضاع أكثر فكان الانفجار محتوما.

### الأسباب الأيديولوجية والخارجية

الجميع يعلم أن الحزب السياسي الذي اكتسح الانتخابات في الجزائر كان حزبا ذا توجه إسلامي عروبي يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وفي الحقيقة أن نشاط الحركات الإسلامية في الجزائر كان قبل الاستقلال، أين نشطت الكثير من الجماعات الإسلامية السرية والمنضوية تحت لواء العديد من التنظيمات الدولية كجماعة الإخوان المسلمين العالمية والجماعات السلفية وجماعات ذات التوجه الإسلامي الوطني (سعود، 2012). التي لا تنتمي إلى تيارات خارجية وقد سبق لبعض هذه الجماعات أن قامت بأعمال تخريبية ضد منشآت ومؤسسات الدولة، وهاجمت مراكز الشرطة وقامت بمجموعة من عمليات اغتيال لأفراد الشرطة في السبعينيات، وكثيرا ما كانت توجه انتقاداتها لنظام الحكم الاشتراكي واتهامه بالكفر والإلحاد، غير أن النظام السياسي في تلك المرحلة بسط هيمنته على الوضع وكثيرا ما كان يزع بعناصر من تلك الجماعات في السجون، ويراقب تحركات رجال الدين والدعاة، غير أن ما كان يعرف بالصحة وانتشار الأفكار الوافدة من المشرق والتي ترى أن الإسلام هو الحل للمشاكل (عمارة، 2005) التي يتخبط فيها المسلمون عبر العالم وأن تطبيق الشريعة والتخلي عن القوانين الوضعية هو الحل المثالي لمشاكل المسلمين، أثرت هذه الأفكار الوافدة تأثيرا رهيبا، صحبتها موجة تدين واسعة في صفوف الشباب خاصة الجامعيين منهم وبرزت العديد من التنظيمات الطلابية المنتمة إلى التنظيمات الإسلامية العالمية، وانتشر الزي الإسلامي في الشوارع بصورة ملفتة للنظر وأطلق الشباب لحاهم ولبست النساء البرقع واتسعت حلقات العلم في المساجد (رمضاني، 2004) وعلت الأصوات في المنابر بضرورة

المتواصلة وصدمات نفسية مست شرائح لا يستهان بها من المجتمع وانتكست التجربة الديمقراطية الوليدة.

### العمليات الإرهابية ومخلفاتها

عرفت الجزائر ولمدة عشرة سنوات كاملة مخلفات رهبة لظاهرة الإرهاب، مست جميع فئات الشعب الجزائري دون استثناء لشباب وشيوخ وحتى النساء والأطفال لم يسلموا من ويلاته، ناهيك عن العدد المروع من القتلى والجرحى، كما خلفت الظاهرة ضحايا من نوع آخر، وهم أولئك الذين يعانون في صمت حاملين ذكريات الدم والخراب والموت التي خلفتها موجة العنف تلك، (سليمان، 2004)<sup>(1)</sup>، وقدرت تكلفة ما عرف في ما بعد؛ بالمأساة الوطنية ما يلي (لحيان، 2009)<sup>(2)</sup> عدد الضحايا قدر بربع مليون قتيل.

146 6 من المفقودين.

20 مليار دولار خسائر.

انتكاسة للتجربة الديمقراطية الوليدة والعودة إلى المربع الأول.

تراجع رهيب في ميدان الحريات الشخصية وحرية التعبير.

أما النتائج المزمنة والتي لاتزال تبعاتها إلى حين كتابة هذه الأسطر هي؛ الصدمات النفسية والاضطرابات التي أثرت تأثيراً بليغاً في نفسية معظم المواطنين الذين عايشوا المأساة وكانوا جزءاً منها، أين اختل توازنهم النفسي نتيجة الخبرات السيئة التي مروا بها ومعايشتهم للإرهاب بشكل مباشر، من خلال معانيتهم لاعتداءات المسلحة ورؤيتهم مناظر الموت وأشلاء الضحايا المملوطة بالدماء في يومياتهم، وعلى أجهزة التلفزيون، أو فقدانهم لأحد أحببتهم أو أصدقائهم نتيجة حوادث صدمية، وتختلف أعراض الصدمة النفسية، من فئة إلى أخرى، ولكن أكثرها ظهوراً هي الاكتئاب والقلق والتي تعرف بالصدمة سيكوسوماتية (ب ا م، 2011)<sup>(3)</sup>، وقد أكدت دراسات عديدة عن ضحايا الإرهاب في الجزائر أن مجمل هؤلاء الأشخاص بحاجة لتكفل نفسي، قد يمتد لأشهر وربما لسنوات، ومن أكثر الضحايا مواجهة للإرهاب في الجزائر هم أفراد الجيش باعتبارهم القوة المسلحة القادرة على الرد المسلح من خلال عمليات التمشيط المستمرة التي كانت

تطبيق الشريعة ورفع شعار الإسلام هو الحل، وألهبت مشاعر الجماهير بالخطب الحماسية المشحونة عاطفياً وكان شعار حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ عبارة « لا إله إلا الله عليها نحيا وعليها نموت وعليها نلقى الله» شعار عاطفي بما للكلمة من معنى، وبالفعل فقد جرَّ هذا الشعار العديد من الشباب المراهق إلى الخروج على نظام الحكم والقيام بأعمال تخريبية وارتكاب الكثير من المجازر.

### أزمة حزب جبهة التحرير الوطني

وباجتماع العوامل السياسية والاجتماعية والدينية مع وضع اقتصادي هش ونظام سياسي يعاني من صراع داخلي في أعلى هرم السلطة بين مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني آن ذاك، وبين الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية من جهة أخرى، أين سعى الرجلان إلى إجراء إصلاحات معمقة في نظام الحكم من خلال إحداث تغيير راديكالي في مكانة جبهة التحرير الوطني داخل النظام السياسي الجزائري، وذلك بإلغاء احتكار الجبهة للمجال السياسي وقد أنهت تلك الإصلاحات وصاية الجبهة على المنظمات الجماهيرية، وألغت العمل بالمادة (120) من قانون الحزب (بلعور، 2000) وحَدَّتْ من تدخل الحزب في شؤون الدولة، وأريد من الإصلاحات أن تُحوَّل الحزب إلى جبهة تضم مختلف الحساسيات والتوجهات، وقد أكد ذلك السيد عبد الحميد مهري الأمين العام للحزب بقوله: « إن إعادة تجديد موارد جبهة التحرير الوطني يهدف إلى إخراج صيغة حزب الذي هو بطبيعته مفهوم ضيق من الناحية النظرية، واستبداله بصيغة الجبهة التي تهدف إلى تجميع كل طاقات البلاد مادامت هذه الطاقات تجتمع حول أهداف وقواسم مشتركة» (بلعور، 2000) غير أنه سرعان ما تم الالتفاف حول تلك المبادرة من خلال حملة مضادة قادها أعضاء من داخل اللجنة المركزية للحزب بقيادة عبد القادر حجار، أُسْقِطَ على إثرها الأمين العام، وتلته استقالة رئيس الجمهورية، وكان هذا الصراع المضاف إلى الأسباب الأنفة الذكر واحد من العوامل الخفية التي أدت إلى دخول الجزائر وللأسف في دوامة عنف كبيرة خلفت الكثير من الضحايا الذين قدر عددهم بربع مليون ضحية، وآلاف المفقودين وملايير الدولارات من الخسائر المادية جراء عمليات التخريب

URL: <https://www.alaraby.co.uk/society> 1

URL: <https://www.alaraby.co.uk/politics> 2

URL: <https://annabaa.org> 3

لمكافحة الظاهرة.

### 3-1- المقاربة الأمنية

كما سبق وأن أشرنا فإن المواجهة بين الدولة والجماعات الإرهابية كانت الحل العملي والمحتوم الذي سلكته الدولة الجزائرية لاستعادة زمام المبادرة من الجماعات الإرهابية، حيث كانت هذه الأخيرة تتمتع بقوة كبيرة في بدايتها واستطاعت أن تفرض سيطرتها على معظم المناطق في البلاد، وتكبد الدولة خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات العامة، أين بدأت تنحوا نحو التنظيم والتسليح الجيد مع معنويات مرتفعة يدفعها الوازع الديني والشعور بالظلم، وتخمّرت فكرة استرجاع الحق المهضوم، فكان على الدولة انتهاز استراتيجية جديدة في مواجهة هذه العقيدة الصلبة والخطيرة جدا، والمهددة لكيان الدولة بالانهيار، فاعتمد النظام السياسي الجزائري في مقاربتة الأمنية المباشرة والميدانية على خمسة أجهزة عسكرية منها ثلاث فصائل نظامية واثنين شعبية مساندة وداعمة لها، وفي الحقيقة هاتان الفصيلتان الشعبيتان كانتا هي الفيصل في المعركة ضد الإرهاب مع اعتماد خطة أمنية ثانية تقوم على مبدأ تجفيف المنابع.

### 3-1-1- الأجهزة الأمنية النظامية

-الجيش: لم يسبق للجيش الجزائري أن خاض حربا كهذه الحرب التي خاضها ضد الجماعات الإرهابية التي كلفتها الكثير من الضحايا والمعطوبين جراء حرب العصابات التي كان يخوضها (سعود، 2017)، غير أنه خرج منها قويا واكتسب خبرة ميدانية جعلته يحتل مراتب متقدمة في ترتيب جيوش العالم، أين أوكلت له مهمة حماية المؤسسات الحكومية والمواقع الاستراتيجية، وملاحقة الجماعات الإرهابية في الجبال وتشديد الخناق عليها وتدمير مخابئ الإرهابيين ومخازن السلاح والمستشفيات الميدانية للجماعات المسلحة، وتمشيط الجبال والمناطق الساخنة، ووضع الكمائن الليلية ومحاصرة الجماعات المكتشفة وعزلها، وقد أوكلت مهمة محاربة الجماعات الإرهابية للقوات البرية بشكل أساسي مع فرق النخبة أو ما يعرف بالقوات الخاصة وكذلك القوات الجوية والتي عادة ما تكلف بمهمة تدمير مواقع الإرهابيين وتحيينهم.

-جهاز الدرك الوطني: من بين أهم الأجهزة التي يتشكل منها الجيش الجزائري، يعتبر همزة وصل بين الجيش والشعب

تلك القوات تقوم بها على مستوى الجبال والأوكار التي كانت الجماعات الإرهابية تتخذها مقرا لها.

أمام التزايد المطرد لتلك العمليات، والارتفاع الكبير لعدد الضحايا والخسائر المادية الجسيمة، كان على صانع القرار في الجزائر أن يجد الحلول المناسبة لهذه المعضلة الكبيرة والأزمة الحادة وكان لا بد من وقف عملية سفك دماء الجزائريين، بإيجاد حل واقعي للأزمة الأمنية يحفظ لجميع الأطراف حقهم في العيش بسلام، فكان لزاما أن يعلو صوت الحكمة والعقل ويبعث الأمل من جديد على يد وطنين آمنوا أن الحل لن يأتي من خارج الجزائر، وقرر بعض الرجال المخلصين أن يتقدموا بمبادرات واقتراحات لحل الأزمة أملا في إيقاف مسلسل الدم الذي روع المدنيين، فكانت البداية مع اقتراح مقارنة لحل الأزمة تقوم على شقين متضادين يعملان معا دون توقف؛ يعمل الشق الأول على مقارنة أمنية بحثة وحرب لا هوادة فيها لاستئصال الظاهرة من جزورها، والشق الثاني يقوم على مبادرة ومقاربة إنسانية تعطي الأمل لمراجعة النفس واستدراك الوضع قبل فوات الأوان، بفتح باب الأمل للعودة لأولئك المغرر بهم إلى الحياة المدنية والطبيعية والاندماج في المجتمع والعيش حياة طبيعية، ومن هنا بزغ بصيص الأمل من جديد فكانت المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب تتمحور حول مقارنة الأمنية تصادمية ومقاربة إنسانية تصالحية.

### 3- المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب

سعت الجزائر خلال تطبيقها للمقاربة مكافحة الإرهاب إلى الحصول على الدعم اللوجستي والعسكري في معركتها ضد الجماعات المسلحة، غير أنها اصطدمت بحصار وحظر دولي على استيراد الأسلحة بحجة أن النظام السياسي في الجزائر على وشك الانهيار، ومنه ربما تأخذ تلك الأسلحة وجهة أخرى، أي أنها سوف تسقط في يد الإرهابيين، ولم تتمكن من شراء مستلزماتها من الأسلحة خلال تلك الفترة، باستثناء دولة واحد وهي دولة المجر التي كانت الجزائر تقتني منها بعض الأسلحة الخفيفة، غير أن الوضع تغير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أين تلقت الجزائر دعما كبيرا من الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال ترخيص حصول الجزائر على المناظر الليلية، وتقديم معلومات استخباراتية عن تحرك الجماعات في الصحراء الكبرى (غريب، 2017) <sup>(1)</sup>، مع دعم مالي



القوات الجديد التي يطلق عليها أحيانا تسمية الدفاع الذاتي أو المليشيات. (بام، 2017) (3) (Les patriotes) وكانت تتشكل من قدماء المحاربين الذين شاركوا في حرب الاستقلال وأبناء قدماء المحاربين والأشخاص الذين يريدون الانضمام طوعية لهذا الجهاز بقصد حماية ممتلكاتهم في المناطق الريفية من نهب الجماعات الإرهابية، وقد أثبتت هذه التجربة نجاحها واستطاعت الدولة في الجزائر بفضل هذه العناصر تضيق الخناق على الجماعات المسلحة، وقللت من هامش المناورة لديها، وبعد نجاح التجربة قررت الدولة تعزيز هذه الخطوة باستحداث جهاز آخر أكثر تنظيما ولباس عسكري موحد.

#### - الحرس البلدي

بعد نجاح قوات الدفاع الذاتي في مهامها ولو بصورة جزئية، صدر مرسوم تنفيذي يقر إنشاء جهاز الحرس البلدي (المرسوم التنفيذي رقم: 56/1996، المادة 01). فرغم التوجهات التي قدمها صندوق النقد الدولي للجزائر بتحديد عدد الأفراد المنتمين إلى هذا الفصيل الجديد، استطاعت الجزائر التنصل من قرارات صندوق النقد الدولي من خلال التحايل في تمويل الحرس البلدي تحت غطاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية، الذي كان يغطي نفقات جهاز الحرس البلدي، وأوكلت مهمة تسيير على هذا الجهاز لوزارة الدفاع الوطني وتحت إشراف فرق الدرك الوطني (المرسوم التنفيذي رقم: 56/265، 1996، المادة 01). وقد ساعد هذا الفصيل وبصورة فعالة في القضاء على الجماعات الإرهابية بمساعدة قوات الجيش والدرك، من خلال استغلال عامل الأرض الذي سبق وأن أشرنا إليه، وتحت ظرف الضرورة كان معظم أفراد هذا الفصيل ذوي مستوى تعليمي متواضع وكان لا يشترط في الانضمام إلى هذا الجهاز المستوى الدراسي المقبول كالجيش والشرطة، ورغم نقطة الضعف هذه لعب هذا الجهاز دورا محوريا وفعالا في مكافحة الظاهرة وقد قدم أفراده تضحيات كبيرة وتم حل الجهاز بعد استتباب الأمن في الجزائر نهاية 2015.

ومع تجنيد الدولة في الجزائر لهذه القوات التي تشكلت كما سبق ذكره، من قوات نظامية وشبه نظامية، برز تحدي جديد تمثل في معرفة كيفية تمويل تلك الجماعات والطرق

في المناطق الريفية. (ب ا م، 2017) (1)، حيث يشكل البديل عن الشرطة في المناطق غير الحضرية، يتواجد هذا الجهاز على مستوى جميع بلديات الجزائر، يضطلع بمهمة تجنيد المدنيين الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية ويشرف على قوات الدفاع الذاتي والحرس البلدي المستحدثين أثناء الأزمة الأمنية، ويعمل على كذلك على جمع المعلومات الاستخباراتية في المناطق المعزولة ويساعد جهاز العدالة في مكافحة الجريمة باعتباره جهازا يتمتع بالضبطية القضائية.

-جهاز الشرطة: أوكلت للشرطة الجزائرية مهمة جد معقدة تمثلت في حرب المدن والشوارع، وقد كلفت هذه الحرب الجهاز خسائر وتضحيات جسيمة نظرا لصعوبة مهمة التعرف على العناصر الإرهابية وسط الجماهير الكبيرة في المدن وداخل الأحياء القصديرية الفقيرة، كما أوكلت له مهمة نزع الألغام والمتفجرات، التي قام الإرهابيون بزرعها في الساحات العامة وأمام المنشآت الحيوية، وفي الحقيقة قدم هذا الجهاز بجميع فصائله دورا بطوليا في القضاء على الظاهرة في المدن الجزائرية. (وزارة الداخلية الجزائرية، 2018) (2).

#### 3-1-2-3- الأجهزة الأمنية شبه النظامية

##### -قوات الدفاع الذاتي

المطلع على جغرافيا الجزائر يجد أنها جد صعبة، تتشكل من تضاريس وجبال وعرة وغابات كثيفة صعبت كثيرا من مهمة قوات الجيش، الذي عادة ما كان يتكون من عناصر ليس لها معرفة بالبيئة التي تقاتل فيها، حيث يكون فيه عامل الأرض عامل مساعد للجماعات الإرهابية، لمعرفتها بتضاريس المناطق التي تنشط فيها، وكما هو معروف فالإنسان ابن بيئته أي أنه يتأقلم مع البيئة التي ولد فيها، فلعبت الجغرافيا دورا مساعدا للعناصر الإرهابية للمناورة أكثر والأخذ بزمام المبادرة في كثير من الأحيان، أدركت السلطات في الجزائر أنه لا بد من التغلب على عامل الجغرافيا والتغلب على نقطة الضعف هذه، من خلال تطبيق نفس الاستراتيجية التي استعملها الاستعمار الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية، التي تتمحور حول تجنيد عناصر لها معرفة بالمناطق التي تنشط بها الجماعات الإرهابية، فكانت خطة تجنيد قوات الدفاع الذاتي هي الخطة الأنجع والأصلح لمثل هذه الظروف، وبالفعل تم تجنيد هذه

URL: <https://www.maghre> 1

URL: <https://www.interieur.gov> 2

URL: <https://www.maghrebvoices> 3

التي تنتهجها في دعمها اللوجستي.

### 3-1-3 تمويل العناصر الارهابية خلال مرحلة التسعينيات

لا بد من الإشارة إلى كيفية تمويل هذه العناصر الإرهابية وتبيان كيف أن تمويلها كان داخليا وخارجيا غير أن التمويل الخارجي في تلك الفترة لم يكن بالصورة نفسها التي يتم فيها تمويل الجماعات الارهابية في زمن العولمة، والذي استغلت فيه الجماعات الارهابية المعاصرة لخدمة أغراض وأجندات أجنبية.

#### - التمويل الداخلي

وقبل التعرّيج على سياسة الجزائر في تجفيف منابع التمويل للجماعات الارهابية، لا بد لنا من الإشارة إلى كيفية تمويل هذه العناصر داخليا، فالتقارير الأمنية الصادرة عن السلطات الجزائرية، تؤكد أن الجماعات الارهابية اعتمدت في تمويلها على مصادر مختلفة ومتنوعة والتي منها الأموال النقدية والعينية التي يقدمها الأشخاص المتعاطفون مع تلك الجماعات، وكذلك الجمعيات الأهلية ذات التوجهات الراديكالية غير المعلنة، والتمويل عن طريق الفدية.

(مصطفى، 2018)<sup>(1)</sup> الذي سوف نأتي على ذكر الدور الذي لعبته الجزائر لاستصدار قرار من مجلس الأمن لمنعه عن تلك الجماعات، والسطو على البنوك وخزائن الشركات الكبرى، واستفزاز رجال الأعمال وتهديدتهم، وفي الواقع تأخذ عملية التمويل مراحل وإجراءات منها (جماي، 2017):

#### -مرحلة الإيداع

خلال هذه المرحلة يقوم ممولو الإرهاب بضخ الأموال في النظام المصرفي، من خلال إدخالها في حسابات أو عن طريق شراء أسهم أو سندات، كما يمكن شراء العقارات أو المشاركة في مشاريع استثمارية حقيقية أو وهمية، ثم تتم عملية بيع تلك الأسهم أو العقارات، وبعدها يتم نقل تلك الأموال إلى الخارج حدود الدولة.

#### - مرحلة التغطية

بعد دخول الأموال إلى النظام يتم تحويلها إلى مؤسسات مالية أخرى للتعتيم على مصادرها، وقد يتم تحويلها إلى مؤسسات في أماكن آمنة، وتعتبر هذه المرحلة الأصعب اكتشافا من قبل الأجهزة الأمنية ويتم فيها استخدام الأوراق المالية وشيكات المصارف والأسهم والسندات.

URL: <https://www.hafryat> 1

URL: <https://www.ennaharonline> 2

### - مرحلة التمويل

وهي المحطة الأخيرة في الرحلة التي تقطعها الأموال وصولا إلى أيدي الجماعات الإرهابية حيث يتم نقل هذه الأموال عن طريق الحدود وبصفة عينية أو عن طريق تجزئتها إلى مبالغ صغيرة، غير أنه وبمجرد أن تكتسب تلك الأموال الصفة الشرعية والقانونية (حسين، 2018) حتى يسهل إيصالها للجماعات الإرهابية بطرق بسيطة كحملها في حقائب أو إخفائها في السيارات والشاحنات، هذا دون أن نغفل على التمويل الخارجي الذي عادة ما ترعاه دولة معينة تتقاطع مصالحها مع مصالح تلك الجماعات.

### 3-1-4- التمويل الخارجي

إضافة إلى الدعم المعنوي والتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر والتعاطف والمساندة اللذين أبداهما العديد من رجال الدين؛ كأمثال أبو قتادة الفلسطيني وسلمان العودة السعودي وكثير من مشايخ المشرق العربي، الذين أعلنوا دعمهم السافر للجماعات الإرهابية، برز التمويل الخارجي بصورتين؛ مباشرة والأخرى غير مباشرة، فالتمويل غير المباشر كان من خلال فرض حصار على توريد السلاح للجزائر بحجة وقوعه في يد الجماعات الإرهابية، أما الصورة المباشرة فتمثلت في إيواء والتغاضي عن بعض العناصر الإرهابية الناشطة من قبل بعض الدول خاصة على الحدود الجزائرية، لأسباب سياسية وخلافات قديمة، وكان تمويلا غير معلن لكنه موجود، كما تم فرض التأشيرة على دخول الجزائريين إلى أراضي تلك الدول، مما جعل الجزائر تقوم بمجموعة من الإجراءات كإغلاق حدودها البرية، كما تلقت كذلك تلك الجماعات دعما من طرف دولة معينة وبصورة مباشرة كالتمويل الذي قدمته دولة إيران، وذلك لأسباب أيديولوجيا سياسية، أين كشف رئيس الحكومة الأسبق، سيد أحمد غزالي، أن نظام الملالي في إيران مؤل ودعم الإرهاب خلال العشرية السوداء في الجزائر سنوات التسعينات، وهو ما دفع بالرئيس الراحل، محمد بوضياف، إلى قطع العلاقات الثنائية مع هذا النظام خلال تلك الفترة (عساس، 2017)<sup>(2)</sup>، مؤكدا أن النظام الإيراني أيد الجماعات الارهابية، ماليا وسياسيا واقتصاديا.

وأكد رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق أن ما توصلت إليه

على البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات المشابهة الأخرى، الاستعلام والتأكد من هوية عملائها وعناوينهم والتبليغ عن كلّ عملية مشبوهة وذلك إلى خلية معالجة الاستعلام المالي. - نزع الأسلحة الخفيفة: منذ الموجة الأولى للعنف والنحاح أعداد لا يستهان بها من الأفراد المغرر بهم بالجبال، رأت الدولة في الجزائر أنه من الضروري قطع الطريق أمام هؤلاء، قبل تنظيم أنفسهم وتجميع الأسلحة، فأصدرت الأجهزة الأمنية تعليمات بمصادرة الأسلحة الخفيفة الموجودة عند المواطنين، وبخصوص سكان الأرياف والمتاخمين للمناطق الجبلية، مع العلم أن المصادرة كانت مؤقتة وليست نهائية، إلى حين استتباب الأمن والسكينة وبالفعل فقد وفّت السلطات بوعودها، وأرجعت جل الأسلحة المصادرة لأصحابها، خاصة تلك المستعملة للصيد والتي تحمل أرقاماً تسلسلية.

- منع استغلال الرموز الوطنية في للدعاية والنشاطات السياسية: أجرت السلطات في الجزائر مجموعة من التعديلات خاصة تلك المتعلقة بالقوانين العضوية والانتخابية، ونقصد هنا بالتعديلات تلك التي جاء بها دستور 1996 الذي منع صراحة استغلال الرموز الوطنية المتمثلة في الإسلام العروبة الأمازيغية والوحدة الترابية للدعاية الحزبية، واستثارة مشاعر الجماهير (دستور 1996، المادة 48)، مما أجبر الكثير من الأحزاب والجمعيات إلى تغيير قوانينها الداخلية، وجعلها تتماشى والوضع الجديد، كما منعت الأحزاب من تمويل الجمعيات المدنية وبالعكس منعت كذلك الجمعيات من تمويل الأحزاب، وقد اعتبر البعض هذه الخطوة انتكاسة وتراجع للحريات والنشاط الحزبي الذي تمت محاصرته ومنعه من موارد مالية مهمة، غير أن الدولة في الجزائر رأت في ذلك حماية وتحكماً في مصادر التمويل، التي ربما تذهب إلى الجماعات الإرهابية دون التمكن من اكتشافها.

- قانون تجريم دفع الفدية للإرهابيين: بعدما تمكنت الجزائر من القضاء على جل الجماعات الإرهابية الناشطة في الشمال الجزائري، غيرت تلك المجموعات الإرهابية من استراتيجيتها في المواجهة والقتال، حيث توجهت تلك الجماعات التي رفضت التفاوض مع السلطة والدخول في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية إلى الجنوب الكبير، واختارت النشاط تحت لواء التنظيمات العالمية كتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام، وحيث الصحراء المترامية الأطراف والبيئة

الجزائر بشأن تمويل النظام الإيراني للجماعات الإرهابية في الجزائر ليست تحليلات سياسية أو شكوك، بل نتاج معلومات استخباراتية مؤكدة (عساس، 2017)<sup>(1)</sup>، كشفت فيها العديد من الحقائق عن تورط إيران في التمويل الخارجي للجماعات الإرهابية في الجزائر.

غير أن السلطات الجزائرية انتهجت استراتيجية محكمة في تتبع وقطع مصادر التمويل سواء المادية أو المعنوية، الداخلية أو الخارجية لغلق جميع المنافذ التي تستعملها تلك الجماعات.

### 3-1-5- جفيف منابع التمويل

تعتبر الأجهزة الأمنية الخمسة الجيش والدرك والشرطة وقوات الدفاع الذاتي والحرس البلدي القوات التي كانت تضطلع بمهمة مكافحة الإرهاب بصورة ميدانية مباشرة وعلى خطوط التماس، كما أنه تم الاستعانة بمقاربة أمنية أخرى لا تقل أهمية من الأولى، تتمحور حول تجفيف مصادر التمويل الداخلية والخارجية والدعم اللوجستي، هذه العملية تقوم على مجموعة من التدابير وهي كما يلي:

- مراقبة البنوك وحركة الأموال تعتبر مراقبة حركة الأموال وتداولها من بين المهام التي تتطلب معرفة وخبرة في الميدان المالي والنقدي، من خلال معرفة آليات وتشريعات حركة رؤوس الأموال والقطاع المصرفي، أين قررت السلطات في الجزائر تفعيل القوانين واللوائح التنظيمية للقطاع المالي والمصرفي لتسهيل عملية مراقبة ومعرفة حركة الاموال، (تقرير وزارة الداخلية الجزائرية، 2010) غير أن هذه العملية عرفت صعوبة بالغة، خاصة وأن حركة رؤوس الأموال كانت تخضع للسوق الموازي أكثر من خضوعها للسوق الرسمي، ومعظم المواطنين الجزائريين لا يدخرون أموالهم في البنوك، لذلك كثيراً ما كانت عملية المراقبة صعبة وتتطلب مجهوداً كبيراً، ومع ذلك أصدرت السلطات في الجزائر القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومكافحته، فجاء قانون (01/05) مؤيداً لهذه الشروط والإجراءات (وزارة العدل الجزائرية، 2005، القانون رقم/01/05)، من خلال اشتراط عملية التوظيف المصرفي لكل عملية دفع، تتجاوز قيمتها مبلغاً يتم تحديد قيمته عن طريق التنظيم المتعلق بالنقد والقرض، كما يفرض هذا القانون

## 3-2- المقاربة الإنسانية

كما سبق وأن أشرنا دخلت قوات الأمن بأسلاكها الخمسة في مواجهة دامية مع الجماعات الإرهابية، وكانت الخسائر فادحة من الطرفين ارتقت إلى مستوى حرب أهلية، فكان لزاما البحث عن حل آخر ربما يقلل من حدة الصدام ويحقق دماء الجزائريين، فجاءت المبادرات متدرجة ومتتالية للتخفيف من وطأة الأزمة وموازنة بين حفظ حقوق الضحايا والتجاوز عن أخطاء العناصر المغرر بها، فمرت المقاربة الإنسانية لمكافحة الارهاب في الجزائر بعدة مراحل وهي:

## - قانون الرحمة

جاء هذا القانون بعد تولي الجنرال المتقاعد السيد ليمين زروال الحكم سنة 1995 م، أين قرر إجراء مفاوضات مباشرة مع الجماعات الإرهابية، أصدر خلالها قانون الرحمة، (محمد، 2006)<sup>(1)</sup> الذي يعطي الأفراد المنتمين إلى الجماعات المسلحة بعض التخفيفات في الأحكام الصادرة ضدهم مع استثناء أولئك الذين ارتكبوا جرائم كبيرة كالتفجير في الأماكن العمومية وارتكاب المجازر الجماعية غير أن هذا القانون لم يلقَ استجابة كبيرة، لأن معظم أفراد الجماعات المعتدلة للعناصر المسلحة كالجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة الإسلامية كانت تبحث عن تسوية شاملة كشرط لتسليم السلاح، فاضطرت الدولة إلى تقديم مبادرة أخرى جاءت كتكملة لقانون الرحمة وبإدارة حسن نية.

## الوثام المدني

بعد استقالة الرئيس اليمين زروال إثر أزمة حادة بينه وبين الجيش وإعلانه عن انتخابات مسبقة سنة 1999، وقدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، سار على نهج سلفه وحاول إدخال تعديلات على قانون الرحمة وجعله أكثر ملاءمة واستجابة لمطالب الجماعات، التي أبدت رغبة في التفاوض مع النظام السياسي الجزائري، فأصدر مرسوما رئاسيا يلغي القانون السابق ويعوضه بقانون جديد، تحت مسمى قانون الوثام المدني الذي ألغى السجن المؤبد والإعدام وعرض على الاستفتاء الشعبي، أين تمت الموافقة عليه بالأغلبية الساحقة وكانت من نتائجه تخلي معظم الجماعات المسلحة عن نشاطها ودمج عناصرها وفق بنود ومواد قانون الوثام المدني، (رئاسة الجمهورية، الأمر رقم 01/06، 2006، المادة 01). وعلى مراحل وشروط معينة حسب تقديرات السلطات المتخصصة في

القاسية وتجارة المخدرات والتهرب واختطاف الرهائن خاصة الرعاية الأجانب، الذين عادة ما يشكلون ضغوطا على حكوماتهم أين تضطر تلك الحكومات إلى دفع الفدية لتجنب إعدامهم بصورة دراماتيكية، وأمام شاشات التلفزة، فكثيرا ما كانت تثير الرأي العام في تلك الدول، وأيقنت الجزائر أن دفع الفدية لا يزيد تلك الجماعات إلا قوة وتمردا خاصة وأنها أضحيت تعتاش على هذه العمليات الاستفزازية، وبذلت الجزائر مجهودا مضنيا لإقناع الأطراف الدولية للعدول عن تقديم الفدية، وعدم الخضوع للاستفزاز وإن كان الثمن حياة الضحايا الآن دفع الفدية ما هو إلا تشجيع للجماعات للقيام بعمليات أخرى، وبالفعل فقد لاقت مجهوداتها ترحيبا إقليميا ودوليا إذ تمكنت من إقناع مجلس الأمن للأمم المتحدة في ديسمبر 2009 بتبني القرارين 1904 الذي يكمل القرار 1373، المتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب والقرار 1267، المتعلق بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، وكذا إقناع الاتحاد الإفريقي في يوليو 2009 بتبني القرار 652، الذي يدين دفع الفدية للجماعات الإرهابية ويطلب المجتمع الدولي بتجريمها، كما صادق مجلس الأمن يوم 27 يناير 2014، على مذكرة الجزائر حول الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من الاختطافات من أجل طلب الفدية للجماعات الإرهابية، والقضاء على المزايا المنجزة عن ذلك، ودعت المديرية التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الاعتبار، وهو ما عُدَّ انتصارا دبلوماسيا للجزائر، كما بدأت الجزائر بالتحرك في فضائها الإقليمي (الساحل) باعتباره يمثل عمقها الاستراتيجي.

وفي الأخير نستطيع القول أن المواجهة المباشرة والدفع والاستعانة بالأجهزة الأمنية الخمسة: الجيش، الدرك، الشرطة، الدفاع الذاتي، الحرس البلدي، والمواجهة غير المباشرة كتجفيف منابع التمويل من خلال مراقبة حركة الأموال ومصادرة الأسلحة الخفيفة ومنع استغلال الرموز الوطنية في الدعاية الحزبية، وتجريم دفع الفدية للإرهابيين، جعلت المقاربة الأمنية جد فعالة غير أنها غير كافية، قررت على إثرها الجزائر اعتماد المقاربة الإنسانية كاستراتيجية مكملة لتحقيق السلم، والمصالحة ودمج أولئك الذين يريدون الدخول في هذا الميثاق الجديد، فكانت المقاربة الإنسانية الشق الآخر من استراتيجية مكافحة الإرهاب.



الجبّال، للعودة إلى جادة الصواب والاندماج في المجتمع وأصدر هؤلاء العلماء فتاوى كثيرة تحرم الخروج على الحاكم المسلم مهما كانت الأسباب، حتى يظهر الكفر البواح، كما لعب التيار السلفي العلمي دورا بارزا في التصدي للجماعات المطرفة فكريا وإقناع معظم المتأثرين بفكرها بالعدول عن تلك الأفكار التي تبيح الخروج عن الحاكم، وأثبتت الدراسات مؤخرا أن نسبة المنخرطين من الجزائريين في تنظيم الدولة الإسلامية يعد على رؤوس الأصابع، وأرجع المهتمون بشؤون الجماعات الإسلامية الأسباب إلى هيمنة السلفية العلمية على المشهد الفكري في الجزائر، جعل نسبة الشباب المهاجر للقتال مع داعش قليلا.

#### التعويضات المالية لضحايا المأساة الوطنية

يعتبر نظام التعويضات في الجزائر من الأنظمة الأكبر في العالم بدءا بالمنح المقدمة لقدماء المحاربين، يليه التعويضات المقدمة في التسعينيات للعمال المسرحين من مختلف الشركات، ثم يليه التعويضات والمنح المقدمة لأفراد الحرس البلدي المسرحين بعد حل الجهاز، كذلك التعويضات والمنح المقدمة لمعطوبي الجيش والشرطة، والتعويضات المقدمة كذلك للمدنيين المجندين أثناء فترة العشرية السوداء، والذين دعمت بهم فصائل الجيش، يليه التعويضات المقدمة لأهالي المفقودين، وأخيرا التعويضات المقدمة كمساعدة للعناصر التي تخلت عن السلاح لتسهيل عملية اندماجهم في الحياة المدنية.

#### الإدماج الاجتماعي للعناصر الإرهابية

كان لابد من تنظيم عملية عودة العناصر المسلحة وترتيب ظروف الاندماج التدريجي، من خلال إنشاء معسكرات ما يعرف بالإرجاء، والتأكد من نية هذه العناصر في العودة إلى الحياة المدنية فكانت عملية الإرجاء تمر بمراحل عديدة وحسب موقع الفرد في الجماعات المسلحة والجرائم المرتكبة، وكانت العناصر التي تثبت تعاونها مع قوات الأمن وتساهم وتساعد في تقديم معلومات استخباراتية تستفيد من إلغاء مدة الإرجاء (الأمر رقم 01/06 / 2006 المادة 07)، كما تم التخفيف من وطأة القبضة الأمنية والسماح للمتدينين بتطويل لحاهم ولبس النساء للبرقع، مع حرية تامة في ممارسة الشعائر الدينية دون مضايقة، ومن هنا أثبتت

متابعة تنفيذ قانون الوثام، حيث سمحت للكثير من الأفراد المنتمين إلى تلك الجماعات بالاندماج في الحياة المدنية، وتحت شروط معقولة تلغى تدريجيا بالتقادم حتى العودة الكاملة للحقوق المدنية والسياسية، تلتها عملية أخرى أكثر شمولاً وسعت من دائرة السلم والمصالحة، فكانت المصالحة الوطنية (الأمر رقم 01/06 المادة 07). كآخر مرحلة من مراحل المقاربة الإنسانية.

#### المصالحة الوطنية

يمكن القول أن المصالحة الوطنية هي تنمة وتكملة لمسار الوثام المدني، وطى نهائي ملف العشرية السوداء بما تحمله من جراح ومآسي، لكن البعض يرى في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تم عرضه هو الآخر على الاستفتاء الشعبي سنة 2004 أنه جاء لحماية العناصر الأمنية من الملاحقات الدولية، لظهور أصوات تهم الجيش بارتكاب جرائم حرب في حق المدنيين خاصة في المناطق المعزولة، إضافة إلى ملف المفقودين الذي شكل إخراجا حقيقيا للسلطة جعلها تقرر تقديم تعويضات لأهالي المفقودين وتصنيفهم ضمن ضحايا المأساة الوطنية (الأمر رقم 01/06 المادة 09)، وللعلم فإن الجزائر لم تصادق على بروتوكول حماية الاختفاء القسري للأشخاص إلا بعد سنة 2006 وقد أشرف على هذا التوقيع وزير الخارجية الراحل أحمد بجاوي، وكانت المصالحة الوطنية بمثابة الصفحة الأخيرة في كتاب مسلسل العنف الذي مرت به الجزائر ولعشرية كاملة.

#### الاستعانة بعلماء الشريعة

إضافة إلى قانون الرحمة وميثاق السلم والمصالحة الوطنية لم تدخر الجزائر جهدا في التخلص من هذه الآفة بشتى الطرق والوسائل المتاحة، وبما أن أولئك المغرر بهم قد خرجوا عن النظام لأسباب دينية، وبأفكار راديكالية، فكان لزاما اللجوء إلى علماء الشريعة ذوي السمعة الكبيرة، لتوضيح الخطأ الذي وقع فيه أولئك الشباب المتحمس والمندفع، وكان أن استعانت الدولة بفتاوى هيئة كبار العلماء في الحجاز؛ كابن باز وابن عثيمين والعلامة المحدث نصر الدين الألباني (أنظر شريط مسجل لحوار الألباني للجهاديين في الجزائر)<sup>(1)</sup> أين وجه هؤلاء العلماء رسائل مباشرة إلى الشباب المرابط في

الوطنية والاستقرار الداخلي.

#### 4-2-خارجيا

#### 4-2-1-الدور الإقليمي والمجهودات المبذولة دوليا

منذ بروز الظاهرة الإرهابية كتهديد أمني والجزائر في مسعى دؤوب لتعبئة الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، التي عاثت واستفحلت طيلة عقد من الزمن في المجتمع والشعب الجزائري، ولم تلق الجزائر أذانا صاغية لمعظم لنداءاتها إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أدرك العالم ما كانت تحذر منه الجزائر من خطر استفحال هذه الآفة، وفي أولى الجهود الدبلوماسية للجزائر على المستويين الإقليمي والدولي فقد استطاعت الجزائر أن تحقق من خلال طرح مقاربتها ما يلي:

-أثمرت مساعي الجزائر بتوقيع اتفاقية حول التعاون العربي لمكافحة الإرهاب تم المصادقة عليها خلال الدورة الرابعة عشر لمجلس وزراء الداخلية العرب بتاريخ 22 أبريل 1998 ودخلت حيز التنفيذ شهر مايو 1999. (الخميس، 2007)<sup>(2)</sup>

-على المستوى الإفريقي استطاعت الجزائر إعادة إحياء مشروع اتفاقية مكافحة الإرهاب التي لقيت ترحيبا من طرف اللجنة المركزية للوقاية وفض النزاعات على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية، صادق على المشروع مجلس وزراء العدل للدول الإفريقية بالإجماع وحمل اسم «الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب» (الخميس، 2000)<sup>(3)</sup>

-التنسيق الأمني والعمالياتي الجزائري الأمريكي في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء سنة 2005 في المقابل رفضت استضافت قاعدة أفريكوم (Africom). (الخميس، 2007)<sup>(4)</sup>.

-سعت إلى إقناع المجتمع الدولي بضرورة إيجاد تعريف موحد للإرهاب، لتحديد العدو المشترك وبلورة استراتيجية شاملة (كروشي، وحنية، 2016)، وتعزيز وحدة الصف في مكافحة هذه الظاهرة، كما طالبت الجزائر عبر مختلف المحافل الدولية المجتمع الدولي بضرورة التمييز وعدم الخلط بين ما أصطلح على تسميته الإرهاب وحركات التحرر، لكنها واجهت صعوبات جمة، حيث أن كل دولة تتصرف وتفسر هذه الظاهرة وفقا لمصالحها الذاتية

-ومن تجربتها الميدانية كانت الجزائر من الدول السباقة إلى

المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب قدرتها على حل الأزمة

الأمنية، وبنجاحها حققت نتائج مهمة داخليا وخارجيا.

#### 4-انعكاسات المقاربتين (الأمنية، الانسانية) وتقييم نجاحهما داخليا وخارجيا

#### 4-1-داخليا

أصبحت الجزائر في طليعة البلدان الأكثر أمنا وأنموذجا في ترسيخ قيم التسامح والعيش معا، فلاشك أن هذه المقاربة ستظل تشكل العلامة الأبرز في تاريخ الجزائر المعاصرة، سواء تلك التي يدونها المؤرخون، أو تلك التي يكتبها الساسة والمفكرون، فبفضل هذه المقاربة انتقلت البلاد من مرحلة الاقتتال إلى مرحلة الأمن والاستقرار، مكرسة لقيم السلم والمصالحة، وهو ما كانت له انعكاساته الإيجابية على واقع التنمية التي قفزت بالبلاد من حالة الانهيار والركود الاقتصادي إلى وضع خطوات على طريق التنمية وإعادة الإعمار، وعودة الفارين من ويلات الحرب إلى ديارهم وممتلكاتهم، ورفعت حالة الطوارئ وعم الاستقرار ربوع الجزائر. (ب ام، 2004)<sup>(1)</sup>

فالمقاربة في النهاية، استطاعت حماية المصلحة الوطنية، وكرست ثقافة التسامح المؤسس على أن المجتمع محكوم عليه بحماية نفسه من الانهيار، وأن الدولة القوية وحدها القادرة على فرض سلطة القانون، وتحقيق الاستقرار.

لقد كسبت الجزائر بفضل هذه المقاربة المزدوجة رهان التعايش، وفوّتت الفرصة على الاستئصاليين ودعاة المواجهة سواء من داخل النظام أو من طرف متشددتي تلك الجماعات، وشكل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية جدارا متينا سقطت عنده كل محاولات تدويل الأزمة، موازاة مع اكتساب الجيش الوطني الشعبي للخبرة والصلابة في التصدي للجماعات الإرهابية على كامل إقليمنا الجغرافي، وشكلت المقاربة الانسانية قوّة لحماية حدودنا الثقافية وهويتنا الوطنية، كما حافظت على مؤسسات الدولة وعلى الوحدة الوطنية، إذ أن ثمار المصالحة لم تقتصر على استتباب الأمن والسلم، ولكن تجاوزتها لإرساء دعائم الدولة المدنية بكل المقاييس، وهو الأمر الذي انعكس على سمعة الجزائر ومكانتها، ما جعلها تصبح أنموذجا لتسوية الأزمات الأمنية سلميا دون عنف ودون تدخل أجنبي، في مشروع استراتيجي حافظ على الوحدة

URL: <https://www.annasronline.com> 1

URL: <https://www.europarabct.com> 2

URL: <https://www.europarabct.com> 3

URL: <https://www.europarabct.com> 4

صرح به عدد من الخبراء الامنيين والدبلوماسيين الدوليين المشاركين في عديد الورشات الدولية حول مكافحة ظاهرة، آخرها الذي انعقد بالجزائر والموسم بـ «دور الديمقراطية في الوقاية من التطرف العنيف والإرهاب ومكافحته» الذي نظم بالعاصمة الجزائرية يوم 07 أيلول/سبتمبر 2016. (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2018)<sup>(1)</sup> بمشاركة من عديد الدول والهيئات على غرار الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ووحدة التنسيق والاتصال لدول الساحل الإفريقي، والمركز الإفريقي للبحث والدراسة حول الإرهاب، وكذا المركز الكندي للوقاية من التطرف المؤدي إلى العنف، بالإضافة إلى جامعيين وخبراء أمنيين جزائريين.

كما أبدت كذلك معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء الرغبة في الاستفادة من المقاربة الجزائرية بشقيها الأمني والإنساني، من خلال إرسال بعثات لتكوين عناصر الشرطة والجيش في الأكاديميات الجزائرية للتدريب على مواجهة موجات التمرد والمظاهرات والعمليات الارهابية في المدن، أين أصبحت أكاديميات الجيش والشرطة بمثابة قبلة معظم الدول العربية والإفريقية، لما تقدمه هذه الأخيرة من تكوين عالي في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، أين استطاعت الجزائر من خلال تجربتها الرائدة في مكافحة الإرهاب التسويق بصورة نمطية جيدة أكدتها معظم الهيئات والمؤسسات الدولية كمركز ديل كارنيجي الذي اعتبر أن التجربة الجزائرية لمكافحة التطرف نموذج يحتذى به. (مركز كارنيجي، 2019)<sup>(2)</sup>.

### خاتمة

يتضح من خلال هذه التجربة الأليمة، أن التصدي للظاهرة ليس بالأمر الهين والسهل وأن العملية تتطلب شجاعة وتضحيات، وسعي حثيث لتقريب وجهات النظر بين أبناء الوطن الواحد وإعلاء مصلحة الوطن فوق الاعتبارات الأخرى، حتى لو سالت دماء ودمرت منشآت، وأدركت الجزائر أن الحل الشامل لمعضلة الإرهاب واستأصل الظاهرة من جذورها لن يكون بالحسم العسكري البحت والإقصاء التام للخصوم، بل لابد من طرق جميع الأبواب وجعل السلم والمصالحة الهدف المنشود، فليس مَهْمًا الانتصار على الخصم وتدميره كلياً في

إيجاد قانون دولي يجرم الفدية التي تعتبر من أهم ما يمول العمل الإرهابي وينمي من نشاطاته (كروشي، وحنية، 2016). كما بادرت الجزائر كذلك بجملة من الاستراتيجيات على المستوى الإقليمي، حيث عملت على دعم مساعي التنمية على المستوى الاقليمي، من خلال المطالبة بتوفير شروط التنمية المستدامة والعدالة واحترام كرامة الإنسان، والتأكيد على مشاركة أكثر إنصافاً للعالم النامي حتى يعم الاستقرار والأمن المجتمع الدولي، ولأن الجزائر تدرك تمام الإدراك أنه من بين الأسباب الرئيسية انتشار الإرهاب وتطور نشاطاته، هو غياب التنمية، أصرت دوماً على التذكير في المحافل الدولية على ضرورة مساعدة دول القارة الأفريقية لتحقيق التنمية وتخفيض مديونيتها.

كما حرصت على منع التدخلات الأجنبية في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب، فالجزائر حاولت في ظل مجهوداتها الدبلوماسية والعسكرية على المستوى الإفريقي، التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لخطورته على الأمن القومي في المناطق الساخنة في أفريقيا، (كروشي، وحنية، 2016). التي تقلل من فرص نجاح وفاعلية استراتيجية مكافحة الإرهاب، سواء بطريقة مباشرة كالتدخلات العسكرية أو في صيغة التعاون الإقليمي.

### 4-2-2- اكتساب ثقة المجتمع الدولي

سعت الكثير من الدولة التي مرت إلى تبني التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من خلال الاطلاع عن كثب على مضامين قانوني الوثام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية، اللذان يمثلان الشق الإنساني لمقاربة مكافحة الإرهاب، والتي عرفت نجاحاً منقطع النظير، فكانت المقاربة الجزائرية النموذج الذي أثار إعجاب الكثير من الهيئات الحكومية والمؤسسات الرسمية والمخابر الأمنية. وبتسارع الأحداث في هذا الاتجاه أيقنت الكثير من الحكومات أن التصدي والوقوف في وجه هذا النوع الجديد من الحروب غير التقليدية يتطلب تكاتف الجهود وتنسيق العمل من أجل التخفيف من وطأة هذه الظاهرة وتحيينها أن أمكن. وطلبت العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية من الجزائر طرح مقاربتها لمكافحة ظاهرة الإرهاب للاستفادة منها دولياً وإقليمياً، وتصنيفها مرجعاً دولياً مهماً، حسب ما

كثيرا ما ساعد على تشخيصها تشخيصا دقيقا، جعل وضع الحلول يتسم بالعقلانية والرشاد، وهذا بالفعل ما تضمنته المقاربة الجزائرية في معالجتها للظاهرة، حيث زاوجت بين الشقين: الأمني والإنساني، وربما غلبت الشق الإنساني على الحل العسكري الأمني من خلال الرؤية والتراث في كثير من الأحيان، جنبت البلاد حرب عصابات ربما كانت ستطول وتتطور، خاصة وأن الظروف الدولية فيما بعد أصبحت أكثر ملائمة لاحتضان الظاهرة، بسبب ما طرأ من تغيير في بنية البيئة الدولية، أين تراجعت سلطة الدولة أمام رياح العولمة، وجعلت الحدود الإقليمية هشة يسهل اختراقها من الجماعات الإرهابية التي تضرب بقوة وحسم، والتي كما هو معلوم استطاعت أن حول الكثير من الدول إلى دول فاشلة بما للمصطلح من معنى.

نظرية صفرية، بقدر ما يهتم حفظ الدماء وصون الأعراض، لأن طرفي الصراع في الأخير هم جزائريون والربح في هذه الحرب خاسر لامحالة، لذا جاءت المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الأمنية معتدلة في طرحها تجمع بين الحزم والجد في التصدي للعنف والتطرف بشجاعة ومسؤولية، مقابل ترك باب الأمل ومراجعة الذات مفتوحا من جهة أخرى، فاستطاعت أن تحقق المبتغى والهدف الأسى المتمثل في استرجاع الأمن والسكينة، والانطلاق في مسار التنمية والتشديد، فكان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي زكاه الشعب الجزائري بأغلبيته الساحقة، العقد الذي أبرمه الجزائريون فيما بينهم ودون تدخل لأي أطراف خارجية، وكانت هذه المقاربة السمة البارزة والمميزة التي أعادت للجزائر قوتها وهيبته، دون استعانة وتأثير من قوى خارجية ربما حالت دون تحقيق المطلوب، فالوقوف على أسباب الظاهرة ومراجعة ومعرفة حيثياتها،

## المراجع الكتب

1. الكنز علي وآخرون، 1989، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة.
2. الرمضاني عبد المالك بن أحمد بن المبارك، 2004. مدارك النظر في السياسة، ط7، جسر السويس، القاهرة.
3. سعود طاهر، 2012. الحركات الإسلامية في الجزائر، ط1، دار المسبار للدراسات والبحوث، دبي.
4. عمارة محمد، 2005، الاسلام هو الحل، لماذا وكيف، ط2، القاهرة: دار الشرق، القاهرة.
5. عبد السلام بوهوش، عبد المجيد الشفيق، 2004، الجريمة الإرهابية في التشريع المغربي-مطبعة الكرامة- الرباط.
6. صادق علي حسين، 2018، الهياكل المالية للتنظيمات الإرهابية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

## المقالات

1. جماوي الشريف، 2017، آليات تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية مجلة آفاق علمية، دورية نصف شهرية، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، العدد: الثالث عشر.
2. سايج بوسماحة، 2017، الاستراتيجية الجزائرية لتجريم دفع الفدية- الدوافع الأمنية والسياسية مجلة سياسة عالمية المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، العدد 1 ردمد 2507.
3. فريدة كروشي، وحنية قاوي، 2016، دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية مجلة دفاتر سياسية، العدد 16.
4. طاهر سعود، 2017، أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر. مجلة سياسات عربية، كانون الثاني، العدد 24. أطروحة أو رسالة جامعية
1. باسط سميرة، 2014، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 2014-1999، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

## الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

1. الجمهورية الجزائرية، المجلس الدستوري، دستور 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، المؤرخ في 20 رجب 1417 الموافق لـ الأول من ديسمبر 1996 المادة 42.



2. الجمهورية الجزائرية، رئاسة الحكومة، المرسوم التنفيذي رقم: 265/56، المتضمن إنشاء سلك الحرس البلدي، الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1417 الموافق لـ 3 أغسطس 1996 المادة الأولى.
3. الجمهورية الجزائرية، رئاسة الحكومة، المرسوم التنفيذي رقم: 265/56، المتضمن إنشاء سلك الحرس البلدي، الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1417 الموافق لـ 3 أغسطس 1996، المادة 21.
4. الجمهورية الجزائرية، رئاسة الجمهورية، الأمر رقم 01/06 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق لـ 27 فبراير 2006 المادة الأولى.
5. الجمهورية الجزائرية، رئاسة الجمهورية، الأمر رقم 01/06 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق لـ 27 فبراير 2006 المادة 7.
6. الجمهورية الجزائرية، رئاسة الجمهورية، الأمر رقم 01/06 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق لـ 27 فبراير 2006 المادة 09.
7. الجمهورية الجزائرية، وزارة العدل، القانون رقم (01/05) المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية، ط1، رقم الإيداع: 2005 / 576.

#### التقارير

1. وزارة الداخلية، 2010، تقرير التقييم المشترك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ديسمبر، الجزائر.
2. وزارة الداخلية، إشادة بالتضحيات الجسام وتأكيد على ضرورة الالتفاف للحفاظ على مكتسبات الأمن والاستقرار. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية.

## The Components of the Algerian Approach to Confronting Terrorism and its Regional and International Repercussions

### Abstract

*The Algerian approach to combating terrorism is one of the successful and pioneering experiences that can be adopted as a model in combating the phenomenon of violence, where this approach is based on two opposing sides, the first is based on a purely security approach focused on tightening the stranglehold on the phenomenon by drying up the sources of funding for terrorist groups, such as the criminalization of ransom to terrorists, which was adopted by the United Nations as a law, as well as based on the method of self-defence based on the recruitment of the human element from the same areas that have witnessed the activity of groups, such as the Self-Defence Forces and municipal guards. on the idea of man bin of his environment. The second aspect of the humanitarian approach depends mainly on the adoption of progressive humanitarian laws, starting with the Law of Mercy and then civil harmony, followed by national reconciliation, which has proved successful and has received international admiration and regional attention and many countries suffering from the same phenomenon have expressed their desire to benefit from this experience, which has been adopted academically in many security and university laboratories.*

### Les composantes de l'approche algérienne de la lutte contre le terrorisme et ses répercussions régionales et internationales

#### Résumé

*L'approche algérienne de la lutte contre le terrorisme est l'une des expériences réussies et pionnières qui peuvent être adoptées comme modèle de lutte contre le phénomène de la violence. Lorsque cette approche prend en charge le conflit deux parties opposées, elle est fondée sur une approche purement sécuritaire axée sur le resserrement de l'emprise sur le phénomène en assèchent les sources de financement des groupes terroristes, la criminalisation de la rançon aux terroristes (adoptée par les Nations Unies en tant que loi). Elle se base aussi sur la méthode d'autodéfense par le recrutement d'éléments humains des mêmes zones témoins de l'activité des groupes (Forces de défense, gardes municipaux). Le deuxième aspect de l'approche est humanitaire, il dépend principalement de l'adoption de lois humanitaires progressistes, à commencer par la Loi de la Miséricorde puis de l'Entente Civile, suivies de la Réconciliation Nationale, couronnée de succès et suscitant l'attention internationale et régionale et l'intérêt de nombreux pays souffrant du même phénomène.*

### Keywords

Counter-terrorism  
security approach  
humanitarian approach  
national reconciliation

### Mots clés

Lutte contre le terrorisme  
approche sécuritaire  
approche humanitaire  
réconciliation nationale

## تعليم المهارات اللغوية تواصلية

### The Communicative Approach to teaching Language Skills

د. ربيع كيفوش

Dr . Rabia Kifouche

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر

r.kifouche@univ-jijel.dz

## ملخص

### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2020-12-05

تاريخ القبول 2022-06-08

### الكلمات المفتاحية

الكفاية التواصلية

المهارات اللغوية

تكامل المهارات

المدخل التواصلية

تعليم اللغة

نحاول في هذا المقال تقديم تصور للمنحى الذي يمكن أن يُسلك في أي مشروع لسانی تعليمي، يهدف إلى تحسين تعليم اللغة العربية وفق المدخل التواصلية، من خلال استثمار منجزات الدرس اللسانی الحديث الذي يستند إليه البحث في مرجعياته وأصوله المعرفية، بعد توصيف شامل لمختلف المهارات اللغوية. يستهدف هذا المشروع في المقام الأول الكفاية التواصلية التي تسمح لمتعلمي اللغة بالتواصل على نحو سليم وفعال فيما بينهم داخل قاعة الدرس وخارجها.

يؤكد المنظرون للمدخل التواصلية أن المهارات اللغوية متكاملة، فلا تقوم الواحدة منها دون الأخرى، إذ لا استماع من دون تحدث وقراءة، ولا قراءة من دون كتابة ولا مرسل من دون تحدث أو كتابة، ولا متلق من دون استماع أو قراءة. فتكامل المهارات اللغوية داخل المنهاج أمر ضروري، لأن الاستخدام الهادف لها يزود المتعلم بمخرجات فعالة في التعليم اللغوي. وتداخل الجوانب المختلفة لمهارات اللغة تداخلًا ارتباطيًا أمر أساسي في كل المراحل لتخطيط برنامج لغوي متوازن، يستند إلى العلاقة العضوية بين عمليتي الإرسال والاستقبال أو الإنتاج والتلقي، من خلال تقديم مواقف تعليمية يمكن أن تتطور فيها أنظمة اللغة الفرعية لأغراض تواصلية

## مقدمة

مؤلفها للغة، وتصورهم لوظائفها، وعند الحديث عن الأسس اللغوية في إعداد المناهج أو إعداد المحتوى اللغوي أو تأليف الكتب التعليمية، يقف تعريف اللغة في مكانة خاصة. فهذا التعريف موجه للمشتغلين بالمناهج والمواد التعليمية، سواء في اختيار المادة المرغوب في تعليمها، أو المهارات المطلوب تنميتها، أو المدخل المعتمد لتعليمها وتعلمها أو الطريقة التي يقدم بها هذا كله.

وإذا كان هذا يصدق على مداخل تعليم اللغة بشكل عام، فهو أصدق عند الحديث عن تعليم اللغة اتصالياً، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما موقع عملية التواصل من المفاهيم والتعريفات الخاصة باللغة؟ إلى أي مدى يدرك أصحاب هذه التعريفات الجانب الاتصالي؟ ثم ما موقع الوظيفة التواصلية من الوظائف المختلفة للغة؟ كيف يتعلم المتعلم مهاراتها من منظور المدخل التواصلية؟ وكيف يكتسب

لغة بعد اجتماعي يتجلى في التخاطب والاتصال والتواصل بين البشر، وبعد نفسي يظهر في الإفصاح عما يجول في النفس من خواطر وأفكار وأحاسيس. واللغة وسيلة الفرد للتعبير عن أغراضه وتنفيذ مطالبه في المجتمع، بها يناقش، ويستفسر، ويستوضح، وتنمو ثقافته، وتزداد خبراته نتيجة لتفاعله مع البيئة التي ينضوي تحتها. باللغة يؤثر الفرد في الآخرين، ويستثير عواطفهم، كما يؤثر في عقولهم. أما فيما يتعلق بالمجتمع، فاللغة هي المستودع لثقافته والرابط بين أبنائه، فيوحد كلمتهم ويجمع بينهم فكراً، وهي الجسر الذي تعبر عليه الأجيال من الماضي إلى الحاضر والمستقبل. وأياً ما كانت تعريفات اللغة ووظائفها، فإن الوظيفة الاتصالية تقف في مقدمة هذه الوظائف.

يختلف تأليف كتب تعليم اللغة العربية باختلاف نظرة

التواصل» (خرما، 1988). يمثل التواصل نموذجاً حديثاً في الحقل التربوي -التعليمي الحديث، لا سيما في تعليمية اللغات، التي تقوم على قنوات صوتية- تركيبية في إيصال الأفكار والمكتسبات والكفايات للمتعلمين، كي يتمكنوا من الارتقاء بالتواصل الإنساني والعالمي.

يستهدف تعليم اللغة اتصالياً إكساب المتعلمين مهارات الاتصال وتنميتها، من أجل أداء وظائف اتصالية معينة في مواقف طبيعية، لأن «الوظيفة الأساسية للغة هي الاتصال والتواصل، وإن كون اللغة ثمرة من ثمار التفكير الإنساني يكون عاملاً مساعداً للفرد على ضبط التفكير ودقته وصولاً إلى السيطرة على البيئة والتحكم فيها من إطار التفاعل الاجتماعي» (السيد، 2005). ومهمة معلم اللغة العربية خلق مواقف طبيعية فردية وجماعية اتصالية مباشرة، من خلال محتوى لغوي يُركز فيه على تدريب التلاميذ على المحادثة الشفوية أولاً، ثم التدريب على باقي مهارات اللغة مع ضرورة تكاملها عند تعليمها.

تحكم عملية التواصل متغيرات كثيرة منها نوع الموضوع الذي يدور حوله الحديث، والعلاقة بين أطراف الحديث، والظروف المحيطة بالحديث مثل زمانه ومكانه وغيرها من المتغيرات. والمهم في كل هذا عدم التصنع، أو افتعال المواقف حتى يقترب الموقف التعليمي في القسم من المواقف الحياتية. في هذه الحالة تُرَفِّضُ التدريبات التي تُعَلِّمُ المهارات اللغوية في شكل وحدات منعزلة عن السياق والحياة. فالاهتمام ببنية اللغة دون مراعاة مدى مناسبتها للسياق يتنافى مع الاتصال الحقيقي الذي يختلف فيه الحوار باختلاف أطراف الحديث. إن السياق عنصر أساسي في بيان الأدوار بين طرفي الحوار، «وانتقاء النصوص والمواضيع عامل أساسي لنجاح الأدوار، فمن المفيد انتقاء نصوص تفتح نقاشاً في وضع تواصلية حيث المرسل إليه عام» (سليبي، 2006)، والأهم في كل هذه المسألة هي النصوص ومعايير انتقائها وكيفية تقديمها وطرائق تفكيكها لفهمها. لا بد من اختيار نصوص تؤمن الحاجة التواصلية والتداولية للمتعلم، والملاحظ أن المدخل التواصلية هو الأهم «وهو ما ينسحب بدوره على النصوص الأصلية والنصوص التعليمية المُعدَّة لأغراض التعليم، وكذلك النصوص الموجودة في الكتب التعليمية، أو النصوص التي يكونها الدارسون بأنفسهم، حيث أنها هي الأخرى مجرد نصوص من بين نصوص أخرى» (حمادي، 2019)، ومن المفيد

المتعلم الكفاية التواصلية التي تفسح المجال أمامه للإبداع والمبادرة؟

## 1- المدخل التواصلية

اللغة أداة التفكير وثمرته، فهي تسهل عملية التفاعل الاجتماعي والانصهار الفكري بين أفراد المجتمع، وهي مستودع تراث الأمة لأن كل كلمة تحمل في طياتها خبرات بشرية. والميزة الكبرى للغة هي أنها أداة لنقل الخبرات التي تؤلف التراث الحضاري والثقافي المتراكم من جيل إلى جيل عبر الزمن.

يعد التواصل أهم وظيفة اجتماعية للغة، فهي تمثل علاقة اللغة بالمجتمع، وعلاقة الفرد بالمجتمع من خلال اللغة، «فعن طريق الاستماع والتحدث يستطيع أن يتصل بأفراد هذه الجماعة لقضاء حاجياته اليومية، ويعرف ما لديهم من أفكار ومعلومات وآراء، ويشارك في توجيه نشاطهم، وعن طريق القراءة والكتابة يستطيع أن يخرج عن حدود الجماعة الصغيرة ويتصل بالمجتمع الكبير ليحقق مطالبه، ويطلع على ما يجري من أحداث وتطورات ويكتسب خبرات أوسع ومعلومات أكثر» (رشدي، 1979). واللغة وسيلة لنقل الأفكار والرغبات والمشاعر من خلال نظام من الرموز يختاره المجتمع، ويتفاعل بواسطتها أفرادها في ضوء الأشكال الثقافية المتعارف عليها أثناء التواصل. ووظيفتا التواصل والتفاعل لا تتحققان فقط بين متحدثي اللغة في إطار ثقافتهم، إنما تتحققان أيضاً بين المتحدثين باللغة وبين الآخرين ممن يتعلمون هذه اللغة (الحسيني، 1991).

إن وظائف الاتصال اللغوي كثيرة أجملتها عدة كتابات في: الوظيفة النفعية، الوظيفة التنظيمية، الوظيفة التفاعلية، الوظيفة الشخصية، الوظيفة الاستكشافية، الوظيفة التخيلية، الوظيفة الإخبارية والوظيفة الرمزية. أثناء تعليم اللغة لا بد من استهداف هذه الوظائف كافة، لأن تحقق هذه الوظائف اللغوية في المواقف التعليمية التعليمية، يؤدي إلى تكامل عناصر التواصل اللغوي بواسطة الأشكال اللغوية التي تنتقل عبرها الأفكار والمعلومات والاتجاهات، وتتحقق عمليات الإرسال والاستقبال، «هذا التواصل يتحقق من خلال ثلاثة عناصر هي، موقف التواصل كالطرف أو السياق الذي يتم فيه التواصل كإحدى الحصص الدراسية مثلاً، وحدث التواصل وهو أحد عناصر الموقف كالتمهيد للحصّة مثلاً. أما فعل التواصل فيشمل مجموعة الجمل والعبارات التي تمثل محتوى الرسالة اللغوية، وتمثل جوهر عملية



باشغال السلوك اللغوي في شموليته وواقعيته، وهي مختلف السياقات والمقامات الممكنة لتحقيق كل الأغراض التواصلية في أبعادها الفردية والجماعية.

ظهر نموذج «ديل هايمز» الخاص بالتواصل سنة 1972 في كتابه وظائف اللّغة في الفصول الدّراسية Functions of language in the classroom، بحث هايمز في عملية التّواصل من ناحية الكفاية التّواصلية، وحدّد الكفاية التّواصلية بأربعة مكونات هي: الكفاية النّحوية، الكفاية السيكو لسانية، والكفاية السوسيو ثقافية، والكفاية الاحتمالية (علوي، 2013).

يعني ديل هايمز بالكفاية النّحوية أوّل مكون من مكونات الكفاية التّواصلية، وتضم المعرفة بالقواعد التركيبية والدّلالية والصّوتية.

- الكفاية السيكلولسانية: تمثل العوامل النّفسية واللسانية التي تؤثر على المتكلم سواء في إنتاج أو فهم الخطاب. أما الأسباب المؤدية إلى عدم فهم الخطاب متعددة، منها ما يختص بضعف الإدراك أو قصور الفهم لدى المتكلم ذاته، ومنها ما يتعلق بالعوامل المحيطة، مثل وجود تشتت نتيجة عدم وصول الصوت وصولاً جيداً.

- الكفاية السّوسيو ثقافية: يعني بها ما يعرف بمناسبة المقام للمقال؛ أي قد يصدر المتكلم جملاً صحيحة في تركيبها البنيوي، ويمكن استعمالها دون أدنى رتبة في صحتّها، غير أنه قد استخدمها في مقام غير مناسب لها، ليس المقام بمقام استخدامها. ومن هنا كانت الإشارة إلى أن الطفل حين يكتسب اللغة، فإنه يكتسب معها كيفية استخدامها ومقام استخدامها.

- الكفاية الاحتمالية: فتُعنى بمستوى الاستخدام للجمل المنجزة لغويّاً؛ أي احتمالية الاستعمال، إذ يختلف استخدام الجمل من ناحية العدد والكثرة، فبعض الجمل تكون صحيحة نحويّاً قابلة للاستعمال غير أنها قليلة الاستخدام في الخطابات، على التّقيض من ذلك توجد جمل لا تتوافق مع الصحة النّحوية وقابلية الاستعمال إلا أنّها كثيرة الاستعمال في الخطابات.

وكان لتصور هايمز حول مفهوم الكفاية التواصلية الفضل في تطور هذا المفهوم على يد مجموعة من الباحثين منهم: كنالي وسوين (Canale & Swain) سنة 1980 اللذان قدما تعريفاً

أن يكون المتعلم ملماً بنصه ومقتنعاً بجذواه متفاعلاً مع مادته، ومحققاً بذلك التواصل بينه وبين النص أولاً وبينه وبين المعلم وباقي المتعلمين ثانياً، لينطلق لاحقاً من خلاله إلى فضاءات تواصلية أخرى.

## 2- مكونات الكفاية التواصلية

أول من استعمل مصطلح الكفاية التواصلية اللساني الأمريكي ديل هايمز Dill Hymes، ويحددها «بأنها جماع معارف تتصل بمعايير النحو اتصالها بمعايير الاستعمال، بفضلها تحدث المناسبة بين السلوك التواصلية والسياق الذي يكتنفه والملابسات التي يجري فيها» (عبيد، 2013). فحين رأى اللسانيون الأمريكيون أن فكرة الكفاية اللغوية عند تشومسكي (Noam Chomsky) محدودة وغير شاملة، صاروا يتجاوزونها إلى الاهتمام بالأحوال الخطابية المختلفة في الحياة اليومية والأغراض المتعلقة بها، فصدرت سلسلة من البحوث تصدت إلى تفسير هذه الكفاية انطلاقاً من الوظائف الاجتماعية للغة. وحاول أصحاب المنهجية الجديدة أن يضعوا طرائق تعليمية تعتمد على مقاربات تواصلية تستثمر معطيات اللسانيات الاجتماعية.

تمثل الكفاية التواصلية مدى وعي الفرد بالقواعد المتحكممة في الاستعمال المناسب في موقف اجتماعي، وتشمل مفهومين أساسيين هما المناسبة والفعالية، يتحقق هذان المفهومان في اللغة المنطوقة والمكتوبة على حد سواء. والكفاية التواصلية كذلك هي: «قدرة الفرد على أن ينقل رسالة أو يوصل معنى معيناً، وأن يجمع بكفاءة بين معرفة القواعد اللغوية، والقيم والتقاليد الاجتماعية في التواصل» (الحسيني، 1991)، إنها عملية فردية اجتماعية معاً، تكمن فرديتها حين تتعلق بالأساليب الخاصة للفرد لمواجهة الموقف، واجتماعيتها حين تتعلق بالسياق الذي يتم فيه التواصل.

يُعتبر هايمز أن ما يميز به الفرد المتكلم هو امتلاكه لقدرة أكثر وظيفية مما يقترحه النحو التوليدي، وهي الكفاية التواصلية، وتعرف بأنها «قدرة الفرد على استعمال اللغة في سياق تواصل لآداء أغراض تواصلية معينة. إن الكفاية التواصلية تعني على هذا الأساس قدرة الفرد على تبليغ أغراضه، بواسطة عبارات متعارف عليها، واستعمالها في موقف اجتماعي» (cuq, 2003). والكفاية التواصلية حسب هايمز لا تقتصر على معرفة النسق اللغوي، إنما تتعلق

أجل تحقيق كفاية المتعلم التواصلية، وانطلاقاً من ذلك تتحدد استراتيجيات تعليمية لغوية.

في حين نجد «سيمون ديك» (Simon Dik) (1989) يبني نموذجاً على افتراض مفاده أن الكفاية التواصلية تتكون من عدد محدود من الطاقات، هذه الطاقات خمس على الأقل وهي كالتالي: «الطاقة اللغوية وهي المسؤولة عن إنتاج العبارات اللغوية، والطاقة المعرفية وهي التي تمكن مستعمل اللغة من بناء قاعدة معرفية منظمة واستعمالها عن طريق صياغة معارفه في صور لغوية مناسبة. ثم هناك الطاقة المنطقية وهي المسؤولة عن استنتاج معلومات جديدة من معلومات معطاة، والطاقة الإدراكية المسؤولة عن إدراك المحيط واكتساب المدركات واستعمالها، والطاقة الاجتماعية المسؤولة عن مراعاة الأوضاع الاجتماعية لكل من المتكلم والمخاطب أثناء التواصل اللغوي بينهما» (البوشيخي، 2012). وأضاف الدكتور عز الدين البوشيخي (2012) إلى طاقات القدرة التواصلية عند سيمون ديك طاقة سادسة هي الطاقة التخيلية إنها «الطاقة التي تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من اختلاق صور افتراضية تنتمي إلى أحد العوالم الممكنة، ومن بناء وقائع متخيلة تنتمي إلى أحد العوالم الخيالية لتحقيق أهداف تواصلية محددة» (البوشيخي، 2012). يركز تعليم اللغة وفق المقاربة التواصلية على جملة من المبادئ نجملها في الآتي:

- يجب أن يكون تعليم اللغة وتعلمها محكوماً بالسياق.
- يتطلب وضع المتعلمين في الانغماس اللغوي<sup>(1)</sup>.
- يراعي حاجات المتعلم النفسية والمعرفية.
- يفترض الاهتمام بالقدرة التواصلية.

تضاف إلى هذه المبادئ مسألة التركيز على المهارات اللغوية الأربع: الاستماع والمحادثة والقراءة والكتابة. فضلاً عن إعادة النظر في الأدوار التي يضطلع بها كل من المعلم والمتعلم، والتقويم الذي لم يعد ينصب فقط على الدقة والضبط اللغويين، ولكن على الطلاقة اللغوية في الوقت نفسه. كما أن الأخطاء أضحت في ظل هذه المقاربة تؤدي دوراً مهماً في بناء التعلّيمات.

## 2-1- مرجعية اللغات للمجلس الأوروبي

يرجع تطور المقاربة التواصلية إلى أعمال مجلس التعاون

للكفاية التواصلية على أنها «تركيب لمعرفة المبادئ النحوية الأساسية، ومعرفة الكيفية التي تستعمل بها اللغة في أوضاع اجتماعية لإنجاز وظائف تواصلية، ومعرفة كيفية التأليف بين الوظائف التواصلية والتلفظية استناداً إلى مبادئ الخطاب» (فيرهوفن، 2009). تتكون الكفاية التواصلية عند كنانلي وسوين من أربع قدرات، هي:

-الكفاية النحوية: تشمل المعرفة بالوحدات المدمجة والقواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، التي تمكن المتكلم من إنتاج جمل صحيحة لها دلالتها الواضحة.

-الكفاية الخطابية: هي القدرة على ربط الجمل لتكوين خطاب أو نص أو ملفوظ منسجم ومتسق ذي معنى.

-الكفاية السوسيو لسانية: وتشمل معرفة القواعد الاجتماعية والثقافية للغة والخطاب، وهي تقتضي معرفة السياق الاجتماعي الذي تستخدم فيه اللغة؛ أي معرفة قواعد السياق التي تمثل الجانب الاجتماعي والثقافي. والفائدة من ذلك تحديد المعنى المراد للعبارات اللغوية، فيحدد قصد المتكلم من خلال سياق العبارات التي أنتجت فيها.

-الكفاية الاستراتيجية: تحتوي قواعد التواصل بنوعها التواصل اللغوي وغير اللغوي، يستخدمها كل من مستعمل اللغة ومتعلمها، لتعويض النقص الذي ينشأ عن متغيرات الأداء أو توافر القدرة (فيرهوفن، 2009).

أما صوفي موران (Sophie Moirand) (1982) فتبني أن الكفاية التواصلية تتكون من (Moirand, 1982):

-المكون اللساني: معرفة القواعد التركيبية والدلالية ومعرفة كيفية استعمالها (تداولية اللغة)، وهو ما يعرف بسنن التواصل.

-المكون الخطابى: معرفة أشكال الخطابات وتنظيمها وتشكيلها وفق الوضعيات التواصلية التي تنتج فيها وتؤول.

- المكون المرجعي: معرفة مختلف مجالات التجربة الإنسانية وموجودات العالم والعلاقات القائمة بينها.

- المكون السوسيوثقافي: معرفة وامتلاك القواعد الاجتماعية ومعايير التفاعل بين الأفراد والمؤسسات، ومعرفة التاريخ الثقافي والحضاري والعلاقات بين المواضيع الاجتماعية ومعرفة كيفية استعمالها.

إن المكونات التي سبق ذكرها تتداخل فيما بينها وتتكامل من

1 الانغماس اللغوي: هو وضع المتعلم في محيط لغوي يشبه - قدر الإمكان - المحيط الطبيعي للغة المتعلمة. والمنهج الذي يولي هذا المطلب هو المنهج التواصلية في التعليم حيث يعمد إلى دفع المتعلم إلى التواصل باللغة في مقامات مختلفة رغم معرفته البسيطة بالمفردات المعجمية ومعرفته الضئيلة بالقواعد النحوية

بذلك متنوعة وأساسية لأنها تتدخل بشكل حاسم في تصور الوظائف التواصلية (الكشو، 2016).

-كفايات الأنشطة الكلامية: تتعاضد الكفايات الكلامية مع الكفايات الفردية لتحقيق النوايا التواصلية، وتشمل بذلك الكفايات الاجتماعية واللغوية والتداولية. تستند هذه المقاربة إلى مجموعة من المبادئ هي (بوعتور، 2018):

- اعتبار المتعلم فاعلا اجتماعيا ومحورا للعملية التعليمية التعليمية.

- التركيز على حلّ المشكلات باللغة.

-اعتماد بيداغوجيا الأهداف وبيداغوجيا المشكلات باعتبارهما مداخل للمنهج التعليمي.

- التواصل ليس هدفا في حدّ ذاته، ولكنه يؤدي دور الوسيط في التفاعلات الاجتماعية مما يجعل المتعلم يتكون على المستوى السوسيو وجداني.

- التركيز على البناء التعاوني للمعنى انطلاقا من قطب المجموعة.

### 3-التواصل اللساني في القسم

تتم عملية التواصل داخل القسم بين مرسل (المعلم) ومرسل إليه (المتعلم)، وتهدف إلى نقل الخبرات والتجارب إلى المتعلم وتعليمه طرائق التركيب، والتطبيق، والتحليل والتقويم. كما تهدف كذلك إلى تمكين المتعلم من بناء المعرفة، ويكون ذلك بتفعيل الحوار وتنشيط الدرس من خلال صياغة أسئلة ووضعيّات مشكلة متدرجة من البساطة نحو الصعوبة، من أجل بلوغ الكفايات المسطرة والأهداف المرسومة التي تطمح إليها الجهات الوصية.

يرتكز التواصل اللساني على ثلاثة عناصر أساسية هي؛ المتكلم والمستمع، ونظام متجانس من العلامات الدالة، يمتلكه المتكلم والمستمع على حد سواء (حساني، 2000). وحتى يتحقق التواصل في مجال التعليم بخاصة لا بد من توفر مجموعة شروط هي (وطاس، 1988):

التجانس في النظام التواصلية؛ فالعملية التعليمية في جوهرها هي عملية تواصلية، ومن شروط نجاح التواصل، أن يكون هناك تجانس تام في السن والقواعد بين المرسل والمتلقي، وكذلك الشأن في العملية التعليمية لا بد أن تُوجَد لغة مشتركة بين المعلم والمتعلم.

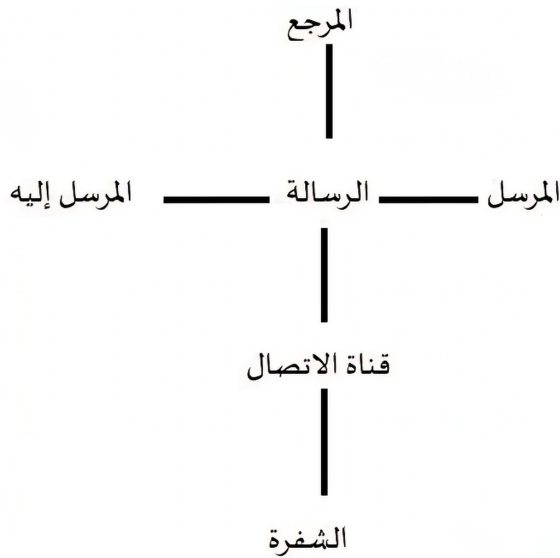
معرفة المرسل لمحيطه الطبيعي والاجتماعي معرفة حقيقية؛ أي أن يكون على علم بالتحويلات العلمية والاجتماعية

الثقافي الأوروبي، الذي اشتغل على تطوير منهج دراسي خاص بالمتعلمين مؤسس على المفاهيم الوظيفية لاستعمال اللغة، فقد قدم **ولكنز (Wilkins)** 1976 تعريفا وظيفيا واتصاليا للغة. هذا التعريف كان الأساس لإعداد المناهج الاتصالية، فقد أخذ هذا المنهج يحقق انتشارا كبيرا في بريطانيا، وذلك بتطوير هذه المقاربة من قبل لسانيين بريطانيين ردا على المقاربات المؤسسة على النحو.

كما عرفت الكفاية التواصلية سنة 2005 منعرجا جديدا تولّد عن وثيقة المجلس الأوروبي لمرجعية اللغات. تشكل هذه المقاربة استمرارا للمقاربة التواصلية، إلا أنها تختلف عنها في الانتقال بالمتعلم من التفاعل باللغة داخل القسم إلى التفاعل بها داخل الوسط الاجتماعي وذلك باعتباره فاعلا اجتماعيا. تنطلق هذه الوثيقة من تصور الواقع ليتمكن المتعلم من التفاعل فيه. وهي تتسم بخاصيتين أساسيتين، أولهما أنها إجرائية، فهي لا تركز على اللغة في حدّ ذاتها، وإنما توظفها في حل المشكلات. وثانيهما أنها تستقرئ الأبعاد التعليمية التي تمكن من تصور مختلف المواقف التعليمية (حمادي، 2019). تقوم هذه المقاربة على مفهومين أساسيين هما: المهمة والفعل. فالمهمة تتجسد من خلال الفعل الذي يتمثل في دمج متعلم اللغة لكفاياته من أجل الوصول إلى هدف محدد سلفا. وتوفر المهمة سياقاً اجتماعياً من أجل تعلم اللغة، وذلك من خلال جملة من الأنشطة والأفعال التي تقود إلى منتج نهائي موجه للتقديم شفويا أو كتابيا أمام جمهور حقيقي. فالمهمة والفعل لا تجمعهما علاقة ترادف، وإنما علاقة تكامل (حمادي، 2019). كما أن المهمة تكون دائما موجهة نحو تحقيق نتيجة، إنها عبارة عن مجموعة من الأفعال النهائية ضمن مجال محدد، إضافة إلى أن هذه المهمة بإمكانها أن تتضمن مجموعة من المهام الصغرى المتنوعة التي تتطلب أنشطة لغوية بسيطة أو مركبة.

واستحدث مؤلفو الوثيقة المرجعية للمجلس الأوروبي صنفين من الكفايات التواصلية انطلاقا من مفهومها الأصلي وهما: الكفايات العامة الفردية، وكفايات الأنشطة الكلامية (الكشو، 2016).

-الكفايات العامة الفردية: تعني مجموع المعارف والكفايات تم تحويلها إلى فعل وقدرات التصور والتمثل التي تتنزل في سياق عرفاني. تكتسب هذه الكفايات في المدرسة بصورة طبيعية كما تكتسب التمثلات الفردية والجماعية، وتكون



شكل (1): عناصر التواصل في نموذج رومان ياكوبسون

المصدر: رومان ياكوبسون، قضايا الشعرية، ترجمة: محمد الولي ومازن حنون، ط1، دار توبقال، المغرب، 1988.

تمثل العناصر السابقة عناصر العملية التواصلية، باكتمالها ينجح التواصل بين المعلم والمتعلم، في حين أنّ هناك أسباباً قد تعيق عملية التواصل منها؛ وجود بعض الأسباب النفسية التي تمنع المتكلم من الحديث، أو عدم ملائمة المقام للتواصل وحدوث مقاطعة ما، تؤثر في اكتمال التواصل. أو قد تحدث أثناء عملية التواصل أشياء تتسبب في إحداث خلل في عملية التواصل، فتشوه رسالة المرسل، وقد يتلعثم بسببها، وقد لا يكمل الجملة، وقد يخطئ في تركيبها. كل هذه أشياء لا نضمن استبعادها من عملية التواصل نفسها. والمستقبل من طرف آخر يحاول أن يفهم أشكال النطق التي صدرت من المرسل محاولاً التنبؤ بمعاني ما غمض منها. فهو يستقبل الرموز التي استمع إليها، ويرجعها إلى رصيده مفسراً إياها في ضوء خبرته السابقة بهذه الرموز. هذه العملية هي ما تسمى بفك الرموز وتأويلها وهي مهارة يتفاوت فيها المتعلمون. والخلاف كما يرى البعض هو على درجة التمكن من المهارة، وليس على وجودها أو عدمه، فتبادل وجهات النظر أو التفاوض، كما يسمى في المدخل الاتصالي أمر يعتمد على نوع العلاقة بين المرسل والمستقبل، وغيرها من العوامل التي لا حصر لها والتي قد تعيق التواصل (علوي، 2013).

### 3-2- مقومات عملية التواصل

في ضوء العرض السابق لمكونات العملية التواصلية نستطيع أن نقف على المقومات التي تساعد على اكتمال هذه العملية. والمقصود بالمقومات هنا مجموعة من الصفات التي يُعدّ

والثقافية لمجتمعه.

أن يكون المرسل على وعي عميق بمضمون الرسالة ومدى تعبيرها عن الواقع كما هو موجود.

العمل على ربط خبرة المرسل وأثرها في الوسط الخارجي بخبرة المستقبل للرسالة.

إعداد الوسيلة الناقلة أو الصلة إعداداً دقيقاً لتكون مهيأة لحمل الخبرات المراد نقلها من المرسل إلى المرسل إليه.

### 3-1- عناصر التواصل

التواصل عملية مركبة تتكون من عناصر متكاملة ومتداخلة فيما بينها لتحقيق أهداف التواصل، وهذه العناصر هي:

الرسالة: يقصد بها المحتوى الذي يود المرسل نقله إلى المرسل إليه، وتتكون من مجموعة من العلامات اللسانية التي تصله

عبر قناة الاتصال، وتكون المرجعية مشتركة بينهما.

المرسل: وهو مصدر الرسالة؛ أي الطرف الأول الذي يبدأ عملية التواصل، يختار المرسل الرسالة ومضمونها كما يختار المرسل إليه.

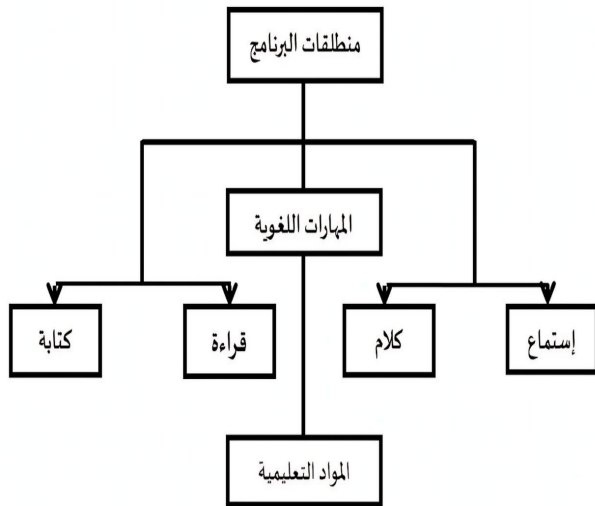
المرسل إليه: يُقصد به الجهة التي تنتهي إليها الرسالة، وهو الطرف الثاني الذي يستقبل مضمون الرسالة، ونجاح التواصل بين المرسل والمرسل إليه يعتمد على الطرف الثاني، هل يتمكن من استقبال الرسالة على الوجه الأمثل أم لا؟.

القناة: هي الوسيلة المعتمدة لنقل الرسالة من المرسل إلى المتلقي، وقناة الاتصال هي عنصر فيزيائي لأن الأصوات اللغوية تنتقل عبر ذبذبات الهواء الحاملة لها.

المرجع: يتمثل في البيئة التي يجري فيها التواصل، وما يحتوي من متغيرات مؤثرة في عملية الاتصال. وهو يمثل الأساس الثقافي أو الاجتماعي المشترك بين المرسل والمرسل إليه، ومن خلاله تنقل الرسالة، وتفهم في إطار المرجعية التي تضمنها. الشفرة: هي ما يؤديه مضمون الرسالة، وتأثيرها على المتلقي، ورد فعله إزاءها.

يبعث المرسل رسالة إلى المستقبل حيث يكون لها مرجع تدرج فيه يشمل جميع الأشياء المتحدث عنها. ولكي يدرك المستقبل هذه الرسالة عليه أن يُوجد الاتصال المطلوب بينه وبين الباث، ممثلاً في القناة الفيزيائية (الأصوات)، التي يشترط في حملتها اللغوية الشفرة المشتركة. وانطلاقاً من البنية العامة لعملية التواصل بين المرسل والمرسل إليه، حدّد رومان ياكوبسون (Jakobson Roman) المكونات الستة التي تقوم عليها بنية التواصل. وقد مُثلت هذه العناصر بالخطط الآتي:





شكل (02): موقع المهارات اللغوية في خطة البرنامج

المصدر: رشدي أحمد طعيمة، المهارات اللغوية- مستوياتها، تدريسيها، صوبيها، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.

في ضوء هذا المخطط يتضح أن تحديد المهارات اللغوية يتم في ضوء المنطلقات التي يستند إليها البرنامج؛ منطلقات نفسية واجتماعية ولغوية وتربوية وغيرها. فالمهارات اللغوية المطلوب تنميتها للمتعلمين في برنامج يستند إلى المدخل التواصلية تختلف بالضرورة عن تلك التي يطلب تنميتها لدى المتعلمين في برنامج يستند إلى مدخل آخر، وليكن المدخل اللغوي الذي يهدف إلى تنمية المهارات اللغوية العامة، وتمكين المتعلمين من العناصر اللغوية بصرف النظر عن وظيفتها أو دورها الاجتماعي، وفي ضوء المهارات اللغوية المحددة يتم بناء المواد التعليمية التي تساعد على تنمية هذه المهارات (علوي، 2013). وقبل الحديث عن المهارات اللغوية الأساسية استماع، تحدث، قراءة، كتابة، في ضوء المدخل التواصلية ينبغي تحديد المقصود بمهارات الاتصال، «فمهارات الاتصال هي قدرة الفرد على تكييف القواعد اللغوية واستخدامها من أجل أداء وظائف اتصالية معينة بطرق مناسبة لمواقف معينة. والمقصود بالقواعد اللغوية هنا بالطبع ليس فقط النحو، مع أهميته في الأداء اللغوي ولكن المقصود بذلك نظام اللغة بشكل عام، أو مختلف أنظمتها الصوتية، والصرفية، والنحوية والمفرداتية والدلالية» (Dubois, 2007).

والمهارات الاتصالية ليست مجرد أداء لغوي، إنما هي قدرة لتحقيق وظائف اتصالية معينة في مواقف اجتماعية محددة. وعليه لا يمكن عزل مهارة الاستماع أو التحدث مثلاً عن السياق الذي تستخدم فيه. وهذا يجعل للمهارات

توافرها عاملاً أساساً لنجاح عملية التواصل.

-المرسل: أن يكون ذا معرفة تامة بموضوع الرسالة، وملماً بكل ما يتصل بموضوعها من وضوح فكرتها، وتنوع طريقته في عرض الأفكار لإثارة دافعية المرسل إليه نحو تلقي الرسالة، وذلك بمعرفته بطرائق التواصل المختلفة، وحسن اختيار المكان والزمان للملتزمين لعملية التواصل وامتلاكه لقوة الإقناع وجاذبية في التبليغ.

-الرسالة: يشترط في الرسالة لكي تتم عملية التواصل بفعالية، أن تكون أفكارها مرتبة ترتيباً منطقياً، دقيقة المفردات والعبارات في التعبير عن الأفكار وخلوها من الأخطاء، وملائمة لقدرات المتلقي، وأن تكون واضحة.

-المرسل إليه: يتم الحكم على نجاح الرسالة في الوصول إلى المتلقي، إذا استطاع أن يفهمها ويفسرهما بحل رموزها ويكون رد فعله إيجابياً، يتوقف هذا على عوامل عديدة منها:

-الخبرات السابقة للمتلقي وصلتها بمحتوى الرسالة.  
-وضوح الرموز بالنسبة للمتلقي التي صممت بها الرسالة.  
-معرفة المرسل إليه لعادات المرسل في الكتابة أو الحديث.  
-تمكن المرسل إليه من إدراك العلاقة بين الخبرة الجديدة (محتوى الرسالة) والخبرات السابقة لديه.

-قناة الاتصال: تتم عملية الاتصال بنجاح إذا توفرت في القناة عدة خصائص منها:

-أن ترتبط بمحتوى الرسالة وطبيعتها.  
-أن تلائم قدرات المتلقي.  
-عدم وجود مؤثرات جانبية تشوش على المتلقي.

#### 4- تعليم المهارات اللغوية

في كل موقف اتصالي يتساوى موقع المهارات اللغوية بمثل ما تتساوى أشكال الاتصال، فلا قيمة للقراءة على حساب الكتابة، ولا قيمة للمهارات الصوتية على حساب المهارات المكتوبة، بحجة أن التواصل الشفوي هو الأساس في أي لغة. يضاف إلى ما تقدم؛ اختلاف أولويات التعليم فقد نبدأ في برنامج بتعليم القراءة، ثم الكتابة وقد نبدأ بالاستماع، وقد نبدأ بالكلام. والشكل التالي يوضح هذه العملية:

يستلزم تعليم الاستماع توفير موقف طبيعي في القسم تُوظَّف فيه مهارتين أو أكثر. وهنا يُطرح سؤال جوهري حول المادة اللغوية المعتمدة في تعليم الاستماع. هل نأتي للمتعلم بنص حوارى بكل ما فيه من تجاوزات في الحديث؟ أم نجري على النص بعض التعديلات التي تجعله مناسباً للموقف التعليمي؟ تحكم الحوار متغيرات كثيرة منها نوع الموضوع الذي يدور حوله الحديث، والعلاقة بين أطراف الحديث، والظروف المحيطة بالحديث مثل زمانه ومكانه وغيرها، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن الحوار تتخلله أحياناً عبارات غير كاملة، أو فترات توقف، أو أخطاء لغوية، أو إشارات وملاحق وإيماءات. وعليه يُعطى المتعلم نصاً معدلاً يمكنه التصرف في المفردات والجمل التي يستخدمها، ويسهل في الوقت نفسه فهم الرسالة بما فيها من تجاوزات.

#### 4-2- التحدث

إذا كان الاستماع وسيلة لتحقيق الفهم، فإن الكلام وسيلة لتحقيق الإفهام، والفهم والإفهام هما هدفان عملية التواصل. يتسع الحديث عن الكلام ليشمل نطق الأصوات والمفردات والحوار والتعبير الشفوي. وتعويد التلميذ على هذه المهارة «يبدأ في وقت مبكر جداً يتم ذلك من خلال برنامج خاص يحس فيه الأطفال بعفويتهم، وينطلقون على سجيبتهم. ولما كان للمحادثة هذه الأهمية في الحياة كان لابد من تخصيص الوقت الكافي لها. وتوفير المناخ الملائم لتفتحها ونموها في الجو الطبيعي البعيد عن التصنع والتكلف» (السيد، 1980). والكلام نشاط اتصالي يدور بين فردين يتبادلان الأدوار، فالفرد قد يكون متكلماً ثم يصير مستمعاً وهكذا. والمتكلم يستعين لتوصيل رسالته بالوسائل اللغوية والبلاغية من ألفاظ وجمل وتراكيب، فضلاً عن اللغة المصاحبة التي تشتمل على الإيماءات والإشارات واللمحات وغيرها من حركات يستخدمها المتكلم لتوصيل رسالته. «فنقل فكرة إلى سلسلة متتابعة من الأصوات المدمجة في نظام صوتي تتطلب عملاً فكرياً وجسدياً ووعياً وآلة مصوتة. عندما أتكلم أخضع لرغبة، لضرورة، لطلب خارجي، وعندما ألتقط الكلام أفهمه، أي أحول العناصر الصوتية إلى معنى، أفك رموزها، أعيد تكوينها. ومن هنا كان ارتباط التعبير بالتواصل، أي بالانفتاح على الآخر، إصغاءاً وتعبيراً» (سليبي، 2006). ولا شك أن حرص المتكلم على الدقة اللغوية فقط سوف يكون على حساب قيمة الكفاية الاتصالية؛ أي القدرة على أن يكون طرفاً حقيقياً في عملية

اللغوية في المدخل التواصلى خصائص ووظائف، تختلف عنها في مدخل لغوي آخر فضلاً عن نوع العلاقة بين هذه المهارات. والآن نفصل كل مهارة على حدة:

#### 4-1- الاستماع

نشاط أساسي من أنشطة الاتصال بين البشر، وسبيل الإنسان لزيادة ثقافته وتنمية خبراته في المجتمع الذي يحيا فيه، فهو النافذة التي يطل الإنسان من خلالها على العالم من حوله، والأداة التي يستقبل بواسطتها الرسالة الشفوية. لنتأمل ماذا يحدث في موقف اتصالي شفوي بين شخصين، هناك شخص يتحدث، يعرض قضية معينة، يستخدم فيها ألفاظاً وجملاً يستقبلها شخص آخر، فيترجم هذه الألفاظ والجمل إلى معاني ودلالات. وأثناء الحديث قد يستخدم المتحدث مع اللغة إشارات أخرى، يستعين بها في توصيل رسالته، وعلى المستمع في ضوء سياق التخاطب أن يفهم رسالة المتكلم. «ولما كانت القراءة وسيلة من وسائل تنمية الثقافة وزيادة الخبرة فإن الاستماع يعد هو الآخر سبيلاً أساسياً في هذا المجال، ولا أدل على ذلك من أن العميان كانوا يكتسبون ثقافتهم عن طريق الاستماع قبل أن تترى لهم الوسائل الحديثة سبل القراءة» (السيد، 1980). ويميز المختصون في عملية الاستماع بين مصطلحين: الأول هو السماع والثاني هو الاستماع، ويقصد بالأول استقبال الفرد لرموز صوتية يركبها في ذهنه بعد ذلك ليجعل منها لفظاً ذا معنى، وهو عند فهمه لمعناها يتعرف على دلالات الكلمات والجمل وطريقة تركيبها، هذا النشاط ترجمة لمفهوم الدقة في الاستخدام اللغوي. وهناك نشاط آخر يتعدى به الفرد هذا العمل وهو التعرف على الوظائف المختلفة التي تؤديها الكلمات والجمل، أي ماذا يريد المتحدث توصيله له؟. وأثناء الاستماع يربط المستمع بين ما يقال الآن، وما قيل سابقاً، إنه يضع هذه الجمل في إطار أو سياق معين يجعل لها معنى (شتوي، 2006).

لابد إذن من الالتفات إلى الشق الثاني من هذا النشاط، وهو إدراك العلاقة بين أشكال الحديث، والتعمق في فهم المقصود منها، والتأكد من أن هدف الرسالة قد تحقق. ما من فرد يستمع إلى شيء معين إلا وله هدف من الاستماع سواء أكان الاستماع فردياً؛ أي في موقف خاص لا يتحدث الفرد فيه مع الآخرين، أو كان خلال حديثه مع الآخرين. والبرنامج الجيد يساعد المتعلم على تحديد هدفه من الاستماع وتحقيقه.

الاتصال.

إن التركيز على بنية اللغة دون السياق، يتنافى مع الاتصال الحقيقي الذي يختلف فيه الحوار باختلاف أطراف الحديث. يفترض الاتصال الحقيقي التجانس في النظام التواصلية، حتى يتحقق الفهم ويكتسب المتعلم خبرات ومهارات جديدة تضاف إلى رصيده اللغوي والمعرفي؛ لأن طرح مسألة في الصف طرح لقضية في الحياة، وطرح أسئلة في المدرسة تمهد إلى ابتكار الإجابات في الحياة، من استكشاف معرفة واقتراح حلول واتخاذ مبادرة وتقويم أداء وتبادل آراء عبر الحوار وتبني موقف ورفض آخر، واستنتاج واقتناع ومحاولة إقناع الغير، هذه المهام تنشط العملية التواصلية وتسهم في تكوين الشخصية الفردية.

والتحدث ليس له معنى إلا في إطار التواصل، فالأشخاص الذين يجدون صعوبة في التواصل يجدون صعوبة في التعبير. فالتعلم الأفضل للتواصل هو التعلم الأفضل للكلام، لأن الكلام وسيلة للتعبير أمام الآخرين ومع الآخرين، به يحافظ الإنسان على علاقته مع المجتمع، وهذا يعني أن ارتباط التعبير بالتواصل هو الانفتاح على الآخر إصغاء وتعبيراً. أصبح الكلام في العصر الحديث ضرورة ملحة، فقد مست الحاجة إلى أن يتقن المتعلم مهارة الكلام، وانتقاء الأفكار، والألفاظ التي تحمل تلك الأفكار، وأن يتقن اختيار الأساليب المنطقية والحجج والأدلة العقلية التي تمكنه من إيصال أفكاره إلى الآخرين، وإقناعهم بها. وبناء على ما تقدم فقد حظيت الكلمة المنطوقة باهتمام المعنيين بالتعلم، وحظيت دروس المحادثة والتدريب على التحدث باهتمام كبير في مناهج التعليم. وأعاد التعليم للغة وظيفتها الأساسية المتمثلة في التواصل. وتم التركيز على المقاربة التواصلية في تعليم وتعلم اللغة، وخاصة التعبير الشفهي الذي كان مهمشاً، وإعطاء الاستماع والكلام قدراً أكبر من الاهتمام بوصفهما الأكثر استعمالاً في التواصل اللغوي.

#### 4-3- القراءة

القراءة نشاط تتصل العين فيه بصفحة مطبوعة، تشتمل على رموز لغوية يهدف الكاتب منها إلى توصيل رسالة للقارئ، والقارئ يفك هذه الرموز، ويحول الرسالة من شكل مطبوع إلى خطاب خاص له. والقراءة عملية عقلية يستخدم الإنسان فيها عقله وخبراته السابقة في فهم وإدراك مغزى الرسالة التي تنتقل إليه. «والطريق الطبيعي في تعلم اللغة هو أن القراءة

والكتابة لابد أن تسبقهما مرحلة تهيئ واستعداد، والمحادثة هي التي تهيئ للقراءة والكتابة فيما بعد تهيئة صوتية ونفسية» (السيد، 1980).

تهدف القراءة إلى تعليم التلميذ اللغة وإكسابه آليات الفهم والإفهام، وكذلك اكتساب السمة التركيبية التي يبنى عليها النص، لإعداده لمرحلة الإنتاج والابتكار التي يحاول فيها محاكاة النماذج المثالية عبر إعادة تركيب النظم اللغوية. والقراءة «عملية تفسير للرموز اللفظية المكتوبة، وهي نتيجة التفاعل بين الرموز المكتوبة التي تمثل اللغة والمهارات التواصلية والخبرات السابقة للقارئ، وفي القراءة يحاول القارئ أن يعطي معاني جديدة لكلمات الكاتب، وذلك بحسب مستواه اللغوي وخبراته الحيوية» (طعيمة، 1998).

القراءة كذلك هي «عملية ذهنية معقدة تفترض تضافر مجموعة من العمليات البصرية وعمليات فك الرموز والدخول في المعجم اللغوي، وتفسير الكلمات بالإضافة إلى تحليل العلاقات النحوية والمعنوية التي تقيمها الكلمات بين بعضها البعض والجمل والنص بكليته وصولاً إلى المعنى» (شتوي، 2006). إن القراءة أساساً عملية ذهنية تأملية، تُبنى كتنظيم مركب يتكون من أنماط ذات عمليات عليا، إنها نشاط يحتوي كل أنماط التفكير والتقويم، والحكم، والتحليل والتعليل، وحل المشكلات. فمعالجة المقروء تنتهي بتفكيكه وإعادة بنائه لتكوين صورة ذهنية حوله تؤدي إلى حصول فهمه.

والقراءة بوصفها عملية استقبال تنطوي على أربع مراحل أو عمليات هي: اختيار عينات من المادة المقروءة، والتثبت من الرموز المقروءة، والتنبيؤ بما يريده الكاتب، وأخيراً اختبار الفروض التي طرحها القارئ. تختص العمليتان الأوليان (اختيار العينة والتثبت) بالجانب الفسيولوجي في القراءة؛ أي اتصال العين بالرموز المطبوعة، ومحاولة فكها، فهي تعطي إشارة للمخ لكي يفسر هذه الرموز (Cuq, 2007). بينما تختص العمليتان الأخريان (التنبؤ والاختبار) بالجانب الفعلي. فالقراءة عملية فردية تخص القارئ وحده، وتنقل إليه معلومات معينة، ودلالات خاصة قد لا يشاركه فيها غيره، فقد نقرأ جميعاً نصاً معيناً، لكن لا نصل إلى نفس الفهم والمعنى، لذا يميز الخبراء بين قراءة النص المطبوع، وبين قراءة الخطاب. ويقترحون مدخلين لتعليم القراءة؛ الأول يقتصر العمل فيه على مساعدة المتعلم على فك الرموز وفهمها. أما

المفاهيم والعلاقات جامعا إياها من كم هائل من المعلومات وعاملا على جعلها مناسبة لمعرفة شخص آخر هو القارئ مع التقيد بالأصول التواصلية» (غناج، 2006). يمتد هدف هذا النشاط من تخطي فهم المكتوب إلى إنتاج نصوص متكاملة يوظف فيها المتعلم مكتسباته في القواعد التواصلية للتعبير السليم أثناء إنتاج النصوص، هذه النصوص وسيلة ملموسة وواقعية يمكن تقويمها لمعرفة مستوى التلميذ ومكتسباته التواصلية.

يعتمد تقويم النصوص على معيارين: الأول التماسك اللغوي ويقصد به مدى ترابط الجمل لتكون بنية لغوية صحيحة ولتشكل وحدات لغوية (أو نحوية). والثاني الانسجام ويقصد به طريقة تنظيم هذه الجمل لتشكيل وحدات ذات معنى؛ أي أن القدرة على إيصال المعنى وتحقيق هدف معين هي الأساس في توجيه النشاط الكتابي. في ضوء هذا النشاط يتبادل المتعلمون الأدوار، فالمتعلم مرة كاتب يرسل رسالة ومرة أخرى قارئ يستقبلها. وقد يكون الكاتب قارئاً أيضاً، إذ يعود لقراءة ما كتب إكمالاً لعبارة أو فكرة أو تصحيحاً لمفهوم. تقسم كتابات المتعلمين إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي (بدوي، 1992):

-الكتابة التعبيرية: وفيها يعبر الفرد عن أفكاره الذاتية الأصلية، بينها وينسجها وينظمها في موضوع معين بطريقة تسمح للقارئ أن يمر بالخبرة نفسها التي مر بها الكاتب.  
-الكتابة المعرفية: وفيها يستهدف الفرد نقل المعلومات والمعارف وإخبار القارئ بشيء يعتقد الكاتب أنه من الضروري إخباره به. تستلزم الكتابة المعرفية تفكيراً تحليلياً وقدرة على إكساب معنى لأشياء لا معنى لها في حد ذاتها. والمطلوب من كاتب المقال المعرفي أن يعرف قارئه جيداً، وأن يدرك حاجاته ورغباته. تفقد الكتابة المعرفية أهميتها ومغزاها إذا لم تتضمن معلومات وحقائق وأخباراً.

-الكتابة الإقناعية: يستعمل الكاتب فيها العديد من الطرق لإقناع القارئ بوجهة نظره، مثل المحاججة وإثارة العواطف ونقل المعلومات. وقد يلجأ الكاتب إلى المنطق والعاطفة أو الأخلاق، وربما إلى الدين لإقناع القارئ بآرائه.

يؤكد المنظرون للمدخل التواصلية أن كل المهارات اللغوية متكاملة ومتلازمة لوجود علاقة تداخل وتفاعل بينها، فلا تقوم الواحدة منها دون الأخرى، فلا استماع من دون كلام وقراءة، ولا قراءة من دون كتابة ولا مرسل من دون كلام أو

الثاني فيعطى المتعلم نصاً تتبعه أسئلة تقيس مدى فهمه للنص.

وتعليمية القراءة تهتم بتحديد الهدف من القراءة، وبالتفكير في أشكال الأداء الأخرى التي يرجى من المتعلم أن يقوم بها سواء أكانت تحديد مكان على خريطة أو اتخاذ قرار، أو قراءة شيء آخر أو إجراء حوار أو غير ذلك من أداءات. هذه العملية يطلق عليها تحويل الرموز، وهي عملية تربط بين اللغة المطبوعة وبين أشكال الاتصال الأخرى. يضاف إليها مساعدة المتعلم على الإدراك العميق لما ورد في هذا النص، وتدريبه على استخدام القرائن المختلفة في سبيل استيعابه، من هذه القرائن شكل الرموز نفسها، ومعناها القاموسي ودلالاتها الثقافية، وطريقة بناء الجمل والتراكيب، هذه الإشارات أو القرائن تساعد في فهم النص، ويطلب من المتعلم اكتسابها حتى يستقل بنفسه في تحصيل المعرفة والتواصل مع غيره.

#### 4-4- الكتابة

الكتابة كالقراءة نشاط اتصالي ينتهي للمهارات المكتوبة، وهي مع التحدث نشاط اتصالي ينتهي إلى المهارات الإنتاجية. «والكتابة وسيلة من وسائل التواصل الإنساني التي يتم بها الوقوف على أفكار الآخرين، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الكتابة المفتاح الضروري للتواصل اللغوي والتفاعل الاجتماعي» (غناج، 2006). يقوم المتعلم في حصة الكتابة بتحويل الرموز من خطاب شفوي إلى نص مطبوع؛ إنها تركيب للرموز بهدف توصيل رسالة إلى قارئ يبعد عن الكاتب مكاناً وزماناً.

وإذا كان الهدف العام للكتابة «هو المقدرة على التعبير المكتوب في جمل وفقرات حول موضوعات يختلف مستواها باختلاف المراحل» (خرما، 1988)، فإن تنميتها يكون من خلال التدريب الواعي وغير الواعي الذي يقود في النهاية إلى الاكتساب الآلي لهذه المهارة التي تتطلب عملياً مجموعة من المهارات المعقدة لإتقانها هي التدريب والتوجيه والممارسة والخبرة والعرض. يقوم تعليم هذه المهارة على وضع خطة تعليمية محددة الأهداف، تبنى فيها الأنشطة بالعناية بالحاجيات التعليمية، وتراعى فيها استعدادات التلاميذ الجسمية والعقلية، حتى تنمي فيهم روح المبادرة والنقد والإحساس بالحاجة إلى أهميتها في الحاضر والمستقبل «فالمقدرة على الكتابة المتقنة ليست مهارة مكتسبة فحسب، بل إنها من أعقد الأنشطة العقلية الإنسانية، وأنها شكل من أشكال حلّ المشكلات لأنها تتطلب من المتعلم مجموعة أفكار منتظمة ومختارة لعدد من



من مهارة واحدة. فالمواقف اللغوية التي نستخدمها تصبح فيها مختلف المهارات كالنسيج الواحد المتداخل الخيوط» (شعبان، 1965). فالاستخدام الهادف لهذه المهارات يزود المتعلم بمخرجات فعالة في التعليم اللغوي. وتداخل الجوانب المختلفة لمهارات اللغة تداخلا ارتباطيا أمر أساسي في كل المستويات العمرية لتخطيط برنامج متوازن يستند إلى العلاقة العضوية بين عمليتي الإرسال والاستقبال أو الإنتاج والتلقي.

وعليه يوظف المتعلم ما اكتسبه خلال دروس القراءة من ألفاظ وتراكيب وفكر وأخيلة وصور وقيم واتجاهات في مواقف التعبير. ويفيد من القواعد النحوية في صحة كتابته وقرأته ودقة فهمه واستنتاجاته. فالتكامل يساعد على تنمية سلوك التلميذ نموا متوازيا من جوانبه المختلفة، الفكرية والوجدانية المتعلقة بالقيم والاتجاهات، والجوانب الأدائية المتعلقة بالاستخدام في مواقف الحياة، بطريقة متكاملة لا ينفصل أحدها عن الآخر.

وتكامل المهارات اللغوية في المدخل الاتصالي لا يعني مجرد ضم مهارة إلى أخرى، إنما هو شيء أبعد من ذلك، إذ يدخل هذا في صميم الموقف الاتصالي نفسه، فالموقف الاتصالي غالبا يحتاج إلى توظيف مهارتين أو أكثر. وهكذا نجد المزج بين المهارات اللغوية يتعدى ضم المهارات بعضها إلى البعض. إن التكامل الحقيقي بين المهارات يعني الالتحام والتضام بين هذه المهارات بطريقة تؤدي إلى إنجاز المهمة الاتصالية المطلوبة، بأسلوب يجعلها تبدو من خلال الممارسة والسياق على أنها تستخدم بشكل طبيعي، لتحقيق أهداف ذات معنى في حياة الفرد. لذا ينظر منهاج اللغة إلى المهارات اللغوية الأربعة نظرة متوازنة، ولا يسمح لمهارة أن تنمو على حساب مهارة أخرى. بل يوجه عنايته إلى هذه المهارات جميعها بشكل متكامل ومتآزر. فالتكامل يساعد على نمو سلوك التلميذ نموا متوازيا من جوانبه المختلفة الفكرية والوجدانية والأدائية. إن اعتماد الطريقة التواصلية على مبدأ التكامل بين المهارات اللغوية، يجعل اللغة وحدة واحدة يتدرب المتعلم من خلالها على الاستماع والقراءة والتعبير والكتابة. تنطلق من نصوص القراءة لتعليم الأحكام والقاعدة اللغوية واستعمالها، والانتقال من دراسة اللغة في نظامها الافتراضي إلى دراستها في تجلها الطبيعي، حيث يستعملها الناس إنتاجا وتلقيا في موقف ما من أجل التواصل والتفاعل» (حسين، 2003). فاللغة

كتابة، ولا متلق من دون استماع أو قراءة. كما يقتضي المدخل الاتصالي وضع اللغة وأنشطتها موضع الممارسة العملية، فإذا اكتفينا في تعليم اللغة بجانب السلامة اللغوية، أي بجعل المتعلم قادرا على تطبيق القواعد النحوية وحدها دون مراعاة ما تستلزمه عملية التخاطب، كان تعليمنا ناقصا -وهو حاصل الآن في أغلب البلدان العربية- وتجاهلنا بذلك أن الملكة اللغوية بكاملها وفي جملتها هي مهارة التصرف في بنى اللغة بما يقتضيه حال الخطاب؛ أي القدرة على التواصل الفعال بما تواضع عليه أهل اللغة، أو هو القدرة على الاتصال والتواصل اللغوي في جميع الأحوال بما يقتضيه الوضع اللغوي وهذه الأحوال معا من لفظ سليم ومناسب (الحاج صالح، 2000). وعلى هذا الأساس يجتهد المعلم لإتاحة الفرصة للمتعلمين لممارسة اللغة بكل أشكالها، والبحث عن مواقف يستعمل فيها المتعلمون اللغة في القسم تكون مشابهة لتلك المواقف التي تواجههم في حياتهم اليومية.

## 5- تكامل المهارات اللغوية

ينظر المشتغلون بتعليمية اللغات إلى المهارات اللغوية نظرة تكاملية، ويؤكدون على أن تكامل الإنتاج والتلقي يعمل على وحدة اللغة. فثمة علاقات متميزة تأثيرية وتأثرية بين المهارات اللغوية، مثل العلاقة بين القراءة والكتابة ثم بين التحدث والاستماع. والعلاقات بين مهارات اللغة كثيرة ومتنوعة «وهي في معظمها تعود إلى أن الفنون تتشكل أساسا من اللغة المشتركة، سواء ظهرت في شكل استقبال كالاستماع والقراءة أم شكل إرسال كالكلام والكتابة. كما تعود هذه الصلات أيضا إلى أن الخبرة والتجربة التي تؤثر في فن منها تؤثر بالتالي في الفنون الأخرى» (يونس، 1987). ويكون منهاج اللغة العربية أكثر فعالية إذا تناول مهارات اللغة كلها على أنها وسيلة لغاية مهمة هي التواصل والتبليغ. أما تعليم كل مهارة على حدة لا مسوغ له عمليا ولا واقعا. لذا ينظر منهاج نظرة متوازنة إلى كل المهارات اللغوية، بحيث لا يسمح لمهارة أن تنمو على حساب المهارات الأخرى، ويوجه عنايته إلى هذه المهارات كلها بشكل متكامل وبالتساوي.

تستلزم هذه العملية تخطيطا جيدا لدروس اللغة العربية، حتى تصبح المادة اللغوية كلا متكامل يخدم بعضه بعضا. ولأن المهارات اللغوية تتكامل وتتداخل مع بعضها البعض في استخدام اللغة استخداما طبيعيا «ومن ثم يتعين أن تنطوي كل مهمة من مهمات تعليم اللغة في قاعة الدرس على أكثر

أن تعلم عن طريق الاهتمام بالقراءة. ويعني التكامل كذلك أن كل فرع من فروع اللغة يشكل وحدة متماسكة لا مجموعة من مكونات صغيرة ومفتتة. والتكامل بالضرورة يؤدي إلى تطور اللغة ونموها من خلال تعلم موضوعات مختلفة.

وإذا كان الهدف من تعلم اللغة العربية هو إكساب المتعلم القدرة على التواصل اللغوي السليم شفويا وكتابيا، فإن كل محاولة لتعليم اللغة العربية يجب أن تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، بالعمل على تحقيق التكامل بين المهارات اللغوية، بدلا من الفصل والتجزئ الحاصل نتيجة تعليمها فروعاً في مواقف مصطنعة لا يجمع شتاتها جامع.

المدخل التواصلية يعني تعليم وتعلم اللغة تفاعلياً وتحوالياً، فتعليم اللغة معناه تزويد المتعلم بالفرص التي يستطيع من خلالها استخدام اللغة لأغراض تواصلية، أما تعلم اللغة فيكون بالتواصل الفعلي.

تؤكد المقاربة التواصلية على أن الهدف من تعليم اللغة وتعلمها هو تطوير الكفاية التواصلية، ولا يقتصر مفهوم الكفاية التواصلية على معرفة النسق اللغوي وإنما يتجاوز ذلك إلى معرفة قواعد استعمال اللغة في السياق الاجتماعي. في ضوء المدخل التواصلية تعد المهارات اللغوية إطاراً تربوياً هاما بفعله يتحقق إدماج المعارف اللغوية المكتسبة، ومن ثم فهو يتطلب مهارات وقدرات وتقنيات منظمة لا تكتسب إلا بالممارسة المستمرة والتدريب الطويل في إطار حصص مستقلة واضحة المعالم والأهداف.

نظام، يتكون من عدة مستويات، تتماسك عضويًا لتشكيل نصاً. أما الفصل بين هذه المستويات أثناء تعليمها، فهو من باب التنظيم المنهجي لعملية التعلم. وظهور هذه الطريقة كان نتيجة انفتاح تعلم اللغات على نظريات ومقاربات لسانية، نتج عنها تقليص المسافة المعرفية بين القراءة المنهجية والدرس اللغوي تجسيدا لمبدأ وحدة وتكامل مواد اللغة العربية. إلى جانب الانتقال من دراسة المواد اللغوية إلى الظواهر اللغوية، فلم تعد المواد اللغوية أبواباً في البلاغة والعروض مفصولة، وإنما أصبحت ظواهر لغوية.

## خاتمة

يقوم تعليم اللغة على أسس نفسية وتربوية ولغوية؛ تتعلق الأسس النفسية باعتبار العقل وحدة متكاملة وليس مكوناً من ملكات متعددة. أما الأسس التربوية فتقوم على أن العملية التعليمية وحدة متكاملة، تُتمم المواد الدراسية بعضها بعضاً، وتتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف واحد هو أن يبلغ المتعلم مستوى مطلوباً من النمو اللغوي. أما الأساس اللغوي فيستند إلى أن استعمال اللغة في التعبير يصدر من الكلام أو الكتابة، أو كليهما معاً.

إن تكامل المهارات اللغوية يعني تقديم مواقف تعليمية طبيعية يمكن أن تتطور فيها أنظمة اللغة الفرعية، النظام الصوتي والتركيبى والدلالي لأغراض تواصلية. وفي ذلك يمكن النظر إلى مفهوم التكامل بطرق مختلفة. فهو يعني أن كل مهارة تواصلية تعلم في إطار المهارات الأخرى. فالكتابة يمكن

## المراجع

### -الكتب

1. أحمد حساني. (2000). دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. أحمد وطاس. (1988). أهمية الوسائل التعليمية في عملية التعلم عامة وفي تعليم اللغة العربية للأجانب خاصة. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
3. السعيد محمد بدوي. (1992). مقتضيات الكفاءة في تعلم اللغة العربية كلغة إضافية، في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها قضايا وتجارب. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
4. امحمد اسماعيلي علوي. (2013). التّواصل الإنساني: دراسة لسانية. عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة.
5. جورج سلهب. (2006). تقنيات التواصل الشفوي من الطرائق الناشطة إلى الكفاية الاندماجية، في تعلّمية اللغة. بيروت: دار النهضة العربية.
6. حاتم عبید. (2013). في تحليل الخطاب. الأردن: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.
7. رشدي أحمد طعيمة. (1998). الأسس العامة لمناهج تعليم اللغة العربية. القاهرة: دار الفكر العربي.
8. روزي غناج. (2006). التدعيم: استراتيجية في تعليم الكتابة لمتعلمات ومتعلمي الحلق الأساسية الثانية، في تعلّمية اللغة العربية. بيروت: دار النهضة العربية.

9. عبد الرحمن الحاج صالح. (2000). بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. الجزائر: موفم للنشر.
10. عز الدين البوشيخي. (2012). التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية. بيروت: مكتبة لبنان.
11. علي علي أحمد شعبان. (1965). قراءات في علم اللغة التطبيقي. الرياض: الإدارة العامة للثقافة والنشر والتوزيع.
12. فتحي علي يونس. (1987). ، تعليم اللغة العربية أسسه وإجراءاته. مصر: شركة عامر للطباعة.
13. لودو فيرهوفن. (2009). السوسيو لسانيات والتربية، تر: خالد الأشهب، في دليل السوسيو لسانيات. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة.
14. ماغي الخوري شتوي. (2006). تعلمية القراءة العربية: استراتيجيات فهم النصوص، في تعلمية اللغة العربية. بيروت: دار النهضة العربية.
15. محمود أحمد السيد. (1980). الموجز في طرق تدريس اللغة العربية. بيروت: دار العودة.
16. محمود أحمد السيد. (2005). في الأداء اللغوي. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
17. محمود رشدي. (1979). طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة. القاهرة: مطابع سجل العرب.
18. ميشل ماكارتني. (2005). قضايا في علم اللغة التطبيقي، تر: عبد الجواد توفيق محمود. مصر: المجلس الأعلى للثقافة.
19. نايف خرما وعلي حجاج. (1988). اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة.
20. هويدا محمد الحسيني. (1991). دراسة تقويمية لكتب تعليم اللغة العربية كلغة أجنبية في ضوء مفاهيم المدخل الاتصالي. مصر: منشورات جامعة المنصورة.

#### -المجلات العلمية

1. جميل عبد المجيد حسين. (2003). علم النص أسسه المعرفية وتجلياته النقدية. مجلة عالم الفكر. ع 2. م 141.
2. رضا الكشو. (2016). من إشكالات القدرة التواصلية. مجلة اللسانيات العربية. مركز الملك عبد الله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. ع 3.
3. طارق بوعتور. (2018). مقاييس تقويم مهارتي الشفوي في المستوى الأوسط لمتعلمي العربية للناطقين بغيرها وفق الإطار المرجعي الأوروبي المشترك للغات. المنتدى العربي التركي.
4. محمد حمادي. (2019). الإطار الأوروبي المشترك لتدريس اللغات مقارنة إدماجية نحو تحديث مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. المنتدى العربي التركي.

#### -المراجع الأجنبية

1. cuq, J. P. (paris). Dictionnaire de didactique du Français langue étrangère et seconde. 2003: CLE international.
2. Dubois, J et autres (2007). Grand dictionnaire linguistique et sciences du langage. paris: édition Larousse.
3. Moirand, S. (1982). Enseigner à communiquer en langues étrangères. paris: édition Hachette.

## The Communicative Approach to teaching Language Skills

### Abstract

*In this article, we try to provide a visualization of the approach that can be taken in any educational linguistic project, aimed at improving the teaching of the Arabic language according to the communicative approach. By investing in the achievements of the modern linguistic lesson on which the research is based on its references and cognitive origins, after a comprehensive description of the various language skills. It primarily targets communicative sufficiency that allows language learners to communicate in a sound and effective manner with each other inside and outside the classroom.*

*The theorists of the communicative approach assert that language skills are complementary, so that one does not exist without the other; there is no listening without speech and reading, no reading without writing, no sender without speech or writing, and no recipient without listening or reading. The integration of language skills within the curriculum is necessary, because the purposeful use of these language skills provides the learner with effective outcomes in language education. The interdependence of the different aspects of language skills is essential for planning a balanced language program, based on the organic relationship between the two processes of sending and receiving or production and receiving. By presenting natural learning situations in which language sub-systems can develop for communicative purposes.*

### Keywords

Communicative competence  
language skills  
Skills Integration  
Communicative Approach  
Learning the language

## L'approche communicative de l'enseignement des compétences linguistiques

### Résumé

*Dans cet article, nous essayons de fournir une visualisation de l'approche qui peut être adoptée dans tout projet linguistique éducatif, visant à améliorer l'enseignement de la langue arabe selon l'approche communicative. En investissant dans les acquis de la leçon de langue moderne sur laquelle la recherche s'appuie sur ses références et ses origines cognitives, après une description complète des différentes compétences linguistiques. Il cible principalement la suffisance communicative qui permet aux apprenants de langue de communiquer de manière saine et efficace entre eux à l'intérieur et à l'extérieur de la classe.*

*Les théoriciens de l'approche communicative affirment que les compétences linguistiques sont complémentaires, de sorte que l'une n'existe pas sans l'autre, il n'y a pas d'écoute sans parole et lecture, pas de lecture sans écriture, pas d'expéditeur sans parole ni écriture, et pas de destinataire sans écoute ni lecture. L'intégration des compétences linguistiques dans le programme est nécessaire, car l'utilisation ciblée de ces compétences linguistiques fournit à l'apprenant des résultats efficaces dans l'enseignement des langues. L'interdépendance des différents aspects des compétences linguistiques est essentielle pour planifier un programme linguistique équilibré, basé sur la relation organique entre les deux processus d'envoi et de réception ou de production et de réception. En présentant des situations d'apprentissage naturelles dans lesquelles les sous-systèmes linguistiques peuvent se développer à des fins de communication*

### Mots clés

Compétence communicative  
Compétences linguistiques  
Intégration des compétences  
Approche communicative  
enseignement de la langue



## معالم المنهج الإسلامي في التصدي للفساد الإداري والمالي

The features of the Islamic approach to dealing with administrative and financial corruption

د. عبد العزيز عزة  
Dr. Abdel Aziz Azza  
جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر  
abd.azza23@gmail.com

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2021-02-10  
تاريخ القبول 2021-10-12

#### الكلمات المفتاحية

الفساد الإداري والمالي  
المنهج الإسلامي  
التكوين التربوي  
المعالجة التشريعية  
القضاء الإسلامي

يتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل مشكلة مستعصية تتمثل في انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مختلف بقاع العالم كأفة مدمرة تجتاح أركان الدولة في هذا الظرف المعقد، ما حدا بالمجتمع الدولي أن يتدخل بأسره لمجابهة أخطارها الزاحفة بشتى الوسائل المتاحة في ذلك. وفي هذا الإطار حاولت أن أتبع مسارات النظرة الإسلامية المتفردة في تصوراتها وتحليلاتها لمجابهة هذا الواقع المرير، وطريقة الإسلام في عرض منهجه المتكامل في التصدي لهذه الظاهرة في مفهومها الشمولي، مركزا على تبيان أهم معالم وحلقات هذا المنهج الرصين في مجابهته لهذه الآفة، موضحا أسبابها وطرق الوقاية منها ووسائل التصدي لها، مستخدما المنهجين الوصفي التحليلي أساسا في الوصول إلى ما قدمه من حلول ومعالجات للمشكلة، تبدأ من مستوى إعداد الفرد، إلى بناء كيان الجماعة، إلى تركيز دعائم الكيان العام، هيكلية وتنظيمية وممارسة في التشريع والإدارة والقضاء، لتكريس إصلاحات وحلول جذرية مضمونة النتائج في مواجهة الفساد في الدولة.

### مقدمة

### أهمية الدراسة

يمثل موضوع الفساد بشكل عام والفساد الإداري والمالي بشكل خاص سببا مهما لانحيار كثير من الأنظمة السياسية والاقتصادية، بل وسببا مباشرا للأزمة الاقتصادية العالمية التي انهار فيها النظام المالي العالمي وأفلس بسببه العشرات من البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية واقتصاديات كثير من دول العالم. وليس غريبا على أحد ما تقوم به الدول هذه الأيام من مكافحة شرسة وتصدي كبير لمختلف مظاهر الفساد الإداري والمالي في مختلف الدوائر الحكومية، ومواجهة صارمة مع المفسدين الذين أوصلوا اقتصاديات بلدانهم إلى حافة الإفلاس والانحيار، الأمر الذي يفرض على كل الباحثين والمهتمين أن يوجهوا جهودهم وأقلامهم وكل ما يملكون من أفكار وإمكانات لمعالجة هذا الآفة المدمرة والتصدي لها واقتلاعها من جذورها. ولعل ما ورد من أحكام وحلول ناجعة في النظرة الإسلامية يدفعنا إلى عرضها، كونها تمثل أداة فعالة لبناء بيئة نظيفة تنعدم فيها كل أسباب وجذور الفساد بمختلف أشكاله. والفساد الإداري

من المعلوم تاريخيا أن ظاهرة الفساد التي اتخذت أشكالا مختلفة وبطرق متنوعة عبر العصور المختلفة والأزمنة السحيقة قد تسببت في تقويض كثير من الحضارات والدول في مختلف أصقاع الأرض، وكانت سببا رئيسا وكافيا لهلاك أمم بأسرها ومحوها من على وجه البسيطة. واليوم وفي ظل هذه الظروف العسيرة يسعى المجتمع الإنساني كله للتصدي لهذه الظاهرة التي تجفف منابع قوته وتنخر عموده الفقري، إذ وفي إطار الجهود الرامية للحد من هذه الآفة الخطيرة تحاول كثير من الدول معرفة أسبابها والكشف عن ملامساتها، علما تتمكن بذلك من تطوير آثارها القاتلة وتلافي عواقبها الوخيمة المدمرة التي طالت كل مناحي الحياة الإنسانية الخاصة منها والعامة، كونها ترتبط في الأساس كمسألة نفسية بمفهوم الخير والشر المتولدين من طبيعة النفس الإنسانية ذاتها والتي جبلت عليهما في بدء الخليقة. مصداق قوله تعالى: «وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۖ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۗ» [سورة الشمس، الآية 07 و08]

في الدراسات المعاصرة، أو في الدراسات الإسلامية، وحسبنا أن نحاول تجديد الدعوة للبحث والتنقيب في الموضوع بما يقدم أنجع الوسائل وأفضل الحلول لمعالجة ظاهرة الفساد في الدولة.

### هدف البحث

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى محاولة الوقوف على معالم المنهج الإسلامي في التصدي لظاهرة الفساد الإداري وآليات مكافحته والوقاية منه من خلال:

- التركيز على إبراز موقف الإسلام بصورة عامة والتشريع الإسلامي بصورة خاصة من ظاهرة الفساد بوجه عام، والفساد الإداري والمالي بوجه خاص، والأحكام والقواعد التي قررها لمواجهة هذا الخطر المدمر، ومختلف الآليات الإدارية والقضائية والمجتمعية التي رصدها للوقوف في وجه الفساد والمفسدين لاجتثاث هذه الآفة من جذورها.

- عرض وإبراز قواعد المنهج الإسلامي الفريد، ورؤيته الشاملة في مواجهة الفساد الإداري والمالي للاستفادة منها في حياتنا المعاصرة، والاقتباس منها واستلهاً طريقتها في إعادة صياغة وبناء منظومة المؤسسات والدوائر الحكومية على وفق النظرية التشريعية الإسلامية، وتطوير مناهجنا في بناء كيان الدولة وتعزيز قدرة وكفاءة أجهزتها القضائية والرقابية والشعبية التي تضطلع بدور التصدي للفساد العام والفساد المالي والإداري تحديداً وفق مقاربة شمولية فاعلة وهادفة، أساسها العمل الدؤوب والرقابة الناجعة وإشاعة العدل في التوزيع، وكذا ترقية أداء المؤسسات وفقاً لقواعد الشفافية والمساءلة والسعي لتحقيق الحكامة الرشيدة والرشادة الكاملة.

### خطة البحث

من هذا المنطلق سنعالج هذا الموضوع في هذه الورقة البحثية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: يتناول: التصدي التربوي والتشريعي لظاهرة الفساد في المنهج الإسلامي

المبحث الثاني: يتناول الوسائل الإدارية والقضائية في التصدي للفساد في النظام الإسلامي

خاتمة: تتضمن ما تم التوصل إليه من نتائج ومقترحات وتوصيات في هذا الشأن.

والمالي كظاهرة مؤسسية قد نال الحظ الأوفر من الانتشار والذيع في الدول والكيانات، فلم يعد يخفى على أحد ما تعانيه مؤسساتنا اليوم وبخاصة في الدول المتخلفة من انهيار بسبب الفساد الذي أصبح يمثل المقوض الأول لدعائم العمل والتطور الشامل والتنمية المستدامة على المستويين المركزي والإقليمي في الدولة، وفي كل مساراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية. لذلك فقد تعددت أساليبه ومناهجه وأشكاله وقطاعاته وأمسى البعبع الأكبر الذي يتهدد مسار الإدارة العامة في كل دولة ويعرقل أداءها ونشاطها بشكل فضيع، لم تُجد معه الحلول الوقائية والعلاجية المقدمة نفعا، ولم تستطع السياسات القائمة اليوم أن تبني منهجا ردعيا ناجعا، يقطع دابره ويستأصل شأفته من جسم المجتمع استئصالا لا يعود معه هذا الورم الخبيث إلى الظهور.

### الإشكالية

بالنظر إلى ما قدّمه الإسلام من حلول ومعالجات لمختلف المشكلات الإنسانية في شريعته الخالدة، فإنه قد عالج ظاهرة الفساد أيضا بصفته مشكلة أساسية، تمثل الصور العكسية تماما لمسار الحياة الإنسانية أو ما يعرف بنطاق البشر، موضحا أسبابها وطرق الوقاية منها، ووسائل مكافحتها والتصدي لها من خلال عرض منهج رصين متكامل، يبدأ من مستوى تزكية النفس الإنسانية على المستويين الفردي والجماعي، إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية المختلفة في جميع مسارات الحياة، إلى تركيز دعائم الكيان العام، هيكله وتنظيمها وتشريعها وممارسة. أين تبرز لدينا المشكلة نحو محاولة فهم معالم هذا المنهج وبيان مختلف حلقاته ومستوياته في معالجة ظاهر الفساد بصورة عامة والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة. من خلال تساؤل رئيس يمكن صياغته على النحو التالي: ما طبيعة المعالم والمستويات التي وضعها المنهج الإسلامي لدرء الفساد الإداري ومكافحته؟، وإلى أي مدى تقف هذه القواعد والأسس كسد منيع في وجه الفساد الزاحف على كل أركان الدولة وفي كل قطاعاتها؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عليه وتتبع مساراته في هذه الدراسة مستخدمين المنهج الوصفي في عرض المادة العلمية لهذه الموضوع وتوصيف كل حلقاته ومراحل، ثم الوقوف عليه بالتحليل والمناقشة مستخدمين المنهج التحليلي الذي يفى بالغرض في هذا الباب. وهذا لا يعني أننا سنفي الموضوع حقه، رغم الدراسات التي سبقتنا في الميدان وهي كثيرة سواء

## 1-التصدي التربوي والتشريعي لظاهرة الفساد في المنهج الإسلامي

تشكل ظاهرة الفساد بكل أنواعها ظاهرة معقدة وتفصيلية، تجعل من تحديد مفهوم الفساد أمراً صعباً، بسبب التعقيدات والقضايا المختلفة والمتشابكة التي تتداخل وتتقاطع مع هذه الظاهرة، إنها مسألة لا يمكن تحديدها وضبط معالمها إلا وفق تحديد مقاربات بعينها لدراستها والتحقيق فيها، والولوج إليها وفق مدخلات محددة تصل بالباحث إلى مخرجات يستطيع أن يتحكم في نتائجها. لذلك سأحاول قبل التطرق للتصدي التربوي والتشريعي لظاهرة الفساد في المنظور الإسلامي أن أشير إلى مفهوم الفساد بشكل عام والفساد الإداري والمالي بشكل خاص في هذه النظرة، مبيناً أهمية الوسائل التربوية للوقاية منه، ومحددات معالم التصدي التشريعي الذي قدمه المنهج الإسلامي للدولة والمجتمع لمجابهة هذه الظاهرة المدمرة في كل أبعادها، حيث سأتناول هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: يتناول مفهوم الفساد الإداري والمالي.

المطلب الثاني: يتناول دور المنهج التربوي الإسلامي في الوقاية من الفساد الإداري والمالي

المطلب الثالث: يتناول التصدي التشريعي لظاهرة الفساد الإداري والمالي في النظام الإسلامي

### 1-1- مفهوم الفساد الإداري والمالي

تعد ظاهرة الفساد من الظواهر المعقدة التي اختلفت فيها الآراء وتشعبت فيها التعاريف والمصطلحات، إذ لم يتمكن الباحثون من الوقوف على تعريف محدد لهذه الظاهرة، إلا أنها في مجملها تتوافق حول مضامين متقاربة. حيث يطلق مصطلح الفساد في لسان العرب على نقيض الصلاح. كما استعمل للدلالة على التغير، يقال فسد الشيء إذا تغير في نفسه، وفسد الطعام إذا تعفن، وفساد القوم إذا تدابروا وقطعوا أرحامهم، ومن معانيه: التلف والعطب والاضطراب والخلل والجذب والقحط والبطلان والاضمحلال وإلحاق الضرر. (ابن، منظور، د ت) و(الفيروز، آبادي، ب- د- ت) و(الرازي، 1985). وقيل: الفساد من الثلاثي فسد، وهو يدل على خروج الشيء عن الاعتدال قلّ الخروج عنه أو كثر، وهو نقيض الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس، والبدن، والأشياء الخارجة عن الاستقامة. (الراغب، 2001)

سأحاول التطرق لمفهوم الفساد الإداري والمالي في الدراسات

المعاصرة (فرع أول). ثم التطرق لمفهوم الفساد الإداري والمالي في المنظور الإسلامي (فرع ثان).

### 1-2- مفهوم الفساد الإداري والمالي في الدراسات المعاصرة

تباينت آراء الفقه القانوني والدراسات المعاصرة الأخرى، والمفاهيم التي قدمتها المنظمات والمؤسسات الدولية حول تحديد مفهوم الفساد تبعاً لاختلاف المذاهب والتوجهات الفكرية التي ينطلقون منها في دراسة هذه الظاهرة، واختلاف طبيعة الدراسة أو المقاربة المنتهجة في ذلك.

#### 1-2-1- مفهوم الفساد في الدراسات الفقهية المعاصرة

نقصد بالدراسات الفقهية المعاصرة مختلف التوجهات المعرفية والعلمية، والتيارات الفكرية التي تناولت موضوع الفساد بالدراسة والتحليل والتتبع، كالدراسات القانونية والدراسات الاجتماعية ودراسات علم الإدارة والدراسات الاقتصادية ونحوها، نتناولها فيما يلي:

##### 1-2-1-1- مفهوم الفساد في الدراسات القانونية

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من القضايا الأساسية التي تصب في صميم اهتمامات القانون، ما حدا بالمهتمين بالدراسات القانونية أن يعملوا على محاولة فهم الظاهرة وضبط المفاهيم المتعلقة بها من خلال تقديم جملة من التعاريف التي رصدناها في هذا منها:

أن الفساد هو: «استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي، أو من أجل تحقيق هبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة، أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون، أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي» (شتار، 2003) و(معاينة، 2001) و(هلال، 2010)، على أن يكون ذلك مقروناً بهدف أو غرض معين، وبذلك يتضمن الفساد انتهاكاً للواجب العام، وانحرافاً عن السلوك القويم وعن المعايير الأخلاقية في التعامل. أو هو: «محاولة شخص ما وضع مصالحه الخاصة بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المثل التي تعهد بخدومتها»، (آل، الشيخ، 2007) أي أن الفساد هنا نتاج نظام بيروقراطي، تسوده الرشوة والمحسوبية والوساطة خدمة للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة بتلك الطرق غير المشروعة المخالفة والمنافية لمثل ومبادئ النزاهة في العمل. ما يلاحظ بصورة عامة على هذه التعريفات أنها حصرت مفهوم الفساد في سوء استخدام السلطة العامة من قبل الموظفين العموميين خدمة للمصلحة الشخصية أو الفئوية

أو السياسيين، مستبعدة رشاًوى القطاع الخاص». إن هذا التعريف يتناول العلاقة بين الفساد والقطاع العام مستبعداً العلاقة بين الفساد والقطاع الخاص. ينظر للفساد من هذه الزاوية على أنه تعبير عن بنية وتنظيم علاقات تتحكم بنسب مختلفة في الإنتاج الاجتماعي الإنساني الذي يطلق على مجتمع ما، وأنه ناتج عن انهيار سلم القيم الاجتماعية التي تولد أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم، وبذلك فالفساد هنا لم يكن قاصراً على المال العام وما يلحقه من تخريب وإتلاف وتبديد.

#### 1-2-1-4- الفساد في الدراسات الاقتصادية

هو: «الانحراف عن الطريق المستقيم بما يتنافى مع الديانات السماوية ومبادئ الأخلاق السوية». (أسامة السيد، 2009) أو هو: «الإخلال بالواجب المهني والأمانة التي يفرضها العمل الوظيفي، وسوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية». (بوزيان، 2009). وهناك من عرفه بأنه: «استغلال أو إهمال للقانون للحصول على مكاسب مادية أو معنوية على حساب الأفراد أو المجتمع» أي محاولة الحصول على مكاسب شخصية على حساب العامة بإهمال للقانون أو استغلاله. أو هو: «كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لأغراض خاصة، وهو أيضاً خروج عن النظام والقانون أو استغلال غيابهما وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمدة من قبل السلطة السياسية وغيرهما من المؤسسات الشرعية وذلك بغية تحقيق منفعة شخصية سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم مالية للفرد أم للجماعة». (الرملاوي، 2012)

ركزت هذه التعاريف على استغلال الموظف للمهام والصلاحيات الموكلة به سواء أكانت عامة أم خاصة قصد تحقيق امتيازات غير مبررة مهما كانت طبيعتها. أو الحصول على كسب غير مشروع من مثل السيطرة على المال العام، أو تلقي الرشاًوى والعمولات. إلا أن تركيز علماء الاقتصاد في تعريفهم لمصطلح الفساد على المعيار المادي الذي يحصر الظاهرة في جوانبها الاقتصادية والمالية فحسب يؤدي إلى إهمال بقية العناصر، كالقيم الاجتماعية مثلاً التي تؤثر في الفساد. ومن ثم فإن الاتجاه الاقتصادي وحده لا يكفي لتفسير هذه الظاهرة في جوانبها المختلفة.

إن مما يلاحظ باستقراء مجمل التعاريف التي قدمها الفقهاء تبعاً لتوجهاتهم المختلفة أنه لا يوجد اتفاق على مفهوم محدد للفساد بصفة عامة نظراً لتعدد وسائله وأساليبه، إلا

على حساب المصلحة العامة، كل ذلك يكون بخرق القانون أو غيابه أو التنصل من القيم الأخلاقية. أي أن أغلب فقهاء القانون اقتصرُوا في تعريف الفساد على ما يتم من تجاوزات غير قانونية ولا أخلاقية داخل أروقة الوظيفة العامة أو السلطة العامة خدمة للأغراض الشخصية.

#### 1-2-1-2- مفهوم الفساد في الدراسات الإدارية

تشير أدبيات الفكر الإداري في تحليلها لمفهوم الفساد على أنه «الحالة التي تدفع الموظف للقيام بعمل ما نتيجة محفزات مادية أو غير مادية وغير قانونية لصالح مقدم المحفزات وبالتالي إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، أو هي النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي والمسبب فعلاً إلى حرق ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي الذي يمثل طلبات الجمهور والمصلحة العامة لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بصيغة متجددة أو لا وبأسلوب فردي أم جماعي منظم». كما عرف بأنه «النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي، والتي تؤدي فعلاً إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء أكان ذلك بصفة متجددة أم مستمرة، وسواء أكان بأسلوب فردي أم بأسلوب جماعي منظم». (آل، الشيخ، 2007)

لقد ركزت هذه التعاريف على الانحراف الإداري ودوره في مختلف النشاطات التي تمارس داخله لتحقيق أهداف وغايات خاصة ومن ثم فساد الجهاز الإداري، وهو بذلك لم يشر إلى الموظف العام بصفة صريحة.

#### 1-2-1-3- مفهوم الفساد في الدراسات الاجتماعية

يعتبر علماء الاجتماع الفساد ظاهرة اجتماعية ويستعملونه للدلالة بصورة عامة على مجموع الأعمال المخالفة للقانون والعرف من أجل تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة. وعلى هذا الأساس يعرف الفساد عندهم على أنه: «السلوك الذي ينحرف عن المعايير والقواعد التي تنظم ممارسة وظيفة عامة، أو أداء دور جماعي للحصول على نفع شخصي أو جماعي غير مستحق، أو التهاون في الالتزام بمعايير الأداء السليم للواجبات، أو تسهيل ذلك للآخرين» (الشمري، الفتلي، 2011) و(آل، الشيخ، 2007). ولعل من أوضح التعاريف التي تناولت الفساد الإداري والمالي هو ما ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية «الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة، ويشتمل ذلك على جميع أنواع رشاًوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين



والخاص، وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته بـ «الفساد الصغير» وهو مختلف تماما عما يمكن تسميته بـ «الفساد الكبير» المرتبط بالصفقات الكبرى وفي عالم المقاولات، وتجارة السلاح، والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعدية الجنسية، وما إلى ذلك من ممارسات. (الشمري، الفتلي، 2011)

ويحدث مثل هذا «الفساد الكبير» عادة على المستويين السياسي والبيروقراطي، وعادة ما يرتبط «الفساد السياسي» بالفساد المالي حين تتحول الوظائف العمومية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد أو هو: «استعمال الوظيفة العامة للكسب الشخصي» (الرملاوي، 2012) يتداخل هذا التعريف مع أطروحة صندوق النقد الدولي الذي ينظر إلى الفساد من حيث أنه علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بالآخرين، حيث يصبح الفساد علاقة وسلوك اجتماعي تسعى رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يمثل عند المجتمع المصلحة العامة. يستشف من التعريف السابق للفساد الذي قدمه البنك الدولي ما يلي: أن الفساد يقع من موظف عام، وأن الفساد يقع على مرفق عام. وأن الهدف منه هو الحصول على مكاسب أو مزايا مادية أو معنوية لمصلحة مرتكب الفساد أو مصلحة غيره. الملاحظ أن هذا التعريف قد ركز على القطاع العام وعلى أن المتورطين في الفساد هم من الموظفين العموميين وكبار مسؤولي الدولة، ولكن الواقع يؤكد أن الفساد لا يسلم منه لا القطاع العام ولا القطاع الخاص. ولهذا عرفه بعضهم بأنه «إقناع شخص عن طريق وسائل خاطئة بانتهاك الواجب الملحق على عاتقه»، وقيل هو: «سوء استخدام السلطة من قبل الموظف المعني في القطاع العام أو القطاع الخاص من أجل تحقيق مكاسب خاصة وشخصية معنوية أو مادية بمختلف الوسائل المتاحة غير المشروعة نظاميا بصورة سرية أو علنية». (كليتجارد، 1994)، بين هذا التعريف أن الفساد هو سوء استغلال المنصب سواء أكان ذلك في القطاع العام أم القطاع الخاص، وهذا على خلاف التعريف السابق الذي حصر الفساد في القطاع العام دون الخاص.

#### 1-2-2-2- تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: «محل عمل يتضمن استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة

أن مجمل التعاريف لا تكاد تخرج عن كون الفساد انحرافا وخروجا عن طريق الجادة والصواب بمخالفة الشرائع والقوانين والنظام العام، لغرض تحقيق مصالح خاصة، مادية أو معنوية على حساب المصالح العامة أو الخاصة للأفراد والجماعات.

#### 1-2-2- مفهوم الفساد في منظور المنظمات والهيئات الدولية

##### 1-2-2-1- تعريف البنك الدولي للفساد

عرف البنك الدولي الفساد على أنه: «سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة (الشمري، الفتلي، 2011) «أي هو: استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية، وهو من أشهر تعريف الفساد، والمنصب العام كما عرفه القانون الدولي هو: «منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام». (حسني، 1992)

يشمل هذا التعريف على كل ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة عندما يتعلق الأمر بالشركات الكبرى والرشاوى، كالمعاملات، التهريب الضريبي والجمركي، وإفشاء الأسرار العقود والصفقات. أي أن الفساد يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة وذلك باللجوء للرشوة والعمولة، كما يحدث أيضا عن طريق استغلال الوظيفة العامة ولكن من دون اللجوء للرشوة وذلك من خلال الوساطة والمحسوبية في الوظائف العامة أو ما يعرف بالتحيز لجهة على حساب الأخرى. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين السارية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة. يشير هذا التعريف إلى وسيلتين رئيسيتين من وسائل الفساد: -دفع «الرشوة» و«العمولة» المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية والوطنية.

- وضع اليد على «المال العام» والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال العام

مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء للشخص ذاته، أم لصالح شخص آخر» غير أن هذا التعريف لم يقع الاتفاق حوله، إذ تم التراجع عنه في المشروع النهائي للاتفاقية والذي لم يعرف الفساد، ولكنه أشار إلى صوره فقط كالرشوة واختلاس الممتلكات، والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استعمال الوظيفة، والإثراء غير المشروع وغير ذلك... (الفارس، 2008) والخلاصة من ذلك أن مفهوم الفساد توسع ليشمل إضافة إلى الرشوة مظاهر أخرى للفساد تفوق الرشوة خطورة من حيث آثارها كالاختلاس وسوء استعمال الوظيفة والمتاجرة بالنفوذ ونحو ذلك.

#### 1-2-4- موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد

لم يضع المشرع الجزائري تعريفاً للفساد، وإنما أشار إلى بعض صوره ومظاهره معددا بعض التصرفات التي لها علاقة بالفساد ومعتبرا إياها على سبيل الحصر لا المثال من أفعال الفساد المجرمة بعدما كانت هذه الجرائم مبعثرة وموزعة في قانون العقوبات الجزائري، حيث نص المشرع في القانون رقم: 01/06 المؤرخ في: 20 فيفري 2006 م، المتعلق بـ «الوقاية من الفساد ومكافحته» في المادة الثانية الفقرة الأولى منه بقوله «الفساد: كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون». (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2006)

علما أن هذا القانون بأنه مستوحى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في: 31/10/2003 والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 128/03 المؤرخ في: 200/0/04، وهي أربع جرائم إذا حصلت تعد فسادا وهي:

-جرائم الرشوة وما في حكمها.

-اختلاس الممتلكات والإضرار بها.

-والاعتداء على المال العام كالجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية.

-التستر على جرائم الفساد. (بوسقيعة، دت).

الملاحظ أن هذا القانون لم يشير مثلا إلى باقي الصور والمظاهر التي تخرج عن مجال التجريم، وتبقى مباحة رغم خطورتها، كالوساطة والمحسوبية والمكافأة اللاصقة وغيرها. وفي الأخير نشير إلا أننا لم نقف على تعريف متفق عليه للفساد رغم التعريفات الكثيرة التي وضعت لتحديد مفهومه في مختلف الدراسات المعاصرة، سواء في وجهة نظر الفقه أو التشريع أو المؤسسات الدولية. ويرجع السبب في ذلك لعدم اتفاق الكتاب والباحثين والمشرعين وحتى المنظمات والهيئات

ذاتية لنفسه أو لجماعته»، (جعفر، 2003) يعنى ذلك أن الفساد فيه توظيف للمصلحة العام لأجل تحقيق مصالح ومآرب شخصية حتى، ولو كانت هذه المصالح لفئة من الناس وليس لشخص الموظف فقط، فقد تكون لحزبه، أو مذهبه، أو عشيرته، وعلى العموم فهو عمل ضد الوظيفة العامة التي تشكل في الأصل محلا لثقة الجمهور. فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء لمناقصة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أعمال خاصة بتقديم رشاي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين أو تحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو اختلاس أموال الدولة مباشرة. وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين الفساد المالي الذي يتمثل بمجمل الانتهاكات المالية ومخالفة القوانين المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية. أما الفساد الإداري فيتمثل في الانتهاكات الإدارية والوظيفية ومجموع المخالفات التي تصدر من الموظف العام أو المكلف بالخدمة العامة أثناء تأديته لمهام وظيفته في نطاق التشريعات والقوانين والضوابط. مثل عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف، أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار أو انجاز الأعمال الخاصة، أو الامتناع عن أداء العمل أو التكاسل في ذلك وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة.

ومما يجدر ذكره هنا أن الفساد الإداري توي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص، غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيئ بسبب الإهمال وعدم المبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري، لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد إداري. (الشمري، الفتلي، 2011)

#### 1-2-3- تعريف منظمة الأمم المتحدة للفساد

عرف مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الفساد ومكافحته لسنة 2003 الفساد بأنه: «القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعا لمزية، أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو إثر قبول

ومقاصدها من سائر الذنوب والمعاصي، فهو يتناول جميع أعمال الشر، إذ هو في حقيقته خروج عن منهج الله تعالى في الحياة. (ابن، تيمية، 1997-أ)

جاء في تفسير القرطبي: «الفساد: ضد الصلاح وحقيقته -أي الفساد- العدول عن الاستقامة إلى ضدها» (القرطبي، 1985) و (الشوكاني، ب-د-ت). وجاء في تفسير ابن كثير: «الفساد هو الكفر والعمل بالمعصية». (ابن، كثير، ب-د-ت)، وكما جاء في كتاب القواعد الكبرى للعز بن عبد السلام أن الفساد هو: «جميع المحرمات والمكروهات شرعا». (العز، 2000)

وقال الزمخشري: «الفساد: خروج الشيء عن حالة استقامته كونه منتفعا به ونقيضه الصلاح، وهو الحصول على الحال المستقيمة النافعة». (الزمخشري، 1977) وقال ابن خلدون: «إن الفساد وما يتضمنه من بذخ وترف ومجون وغيرها من العناصر المتداخلة دائما ما يؤدي إلى أفول الحكم، وسقوط الدولة في يد ملك عضوض يقضي عليها، ليبدأ مرحلة تأسيس جديدة قوامها العصبية، إذ يرى أن سيطرة ذوي النفوذ من الحكام والأمراء الساحة النشاط الاقتصادي يؤدي إلى ذهاب رأس مال الفلاح، ويتكرر ذلك على التاجر والفلاح، بما يذهب رأس ماله فيقع عن سوقه، ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة، فينقبض الفلاحون عن الفلاحة، ويقعد التجار عن التجارة». (ابن، خلدون، 2001)

فبحسب ما يراه ابن خلدون أن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة في المجتمعات لدى الحكام والمحكومين، وأن الحضارة هي السبب الرئيسي في ذلك حيث يقول: «أن غاية العمران هي الحضارة والترف، وأنه إذا بلغ غايته انقلب إلى فساد وأخذ في الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانات، بل نقول إن الأخلاق الحاصلة في الحضارة والترف هي عين الفساد، وإذا فسد الإنسان في قدرته ثم أخلاقه ثم دينه فقد فسدت إنسانيته وصار مسخا على الحقيقة». (ابن، خلدون، 2001) وذكر ابن الأزرقي في كتابه (بدائع السالك في طبائع الملك) أن الفساد يقع عندما يحدث نوع من الاختلاط بين التجارة والإمارة إذ يقول: «لا خفاء أن تجارة السلطان تؤدي إلى ضرر الرعية وفساد الجباية، وأنها تؤول بآخره إلى خراب العمران ونفاد الدولة» (سعود، 2007). وقال عنه الفيروزآبادي بأنه: «أخذ المال ظلما، والمفسدة ضد المصلحة». ويتجلى الفساد عند الإمام القرطبي في الرشوة والظلم والمعاصي وقطع الأرحام

الدولية المعنية بمكافحة الفساد في هذا المجال على وضع تعريف جامع مانع له يشمل كافة أشكاله وأنواعه ويطل مختلف أبعاده وتجلياته، ويحظى بموافقة كافة المهتمين.

### 1-2-3 مفهوم الفساد الإداري والمالي في المنظور الإسلامي

تناول الإسلام في نظريته الشاملة للحياة الإنسانية ومفهوم الخير والشر مصطلح الفساد بإسهاب كبير وتفصيل جليل، وأسبغ عليه مفهوما شاملا يتناول كل اعتداء على مقاصد الشريعة وأحكامها وكلياتها الكبرى، وبخاصة ما يطل النفس الإنسانية، والأموال والموارد والمصالح العامة لعموم الناس وأفرادهم، واستنكره استنكار عظيم ورتب عليه العقاب في الدنيا والآخرة، قال تعالى: «وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ» (سورة البقرة، الآية 205)

وقال في مجال التعامل بالأموال: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» (سورة البقرة، الآية 188). وقال: «ظَهَرَ الْفُسَادُ فِي السَّيْرِ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ» (سورة الروم، الآية 41) وقال أيضا: «فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَابِقُ الْعُلَمَاءِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ» (سورة يونس، الآية 81)، وقال إخبارا عن اليهود: «وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَنًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ كُلَّمَا أَقْدَوْا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ» (سورة المائدة، الآية 64)

والآيات والأحاديث كثيرة في هذا الباب. وعلى غرار ما ورد في الكتاب والسنة من تذكير بموضوع الفساد وما تلاه من تقرير لأصحابه، فقد انشغل الفكر الإسلامي بهذا الموضوع انشغالا لافتا من خلال مختلف البحوث والدراسات التي قدمها الفقهاء والمفكرون المسلمون الذين حاولوا تفسير مشكلة الفساد وفق ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ووفق ما قدمته الحضارة الإسلامية من معالجات تشريعية ومؤسسية واجتماعية في التصدي لهذه الظاهرة. فقد اتفق العلماء المسلمون على أن الفساد هو مختلف الأقوال والأفعال التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية

أغراض خاصة أو تحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية، والنتيجة من ذلك أن الفساد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

وعلى هذا فإن الكثير من صور الفساد وأشكاله في الشريعة الإسلامية التي لا تدخل ضمن صور الفساد في القانون مثل الكفر والقتل والقذف والزنا وشرب الخمر والحراة والسرقه من غير المال العام، فهذه الصور وغيرها لا تعتبر من جرائم الفساد في القانون مع أنها من أعظم صور الفساد في الشريعة الإسلامية. وهذا يتضح جليا الفرق بين التعريف الشرعي والتعريف القانوني للفساد. لكن وعلى حد سواء نظرت كل من الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي على أن الفساد ظاهرة خطيرة وفتاكة بالأفراد والمجتمعات والدول على اختلاف أنواعها وأشكالها. كما تشترك مدلولات ومعاني الفساد جميعها سواء على مستوى الشريعة الإسلامية أم القانون الوضعي في وصف الفساد بأنه خروج الشيء عن الاعتدال أو أنه ضد الصلاح، أو أنه حالة؛ تعفن، انحلال، انحراف، قبح، تلف تدريجي، تدهور وغير ذلك.

### 1-3- دور المنهج التربوي الإسلامي في الوقاية من الفساد

يعتبر المنهج التربوي الإسلامي، المحطة الإعدادية الأولى التي يتلقى فيها المسلم التهذيب السلوكي الرصين والتربية الأخلاقية الحقة في كل مستوياتها من البيت إلى المدرسة إلى الوظيفة، حيث ركز الإسلام ابتداء على غرس الوازع الديني والخلقي في نفوس أتباعه كأهم حلقة في منظومة التربية والمساءلة الشاملة على كل أفعال المسلم فردا كان أو جماعة كترية اجتماعية عامة (فرع أول)، وفي مختلف المجالات بما فيها مجال التعامل مع الشأن العام والتصدي لكل مظاهر الانحراف والفساد في الوظيفة والإدارة، أو ما يعرف بأخلقة الوظيفة الإدارية للوقاية من الفساد الإداري والمالي (فرع ثان).

### 1-3-1- التربية الاجتماعية العامة - إصلاح الفرد وبناء الجماعة -

اهتمت الشريعة الإسلامية بالتربية الذاتية اهتماما بالغاً، واعتبرتها خط الدفاع الأول في مواجهة الانحراف والفساد في شتى صوره. حيث حصل التركيز في هذا الإطار على ضرورة إعداد الإنسان المسلم فردا وجماعة إعدادا تربويا خلقيا يكفل نزاهة الضمير ويقتضيه، فيكون أداة فعالة للرقابة الذاتية الحية والفاعلة، أين تنبع الرقابة من النفس ذاتها على كل أفعال المسلم وأقواله في شتى المجالات، تطبيقا لقوله تعالى: «وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ

والقتل والعود. إلى الجاهلية وغير ذلك». (أسامة، السيد، 2009)

وعلى هذا فإن الفساد من وجهة نظر فقهاء الشريعة مرّده إلى المعاصي والابتعاد عن الأخلاق الإسلامية السامية والرجوع إلى مبادئ الجاهلية، فهو سبب التخلف والمصائب التي تحل بالأمم، وأن من مظاهره الرشوة والظلم والقتل وغير ذلك، فلفظ الفساد هنا شامل وجامع لكل الأفعال والأقوال المخالفة لما أمر الله به، فكل ما خالف الصلاح شرعا أو عقلا فهو من الفساد. إن مما يمكن التأكيد عليه واستخلاصه مما ذهبت إليه الدراسات الإسلامية هو أن المفكرين الفقهاء المسلمين في تحليلهم لظاهرة الفساد أسسوا نظرتهم للمشكلة على المعيار الأخلاقي والقيمي في تحديد مدلولات الفساد المختلفة، إذ كلما ساد التحلل من الأخلاق والقيم كلما انتشر الفساد. ولذلك كان تغييب الأسس والمبادئ الكبرى التي يقوم عليها نظام الحكم في الإسلام كنظام الشورى والمحاسبة على الشأن والمال العام في واقعنا الإسلامي المعاصر ما أفضى إلى معضلات كبيرة تركت المجتمعات الإسلامية تموج في حالة من التدهور والفوضى وعلى رأسها معضلة الفساد.

### 1-2-4- مقارنة بين مفهوم الفساد في الدراسات الوضعية ومفهومه في الدراسات الإسلامية

بالنظر إلى التعريفات الاصطلاحية الشرعية للفساد بشكل عام، يتبين أن للفساد مفهوماً أوسع وأشمل من التعريفات الواردة في الاصطلاح الوضعي، إذ الفساد في الدراسات الإسلامية عام، يشمل كل المعاصي والمخالفات والانحرافات عن أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها أخذاً من نصوص القرآن والسنة، أي أن حقيقة الفساد شرعا هو كل ما خرج عن حالة الصلاح والاعتدال التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فهو بذلك يشمل جميع المخالفات المتعلقة بالأحكام الشرعية سواء كانت سلوكية أم أخلاقية أم إدارية وسواء كانت متعلقة بالأمور الدينية أم الدنيوية.

أما التعاريف القانونية فهي تحدد الفساد في صور وأشكال معينة ترتبط عادة بالأعمال المتعلقة بالسلطة والوظيفة والواجبات الإدارية وبالحصول على مقابل. وبشكل عام يلاحظ ملازمة العنصرين الآتين لفعل الفساد:

-أنه مخالف للقانون والنظام وتعليمات المنصب العام وغير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.

-سوء استخدام المنصب العام أو استعماله بهدف خدمة



وَمَا عَمِلْتُ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا  
بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٣٠﴾»  
(سورة، آل، عمران، الآية: 30)، وعلى ضرورة خشية الأفراد  
العاملين من الله قبل خشيتهم من رقابة الناس والأجهزة  
الرقابية الرسمية.

ما يمتلكه الأفراد من قوة إيمانية داخلية رسختها العقيدة  
الإسلامية في نفوس أفراد المجتمع الإسلامي، حيث يتم  
الاعتماد على تقييم التصرفات الشخصية لكل فرد انطلاقاً  
من رقابة الذات ومدى حبها للخير وتوجيهها نحوه، والابتعاد  
عما هو خلاف ذلك.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن اعتماد الدولة الإسلامية  
على المبدأ السلوكي في الرقابة على أعمال المسلمين وأموالهم  
يمكن اعتباره من أهم المبررات التي توضح أسباب رقي وتطور  
الأداء التنفيذي في الدولة الإسلامية، وابتعاده عن كل مظاهر  
الفساد الإداري والمالي في عصورها الزاهية.

### 1-3-2 دور الأخلاق الوظيفية في الوقاية من الفساد في النظام الإسلامي

#### 1-3-2-1 التوجيه والإرشاد

تجلت معالم هذا النوع من التربية الوظيفية أو ما يعرف  
بأخلاق الإدارة، وتقويم السلوك المهني للموظفين والعمال من  
خلال منهج السياسة التنفيذية للدولة الإسلامية في مجال  
المعاملات الإدارية والتصرفات المالية العامة، إذ قد حرص  
رسول الله -صلى الله عليه وسلم- منذ البداية على التأكيد  
على مبدأ النزاهة في التصرف مع الشأن العام سواء كان مالا  
عاماً أو مصلحة أو وظيفة، مبيناً الحدود التي يمكن أن يصلها  
الوالي أو العامل في التصرف والإنفاق فقال -صلى الله عليه  
وسلم-: «من ولى لنا شيئاً فلم تكن له امرأة فليتزوج  
امرأة، ومن لم يكن له مسكن فليخذ مسكناً، ومن  
لم يكن له مركب فليخذ مركباً، ومن لم يكن له خادم  
فليخذ خادماً، فمن اتخذ سوى ذلك كثر أو إبلا جاء  
الله به يوم القيامة غالا أو سارقاً». (ابن، حنبل، 1998، رقم  
الحديث 17329)، فقد حدد النبي -صلى الله عليه وسلم-  
أوجه التصرف والإنفاق التي تسمح بها الشريعة للوالي ومن  
في حكمه ممن يتولى أمور المسلمين ومصالحهم العامة، وذلك  
ليعرف ما يحق له مما لا يحق له فلا يتجاوز هذه الحدود،  
فمن تجاوزها فقد اكتنز الأموال العامة وسرقها وخان الأمانة  
الموكلة إليه، وصار من المفسدين. وعلى نفس النهج سار

بَلَى وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ  
﴿٣١﴾» (سورة النحل، الآية: 38)، فالمسلم الحق هو الذي تنبعث  
من نفسه مثل هذه الرقابة واليقظة، فلا تمتد يده إلى المال  
الحرام عاماً كان أو خاصاً، لا بسرقة ولا باختلاس ولا بخيانة  
أمانة ولا بقبض رشوة وما إلى ذلك. (الجصاص، ب-د-ت) إن  
المحاسبة والرقابة الذاتية في الإسلام تتحقق من خلال قيام  
الموظف أو عضو الإدارة التنفيذية في الدولة بإعادة النظر  
في سائر أعماله وتصرفاته، وبمراجعة حساباته ومستنداته،  
ليتحقق من مدى مشروعيتها وعدم مخالفتها للنظم القانونية  
المعمول بها في الدولة، ولما صدر إليه من أوامر وتوجيهات من  
رؤسائه. فيقوم من تلقاء نفسه بتصحيح الأخطاء المكتشفة،  
وتقويم الانحرافات التي وقعت وتعديلها أو استبدالها بما هو  
أسلم. (الساهي، 1991) (العموري، 2005).

يرى بعض الباحثين (العموري، 2005) أن الرقابة في حقيقتها  
هي فكرة سلوكية مجردة، يرجع أصلها إلى علم النفس  
الاجتماعي، لذلك نجد الفرد المسلم يعمل على تهذيب نفسه  
وتطهير قلبه، وتغذية عقله بالمبادئ السامية كالمحبة والبر  
والتقوى، وعلى أساس هذه المبادئ ينظم حياته المالية  
والاقتصادية، فيبقى نفسه من الوقوع في أي شكل من أشكال  
الفساد. إن هذا الأمر هو ما يعرف بالمبدأ العكسي الذي يعد  
من المبادئ العلمية التي أخذت تهتم بها الدراسات الحديثة  
والمتعلقة بمجالات الرقابة على تدبير الشأن العام واستعمال  
الأموال العامة. إذ أن الاستخدام الخاطئ للسلطات الرقابية  
على الوحدات الاقتصادية قد ينجم عنه العديد من المشاكل  
السلوكية لدى الأفراد الخاضعين لأجهزة الرقابة، على افتراض  
أن عملية الرقابة في حد ذاتها تنصب في حقيقة الأمر على  
مراقبة تصرفات وسلوك الأفراد العاملين في تلك الوحدات  
وليس على الأعمال والأموال بحد ذاتها.

وإذا ما تمعنا في الفكر الإسلامي وما كانت عليه أساليب  
الرقابة على الأعمال والتصرفات في الحياة الإسلامية، نجد  
أنه قد تم اعتماد المبدأ السلوكي كأساس مهم في زيادة فاعلية  
أنظمة الرقابة على الأداء والرقابة على استخدام الأموال في  
الدولة من خلال الاعتماد وبشكل

كبير على ما يلي:

-تدعيم فكرة الرقابة الإلهية المستمرة لأفعال العباد لدى  
الأفراد والقائمة على أساس الثواب والعقاب، استناداً لقوله  
تعالى «يَوْمَ تَحْذَرُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا

«من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطاً فما فوقه كان غلولا، يأتي به يوم القيامة. فقام إليه رجل أسود من الأنصار كأني أنظر إليه، فقال: يا رسول الله: أقبل عني عملك، قال: وما لك، قال: سمعتك تقول كذا وكذا، قال: وأنا أقوله الآن، من استعملناه منكم على عمل فليجيئ بقليله وكثيره، فما أوتى منه أخذ وما نهي عنه انتهى» (مسلم، 1971)

إن هذا النص تنبني عليه جملة من القواعد والأحكام في مجال الوقاية من الفساد الإداري والتصدي له منها:

-تحذير العمال من أخذ شيء من أموال الزكاة وإخفائه عن الحكام، ولو كان بمقدار المخيط، هو من خيانة الأمانة. -اعتبار كل ما يخذ العامل زيادة على أجرته من الغلول المحرم المعاقب عليه في الدنيا والآخرة. -أن يكتفي العامل براتبه، ولا يجوز له أخذ الزيادة، ويجب تسليم كل زيادة إلى بيت المال.

كما كان الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يحاسب عماله بعد انتهاء مدة عملهم ويصادر الأموال التي يحصلون عليها دون وجه حق أثناء ولايتهم، كالهدايا والأموال التي يحصلون عليها نتيجة استغلال نفوذهم، فقد صادر أموال أبي موسى الأشعري حين كان واليا على البصرة، وصادر مال الحارث بن وهب، وكذلك فعل مع أبي هريرة حين ولاه البحرين. بل كان يأمر عماله إذا قدموا المدينة أن يدخلوها نهارا حتى لا يخفوا شيئا مما يحملونه عن عيون الرعية. (العموري، 2005) و(الوادي، عزام، 2000)، ولقد صرح الفقهاء في سائر الأعصار والأمصار بتحريم الرشوة على عمال الصدقات وإن جاءت في شكل هدايا. (أبيوسف، الخراج، 1979)

### 1-3-3-1- التصدي التشريعي لظاهرة الفساد الإداري والمالي في الإسلام

يتناول هذا المطلب البحث في الكيفية التي تمت بها المعالجة التشريعية في المنهج الإسلامي لظاهرة الفساد بكل أشكالها وصورها من خلال البحث في الإطار التشريعي الذي تضمنته جملة النصوص الشرعية التي وردت في الكتاب والسنة وقواعد الشرعية وإنفاذ الأحكام بتحقيق المصلحة الشرعية (فرع أول)، وما أقامته من نظام عقابي يطال الفاسدين والمفسدين على حد سواء في العاجل والأجل من أجل محو آثار هذه الظاهرة المدمرة للمجتمعات (فرع ثان).

الخلفاء الراشدون من بعده في سياستهم الإدارية والمالية وشواهد التاريخ حافلة بذلك، فلقد كان الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يحصي ثروة عماله قبل أن يولمهم العمل ليتمكن فيما بعد من مراقبة مداخيلهم وثرواتهم. (ابن، حجرالعسقلاني، 1988).

### 1-2-2-2- محاسبة الأعمال والموظفين

يتولى الرئيس الإداري بعد استكمال العمليات الإدارية والمالية المختلفة في الإدارة الإسلامية محاسبة العمال والموظفين وتحملهم المسؤولية القانونية على أعمالهم المخالفة للشرع، كان أول ما حدث ذلك في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-: عندما ولي رجلا يدعى: (ابن اللبينة) على صدقات (بني سليم) فجاء يقول: «هذا لكم وهذا أهدي إلي»، فقام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «ما بال الرجل العامل نبعثه فيقول: هذا لكم وهذا أهدي إلي، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر هل يهدي إليه أم لا، والذي نفس محمد بيده لا يأتي أحد منهم بشيء إلا جاء به يوم القيامة على رقبته إن كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار، أو شاة بفرقة، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرة إبطيه ثم قال: اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت». (مسلم، 1971). لقد كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يحاسب عماله على أموال الصدقات التي يجمعونها، ويحذرهم من الغلول والهدايا، ويبين لهم العاقبة الوخيمة لمن يقع فيه في الدنيا والآخرة، حيث:

-أنه حاسب المؤتمن: وهو الوالي الذي كلفه بجمع الزكاة، ليعلم ما قبضه وما صرفه من أموال الزكاة.

-منع العمال من قبول الهدية ممن له عليه حكم، وبين أن هدايا العمال حرام وغللول، لأنه خان في ولايته وأمانته، فسبب تحريم الهدية هو الولاية.

-يؤخذ من الحديث أنه على العامل رد ما أخذه إلى صاحبه، فإن تعذر فإلى بيت المال.

-في الحديث إبطال لكل طريق يتوصل بها من يأخذ المال إلى محاباة المأخوذ منه. وعده الإسلام بمثابة الرشوة التي يحرم أخذها. (ابن، حجرالعسقلاني، 1988)

- اختيار العاملين الأمناء العدول بأن يكونوا من أهل الصلاح والتقوى، حتى لا يظلموا الناس وحتى يأمنوا جورهم. فقد ورد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قوله: «العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله. ومما جاء في خصوص هذا الباب ما رواه الإمام مسلم عن عميرة بن عدي الكندي قال: «سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول:

## 1-3-3-1- تحديد الإطار التشريعي للوقاية من الفساد الإداري والمالي في

الإسلام

يتجلى الإطار التشريعي في المنهج الإسلامي للوقاية من الفساد ومكافحته من خلال ترسانة النصوص الشرعية في القرآن والسنة التي شرعت لأحكام التصدي لظاهرة الفساد على إطلاقها، مشيرة إلى أسبابها وأشكالها، وصفات المفسدين ومظاهر الفساد المتنوعة، وطرق علاجها وما سطرته من قواعد وأحكام شرعية تؤسس لبناء المنهج الإسلامي الرصين في مواجهة هذه الظاهرة الشاذة، حيث ستركز على بيان الموقف العام للشريعة الإسلامية من ظاهرة الفساد والمفسدين، ثم التركيز على وجوب احترام قاعدة الشرعية في إجراء مختلف التصرفات والأعمال الإدارية والمالية في النظام الإداري والمالي الإسلامي استنباطاً من النصوص، وعلى ضرورة إجراء هذه الأعمال والتصرفات على مقتضى النظر الشرعي بما يرمي إلى تحقيق الصالح العام ورعاية مصالح وشؤون الأمة المعتمدة في الشرع الحكيم.

## الموقف العام للشريعة الإسلامية من الفساد والمفسدين

اتخذت الشريعة الإسلامية منذ البدء موقفاً صارماً من كل مظاهر الفساد العامة والخاصة على مستوى الفرد أو الجماعة، فجعلت من مفهوم الفساد مفهوماً شاملاً لكل ما كان نقيضاً للصالح شرعاً أو عقلاً أو عرفاً. فاعتبرت كل جنوح عن تطبيق أحكامها في كل ما يتعلق بالحلال والحرام معصية وإثماً، يستحق صاحبه أن يكون من المفسدين وأن يوصف عمله بوصف الفساد، قال تعالى: «فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَابِطٌ لَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ» (سورة يونس، الآية 81). لقد كان التقريع على كل مظاهر الفساد وصوره شديداً في كل باب من أبواب الحياة. ولذلك حاربت الشريعة التبذير باعتباره أحد أهم صور الفساد في طعام الناس وشرابهم وأموالهم في حياتهم الاجتماعية الخاصة لما له من أثار سلبية على الحياة العامة. قال تعالى: «يَبْنَئِ عَادَمٌ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» (سورة الأعراف، الآية 31) وقال: «إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا» (الإسراء، الآية 27) كما شددت على منع التلاعب بالمال أو إتلافه أو تبذيره، أو التعامل به بطريق الحرام، قال تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» (البقرة، الآية 188)...

ومنعت أيضاً تركه في أيدي السفهاء والعابثين ومن يخونون الأمانة، قال أيضاً: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا» (سورة النساء، الآية 05).

وقد ثبت في السنة المطهرة عزل كل من يتعاطى الرشوة أو الهدايا بمناسبة القيام بالوظيفة العامة، كعقوبة إدارية كما في قصة «ابن اللبنة» مع صدقات بني سليم. وهيات كل أسباب الوقاية منه والتصدي له بعد وقوعه. وركزت على بناء النظم والمؤسسات بمناهج تكفل خطة التدبير الرشيدة في إدارة الشأن العام واختيار العاملين في الإدارة والدولة وفي كل استخدامات الأموال العامة. وشرعت على كل لون من ألوان الفساد عقوبة تلحق به في الدنيا أو الآخرة، وانتدبت لذلك القضاء والحسبة والمظالم لتحقيق الردع المطلوب. لقد كان موقف الشريعة الإسلامية من الفساد بمختلف صوره وفي جميع مستوياته، موقفاً حازماً صارماً يمثل الوقوف ضد الشر والمنكر، ولذلك كان من أهم مبادئها مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولا منازع في أن المنكر هو الفساد عينه.

## احترام قاعدة الشرعية في إجراء التصرفات والأعمال الإدارية والمالية

إن احترام قاعدة الشرعية في إجراء التصرفات والأعمال الإدارية والمالية، يقتضي خضوع هذه الأخيرة لمبدأ الرقابة والمحاسبة عليها قبلها وبعدياً، وأن تكون هذه الأعمال والتصرفات منوطة بتحقيق المصالح الشرعية للأمة.

-إقرار مبدأ الرقابة والمحاسبة على التصرفات والأعمال الإدارية والمالية في التشريع الإسلامي

إذا كانت مختلف الدراسات الفقهية التي تناولت موضوع تسيير الشأن العام واستخدامات الأموال العامة في الدولة الإسلامية تؤكد على أن الشريعة الإسلامية قد حثت على ممارسة الرقابة والمحاسبة في الوظيفة العامة على كفاءة الأداء والاستخدام الأمثل للموارد والأموال، وضرورة مراعاة الصالح العام، فإنه من الحري بالباحث العودة إلى نصوص القرآن والسنة للوقوف على هذه الحقيقة واستجلاء مختلف القواعد والأحكام التي وضعتها لإقرار مبدأ الرقابة والمساءلة والتزام الشفافية والحماية الشرعية للنشاط العام. (العموري، 2005).

-إقرار مبدأ الرقابة والمحاسبة على أفعال التسيير واستخدامات الأموال العامة في القرآن الكريم

الانحراف الإداري والفساد المالي، ويكلف من أصحابه من يتولى ذلك. من هذه الأحاديث:

«ما رواه البخار ومسلم عن أبي حميد الساعدي قال: «استعمل رجلا من الأزد على صدقات بني سليم يدعى ابن اللثبية، فلما جاء حاسبه، قال: هذا ما لكم وهذا أهدي إلى، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً؟ ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد: فيأني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولّاني الله، فيأني فيقول: هذا ما لكم، وهذا هدية أهديت لي، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً؟ إلا لقي الله تعالى يحمله يوم القيامة، فلأعرفن أحدا منكم لقي الله يحمل بعير له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر، ثم رفع يديه حتى روى بياض إبطيه ثم قال: اللهم هل بلغت فلأعرفن أحدا منكم لقي الله يحمل بعير له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر، ثم رفع يديه حتى روى بياض إبطيه ثم قال: اللهم هل بلغت». (البخاري، ب-د-ت) و(مسلم، 1971)

مما يستفاد من هذا الحديث:

-أنه حاسب المؤتمن: وهو الوالي الذي كلفه بجمع الزكاة، ليعلم ما قبضه وما صرفه من أموال الزكاة.

-منع العمال من قبول الهدية وبين أن هدايا العمال حرام وغلول لأنه خان في ولايته وأمانته، فسبب تحريم الهدية هو الولاية.

-على العامل رد ما أخذه إلى صاحبه، فإن تعذر فإلى بيت المال. -في الحديث إبطال لكل طريق يتوصل بها من يأخذ المال إلى محبة المأخوذ منه والانفراد بالمأخوذ منه.

2- ما روي عن أبي هريرة أنه قال: «قام فينا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذات يوم فذكر الغلول فعظمه وعظم أمره، ثم قال: لا ألفين أحدكم يجيئ يوم القيامة على رقبته فرس له حممة، فيقول: يا رسول الله أغثنى، فأقول لا أملك لك شيئا قد أبلغتك، لا ألفين أحدكم يجيئ يوم القيامة على رقبته شاة ولها ثغاء، فيقول: يا رسول الله أغثنى، فأقول لا أملك لك شيئا قد أبلغتك». (مسلم، 1971)

-في الحديث تغليظ في تحريم الغلول وهو الخيانة مطلقا، فقد تبرأ النبي -صلى الله عليه وسلم- من كل من يفعل ذلك. -وقع إجماع المسلمين على تحريم الغلول والخيانة لأنها من

أسس التشريع الإسلامي لمبدأ الرقابة والمحاسبة على أفعال التسيير واستخدامات الأموال العامة في الدولة من خلال ما حظي به موضوع المال العام من العناية والاهتمام في نصوص القرآن الكريم التي تضافرت فيما بينها لبيان القواعد والأحكام المتعلقة بطرق كسبه وتحصيله ومجالات إنفاقه وصرفه، ورغبت في مختلف الوسائل المؤدية إلى تنميته وحسن استثماره، وشرعت مختلف العقود والتصرفات المالية المباحة، والكفيلة بتحقيق الغايات والمقاصد الشرعية المتوخاة منه. (الشاطبي، ب-د-ت) و(الغزالي، ب-د-ت) و(ابن، عاشور، 1978)، كما منعت كل ما يؤدي إلى تبذيره أو التلاعب به أو إنفاقه في وجوه الحرام المختلفة أو تداوله بالمعاملات الممنوعة كالربا والغش والرشوة والاحتكار والسرقة والغصب ونحو ذلك. قال تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» (سورة البقرة، الآية 188). وقال أيضا: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا» (سورة النساء، الآية 05). وقد علق عليها الإمام الجصاص بقول لطيف. (الجصاص، ب-د-ت)

ومن النصوص التي وردت في القرآن تحرم الخيانة في المال والغلول فيه، قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِئَنِّي أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ» (سورة آل عمران، الآية 161)، نهت الآية الناس عن الغلول في الغنائم وتوعدت عليه، فلا يجوز أن تقع الخيانة للنبي بالغلول في الغنائم أو من يلي بعده من الحكام وولاة الأمر. (القرطبي، 1958) و(الجصاص، ب-د-ت). والغلول خيانة مالية في أحد موارد خزينة بيت المال، لتؤكد على موضوع الرقابة على المال العام أيا كان مورده، فالخيانة المالية تشمل كل ما يمس بالمال العام كالرشوة والاختلاس والغصب والنهب والهدية للعمال ونحوه مما يلحق بحكم الغلول.

إقرار مبدأ الرقابة والمحاسبة على أفعال التسيير واستخدامات الأموال العامة في السنة النبوية ورد في السنة الشريفة أحاديث عديدة تفيد مشروعية الرقابة والمحاسبة في الإسلام على تسيير الشأن العام واستخدامات الأموال والموارد العمومية، حيث كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يمارس هذه الرقابة والمحاسبة بنفسه، ويتصدى لكل مظاهر



العقوبات يكون من خلال التأديب بالحدود والتعزيرات لتحقيق ذلك وهي :

العقوبات البدنية المقررة لجرائم الفساد: الناظر في العقوبات البدنية المقررة لجرائم الفساد المالي والإداري في الشريعة الإسلامية يجد أنها تختلف حسب نوع الجريمة الواقعة، فمنها ما يستوجب الحد، ومنها ما يستوجب التعزير. وتعد التعزيرات البدنية من العقوبات المقررة لجرائم الفساد المالي والإداري كالاختلاس والاستيلاء والخيانة، والرشوة والغد والنهب والغصب والتزوير والتخريب وغسيل الأموال والتهرب الضريبي والجمركي، وغير ذلك من المفاصد المالية التي تقع من الموظف العام، وهي مفوضة إلى ولي الأمر، فله أن يوقع على الجاني من هذه العقوبات ما يراه مناسباً.

#### العقوبات النفسية-المعنوية- المقررة لجرائم الفساد

وهي تلك العقوبات التي لا تترك أثراً مادياً كالضرب والحبس، ولكن تقتصر على إيلاام شعور المجرم، إن كان ذا شعور وإيقاظ ضميره، فيصلح حاله وتستقيم أمور ومن هذه العقوبات التعزيرية النفسية الوعظ، والتوبيخ، والتشهير أي فضح أمر المجرم بشتى وسائل التشهير الكتابية والسمعية والبصرية وغيرها، حتى يحذر الناس ويتجنبوه، والتهديد بالعقوبة والعزل من الوظيفة.

العقوبات المالية المقررة لجرائم الفساد: وهي العقوبات التي تمس مال الجاني، إما بأخذه أو إتلافه عقوبة لصاحبه. وتتخذ العقوبات المالية التعزيرية أشكالاً مختلفة تتمثل في الغرامة والمصادرة والإتلاف أي ما يعرف قانوناً باسترداد الأموال المختلسة. وعليه يجوز للدولة أن تعاقب كل فاسد بما تراه مناسباً، فمن حقها أن تصادر أموال الرشوة والهدايا الممنوحة بسبب النفوذ والتكسب غير المشروع، كما أن لها أن تقوم بإتلاف الأموال المزيفة، والسلع المسكرة والمخدرة كما لها أن تصادر السلع المهربة التي تؤثر سلباً على الإنتاج المحلي، مما يترتب عليه الإضرار بالاقتصاد الوطني.

وأخيراً، فإن العقوبة المقررة لجرائم الفساد المالي والإداري في الشريعة الإسلامية سواء أكانت عقوبة حدية -كالقطع، أم عقوبة تعزيرية مالية -كالغرامة والمصادرة-، أم عقوبة نفسية-معنوية-كالعزل من الوظيفة، كلها عقوبات شرعية علاجية حاسمة وحازمة لمكافحة الجريمة وإصلاح المجتمع.

الكبائر، وأنه يجب على الغال رد ما غله إلى بيت مال المسلمين. -يجب معاقبة الغال تعزير من قبل الحاكم بما يراه مناسباً لجزره.

يتبين من الحديثين الشريفين الذين مرا معنا أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قد تولى ممارسة المحاسبة والمساءلة على تسيير الشؤون العامة وعلى كل المعاملات المالية التي تتم بمناسبة هذا التسيير، أو على كل ما يرصد لإنجاز المشاريع العامة أو ما يتعلق بالجباية والتحصيل لصالح بيت المال أو ذوي الحاجات، فكان يحاسب عماله على أموال الصدقات التي يجمعونها، ويحذرهم من الغلول والهدايا، ويبين لهم العاقبة الوخيمة لمن يقع فيه في الدنيا والآخرة كما سبق بيانه.

#### 1-3-2- إقرار العقوبات الشرعية على الوقوع في جرائم الفساد الإداري

##### والمالي

تضمنت الشريعة الإسلامية طرقاً عقابية علاجية رائدة في مكافحة الفساد الإداري والمالي، والمطلع على الشريعة الإسلامية وحرصها على مكافحة جرائم الفساد يجد أنها بلغت حداً لم يصل إليه أي تشريع آخر في العالم قديماً وحديثاً، يظهر ذلك جلياً في ما سمته من عقوبات دنيوية وأخرية لمرتكبي جرائم الفساد الإداري والمالي. وباستقراء نصوص الشريعة الإسلامية المتعلقة بالعقوبات المقررة لجرائم الفساد يتبين أن هناك نوعين من العقوبات، عقوبات عامة لجميع المفاصد وعقوبات منصوص عليها لجرائم بعينها، وكلاهما تشتمل على عقوبات دنيوية وعقوبات أخروية.

-العقوبات الأخروية: توعد الإسلام من يقع في جرائم الفساد بجملة من العقوبات في الآخرة من خلال نصوص الآيات القرآنية التي تحدثت عن الفساد والعقاب الأخروي الوارد فيها فتارة يكون ذلك بالخلود في النار، وتارة أخرى بالعذاب العظيم والخسران المبين، وسوء العاقبة والحرمان من نعيم الجنة، والغرض من ذلك هو إحداث الردع المطلوب في نفوس الناس والتأثير على سلوك الفرد لئلا يتعد عن الجريمة والفساد. -العقوبات الدنيوية: نصت الشريعة الإسلامية على نوعين من العقوبات:

-عقوبات إلهية: وهي التي تقوم على ما جرت به سنة الله في الكون مثل: إهلاك الأمم السابقة بسبب فسادها وطغيانها. -عقوبات تشريعية: تختص بالفعل الإجرامي من وجهة نظر الشرع وتقع على الجاني إذا انكشف جرمه، وهي ثلاثة أنواع: حدود وقصاص وتعازير. أي أن منهج الإسلام في تقرير

## 2- دور الوسائل الإدارية والقضائية في التصدي للفساد في النظام الإسلامي

يتطرق هذا المبحث لمختلف الوسائل الإدارية لمكافحة الفساد في النظام الإسلامي (مطلب أول)، ولمختلف الأجهزة الإدارية والقضائية المستقلة والمختصة بالتصدي للفساد في النظام الإسلامي (مطلب ثان).

### 2-1- الوسائل الإدارية لمكافحة الفساد في النظام الإسلامي

نتناول في هذا المطلب وسائل السلطة العامة في التصدي للفساد الإداري (فرع أول). ثم نتعرض للكشف عن دور الدواوين التنفيذية في الدولة الإسلامية في الوقاية من الفساد الإداري والمالي ومكافحته.

### 2-2- وسائل السلطة العامة في التصدي للفساد الإداري

تعددت درجات السلطة العامة في الدولة الإسلامية في التصدي للفساد الإداري والمالي أو ما كان يعرف بولاة الأمور بدءاً بالخلفاء ومروراً بالوزراء وانتهاءً بالولاة أو عمال الأقاليم.

#### 2-2-1- دور الخلفاء في التصدي للفساد الإداري في الدولة

كان الخلفاء في الدولة الإسلامية يقومون بدور مهم في التصدي لكل أنواع الفساد، وبخاصة في إدارة الدولة مركزياً وإقليمياً، وذلك بموجب سلطتهم العليا التي كانوا يمارسونها على الأمة. وكان يساعدهم الوزراء والولاة في كثير من الأحيان في أعمال الرقابة ومكافحة الفساد، والتي كانت في بعض الأحيان تمثل صميم اختصاصات الوزير باعتباره قائماً على تدبير شؤون الدولة نيابة عن الخليفة. وكذلك الولاة الذين يتولون هذا الدور على مستوى أقاليمهم ونواحهم، وهو ما يشبه دور رؤساء الجماعات الإقليمية اليوم من الولاة ورؤساء البلديات. (الكفراوي، 2004)

#### 2-2-1-1- المحاسبة الذاتية للخلفاء

كان الخلفاء الراشدون يراقبون الله في أموال المسلمين فيرعونها حق رعايتها ويزهدون عنها، ويتجنبون كل أثره فيها لهم أو لذويهم. فهذا أبو بكر الخليفة الأول لرسول الله لما انقطع عن التجارة وتفرغ لأموال المسلمين كان ينفق من مال المسلمين ما يصلحه ويصلح عياله يوماً بيوم، فكان الذي فرض له كل سنة ستة آلاف درهم. فلما حضرته الوفاة قال: ردوا ما عندنا من مال المسلمين فإنني لا أصيب من هذا المال شيئاً، وإن أرضي التي بمكان كذا للمسلمين بما أصبت من أموالهم، فدفعت ذلك إلى عمر. ولما سئل عمر عما يستحله لنفسه من بيت مال المسلمين قال: يحل لي حلتان حلة في

الشتاء وحلة في القيظ وما أحج عليه وأعتمر من الظهور، وقوتي وقوت أهلي كقوت رجل من قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم، ثم أنا بعد رجل من المسلمين يصيبني ما أصابهم. (الطماوي، 1969)

#### 2-2-1-2- وسائل الخليفة في التصدي للفساد الإداري والمحافظة على المال العام

كان من اختصاصات الخليفة في هذا المجال ما يلي:  
- وضع السياسة المالية للدولة عن طريق تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال وكذا تحصيل الإيرادات وإنفاقها وفقاً لما تقتضي به الشريعة الإسلامية.  
- وجوب اختيار الأصلح لولاية أمور الدولة وقضايا الأموال العامة، إذ لا تقتصر مهمة الخليفة في رقابته على أعمال الدولة وأموالها على مراعاة الحقوق، وعدم التمييز بين الرعية في هذه الأعمال والأموال.  
- متابعة تحديد سلطات العامل واختصاصاته.

- تحذير الولاة والعمال من ظلم الناس في أنفسهم وأعراضهم أو أموالهم وحقوقهم، وتوجيه العمال عند تعيينهم ومراقبتهم طوال فترة عملهم. ومحاسبتهم على ذلك إذا شكاهم الناس، كما حصل مع عمر بن العاص حين شكاه القبطي إلى عمر بن الخطاب.

- منع العامل أو من يلوذ به من استغلال منصبه أو نفوذه لفائدة أو مصلحة خاصة به، حيث ابتدع الخليفة عمر نظام مقاسمة أو مشاطر الأموال التي جمعها ولاته أثناء عهدهم مع بيت المال أو مع غيرهم ممن يبعثهم إليهم. (الكفراوي، 2006)  
- تحديد مدة ولاية العامل وعدم تركه في ولايته زمناً طويلاً.  
- إذا تم عزل عامل من منصبه يطلب إليه أن يقدم بياناً مفصلاً عن شؤون ولايته.

- رفع الحساب من ولاية الأقاليم إلى الخليفة، من ذلك ما قرره معاوية بن أبي سفيان بعد تزوير أمر الصرف الصادر عنه على خزينة الإقليم  
- فتح عملية التحقيق الدقيقة والنهائية بعد نهاية ولاية العامل، ففي عهد عبد الملك بن مروان كان يعمل معهم تحقيقاً دقيقاً عند اعتزالهم.

- تقديم تقارير دورية عن ثروة الشعب وحالة البلاد من قبل الولاة والعمال على الأقاليم التي يلونها، كما فعل عمر مع واليه على مصر، وكما كان عليه الشأن في العهد العباسي، فقد شدد أبو جعفر المنصور الرقابة على جباة الأموال حتى لا يظلموا الناس أو يستأثروا بأموال الدولة. (الكفراوي، 2006)

## 2-2-2 دور الوزراء في التصدي للفساد الإداري والمالي في الدولة

ظهرت دور الوزير كممثل للسلطة التنفيذية في العصر العباسي الذي تقرر فيه قوانين الوزارة، وكان الوزير لهذا العهد هو ساعد الخليفة الأيمن، يقضى باسمه في جميع شؤون الدولة، ويتصدى لكل فساد في دوائر الدولة، وكان له الحق في تعيين العمال وعزلهم والإشراف على تحصيل الضرائب، ومراقبة موارد الدولة ومصارفها. (أبويوسف، 1979)

يمكن التمييز من حيث سلطات الوزراء واختصاصاتهم بين نوعين من الوزراء: الوزير المفوض والوزير المنفذ.

## 2-2-2-1 الوزير المفوض

وهو أن يعهد الخليفة بالوزارة إلى رجل يفوض إليه النظر في أمور الدولة والتصرف في شؤونها دون الرجوع إليه. حيث لا يبقى للخليفة بعد ذلك إلا ولاية العهد وسلطة عزل من يولهم الوزير. (الماوردي، 2006) و (ابن، خلدون، 2001)

وقد تكلم الماوردي عن سلطة وزارة التفويض بأنه: يجوز للوزير أن يحكم بنفسه وأن يقلد الحكام كما يجوز ذلك للإمام. ويجوز له أن ينظر في المظالم. ويجوز له أن يباشر تنفيذ الأمور التي دبرها فإن كل ما يصح من الإمام يصح من الوزير إلا ثلاثة أشياء هي: ولاية العهد، وأن يستعفى الأمة من الإمامة، وأن للإمام أن يعزل ما قلده الوزير وليس للوزير أن يعزل ما قلده الإمام. (الماوردي، 2006).

## 2-2-2-2 الوزير المنفذ

وزارة التنفيذ هي التي تكون فيها مهمة الوزير تنفيذ أوامر الخليفة وتعليماته وعدم التصرف في شؤون الدولة من تلقاء نفسه، بل كان يعرض أمور الدولة على الخليفة ويتلقى أوامره وتعليماته بشأنها.

فهو في هذا كما يقول الماوردي: «معين في تنفيذ الأمور، وليس بوال عليها ولا مقلد لها، فهو ليس سوى واسطة بين الخليفة والرعية». (الماوردي، 2006)

## 2-2-2-3 مهام الوزارة الرقابية

ليس لمتولي وزارة التنفيذ سلطان مستقل عن الخليفة في مجال مكافحة الفساد، فمهمته تقتصر على تنفيذ أوامر الخليفة وتعليماته وعدم التصرف في شؤون الدولة من تلقاء نفسه. أما وزارة التفويض فيجوز لمتوليها أن يباشر الحكم وأن يأمر بتحصيل ما يستحق لبيت المال ويدفع ما يجب فيه، كما يجوز له النظر في المظالم والقيام بكافة ما يقوم به الخليفة

من أعمال رقابية وردعية، (صبيح، الصالح، ب-د-ت)، فالوزير المفوض هو المشرف على أعمال الدولة وينسق بين دواوينها ومصالحها المختلفة فهو أعلى سلطة تنفيذية بعد الخليفة يشارك في وضع السياسة العامة، ويراقب تنفيذها في مختلف أوجه النشاط الإداري والمالي في الدولة الإسلامية. (الكفراوي، 2006).

نستخلص مما تقدم أن الوزراء في الدولة الإسلامية كانوا يراقبون تحصيل الأموال العامة وكيفية إنفاقها، ويرفعون نتائج الأعمال إلى الخليفة وكانوا يساعدونه في ضبط موارد الدولة ونفقاتها وأعمال الدواوين المختلفة، ينصفون المظلوم ويعطون كل ذي حق حقه، ويتصدون لكل مظاهر الفساد في مختلف دوائر الدولة.

## 2-2-3 دور الوزارة في التصدي للفساد الإداري في الدولة

أدى اتساع رقعة الدولة وامتداد سلطانها إلى أقاليم بعيدة إلى تعذر ممارسة الرقابة على أعمال الدولة من قبل الخليفة وعدم قدرته على القيام بهذه الأعباء وحده حتى قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- «وددت لو أقيم في كل بلد أربعة أشهر...» إن هذا الواقع الجديد فرض على الخلفاء تفويض بعض صلاحياتهم في إدارة أعمال الدولة وأنشطتها المالية، ومتابعة التنفيذ وممارسة الرقابة على الشأن العام وعلى استخدامات الأموال العامة على مستوى الأقاليم للعمال والموظفين الملحقين بها.

وفي الأخير فإن الخليفة هو من يولى بنفسه القيام بالرقابة على التحصيل والإنفاق، فيراقب المتولين لشؤون الأموال العامة بعد أن يحسن اختيارهم ويوضح لهم سياسته المالية. من خلال التأكيد على مبدئين هامين هما:

-معاينة من يحيد عن الحق، ويظلم الناس حتى يرتدع الظالم عن معاودة الظلم والتعدي، ويتبين أن الغرض الاجتماعي من العقوبة هو إصلاح الأفراد وحماية الجماعة وصيانة نظمها، والتصدي لكل مظاهر الفساد.

-الأخذ بنظام الحوافز لتشجيع العاملين على تأدية الأعمال الموكلة إليهم على الوجه الأكمل، وهو مبدأ لم تعرفه الإدارة العامة والإدارية المالية إلا حديثاً. (أبويوسف، 1979).

يستخلص مما سبق أن الرقابة على الشأن العام التي كان يباشرها الخلفاء على عمالهم تعتمد على ثلاثة مقومات رئيسية هي:

المقوم الأول: حسن اختيار العمال لوضع الرجل المناسب

إلى كيفية استخدامه وتوزيعه على الناس بما يضمن العدل في التوزيع والعطاء، والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات. ما دعا الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- إلى ضرورة استحداث هذه الدواوين المهمة التي عليها قوام الحياة الإدارية في الدولة الإسلامية الناشئة، بدءً بديوان بيت المال. لقد كان هدف الخليفة بصفته الرئيس الإداري الأعلى في الدولة من وضع الديوان هو تنظيم الأموال العامة وتحقيق الرقابة عليها لما كثرت إيرادات وموارد الدولة، ليتجنب كل مظاهر التبذير والإسراف والتلاعب بها، والوقاية من الوقوع في الفساد المالي والإداري. فرأى أن يتولى توزيع هذه الأموال وفقاً لسياسة مالية معينة، مراعيًا في ذلك الرجل وبلاءه في الإسلام، ووالرجل وقدمه في الإسلام، والرجل وغناه، والرجل وحاجته، فكان لزاماً أن يضع الديوان لمراقبة إيرادات الدولة وكيفية تحصيلها وإنفاقها. (ابن، تيمية، 1988-ب).

أمثلة عند دور الدواوين التنفيذية في الوقاية من الفساد الإداري

كثرت الدواوين الإدارية في الدولة الإسلامية حتى بلغت العشرات، وفقاً لما اقتضته الحاجة والمصلحة بعد التطور المتسارع الذي شهدته العصور الحضارية الإسلامية في كل مستويات الحياة آنئذ. سنتناول منها بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر، لنبين كيف كانت تقوم بدورها في الوقاية من كل مظاهر الفساد وحماية المال العام للأمة، وتدريبه على مقتضى النظر الشرعي والمصلحة العامة للمسلمين في ذلك الوقت. منها ديوان بيت المال، وديوان النظر لشهرتها وعلاقتها بموضوع بحثنا.

### 2-3-1- ديوان بيت المال

#### 2-3-1-1- أهمية ديوان بيت المال

كان الغرض من إنشاء ديوان بيت المال هو ضبط الإيرادات والنفقات في الدولة الإسلامية يومئذ، ومحاسبة القائمين على شؤون هذه الأموال. وكان للديوان فروع في مختلف الأقاليم التابعة للدولة الإسلامية، فهو أشبه ما يكون اليوم بوزارة المالية أو الخزينة العمومية، ويشتمل على مختلف حقوق للمسلمين. أين يتولى صاحب بيت المال محاسبة أصحاب الدواوين الأخرى على إجمالي إيراداتهم وما يقومون بجبايته من أموال، ويحاسبهم على النفقات التي جرت في دواوينهم بوسائل وإجراءات إدارية ورقابية وتفتيشية، (قدامة، بن، جعفر، 1981) و(شحاتة، ب-د-ت)

في المكان المناسب، وفي ذلك يقول الماوردي: «...أن للخليفة تقليد النصحاء فيما يفوضه إليهم من الأعمال ويكله من الأموال، لتكون الأعمال بالأكفاء مضبوطة والأموال بالأمناء محفوظة». (الماوردي، 2006)

المقوم الثاني: وهو عنصر التوجيه والإرشاد والذي تتضمنه كتب التعيين ابتداءً، وهو نوع من الرقابة الإدارية السابقة على مباشرة العامل لأعمال وظيفته، ويشبه في الوقت الحاضر وضع الخطط والدراسات التدريبية للموظفين وأجهزة الإدارة وهيئات الرقابة، تقوم بتدريب العاملين بها قبل أن يتسلموا مناصبهم. كما يتضمن هذا العنصر أيضاً ما يصدر من الخليفة من توجيه وإرشاد للعاملين لمعالجة بعض الأمور المحددة.

المقوم الثالث: يتمثل هذا العنصر في عملية الرقابة على أعمال الموظفين، ويهدف إلى التحقق من مدى مطابقة ما يقومون به من أعمال للشروط والأوضاع المقررة. فقد كان الخلفاء يراقبون المتولين للأموال العامة بمطالبتهم برفع الحسابات إليهم. كما اتبعوا في ذلك وسائل كثيرة منها إرسال المفتشين، وإرسال التقارير الدورية، واتباع أسلوب المقارنة والتقييم، ومعاينة المخطئ عقاباً رادعاً له مانعاً لغيره، ومكافأة العامل الممتاز على حسن إخلاصه للعمل. (الكفراوي، 2006).

## 2-3- دور الدواوين التنفيذية في الوقاية من الفساد الإداري والمالي في الدولة

لقد كان للدواوين الإدارية التابعة للسلطة التنفيذية دور أساسي ومهم في التصدي لمظاهر الفساد الإداري والمالي في الدولة الإسلامية إذ كانت تمثل أجهزة وأطراف إدارية محكمة ضمن تراتيب الإدارة الإسلامية، ومعلماً أساسياً من معالم المنهج الإسلامي الرصين في مواجهة الانحراف والفساد بما أوكل لها من اختصاصات ومهام إدارية ومالية ورقابية، تضع كل شيء في نصابه، ولا تسمح بالزلل أو التلاعب في تدبير الشأن العام.

أهمية إنشاء الدواوين في الدولة الإسلامية: أضحت الحاجة الإدارية ماسة وشديدة إلى وجود الدواوين التنفيذية في الدولة الإسلامية، نظراً للتطور الكبير الذي مس الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمسلمين بعد توسع رقعة البلاد الإسلامية بسبب الفتوحات العظيمة التي شهدتها عصر الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم، وبعد دخول أخلاط من الناس في الإسلام، وانتشار المال وقيام الحاجة



## نتناولها في ما يلي:

## 2-3-1-2 وسائل بيت المال في مراقبة المالية العامة للدولة والوقاية من الفساد

تعددت وسائل بيت المال التي كان يراقب بها أموال الدخل والخرج، لإحكام الرقابة وتدقيق الحسابات بنحولم تعرفه الإدارة المالية الحديثة إلا في وقت متأخر نتناولها على النحو الآتي:

- قيد أوامر الصادرات وتحصيل الإيرادات: إن جميع أوامر الصرف الصادرة من ولي الأمر تقيد في ديوان بيت المال قبل أن ترسل إلى الديوان المختص بالصرف، وكذلك الشأن بالنسبة للإيرادات المحصلة إذ تقيد قبل نفاذها.

- تأشيرة القيد: لصاحب بيت المال تأشيرة وعلامة يضعها على الكتب والصكوك والإطلاقات يتفقدتها ولي الأمر- سواء كان الخليفة أو الوزير-، يراعونها ويطلبون بها إذا لم يجدها حتى لا يخطئ أصحابها والمديرون لهذا الديوان، فيختل أمره ولا يتكامل العمل فيه. إن هذه العلامة أشبه ما تكون اليوم بالخاتم الرسمي، إذ لا يتم إخراج أي مستند وصرفه إلا بعد ختمه بعلامة خاصة للاطمئنان على أنها قيدت بديوان بيت المال تجنباً للتزوير والاختلاس.

اعتماد المستندات قبل الصرف: لا يتم صرف أي مبلغ من بيت المال إلا مقابل مستندات معتمدة من ذوي الشأن، وتحفظ كمستند دال على صحة الصرف، حيث كان كتاب الأموال يدونون ذلك في نماذج لا يكاد يسجل فيها تغيير ولا نقص ولا زيادة. (القلقشندي، 1987)

مراقبة وضبط الإيرادات: كان مسؤول بيت المال إذا جاءته الأموال من أحد البلدان، يقوم بتدوينها وتقييدها ونقلها من المستندات الواردة إلى دفاتر الإيرادات في بيت المال لإثبات ما وصله من الأموال لحفظها من الضياع أو التلاعب، ثم يتولى تسجيلها في سجلات بيت المال وكتابة مخالصة بذلك، ويتم القيد أو الشطب من واقع ما استلم من الإيرادات، وتحفظ هذه الدفاتر لكل بلد على أنها المستندات التي تثبت الإيرادات وتقيد المقبوضات في كتاب المياومة. (يوسف، ريان، 1993)

- مراقبة المصروفات وضبطها: يقوم ديوان بيت المال بضبط المصروفات من خلال الاحتفاظ بسجلات تفصيلية بأسماء المستحقين وأصحاب الرواتب والأجور، حيث يتم تسجيل كل ما يدفع لهم في سجلات خاصة بمقابلة اسم كل مستحق أو جهة. كما تدون توقعاتهم بما أخذوا. ويتولى بيت المال الاحتفاظ بهذه السجلات، وجميع الإيصالات الخاصة

بالمصروفات كمستندات تقيد في سجل المصروفات في تعليق المياومة. (يوسف، ريان، 1993).

- مراقبة مخازن الغلال وضبطها: يقوم أمين مخازن الغلال بضبط الكميات الواصلة والمنصرفة في شتى الأصناف، فيضع جريدة تحوي أسماء النواحي المختلفة التي تصل منها الغلال إلى المخازن. فإذا جاءته رسالة من تلك المناطق والجهات، وضعها تحت اسم الجهة وقيد ما وصل منها في سجل خاص بها، فإن كانت الكميات الواصلة مطابقة للرسالة كتب لتلك الجهة صكا بصحتها، وإذا نقص طالب بالنقص. (لاشين، 1977)

- رفع تقرير سنوي عن الميزانية: يلتزم كاتب الديوان برفع تقرير سنوي عن الميزانية، مسجلاً ما ينتابها من ارتفاع أو انخفاض ببيان جملة الإيرادات مخصوماً منها المصروفات عن سنة كاملة، فيسجل الناتج إما عجزاً في الميزانية وإما فائضاً. إن الهدف من هذا العمل هو تجنب العجز وبيان أسبابه لتلافها، ولزيادة الإنتاج وإحكام الرقابة على الميزانية العامة في الدولة. (لاشين، 1966)

- رفع كشوف تفصيلية عن كل ثلاث سنوات: حيث يُذكر في الكشوف أسماء النواحي العامرة والغامرة والقدن العاطلة، ويذكر البذار والريع. ثم يذكر المتحصل منها في ثلاث سنين لثلاث غلات، ولا يُخل بشيء مما في كل ناحية من الحقوق الديوانية والإقطاعية. ويعقد في صدر الكشف جملة على عدة النواحي وعدة الفُدن، حيث تمكّن هذه الكشوف متولي المراجعة من معرفة ما يستجد في الأقاليم والنواحي المختلفة من إيرادات ومن أراض جديدة تم استصلاحها، ولم تكن ذات أصل في الديوان. وكذلك بيان النقص في الإيراد وأسبابه لتجنبه، وبيان أسباب الزيادة وكيفية الأخذ بها، ما يجعل أمر معرفة الأموال التي لم تدفع أو التي سرقت أمراً سهلاً ميسوراً على صاحب الديوان بعد مطابقة كل ذلك مع أرصدها في الديوان. (لاشين، 1966) و(الكفراوي، 2006).

## 2-3-2 ديوان النظر (السلطنة أو المكاتبات والمراجعات)

يتولى ديوان النظر أعمالاً إدارية ورقابية هامة تعمل على الحيلولة دون الوقوع في الفساد الإداري أو المالي، موزعة على أربعة أقسام كالتالي:

- قسم يختص بالجيش من إثبات الجند وتعيينهم ومقدار عطائهم وميعاد ذلك، فهذا القسم فيه جرد كامل لأسماء الجند والنفقات الخاصة بهم وأجال دفعها. فهو يشبه اليوم

-مراجعة قيمة المبالغ التي صرفت إليهم والتي تقاضوها مقابل ما أدوا من أعمال في الدولة.

-مراقبة المهام التي يتولونها وتحملهم المسؤولية عن نتائج أعمالهم.

-قسم: يتناول هذا القسم ما يدخل إلى بيت المال وما يخرج منه، أي جانب الإيرادات وجانب النفقات حيث يشمل:

-كل ما استحقه المسلمون من دون تعيين للملكه بصفة خاصة، فهذا من حقوق بيت المال. فإذا تم قبضه صار بالقبض مضافا إلى حقوق بيت المال سواء أحرزه بيت المال أو لم يحرزه اعتبارا بالجهة والمكان، أي أنه يسجل في بيت المال الإيرادات التي وصلته فعلا، كما يضاف إليها الإيرادات التي قبضت في أي إقليم وتم انفاقها في مصالح المسلمين.

-كل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال، فإذا صرف في جهته صار مضافا إلى الخراج من بيت المال سواء خرج من حرزه أو لم يخرج، لأن ما صار إلى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فحكم بيت المال جار عليه في دخله إليه وخرجه. (إبراهيم، ب - د - ت)

### 3- اختصاص الأجهزة الإدارية والقضائية المستقلة بالتصدي للفساد في النظام الإسلامي

أقر الإسلام جملة من القواعد والأحكام الشرعية يتم الغرض منها تتبع مسار رعاية مصالح الأمة العامة والخاصة وحماية النظام الشرعي العام فيها حفاظا على كيان الأمة ومواجهة كل مظاهر الفساد التي تهددها، فمتى وقع الإخلال بهذه القواعد والأحكام عن طريق أجهزة إدارية ضبطية تشبه القضاء منها نظام الحسبة الذي سنتناوله بالدراسة في الفرع التالي:

#### 3-1- نظام الحسبة

سأركز في دراسة نظام الحسبة في الإسلام على النواحي التي تتعلق بمكافحة الفساد الإداري والمالي في الأمة، ومراقبة موارد الدولة وأوجه الإنفاق العام، ومحاسبة موظفي الدولة على التصرفات المالية التي يقومون بها ضمانا لشرعية تصرفات الدولة، ومحافظة على الأموال العامة من كل ألوان التبذير والفساد.

-مفهوم نظام الحسبة: الحسبة دائرة مستقلة عن بيت المال، تتولى وظيفة رقابة الأسواق وتعاملات الناس المالية وتبادل السلع والأغراض ورقابة نظافة الأماكن العامة والطرق...، ومنع أصحاب السلع والبضائع من تحميل العمال والمأجورين فوق طاقتهم، وهدم الأبنية الآيلة للسقوط ونحو ذلك. فهي

ميزانية وزارة الدفاع والقوات المسلحة في كل دولة. (المواردي، 2006) و(الكفراوي، 2006)

-قسم يختص بالأعمال من رسوم وحقوق ويشتمل على ستة فصول:

-تحديد طبيعة الأعمال وما يميزها عن غيرها وتفصيل نواحيه التي تختلف أحكامها، فيجعل لكل بلد حدا لا يشاركه فيه غيره.

-ذكر حال البلد هل فتح عنوة أو صلحا، وما استقر عليه حكم أرضه من عشر أو خراج، وهل اختلفت أحكام نواحيه أو تساوت.

-أحكام خراجه وما استقر على مسائحه، هل هو مقاسمته أو هو رزق مقدر على خراجه.

-تسمية أهل الذمة من كل بلد، وما استقر عليهم حالهم في عقد الجزية.

-حصر أجناس المعادن وعددها ومقاديرها في كل بلد ليستوفي حق المعدن منها.

-إثبات الموائ والمناطق الجمركية المتاخمة لدار الحرب والضرائب التي تؤخذ على أموال دار الحرب ومقدارها. (إبراهيم، ب - د - ت)

يوضح هذا القسم ما كان يوجد في الدولة الإسلامية من تقسيم إداري للبلدان والنواحي حتى لا تختلط الأعمال وتحدد السلطات والمسؤوليات، كما يوضح أنه كانت توجد سجلات لحصر كافة الإيرادات في الدولة وبيان مقاديرها وأنواعها والأحكام الخاصة بتحصيلها، وذلك طبقا للنظم المتبعة اليوم في الدول الحديثة لحصر وتقدير إيراداتها. كما أن هذه السجلات لها أكبر الفائدة في رقابة تحصيل هذه الإيرادات ويمكن بواسطتها معرفة الانحرافات المالية والأسباب التي أدت إليها، واكتشاف مظان الفساد ومواطنه ومسالكه.

-قسم يتناول النظام القانوني والأوضاع الإدارية للعمال، من تقليد وعزل وترقية وتحويل ونحوها، وأما يعرف اليوم بالتعيين وإنهاء المهام، أي النظام القانوني للوظيفة العمومية أو الخدمة المدنية في الدولة الإسلامية. ويتضمن ما يأتي:

-تسجيل وإثبات جميع أسماء عمال الدولة وقرارات تعيينهم. بيان نوع عمل كل منهم وتحديد مهام ومسؤوليات كل عامل في الدولة.

-تبيان طبيعة مدة التعيين إن كانت محدودة أو غير محدودة. بيان مقدار ومواعيد المستحقات المالية للعمال من أجور ورواتب وتعويضات.

إن ما يمكن استخلاصه مما سبق أن هذا القسم من ديوان النظر (المكاتبات والمراجعات) كان يمثل سجلا عاما وشاملا لشؤون العاملين والموظفين بالدولة يتم من خلاله:

الاقتصادية إذا أدت الحرية الفردية إلى الإخلال بمصالح المجتمع كالاحتكار والربا، أو اختلال الأسعار في السوق وجودة السلع وما إلى ذلك. (الموارد، 2006) و(الكفراوي، 2006)، رغم هذا لم تكتف الدولة الإسلامية يومئذ بنظام الحسبة وحده كنظام إداري ضبطي، بل تعدته إلى إيجاد نظم أخرى أكثر فاعلية في مكافحة الفساد والتصدي له مثل ديوان المظالم الذي سنتعرض له بالدراسة في الفرع التالي.

### 3-2- دور القضاء الإسلامي- المظالم- في مكافحة الفساد الإداري والمالي

فضلا عن وجود القضاء العادي الذي كان يفصل في الخصومات التي تقع بين الأفراد، ويمثل الإطار العام للنظام القضائي في الإسلام، فقد استحدثت الدولة الإسلامية جهازا قضائيا آخر، يشبه القضاء الإداري في هذا العصر، من بين صلاحياته أن يقوم بوظيفة الرقابة على المال العام وكيفية إدارته، ومكافحة الفساد المالي والإداري ألا وهو قضاء المظالم الذي كان يقوم بدور مهم في التصدي للفساد الإداري ومحاسبة العمال والموظفين في مختلف الدوائر الحكومية، معرجا على تعريف المظالم ونشأتها وتطورها، ثم اختصاصات قضاء المظالم في مكافحة الفساد.

#### 3-2-1- مفهوم قضاء المظالم

يتناول هذا الفرع تعريف المظالم (أولا)، ونشأة المظالم (ثانيا)

#### 3-2-1-1- تعريف المظالم

فالنظر في المظالم في الدولة الإسلامية كان بجانب القضاء يحكم فيما يعجز القضاة عن الحكم فيه، وهي وظيفة أوسع من وظيفة القاضي وأعلى منها. وهو يقابل اليوم ما يعرف بالقضاء الإداري.

#### 3-2-1-2- نشأة المظالم وتطورها

عرفت الدولة الإسلامية قضاء المظالم منذ عهد الرسول- صلى الله عليه وسلم-، حيث باشروا بنفسه، وعمل به الخلفاء الراشدون، فجلسوا للنظر في المظالم دون أن يفردوا لذلك يوما معلوما، ودون أن يكون لمجالستهم هيئة معينة. (الموارد، 2006) و(ابراهيم، ب-د-ت)

#### 3-2-2- اختصاصات قضاء المظالم في مكافحة الفساد

تنقسم اختصاصات قضاء المظالم إلى نوعين من الاختصاصات: الأول منها يتولاها قضاء المظالم من تلقاء نفسه بغير حاجة إلى تظلم يرفع إليه، والثاني ينظر فيه بناء على ما يقدم إليه من تظلمات ذوي الشأن.

بصورة عامة تتولى مجابهة كل أخطار الفساد الاجتماعي والإداري، إن على مستوى الأفراد وإن على مستوى الهيئات. -نشأة الحسبة وتطورها: بدأت المحاسبة على المال العام ومكافحة الفساد في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- حيث تولاه بنفسه، وقلدها غيره، فكان يستوفي الحساب على عماله، يحاسبهم على المستخرج والمصرف. وحين استقر أمر الدولة في عهد خلفائه -رضي الله عنه- وأنشئت الدواوين، واستقر أمر بيت المال باعتباره الخزينة العامة لأموال الدولة، تبلورت فكرة المحاسبة على جباية المال العام وإنفاقه في ظهور ولاية الحسبة. فكانوا أعظم المحتسبين الذين عرفهم الإسلام. ولقد كانوا في بادئ الأمر يتفرغون للحسبة بأنفسهم، فلما توسعت أعباء الخلافة صار يعهد بأمر الحسبة إلى وال خاص يدعى ناظر الحسبة. (ابن، خلدون، 2001)

-اختصاصات ناظر الحسبة:

-للمحتسب أن يراقب المرافق العامة للدولة التي لا غنى عنها لجماعة المسلمين، فيعمل على صيانتها وتوفير الموارد المالية اللازمة من بيت مال المسلمين، وإذا لم يكن فيه ما يكفي لذلك ألزم القادرين من الأغنياء بهذا الإنفاق الضروري. فعلى الأساس السابق للمحتسب أن يجمع الأموال في الحالتين الآتيتين:

الإنفاق على صيانة المرافق العامة الضرورية إذا لم يكن في بيت المال ما يكفي من الأموال لهذا الغرض. إعانة بني السبيل إذ لم يكن هناك في بيت المال نصيب في هذا الغرض.

-يجب على المحتسب أن يراقب تحصيل إيرادات الدولة: فإذا وصل إلى علمه أن قوما يمنعون إخراج نصيب الدولة في أموالهم أو يتهربوا من الدفع بإخفاء أموالهم الباطنة، أو يتجنبوا دفع الزكاة بوسائل ملتوية، فإن لوالي الحسبة أن يحصل منهم هذه الإيرادات جبرا.

-على والي الحسبة أن يحول دون إنفاق الأموال العامة في غير الأبواب المخصصة لها شرعا: فيكشف ما قد يكون من إسراف أو بذخ من جانب القائمين على هذا الإنفاق، وكل هذا من بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فوالي الحسبة كما نرى يحول دون إنفاق موارد الدولة الإسلامية إلا في الوجوه المخصصة لها، ويعمل على تحصيل هذه الموارد كاملة غير منقوصة. كما كان المحتسب يقوم بمراقبة الحالة الاقتصادية، وكان يحق له أن يتدخل في الشؤون

## 3-2-2-1- التصدي للفساد تلقائياً (دون تظلم)

يتدخل قضاء المظالم لمواجهة الفساد وتبذير المال العام من غير حاجة إلى تظلم من أحد، أو طلب يرفع إليه، حينما يتعلق الأمر بالصالح العام ولا يتوقف النظر فيها على متظلم، فيقتضي الأمر من والي المظالم أن ينظرها ويقوم بها دون انتظار دعوى أو شكوى، وإلا فسدت أحوال البلاد والعباد، أي ما يتعلق بالنظام العام بتعبير أهل القانون اليوم، نذكرها فيما يلي:

-النظر فيما يتقاضاه العمال من أجور وما يقومون بجمعه من أموال الجباية والخراج والزكاة، سيما إذا تظلم منهم العامة في الأمصار، وذلك ما يشبه اختصاص القضاء الإداري في مجال المنازعات الضريبية. وهو في هذا ينظر إلى ثلاث نواح يقرر فيها الحق:

-في طريق التحصيل، فيتحرى أن تكون بدون ظلم أو تعد. في مقدار الأموال المحصلة، إن كانت قد تجاوزت مقاديرها فيردها إلى المقدار المعقول الذي لا يرهق أحداً، فإذا فرض عمال الخراج على الأرض مالا تطبيقه، خفض قيمة هذا الخراج إلى المقدار المعقول.

-النظر فيما ما يأخذه العمال لأنفسهم ظلماً، فإذا تبين وجه الحق فيه رد ما أخذ بالباطل إلى صاحبه، ويعاقب العامل الظالم عقاب الرشوة. فالناظر في المظالم عليه أن يتأكد من أن الإيرادات تحصل طبقاً للقواعد الشرعية المعمول بها فما زاد بالتحصيل رد إلى أصحابه، سواء استحق الزائد إلى بيت المال، أم أخذه الجباة لأنفسهم بدون وجه حق، فيسترجعه منهم لأصحابه.

-مراجعة ما يثبتته كتاب الدواوين المالية من إيرادات ونفقات ليتأكد من أن الإيرادات قد أضيفت، وقيدت بالدفاتر دون نقص، ومطابقة ذلك على القوانين المعمول بها، وأن النفقات أثبتت وفقاً لما تم إنفاقه فعلاً. بمعنى أن ما كان يقوم به ناظر المظالم يشبه إلى حد كبير المراجعة المستندية التقليدية التي تقوم بها محاكم ودواوين الحاسبات في عصرنا هذا. (الكفراوي، 2006)

-النظر في حسن تأدية القائمين على الشؤون المالية لأعمالهم والواجبات المطلوبة منهم، فمن ثبت تقصيره أو خيانتة عزله من منصبه واستبدله بغيره، فالعمال هم قوام الدولة وبصلاحهم تصلح الشؤون العامة بالدولة وبفسادهم تفسد

الدولة. في سبيل ذلك يراقب كتاب الدواوين المالية، ويطبق قانون من أين لك هذا على عمال الحكومة وجباة بيت المال....، وإذا ظهر عليهم مظاهر الغنى دون أن يعرف لثرائهم مصدر، كان ذلك دليلاً على خيانتهم، فيجوز عزلهم ومصادرة أموالهم ما لم يثبتوا لها مصدراً.

-تصفح الأوقاف العامة، ليتأكد من أن ريعها يجري وفقاً لشروط واقفها، فيقوم بمراجعة أموال الأوقاف العامة، وكيفية التصرف في إيراداتها، للتأكد من أنها حصلت وفقاً للقواعد المقررة. ومن أنها صرفت في الأغراض المخصصة لها. رد الغصب السلطانية وغصب الأقوياء، وأصحاب النفوذ والجاه إلى أصحابها والتي أخذت منهم على غير مقتضى الشرع للدولة، أو لأصحاب النفوذ والجاه، كالأملالك المقبوضة عن أربابها إما رغبة فيها وإما تعدياً على أهلها.

## 3-2-2-2- التصدي للفساد بناء على تظلم أو شكوى (المأوردي، 2006)

أما النوع الثاني من اختصاصات قضاء المظالم، فهي تلقي تلك التظلمات التي ينظر فيها بناء على ما يقدم إليه من ظلمات وشكاوى، على النحو الآتي:

-إذا تظلم من نقصت أرزاقهم أو تأخرت عنهم، فعلى والي المظالم أن يرجع في ذلك إلى ديوان فرض العطاء، فيجري عليهم وينظر فيما انتقصوه أو منعه من قبل، فإن كان قد أخذه ولادة أمورهم استرجعه منهم، وإن لم يأخذه تقاضاه من بيت المال. فوالى المظالم هنا يقوم عندما ترفع إليه شكاوى في هذا الشأن بمثل ما يقوم به مجلس المحاسبة اليوم من مراجعات للقرارات الخاصة بشؤون العاملين، كحساب المعاش والضمان الاجتماعي، للتثبت من مطابقتها للقوانين اللوائح والقرارات المعمول بها.

-يقوم والي المظالم حينما ترد إليه الظلمات برد الأموال العامة التي اغتصب، سواء اغتصبها الولاة أو الحكام أو الأفراد بغير حق، كما يرد للعامة ما اغتصب منهم من أموال. فقد كان والي المظالم يرد الأموال التي تغلب عليها الأقوياء، وتصرفوا فيها تصرف الملاك بالقهر والغلبة، ويتولى انتزاعها بأمر معروفة عندهم.

## 3-2-3- تقدير قضاء المظالم في مواجهة الفساد الإداري

مما سبق بيانه نخلص إلى ما يلي:

-على مدى أهمية وظيفة والي المظالم في الدولة الإسلامية، وما كان له من القوة ونفاذ الكلمة، فقد كان يتولى نظر المظالم



يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، سواء في ذلك ما يتعلق بتحصيل الإيرادات أو بإنفاقها. لقد كانت هذه الاختصاصات وغيرها مما لم يتسن ذكره شاملة لمهام دينية وإدارية وقضائية اختص بها قضاء المظالم، والذي كان يمثل في وقته نموذجاً فريداً من نوعه الغرض منه مكافحة الفساد وإشاعة العدل وإظهار الحق، وفرض سلطان الدولة وهيبته الشرع في المجتمع الإسلامي على أساس من المشروعية الإسلامية القائمة على منع الظلم والاستبداد. (عبد، المنعم، 1988) و(الطماوى، 1969).

### خاتمة

تشكل ظاهرة الفساد بكل أنواعها ظاهرة معقدة وتفصيلية، جعلت من تحديد مفهوم الفساد أمراً صعباً على كل الباحثين، بسبب التعقيدات والقضايا المختلفة والمتشابكة التي تتداخل وتتقاطع داخل هذه الظاهرة، وبسبب المقاربات التي ينتهجها كل فريق من الباحثين للغوص في خفاياها ودراساتها في العمق. ورغم هذا فقد حاولنا جاهدين في هذه الورقات أن نتعرض لمختلف المقاربات والتوجهات وحصر جملة من المفاهيم حول معنى الفساد بصورة عامة والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة، سواء كان ذلك في الدراسات المعاصرة أو في الدراسات الإسلامية التي تطرقت لهذا الموضوع، وقد حاولنا جاهدين أن نقدم نظرة دقيقة عن معالم المنهج الإسلامي الذي قدمه الإسلام للبشرية في تصديده لهذه الآفة الخطيرة ومحاربتها من الجذور، من خلال عرض منهجه التربوي الأصيل الذي يعتمد على تركية النفس الإنسانية وبنائها وفق منهج أخلاقي وقيمي محدد، وكذا تركيزه على بناء كيان الجماعة التي تأخذ طابعها الرسمي في شكل المؤسسة أو الإدارة أو الدولة. مبرزين في ذلك أهم الوسائل والآليات التشريعية والإدارية والقضائية الوقائية منها والعلاجية، التوجيهية منها والردعية التي رصدها النظام الإسلامي وهو يتصدى للفساد بكل حزم وجدية وثبات. أين توصلنا إلى جملة من النتائج مرفقة ببعض التوصيات نوجزها في ما يلي:

### النتائج

-لاحظنا أن المنهج الإسلامي يعتمد أساساً على تقديم نظرة شمولية لمفهوم الفساد وما يرتبط به من أسباب وعوامل تؤسس لمعالجة شاملة لكل مظاهره وأشكاله وفي مختلف مستوياته ومراحلها، مشخصاً أسباب هذا الآفة الخطيرة

من بيده السلطة الفعلية من الخلفاء، أو الوزراء والسلطين، وكان النظر في المظالم يعتبر من الأمور العظيمة المكمل للسلطة، وهذه السلطة هي التي ساعدت والي المظالم أن يؤدي ما هو منوط بولايته من أعمال وواجبات في التصدي للفساد وقمعه.

-أما ما تعلق بالشكاوى من كتاب الدواوين ونذكر منها على وجه الخصوص شكاوى العمال والموظفين من نقص أجورهم أو تأخرها أو منع رواتبهم، فيقوم بردها طبقاً للقوانين العادلة فهو بذلك يقوم بالرقابة المالية على ما نسميه الآن بالباب الأول من المصروفات بالميزانية العامة للدولة، كما برد الأموال التي تفتصبها السلطات العامة لأصحابها ويجري الأوقاف على شروط واقفها.

-قيام الديوان بأعمال التفتيش والتحري على ما يجبيه العمال من الأموال من الرعية، ليتأكد من أن هذه الأموال حصلت طبقاً لما تقضى به أحكام الشريعة الإسلامية... وإذا ما اكتشف أن بعض المبالغ حصلت بدون وجه حق ردها إلى أصحابها بدون تظلم منهم.

-تصفح قضاء المظالم للإيرادات يماثل إلى حد كبير ما تقوم به الغرفة الخاصة بإيرادات الإدارة المركزية بمجلس المحاسبة في رقابتها المالية على الجهاز الإداري للدولة.

-تصفح أحوال كتاب الدواوين أي العاملين بمصالح الحكومة المختلفة، وهو ما تقوم به الرقابة الإدارية الآن من الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات ووظائفهم والعمل على منع وقوعها ومعالجة ما يقع منها.

-مراقبة ريع الأوقاف الخيرية، ليتأكد من أنه ينفق في الأغراض المخصصة له، وهذا ما يقوم به مجلس المحاسبة اليوم، حيث يراجع إيرادات ومصروفات الأوقاف والتي تتمثل حالياً في إيرادات ومصروفات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. (ابن، خلدون، 2001)

يتضح لنا مما سبق أن والي المظالم كان يباشر بحكم اختصاصاته المتقدمة، وبفضل ماله من قوة وسلطان رقابة مالية فاعلة على إيرادات الدولة الإسلامية ونفقاتها، لدرء كل مظاهر الفساد المتعلقة باستخدامات الأموال العمومية، ويكفل العدالة لكل خصومة مالية تقع بين الإدارة والأفراد، وهو قادر بسلطانه على وضع الأمور في نصابها السليم بما

الفساد المالي والإداري بما يمارسه من مهام واختصاصات تتعلق بالرقابة على تحصيل إيرادات الدولة ممن يمنعون عن الدفع مما استحق في أموالهم لبيت المال من الزكوات والضرائب، فيحصل الديوان منهم هذه الإيرادات جبرا وقهرا. كما يحول دون إنفاق الأموال العامة في غير الأبواب المخصصة لها شرعا ليكشف ما قد يكون من إسراف أو بذخ من جانب القائمين على هذا الإنفاق. كل ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

-كان قضاء المظالم يمثل في وقته نموذجا فريدا من نوعه الغرض منه مكافحة الفساد الإداري والمالي وإشاعة العدل وإظهار الحق، وفرض سلطان الدولة وهيبه الشرع في المجتمع الإسلامي، كل ذلك على أساس من المشروعية الإسلامية القائمة على منع الظلم والاستبداد. حيث كان يباشر بحكم اختصاصاته المتقدمة وبفضل ما أوتي من قوة وسلطان رقابة مالية فاعلة على إيرادات الدولة الإسلامية ونفقاتها لدرء كل مظاهر الفساد المتعلقة باستخدامات الأموال العمومية، ويكفل العدالة لكل خصومة مالية تقع بين الإدارة والأفراد، وهو قادر بسلطانه على وضع الأمور في نصابها السليم بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

-في الأخير يمكن القول أن الإسلام قد قدم منهجا أصيلا متكامل في الوقاية من الفساد ومكافحته، من مستوى الفرد إلى الأسرة إلى الأمة، ومن مستوى المؤسسة إلى الإدارة إلى الدولة، ومن المستويات البسيطة في المعاملات والأنشطة والعلاقات إلى المستويات المعقدة منها، معتمدا في ذلك على نطاقات مختلفة من المعالجة والإصلاح والتصدي والحماية، فلم يترك للفساد سببا أو جذرا إلا واستأصله ولا منفذا أو مسلكا إلا وسده، ولا مرتعا أو بؤرة إلا وقضى عليها.

#### توصيات

-اعتماد المنظور الإسلامي الشمولي لمفهوم الفساد ومنهجه الشامل الذي قدمه للعالم في التصدي لكل مظاهر وأنواع الفساد وفي كل المستويات والنطاقات وبخاصة على صعيد الإدارة والدولة والمؤسسات. وكذا ضرورة التأكيد في مختلف الدراسات الحديثة على قيمة التجربة الإسلامية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي في الحضارة الإسلامية للاستفادة منها في الواقعين العلمي والعملية.

-الاهتمام بالمبدأ السلوكي والتربية الذاتية للأفراد العاملين في

ودواعيها ومؤكدا على أهمية تقديم العلاج الناجع والشافي لكل البشرية منه من خلال ما عالجنه في هذه الورقة البحثية. -تمثل النصوص الإسلامية التي وردت في القرآن والسنة الأساس المرجعي والإطار التشريعي الذي يضبط هذا المفهوم الشامل لظاهرة الفساد في دواليب الدولة، مجسدة بذلك منحنى التصدي التشريعي لظاهرة الفساد الإداري والمالي في الإسلام والذي استُقيت منه مختلف المعالجات والحلول المقدمة لمواجهة هذه الآفة على حسب أوضاعها وأشكالها المتنوعة، ومحددة الإطار المنهجي الذي سلكته الحضارة الإسلامية مجتمعا وإدارة ودولة في التصدي لهذا الخطر ومكافحته عبر العصور.

-تركيز الإسلام على تقديم منهج تربوي فريد لإعداد الفرد المسلم بصورة عامة، والموظف العام بصورة خاصة من أجل أخلاق الأعمال الإدارية وترشيد أفعال التسيير الإداري والمالي في الإدارة الإسلامية بما يكفل توفير بيئة نظيفة للممارسة النزهة والأداء الخلاق، وقاية من الفساد وتجنبا للوقوع في الانحراف.

-تضطلع السلطة العامة في الدولة الإسلامية ممثلة في الخلفاء والوزراء والولاة بدور مهم وأساس في التصدي لكل أنواع الفساد، وبخاصة في إدارة الدولة مركزيا وإقليميا، وذلك بموجب سلطتهم العليا التي كانوا يمارسونها على الأمة. وبصفتها تمتلك الأدوات القانونية والإدارية التي تمكنها من تنفيذ مشاريعها المختلفة في الرقابة والتصدي للفساد.

-اشتهرت في الدولة الإسلامية جملة من الدواوين التنفيذية الإدارية والمالية التابعة للسلطة التنفيذية كديوان بيت المال وديوان النظر وغيرهما... كانت تمثل أداة إدارية أساسية في أيدي الخلفاء للكشف عن كل مظاهر الفساد والانحراف في التعامل مع الأموال العامة، ومختلف استخداماتها في الدولة الإسلامية دخلا وخرجا. للتدخل سريعا من أجل كبح جماح الفساد قبل أن يستفحل وينتشر. وهي تضارع اليوم ما تقوم به دوائر المحاسبات ومصالح الخزنة من رقابة وتفتيش في الدولة المعاصرة.

-من الآليات الإدارية الأساسية لمواجهة الفساد في الدولة الإسلامية دائرة الحسبة وهي جهاز إداري ظبطي يسبق القضاء، يتولى رقابة الأسواق وتعاملات الناس المالية...، ونظافة الأماكن العامة والطرق، ويتصدى لكل مظاهر

وانتشاره، بدءاً بمراجعة المنظومة القانونية والنظم الإدارية المنتهجة في الإدارة العامة والنظام الإصلاحي والعقابي المعد وطنياً لإعادة رسكلة وإصلاح المتورطين في الفساد..

- تفعيل منظومة الشفافية والمساءلة على مختلف الأصعدة والمستويات من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية بمختلف أنواعها على مختلف وحدات التنفيذ والتصرف في الشأن والمال العام لتجنب الوقوع في الفساد والوقاية منه.

- التأكيد على دور القضاء في مكافحة الفساد والمفسدين بمنحه الحصانة الكافية والسلطة الكاملة، والقدرة على التدخل بكل استقلالية من خلال مؤسساته المختلفة لإضفاء متابعة ورقابة شاملة على كل أعمال الإدارة وتصرفاتها خاصة في مجال الصفقات العمومية واستخدامات الأموال العامة، والتصدي لكل مظاهر الفساد ومعاقبة كل المفسدين بدون استثناء.

- الاستفادة من مختلف التجارب الدولية لإعادة صياغة وإنتاج مؤسسات ودوائر حكومية واجتماعية قادرة على مواكبة التطورات، والتصدي بكل حزم وثبات لمنظومة الفساد والمفسدين في الدولة.

مجالات الحياة المختلفة بصورة عامة والإدارية بصورة خاصة، نظراً لما لها من أسباب مباشرة في زيادة كفاءة وفعالية الأداء والممارسة والانتاج، وتجنب الوقوع في الانحراف أو الفساد من خلال استغلال كل الوسائل والفضاءات المتاحة والممكنة كالأُسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام، وتنفيذ برامج توعوية وثقافية، ودورات تكوينية تعرف بمخاطر الفساد ومضاره العامة والخاصة من خلال مختلف المؤسسات الثقافية والتربوية، والجمعيات والتكتلات وهيئات المجتمع المدني...

- تعديل المناهج الدراسية والتعليمية القائمة في المدرسة والجامعة بما يضمن إعادة تشكيل وبناء الشخصية الوطنية للفرد المسلم في بلداننا العربية والإسلامية على أساس من الأمانة والنزاهة ويقظة الضمير، وحسن الخلق والكفاءة والفاعلية، بما يضمن توفير طاقات بشرية مؤهلة لتولي الوظائف العامة في الدولة لأخلقة وتطوير الممارسة والأداء المتعلقين بالشأن العام...

- إعادة النظر في بعض السياسات العامة والمناهج الإدارية في الدولة التي تسمح بظهور بيئات محفزة لظهور الفساد

## المراجع

### المؤلفات

1. إبراهيم، حسن (ب- د- ت)، النظم الإسلامية، دار النهضة العربية.
2. ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، (1997) مجموع الفتاوى، تحقيق: الجزار، عامر والباز، أنوار، الرياض، دار الوفاء، مكتبة العبيكان.
3. ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، (1988)، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، بيروت، دار الجيل.
4. ابن حجر العسقلاني، (1988)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج13، القاهرة، المطبعة الهية الأميرية.
5. ابن حنبل، الإمام أحمد، (1998)، مسند أحمد، ج6، القاهرة، دار المعارف.
6. ابن خلدون، عبد الرحمن، (2001)، المقدمة، بيروت، دار الكتاب العربي.
7. ابن عاشور، محمد الطاهر، (1978)، مقاصد لشريعة الإسلامية، تونس-04 قرطاج، الشركة التونسية للتوزيع.
8. ابن عبد السلام، العز، (2000)، قواعد الأحكام في إصلاح الأنعام، تحقيق: حداد، نزيه كمال، وضميرية، عثمان جمعة، دمشق، دار القلم.

9. ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل.(ب-د-ت)، تفسير القرآن العظيم، عمان، مؤسسة الريان للطباعة والنشر.
10. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم،(ب-د-ت)، لسان العرب، مج 5، مصر، دار صادر.
11. أبويوسف، يعقوب بن إبراهيم،(1979)، الخراج، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
12. أسامة السيد، عبد السميع،(2009)، الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع: دراسة فقهية مقارنة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
13. البخاري- الإمام-، إسماعيل بن إبراهيم، (ب-د-ت) صحيح البخاري،،باب هدايا العمال،ج9، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
14. بوسقيعة، حسن، (ب-د-ت)، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
15. الجصاص، أبو بكر أحمد الرازي،(ب-د-ت)، أحكام القرآن ج2، بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر.
16. حسني، محمود نجيب، (1992)، الاعتداء على الأموال، القاهرة، دار النهضة العربية.
17. الرازي، محمد بن أبي بكر، (1985)، مختار الصحاح، ج1، بيروت، مكتبة لبنان.
18. الراغب، الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد،(2001)، المفردات في غريب القرآن، بيروت، دار المعرفة.
91. الرملوي، محمد سعيد، (2012)، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
20. الزمخشري، محمود بن عمر،(1977)، تفسير الكشاف، ج2، دمشق، دار الفكر.
21. الساهي، شوقي عبده،(1991)، الفكر الإسلامي والإدارة المالية للدولة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
22. الشاطبي، أبو إسحاق، (ب-د-ت)، الموافقات في أصول لشريعة، تحقيق عبد الله دراز، بيروت، دار الكتب العلمية.
23. شتار، السيد علي،(2003)، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، الإسكندرية، المكتبة المصرية.
24. الشمري، هاشم والفتلي، إيثار،(2011)، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية، عمان، دار اليازودي العلمية.
25. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (ب-د-ت)، فتح القدير، ج1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
26. صبيحي، الصالح،(ب-د-ت)، النظم الإسلامية، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
27. الطماوى، محمد سليمان، (1969)، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة دراسة مقارنة، القاهرة، دار الفكر.
28. عبد المنعم، حمدي،(1988)، ديوان المظالم، نشأته وتطوره واختصاصاته مقارن بالنظم القضائية، بيروت، دار الجيل.
29. العموري، محمد رسول،(2005)، الرقابة المالية العليا، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.
30. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، (ب-د-ت)، المستصفى في أصول الفقه، بيروت، دار الكتب العلمية.
31. الفيروزآبادي، مجد الدين،(ب-د-ت)، القاموس المحيط، القاهرة، دار الحديث.
32. قدامة، بن جعفر،(1981)، الخراج وصناعة الكتاب، بغداد، دار الرشدي للنشر.
33. القرطبي، أبوعبد الله أحمد بن محمد،(1985)، الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
34. الفلقشندي، أحمد بن علي،(1987)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، بيروت، دار الكتب العلمية.
35. الكفراوي، محمد عوف،(2004)، الرقابة المالية في الإسلام، الإسكندرية، مطبعة الجامعة الجديدة.
36. كليتجار، روبرت،(1994)، السيطرة على الفساد.ترجمة، عجاج، على حسين، بيروت، دار البشر.
37. لاشين، محمود مرسى، (1977)، التنظيم المحاسبي في الدولة الإسلامية للأموال في الدولة الإسلامية، بيروت، دار الكتاب.
38. الماوردي، علي بن محمد (2006)، الأحكام السلطانية، تحقيق نجاد، أحمد، القاهرة، دار الحديث
39. مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (1971)، الجامع الصحيح، ج6، بيروت، دار إحياء التراث العربي.



40. معابرة، حمود محمد، (2001)، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري، عمان، دار الثقافة.

41. هلال، محمد عبد الغني حسن هلال، (2010)، مقاومة ومواجهة الفساد، عمان، دار الكتب.

42. الوادي، محمد حسين، عزام، زكريا، (2000)، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، عمان، دار المسيرة.

#### الأطروحات والرسائل

1. آل الشيخ، خالد بن عبد الرحمان، (2007)، الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية
2. شحاتة، شوقي إسماعيل، (ب - د - ت)، نظام المحاسبة لضريبة الزكاة والدافتر المستعملة في بيت المال، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
3. الفارس، أحمد بن عبد الله بن سعود (2008)، تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة، دراسة تأصيلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
4. يوسف ريان، حسين راتب، (1993)، الرقابة المالية في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

#### مقالات علمية

1. راضية، بوزيان. (2009)، ظاهرة الفساد في المجتمع العربي : الجوائر نموذجاً، مقارنة سوسيولوجية تحليلية للفساد واستراتيجيات الإصلاح في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة ، العدد 40.
2. بحوث وملتقيات
3. جعفر، عبد السلام، (2003)، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد مركز الدراسات والبحوث، الرياض.
4. خياط، عامر، (2006)، مفهوم الفساد، ملتقى المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوى للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. بيروت
5. سعود، الطاهر (2007). موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الإسلامي كتاب: بدائع السالك في طبائع الملك، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي (المحرر)، الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، مكتبة إقرأ، قسنطينة.

## The features of the Islamic approach to dealing with administrative and financial corruption

### Abstract

*This topic deals with the study and analysis of an intractable problem represented in the spread of the phenomenon of administrative and financial corruption in various parts of the world as a devastating scourge sweeping the corners of the state in this complex circumstance, which prompted the international community to intervene as a whole to confront its creeping dangers by all available means. In this context, I tried to follow the paths of the Islamic view unique in its perceptions and manifestations to confront this bitter reality, and the method of Islam in presenting its integrated approach to confronting this phenomenon in its holistic concept, focusing on clarifying the most important features and episodes of this sober approach in its confrontation with this scourge, explaining its causes and methods of prevention Of them and the means to address them, using the descriptive and analytical approaches mainly in reaching the solutions and treatments he presented to the problem, starting from the level of individual preparation, to building the entity of the group, to focusing the pillars of the public entity, structuring, organizing and practicing in legislation, administration and judiciary, to devote reforms and radical solutions guaranteed Results in facing corruption in the state.*

### Keywords

Administrative and financial corruption  
Islamic curriculum  
educational training  
legislative treatment  
Islamic judiciary

## Caractéristiques de l'approche islamique dans la lutte contre la corruption administrative et financière

### Résumé

*Ce sujet traite de la propagation du phénomène de la corruption administrative et financière comme un fléau dévastateur. Cela a incité la communauté internationale d'intervenir et de parer à ses dangers rampants par tous les moyens disponibles. Dans ce contexte, j'ai essayé la vision islamique et ses perceptions et sa méthode pour affronter ce phénomène dans son concept holistique. En mettant l'accent sur les caractéristiques du fléau, en expliquant ses causes et en exposant les méthodes de prévention et les moyens pour y faire face, en utilisant les approches descriptives et analytiques*

### Mots clés

Corruption administrative et financière  
Curriculum islamique  
formation scolaire  
traitement législatif  
système judiciaire islamique

## تفعيل دور هيئة التحكيم في تسوية النزاعات الأسرية في الفقه الإسلامي والتشريعين الجزائري والإماراتي

Activating the role of the arbitration committee in settling family disputes  
in Islamic jurisprudence and the Algerian and Emirati legislations

أ.د. أحمد شامي  
Pr. Ahmed Chami  
جامعة تيارت، الجزائر  
ahmedchami04@hotmail.fr

د. فيروز بن شنوف<sup>(1)</sup>  
Dr. Fayrouz Benchannouf  
جامعة تسمسليت، الجزائر  
fayrouzben@hotmail.com

### ملخص

معلومات حول المقال  
تاريخ الاستلام 2019-12-07  
تاريخ القبول 2021-06-15

الكلمات المفتاحية  
وسائل بديلة  
هيئة التحكيم  
أقارب الزوجين  
التوفيق  
نزاعات أسرية

يعدّ التحكيم من أهم الوسائل البديلة لفض النزاعات، والذي أصبح يؤدّي دوراً ملموساً على المستويين الوطني والدولي؛ وهذا ما دعا المهتمين في الدول العربية والإسلامية إلى البحث في إمكانية توظيف هذه الوسيلة لحل المشاكل العالقة في محاكم قضايا شؤون الأسرة، فمنهم من يرى ضرورة حل هذه المشاكل بطرق ودية بدل اللجوء إلى المحكمة، ولهذا اعتبر التحكيم من بين الوسائل البديلة الفعالة المعتمد عليها في إنهاء هذا النوع من النزاعات. ورغم التنصيص عليه كوسيلة بديلة لفض المنازعات الأسرية من طرف المشرع الجزائري سواء في قانون الأسرة، أو قانون الإجراءات المدنية والإدارية، إلا أنه لم يفعل على أرض الواقع، بخلاف المشرع الإماراتي الذي فعّل دور الحكّمين في الإصلاح بين الزوجين في الدعاوى المتعلقة بالتفريق للشقاق ودفع الضرر من خلال أحكام المواد من 811 إلى 121 من قانون الأحوال الشخصية الإماراتي. ولهذا، سأتناول في هذه الدراسة دور هيئة التحكيم في تسوية المنازعات الأسرية في الفقه الإسلامي والتشريعين الجزائري والإماراتي، وقد اعتمدت في هذه الورقة المنهجين التحليلي والمقارن بتحليلنا للنصوص القانونية، ومقارنة ذلك بأحكام الفقه الإسلامي.

### تمهيد

الإجراءات المدنية والإدارية بقولها: «إذا لم يثبت أي ضرر أثناء الخصومة، جاز للقاضي أن يعين حكّمين اثنين لمحاولة الصلح بينهما حسب مقتضيات قانون الأسرة» (قانون الإجراءات المدنية الإدارية رقم 09-08، 2008). بالمقابل نجد أنّ موقف المشرع الإماراتي من خلال أحكام المواد من 118 إلى غاية 121 من قانون الأحوال الشخصية رقم 28 لسنة 2005، لا يختلف كثيراً عن نظيره الجزائري، حيث تنص المادة 118 على أنه: «إذا لم يثبت الضرر، واستمر الشقاق بين الزوجين، وتعدّر على لجنة التوجيه الأسري والقاضي الإصلاح بينهما، عين القاضي بحكم حكّمين من أهلهما إن أمكن بعد أن يكلف كلا من الزوجين تسمية حكم من أهله قدر الإمكان في الجلسة التالية على الأكثر، وإلا

إنّ التحكيم من أهمّ الوسائل البديلة في الأحوال الشخصية، ومن الأساليب الأصلية في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة القانونية المتقدّمة (قزي، 2019-2020)، لهذا نجد المشرع الجزائري يكرّس التحكيم كوسيلة للإصلاح بين الزوجين في حال تفاقم الخصام بينهما ما لم يثبت الضرر طبقاً لأحكام المادة 56 من الأمر رقم 02-05 والتي نصت على أنّ: «إذا اشتد الخصام بين الزوجين ولم يثبت الضرر وجب تعيين حكّمين للتوفيق بينهما. يعيّن القاضي الحكّمين، حكماً من أهل الزوج وحكماً من أهل الزوجة، وعلى هذين الحكّمين أن يقدموا تقريراً عن مهمتهما في أجل شهرين» (قانون الأسرة رقم 84-11، 1984). وهو أيضاً ما أكدته المادة 446 من قانون

في الفرع الثاني، وفي الأخير سأتكلم عن شروط المحكم.

#### 1-1- مفهوم التحكيم

سأتناول في هذا الفرع تعريف التحكيم أولاً، ثم نبين بعد ذلك مشروعيته.

##### 1-1-1- تعريف التحكيم

وهنا سأتكلم عن التعريف اللغوي، ثم بعد ذلك سأنتقل إلى التعريف الاصطلاحي.

##### 1-1-1-1- من الناحية اللغوية

عرّف التحكيم بأنه مصدر حكم، يقال حكمه في الأمر تحكيمياً، أي أمره أن يحكم فاحتكم وتحكم، يعني جاز فيه حكمه، واستحكم فلان في مال فلان، إذا جاز فيه حكمه. وحكمت الرجل؛ أي فوضت الحكم إليه، ويقال: حكمته إلى حاكم؛ أي خاصمته إليه، ودعوته لحكمه. ومن اختاره الطرفان للتحاكم إليه يسمى حكماً، أو محكماً، أو حاكماً، ويسمى أطراف النزاع المحكم فيه، محتكماً أو محكماً بكسر الكاف وتشديدها (البستاني) (إبراهيم وزملاؤه، 1973). كما يفيد المنع أيضاً، تقول: أحكمت فلاناً أي منعته، وبه سمي الحاكم لأنه يمنع الظلم (منظور، 2000).

كما يطلق الحكم على من يختار للفصل بين المتنازعين. كما في قوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٣٥﴾) (سورة النساء، الآية 35). ويتبين من التعريف اللغوي أنّ التحكيم يفيد تفويض الأمر للغير، وكذلك رفع الأمر للحاكم للفصل في المنازعات بين المتخاصمين.

##### 1-1-1-2- اصطلاحاً

عرّف ابن نجيم التحكيم بأنه: «تولية الخصمين حاكماً يحكم بينهما برضاهما» (نجيم، 1997)، أما المالكية فيرون بأنّ التحكيم هو: «تولية الخصمين حكماً يرتضيانه ليحكم بينهما» (فرحون، 1986)، أما صاحب الحاوي الكبير فعرفه: «إذا حكم خصمان رجلاً من الرعية ليقضي بينهما فيما تنازعا في بلد فيه قاض أو ليس فيه قاض جاز» (البصري، 1994)، أما ابن قدامة فعرفه بأنه: «وإذا تحاكم رجلان إلى رجل حكماء بينهما ورضياه وكان ممن يصلح للقضاء فحكم بينهما جاز ذلك ونفذ حكمه عليهما» (قدامة، 1405هـ). لهذا، فإنه لا ضرر

فيمن يتوسم فيه الخبرة والقدرة على الإصلاح إذا تقاعس أحد الزوجين عن تسمية حكمه، أو تخلف عن حضور هذه الجلسة، ويكون هذا الحكم غير قابل للطعن فيه».

كما تستوجب ذات المادة أن يشتمل حكم تعيين الحكّمين على تاريخ بدء المهمة وانتهائها، على أن لا يجاوز ذلك مدّة تسعين يوماً، ويجوز مدّها بقرار من المحكمة، وتعلن المحكمة الحكّمين والخصوم بحكم تعيين الحكّمين وعليها تحليل كل من الحكّمين اليمين بأن يقوم بمهمته بعدل وأمانة» (قانون الأحوال الشخصية الاتحاد الإماراتي رقم 28، 2005).

وما تجدر الإشارة إليه في القانون الجزائري هو أنّه وبالرغم من وجود الإطار القانوني لآلية التحكيم إلا أنها لم تجسّد على أرض الواقع لفضّ النزاعات بين الزوجين.

وعليه نطرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى يمكن أن تساهم آلية التحكيم في تسوية النزاعات الأسرية في ظلّ الصعوبات التي قد تعترضها؟ وما مدى إمكانية تطبيقها وتفعيلها داخل المجتمعين الجزائري والإماراتي على المستويين القانوني والواقعي؟

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية السابقة اتبعت المنهجين التحليلي والمقارن، وذلك بتحليل للنصوص القانونية الواردة في قانون الأسرة الجزائري وقانون الإجراءات المدنية والإدارية، وكذا بتحليل نصوص قانون الأحوال الشخصية الإماراتي. كما اتبعت المنهج المقارن، وذلك بالمقارنة بين التشريعين الجزائري والإماراتي وأحكام الفقه الإسلامي كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وقد كان تقسيم خطة الدراسة على النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية التحكيم في الفقه الإسلامي والتشريعين الجزائري والإماراتي.

المطلب الثاني: إجراءات تفعيل هيئة التحكيم في فضّ النزاعات الأسرية في الفقه الإسلامي.

المطلب الثالث: إجراءات تفعيل هيئة التحكيم في فضّ النزاعات الأسرية في التشريعين الجزائري والإماراتي.

#### 1- ماهية التحكيم في الفقه الإسلامي والتشريعين

##### الجزائري والإماراتي

سأتناول في هذا المطلب مفهوم التحكيم في الفرع الأول، ثم بعد ذلك سأنتقل إلى الطبيعة الفقهية والقانونية للتحكيم





ما رواه الشعبي: أَنَّ امرأةً نشزت على زوجها فاختصما إلى شريح، فقال: ابعثوا حكماً من أهلها، وحكما من أهله، فنظر الحكمان في أمرها فرأيا أن يفرقا بينهما، فكره الرجل، فقال شريح: فَفَيْمَ كَانَ اليوم؟ وأجاز قول الحكمين (الطبري، 1968). ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة بإسناده عن عبيدة السلماني أَنَّ رجلاً وامرأةً أتيا علياً مع كل واحد منهما فِتْماً من الناس فقال علي رضي الله عنها: ابعثوا حكماً من أهلها وحكما من أهلها، فبعثوا حكمين ثم قال علي رضي الله عنه للحكمين: هل تدریان ما عليكما من الحق؟ عليكما من الحق إن رأيتما أن تجمعما جمعتما وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما، فقالت المرأة: رضيت بكتاب الله علي وليا فقال الرجل: أما الفرقة فلا، فقال علي كذبت حتى ترضى بما رضيت به (قدامة، المغني والشرح الكبير). وحكموا في الكثير من الوقائع. وهذه كلها أدلة قاطعة على مشروعية التحكيم.

يروى أَنَّ عقيلاً تزوج فاطمة بنت عتبة فتخاصما فجمعت ثيابهما ومضت إلى عثمان، فبعث حكماً من أهله عبد الله بن عباس وحكماً من أهلها معاوية، فقال ابن عباس: لأفرقن بينهما، وقال معاوية: ما كنت لأفرق بين شيخين من بني عبد مناف، فلما بلغا الباب كانا قد غلقا الباب واصطلحا (الهمام (الدسوقي) (النووي) (البهوتي، 1982).

أما بالنسبة لأقوال الفقهاء في التحكيم على وجه العموم، باعتبار أَنَّ التحكيم بين الزوجين فرع من الفروع التي يفعل فيها التحكيم، فيرى جمهور الفقهاء أَنَّ التحكيم جائز، وفي هذا يقول السرخسي من الحنفية: «الأصل في جواز التحكيم قوله تعالى: (فابعثوا حكماً من أهله وحكما من أهلها ...)، والصحابة رضي الله عنهم كانوا مجمعين على جواز التحكيم. أما المالكية فيقول صاحب المنح الجليل: «تحكيم الخصمين غيرهما جائز كما يجوز أن يستفتيا فقيها يعملان بفتواه في قضيتهما» (السرخسي) (عليش، 1409هـ، 1989م).

أما الشافعية فقال الشربيني إِنَّه لو حَكَم خصمان رجلاً في غير حَدٍّ من حدود الله تعالى جاز مطلقاً بشرط أهلية القضاء، كما يرى الإمام النووي أَنَّ جمهور الفقهاء يجيزون التحكيم، ونقل الإمام الغزالي أنه يشترط في أمور أخرى، ومنها: عدم وجود قاض بالبلد، وقيل - عند الشافعية - يختص بمال دون قصاص، نكاح ونحوها... أما الحنابلة فقال الهموتي: «وإن تحاكم شخصان إلى رجل للقضاء بينهما فحكم نفذ حكمه في

الله عليه وسلم في حكمه على الزانيين بإقامة الحد قد أخذ بما جاء بالتوراة أي أنه لم يحكم بعلمه (الطبري، 1968). -من السنة: ثبتت مشروعية التحكيم من السنة النبوية، وذلك لما أخرجه النسائي: عن شريح بن هانئ عن أبيه هانئ: أنه لما وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم مع قومه سَمِعَهُمْ وهم يكتنون هَانِئاً أبا الحَكَم، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «إِنَّ الله هو الحَكَمُ وَإِلَيْهِ الحُكْمُ، فَلِمَ تُكَنِّي أَبَا الحَكَم؟» قال: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اختلفوا في شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ، فرضى عني كلا الفريقين، فقال صلى الله عليه وسلم: «ما أحسن من هذا. فما لك من الولد؟» قال: لي شُريح وعبد الله وَمُسْلِمٌ، قال: «فمن أكبرهم؟» قال: شريح، قال: «فأنت أبو شريح ودَعَا لهُ وَلِوَلَدِهِ» (النسائي). (معبود)

وجه الدلالة: في الحديث دلالة على مشروعية التحكيم ولزوم العمل به شرعاً في حالة قبول الأطراف له، وذلك لأنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر ما كان بفعله أبو شريح من التحكيم بين الناس كما أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أظهر استحسانه وإعجابه لفعل أبي شريح ولم ينه عنه، وهذا يعدّ من ضمن السنة التقريرية وهي سنة متبعة. أما ما قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم من تغيير كنية أبي الحكم إلى أبي شريح لم يكن نهياً عن التحكيم «وإنما كره له ذلك حتى لا يشارك الله في صفة من صفاته فالحكم صفة من صفات الله تعالى لا يشاركه أحد» (هجري، 1979).

-من الإجماع: لقد ثبت منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم أنهم كان يرجعون إلى التحكيم كوسيلة لفضّ النزاعات، وفي هذا يقول السرخسي: «والصحابة مجمعون على جواز التحكيم» (السرخسي).

كما يقول الشربيني: «ولو حَكَم خصمان رجلاً غير قاض (في غير حد الله) من مال أو غيره جاز مطلقاً على التفاصيل الآتية بشرط أهلية القضاء، ولا يشترط عدم القاضي لأنه وقع لجمع من كبار الصحابة ولم ينكره أحد، قال الماوردي: فكان إجماعاً» (الشربيني، 1377هـ).

-من الأثر: ما وقع في عهد الصحابة رضي الله عنهم فالعديد من منازعات في وقائع مختلفة قضيت بالتحكيم، والتي سنذكر بعضها منها على سبيل الدلالة فيما يتعلق بالتحكيم في الشقاق بين الزوجين.

ومختلطا، لا هو قاضي ولا هو وكيل، حيث يشبه المحكم القاضي باستقلاله عن إرادة الخصوم حتى وإن كانوا هم الذين اختاروه، كما يشبه عمل الوكيل باعتبار إرادة الخصوم هي التي أنشأت سلطة المحكم.

### 1-2-2-1 الطبيعة القانونية للتحكيم

إنّ الغاية من اللجوء إلى التحكيم هو الوصول إلى حكم يقضي بفض النزاع بين الأطراف، لهذا احتدم الخلاف بين فقهاء القانون حول الطبيعة القانونية لحكم التحكيم إلى عدّة الآراء.

فهناك من يرى بأنّ التحكيم ذو طبيعة قضائية، وأنّ حكم التحكيم يشابه تماما حكم القضائي، وذلك لأنّ المحكم يؤدي العدالة في إطار سيادة الدولة وبتفويض منه، وهذه العدالة تتحقق من خلال التنظيم القضائي التي تتولى الدولة تنظيمه، أو من خلال القضاء الخاص المتمثل في نظام التحكيم الذي تقرّه الدولة لهذا النوع من القضاء، كما أنّ إجراءات التحكيم مشابهة تماما للحكم القضائي سواء من حيث حجية حكم التحكيم أو طرق الطعن فيه أو كيفية تنفيذه، وأنّ هيئة التحكيم لا تعمل بإرادة الخصوم وحدها مما يجعل الصفة القضائية هي التي تغلب على حكم التحكيم (إبراهيم ا.، 1997).

وهناك من يرى بأنّه ذو طبيعة تعاقدية، وأنّ التحكيم يدخل ضمن المعاملات الخاصة للأفراد التي تستند إلى مصدر عقدي، فالتحكيم ليس قضاء كما هو الحال في القضاء، بل هو عقد رضائي ملزم للجانبين، لهذا يعدّ حكم التحكيم عنصرا تبعيا في عملية التحكيم لأنّ اتفاق التحكيم يستغرق عملية التحكيم برمتها بحيث يعدّ مبدأ لتفسير كافة مراحلها حتى صدور قرار من هيئة التحكيم ويكون هذا القرار ملزما لطرفي النزاع، فحكم التحكيم طبقا لهذه الطبيعة التعاقدية يستمد سلطته وحجيته من اتفاق التحكيم الذي يلتزم فيه الطرفان بالخضوع لهذا الحكم.

بينما يرى بعضهم أنّه نظام مختلط يبدأ باتفاق وينقضي بقضاء حكم التحكيم، فالطبيعة العقدية تجد أساسها في اتفاق الأطراف باللجوء إلى التحكيم، والطبيعة القضائية تجد أساسها في الفصل في هذا النزاع طبقا لإجراءات قضائية يصدر بناء عليها حكم المحكم.

وهناك من يرى بأنّ التحكيم نظام ذو طبيعة خاصة، ويجب

المال والقصاص والحد والنكاح واللعان وغيرها حتى مع وجود قاضٍ» (النووي، روضة الطالبين) (الجهوتي، كشف القناع، 1982).

وخلاصة القول إنّ جمهور فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية الحنابلة، يجيزون التحكيم في الشقاق بين الزوجين.

### 1-2-1 الطبيعة الفقهية والقانونية للتحكيم

وهنا سأنتقل إلى الطبيعة الفقهية أولا، ثم بعد ذلك سأتناول الطبيعة القانونية.

#### 1-2-1-1 الطبيعة الفقهية للتحكيم

من خلال التعريفات السالفة الذكر يتضح لنا من عبارات الفقهاء في اعتبار التحكيم بين طرفي الخصومة، وإحالة طرف ثالث ليفصل فيما تنازعا عليه، أي أنها تولية خاصة في نزاع محدد. وهذه العبارات أثارت الجدل حول طبيعة التحكيم في الفقه الإسلامي حيث انقسمت الآراء إلى ثلاثة آراء وهي:

-الرأي الأول: ذهب جمهور الفقهاء إلى ترجيح الطبيعة القضائية للتحكيم، وحجّتهم في ذلك أنّ المحكم بمنزلة القاضي الموّلى، وحكمه بمنزلة حكم القاضي في التنفيذ، وأنّ حكم المحكم لا ينقض إلا بما ينقض به حكم القاضي، وقد اشترطوا في المحكم ما يشترط في القاضي من صفات (السرخسي).

-الرأي الثاني: وهنا يرى بعض المالكية إلى اعتبار المحكم وكيلاً بحيث «تتفق الوكالة مع التحكيم في أنّ كلّاً منهما من العقود الجائزة غير اللازمة، وأنّ كلّاً منهما يقوم على الرضا، ويعتبران نوعاً من الولاية. ففي الوكالة لا يملك الوكيل مباشرة عمله إلا بإذن الموكل ورضاه، وفي حدود ما وكل به وفي النطاق الذي رسم له، وفي التحكيم لا تنعقد له هذه الولاية إلا برضا المحتكمين عليه» (الصاوي؛ الأسطل، 1998).

-الرأي الثالث: يذهب بعض فقهاء الحنفية إلى إضفاء طابع مستقل على التحكيم بحيث أعطوه طبيعة مختلطة، فقالوا إنّ المحكم يشبه القاضي في عمله باستقلال عن إرادة الخصوم حتى ولو كانوا هم الذين اختاروه، ويشبه عمل الوكيل من جهة أخرى في كون إرادة الخصوم هي المنشأة لسلطة المحكم (الجصاص).

والراجح عندي هو الرأي الذي يمنح للمحكم طابعاً مستقلاً

أن ينظر إليه نظرة مستقلة ولا يمكن تفسيره في ضوء المبادئ التقليدية لمحاولة ربطه بالعقد أو بالحكم القضائي الصادر عن السلطة القضائية (عمر، 2003؛ داود، 2008).

والراجح عندي هو أنّ التحكيم ذو طبيعة خاصة، وذلك لأنّ الطبيعة تقتضي ألاّ يفسّر بفكرة العقد أو بفكرة الحكم القضائي أو بالفكرتين معاً، إذ يجب تفسيره بالطبيعة الخاصة به، نظراً لما له من خصائص تميزه عن العقد والحكم القضائي، وهذا ما جعل المشرع الجزائري يدرجه ضمن الوسائل البديلة في فض النزاعات.

### 1-3- شروط المحكم

اتفق الفقهاء على الشروط التي يجب توفرها في المحكم المتمثلة في الإسلام والعدالة والحرية والأهلية، والأمانة والتقوى والاهتداء للمقصد لما بعث إليه. كما اتفقوا على عدم اشتراط الاجتهاد (نجيم، مالك، الماوردي). أما بالنسبة لشرط الذكورة فقد اختلف الفقهاء في ذلك، حيث يرى جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) بوجوب الذكورة مطلقاً، وفي هذا يقول الإمام مالك: «ليست المرأة من الحُكام» (مالك، الماوردي؛ البهوتي، 1982).

أما الحنفية فلا يشترطون في المحكم الذكورة، فيجوز تحكيم المرأة، لأنّها من أهل الشهادات في الجملة إلا أنها لا تقضي بالحدود والقصاص، لأنها لا شهادة لها في ذلك وأهلية القضاء تدور مع الشهادة (الزيعلي؛ الكاساني، بدائع الصنائع).

### 2- إجراءات تفعيل هيئة التحكيم في فض النزاعات الأسرية في الفقه الإسلامي

سأنتظر في هذا المطلب إلى إجراءات تفعيل هيئة التحكيم في الفقه الإسلامي في الفرع الأول، ثم أبين بعد ذلك سلطة الحكمين في التفريق في الفرع الثاني.

#### 1-2- إجراءات تفعيل هيئة التحكيم في الفقه الإسلامي

الأصل في الحكمين أن يرسلوا برضى الزوجين، ولا يجبران عليه، وذلك لأنّ العصمة في يد الزوج والمال حقّ للزوجة، لهذا فإنّ مهمتهما التوفيق بين الزوجين وإصلاح ذات البين، ومعرفة أسباب الخلاف والوقوف على ما يشكو كلّ منهما اتجاه الزوج الآخر، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: «وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا» (النساء الآية 35) لهذا فإنّ المقصد الأصلي للتحكيم هو

التوفيق والإصلاح بين الزوجين وليس التفريق بينهما. لهذا فقد اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في تفعيل هيئة التحكيم بين الزوجين إلى رأيين ما بين وجوبه واستحبابه: الرأي الأول: هو رأي جمهور فقهاء المالكية والشافعية والذي ذهب إلى وجوبه على القاضي عند حصول الحال التي يبعث فيها الحكمان (المواق؛ العربي؛ النووي، روضة الطالبين)، وفي هذا يقول ابن العربي: «إن على الحاكم بعث الحكمين إذا علم بالشقاق بين الزوجين حتى لو لم يترافعا إليه؛ لأنّ ما يضيع من حقوق الله أثناء ما ينتظر رفعهما إليه لا جبر له» (العربي). واستدل أصحاب هذا الرأي بقوله تعالى: «وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا» (النساء الآية 35).

الرأي الثاني: وهو رأي الذي يقول باستحباب الاستعانة بالحكمين، وهذا ما قال به الروياني (الذهبي، 1045هـ) من الشافعية، وذكره الإمام النووي في روضة الطالبين: «قال: البغوي: عليه بعثهما، وظاهره الوجوب، وحجته الآية. وقال الروياني: يستحب» (النووي، روضة الطالبين).

والراجح عندي هو قول جمهور الفقهاء الذي يرى بوجوب الاستعانة بالحكمين من طرف القاضي، وذلك لأنّ الخطاب في الآية الكريمة يفيد الوجوب، وهو الراجح عند جمهور الأصوليين (السرخسي، أصول السرخسي).

بالإضافة إلى ذلك فإنّ الخطاب في هذه الآية موجه إلى الحكام والقضاة، وهي هذا يقول الرملي: «فإن اشتد الشقاق أي الخلاف بعث القاضي وجوباً... وهو من الفروض العامة على القاضي» (الرملي، 1984).

#### 2-2- سلطة الحكمين في التفريق

إذا نزل الزوجان عند غرض الحكمين، وتصالحا فيما بينهما فقد تحقّق بهذا مقصد الحكمين وغرض الشارع من قبل، عندها يأتئناهما على بعضهما البعض، ويتركانهما على ذلك، أما إذا فشلا في مهمتهما فهل لهما أن يفرقا أم أنهما لا يملكان ذلك إلا بتوكيل من الزوجين؟ للإجابة عن هذا السؤال نستعرض أقوال الفقهاء في مدى سلطة الحكمين في التفريق، وقد اختلف الفقهاء في ذلك على رأيين:

الرأي الأول: على الحكمين أن يسعيا في الإصلاح بين الزوجين، فإن قدرا على ذلك عملا به، وإن عجزا يجوز لهما أن يفرقا



الطلاق إلى الزوج وبذل المال إلى الزوجة فلا يجوز إلا بإذنها. فمهمتهما الإصلاح فحسب، وبه قال الحنفية والشافعية في رواية لهم، وفي رواية ثانية لأحمد (أحمد، 2013-2014). وفي هذا يقول الجصاص: «قال أصحابنا ليس للحكمين أن يفرقا إلا برضا الزوجين، لأنّ الحاكم لا يملك ذلك فكيف يملكه الحكمان، والحكمان وكيلان لهما (الجصاص، أحكام القرآن؛ الشيرازي، المذهب في فقه الإمام الشافعي؛ المغني)، وقال ابن حزم: «وليس لهما أن يفرقا بين الزوجين لا بخلع ولا بغيره» (حزم).

واستدل أصحاب هذا الرأي بنفس الآية التي استدلت بها أصحاب الرأي الأول. قال الشافعي: في وجه الاستدلال بالآية: وذلك أنّ الله عز وجل إنما ذكر أنّهما إن يريدان إصلاحاً يوفق الله بينهما ولم يذكر تفريقاً (الشافعي، 1381هـ).

لهذا فإنّ المقصد الأساسي من بعث الحكمين هو إعادة الصفاء والوفاق بين الزوجين فإن عجزا عن تحقيق ذلك فمن المصلحة ألا يتركاها على ذلك من الخصام لما فيه من فساد بين يعود عليهما وعلى أولادهما بالضرر البالغ، فمن الأحسن أن تحل هذه الرابطة عسى أن يهيء الله لكل منهما من تستقر معه نفسه وتطمئن إليه، وذلك لقوله تعالى: «وإن يتفرقا يغن الله كلاً من سعته» وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴿١٣﴾ (سورة النساء، الآية 130). وبعد عرض آراء الفقهاء في مدى سلطة الحكمين في التفريق يتضح لي بأنّ الراجح هو الرأي الثاني الذي لا يجيز للحكمين التفريق، وذلك لكونهما يعدّان مساعدين للقاضي، وليس هما القاضي نفسه الذي له السلطة التفريق.

### 3- إجراءات تعيين وتفعيل هيئة التحكيم في فض المنازعات الأسرية في التشريعين الجزائري والإماراتي

سأنتقل في هذا المطلب لدور المحكمة في تعيين الحكمين في التشريعين الجزائري والإماراتي، ثم بعد ذلك سأتكلم عن تفعيل دور الحكمين في الإصلاح بين الزوجين.

#### 3-1 دور المحكمة في تعيين الحكمين في التشريعين الجزائري والإماراتي

لا يمكن تصور أن يُعرض النزاع على الحكمين إلا باتفاق طرفي النزاع اتفاقاً واضحاً على اللجوء إليه، فتوافق إرادة الطرفين هو أساس التحكيم ومصدر سلطة المحكمين.

دون توكيل من الزوجين أو أمر من القاضي، وممن قال بهذا القول عثمان وعلي وابن عباس ومعاوية من الصحابة رضوان الله عليهم، ومن التابعين النخعي والشافعي؛ وبه قال مالك: «وذلك أحسن ما سمعت من أهل العلم أنّ الحكمين يجوز قولهما بين الرجل وامرأته في الفرقة والاجتماع» (الباجي)؛ ورواية عن الشافعية (الشيرازي)، ورواية عن أحمد (قدامة، المغني).

وفي هذا يقول ابن الحاجب (ابن الحاجب المالكي : هو أبو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المصري الدمشقي ثم الإسكندري كان أبوه حاجباً للملك عز الدين الصالحي، (توفي 646 هـ/ 1044 م)). «وعليهما أن يصلحا، فإن لم يقدر، فإن كان المسيء الزوج فرقا بينهما، وإن كانت الزوجة اتتمناه عليهما، أو خالعا له بنظرهما وإن كانت منهما خالعا له لما يخفّ في نظرهما» (ميارة، 2000).

واستدل أصحاب هذا القول بالكتاب والسنة ومن المأثور والمعقول.

- من الكتاب: قول الله تعالى: «وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٣٥﴾» (النساء الآية 35)؛ وفي هذا يقول ابن كثير: سماهما حكمين ومن شأن الحكم أن يحكم بغير رضا المحكوم عليه، وهذا ظاهر الآية (كثير، 1400هـ). لهذا أصحاب هذا الرأي بأنّ التفريق بين الزوجين في مثل هذه الحالة يتفق وروح القرآن ومقتضى نصوصه، وما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

- من السنة: عن أبي سعيد سعد بن سنان الخدري رضي الله عنه: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا ضرر ولا ضرار» (الموطأ؛ البيهقي؛ البيهقي).

- من الآثار: روى الإمام مالك أنه بلغه أنّ عليّاً ابن أبي طالب قال في الحكمين: إنّ إليهما الفرقة بينهما والاجتماع (الباجي، المنتقى شرح موطأ مالك).

- من المعقول: إنّ التفريق لدى القاضي ثبت بالشرع في عدة حالات، في العيوب والإيلاء...، فالقاضي إذ يبعث الحكمين إنما يستمدان سلطتهما منه لأنه يملك التفريق، فإذا فرقا كان نيابة عنه (قدامة، المغني).

الرأي الثاني: لا يجوز لهما التفريق لكون الحكمين وكيلين عن الزوجين ولا يجوز لهما التفريق إلا بوكالة من الزوجين، لأنّ

بالطلاق دون مراعاة أحكام المواد التالية: 39، 55، 56 من قانون الأسرة يكون بقضائه كما فعل خالف القانون وتجاوز اختصاصه. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه» (العليا، 1989).

أما بالنسبة لتعيين الحكّمين فالمحكمة تُعينهما سواء من تلقاء نفسها تطبيقاً للقانون أو بناءً على طلب الزوجين، وهنا يجب مراعاة قرابتهما من الزوجين، إضافة إلى تأثيرهما عليهما، وقدرة كل منهما على حل النزاع المطروح (أحمد، 2013-2014). أما بالنسبة للمشروع الإماراتي فقد نصّت المادة 118 من قانون الأحوال الشخصية الإماراتي رقم 28 لسنة 2005 على أنه: «إذا لم يثبت الضرر، واستمر الشقاق بين الزوجين، وتعذر على لجنة التوجيه الأسري والقاضي الإصلاح بينهما، عين القاضي بحكم حكّمين من أهلهما إن أمكن بعد أن يكلف كلا من الزوجين تسمية حكم من أهله قدر الإمكان في الجلسة التالية على الأكثر، وإلا فيمن يتوسم فيه الخبرة والقدرة على الإصلاح إذا تقاعس أحد الزوجين عن تسمية حكمه، أو تخلف عن حضور هذه الجلسة، ويكون هذا الحكم غير قابل للطعن فيه.

ويجب أن يشمل حكم تعيين حكّمين على تاريخ بدء المهمة وانتهاءها، على ألا تجاوز مدة تسعين يوماً، ويجوز مدّها بقرار من المحكمة، وتعلن المحكمة الحكّمين والخصوم بحكم تعيين الحكّمين وعليها تحليف كلّ من الحكّمين اليمين بأن يقوم بمهمته بعدل وأمانة».

فالملاحظ من خلال أحكام هذه المادة أنه في حالة استمرار الشقاق بين الزوجين، وفي حالة عدم استطاعة كل منهما إثبات الضرر، وبعد اليأس من الإصلاح بينهما من قبل القاضي ولجنة التوجيه الأسري، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 16 من القانون رقم 28 لسنة 2005 (حيث نصت المادة 16 في فقرتها الأولى من قانون الأحوال الشخصية رقم 28 لسنة 2005 بقولها: «لا تقبل الدعوى أمام المحكمة في مسائل الأحوال الشخصية، إلا بعد عرضها على لجنة التوجيه الأسري، ويستثنى من ذلك مسائل الوصية والإرث وما في حكمها، والدعاوى المستعجلة والوقوتية).

لهذا، فإنّ المشروع الإماراتي أجاز للقاضي أن يأمر الزوجين باختيار حكّمين من أهلهما قبل انعقاد الجلسة اللاحقة على الأكثر، أما في حالة عدم اختيار من أحد الزوجين للمحكم

وعقد الزواج شأنه شأن باقي العقود، يترتب عليه التزامات على الطرفين، لهذا فالتصور أن تخضع المنازعات المتعلقة به للتحكيم، وإن كان له طابع خاص نظراً لطبيعة العقد المرتبطة به، وحيث إنّ التحكيم جائز شرعاً وقانوناً في المنازعات الأسرية. فإذا عجزت المحكمة عن الصلح وهو المطلوب في كل دعاوى الطلاق والتطليق، فهي مُلزّمة على انتداب الحكّمين، وذلك لاتخاذ إجراءات التحكيم في الدعوى بين الزوجين، وهذا ما نصت عليه أحكام المادة 56 من قانون الأسرة رقم 84-11 المعدل والمتمم بموجب الأمر 05-02 بقولها: «إذا اشتدّ الخصام بين الزوجين ولم يثبت الضرر وجب تعيين حكّمين للتوفيق بينهما. يعين القاضي الحكّمين، حكماً من أهل الزوج وحكماً من أهل الزوجة، وعلى هذين الحكّمين أن يقدموا تقريراً عن مهمتهما في أجل شهرين».

ومن استقراء نص هذه المادة يتبين لي أنّ المشروع الجزائري لم يوضح بشكل دقيق كيفية تعيين الحكّمين، وما إذا كانت إجراءات التحكيم يجب أن تكون بعد محاولات إجراءات الصلح أو أثناءها إلى غير ذلك من الإشكاليات.

إلا أنّه قد تدارك ذلك من خلال نص المادة 446 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية والذي ورد فيه: «إذا لم يثبت أي ضرر أثناء الخصومة جاز للقاضي أن يعين حكّمين اثنين لمحاولة الصلح بينهما حسب مقتضيات قانون الأسرة». فالملاحظ هنا أنه يجوز للقاضي الاستعانة بالحكّمين أثناء سير الخصومة، وذلك عند اتساع هوة الخصام والشقاق بينهما ما لم يثبت عن ذلك ضرر أثناء الخصومة (أحمد، 2013-2014).

لهذا، فإذا توفر شرط تفاقم الخصام وشرط العجز عن إثبات الضرر، فإنه يجب على القاضي قبل النظر في موضوع الدعوى ومباشرة الفصل فيها أن يعمل على إصلاح ذات البين، وذلك بتعيين حكّمين، وهو ما أكدته المحكمة العليا في قرار لها بتاريخ 1989/12/25 بقولها: «من المقرر قانوناً أنه لا يثبت الطلاق إلا بحكم بعد محاولة الصلح من طرف القاضي، وعند نشوز أحد الزوجين يحكم القاضي بالطلاق، وإذا اشتدّ الخصام بين الزوجين وعجزت الزوجة عن إثبات الضرر وجب تعيين حكّمين للتوفيق بينهما. ومن ثم، فإنّ القضاء بخلاف هذا المبدأ يعدّ خطأ في تطبيق القانون.

ولما كان ثابتاً -في قضية الحال- أن المجلس القضائي لما قضى

الخصومة، بعد أن يطلع الحكمان القاضي بما يعترضهما من إشكالات أثناء تنفيذ المهمة طبقاً لأحكام المادة 449 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية بقولها: «يجوز للقاضي إنهاء مهام الحكّمين تلقائياً، إذا تبين له صعوبة تنفيذ المهمة، وفي هذه الحالة، يعيد القضية إلى الجلسة وتستمر الخصومة».

أما بالنسبة لرقابة المحكمة العليا على قاضي شؤون الأسرة فيما يخص اللجوء إلى إجراءات التحكيم، فتتحدد حسب الطبيعة القانونية للتحكيم، لكون التحكيم إجراءً من إجراءات التحقيق التي يقوم بها القاضي للفصل في النزاع، شأنه شأن باقي الأدلة الخاصة بإجراءات التحقيق، فالأدلة لها جانب موضوعي -أي قواعد موضوعية تحكم الأدلة نفسها-، وجانب إجرائي أي قواعد إجرائية تحكم كيفية تطبيق الأدلة (أما فيما يخص الجانب الموضوعي للتحكيم، فهي قاعدة تحكم مبدأ التحكيم نفسه، المتمثلة في قاعدة وجوب تعيين الحكّمين عند انعدام الصلح، وعدم إثبات الضرر، أو تكرار الدعوى، وهو ما أكدته أحكام المادة 56 من قانون الأسرة والمادة 446 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية).

لهذا، ففي حالة خرق قاضي شؤون الأسرة لإجراءات التحكيم، كأن يقوم القاضي بتعيين الحكّمين دون تحلفهما اليمين القانونية، أو يقوم بتعيين حكّمين من غير أهل الزوجين، مع وجود حكّمين من الأهل تتوافر فيهم الشروط القانونية للقيام بمهمة التحكيم، فإغفال القاضي الموضوع لإجراءات التعيين أو شروط المحكّمين يعتبر إغفال قاعدة جوهرية في الإجراءات تؤدي إلى نقض الحكم أمام المحكمة العليا (تقية، 2011).

أما من الناحية العملية يتضح أنّ مهمة الحكّمين في التشريع الجزائري ما زالت معطلة فيما يخص قضايا الطلاق والتطليق، وذلك لعدم تفعيلها من طرف المحكمة على أرض الواقع. وذلك راجع لسببين هما:

-أن أغلب الحكّمين -من عائلة الزوجين- ليس لهما تكوين ثقافي من شأنه أن يجعلهما قادرين على تحرير تقرير، يحددان فيه مسؤولية كل زوج في سبب الشقاق، كما يتهربان من تحمل المسؤولية في إعادة محاولات الصلح، مع العلم أنّ القاضي ليس له أية سلطة لإرغامهما على القيام بما كلفهما به مما يدفعه إلى استبدالهما.

-إنّ الزوجين يمتنعان في بعض الأحيان عن إشراك أقاربهما

الذي يمثله، فهنا يقوم القاضي بإصدار حكم غير قابل للطعن بتعيين مُحكم. كما يشمل هذا الحكم تاريخ بدء وانتهاء مهمة الحكّمين في مدة لا تتجاوز 90 يوماً من تاريخ تعيينهما. كما يُلزم القاضي الحكّمين بأداء اليمين من أجل القيام بمهامهما بنزاهة وعدالة وأمانة، وذلك بعد تبليغهما وتبليغ الخصوم بحكم تعيين الحكّمين من طرف المحكمة.

لكن الملاحظ هنا أنّ المشرع الإماراتي لا يجيز الاستعانة بالحكّمين إلا في حالة التطليق للضرر والشقاق، بخلاف المشرع الجزائري الذي يجيز الاستعانة بالحكّمين في جميع دعاوى الطلاق. سواء كان طلاقاً بإرادة الزوج أو الزوجة أو بإرادتهما معاً، أو في حالة التفريق القضائي وذلك طبقاً لأحكام المادة 56 من قانون الأسرة.

### 3-2- تفعيل دور الحكّمين في الإصلاح بين الزوجين

إنّ مهمة الحكّمين محددة من قبل المحكمة، وتنحصر بتقصّي أسباب الخلاف والوقوف على حقيقته ومعرفة الطرف المتضرر المظلوم، والطرف المتسبّب في الضرر، ويتدارس الحكمان الحلول الممكنة ويصلحان بينهما إن رأيا الخير والمصلحة في ذلك، لتعود الحياة الزوجية إلى الطبيعي، وتزول أسباب الخلاف والشقاق بتذكير كل منهما بواجبه تجاه الآخر، وتنبهه إلى موضع الخطأ الذي ينبغي اجتنابه. وهنا يجب أن يستخدم الحكمان وجاهتهما، وقوة شخصيتهما في التأثير على موقف الزوجين عليهما بشق السبل لرفع الشقاق بينهما، وهذا ما نصت عليه أحكام المادة 447 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي نصت على أن: «يطلع الحكمان القاضي بما يعترضهما من إشكالات أثناء تنفيذ المهمة».

فإذا توصل الحكمان للذات كانت مهمتهما التوفيقية والإصلاحية إلى إيجاد حلّ للنزاع، فعليهما أن يقدموا تقريراً مفصلاً إلى القاضي الذي عينهما في أجل لا يتعدى الشهرين، ويتضمن هذا التقرير النتائج والاقتراحات التي توصلوا إليها لحسم الخلاف، وهو ما أكدت عليه المادة 448 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية بقولها: «إذا تم الصلح من طرف الحكّمين، يثبت ذلك في محضر، يصادق عليه القاضي بموجب أمر غير قابل لأي طعن».

بالإضافة إلى ذلك فإنّ سلطة الحكّمين لا تتعدى أن تكون مجرد تكليف بمهمة، فإذا فشل في ذلك، فإنّ للقاضي إنهاء مهامهما تلقائياً، ويعيد القضية إلى الجلسة وبالتالي استمرار

تعويضاً عن الضرر الذي أصابه. وذلك طبقاً لأحكام المادة 120 في فقرتها الثانية من نفس القانون.

أما إذا كانت الإساءة مشتركة قررا الحكمان التفريق بين الزوجين دون بدل أو ببدل يتناسب مع نسبة الإساءة لكل واحد منها للآخر.

أما في حالة عدم معرفة الحكمين من المسيء من الزوجين، فإذا كان الزوج هو طالب التفريق اقترح الحكام رفض دعواه، وإن كانت الزوجة هي طالبة التفريق أو كان كلا الطرفين طالبا التفريق قرر الحكمان التطليق بينهما دون مقابل، وذلك طبقاً لأحكام المادة 120 في فقرتها الأخيرة من نفس القانون.

وعليه، فالحكمان هنا مُلزَمان بتقديم قرارٍ مفصل ومعلّل يبينان به أسباب الخلاف والمتسبب فيه أو المسؤول عن الشقاق، ويقترحان على القاضي الحلول التي يريانها مناسبة لحلّ النزاع القائم بين الزوجين. ومدى إساءة كل من الزوجين أو أحدهما إلى الآخر. وهو ما أكدته المادة 121 في فقرتها الأولى من القانون نفسه.

وهنا يحكم القاضي بمقتضى حُكم الحكمين إن اتفقا فيما بينهما، أما في حالة الاختلاف بين الحكمين عين القاضي المختص غيرهما، أو ضمّ إليهما حكماً ثالثاً مرجحاً لأحد الرأيين، مع ضرورة تأدية اليمين سواء للمحكمين الجدد، أو المحكم الثالث، وذلك طبقاً لأحكام المادة 121 في فقرتها الثانية من نفس القانون.

وفي الأخير يتوجب على قاضي الأحوال الشخصية الإماراتي أن يحكم بما قررا به الحكمان إذا كان قرارهما موافقاً لأحكام القانون، أما إذا كان خلاف ذلك قام بتعديله طبقاً لأحكام المادة 121 في فقرتها الأخيرة.

وبصدد سلطة الحكمين في التفريق بين الزوجين، نجد أنّ المشرع الجزائري - على عكس نظيره الإماراتي - وحسب أحكام المادة 448 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية قد خولّ لهما مهمة الإصلاح بين الزوجين دون تفريق بينهما، حيث نصت المادة بقولها: «إذا تمّ الصلح من طرف الحكمين، ثبت ذلك في محضر، يصادق عليه القاضي بموجب أمر غير قابل لأي طعن»، وهو ما أكدته المادة 449 من القانون نفسه التي تجيز للقاضي إنهاء مهام الحكمين، متى تبيّن له صعوبة تنفيذ المهمة (الصلح بين الزوجين) وفي هذه الحالة تعاد القضية إلى الجلسة وتستمر الخصومة.

في حل مشاكلهما، مما يتعذر معه على القاضي تعيين أحد أقاربهما كحكمين، فيلجأ القاضي إلى استدعاء أبويهما اللذين يذكيان النزاع بدلا من مساعدة القاضي في تفعيل الإصلاح بين الزوجين (أحمد، 2013-2014).

أما بالنسبة للمشرع الإماراتي وبعد تعيين الحكمين للقيام بإجراءات الصلح بين الزوجين، فهما مطالبان بتقصي الحقائق، والتعرف على أسباب الشقاق ودوافعه، وبعد الإخلاص لله عز وجل في العمل سراً وعلانية، وذلك بالحكمة واللباقة وحسن القول والإقناع قصد الإصلاح بين الزوجين المتخاصمين. فالحكمان يعقدان مع الزوجين عدة جلسات للصلح بينهما، وذلك بتذكيرهما أنّ الإقدام على الطلاق هو أبغض الحلال عند الله، وللحكمين استخدام جميع الوسائل القانونية لمعرفة أسباب الشقاق، ثم بعد ذلك يجتمعان للتشاور وتقرير ما يجب القيام به سالكين أسير السبل لإصلاح ذات البين.

أما في حالة تعذر أحد الزوجين عن حضور جلسة التحكيم سواء في الجلسة المحددة أو في الجلسات اللاحقة، فذلك لا يؤثر على عمل الحكمين، وهو ما أكدته أحكام المادة 119 من قانون الأحوال الشخصية الإماراتي بقولها: «على الحكمين تقصي أسباب الشقاق وبذل الجهد للإصلاح بين الزوجين، ولا يؤثر في سير عمل الحكمين، امتناع أحد الزوجين عن حضور جلسة التحكيم متى تم إعلانة بالجلسة المحددة، أو الجلسات اللاحقة، إن حصل انقطاع بينهما».

في حالة تعذر الإصلاح بين الزوجين، وتبين للحكمين أنّ الإساءة كلها من جانب الزوج، والزوجة هي طالبة التفريق أو أنهما معا يُريدان فك الرابطة الزوجية، يقرر الحكمان التفريق بينهما بطلقة بائنة دون مساس بشيء من حقوق الزوجية المترتبة على الزواج والطلاق. وذلك طبقاً لأحكام المادة 120 في فقرتها الأولى من قانون الأحوال الشخصية الإماراتي رقم 28 لسنة 2005 بقولها: «إذا عجز الحكمان عن الإصلاح: فإن كانت الإساءة كلها من جانب الزوج، والزوجة هي طالبة التفريق، أو كان كلّ منهما طالبا، قرّر الحكمان التفريق بطلقة بائنة دون مساس بشيء من حقوق الزوجية المترتبة على الزواج والطلاق».

أما إذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة قررا الحكمان التفريق بينهما مقابل بدل مناسب تدفعه الزوجة لزوجها



حتى وإن كانوا هم الذين اختاروه، كما يشبه عمل الوكيل باعتبار إرادة الخصوم هي التي أنشأت سلطة المحكم.

2- إن نجاح التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية النزاعات الأسرية رهين بمدى استعداد هيئة التحكيم في تقريب وجهات النظر والتوفيق بين الزوجين، بالإضافة إلى استعداد الأطراف المتنازعة في التصالح.

3- إن مهمة المحكمين تدور حول بذل مساعي التوفيق وتقريب وجهات النظر بين الزوجين من أجل إصلاح ذات البين.

-التوصيات

1- نلتمس من المشرع الجزائري النص على إلزام قاضي شؤون الأسرة باللجوء لإجراءات التحكيم مثلما فعل بالنسبة لإجراءات الصلح بين الزوجين طبقاً للمادتين 49 من قانون الأسرة والمادة 439 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

2- ضرورة تفعيل دور المحكمين في التوفيق بين الزوجين في التشريع الجزائري.

3- ضرورة التنصيص على أن قرار المحكمين يعدّ سنداً تنفيذياً يجوز الاحتجاج به. كما هو في محضر الصلح بين الزوجين.

كما أنه من الناحية العملية يتضح لنا أن المشرع الإماراتي بخلاف المشرع الجزائري، قد قام بتفعيل مهمة المحكمين في إصلاح ذات البين بين الزوجين، وذلك من خلال أحكام النظام رقم 08 لسنة 2006 المتعلق بشأن المحكمين في دعاوى الأحوال الشخصية بإمارة دبي (الجريدة الرسمية لإمارة دبي، 2006).

## خاتمة

يعدّ التحكيم آلية من الآليات الهامة والأساسية في حفظ وتعمد شؤون الأسرة والدفاع عن مصالحها، وقد كان من باب أولى ألا تكون مهمة هاته الهيئة استشارية بالنسبة للقاضي، وأن تتعدى ذلك بأن يكون لها دور كبير وجوهري في فضّ النزاعات والخلافات، والدفاع عن مصالح الأسرة بروح من المسؤولية والنزاهة. وكذا تخفيف الضغط على القضاء، وذلك باعتبار التحكيم وسيلة من الوسائل البديلة لفضّ النزاعات الأسرية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

## نتائج

1- المحكم له طابع مستقلّ ومختلط، لا هو قاضي ولا هو وكيل، لهذا فهو يشبه القاضي باستقلاله عن إرادة الخصوم

## المراجع

1. ابن الحاجب المالكي: هو أبو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المصري الدمشقي ثم الإسكندري كان أبوه حاجبا للملك عز الدين الصالحي، (توفي 646 هـ/ 1044م).
2. أما فيما يخص الجانب الموضوعي للتحكيم، فهي قاعدة تحكم مبدأ التحكيم نفسه، المتمثلة في قاعدة وجوب تعيين المحكمين عند انعدام الصلح، وعدم إثبات الضرر، أو تكرار الدعوى، وهو ما أكدته أحكام المادة 56 من قانون الأسرة والمادة 446 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
3. إبراهيم، أ.أ. (1997). التحكيم الدولي الخاص. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار النهضة العربية.
4. إبراهيم، أ.أ. وزملاؤه. (1973). المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية. مصر: دار المعارف.
5. أحمد، ش. (-2013 2014). السلطة التقديرية لقاضي شؤون الأسرة - دراسة مقارنة بين أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية -. تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
6. الأسطل، أ. (1998). التحكيم في الشريعة الإسلامية. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
7. الباجي. المنتقى شرح موطأ مالك. القاهرة، مصر: دار الكتاب الإسلامي.
8. البستاني، ع. أ. الوافي: معجم وسيط اللغة العربية. مكتبة لبنان.
9. البصري، أ. (1994). الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه وهو شرح مختصر المازني. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
10. الهوتي. (1982). كشاف القناع. القاهرة: دار الفكر العربي.

11. الهوتي. شرح منتهى الإرادات.
12. الهبيقي. كتاب الصلح، باب لا ضرر ولا ضرار.
13. الجريدة الرسمية لإمارة دبي في 08 ذي الحجة 1427 هـ، الموافق 28/12/2006، العدد 317، السنة الأربعون.
14. الجصاص. أحكام القرآن. طبعة دار الريان للتراث المطبعة الهية.
15. الحنفي، ا. ح. (1978). شرح أدب القاضي. بغداد: الدار العربية للطباعة.
16. الدسوقي. حاشية الدسوقي. طبعة دار إحياء الكتب العربية.
17. الذهبي، ا. أ. (1045هـ). سير أعمال النبلاء. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
18. الرملي. (1984). نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. بيروت، لبنان: دار الفكر.
19. الزرقا، م. أ. (-1967/1968). المدخل الفقهي العام «الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد». دمشق، لبنان: مطبعة الألف باء الأدبي.
20. الزيعلي. تبين الحقائق.
21. السرخسي.. أصول السرخسي. بيروت، لبنان: دار المعرفة.
22. السرخسي. المبسوط. بيروت، لبنان: دار المعرفة.
23. الشافعي. (1381هـ). الأم. (ا. م. الأزهرية، مطبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة.
24. الشربيني. (1377هـ). مغني المحتاج. مطبعة مصطفى الحلبي.
25. الشيرازي.. المذهب في فقه الإمام الشافعي. بيروت، لبنان: دار الفكر.
26. الشيرازي. المذهب في فقه الإمام الشافعي.
27. الصاوي. الشرح الصغير.
28. الطبري. (1968). جامع البيان عن تأويل آيات القرآن. القاهرة، مصر: مطبعة مصطفى الحلبي.
29. العربي، ا. أحكام القرآن.
30. العليا، ا. (1989، 12 25). المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية. المجلة القضائية.
31. القانون الاتحادي رقم 06 لسنة 2018 بشأن التحكيم . (2018، 05 03).
32. القرطبي. (2006). الجامع لأحكام القرآن. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
33. الكاساني. (1984). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. (ا. ز. يوسف، مطبعة الإمام.
34. الكاساني. بدائع الصنائع.
35. الماوردي. الحاوي الكبير.
36. المواق. التاج والاكلي لمختصر خليل.
37. الموطأ، ر. ا. الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، .
38. النسائي، ا. ا. سنن النسائي.
39. النووي. روضة الطالبين. (ا. ا. والنشر، بيروت، لبنان: مطبعة الجمالية.
40. النووي. روضة الطالبين. (ا. ا. والنشر، بيروت، لبنان: مطبعة الجمالية.
41. الهمام، ا. شرح فتح القدير. بيروت، لبنان: دار الفكر.
42. تقية، ع. ا. (2011). قضايا شؤون الأسرة من منظور الفقه والتشريع والقضاء. الجزائر.
43. حزم، ا. المحلي. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
44. حيث نصت المادة 16 في فقرتها الأولى من قانون الأحوال الشخصية رقم 28 لسنة 2005 بقولها: «لا تقبل الدعوى أمام المحكمة في مسائل الأحوال الشخصية، إلا بعد عرضها على لجنة التوجيه الأسري، ويستثنى من ذلك مسائل الوصية والإرث

- وما في حكمها، والدعاوى المستعجلة والوقتيّة.
45. داود، أ. ف. (2008). الطبيعة القانونية لحكم التحكيم وأثاره وطرق الطعن به دراسة مقارنة. نابلس، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
46. عبد العالي قزي. (2019-2020). الصلح والوساطة في الأحوال الشخصية «دراسة فقهية قانونية مقارنة». جامعة الوادي، الجزائر.
47. عليش. (1409هـ، 1989م). منح الجليل شرح على مختصر خليل. بيروت، لبنان: دار الفكر.
48. عمر، أ. م. (2003). الطبيعة القانونية لنظام التحكيم. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار المطبوعات الجامعية.
49. فرحون، أ. (1986). تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام. الأزهرية، مصر: مكتبة الكليات.
50. قانون الإجراءات المدنية الإدارية رقم 08-09. (2008، 02 25). الجريدة الرسمية العدد 21.
51. قانون الأحوال الشخصية للإتحاد الإماراتي رقم 28. (2005، 11 19). الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة العدد 439.
52. قانون الأسرة رقم 84-11. (1984، 06 09). الجريدة الرسمية. Consulté le 02 27، 2005.
53. قدامة، أ. (1405هـ). المغني. بيروت، لبنان: دار الفكر.
54. قدامة، أ. المغني والشرح الكبير.
55. كثير، أ. (1400هـ). تفسير ابن كثير. دمشق، سوريا: دار النميز.
56. مجلة الأحكام العدلية. كراتشي، تركيا: دار النشر نور محمد كارخانه تجارت الكتب.
57. محروق، ك. (-2014 2015). الحماية القانونية للأسرة ما بين ضوابط النصوص واجتهادات القضاء. قسنطينة، كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري، الجزائر.
58. معبود، ع. سنن أبي داود الامام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق الأذري السجستاني المعروف بابي داود.
59. منظور، أ. (2000). لسان العرب. بيروت، لبنان: دار صادر.
60. ميارة. (2000). شرح ميارة على التحفة الأحكام. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
61. نجيم، أ. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. بيروت، لبنان: دار المعرفة للنشر والطباعة.
62. هجرية،، أ. أ. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر. (ت. ط. الطنّاح، بيروت: المكتبة العلمية.

## Activating the role of the arbitration committee in settling family disputes in Islamic jurisprudence and the Algerian and Emirati legislations

### Abstract

Arbitration is one of the most important alternative means for settling disputes at both national and international levels. This prompted interested people in Arab and Islamic countries to search for a way to employ this method in solving outstanding problems in the family affairs courts. Some of them see the need to solve these problems amicably instead of resorting to the court, which makes of arbitration an effective alternative means to end this type of dispute. Although arbitration was stipulated as an alternative means for settling family disputes by the Algerian legislator, whether in the Family Code, or the Civil and Administrative Procedures Code, it has not been activated. Unlike the UAE legislator who activated the role of two arbitrators in the reform between spouses in cases related to division of discord and payment of damage through the provisions of Articles 118 to 121 of the UAE Personal Status Law. In this regard, I will address in this study the role of the arbitral tribunal in settling family disputes in Islamic jurisprudence and in the Algerian and UAE's legislations. I have adopted the analytical and comparative approaches in the analysis of legal texts, and comparing it with the provisions of Islamic jurisprudence.

### Activation du rôle du tribunal arbitral dans le règlement des différends familiaux dans la jurisprudence islamique et la législation algérienne et émiratie

#### Résumé

L'arbitrage est considéré comme l'un des plus importants moyens alternatifs de résolution des litiges, qui est devenu un rôle tangible aux niveaux national et international. C'est pourquoi les pays arabes et islamiques ont décidé d'envisager la possibilité de recourir à ce moyen pour résoudre les problèmes en suspens dans les affaires de droit de la famille. L'arbitrage était considéré comme l'un des moyens alternatifs les plus efficaces et les plus fiables de mettre fin à ce type de différend. Malgré le recours à l'arbitrage comme moyen alternatif de résolution des conflits familiaux par le législateur algérien, que ce soit dans le Code de la famille ou dans le Code de procédure civile et administrative, il ne l'a pas fait sur le terrain, contrairement au législateur émirien qui a activé le rôle des deux dirigeants dans la réforme des époux dans des affaires liées à la division du désaccord et au paiement des dommages. Par les dispositions des articles 118 à 121 de la loi sur le statut personnel des Émirats arabes unis. À partir de là, j'aborderai dans cette étude le rôle du tribunal arbitral dans le règlement des litiges familiaux dans la jurisprudence islamique et les législations algérienne et émiratie. Dans cet article, j'ai adopté les approches analytiques et comparatives par notre analyse des textes juridiques, et la comparaison cela avec les dispositions de la jurisprudence islamique.

### Keywords

Alternative means  
arbitral tribunal  
spouses' relatives  
conciliation  
Family disputes

### Mots clés

moyens alternatifs  
tribunal arbitral  
parents des époux  
conciliation  
conflits familiaux



## أثر الانتباه على مهارات التواصل غير اللفظي لدى الطفل التوحدي

The impact of attention on nonverbal communication skills of autistic children

أ.د. محمد الطاهر بوطغان  
Pr. Mohamed Taher Boutghane  
جامعة لونيبي علي البليدة 2، الجزائر  
boutghanem@yahoo.fr

د. مبروك شيخي<sup>(1)</sup>  
Dr. Mabrouk Chikhi  
جامعة لونيبي علي البليدة 2، الجزائر  
m.chikhiphoni@yahoo.com

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2019.10.29

تاريخ القبول 2021-10-12

#### الكلمات المفتاحية

الطفل التوحدي

ضعف الانتباه

التواصل غير اللفظي

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر ضعف الانتباه على مهارات التواصل غير اللفظي لدى الطفل التوحدي، وأجريت الدراسة على مجموعة مكونة من (40) حالات مصابة باضطراب التوحد درجة متوسطة، ولا تعاني من أي إعاقات مصاحبة، تراوحت أعمارهم ما بين (5) و(6) سنوات، وقصد تحقيق أهداف اعتمدنا المنهج الوصفي أسلوب دراسة حالة، وبعد تطبيق إجراءات وأدوات الدراسة المتمثلة في مقياس تقدير صعوبات الانتباه لدى الطفل التوحدي للباحثين شيخي، قانة (2017)؛ ومقياس التواصل غير اللفظي للباحثة لينا صديق (2005)، تمّ التوصل إلى النتائج التالية: هناك قصور واضح في الانتباه لدى أفراد مجموعة الدراسة فهم لا يستطيعون تركيز انتباههم على شيء محدد ضمن أشياء متعددة، لديهم مشاكل على مستوى التواصل غير اللفظي، خاصة على مستوى الانتباه المشترك، ضعف الانتباه يؤثر على الأداء التواصلية لدى الطفل التوحدي. وانطلاقاً من نتائج الدراسة تم تقديم بعض التوصيات والاقتراحات للأخصائيين والباحثين المهتمين باضطراب التوحد أهمها: ضرورة التركيز على تنمية القدرات المعرفية لتطوير الجانب اللغوي الاتصالي لدى الطفل المتوحد.

### مقدمة

التوحد (National Society for Autistic Children)(NSAC).

بأنه إعاقة تؤثر على طريقة اتصال الطفل مع الآخرين، ويتميز المصابون به باضطراب في مجال التفاعل الاجتماعي، واضطراب في مجال الاتصال الاجتماعي، واضطراب في مجال التخيل، وسلوكيات تكرارية نمطي (الإمام، الجوادة، 2010).

أما الجمعية الأمريكية للتوحد (ASA. Autism Society of American) فقد عرفت اضطراب التوحد على أنه إعاقة نمائية شديدة تستمر طوال الحياة، وتظهر عادة خلال الأعوام الثلاثة الأولى من العمر، ويؤثر على النمو السوي للدماغ في المجالات التالية: التفاعل الاجتماعي والاتصال اللفظي وغير اللفظي، التطور الحسي

بصفة عامة يمكن القول بأن التوحد هو اضطراب عصبي بيولوجي يؤثر على التفاعل الاجتماعي والتواصل وعلى سلوك الطفل وقابليته للتعلم والتدريب، يأخذ عدّة مظاهر تأخر

يُعدّ التوحد من أصعب الاضطرابات التي تصيب الطفل في المراحل الأولى والتي تؤثر بشكل كبير على قدراته التطورية، ونظراً لغموض هذا الاضطراب تعددت التعريفات المرتبطة به، واختلفت من مرحلة إلى أخرى واقتربت بتطور البحث في مجال علم النفس. وتعود أصل التسمية في اللغات الأجنبية (Autisme) إلى اللغة اليونانية، وهي مفردة مشتقة من كلمة (Autos) وتعني الذات.

أما في اللغة العربية فقد تمت ترجمة المفردة إلى الذاتية وهي اسم غير متداول، ثم ظهر مصطلح التوحد ليدلّ عن الحالة المرضية التي تصيب الأطفال والتي تتمثل في الانعزال وغياب التواصل والتفاعل مع محيطهم، ولكن هذا يختلف باختلاف حدة الاضطراب. أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت تعريفات التوحد، إذ عرفته الجمعية البريطانية لأطفال

مستوى هذه الوظائف يؤدي إلى اضطراب في تنظيم وتخطيط الاستجابات السلوكية (اللالا، وآخرون، 2011)، مما ينتج عنه أثر بليغ يحد من قدرة المصابين بالتوحد على التواصل كسلوك إنساني .

ففي دراسة تحت عنوان: «القدرة التواصلية في التوحد: دليل على عجز الانتباه» لكل من بارا وبوتشيري وكول (Bara, al, 2001) ، يرون بأن ضعف الانتباه يؤثر على الأداء التواصلية لدى الطفل التوحيدي حيث يعد اضطراب الانتباه من أهم الخصائص التي تميز الأطفال التوحيدين حيث اعتبر من الأعراض الجوهرية لاضطراب التوحد، فالطفل التوحيدي يفشل في الانتباه وتركيزه لفترة قصيرة، كما أنه لا يلتفت إلى من ينادي عليه، ولا ينظر إلى من يتحدث معه، كما يعاني من مشاكل في نقل الانتباه بين مختلف المثيرات، وكذلك في انتقاء المثير بين عدة مثيرات. وهذا يتفق مع عدة أبحاث منها (Ciesicki et al, 1990: Carthur&Adamson, 1996: Casey et al, 1998: Swetrenbani et al, 2003: chawarska et al, 1993: al, 1998). (نقلا عن، مشيرة فتحي، 2014)

بناء على ما سبق يتضح بأن المقاربة المعرفية في التوحد أصبحت ضرورية لفهم طبيعة اضطرابات اللغة والتواصل لديه، خصوصا ما يتعلق بالانتباه، فالمشاكل التي يعانيها المصابون باضطراب التوحد في الانتباه تجعلهم شبه عاجزين عن التواصل، من هنا أتت إشكالية هذه الدراسة التي تسعى إلى معرفة أثر ضعف الانتباه على مهارات التواصل غير اللفظي لدى الطفل التوحيدي. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نطرح التساؤل التالي:

هل يؤثر ضعف الانتباه على مهارات التواصل غير اللفظي لدى الطفل التوحيدي؟

### الفرضية

يؤثر ضعف الانتباه على مهارات التواصل غير اللفظي لدى الطفل التوحيدي.

### أهداف الدراسة

- إبراز أثر ضعف الانتباه على مهارات التواصل غير اللفظي لدى الطفل التوحيدي.

- إثبات أهمية المقاربة المعرفية في التوحد خاصة فيما يتعلق بفهم طبيعة اضطرابات اللغة والتواصل لديه.

- إثراء البحوث في ميدان التوحد والاضطرابات النمائية.

وفقدان النمو اللغوي كنبات الغضب والبكاء، الضحك بلا سبب، عدم إدراك الخطر، اللعب بطريقة شاذة مع صعوبات العناية بالذات (الأكل والشرب، ارتداء الملابس النظافة الشخصية...) (بيومي، 2008).

### الإشكالية

اضطراب التوحد من أكثر المواضيع التي لاقت اهتماماً لافتاً في الآونة الأخيرة حتى أصبح يسمى بمرض العصر، (الإمام، الجوالدة، 2010)، وقد وصف ليو كانر، 1943 (Leo kanner)، الطفل التوحيدي في كتابه اضطراب التواصل لدى التوحيدين، بقوله: "إن أكثر الأمور إثارة هي انعزاله وانفصاله عن الآخرين، يمشي وكأنه في الظل، يعيش عالمه الخاص" (لورا، 2010).

وتعد مهارات التواصل غير اللفظي بين أهم الخصائص التواصلية التي تمثل عرضاً واضحاً في الطفل التوحيدي، وهي ما تعرف بمهارات التواصل الاجتماعي، كالانتباه المشترك، التواصل البصري، التقليد، الاستماع والفهم، الإشارة إلى ما هو مرغوب فيه، وفهم تعبيرات الوجه، وتمييز نبرات الصوت الدالة عليها، والتي لها أثر مباشر على علاقته وتفاعله مع الآخرين، نتيجة عدم قدرته على تفسير هذه المهارات (بن صديق، 2007).

ومع تزايد الأبحاث في مجال اللغة والتواصل بصفة عامة وعند المصابين باضطراب التوحد بصفة خاصة، اتضح أنه من الضروري لتفسير الاختلالات التي يعانيها الطفل التوحيدي في مجال اللغة والتواصل والتفاعلات الاجتماعية لابد من ربطها بالقدرة المعرفية والتوظيف المعرفي لديه. كون أن النشاطات اللغوية التي يقوم بها الطفل فهماً وإنتاجاً هي نشاطات واعية ومفكر فيها، وبواسطة كفاءات معرفية، وقدرة ذهنية يمتلكها الطفل من بينها الانتباه. (علوي، ب ت).

بينت الأبحاث أن الأطفال التوحيدين يعانون من اضطراب في النمو العقلي، كما يعاني البعض منهم من ضعف في الإدراك والانتباه والوظائف العصبية (شاكر مجيد، 2010)، ويتجلى هذا الضعف في الانتباه إلى الأشياء التي يتنبه لها الآخرون، علاوة على أن لديهم تمييزاً ضعيفاً يجعلهم غير قادرين على استخلاص المفاهيم من اللغة المسموعة وغير المسموعة، الأمر الذي يؤثر على قدرتهم في الفهم والتعرف بصفة خاصة والاتصال اللغوي بصفة عامة لذلك فإن أي اختلال على

## أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تهدف إلى:

التعرف على مستوى الانتباه والتواصل غير اللفظي لدى الطفل التوحد.

البحث في الانتباه كوظيفة معرفية أساسية يقوم عليها نمو الاتصال اللفظي وغير اللفظي.

أنها تتناول بالدراسة أحد أشد وأعقد الاضطرابات التي تعوق النمو الطبيعي لدى الطفل التوحد.

## حدود الدراسة

وتنقسم حدود هذه الدراسة إلى:

### الحدود المكانية

أجريت الدراسة بمقر جمعية الوفاء للإدماج المدرسي والمهني لأطفال التريزوميا والتوحد الكائن بولاية تيارت. والتي فتحت أبوابها في شهر سبتمبر 2016، بطاقة استيعاب 100 طفل يخضعون لبرنامج مكثف من طرف مختصين من مختلف التخصصات.

### الحدود الزمانية

أجريت الدراسة في شهر ماي 2018، تمّ خلاله اختيار العينة وتطبيق أدوات الدراسة.

## 1-الدراسات السابقة

سنقتصر على ذكر بعض الدراسات السابقة، والمتعلقة بموضوع الدراسة، بالطبع هناك العديد من الدراسات السابقة في مجال اضطرابات طيف التوحد، إلا أننا حاولنا أن نجمل فقط بعض الدراسات التي يمكن أن تفيدنا في طرح ومعالجة موضوع دراستنا هذه، وإلا فالدراسات التي أجريت حول التوحد، التشخيص، والبرامج العلاجية والتربوية هناك الكثير منها، سواءً عربية كانت أم أجنبية.

دراسة جولدشتن (Goldstein, 2001) بعنوان «عمليات الانتباه لدى التوحد» (Attention Processes In Autism)، والتي هدفت إلى دراسة العمليات الانتباهية لدى المصابين بالتوحد، واشتملت عينة الدراسة على مجموعتين مجموعة تجريبية تكونت من (103) أفراد مصابين بالتوحد أطفال وراشدين، ومجموعة ضابطة مكونة أيضا من (103) أفراد مصابين بالتوحد، تراوحت أعمارهم بين (6-12) سنة، طُبّق عليهم مقياسان مقياس الانتباه لدى أطفال التوحد، ومقياس الوظائف الحركية الأساسية للأطفال التوحديين. وأشارت

نتائج الدراسة إلى وجود ضعف في الانتباه والتركيز البصري لدى عينة الدراسة.

دراسة نوتردام وآخرون (Notrdaeme. & all, 2001) بعنوان: «تقييم مشاكل الانتباه لدى الأطفال المصابين بالتوحد والأطفال الذين يعانون من اضطراب لغوي محدّد»، وكان الغرض من هذه الدراسة هو فحص ملامح اختبار الانتباه لمجموعتين من الأطفال الذين يعانون من اضطرابات النمو، تكونت عينة الدراسة من (17) شخصا يعانون من اضطراب لغوي محدّد و(19) شخصا مصابين بالتوحد. وأظهرت النتائج أنّ الأفراد المصابين بالتوحد يعانون من عجز في الوظائف التنفيذية، في حين أنّ الأطفال ذوي الاضطرابات اللغوية يعانون من قصور في الانتباه السمعي المستمر،

دراسة بيتر وآخرون (Peter & al, 1987)، بعنوان «التواصل غير اللفظي واللعب وعلاقتهما بنمو اللغة لدى الأطفال التوحديين» هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الارتباطات الاجتماعية والمعرفية لاكتساب اللغة لدى المصابين باضطراب التوحد. وقد بيّنت النتائج أنّ هناك ارتباطا بين مهارات اللعب الوظيفية والرمزية والقدرات اللغوية لدى الأطفال التوحديين.

- دراسة ستون وآخرون (Wendy L. Stone, et al, 1997). «حول التواصل غير اللفظي لدى الأطفال التوحديين» الذين تتراوح أعمارهم بين (3) و(4) سنوات، دراسة مقارنة بين (14) طفلا يعانون من اضطراب التوحد و(14) طفلا آخرين يعانون من تأخر في النمو وضعف في اللغة. وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ الأطفال التوحديين يُبدون استخدام أقلّ للتعليقات كما أنهم لا يستخدمون الإشارة بالإصبع من بعيد للحصول على تعليق بالمقارنة مع أفراد العينة الثانية فقد لوحظ أنّ الإشارة بالإصبع نادرة جدا لدى أطفال التوحد. -دراسة قادري (2010)، هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين أثر نظام التبادل بالصور بيكس (Pecs) ومشروع ماكتون (Makaton) للتواصل اللغوي في تنمية التواصل غير اللغوي اللفظي لدى أطفال التوحد بالملكة العربية السعودية، اشتملت عينة الدراسة على (40) طفلا توحدياً من الذكور والإناث تم اختيارهم عمدياً. ومما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أثر كلّ من نظام التبادل بالصور بيكس وبرنامج التواصل ماكتون على كلّ بُعد من

الاختبارات النفس-عصبية كاختبار (NEPSY-II).

## 2-2- تعريف التواصل غير اللفظي

يعرفه «بيير جيرو» بأنه: «مجموع الوسائل الاتصالية الموجودة لدى الأشخاص الأحياء، والتي لا تستعمل اللغة الإنسانية أو مشتقاتها غير السمعية (الكتابة، لغة الصم (الكتابة، لغة الصم والبكم)» وتستخدم لفظة التواصل غير اللفظي للدلالة على «الحركات والهيئات وتوجيهات الجسم وعلى خصوصيات جسدية طبيعية واصطناعية بل على كيفية تنظيم الأشياء والتي بفضلها تبلغ المعلومات» (حمداوي، 2015).

**التعريف الإجرائي:** التواصل غير اللفظي يتمثل في مجموعة الحركات والإشارات والإيماءات التي تؤدي غرضاً اتصالياً، ويتمّ تحديدها عبر مقياس التواصل غير اللفظي مثل مقياس صديق عمر، ومقياس كارز (Cars).

## 2-3- تعريف التوحد

-حسب الجمعية الأمريكية للطب النفسي والدليل التشخيصي والإحصائي الرابع للاضطرابات العقلية الطبعة الرابعة، بأنه اضطراب نمائي عصبي يظهر في مرحلة الطفولة المبكرة، ويؤثر على مجالات تشمل قصوراً في التفاعل الاجتماعي، وقصوراً في التواصل اللفظي وغير اللفظي، وظهور الحركات النمطية ومحدودية في النشاطات والاهتمامات، ويظهر بشكل واضح في الثلاث سنوات من حياة الطفل.

-ويعرفه كريك (Creak's, 1961): «التوحد بأنه اضطراب يصيب الطفل في الثلاث سنوات الأولى من العمر، يؤثر على عدّة قدرات لديه، منها عدم إقامة علاقات اجتماعية ذات معنى، واضطراب في الإدراك وضعف الدافعية، وخلل في نمو الوظائف المعرفية، وعدم القدرة على فهم المفاهيم الزمانية والمكانية، وكذا عجز واضح في استعمال اللغة وتطورها، وضعف في القدرة على التخيل، إضافة إلى أنه يعاني من سلوكيات نمطية، ومقاومة التغيرات التي تحدث في بيئته» (العبادي، 2006).

-التعريف الإجرائي: هو اضطراب يظهر لدى بعض الأطفال في السنوات الأولى من العمر، يتم تشخيصه بالاعتماد على مجموعة من المعايير والمحددة في الدليل التشخيصي والإحصائي للأمراض العقلية النسخة الرابعة والخامسة (DSM-IV) و (DSM-V)، وعلى معايير الدليل الدولي العاشر للاضطرابات العقلية والسلوكية (ICD 10) الذي صدر سنة

أبعاد قائمة تقدير التواصل غير اللفظي حيث كان نظام التبادل بالصور ييكس له الأثر الإيجابي الأكبر على معظم المهارات (مهارة التقليد، مهارة الانتباه المشترك، مهارة الإشارة إلى ما هو مرغوب فيه ومهارة الفهم والاستماع) أما برنامج ماکتون للتواصل فكان الأكثر فاعلية وإيجابية من نظام التبادل بالصور ييكس في مهارة التواصل غير اللفظي.

كما توصل الباحث إلى أنّ هناك فروقا دالة إحصائية تعزى لنظام التبادل بالصور ييكس الذي كان الأكثر إيجابية من برنامج التواصل ماکتون في الدرجة الكلية لقائمة التقدير التواصل غير اللفظي.

## -تعليق على الدراسات السابقة

تشترك بعض هذه الدراسات مع دراستنا في اهتمامها بالتواصل غير اللفظي، أو في الانتباه، وأخرى في العينة المدروسة، كما يلاحظ أنّ أغلبها لم تتناول العلاقة السببية بين الانتباه ومهارات التواصل غير اللفظي، بينما دراستنا تناولت أثر الانتباه على مهارات التواصل غير اللفظي لدى الطفل المتوحد، ومن خلال هذه الدراسة أردنا أن نبين دور العمليات المعرفية والتي من بينها الانتباه في بناء القدرات التواصلية لدى الطفل المتوحد.

## 2- ضبط مصطلحات ومفاهيم الدراسة

تم ضبط مصطلحات ومفاهيم الدراسة على النحو التالي:

### 2-1- تعريف الانتباه

يعرفه ستيرنبرغ (Sternberg, 2003) بأنه القدرة على التعامل مع كميات محدودة من المعلومات منتقاة من كم هائل من المعلومات التي تزودنا بها الحواس أو الذاكرة. (العنوم، 2012). ويعرف بارسومان (Parasuman, 1998) الانتباه على أنه مجموعة العمليات تحدث في ذهن المتعلم لأداء مهام حركية وإدراكية أو معرفية ويشمل ثلاث عمليات هي التركيز، والانتقاء، والتحكم، ويضيف «بارسومان» أنّ هذه العمليات تحافظ على استمرار السلوك الموجّه نحو هدف أو مثير معين أو عدّة مواقف متعدّدة ومتشعبة تجذب إدراك الفرد ووعيه. (عبد الحافظ، 2016).

**التعريف الإجرائي:** هو نشاط ذهني، أو قدرة معرفية، يتمّ تحديدها من خلال مجموعات من المقاييس أو الاختبارات الخاصة بالانتباه مثل اختبار (Anitest) واختبار (TEA-CH)، أو الاختبار المعرفية كاختبار (K-ABC-II)، أو من خلال



تجدر الإشارة إلى أن كل بنود المقياس إيجابية ماعدا خمسة بنود وهي رقم (04) و(05) و(08) و(24) و(25) تعدّ بنوداً سلبية، وتقديرها يختلف عن البنود الإيجابية، بحيث يعطى (04) للبديل دائماً و(03) للبديل أحياناً و(02) للبديل نادراً و(01) للبديل أبداً (شيخي، قانة، 2016).

طريقة الإجابة والتقييم: تكون الإجابة بوضع العلامة (X) في الخانة التي تناسب مع تصرف أو سلوك الطفل، أما الدرجات فهي كالآتي:

### 3-3-2- مقياس تقدير مهارات التواصل غير اللفظي.

قامت بإعداده الدكتورة لينا صديق عمر وهو خاص بأطفال التوحد للفئة العمرية ما بين (4-6) سنوات، ويحتوي في صورته النهائية على (18) عبارة تقيس ست مهارات هي: الانتباه، التواصل البصري، التقليد، الاستماع والفهم، استخدام الإشارة لما هو مطلوب، فهم تعبيرات الوجه ونبرات الصوت الدالة عليه. ويتم التقييم عن طريق إعطاء تقديراً من المختص على كل عبارة من عبارات القائمة عن طريق اختيار أحد الخيارات التالية (أغلب الأحيان، بعض الأحيان، نادراً، أبداً)، بحيث تأخذ خيارات المقياس سلم التقدير الرباعي تتوزع درجاته من (0-3) على أن تكون أعلى درجة للمقياس (54) وأدناها صفر.

الجدول (02) درجات تقييم مقياس تقدير صعوبات الانتباه لدى الطفل المتوحد

| البدائل      | دائماً | أحياناً | نادراً  | أبداً    |
|--------------|--------|---------|---------|----------|
| الدرجات      | 01     | 02      | 03      | 04       |
| درجة الخام   | 29 - 0 | 30 - 58 | 59 - 87 | 88 - 116 |
| درجة الصعوبة | عادي   | خفيفة   | متوسطة  | شديدة    |

### 4- عرض وتحليل النتائج

#### 4-1- عرض نتائج مجموعة البحث على مقياس الانتباه

يقدم لنا الجدول (03) نتائج مقياس الانتباه

(1992)، وكذلك يتم تحديد شدته باستخدام مقياس تقدير التوحد الطفولي (Cars).

### 3- إجراءات الدراسة الميدانية

#### 3-1- منهج الدراسة

تتطلب المنهجية العامة لهذه الدراسة والإجراءات التجريبية التي تقتضيها، أن تتلاءم مع طبيعة الدراسة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة الحالية استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف الظاهرة موضوع الدراسة، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محدّدة.

#### 3-2- عينة الدراسة

تتكوّن مجموعة الدراسة من 04 حالات مصابة بالتوحد ولا تعاني من أي إعاقات مصاحبة، تتراوح أعمارهم بين 5 و6 سنوات. حيث تمّ اختيارها بطريقة قصدية، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المتمثلة في: السن، درجة التوحد، كما هو مبين كالآتي:

الجدول (01). يوضح أفراد عينة الدراسة

| الحالة | العمر   | الجنس | درجة التوحد |
|--------|---------|-------|-------------|
| 01     | 5 سنوات | ذكر   | متوسطة      |
| 02     | 6 سنوات | ذكر   | متوسطة      |
| 03     | 6 سنوات | ذكر   | متوسطة      |
| 04     | 6 سنوات | ذكر   | متوسطة      |

#### 3-3- أدوات الدراسة

##### 3-3-1- مقياس تقدير الانتباه لدى أطفال التوحد

تمّ إعداد المقياس من طرف الباحثين شيخي مبروك وقانة الحسين (2016) ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الأداة في قياس تقدير الانتباه لدى الطفل التوحد، يتكون المقياس من (29) فقرة و(04) محاور (الانتباه والاستجابة البصرية، الانتباه والاستجابة السمعية، الانتباه والمطابقة والتصنيف، الانتباه المشترك) كل محور يتضمن عدداً معيناً من الفقرات.

## جدول (03): يمثل نتائج مجموعة الدراسة في أبعاد مقياس الانتباه.

| الأساليب الإحصائية | الانتباه والاستجابة البصرية | الانتباه والاستجابة السمعية | الانتباه والمطابقة والتصنيف | الانتباه المشترك |
|--------------------|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|------------------|
| N                  | 04                          | 04                          | 04                          | 04               |
| X                  | 20                          | 17.50                       | 17.25                       | 14.75            |
| S <sup>2</sup>     | 4.54                        | 4.79                        | 4.79                        | 1.25             |
| Min                | 14                          | 13                          | 09                          | 13               |
| Max                | 24                          | 23                          | 23                          | 16               |
| %                  | 55.55                       | 62.5                        | 61.60                       | 61.45            |

## 4-2- تحليل نتائج مجموعة البحث على مقياس الانتباه

## -التحليل الكمي

يتضح من خلال النتائج للحالات الأربع على مقياس الانتباه أنها تحصلت على نسبة مئوية تقدر بـ 67.88 % على مقياس الانتباه، بمتوسط حسابي قدره 78.75 حيث تحصلت في بُعد الانتباه والاستجابة البصرية على نسبة مئوية تقدر بـ 55.55 %، أما على مستوى بُعد الانتباه والاستجابة السمعية فتحصلت على 62.5 %، وفي بُعد الانتباه والمطابقة والتصنيف تحصلت على نسبة مئوية تقدر بـ 61.60 %، أما في بُعد الانتباه المشترك تحصلت بـ 61.45 %.

## -التحليل الكيفي

بعد تطبيق مقياس الانتباه ومن خلال جدول المعطيات الكمية لمجموعة الدراسة، يتضح أنها تعاني من ضعف واضح في الانتباه بدرجة 67.88 % خاصة على مستوى بُعد الانتباه والاستجابة السمعية بـ 62.5 %، وكذا بُعد الانتباه والمطابقة والتصنيف وبعد الانتباه المشترك، حيث تحصلت

الحالة في هذين البُعدين على التوالي 61.60 % و 61.45 %، ثم يلهمها بُعد الاستجابة البصرية بـ 55.55 %.

ومن أهم الملاحظات على هذه الحالات قلة التركيز، وقلة الاهتمام بالنشاط الذي تقوم به، وضعف في التواصل البصري، وعدم قدرتها على إعادة رسم الأشكال الهندسية البسيطة، بالإضافة إلى أنها نادراً ما تستخدم الإشارة بغرض التواصل أو للحصول على الأشياء التي تريدها، فهي تتميز بقلة الاستجابة البصرية والسمعية، كما لديها عجز في إدراك التفصيل والجزئيات، زيادةً على ذلك لديها ضعف في الاستجابة للصوت الندائي. عموماً تصنف هذه الحالة حسب المقياس بأن لديها ضعفاً متوسطاً في الانتباه.

## 4-3- عرض نتائج مجموعة البحث على مقياس التواصل غير اللفظي

يبين لنا الجدول (04) نتائج قياس التواصل غير اللفظي جدول (04): نتائج مجموعة الدراسة في أبعاد مقياس التواصل غير اللفظي.

| الأساليب الإحصائية | التقليد | التواصل المشترك | التواصل البصري | الإشارة إلى ما هو مرغوب | الفهم والاستماع |
|--------------------|---------|-----------------|----------------|-------------------------|-----------------|
| n                  | 04      | 04              | 04             | 04                      | 04              |
| X                  | 5.25    | 5.50            | 4              | 3                       | 4               |
| S <sup>2</sup>     | 2.50    | 1.29            | 3.36           | 2.16                    | 1.13            |
| Min                | 2       | 4               | 2              | 0                       | 2               |
| Max                | 8       | 7               | 9              | 5                       | 6               |
| %                  | 43.75   | 61.11           | 33.33          | 33.33                   | 33.33           |

## 4-4- تحليل نتائج مجموعة البحث على مقياس التواصل

## غير اللفظي

## التحليل الكمي

من خلال النتائج على مقياس التواصل غير اللفظي يتضح أنّ مجموعة الدراسة تحصّلت على نسبة مئوية تقدر بـ 49 % على المقياس ككل، حيث تحصّلت في بُعد التقليد على نسبة مئوية تقدر بـ 43.75 %، أما على مستوى بُعد التواصل البصري فتحصّلت على 33.33 %، وفي بُعد الإشارة إلى ما هو مرغوب تحصّلت على نسبة مئوية تقدر بـ 33.33 %، أما في بُعد الانتباه المشترك تحصّلت على 61.11 %، وبالنسبة لبعد الفهم والاستماع فقد تحصّلت العينة على 33.33 %.

## التحليل الكيفي

يتضح بعد تطبيق الاختبار أنّ أفراد مجموعة الدراسة تعاني من مشاكل على مستوى التواصل غير اللفظي خاصة على

مستوى الانتباه المشترك بسبب الصعوبة التي يجدها في البحث عن الأشياء التي يسمعون صوتها مثل لعبة موسيقية، بالإضافة إلى عدم انتباههم إلى الأشياء الموجودة أمامهم، وكذا استمرارهم في أداء بعض السلوكات النمطية. أما بالنسبة للتقليد، والتواصل البصري والإشارة إلى ما هو مرغوب والفهم والاستماع نجد أنّ الصعوبة بنسبة أقل مقارنة مع بعد الانتباه المشترك ومن أهم المشاكل التي سجلناها في هذه الأبعاد نجد صعوبة في استخدام وفهم تعبيرات الوجه وفي الابتسامة في الموافق التي تتطلب ذلك، وفي فهم الرسائل غير اللفظية، بالإضافة إلى أنّهم يفتقدون إلى التواصل البصري. ويمكننا أن نقرأ في الجدول (05) نتائج الإحصاء في ما يخص

## مقياس التواصل غير اللفظي ومقياس الانتباه

جدول (05): نتائج مجموعة الدراسة في مقياس التواصل غير اللفظي ومقياس الانتباه وفق الأساليب الإحصائية المبينة.

| اختبار التواصل غير اللفظي | مقياس الانتباه |
|---------------------------|----------------|
| n                         | 04             |
| X                         | 21.75          |
| s <sup>2</sup>            | 7.08           |
| Min                       | 10             |
| Max                       | 35             |
| %                         | 40.27          |

## 5- مناقشة النتائج في ضوء فرضية الدراسة

تذكير بالفرضية: يؤثر ضعف الانتباه على مهارات التواصل غير اللفظي لدى الطفل التوحدي.

تشير النتائج المتحصّلة عليها في مقياس تقدير الانتباه والتي بينت حصول أفراد مجموعة الدراسة والمصابين باضطراب التوحد على نسب تؤكد على ضعفها في قدرة الانتباه، وهذا الذي بينته نتائج عدّة دراسات، مثل دراسة كل من بوراك لوي وآخرون، (Burack Lewy, et.al, 1994) التي أشارت إلى أنّ الأطفال التوحديين لديهم قصور واضح في الانتباه وخاصة الانتباه الانتقائي، فهم لا يستطيعون تركيز انتباههم على شيء محدّد ضمن أشياء متعددة. وفي دراسة لكل من نلسن واسرائيل (Nelson & Israel, 1991) هدفت إلى التعرف على اضطرابات السلوك لدى أطفال التوحد مثل نقص وضعف الانتباه، ونقص التواصل مع الآخرين من خلال مجموعة من الأطفال التوحديين، أظهرت نتائج هذه الدراسة أنّ الطفل التوحدي يعاني من ضعف شديد في الانتباه ونقص في

التواصل. (بيومي، 2010).

كما أكدت نتائج دراسة جاريتسون وآخرون (Garretson & al, 1990) حول مدى الانتباه لدى الأطفال التوحديين وذلك بهدف التغلب على صعوبات زيادة الانتباه لديهم، أنّ الأطفال التوحديين لديهم صعوبات في زيادة مدى الانتباه، فهم لا يستطيعون تركيز انتباههم على المثيرات لفترة زمنية كبيرة، والتي تعزى جزئياً إلى تأخر النمو العقلي المعرفي لديهم، كما يعانون من قصور في نقل الانتباه من مثير إلى آخر.

أما بالنسبة لنتائج مقياس التواصل غير اللفظي اتضح أنّ أفراد مجموعة الدراسة يعانون من مشاكل على مستوى التواصل غير اللفظي، وقد أكدت ذلك دراسة كاتيرنا، وألينا. (Kateirna, Alena, 2013). التي اهتمت بدراسة تحليل أشكال ضعف التواصل غير اللفظي لدى الأشخاص المصابين باضطراب التوحد، وتوصلت النتائج إلى أنّ عينة الدراسة تعاني من قصور في التقليد، التتبع، انخفاض في إنتاج وإدراك الإيماءات، وإدراك الوجه، ونقص في التواصل أثناء التعبير

كما تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما ذهب إليه جوردن (Jordan, 1995) في أنّ انتباه طفل التوحد نقطي (جزئي)، الأمر الذي أعجزه عن التواصل مع من حوله، والذي عمّق هذا العجز هو ضعف تمييزهم السمعي وإدراكهم السمعي ومنه فشلهم في استخلاص المفاهيم من اللغة المسموعة وغير المسموعة (بن خروف، 2012).

ودراسة «كراينتر وآخرين» (Carpenter et al, 2002)، حول العلاقات المبادلة بين المهارات المعرفية والاجتماعية عند الأطفال التوحيدين، ومن بين نتائج هذه الدراسة أنّ الأطفال التوحيدين يعانون من قصور في المهارات المعرفية المتمثلة في تواصل الانتباه، الحولقة، التركيز على موضوع الانتباه. دراسة هيز (Hayez, 1987)، أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنّ الأطفال التوحيدين لا ينتبهون إلى المهام التعليمية، زيادة على أنّ هذا الضعف في الانتباه يكون أكثر في وجود مشتتات. (أسامة، السيد، 2011).

بالإضافة إلى كل هذا فإنّ الانتباه كعملية معرفية تتطور مع نمو الطفل ابتداء من الميلاد، وهي أحد العمليات الأساسية في الاكتساب وفي نمو اللغة لدى الطفل بما فيها التواصل غير اللفظي، على اعتبار أنّ التفاعل قبل اللفظي جزء وشرط أساسي لبلوغ التفكير داخل اللفظي. (بن حبيب، 2016). ومن بين التفاعلات قبل اللفظي التي تبلغ الطفل إلى التفاعلات اللفظي نذكر منها: الانتباه المشترك، التمييز بين التفاعلات الصوتية للكلام، النظر بانتباه إلى الشخص الذي يتكلم مع الطفل، الإشارة إلى الأشياء، والتعيين على صور الأشياء... (أجد، 2012). وهي من خصائص الانتباه، وبالتالي فإنّ القصور الذي يعانيه الطفل التوحيدي في اكتساب هذه التفاعلات يمكن له أن يفسر لنا أيضاً مدى تأثير ضعف الانتباه على التواصل غير اللفظي لدى الطفل المتوحد.

### خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نكشف عن أثر ضعف الانتباه على مهارات التواصل غير اللفظي لدى أطفال فئة التوحد، وبالنظر إلى النتائج التي تمّ التوصل إليها في هذه الدراسة، والتي أكدت بأنّ لضعف الانتباه أثراً على مهارات التواصل غير اللفظي لدى أطفال فئة التوحد، وهذا الذي أشرنا إليه في إشكالية الدراسة وفي تحليل النتائج وهو أنّ اضطراب القدرات المعرفية لدى الطفل التوحيدي يمثل أحد العوائق التي تحول دون اكتسابه الجيد للغة والتواصل بصفة عامة اللفظي وغير اللفظي منه، وهذا الذي يتطلب

الجسدي، وطلب الأشياء، وكذا نقص في الاهتمام بالآخرين. ومن خلال مقارنة نتائج في كلّ من اختبار التواصل غير اللفظي ومقياس تقدير الانتباه نجد أنّ نسب النتائج متباينة في الدرجة الكلية، حيث قدرت نسبة العينة 67.88% بمتوسط حسابي قدره (78.75) في مقياس الانتباه والذي يعبر عن متوسط ضعف أفراد المجموعة على هذا مقياس، و40.27% بمتوسط حسابي قدره (21.75) والذي يعبر عن متوسط نجاح أفراد المجموعة في اختبار التواصل غير اللفظي، والموضحة في الجدول رقم (04). يتبين لنا صحّة ما ذكرناه سابقاً في إشكالية وفرضية هذه الدراسة والتي تقول بأنّ للانتباه أثراً على مهارات التواصل غير اللفظي لدى الطفل التوحيدي وهذا الذي أكدته بعض الدراسات مثل دراسة بارا وبوتشيرالي وكول (Bara, B. G., Bucciarelli, M., & Colle, L., 2001)، بأنّ نقص الانتباه يؤثر على الأداء التواصل للطفل. وهذا يدعم ما توصّلت إليه دراسة أرنولد ورندي (Arnold & Randye: 2000) بأنّ أي انخفاض في سلوك الانتباه يصاحبه انخفاض نسبي في التواصل البصري. وأنّ أي تغيير يحدث في أحدهما يتبعه تغيير في الآخر (حسام عباس، 2012)، وأن لطبيعة القدرات المعرفية لدى الطفل التوحيدي دوراً هاماً في تشكيل طبيعة علاقته بالمجتمع وبطبيعة نموه وعلاقة اتصاله بالعالم الخارجي، (حولة، فاخت، 2017)، حيث أثبتت بعض الدراسات أنّ هناك علاقة تأثير متبادل بين الانتباه والعمليات العقلية (تيجاني، 2014)، والتي من بينها اللغة بشقها اللفظي وغير اللفظي. ويتعزز هذا أيضاً بالرجوع إلى مجموعة من الدراسات التي تصب في هذا الاتجاه، ومنها نجد: الدراسة التجريبية لبارون كوهين (Cohen, 1999)، صاحب نظرية العقل حول فهم اللغة عند الأطفال المصابين بالتوحد والتي تؤكد بأنّ فهم الجملة عموماً يكون أبطأ عند هذه الفئة مقارنة بالأطفال الأسوياء، كما استنتج بأنّ أطفال التوحد يعانون من صعوبة في تطبيق معرفتهم بالعالم الواقعي لفهم الجمل، أي أنّ هناك فجوة بين فهمهم للجمل وإمكانية تطبيقها في العالم الواقعي «الجانب البرغماتي للغة». دراسة قامت بها زينب الفضل (2009) توصلت من خلالها إلى وجود علاقة طردية دالة بين الانتباه والتركيز واللغة الاستقبالية والتعبيرية اللفظية وغير اللفظية. ناهيك على أن هناك بعض الدراسات كما قلنا في إشكالية هذه الدراسة، أثبتت أنّ هناك علاقة تأثير متبادل بين الانتباه والعمليات المعرفية.



الدراسة أنّ هناك تحسّناً لدى الطفلين المصابين باضطراب التوحد في سلوكيات الانتباه المتمثل في الحولقة والنظر إلى الآخرين وانتقاء المثيرات الهامة والتركيز عليها، كما ازدادت مستويات التفاعلات الاجتماعية أثناء الأنشطة والألعاب، فأصبحت أكثر استخداماً للغة. (مشيرة فتحي، 2014).

من المهتمين باضطراب التوحد العمل على تركيز الجهد على القدرات المعرفية لدى التوحد والتي من بينها الانتباه كأحد هذه العمليات المعرفية، من خلال بناء برامج علاجية لتحسين الانتباه ومن ورائها عملية الاتصال لدى الطفل التوحدي، وهذا الذي أكدته بعض الدراسات مثل دراسة لين (Lynn، 1996) التي هدفت إلى تقييم وعلاج اضطراب التوحد من خلال الاتجاه الطبيعي المتمثل في الانتباه. وقد أظهرت نتائج

## المراجع

1. أجد، محمد عربي، 2012، علاقة الحلقة الفونولوجية باستراتيجيات الفهم الشفهي عند الأطفال المتأخرين لغوياً، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، الجزائر.
2. أسامة فاروق مصطفى، السيد كامل الشربيني، 2011، سمات التوحد، دار المسيرة، عمان، الأردن.
3. الإمام محمد صالح؛ الجوالده فؤاد عيد، 2010، التوحد ونظرية العقل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. بن حبيب عبد المجيد، 2015، «لماذا التفاعل قبل اللفظي لبلوغ التفكير داخل اللفظي-نماذج لتوجيهات مفيدة في العمل الأرطوفوني» مداخلة أقيمت في يوم دراسي بعنوان الممارسة الأرطوفونية: واقع وآفاق من تنظيم مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر، جامعة وهران كلية العلوم الاجتماعية قسم علم النفس والأرطوفونيا، بتاريخ 10 جوان 2016.
5. بن خروف أمينة، 2012، «دور اللعب في تنمية التواصل غير اللفظي عند الأطفال المصابين بالتوحد»، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، الجزائر.
6. بن صديق لينا عمر، 2007، فعالية برنامج مقترح لتنمية مهارات التواصل غير اللفظي لدى أطفال التوحد وأثر ذلك على سلوكهم الاجتماعي. مجلة الطفولة العربية 9(39): 8-39.
7. بيومي لمياء عبد الحميد، 2008، فاعلية برنامج تدريبي لتنمية بعض مهارات العناية بالذات لدى الأطفال التوحديين، (أطروحة دكتوراه الفلسفة غير منشورة)، قسم علم النفس التربوي، جامعة قناة السويس، مصر.
8. تيجاني كوثر، 2014، علاقة ضعف الانتباه البصري بالذاكرة العاملة لدى الأطفال ذوي نقص الانتباه وفرط النشاط، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
9. حسام عباس خليل، 2012، فاعلية برنامج لتنمية مهارات التواصل غير اللفظي والسلوك الاجتماعي لدى الأطفال التوحديين محدودي اللغة. مجلة العلوم التربوية 1(1): 3-54.
10. حمداوي جميل، 2015، التوصل الإنساني والسيميائي والتربوي، ط1، شبكة اللوكة، [www.alukah.net](http://www.alukah.net).
11. حولة محمد، فاختر معروف، 2017، توظيف المقاربة المعرفية في سيرورات التكفل الأرطوفوني بالطفل المتوحد: الذاكرة النشطة نموذجاً. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية 31: 127-135.
12. شاكر مجيد سوسن، 2010، التوحد أسبابه، خصائصه، تشخيصه، علاجه، ط2، ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. شيخي ميروك، قانة الحسين، 2016، أثر الانتباه على استراتيجيات الفهم الشفهي لدى الطفل المتوحد، (مذكر ماستر غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
14. العبادي رائد خليل، 2006، التوحد، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. عبد الحافظ، ثناء هبد الودود، 2016، السيطرة الانتباهية والذاكرة العاملة والسرعة الإدراكية، ط1، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
16. العتوم عدنان يوسف، 2012، علم النفس المعرفي النظرية والتطبيق، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
17. علوي مولاي إسماعيل، ب ت، الوعي اللغوي واستراتيجيات أدراك الجملة عند الطفل مجلة الطفولة العربية، العدد

الأربعون، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية.

18. كاظم داخل مهدي، 2017، التوحد. مفهومه، أسبابه أعراضه، وعلاجه. مركز أبحاث الطفولة والأمومة، المجلد الحادي عشر. 59-80.

19. اللالا زياد كمال؛ الزبيري شريفة عبد الله؛ اللالا صائب كمال؛ فوزية عبد الله الجلامدة؛ مأمون محمود جميل حسونة؛ وائل محمد الشerman؛ وائل أمين العلي؛ يحيى أحمد القبالي؛ يوسف محمد العايد، 2011، أساسيات التربية الخاصة، دار المسيرة، الأردن.

20. لورا شربمان، 2010، التوحد بين العلم والخيال ترجمة، عياد، فاطمة، عالم المعرفة، الكويت.

21. مشيرة فتحي محمد سلامة، 2014، الانتباه المهارات الاجتماعية لدى المهارات الاجتماعية لدى الأطفال الذاتويين. ط1. مؤسسة طبية للنشر والتوزيع. القاهرة.

22. Bara, B. G., Bucciarelli, M., & Colle, L, 2001, «Communicative abilities in autism: evidence for attentional deficits». Brain and Language, 77(2), 216–240.

Kateirna Vitasková Alena iiová, 2013, «Analysis of Impaired Nonverbal Communication in People with Autism Spectrum Disorders». Social Welfare Interdisciplinary Approach. 3 (2). P8797-

## الملحق

قائمة تقدير مهارات التواصل غير اللفظي لأطفال التوحد لدى الفئة العمرية من (04 إلى 06) سنوات: ليلى صديق عمر

اسم الطفل: .....

الجنس: .....

السن: .....

تاريخ التقييم: ...../...../.....

-طريقة الإجابة والتقييم: تكون الإجابة بوضع العلامة (X) في الخانة التي تناسب مع تصرف أو سلوك الطفل.

| الرقم | العبارات                                                                                                          | أغلب الأحيان | بعض الأحيان | نادراً | أبداً |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|-------------|--------|-------|
| 01    | يستجيب عندما يناديه الآخرون (كأن يلتفت إلى مصدر الصوت)                                                            |              |             |        |       |
| 02    | يفهم الرسائل غير اللفظية من الآخرين (كهز الرأس إلى اليمين واليسار بمعنى لا)                                       |              |             |        |       |
| 03    | يبتسم في المواقف التي تتطلب الابتسام (كأن يبتسم عند مداعبته)                                                      |              |             |        |       |
| 04    | يبحث عن مصدر الأصوات التي يسمعها (كأن يبحث عن مكان لعبة موسيقية عند سماع الموسيقى)                                |              |             |        |       |
| 05    | يعي الأفراد المؤلفين له كأصدقائه ووالديه (كأن يرفع يديه ويحركها إذا ودعهم)                                        |              |             |        |       |
| 06    | يستخدم تعبيرات الوجه ليوصل رسائل معينة (كأن يعقد حاجبيه للتعبير عن الحزن)                                         |              |             |        |       |
| 07    | يستخدم الحركات الجسمية ليوصل رسائل معينة (كهز الرأس عند رفضه القيام بعمل ما)                                      |              |             |        |       |
| 08    | يشير إلى الأشياء المألوفة عند سماع أسمائها (كأن يشير إلى السيارة عند السؤال عنها)                                 |              |             |        |       |
| 09    | يشير إلى الأشياء التي يرغب في الحصول عليها (كأن يشير إلى صورة كوب الماء ليشرّب)                                   |              |             |        |       |
| 10    | يفتقد إلى التواصل البصري (كأن لا ينظر إلى الآخرين أثناء حديثهم معه)                                               |              |             |        |       |
| 11    | لا ينتبه للمثيرات الموجودة أمامه (كأن لا ينظر إلى الألعاب التي يلعب بها)                                          |              |             |        |       |
| 12    | يعبر عن تدمره وحزنه بطريقة غير ملائمة (كأن يكسر أدواته)                                                           |              |             |        |       |
| 13    | يعجز عن تقليد أفعال الآخرين (كأن يضع يده على عينه أو يرفعها إلى الأعلى ويخفضها إلى الأسفل كما يفعل النموذج أمامه) |              |             |        |       |
| 14    | يصعب عليه فهم التعليمات وتنفيذها (كأن يمتنع عن ضرب زميله إذا طلب منه ذلك)                                         |              |             |        |       |
| 15    | يستمر في أداء سلوكيات نمطية لفترة طويلة (كأن يستمر في تدوير الحلقات بنفس الطريقة أو الاتجاه)                      |              |             |        |       |
| 16    | يمسك بيد الآخرين للحصول على ما يريد (كأن يمسك يدهم ليفتح الباب)                                                   |              |             |        |       |
| 17    | يصعب عليه تمييز تعبيرات الوجه المختلفة ومعانيها (كأن يميز بين الحزن والفرح)                                       |              |             |        |       |
| 18    | يصعب عليه فهم نغمات الصوت المصاحبة لتعابير الوجه (كالصوت الغاضب عند توبيخه)                                       |              |             |        |       |

## The impact of attention on nonverbal communication skills of autistic children

### Abstract

*This study aims to know the impact of attention deficit on the non-verbal communication of the autistic child. The study was conducted on a group of (04) cases with medium degree of autism disorder and without any accompanying disabilities. Their ages ranged between (5) to (6) years old. The research adopted the descriptive method 'case study'. After the application of the procedures and the material of the study represented in the estimating difficulties in the autistic child developed by Chikhi & Gana (2017) and Seddik (2005), the study concludes that there is a clear lack of attention among the members of the study group, as they cannot focus their attention on a specific thing among several things. They have problems in nonverbal communication, especially at the level of joint attention. In addition, the attention deficit affects the communicative performance of the autistic child. Based on these results, some recommendations were suggested to specialists and researchers interested in autism, the most important of which is to focus on the development of cognitive abilities in order to enhance the communicative linguistic aspect of the autistic child.*

### Keywords

Autistic child  
attention deficit  
nonverbal communication

### L'impact du déficit de l'attention sur les compétences de la communication non verbale chez l'enfant autiste

### Résumé

*Cette étude visait à connaître l'impact du déficit de l'attention sur les compétences de la communication non verbale chez l'enfant autiste. L'étude a été menée sur un groupe de (04) personnes atteints d'autisme, ce dernier ne présente aucun handicap associé où le degré d'autisme et moyenne, leurs âges varie entre (5) et (6) ans. Pour atteindre l'objectif nous adoptons la méthode descriptive 'étude de cas', après l'application des procédures et les outils de l'étude, nous avons appliqué le test d'évaluation des difficultés de l'attention chez l'enfant autiste par les chercheurs Chikhi et Gana, (2017) et le test de la communication non verbale Seddik, (2005). Nous sommes arrivés à des conclusions suivantes : Les membres du groupe ont un déficit de l'attention ils ne peuvent pas à se concentrer sur quelque chose de spécifique dans plusieurs choses. Ils présentent notamment des problèmes de communication non verbale surtout au niveau d'attention partagée, Ce déficit de l'attention affecte la performance communicationnelle chez l'enfant autiste. À partir des résultats d'étude quelques recommandations qui ont été présentées par des spécialistes et des chercheurs intéressés aux troubles d'autisme. Ils doivent se concentrer sur le renforcement des capacités cognitives de l'enfant autiste afin de développer l'aspect langagier et communicationnel de celui-ci.*

### Mots clés

Enfants autistes  
déficit de l'attention  
communication non  
verbale



## مستوى عوامل الاحتراق النفسي لدى مدربي الرياضيين المتحدي الإعاقة

The level of psychological burnout factors for coaches for athletes with disability

أ.د. تواتي احمد بن قلاوز

Pr. Touati Ahmed Benklaouz

جامعة مستغانم، الجزائر

touati.ahmedbenklaouzbenk@univ-mosta.dz

أ.د. جمال مكراني

Pr. Djamel Mokrani

جامعة مستغانم، الجزائر

djamel.mokrani@univ-most.dz

أ.د. حسين بن زيدان<sup>(1)</sup>

Pr. Houcine Benzidane

جامعة مستغانم، الجزائر

houcine.benzidane@univ-mosta.dz

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2021-04-01

تاريخ القبول 2021-12-15

#### الكلمات المفتاحية

الاحتراق النفسي

المدرّب

رياضة المتحدي الإعاقة

النشاط الرياضي

الخبرة الميدانية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى عوامل الاحتراق النفسي ومعرفة الفروق في عوامل الاحتراق النفسي لدى مدربي الرياضيين المتحدي الإعاقة حسب متغير نوع التخصص الرياضي ومتغير الخبرة الميدانية، حيث استخدم المنهج الوصفي للملاءمة موضوع البحث، ولتحقيق ذلك أجري البحث على عينة قوامها 03 مدربا خلال الموسم الرياضي 2017/2018، بحيث طبق عليهم مقياس عوامل الاحتراق النفسي من تصميم حسن علاوي (1998). وبعد المعالجة الإحصائية للنتائج الخام أظهرت نتائج البحث: أن مستويات عوامل الاحتراق النفسي لدى عينة البحث جاءت بدرجة متوسطة. وكذلك أظهرت وجود فروق دالة في عوامل الاحتراق النفسي لدى المدربين حسب متغير نوع النشاط وهذا لصالح مدربي الرياضات الجماعية، إضافة إلى وجود فروق دالة حسب متغير الخبرة الميدانية وهذا لصالح المدربين الذين خبرتهم أقل، ومن أهم التوصيات الاهتمام أكثر بوجهة نظر المدرب في مجال رياضة المتحدي الإعاقة وتحفيزه معنويا وماديا من طرف الإدارة وتوفير كل الإمكانيات ومتطلبات العمل الجيد.

### مقدمة

إن المدرب الرياضي هو الذي يبني ويتخذ قراره الرئيسي، ومن مهامه على الرياضيين هو تحسين ورفع مستواهم الرياضي، ويكون عليه عدة مسؤوليات كبيرة ويقابلها كذلك مسؤوليته عن الأداء الذي يصل إليه الرياضيون ذوي الإعاقة وهذا من ناحية الانجاز أمام المشرفين والمسؤولين على الفريق. حيث يتعرض المدرب خلال مسيرة حياته لكثير من المعوقات التي تؤثر في تحقيق أهدافه على المدى القريب، منها ضغوط نفسية ناتجة عن الأعباء الزائدة، وهذه الضغوط لها تأثيرا كبيرا على المدرب حيث يشعر بحالة من التعب البدني والذهني والنفسي خلال العملية التدريبية وبعدها، حيث يصعب عليه استعادة حيويته ونشاطه، ويصبح أقل دافعية في بذل الجهد لتخطيط أهداف مستقبلية مع فريقه ومن هنا يصاب بالاحتراق النفسي (سميرة عرابي، 2008) وعلى الرغم مما يشهده العالم اليوم من تطورات علمية وتكنولوجية انعكست على كثير من جوانب الحياة المختلفة،

تحظى الرياضة بشعبية هائلة على المستوى المحلي والعالمي لذا فقد تعانقت كل الجهود العلمية، والخبرات نحو تطوير مستوى أداء المدرب من الناحية المعرفية والعلمية، لذا أصبحت الرياضة لها مستوى متقدم وفي جميع النشاطات الرياضية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاهتمام بها وكذلك بدور المسؤول الأول في الجهاز وهو المدرب. وتتميز مهنة التدريب بأنها من المهن التي تكون فيها المواقف متباينة ومختلفة، فقد تكون تلك المواقف واضحة وتحكم على المدرب اتخاذ القرار، وقد تكون العكس والتي تدعو المدرب إلى الانتظار والتفكير، وعلى العموم فإن هناك عدة مسببات والفرص التي تظهر في المستقبل والتي تصبح فيها مواقف اتخاذ القرار تمثل مفتقر الطرق في هذه المهنة، حيث أحيانا ما تظهر هذه الطرق للتخطيط ولكنها غالبا تظهر حيث لا يتوقعها المدرب.

وعرفه (جمعة، 2007) الاحتراق النفسي أنه حالة من الإنهاك الجسدي والانفعالي والعقلي سببه إنهاك طويل المدى في مواقف مشحونة انفعاليا وضاغطة مصحوبة بتوقعات شخصية مرتفعة تتعلق بأداء الفرد، وأنه يحدث عندما يفقد العمل معناه، وتكون النسبة بين الضغوط والمكافآت في صالح الضغوط، والأفراد المعرضون للاحتراق النفسي هم الذين يحتاجون ويرغبون في الشعور بأنهم يفعلون شيئا مفيدا أو مهما في العمل بأفضل صورة وفي وقت قصير. وأشار كل من (Derdrick, Raschke, 2009): إلى أن العاملين في التربية الخاصة الذين يعانون من الاحتراق النفسي يكونون دون المستوى في أدائهم وقل كفاءة من الآخرين ويرجع هذا إلى أن كل شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة يمثل حالة فريدة تتطلب نمطا خاصا من الخدمة والتعليم والتدريب والمساندة بالإضافة إلى الانخفاض قدرات الأشخاص المصابين بالإعاقه. وتنوع مشكلاتهم وحدتها أيضا. الأمر الذي من شأنه ان يولد لدى هؤلاء العاملين الشعور بالضغوط النفسية والمهنية وبالتالي الوصول الى درجة الاحتراق النفسي. كما يشير (راضي، قاسم، 2012) انه تختلف الأسباب التي تؤدي إلى الاحتراق النفسي من فرد إلى آخر ويعود سبب هذا الاختلاف إلى تباين في قدرة التحمل النفسي من فرد لآخر، وطريقة تعامل الفرد مع مسببات ومصادر الاحتراق النفسي.

وبالنظر إلى السمات الشخصية للمدرب وما تتأثر به من ظواهر نفسية مختلفة دورا مهما في الوصول إلى الهدف المنشود لإعداد الفريق أو العملية التدريبية التي تتميز بوضوح الدور القيادي للمدرب إذ يقع عليه العديد من المهام التعليمية والتدريبية التي تسهم في بناء الرياضي لتحقيق أعلى المستويات، وفي المجال الرياضي تعد مهنة التدريب من بين أكثر المهن الرياضية ارتباطا بالضغوط على مختلف أنواعها، إذ يرتبط عمل المدرب الرياضي بالعديد من العوامل التي تتميز بالقلق، التوتر، الاستثارة النفسية والضغط النفسي. والتي قد تسهم في إنهاك قوى وطاقت المدرب الرياضي وتحرمه من الاستمتاع بحياته على الوجه الأكمل، وتعمل على خفض ثقته في نفسه وتنمية مفاهيم سلبية نحو ذاته ونحو الآخرين والاعتقاد بأنه غير كفء في عمله.

وفي هذا الصدد تطرقت بعض الدراسات كدراسة (علاوي، 1996) حول سكولوجية الاحتراق النفسي للاعب والمدرب الرياضي، دراسة (رفاعي، 1998) عن الاحتراق النفسي لدى

إلا أن كثيرا من الباحثين قد وصفوا القرن الحالي بأنه عصر الضغوط النفسية، والاحتراق النفسي، لذلك عدت ظاهرة الاحتراق النفسي من الظواهر التي تتطلب من الإنسان التعايش وتطوير كفاءة معينة للتعامل معها (Maslach, C., Jackson, S.E, Maslach, 1999).

ويذكر (الفرح، 2008) أن العمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة يأتي في مقدمة المهن التي يمكن أن تخلق مشاعر الإحباط لدى العاملين، لما تقتضيه هذه المهن من متطلبات مع فئات متنوعة من الأشخاص غير العاديين، الذين يعانون من مختلف الإعاقات مثل الإعاقات العقلية، الحركية، والسمعية، البصرية، الإعاقات المتعددة. حيث يعتبر كل شخص حالة خاصة تتطلب نمطا خاصا من الخدمة والتعليم والتدريب، بالإضافة إلى أن انخفاض قدرات الأشخاص المصابين بالإعاقه وتنوع مشكلاتهم وحدتها أحيانا قد يولد لدى العديد من العاملين معهم الشعور بالإحباط، وضعف الشعور بالإنجاز أو النجاح، كما تظهر في كثير من المهن لاسيما المهن ذات الطابع الإنساني والتعاوني معوقات وضغوط مختلفة تحول دون قيام الموظف بدوره المطلوب كما يتوقعه هو ويتوقعه الآخرون، وتعتبر ظاهرة الاحتراق النفسي من أبرز المعوقات التي قد تظهر في مجال العمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة (عدنان الفرح، 2001).

والاحتراق النفسي من المصطلحات النفسية التي ظهرت في بداية السبعينات خاصة في مجال ضغوط العمل. حيث يشير (Duquette, et al, 1994) أن الاحتراق النفسي هو حالة من الإعياء والضعف تصيب الجسم وتستنفد طاقته الحيوية (Duquette, A., Kerouac, S., Sandhu, B., Beauder, 1994)، ويعرف على (عسكر، 2000) أن الاحتراق النفسي هو الإنهاك أو الاستنفاد البدني والانفعالي نتجه التعرض المستمر للضغوط العليا.

ويعرف (Branetti, 2001) أن الاحتراق النفسي هو مؤشرات سلوكية ناتجة عن الضغط النفسي الذي يتعرض له الفرد أثناء العمل لفترة طويلة، ويضيف (Selda, 2006) الاحتراق بأنه ظاهرة تتعلق بالعمل، وينبع من إدراك الفرد لعدم التوازن بين المطالب والموارد عبر فترة طويلة من الزمن، وهو يختص بفتور الشعور واللامبالاة والانفصال وعدم الاهتمام بالأشياء في العلاقات الشخصية مع الشعور بالإرهاق العاطفي المتعلق بانعدام الموارد النفسية والعجز.

من شأنه الإسهام في إحساسهم بالعجز عن تقديم العمل المطلوب منهم بالمستوى الذي يتوقعه منهم الآخرون هذه الأحاسيس غالباً ما تأتي مقرونة بمؤشرات لضغوط نفسية وجسمية التي تقلل من الانجاز في العمل وتزيد من التعب والإرهاك.

وبالرغم من أن رياضة المتحدي الإعاقة أخذت مكانتها في المحافل القارية والعالمية بنتائجها المتميزة، إذ لم ينل أصحابها من لاعبين ومدرّبين اهتماماً في هذا المجال، وفي ضوء غياب دراسات حول الاحتراق النفسي لدى المدرّبين في رياضة المتحدي الإعاقة، ومما سبق ذكره جاءت فكرة البحث في الكشف عن مستوى عوامل الاحتراق النفسي لدى مدرّبي الرياضيين المتحدي الإعاقة. وعليه نطرح التساؤلات التالية: -ما مستوى عوامل الاحتراق النفسي لدى مدرّبي الرياضيين المتحدي الإعاقة متوسط؟

-هل توجد فروق في مستوى عوامل الاحتراق النفسي بين مدرّبين الرياضيين المتحدي الإعاقة حسب متغير نوع التخصص الرياضي والخبرة الميدانية؟

### أهداف البحث

-تحديد مستوى عوامل الاحتراق النفسي لدى مدرّبي الرياضيين المتحدي الإعاقة.

-تحديد الفروق في مستوى عوامل الاحتراق النفسي بين مدرّبي الرياضيين المتحدي الإعاقة حسب متغير نوع التخصص الرياضي والخبرة الميدانية.

### فروض البحث

-مستوى عوامل الاحتراق النفسي لدى مدرّبي الرياضيين المتحدي الإعاقة متوسط.

-توجد فروق في مستوى عوامل الاحتراق النفسي بين مدرّبين الرياضيين المتحدي الإعاقة حسب متغير نوع التخصص الرياضي والخبرة الميدانية.

### 1-مصطلحات البحث

#### 1-1-الاحتراق النفسي

يذكر (Tumkaya, 2007) أن الاحتراق النفسي أحد أنواع الإجهاد البدني والنفسي والذهني، ويرتبط بالعمل، ويعيق الأفراد عن تأدية مهام عملهم بفاعلية، وذلك لأن قدرة الفرد تكون قد استهلكت، ولم يعد قادراً على مواجهة الإجهاد، فالاحتراق النفسي لا يحدث فجأة، بل هو يصيب الفرد

بعض مدرّبي الأنشطة الرياضية المختارة، دراسة (Kelley, et al, 1999) حول القلق والاحتراق النفسي لدى المدرّبين في لعبة التنس، دراسة (حسناء، 2008) عن مصادر الاحتراق النفسي لدى لاعبي ومدرّبي مسابقات الميدان والمضمار وعلاقتها بمستوى الأداء، دراسة (زهير، 2013) حول دراسة للتعرف على مستويات الاحتراق النفسي لدى مدرّبي كرة القدم في السودان، وهذه الدراسات تطرقت إلى الاحتراق النفسي من حيث العوامل والأعراض في المجال الرياضي لدى المدرّبين، اللاعبين من الأسوياء والتي أكدت على أهمية دراسة الاحتراق النفسي لدى الرياضيين والمدرّبين وحتى المعلمين. كما اهتمت دراسات أخرى بمعالي التربية الخاصة والمعاقين كدراسة (الرقاد، 2018) حول مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة، دراسة (العرايضة، 2016) عن مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمي التربية الخاصة، دراسة (راضي، قاسم، 2012) حول مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمات التربية الخاصة مقارنة بالمعلمات العاديات، دراسة (الزهراني، 2008) عن الاحتراق النفسي وعلاقته لبعض السمات الشخصية لدى العاملات مع ذوي الحاجات الخاصة.

(دراسة , Agaliotis, Platsidou 2008) عن مستويات الاحتراق النفسي لدى معلمي التربية الخاصة في المرحلة الابتدائية باليونان، دراسة (الخرابشة، 2005) حول الاحتراق النفسي لدى المعلمين العاملين مع الطلبة ذوي صعوبات التعلم في غرف المصادر بالأردن، دراسة (Sari, 2004) حول مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمي ومشرّفي التربية الخاصة بتركيا. ودراسة (زيتون، 2010) التي اهتمت باستقصاء مصادر الاحتراق النفسي لدى اللاعبين ذوي التحديات الحركية في الاتحاد الأردني لرياضة المعاقين.

ومن المعلوم أن التدريب والعمل مع الأشخاص المتحدي الإعاقة (الأشخاص في حالة إعاقة) من أكثر المهن المرتبطة بضغوط العمل، إذ يعاني العاملون مع هذه الفئة من مشاعر الإحباط والقلق والعصبية، ومنهم من يواجه مشكلات صحية معينة، لما تقتضيه هذه المهنة من متطلبات وأعباء إضافية مع فئات متنوعة من الأفراد غير العاديين الذين يعانون من الإعاقات الحركية، العقلية، السمعية والبصرية. ونرى أن من أبرز أسباب فشل المدرّبين في مجال عملهم التدريبي وجود معوقات تحول دون قيامهم بدورهم بشكل كامل، الأمر الذي

#### 1-4- المدرب الرياضي

يقول (مفتي، 2001) انه الشخصية التي يقع على عاتقها القيام بتخطيط وقيادة وتنظيم الخطوات التنفيذية لعمليات التدريب وتوجيه اللاعبين خلال التدريب والمنافسات. ويعرفه (الفتاح، لطفي، 2002) انه الشخصية التربوية التي تتولى عملية وتدريب اللاعبين وتؤثر في مستواهم الرياضي تأثيراً مباشراً، وله دور فعال في تطوير شخصية اللاعب تطويراً شاملاً متزناً، ويمثل المدرب الرياضي العامل الأساسي في عملية التدريب.

ويعرفه الباحثون انه الشخص الذي يتولى عملية تربية وتدريب اللاعبين المتحدي الإعاقة في تخصص رياضي معين.

#### 1-5- رياضة المتحدي الإعاقة

حسب (حلمي، فرحات، 1998) تعني الرياضات والألعاب التي يتم التغيير فيها لدرجة يستطيع بها الشخص في حالة الإعاقة الممارسة والمشاركة في الأنشطة الرياضية. وهي الأنشطة الرياضية التي يتم تعديلها بحيث تلائم حالات الإعاقة وفقاً لنوعها وشدتها.

ويعرفها الباحثون بأنها أنشطة رياضية وألعاب فردية وجماعية، بحيث تكون هذه الألعاب والأنشطة مكيّفة تتماشى مع نوع فئة المتحدي الإعاقة.

#### 2- الطريقة والأدوات

##### 2-1- منهج البحث

استخدم المنهج الوصفي بالأسلوب المقارن نظراً لملائمة وطبيعة المشكلة.

##### 2-2- مجتمع البحث

تمثلت عينة البحث في مدربي الرياضيين ذوي الإعاقة في بعض الرياضات التالية (العاب القوى، السباحة، كرة القدم، كرة السلة، الكرة الطائرة، كرة الهدف)، أما عدد أفراد العينة للدراسة الأساسية قد بـ 30 مدرباً من نفس التخصصات. وكان عدد أفراد العينة بالنسبة لمدربي النشاطات الرياضية الفردية 12 مدرباً، وعدد مدربي الأنشطة الرياضية الجماعية 18 مدرباً، وكان عدد أفراد العينة بالنسبة للمدربين الذين خبرتهم من (1-5) سنوات 17 مدرباً، وعدد المدربين الذين خبرتهم من (5-10) سنوات 13 مدرباً. في حين عدد المدربين أصحاب الخبرة أكثر من 10 سنوات كان صفر.

تدريجياً بعد تعرضه للضغوط المهنية والحياتية لفترات طويلة، فهو حالة غير صحية تؤدي بالأشخاص المصابين به إلى الوقوع في مشاكل وصعوبات جسدية ونفسية واجتماعية. ويعرفه (فاروق، 2001) بأنه جملة الأعراض العاطفية والبدنية والعقلية المرتبطة بالطاقة الحيوية للفرد وأدائه في الأعمال التي يقوم بها، وقال (أبو الخير، جلال، 2001) انه حالة شعورية ذات تأثير سلبي في الجانب الانفعالي والذهني والبدني كرد فعل للضغوط الزائدة في العمل والتي تفوق قدرات الفرد نتيجة لأسباب مهنية وشخصية واجتماعية واقتصادية يترتب عليها خفض مستوى الاداء واللامبالاة وعدم الرضا الوظيفي.

ويعرفه الباحثون انه الدرجة التي يتحصل عليها المفحوص في مقياس عوامل الاحتراق النفسي بأبعاده الخمس (عوامل مرتبطة باللاعبين أو الفريق الرياضي، عوامل مرتبطة بخصائص المدرب الرياضي وشخصيته، عوامل مرتبطة بالإدارة العليا للفريق أو اللاعبين، العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام، العوامل مرتبطة بالمشجعين).

#### 1-2- عوامل الاحتراق النفسي

حدد (علاوي، 1998) عوامل الاحتراق النفسي للمدرب الرياضي في العوامل التالية:

- عوامل مرتبطة باللاعبين أو الفريق الرياضي
- عوامل مرتبطة بخصائص المدرب الرياضي وشخصيته
- عوامل مرتبطة بالإدارة العليا للفريق أو اللاعبين
- عوامل مرتبطة بوسائل الإعلام
- عوامل مرتبطة بالمشجعين

#### 1-3- الاحتراق للمدرب الرياضي

أنه حالة من الإنهاك العقلي والانفعالي والبدني والدفاعي يشعر بها المدرب الرياضي، نتيجة للأعباء والمتطلبات الزائدة والمستمرة الواقعة على كاهله كنتيجة لعمله كمدرّب رياضي، وإدراكه أن جهده وتفانيه في عمله وكذلك علاقاته مع اللاعبين أو مع الآخرين (كالإداريين، النقاد الرياضيين، المشجعين) لم تنجح في إحداث العائد أو المقابل الذي يتوقعه.

ويعرفه الباحثون انه حالة من القلق والتوتر والإنهاك البدني والعقلي والانفعالي يشعر بها المدرب في تخصص رياضة المتحدي الإعاقة كاستجابة للضغوط المرتبطة بالعمل مما يؤدي إلى إدراك سلبي للذات.



## 2-3-مجالات البحث

## 2-3-1-المجال الزمني

المرحلة الأولى تمثلت في توزيع مقياس الاحتراق النفسي على العينة الاستطلاعية في 25/01/2018 وأعيد توزيعه يوم 03/02/2018 أما المرحلة الثانية تم فيها توزيع مقياس الاحتراق النفسي على العينة الأساسية في الفترة ما بين 20/02/2018 إلى غاية 10/04/2018.

## 2-3-2-المجال المكاني

تم توزيع استمارات مقياس الاحتراق النفسي على المدربين في ميادين وقاعات ممارسة كل نشاط حسب تخصصه بالولايات التالية: مستغانم، وهران، غليزان، عين تموشنت، معسكر.

## 2-3-3-المجال البشري

اشتملت عينة التجربة الاستطلاعية على 8 مدربين وهم خارج أفراد العينة الأساسية، في حين قدرت عينة التجربة الرئيسية بـ 30 مدرباً.

## 2-4-مواصفات مقياس عوامل الاحتراق النفسي

صمم هذا المقياس (علاوي، 1998) للتعرف على العوامل التي تسهم في زيادة الضغط على المدرب الرياضي والتي قد تؤدي إلى الاحتراق النفسي للمدرب الرياضي. ويتضمن هذا المقياس على (5) عوامل كالتالي:

-عوامل مرتبطة باللاعبين أو الفريق الرياضي: وهي التي ترتبط بعدم احترام اللاعبين للمدرب وعدم تقديرهم للجهد الذي يبذله أو الاعتراف بدوره الأساسي في تطوي مستوياتهم الرياضية، أو كثرة وجود صراعات ومشاكل بين اللاعبين، وعدم قدرته على مواجهتها، وكذلك عدم القدرة على تحقيق نجاحات مع اللاعبين أو محاولة التكتل في مواجهة المدرب. -عوامل مرتبطة بخصائص المدرب الرياضي وشخصيته: وهي العوامل التي يشع فيها المدرب في قرارات نفسه بعدم الأمان أو الاستقرار في عمله، وحساسيته الزائدة لما يوجه إليه من انتقادات أو عدم قدرته على تحقيق المزيد من الانتصارات أو حفز اللاعبين، أو اتسامه ببعض الصفات الشخصية المعينة كالانطواء، العصبية أو السيطرة، أو معاناة المدرب من بعض المشكلات التي لم يستطع حسمها.

-عوامل مرتبطة بالإدارة العليا للفريق أو اللاعبين: هي العوامل التي ترتبط بالإدارة العليا للفريق كمجلس الإدارة للنادي أو الفريق أو اللجنة الإدارية العليا المشرفة على اللاعبين أو الفريق الرياضي والتي يخضع لها المدرب. والتي ترتبط بعدم

اقتناعها بكفاءة المدرب وفضها الاستجابة لطلباته الضرورية وإحساس المدرب بعدم تقديرها له بصورة كافية أو محاولتها الحد من سلطاته، أو إحساس المدرب بان مهدد بالاستغناء عنه.

-عوامل مرتبطة بوسائل الإعلام: وهي العوامل المرتبطة بمختلف وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، واعتقاد المدرب بأنها توجه إليه الانتقادات القاسية وتحاول تضخيم أخطائه وتحيزها ضده أو محاولة تجاهله.

-عوامل مرتبطة بالمشجعين: هي العوامل التي ترتبط بجمهور المشجعين أو المتعصبين لنوع الرياضة التخصصية للمدرب وما قد يحدث من سلوكيات بعضهم من هتافات عدائية، أو محاولة الاعتداء اللفظي أو البدني على المدرب، أو الهتافات بتغييره أو تنحيته من منصبه، أو انقلابهم ضد فيقهم وتشجيع الفريق المنافس أو اللاعبين المنافسين.

أما ارقام العبارات موزعة على الأبعاد وفق الجدول التالي:

جدول (01): ارقام العبارات وفقاً لأبعاد مقياس عوامل الاحتراق النفسي

| الرقم | الأبعاد                                            | ارقام العبارات  |
|-------|----------------------------------------------------|-----------------|
| 01    | العوامل المرتبطة باللاعبين والفريق الرياضي         | 26-21-16-11-6-1 |
| 02    | العوامل المرتبطة بالمدرب الرياضي وشخصيته           | 27-22-17-12-7-2 |
| 03    | العوامل المرتبطة بالإدارة العليا للاعبين أو الفريق | 28-23-18-13-8-3 |
| 04    | العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام                    | 29-24-19-14-9-4 |
| 05    | العوامل المرتبطة بجمهور المشجعين                   | 30-25-15-10-5   |

المصدر: حسن علاوي (1996).

## 2-4-1-التصحيح

يتم تصحيح كل بعد من الأبعاد الخمسة على حده وذلك بجمع حاصل الدرجات للعبارات التي يتكون منها كل بعد. حيث كلما كانت الدرجة مرتفعة في كل بعد كلما دل ذلك على المزيد من الضغط المرتبط بهذا البعد.

كما يمكن جمع درجات الأبعاد الخمسة للتعرف على المجموع الكلي للمقياس.

## جدول (02): مفتاح تصحيح المقياس

| المستوى        | الدرجات |
|----------------|---------|
| درجة كبيرة جدا | 5       |
| درجة كبيرة     | 4       |
| درجة متوسطة    | 3       |
| درجة قليلة     | 2       |
| درجة قليلة جدا | 1       |

## 2-4-2- تحديد مستويات الاحتراق النفسي تبعا للمتوسط الحسابي

من أجل تحديد مستويات عوامل الاحتراق النفسي تم احتساب طول الفئة العددية للأوساط الحسابية الخاصة بالعبارات والأداة ككل بطرح مفتاح التصحيح الأصغر من مفتاح التصحيح الأكبر وقسمة الناتج على عدد فئات الأداة فكانت النتيجة  $5/(5-1) = 0.80$ ، والجدول التالي يوضح ذلك:

## جدول (03): مستويات عوامل الاحتراق النفسي ودرجاته تبعا للمتوسط الحسابي

| المستوى   | المدى    |
|-----------|----------|
| كبير جدا  | 4.2-05   |
| كبير      | 3.4-4.2  |
| متوسط     | 3.39-2.6 |
| منخفض     | 1.8-2.59 |
| منخفض جدا | 01-1.79  |

الهدف من الجدول تحديد مستوى عوامل الاحتراق النفسي للمدربين في رياضة المتحدي الاعاقة من خلال المتوسطات الحسابية.

## 2-5-2- الأسس العلمية

## 2-5-1- الثبات والصدق

لغرض التأكد من مصداقية أداة البحث، قمنا بإجراء تجربة استطلاعية كدراسة أولية على عينة مقدارها 08 مدربين في بعض التخصصات الرياضية، حيث المرحلة الأولى تمثلت في توزيع مقياس الاحتراق النفسي على العينة الاستطلاعية في 2018/01/25 وأعيد توزيعه يوم 2018/02/03 وقمنا بحساب معامل الارتباط باستخدام معامل الارتباط بيرسون، وكذا معامل كرونباخ الفا للاتساق الداخلي للمقياس، والنتائج موضحة في الجدول الموالي.

## جدول (04): معامل الثبات لأداة البحث

| معامل الثبات | معامل كرونباخ الفا | عوامل الاحتراق النفسي                              |
|--------------|--------------------|----------------------------------------------------|
| 0,83         | 0.84               | العوامل المرتبطة باللاعبين والفريق الرياضي         |
| 0,90         | 0.86               | العوامل المرتبطة بالمدرّب الرياضي وشخصيته          |
| 0,81         | 0.82               | العوامل المرتبطة بالإدارة العليا للاعبين أو الفريق |
| 0,77         | 0.78               | العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام                    |
| 0,90         | 0.87               | العوامل المرتبطة بجمهور المشجعين                   |
| 0,85         | 0.82               | العوامل ككل                                        |

من خلال الجدول 04، نلاحظ أن قيمة معامل الثبات للعينة الاستطلاعية كان محصورا بين 0.77 و0.90 وهي أكبر من قيمة R الجدولية 0,66 عند مستوى الدلالة 0,05. كما تم حساب الاتساق الداخلي للمقاس حسب الابعاد باستخدام معامل كرونباخ الفا حيث جاءت القيم محصورة بين 0.78 كأصغر قيمة و0.87 كأكبر قيمة، وهي قيم عالية مما يدل على تمتع كل أبعاد المقياس بدرجة عالية من الثبات مما يوضح العلاقة الطردية القوية بين تجانس المفردات ودرجة التناسق العالية، وهذا دليل على امكانية استخدام المقياس.

## 2-5-2- الموضوعية

للتأكد من صدق مقياس عوامل الاحتراق النفسي تم عرضه على مجموعة من المحكمين من خبراء ومختصين في علم النفس وعلم النفس الرياضي بجامعة مستغانم لإبداء الرأي حول المقياس وتعديل ما يمكن تعديله، وما اذا كان المقياس يفي بالغرض الذي وضع من أجله، وقد أجمع أغلب المحكمين على صلاحية المقياس وملائمة العبارات والأبعاد الموجودة فيه، وهي مرتبطة بنسبة كبيرة بموضوع البحث قيد الدراسة حيث تجاوزت نسبة القبول 98% من آراء المحكمين.

## 2-6- التجربة الرئيسية

قام الباحثون بإجراء التجربة الأساسية على المدربين في التخصصات الرياضية السابقة الذكر (رياضات المتحدي الإعاقة). وتم توزيع المقياس على العينة الأساسية المقطرة بـ 30 مدربا بتاريخ 2018/02/20 إلى غاية 2018/04/10.

## 2-7- الوسائل الإحصائية

-المتوسط الحسابي- الانحراف المعياري- معامل الارتباط بيرسون البسيط R، معامل ألفا كرونباخ، اختبار دلالة الفروق t ستيودنت.

## 3- عرض وتحليل النتائج

## 3-1- مستويات عوامل الاحتراق النفسي لدى المدربين في رياضة المتحدي الإعاقة

جدول (05): المتوسطات الحسابية لمقياس عوامل الاحتراق النفسي الكلي لدى عينة البحث

| عوامل الاحتراق النفسي                              | المتوسط الحسابي | المستوى | الترتيب |
|----------------------------------------------------|-----------------|---------|---------|
| العوامل المرتبطة باللاعبين والفريق الرياضي         | 2.83            | متوسط   | 02      |
| العوامل المرتبطة بالمدرّب الرياضي وشخصيته          | 2.6             | متوسط   | 03      |
| العوامل المرتبطة بالإدارة العليا للاعبين أو الفريق | 2.88            | متوسط   | 01      |
| العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام                    | 2.33            | منخفض   | 05      |
| العوامل المرتبطة بجمهور المشجعين                   | 2.33            | منخفض   | 04      |
| العوامل ككل                                        | 2.60            | متوسط   | ----    |

نلاحظ من خلال الجدول (05)، أن المتوسطات الحسابية بالنسبة لعوامل الاحتراق النفسي كانت محصورة بين 2,33 و2,88، أما المتوسط الحسابي لمقياس عوامل للاحتراق النفسي ككل بلغ 2,60 وهو يقع في المدى 2.6-3.39 وهذا يفسر أن مستوى عوامل الاحتراق النفسي لدى المدربين هو بمستوى متوسط. كما نلاحظ من خلال ترتيب العوامل أن العامل المرتبط بالإدارة العليا للاعبين أو الفريق جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2.88. ثم العامل المرتبط باللاعبين والفريق الرياضي بمتوسط حسابي قدره 2.83، وفي المرتبة الثالثة عامل المدرّب الرياضي وشخصيته بمتوسط حسابي 2.6، وفي المرتبة الأخيرة كل من عامل وسائل الإعلام وعامل جمهور المشجعين بمتوسط حسابي قدره 2.33.

ويرجع الباحثون هذه النتائج إلى قلة الضغوط على المدربين بسبب قلة اهتمام وسائل الإعلام برياضة المتحدي الإعاقة وضعف القاعدة الجماهيرية لهذه الرياضة مقارنة برياضة الأسوياء، وكذلك مطالبة مدربي هذه الفئة بنتائج من طرف الإدارة أو المتابعين والعمل حسب الإمكانيات المتاحة لهم.

## 3-2- عرض نتائج الاحتراق النفسي لدى مدربي رياضة المتحدي الإعاقة

3-2-1- حسب متغير نوع التخصص الرياضي (فردى، جماعى)  
جدول (06): دراسة الفروق لعوامل الاحتراق النفسي عند المدربين حسب متغير نوع التخصص الرياضي

| عوامل الاحتراق النفسي                              | الرياضة الفردية (ن=12) | الرياضة الجماعية (ن=18) | المحسوبة t |
|----------------------------------------------------|------------------------|-------------------------|------------|
| العوامل المرتبطة باللاعبين والفريق الرياضي         | 0.60±2,51              | 0.71±3,15               | *2.66      |
| العوامل المرتبطة بالمدرّب الرياضي وشخصيته          | 0.59±2,21              | 2,92±0,٦٥               | *3.04      |
| العوامل المرتبطة بالإدارة العليا للاعبين أو الفريق | 0.50±2,51              | 0.41±3,25               | *4.35      |
| العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام                    | 0.62±2,18              | 0.51±2,48               | 1.50       |
| العوامل المرتبطة بجمهور المشجعين                   | 0.61±2,10              | 0.61±2,46               | 1.63       |
| العوامل ككل                                        | 0.65±2,30              | 0.51±2,90               | *2,85      |

نلاحظ من الجدول 06، قيم t ستودنت المحسوبة جاءت محصورة بين 2,66 و4.35 وهي أكبر من t ستيودنت الجدولية المقدرة بـ 2,048 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة حرية (ن+ن-2) = 28 بالنسبة للعوامل التالية (المرتبطة باللاعبين والفريق الرياضي، المرتبطة بالمدرّب الرياضي وشخصيته. المرتبطة بالإدارة العليا للاعبين أو الفريق)، في حين لا توجد فروق دالة إحصائية في العوامل (المرتبطة بوسائل الإعلام، المرتبطة بجمهور المشجعين). أما بالنسبة للمقياس ككل بلغت t ستودنت المحسوبة 2,85 أكبر من t الجدولية (2.048). ومنه نقر أن الفرق دال إحصائياً لصالح

مدربي تخصص الرياضات الجماعية مقارنة بمدربي تخصص الرياضات الفردية.

### 3-2-2- حسب متغير الخبرة الميدانية

جدول (07): دلالة الفروق في عوامل الاحتراق النفسي لدى المدربين حسب متغير الخبرة الميدانية.

| عوامل الاحتراق النفسي                              | t     | 10-6 سنة             | 5-1 سنة              | العوامل المرتبطة باللاعبين والفريق الرياضي |
|----------------------------------------------------|-------|----------------------|----------------------|--------------------------------------------|
|                                                    |       | (ن <sub>2</sub> =13) | (ن <sub>1</sub> =17) |                                            |
|                                                    |       | س±ع                  | س±ع                  |                                            |
| العوامل المرتبطة باللاعبين والفريق الرياضي         | *2,25 | 0.71±2.48            | 0.92±3,18            |                                            |
| العوامل المرتبطة بالمدرّب الرياضي وشخصيته          | *3.14 | 0.80±2,16            | 0.74±3,04            |                                            |
| العوامل المرتبطة بالإدارة العليا للاعبين أو الفريق | *3,03 | 0.60±2.50            | 0.74±3,26            |                                            |
| العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام                    | *2.30 | 0.60±2,10            | 0.50±2,56            |                                            |
| العوامل المرتبطة بجمهور المشجعين                   | 1.28  | 0.49±2,18            | 0.62±2,50            |                                            |
| العوامل ككل                                        | *2,94 | 0.41±2,35            | 0.49±2,85            |                                            |

من الجدول 07، جاءت قيم t ستودنت المحسوبة بين 2,304 و 3,14 وهي أكبر من قيمة t الجدولية المقدرة بـ 2,048 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية (ن<sub>2</sub>+ن<sub>1</sub>-2) = 28 بالنسبة لجميع العوامل ما عدا عامل المرتبطة بجمهور المشجعين، في حين بلغت t ستودنت المحسوبة لمقياس العوامل ككل 2.94 وهي أكبر من t الجدولية (2.048). ومنه نلاحظ أن الفرق دال لصالح المدربين الذين خبرتهم (5-1) سنوات مقارنة بمن لديهم (10-6) سنوات خبرة.

### 4- مناقشة النتائج

من النتائج المتحصل عليها في الجدول 05، نلاحظ أن مستوى عوامل الاحتراق النفسي لدى مدربي المتحدي الإعاقة في بعض الرياضات التخصصية جاءت بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي للعوامل ككل 2.60 وهو ينتمي إلى المدى 2.6-3.39، حيث جاء ترتيب عوامل الاحتراق النفسي مرتبة من العامل الأكثر تأثيراً إلى العامل أقل تأثيراً، فقد جاء عامل (الإدارة العليا للفريق واللاعبين) في المرتبة الأولى يليه عامل (اللاعبون والفريق الرياضي) في المرتبة الثانية، ثم عامل

(خصائص المدرب وشخصيته) في المرتبة الثالثة وهم بدرجة متوسطة، ثم يليه عامل (وسائل الإعلام) في المرتبة الرابعة، وأخيراً عامل (جمهور المشجعين) وهما بدرجة منخفضة. وهذا ما يتماشى مع دراسة (Duquette, et al, 1994) حول العوامل التي لها علاقة بالاحتراق النفسي، ويقترب من دراسة (عربي، 2008) حول الاحتراق النفسي لدى مدربي كرة القدم في الأردن، ودراسة (عبد القيوم، 2013) عن مستويات الاحتراق النفسي لدى مدربي كرة القدم في السودان التي جاءت فيها مستويات الاحتراق بدرجة متوسطة وهذا بالنسبة للمدربين في الرياضة الخاصة بالأشخاص العاديين. وفي نفس الوقت نلاحظ من خلال النتائج جاءت مشابهة لمستوى الاحتراق النفسي للمدربين في رياضة المتحدي الإعاقة أو ذوي القدرات الخاصة.

أما فيما يخص أهم العوامل المؤدية إلى الاحتراق النفسي لدى عينة البحث كان عامل الإدارة العليا للفريق واللاعبين في المستوى الأول وهذا ما تشابه مع ما توصل إليه (علاوي، 1996) والتي أسفرت النتائج عن حصول العامل المرتبط بالإدارة العليا للفريق على أكبر درجة من درجات الاحتراق النفسي لدى المدربين. كما تشابهت النتائج مع دراسة (شريط، 2012) التي أكدت أن العوامل الأكثر تأثيراً للاحتراق النفسي يتمثل في العامل المرتبط بالإدارة العليا للفريق واللاعبين والعامل المرتبط باللاعبين والفريق الرياضي. في حين الاحتراق النفسي لدى العاملين في التربية الخاصة ومع ذوي الإعاقة (معلم، مربّي، مشرف) جاءت مستوياته بين المتوسط والمرتفع مثل دراسة (الفرح، 2001) الاحتراق النفسي لدى العاملين مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، دراسة (الزيودي، 2007) الاحتراق النفسي لدى معلمي التربية الخاصة وعلاقته ببعض المتغيرات، دراسة (الرقاد، 2018) مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة العاملين في المراكز الخاصة والتي تظهر أن الضغوطات المهنية التي يعايشها العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواعها مع مرور الوقت تؤدي بهم إلى حالة الاحتراق النفسي. كما ذكرت إحدى الدراسات وجود أسباب رئيسية تؤدي إلى للاحتراق النفسي كالعمل لفترات طويلة دون الحصول على قسط كاف من الراحة، فقدان الشعور بالسيطرة على مخرجات العمل أو الإنتاج، الشعور بالعزلة في العمل وضعف العلاقات المهنية، الرتابة والملل في العمل، ضعف استعداد الفرد للتعامل مع ضغوط العمل زيادة على الخصائص الشخصية للفرد. بالنسبة لمستويات لعوامل الاحتراق النفسي حسب متغير



شخصياتهم. ومن أجل الشعور بالتقدير الكافي من طرف الإدارة واللاعبين وحتى الجمهور المشجع، زيادة على قلة تقدير بعض اللاعبين للجهد الذي يبذله المدرب للارتقاء بمستوياتهم بالنسبة للمدربين الأقل خبرة. وهذا ما يتماشى مع دراسة (Sisley, et al, 1987) التي أشارت أن المدربين الذين لديهم خبرة كبيرة في التدريب لديهم درجة أقل في الاحتراق النفسي. وهذا ما يشير إليه (Freuden, 1990) انه بمثابة حالة إنهاك للنواحي البدنية والذهنية تؤدي إلى مفهوم سلبي للشخص نحو نفسه أو ذاته، فضلا عن تكوين اتجاهات سلبية نحو العمل والحياة والناس والآخرين وكذلك الافتقار إلى المثالية والشعور بالغضب. كما تضيف (Maslach, et al, 1996) انه كلما كان الإنسان يتقدم في العمر تصبح ميكانيزمات التكيف مع الضغوط أكثر فاعلية، ومن جهة أخرى يجب التعامل مع هذا الإثبات بحذر وتحفظ لان في الواقع الشباب يتعرضون للاحتراق النفسي في بداية مشوارهم المهني يغادرون عملهم مبكرا ولا يتركون ورائهم الا أولئك الذي يتمتعون بدرجة عالية من المقاومة، وهذا ما لمسناه عند أصحاب الخبرة من 1 إلى 5 سنوات يتميزهم بالاندفاعية والحماس والرغبة في العمل أكثر مقارنة بأصحاب الخبرة.

وعليه يمكن الإشارة إلى بعض أسباب الاحتراق النفسي لدى المدربين في المجال الرياضي هو الرغبة الشديدة والملحة عندهم لتحقيق أهداف مثالية قد لا تنسجم ولا تتناغم مع الواقع الفعلي، وهذه الأهداف قد يفرضها الشخص على نفسه أو يفرضها المجتمع عليه، وقد يعود تعرض ذوي الخبرات القصيرة إلى مستويات عليا من الاحتراق النفسي إلى عدم تأقلم هذه الفئة مع المهنة، ضف إلى ذلك نقص الوسائل والإمكانيات المتاحة لتدريب الرياضيين المتحمدي الإعاق في الأنشطة الرياضية التخصصية، كما أن الواقع النظري غير الواقع العملي، وعندما يفشل الفرد في تحقيق هذه الأهداف فانه يقع تحت وطأة الضغط النفسي ومع تكرار التفكير به والفشل في أغلب محاولاته في تحقيق الطموح ينتقل إلى الاحتراق النفسي الذي يظهر على شكل إحساس بالعجز والقصور عن تأدية العمل وتحقيق الطموح في مجال التدريب الرياضي مع العاديين والمتحمدي الإعاق. ومن خلال ما ذكره يرى الباحثون أن المدرب بوصفه مهنيًا يقوم بالإشراف على عملية التدريب الرياضي يصاب باحتراق نفسي عندما يواجه معوقات تحول دون قيامه بمهنته بشكل كامل، مما يؤدي إلى إحساسه بالعجز والقصور عند أداء ما يقوم به من عمل مما يترتب عليه ضغط نفسي وتوتر عصبي يؤديان إلى تدني

نوع التخصص الرياضي كما نلاحظ في الجدول 06، جاءت مستويات عوامل الاحتراق النفسي بين مدربي تخصص الرياضات الفردية ومدربي تخصص الرياضات الجماعية لصالح مدربي تخصص الرياضات الجماعية، ويرجع الباحثون الفروق الإحصائية في المقارنة في مستويات عوامل الاحتراق النفسي بين مدربي الرياضات الفردية وبين مدربي الرياضات الجماعية وجود بعض الصراعات بين اللاعبين والفريق في الأنشطة الجماعية مما يؤثر على عمل المدرب وشخصيته. زيادة على قدرة المدرب على تحقيق المزيد من انجازات اللاعبين والفريق ككل في الأنشطة الجماعية. إضافة إلى إمكانية قلة التزام اللاعبين بتعليمات المدرب في المنافسات الرياضية. وهذا ما يتشابه مع دراسة (شريط، 2012) الذي يؤكد أن مدربي الأنشطة الجماعية يبذلون جهدا بدنيا وذهنيا أكبر لأنهم يتعاملون مع عدد أكبر من الرياضيين مقارنة بالأنشطة الرياضية الفردية مما يكون لديهم ضغوطات مختلفة لان الأنشطة الرياضية الجماعية لها قاعدة جماهيرية ومتابعة إعلامية بدرجة أكبر من الأنشطة الفردية.

ويضيف (الزهراني، 2008) على أن المخلصين والملتزمين هم أكثر عرضة للاحتراق النفسي وتضيف إليهم كذلك الأفراد ذوي الدافعية القوية للنجاح المهني، فالجماعة المهنية هم الأكثر عرضة للاحتراق النفسي لأنهم أكثر مثالية والتزاما بواجبات المهنة.

كما جاءت مستويات عوامل الاحتراق النفسي عند المدربين العاملين في مجال رياضة المتحمدي الإعاق الذين خبرتهم من (1-5) سنوات وبين المدربين الذين خبرتهم من (6-10) سنوات وكان الفرق لصالح المدربين الذين خبرتهم (1-5) سنوات من خلال الجدول 07. ويرجع الباحثون هذه النتائج إلى أن مجهودات المدربين وتفانيهم في عملهم يكون بدرجة أكبر وذلك لإثبات أنفسهم وفرض رأيهم وأسلوبهم الخاص من أجل تحقيق نتائج جيدة ترضي الإدارة العليا والفريق والجمهور مقارنة بذوي الخبرة الأكبر الذي اعتادوا على العمل مع هذه الفئة وفق الأهداف المسطرة والإمكانيات المتاحة، لكون الأهداف الأساسية من ممارسة الأنشطة الرياضية للمتحمدي الإعاق هو تحسين مستوى اللياقة البدنية من أجل الصحة والاندماج في المجتمع ليعيش فيه وفق متطلبات الحياة اليومية.

ويعزي الباحثون أسباب الفروق الإحصائية في مستوى عوامل الاحتراق النفسي بين المدربين الذين خبرتهم أقل نتيجة لإصرار المدربين الجدد في المهنة على تحقيق انجازات مع الفريق لإثبات

مستوى اهتمامه ودافعيته.

## خاتمة

تعد مهنة تدريب الرياضيين من المتحدي الإعاقة من بين أكثر المهن الرياضية ارتباطاً بالضغط على مختلف أنواعها، والتي تؤدي الاحتراق النفسي باعتباره حالة من الانهك البدني والنفسي ناتجة عن الضغط النفسي الذي يتعرض له الفرد أثناء العمل لفترة طويلة. حيث أن الفرد يصاب بالضعف والوهن، أو يجهد ويهرق، ويصبح منهكا بسبب الإفراط في استخدام الطاقات والقوى. ومن خلال البحث حول مستوى عوامل الاحتراق النفسي لدى المدربين في رياضة المتحدي الإعاقة تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- مستوى عوامل الاحتراق النفسي عند المدربين في رياضة المتحدي الإعاقة هو بدرجة متوسطة.

- توجد فروق دالة إحصائية في مستوى عوامل الاحتراق النفسي بين المدربين تبعاً لمتغير التخصص الرياضي لصالح الرياضات الجماعية مقارنة بالرياضات الفردية.

- توجد فروق دالة إحصائية في مستوى عوامل الاحتراق

النفسي بين المدربين تبعاً لمتغير الخبرة الميدانية لصالح المدربين الذين لديهم خبرة من (1-5) سنوات مقارنة بالذين لديهم خبرة أكثر من 5 سنوات.

وبعد النتائج المتحصل عليها تم إعطاء بعض الاقتراحات منها:

- زيادة التدريب والاسترخاء لدى المدرب على مواجهة الضغوط المهنية والانهك النفسي في العمل.

- توفير الامكانيات المادية والبشرية في النوادي الرياضية لتسهيل مهمة المدرب.

- التدعيم المعنوي والمادي للمدرب في رياضة المتحدي الإعاقة.

- تحسين مناخ العمل من خلال عقد الدورات التدريبية اللازمة للمدربين من أجل إعداد اطارات مهنية متخصصة قادرة على العمل مع المتحدي الإعاقة الخاصة بشكل عام.

- تكثيف الدورات الخاصة بالصحة النفسية للمدرب الرياضي العامل بمجال المتحدي الإعاقة.

- إجراء بحوث أخرى حول الاحتراق النفسي تبعاً للمتغيرات التالية (الجنس، التخصص الرياضي، نوع الإعاقة).

## المراجع

1. ابو الخير، هانم، جلال، يوسف، 2001، البنية العالمية لمصادر الانهك النفسي لمعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة، المؤتمر السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة، مصر.
2. الخرابشة، عمر محمد عبد الله، 2005، الاحتراق النفسي لدى المعلمين العاملين مع الطلبة ذوي صعوبات التعلم في غرف المصادر، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، المجلد 17، العدد (2).
3. الرقاد، محمد خلف، 2018، مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمي ومعلمات التربية الخاصة العاملين في المراكز الخاصة في العاصمة الأردنية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، عمان، المجلد 179، العدد (1).
4. الزهراني احمد،، نوال عثمان، 2008، الاحتراق النفسي وعلاقته لبعض السمات الشخصية لدى العاملين مع ذوي الحاجات الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
5. العرايضة، عماد نجيب، 2016، مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمي التربية الخاصة، مجلة العلوم النفسية والتربوية، جامعة الوادي، المجلد 2، العدد (1).
6. الفاتح، وجدي محمد ، لطفي، محمد السيد، 2002، الاسس العلمية للتدريب الرياضي للاعب والمدرب، دار الهدى للنشر والتوزيع، جامعة المنيا.
7. جمعة، سيد يوسف، 2007، إدارة الضغوط، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث بجامعة القاهرة، مصر.
8. حسناء، علي، 2004، مصادر الاحتراق النفسي لدى لاعبي ومدربي مسابقات الميدان والمضمار وعلاقتها بمستوى الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التربية الرياضية بنات، القاهرة.
9. حلمي، ابراهيم، فرحات، ليلى السيد ، 1998، التربية الرياضية والترويج للمعاقين، دار الفكر العربي، القاهرة.
10. راضي، محمد جبر، عبد الحافظ، قاسم، 2012، مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمات التربية الخاصة مقارنة بالمعلمات العاديات في محافظة الباحة في المملكة العربية السعودية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، السعودية، المجلد 7(01).

11. رفاعي، وائل، 1998، الاحتراق النفسي لدى بعض مدربي الأنشطة الرياضية المختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة حلوان، كلية التربية الرياضية بنين، رسالة غير منشورة.
12. زيتون، علي أحمد محمد، 2010، استقصاء مصادر الاحتراق النفسي لدى اللاعبين ذوي التحديات الحركية في الاتحاد الاردني لرياضة المعاقين، رسالة ماجستير غير منشورة، الاردن، اليرموك، كلية التربية الرياضية، الاردن.
13. سميرة، عرابي، 2008، الاحتراق النفسي لدى مدربي كرة القدم، دار الفكر العربي، الاردن.
14. شريط، محمد حسن المامون، 2012، دراسة مقارنة للاحتراق النفسي عند مدربي بعض الأنشطة الرياضية المختارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، معهد التربية البدنية والرياضية، الجزائر.
15. عبد القيوم، أحمد زهير أحمد، 2013، دراسة للتعرف على مستويات الاحتراق النفسي لدى مدربي كرة القدم في السودان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية البدنية والرياضية، السودان.
16. عدنان، الفرح، 2001، الاحتراق النفسي لدى العاملين مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة قطر، مجلة دراسات الجامعة الاردنية، الاردن، المجلد 28، العدد (2).
17. عسكر، علي، 2000، ضغوط الحياة واساليب مواجهتها، دار الكتاب الحديث، الكويت.
18. علاوي، محمد حسن، 1996، سكولوجية الاحتراق النفسي للاعب والمدرّب الرياضي، دار الكتاب والنشر، القاهرة.
19. علاوي، محمد حسن، 1998، موسوعة الاختبارات النفسية للرياضيين، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.
20. فاروق، السيد عثمان، 2001، القلق وإدارة الضغوط، دار الفكر العربي، القاهرة.
21. محمد حمزة، الزيودي، 2007، الاحتراق النفسي لدى معلم التربية الخاصة في محافظة الكرك وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد 23، العدد (2).
22. مصطفى حسين، باهي، 1999، الإحصاء التطبيقي في مجال البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية والرياضية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.
23. مفتي، حماد، 2001، التدريب الرياضي الحديث، القاهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
24. Branetti, G.J, 2001, "why do they tech ? a study of job satisfaction among long-term high school teachers", Teacher education quarterly, 3(28).
25. Duquette, A., Kerouac, S., Sandhu, B., Beauder, L, 1994, "Factors relating to nursing burnout: A review of empirical knowledge", Issues in Mental Health Nursing.
26. Dedrick, C., raschke, D, 1990, The special education and job stree,: national education association, Washington DC.
27. Kelley, B.C ., Robert, C., Eklund, M.T, 1999, "Stress and Burnout among collegiate tennis coaches", Journal of sport & exercise Psychology, Human Kinetics Publishers Inc, 21.
28. Maslach, C., Jackson, S.E, 1999, Maslach Burnout inventory, Manual 6th Ed, Consulting psychology press, Palo Alto, CA.
29. Maslach, C., Jakson, S., Leiter, M, 1996, Maslach Burnout Inventory, Manual 3rd consulting psychologists press Inc, Polo Alto, CA.
30. Platsidou. M., Agalioitis. I, 2008, "Burnout. job satsision and instructional assignment – related sources of in Greek special education teachers", international journal of disability, Development and Education, 55(1).
31. Sari, H, 2004, "An analysis of burnout and job satisfaction among turkish special school head teachers, and the factors effecting their burnout and job satisfaction", Educational studie, 30(3).
32. Selda, Ozdemir, 2009, "Burnout level of Teachers of student with AD/HD in Turkey: comparison with Teachers of non AD/HD Student", journal of Education and Treatment of children, 29.
33. Sisley, B., Capel. S., Desertrain, G, 1987, Preventing burnout in teacher/coaches, Journal of Physical Education, Recreation and Dance.
34. Tumkaya, S, 2007, "Burnout and Humor Relationship among University Lecturers", Humor, 20 (1).

## The level of psychological burnout factors for coaches for athletes with disability

### Abstract

*This study aims to identify Burnout factors levels and differences in factors of burnout among coaches of athletes with disability, by type of sport activity variable and variable field experience, so use the descriptive method of subject research, in order to achieve this, the research was conducted on a sample of 30 coaches (2017/2018), so they applied the scale factors of psychological burnout design of Hassan Allawi (1998). After statistical treatment of results showed raw results: The burnout factors levels are medium. And also showed differences in factors of burnout among coaches by type of activity and this variable in favor of collective sports coaches, as well as differences, according to variant field experience and this for the benefit of trainers with less experience, accordingly we recommend attention more perspective, and stimulated, morally and financially by the administration and all the possibilities and requirements for good work.*

### Keywords

psychological burnout  
Coaches  
Disabled sport  
Sports activity  
Field experience

## Le niveau des facteurs d'épuisement psychologique pour les entraîneurs d'athlètes handicapés

### Résumé

*L'étude visait à identifier les niveaux de facteurs de combustion psychologique et à connaître les différences de facteurs chez les entraîneurs d'athlètes handicapés par la variable de type d'activité sportive et variable d'expérience, Lorsque l'approche descriptive a été utilisée dans la méthode comparative, sur un échantillon de 30 entraîneurs pendant la saison sportive 2017/2018, en tant que mesure des facteurs de combustion psychologiques conçue par Hassan Allawi (1998). Après traitement statistique des résultats, nous avons atteint : Les niveaux de facteurs de combustion psychologiques dans l'échantillon de recherche sont moyens. Avec des différences de facteurs de combustion psychologiques selon le type de variable d'activité sportive, ce qui est en faveur des entraîneurs du sport collectif, et selon la variable d'expérience sur le terrain, il est en faveur des entraîneurs qui ont moins d'expérience, Par conséquent, nous vous recommandons de prêter attention au point de vue du formateur, de le motiver moralement et financièrement et de fournir toutes les conditions pour un bon travail.*

### Mots clés

Combustion psychologique  
Entraîneur  
Sport handicap  
Activité sportive  
Expérience



## واقع التحقيق العقاري للحصول على الدفتر العقاري الى غاية جانفي 2021 دراسة تحليلية لأخر مستجدات المسح العام في ولاية عنابة

The reality of real estate investigation to obtain the real estate ledger up to january 2021

Analysis study of the latest developments in annaba province

د. أسماء تخنوني

Dr. Asma Takhnoui

جامعة جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر

asmatakhnoui@yahoo.com

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2021-02-09

تاريخ القبول 2022-05-15

#### الكلمات المفتاحية

التحقيق العقاري

سند الملكية

الترقيم العقاري

التطهير

إن عملية التحقيق العقاري ذات أهمية قانونية وواقعية في تطهير الملكية العقارية، وتنظيم الأوعية العقارية، خاصة وأن المشرع استهدف من القانون (02-07) المتضمن إجراء معاينة الملكية وتسليم سندات الملكية عن طريق التحقيق العقاري أهدافا حساسة اعترضت عملية التطهير في الجزائر لاسيما معالجة ما خلفه العمل بمحررات سابقة كعقد الشهرة والسندات المحررة قبل 01 مارس 1961، وكذا تفعيل مساعي نظام الشهر العيني لاستكمال المسح العام للأراضي وتحقيق استثمارات أكبر للأموال العقارية وزيادة الدخل القومي للجزائر، وكنموذج عملي اخترنا المحافظة العقارية لولاية عنابة للوقوف على آخر احصائيات المسح العقاري أي لغاية جانفي 2021، وما هي الإشكالات التي خلفتها الصيغ السابقة وكذا التحقيق العقاري كأحدثها.

### مقدمة

أساسية من الناحية التشريعية، بدءاً «بعقد الشهرة» بموجب المرسوم رقم 83-352 (ج.ر عدد 21 بتاريخ 24/05/1983)، والذي طرح تطبيقه إشكالات ومنازعات، بل من الفقه من قال بأنه مرسوم نتائج السلبية بعد تطبيقه طغت على الإيجابيات التي كان يسعى المشرع لتحقيقها من وراءه، والعديد من عقود الشهرة تم إلغائها من قبل الجهات القضائية، كما أن بعض الولايات اتخذت قرارات بتجميد استخراج عقود الشهرة، حتى أصبح محورا أساسيا في مختلف اللقاءات بين المؤثمين والمديرية العامة للأموال الوطنية، ليأتي بعدها كخطوة لاحقة القانون رقم (25/90) المتضمن قانون التوجة العقاري (ج.ر عدد 49 بتاريخ 18/11/1990)، والذي سن بموجبه «شهادة الحياة» تسلم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي الكائن بدائرة اختصاصه العقار محل الطلب، شرط عدم شمول العقار بعملية المسح العقاري، وقد نظم شروط واجراءات الحصول على شهادة الحياة المرسوم التنفيذي رقم (91-254) المؤرخ في 27-07-1991 (ج.ر عدد 36 بتاريخ 1991)، وتسلم هذه الشهادة فقط لحائزي العقارات الفلاحية، وهو ما يجعل مسألة تطهير الملكية

إن تطهير الملكية العقارية في الجزائر بدأ منذ تبنيها نظام الشهر العيني بموجب الأمر رقم 74/75 (ج.ر عدد 92، بتاريخ 18/12/1975)، المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري كنظام عصري للحفاظ العقاري، ويعتبر حجر الأساس في عملية التطهير العقاري وذلك لكون هذا النظام يهدف إلى تحديد وجرد دقيق لمجموع الملكيات العقارية على اختلاف أصنافها وإعداد وتسليم دفاتر عقارية للمالكين ومخططات مسح منظمة، لكن واجهت عملية التطهير هذه عدة عقبات وعراقيل أعادها المختصون أساسا إلى عدم توفر الإمكانات المادية والبشرية الهائلة والمختصة التي يتطلبها تنفيذ مثل هذا النظام الدقيق، وبات من الضروري إيجاد بدائل قانونية تنظيمية ملائمة للوضعية العقارية- المادية والبشرية- المتوفرة في بلادنا، ومن هنا تبدأ رحلة البحث عن تطهير الملكية العقارية في الجزائر، سيما وأن ثلثي الملكية العقارية في بلادنا ليست لها سندات ملكية مكتوبة، ومعظمها تنتقل عبر الأجيال عن طريق الحياة. لقد عرف تطهير الملكية العقارية في الجزائر ثلاثة مراحل

### 1-1-1 شروط معاينة الملكية العقارية عن طريق التحقيق العقاري

باستقراء القانون رقم (02-07) المذكور أعلاه، فإن الاستفادة من الملكية الذي يمنح في إطار التحقيق العقاري يشترط جملة من الشروط، يمكن تصنيفها إلى قسمين هما: الشروط المتعلقة بالعقار محل المعاينة والتحقيق العقاري، وشروط متعلقة بالحيازة ووضع اليد المكسب للملكية العقارية (باشا عمر، 2014)، وهي المسائل التي سنبينها في ما يلي:

#### 1-1-1-1 الشروط المتعلقة بالعقار محل المعاينة والتحقيق

تنص المادة الثانية من القانون (02-07) على أن: «إجراء معاينة حق الملكية على عقار لم يخضع لعمليات مسح الأراضي العام المنصوص عليها في الأمر رقم (74-75) المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق لـ 12 نوفمبر 1975 والمذكور أعلاه، مهما كانت طبيعته القانونية.

يشمل هذا الاجراء العقارات التي لا يجوز أصحابها سندات ملكية أو التي حررت بشأنها سندات ملكية قبل أول مارس سنة 1961 والتي لم تعكس الوضعية العقارية الحالية.»

كما تنص المادة الثالثة من ذات القانون على أن: «لا تطبق أحكام هذا القانون على الأملاك العقارية الوطنية بما فيها الأراضي المسماة سابقا عرش والأملاك الوقفية»، وعليه تشمل الشروط المتعلقة بالعقار محل المعاينة :

#### -عدم خضوع العقار لعمليات مسح الأراضي العام:

إن مسح الأراضي عرفته المادة الثانية من الأمر رقم (74/75) بأنه إجراء يحدد ويعرف النطاق الطبيعي للعقارات ويكون أساسا ماديا للسجل العقاري، والمسح العقاري عبارة عن عملية تقنية وفنية تقوم بها جهة رسمية، وهي الدولة بهدف وضع نظام عقاري عصري يحدد مواقع العقارات وأوصافها، ومالكها وتعيين الحقوق المترتب عليها، وتتم عملية مسح الأراضي العام بمراحل دقيقة وهامة نوجزها فيما يلي:

-افتتاح عملية المسح: وتبدأ عملية مسح الأراضي العام بإعلان والي الولاية بانطلاق عملية مسح الأراضي على مستوى بلدية معينة بموجب قرار، يتم نشره في الجريدة الرسمية، وفي مجموع القرارات الادارية للولاية المعنية، وفي الجرائد اليومية الوطنية، كما يبلغ لرئيس المجلس الشعبي البلدي المعني.

-إنشاء لجنة المسح: وتنشأ لجنة لمسح الأراضي بموجب المادة السابعة من المرسوم التنفيذي رقم (62/76) المؤرخ في 25-03-1976 المتعلق بإعداد مسح الأراضي العام (ج. ر عدد 30 بتاريخ 13/04/1976)، في كل بلدية بموجب قرار من الوالي المختص،

العقارية في قصور دائم فضلا عن المنازعات التي تعترض الحصول على هذه الشهادة بين القضاء العقاري والقضاء الاداري وكذا الجنائي.

وأمام هذه الوضعية العقارية المزرية، استحدثت المشرع آخر خطوات التطهير التي عرفتها بلادنا وهي ما يسمى «سند الملكية في إطار التحقيق العقاري»، وذلك بموجب القانون رقم 02/07 (ج. ر عدد 15 بتاريخ 28/02/2007)، كآلية جديدة بل وحتمية أمام الحاجة المتزايدة في الحصول على هذه السندات لأغراض سكنية خاصة أو حتى استثمارية، نتيجة تأخر ورشة المسح العقاري والتقييم العقاري، كما استحدثت هذا السند أيضا لمعالجة المخلفات السلبية التي ورثها النظام العقاري عن المرحلتين السابقتين أي عقد الشهرة وعقد الحيازة، لذلك تأتي هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التي يتجسد محتواها في:

الآن وبعد أربعة عشر سنة من صدور قانون التحقيق العقاري للحصول على سند الملكية، هل حقق القانون الأهداف المسطرة في متنه؟ وهل تحصل المواطن الجزائري على سند ملكية شفاف، ومطهر؟ أم لازالت تعثره وتعترضه عوائق الادارات والمحاكم القضائية؟

واجابة على الاشكالية المطروحة وبالاتماد على المنهج التحليلي في بيان إجراءات التحقيق العقاري نقسم الدراسة إلى جزئين هامين، حيث نعالج في الجزء الأول الإطار القانوني لمفهوم الحصول على سند ملكية عن طريق التحقيق العقاري، ثم نوضح في الجزء الثاني إجراءات معاينة الملكية العقارية عن طريق التحقيق العقاري وذلك في إطار دراسة ميدانية إحصائية لدى مديرية مسح الأراضي لولاية عنابة.

### 1-الإطار القانوني لمفهوم الحصول على سند ملكية عن طريق التحقيق العقاري

يعتبر الحصول على سند ملكية عقارية عن طريق تحقيق عقاري أحدث الآليات التي كرسها المشرع الجزائري بموجب القانون رقم (02-07) لتطهير الملكية العقارية، والتحقيق العقاري هو اجراء تجمع من خلاله الإدارة معلومات وتحقق من بعض الوقائع، بغرض اثبات حق من الحقوق أو توضيح وضعا من الأوضاع، يؤدي إلى تحرير سند ملكية عقارية يعتد ويحتج به على الجميع، وتضمنه الدولة، وبذلك يمكن لصاحبه أن يمارس حقه بصفة تامة (محمودي، و علي حاج، 2011-2012)، نتعرف على شروطه واجراءاته فيما يلي.

## حسب حالة العقار.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن عملية التحقيق يجب أن تسير بالتوازي مع عملية تحديد الحدود، إلا أنه أكد لنا المحافظ العقاري بمديرية مسح الأراضي لولاية عنابة أن هذه الفرقة لا وجود لها على أرض الواقع، وعملية التحقيق يقوم بها أعوان المسح لوحدهم وفق خبراتهم المكتسبة من الخروج الميداني وحتى من الخبرات السابقة لزملائهم الأعوان، بالإضافة إلى مهامهم التقنية، وإلى غاية جانفي 2021 فإن ولاية عنابة ببلدياتها الاثني عشر (عنابة، سرايدي، الحجار، سيدي عمار، برحال، وادي العنب، التريعات، البوني، عين الباردة، العلمة، الشرفة، شطابي) مجموعة في ستة دوائر قد بلغت نسبة المسح العام 100 بالمائة، وفق مخطط تقسيم يتكون من 352 قسم (تجدون ضمن الملاحق نموذج للقسم 202 الخاص بتجزئة بلدية عنابة)، بمقتضاها يخرج أعوان المسح لإجراء التحقيق الميداني والذي بمقتضاه يتم ملء البطاقات العقارية T10، أيضا تجدون نموذج لها ضمن ملاحق الدراسة. وبعد الانتهاء من المراحل الخمسة أعلاه، تعد 3 نسخ من وثائق مسح الأراضي، حيث ترسل نسخة إلى مقر البلدية المعنية، والثانية يحتفظ بها في إدارة مسح الأراضي، أما الثالثة فتودع بالمحافظة العقارية مقابل إعداد محضر التسليم.

-الايدياع القانوني لوثائق المسح بالبلدية: إذ يتم ايداع المخططات والوثائق الملحقة بالبلدية لمدة شهر كامل بغية الإطلاع عليها واستقبال الشكاوي من كل ذي مصلحة، ويتم البت في تلك الشكاوي من طرف لجنة مسح الأراضي التي تجتمع بحضور جميع أعضائها في جلسة مغلقة، وتعمل اللجنة على السعي لإنهاء الخلافات بين المعنيين، وفي حالة فشلها تبقى الحدود المؤقتة كما هي وتحرر محضرا بذلك، وتعلم الأطراف بمنحهم مدة 3 أشهر للجوء إلى القضاء.

-ايداع وثائق المسح بالمحافظة العقارية: إن هذا الايداع هو إجراء قانوني أولي لازم من أجل إنشاء السجل العقاري وفقا لنظام الشهر العيني يتم على مستوى المحافظة العقارية، و يعمل فيه المحافظ العقاري بكل ما لديه من سلطة على فحص الوثائق المسحقة من الناحية القانونية، من أجل تحديد حقوق الملكية، والحقوق العينية الأخرى، وشهرها في السجل العقاري، ويتم هذا الايداع بعد الانتهاء من عمليات مسح الأراضي لكل قسم أو مجموعة أقسام البلدية، كما يثبت الايداع عن طريق محضر تسليم يحرره المحافظ العقاري، وكل هذه الوثائق التي يتم ايداعها بالمحافظة

وتتضمن اللجنة أعضاء دائمين وآخرين غير دائمين يرأسهم قاضي من المحكمة التي توجد بها البلدية المعنية بالمسح، وتسهر اللجنة على عملية وضع الحدود.

-عملية التصوير الجوي: يتولى المعهد الوطني للخرائط عملية التصوير الجوي، حيث تعد الصورة الجوية مركز منظور مخروطي للأرض، تشكل فيه المنطقة المعنية بالمسح بمثابة مركز المنظور، وتسلم هذه الصورة إلى الوكالة الوطنية لمسح الأراضي.

-تقسيم البلدية: يتم تقسيم البلدية إلى مجموعة أقسام بالاعتماد على مجموعة من المقاييس، أهمها تشكيل محيط القسم من حدود ثابتة كالطرق والمجاري المائية، وعدم تقسيم الأماكن المسماة أو جزء من إقليم متجانس كالمطار، كما ترقم الأقسام بالنسبة لكل بلدية انطلاقا من وحدة تصاعدية بصفة مستمرة.

ويعطى رقم 01 للقسم الواقع في شمال غرب البلدية على أن يستمر الترتيب أفقيا في اتجاه الشرق وإلى غاية حدود البلدية، ثم نحو الغرب في شكل تعرجي، ثم يقسم كل قسم إلى مجموعات ملكية يتم ترقيمها جميعا، حيث تنص المادة 15 من المرسوم (62/76) على أن: «إن مسح الأراضي المقسم إلى أقسام وإلى أماكن معلومة يعطي التمثيل على الرسم البياني لإقليم البلدية في جميع تفصيلات تجزئته إلى أجزاء للملكية وإلى قطع الأراضي».

-التحقيق الميداني: وتتشكل فرقة للتحقيق الميداني تضم كل من:

- عونان مكلفان بتحديد الملكية من مصلحة مسح الأراضي.
- عونان محققان أحدهما من المحافظة العقارية والآخر من مديرية أملاك الدولة.
- عون من البلدية.

وتستند إلى فرقة التحقيق الميداني المهام التالية:

- مطابقة حدود الملكيات العقارية في الواقع مع ما هو موجود على المخطط.
- فحص السندات المثبتة للملكية العقارية وبقية الحقوق العينية العقارية.
- جمع أقوال وتصريحات الأشخاص
- مقارنة المعلومات الناتجة عن التحقيق مع تلك الموجودة في أرشيف المحافظة العقارية ومديرية أملاك الدولة.

- إعداد بطاقات التحقيق العقاري (T5-T4-T7-T8-T9-T10)

وتسليم سند الملكية توفر شرط حيابة العقار محل المعاينة، ولم يأت القانون (02/07) بأي شيء جديد فيما يتعلق بمفهوم الحيابة والتقادم المكسب، وأشار في المادة الرابعة عشر من نفس القانون بالإحالة إلى أحكام القانون المدني، فيما تعلق بشروط الحيابة وكذا التقادم المكسب للحقوق حيث :

جاء في نص المادة الرابعة -الفقرة الأولى- من القانون رقم (02-07) أنه يمكن لأي شخص سواء كان طبيعيا أو معنويا يمارس حيابة على عقار، أن يطلب فتح تحقيق عقاري لمعاينة حق ملكيته وتسليمه سند ملكية، وتتمثل شروط الحيابة القانونية الصحيحة في:

-أن تكون حيابة العقار محل المعاينة حيابة فعلية (الركن المادي للحيابة)، أي السلطة الفعلية على العقار وذلك بقيام الحائز بأعمال مادية عليه كزراع الأرض أو وضع مواد البناء على العقار أو كالسكن في المنزل...وبالتالي لا بد أن تكون الرابطة بين الحائز والعقار المحوز قاطعة الدلالة، لا تدع أي شك (عابدين، 2002).

-أن تمارس الحيابة بصفة هادئة، أي أن تكون الحيابة قائمة دون اعتراض من الغير وألا يكون العقار محل نزاع أو تم الاستيلاء عليه باستعمال القوة أو الضغط المادي أو المعنوي فالحيابة المبنية على عيب الإكراه لا تكون صحيحة ولا قانونية لا تنتج آثارها اتجاه من وقع عليه الإكراه إلا من الوقت الذي يزول فيه العيب.

-أن تمارس الحيابة بوضوح وعلنية، فالحيابة التي تمارس بطريقة خفية أو تكون مبنية على لبس لا يعتد بها وتصبح حيابة غير قانونية ولا تنتج آثارها ولا تؤدي إلى كسب الملكية عن طريقها (زواوي، 2000-2004).

-أن تمارس الحيابة باستمرار وفي فترات غير منقطعة أي يتعين أن تتوالى أعمال السيطرة المادية على العقار فترات متقاربة فيستعمل الحائز نفس المنوال الذي يستعمل فيه المالك ملكه عادة وعليه إذا تخلف شرط الاستمرار فتكون الحيابة معيبة بعيب عدم الاستمرار.

-ألا تكون الحيابة مبنية على رخصة أو تسامح، وهو ما نصت عليه المادة 808 من القانون المدني بقولها: «لا تقوم الحيابة على عمل يأتيه الغير على أنه مجرد رخصه أو عمل يتحملة على سبيل التسامح».

فإذا مارس الحائز الحيابة بصفة هادئة، عليه ومستمرة فإنه من حقه الحصول على سند ملكية قانوني لكن شرط ضرورة استكمال مدة الحيابة المؤدية لاكتساب الحقوق العينية عن

العقارية يتم تصنيفها في بطاقات عقارية في شكل تلخيصي تتضمن كل المعلومات عن كل عقار وما عليه من تصرفات قانونية.

وعليه بعد بيان عملية المسح العقاري، فإنه من الطبيعي أن يتم إجراء التحقيق العقاري وفقا للقانون (07-02) على العقارات التي لم تخضع لعملية مسح الأراضي العام، فكما نلاحظ أن العمليتين تحتويان تحقيقا عقاريا وهدفهما واحد ألا وهو تطهير الملكية العقارية ومعرفة المالك الحقيقي للعقار وتسليمه سند الملكية.

-أن يكون العقار محل المعاينة بلا سند ملكية أو حرر بشأنه ملكية قبل أول مارس 1961:

إذ وفقا لنص المادة الثانية-الفقرة الثانية-من القانون رقم (02-07) نجد أن إجراء التحقيق العقاري لتسليم سند ملكية عقارية يشمل:

العقارات التي لا يجوز أصحابها على سندات ملكية، أي أن العقارات التي يحوز أصحابها على سندات تثبت ملكيتهم لها لا يطبق عليهم إجراء التحقيق العقاري.

العقارات التي حررت بشأنها سندات ملكية قبل أول مارس من سنة 1961، والتي فقدت حداتها ولم تعكس الوضعية العقارية الجارية والتشريعات المتتالية بخصوص إثبات الملكية العقارية، وعليه فالسندات والعقود المحررة قبل 1 مارس 1961 لا تتصف بالقوة الثبوتية تبعا لنظام الشهر الشخصي الذي كان سائدا، ولم يكن نظاما عقاريا دقيقا بل اعترته الكثير من المساوئ لاعتماده على أسماء الأشخاص في الشهر العقاري دون التحقق منهم ولا من العقار محل الشهر.

-أن يكون العقار محل المعاينة تابع للأمالك العقارية الخاصة تنص المادة 27 من القانون رقم (90/25) المتضمن قانون التوجيه العقاري على أن: «الملكية العقارية الخاصة هي حق التمتع والتصرف في المال العقاري و/ أو الحقوق العينية من أجل استعمال الأملاك وفق طبيعتها أو غرضها».

كما تقر المادة الثالثة من القانون (02/07) أن إجراء التحقيق العقاري يطبق فقط على العقارات التابعة للأملاك العقارية الخاصة، وبذلك تستبعد أصناف العقار الأخرى كالأملاك الوطنية (أراضي العرش - الأملاك العقارية الوقفية).

#### 1-1-2- الشروط المتعلقة بالحيابة ووضع اليد

باستقراء نص المادة الرابعة من القانون (02/07) نجد أن المشرع اشترط لطلب إجراء تحقيق عقاري لمعاينة الملكية،



الحفظ العقاري الولائي المختص إقليميا ويختلف محتوى الطلب والوثائق المرفقة به بحسب طالب فتح التحقيق العقاري إن كان الطالب حائزاً، أو إذا كان بيده سند ملكية محرر قبل أول مارس 1961.

## 2-1-1- طالب فتح التحقيق لا يحوز على سند ملكية (غير حائز)

في هذا الإطار جاءت المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم (147/08) المذكور سابقا ما يلي:

«يبين في طلب فتح تحقيق عقاري فردي، الموجه إلى مدير الحفظ العقاري الولائي، مقابل تسليم وصل استلام، ما يأتي: الاسم واللقب واسم الأب وتاريخ ومكان الولادة والجنسية والمهنة وعنوان صاحب الطلب.

- الصفة التي يتصرف بها صاحب الطلب، إما حائزاً وإما مالكا فردياً أو مالكا في الشيوع.

- كل الأعباء والارتفاقات الايجابية أو السلبية التي قد تنقل العقار محل التحقيق حسب صاحب الطلب.

يرفق بالطلب بما يأتي:

- مخطط طبوغرافي للعقار، وتلحق به بطاقة يُعدهما مهندس خبير عقاري على نفقة صاحب الطلب.

كل وثيقة من شأنها أن تسمح لصاحب الطلب بإثبات حقه بها».

ويوجه صاحب الطلب ملفه إلى مدير الحفظ العقاري، مرفقا بالوثائق التنظيمية المشار إليها أعلاه، وتسلم من المصلحة المختصة وصل يبين فيه الرقم التسلسلي وتاريخ الإيداع، ويفتح ملف لكل طلب حيث يعطى له رقم وتاريخ التسجيل في السجل الخاص، وذلك من أجل احتساب بداية آجال التحقيق العقاري (باشا عمر).

## 2-1-2- طالب فتح التحقيق له سند ملكية محرر قبل 1 مارس 1961

إذ يمكن أن يطلب فتح تحقيق عقاري من كل شخص يحوز سند ملكية محرر قبل 01 مارس 1961، وهذا المحرر لم يعد يعكس الوضع العقاري الحالي أو هو من ضمن العقود المفتقرة للدقة والبيان التي نجدها في العقود التوثيقية للعقارات في إطار نظام الشهر العيني وما تبينه عمليات المسح العقاري من تحديد دقيق للمساحات والحدود لذلك يصادف المحافظ العقاري بصدد المحررات قبل 01 مارس 1961 ما يلي: محررات تحتوي على كل مميزات السند الصحيح، ولكن لا تشير في متنها إلى العقار موضوع التحقيق، وبالتالي فمعاناة حق الملكية يتم من خلال تحريات في السجل العقاري ثم

طريق التقادم المكسب وهو ما نوضحه في ما يأتي.

## 1-2- ضرورة تحقق المدة القانونية للحيازة المكسبة للحقوق العينية (التقادم المكسب)

فالحيازة القانونية الصحيحة المؤدية إلى معاينة الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري لابد أن تكون قد استكملت واستوفت المدة القانونية هي مدة خمسة عشر سنة كاملة بدون احتجاج أو اعتراض من الغير (وفقا لما نصت عليه المادة 827 من القانون المدني الجزائري)، وهو ما يسمى بالتقادم الطويل هناك التقادم القصير الذي نصت عليه المادة 828 من القانون المدني وهو استكمال الحيازة بشروطها لمدة عشر سنوات بناء على سند صحيح وحسن نية الحائز ويقصد بالسند الصحيح ذلك التصرف الذي من شأنه أن ينقل الملكية أو الحق العيني إلى الحائز لو أنه صدر من مالكة الأصلي وبسبب قانوني كالبيع والوصية... وغيرها، هذا ونصت المادة 829 من القانون المدني على التقادم المكسب للحقوق الميراثية وذلك بعد مرور مدة ثلاثة وثلاثين سنة، وعدم وجود اعتراض من طرف الورثة الآخرين غير الحائز.

وعليه فإذا توافرت شروط معاينة الملكية العقارية في إطار قانون التحقيق العقاري، يحق لأي شخص حائز أن يبادر بطلب فتح تحقيق عقاري يوجه إلى مدير الحفظ العقاري الولائي المختص إقليميا وفقا لإجراءات فردية أو جماعية نبينها في الجزء الثاني الموالي.

## 2- إجراءات معاينة الملكية العقارية عن طريق التحقيق العقاري

تتم معاينة الملكية العقارية وفقا للإجراءات التي حددها القانون رقم (07/02) وكذا المرسوم التنفيذي له رقم (08/147) المؤرخ في 19-05-2008، المتعلق بالتحقيق العقاري وتسليم سندات الملكية (ج. ر.، عدد 26 بتاريخ 2008/05/25)، وباستقراء القانون (07/02) والمرسوم التنفيذي له نجد أن الإطار الاجرائي لمعاينة الملكية العقارية عن طريق التحقيق العقاري يضم أو يستلزم المرور بثلاثة مراحل إجرائية أساسية، تبدأ بتقديم طلب فتح تحقيق عقاري إلى مدير الحفظ العقاري الولائي، ونبين مقتضياته في الفرع الأول، ثم مرحلة فتح التحقيق العقاري ونوضحها في الفرع الثاني، وفي المرحلة الأخيرة تسليم سند الملكية لطالب التحقيق العقاري ونبين إجراءاتها في الفرع الثالث والأخير، كما يأتي:

## 2-1- تقديم طلب فتح التحقيق العقاري

إذ توجه طلبات فتح التحقيق العقاري إلى مسؤول مصالح

قبل تاريخ تنقل المحقق العقاري إلى عين المكان (وفقا لما نصت عليه المادة 8 منه).

-وهنا يبدأ دور المحقق العقاري في التأكد من كل شروط الحيازة التي يتطلبها سند الملكية عن طريق التحقيق العقاري وذلك بالبحث عن كل عناصر المعلومات أو التصريحات أو الوثائق الضرورية لتحديد حق الملكية العقارية، مدة الحيازة، ودراستها في موقع العقار، ولدى مختلف مصالح الحفظ العقاري وإدارات المسح، وأملاك الدولة ومديرية الضرائب أو لدى أي مصالح أخرى (وفقا لما نصت عليه المادة 10 من المرسوم 147-08 المذكور سابقا)

## 2-2-2- التحقيق العقاري الملتزم بصفة جماعية

-إذ يمكن فتح تحقيق عقاري بصفة جماعية في إطار انجاز برامج بناء وتهيئة عقارية ريفية أو حضرية (وفقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 6 من القانون رقم 02-07 المذكور سابقا)، ويكون ذلك بمقتضى قرار من الوالي، أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص (وفقا لما نصت عليه المادة 07 من القانون نفسه)، وذلك بعد أخذ رأي كل من مسؤول الحفظ العقاري الولائي، وحسب الحالة مسؤول البناء أو المصالح الفلاحية، ويحدد قرار الوالي المجال العقاري المعني بالتحقيق، ويحدد مهلة 15 يوما على الأقل لإيداع طلبات فتح التحقيق العقاري، وينشر القرار في مصنف القرارات الادارية مع تبليغه لرئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، ويعلق بمقر البلدية لإعلام الجمهور قبل شهر من بداية مهلة استلام الطلبات، ولضمان واسع للشهر والاعلام، يعلق القرار أيضا في مقر الدائرة أو الدوائر المعنية والبلديات المجاورة والمديريات الولائية للحفظ العقاري، إدارات مسح الأراضي، مديرية أملاك الدولة، مديرية الضرائب، الوالي، الشؤون الدينية والأوقاف ومديريات الفلاحة والتعمير، وقبل 8 أيام من انتهاء مهلة التعليق يرسل الوالي محاضر التعليق إلى مدير الحفظ العقاري الولائي.

-بعد انتهاء مدة الاعلام والشهر، يقدم المواطنون المعنيون بطلبات فردية بنفس عمليات التحقيق الفردي المبينة في الجزء الأول أعلاه، ويفتح سجل لقيود طلباتهم في إطار عملية جماعية، ويصدر الوالي بعد انتهاء مهلة استلام الملفات في حالة عملية جماعية للتحقيق العقاري مقررًا يتضمن تعيين المحقق العقاري الذي يبين فيه إضافة مراجع قرار الوالي، وعناصر المعلومات المدونة في مقرر فتح التحقيق العقاري المذكورة في المادة السابعة من المرسوم التنفيذي (147/08).

يتم التأكد من التعيين في الميدان أيضا من خلال الأقوال والشهادات وكذا ما هو موجود من مخططات قديمة للمسح. -محركات تخص العقار موضوع المعاينة لكن المساحة المحددة والمبينة فيه إما أقل بكثير من تلك الواردة في المخطط الطبوغرافي المرفق بالطلب وهنا يتطلب الأمر تحريات إضافية لتحديد مصدر الفائض ثم يحرر المحافظ العقاري محضر ضبط الحدود النهائية أو قد تكون المساحة المحددة في المحرر المقدم تفوق بكثير المساحة المبينة على المخطط الطبوغرافي المرفق وهنا يتعين التدقيق بين السند والتصاميم وفي حالة افتقار الدقة بشأن الحدود وعدم تطابق الوثائق والمخططات يتعين هنا ضبط الحدود حضوريا في حضور المحقق العقاري وملتزم التحقيق والجيران بحضور المهندس الخبير العقاري الذي يتولى رسم معالم حدود العقار ويحرر محضر رسم الحدود إذا اقتضت الضرورة ذلك.

## 2-2-2- مرحلة فتح التحقيق العقاري

وفي هذه المرحلة، يميز القانون (02/07) بين شكلين للتحقيق العقاري في عملية تسليم سندات الملكية وهما: التحقيق العقاري من طرف ملتزم فردي وكذا التحقيق العقاري من طرف ملتزم في إطار عملية جماعية ثم نوضح في الجزء الثالث محاضر التحقيق ومتطلباتها.

## 2-2-1- التحقيق العقاري الملتزم بصفة فردية

-إذا أقر القانون لكل شخص يدعي حيازته على عقار حسب الشروط المنصوص عليها في القانون المدني أنه يمكنه طلب إجراء تحقيق عقاري إلى مدير الحفظ العقاري الولائي المختص إقليميا، فإذا كان ملتزم الطلب لا يحوز أي سند فإنه -أي مدير الحفظ العقاري- يتأكد من صاحب الطلب إن كان حائزا فرديا أم في إطار الشيوخ وهل تقدم بالطلب بنفسه أم بواسطة وكيل، كما يتأكد من أن العقار واقع بمنطقة لم يشملها مسح الأراضي العام وأن طلبه مرفق بكل الوثائق المبينة سابقا طبقا لما تنص عليه المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم (147/08) المذكور سابقا.

-وبعد التأكد من كل هذه المعطيات يقوم مدير الحفظ العقاري بتعيين محقق عقاري من ضمن أعوان سلك مفتشي أملاك الدولة بموجب مقرر في أجل شهرين من تاريخ استلام الطلب، طبقا لما نصت عليه المادة السابعة من المرسوم التنفيذي رقم (147/08)، ويرسل المقرر إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد إلصاقه بمقر البلدية لمدة 15 يوما،

## 2-2-3-متطلبات ومعايير التحقيق العقاري

ينطلق التحقيق العقاري بنفس الكيفية، ويحرر المحقق العقاري محضر التحقيق بكل ما توصل إليه خلال العملية، وفي غضون 15 يوم على الأكثر، ابتداء من انتقاله إلى مكان تواجد العقار موضوع التحقيق، ويجب أن يتضمن المحضر ما يلي:

-معلومات عن صاحب طلب التحقيق، أصل الملكية وكيفية وضع اليد.

-تكييف عناصر وعيوب الحياة.

-إفادات الشهود مع ذكر سنهم.

ويتم نشر المحضر عن طريق اللصق في مقر البلدية المتواجدة فيها موقع العقار محل المعاينة، وذلك لمدة ثلاثين يوما، قصد تمكين كل من له مصلحة المطالبة بحقوقه عن طرق تقديم احتجاجات أو اعتراضات طبقا لما نصت عليه المادة الثانية عشرة -الفقرة الثانية- من المرسوم التنفيذي رقم (147/08) لتبدأ بعد ذلك المهلة المفتوحة للاحتجاجات والاعتراضات والتظلمات المحتملة لمدة ثلاثين يوما تبدأ بعد ثمانية (08) أيام من بداية لصق المحضر المؤقت، وفي هذه المرحلة يكون المحقق أمام نتيجتين إحداهما ايجابية ، والأخرى سلبية، ولكل مرحلة أجراءاتها الخاص .

-النتيجة ايجابية للتحقيق العقاري:ويقصد بها عدم تقديم الاحتجاج أو اعتراض، وفي هذه الحالة يحرر المحقق العقاري محضرا نهائيا يدون فيه نتائج التحقيق العقاري الذي قام به ويقوم مهندس الخبير العقاري بحضور المحقق العقاري برسم معالم حدود العقار على نفقة الملتزم (صاحب الطلب)، كما يقوم بتقييم العقار، ويعد محضر المعالم الحدودية الذي يوقع عليه أيضا المحقق العقاري، ويتم بعد ذلك المخطط الطبوغرافي بالإشارة إلى معالم حدودية ثابتة، ورقم الوحدة العقارية يسلمه إلى المحقق العقاري طبقا لمقتضيات المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم (147/08) المذكور سابقا.

-النتيجة السلبية للتحقيق العقاري: ويقصد بها أن المحضر المؤقت للتحقيق العقاري قد طالته احتجاجات واعتراضات، بشأنه شكاوي ومنازعات، في هذه الحالة يحاول المحقق العقاري اجراء صلح بين أطراف النزاع، فإذا كلل الصلح بالنجاح، وبناء على نتائج الاتفاق يحرر محضر الصلح، ويتم تعديل الامور المتنازع بشأنها، أما إذا باءت محاولة الصلح بالفشل ، يعد المحقق العقاري محضر عدم الصلح الذي يسلمه للأطراف، وفي هذه الحالة تتوقف اجراءات التحقيق

العقاري، وللطرف المنازع أجل شهرين لرفع دعوى قضائية أمام الجهات القضائية المختصة للمطالبة بإقرار حقوقه، ويقوم المحافظ العقاري بإشهار الدعوى، وذلك بالتأشير على هامش البطاقة العقارية المؤقتة المنصوص عليها في المادة 27 من الأمر (74/75) السابق ذكره، وفي حالة عدم رفع الدعوى خلال الأجل المقررة يستمر التحقيق العقاري دون الأخذ بعين الاعتبار تلك الاعترافات ويقوم المحقق العقاري بتوجيه تقرير بذلك إلى مدير الحفظ العقاري الولائي .

## 2-3-إعداد وتسليم سند الملكية

إن النتائج الايجابية للتحقيق العقاري تفضي إلى الاعتراف بأحقية طالب التحقيق ملكية العقار، ويتوج ذلك بإصدار مدير الحفظ العقاري الولائي مقرر الترقية العقاري من القطعة الأرضية باسم الطالب، ويرسل إلى المحافظ العقاري المختص إقليميا قصد التنفيذ، الذي يقوم بدوره بإشهار الحقوق الناجمة عن التحقيق العقاري، وينفذ هذا الاشهار بالتأشير على البطاقة العقارية المؤقتة، وهذا التأشير هو حجر الأساس لحق ملكية ملتزم التحقيق العقاري، إذ بناء على هذا الاشهار يعد المحافظ العقاري سند الملكية الذي يعد وجوبا وفقا للنموذج الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم (147/08)، ويرسل لمدير الحفظ العقاري الولائي، الذي يتولى بدوره تسليمه لصاحب طلب التحقيق العقاري.

أما إذا كانت نتائج التحقيق العقاري سلبية يصدر مسؤول الحفظ العقاري للولاية قرارا مسببا يتضمن رفض الترقية العقاري، في ظرف 6 أشهر ابتداء من تاريخ ايداع طلب التحقيق، ويجدر الذكر أن المادة 17 من القانون رقم (02/07) أقرت أن مقرر الرفض يكون قابلا للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة خلال الأجل المقررة قانونا.

وما تجدر الإشارة إليه في ختام هذا المطلب أنه في حالة إعداد سند الملكية الذي يسلم في إطار إجراء التحقيق العقاري الفردي (بصفة فردية) تنجم عنه تحصيل رسم الشهر العقاري حسب الجدول المحدد بموجب المادة 353 -الفقرة الخامسة- من قانون التسجيل المعدل والمتمم بالمادة 15 من قانون المالية لسنة 2008، أما بالنسبة لسندات الملكية المعدة في إطار إجراء التحقيق العقاري بصفة جماعية، فهي معفاة من هذا الرسم.

هذا وحسب نص المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم (147/08)، فإن مديرية الحفظ العقاري تمسك لكل تحقيق عقاري مغلق، ملف يحتوي على مجمل الوثائق المجمعة والمعدة أثناء

إحصاء الأملاك الوقفية من طرف مديرية الشؤون الدينية. سكوت المشرع عن ماهية المحقق العقاري المنفذ للتحقيق العقاري بصفة جماعية، باعتباره من بين أعوان الأسلاك المعادلة، لذلك بهذا الصدد نصي بوجوب إصدار قانون أساسي ينظم صلاحيات المحقق العقاري، ويحدد شروط تعيينه وواجباته ويحفظ له حقوقه، وذلك لأهمية المهمة المسندة له في تطهير الملكية العقارية، ومساهمته الجمة في القضاء على مخلفات السياسة العقارية.

نوصي باستحداث مصالح خاصة للتكفل بملفات التحقيق العقاري وحفظها، لتخفيف العبء على مديرية الحفظ العقاري التي تكون دائماً في حالة تشتت بين كثرة الملفات المقدمة والاعتراضات والمنازعات، وكذا التقييم العقاري، والإشهار واعداد سند الملكية.

نوصي بضرورة التكامل العملي بين مختلف المصالح سيما مصالح الحفظ العقاري المكلفة بتطبيق إجراء التحقيق العقاري، وكذا إدارات المسح العقاري حتى لا يحصل التكرار ويتحقق المسح الشامل لكامل التراب الوطني، وفي هذا الصدد أكد لنا مدير إدارة مسح الأراضي لولاية عنابة أنه ولا بد من استحداث مؤسسة تلم شمل الإدارات العقارية المترامية هنا وهناك وتحقق الترابط والتكامل الميداني والعملي لتحقيق أهداف المسح دون إشكالات.

ضرورة إعادة النظر في مرحلة هامة وحساسة وهي الصلح بين الأطراف المتنازعة بخصوص مقرر التحقيق الملصق على مستوى البلدية وتوكيلها لقاضي مختص في المنازعات العقارية أي الفصل بين التحقيق العقاري كإجراء له مختص، والمنازعة العقارية التي لها أيضا أصحابها وحلولها وإجراءاتها بواسطة الصلح مع إمكانية استدعاء المحقق العقاري لإبداء خبرته ورأيه بخصوص ما أعده في التقرير.

تدارك الواقع التشريعي الذي لا يخدم تماما واقع العقار في الجزائر، فقد أكد لنا مدير إدارة مسح الأراضي لولاية عنابة أننا نعانى من القصور التشريعي في العديد من المواضيع والتي لا حلول لها الى يومنا هذا حتى باللجوء إلى القضاء.

التحقيق العقاري إضافة إلى نسخة من سند الملكية المتضمن تأشيرة الشهر العقاري، أو نسخة من مقرر رفض التقييم وهذا حسب الحالة، ثم ترتب ملفات التحقيق العقاري حسب كل بلدية.

## خاتمة

في ختام الدراسة نخلص إلى أن التحقيق العقاري كآلية فعالة لتطهير الملكية العقارية ولد قانونا والجزائر في وضعية عقارية هزيلة من الناحية التشريعية، أما القضاء فقد استقبل القانون (02/07) بحوالي أكثر من 36 ألف قضية عقارية لازالت عالقة منذ السبعينات، ومن الاستحياء أن نتحدث أمام التطهير العقاري عن إجراء التحقيق العقاري الذي وحسب الخبراء لا يحل إلى جزءا وجانباً بسيطاً من مشاكل المواطن الجزائري العقارية، بل أن العمل بهذا الإجراء يجر الآلاف من الجزائريين إلى العدالة، بسبب النزاعات التي نشبت بين الراغبين في تسوية وضعية القطع الأرضية التي يحوزونها جراء الفوضى التي خلفها النظام العقاري، وقد أكد لنا المحافظ العقاري بمديرية مسح الأراضي لولاية عنابة، أنه ورغم استكمال المسح العام نسبة 100 بالمائة إلا أن غياب النصوص التشريعية التي تحل مشاكل هامة تثار لهم بعد المسح تجعل مسألة حصول المالكين على الدفتر العقاري بعيدة المنال، فضلا عن توقف العملية على طلب المالك بالحصول عليها وتقديمه للوثائق اللازمة للمحافظة العقارية، واليوم وبعد مرور أربعة عشر سنة من تطبيق إجراء معاينة الملكية العقارية عن طريق التحقيق العقاري وأكثر من 45 سنة على صدور قانون المسح العقاري نقول بضرورة تدارك جملة من التوصيات لتحقيق شفافية وفعالية إجراءات التحقيق العقاري، والتي نجم عنها منازعات زادت القضاء معاناة فوق المعاناة العقارية الموروثة قبل سنة 2007 ، نوردها فيما يلي :

## التوصيات

-إن عدم وجود سجلات جرد الأملاك الوطنية والمنصوص عليه ضمن أحكام المرسوم (455/91) المؤرخ في 23-11-1991 المتعلق بجرد الأملاك الوطنية، يجعل هذه الأملاك عرضة للاكتساب عن طريق اجراء التحقيق العقاري وكذا عدم



## المراجع

## النصوص الرسمية

1. القوانين والأوامر
2. الأمر رقم (74/75) المؤرخ في 12-11-1975، المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 92، الصادرة بتاريخ 18-12-1975.
3. القانون رقم (25/90) المؤرخ في 18-11-1990، المتضمن قانون التوجيه العقاري الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادر بتاريخ 18-11-1990.
4. القانون رقم (02/07) المؤرخ في 27-02-2007، المتضمن تأسيس إجراء لمعينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 28-02-2007.

## المراسيم التنفيذية

1. المرسوم التنفيذي رقم (62/76) المؤرخ في 25-03-1976 الذي يتعلق بإعداد مسح الأراضي العام، الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادر بتاريخ 13-04-1976.
2. المرسوم رقم (352/83) المؤرخ في 21-05-1983، الذي يبين إجراءات إثبات التقادم المكسب وإعداد عقد الشهرة المتضمن الاعتراف بالملكية، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 24-05-1983.
3. المرسوم التنفيذي رقم (254/91) المؤرخ في 27-07-1991، المتضمن كفايات اعداد شهادة الحيازة وتسليمها، الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادر سنة 1991.

## الكتب

1. باشا عمر حمدي، (2012)، آليات تطهير الملكية العقارية الخاصة، دار هومة، الجزائر.
2. زواوي فريدة، (2000-2004)، الحيازة والتقادم المكسب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
3. محمودي عبد العزيز وعلي حاج عيسى، (2011-2012)، إجراءات تفعيل الحيازة العقارية كآلية لتسليم عقود الملكية في القانون العقاري الجزائري، منشورات بغدادي، الجزائر، الطبعة الأولى.
4. عابدين محمد أمين، (2002) التقادم المكسب والمسقط في القانون، دار الفكر الجامعي، مصر.

## The reality of real estate investigation to obtain the real estate ledger up to January 2021- analysis study of the latest developments in annaba province-

### Abstract

*The real estate investigation process is of important legal and realistic in the purification of real estate ownership and the regulation of real estate containers, especially since the legislator targeted the law (07-02) that includes a procedure for inspecting the property and the delivery of title deeds through real estate investigation sensitive goals that interfered with the purification process in Algeria Especially addressing what was left behind by working with previous documents such as the contract of goodwill and bonds issued before 01march1961, as well as activating the endeavors of the in-kind month system to complete the general survey of lands and achieve greater investments of real estate funds and increase the national income of Algeria, and as a practical model we chose the real estate governorate of the state of Annaba to find out the latest statistics of the real estate survey That is, until January 2021, and what are the problems left by the previous formulas, as well as the real estate investigation, such as the most recent.*

### La réalité de l'enquête immobilière pour obtenir le livre immobilier jusqu'en janvier 2021

#### Résumé

*Le processus d'enquête immobilière est d'une importance juridique et réaliste dans la purification de la propriété immobilière et la réglementation des conteneurs immobiliers, d'autant plus que le législateur a ciblé la loi (07-02) qui comprend une procédure d'inspection de la propriété et la livraison des titres de propriété par le biais d'une enquête immobilière, des objectifs sensibles qui ont interféré avec le processus de purification en Algérie avant le premier mars 1961 système de mois aimable pour compléter le relevé général des terres, réaliser un plus grand investissement des fonds immobiliers et augmenter le revenu national de l'Algérie, et comme modèle pratique nous avons choisi le gouvernorat immobilier de l'état d'Annaba pour connaître les dernières statistiques de la enquête immobilière Soit, jusqu'en janvier 2021, et quels sont les problèmes laissés par les formules précédentes, ainsi que l'enquête immobilière, comme la plus récente.*

### Keywords

real estate investigation  
title deed  
cadastral numbering  
clearance

### Mots clés

enquête immobilière  
titre de propriété  
numérotation cadastrale  
liquidation

## مكانة ودور التربية العملية في تكوين أساتذة التربية البدنية والرياضية

The status and role of practical education in the training of teachers of physical and sports education

أ.د. بوطالبي بن جدو

Pr. Bendjdou Boutalbi

جامعة محمد أمين دباغين سطيف2، الجزائر

boutalbi.hani@yahoo.fr

د. يحيى بن حفاف<sup>(1)</sup>

Dr. Yahia Benhaffaf

جامعة محمد أمين دباغين سطيف2، الجزائر

y.benhaffaf@univ-setif2.dz

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2020-02-27

تاريخ القبول 2021-12-15

#### الكلمات المفتاحية

التربية العملية

الكفايات التدريسية

أساتذة التربية البدنية والرياضية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة التربية العملية في تحسين مستوى الكفايات التدريسية (الكفاية الاتصالية، الكفاية الوجدانية، الكفاية التقويمية) لدى طلبة قسم علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية بجامعة محمد أمين دباغين سطيف2، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي كونه أنسب المناهج العلمية للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، ولجمع البيانات حول هذا الموضوع تم توزيع الاستبيان على عينة متمثلة في 74 طالب من أصل 208 يدرسون في السنة الثالثة ليسانس تخصص نشاط البدني الرياضي التربوي تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة وخلص الباحثان أن التربية العملية تساهم بشكل إيجابي في تحسين مستوى الكفايات التدريسية (الكفاية الاتصالية والكفاية الوجدانية والكفاية التقويمية) لدى طلبة علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية الخاصة بدرس التربية البدنية والرياضية.

### مقدمة

والمدارس المختلفة في مراحل التعليم المتعددة التي يمر بها الفرد منذ الطفولة وحتى مرحلة التعليم العليا يعد من المواضيع الأساسية التي تلعب دور هام في حياة الفرد والمجتمع على المدى القريب والبعيد وذلك لما للمعلم من مكانة وأهمية خاصة عندما يقوم بأداء الرسالة التي من المفروض أن تكون أسس الرسائل الإنسانية والاجتماعية التي يتوقف عليها مدى تقدم وازدهار الجنس البشري للوصول إلى حياة أفضل، ومن هنا يتزايد الاهتمام بالعملية التعليمية والتربوية ومن يقوم بها اهتماما خاصا، بحيث يفترض أن يمتلك الصفات والقدرات والمؤهلات المناسبة لإنجازها بأفضل الوسائل والأساليب التي من خلالها يتم التوصل إلى تحقيق الأهداف المنشودة. (بسام عمر غانم، خالد محمد أبو شعيرة، 2015)

وبما أن إعداد المعلم هي نقطة انطلاق في بناء شخصيته كمعلم وكإنسان عليه تبعات ومسؤوليات ومهام تربوية بوجه خاص، خاصة وأن الإعداد الجيد يعد مسألة ضرورية وحتمية لتحقيق هذا الكيان الإنساني الهام في حياة الجماعة وحياة البشر، فجودة الإعداد لا تكون بمجرد طرح الشعارات

يعد التدريس الفعال من الاتجاهات الحديثة في التربية ويقصد به بشكل مختصر أنه ذلك النوع من التدريس الذي يسعى من خلاله المعلم إلى جعل عملية التعلم ذات معنى لدى الطلبة فتبقى المعلومات لأطول فترة ممكنة، ويكسب الطلبة من خلال هذا النوع من التدريس المهارات اللازمة للعمل والحياة، كما يتم من خلال التدريس الفعال تنمية الاتجاهات الإيجابية والميول النفسية نحو عملية التعلم خاصة وأن عملية التدريس تتطلب معلما فعالا يتسم بخصائص تظهر أثناء ممارسته التدريسية وهذا ما أثبتته دراسة marzano التي دامت 30 عام في مجال معرفة العوامل المؤثرة على التحصيل في ثلاثة مستويات (مستوى المدرسة، مستوى المعلم، مستوى الطالب)، حيث توصل إلى أن المعلم يعد العامل الأهم في دفع الطلبة نحو النجاح وأن المعلم الفعال والنشط يعد عامل حاسم ومهم في تحصيل الطلبة. (عبد الله بن خميس أمبو سعيدي وآخرون، 2019)

إن موضوع التعليم وما يحدث في عملية إعداد معلمي المستقبل وتأهيلهم للقيام بوظيفة المعلم في المؤسسات

سطيف 2 ومنه يمكننا طرح التساؤل العام:

- هل تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفايات التدريسية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2؟

ومن خلال هذا التساؤل العام يمكن طرح مجموعة من التساؤلات

- هل تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية الاتصالية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2؟

- هل تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية الوجدانية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2؟

- هل تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية التقويمية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2؟

#### الفرضية العامة

تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفايات التدريسية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2.

#### الفرضيات الجزئية

- تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية الاتصالية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2.

- تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية الوجدانية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2. تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية التقويمية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2.

#### أهداف الدراسة

- معرفة مكانة ودرجة مساهمة التربية العملية في تحسين مستوى الكفايات التدريسية لدى طلبة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

- التعرف على درجة مساهمة التربية العملية في تحسين الكفاية الاتصالية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2

- التعرف على درجة مساهمة التربية العملية في تحسين الكفاية

والاهتمام بها، وإنما هي مسألة إجرائية تقوم على أسس علمية تبدأ بتحليل مهمة التعلم ومعرفة مكوناتها وأساسياتها لتحديد متطلبات إعداد المعلم مهنيًا ونفسيًا واجتماعيًا وإداريًا. (طارق عبد الحميد البديري، 2008)

وتمثل التربية العملية المنظومة الفرعية ضمن المنظومة الكلية لإعداد مهنة التعليم في كليات التربية، حيث يقضي الطالب المعلم فترة الإعداد الموجه في رياض المتعلمين أو المدارس الإعدادية أو الثانوية، ويقوم في أثناءها بالتعرف على البيئة المدرسية والتدريب على كيفية التدريس في المواد الدراسية المختلفة لأطفال الروضة أو الصفوف المدرسية خلال فترتين منفصلة ومتصلة وذلك تحت إشراف تربوي متخصص (مشرف الكلية المدرس الموجه مدير المؤسسة) وتتيح التربية الميدانية الفرص أمام الطالب لتطبيق ما درسه وتدريب عليه في المواقف التعليمية التعلمية الواقعية، حيث تعد الوصل بين الجانبين الأساسيين وهما الجانب الأكاديمي والتربوي في عملية رائعة هي التربية العملية. (زيد لهويدي وآخرون، 2014)

كما تعد التربية العملية أحد الأعمدة الأساسية في تكوين أساتذة التربية البدنية والرياضية من خلال تجسيد وتطبيق مختلف المعارف والمعلومات والمكتسبات التي تمت دراستها خلال مسارهم التكويني والدراسي، حيث تسمح (الطالب/ المعلم) بالتدريب الفعلي على المهام الأساسية لتدريس واكتساب الكفايات التعليمية التي تساعد على الربط بين الجانب النظري والتطبيقي في العملية التعليمية.

وتشير سهيلة الفتلاوي إلى أن المعلمين عندما يعرفون الكفايات التي يطلبها عملهم فإنهم يستطيعون تحديد الأهداف التي يعملون من أجلها ويستطيعون بسهولة أن يعرفوا ما ينبغي لهم أن يتعلموه وصولاً لتحقيق الأهداف المتوخاة، ومن أهم أبعاد الكفايات التدريسية التي ينبغي أن يكتسبها البعد الأخلاقي والبعد الأكاديمي والبعد التربوي والبعد التفاعلي في العلاقات الاجتماعية والإنسانية. (سهيلة الفتلاوي، 2003)

ومن خلال الملاحظة الميدانية لواقع حصة التربية العملية منذ أن كنت طالب متربص في معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة الأغواط رأيت أنها تحتاج إلى مجموعة من الكفايات التدريسية التي من شأنها أن تساعد (الطالب/المعلم) في نجاح حصة التربية البدنية والرياضية وتحقيق مختلف الأبعاد والأهداف التي يراد الوصول إليها. ومنه أراد الطالب الباحث معرفة أهمية التربية العملية في تحسين مستوى الكفايات التدريسية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين -



هيئة الاعداد في الجامعة ومعلم المتعاون والذي يتم بعدد من المراحل، المشاهدة والمشاركة والممارسة وله عدة مكونات (المكون المعرفي الادراكي، المكون الوجداني الانفعالي، المكون الادائي). (توفيق مرعي، شريف مصطفى، 2014)

وتعرف التربية العملية هي برنامج تدريبي علمي تقدمه كليات التربية البدنية (إعداد المعلمين) على مدى فترة زمنية محدودة وتحت إشرافها، حيث يهدف هذا البرنامج إلى إتاحة الفرصة للطلاب المعلمين لتطبيق ما تعلموه من معلومات وأفكار ومفاهيم نظرية تطبيقاً علمياً في أثناء قيامهم بمهام التدريس الفعلي في المدرسة. (سعيد مزروع، 2016)

- **التعريف الاجرائي:** هي مجموعة من الأنشطة العملية التي تقوم على أساس منهجي ومدرّس تعمل على تطوير وإكساب الطالب المتربص لمختلف الكفايات التدريسية التي تتعلق بالموقف التدريسي.

### 1-2- الكفايات التدريسية

**التعريف الاصطلاحي:** مجموعة المعارف والمهارات والأساليب وانماط السلوك التي تنعكس على سلوك المعلم، والتي تظهر من خلال الدور الذي يمارسه عند تفاعله مع جميع العناصر المواقف التعليمية. (فخري رشيد خضر، 2014)

### التعريف الاجرائي

هي قدرات المعلم على أداء مهامه التعليمية بمستوى عال من الاتقان، بحيث يحقق النتائج إيجابية في سلوك المتعلم

### - الكفاية الاتصالية

**التعريف الاصطلاحي:** هي قدرة الأستاذ على استخدام الطرق المناسبة لتوصيل المعلومات بشكل صحيح والقدرة على الاتصال بكل افراد العملية التربوية، بما في ذلك المجتمع المحلي. (العيد حيتامية، 2019)

### التعريف الاجرائي

هي مجموعة من الفاظ والحركات يقوم بها الأستاذ من اجل تعديل سلوك المتعلم

### 1-3- الكفاية الوجدانية

**التعريف الاصطلاحي:** وتشير الى استعدادات المعلم وميوله ومعتقداته وقيمه واتجاهاته نحو مهنته. (زيد ظاهر هزيمية، 2014)

### التعريف الإجرائي:

هي مجموعة من الأفكار والقيم والانفعالات والمبادئ والدوافع التي يجب ان تتوفر في أستاذ التربية البدنية والرياضية للقيام

الوجدانية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين -سطيف2  
- التعرف على درجة مساهمة التربية العملية في تحسين الكفاية التقويمية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين -سطيف2  
- معرفة واقع التربية العملية بقسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سطيف2  
**أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع المعالج والمتمثل في قصي ومعرفة آراء الطلبة والأساتذة لمكانة ودرجة مساهمة التربية العملية في تحسين مستوى الكفايات التدريسية لدى الطلبة المتربصين وذلك من خلال الوقوف على جوانب القوة وتعزيزها وتحديد جوانب الضعف والعمل على إصلاحها وتصحيحها، ويمكن تحديد أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تعد التربية العملية من اهم مكونات التي تعمل على إعداد الأساتذة التربية البدنية والرياضية.

- تساهم في تحسين برامج التربية العملية على مستوى المعاهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية وهذا من خلا النتائج المتوصل اليها.

- إبراز أهم السلبيات التي تواجهها التربية العملية لاتخاذ التدابير اللازمة ورفع التوصيات للمعنيين لتغلب عليها خلال ما تظهره النتائج المتوصل اليها

- تساعد هذه الدراسة لفتح الطريق امام الباحثين والمهتمين بالتربية العملية وبرامج إعداد المعلمين لأجراء البحوث والدراسات في مجال التربية العملية.

- معرفة الكفايات التدريسية الأكثر ممارسة واستخدما من قبل الطلبة في حصص التربية العملية.

- تنمي الاتجاهات وميولات الطلبة نحو التربية العملية مما يعمل على تحسين كفاياتهم التدريسية.

- تعد هذه الدراسة الحالية استجابة بما ينادي به التربويون من ضرورة استخدام الأساليب والطرق الحديثة والمتنوعة في إعداد المعلمين قبل الخدمة كي يصبحوا مؤهلين للقيام بمهنة التدريس.

### 1- تحديد المفاهيم والمصطلحات

#### 1-1- التربية العملية

**التعريف الإصلاحي:** هي الجانب التطبيقي من برنامج إعداد المعلمين (قبل الخدمة) وتأهيلهم (أثناء الخدمة) وتدريبهم الذي يتم في الصف وفي خارجه من قبل المعلم وإشراف

بواجباته اتجاه العملية التعليمية

#### 1-4- الكفاية التقويم

**التعريف الاصطلاحي:** في مجال التربية يعرف التقويم بأنه: العملية التي ترمي إلى معرفة مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف العامة التي يتضمنها المنهج، كذلك نقاط القوة والضعف به حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة بأحسن صورة ممكنة. (رجاء محمود أبو علام، 1987)

#### - التعريف الاجرائي

مجموعة الإجراءات المستمرة التي تساعد المعلم لمعرفة وحصول على بيانات كمية وكيفية حول نتائج التعلم، وكل هذا لتتبع ومعرفة مدى التغير الذي يطرأ على سلوك المتعلم ويعرفه دوتري Daugtreي بأنه: عملية تربوية تتم باستخدام أساليب القياس التي تجرى على النتائج أو العمليات وتؤدي من ثم إلى عرض البيانات بطريقة كمية ونوعية يعبر عنها بطريقة ذاتية وموضوعية من خلال إجراء المقارنات مع محاكاة موضوع سلفا. (محمد سعيد عزمي، 1996)

#### 1-5- الطالب/المعلم

**التعريف الاصطلاحي:** هو طالب الكلية الذي يتدرب على التدريس والوظائف الفنية والإدارية التي يقوم بها المعلم، تحت إشراف المؤسسة التعليمية التي يدرس بها، فهو الطالب لأنه لم يكمل دراسته ولم يتخرج من الكلية ومعلم بحكم تدريبه عددا من الحصص في إحدى المدارس المتعانة، فهو طالب ومعلم في آن واحد. (بسام عمر غانم، خالد محمد أبو شعيرة، 2015)

#### 2- الدراسات السابقة والمثابة

عبد المجيد رحموني 2019 «علاقة بعض سمات شخصية أستاذ تربية بدنية ورياضية بالممارسات التدريسية أثناء الدرس في الطور الثانوي» (عبد المجيد رحمون، 2019) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين مستوى الممارسات التدريسية التي يعتمد عليها الأستاذ في حصة تربية البدنية والرياضية، كما تهدف للتعرف على تأثير هذه السمات على العملية التعليمية التعلمية.

**المنهج المتبع:** اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي.

**أدوات البحث:** استعمل الباحث أداتين متمثلتين في المقياس (السمات الشخصية) والاستبيان (ممارسات التعليمية).

**العينة:** اشتملت هذه الدراسة على 90 أستاذ وأستاذة موزعين

على 34 مؤسسة ممثلون 51,42 % من المجتمع الأصلي، تم اختيار العينة بطريقة عشوائية.

**نتائج الدراسة:** توصل الباحث إلى:

- سمات الشخصية الإيجابية (تحمل المسؤولية، الثقة بالنفس، الاتزان الانفعالي) لدى أستاذ التربية البدنية والرياضية لها تأثير إيجابي وفعال على الممارسات التعليمية.

- السمات الشخصية السلبية (سمات الانطوائية) لدى الأستاذ تعيق عملية الممارسات التعليمية لها تأثير سلبي الأداء البيداغوجي.

**دراسة رابع حشاني 2018 «دور برنامج التربية العملية في اكتساب طلبة المعاهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية للمهارات التدريسية» (رابع حشاني، 2018)** هدفت هذه الدراسة لمعرفة:

- مدى مساهمة برنامج في اكتساب طلبة المعاهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية للمهارات التدريسية. - التعرف على العلاقة التي تربط برنامج التربية العملية بمؤشرات المهارات (تخطيط، تنفيذ، تقويم، إدارة الصف). - معرفة كيف تساهم التربية العملية في أعداد الطلبة المعاهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية وتنمية قدراته وارتقاء بمهنة التعليم.

**منهج الدراسة:** الوصفي الارتباطي.

**مجتمع الدراسة:** طلبة سنة ثالثة ليسانس ل.م.د. تخصص تربية حركية بسكرة والبالغ عددهم 204

#### نتائج الدراسة

- يساهم برنامج في اكتساب طلبة المعاهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية للمهارات التدريسية حسب وجهة نظر الطلبة والأساتذة المتعاونين.

- وجود فروق في وجهات نظر لطلبة والأساتذة المتعاونين في مدى مساهمة البرنامج في اكتساب الطلبة للمهارات التدريسية صالح الطلبة أنفسهم.

- توجد علاقة دالة احصائيا بين برنامج التربية العملية ومؤشرات المهارات التدريسية من وجهة نظر الطلبة والأساتذة.

**دراسة طاهر رحمون، 2018 «برامج التربية العملية وعلاقتها في بناء المعارف التربوية واكتساب الممارسات التعليمية لدى طلبة علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية بجامعة الأغواط والجلفة» (طاهر رحمون، 2018)** هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة وتقويم برامج التربية العملية المعتمدة من طرف

المعاهد التربية البدنية والرياضية ومدى اسهامها في اكساب الطلبة للممارسات التعليمية.  
المنهج المستخدم: المنهج الوصفي الارتباطي.  
العينة: جميع طلبة سنة ثالثة ليسانس وجميع الطلبة ماستر «1».  
أداة الدراسة: الاستبيان.

نتائج المتوصل اليها:

اشارت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين برامج التربية العملية والممارسات التعليمية وبناء المعارف لدى طلبة علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية بجامعة الأغواط والجللفة.

دراسة محمد قطاف (2015) «واقع وحدة التربية العملية وتأثير برامجها في تطوير الكفاية التدريسية لدى طلبة معاهد التربية البدنية والرياضية في الجزائر» (محمد قطاف، 2015)

هدف الدراسة: للكشف عن العلاقة المعنوية بين برامج التربية العملية واكتساب وتطوير كفايات التدريس لطلبة معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية بجامعة الأغواط في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة.

المنهج المتبع: قام الباحث باختيار المنهج الوصفي الارتباطي أدوات جمع البيانات: قام الباحث ببناء استمارتان على طريقة ليكبيرت تقيسان درجة المعرفة ودرجة التطبيق للكفايات التدريسية المقترحة في الدراسة.

عينة الدراسة

-جميع طلبة السنة الثانية ليسانس 212 طالب.

-جميع طلبة السنة الثالثة ليسانس 185.

نتائج الدراسة

-توجد علاقة معنوية بين برامج التربية العملية واكتساب وتطوير كفايات التدريس لطلبة معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية بجامعة الأغواط في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة.

- وجود علاقة معنوية بين برامج التربية العملية واكتساب طلبة لكفاية التخطيط لدرس التربية البدنية والرياضية لأفراد عينة الدراسة.

-وجود علاقة معنوية بين برامج التربية العملية واكتساب لكفاية التمهيد لدرس التربية البدنية والرياضية لأفراد عينة الدراسة.

-وجود علاقة معنوية بين برامج التربية العملية واكتساب طلبة لكفاية الاتصال والتفاعل الصفّي لدرس التربية البدنية

والرياضية لأفراد عينة الدراسة.

مسعود بورغدة محمد، مريوح عبد الوهاب 2013 «تقييم مهارات التدريس لطبية معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية جامعية قسنطينة 2» (مسعود بورغدة محمد، مريوح عبد الوهاب، 2019)

هدفت هذه الدراسة لتقييم مهارات التدريس لدى طلبة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية جامعة قسنطينة 2.

المنهج المتبع: المنهج الوصفي.

أداة البحث: استبيان.

العينة عشوائية حيث بلغ عددها 115 طالب يدرسون سنة ثالثة ليسانس جامعة قسنطينة 2.

نتائج الدراسة:

-طلبة قسم التربية البدنية والرياضية يقدمون مستوى جيد في محور التخطيط.

-طلبة قسم التربية البدنية والرياضية يقدمون مستوى جيد في محور التنفيذ.

-طلبة قسم التربية البدنية والرياضية يقدمون مستوى جيد في محور التقويم.

-طلبة قسم التربية البدنية والرياضية يقدمون مستوى جيد في محور تنظيم وإدارة الفصل.

دراسة سعود فرحان العنزي 2015-جامعة الشقراء-الأردن، عنوان الدراسة "المشكلات التي تواجه طلبة التربية العملية في جامعة شقراء من وجهة نظر الطلبة المعلمين أنفسهم" (سعود فرحان العنزي، 2015)

الهدف من الدراسة

-تهدف الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه طلبة التربية العملية في جامعة الشقراء من وجهة نظر الطلبة المعلمين أنفسهم

-التعرف على مدى اختلاف هذه المشكلات باختلاف التخصص والجنس والمعدل الأكاديمي

-منهج الدراسة: استخدام الباحث المنهج الوصفي

-أداة الدراسة: استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات نظار لملائمته لطبيعة الموضوع وأهداف الدراسة وشملت الاستبانة 43 فقرة موزعة على خمسة مجالات المشرف التربوي. -المعلم المتعاون -الادارة المدرسية. -طبيعة البرنامج. -طلبة المدرسة.

- عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من 136 طالب لسنة الجامعية 2013-2014  
- نتائج الدراسة

تتلخص أهم نتائج البحث في:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيري التخصص والجنس.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المعدل التراكمي.

أما فيما يخص التوصيات فقد أوصت هذه الدراسة على ما يلي:

- توزيع دليل التربية العملية على الطلبة المعلمين لتوضيح المهام والأعمال.

- تطوير كفاءات المشرفين الأكاديميين المتابعون لبرنامج التربية العملية.

- اختيار المدارس المتعاونة وفق شروط ومعايير توفر للمعلمين الطلاب أفضل الأجواء التربوية المناسبة للتدريب.

- عقد اللقاءات لمناقشة المشكلات التي تواجه الطلبة المعلمين والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. - العمل على تعزيز الثقة بالنفس عند الطالب المعلم اثناء التربية العملية.

- تمكين الطلبة المعلمين من مناقشة قضايا الطلبة، والإشراف على الأنشطة

### التعقيب على الدراسات السابقة والمساهمة

يتضح من خلال اطلاع الباحث على ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وما خرجت به من توصيات حول برامج التربية العملية ومدى إسهاماتها وعلاقتها باكتساب الكفاءات التدريسية سواء المعارف والممارسات وسواء كانت محلية داخل الوطن أو عربية أو أجنبية، حيث تناولت برامج التربية العملية وكل ما يتعلق بها وبجزئياتها وجد الباحث أن جميع الدراسات بشكل أو بآخر تسعى إلى سد الثغرات والتقليل من الصعوبات التي تواجه مستخدمي برامج التربية العملية والرفع من قيمة كل ما من شأنه إنجاح هاته البرامج وتوفير الظروف المناسبة لجميع الطلبة ومعلمي وأساتذة المستقبل لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم ومهاراتهم النظرية والميدانية وكل هذا لتجسيد بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات التي تنتهجها معظم المنظومات التربوية.

- استعمال الباحثين في اغلب الدراسات السابقة المشابهة المتناولة في الدراسة للمنهج الوصفي، واستعمالهم أيضا للاستبيان كأداة لجمع البيانات، وبدرجة أقل المقاييس والملاحظة.

- وبصورة عامة أكدت جميع الدراسات على أهمية برامج التربية العملية وخصوصا التدريس المصغر والتربص الميداني لما لهما من أثر على رفع كفاءات الطالب.

- تعد التربية العملية وسيلة هامة من وسائل رفع الكفاءات المرجوة لدى الطلبة وهذا تماشيا مع تطبيق المنظومة التربوية للمناهج الحديث في طرق التدريس كمنهاج المقاربة بالكفاءات.

- معرفة بعض الصعوبات وكل ما من شأنه أن يعيق تجسيد برامج التربية العملية على أرض الواقع ومحاولة مساعدة مشرفي برامج التربية العملية على تجاوزها.

- معرفة معظم الكفاءات الممارسة بنسبة ضئيلة على غرار كفاءة التقويم للتعلم الخاص بتلاميذ مقارنة بالكفاءات الأخرى.

### 3- المنهج المتبع في الدراسة

يعرف المنهج الوصفي على أنه « المنهج الذي يتعلق بجمع البيانات من أجل اختبار الفروض أو الإجابة على أسئلة بشأن الحالة الراهنة لموضوع الدراسة. (محمد مهني غانم، سمير عبد القادر جاد، 2004)

دراستنا تم الاعتماد على المنهج الوصفي، بغية وصف الظاهرة ومحاولة التوصل إلى وضع استنتاج عام وشامل للظاهرة المدروسة وذلك من خلال التحليل الذي سيساهم في الكشف عن وجود علاقة معنوية بين حصة التربية العملية واكتساب طلبة السنة الثالثة جامعي لبعض الممارسات التعليمية وذلك لكونه الأنسب للموضوع المدروس.

### مجتمع وعينة الدراسة

قمنا بتوزيع الاستمارة على 100 طالب بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة البالغ عدده 208 استرجعنا منها 74 استمارة.

### الدراسة الاستطلاعية

الدراسة الاستطلاعية أو الكشفية تهدف إلى الاستطلاع على الظروف المحيطة بالظاهرة وكشف جوانبها وأبعادها وهي تساعد الباحث في صياغة مشكلة البحث صياغة دقيقة ووضع الفرضيات في المرحلة التالية تمهيدا لبثها بحثا معمقا وشاملا.

الهدف من القيام بالدراسة الاستطلاعية هو تدريب الباحث على الأساليب والأدوات المستخدمة في الدراسة، بحيث يتمكن من تطبيقها بمهارة أكبر على مجموعة الدراسة الأساسية ولمعرفة بعض النقاط الهامة التي قد يلاحظها عن تطبيقه للأدوات والأساليب على العينات الاستطلاعية والتأكد من صلاحيتها وبلورة موضوع البحث وصياغته بطريقة أكثر إحكاماً



**-صدق الأداة**

-تم في البداية الاطلاع على بعض الدراسات السابقة وبعض المراجع والمقاييس التي تناولت هذا الموضوع.

-محاولة استخراج ووضع أكبر قدر ممكن من العبارات التي تقيس الكفايات التدريسية التي نحن بصدد دراستها عن طريق اقتباس عبارات من:

- بعض الاختبارات والمقاييس التي بنيت لأجل قياس الكفايات والممارسات التي نحن بصدد دراستها.

ب. عملية التحكيم (صدق المحكمين) والصدق الظاهري وصدق المضمون:

وفي هذه المرحلة تم تحكيم المقياس من طرف الأساتذة وذلك لقياس صدقه الظاهري بعرضه على مجموعة من الأساتذة المختصين في علوم التربية البدنية والرياضية بجامعة الأغواط.

قمنا بتقديم الاستبيان إلى عدد من أعضاء هيئة التدريس، (02) أساتذة من قسم التربية البدنية والرياضية بجامعة الأغواط (02) أساتذة من قسم التربية البدنية والرياضية بجامعة سطيف 2 وذلك بهدف:

-تحديد مدى وضوح العبارات.

-تحديد العبارات المتكررة والتي تعطي نفس المعنى.

-حذف أو تعديل أو إضافة أي بند يرويه مناسباً.

-مدى ملائمة الاختبار لما وضع لقياسه.

ولقد أسفرت النتائج على بعض الملاحظات التي أخذناها بعين الاعتبار، وتم إجراء بعض التعديلات المناسبة.

حساب الاتساق الداخلي لمحاور الاستمارة:

**الجدول (02): معاملات الارتباط بين مجموع الدرجات الكلية ودرجة التطبيق طلبية التربص الميداني لعبارات الكفاية الاتصالية**

| العبارة                                         | درجة التطبيق |                   |
|-------------------------------------------------|--------------|-------------------|
|                                                 | الصدق الذاتي | الدلالة الاحصائية |
| كفاية الاتصالية                                 | 0.69         | 0.83              |
| 1. أتكلم بلغة واضحة ومفهومة                     | 0.56         | 0.74              |
| 2. أعمل على إنشاء علاقات طيبة مع التلاميذ       | 0.55         | 0.74              |
| 3. أوجه عبارات العتاب للتلاميذ المشاغبين        | 0.44         | 0.66              |
| 4. أشجع التلاميذ بعبارات حماسية                 | 0.45         | 0.66              |
| 5. أحث التلاميذ على مبدأ التعاون والعمل الجماعي | 0.52         | 0.72              |
| 6. أشرك التلاميذ في عملية المناقشة              | 0.56         | 0.74              |

وتحديد المفاهيم الأساسية ذات صلة بموضوع الدراسة.

شملت عينة الدراسة الاستطلاعية 10 طالبا يدرسون في السنة الثالثة LMD في قسم التربية البدنية والرياضة بجامعة سطيف 2.

قمنا بتوزيع استمارات الدراسة على الطلبة حيث شرحنا طريقة ملأ الاستمارات والإجابة على بعض تساؤلات للطلبة حتى يتسنى لهم الإجابة على كل عبارات الاستمارة المتعلقة بتقييم الكفايات التدريسية وبعد تفريغها والقيام بالمعالجات الإحصائية تحصلنا على نتائج أولية تتماشى مع فرضيات الدراسة.

**أداة الدراسة**

الاستبيان: يعتبر الاستبيان أداة تستخدم في البحوث العلمية للحصول على البيانات المرتبطة بالموضوع، كما أنه يتبع نوع الدراسة التي تتعلق بتطبيقه وهو يستعمل للحصول على البيانات والمعلومات على ما هو قائم بالفعل، حتى يتمكن الباحث من تحقق من صحة الفروض المطروحة، ويعتمد على مجموعة من الأسئلة المكتوبة تقدم إلى مجموعة من الأشخاص يقومون بالإجابة عليها وقد يرسل عبر البريد أو يقدم إلى الأفراد من قبل الباحث. (بوداود عبد اليمين، عطا لله أحمد، 2009)

الجدول (01): تكون الاستبيان من 22 سؤال تم طرحها على عينة الدراسة وقد تكون من المحاور التالية:

| المحاور                          | الأسئلة      |
|----------------------------------|--------------|
| المحور الأول: الكفاية الاتصالية  | من 01 الى 06 |
| المحور الثاني: الكفاية الوجدانية | من 07 الى 15 |
| المحور الثالث: الكفاية التقويمية | من 16 الى 22 |

الجدول (03) معاملات الارتباط بين مجموع الدرجات الكلية ودرجة التطبيق طلبه التربص الميداني لعبارات كفاية الوجدانية

| العبارات                                                                  | درجة التطبيق  |              |                   |
|---------------------------------------------------------------------------|---------------|--------------|-------------------|
|                                                                           | قيمة الارتباط | الصدق الذاتي | الدلالة الإحصائية |
| كفاية الوجدانية                                                           | 0,87          | 0.93         | دال               |
| 7. تستخدم الإثارة الوجدانية في افتتاحية درس تربية البدنية والرياضية       | 0,57          | 0.75         | دال               |
| 8. أعمل على إنشاء علاقات طيبة بيني وبين التلاميذ وبين التلاميذ فيما بينهم | 0,62          | 0.78         | دال               |
| 9. يحفز التلاميذ بعبارات التشجيع والتفاؤل لزيادة تفاعلهم مع الدرس         | 0,61          | 0.78         | دال               |
| 10. تحث التلاميذ على مبدأ التعاون والتسامح لتقوية البعد العلائقي بينهم    | 0,40          | 0.63         | دال               |
| 11. تغرس في شخصية التلاميذ التمتع بالروح الرياضية وتقبل الهزيمة           | 0,50          | 0.70         | دال               |
| 12. تسعى لتغيير السلوكات الانفعالية للتلاميذ من السلبية الى الإيجابية     | 0,60          | 0.77         | دال               |
| 13. تغرس في شخصية التلاميذ التمتع بالروح الرياضية وتقبل الهزيمة           | 0,43          | 0.65         | دال               |
| 14. تختار المكان المناسب في عملية الشرح ليشعر التلميذ أنك بجانبه          | 0,51          | 0.71         | دال               |
| 15. تغرس في شخصية التلاميذ تقبل الحوار والمواجهة الفردية والجماعية        | 0,34          | 0.58         | دال               |

الجدول (04) معاملات الارتباط بين مجموع الدرجات الكلية ودرجة التطبيق طلبه التربص الميداني لعبارات كفاية التقويمية حساب معامل الثبات

| العبارات                                                          | درجة التطبيق  |              |                   |
|-------------------------------------------------------------------|---------------|--------------|-------------------|
|                                                                   | قيمة الارتباط | الصدق الذاتي | الدلالة الإحصائية |
| كفاية التقويم                                                     | 0,75          | 0.86         | دال               |
| 1. أستخدم التقويم التشخيصي في بداية كل وحدة تعليمية وأوظف نتائجه. | 0,60          | 0.77         | دال               |
| 2. أراعي الاستمرارية في تقويم التلاميذ في جميع الدروس             | 0,65          | 0.80         | دال               |
| 3. أطبق أساليب التقويم المناسبة لقياس مدى تحقيق الأهداف           | 0,42          | 0.64         | دال               |
| 4. أنوع في أساليب التقويم بما يتلاءم مع الأهداف التعليمية         | 0,51          | 0.71         | دال               |
| 5. أستخدم شبكة الملاحظة في تقييم الأداء المهاري                   | 0,50          | 0.70         | دال               |
| 6. أراعي الفروق الفردية بين التلاميذ عند إجراء الاختبار           | 0,44          | 0.66         | دال               |
| 7. أستخدم التقويم تحصيلي في نهاية كل وحدة تعليمية                 | 0,67          | 0.81         | دال               |

قمت بحساب معامل الثبات عن طريق التطبيق مرة واحدة. بطريقة ألفا كرو نباخ

| عدد أفراد العينة | Alpha de Cronbach |
|------------------|-------------------|
| 74               | 0,822             |

#### الأساليب الإحصائية

بعدما تم جمع بيانات الدراسة الأولية عن طريق إجابات عينة الدراسة على عبارات الاستمارة، تمت معالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وقمنا بالمعالجة الإحصائية باستخدام: التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوسط المرجح،

معامل البّات ألفا كرو نباخ .

### تحليل النتائج

الجدول رقم (05): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومجموع الدرجات لعببارات المحور الأول الكفاية الاتصالية.

| العبارات   | الأوزان |         |        |         |        |         | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الوسط المرجح | درجة مساهمة |
|------------|---------|---------|--------|---------|--------|---------|-------------------|-----------------|--------------|-------------|
|            | نادرا   |         | أحيانا |         | دائما  |         |                   |                 |              |             |
|            | النسبة  | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار |                   |                 |              |             |
| العبارة 01 | 58      | 78,4    | 16     | 21,6    | 0      | 0       | 0,414             | 2,76            | 2,78         | كبيرة       |
| العبارة 02 | 65      | 87,8    | 7      | 9,5     | 2,7    | 2       | 0,428             | 2,88            | 2,85         | كبيرة       |
| العبارة 03 | 47      | 63,5    | 27     | 36,5    | 0      | 0       | 0,485             | 2,64            | 2,63         | كبيرة       |
| العبارة 04 | 42      | 56,8    | 30     | 40,5    | 2,7    | 2       | 0,554             | 2,54            | 2,54         | كبيرة       |
| العبارة 05 | 61      | 82,4    | 6      | 8,1     | 9,5    | 7       | 0,626             | 2,73            | 2,73         | كبيرة       |
| العبارة 06 | 52      | 70,3    | 18     | 24,3    | 5,4    | 4       | 0,584             | 2,65            | 2,65         | كبيرة       |

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة تكرارات تتراوح من 0 الى 65 اما النسبة المئوية من 0 الى 78.4 اما عن الانحراف المعياري 0.428 الى 485.0 ومتوسط حسابي 2.54 الى 2.88.

إن التدريس عملية اتصال بين المعلم والتلميذ ويحاول المعلم إكساب تلاميذه المهارات والخبرات التعليمية المطلوبة ويستخدم طرقا ووسائل تعينه على ذلك مع جعل المتعلم مشاركا فيما يدور حوله في الموقع التعليمي، ويحرص من خلالها المعلم على نقل الرسالة إلى المتعلم في أحسن صورة ممكنة. (عفاف عثمان عثمان، 2008)

ان الاتصال التعليمي ليس نقلا للمعلومات من الأستاذ إلى التلميذ فقط كما يتصور البعض ولكنه عملية مشتركة مبنية على التفاهم والقبول والرضا، وهذه العملية تثير استجابات معينة عند المستقبل (التلميذ) ينتج عنها خبرة عن طريق اكتساب معارف جديدة لديه، ودليل نجاح هذه العملية هو ازدياد القدر المشترك من هذه الخبرة بين مبدأها وهو المصدر الأستاذ أو المعلم ومتلقها وهو المستقبل إن عملية تشجيع طلبة التريص الميداني للتلاميذ أثناء درس التربية البدنية والرياضية و ذلك عن طريق العبارات الحماسية بصوت علي و وضح و تذكر أن تكون عباراتك المعنوية و الجوائز

المادية الممنوحة للطلبة عادلة و واقعية و تمنحها لتلاميذك حسب انجازاتهم و ليس حسب أهوائك الشخصية ويمثل نبرات الصوت احد السمات الاساسية التي يجب أن تتوفر في حديث المدرس ذلك لأنه في حالة إذا لم يتمكن الطلبة من سماع المدرس أو فهم ما يقول فإنهم لن يتمكنوا من تنفيذ ما يطلب منه ان صوت المدرس وطريقة إلقائه و تشجيعه للتلاميذ أثناء أداء المهام التدريسية ونداءاته ومكان وقوفه وتحركاته كل هذه الأمور لها وزن كبير في العمل على فرض النظام في الدرس التلميذ وهذا ما يتماشى مع دراسة محمد قطاف والتي كانت بعنوان واقع وحدة التربية العملية وتأثير برامجها في تطوير الكفاية التدريسية لدي طلبة معاهد التربية البدنية والرياضية في الجزائر تؤكد معظم الدراسات التربوية في مجال التعليمية ان نجاح المعلم في تحقيق أهداف عمليتي التعليم، والتعلم يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة الاتصال بين المعلم وتلاميذه، وبين التلاميذ فيما بينهم، ان عملية التدريس لا يمكن ان تتم إلا بعملية الاتصال، وبعد القسم المكان الأمثل لهذه العملية لهذه العملية الجوهرية التي بدونها لا يحدث الأثر المطلوب في العملية التربوية.

الجدول (06): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومجموع الدرجات  
لعبارات المحور الثاني الكفاية الوجدانية.

| العبارات   | الأوزان |         |        |         |        |         | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الوسط المرجح | درجة مساهمة |
|------------|---------|---------|--------|---------|--------|---------|-------------------|-----------------|--------------|-------------|
|            | نادرا   |         | أحيانا |         | دائما  |         |                   |                 |              |             |
|            | النسبة  | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار |                   |                 |              |             |
| العبارة 07 | 30      | 40,5    | 40     | 54,1    | 4      | 5,4     | 0,584             | 2,35            | 2,35         | كبيرة       |
| العبارة 08 | 60      | 81,1    | 14     | 18,9    | 0      | 0       | 0394              | 2,81            | 2,81         | كبيرة       |
| العبارة 09 | 57      | 77      | 15     | 20,3    | 2      | 2,7     | 0,498             | 2,74            | 2,74         | كبيرة       |
| العبارة 10 | 32      | 43,2    | 34     | 45,9    | 8      | 10,8    | 0,664             | 2,32            | 2,32         | متوسطة      |
| العبارة 11 | 61      | 82,4    | 11     | 14,9    | 2      | 2,7     | 0,468             | 2,80            | 2,80         | كبيرة       |
| العبارة 12 | 41      | 55,4    | 28     | 37,8    | 5      | 6,8     | 0,625             | 2,49            | 2,49         | كبيرة       |
| العبارة 13 | 22      | 29,7    | 50     | 67,6    | 2      | 2,7     | 0,505             | 2,27            | 2,27         | متوسطة      |
| العبارة 14 | 39      | 52,7    | 33     | 44,6    | 2      | 2,7     | 0,555             | 2,50            | 2,50         | كبيرة       |
| العبارة 15 | 33      | 44,6    | 33     | 44,6    | 8      | 10,8    | 0,668             | 2,34            | 2,34         | كبيرة       |

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة تكرارات تتراوح من 0 الى 61 اما النسبة المئوية من 0 الى 82.4 اما عن الانحراف المعياري 0.394 الى 0.668 ومتوسط حسابي 2.32 الى 2.81

ومن خلال تحليلها نجد الطلبة يميلون إلى المعلم الذي يجيد استعمال مهارة لتحفيز ويتحكم في تسيير مختلف مراحل الدرس داخل الحصة ويستخدم التمارين الرياضية التي تتميز بالإثارة والتشويق ويعمل على تقوية تعزيز روح الجماعة بينهم، وعليه أن يتجنب التحيز لبعض الطلبة دون آخرين والإكثار من استعمال العقوبات ينقص من إقبال ومشاركة من أجل تطبيق مهارة إثارة دافعية التعلم لدى الطلبة.

ان المعلم الناجح يجب ان تكون عنده القدرة على فن التعامل مع الطلاب مهما كانت نوعيتهم يجب عليه البحث عن اي طريقة يستطيع من خلالها ان يجعل جميع التلاميذ يشاركون في الحصة. فعلى سبيل المثال عندما يكون طالب في الحصة لا يجري مع زملائه في بداية الحصة لا تقوم بتوبيخه او تقلل من احترامه فهناك الكثير من الطرق الناجحة التي تستطيع من خلالها اقناعه بالمشاركة الفعالة في الحصة يجب ان تتحدث معه بانفراد وتقوم بتشجيعه او جعله قائدا لمجموعة ما، فهذه الطريقة تعطيه الثقة بنفسه مثل نوع العلاقة التي

تنشأ بين المدرس و الطلاب هي احد العوامل التي من المحتمل أن يكون لها تأثير كبير على مناخ الحصة، من الجدير بالذكر أن العلاقات الإيجابية تتسم بالاحترام المتبادل لذلك يجب ان يضع المدرسون خطط لهذا الموضوع ويراقبوا تقدمهم فيه -كما أشار عزة جرادات ان حصة التربية العملية تكسب مبادئ إثارة الدافعية.

- استخدام معظم الحواس في عملية التعلم يؤدي إلى حدوث مشاركة أفضل من قبل الطلبة وتنمية حدوث مشاركة أفضل من قبل الطلبة وتنمية الاتجاه الايجابي لديهم نحو عملية التدريس

-تنويع الأساليب والأنشطة التعليمية داخل الموقف التعليمي يؤدي إلى تشويق الطلبة.

- إشراك الطلبة في التخطيط لعملية التعلم والتعليم يؤدي إلى زيادة مشاركتهم وفعاليتهم في العملية التعليمية.

-جعل النشاط التعليمي يتناسب مع قدرات الطلبة وخصائصهم النمائية يشجعهم على المشاركة أكثر.

- إن مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة يجعل لكل طالب دوراً في العمليات التعليمية وفي هذا ضمان المشاركة الإيجابية لجميع الطلبة.



-طرح الأسئلة المشوقة والمثيرة للتفكير بأشكالها المختلفة

وهذا ما يتماشى مع دراسة وليد بن معتوق محمد زعفراني والتي كانت بعنوان الكفايات التربوية اللازمة لمعلم التربية البدنية من وجهة نظر المشرفين التربويين ومديري المدارس بمنطقة مكة المكرمة.

الجدول (07): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومجموع الدرجات لعبارات المحور الثالث الكفاية التقويمية.

| العبارات   | الأوزان |         |        |         |        |         | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الوسط المرجح | درجة مساهمة |
|------------|---------|---------|--------|---------|--------|---------|-------------------|-----------------|--------------|-------------|
|            | نادرا   |         | أحيانا |         | دائما  |         |                   |                 |              |             |
|            | النسبة  | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار |                   |                 |              |             |
| العبارة 16 | 38      | 51,4    | 36     | 48,6    | 0      | 0       | 0,503             | 2,51            | 2,51         | كبيرة       |
| العبارة 17 | 35      | 47,3    | 35     | 47,3    | 5,4    | 4       | 0,597             | 2,42            | 2,42         | كبيرة       |
| العبارة 18 | 33      | 44,6    | 37     | 50      | 5,4    | 4       | 0,593             | 2,39            | 2,39         | كبيرة       |
| العبارة 19 | 32      | 43,2    | 35     | 47,3    | 9,5    | 7       | 0,647             | 2,34            | 2,34         | كبيرة       |
| العبارة 20 | 51      | 68,9    | 21     | 28,4    | 2,7    | 2       | 0,531             | 2,66            | 2,66         | كبيرة       |
| العبارة 21 | 49      | 66,2    | 17     | 23      | 10,8   | 8       | 0,685             | 2,55            | 2,55         | كبيرة       |
| العبارة 22 | 47      | 63,5    | 27     | 36,5    | 0      | 0       | 0,485             | 2,64            | 2,64         | كبيرة       |

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة تكرارات تتراوح من 0 الى 51 اما النسبة المئوية من 0 الى 68.9 اما عن الانحراف المعياري 0.485 الى 0.685 ومتوسط حسابي 2.34 الى 2.66

يعد التقويم من المهارات الأساسية في العملية التعليمية وعنصر مهم في انجاحها بما يحدثه من توازن وتكامل بين مختلف عناصرها، وبما يحدثه فيها من تعديل، وتكييف تصويب في ضوء البيانات التي تنشأ عنه. التقويم هو نشاط تربوي تطور نتيجة تطور اساليب التدريس ونماء المعرفة وتعدد المهارات وظهور التكنولوجيا الحديثة وتطورها، ولعل أبرز ما حققه التقويم توفير قاعدة صلبة من المعطيات ان التقويم في العملية التعليمية ينسب حول الحصول على تفسير بعض المعلومات وعن المهارات والمعارف وفهم الطلاب علاوة على احتياجاتهم التعليمية، وينبغي ان تركز على ما تعلمه الطلاب والى اي مدى تعلموا بشكل جيد. (أحمد راشد الخالدي، 2013)

كما يجب ان تكون هذه الوظيفية محددة بغرض معين في ذهن المدرس كتصنيف التلاميذ على نقاط الضعف والقوة، ويساعد في الحقيقة عندما نوجه النظر إلى أساليب التقويم

من امتحانات واختبارات في فصولنا الدراسية وفي مدرسنا يجد أنها لا تخرج عن كونها قياسا لما حصله التلاميذ من معارف ومعلومات في المواد الدراسية التي يدرسونها بالتدريج في اغلب الأحوال وأصبح التدريس موجها بالدرجة الأولى للنجاح في الامتحانات التي تركز على استرجاع بعض المعلومات المحددة وتمهل أهدافا بالغة الأهمية مثل تنمية التفكير واكتساب المهارات والقدرة على إجراء التجارب إلى غير ذلك، كما ذكر على خفاجة ومصطفى السايح المدخل إلى طرائق تدريس التربية الرياضية دار الوفاء الدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية مصر (على خفاجة ومصطفى السايح، 2008)، انه لا يجب تقتصر وظيفية التقويم في التربية البدنية والرياضية على مجال نفسي حركي فقط بل يجب أن تشمل أيضا المجال المعرفي والمجال الانفعالي».

وتساعد عملية التقويم التربوي المدرس على معرفة مدى نجاحه في أداء مهمته وكذلك مدى استفادة التلاميذ من الدرس، إضافة الى التحقيق من نجاح برامج التربية العملية، كما يهدف كذلك الى أثر البرامج على تغيير السلوك واكتساب مهارات حركية عديدة، وكذلك استنتاج نواحي الضعف

التحقق من صحة الفرضيات المطروحة لهذه لدراسة وهي كالتالي:

-توصلت الدراسة إلى ان حصة التربية العملية تساهم بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية الاتصالية لطلبة السنة الثالثة بقسم التربية البدنية والرياضة بجامعة سطيف.

-تساهم حصة التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية الوجدانية لدى طلبة السنة الثالثة بقسم التربية البدنية والرياضة بجامعة سطيف.

-تساهم حصة التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية التقويمية لدى طلبة السنة الثالثة بقسم التربية البدنية والرياضة بجامعة سطيف.

وبناء على تأكد صحة الفرضيات الجزئية فإنه بالضرورة تم تأكيد صحة الفرضية العامة القائلة: تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفايات التدريسية لدى طلبة السنة الثالثة بقسم التربية البدنية والرياضة سطيف 2.

تعد مهمة إعداد وتكوين الأساتذة والمعلمين بصفة عامة وأساتذة التربية البدنية والرياضة بصفة خاصة أولى الوظائف والمهام التي تتطلع بها المدارس العليا للأساتذة ومعاهد التربية البدنية والرياضة نظرا للمناهج التعليمية المعتمدة في إعداد وتكوين الطلبة المعلمين فهي تتضمن وحدات أكاديمية ذات تخصص علمي ووحدات نظرية في التربية، وعلم النفس التربوي إضافة إلى وحدة التربية العملية والتي هي مجال هذه الدراسة.

إذن فمن خلال هذه الوحدة المهنية يتم إعداد وتكوين الطالب المعلم المتمكن من كفايات التدريس، وقدرات وأساليب التعليم الفعالة، والخصائص المهنية الإيجابية، الطالب المعلم الذي تتحقق فيه درجة ومستوى من الكفاءة التدريسية، والإتقان التعليمي، ولا يمكن أن تتجسد هذه الخصائص ما لم يتم تهيئة المواقف التربوية والتعليمية، والأنشطة التدريبية لهذا الطالب الأستاذ حتى يجد الفرصة سائحة وسهلة للتطبيق الميداني، والممارسة العملية، والتدريب الجيد، وذلك وفق معايير مضبوطة ودقيقة.

ويسعى مساق التربية العملية إلى تحقيق أهداف ثلاثة، أولها: تعريف الطالب المعلم بماهية المجال المهني التربوي، الذي

والقوة ومن ثم بذل المجهود الأكبر للوصول الى المستوى المناسب وهذا ما يتماشى مع دراسة طاهر رحمون والتي كانت بعنوان برامج التربية العملية وعلاقتها في بناء المعارف التربوية واكتساب الممارسات التعليمية لدى طلبة علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية بجامعة الاغواط والجللفة.

#### الجدول (07): الوسط المرجح لجميع المحاور

| المحاور       | الوسط المرجح |
|---------------|--------------|
| المحور الأول  | 2,70         |
| المحور الثاني | 2,51         |
| المحور الثالث | 2,50         |
| الكل          | 2,57         |

من خلال جدول الاتي: تحصلنا على قيمة المحور الأول تساوي 2.70 والمحور الثاني على قيمة 2.51 وتحصلنا على قيمة 2.50 وتحصلنا على 2.57 كقيمة كلية لاداة ومن خلال القيم المتحصل عليها وبناء على كل القيم المتحصل عليها انها تفوق قيمة 2.34 وبالتالي تحقق الفرضيات القائلة:

-تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية الاتصالية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين سيطف2

-تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية الوجدانية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين سيطف2

-تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفاية التقويمية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين سيطف2.

وبالتالي تحقق الفرضية العامة القائلة:

تساهم التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفايات التدريسية لدى طلبة قسم النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2.

الاستنتاجات العام للدراسة

انطلق البحث الحالي من إشكالية هل تساهم حصة التربية العملية بدرجة كبيرة في تحسين مستوى الكفايات التدريسية لدى طلبة السنة الثالثة بقسم التربية البدنية والرياضة بجامعة سطيف 2 وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج تم فيها

درجة التمكن أو « مستوى الكفاءة » المطلوب إنجازها في هذا البرنامج.

- أن تستخدم النماذج الحديثة في التربية العملية « النموذج العلمي، النموذج الاحترافي، النموذج القائم على أساس البحث والاستقصاء.

- انتقاء الطلاب في كليات التربية ودور المعلمين في ضوء الصفات الشخصية التي أظهر البحث أهميتها في نجاح المعلم. - تطوير مناهج الملاحظة، حيث اتضح من البحث ضرورة وصف السلوك، وتسجيله، وتصنيفه.

- اعتماد نماذج حديثة في تعليم وتعلم واكتساب الممارسات التعليمية والمهارات التدريسية.

- انتقاء المشرفين على التربية العملية انتقاء دقيقا، ووفق محاكاة علمية صارمة، بحيث يكونون من حملة الشهادات الجامعية العالية في ميدان التربية ويكونوا من ذوي الخبرة في طرائق التدريس وتقنيات التعليم.

- استحداث هيئة متكونة من أعضاء هيئة تدريس التربية العملية مهمتها متابعة سير برامج التربية العملية «التقويم والتوجيه والإرشاد، والتخطيط والتنظيم، والمتابعة والإشراف».

- التزام التنسيق التام بين هذه الأجهزة، وتبني أسلوب من الاتصال ييسر عملية جمع البيانات والمعلومات المختلفة حول الطلبة الأساتذة وما أنجزه كل منهم من أهداف البرنامج، وحول البرنامج نفسه ومحتواه والمشاكل التي تقف في طريق التنفيذ الجيد له.

- نوصي بأن تبذل معاهد إعداد أساتذة التربية البدنية والرياضة ممثلة في إدارتها، والوزارتين الوصيتين أقصى عنايتها بوحدة «التربية العملية» من حيث: التخطيط أنشطتها، ودقة تنظيمها، وحجمها الساعي السنوي، واختيار المشرفين عليها، واعتماد أسلوب ونظام للتحفيز المادي والمعنوي للمجدين من المشرفين والطلبة معا، وتبني معايير موضوعية دقيقة للتقويم أثناءها.

- التخلي عن المفاهيم والطرائق التقليدية المتبعة حاليا في التدريب، والتي غلب فيها الجانب النظري على جانب الممارسة والتطبيق، واستثمار التقنيات التربوية الحديثة في هذا المجال، مثل استخدام « الفيديو تيب » أثناء «التعليم المصغر» أو استخدام «دوائر التلفزيون المغلقة» عند التدريب على مهارات التدريس.

سوف يعمل به عقب تخرجه، بما يشتمل عليه هذا المجال من قيادات، وطلاب، وأدوار، ومسؤوليات، مما يترتب عليه أن يكتسب ألفة لما ينتظر منه القيام به كمعلم فيما بعد، أما الهدف الثاني فيتمثل بإتاحة الفرصة أمام الطالب المعلم كي يضع ما درسه من مبادئ وقواعد ونظريات تعليمية، وتربوية خلال مراحل إعداد الأكاديمي في معاهد و كليات إعداد المعلمين موضع التطبيق العملي والفعلي، حتى يمكن أن تكتسب عملية إعداد مهنة التدريس، أبعادها النظرية والتطبيقية، مما يزيد من كفاءته وفعاليته كمعلم، أما الهدف الثالث فيتمثل في تهيئة الطالب لمعلم للانتقال من دور الدارس، وهو ما ألفه وتعود عليه في دراسته الجامعية إلى دور المعلم، وهو ما ينتظر منه القيام به بعد التخرج، مما يكفل له انتقالاً طبيعياً متدرجاً، أي أن فترة التربية العملية تعد بمثابة فترة انتقال بين دورين، ولا شك أن برامج التربية العملية تستطيع بتنوع تخصصات أعضاء هيئات التدريس، فيها أن تعاون دارسها على الانتقال الناجح من طور الدارسين، إلى طور المعلمين الفاعلين.

#### توصيات واقتراحات

ففي ضوء نتائج البحث الحالي وتمشيا مع الاتجاهات الحديثة في إعداد وتكوين طلبة معلمين لديهم كفاءات وممارسات تعليمية ومهارات تدريسية تتماشى مع متطلبات مهنة التعليم رفع مستوى التربية والتعليم في مجتمعنا نوصي بما يلي:

- أن يُعتمد برنامج يتميز بالشمول والتكامل، وأن يتم تحديد واختيار الأهداف التعليمية والمهنية «المهارات، مستوى الكفاءات، درجة الأداء المهني من قبل مختصين في الميدان، وأن تصاغ هذه الأهداف صياغة سلوكية إجرائية، حتى يمكن تقويمها وقياسها في نهاية الممارسة في التربية العملية وتقويما وقياسا موضوعيا دقيقا.

- أن يقوم هذا البرنامج على أساس « الأداء المتمكن » أو « الكفاءة المهنية » وبرنامج هذه مواصفاته، يطالب فيه الطالب المعلم أن يقوم أثناء التدريب بإثبات أنه قادر على أن يؤدي في تمكن تام كل المهارات والقدرات والفعاليات المطلوب منه القيام بها كجزء من المسؤوليات المهنية التي تقتضيها وظيفته بعد التخرج.

- أن يعتمد معيار أو معايير دقيقة تستخدم في قياس

وميله، ورغباته المهنية وكافة قدراته الذاتية.

- أن يعتبر مستوى الإتقان للممارسات التعليمية والمهارات التدريسية والنماذج التعليمية بعدا ثابتا بحيث لا يسمح للطالب الأستاذ الانتقال من «مهارة» أو «نموذج» إلى الذي يليه إلا بعد أن يثبت تمكنه وكفاءة وجدارة في أداء المهارة أو النموذج.

- ضرورة إعداد الطالب-الأستاذ نفسيا وإعلاميا قبل الشروع في التدريبات.

- يجب تحديد واعتماد معايير محاكاة دقيقة وموضوعية أثناء التقويم. والابتعاد عن التقويم الذاتي القائم أساسا على العلاقات الشخصية والجوانب العاطفية.

- التأكيد على البعد النوعي أثناء التقويم في وحدة التربية العملية.

- التأكيد على التقويم القائم على أساس «الأداء» و«التمكن» و«الإتقان»، أي قياس مدى بلوغ الطالب-الأستاذ «مستوى الكفاءة» التربوية المهنية.

- أن تركز التدريبات الميدانية على حقائق نظرية من علم النفس التربوي وطرائق التدريس، وأن تستند في ممارستها على نتائج البحوث الميدانية التي تمت في مجال «التربية العملية» مع العلم أن جل الطلبة يعرفون كثيرا من النظريات، استوعبوها من خلال الوحدات التربوية النظرية، ولكنهم لا يحسنون تطبيقها، لذلك فالنظريات لا تتحول إلى تطبيقات ميدانية إلا بالممارسة، لذا ندعو إلى إفساح المجال أمام الطالب-المعلم بتقديم أكبر قدر من الدروس.

- تنمية الكفاءات المهنية والشخصية للطلبة الأساتذة كمدرسين ومربين ليصبحوا أكثر علما ومعرفة ومهارة بمواقف تربوية لها علاقة حقيقية تمكينهم بمهنتهم المستقبلية، مثل التخطيط للدرس من حيث تحديد الأهداف وصياغتها من أن، وكيفية ملأ الدفتر اليومي وإعداد المذكرات.

- أن يشارك الطلبة-الأساتذة في كافة الأنشطة التربوية والتعليمية إلى جانب التدريس كاجتماع المدير بالأساتذة، واجتماعه بأولياء التلاميذ، وإطلاعهم على اللوائح والقوانين الداخلية للمؤسسة، وإعداد وتحضير الامتحانات، وتنفيذها.

- أن تترك الفرصة أمام الأساتذة والطلبة على أن يتقدموا في اكتساب الكفايات والمهارات التدريسية، وتحقيق «مستوى الكفاءة» المطلوب وفقا لما تتيحه لكل منهم استعداداته،

## المراجع

1. عبد الله بن خميس أمبو سعيدي وآخرون استراتيجيات المعلم للتدريس الفعال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، الطبعة الأولى.
2. بسام عمر غانم، خالد محمد أبو شعيرة، التربية العملية الفاعلة، دار الاعصار العلمي لنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015، الطبعة الأولى.
3. طارق عبد الحميد البديري، الاتجاهات الحديثة للإدارة المدرسية في تنمية القيادة التدريسية دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ط1.
4. زيد لهويدي وآخرون، أساسيات التربية العلمية، دار الكتاب الجامعية العين، الامارات العربية المتحدة، 2014، ط1.
5. سهيلة الفتلاوي، كفايات التدريس ومفهوم التدريب، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2003.
6. توفيق مرعي، شريف مصطفى، التربية العملية، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2014، ط1.
7. سعيد مزروع، تطبيقات في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، دار الخلدونية، الجزائر، 2016.
8. فخري رشيد خضر طرائق التدريس الدراسات الاجتماعية، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014، ط1.
9. العيد حيتامية، «الكفايات الاتصالية للأستاذ الجامعي في ضوء معايير الجودة الشاملة، مجلة الدراسات في علوم الانسان جيغل، المجلد رقم 02، العدد 01، 2019.



10. زيد ظاهر هزيمة، دور عزيزي إسماعيل، معلم التربية المهنية في التعليم العام، اعداده، تأهيله، ادواره، دراسة نظرية تحليلية، المجلة الدولية للبحوث الإنسانية والإسلامية المتقدمة، المجلد 04 العدد 04، 2014، ص 57.
11. رجاء محمود أبو علام: قياس وتقويم التحصيل الدراسي، دار القلم، الكويت، 1987.
12. محمد سعيد عزمي: أساليب تطوير وتنفيذ درس التربية البدنية في مرحلة التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996.
13. بسام عمر غانم، خالد محمد أبو شعيرة، 2015 (نفس المرجع السابق).
14. عبد المجيد رحمون، علاقة بعض سمات شخصية أستاذ التربية البدنية والرياضية بالممارسات التدريسية أثناء الدرس في الطور الثانوي، مجلة الإبداع الرياضي مسيلة، المجلد رقم 10، العدد 2، 2019.
15. رابع حشاني: دور برنامج التربية العملية في اكتساب طلبة المعاهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية للمهارات التدريسية، دكتوراه تخصص نشاط بدني رياضي تربوي، بسكرة، 2018.
16. طاهر رحمون: برامج التربية العملية وعلاقتها ببناء المعارف التربوية واكتساب الممارسات التعليمية لدى طلبة معهد علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، تخصص نشاط بدني رياضي تربوي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجلفة، 2018.
17. محمد قطاف: واقع وحدة التربية العملية وتأثير برامجها في تطوير الكفاءة التدريسية لدى طلبة معاهد التربية البدنية والرياضية، دكتوراه في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، تخصص إرشاد نفسي رياضي، الجزائر 3، 2015.
18. مسعود بورغدة محمد، مريوح عبد الوهاب، تقييم مهارات التدريس لطلبة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية لجامعة قسنطينة 02، مجلة الإبداع الرياضي مسيلة، المجلد رقم 04، العدد 02، 2019.
19. سعود فرحان العنزي: المشكلات التي تواجه طلبة التربية العملية في جامعة شقراء من وجهة نظر الطلبة المعلمين أنفسهم، دكتوراه، جامعة الشقراء، الأردن، 2015.
20. محمد مهني غانم، سمير عبد القادر جاد، مناهج البحث في تربية علم النفس، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004. ط1.
21. بوداود عبد اليمين، عطا لله أحمد، المرشد في البحث العلمي لطلبة التربية البدنية والرياضية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
22. عفاف عثمان عثمان، استراتيجية التدريس في التربية البدنية والرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 2008، ط1.
23. أحمد راشد الخالدي، طرائق التدريس التربية الرياضية، دار المعتز للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2013، ط1.
24. على خفاجة ومصطفى السايح، المدخل الى طرائق التدريس في التربية البدنية والرياضية، 2008.

## The status and role of practical education in the training of teachers of physical and sports education

### Abstract

*This study aims to know the contribution of practical education to improving the level of teaching competencies (communicative competency, emotional competency, and evaluation competency) among students of the Department of Science and Technology of Physical and Sports Activities at the University of Mohamed Lamine Debaghine - Sétif 2. The researchers used the descriptive approach, as it is the most suitable scientific approach to achieve the objectives of the study. To collect data on this subject, a questionnaire was distributed to a sample of 74 students out of 208 students studying in the third year of the bachelor's degree in physical sports educational activity. The participants were randomly chosen in a simple manner. The researchers concluded that practical education contributes positively to improving the level of teaching competencies (communication competency, emotional competency, and corrective competency) among students in the Department of Science and Techniques of Physical and Sports Activities dedicated to physical and sports education course.*

## La place et le rôle de l'enseignement pratique dans la formation des professeurs d'éducation physique et sportive

### Résumé

*Cette étude vise à identifier la contribution et l'efficacité de l'enseignement pratique dans l'amélioration du niveau des compétences pédagogiques (compétence en communication, compétence émotionnelle, compétence appréciative) des étudiants du Département des activités physiques et sportives de l'Université Mohamed Lamine Dabaghine – Sétif 2. Les deux chercheurs ont utilisé l'approche descriptive comme étant la méthode scientifique la plus appropriée pour atteindre les objectifs de l'étude, et pour recueillir des données sur ce sujet, un questionnaire a été distribuée sur un échantillon de 74 étudiants sur 208 étudiant en troisième année licence activité pédagogique physique et sportive ; cet échantillon a été choisi d'une manière aléatoire simple. Les chercheurs ont conclu que l'enseignement pratique contribue positivement à l'amélioration des niveaux de compétences pédagogiques (compétence en communication, compétence émotionnelle, compétence d'évaluation) chez les étudiants en sciences et techniques des activités physiques et sportives spécifique au cours d'éducation physique et sportive.*

### Keywords

Practical Education  
Teaching Competencies  
Teacher of Physical and  
Sports Education

### Mots clés

Enseignement pratique  
Compétences pédagogiques  
Professeur  
éducation physique et  
sportive

## رقابة البرلمان على أعمال السلطة التنفيذية - دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب -

Censorship of the legislative power over the facts of the executive power

-a comparative study between Algeria and Morocco -

د. لخضر بن سهيل

Dr. Lakhdar Bensehil

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر

bensehillakhdar@yahoo.com

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2019-12-14

تاريخ القبول 2021-06-29

#### الكلمات المفتاحية

الرقابة

البرلمان

السلطة التنفيذية

إن رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية، تعد نتيجة مباشرة لإقرار المؤسس الدستوري لمبدأ الفصل بين السلطات، الذي يهدف إلى تحقيق التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يضمن خضوع الهيئات الحاكمة للقواعد الدستورية، غير أنه وبسبب هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في كل من الجزائر والمغرب، وأمام تراجع دور البرلمان الرقابي فيهما، فإن دور الرقابة البرلمانية كآلية قانونية لضمان نفاذ القواعد الدستورية يصبح في البلدين المغاربيين على المحك.

### مقدمة

وهنا يُثار التساؤل حول مدى قدرة هذه الآليات الرقابية نظريا وواقعا في ضمان التزام السلطة التنفيذية بتطبيق واحترام أحكام الدستور في كلٍّ من البلدين المغاربيين؟ الحقيقة أنّ هذه الآليات الرقابية وعلى أهميتها السياسية والدستورية، وردت في دستور البلدين على سبيل العدّ والحصر، ويمكن تقسيمها بحسب أثارها إلى نوعين: -أولى تهدف إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات المهمة عن العمل الحكومي.

-وثانية وهي الحاسمة والمباشرة، من خلالها يثير البرلمان المسؤولية الوزارية ما قد يؤدي إلى إسقاط الحكومة (هكو، 2006).

وانطلاقا من هذا التقسيم سوف نعمل على بيان مختلف هذه الآليات والوسائل الرقابية وكذا إجراءات ممارستها، اعتمادا على النصوص الدستورية والتشريعية نظريا، ووصولاً إلى تطبيقاتها في الواقع السياسي للبلدين المغاربيين بأسلوب مقارن، قصد الوصول إلى تقدير مدى فعالية هذه الآليات في ضمان نفاذ وصيانة القواعد الدستورية في الدولتين، رغبة في الاستفادة، وتثمين الآليات الرقابية الناجحة في كلا البلدين، بما يعود بالمصلحة العامة بتعزيز مبدأ سمو الدستور واحترام مبادئ الشرعية وترسيخ دولة القانون.

لقد انتهى الفكر الدستوري في أنظمة الحكم المعاصرة إلى ضرورة تقسيم وظائف الدولة بين سلطات ثلاث كضمانة أساسية من ضمانات الحرية وسيادة القانون، لما يحققه مبدأ الفصل بين السلطات من نظام دستوري مؤسسي يحترم حرية الأفراد ويمنع الحكام من الطغيان أو الاستبداد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة قيام توازن بين السلطات العامة في الدولة، بما يمنع الاستبداد بالسلطة ويحد من إساءة استعمال اختصاصاتها الدستورية (حسني قمر، 2006). لذا تقوم دساتير النظم الحديثة بمنح البرلمان حق الرقابة على أعمال الحكومة، حتى باتت رقابة العمل السياسي والإداري للسلطة التنفيذية تشكل إحدى الوظائف الأساسية للبرلمان مع الوظيفتين التشريعية والمالية في إطار السعي لتحقيق الصالح العام (الجباري، 1972).

وبالرجوع إلى كلٍّ من الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل، والمغربي لسنة 2011، يظهر أنّ المؤسس الدستوري فيهما وبسبب تشابه وتقارب الظروف السياسية والتاريخية للبلدين، قد منحنا للسلطة التشريعية عدّة وسائل وآليات لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية، هذه الرقابة التي ظهرت بواورها الأولى في اعلان حقوق الانسان والمواطن لسنة 1789 م (أوليفيه، وايف، ترجمة: منصور القاضي، 1996).

## 1-الوسائل الرقابية المتاحة للبرلمان بهدف الحصول

### على المعلومات

يمكن أن نطلق عليها تسمية المرحلة القبلية للمراقبة أو غير المثيرة للمسؤولية السياسية، وتتجلى في محاولة البرلمان الحصول على أكبر قدر من المعلومات عن العمل الحكومي، وذلك من خلال توجيه الأسئلة الكتابية والشفوية والأنية، أو عن طريق البيانات والتصريحات التي تدلي بها الحكومة، أو من خلال تشكيل لجان للمراقبة حول واقعة معينة (الدرقاوي، 1999).

ويبدو من النصوص الدستورية أنّ البرلمان الجزائري والمغربي، يشتركان في وسائل كثيرة من وسائل المراقبة غير المباشرة باستخدامهما لنفس التقنيات الدستورية والقانونية، ومع ذلك فهما يختلفان في اعتماد بعض الوسائل الرقابية الأخرى، ولا يتوقف الاختلاف عند هذا الحد بل يمتد إلى ما يتعلق باستخدام الآليات الرقابية المشتركة بينهما.

### 1-1-1-الأسئلة، التصريحات الحكومية وطرح موضوع للمناقشة

تعدّ هذه الوسائل والآليات الرقابية الأكثر استعمالاً من قبل نواب مختلف البرلمانات، كونها تنطوي على استيضاح قضايا معينة وتهدف للحصول على المعلومات الضرورية بخصوص مسائل تهم الرأي العام، من دون الدخول في منازعات مع الحكومة، فجوهر هذه الوسائل استعلامي، قبل المرور إلى الآليات والوسائل الرقابية الأخرى الأكثر حساسية.

#### 1-1-1-1-الأسئلة الشفوية والكتابية

الأسئلة تعدّ من أهم وسائل الرقابة البرلمانية، وتعرف، ولقد ظهرت الأسئلة في القرن الثامن عشر في إنجلترا، واستخدم الـ «Question time» في مجلس العموم، ليصبح من ذلك الوقت معمولاً به في العديد من المجالس النيابية (أوليفيه، وايف، ترجمة: منصور القاضي، 1996). وتعرف الأسئلة فقهاً على أنها استيضاح أمر مجهول، يطلب بواسطته عضو في البرلمان من الوزير المختص معلومات أو بيانات، وقد يراد بها لفت نظر الحكومة أو الوزير المختص إلى أمر من الأمور ذات الشأن العام (Burdeau, 1977).

ويظهر من تعريف السؤال أنّه تحكمه قواعد تختلف باختلاف النظم، غير أنّها تشترك عموماً في الجوانب العامة المنظمة لاستعمال هذا الحق كما يلي:

- أنه يقيم حواراً ثنائياً بين عضو من أعضاء المجلس النيابي

وأحد الوزراء.

-يبقى موضوع هذا الحوار ثنائياً، ولا يثير مناقشة عامة يتدخل فيها الغير.

-لا يترتب على السؤال أي قرار، فينتهي إما بالإجابة عليه أو بالتعقيب على هذه الإجابة. (حسام الدين الأحمد، 2008).

ومع أنّ السؤال لا يؤدي إلى تحريك المسؤولية السياسية، فإنّ النظم واللوائح الداخلية للغرف والمجالس البرلمانية تضع قيوداً على استعماله باسم تنظيمه (عثمان عبد الملك، 1981)،

ولقد عني كلّ من الدستورين الجزائري والمغربي بالنص على حقّ نواب وأعضاء غرفتي البرلمان في توجيه الأسئلة كتابية أو شفوية، فقد نصّ الدستور الجزائري في المادة 152 على حقّ أعضاء البرلمان في توجيه أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة. أما الدستور المغربي فقد نصّ في الفصل 100 على أنّه تخصّص بالأسبوعية جلسة في كلّ أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة (El Khazi, 2000).

الحقيقة أنّ النصوص الدستورية في البلدين لم تكتف بالنص على الحقّ في ممارسة أعضاء البرلمان لآلية السؤال، وإنّما تطرّقاً لتحديد المدة التي يجب على الحكومة أن تلتزم بها للإدلاء بأجوبتها، لكن يبدو أنّ الدستور الجزائري كان أكثر تحديداً، حيث أشار إلى مدّة الإجابة عن الأسئلة وكذلك أنواعها التي حصرها في: الشفوية والكتابية، مع ترك ضبط شروطها للأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان. أما الدستور المغربي فقد غلب على نصّه العمومية، بتحديدده فقط للمدة التي يجب على الحكومة أن تلتزم بها للإدلاء بأجوبتها، وبذلك يكون قد ترك للبرلمان هامشاً واسعاً من الاستقلالية لتأطير وتنظيم كيفية ممارسة الأسئلة، وكذا تحديد أنواعها وإجراءاتها عبر الأنظمة الداخلية، وعليه نصّ النظامان الداخليان للغرفتين على تقسيم الأسئلة إلى ثلاثة أنواع: شفوية وأنية مستعجلة وهذان النوعان يمكن إدراجهما في نوع واحد هو الأسئلة الشفوية، ثم هناك الأسئلة الكتابية (هكو، 2006).

والملاحظ أنّ أسلوب الرقابة عن طريق الأسئلة على أهميته في النظم البرلمانية والغربية، يبقى له أثر محدود في التجريبتين الجزائرية والمغربية رغم تهافت البرلمانيين في البلدين على الأسئلة الشفهية لما لها من طابع إشهاري وإعلامي ولسهولتها الإجرائية مقابل ضآلة اللجوء للأسئلة الكتابية، وعلى عكس تجاربنا نجد في التجربة الفرنسية أنّ نواب غرفتي البرلمان الفرنسي -مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية- يطرحون



أو الخارجية، ويستطيع من يشاء من الأعضاء المشاركة في النقاش المفتوح، على أن (عثمان عبد الملك، 1981)، على أن طرح أي موضوع للمناقشة بالبرلمان لا يتضمن اتهامًا للحكومة، فهو ليس إلا مناقشة حرة ترمي إلى طلب استيضاح سياسة الحكومة بشأن موضوع معين وتبادل وجهات النظر حوله، والواقع أن هذه الوسيلة محدودة الأهمية في الرقابة لأنها تتطلب اشتراك عدد من أعضاء المجلس النيابي ما قد يتنافى مع رغبة بعض الأعضاء في التفرد عند مباشرة الوسائل الرقابية، لذا يتجه أغلب أعضاء الهيئة التشريعية إلى الوسائل الأخرى، مثل السؤال أو الاستجواب ليثبت من خلالها بأنه أكثر كفاءة وجدارة عن غيره من الأعضاء (دسوقي، 2006).

في الجزائر نصّت المادة 5/152 من الدستور، أنه إذا رأت إحدى الغرفتين أن جواب عضو الحكومة الشفوي أو الكتابي، يبرر إجراء مناقشة تجرى المناقشة حسب الشروط المنصوص عليها في النظام الداخلي لكل من غرفتي البرلمان، وهنا يجب الإشارة إلى أن البعض يرى أن طرح موضوع عام للمناقشة يشبه إلى حد كبير الأسئلة الشفهية مع المناقشة التي نص عليها الدستور الفرنسي لسنة 1958 م، والتي أخذت بها الجزائر والمغرب فيما بعد، ورغم اختلافهما نسبيا غير أن تقاربهما وتماثل نتائجهما جعلهما عند البعض الآخر وجهان لعملة واحدة (عثمان عبد الملك، 1981)، إلا أنه وبالرجوع لهذه النظم وقفنا على أنها أحالت تنظيم جميع الأمور المتعلقة بالأسئلة إلى القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 25/08/2016 والذي يحدد تنظيم المجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، الذي اكتفى هو الآخر بتكرار ما جاء في النص الدستوري، ما يعني بالنهاية أن عرض موضوع للمناقشة في الجزائر لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض وعدم التحديد القانوني. أما في المغرب فرغم عدم نصّ الدستور على هذه الآلية الرقابية بشكل مباشر، إلا أن النظم الداخلية لغرفتي النواب والمستشارين، أوردتا هذه الآلية الرقابية وحددتا الإجراءات المتبعة فيها.

ومقارنة بين التجريبتين في هذا المجال نلاحظ وجود نوع من الاختلاف بين مشرعي البلدين بدأ من تميز الجزائر بالنصّ دستوريا على هذه الآلية بشكل مستقلّ عن بقية الآليات والتقنيات الرقابية الأخرى، مروراً بتحديد مختلف الإجراءات والتفاصيل المتبعة بصدها والمنظمة لها، في حين أن المغرب

على حكومتهم سنويا حوالي 6000 سؤال كتابي مقابل بضع مئات فقط من الأسئلة الشفهية (المختار، 1999). ومن نتائج تهافت البرلمانين على الأسئلة الشفهية تراكم هذه الأسئلة، وكذلك تأخر الحكومة أو امتناعها عن الإجابة عليها كون عدم الرد غير مقرون بأي جزاء، إضافة لضعف المجال الزمني المخصّص للردّ على الأسئلة عموماً بتخصيص جلسة واحدة أسبوعياً في البلدين، في حين أنه في فرنسا تعقد ثلاث جلسات أسبوعياً. كلّ (بقالم، 2009). كل هذه العوامل مجتمعة أدّت إلى تراجع هذه الآلية الرقابية التي كفلتها الدساتير لكلا غرفتي البرلمان في أداء وظيفتها، وأفقدتها الكثير من فعاليتها وجديتها بشكل انعكس على العمل البرلماني برمته. مع ملاحظة أن نشاط الغرفة الأولى واضح في هذا المجال ومتفوق بشكل كبير على عمل الغرفة الثانية، كما يلاحظ بأن نشاط غرفتي البرلمان المغربي في ما يتعلّق بعدد الأسئلة الشفهية والكتابية المطروحة على الحكومة يتفوّق من حيث العدد كثيراً عن نظيره الجزائري.

#### 1-1-2- التصريحات الحكومية وطرح موضوع عام للمناقشة

للحكومة أن تقدم تصريحات أمام البرلمان ما يعدّ فرصة للنواب للحصول على معلومات هامة من لدن الجهاز التنفيذي نفسه ومن دون عناء. (Zarka, 2009). غير أنّه وبالمقابل فللبرلمان أن يطرح بمبادرة منه مواضيع عامة للمناقشة تتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية، وما يلاحظ على هاتين الوصيلتين أنهما لا تؤديان إلى إثارة مسؤولية الحكومة السياسية. (الزباني، 2008).

#### 1-1-2-1- التصريحات الحكومية

يمكن للحكومة أن تطلب الإدلاء بتصريح أمام البرلمان قد تعقبه مناقشة، وتعدّ هذه التصريحات فرصة للبرلمان لمراقبة الحكومة في جلسات عمومية، في إطار تأكيد خضوعها لرقابة البرلمان وتمسكها بالشفافية في التسيير وتعزيز العلاقة بين المؤسسات الدستوريتين، كما أنّها فرصة للحكومة لإطلاع البرلمان والرأي العام عما أنجزته من أعمال، وقد تطلب تزكية البرلمان قصد اتخاذ قرارات تدخل في إطار التشريع، ولا يمكن إجراء أي تصويت كيفما كان نوعه في شأن هذه الأنواع من التصريحات. (محب خليفة، 2004).

#### 1-1-2-2- طرح موضوع عام للمناقشة

تعطي بعض الدساتير الحقّ لعدد من أعضاء البرلمان في طرح موضوع عام للمناقشة يتعلق بالسياسة الداخلية

المادة 151 من الدستور، يستطيع بموجها البرلمان بغرفتيه مراقبة الحكومة بطلب توضيحات حول إحدى قضايا الساعة التي تهم البلاد، وهي أداة تسمح له بالتأثير على تصرفات الحكومة بحيث تكون هذ الأخيرة مجبرة على مراعاة موقف النواب عن كل تصرف تقوم به. على أن الدستور الجزائري لم يرتب على الاستجواب سحب الثقة من الحكومة برمتها، ولا من وزير بمفرده، كما لم يشر إلى أي إجراء يمكن أن يتخذه البرلمان اتجاه الحكومة في حال ما إذا تبين له أنها لم تقم بواجبها على أتم وجه (بوقفة، 2009).

غير أنه وعلى أهمية هذه الآلية الرقابية، لم يتضمن الدستور المغربي لسنة 2011 أحكاما تخص نظام الرقابة البرلمانية عن طريق الاستجواب، حيث لم يغير الدستور الجديد الحال الذي كان موجودا في دستور 1996 ولم يضيف وسائل رقابية جديدة، وربما يعود ذلك لحساسية هذا النوع من الرقابة وخطورته، أو تأسيا من المشرع المغربي ببعض الدول الديمقراطية الحديثة أين قلّت أهمية الاستجواب، وذلك بسبب فعالية المؤسسات السياسية بها وعظم تأثير الرأي العام فيها حتى صار المسؤول يتخلى عن السلطة طواعية ويستقيل إذا ما أخطأ في ممارسة سلطاته أو أتى تصرفا شخصيا معيبا يؤثر على مركزه الوظيفي، أو تبين فشل سياساته، أو نتيجة أخطاء ارتكبها رؤوسه. غير أنه وبسبب اختلاف الحياة السياسية في المملكة المغربية عن نظيرتها الغربية كونها لم تتعود بعد على أن تتضمن بين مفرداتها كلمة الاستقالة، والاعتذار عن التقصير من قبل أي مسؤول حكومي، فإن الاستجواب في مثل هذه الحالات يصبح ملائما لطبيعة النظام ويكتسي أهمية بالغة، كوسيلة لإجبار الوزراء على تحمّل مسؤولياتهم بالاستقالة أو حتى بإجبارهم على تبرير تصرفهم أمام الرأي العام وهو ما يعطي امتيازاً واضحاً للبرلمان الجزائري على نظيره المغربي، في تمكّنه من أحد أهم الوسائل الرقابية فعالية في مواجهة السلطة التنفيذية، ولقد بلغ عدد استجوابات الحكومة المغربية خلال الفترة البرلمانية الرابعة سبعة، وهي:

-استجواب يتعلق بسير الانتخابات المحلية بتاريخ 1997/11/24  
-استجواب حول التجاوزات التي وقعت في حق النواب بتاريخ 1997/11/24.

-استجواب حول تطبيق المادة 48 من قانون البلدية بتاريخ 1997/12/30 حول لاحق إلى سؤال شفوي.

-استجواب الحكومة حول قضية اعتماد حركة الوفاء

لم ينصّ عليها دستوريا بل وردت في النظم الداخلية للغرفتين التي لم تحدد كافة الجوانب المتعلقة بهذه الآلية الرقابية المهمة بشكل مستقلّ وإنما أوردتها مع تقنية الأسئلة الشفوية. غير أنهما يعودان ليشتركا في أنّ المناقشات التي تفتح عقب الأسئلة الشفوية والكتابية في الجزائر والشفوية فقط في المغرب، بعد إجابة الوزير على سؤال أحد الأعضاء يشترك فيها سائر الأعضاء في كل غرفة على حدة، إلا أنها تقفل دون اتخاذ أي قرار بمعنى أنها لا تثير مسؤولية الحكومة السياسية.

### 1-2- الاستجواب ولجان تقصي الحقائق

على خلاف الوسائل الرقابية السابقة يحمل الاستجواب وتشكيل لجان تقصي الحقائق في طياته معنى المحاسبة والمواخظة والانهام الموجه إلى وزير من الوزراء أو إلى رئيس الطاقم الحكومي نفسه، بحيث يسعى البرلمان في هذه الحالة للوقوف على الحقيقة بنفسه.

والملحظ أنّه وعلى أهمية آلية الاستجواب إلا أنّ الدستور المغربي لم ينصّ عليها إطلاقا مكتفيا بالنص على أحقية غرفتي البرلمان في تشكيل لجان مؤقتة لتقصي الحقائق بخصوص مواضيع معينة، وهذا خلافا لموقف المشرع الجزائري الذي أخذ بالآليتين معا ومنح كلا غرفتي البرلمان الحق في ممارستها، غير أنّ مشرعي البلدين عادا ليتفقا من جديد على أنّ استعمال البرلمان لآلية لجان التحقيق في المغرب أو الاستجواب والتحقيق في الجزائر لا يترتب عليها أي مسؤولية في حق الحكومة، الأمر الذي قد يؤثر على أهمية هذه الوسائل الرقابية وقد يحول دون تحقيق أهدافها.

### 1-2-1- الاستجواب

يمثل الاستجواب أهمّ وسائل البرلمان الرقابية على أعمال الحكومة، إذ أنّه يفوق الوسائل السابقة خطورة ويحقق رقابة أكيدة في مواجهة السلطة التنفيذية، ما يؤدي إلى فتح مناقشة حقيقية يشارك فيها سائر أعضاء المجلس، قد تؤدي إلى طرح الثقة في الحكومة أو أحد أعضائها، وفضلا عن ذلك فإنّه يجبر الوزير المعني عن توضيح سياسته بصدد مسألة معينة (صادق أحمد، 2008). ونظرا للخطورة التي ينطوي عليها الاستجواب وما قد يؤدي إليه من نتائج فقد أحاطت مختلف التشريعات استعمال هذه الوسيلة ببعض الضمانات حتى لا يساء استعمالها من طرف النواب للتجريح بسياسات الحكومة دون مبرر (جابر نصار، 1998).

يعدّ الاستجواب في الجزائر آلية ووسيلة رقابية نصّت عليه

والعدل.

-استجواب الحكومة حول قضية المفقودين.

-استجواب الحكومة حول مسألة غلق مجال الإعلام العمومي.

- استجواب الحكومة حول التجاوزات في حق اللغة العربية خلال دورة الخريف 2000..

### 1-2-2- لجان تقصي الحقائق

قد يتعدى الأمر في أهميته من أن يكون موضع سؤال أو حتى محل مناقشة عامة إذ قد يتشكك البرلمان في حسن نيابة الحكومة وفي صحة ما تقدمه من بيانات ومعلومات، مما يدفعه إلى إجراء تحقيق يقف فيه بنفسه على الحقيقة وبواسطة وسائل يرى أنها كفيلة بتحقيق غرضه في الوصول إلى فحص عمل معين، والوقوف على عيوب الجهاز الحكومي سواء من الناحية الإدارية أو المالية أو السياسية، حتى يقرر الوسائل التي من شأنها القضاء على المساوئ التي يكشف عنها التحقيق (أنور، 1961). ويذهب غالبية الفقهاء في الوقت الحاضر إلى تقرير هذا الحق للمجالس المنتخبة دون حاجة إلى نص دستوري يقره (عثمان عبد الملك، 1981)، للكشف عن عيوب السلطة التنفيذية وتجاوزاتها (أوليفيه، وايف، ترجمة منصور القاضي، 1996).

في الجزائر منح الدستور بموجب المادة 180 لكلا غرفتي البرلمان بالتساوي بينهما وفي إطار اختصاصاتهما حق إنشاء لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة. أما في المغرب فقد تكفل بذلك نص الفصل 67 من الدستور، أما على مستوى الممارسة فقد عرف البرلمانيون محاولات محدودة في هذا المجال، لا زالت في حاجة إلى التطوير في الممارسة والجرأة في الاستعمال، خاصة وأنّ، ولقد بلغ عدد لجان تقصي الحقائق التي شكلها مجلس النواب المغربي ستة وهي:

1979/05/30: تسرب امتحانات البكالوريا.

1991/12/11: أحداث فاس.

1996/09/26: تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق في موضوع المخدرات المقدم أمام اللجنة.

نونبر 2001- ماي 2002: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

2008/12/17: تقديم التقرير العام لأعمال اللجنة النيابية

لتقصي الحقائق حول أحداث سيدي أفني.

2010/11/27: خاص حول اللجنة النيابية لتقصي الحقائق

حول أحداث مخيم أكد يمازيك ومدينة العيون.

غير أنه وبالرغم من كل ما سبق فإن المشرعين خصوصا

المغربي قيّدا هذه الوسيلة بقيود كثيرة، (طالب، 2003)، تحد من فعاليتها بسبب اشتراط عدد كبير من النواب لاقتراح تشكيلها حدّد بعشرين (20) نائبا أو عضوا في الجزائر وبثلث أعضاء المجلس في المغرب، ناهيك عن عرقلة حصولها على المعلومات بدعوى المحافظة على أسرار الدولة، (زكي سلام، 1983)، وأخيرا يبقى على اللجنة في البلدين أن تنهي عملها قبل انتهاء مهمتها في حالة فتح تحقيق قضائي بالموضوع (Benyahya, 1998).

### 2- وسائل تحريك المسؤولية السياسية للحكومة

بالإضافة إلى الوسائل الرقابية السابقة التي يمارس من خلالها البرلمان بغرفتيه في كل من الجزائر والمغرب رقابة قد تبدو خفيفة نسبيا على أعمال السلطة التنفيذية تتعلق بطلب معلومات وتقديم توضيحات بشأن مسائل متعددة، فقد منحت النصوص الدستورية في البلدين للبرلمان في الوقت نفسه وسائل رقابية حاسمة وأكثر حساسية، تؤدي إلى إثارة المسؤولية السياسية للحكومة، من خلال طرح الثقة وملتزم الرقابة. وتجد هاتان التقنيتان مرجعيتهما في النظام النيابي وشبه الرئاسي والبرلماني العقلاني، كما ترتبطان بمسألة التوازن والضغط المتبادلة بين الحكومة والبرلمان، وبمسؤولية الحكومة أمام البرلمان (المختار، 1999).

غير أنّه ولما كانت الحكومة وفق الدستور الجزائري والمغربي، تحصل على الثقة من قبل الغرفة الأولى المنتخبة شعبيا، المجلس الشعبي الوطني في الجزائر ومجلس النواب في المغرب، وتعكس الأغلبية الموجودة فيهما، فإنّه يصبح من غير المنطقي إقرار حق سحب الثقة من الحكومة للغرفة البرلمانية الثانية مجلس الأمة ومجلس المستشارين، وهو ما يوافق القاعدة الدستورية المعروفة «بقاعدة توازي الأشكال»، غير أنّ ذلك لا ينبغي أن يقود إلى الاستنتاج بسحب حق إثارة المسؤولية السياسية للحكومة من قبل الغرفة الثانية بصفة مطلقة، بل يمكن للغرفة الثانية مباشرة بعض الآليات الدستورية ومشاركة الغرفة الأولى فيها بالرغم من طابعها المثير لمسؤولية الحكومة السياسية كاستجواب وملتزم الرقابة غير أنّها لا تصل إلى سحب الثقة من الحكومة، هذا الأخير الذي يبقى حكرا على الغرف الأولى.

وبالرجوع إلى الدستورين الجزائري والمغربي نجدتهما قد نصا على عدّة وسائل في مجال مراقبة الحكومة وتحريك مسؤوليتها السياسية، ويتضح أنّ كليهما يتفقان على إعطاء العضو

البرلماني الحق في سحب الثقة من الحكومة ودفعها للاستقالة.

## 2-1-1- التصويت على البرنامج الحكومي ومناقشة بيان السياسة العامة

بالإضافة إلى الوسائل الرقابية تعدّ الموافقة على برنامج الحكومة المشكلة من أهمّ الصلاحيات الممنوحة دستورا في مختلف النظم للبرلمان بصفته ممثلا للشعب وممثله في ممارسة السيادة، وينطوي تصويت البرلمان على البرنامج المقدم من الحكومة على خصوصيات مميزة، كونه يشكل أول اتصال حقيقي ومباشر بين الحكومة والبرلمان.

ولا تتوقف العلاقة بين الحكومة والبرلمان عند حصول الحكومة على الثقة المطلوبة من البرلمان بل تبقى العلاقة بينهما مستمرة، من خلال متابعة دائمة من البرلمان للحكومة باعتباره هيئة رقابية على أعمال السلطة التنفيذية، الأمر الذي يدفع الحكومة لتقديم بيان سنوي أو مرحلي عن السياسة العامة.

## 2-1-1- التصويت على البرنامج الحكومي

تعدّ الموافقة على برنامج الحكومة المشكلة عقب الانتخابات التشريعية أو عقب أي تغيير حكومي واسع ناتج عن استقالة أو إقالة الحكومة السابقة، من أهم الصلاحيات الأكثر تأثيرا ضمن مجمل الصلاحيات التي يمارسها البرلمان، حيث يعدّ أول اتصال بين الحكومة والبرلمان عند تقديم الحكومة لبرنامجها للهيئة الرقابية.

ولأن كانت هذه الوسيلة تتوفر لدى كل من البرلمان الجزائري والمغربي، إلا أنه وفيما يتعلق بالنقطة الأساسية والأكثر تأثيرا وهي مشاركة الغرفة الثانية فيما يتعلق بالمناقشات والموافقة التي تعقيها على برنامج الحكومة، فيظهر هنا بالخصوص بعض الاختلاف بين النظام الجزائري والمغربي، أين لا تقدم الحكومة للغرفة الثانية إلا عرضا فقط وليس البرنامج التفصيلي الذي سبق تقديمه للغرفة الأولى وحصل على موافقتها، فبقاء الحكومة واستمرارها مرهون بموافقة الغرفة الأولى. ومع ذلك فالموافقة المرنة على برنامج الحكومة من قبل غرفتي البرلمان يمكنها من العمل بثقة وراحة أكبر نتيجة التأييد والمساندة التي تلقاها من طرف مجلس الأمة. مع ملاحظة أنّ المشرّع قيّد سلطة الغرفة الأولى بعدم قدرتها على رفض برنامج الحكومة للمرة الثانية على التوالي حيث يلجأ رئيس الجمهورية في هذه الحالة طبقا لنصّ المادة 96 من الدستور إلى حلّ البرلمان -الغرفة الأولى- إذا لم يحصل برنامج الحكومة الجديدة على موافقة النواب. أما نصّ الفصل 88

من الدستور المغربي فنجدّه مختلفا عن النصّ الجزائري، ولكن ليس إلى حدّ بعيد، فبرنامج الحكومة يكون موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، يعقها تصويت في مجلس النواب. فالمناقشة تكون من قبل المجلسين معا خلافا لما هو عليه الحال في الدستور الجزائري، إلا أنّ التصويت يبقى من حقّ مجلس النواب، ما يعني تطابق الدستوريين في هذه المسألة. والحقيقة أنّ هذه الآلية لا تطرح إشكالا حقيقيا على مستوى الممارسة، حيث إنّ هذه المناقشة وذاك التصويت يقعان عشية تشكيل الحكومة على أساس أغلبية برلمانية واضحة، والأمور لا زالت في بدايتها، وحتى بالنسبة للمعارضة فإنّ مناقشتها لا تكون بالحدة الكبيرة حينئذ، إذ يفرض المنطق أن تمنح بعض الوقت للحكومة لتنفيذ برنامجها والتأكد من مدى جدية سياساتها.

## 2-1-2- مناقشة بيان السياسة العامة

إنّ العلاقة بين الحكومة والبرلمان هي علاقة مستمرة، لا تنتهي عند تقديم برنامج الحكومة للبرلمان وحصولها على الثقة المطلوبة، وإنما تتعدّى ذلك إلى متابعة دائمة، الأمر الذي يدفع الحكومة لتقديم بيان سنوي أو مرحلي عن السياسة العامة، وفي حالات معينة تكون مجبرة على تقديم استقالتها (بغدادى، 2009).

والملاحظ أنّ الدستور الجزائري بنصّ المادة 98 لم يجعل للائحة الصادرة عن المجلس الشعبي الوطني، تبعات قانونية واضحة، وإنّما جعلها دليلا على عدم رضا المجلس عن عمل الحكومة، وتحذيرا سياسيا أوليا قد يسبق خطوات أخرى لها تأثيرات ملموسة، من أجل كبجها عن الاستمرار في توجهاتها التي يتحفظ عنها نواب الغرفة الأولى. غير أنّه وعلى الرغم من عدم انطواء هذه الوسيلة الدستورية على أي أثار محددة، إلا أنّ المؤسس الدستوري جعلها مقصورة على الغرفة الأولى فقط المجلس الشعبي الوطني، دون أن يمكن الغرفة الثانية مجلس الأمة من حق اللجوء إلى هذه الوسيلة الدستورية لمراقبة الحكومة ولو عرضت عليه الحكومة بيان للسياسة العامة. أما في المغرب فقد نصّ الدستور في الفصل 101 على بيان السياسة العامة كألية رقابية للبرلمان المغربي، إلى جانب آلية أخرى تتمثل في تقديم الحكومة لعرض عن حصيلة عملها ومدى تقدمها في تطبيق برنامجها في خلال مرحلة معينة. دون أن يتطرق لمسألة بيان السياسة العامة بأي تفصيل رغم أهميته كما أنّ القوانين التنظيمية والنظم الداخلية لغرفتي



محددا آثارها بتقديم الوزير الأول استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية.

وكذا الشأن في الدستور المغربي الذي تطرق بموجب الفصول 105 و106 إلى ملتصم الرقابة، محددا إجراءاته المختلفة، والتي أظهرت تساوي كلا غرفتي البرلمان المغربي -مجلس النواب ومجلس المستشارين- في مباشرة هذه الآلية، التي تؤدي في حالة الموافقة عليها إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية. عكس ما ذهب إليه الدستور الجزائري الذي حرم الغرفة الثانية مجلس الأمة من ممارسة هذا الحق، وبالنظر إلى حجم الأثر الذي يترتب على ممارسة النواب لملتصم الرقابة، فقد أحاطه المؤسس الدستوري في كلا البلدين بمجموعة من الضوابط التي تؤدي إلى الحد والعقلانية في اللجوء إليه.

أما على مستوى الممارسة فهذه الوسيلة نادرة الحدوث، حيث لم يشهد البرلمان المغربي إلا محاولتين اثنتين في ظروف سياسية خاصة لم تؤدي إلى إسقاط الحكومة (ملتصم 1964 وملتصم 1990)، ولعلّ السبب يعود في الأساس إلى الشروط التعجيزية لممارسة هذا الإجراء.

#### 2-2-2- التصويت بالثقة

لأنّ منح الدستوريين الجزائري والمغربي لنواب الغرف الأولى للبرلمان في كلّ منهما صلاحية إسقاط الحكومة عن طريق ملتصم الرقابة، فإنه وبالمقابل خولا الحكومة إجراء تستطيع من خلاله تدعيم موقفها أمام نواب الغرف الأولى المجلس الشعبي الوطني ومجلس النواب، ويتمثل هذا الإجراء في طرح الحكومة الثقة أمام المجلس بمناسبة عرضها لبيانها السنوي أمام البرلمان.

في الجزائر اقتصر المؤسس الدستوري الجزائري بنصّ المادة 5/98 من الدستور على منح المجلس الشعبي الوطني صلاحية إسقاط الحكومة عن طريق التصويت على سحب الثقة منها، أما في المغرب فيتضح من خلال مختلف النصوص الدستورية التي تحكم العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وجود بعض الفوارق مع الجزائر، على أنّ ذلك لم يمنع من اتفاق الجانبين على مبدأ خصوصية الغرفة الأولى وأسبقيتها في هذا المجال. غير أنّ تصويت الغرفة الأولى في البلدين بعدم الموافقة على منح الثقة للحكومة، قد يؤدي إلى نشوب نزاع بين المجلس ورئيس الدولة -رئيس الجمهورية في الجزائر والملك في المغرب- قد يتطور إلى درجة حلّ البرلمان في المغرب أو المجلس الشعبي الوطني في الجزائر، انطلاقا من

البرلمان لم تشر لهذا الموضوع تماما، (مانع، 2008)، إذا ما استثنينا نصّ المادة 115 من النظام الداخلي لمجلس النواب التي لم تضيف أي جديد على ما جاء به النص الدستوري، أو تغطي نقص القوانين التنظيمية لغرفتي البرلمان والمتمثلة في القانون التنظيمي رقم 11.27 المؤرخ في 14/10/2011، المتعلق بمجلس النواب. والقانون التنظيمي رقم 11.28 المؤرخ في 12/11/2011، المتعلق بمجلس المستشارين.

ويظهر من النصوص الدستورية أنّ المؤسس الدستوري الجزائري منح هذه الآلية لكلا غرفتي البرلمان، وإن ميز الغرفة الأولى بفعالية أكبر في عملها الرقابي بما قد يؤدي لإسقاط الحكومة. أما في المملكة المغربية فإنّ الدستور لم يساوي بين الغرفتين فيما يتعلق بإسقاط الحكومة بعد (إثارة مسؤوليتها السياسية، ما يعني أنّ عقد جلسة مشتركة بين غرفتي البرلمان للاستماع لبيان السياسة العامة الذي تقدّمه الحكومة سنويا، لا ينتهي بمشاركة مجلس المستشارين في الآليات الدستورية الخاصة حصرا بالغرفة الأولى مجلس النواب.

#### 2-2- ملتصم الرقابة والتصويت بالثقة

تعد المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان جوهر النظام البرلماني، كما أن إقرار المسؤولية أهم سلاح للبرلمان يمكنه من مواجهة السلطة التنفيذية ومقابل حق الحكومة في الحل، الأمر الذي يحقق فكرة التوازن التي يصبو إليها النظام البرلماني التقليدي (عثمان عبد الملك، 1981). ولقد تضمن الدستوريين الجزائري والمغربي النص على تقنيتان دستوريتان تؤديان إلى إسقاط الحكومة هما: ملتصم الرقابة والتصويت بالثقة.

#### 2-2-1- ملتصم الرقابة

يعدّ ملتصم الرقابة الآلية التي يتم من خلالها تحريك المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، وأداة قانونية بيد أعضاء البرلمان تستعمل كلما تبين للبرلمانيين أنّ الحكومة انحرفت عن الأهداف الأساسية التي صوتت عليها الأغلبية البرلمانية أثناء تنصيب الحكومة خلال عرضها للبرنامج السياسي أو البرنامج الحكومي، الذي تتقدم به الحكومة من أجل الموافقة والتصويت عليه لنيل ثقة البرلمان (أعبيزة، 2000).

ولقد تطرق الدستور الجزائري في المواد 153 و154 و155 إلى هذه الآلية التي تخصّ المجلس الشعبي الوطني فقط، موضّحا كيفية تفعيلها وشروط مباشرتها ونسبة التصويت فيها،

### توصيات

على ضوء الاستنتاجات والملاحظات السابقة، ولجعل نظام الرقابة البرلمانية أكثر فعالية في الجزائر والمغرب، نقترح الأخذ بالتوصيات والمقترحات التالية علّها تساهم في الارتقاء بالرقابة البرلمانية، ومن خلالها بأداء المؤسسة التشريعية في كلا الدولتين:

-ضرورة الحدّ من سيطرة وهيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان ومن تدخلها في مجال اختصاصه التشريعي وتقييد اختصاصه الرقابي تحت مسعى العقلنة البرلمانية، وما يترتب عنها من توسع لمجال التنظيم، وحقّ الحكومة في التدخل في ضبط جدول أعمال الغرف البرلمانية، وتقييد الإجراءات الرقابية، وتأثيرها على عمل اللجنة المتساوية الأعضاء، وحجب المعلومات عن النواب...، وبالمقابل يتعيّن على الحكومة دعم البرلمان بغرفتيه بإزالة معوّقات العمل البرلماني من خلال مراجعة القوانين العضوية والتنظيمية التي تنظّم العلاقة بين الحكومة والبرلمان بالقدر الذي يسهّل شروط وإجراءات ممارسة البرلمان لاختصاصاته الدستورية، وكذا تطوير النظم واللوائح الداخلية لغرف البرلمان على نحو مستمرّ حتى يمارس عضو البرلمان دوره بفاعلية، وتزويد البرلمان بالأجهزة الفنية المعاونة وبيوت الخبرة والدراسات المختصة، وبالمعلومات اللازمة لأجل إنجاح وتفعيل دوره في أداء وظيفته الرقابية باستقلالية وشفافية وفعالية.

-وضع آثار محدّدة وواضحة تترتب على ممارسة البرلمان لآليات الرقابة على أعمال الحكومة، خاصة الأسئلة وعرض المواضيع للمناقشة والاستجابات ولجان التحقيق، حتى تؤدّي هذه الآليات الرقابية إلى تحقيق الهدف المنشود من وراء إقرارها. -توسيع سلطات البرلمان فيما يتعلق بالمصادقة على قانون المالية، وعدم تقييده بمدة ضيقة جدا قد تحول دون دراسته بشكل واف من طرف الغرف الثانية، في غياب نصوص تقرّر الجزاء الذي يطبق عند عدم احترام الغرف الأولى لأجل التصويت عليه وإحالة للغرفة الثانية لدراسته والمصادقة عليه، وهو ما يؤدّي غالبا إلى تضييع حقّ الغرفة الثانية في ممارسة حقها الدستوري بسبب استغراق الغرفة الأولى لكافة الوقت القانوني تقريبا، ويبدو هذا الأمر أكثر وضوحا في الجزائر.

أنّ رئيس الدولة فيهما هو حامي الدستور، والساهر على سير مؤسساتها، بالإضافة إلى كونه صاحب الفعلي للبرنامج الذي تعمل الحكومة على تجسيده. ومن هنا وقبل أن ينظر رئيس الجمهورية أو الملك المغربي في مسألة قبول استقالة الحكومة لهما أن يلجأ إلى تطبيق النصوص الدستورية التي تمكّهما من حلّ البرلمان، وإجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، إذا ما كانت لهما قناعة بأنّ المجلس الشعبي الوطني في الجزائر أو مجلس النواب في المغرب، هما المتسبب في سوء العلاقة مع الحكومة (مانع، 2008).

### خاتمة

تحرص السلطة التأسيسية في النظم الدستورية الحديثة، على تضمين الوثيقة الدستورية نصوصا تتضمن بعض الوسائل، التي تكفل نفاذ القواعد الدستورية وحسن تطبيقها، وتحدّ من محاولات الخروج عليها (البحري، 2005)، ومن هنا تعدّ رقابة البرلمان على أعمال السلطة التنفيذية أحد أهم الضمانات القانونية على خضوع الحكومة للقواعد الدستورية.

غير أنّه وعلى أهمية الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظم المقارنة، إلا أنّه وبتتبع الدور الرقابي للمؤسسة التشريعية في الجزائر والمغرب ورغم الاختلافات التاريخية والاجتماعية والسياسية والدستورية بين البلدين، يلاحظ أنّها لم تحقق الأهداف المنشودة منها، نتيجة غياب التوازن المطلوب بين السلطين التشريعية والتنفيذية، لضعف المؤسسة البرلمانية فيهما وعدم قدرتها على مراقبة الحكومة مراقبة فعّالة، بحيث حرص المؤسس الدستوري في البلدين على تقوية السلطة التنفيذية، إضافة لما أفرزته الممارسة العملية والواقعية من هيمنة للسلطة التنفيذية وسيطرتها على البرلمان وعلى العمل البرلماني (ديدان، 2009). كل ذلك أدّى بالنهاية لعدم تحقيق الرقابة البرلمانية للمقصود منها، ما أصبح يثير الشكّ في جدوى وفاعلية هذه الوسيلة والآلية كواحدة من الضمانات القانونية لنفاذ القواعد الدستورية، ويضعها على المحكّ. غير أنّه وبالرغم من قتامة هذه الاستنتاجات فإنّ ذلك لا يمنع من العمل على تعزيز وتوسيع الوظيفة الرقابية للمؤسسات التشريعية، لذا ندرج بعض التوصيات الهامة والتي من شأنها الارتقاء بأداء المؤسسة التشريعية وجعل العمل البرلماني وخصوصا الرقابي منه أكثر فعالية.

## المراجع الكتب

1. أنور، الخطيب، 1961، الأصول البرلمانية في لبنان وسائر البلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت.
2. أوليفيه، دو هاميل، وايف، ميني، 1996، المعجم الدستوري، ترجمة: منصور، القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
3. إيهاب زكي، سلام، 1983، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، عالم الكتب، القاهرة.
4. بقالم، مراد، 2009، نظام الازدواج البرلماني وتطبيقاته «دراسة مقارنة»، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية.
5. بوقفة، عبد الله، 2009، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري (دراسة مقارنة)، دار هومه للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر.
6. حسني، قمر، 2006، حقوق الانسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها وضماناتها- دراسة مقارنة-، دار الكتب القانونية، القاهرة.
7. ديدان، مولود، 2009، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس، الجزائر.
8. رأفت، دسوقي، 2006، هيمنة السلطة التنفيذية على أعمال البرلمان، منشأة المعارف، الاسكندرية.
9. صادق أحمد، علي يحيى، 2008، الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة -دراسة مقارنة-، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
10. عادل، الجباري، 1972، القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني -دراسة مقارنة-، عمان.
11. عز الدين، بغدادي، 2009، الاختصاص الدستوري لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة.
12. المختار، مطيع، 1999، نظام البرلمان ذي الغرفتين بالمغرب، المغرب في محيطه الدولي سلسلة الدراسات القانونية والسياسية والاقتصادية، توزيع مكتبة الشباب، المغرب.
13. وسيم حسام، الدين الأحمد، 2008، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي- دراسة مقارنة-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
14. George BURDEAU, 1977, Droit constitutionnel et institution politiques, L.G.D.J, paris.
15. Jean- Claude ZARKA, 2009, Institution Politiques Françaises, ellipses, France.

## المقالات العلمية

1. أعبيزة، عبد الغني، 2000، المسؤولية السياسية للحكومة بين الوثيقة الدستورية والممارسة البرلمانية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 23.
2. جابر، جاد نصار، 1998، الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في مصر والكويت، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 68.
3. الزباني، عثمان، 2008، البرلمان المغربي وإشكالية الحصول على المعلومات، المجلة المغربية لأنظمة القانونية والسياسية، العدد 09.
4. طالب، محمد، 2003، التحقيق البرلماني عبر التجارب السياسية والدستورية المغربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 55.
5. عثمان عبد الملك، الصالح، 1981، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في الكويت -دراسة نظرية تطبيقية-، مجلة الحقوق والشريعة الكويتية، السنة الخامسة، العدد الرابع.
6. مانع، جمال عبد الناصر، 2008، «الرقابة البرلمانية على الحكومة في بلدان المغرب العربي»، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 04.
7. محمد، محب خليفة، 2004، «العلاقة بين المجلس والحكومة في البرلمان المغربي» منشور بعنوان: من يشتكي من الآخر؟ العلاقة بين الحكومة والبرلمان في الدول العربية؟، تحرير علي الصاوي، جامعة القاهرة.
8. هكو، يمينه، 2006، المراقبة غير المباشرة للبرلمان على الحكومة نموذج المغرب والجزائر: دراسة مقارنة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 71.
9. Fathallah EL KHAZI, 2000, les attributions du parlement, revue marocaine d'administration local et développement, N23.
10. Mohammed BENYAHYA, 1998, La Chambre des conseillers : seconde chambre du parlement, Revue marocaine d'administration locale et de développement, N 05.

## الرسائل الجامعية

1. حسن، مصطفى البحري، 2005-2006، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية-دراسة مقارنة-، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

## المصادر القانونية

1. الدستور الجزائري، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 المعدل والمتمم، الصادر بموجب القانون رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، بتاريخ 07 مارس 2016.
2. القانون العضوي رقم 12-16، المؤرخ في 25/08/2016، يحدد تنظيم المجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، بتاريخ 28/08/2016.
3. دستور المملكة المغربية، المعدل سنة 2011 باستفتاء صدر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليو 2011، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 5964 مكرر، بتاريخ 30 يوليو 2011، ص.3600.
4. القانون التنظيمي رقم 11.27 المؤرخ في 14/10/2011، المتعلق بمجلس النواب، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، العدد 5987، بتاريخ 17/10/2011.
5. القانون التنظيمي رقم 11.28 المؤرخ في 12/11/2011، المتعلق بمجلس المستشارين، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، العدد 5997 مكرر، بتاريخ 22/11/2011.

## Censorship of the legislative power over the facts of the executive power - a comparative study between Algeria and Morocco-

### Abstract

*The legislative authority's censorship of the executive authority's work is a direct result of the constitutional principle of the separation of powers, which aims to achieve balance and cooperation between the executive and legislative authorities, in a way that ensures that the governing organizations are subjected to constitutional rules. However, due to the executive authority's dominance over the legislative authority in Algeria and Morocco, and with the decline of the parliament oversight role of both of them, the censorship of parliament as a legal mechanism to ensure the enforcement of constitutional rules in the two Maghreb countries is undermined.*

### Keywords

Censorship  
Parliament  
Executive Power

## Censure de pouvoir législatif sur les faits du pouvoir exécutif -étude comparative entre l'Algérie et le Maroc-

### Résumé

*La censure du pouvoir législatif sur les faits du pouvoir exécutif est un résultat direct pour que le fondateur constitutionnel établisse le principe de la séparation des pouvoirs qui vise à réaliser l'équilibre et la coopération entre les deux pouvoirs exécutif et législatif. Ce qui assure l'obéissance des organismes gouvernementaux aux règles de la constitution. Néanmoins, et à cause de la suprématie du pouvoir législatif sur le pouvoir exécutif en Algérie et au Maroc, et devant le recul du rôle de la censure du chef du parlement dans les deux pays, la censure du parlement comme mécanisme juridique pour assurer l'exécution des règles constitutionnelle dans les deux pays maghrébins est mise à mal.*

### Mots clés

Censure  
Parlement  
Pouvoir exécutif



## سارتر والفينومينولوجيا الهوسرلية (القصدية معبر لفهم الوجود الإنساني)

Sartre et la Phénoménologie husserlienne L'intentionnalité comme possibilité  
pour comprendre l'existence humaine

د. جيلالي حلوز

Dr. Djilali halouz

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

djilali.kadi75@gmail.com

### ملخص

#### معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 2020-03-24

تاريخ القبول 2021-10-04

#### الكلمات المفتاحية

الفينومينولوجيا

المنهج

القصدية

الأنطولوجيا

يعد سارتر مثالا آخر بعد هيدغر من الأمثلة التي تعبر عن العلاقة الحميمة التي جمعت الفينومينولوجيا بفلسفة الوجود، سارتر الذي حاول تطبيق المنهج الهوسرلي على دراسة الوجود الإنساني لينفتح على اثر ذلك على أفق العثور على مفهوم عن الوجود الإنساني أو الوجود لذاته. إن استخدام سارتر للمنهج الفينومينولوجي لا يمكن فهمه إلا بالعودة إلى هوسرل نفسه على اعتبار استعانتة به في ذلك قبل أن يثبت تميزه عنه بتوجهه بالفينومينولوجيا وجهة دراسة انطولوجيا الوجود الإنساني.

### مقدمة

وذلك عقب إقامته في برلين بعد اطلاعه على المقالة الأصلية لهوسرل والتي كانت تعبر عن ذلك الهم القابع في الداخل السارترية والحالة النفسية التي كان يعيشها في مواجهة تلك التيارات الفلسفية القديمة (برنشفيك-لالاند-مايرسون) وكان أهم اكتشاف له في الفينومينولوجيا فكرة القصدية وامكاناتها والتي وجد فيها المخلص من تلك الوضعية الأليمة وكأنها تعبر عن اهتماماته الواقعية التي كان ينشدها، وتجنبه الغرق في أعماق الوعي.

فقد أشار سارتر أن « الوعي يتحدد بالقصدية، هذه الجملة تنحدر إلى ذلك النص المشهور الذي كتبه حول القصدية أين ألح سارتر أنه اكتشف عند هوسرل أن (كل وعي هو وعي بشيء ما)، من دون شك تلك هي الفكرة الأساسية التي انجذب من خلالها سارتر للفينومينولوجيا» (Mazzu, 2007) في مقاله السالف الذكر حول القصدية قدم سمات الوعي في الفينومينولوجيا وركز كثيرا على مقولة هوسرل « كل وعي هو وعي بشيء ما » لكن الوعي مثلما دافع عنه في هذا المقال ليس له داخل، وهنا يكتشف القصدية ويقدمها ويبرز أهم ما سيستقيه منها وهو الوجود في الخارج، خارج الوعي (عطية, 2016).

«لقد افرغ الوعي من محتواه الثقيل ونظر إلى القصدية على

مما هو مؤكد أن المنهج الفينومينولوجي أسس من طرف هوسرل ومعتبر به في فرنسا كأداة امتياز للمعرفة الفلسفية، فهوسرل وهيدغر أخذوا مكانة عالية ووضعية استراتيجية في فرنسا أو بالأحرى في الفلسفة الفرنسية، ففي كتاب (الوجود والعدم) مجدت الفينومينولوجيا كحضور، كأصالة لانتقال العالم وتعاليه بدون ورائية العالم ليصبح هو العالم الوحيد الموجود وهو الوحيد الصالح لوصف الوضع بالنسبة للوعي لأنها تسمح لكل ثنائية بالطفو عيانا (Dastur, 2011) كيف يمكننا أن نقرأ الفهم السارترية للفينومينولوجيا الهوسرلية؟ بدأ سارتر مع هوسرل وانتهى إلى ما لم ينتهي إليه هوسرل ذاته، كيف ذلك؟ وكيف اعتمد سارتر القصدية معبرا لفهم الوجود الإنساني؟

يعد سارتر بوابة الفينومينولوجيا في فرنسا على اعتبار أنه أول من مهد الحضور لفينومينولوجيا هوسرل في فرنسا، وهذا السبق لم يكن سبقا زمنيا، فقد سبقه لذلك كل من ليفيناس ومرلوبونتي ودلبوس وغيرهم، إنما السبق هنا كما ذكرنا سالفًا سبق عملي، فمن المعروف أن مقال سارتر الشهير عن القصدية والذي كتب سنة 1934 قبل أن ينشر سنة 1939 وهو أول ما كتب سارتر متأثرا بفينومينولوجيا هوسرل

بين الأنا الجسماني والأنا الواعي وأعطى أولوية القدرة على تأسيس الموضوعات وجعلها محتواة داخل الوعي إذ يقول: «الأنا الواعي يستطيع في كل لحظة أن يرسل نظره التأملية على هذه الحياة، سواء كانت إدراكاً أو تصوراً أو حكم قيمة أو تقريراً إرادياً» (E.Husserl، 1953)

فقد اهتم هوسرل بدراسة الوعي والخبرة الكامنة فيه دون الاهتمام بعلاقة الوعي بالأشياء، وهو ما يأخذه عليه سارتر على أنه وقع في خطأ الفلسفات السابقة وهو خطأ عدم وجود علاقة بين الذات والموضوع أو الوعي والعالم (سباع، 2015)، رفض سارتر فكرة الأنا المتعالي وأدخل مسافة نفسية بين الوعي وموضوعاته من خلال فكرة العدم، حيث ميز بين (الوجود - لذاته) و(الوجود-في ذاته)، فقد ناقش في بداية كتابه (الوجود والعدم) مفهوم العدم انطلاقاً من مقولة هوسرل «كل وعي هو وعي بشيء ما» بين خلالها أن ما نفهمه من هذه العبارة هو أن الوعي إما أن يرتبط بالوجود وموضوعاته أو أن الوعي هو وجود متعال، ففي الأولى إمكانية مستحيلة لأن الوجود هنا وجود عيني مختلف عن الوعي، وفي الثاني أجرى سارتر تعديلاً حيث يجب أن يكون الموضوع متميزاً عن الوعي في غيابه لا في حضوره، أي أنه يريد أن يحرر الوعي من تحديد الخبرة بصورة مسبقة (سباع، 2015)، حيث يقول: «إنها تحرر الوعي من الذهول القريب من التخيل من أجل مواجهة الداخل» (Mazzu، 2007).

والملاحظ في فينومينولوجيا هوسرل أن فكرة القصدية الأشياء فيها لا تغادر ساحة إدراكنا بشكل دائم، وأن ما دون ذلك غير موجود بالنسبة لنا، فما أراه أمامي يمكنني وصفه بكل خصائصه من شكل ولون وغيره، وإن حصل غيابه يصبح لا يوجد وعي لما هو موجود بعيداً عن أعيننا، لكن هل يتوقف هنا وجود هذا الشيء الذي نراه اليوم على وعي به؟ في نظر هوسرل يبقى موجوداً في ذاته ولكنه غير موجود بالنسبة لنا ويعطي بذلك مثال الشجرة التي نراها من النافذة، فإننا نرى الأغصان والأوراق والثمار فتتعرف عليها أنها شجرة كذا وكذا لكن بمجرد أن أغلق النافذة تصبح الشجرة غير موجودة بالنسبة لنا رغم أنها موجودة في ذاتها، وقد أظهر ذلك في قوله: «كل وعي هو وعي بشيء ما» هذا يعني أنه لا يوجد وعي ليس موضع موضوع متعال.

فقد أكد هوسرل في العديد من المراجع أن هذه الميزة الأساسية للقصدية: أي إعطاء الذات فينومينولوجيا بمعنى أن كل إدراك في حد ذاته ليس فقط هو وعي بموضوعه، لكنها

أنها تسحب الإنسان من رطوبة الحميمية من أجل إلقائه خارج ذاته، بعيداً عن الذات نحو ما ليس ذاتاً بالقرب من الأشياء» (Mazzu، 2007)، حيث يصبح الوعي فارغاً لا شيء فيه سوى حركته التي يخرج بها عن ذاته خارج الذات، وإذا تصورنا أنه يمكننا الدخول في وعي ما، فلن نجد أنفسنا إلا وقد ألقى بنا في الخارج في العالم بين الأشياء قرب الشجرة ووسط الغبار، لأن الوعي ببساطة ليس له داخل، كله خارج وهو ما يشير إليه سارتر بفكرة «الانفجار نحو» الذي يلقي بنا خارج ذاتنا وسط الأشياء، وهو ما يوحي بالامتداد إلى فكرة هوسرل «كل وعي هو وعي بشيء ما» وهي فكرة تنزع نحو المتعالي، كما أنها فكرة تحيلنا من جهة أخرى نحو عبارة هيدغر الشهيرة «الوجود وجود في العالم» على اعتبار أن الوجود هو حركة وانفجار في العالم، فكرة تقضي على تلك المحايثة المزعومة عند الكلاسيكيين، فالفكر أو الفلسفة قبل ذلك اتصال مباشر بالأشياء لإحداث الملموس، فمفهوم القصدية إذن يتماثل تماماً وما أسماه سارتر «فصيل من الطوارئ» أو كما قال لاحقاً «أبحاثي حول الوعي كانت من أجل إعطاء عمق فلسفي للواقعية» (Mazzu، 2007)

إن القصدية هي أن يتجاوز الوعي ذاته، هي كيفية لكشف العالم، العالم في المقابل سيخبرنا عليه، القصدية هي بناء أي فعل من أفعال الوعي، هيكل كل فعل للوعي حتى الأحاسيس والمشاعر، فكراهية أي إنسان، هي كيفية أخرى للانفجار نحو الآخر واكتشاف العالم، أي أن نجد أنفسنا فجأة أمام أجنبي، يعاني يتألم مما أطلق عليه من كراهية، فالأشياء تكشف لنا عن ذاتها، كونها قابلة للكراهية والحب والخوف (Mazzu، 2007)، وهو ما قاد سارتر إلى الاستخلاص أن وجود الأشياء كلها في الخارج حتى نحن أنفسنا، إذ لا يمكن أن نكشف أنفسنا منعزلين، فنحن دائماً في العالم وبين الأشياء أناس بين الناس، وهي الخصوصية التي تجعل من الوعي بالوجود وعي بشيء ما؛ أي أن الوعي مرتبط دائماً بموضوع ما، أن أدرك حساً ما، ما هو إلا إدراكاً لشيء ما وأن نتذكر هو أن نتذكر شيئاً ما (عطية، 2016).

فهوسرل من قبل اتخذ من مقولة (الأنا المتعالي) مقولة أساسية على اعتبار أنها الحقيقة النهائية التي يصل إليها بعد عمليات الردود الفينومينولوجية إذ يقول: «هناك الأنا الجسماني الذي يرتبط بالجسد، وهناك معنى مختلف تماماً للأنا، ألا وهو الوعي، حيث أنه وبواسطته يرتبط كل وعي فردي بمعنى التفكير» (E.Husserl، 1991) فقد فصل هوسرل

أن الأنا لا يمكن ربطها بالتفكير (بوطيب، 2019)، فالشرط الضروري والكافي للوعي لجعل هذا الكائن يبدو هو أنه مدرك لنفسه على أنه يطرح هذا الشيء بدقة، ومع ذلك فإن هذا الوعي لا يكون فعل الوعي كشيء، هذه المعرفة ستسجل العلاقة القصدية كقسم داخلي وهو ما يفترض فعلي أنا، لذلك فإن العلاقة القصدية لا يتم تبريرها بأي شكل بالفئات المناسبة للعلاقات بين هذا الشيء أو ذاك مثل العلاقات السببية، فالوعي السببي لا يسجل أي تأثير للأشياء على ذلك، فالوعي لا يشير إلى مثل هذه الأشياء كرد فعل لأي حافز بمعنى أن الوعي لا يعي علاقته بالأشياء، فمجرد الحكم لا يأتي بعد إنشاء الروابط (Mazzu، 2007).

«فإن اختزال الوعي في المعرفة يعني ضمناً أن ثنائية الذات والموضوع يتم خلقها في الوعي» (J.P.Sartre، 1943)، فالوعي الذاتي هو حكم ذاتي مباشر وغير معرفي وهو ما أسماه سارتر بالكوجيتو القبل تفكري، فالأشياء لا تعطي نفسها لي عن طريق التوصفات المتعاقبة كشيء أو كموضوع، لذلك لا يمكنني الحكم على قيمة هذا الشيء لكن ليس على قيمة الفعل، فحضور الكتاب أمامي لا يمكنني من القول أن إدراكه واضح، هي أن لا نقول شيئاً أكثر من الأشياء التي تظهر بشكل واضح، هذا التقدير لا يتعلق بفعل الوعي ذاته لأنه موجه إلى الخارج.

فالقصدية إذن هي الحل الجديد والمعجزة تقريبا بالنسبة إلى سارتر (كما يقول دومينيك جانيكو) أو ما يشبه المعجزة يتم من خلاله تجاوز المثالية الواقعية والثنائية (الذاتية والموضوعية) من خلال علاقة سابقة وهي الحقيقة الغير قابلة للاختزال والتي لا يمكن لأي صورة جسدية تقديمها، انفجار الوعي عن العالم، من وعي شيء آخر غير الذات، إذ لا يوجد وعي خالص، تأخذ من علاقة قصدية مسبقة» (Janicaud، 2009).

«فالوعي المباشر -كما يقول سارتر- كما أتخيله لا يسمح لي بالحكم أو الرغبة أو الخجل، ويضيف إنها علاقة مباشرة بالذات كنفجار خالص خارج الذات، إذ لا يمكن اعتبار الوعي الذاتي وعياً جديداً ولكن كيفية وحيدة للوجود الممكن من أجل وعي بشيء ما» (J.P.Sartre، 1943) فالقصدية الغائبة عن ذاتها لن تكون مختلفة عن العلاقة التي تربطها بالأشياء، لهذا السبب يرفض سارتر فكرة كل داخلية للوعي، فالوعي بهذا المنظور لن يختلف كما يقول عن الهضم المعوي البسيط. فوعينا لن يكون أكثر من مجرد ملاحظة لاستيعاب الأشياء

تجعل موضوعها واعياً بطريقة واضحة، وبالتالي فالإدراك هو وعي الرؤية وامتلاك الموضوع في الجسد كما هو مستهدف، فمن الضروري أن نفهم أن الوعي بالمفهوم الهوسرلي يخلق الكائن الذي يبدو له ويكون في الواقع (Mazzu، 2007).

في هذا الصدد يرى سارتر أن كل وعي هو وعي غير متموضع في ذاته كالوعي المتوضع في ذات، على اعتبار أن الوعي ليس له محتوى، فعندما أرى قبعة أمامي فأنا لست واع بما يظهره لي هذا الشيء، فهو لا يمكنه كشف النقاب عن نفسه، هذا يعني أن الوعي هو فقط الذي يظهر شيئاً، فإن وضع شيء على أنه موجود لا يعني فرض وجود تمثّل، فالإدراك ليس هلامية ولكن هناك شيء ليس له نفس الترتيب مثل الوعي وبالتالي فإن الوعي موضوعي في أنه يخترق نفسه للوصول إلى شيء ما هو منهك في هذا الموقف (J.P.Sartre، 1943).

ومن هذا المنطلق فإن الوعي ليس له داخل وليس سوى تلك العفوية غير المشروطة حيث تظهر الأشياء وتفاجئنا بوجودها كخارج وعليه فإن وضع الشيء ليس إجراء جرد لصفاته أو وجوده كما يقول ذلك هوسرل عندما قدم لنا مثال الشجرة ونحن ننظر إليها من النافذة، وإنما الوعي هو بالفعل وسيلة للاستيلاء على نفسي أو طريقة لتخصيص وجودي للقيام بذلك وجعله لي وكسر ذلك اللاتجانس بينه وبينه، فهو بذلك وسيلة للإشارة إلى شيء ما (Mazzu، 2007).

فإذا كانت القصدية هي التي تحدد الوعي، فإن كل وعي قصدي هو وعي بذاته وغير ذلك سيكون تناقضاً لا محالة، إذ يقول سارتر: «إذا كان وعي لم يكن على وعي بكونه واعياً للطاولة، فإنه سيكون واعياً بالطاولة دون أن يعي وجودها، أو أحدا يريد وعياً يتجاهل ذاته؛ أي وعي لا وعي وهو أمر سخيف» (J.P.Sartre، 1943).

لقد وجه سارتر نقداً لأهم النظريات البينذاتية (هوسرل. هيدغر وحتى هيغل) معتبراً إياها أفكاراً غير واقعية أو أفكاراً من دون تجربة وهذا ما يؤكد مرة أخرى انفصاله عن الفلسفة الترنسندنتالية أو عن الوعي الذي يحمل العالم ويكونه ويختزله في معنى، فالعلاقة بالآخر أو بالعالم لدى سارتر علاقة كينونة لا تتحقق إلا على مستوى أنطولوجي خارج الوعي، فكينونتي لا تتحقق إلا عبر تلك العلاقة، فقد اعتبر الذات الهوسرلية ذاتاً كانطية على اعتبار العلاقة بالعالم التي علاقة معرفية نظرية، في حين أن الوعي عند سارتر هو من طبيعة غير ماهوية رغم أن نظريته تتأسس على الكوجيتو، لكن الكوجيتو بالنسبة له ليس أكثر من نمط كينونة كما

برنتانو هو الذي أوحى إلى هوسرل أن القصدية فعلا هي بنية الوعي الأساسية (يوسف بن أحمد 2008) وعليه لا يمكن فهم وظيفة القصدية في بحوث منطقية بوصفها الفعل المعطي للدلالة، والقصد المائي لقصد هذه الدلالة من خلال الإحالة إلى موضوع الحدس، إلا إذا أوضحنا معنى الوعي الفينومينولوجي من حيث «هو وعي قصدي» من جهة و «وعي دلالة» من جهة ثانية (إ.هوسرل، 2010).

إن البحث اليوم في القصدية على اعتبارها المؤسس للفينومينولوجيا لا يمكنه إلا أن يعد بمثابة الردة الفلسفية والارتداد إلى ما دون البحث الفينومينولوجي ذاته، فالوفاء لروح البحث والتأمل الفينومينولوجي لا يكمن في الخطاب المردد لمبادئ ونظريات مذهب هوسرل، بقدر ما يكمن في المسألة التي تسائل الفينومينولوجيا ذاتها عن إمكاناتها وتنظر فيما لم يتفكر به، وتسعى إلى الإفصاح عن مواطن الإشكال وتبيان ضروب الاحراجات التي منعتها من تفعيل إمكاناتها وتحقيق ماهيتها التي باتت فكرة مثالية لا متناهية ممتنعة الإنجاز، بحيث أن مختلف الصياغات النظرية للفينومينولوجيا لا تكون سوى مداخل أو مقدمات لا أكثر تردد ذلك في عناوين ومضامين مؤلفات هوسرل نفسه (يوسف بن أحمد، 2008) هذا وقد انتقل هوسرل من الذات النفسية في «بحوث منطقية» إلى الأنا الباطني في الأفكار الجزء الأول من أن وصف الظواهر الشعورية لا يحتاج إلى أنا موحد للمعارف يعطي خلالها للأشياء وحدتها وفرديتها على اعتبار أن الوعي قصدي تتوحد في الزمان (سارتر، 2005).

وعليه إذا نحن أقررنا أن خاصية القصدية لا تقتصر على التفكير التمثلي والمعرفي، فإنها ستكون بذلك حركة الانفتاح على ما هو آخر وغير، ففهم نظرية القصدية في صلتها بمفاهيم الدلالة والحدس والوعي تستدعي العودة إلى نص بحوث منطقية 1901/1900 وحتى تبين عدم كفاية هذه النظرية التي ظلت تدور بين المثالية المنطقية الصورية «والماهية القصدية» و «وعي الدلالة» و «التمثل التمثلي» دون أن تفضي إلى الموضوع القصدي أو الشيء عينه الذي لا يمكن إلا أن يبقى خارج متناول القصد الدلالي، وعليه فنقائص نظرية القصد المنطقية في مؤلف بحوث منطقية هي التي شرعت لفينومينولوجيا الأفكار الأولى ضرورة ابتداء المنعطف المتعالي، لكن ألا تصبح القصدية باعتبارها حركة فرق تفيد اللاشيء وتقضي على كل أساس من شأنه يقوم؟

إنها المسألة السارترية التي أعاد من خلالها تجذير المسألة

في مضمون الوعي، لكن مثل هذه الملاحظة تهم أولئك الذين يحطون من حقيقة الوعي لبعض ردود الأفعال العصبية، فالنظام العصبي لا يستقر على شيء ما أو ما يؤثر عليه، فهو خامل وسلب، فالعلاقة القصدية إذن لا تختزل في الاستكشاف المعرفي للأشياء، لأن الوعي ليس في الأصل علاقة معرفة، بل علاقة وجود، لأن المعارف لا تقدم شيئا حاضرا لكنه معروف، فكل استكشاف معرفي يستند إلى كيفية وجود يجري بها ذلك وتحيلني إلى الخارج ولا يمكن أن يفسر أي معرفة، إنها علاقة الوجود التي تجعل كل معرفة ممكنة وهي كيفية أخرى للقول أن الوجود يسبق الماهية، فالقصدية هي كيفية للوجود قبل أن تكون ماهية، إنه إذن (وجود مطلق وليس معرفة) (J.P.Sartre, 1943) فمن المستحيل أن نعطي للمعرفة دافعا آخر مما تفعله بنفسها (Mazzu, 2007) إنه يقول: «المعرفة ليست سوى ضرورة للحقيقة» (J.P.Sartre, 1943).

أما فيما يخص التوصيف الذي قدمه هوسرل لم يمكنه من رسم حدود المفهوم الجديد للوعي الذي تستدعيه فينومينولوجيا القصدية، إلا من خلال حوار الجاد مع فرانز برانتانو حيث بقي «فيما هو جوهر حبيس الأحكام المسبقة للتراث الطبيعي والذي هو في الحقيقة انقلاب هوسرل بحوث منطقية على هوسرل نفسه صاحب فلسفة الأرتيميتيقا، حيث كان استخدام الأطروحات التجريبية والنفسية لأستاذه برانتانو بما في ذلك ما يتعلق بفكرة القصدية، وإن توضيح المفهوم الجديد للوعي من حيث هو قصدي ليقضي مراجعة مفهوم الظاهرة ومبدأ التمييز الذي ميز بمقتضاه برنتانو المظاهر النفسية من المظاهر الطبيعية» (بن أحمد يوسف، 2006)

لقد استخدم هوسرل الوصف البرانتاني لخصائص الظاهرة النفسية، وقدمه في أطروحتين أساسيتين جعلهما كأساس لفينومينولوجيا الدلالة في البحوث المنطقية، وفينومينولوجيا الوعي المتعالي في الأفكار الأولى، أولها: أن كل فعل واع هو وعي بشيء ما. والثانية أن كل المظاهر النفسية هي تمثلات أو مؤسسة على تمثلات. (E.Husserl, 1953)

والظاهر في هذا أن التأويل الشيعي الذي قدمه برنتانو داخل هذه التوصيفات السالفة الذكر هو ما جعل هوسرل يجعل من القصدية بنية للوعي، فما هو جلي حقا أن هذا التأليف بين الخاصة الأولى المتصلة بظواهر الوعي والعبارة الشهيرة «اللاوجود الباطني القصدي» والمؤول تأويلا شيعيا من قبل



الانتزاع يكشف عن العدم داخل الوعي، خاصة وأن موضوعه كان سلباً محضاً نظراً للاواقععية. (سارتر، 1966) هذه المحاولة من سارتر كان يهدف من وراءها إقامة وصف خالص للوعي، بوصفه أنا موجود في العالم ومع الآخرين. (سارتر، 2005) وعلى إثر ذلك ينتهي سارتر إلى أن الوجود لا يأتي من الوجود المدرك، لأنه ليس مدركاً على الإطلاق، لأن الوعي يتخطاه نحو الموضوعات، فحتى ولو افترضنا وجود طبقة مادية لقلب الفكر، فكيف يمكن للوعي أن ينتقل من الذات وأن يتخطاه نحو الموضوع؟ وقد ظن هوسرل أنه بإعطائه المادة صفات الشيء وصفات الوعي يمكنه تسهيل الانتقال من أحدهما إلى الآخر، ولكنه انتهى إلى خلق وجود ميت يرفضه الوعي ولا يمكن أن يكون جزءاً من العالم. (سارتر، 2005)

فالوجود المدرك كما يقول سارتر هو وجود أمام الوعي وليس فيه، بل ومنقطع عنه، يفترض سارتر أن هوسرل لا يزال أسير التصور القديم فيفتقر عنه ويتوجه إليه بالنقد في مواضع ثلاثة أولها: فكرة إحياء المادة الحسية التي جعلها هوسرل من مهمة الصورة والقصد المخيل. أما الثانية: فهي فكرة ملء المقاصد الفارغة التي يجعلها هي الأخرى من مهمة الصورة. وأخيراً فكرة تفرقة بين حفظ الماضي واستعادة الذكريات. ورغم ذلك يبقى سارتر شديد الارتباط بفينومينولوجيا هوسرل في تأسيسه لعلم النفس الفينومينولوجي على إثر تلك التطبيقات التي قدمها لتتوج بمنهج جديد في الوجود الإنساني تضمنها كتابه الوجود والعدم، لذلك يقال أن سارتر بدأ من هوسرل ولكنه ينتهي إلى ما لم ينته إليه هوسرل نفسه. (سارتر، 1966)

لقد انطلق سارتر إذن من حيث بدأ هوسرل ليؤسس علماً آخر هو علم الوجود الفينومينولوجي وهي رؤية جديدة للفينومينولوجيا على أنها منهج لدراسة الوجود وفلسفة تدور حول إثبات الموضوعات والأنا الموجود في العالم ومع الآخرين. فالجديد في فلسفة سارتر هو رد الاعتبار للعالم الخارجي، ووجود الموضوعات ويرفض بذلك رد هوسرل ويعتبره مجرد تفكير إرادي ويشير إليه على أنه معجزة ولكن ليس بمعنى الرفض القطعي، وإنما بمعنى التأخير وينظر إليه على أنه قلق يفرض نفسه علينا، ولا يمكن تفاديه.

القصدية فتبنى اقتضاء التعديل في مفهومها ليعيد تفسيرها مستعملاً في ذلك الدليل الأنطولوجي. فيقول إن القصد المتبادل يعني أن التعالي هو البناء المكون للوعي أي أن الوعي يولد محمولاً على وجود ليس هو وجوده، بمعنى أن هناك وجوداً يكشف عن نفسه من خلال القصدية ليس هو معنى القصدية الذي لم يعرف هوسرل خاصيته الجوهرية، وهكذا حاول سارتر في بداية الأمر العثور على عالم الموضوعات الذي لا يمكن إرجاعه أو استنباطه من المادة الحسية. (سارتر، 2005)

لقد نقد سارتر القصدية الهوسرلية مثلما فعل ذلك إيمانويل ليفيناس على اعتبار أن القصدية تفرغ الوعي من محتواه، وتجعل من هذا الفراغ علاقة تتميز عن أطرافها وتتجاوزها لتكون على استعداد كي تحدد ما يتحدد كموضوع وعي (Levinas, 1972). كما يقول سارتر «الوعي لا داخل له، ليس الوعي إلا ما فيه خارج وإنه هروبه الدائم هذا ورفضه أن يكون جوهرًا، ذلك هو ما يجعل منه وعياً، تصورو الآن سلسلة مترابطة من الانفجارات تنزعنا عن ذواتنا، ولا تترك لذواتنا الوقت كي تشكل خلفها بل على العكس من ذلك ترمي بنا من ورائها في غبار العالم الجاف، فوق الأرض الصلبة وبين الأشياء تصورو أننا ألقى بنا هكذا وقد أهملتنا طبيعتنا في عالم عنيد يناصرنا العداء ولا يكتثر بنا، عندئذ قد تكونوا أدركتم المعنى العميق للاكتشاف الذي يعبر عنه هوسرل «كل وعي هو وعي بشيء ما» فإذا حاول الوعي أن يعود إلى ذاته ويتحد معها وينغلق على نفسه انعدم (J.P.Sartre, 1974)

ومن جهة أخرى فإن الخيط الثاني الذي يتبعه سارتر فهو البدء من مثالية هوسرل التي يرفضها لإثبات العالم الخارجي كي يقيم فلسفة يصبح فيها العدم موضوعها الأوحده، فإذا كان الوعي كما يريده هوسرل هو وعي بشيء فإنه يصبح وعياً واضحاً يضع موضوعه كمضمون له، ولا يكون الموضوع الذي يضعه الوعي نوعاً من المعطيات المحايدة التي تكون عالماً ما (سارتر، 1966).

كما يرى سارتر أن هوسرل قد أعطى الوعي بطريقة اصطلاحية (سارتر، 2005) وحتى القصدية التي يكشفها هوسرل وكذلك برانتانو من قبله لها خاصية جوهرية وهي الانتزاع عن النفس، وليست فقط خاصية معرفية في تكوين الوعي، وهذا

## المراجع

1. Dastur, F. (132011/). Réception et non-réception de Hiedegger en France . Revue germanique internationale –(En ligne)
2. E.Husserl. (1953). Méditations Cartésiennes / introduction a la phénoménologie. paris: VRIN.
3. E.Husserl. (1991). problèmes fondamentaux de la phénoménologie . (t. J. English, Trad.) (paris . presses universitaire de France): Epiméthée.
4. J.P.Sartre. (1943). L'Etre et le Néant.-Essai d'ontologie phénoménologique. tel Gallimard.
5. J.P.Sartre. (1974). une idée directrice . dans la phénoménologie de husserl l'intentionnalité . in situation . .gallimard.
6. Janicaud, D. (2009). la phénoménologie dans taus ses états. Fotio essais – Gallimard.
7. Levinas, E. (1972). sans identité .humanisme de l'autre homme . montpelier: fata morgana.
8. Mazzu, L. C. (2007). Questions sur l'intentionnalité . B.Bruxelles: Ed OUSIA.
9. إ.هوسرل. (2010). « مباحث منطقية » مباحث في الفيمياء ونظرية المعرفة (Vol 1, ط1, éd). الكتاب 2. الجزء الأول المبحث الثاني الفقرة 27). (.. : وهبة, Trad). كلمة بالاشتراك مع المركز الثقافي العربي.
10. أحمد, ي. ب. (2008). الظاهرة والمنهج « فينومينولوجيا هوسرل ». تونس: مركز النشر الجامعي.
11. أحمد, ي. ب. (2006, ديسمبر). « القصدية ومشكل تأسيس الفينومينولوجيا عند هوسرل , , . حوليات الفينومينولوجيا والتأويلية , المجلد الأول, (العدد 1, 6/1).
12. بوطيب, ر. (2019). نقد الحرية – مدخل إلى فلسفة إيمانويل ليفيناس . (Vol. الطبعة الأولى). (ت. أ. هونيت, Éd). لبنان: منشورات ضفاف .ومنشورات الاختلاف.
13. سارتر, ج. ب. (1966). الوجود والعدم , بحث في الأنطولوجيا الظاهرية . (ت. ع. بدوي, Trad). بيروت: منشورات دار الآداب.
14. سارتر, ج. ب. (2005). «تعالى الأنا موجود» (éd. الطبعة الأولى). (ت. ح. حنفي, Trad). بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع .
15. سباع, م. ب. (مارس 2015). تحولات الفينومينولوجيا المعاصرة – مرلوبونتي في مناظرة هوسرل وهيدغر . (Vol. الطبعة الأولى). بيروت: المركز العربي للدراسات السياسية.
16. عطية, أ. ع. (2016). الفينومينولوجيا الخالصة والجماليات الفينومينولوجية – . مجلة أوراق فلسفية

**Ertrine and Hosriels Phenymology (intention to understand human existence)****Abstract**

*Sartre is another example after Heidegger of the examples that express the intimate relationship that combined phenomenology with the philosophy of existence, Sartre, who tried to apply the Husserl method to the study of human existence to open up to the prospect of finding a concept of human existence or existence for itself. Sartre's use of the phenomenological method can only be understood by referring to Husserl himself, given that he used him in that before he proved his distinction from him by his approach to phenomenology and the study of the ontology of human existence.*

**Sartre et la Phénoménologie husserlienne L'intentionnalité comme possibilité pour comprendre l'existence humaine****Résumé**

*Après Heidegger, Sartre est un exemple qui explique la relation étroite qui uni la phénoménologie a la philosophie de l'existence, Sartre a voulu applique l'approche Husserlienne sur l'étude de l'existence humaine. L'utilisation par Sartre de l'approche phénoménologique ne peut se comprendre sauf si on revient à Husserl lui-même, considérant son aide avant qu'il ne prouve singularité son orientant la phénoménologie dans l'étude de l'existence humaine*

**Keywords**

Phenomenology  
method  
intentionality  
ontology

**Mots clés**

Conscience  
méthodologie  
intentionnalité  
ontologie

## Journal of letters and social sciences



---

## Correspondence

Adress: Journal of letters and social sciences, Mohamed Lamine Debaghine University,  
Setif 2, Al-Hadab district, Setif 19000, Algeria

Phone / fax: 036.66.11.81

websites:

*-<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/4>*

*-<http://revues.univ-setif2.dz/>*

Email : [revue@univ-setif2.dz](mailto:revue@univ-setif2.dz)      -      [revue.setif2@gmail.com](mailto:revue.setif2@gmail.com)

**Legal deposit:** 2004-650

**ISSN :** 1112-4777

**eISSN:** 2588-1906

## Journal of letters and social sciences

Peer reviewed scientific journal published by Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria

### Journal manager

Pr. khier Guechi University director

### Chief editor

Pr. Bendjedou Boutalbi

### Editorial committee

Pr. Farida Guemaz

Pr. Salah Eddine Zeral

Dr. Norededdine Hamici

Pr. Nacereddine Gheraf

Dr. Loubna Achheb

Dr. Mohamed Ben arabe

Dr. Hocine Bellahreche

Pr. Anouar Mokrani

Pr. Mohamed Bouadi

Pr. Abdelmelek Boumendjel

Dr. Ikhlas Gherzouli

Pr. Mahmoud Boussenna

Dr. Cherif Zeroukhi

Pr. Sofiane Zedadka

Dr. Ait Aissa Mouloud

Dr. Farouk Tebaa

Dr. Boubaker Karce

Dr. Bachir Elchrif Chemseddine

Dr. Sofiane Loucif

Dr. Wahib Boussadia

Pr. Djamel kouhal

Dr. Amina Fatima Zohra Talbi

Dr. Khaireddine Daaiche

Dr. Hassina Ahmid

Pr. Chamseddine Zouaghi

### Secretariat

Lamia Boudiaf

Mofida Cherifi

Mabrouk Sebaihi

## Scientific Committee

|                                  |                                                       |
|----------------------------------|-------------------------------------------------------|
| Pr. Said Kesskes                 | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Pr. Miloud Sefferi               | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Pr. Youcef Aibeché               | ATRSSH Constantine                                    |
| Pr. Toufik Samai                 | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Dr. Bachir Faïd                  | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Dr. Amar Koussa                  | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Dr. Nouredine Mebni              | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Pr. Belkacem Nouicer             | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Dr. Abd elkarim Anayat           | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Dr. Abdelghani Alioua            | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Dr. Mohamed Boudjadja            | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Dr. Hamid Oumlili                | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Pr. Nouredine Bouali             | Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria |
| Pr. Fadhil Deliou                | Constantine 2 University                              |
| Pr. Tayeb Bouderbala             | Batna1 University                                     |
| Pr. Daho Faghrou                 | Oran1 University                                      |
| Pr. hamza Mohamed cherif         | university algiers1                                   |
| Pr. Ammar Manaa                  | University Center of Tipaza                           |
| Pr. Ahmed Sarri                  | University of Emir Abdelkader Constantine             |
| Pr. Azeddine Ben Zeghiba         | Juma Al Majid Center Dubai                            |
| Pr. Awad Kadem Lefta El Ghazi    | Dhi Qar University, Iraq                              |
| Pr. Abderrahman Mohamed Elhacene | Bakht Al-Ruda University - Sudan                      |
| Pr. Saad Khemici                 | Constantine2 University                               |
| Pr. Hocine Ameziane              | ENS Constantine                                       |
| Pr. Daniel Istria                | France CNRS                                           |
| Pr. Mohamed Sahnouni             | Spain CENIEH                                          |
| Pr. Brahim Hamdaoui              | Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco               |
| Pr. Dicko Bréma Ely              | University of Paris 7 France                          |

## Content

|                                                    |                                                                                                                                                                                              |     |
|----------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| Pr. khier Guechi                                   | Editorial issue: Journal of Arts and Social Sciences, a great path and promising prospects {Ar}                                                                                              | 07  |
| Pr . Hassina Yahiaoui<br>Dr. Samia Chinar          | Anxiety of the future, depression, suicidal potential and the emergence of the idea of migration among university students coming to graduate (a field study in the state of Tizi Ouzou {Ar} | 09  |
| Dr. Cherif Khassa                                  | Philosophic reform and its relationship to reading the religious text Ibn Rushd as a mod {Ar}                                                                                                | 18  |
| Dr. Malika Medkour                                 | Ethics and Computing {Ar}                                                                                                                                                                    | 34  |
| Dr. Yahia Toumi                                    | The crime of child kidnapping and the mechanism to combat it in the Algerian legislation {Ar}                                                                                                | 47  |
| Dr. Nadia Bouhariche                               | Edward Said's "Orientalism", Acceptance and controversy, A critical reading {Ar}                                                                                                             | 61  |
| Dr. Khiayra Larag                                  | Module layered grammar and poetic discourse, the case of In Serendib written by Barudi, rhetoric level and its three layers {Ar}                                                             | 74  |
| Dr. Bakhta Khettal<br>Dr. Ammara Kahli             | The cultural Patterns in Algerian Caricature Discourse {Ar}                                                                                                                                  | 87  |
| Dr. Djamilia Allag                                 | The Mediterranean dimension of Algerian security: from the rehabilitation of the Mediterranean past to the partnership in security initiatives {Ar}                                          | 102 |
| Dr. Asma Guerchouche<br>Dr. Nedjma Allalouche      | Informative frameworks for the treatment of the people's uprising (Hirak) in Algeria, analytical study of the frameworks used in the Al Jazeera channel, «Al hassad» {Ar}                    | 113 |
| Dr. Khadra Makhoulfi<br>Dr. Mustapha Banabdellaziz | International protection of water resources during international conflicts between legal provisions and aggressive reality {Ar}                                                              | 130 |
| Dr . Hanen Tartar<br>Dr . Liazid Ali               | Evaluation de l'impact environnemental des projets d'investissement dans le cadre de la législation algérienne pour le développement durable {Ar}                                            | 144 |
| Dr. Faiza Belkheir                                 | School Phobia and their relationship with self-esteem of a schooling teenager: field study regarding a sample of middle school pupils {Ar}                                                   | 161 |
| Nouredine Saadoun<br>Dr. Elaifa Salmi              | The Components of the Algerian Approach to Confronting Terrorism and its Regional and International Repercussions {Ar}                                                                       | 179 |
| Dr. Rabia Kifouche                                 | The Communicative Approach to teaching Language Skills {Ar}                                                                                                                                  | 196 |
| Dr. Abdel Aziz Azza                                | The features of the Islamic approach to dealing with administrative and financial corruption {Ar}                                                                                            | 209 |
| Dr. Fayrouz Benchannouf<br>Pr. Ahmed Chami         | Activating the role of the arbitration committee in settling family disputes in Islamic jurisprudence and the Algerian and Emirati legislations {Ar}                                         | 235 |
| Dr. Mabrouk Chikhi<br>Pr. Mohamed Taher Boutghane  | The impact of attention on nonverbal communication skills of autistic children {Ar}                                                                                                          | 249 |



|                                                                           |                                                                                                                                                                  |     |
|---------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| Pr. Houcine Benzidane<br>Pr. Djamel Mokrani<br>Pr. Touati Ahmed Benklaouz | The level of psychological burnout factors for coaches for athletes with disability {Ar}                                                                         | 261 |
| Dr. Asma Takhnoui                                                         | The reality of real estate investigation to obtain the real estate ledger up to january 2021- analysis study of the latest developments in annaba province- {Ar} | 273 |
| Dr. Yahia Benhaffaf<br>Pr. Bendjdou Boutalbi                              | The status and role of practical education in the training of teachers of physical and sports education {Ar}                                                     | 283 |
| Dr. Lakhdar Bensehil                                                      | Censorship of the legislative power over the facts of the executive power -a comparative study between Algeria and Morocco- {Ar}                                 | 299 |
| Dr. Djilali halouz                                                        | Ertrine and Hosriel's Phenymology (intention to understand human existence) {Ar}                                                                                 | 309 |
| Dr. Wassila Kannoufi                                                      | Protection of Personal Data: An Evolving Legal Framework {Fr}                                                                                                    | 316 |
| Pr. Wahiba Guiraa Hatem<br>Dr. Dabha Dahmani                              | The desacralization of female virginity: The sexual orientation in question {Fr}                                                                                 | 326 |
| Dr. Layla Zourez                                                          | Technology for Instructional Purposes: Teaching and Learning EFL in Algerian Higher Education {En}                                                               | 336 |
| Dr. Ourida Heddouche                                                      | Analysis of the written slogans of «Algerian Hirak» {Fr}                                                                                                         | 347 |

## Protection des données à caractère personnel : Un cadre juridique en évolution

### Protection of Personal Data: An Evolving Legal Framework

Dr. Wassila Kannoufi

د. وسيلة كنوفي

Université Mohamed Lamine Debaghine Sétif2, Algérie

cristall\_19@yahoo.fr

#### Résumé

*L'avancée technologique qui s'est reflétée sur l'administration électronique dans la vie contemporaine l'a transformée en une arme à double tranchant, puisqu'elle a contribué d'une part à économiser l'effort, le temps ainsi que l'argent dans ses rapports avec ceux qui en sont bénéficiaires, mais elle a toutefois été à l'origine de l'apparition de risques touchant de manière directe la vie privée des individus; chose qui a nécessité de mettre en place un système juridique pour la protection des données à caractère personnel, au niveau international ainsi que sur le plan intérieur. Dans ce contexte, le législateur algérien n'a pas tardé à protéger cet aspect de la vie privée des individus au moyen de la loi 17/08 afin, qu'il y ait une concordance avec les législations internationales.*

#### Informations sur l'article

Date de réception: 16/01/2020

Date d'acceptation: 15/06/2021

#### Mots clés

Données personnelles  
traitement des données personnelles  
concerné par le traitement  
responsable du traitement  
règlement général

#### Introduction

Nous vivons dans un monde envahi par la technologie numérique, au point que la plupart de nos transactions sont enregistrées avec nos informations personnelles. Il est vrai que l'administration électronique a simplifié et développé ses relations avec ces administrés, en réduisant le temps, les efforts et la complexité des procédures. Mais cette évolution des technologies de l'information s'est accompagnée de nombreux risques qui ont affecté négativement la vie personnelle des individus. Ce qui a conduit à l'émergence d'un nouveau concept dans l'arène juridique, qui est la protection des données personnelles.

L'émergence de cette idée était directement liée au développement des technologies de l'information et à la concurrence des organisations et des entreprises dans l'acquisition électronique des logiciels, de collecte de données, afin de faciliter leurs transactions avec leurs clients. Tout cela a fait que les données personnelles ressemblent davantage à une marchandise demandée dans le monde virtuel.

Toutefois, les données à caractère personnel sont transmises en un tour de main au moyen de transactions électroniques quotidiennes, et parfois en raison des mauvaises intentions des internautes via le piratage, ou

même de bonne foi de la part de la personne en question, sans en prendre conscience.

Mais ces fichiers utilisés par les administrations ne doivent pas pour autant constituer une source d'abus de pouvoir, ce qui rendrait nécessaire une évolution des règles régissant la protection des données à caractère personnel, et c'est la raison pour laquelle de nombreux textes réglementaires imposent à l'Etat, comme aux particuliers, des règles très contraignantes, lorsqu'il s'agit d'utiliser ces données. Cette protection a nécessité le besoin de dépasser la sphère locale, pour aller vers une protection internationale.

La présente étude essaie de répondre à la problématique suivante :

**Quel est l'étendue de la compatibilité entre l'évolution dans le domaine juridique et l'évolution dans le domaine de la technologie associée au traitement des données à caractère personnel, tant au niveau national qu'international?**

Afin de répondre à cette problématique nous proposons trois hypothèses principales :

-Le concept de « données à caractère personnel » en tant que nouveau concept nécessitant une protection juridique nous conduira inévitablement à étudier les concepts

qui lui sont associés dans le monde de l'administration électronique.

-La protection juridique des données à caractère personnel au niveau international a surement procédé la protection au niveau national.

-Le législateur algérien a certainement adopté les mêmes dispositions juridiques de la protection des données personnelles au niveau international.

Et pour cela, il convient donc de poser un cadre de réflexion qui permettrait d'étudier certains points essentiels de la protection des données à caractère personnel, afin de percevoir le mouvement systémique à l'œuvre, en adaptions une approche descriptive et analytique, et des fois comparatives, à cet égard Il est nécessaire de diviser cette étude en trois sections principales :

Section 1 : Le cadre conceptuel des données personnelles.

Section 2 : Le cadre juridique de la protection des données personnelles sur le plan international.

Section 3 : Le cadre juridique de la protection des données personnelles sur le plan national.

## 1-Le cadre conceptuel des données personnelles

«Les données à caractère personnel» est un nouveau concept résultant de l'utilisation croissante des technologies de l'information. Avant d'aborder la protection juridique de ce concept, nous devons d'abord définir un cadre conceptuel pour ce terme et les concepts les plus importants qui lui sont associés.

### 1-1-Définition des données personnelles

On entend par «données personnelles» ou «données à caractère personnel» toute information qui permet d'identifier les individus et qui, de ce fait, leur appartient (Chatillon 2016, 04) Le mot anglais «privacy» est l'équivalent de l'expression «données personnelles». Privacy et données personnelles renvoient à ce qu'on appelle la vie privée, l'intimité des personnes, l'à côté de ce qui n'est pas public, ce qui ne regarde personne en dehors des intéressés eux-mêmes , dans le cadre du respect de l'ordre public et les bonnes mœurs, et ce qui doit être rigoureusement protégé par des barrières infranchissables , sous peine de commettre un délit civil, voire pénal (Braibant 1998, 08)

Le législateur français était le premier à donner une définition juridique aux données personnelles dans la Loi de 1978 « Informatique et Libertés » comme « toute information relative à une personne physique identifiée

,ou qui peut être identifiée, directement ou indirectement, par référence à un numéro d'identification ou à plusieurs éléments qui lui sont propres » (Loi n° 78-17 s.d.)

L'union européenne aussi et a travers Le **règlement n° 2016/679**, dit **règlement général sur la protection des données** (Le règlement n°2016/679 2016) a adopté presque la même définition que le législateur français , dans l'article 4/1, et presque la même formulation en déclarant que : Aux fins du présent règlement, on entend par :

«données à caractère personnel», toute information se rapportant à une personne physique identifiée ou identifiable, (ci-après dénommée «personne concernée») ; est réputée être une «personne physique identifiable» une personne (Le règlement n°2016/679 2016)physique qui peut être identifiée, directement ou indirectement, notamment par référence à un identifiant, tel qu'un nom, un numéro, d'identification, des données de localisation, un identifiant en ligne, ou à un ou plusieurs éléments spécifiques propres à son identité physique, physiologique, génétique, psychique, économique, culturelle ou sociale » ( L'article 04 du Règlement no2016/679 2016)

Le législateur algérien a son tour donne une définition des données personnelles qui n'est pas très différente des définitions précédentes, et ca dans la **loi n° 18/07** du 10 juin 2018 **relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel** , précisément dans l'article 03/1 , en déclarant que : « aux fins de la présente loi , on entend par « Données à caractère personnel » toute information quel qu'en soit son support, conservant une personne identifiée ou identifiable , ci-dessous dénommée« personne concernée »,d'une manière directe ou indirecte, notamment par référence à un numéro d'identification, ou à un ou plusieurs éléments spécifiques de son identité physique, physiologique, génétique, biométrique, psychique, économique, culturelle ou sociale » (Loi N°18/07 2018)

Dans ce sens-là, et a travers ces définitions, on peut dire qu'une donnée personnelle est toute information qui permet d'identifier une personne physique, directement ou indirectement. Il peut s'agir d'un nom, d'un prénom, l'âge, le métier, une photo, l'adresse postale, l'adresse mail, le numéro de téléphone, la date de naissance, le numéro IP, une photographie, tout numéro d'identification, tel le «numéro d'inscription au répertoire» un identifiant de connexion informatique ,une empreinte digitale, un enregistrement vocal, des données de localisation, et tous «éléments spécifiques propres à son identité physique,

physiologique, générique, psychique, économique, culturelle ou sociale etc. (Le règlement n°2016/679 2016)

Les définitions précisent donc que pour déterminer si une personne est identifiable, il faut tenir compte de tous les moyens envisageables pour permettre son identification, tous ceux auxquels peut avoir accès le responsable du traitement, ou toute autre personne, fourni une liste des données pouvant être considérées comme personnelles, qu'elles soient seules ou associées à d'autres données :

**-«Informations biographiques ou conditions de vie actuelles**, y compris les dates de naissance, numéros de sécurité sociale, numéros de téléphone et adresses email.

**-Apparences et comportements**, y compris la couleur des yeux, le poids ou les traits de caractère.

**-Informations professionnelles et liées à l'éducation**, y compris le salaire, les données fiscales et numéro d'étudiant.

**-Données privées et subjectives**, y compris, la religion, les opinions politiques et les données de géolocalisation.

**-Santé, maladie et génétique**, y compris l'historique médical, les données génétiques et les informations liées aux congés maladie » (Meunier 2018)

## 1-2-Les concepts liés aux données personnelles

Plusieurs concepts sont étroitement liés au concept de données à caractère personnel, tels que le traitement des données, les données protégeables et l'accountability.

### 1-2-1-Qu'est qu'un traitement de données?

Un traitement de données personnelles est une opération, ou ensemble d'opérations, portant sur des données personnelles réalisées à l'aide de moyens, ou de procédés automatisés, ou non (collecte, enregistrement, organisation, extraction, conservation, adaptation, modification, consultation, utilisation, communication par transmission diffusion, ou toute autre forme de mise à disposition, rapprochement ou interconnexion ainsi que le verrouillage ou le cryptage, l'effacement ou la destruction des données). Il est à retenir de tout cela, qu'un traitement de données personnelles n'est pas nécessairement informatisé, de ce fait les fichiers papiers sont également concernés, et par conséquent doivent être protégés dans les mêmes conditions. (L'article 04 du Règlement no2016/679 2016).

### 1-2-2-Qu'est qu'une donnée personnelle protégée?

Pour mieux comprendre la notion de données personnelles protégées, il faut préciser que toutes les données ne sont

pas protégeables :

-Ce qui n'est pas protégeable (Quant aux personnes) :

La réglementation ne protège que les données qui concernent les personnes physiques, de ce fait les données permettant d'identifier les personnes morales, ne sont pas protégées par cette réglementation. En ce sens, les personnes morales ne peuvent pas jouir des droits prévus pour les personnes physiques, pour ce qui est du droit d'information quant à la finalité du traitement, du droit d'accès et d'opposition pour ne citer que ceux-ci, ce qui préserve en définitive le secret des affaires. (Caroline 2001)

-Ce qui n'est pas protégeable (Quant à la nature des données):

Certaines données ne relèvent pas du cadre de protection parce qu'elles ont été rendues anonymes et ne permettent pas l'identification de la personne.

### 1-2-3-Qu'est que «L'accountability»?

L'accountability (ou démontrabilité) désigne l'obligation pour les entreprises, de mettre en œuvre des mécanismes et des procédures internes, permettant de démontrer le respect des règles relatives à la protection des données. (Sma Fauchaux 2018) La mise en œuvre du principe d'accountability implique la mise en place d'un ensemble de mesures internes, sous forme de mécanismes permettant de garantir le non-atteinte aux règles protectrices des données. Et pour cela, le principe d'accountability peut être atteint par :

-«La pseudonymisation et le cryptage des données personnelles, surtout si les données en cause sont sensibles (informations bancaires, condamnation, courant religieux...).

-La revue de la politique de confidentialité (analyse des systèmes de traitement des données, mesures pour limiter les risques de fuite...).

-La mise en place de procédure permettant de vérifier régulièrement l'efficacité des mesures de sécurité.

-L'inventaire des traitements.

-La désignation d'un DPO.

-La formation et la sensibilisation régulière du personnel au nouveau règlement sur la protection des données » (Accountability et règlement sur la protection des données personnelles 2018)

## 2–Le cadre juridique de la protection des données personnelles sur le plan international

En ce qui concerne la protection des données à l'échelon européen et/ou international, plusieurs textes doivent être pris en compte.

### 2–1–Au niveau de l'ONU

Le concept de vie privée, évoqué dès l'Antiquité, est présent depuis plusieurs centaines d'années dans différents textes de loi. Il a pris corps à partir de 1948, en étant inscrit au sein de l'article 12 de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme : « Nul ne sera l'objet d'immixtions arbitraires dans sa vie privée (...). Toute personne a droit à la protection de la loi contre de telles immixtions ou de telles atteintes » (La Déclaration universelle des droits de l'homme (DUDH) s.d.)

Puis le Pacte international de l'ONU relatif aux droits civils et politiques (abrégé : Pacte ONU II) ne protège que la vie privée, sans mentionner la protection des données personnelles à son art 17 (Le pacte international relatif aux droits civils et politiques 1966) Qui reprend *in extenso* l'article 12 de la Déclaration des droits de l'Homme.

L'observation générale n°16 concernant cet article 17 du Pacte international, relatif aux droits civils et politiques, se réfère explicitement au droit à la protection des données à caractère personnel. Elle stipule spécifiquement que : « le rassemblement et la conservation, par des autorités publiques, des particuliers ou des organismes privés, de renseignements concernant la vie privée d'individus, sur des ordinateurs, dans des banques de données, et selon d'autres procédés, doivent être réglementés par la loi. L'État doit prendre des mesures efficaces, afin d'assurer que ces renseignements ne tombent pas entre les mains de personnes non autorisées par la loi, à les recevoir, les traiter et les exploiter, et ne soient jamais utilisés à des fins incompatibles avec le Pacte. Il serait souhaitable, pour assurer la protection la plus efficace de sa vie privée, que chaque individu ait le droit de déterminer, sous une forme intelligible, si des données personnelles le concernant et, dans l'affirmative, lesquelles, sont stockées dans des fichiers automatiques de données, et à quelles fins » (Comité des droits de l'homme. 1988)

Toutefois, l'Assemblée générale de l'ONU a adopté une résolution le 14 décembre 1990, qui fixe certains principes généraux en matière de fichiers personnels informatisés. Cette résolution adoptée par l'assemblée générale des Nations Unies, a interdit la collecte et le traitement des

données à caractère personnel selon des moyens illicites, ou déloyaux. Elle garantit une protection minimale des droits de l'homme dans ce domaine, notamment concernant les données dites sensibles (Résolution 45/95 1990).

Il existe d'autres dispositions dans des textes distincts d'organes de l'ONU, tels que L'OCDE, organisation internationale à vocation économique, qui a émis en 1980 une recommandation comportant des lignes directrices, régissant la protection de la vie privée, et les flux transfrontaliers de données.

L'OMC qui s'occupe du commerce international a également pris position pour la protection de la vie privée des personnes ainsi que pour la protection du caractère confidentiel des dossiers (La protection internationale des données personnelles sur internet 2018)

Toutefois, aucune de ces dispositions ne sont obligatoires. Elles traduisent, cependant, un consensus international et servent de fondements pour l'élaboration des règles de protection de la vie privée au niveau mondial (Desgens 2018)

### 2–2–Au niveau de l'union européenne

Quand on parle de l'union européenne il faut tout d'abord citer la Convention européenne des droits de l'homme (CEDH) (Convention européenne des droits de l'homme. 1953) qui, à son article 8, protège la vie privée et familiale, le domicile et la correspondance. La CEDH ne consacre pas expressément la protection des données, mais on a intégré celle-ci à l'art. 8 CEDH.

Puis y a une convention du Conseil de l'Europe qui a été adoptée, à Strasbourg, le 28 janvier 1981 (appelée : Convention 108) qui protège l'individu, en obligeant les États parties à la Convention, à adopter certains principes minimaux, afin de garantir une protection dans leur législation, concernant la transmission de données à d'autres États parties à la Convention. Selon son article 1er : « Le but de la présente convention est de garantir sur le territoire de chaque partie, à toute personne physique, quelle que soit sa nationalité ou sa résidence, le respect de ses droits et de ses libertés fondamentales, et notamment de son droit à la vie privée, à l'égard du traitement automatisé des données à caractère personnel la concernant. » (Convention pour la protection des personnes à l'égard du traitement automatisé des données à caractère personnelles. 1981)

Grâce à la convention de Strasbourg, les données



personnelles font l'objet d'une protection équivalente en Allemagne, Autriche, Danemark, Espagne, France, Irlande, Islande, Luxembourg, Norvège, Royaume-Uni, Suède.

Puis au sein de l'Union européenne, le Parlement européen et le Conseil ont adopté le 24 octobre 1995, une directive « relative à la protection des personnes physiques, à l'égard du traitement des données à caractère personnel, et à la libre circulation de ces données. » Cette directive a pour objet « une protection équivalente de haut niveau dans tous les Etats membres de la Communauté, afin d'éliminer les obstacles aux échanges des données nécessaires au fonctionnement du marché intérieur. » (La directive(UE) 95/46/CE sur protection des données à caractère personnel . 1995). Elle est complétée par la directive du 15 décembre 1997, « concernant le traitement des données à caractère personnel et la protection de la vie privée dans le secteur des télécommunications. » (Directive(UE) 97/66/CE du Parlement européen et du Conseil 1997)

En 2016, l'Union européenne a adopté le règlement général sur la protection des données, l'une de ses plus grandes réalisations de ces dernières années. Ce règlement est venu remplacer la directive sur la protection des données de 1995, adoptée alors que l'internet n'en était qu'à ses débuts.

**Le règlement général sur la protection des données clarifie notamment les règles applicables aux entreprises, et renforce également les droits des citoyens, en leur octroyant un droit à l'oubli, un droit à la portabilité des données, et le droit à l'information sur les failles de sécurité. Ces droits n'avaient aucune présence dans la directive précédente. Le règlement révisé réaffirme enfin, le rôle de contrôle et de supervision des autorités nationales, comme la Commission nationale de l'informatique et des libertés (CNIL) en France.**

Autre nouveauté mise en avant par le règlement : une plus forte coopération entre les autorités nationales. Pour cela, un comité européen de la protection des données (EDPB) est créé, composé de représentants des autorités de protection des données de tous les Etats membres. Il vient compléter l'action du contrôleur européen de la protection des données. L'EDPB s'assure que la loi sur la protection des données est bien appliquée par tous les Etats membres, et que les autorités de protection des données coopèrent efficacement (Braibant, Guy 1998)

Ce nouveau règlement donne enfin à l'Union européenne, les moyens pour lutter d'une façon efficace, contre les transgressions perpétrées par des entreprises

multinationales. Il impose en effet des sanctions en cas de violation du règlement. Le RGPD s'applique de fait à toutes les organisations et les entreprises ayant un exercice au territoire de l'Union européenne, et ce même si leur siège principal se trouve en dehors de l'UE. Ce règlement général est désormais reconnu par le droit de l'Union européenne, il place en effet l'individu au cœur d'un système juridique, technique et éthique qui renforce sa maîtrise de l'utilisation faite de ses données en lui conférant de nouveaux droits et garanties. Il s'appliquera chaque fois qu'un résident de l'Union se trouvera affecté par un traitement de données, ce qui signifie, et c'est là un changement d'envergure, qu'il s'imposera aux entreprises de toute la planète, dès lors qu'ils offriront un produit, ou un service à un citoyen européen. (Miller 2017)

Le règlement général sur la protection des données vient abroger la directive du 24 octobre 1995, qui était jusqu'alors le socle européen en ce qui concerne la protection et d'utilisation des données personnelles. Cette directive de 1995 a permis également une certaine harmonisation des législations des pays membres de l'UE sur le sujet, mais cette harmonisation était critiquée d'imparfaite et partielle, et qu'elle créait une «insécurité juridique» (RGDP s.d.)

Le règlement d'avril 2016 entend donner une vision commune et homogène de la protection des données personnelles dans l'UE. Il renforce le droit des individus sur leurs données. Dans son premier considérant, celui-ci précise d'ailleurs que la protection des données personnelles est un droit fondamental. Ce droit est consacré à la fois par l'article 8 de la Charte des droits fondamentaux de l'UE, et par l'article 16 du Traité sur le fonctionnement de l'UE (TFUE), qui disposent que : «toute personne a droit à la protection des données à caractère personnel la concernant». Ce droit n'est cependant pas absolu, et doit être concilié avec d'autres droits, comme la liberté d'entreprise (Article 04 de la Loi n°18/07 2018)

### **3-Le cadre juridique de la protection des données personnelles sur le plan national**

Afin d'être en adéquation avec les législations internationales en la matière, le législateur algérien est intervenu pour réglementer la protection des données personnelles, en encadrant ce volet délaissé fort bien longtemps, en prévoyant un arsenal juridique, à caractère préventif mais aussi répressif, à travers la promulgation de la loi n° 18-07 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel (Sophie Haddad 2018) .

Cette loi la situe dans un contexte international de renforcement légal de la protection des données personnelles, et moins d'un mois après l'entrée en application du règlement général pour la protection des données personnelles des citoyens de l'Union Européenne (RGPD). Cette nouvelle loi contient plusieurs dispositions protégeant les données personnelles, qui peuvent être clarifiées comme suit :

### **3-1-Les droits des concernés et les obligations des traiteurs**

Afin d'assurer une protection maximale des données à caractère personnel, le législateur algérien est intervenu pour protéger un éventail de droits pour les personnes concernées par le traitement, tout en imposant à l'organisme qui traite les données un ensemble d'obligations à respecter.

#### **3-1-1-Les droits des concernés par les traitements des données**

L'un des objectifs de la loi, est d'octroyer davantage de contrôle et de visibilité aux personnes concernées. Elle fixe ainsi des procédures et des mécanismes permettant à la personne concernée, d'exercer ses droits qui sont définis de façon précise, pour une bonne maîtrise des informations les concernant. Ainsi, le responsable du traitement doit veiller à ce que les personnes au sujet desquels il collecte, enregistre et utilise des données puissent exercer les droits suivants :

##### **-Le droit à l'information**

Ce droit vient du principe fondamental, qui est le principe de loyauté et de transparence de la collecte du traitement de données à caractère personnel. Le responsable du traitement doit collecter et traiter les données de manière loyale, c'est-à-dire de manière transparente pour les personnes concernées. Ainsi, la loyauté du traitement implique nécessairement une information claire, précise et compréhensible de la personne concernée, par le traitement de données (Article 04 de la Loi n°18/07 2018). Et pour cela la collecte de ces données doit s'accompagner d'une information claire et précise des personnes sur :

- L'identité du responsable du fichier.
- La finalité du fichier.
- Les destinataires des données.
- Leurs droits (droit d'accès, de rectification, et d'opposition).
- les éventuels transferts de données vers des pays étranger. (Article 36 de la Loi n° 18-07 2018)

##### **-Le droit à l'opposition**

Le droit à l'opposition comme son nom l'indique, permet à la personne concernée de s'opposer au traitement de ces données personnelles. Toute personne a le droit de s'opposer pour des motifs légitimes au traitement de ses données, sauf si celui-ci répond à une obligation légale (ex : fichiers des impôts), ou lorsque l'application de ce droit a été écartée par une disposition expresse de l'acte autorisant le traitement. (Article 34 de la Loi n° 18-07 s.d.)

##### **Le droit d'accès**

Toute personne a le droit d'interroger le responsable d'un fichier pour savoir s'il détient des informations sur elle. Ils peuvent également prendre connaissance de l'intégralité des données la concernant et pour cela toute personne peut :

- Accéder à l'ensemble des informations la concernant,
- Connaître l'origine des informations la concernant,
- Accéder aux informations sur lesquelles le responsable du fichier s'est fondé pour prendre une décision la concernant (par exemple, les éléments qui auraient servi pour ne pas vous accorder une promotion ou le score attribué par une banque et qui a conduit au rejet de votre demande de crédit),
- En obtenir la copie, (des frais n'excédant pas le coût de la reproduction peuvent être demandés)
- exiger que ses données soient, selon les cas, rectifiées, complétées, mises à jour ou supprimées. (Article 35 de la Loi n° 18-07 s.d.)

##### **Droit de rectification**

Dit aussi «droit à l'effacement» ou «droit à l'oubli» : la personne concernée a le droit d'obtenir de la personne responsable du traitement des données personnelles, une rectification des données la concernant si elles sont inexactes. De même, la personne concernée pourra obtenir un effacement de ses données personnelles par le responsable du traitement. Toute personne a le droit donc de faire rectifier, compléter, actualiser, verrouiller ou effacer des informations qui la concernent. Les modifications demandées doivent être traitées au plus court délai. (Le consentement est une démarche active de l'utilisateur, explicite et de préférence écrite, qui doit être libre, spécifique, et informée. Dans un formulaire en ligne, il peut se matérialiser, par exemple, par une case à cocher non cochée par défaut s.d.)

### **3-1-2- Les obligations des traiteurs des données**

L'organisme chargé du traitement des données à caractère

personnel, est responsable d'un ensemble d'obligations faisant également l'objet de garanties pour les personnes concernées par le traitement, qui peuvent être présentées comme suit :

#### **-L'accord préalable de la personne**

La Loi pose l'obligation de recueillir « l'accord préalable » de la personne concernée par le traitement des données, qui doit être exprès, avec un droit de rétractation ouvert à tout moment. (l'article 04 de la Loi n° 18-07 2018)

Le texte 07 prévoit six (06) exceptions aux termes desquelles l'accord préalable n'est pas requis, et notamment dans les cas où le traitement est nécessaire au respect d'une obligation légale, à la sauvegarde de la vie de la personne concernée, à l'exécution d'un contrat auquel la personne concernée est partie, à la sauvegarde d'intérêts vitaux, à l'exécution d'une mission d'intérêt public, et à la réalisation d'un intérêt légitime.

Le législateur n'a pas négligé la protection des données à caractère personnel de l'enfant, et a stipulé le consentement préalable de son représentant légal. Ce consentement ne peut être dépassé sans l'autorisation du juge si l'intérêt supérieur de l'enfant l'exige (L'article 45 de la Loi n° 18-07 2018)

#### **-Le respect des procédures préalables au traitement**

L'organisme responsable du traitement des données à caractère personnel doit suivre les procédures prévues par la loi, qui figurent principalement dans la déclaration et l'autorisation, que nous aborderons comme suit :

#### **-La déclaration préalable**

Afin de renforcer la protection des données à caractère personnel, la loi impose à la partie responsable du traitement de fournir une autorisation préalable, contenant un ensemble de données de base à l'Autorité nationale de protection des données à caractère personnel, en tant qu'obligation de faire le traitement dans les limites autorisées par la loi.

#### **-L'autorisation**

Dans le cas où le traitement à effectuer comporte des dangers manifestes pour le respect et la protection de la vie privée et des libertés et des droits fondamentaux des personnes, l'autorité nationale décide de le soumettre au régime d'autorisation préalable.

À cette fin, il est interdit de traiter des données sensibles, sauf pour des motifs d'intérêt public indispensable, pour garantir l'exercice des fonctions légales ou statutaires du responsable du traitement, ou lorsque la personne

concernée a donné son consentement exprès, en cas d'une disposition légale qui le consacre ou avec l'autorisation de l'autorité nationale. Ou dans les cas citer à l'article 18/3

### **3-2-La création de l'autorité nationale de protection des données à caractère personnel**

Aux fins d'une sécurisation maximale, il a été créé, auprès du Président de la République, une autorité administrative indépendante. Son siège est à Alger. Elle a comme mission de veiller à ce que le traitement des données soit mis en œuvre, conformément aux dispositions de la présente loi. Cette autorité a également vocation de s'assurer que l'utilisation des technologies de l'information et de la communication, ne comporte pas de menaces. Et ce, au regard des droits des personnes, des libertés publiques et de la vie privée.

Et pour garantir une efficacité au sein de cette autorité, le législateur a tenu qu'elle soit composée de personnes compétentes, y compris de juges, juristes, et des représentants des ministres suivants : ministre de la défense nationale ministre des affaires étrangères ministre chargé de l'intérieur ministre de la justice, garde des sceaux ministre chargé de la poste, des télécommunications, des technologies et du numérique ministre chargé de la santé ministre du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale.

En cas de violation des dispositions de la présente loi, le responsable du traitement sera soumis par cette autorité à certaines sanctions administratives qui consistent principalement en:

-L'avertissement,

-La mise en demeure,

-Le retrait provisoire pour une durée qui ne peut dépasser une année, ou le retrait définitif du récépissé de déclaration ou de l'autorisation,

-L'amende.

Les décisions de l'autorité nationale sont susceptibles de recours devant le Conseil d'Etat, conformément à la législation en vigueur (L'article 46 de la Loi n° 18-07 2018).

### **3-3-L'aspect dissuasif de la loi 18/07**

Outre les sanctions administratives infligées à l'autorité nationale, en cas de violation des dispositions de cette loi, le législateur algérien a renforcé la protection des données à caractère personnel par des sanctions dissuasives (La loi n° 07/18 2018), dans lesquels 20 articles de loi 18/07 prévu pour diverses pénalités pouvant être imposées aux contrevenants. Ces peines vont de six mois à cinq ans d'emprisonnement et de 60 000 Da à 1 000 .000 Da

d'amende selon la gravité de l'infraction commise qui est principalement liée à la nature des informations en cause. Les peines prévues donc dans la présente loi qualifient ces violations de délits.

De plus Les personnes qui violent les dispositions de la présente loi, peuvent encourir les peines complémentaires prévues par le code pénal. Et en cas de récidive, les peines prévues sont portées au double.

La personne morale qui commet les infractions prévues par la présente loi, est punie conformément aux règles édictées par le code pénal. (L'article 70 de la Loi n° 18/07 2018)

## Conclusion

Cette étude a mis en évidence un aspect grave de la protection de la vie personnelle de chacun d'entre nous. Il s'agit de protéger les données personnelles qui sont devenues les informations de référence dans les transactions de l'administration électronique

Nous avons noté que l'attention portée à la protection de la vie privée a commencé au niveau international, mais elle s'est davantage développée au niveau régional, où l'Union européenne est devenue un exemple de premier plan en matière de protection des données à caractère personnel, amenant le législateur algérien à adopter la même approche. Dans ce contexte, cette étude nous a permis d'atteindre plusieurs résultats importants qui peuvent être inclus comme suit :

-L'étude comparative nous a montré que la définition des données à caractère personnel différait en termes de rédaction dans différentes législations, mais elles étaient toutes identiques en termes de contenu en donnant une définition similaire limitée à l'attribution aux seules personnes physiques et à la spécificité du processus de traitement permettant de les identifier directement ou indirectement.

\*Grâce à la grande expérience française en matière de protection des données à caractère personnel, l'Union européenne a pu mettre en place un système juridique cohérent entre tous les États membres. Et Depuis l'adoption du règlement général sur la protection des

données à personnelles, ces données ont été protégées de manière particulière par la reconnaissance d'un éventail de droits aux personnes impliquées dans le processus de traitement. Ceci est encore renforcé par la création de **la Commission nationale de l'informatique et des libertés qui joue un rôle de contrôle et de supervision.**

-Le législateur algérien a tardé en matière de protection des données personnelles par rapport à la législation internationale. Mais il a récemment rectifié la situation en adoptant la loi 18/07 afin de se conformer à la législation internationale, en suivant la même approche. Dans ce contexte, le législateur algérien a reconnu un ensemble de droits pour les personnes physiques impliquées dans le processus de traitement en même temps il a imposé des obligations à l'organe responsable du traitement en plaçant tout cela sous la surveillance et le contrôle de **l'autorité nationale de protection des données à caractère personnel** et sous l'imposition de sanctions dissuasives.

Enfin, on peut dire que malgré l'intérêt croissant des différentes législations pour la protection des données à caractère personnel, ces systèmes sont encore défectueux dans de nombreuses lacunes juridiques qui ont conduit à une absence d'harmonie dans la pratique. Pour cette raison il est fort nécessaire de conclure une convention internationale sur la protection des données à caractère personnel en tant que référence à toute législation nationale garantissant :

-Les mêmes droits doivent être reconnus aux personnes concernées par le traitement partout dans le monde.

-Les organismes responsables du traitement doivent assumer les mêmes obligations dans toutes les législations des pays du monde.

-Assurer la conception et le développement de systèmes d'information et de logiciels pour assurer la sécurité des données personnelles contre le piratage.

Aussi la protection des données personnelles n'est pas effective sur les réseaux sociaux, le législateur algérien doit chercher à combler les failles que présentent la loi relative à la protection des données personnelles.

## Références

### Livres

1. Desgens Guillaume, 2018, La protection des données personnelles, Lexis Nexis, Paris.
2. Fauchaux Sma, 2018, Politique relative à la protection des données, Alamou groupe Europe Limited.
3. Haddad Sophie, Anne Lee, 2018, Antoine Casanova, RGPD : Evolution des droits et nouveaux droits reconnues aux personnes concernées par un traitement de données à caractère personnel, édition Carler.
4. Miller Richard, 2017, La vie privée à l'ère des Big Data (dangers et opportunités de la révolution numérique), Centre Jean Gol.
5. Sitbon Caroline, 2001, Les données personnelles : Quel protection sur internet, CONFERENCE Mercredi 4 Avril 2001 Salon Lexposia Carousel du Louvre.

### Documents internationaux

1. La Convention de sauvegarde des droits de l'homme et libertés fondamentales, plus connue sous le nom de Convention européenne des droits de l'homme a été ouverte à la signature à Rome le 4 novembre 1950 et est entrée en vigueur en 1953. Adopté à Rome, 4.XI.1950, amendée par les protocoles n°11 et 14, complétée par le protocole additionnel et les protocoles n°4, 6, 7, 12, 13, 16
2. Le pacte international relatif aux droits civils et politiques (PIDCP) a été adopté à New York le 16 décembre 1966 par l'Assemblée générale des Nations unies dans sa résolution 2200 A (XXI..
3. Comité des droits de l'homme, Observation générale 16, (23e session, 1988), Récapitulation des observations générales ou des recommandations générales adoptées par les organes créés en vertu d'instruments internationaux relatifs aux droits de l'homme, U.N. Doc. HRI/GEN/1/Rev.1, 21 (1994), paragraphe 10.
4. Résolution 45/95, Principes directeurs pour la réglementation des fichiers personnels, 68 ième, séance plénière 14 décembre 1990.
5. La directive(UE) 95/46/CE sur protection des données à caractère personne Publiée au Journal officiel de l'Union européenne du 23 novembre 1995.
6. Directive(UE) 97/66/CE du Parlement européen et du Conseil du 15 décembre 1997 concernant le traitement des données à caractère personnel et la protection de la vie privée dans le secteur des télécommunications.
7. La protection international des données personnelles sur internet, Note juridique n°06, septembre 2008, La commission juridique de l'Isoc France, 2018

### Lois et règlements

1. Loi n° 18-07 du 25 Ramadhan 1439 correspondant au 10 juin 2018 relative à la protection des personnes physiques dans le traitement des données à caractère personnel. Journal officiel N°34 du 10 juin 2018.
2. Le règlement n° 2016/679 ,RGPD, ou encore **GDPR**, de l'anglais *General Data Protection Regulation*) est un règlement de l'Union européenne qui constitue le texte de référence en matière de protection des données à caractère personnel. Il renforce et unifie la protection des données pour les individus au sein de l'Union européenne. Applicable depuis le 25 mai 2018.

### Rapports

1. Georges Chatillon, Les données personnelles : enjeux juridiques et perspectives, Rapport de Georges Chatillon, Université de Paris-I, Panthéon-Sorbonne, 2016.
2. Guy Braibant : Données personnelles et société de l'information, rapport au Premier ministre sur la transposition en droit français de la directive n° 95/46, Paris, le 3 mars 1998, texte téléchargé.



# Ouvrages électroniques

1. Convention pour la protection des personnes a l'égard du traitement automatisé des données a caractère personnelles,1981, Strasbourg, disponible sur le lien : <https://rm.coe.int/1680078b39>, consulter le 07 /02 /2019
2. Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés, disponible au : <https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000886460>
3. Protection des données (RGPD) : ce qui change,2020, disponible au : <https://www.touteleurope.eu/actualite/protection-des-donnees-rgpd-ce-qui-change.html>
4. Meunier Sophie, RGDP/ Que Signifie la notion des données personnelles, 2018, disponible au : <https://www.itgovernance.eu/blog/fr/rgpd-que-signifie-la-notion-de-donnees-personnelles>.
5. La Déclaration universelle des droits de l'homme (DUDH) est adoptée par l'Assemblée générale des Nations unies le 10 décembre 1948 à Paris par la résolution 217 (III) A,2019 disponible sur le lien : [https://www.ohchr.org/EN/UDHR/Documents/UDHR\\_Translations/frn.pdf](https://www.ohchr.org/EN/UDHR/Documents/UDHR_Translations/frn.pdf)
٦. Règlement général sur la protection des données : de quoi s'agit-il ? , 2018, disponible sur le lien : <https://www.vie-publique.fr/eclairage/19588-rgpd-reglement-general-sur-la-protection-des-donnees-de-quoi-sagit-il>

## حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي : اطار قانوني في تطور

### ملخص

الكلمات المفتاحية  
المعطيات الشخصية  
معالجة المعطيات الشخصية  
المعنى بالمعالجة  
المسؤول عن المعالجة  
التنظيم العام لحماية البيانات

إن التقدم التكنولوجي الذي انعكس على الإدارة الالكترونية في الحياة المعاصرة جعلها سلاح ذو حدين من جهة ساهمت في توفير الجهد الوقت والمال في علاقاتها مع المنتفعين منها لكنها من جهة أخرى تسببت في ظهور مخاطر تمس بشكل مباشر بالحياة الخاصة للأشخاص. الأمر الذي استدعى ضرورة وضع نظام قانوني لحماية المعطيات الشخصية على المستوى الدولي وكذلك على المستوى الداخلي. وفي هذا السياق لم يتأخر المشرع الجزائري في حماية هذا الجانب من الحياة الخاصة للأفراد من خلال القانون 17/08 ليكون في انسجام مع التشريعات الدولية.

### Protection of Personal Data: An Evolving Legal Framework

#### Abstract

The technological advance that has been reflected in e-government in contemporary life has transformed it into a double-edged weapon, since it has contributed to saving effort, time, and money in its relations with those who benefit from it, but it has also caused the emergence of risks affecting directly the privacy of individuals, which has required the establishment of a legal system for the protection of personal data at both national and international levels. In this context, the Algerian legislator has been quick in reacting to protect this aspect of individuals' privacy through Law 17/08 in order to be in alignment with international legislation.

#### Keywords

Personal data  
processing of personal data  
data subject  
data controller  
general data protection  
regulation

## La désacralisation de la virginité féminine : L'orientation sexuelle en question

The desacralization of female virginity: The sexual orientation in question

Dr. Dahbia Dahmani

د. ذهيبية دحماني

Université A/Mira de Bejaia, Algerie

dahbia.dahmani@univ-bejaia.dz

Pr. Wahiba Guiraa Hatem<sup>(1)</sup>

أ.د. قيرع حاتم وهيبية

Université A/Mira de Bejaia, Algerie

wahiba.hatem@univ-bejaia.dz

### Résumé

#### Informations sur l'article

Date de réception: 16/01/2021

Date d'acceptation: 12/05/2022

#### Mots clés

virginité féminine  
mutations sociales  
orientation sexuelle  
homosexualité  
monoparentalité

*Cet article retrace une réflexion autour de l'histoire de la libération de la sexualité féminine et sa relation avec les nouvelles formes de liens sociaux. Il ne s'agit pas ici de se positionner dans une culture ou une autre mais, d'exposer un avis d'une manière objective. Il semble que le recul du patriarcat n'a pas empêché la virginité féminine de persister malgré les mutations. Elle fait du symbolique (chirurgie, habillement) un moyen pour se défendre contre l'effacement. Cette constatation nous invite à chercher la signification psychique de la virginité et la relation entre sa désacralisation et les nouvelles orientations sexuelles.*

### Introduction

Les études qui traitent du sujet de la femme et des questions qui en découlent, en particulier celle de la sexualité féminine, continuent, sans cesse, à agiter les esprits et les plumes au sein de plusieurs disciplines. Mobilisés par l'ambiguïté du sujet et les interrogations qu'il charrie, les chercheurs y contribuent dans l'objectif d'enrichir ce champ. Leur but est, aussi, attaché à la possibilité de pouvoir répondre aux questionnements qui entourent les réactions des individus envers les thématiques relatives au sujet de la femme comme celle de la «virginité».

Depuis longtemps, la «virginité féminine» a été conçue comme phénomène corrélé à la culture arabo-musulmane. Il s'agit là d'une civilisation qui, depuis des millénaires se pose comme étant celle de l'«honneur» dont le respect assure la sécurité des individus et leur intégration dans le groupe (Chabib Zidani, F., 1992). Dans ce contexte, l'honneur est le synonyme d'un guide pour la conscience, c'est une valeur qui domine tous les actes essentiels de la vie sociale, c'est le cadre imaginaire selon lequel on définit, on juge et on condamne les conduites des individus.

Au cœur de cet édifice qu'on nomme l'«honneur», se situe la question de la «virginité féminine» comme valeur de

toutes les valeurs. Il ne s'agit pas d'une propriété ou d'un état personnel qui n'implique que la jeune fille. Mais, elle dépasse cette notion de personnalisation dans le sens de la continuité et du prolongement d'un système de valeurs où l'ensemble de la famille se considère impliqué, et revendique la propriété et la protection (Zemmour, Z-E., 2002). En effet, les sociologues et les anthropologues parlent de la «virginité féminine» en termes de «tabou» dont la violation ne touche pas uniquement à l'image narcissique de la fille mais aussi, au capital symbolique familial. Dans ce sens, quand la «virginité féminine» est préservée c'est, en effet, l'instance déterminante de l'organisation sociale traditionnelle qui est défendue et, à travers elle, l'authenticité de la progéniture qui est assurée.

Au-delà de la sphère arabo-musulmane et le système patriarcal par lequel elle est dirigée, les littératures mentionnent la «virginité féminine» chez d'autres communautés. Dans son livre intitulé «la virginité féminine (mythe, fantasmes, émancipation)», Yvonne Knibiehler (2012) cite avec abondance des exemples sur des peuples qui ont considéré, voire idéalisé, la «virginité féminine». D'abord, l'auteure parle de la virginité «mythique» qui existait chez les grecs comme entité

1 L'auteur correspondant

divine. À l'opposé des filles des humains qui perdent leur virginité le jour du mariage, les déesses vierges le sont à perpétuité. En effet, le mythe fondé par les grecs, autour de cette question, veut que la virginité des déesses soit liée à leur immortalité (Knibiehler, Y., 2012).

Par ailleurs, l'auteure parle des communautés juives et chrétiennes qui ont idéalisé la virginité. Chez ces dernières, elle désigne le signe de pudeur. En effet, dès le début du christianisme, et pour diverses motivations, la pratique du renoncement à la sexualité s'est développée très rapidement. Il s'agit là d'un idéal de continence qui cristallise une aspiration fondamentale et constante chez les chrétiens hommes et femmes. De fait, la virginité n'est pas uniquement féminine, mais elle est également masculine. En effet, bien au-delà de la vertu morale, la virginité a été, dans la religion chrétienne, idéalisée comme la voie d'accès la plus directe à la sainteté (Knibiehler, Y., 2012). Chez les hébreux, la virginité a fait aussi l'objet d'une grande importance. En effet, les hébreux ne font pas exception par rapport au régime patriarcal qui dominait durant l'antiquité. Pour des raisons liées à la filiation et à la protection de l'héritage matériel et moral, un juif se considère comme propriétaire de la femme et des enfants qu'elle met au monde. Dans cette mesure, il semble que l'importance qu'occupe la virginité féminine, chez les «hébreux», s'explique par les conditions de leur vie. C'est-à-dire qu'elle emprunte sa sacralisation à celle du cadre conjugal en tant que cadre légitime pour l'exercice de la sexualité. Dans cette condition, les corps doivent rester intacts jusqu'au jour du lien sacré (Knibiehler, Y., 2012). Cependant, bien avant l'antiquité, la «virginité féminine» a aussi suscité des réactions diverses, voire contradictoires, de l'homme primitif. Dans son article intitulé «le tabou de la virginité» (1918), Freud avait ouvert des pistes nouvelles en rapportant comment certains peuples primitifs ont apprécié la virginité. Sous forme de «tabou», elle a été entourée de rites et de pratiques étranges qui traduisent la place importante qu'elle occupait. Deux attitudes sont rapportées par l'anthropologie ; la première tendance fait de la virginité féminine un sacrifice pré-nuptial privilégié, la suppression de l'hymen avant le mariage est un fait inéluctable pour le bien du futur mari. Dans la deuxième tendance, les coutumes veulent que la fille préserve sa virginité jusqu'au jour de mariage, il s'agit là d'un attribut exclusif de mari.

En effet, les rites et les ruses utilisés par les primitifs n'ont

pas complètement disparus. Dans diverses régions du monde, les pratiques traditionnelles exercées, aujourd'hui, témoignent que la virginité féminine est un phénomène qui refuse la disparition. Bien au contraire, face aux changements vécus actuellement sur tous les niveaux, elle se perpétue à travers des nouvelles formes. Il semble qu'elle cherche des moyens pour s'adapter avec les nouvelles conditions exigées par le mode de vie moderne. Le passage à la modernité a eu pour conséquence la sortie de la femme à la sphère du dehors, la «sphère masculine». Elle est, de ce fait moins contrôlée et sa présence en dehors de l'espace domestique la confronte à des menaces agissant directement sur son intégrité sociale, morale et physique. Il est devenu donc indispensable que le génie des mères ou de coucheuse traditionnelle cèdent la place aux personnes appartenant à ces nouvelles conditions.

À ce titre, le médecin gynécologue est devenu ainsi le centre d'un marché de la virginité : non seulement il fournit les preuves sous forme de «certificat», mais il répare également les hymens déchirés. D'autre part, les anthropologues, comme Lahouari Addi (1999), parlent des formes symboliques de la virginité féminine qui se donnent à voir à travers l'habillement des femmes. À ce titre, le «hidjab religieux» constitue, au-delà de sa dimension religieuse et idéologique, un substitutif de la clôture corporelle, et domestique, des femmes (Addi, L., 1999). C'est le moyen qui garantit la réconciliation entre les exigences de la tradition et les contraintes de la vie moderne (Addi, L., 1999). C'est alors en fonction de ces nouvelles circonstances que l'impératif de la chasteté préconjugale s'est trouvé réinvesti par d'autres voies issues du nouveau mode de vie influencé par la civilisation et la science.

Les modifications des attitudes envers la virginité féminine, ainsi que l'apparition des nouvelles formes de protection, coïncident avec les bouleversements et les dynamiques qui ont traversé les sociétés dans la deuxième moitié de XX<sup>ème</sup> siècle. Les données économiques, idéologiques, politiques, de cette époque ont modifié profondément les conditions sociales définies par deux éléments : la structure sociale et les représentations sociales. En fait, les représentations des individus par rapport à la famille, aux liens sociaux et à la société en général ne sont plus les mêmes aussi, la structure de la société et ses composantes et les rôles qui en sont attribués sont modifiés. Dans cette mesure, la représentation de la femme n'est plus celle incarnée

dans son corps, plus précisément, dans son «hymen». De même, sa virginité a perdu une part considérable de son importance dans un nombre de sociétés, occidentales en particulier. Les mutations sociales ont voulu que la femme se libère de son corps. Ce dernier, n'est plus la propriété de l'homme ou de la famille. Bien au-delà de la subordination dictée par le patriarcat, les nouvelles conditions ont donné à la femme la pleine liberté de jouir de son corps. Ces données nous invitent à nous interroger sur la relation entre le changement du statut de la femme, la dégradation de la valeur de son corps, et à travers lui celle de la virginité, et l'apparition des nouvelles formes de lien social?

### 1-La virginité et l'honneur du groupe

D'après les spécialistes, médecins gynécologues et légistes, interrogés concrètement ou à travers des littératures, l'absence de l'hymen, comme sa présence, ne constitue aucun danger ou maladie organique. Au-delà de ces dimensions, il paraît que le danger, réel ou symbolique, se pose sur le plan sociologique. À cet égard, la défloration de l'hymen d'une façon illicite remet en cause toute une gamme de soubassements préinstallée pour que la société puisse protéger son existence et assurer sa constance. Monique Gadant (1991), dans son étude intitulée «réflexion sur la valeur de la virginité (Algérie)», précise cette gamme de soubassements en trois éléments *«La faute sexuelle, connue, et vécue comme une remise en cause grave du lien social, tout le rapport entre les sexes, et la supériorité du masculin sur le féminin»* (Gadant, M., 1991). Cela s'applique notamment sur les sociétés d'appartenance culturelle orientale par ce qu'elles représentent du patriarcat envisagé par son hiérarchie asymétrique où les hommes occupent le pinacle de la pyramide sociale, tandis que les femmes ne sont que des êtres de deuxième degré comme le signale Bouhdiba (1972) *«le monde des femmes est un sous-monde dénué de sérieux et revêtu aisément de ce mépris qui donne au mâle la pleine et entière confiance en soi, en son savoir, en son vouloir, en son pouvoir...la personnalité féminine arabe est niée farouchement, systématiquement, irrémédiablement»* (cité par Zidani, F., 1992). Même si cette expression comporte un certain degré d'exagération, cela ne l'empêche pas de dévoiler une part de la réalité vécue chaque jour même après plusieurs décennies d'indépendance et de révolte contre la marginalisation et l'exclusion des femmes. Dans certaines régions, la femme est encore dévalorisée,

privée de ses droits économiques et civils, niée dans sa personnalité et dans son individualité. D'après cet auteur, la femme dans des pays comme l'Algérie est, encore, un sujet de préoccupation puisqu'elle porte en elle un élément de honte et un facteur de déshonneur familial, c'est sa «virginité» qui fait d'elle une charge encore plus lourde parce qu'elle est la garante d'un système complexe de valeurs organisatrices de la vie sociale.

Dans ce contexte, tout le monde se sent responsable. Au cri de l'honneur, tous les membres du groupe doivent obéir, c'est une affaire de tous. Pour Zemmour (2002) *«La virginité de la jeune fille n'est pas considérée comme une propriété ou un état personnel qui n'implique que celle-ci. Elle dépasse cette notion de personnalisation dans le sens de la continuité et de prolongement d'un système de valeurs où l'ensemble de la famille se considère impliqué»* (Zemmour, Z-D., 2002). Cela explique l'état de vigilance perpétuelle de la société qui se donne à voir à travers le contrôle, la surveillance, les soucis et les doutes à l'égard de la conduite de la fille ignorée et niée comme un être individuel, elle ne peut s'affirmer comme un «être» responsable que dans et à travers la famille à laquelle elle appartient, hors de cette famille, elle n'est point reconnue. Dès la naissance de la fille jusqu'au jour de son mariage, l'arsenal des pratiques et des rituels qui l'entoure est considérable. D'abord, quand on parle de la virginité dans le contexte traditionnel, c'est une question qui impose au chercheur de parler indissociablement de la nuit de noces. Nous nous appuyons dans ce cas, sur nos propres observations, sur les discours des patientes et des patients reçus dans le cadre professionnel, ainsi que sur les littératures qui s'expriment en termes de rituels et de pratiques destinés à préserver le corps des filles.

Parmi les rituels les plus répandus, on cite celui de la «fermeture» et celui de l'«ouverture» qui reposent sur des ruses magiques. Ce type de rituel varie d'une région à l'autre voire d'un moment à un autre. Ils existent particulièrement en Algérie et dans certains pays appartenant au territoire Maghrébin. Sur ce sujet, Barkahoum Ferhati (2007) a mené une recherche sur *«les clôtures symboliques des Algériennes : la virginité ou l'honneur en question»* dans l'objectif d'exposer les différents types de rituels de la fermeture symbolique mis en œuvre en Algérie et au Maghreb en général. Une de ces pratiques est celle répandue en Algérie sous le nom de R'bat qui désigne «l'action de nouer», la fille dans ce cas



devient «marbouta» (fermée), il y a aussi le «Teskaf» qui signifie l'action de fermer, il y a également le «Marquage» sur le corps et, enfin, le «Tasfih» utilisé en Tunisie et qui désigne l'action d'aplatir ou de blinder. Sur ce dernier type, Ibtissem Ben dridi (2011) a réalisé une étude intitulée «Est-ce que ça marche ? À propos du Tasfih, rituel protecteur de la vertu des filles tunisiennes», le même rituel existait également dans l'occident du moyen âge sous l'appellation du rite de la «ferrure».

Dans d'autres coins du monde, particulièrement en Égypte, au soudan, en Afrique sub-saharienne, on trouve «l'excision» exercée dans le but d'abaisser ou d'éliminer le désir sexuel de la fille par la mutilation, complète ou partielle, des parties de son appareil génital. À ce propos et selon le rapport de l'UNICEF paru en novembre 2005, on estime qu'entre 100 et 140 millions de fillettes et de femmes ont subi une mutilation sexuelle. Ces coutumes sont soit illégitimes et réfutées par la religion islamique, soit elles sont critiquées et jugées comme cruelles par les organisations qui défendent les droits des femmes. Malgré ça, elles subsistent encore aujourd'hui comme le refuge ultime pour ceux qui croient que la vertu féminine, et sociale, se concrétise par un corps féminin intact.

Toutes ces pratiques partagent le même objectif, la préparation de la fille au jour de son mariage. C'est un moment saturé de coutumes et de pratiques qui occasionnent le recours au rite pour ouvrir ce qui a été fermé par le rite aussi. Mais, l'ouverture des noces n'est pas seulement symbolique, elle est aussi corporelle. En effet, le jour du mariage représente le moment de la virginité affichée «*La coutume la plus importante et la plus répandue consiste à prouver la virginité de la mariée en montrant, au lendemain des noces, des linges tachés par le sang de la défloration*» (Knibiehler, Y., 2012). C'est un moment d'exhibition de la preuve concrète et indéniable de la virginité, la preuve qui témoigne que l'honneur de la famille et du groupe est sauvé. C'est également un moment de «virilité» qui se confirme à travers la confirmation des performances nuptiales (Gadant, M., 1991).

Aujourd'hui, lorsque les moyens traditionnels font défaut, pour une raison ou pour une autre, le symbolique intervient par d'autres moyens. Le «certificat de virginité» délivré par un médecin constitue, dans ce cas, le substitut des ruses magiques. Il s'agit là d'un instrument inspiré des nouvelles conditions de la vie moderne. Dans d'autres cas, on fait recours à la réparation chirurgicale de l'hymen en

vue de sauver l'honneur de la famille.

En fait, la diversité des rites et leur accommodation avec l'actualité, nous invitent à nous interroger sur la raison derrière laquelle la société s'est trouvée contrainte à édifier de tels moyens afin de protéger la virginité de ses filles? Dans la mesure où «*quel que soit son but, social, magique ou religieux, le rite est toujours codifié*» (Hanouti, K., 1999) ; quel est donc le sens réel du rite et pourquoi la tradition a fait de la virginité féminine le support qui garantit la persistance de ce qui se cache derrière ?

## 2-Les mutations égalitaires

Il est à noter que la question de la virginité n'est pas le fait exclusif des communautés éthiques berbères et arabes, elle n'est pas aussi l'exclusif des communautés musulmanes. Soit en matière de rituels ou celle de sanction, le phénomène de la virginité est, selon Germaine Trillion, typiquement méditerranéen. En fait, à l'heure actuelle, elle est encore maintenue parmi les populations musulmanes (cité par Zemmour, Z-D, 2002). Par contre, sa disparition chez les communautés chrétiennes a pris lieu dès le début de la deuxième partie du XX<sup>ème</sup> siècle.

À cette époque, le monde a vécu un changement radical dans les rôles et les rapports sociaux mobilisés par les mouvements «féministes». Ces mouvements, ont été aussi à l'origine d'une profonde révolution concernant le rapport social homme-femme qui voulait s'affranchir de siècles, voire de millénaires de patriarcat. Les féministes soutiennent que les hommes et les femmes doivent être égaux, socialement, économiquement et juridiquement (Matlin, M., 2007). Pour des raisons scientifiques ou politiques ou autres, ils revendiquaient l'égalité et la libération des femmes de la relation de dépendance déterminée par l'ancien système de patriarcat conçu comme un régime de pouvoir asymétrique et inégal entre les sexes. Cela a donné lieu à des bouleversements considérables, tant dans les mentalités des femmes que dans leur rôle professionnel, culturel, politique, social. Désormais, l'identité sexuelle n'est plus conçue comme signe d'une hiérarchie mais, s'exprime plutôt en termes de différences. Ainsi, les femmes ont acquis les mêmes droits civiques et partagent pleinement l'autorité parentale.

Suite à ces mouvements, les filles pouvaient enfin prendre pleine et entière possession de leur corps grâce à la voie libre de l'utilisation des contraceptifs qui ont changé de mains. Après des millénaires d'enfermement, la virginité se voit désacralisée mais pas entièrement disparue ou désactivée,



particulièrement dans les sociétés où la séparation des sexes est la règle organisatrice des rapports sociaux, elle fait toujours l'objet d'une grande préoccupation mais pas suffisamment vigilante pour pouvoir protéger les individus du flux de la civilisation basée sur l'émancipation des femmes et la mixité dans les écoles, dans les lieux de travail et dans les lieux publics en donnant lieu à des relations non déterminées. Il est important de signaler que, dans les pays conquis par l'islam, grâce à la tradition soutenue par la religion qui réfute toute relation sexuelle hors mariage, les répercussions sont moins ravageuses par rapport à celles dans les pays occidentaux.

En termes purement statistiques, on trouve que les deux types de sociétés sont touchés par les répercussions néfastes de l'émancipation sexuelle. Mais, il semble que la société occidentale, faute d'une institution morale solide, est plus frappée par les périls des maladies sexuellement transmissibles comme le SIDA qui a causé la mort de 468000 Américains en 2001. En plus, la situation est plus sombre à l'échelle mondiale, en 2002, l'Organisation Mondiale de la Santé estimait qu'environ 42 millions de personnes dans le monde sont séropositives, et le taux des naissances illégitimes des mères adolescentes est renforcé par le nombre affreux des avortements (Matlin, M., 2007, p.350). Cela nous invite à réfléchir largement l'échec de la science qui, au nom de la civilisation, a inventé les multiples moyens afin de prévenir les grossesses non désirées et lutter contre les maladies sexuellement transmissibles, pourquoi elle ne peut qu'être sidérée face aux chiffres redoutables et grandissants des malades et des décès ?

### 3-L'humanité face à des nouvelles formes de liens sociaux

Après avoir atteint le droit à l'émancipation sexuelle, les mouvements revendiquant la liberté des femmes ont avancé leur attitude avec l'avènement des mouvements féministes homosexuels où les normes sexuelles et les rôles traditionnels assignés à chacun des deux sexes ont été fortement questionnés, une dynamique qui, à la fin des années soixante-dix, a amené les théoriciens féministes à développer une nouvelle culture poussant plus en avant le droit à l'orientation sexuelle en remettant en cause l'hétérosexualité comme institution au centre des rapports de domination des hommes sur les femmes. Leur principal apport est la remise en question du caractère universel de l'hétérosexualité comme modèle d'organisation des

relations entre les deux sexes. Pour ainsi dire, toute la hiérarchie écologique des rapports sexuels liant les deux sexes est remise en question, et les règles fondamentales doivent être dorénavant révisées voire corrigées et remplacées par d'autres. Selon ces mouvements, l'hétérosexualité n'est qu'un phénomène façonné historiquement à travers les rapports sociaux. Cette nouvelle perspective renverse le statut de l'hétérosexualité conçue depuis toujours, avant même qu'elle soit mise dans le cadre d'un concept en 1869 par Karl Kertbeny, comme la norme «naturelle» alors que les autres formes de la sexualité sont perçues comme anormales.

En admettant la définition classique de la sexualité comme «comportement de reproduction», on constate que, l'institution des rapports humains a été gravement atteinte depuis la libération de l'homosexualité dans les pays occidentaux. L'atteinte a touché les repères ainsi que les règles les plus fondamentales. À ce propos, Susann Heenen-Wolf (2011) précise que «*la reproduction n'a plus besoin de l'acte sexuel, et l'acte sexuel peut être dissocié de la reproduction*»(Heenen-Wolf, S., 2011) ce qui a donné lieu à l'apparition de notions étranges appartenant, beaucoup plus, au monde artificiel tout en s'éloignant du monde naturel, citant : la fécondation in-vitro, la mère porteuse, l'utérus artificiel, et comme figure extrême de ce processus ; le «clonage». Ce qui donne l'impression d'un passage d'un mode de relations naturelles et humaines à un autre mode fondé sur la technique et le machinisme.

L'ébranlement des modèles traditionnels des rapports entre les deux sexes a cédé, relativement, la place à l'apparition des nouvelles formes de liens sociaux comme : l'homosexualité et la monoparentalité issues de la non différenciation entre les sexes et à l'effacement des limites déterminées par l'ancien modèle de la sociabilité. Ce phénomène est en croissance jour après jour, selon des recherches débutant dans les années 1950, le pourcentage de la population homosexuelle dans les pays occidentaux se situe entre 06% et 10%. En 2005, l'institut Français des études démographiques évalue entre 24 000 et 40 000 le nombre d'enfants élevés par des concubins homosexuels (Heenen-Wolff, S., 2011).

Par l'accroissement continu de ces chiffres, on constate qu'homme et femme ne sont plus aussi irrémédiablement renvoyés l'un à l'autre qu'auparavant et à la suite de cette dissociation, parent et enfant non plus (Heenen-Wolff, S., 2011), cela remet en question les identifications des

enfants adoptifs et bouscule la thématique de l'orientation sexuelle et celle de la différence entre les sexes. Toutes ces données, nous contraignent à nous interroger sur l'avenir de la race et de la société humaine avec tout ce travail de destruction, mené par un «éros» désorienté de ses buts vitaux.

En effet, il semble que cette situation explique les chiffres élevés des victimes du SIDA, de dépression, de recours aux psychotropes et de tentatives de suicide entre les homosexuels estimés entre 6 et 16 fois plus élevés par rapport à la communauté hétérosexuelle selon des enquêtes faites en France, aux États-Unis ainsi qu'au Canada. Les chiffres aident aussi à mieux comprendre la situation dans la deuxième rive du monde où la tradition et la religion islamique régissent la vie quotidienne et constituent une enveloppe groupale protectrice. Généralement, dans ces sociétés, la pratique ou même le discours de la sexualité est limité et déterminé par des lois juridiques et religieuses, ce qui a consolidé et renforcé la position des institutions éducatives. Malgré ça, des pratiques en contradiction avec la tradition émergent et prennent parfois des proportions importantes.

D'une autre part, selon un sondage d'opinion intitulé «les Algériens et la sexualité» réalisé en juillet 2010 sur une population de 1200 personnes représentatives de la population algérienne de 18 ans et plus, dont 30% n'ont jamais eu une expérience sexuelle entendue, ici, au sens de tout rapport sexuel avec une autre personne hors mariage. Le sondage révèle que la proportion de la population des jeunes de 18-24 ans qui n'ont jamais eu d'expérience sexuelle est de 63% et parmi les 37% qui l'ont eu, on trouve 95% à l'avoir eu hors mariage, tandis que chez les personnes qui au moment du sondage ont 55 ans et plus, ils ne sont que 17% parmi les personnes qui ont eu une première expérience sexuelle à l'avoir eu hors mariage. Il est à noter aussi que le même sondage révèle que la proportion des femmes est aussi un phénomène qui a rencontré une évolution à travers les années, ainsi sur l'ensemble des femmes de 18 à 24 ans qui avaient déjà eu une expérience sexuelle, et qui constituaient donc 32% de la tranche d'âge, cette première expérience s'était déroulée hors mariage pour 80% d'entre elles. Un autre constat est que, même si la proportion des femmes qui ont eu une expérience sexuelle hors mariage tend à être de plus en plus importante parmi les tranches d'âge les plus jeunes, cette première expérience se limite à des attouchements

ou des baisers dans la quasi-totalité des cas estimée à 97%. Selon les résultats obtenus, on constate que les différences remarquées entre les proportions remettent en question les deux variables de génération et de sexe. Il semble que pour la première variable, les résultats prennent sens par rapport aux changements de contexte et de mutation sociologique, tandis que pour la variable sexe, il est évident que la civilisation n'a pas pu changer grand-chose, les femmes tiennent toujours à leur virginité, malgré les changements et les mutations sociologiques et économiques. À cet égard, Cœnen (2002) précise que «*le corps de la femme est la matrice du corps social*» (Cœnen, M-T., 2002), c'est par lui qu'on assure la continuation et la permanence de la société, ainsi que la pureté, l'authenticité et même la santé des individus.

Passant par la satisfaction sexuelle de l'homme à la maternité, le corps féminin s'impose comme un élément essentiel dans un ordre écologique qu'on doit respecter et protéger, cela s'exprime dans l'idéologie de la société traditionnelle qui fonde des rites et des mœurs pour se protéger des innovations susceptibles de détruire son ordre, voire son existence, renforcée par les lois juridiques dont les références citent 58 pays où l'homosexualité est sanctionnée par la peine de prison. Dans certains pays, l'homosexualité constitue un délit punissable par la peine de mort, quant à la monoparentalité elle n'est nullement permise. Toutes ces formes sont condamnées par la loi et la religion ce qui fait que le phénomène pousse dans le silence. Ainsi, il est impossible d'effectuer des recherches sur ce sujet faute d'échantillons. Par contre, dans les sociétés occidentales, les recherches et les enquêtes, traitant le même sujet, s'effectuent d'une façon périodique par des instituts et des agences nationales avec la collaboration de l'État, comme celles élaborées en France, aux États-Unis ou au Canada, menées pour divers objectifs soit pour déclencher le signal d'alarme ou pour mesurer la prévalence du phénomène afin de pouvoir modifier les manuels diagnostiques (DSM), ou pour répondre aux sollicitations qui demandent plus de libertés et de droits à ces minorités qui grandissent jour après jour.

#### 4-Méthode

Dans cet article, nous nous sommes appuyées sur les résultats d'une recherche portant sur l'étude de l'impact de la défloration consentie sur l'enveloppe psychique de la fille célibataire. Pour ce faire, nous avons utilisé la méthode clinique dont l'importance réside dans sa

capacité à approcher la conduite humaine en situation et en interaction tout en préservant sa subjectivité et sa complexité.

Dans cette méthode, la tendance dite «humaniste» permet une compréhension synchronique et diachronique de la personne, elle s'appuie sur une méthode qualitative fondée sur l'analyse du discours et donne une grande importance à l'exploration des «couches profondes» du psychisme, à «l'inconscient», à la «psychologie en profondeur» (Lagache, D. 1983) dont la notion des «enveloppes psychiques» fait partie.

Ainsi, la méthode clinique semble la plus appropriée dans la mesure où elle propose des outils capables d'explorer le fonctionnement de l'enveloppe psychique et à travers lui la fonction de sexualisation. Ainsi, nous avons fait recours au test de Rorschach, en tant qu'épreuve de limites par excellence, dont les résultats consolident ceux de l'entretien semi-directif composé d'une question préliminaire posée autour du «vécu psychique de la fille d'une manière générale» ainsi que sept autres items en rapport direct avec les fonctions de l'enveloppe psychique et portant les intitulés suivants : l'axe des relations, l'axe de l'autonomie, l'axe de l'unité et de solidité du Moi, l'axe de l'individuation, l'axe de la capacité du jugement, l'axe de la capacité de se contrôler, l'axe de la capacité à contenir le désir et la pulsion. Ces outils ont été appliqués sur un groupe de recherche constitué de six (06) filles non vierges sollicitées au niveau des bureaux de consultation psychologique. Ces filles sont toutes adultes et appartiennent à une tranche d'âge entre 28 et 38 ans. Les critères d'inclusion dans le groupe de recherche exigent la perte consentie de la virginité et excluent les filles violées, les filles mères et les mères célibataires.

L'objectif de cette recherche consiste à étudier l'effet de la défloration sur les fonctions de l'enveloppe psychique dont la fonction de la «sexualisation». En effet, c'est cette fonction qui est responsable de l'aménagement de la vie sexuelle des individus ainsi que de leur orientation sexuelle, elle peut de ce fait nous renseigner sur la possibilité qu'une déviation sexuelle existe chez les filles qui ont perdu volontairement leur virginité comme forme de libération sexuelle. Pour pouvoir l'examiner, nous nous sommes appuyés sur la définition de Didier Anzieu (1995) qui précise que *«le Moi-peau remplit la fonction de surface de soutien de l'excitation sexuelle, surface sur laquelle, en cas de développement normal, des zones érogènes peuvent*

*êtres localisées, la différence des sexes reconçues et leur complémentarité désirée»* (Anzieu, D., 1995). Dans cette définition, l'auteur évoque trois indices qui nous aident à évaluer l'état de la fonction de sexualisation chez les sujets de cette recherche : la capacité à localiser les zones érogènes, la capacité à faire la différence des sexes, la capacité à reconnaître la complémentarité entre les sexes.

## 5-Résultats et discussion

D'après l'analyse des entretiens semi-directifs et celle des protocoles du Rorschach, on constate que les six (06) filles présentent des difficultés dans la fonction de sexualisation qui est censée assurer la localisation des zones érogènes, la reconnaissance des différences entre les sexes ainsi que le désir de leur complémentarité (Anzieu, D., 1995) qui se résumant dans l'orientation sexuelle conforme. Sur cette base de données, il semble que l'enveloppe psychique du cas n° 01 est gravement défaillante dans la mesure où son fonctionnement s'inscrit dans le registre de somatisation. Cette donnée empêche l'émergence claire de la tendance sexuelle de cette fille. Par contre, l'analyse du protocole de Rorschach met en évidence la défaillance de la fonction de sexualisation en particulier dans la planche III où la problématique phallique est clairement révélée à travers la réponse «Ils ressemblent à deux êtres humains, leur forme ressemble à celle des humains mais leurs bouches ressemblent à celles des oiseaux», le «bec» saillant au niveau d'une zone érotique, «la bouche», peut être synonyme de pénis qui est le substitut masculin du «vagin» féminin. À ce titre, il faut noter que Jaques Andrée accorde à la bouche et au vagin les mêmes caractéristiques. Pour le cas n° 2, la déviation de l'identité sexuelle est clairement dévoilée à travers l'analyse de l'entretien. La fille se prend pour un homme et se permet de s'identifier aux comportements masculins à plusieurs reprises par exemple : lors de l'enterrement de son père, elle choisit de partir au cimetière avec les hommes au lieu de rester à la maison avec les femmes. L'analyse de Rorschach de ce cas permet de détecter le refus de cette fille de se reconnaître comme femme au féminin. Dans la planche N° III qui met surtout l'accent sur la capacité d'identification sexuelle, on remarque que cette fille évite la perspective globale, puis elle évite la grande kinesthésie K et, enfin, elle passe à côté de la perception d'une image humaine entière H en produisant une réponse Hd. Il s'agit là d'une attitude rigide qui sert à dissimuler son refus de sa réalité comme femme, cela s'exprime à travers sa réponse

floue «c'est un visage non?...visage d'un être humain.» puis, dans l'enquête où elle précise «à partir de sa bouche, j'ai vu un visage parce qu'il a une bouche». En effet, dans la psychanalyse, la «bouche» est toujours appréhendée comme le substitut du «vagin» et cela explique l'évitement de s'impliquer dans une perception humaine entière (H) qui réactive son conflit identificatoire dans lequel elle se sent, selon Chabert (1983), tiraillée entre des tendances contradictoires sans possibilité de résolution de ce déchirement interne. Concernant le cas n° 03, la déviation de la fonction de sexualisation est repérée à travers la tendance active de la fille. Pour Freud, la tendance active constitue une caractéristique purement masculine contre la tendance passive considérée comme féminine. Il est de même dans l'expression «je sens que je suis femme et homme à la fois» où il y a, d'une part, une évocation de la tendance bisexuelle, et de l'autre, cette expression exprime l'incapacité de se distinguer comme femme différenciée par rapport à l'autre sexe. Pour le test du Rorschach, dans la planche N° VII qui, sur le plan identificatoire, permet au sujet de se situer par rapport à un modèle féminin, la réponse de notre cas comprend un indice qui fait allusion à l'organe sexuel masculin symbolisé dans «une trompe d'un éléphant» comme réaction d'opposition et de refus par rapport à sa réalité féminine. Pour le cas n° 04, la seule relation qu'elle entretient est avec son oncle, elle a un penchant pour les films d'horreur, au dernier paragraphe elle s'est identifiée à ses sœurs, elle a évoqué son rêve d'avoir des enfants et une famille sans parler de mari. En effet, ces données rendent la détermination de la tendance sexuelle embrouillée. Par contre, le protocole du Rorschach et en particulier la réponse à la planche N° VII comprend un indice renvoyant au symbolisme masculin, «un ver», comme réaction d'opposition et de refus par rapport à sa réalité féminine notamment que cette planche permet au sujet de se situer par rapport à un modèle féminin. Pour le cas n° 05, le vide ressenti au niveau des seins et la honte qui s'en suit peut traduire un problème dans l'identité sexuelle chez elle, d'autant plus que les seins représentent des organes sexuels féminins. C'est-à-dire que le vide et la honte qu'elle ressent peut symboliser la honte du manque féminin qui peut traduire un refus de sa réalité féminine. Le Rorschach de cette fille comporte deux indices frappants dans la planche N° III, «c'est un chat ; sa queue est longue», « Le sabot à un talon». En effet, le caractère bisexuel de la planche N° III a permis à cette

fille de faire son choix identificatoire qui semble aller vers le volet masculin plutôt que le volet féminin. Par contre, la réponse à la planche N° VI contient encore une fois, un passage conflictuel en rapport avec l'identité sexuelle de cette fille dont la réponse bascule entre les indices masculins «Moustaches d'un loup» et les indices féminins « fleur». Pour le cas n° 06, le discours ne comprend pas de signes sur une déviation sexuelle. Mais l'analyse du Rorschach montre que les réponses aux planches III et VI sont plutôt porteuses de symbolisme sexuel en mettant à l'épreuve des potentiels d'identification sexuelle chez le sujet. À cet égard, les réponses fragmentaires (Hd), aux planches III et VI, sont liées, selon Chabert (1983), au refoulement des représentations sexuelles. Le refus de la féminité est bien déterminé dans la réponse «une fleur à l'envers». Pour Chabert, la réponse «fleur» est l'exemple le plus répondu du symbolisme sexuel féminin. Dans la réponse de notre cas, on constate que le symbolisme féminin est appréhendé à l'envers en donnant lieu à la perception d'une autre représentation issue du refus de la représentation féminine, cette réponse vient directement après une réponse à valence sexuelle masculine «ceux-là sont des moustaches».

Par ailleurs, ce qui est frappant dans les discours est bien l'absence totale de l'image maternelle. Nous avons constaté que cinq cas sur six évoquent des images masculinisées, de père en général, tout en niant les images féminines. Parmi les cinq sujets, trois ont évoqué le père comme cible d'hostilité et de critique. À ce titre Freud (1936) précise que la fillette, quand elle découvre son désavantage, ne se résigne pas facilement : au contraire, longtemps encore elle espère se trouver un jour pourvue d'un pénis et cet espoir persiste parfois très tardivement. Quand enfin la connaissance de la réalité lui a fait perdre toute espérance de voir se réaliser son désir, l'analyse montre encore que ce dernier est demeuré vivace dans l'inconscient et qu'il conserve toujours une charge énergétique notable (Freud, S., 1936). Freud ajoute que, dans toutes les attitudes pulsionnelles pathologiques, par exemple dans toutes les perversions sexuelles, il y a lieu de se demander quels rôles sont respectivement attribuables d'une part à la puissance des fixations infantiles précoces et, d'autre part, à l'influence des événements et des évolutions ultérieurs. Dans le même ordre d'idées, Freud avance que l'expérience analytique révèle que l'homosexualité féminine est rarement la prolongation en ligne droite de

la virilité infantile. Il semble que ces fillettes aient, elles aussi, pendant un certain temps, pris leur père pour objet et adopté l'attitude œdipienne. Plus tard les inévitables déceptions qu'elles subissent du fait du père les poussent à régresser vers l'ancien complexe de virilité (Freud, S., 1936).

De là, on peut dire que ces données apportent une réponse aux questions de notre travail et montrent que la virginité féminine ne constitue pas uniquement un élément corporel mais, plus important encore, elle est d'une importance psychique considérable. Le recul du rôle du père, la dégradation de la valeur du corps féminin, et à travers lui la valeur de la virginité, peuvent, d'après les résultats obtenus dans cette recherche, conduire à la défaillance de la fonction de sexualisation et, à travers elle, à l'apparition des nouvelles formes de lien social comme l'homosexualité féminine.

## Conclusion

On peut conclure que la défaillance ou, au moins, l'incapacité de la fonction de sexualisation à accomplir son rôle chez les sujets de notre groupe de recherche peut être le résultat de la perte d'une partie du corps dans la mesure où cette perte n'est pas uniquement corporelle mais, elle est aussi psychique puisqu'elle constitue la première expérience sexuelle dans la vie de la fille. Dans ce sens, il semble que cette expérience suppose la présence de conditions spécifiques dont le rôle est déterminant pour l'accomplissement normal du développement

psychosexuel de l'individu, fille ou garçon. En d'autres termes, la défaillance de la fonction de sexualisation peut être aussi l'expression des facteurs externes configurés dans la déception endurée à la fille par le père dont le rôle, dans ce cas, est plutôt celui d'un privatif que celui d'un donneur.

Il est important de signaler que l'analyse des entretiens avec nos sujets a permis de constater que l'enveloppe familiale et, en particulier, l'image paternelle sont, soit totalement absentes, ou négativement présentes. C'est-à-dire que, la famille de ces filles n'assure pas une contenance suffisante pour elles. Par rapport à l'ancien modèle social, on remarque actuellement que le rôle du père recule en laissant, de ce fait, une faille dans la vie de la fille qui se retrouve forcée à le combler toute seule. Nous proposons dans ce cas d'explorer l'importance de l'enveloppe familiale, et l'image paternelle en particulier, dans la vie de la fille célibataire.

Les résultats obtenus dans cette recherche nous invitent aussi à nous interroger sur la possibilité de les généraliser à d'autres sujets qui appartiennent à d'autres cultures. En effet, la psychanalyse suppose que le fonctionnement psychique est universel, c'est-à-dire que nous avons tous un appareil psychique qui se compose des mêmes instances et qui fonctionne selon les mêmes principes. Ainsi, cela ouvrira la voie devant d'autres recherches comparatives sur différentes populations dans différents contextes.

## Références

1. Addi, L. (1999), *Les mutations de la société algérienne. Famille et lien social dans l'Algérie contemporaine*, Paris : La découverte.
2. Anzieu, D. (1995), *Le Moi-peau*, Paris : Dunod.
3. Chabib Zidani, F. (1992), *L'enfant né hors mariage en Algérie*, Alger : En. A.P.
4. Chabert, C. (1983), *Le Rorschach en clinique adulte*, Paris : Dunod.
5. Cœnen, M-T. (2002), Avant-propos. In Cœnen, M-T. *le corps des femmes*, Bruxelles : De Boeck université.
6. Ferhati, B. (2007), «Les clôtures symboliques des algériennes : la virginité ou l'honneur social en question», *Clio. Femmes, genre, histoire*, N°26.
7. Freud, S. (1918), «Le tabou de la virginité», In Freud, S. *La vie sexuelle*, Paris : PUF.
8. Freud, S. (1936), *Nouvelles conférences sur la psychanalyse*, Gallimard : Paris.
9. Gadant, M. (1991), «Le corps dominé des femmes : réflexions sur la valeur de la virginité (Algérie)», *L'homme et la société*, N°99-100.
10. Hanouti, K. (1999), «Anthropologie clinique : concepts de base et illustration », *MELAMPOUS*. N° 08.



11. Heenen-Wolf, S. (2011), *Homoparentalités*, Bruxelles : Fabert.
12. Knibiehler, Y. (2012), *La virginité féminine : Mythes, fantasmes, émancipation*, Paris : Odile Jacob.
13. Lagache, D. (1983), *L'unité de la psychologie*, Paris : Puf.
14. Matlin, M. (2007), *Psychologies des femmes*, Bruxelles : De Boeck.
15. Toualbi, N. (1983), *La circoncision, blessure narcissique ou promotion sociale*, Alger : Entreprise Nationale du Livre.
16. Zemmour, Z.-E. (2002), «Jeune fille, famille et virginité. Approche anthropologique de la tradition», *Confluences Méditerranée-Algérie*, N°41.

## تراجع قدسية العذرية الأنثوية وإشكالية التوجه الجنسي

### ملخص

#### الكلمات المفتاحية

العذرية الأنثوية  
التحولات الاجتماعية  
التوجه الجنسي  
الجنسية المثلية  
الوالدية أحادية الجنس

يعرض هذا المقال رؤية حول تاريخ تحرر الجنسية الأنثوية وعلاقتها بظهور أشكال جديدة للروابط الاجتماعية. لا يتعلق الأمر هنا بإطلاق أحكام أو بالتحيز لثقافة أو لأخرى وإنما يتعلق بطرح وجهة نظر بطريقة موضوعية بالاستناد على نتائج بحث علمي. يبدو أن تراجع النظام التقليدي لم يمنع العذرية الأنثوية من الاستمرارية رغم التحولات التي تعصف بأشكال التعايش التقليدية. لقد جعلت من الرمزية (الجراحة، اللباس) وسيلة من أجل الدفاع عن نفسها في مواجهة الاستئصال والاندثار. هذه الإشارة تدعونا للبحث عن الدلالة النفسية للعذرية الأنثوية والعلاقة المحتملة بين تجريدتها من قدسيتها وظهور نزعات ذات صلة بالتوجه الجنسي للأفراد.

#### The desacralization of female virginity: The sexual orientation in question

##### Abstract

*This article traces a reflection on the liberation of female sexuality. It is not a question here of positioning oneself in one culture or another, but of presenting an opinion in an objective manner. It seems that the retreat of patriarchy has not prevented female virginity from persisting in spite of mutations, it makes the symbolic (surgery, clothing) a means to defend itself against erasure and suppression. This observation invites us to look for the psychological significance of female virginity and the probable relationship between its desacralization and the appearance of new sexual orientations.*

##### Keywords

female virginity  
social changes  
sexual orientation  
homosexuality  
single parenthood

## Technology for Instructional Purposes: Teaching and Learning EFL in Algerian Higher Education

التكنولوجيا للأغراض التعليمية: تدريس وتعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في التعليم العالي الجزائري

Dr. Layla Zourez

د. ليلى زورز

Abdelhafid Boussouf University Center of Mila, Algeria

l.zourez@centre-univ-mila.dz

### Abstract

#### Informations about Article

Date de réception: 05/03/2020

Date d'acceptation: 27/04/2022

#### Key Words

Technology-based instruction

EFL teaching and learning

higher education

technological devices

teaching or learning models

*The present study raises an issue that is related to a current debate about technology-based instruction in EFL teaching and learning in Algerian higher education. An investigation of the various features of using technology for educational purposes is carried out. The study aims at exploring the use of technology and its incorporation in EFL teaching and learning in Algerian higher education. It can be of great significance to both teachers and students who would be enlightened about the place of technology in education. Moreover, they are equally expected to exploit technological tools and media following the changing conditions all over the world. Data was collected relying on the questionnaire as a research tool. The findings reveal that the issue under study is merely restricted to some technological means, procedures and E. learning. In addition, the implementation is neither systematic nor based on specific teaching or learning models for guidance and improvement.*

### Introduction

A contemporary issue that is deemed a hot topic in the field of research about the teaching and learning of English as a foreign language (EFL) is related to technology and its incorporation in education. Known as educational or instructional technology, it primarily refers to the use of technological tools for educational purposes. This issue is proliferating, and with the lapse of time, it can result in a very sophisticated pedagogy of teaching and learning. The use of technology should be deeply understood because misusing or even overusing can be disastrous for both teaching and learning; this is the reason why, the whole matter should be handled with great caution and extreme care. To unveil the extent to which technology is incorporated in EFL teaching and learning in Algerian higher education and investigate the general atmosphere underlying this implementation, the present study points out some technological devices and procedures and puts them under investigation.

### 1-Teaching/Learning Process

A review of the literature demonstrates that teaching and

learning are two constituents of the same process. That is to say, teaching and learning are deeply intertwined and any gap between them would result in the failure of the whole process. Kirkwood and Price (2013) claim that teachers hold different conceptions vis-à-vis the teaching/learning process; some have “teaching-focused” conceptions (i.e. teaching as the transmission of information, skills and attitudes to students), others have *learning-focused* conceptions (i.e., promoting the development of the students’ own conceptual understanding)” (p.537). One of the most known and bitter realities about teaching and learning is simply that what is taught is not always learned. Nunan (1995) raises this problematic aspect stating that “there is a mismatch between the pedagogical agenda of the teacher and that of the learner” (p. 135). This means that what the teacher is teaching may not always be the same thing that the learner is focusing on.

As far as higher education is concerned, Black (2002) maintains that it has to be restructured to enable students to match their needs; he openly states that “there is a dangerous mismatch between what today’s student needs

from higher education and what it is receiving. This disparity has lined colleges and universities to evaluate and develop partnerships to ensure their ability to compete in a global economy” (p.267). Concerning the issue of restructuring, Lesgold (2003) claims that “there are two sets of processes to think about: those that change teacher and classroom behaviors and those that change student-learning processes” (p.53). The learners’ needs would be met if the whole process revolves around the learner, and the teacher being merely a guide and facilitator. The use of technology in the classroom is reported to possibly foster learner-centered classrooms. In a nutshell, we can say that in addition to the teacher and the learner, technology can equally take part in the teaching/learning process. Sharma (2009) supports this view and asserts that “the role of the instructor together with the role of the technology can lead to advanced learning results” (as cited in Nomass, 2013).

## 2–Using Technology for Instructional Purposes

Questioning and changing our ways of teaching and learning has become an urgent necessity in the 21<sup>st</sup> century that marked the invasion of technology with its miscellaneous forms and flavors more than any other time before. This technological invasion will persist and radically change the educational scene even more. According to Lemoine, Waller, Garretson and Richardson (2020), “evolving technologies have revolutionized teaching, creating a constantly changing environment for teachers” (p.81). At present, technology is present in almost every aspect of life. This apparent dominance led to the formation of a new generation that is now called the E. generation or digital generation. For example, Prensky (2001; as cited in Lehtonen, Page, Thorsteinsson & Hepburn, 2007) stated that:

The present generation of students – *the games generation of children* – is quite different from older generations; they want to manipulate presented objects and expect a degree of interactivity as opposed to merely passively watching and listening. It can be proposed that the traditional way of thinking and learning has been shifted from deploying established media, such as literature and print, to a considerably more interactive media, such as digital video and audio. (p.141).

It is believed that it is extremely important to find out ways and new ways to make education go hand in hand with technology rather than the opposite. In support of this claim, Johnson, Levine, Smith and Smythe (2009; as cited in Brahmi, 2016) maintain that thanks to technology

that new horizons are open to students for more access to information and wider contact with people. Technology can be used for educational purposes the same way it is utilized for business, medical, social and personal matters.

Innovation in education has as a first target the improvement of learners’ performance and learning outcomes. According to Bick and Kummer (2008), “these current and emerging technologies have valuable potential in supporting the learning needs of an expanding, heterogeneous and mobile society...” (p.90). In this case, if Ed Tech is used for this purpose, then, what matters more is not the quantity and quality of the materials and media used but the role, effects and outcomes of the adopted approach. Put it differently, the use of high technologies and innumerable devices with no remarkable amelioration in relation to teaching and learning would be non-sense.

The use of technology in teaching and learning has become a characteristic of the modern classroom (Khan, 2013). According to Graham and Semich (2008), the purpose of the integration of technology into instruction is to “transform pedagogy to a more constructivist as opposed to behaviorist model of classroom instruction” (p.2). Tertiary teachers should be highly concerned with the various classroom practices and this can be achieved via concerning themselves with leaning-based research (Price & Kirkwood, 2014). Steeples et al. (1996) state that universities are no exception and have to benefit from the development of “an information superhighway” (p.71). According to Mottegram (2013), recent technologies are starting to change our ways of learning languages. Similarly, Chapelle (2005; as cited in Saeed, 2015) maintains that technology has had a big impact on language teaching through “the changes it prompts in the language itself, the opportunities for studying language, and the options available for teaching language” (p.65). In studying English as an FL or an L2, learners need more pedagogical aids for practicing the language in “hearing language, reading language, speaking language, and writing language to develop their experience and skills” (Nomass, 2013). One way for providing more opportunities for language study is technology (Saeed, 2015). In the field of language teaching, “over the last few decades, the use of technology and multimedia for foreign language teaching has expanded rapidly” (Gonzalez-Vera, 2016). In the case of reading, for instance, Adam and Wild (1997) describe the use of CD-ROM interactive storybooks and report that “students can interact with the character and landscape, to hear sounds and speech, and see animation. This type of interaction is not possible with books or print media”

(Anderson, 1992; as cited in Brindley, 2000). However, research undertaken by Littleton *et al.* (1998; as cited in Brindley, 2000) indicates that students can:

spend far longer over composing an e-mail, paying far more attention to details, spelling and conveying meaning than in traditional classroom writing because the audience they are writing for is authentic. There is a real purpose in their writing in that they are attempting to communicate with children in other classrooms or other schools. (p.15)

## **2–1–Definition of Educational/Instructional Technology**

Being the use of technological resources systematically for the sake of improving the quality of teaching and learning, Ed Tech is a current and developing issue in the field of instructional research:

-It can be defined as the application of technology to the processes of teaching and learning (Inoue & Bell, 2006).

-According to Kovalchick and Dawson (2004), educational technology refers to a specific method in which certain technological devices and machines are employed to obtain some learning and teaching outcomes.

-Wenglinsky (2005) maintains that “educational technology needs to be understood not as an isolated event, but as a piece in the puzzle of how teachers teach and students learn”(pp.4-5).

## **2–2–Historical Account on the Use of Technology in Foreign Language Teaching**

The idea of educational technology dates back to the 1920s with some attempts to use some objects and tactics to assist learning. It reached its climax in 1950 with Skinner’s Programmed Learning (Sharma, 2002). The invention of innumerable technological devices later on gave the impetus for a more serious and intensive incorporation of technology in education. As far as teaching and learning foreign languages are concerned, the paucity of information on the use of educational technology for EFL teaching and learning puts us in a rather embarrassing situation. Nonetheless, the advent and use of the language laboratory during the 1960s in the United States was a remarkable and influential step forward, but “unfortunately, the history of the use of technology to teach languages has not been duly noted by historians of educational technology” (Roby, 2004).

## **2–3–Promoting Learner-centered Classrooms through Technology-based Instruction**

The issue of learner-centered teaching came to the scene with the advent of communicative language teaching (CLT) which focused more on the learner being the main

actor in the classroom. Developing or trying to create a learner-centered classroom can be fostered by a plethora of elements and factors that can give different but tasty flavors to the classroom that is subsequently born. A review of the literature clearly shows the agreement of many researchers on the advantages and effectiveness of learner-centered teaching and learning. According to Nunan (1995), “learning-centred classroom carries learners toward the ability to make critical pedagogical decisions by systematically training them in the skills they need to make such decisions” (p.134). In the same vein, Premsky (1998; as cited in Brahmi, 2016) makes an appeal for using learning-centered teaching stating that “[W]e must get our teachers...to stop lecturing, and start allowing students to learn by themselves” (p. 71). The procedures and practices that might facilitate the issue in question are many and varied but not all of them can be successful. Moore et al. (2008; as cited in Doherty, 2010) use the term “new learning” which, according to them, is a combination between learner-centered learning and technology. The latter can be used as a pedagogical tool for engaging students in the learning process (Doherty, 2010; Abukhattal, 2016). Indeed, “one of the most powerful trends in education today is the integration of technology” (Lewandowski, 2004). It is the reason why, the use of technology for pedagogical purposes is starting to gain a high status in the field of language teaching research even though there is a lack of research evidence on the use of technology in foreign language teaching (Roby, 2004).

## **2–4–Most Widely-used Technological Tools**

Some technological tools and devices are employed in the language classroom including:

### **2–4–1–Computers**

Computer technology constitutes a basis for the various applications that can be used for instruction such as “computer-based instruction, interactive multimedia instruction, “intelligent” tutoring systems, networked tutorial simulation, and web-based instruction” (Fletcher, 2003). This is the reason why the computer is considered as the main technological means ever utilized in the field of education. Different names are used to designate the incorporation of the computer into learning in general and language learning in particular, for instance, Computer-Assisted Language Learning (CALL), computer-supported learning (CSL), computer-mediated communication (CMC), etc. According to Benbunan-Fich and Stelzer (2002), “computer-supported learning (CSL) environments promise to enhance traditional teaching



models and permit the exploration of new teaching/learning paradigms that were not possible before”(p.86). In this regard, Saeed (2015) asserts that the computer technology is increasingly contributing to teaching and learning foreign languages. Moreover, Nunan (1999; as cited in Lynch & Campos, 2014) maintains that computers provide teachers and learners with some “interactive visual media” that can have tremendous instructional power for many subjects, including foreign languages. In relation to teachers’ readiness for using computers for instruction, Sabzian, Gilakjani and Sodouri (2013) argue that having positive attitudes towards technology together with computer use efficacy are necessary factors for successful technology implementation. One more thing, teachers should be supported with learning theories in the field of technology is to be useful.

#### 2-4-2-Interactive Whiteboards

An Interactive Whiteboard (IWB) is a tool that looks like an ordinary whiteboard, but it is connected to a computer to grant it the power it has, and which enables the user to interact with it directly just by touching. IBWs have become an essential teaching tool and “are regarded as one of the most revolutionary instructional technologies for various educational levels” (Türel & Johnson, 2012, p.381). Interactive whiteboards can be most useful for student engagement (Çelik, 2014; as cited in Merç, 2015). Moreover, they have “the potential to aid collective thinking and learning, and can become the focus for group collaborative work” (Harlow, Taylor & Forret, 2011).

#### 2-4-3-Language Laboratories

The use of language laboratories started in the 1960s and 1970s. In the beginning, they consisted of “a number of small cabinets, provided with a cassette deck, a microphone and a headphone for each one” (Nomass, 2013). However, with the advent of new and more advanced technologies, language laboratories have been supported by those technologies for reinforcing EFL teaching and learning.

#### 2-4-4-Blogs

According to Blackstone, Spiri and Naganuma (n.d.), blogs “are interactive homepages that are easy to set

up and manage, enable students to engage in online exchanges, thereby expanding their language study and learning community beyond the physical classroom” (p.1). Blogging relies simply on the computer for communication (Pinkman, 2005, p.14). Ward (2004; as cited in Lin, Groom & Lin, 2013) uses the term *blog-assisted language learning* (BALL) which “covers a wide variety of implementations in terms of software and course design” (p.130). It is reported to have many benefits on language learning including developing autonomy, promoting motivation and facilitating communication between the teacher and his/her learners (Lin, Groom & Lin, 2013).

Other technological tools include: “electronic mail (e-mail), electronic lists (LISTSERVs), electronic journals, world wide web, streaming audio and video, search engines, remote access to libraries and databases, chat, audio and video conferencing, messaging, web course management software” (Kasapoğlu-Akyol, 2010), and “PowerPoint presentations” (Merç, 2015).

#### 2-5-Benefits of Technology for Language Teaching and Learning

According to Akcil, Uzunboylu and Kinik (2021), “one of the requirements for teachers in the 21st century is being prepared to integrate instructional technology into teaching practices effectively” (p.1). This is the reason why our teachers need to be prepared for instructional technology. The latter has been reported to have many advantages and benefits for language learning (Abukhattal, 2016). These include:

- Fostering the students’ academic ability through self-confidence enhancement (Abukhattal, 2016);
- Improving the language skills (Kasapoğlu-Akyol, 2010);
- Enabling students to control their learning even more through the use of information and communication technologies (Warschauer, 2000);
- Promoting Autonomy and Supporting Self-directed Learning (Gómez, 2016);
- Saving time for both teachers and learners. Fletcher (2003) reports some studies in relation to saving time as indicated in the following table:

**Table(1): Percent Time Savings for Technology-based Instruction**

| Study (Reference)              | Number of Findings | Average Time Saved (%) |
|--------------------------------|--------------------|------------------------|
| Orlansky and String (1977)     | 13                 | 54                     |
| Fletcher (1991)                | 6                  | 31                     |
| Kulik (1994) (HigherEducation) | 17                 | 24                     |
| Kulik (1994) (Adult Education) | 15                 | 24                     |

Source: Fletcher (2003)



-Providing more opportunities for language practice: In this vein, Lynch and Campos (2014) state that “teachers should understand that technology is just a “tool” in which students have the opportunity to expand their language practice in different environments and not only in the classroom by itself” (p.429);

-Preparing learners for personal and professional life (Chamorro and Rey, 2013);

-Engaging students in more active roles and encouraging creativity (Lehtonen, Page, Thorsteinsson & Hepburn, 2007).

## **2–6–Limitations of Using Technology for Instructional Purposes**

A sudden and random shift from the traditional classroom to a new teaching and learning pedagogy or paradigm in favor of the use of technology can be a real threat to the whole educational context. In the first place, convincing teachers to stop lecturing and receive some training on the use of the various technological devices and media can be a hard and challenging task. So, the teachers’ readiness for using technology in the classroom, and the availability of the various technological means and tools can be a real obstacle to the whole process. Lynch and Campos (2014) raise this problematic concern stating that “some teachers have limitations when implementing the use of technology in their classes since some of them do not have the required knowledge for using the technological components or because the institutions’ lack of the different resources ...” (p.428). In a nutshell, the adoption of technology for educational purposes requires careful planning and wise implementation. As far as the issue of knowledge is concerned, Mc Crory (2006) explains that teachers should be equipped with two broad categories of knowledge:

First, they need to be able to identify and develop technologies into tools for meaningful learning. This means knowing what technology offers for such learning and what effective use looks like in practice. Second, they need a useful portfolio of technologies that engage students in meaningful learning. This means knowing about specific tools and resources that they can use in their teaching. (pp.141-142)

Wenglinsky (2005) reports that some opponents of technology were afraid that computers would replace teachers in the classroom. Yet and unsurprisingly, this did not happen and “school computers have not replaced

teachers, but instead have given them an opportunity to be more productive” (p.4). Given this situation, researchers should try to make technology a blessing rather than a curse via its positive exploitation and especially in the particular field of education.

## **3–Methodology**

Given the use of the state of the art technology for a wide range of purposes and domains of life, it is high time some answers to particular questions vis-à-vis technology and education are yielded. In the field of educational/ instructional research, some controversial questions were and are still being posed in relation to the integration of technology for teaching and learning (in our case EFL), and the effectiveness of the whole procedure. This single-method descriptive study investigates the extent to which technology is incorporated in EFL teaching and learning in one of Algeria’s higher institutions, the reasons behind this and teachers and learners’ attitudes towards instructional technology. In light of this, the following research questions are framed:

-To what extent is the technology used for educational purposes?

-Is technology randomly or systematically integrated into EFL teaching and learning?

-What is the general atmosphere which underlies this implementation, if any?

### **3–1–Sample**

The participants in this study are EFL teachers and learners in the Department of Foreign Languages in the University Center of Mila. The responses to the students’ questionnaire are obtained from one fifth (1/5) of EFL students in the Department of Foreign languages who were randomly selected. The teachers’ questionnaire was administered to all EFL teachers in the same department.

### **3–2–Students’ Questionnaire**

#### **-How do your instructors communicate with you?**

According to **82.27%** of the participants, classroom communication and interaction is implemented mainly the face-to face. The remnant part of the respondents reports that in addition to face-to-face communication, the latter equally takes place via e-mails. Moreover, other participants, though are few, mentioned other media for the issue in question, including social networks, online chat and the telephone.

**-Do any of your teachers recommend that you incorporate technological devices into EFL learning?**

The results demonstrate that only **12.65%** of the participants report that their instructors recommend the use of technological devices for EFL learning in class. This can relatively indicate that teachers rather rely on the traditional ways of learning, at least so far as the use of computers is concerned. A myriad of factors is supposed to lie behind this bitter reality including ignorance of the various benefits of technology for EFL learning, and lack or absence of any training for teachers on the use of instructional technology; a factor that would obstruct any attempt for the use of technology in class.

**-Do you use technology for learning English as a foreign language?**

Concerning the use of technology for EFL learning, the overriding majority (**94.93%**) responded 'yes'. This

clearly shows that students of English in this university have a tendency towards the incorporation of technology in their EFL learning; at the same time, they might be more aware of its benefits. Only **5.07%** of the participants answered 'no'. This means that they are either ignorant of the advantages of technology use in EFL learning, or they do not have the technological devices themselves, for this is an essential factor that has to be spotted.

**-If yes, it is to:**

Students can use technology for a variety of purposes including supporting their learning in the classroom, preparing homework and revising for exams. These items received approximately the same percentages as is shown in table two:

**Table(2): Reasons for Using Technology in EFL Learning**

| Items                                    | Percentages |
|------------------------------------------|-------------|
| a-Support your learning in the classroom | 20.00%      |
| b-Prepare homework                       | 16.00%      |
| c-Revise for exams                       | 16.00%      |
| a+b                                      | 09.33%      |
| b+c                                      | 16.00%      |
| a+c                                      | 06.66%      |
| a+b+c                                    | 16.00%      |

**-How often do you integrate the following devices and procedures in your learning activities?**

EFL students in this department integrate almost all the devices and procedures cited with varying frequencies which can be attributed to a cluster of factors including:

their recognition of the advantages of technology for EFL learning, and the availability and easy access to those devices and procedures as is shown in table three:

**Table(3): Frequency of the Integration of Technology in Learning Activities**

| Items                | Never  | Always | Often  | Sometimes |
|----------------------|--------|--------|--------|-----------|
| Digital dictionaries | 02.53% | 68.35% | 08.86% | 20.25%    |
| E. Books             | 11.39% | 07.59% | 08.86% | 72.15%    |
| Computers            | 02.53% | 74.68% | 11.39% | 11.39%    |
| Blogs                | 91.13% | 01.26% | 05.06% | 02.53%    |
| Wikis                | 77.21% | 02.53% | 12.65% | 07.59%    |
| Smart Phones         | 01.26% | 91.13% | 02.53% | 05.06%    |
| Internet             | 00.00% | 83.54% | 07.59% | 08.86%    |
| E. Mails             | 20.25% | 06.32% | 58.22% | 15.18%    |
| Social Networking    | 07.59% | 68.35% | 12.65% | 11.39%    |
| E. Learning          | 07.59% | 07.59% | 17.72% | 67.08%    |

**-How does the use of technology assist you to learn?**

It is assumed that the use of technology would assist learners in various ways. Table(04) clearly shows that technology helps EFL students, and it is mainly perceived

in terms of facilitating and accelerating access to information. Relying on this finding, we can conclude that EFL learners' knowledge of the wide and innumerable uses of instructional technology is rather limited and narrow.

**Table(4):** Students' Recognition of the Benefits of Technology for EFL Learning

| Items                                                              | Percentages |
|--------------------------------------------------------------------|-------------|
| a-It saves time                                                    | 07.59%      |
| b-It makes you more autonomous                                     | 01.26%      |
| c-It makes access to information quick and easy                    | 31.64%      |
| d-It makes communication with students and teachers quick and easy | 01.26%      |
| a+c                                                                | 17.72%      |
| a+d                                                                | 01.26%      |
| b+c                                                                | 02.53%      |
| b+d                                                                | 02.53%      |
| c+d                                                                | 16.45%      |
| a+b+c                                                              | 01.26%      |
| a+c+d                                                              | 10.12%      |
| b+c+d                                                              | 01.26%      |
| a+b+c+d                                                            | 06.32%      |

### **-What do you think about the use of technology for EFL learning?**

Students' attitudes towards the use of technology for EFL learning are miscellaneous. The proposed items received varying percentages, as indicated in table five. This can relatively indicate that EFL learners in this department are rather aware of the infinite opportunities that technology offers for EFL learning. Consequently, we venture to say that having positive attitudes and lucid perceptions so far as instructional technology is concerned, EFL learners demonstrate their readiness for adopting any serious attempts for the incorporation of technology in EFL learning and teaching.

**Table(5):** Students' Attitudes towards the Use of Technology for EFL Learning

| Items         | Percentages |
|---------------|-------------|
| a-Necessary   | 37.97%      |
| b-Useful      | 26.58%      |
| c-Interesting | 08.86%      |
| d-Boring      | 00.00%      |
| a+b           | 13.92%      |
| a+c           | 02.53%      |
| b+c           | 02.53%      |
| a+b+c         | 07.59%      |

### **3-3-Teachers' Questionnaire**

#### **-Is ICT (information and communication technology) included in your subject?**

The findings demonstrated that EFL teachers in this

department tend to support ICTs and include it in their various subjects, as 66.66% of the participants reported so.

#### **-If yes, is it because:**

The majority of the teachers who answered 'yes' in the first question (75%) consider the use of ICT a necessary teaching tool. This result indicated that EFL teachers stand in favor of the adoption of the use of instructional technology. Nonetheless, the obtained results could be just meaningless if the workplace (in our case the university) does not provide the necessary media or support the approach in question.

#### **-Is there any ICT training at your university?**

All the participants mention the university's valuable attempts to promote E. learning. Moreover, newly recruited teachers are concerned with special training in the program, which contains sections on the use of information and communication technologies.

#### **-Does your university (teachers and administrative staff) support the use of technological tools in teaching?**

When asked about this issue, 66.66% of the respondents claim that their university supports the use of instructional technology. This would initially suggest that the teaching context is rather suitable for the implementation of such a procedure.

#### **-How would you evaluate the use of technology for educational purposes at your university?**

The use of technology for educational purposes in this department is said to be low as is shown in table six:

**Table(6): Degree of Technology Integration in EFL Instruction**

| Items       | Percentages |
|-------------|-------------|
| a-Intensive | 00%         |
| b-Moderate  | 25%         |
| c-Low       | 66.66%      |
| d-Null      | 08.33%      |

**-Do you use technological devices in your teaching activities?**

As far as the incorporation of instructional technology in teaching activities is concerned, the responses reveal that **66.66%** of the informants try to use technology in the classroom.

**-How many years ago did you start integrating technology in your teaching?**

The obtained results show that a big part of the subjects report to have started integrating technology in their teaching more than four years ago.

**-How often do you integrate the following devices and procedures in your teaching activities?**

The use of technology is solely restricted to computers,

E. learning, the internet and electronic references, as is demonstrated in table seven:

**-Which of the following domains of educational technology would be more useful?**

Technology can be exploited in either teaching or learning depending on the degree of its purposes. As a teaching tool, it is reported by our teachers to be more useful (**62.50%**).

**-What are your students' attitudes towards the use of technology in the classroom?**

Students have positive attitudes towards the use of technology in the classroom, as is reported by **75%** of the participants.

**-Do you think that students would depend more on themselves in language learning with the use of technological devices?**

In the same vein, **75%** of the respondents agree with what is suggested in research in relation to the possibility of developing learning autonomy through the use of technology.

**Table(7): Frequency of Integrating Technological Devices and Procedures in Teaching Activities**

| Items                   | Never  | Always | Often  | Sometimes |
|-------------------------|--------|--------|--------|-----------|
| Digital Feedback        | 100%   | 00.00% | 00.00% | 00.00%    |
| E. portfolios           | 100%   | 00.00% | 00.00% | 00.00%    |
| E. references           | 50.00% | 00.00% | 12.50% | 37.50%    |
| Wikis                   | 87.50% | 00.00% | 12.50% | 00.00%    |
| Blogs                   | 75.00% | 12.50% | 12.50% | 00.00%    |
| Internet                | 50.00% | 12.50% | 37.50% | 00.00%    |
| E- mails                | 37.50% | 12.50% | 25.00% | 25.00%    |
| Social networking       | 75.00% | 12.50% | 00.00% | 12.50%    |
| E. learning             | 00.00% | 62.50% | 12.50% | 25.00%    |
| Mobiles                 | 62.50% | 12.50% | 12.50% | 12.50%    |
| Computers               | 00.00% | 75.00% | 25.00% | 00.00%    |
| Overhead projectors     | 62.50% | 25.00% | 12.50% | 00.00%    |
| Interactive whiteboards | 100%   | 00.00% | 00.00% | 00.00%    |
| Language laboratories   | 50.00% | 37.50% | 12.50% | 00.00%    |

**-If your answer to item 6 is "No", is it because**

It is calculated that **75%** of the category of teachers who said that they do not utilize technological tools in their teaching argue that no technological means are available in their institution and the remaining part (**25%**) claim that there are no pedagogical models on how to use technology.

**3-4-Discussion and Analysis of Results**

What can be drawn from the data above is that using technology for EFL learning can be said to be non-systematic. In fact, the whole issue is restricted to the use of computers, E. learning, digital dictionaries installed on smartphones and the internet in order to have access

to social networks and information. What is more, only **08.86%** of the students considered the use of technology for EFL learning ‘interesting’. This clearly indicates that they were not fully motivated for integrating the procedure under study. One more thing is that their perception of the benefits of technology for EFL learning is unfortunately confined to ‘having easy and quick access to information’; an element that is only part of the whole learning process. Successful and fruitful integration and implementation of EFL teaching and learning in the arms of technology can be assisted by many factors including:

- The availability of technological devices and media;
- An encouraging learning environment that recognizes the core and essential advantages of instructional technology;
- Learners’ awareness and recognition of the various benefits of technology if positively exploited in the field of EFL learning;
- Training teachers and learners on the use of various technological procedures and techniques.

## Conclusion

With the aim of exploring the extent to which technology is incorporated in EFL teaching and learning in one of Algeria’s higher institutions, the reasons behind this and teachers and learners’ attitudes towards instructional technology, the findings revealed that technology is partly integrated into the educational context. That is to say, a traditional flavor still dominates EFL classrooms in the sense that both teachers and learners rely on ordinary tools and materials in the teaching/learning process; something that they are familiar with. The integration of technology for educational purposes is neither intensive nor systematic. Of course, the reasons behind this are many and varied; so far, the problem arises as to the ways of changing the present situation in order to cope with the new emerging and more sophisticated teaching methods and techniques imposed by the spread of Covid-19. Educational decision-makers are also called upon to exploit research findings regarding educational technology, and teacher training should be expanded to include the use of ICTs for educational purposes.

## References

1. Abukhattal, I. (2016, April). The use of technology in language classrooms in Libya. *International Journal of Social Science and Humanity*, 6(4), 262-267. DOI:10.7763/IJSSH.2016.V6.655
2. Akcil, U., Uzunboylu, H. & Kinik, E. (2021). Integration of technology to learning-teaching processes and Google workspace tools: A literature review. *Sustainability*, 13, (5018). <https://doi.org/10.3390/su13095018>
3. Benbunan-Fich, R. & Stelzer, L. (2002). Computer-supported learning of information systems: Matching pedagogy with technology. In E. Cohen, *Challenges of information technology education in the 21<sup>st</sup> century* (pp.85-99). Idea Group Publishing.
4. Bick, M. & Kummer, T.F. (2008). Ambient Intelligence and Ubiquitous Computing. In P. Bernus, J. Błazewicz, G. Schmidt & M. Shaw (Series Ed.) & H.H. Adelsberger, K. Jan Martin Pawlowski & D. Sampson (Eds.), *International handbooks on information systems Handbook on information technologies for education and training* (2<sup>nd</sup> ed.) (pp.79-100). Springer-Verlag Heidelberg
5. Black, R. (2002). Building strategic technology alliances for teaching and learning. *International Journal of Value-Based Management*, 15, 265–285.
6. Blackstone, B., Spiri, J. & Naganuma, N. Blogs in English language teaching and learning: Pedagogical uses and student responses. *Reflections on English Language Teaching*, 6(2), 1–20.
7. Brahmi, F. (2016). Can facebook or wikis hook learners instead of the schoolbook? In C. Gorla, O. Speicher & S. Stollhans (Eds.), *Innovative language teaching and learning at university: Enhancing participation and collaboration* (pp. 65-72). Research-publishing.net.
8. Brindley, S. (2000). ICT and literacy. In N. Gamble & N. Easingwood, *ICT and literacy: Information and communications technology, media, reading and writing* (pp.11-18). London: Continuum.
9. Chamorro, M.G. & Rey, L. (2013, Oct.). Teachers’ beliefs and the integration of technology in the EFL class. *HOW, A Colombian Journal for Teachers of English*, 20, 51-72.
10. Doherty, J.J. (2010). Bothering with technology: Building community in an honors seminar. In Y. Inoue, *Cases on online and blended learning technologies in higher education: Concepts and practice* (pp.208-218). IGI Global.
11. Fetcher, J.D. (2003). Evidence for Learning from technology-assisted instruction. In H.F. Oneil, Jr. & R.S. Perez (Eds.), *Technology application in education: A learning view* (pp.79-99). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, Inc.
12. Gómez, S. (2016). How working collaboratively with technology can foster a creative learning environment. In A. Pareja-Lora, C. Calle-Martínez & P. Rodríguez-Arancón (Eds.), *New perspectives on teaching and working with languages in the digital era* (pp.39-50). Research-publishing.net.



13. Gonzalez-Vera, P. (2016). The e-generation: *the use of technology for foreign language learning*. In A. Pareja-Lora, C. Calle-Martínez & P. Rodríguez-Arancón (Eds.), *New perspectives on teaching and working with languages in the digital era* (pp.51-61). Research-publishing.net.
14. Graham, J. I. & Semich, G. W. (2008). *Integrating technology to transform pedagogy: Revisiting the progress of the three phase TUI model for faculty development*. In L. Tomei, *Adapting information and communication technologies for effective education* (pp.1-12). Hershey, PA: Information Science Reference.
15. Harlow, A., Taylor, M., & Forret, M. (2011). Using an interactive whiteboard and a computer-programming tool to support the development of the key competencies in the New Zealand curriculum. *Computers in New Zealand Schools: Learning, teaching, technology*, 23(1), 1-24.
16. Inoue, Y. & Bell, S.T. (2006). *Teaching with educational technology in the 21<sup>st</sup> century: The case of Asia-pacific region*. Hershey, PA: Information Science Reference.
17. Kasapoğlu-Akyol, P. (2010). Using *educational* technology tools to improve and language and communication skills of ESL students. *Novitas-ROYAL (Research on Youth and Language)*, 4(2), 225-241.
18. Khan, I.A. (2013). Teaching and technology: The EFL context. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 93, 2015–2022.
19. Kirkwood, A. & Price, L. (2013). Examining some assumptions and limitations of research on the effects of emerging technologies for teaching and learning in higher education. *British Journal of Educational Technology*, 44(4), 536-543.
20. Kovalchick, A. & Dawson, K. (2004). *Education and technology: An encyclopedia*. San Barbara, CA: ABC-CLIO, Inc.
21. Lehtonen, M., Page, T., Thorsteinsson, G. & Hepburn, M. (2007). An application of a virtual learning environment in support of teaching and learning for design and technology education. *Int. J. Learning Technology*, 3(2), 133-151.
22. Lemoine, P.A., Waller, R.E., Garretson, C.J. & Richardson, M.D. (2020). Examining technology for teaching and learning. *Journal of Education and Development*, 4 (2), 80-89. URL: <https://doi.org/10.20849/jed.v4i2.781>
23. Lesgold, A. (2003). Detecting technology's effects in complex school environments. In G.D. Haertel & B. Means, *evaluating educational technology: Effective research designs for improving learning* (pp.38-74). NY: Teachers College Press.
24. Lewandowski, J.O. (2004). Acceptable use policies (AUP). In A. Kovalchick & K. Dawson. *Education and technology: An encyclopedia* (pp.1-2). Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.
25. Lin, M. H., Groom, N. & Lin, C.-Y. (2013). Blog-assisted learning in the ESL writing classroom: A phenomenological analysis. *Educational Technology & Society*, 16(3), 130–139.
26. Lynch, Á. B. & Campos, J. L. E. (2014). The use of *technological* tools in the EFL class. *Revista de Linguas Modernas*, 20, 427-434.
27. Mc Crory, R.S. (2006). Technology and teaching: A new kind of knowledge. In M.C. Linn (Series Ed.) & E. A. Ashburn & R. E. Floden (Eds.), *Technology, education- connections. Meaningful learning using technology: What educators need to know and do* (pp.141-160). NY: Teachers College Press.
28. Merç, A. (2015, April). Using *technology* in the classroom: A study with Turkish pre-service EFL teachers. *TOJET: The Turkish Online Journal of Educational Technology*, 14(2), 229-240.
29. Motteram, G. (2013). Developing and extending our understanding of language learning and technology. In G. Motteram, *Innovations in learning technologies for English language teaching* (pp.177-191). London: British Council.
30. Nomass, B.B. (2013). The impact of using technology in teaching English as a second language. *English Language and Literature Studies*, 3(1), 111-116.
31. Nunan, D. (1995). Closing the gap between learning and instruction. *TESOL Quarterly*, 29(1), 133-158.
32. Pinkman, K. (2005). Using blogs in the foreign language classroom: Encouraging learner independence. *The JALT CALL Journal*, 1(1), 12-24.
33. Price, L. & Kirkwood, A. (2014). Using technology for teaching and learning in higher education: A critical review of the role of evidence in informing practice. *Higher Education Research & Development*, 33(3), 549-564, <http://dx.doi.org/10.1080/07294360.2013.841643>
34. Roby, W.B. (2004). Technology in the service of foreign language learning: The case of the language laboratory. In D.H. Jonassen (Ed.), *Handbook of research on educational communications and technology* (2<sup>nd</sup> ed.) (523-541). NJ, Mahwah: Lawrence Erlbaum Associates, Inc., Publishers.
35. Sabzian, F., Gilakjani, A.P. & Sodouri, S. (2013). Use of technology in classroom for professional development. *Journal of Language Teaching and Research*, 4(4), 684-692.

36. Saeed, Y.B. (2015). The effect of using computer technology on English language teachers' performance. *SUST Journal of Humanities*, 16(1), 64-79.
37. Sharma, Y.K. (2002). *Fundamental aspects of educational technology*. New Delhi: Kanishka Publishers, Distributors.
38. Steeples, C. et al. (1996). Technological support for teaching and learning: Computer-mediated communications in higher education (CMC in HE). *Computers Educ*, 26(1-3), 71-80.
39. Türel, Y. K., & Johnson, T. E. (2012). Teachers' belief and use of interactive whiteboards for teaching and learning. *Educational Technology & Society*, 15(1), 381-394.
40. Warschauer, M. (2000). The changing global economy and the future of English teaching. *TESOL Quarterly*, 34, 511-535.
41. Wenglinsky, H. (2005). *Using technology wisely: The keys to success in schools*. NY : Teachers College Press.

## التكنولوجيا للأغراض التعليمية: تدريس وتعلم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في التعليم العالي الجزائري

### ملخص

#### الكلمات المفتاحية

التعليم المبني على التكنولوجيا  
تعليم وتعلم الإنجليزية كلغة أجنبية  
التعليم العالي  
أدوات تكنولوجيا

تتمحور الدراسة الحالية حول موضوع معاصر مرتبط باستعمال التكنولوجيات الحديثة في تعليم وتعلم الإنجليزية كلغة أجنبية في التعليم العالي في الجزائر. لقد تم بحث مختلف خصائص استعمال التكنولوجيا لأغراض تعليمية. تهدف الدراسة إلى استكشاف استخدام التكنولوجيا وإدماجها في تعليم وتعلم اللغة الإنجليزية في التعليم العالي الجزائري. يمكن أن يكون لهذا أهمية كبيرة للأساتذة والطلاب الذين يتعرفون على دور التكنولوجيا في التعليم. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب منهم أيضاً تشغيل الأدوات والوسائط التكنولوجية وفقاً للظروف المتغيرة في جميع أنحاء العالم. المعلومات المتحصل عليها تم جمعها عن طريق وسيلة الاستبيان. تظهر النتائج بأن إدراج التكنولوجيا في عمليتي التعليم والتعلم مقتصر على بعض الوسائط والطرق التكنولوجية والتعليم عن بعد، فضلاً عن ذلك فإن هذا الاستعمال يفتقر إلى التتابع والاعتماد على نماذج تعليمية معينة قد تساعد على توجيه وتحسين الأداء

### La technologie à des fins pédagogiques : Enseignement et apprentissage de l'ALE dans l'enseignement supérieur Algérien

#### Résumé

La présente étude soulève une question qui est liée à un débat actuel sur l'enseignement basé sur la technologie dans l'enseignement et l'apprentissage de l'ALE dans l'enseignement supérieur algérien. Une enquête sur les différentes caractéristiques de l'utilisation de la technologie à des fins éducatives est menée. L'étude vise à explorer l'utilisation de la technologie et son incorporation dans l'enseignement et l'apprentissage de l'ALE dans l'enseignement supérieur algérien. Cela peut être d'une grande importance pour les enseignants et les étudiants qui auraient une idée de la place de la technologie dans l'éducation. De plus, ils sont également tenus d'exploiter les outils technologiques et les médias en fonction de l'évolution des conditions dans le monde entier. Les données ont été collectées en s'appuyant sur le questionnaire comme outil de recherche. Les résultats révèlent que la question à l'étude est simplement limitée à certains dispositifs et procédures technologiques et à l'enseignement à distance. De plus, la mise en œuvre est ni systématique ni basée sur des modèles d'enseignement ou d'apprentissage spécifiques pour l'orientation et l'amélioration.

#### Mots clés

Enseignement basé sur la technologie  
enseignement et apprentissage de l'ALE  
enseignement supérieur  
dispositifs technologiques

## Analyse des slogans écrits du «Hirak algérien»

Analysis of the written slogans of «Algerian Hirak»

Dr. Ourida Heddouche

د. وريدة هددوش

Université Mohamed Khider de Biskra, Algérie

ourida.heddouche@univ-biskra.dz

### Résumé

#### Informations sur l'article

Date de réception: 30/04/2020

Date d'acceptation: 12/05/2022

#### Mots clés

manifestation

slogan

médiation

discours

Hirak algérien

*Notre recherche vise à analyser les slogans écrits du Hirak algérien afin de mieux cerner le fonctionnement de l'écriture revendicatrice. Pour ce faire, il a fallu répondre aux questions suivantes: Pour qui, pourquoi et à qui s'adressent ces slogans? De quelle manière est construit ce discours manifestant? Quels sont les phénomènes mis en œuvre dans son élaboration? Nous considérons que ces slogans constituent un moyen de communication multidimensionnelle représentant des facteurs de configuration de nouvelles formes de production et créativité. Ils constituent également de nouveaux espaces de médiation reliant les manifestants et le monde. Notre travail se fonde sur l'analyse d'un corpus constitué de 300 slogans brandis lors des marches. Nous constatons que les manifestants utilisent des énoncés très riches au niveau de la forme et du fond. Ils présentent de nombreux aspects linguistiques et culturels permettant de repérer des renseignements intéressants.*

### Introduction

Les revendications sociales et politiques, lieux témoins de l'affrontement entre les groupes, peuvent se transformer en véritables mouvements sociaux lorsqu'elles occupent une place importante dans l'espace public (Fillieule, Agrikoliansky & Sommier 2010). Ces mouvements sociaux se traduisent de différentes façons, notamment par des grèves, des manifestations et des discours revendicateurs, lesquels prennent souvent la forme de slogans oraux ou écrits comme le cas des manifestations qui ont marqué l'Algérie à partir du 22 février 2019.

En effet, les manifestants de ce mouvement social ont utilisé des slogans politiques exprimant leur volonté de changement, leurs revendications sociales et politiques, leur colère contre le régime et leur rejet de la domination occidentale. Ce sont ces slogans revendicateurs écrits que nous avons retenus pour servir de support d'interrogation et d'approfondissement de notre réflexion.

En partant d'observations des manifestations et en voyant ces slogans évoluent et se développent dans les sphères

publiques, les médias et les réseaux sociaux, nous nous sommes posé les questions suivantes : Quelle est la manière dont les manifestants se sont positionnés dans ces espaces tout en représentant leur environnement socio-politique ? De quelle manière ces slogans sont-ils construits? Quels sont les phénomènes mis en œuvre dans l'élaboration de ce discours manifestant?

Afin d'apporter une réponse à notre problématique, nous présumons que les slogans représentent des facteurs de configuration de nouvelles formes de production et de créativité et même de nouveaux espaces de médiation. Ils tentent d'établir un dialogue entre les manifestants et l'autre, à savoir l'adversaire avec lequel ils sont en conflit et le monde entier pour aboutir à une solution plus rapidement et faire entendre leurs voix partout dans le monde. À ce propos, les slogans pourraient contribuer à la construction d'un espace de médiation linguistique et socio-culturelle. Aussi les manifestants pourraient s'identifier comme médiateurs de leur identité linguistique, sociale et culturelle avec le monde.

Notre attention se focalise sur l'aspect visible des expressions spontanées, produites par des acteurs de tous les âges. L'articulation entre slogan et médiation que l'on tente de mettre en évidence nous permet de décrire et de comprendre les rapports entre les membres d'une communauté et le monde qu'ils constituent (Jean Caune 2017).

Notre objectif est de faire une lecture critique du mouvement contestataire afin de mieux cerner le fonctionnement de l'écriture revendicatrice et d'envisager les slogans des manifestants comme moyen de médiation linguistique, sociale et culturelle reliant les manifestants et le monde. Ainsi, l'analyse des expressions nous révèle le contenu linguistique, social, culturel et identitaire des revendications sociales et politiques.

En revanche, cette action collective a offert l'occasion aux chercheurs en sciences humaines et sociales de mener plusieurs recherches. Les premières ont été menées récemment par quelques chercheurs algériens et étrangers. A titre d'exemple, nous citons l'ouvrage *Vendredire en Algérie : humour, chants et engagement* (AIT DAHMANE, 2019). Nous citons également les diverses contributions présentées dans un dossier spécial «Quand l'Algérie proteste» du numéro 21 de *L'Année du Maghreb* éclairent, à la manière des participants, différents pans de la réalité des mouvements de protestation en Algérie, en particulier, et au Maghreb, de manière générale. Nous citerons (Dirèche 2019), (Desrues & Gobe 2019), (Volpi 2019), (Boissevain & Lesourd 2019), (Aït-Hamadouche & Dris 2019), (Boumghar 2019), (Zemirli 2019), (Belakhdar 2019), (Fabbiano 2019) et (Saout 2019). La majorité de ces contributions comparent l'expérience algérienne de la contestation aux mobilisations connues par la Tunisie et le Maroc depuis les « Printemps arabes » de 2011 et interpellent la sociologie politique des mobilisations.

## 1–Contexte du corpus

Quelques éclaircissements et précisions s'imposent afin de permettre au lecteur de situer l'émergence et la parution des slogans retenus pour l'analyse. L'année 2019 a été marquante en Algérie en ce qu'elle a vu naître les manifestations populaires les plus importantes de l'histoire du pays. Ces dernières ont pour origine l'annonce d'une nouvelle candidature du Président Abdelaziz Bouteflika pour un cinquième mandat à la tête du pays qui a eu lieu le 10 février 2019. Rappelons que Abdelaziz Bouteflika, âgé de 81 ans, est au pouvoir depuis 1999. Malgré les séquelles

d'un accident vasculaire cérébral subi en 2013, le président algérien Abdelaziz Bouteflika est le candidat du Front de libération nationale (FLN) à l'élection présidentielle de 2019.

Cette décision provoque la colère des manifestants. Dès lors, ils prennent la tête de la mobilisation de réclamer un «vrai changement de régime». Les appels à la mobilisation se répandent notamment sur les médias et les réseaux sociaux. Partie d'Alger le 22 février, la contestation s'étend progressivement à toutes les villes. En effet, L'Algérie vit une période de tensions et d'explosion socio-politique où s'affrontent sur le terrain le peuple et le régime. Les manifestants insistent sur le changement. Parallèlement et face à cette contestation inédite en vingt ans de pouvoir, le président algérien, Abdelaziz Bouteflika démissionne de ses fonctions le mardi 2 avril 2019. Malgré cette décision, la contestation se poursuit tous les vendredis, à 14 heures après la prière. Les manifestants défilent par millions dans les rues du pays pour exprimer leur opposition à tout le système. Ainsi nous assistons à de nouvelles formes d'expression de la grogne populaire : manifestations diurnes et nocturnes quotidiennes à travers tout le territoire, manifestations dites nationales sans débordements et sans affrontement violent entre policiers et manifestants. La contestation se poursuit depuis des dizaines de semaines jusqu'à l'émergence de la pandémie du Coronavirus 2019.

## 2–Cadre théorique

Comme tout mouvement social et politique, la contestation a entraîné un grand nombre de discours dans la sphère publique, tant à l'oral - discours des différentes classes sociales du peuple, entretiens médiatiques avec les principaux acteurs du mouvement, prises de parole lors des manifestations etc. - qu'à l'écrit - tracts et manifestes, pancartes brandies par les manifestants, publication de lettres d'opinion dans la presse, utilisation des médias sociaux pour soutenir ou dénoncer les revendications etc.

### 2–1–Slogan revendicateur écrit (Collette, 2013)

Parmi cette importante production, les slogans revendicateurs des manifestants ont fait couler beaucoup d'encre : dits tour à tour inventifs et vulgaires, violents et originaux, ils ont fait l'objet de nombreuses discussions à titre d'exemple, *Algérie : la contestation s'intensifie contre la pouvoir* (Arroudj, 2019), *C dans l'air* (Bouteflika : la révolte algérienne (Roux & De Tarle, 2019), Bouteflika



lâché par l'armée... et après? (Nazir, 2019) ... et beaucoup de journaux et chaînes télévisées leur ont tous consacré d'espaces et de dossiers spéciaux.

Plusieurs chercheurs se sont attachés à ce concept. Ainsi, la présence de ce signifiant dans le titre de divers ouvrages appartenant à des disciplines variées, communication, psychologie, sociologie, linguistique, le confirme en tant que tel. Le slogan est omniprésent dans la vie quotidienne de chacun. Nous le voyons à la télévision sur les panneaux publicitaires, l'entendons à la radio. Il est omniprésent, il pénètre dans notre univers et s'y installe de manière parfois durable. Il est arrivé en français par le biais de l'anglais, mais son origine remonte au gaélique « slughghairm », qui signifiait, dans l'ancienne Ecosse, le cri de guerre d'un clan (Bloch-Wartburg). Il est apparu en tant que tel en anglais au début du XVI<sup>e</sup> siècle pour devenir, au XIX<sup>e</sup> siècle, une devise nobiliaire et un mot d'ordre électoral. Il a fallu attendre 1830 afin de le voir attesté avec son sens publicitaire. Son emploi en France est beaucoup plus récent.

Olivier Reboul (1975 : 14), dont les travaux sur le sujet sont d'ailleurs fondateurs, le présente comme « Le mot, qui en anglais était venu de la politique à la publicité, est passé en français de la publicité à la politique. Mais à une politique placée sous le signe de la propagande de masse ». D'après le même auteur [O. Reboul, 1975], le slogan est *une « formule concise et frappante, facilement repérable, polémique et le plus souvent anonyme, destinée à faire agir les masses »*.

Pour le Grand Dictionnaire Terminologique de la langue française (GDRLF, 1981), le slogan est défini comme étant une « *Formule concise et frappante, utilisée par la publicité, la propagande politique, etc.* ».

Pour sa part, le Trésor de la langue française (TLF) (1992, vol. 15, pp. 561-562) propose la définition suivante : « *Une formule concise et expressive, facile à retenir, utilisée dans les campagnes de publicité, de propagande, pour lancer un produit, une marque, ou pour gagner l'opinion à certaines idées politiques ou sociales* ».

Patrick Charaudeau et Dominique Maingueneau (2002 : 537) offrent la définition donnée par Reboul en 1975 et ils nous parlent de sloganisation, terme qui désigne le degré de figement et de répétitivité que présente un texte.

En somme, nous avons affaire à un énoncé concis, accrocheur et capable de marquer l'esprit tout en ayant

une forte dimension persuasive afin d'amener autrui à agir (mot d'ordre, exhortation, injonction, protestation, dénonciation, etc.) et qui, parmi les « phrases sans texte » (Maingueneau, 2012), est caractérisé par une forme particulière et par son appel aux émotions. Cette force persuasive repose en partie sur le recours au pathos ; le slogan doit toucher pour mobiliser (sur le rôle des émotions dans l'argumentation, voir notamment (Rinn, 2008) et (Plantin, 2011)).

Il importe de signaler que le slogan se rapproche davantage du proverbe, par sa forme, aussi bien que par ses effets illocutoires. Sa formule est à la fois anonyme et à paternité connue puisque, sans être signé par son auteur, il émane, s'il est politique, d'un mouvement, d'une organisation ou d'un parti et, s'il est publicitaire, d'une société, une compagnie ou un organisme connus.

Parmi les types de slogans existants, le publicitaire et le politique, tous deux sont abondamment étudiés (voir entre autres (Grunig, 1990) et (Micheli et Pahud, 2012)). Nous nous intéressons ici au slogan revendicateur (acte d'écriture appartenant au discours manifestant (Fraenkel 2007) écrit et brandi sur des pancartes lors de manifestations nationales algériennes. Il s'agit d'un acte d'écriture qui relève de la rhétorique de la revendication et des mouvements sociaux. Il vise, d'une part, à faire état d'une émotion « contre » et à appeler à la mobilisation et, d'autre part, à faire pression sur son opposant, le tout de manière à marquer les esprits. Il est à noter que le slogan écrit se différencie essentiellement du slogan oral. Par la durée de sa présence, par son impact visuel, le slogan écrit peut mobiliser davantage.

## 2-2-Hirak

Si Hirak ou Harak signifie « mouvement » en arabe classique, la dénomination « Hirak algérien » renvoie plus spécifiquement aux mobilisations qui ont cours depuis le 22 février 2019 en Algérie. En effet, le Hirak est un mouvement social contestataire qui est, selon l'historien Charles Tilly (2008), un ensemble de campagnes de revendications soutenues, destinées aux détenteurs du pouvoir, usant un répertoire d'action particulier et exprimant valeurs, unité, nombres et engagements collectifs. Sa première composante principale est sa dimension collective. C'est pourquoi, la notion d'action collective est généralement utilisée en synonyme de mouvement social (Afeissa, 2013).

A. Melucci (1980) voit que le mouvement social est



l'expression d'un conflit structurel, l'action collective implique la solidarité, le mouvement pousse le conflit au-delà des limites de compatibilité du système auquel il est fait référence. Pour lui, il représente une construction analytique et non un objet empirique. (Melucci, cité par Le Saout, 1999).

Vivant au rythme de mobilisations inédites depuis des mois, des millions d'Algériens ont investi les rues du pays, pour s'opposer au cinquième mandat du président Abdelaziz Bouteflika, avant de revendiquer un changement radical de régime. Il en a résulté une inflation d'analyses visant autant à définir le phénomène -insurrection, crise, révolte, Hirak, révolution- (Hammouche 2019 ; Ferhani 2019) qu'à réfléchir à ses conditions d'émergence (Aziri 2019 ; Mohamed Aziz 2019).

Ce mouvement social est connu donc sous différentes appellations. Certains l'appellent «*Mouvement Populaire*» (Observ'Algérie ; El Watan), d'autres «*Révolution*» (Courrier International) ou «*Hirak*» (Algérie Presse Service). Dans son mot de présentation lors de deux journées d'étude «*Le hirak algérien au regard des sciences humaines et sociales*» consacrées au mouvement populaire du 22 février qui se sont tenues les mercredi 26 et jeudi 27 juin sous les auspices de l'Université Alger 2 Abou El Kacem Saâdallah, Khaoula Taleb Ibrahimy explique : «*Interpellés en tant qu'universitaires et spécialistes de sciences humaines et sociales par ce moment exceptionnel dans l'histoire de notre pays, nous voudrions, au-delà de l'engagement citoyen de chacune et chacun d'entre nous dans ce mouvement, proposer un regard croisé à l'aune de ces sciences sur ce qui est désormais connu sous l'appellation de "hirak".*».

En dépit de ce panel de nominations, force est de remarquer que ce mouvement témoigne de la prise de conscience des Algériens envers le vécu politique à travers leur déficit de confiance à l'égard du pouvoir. Caractérisé par son aspect pacifique et civilisé des manifestations, le *hirak* témoigne de la vitalité du peuple algérien dans son interaction avec les questions d'intérêt public. Il est qualifié d'«historique».

### 2-3-Médiation

La notion de *médiation* fait l'objet de plusieurs travaux et d'une certaine vulgarisation dans différents domaines d'études (sciences politiques, linguistique, anthropologie), depuis plusieurs années. Dans notre domaine, étant une notion centrale, elle (médiation) sous-tend toutes les situations et processus de contacts linguistiques et

culturels facilitant (ou non) la circulation d'informations, les relations interpersonnelles et l'intégration sociale.

En effet, la médiation, dans le domaine de l'utilisation des langues, remplit une fonction importante, permettant aux personnes concernées de communiquer efficacement avec des locuteurs de langues différentes de la leur, de comprendre certains termes ou concepts ou de faire face à certaines situations ou idées nouvelles pour elles.

Ainsi dans le Cadre Européen Commun de Référence pour les Langues, les activités de médiation constituent, de la même façon que les activités de compréhension (orale et écrite), d'expression (orale et écrite) et d'interaction, une activité communicative et basique, à travers laquelle l'utilisateur agit en tant qu'«intermédiaire entre des interlocuteurs incapables de se comprendre en direct. Il s'agit habituellement (mais non exclusivement) de locuteurs de langues différentes. » (Conseil de l'Europe, 2001).

Dans notre article, nous présupposons que les slogans présentent de nouveaux espaces de médiation reliant les manifestants et le monde. Ils tentent d'établir un dialogue entre les manifestants et l'autre, à savoir l'adversaire avec lequel ils sont en conflit et le monde entier pour aboutir à une solution plus rapidement et faire entendre leurs voix partout dans le monde.

### 3-Analyse du corpus

Les slogans du *Hirak* algérien représentent une forme d'appel au positionnement, à la mobilisation, à l'action et au changement afin qu'une vraie démocratie s'installe en Algérie. Ils sont devenus avant tout un véritable outil de communication multidimensionnelle transmettant la connaissance des événements qui se produisent dans la société et à tenter de les expliquer. Trois manières apparaissent pour concevoir la communication : la communication comme support de transmission de l'information, la communication comme instrument au service de la manipulation des opinions, la communication comme illusion. Dans notre travail, nous nous intéressons aux deux premières conceptions. Et tout acte de communication, en plus son aspect linguistique, peut être considéré comme un phénomène social et culturel qui se caractérise par le fait que les personnes cherchent à entretenir des relations les uns avec les autres, à établir des règles de vie commune, et à construire une vision commune du monde. Tout cela se fait à travers le langage sans lequel il n'y aurait pas de société humaine.

Le langage, en mettant les individus en relation entre eux, crée du sens, et ce dernier crée du lien social.

Nous avons pu analyser le contenu de ces slogans à partir de deux catégories de variables à savoir les supports d'expression, d'un côté, et la médiation d'un autre côté.

Pour rendre compte du premier, il a fallu apporter des réponses aux questions suivantes : pour qui, pour quoi et à qui s'adresse-t-on ? Contre qui et à quoi ? Que lui demande-t-on ? Avec quelles suggestions et quelles visées politiques ?

Pour le deuxième, il a fallu déterminer la médiation linguistique, socio-culturelle (nationale, régionale, religieuse, laïque ou occidentale) et idéologique (nationalisme, islamisme...) des termes, notions, lexique et représentations présents dans chacun des slogans. Pour ce faire, il a fallu répondre aux questions suivantes : De quelle manière construit-on ces slogans ? Quels sont les phénomènes mis en œuvre dans l'élaboration de ce discours manifestant ? Rappelons que répondre à ces questions permettra de mieux cerner le fonctionnement de l'écriture revendicatrice et d'envisager les slogans des manifestants comme moyen de médiation linguistique, sociale et culturelle reliant les manifestants et le monde. À cette fin, nous avons retenu un corpus de 300 slogans, rédigés en différentes langues et inscrits sur des pancartes photographiées lors des manifestations entre février et décembre 2019. Une multitude de banques de photos des manifestations existent en ligne (journaux, réseaux sociaux, etc.), et c'est à partir de celles-ci que notre corpus a été constitué. Ce dernier est restreint par rapport à la quantité innombrable et la diversité de slogans ayant émergé durant les manifestations, néanmoins suffisamment étendu pour répondre à notre questionnement.

### 3-1-Destinateurs

Si le slogan vise à faire agir, on peut se demander qui est appelé à l'action, par qui et pourquoi ? Qui tente plutôt d'amener le pouvoir à faire le changement ? Et pourquoi ?

L'ensemble des slogans interpellent le peuple (l'opposant) et l'autre qui peut être l'opposé, l'étranger ou l'ennemi. Tout d'abord, nous constatons que l'émetteur des slogans est le peuple algérien par toutes les catégories d'âges : enfants, adolescents, étudiants, jeunes, adultes, hommes, femmes... même les malades ont participé aux manifestations. L'émetteur s'adresse avant tout à ses pairs et ses compagnons de lutte pour soutenir sa cause et lance

un appel à la mobilisation et à l'action.

Nous constatons la présence du «soi» dans l'ensemble des slogans, à travers :

-Les revendications collectives (je, moi, nous, peuple...« *Le peuple veut la chute du régime*», «*On ne va pas s'arrêter !*», «*on lave le linge sale en famille*», « *l'Afrique aux africains*», «*Argaz tamettut add-nehyu tamurt*» (*Hommes et femmes on va ressusciter l'Algérie*), «*un slogan unique pour ce vendredi 23/03/2019 : nous sommes unis, vous êtes finis*») ;

-L'expression d'une appartenance/possession (mon, notre... «*mon pays*», «*de Tizi un seul cœur qui bat pour notre Algérie*»);

Le vocabulaire nationaliste (patrie, pays, nation, peuple, Algérie...«*pour la première fois, j'ai (je n'ai) pas envie de quitter mon Algérie*», «*un seul héros le peuple*», «*un seul héros le peuple, un seul zéro votre système*») ;

-Le refus total («*Dégagez tous*», «*Partez*», «*Non au cinquième mandat !*», «*Non au cinquième mandat. Non au système mafieux*», «*nous n'avons plus de slogans dégagez*», «*FLN, dégage*», «*dégoût total*» et un «*ras-le-bol général*» [*de voir leur pays couler avec eux*]. « *Il y en a marre* », « *Pouvoir assassin* », «*Non à la prolongation du 4<sup>ème</sup> mandat, it's enough (c'est assez)*» ;

-Le double refus, triple même («*Ni Macron, ni Poutine, ni Azraïne ne peuvent vous sauver*», «*Ni oligarchie, ni ploutocratie pouvoir au peuple*», «*Ni printemps arabe, ni influence occidentale, notre lutte est algérienne*», «*Révolution algérienne : ni armes, ni violence et sans haine. Par le peuple et pour le peuple*») «*ni couronne, ni bride... l'extraction !*», «*Ni détartrage, ni plombage, système dégage*» ;

-Le caractère pacifique des revendications («*Pacifiques ! pacifiques !*», «*La révolution du sourire*»

À titre d'exemples, nous retenons les slogans suivants :

-Un petit enfant relevant son slogan «*L'Algérie, c'est nous* ;

-Un jeune enfant handicapé sur son fauteuil roulant participant à la marche pour dire «*Moi aussi, je veux me soigner en Suisse*» ;

-Une jeune femme exprime la raison pour laquelle elle se manifeste en écrivant «*Ryan, c'est pour toi que je marche*» ;

-Une jeune étudiante écrit un message en rédigeant «*Mr le président, je m'adresse à vous avec une langue comprise pour vous dire simplement et clairement que l'état...*» ;

- Un groupe d'étudiante préfère de s'exprimer en anglais «*woman's place is in the resistance*» ;
- Une femme enceinte marche en portant sur son dos ce slogan pour sa sécurité «*Attention bébé à bord*» ;
- Une femme âgée sur son fauteuil roulant rassure les martyrs en soulevant cette expression «*Ben M'hidi, tu peux reposer en paix, tes fils sont là*» ;
- Une autre femme âgée sur son fauteuil roulant nous informe sur son combat continu «*J'ai fait mon devoir en 1954 en 2019 je dois continuer à le faire*» ;
- Une jeune femme communique sa vision à travers cette expression «*L'Afrique aux africains*» ;
- Un jeune homme évoque l'âge des responsables militaires en écrivant «*Rappel aux généraux : La retraite est à 60 ans*» ...

### 3-2-Destinataires

Si les slogans visent à faire mobiliser l'opposant en l'incitant à joindre le mouvement et à poursuivre la lutte, ils veulent aussi persuader l'opposé d'agir en changeant son comportement et sa politique. Ce cas de figure est présent dans les slogans de type «*Système dégage*». Ce type de slogans représente un appel à la démission (dégager) où le groupe ou la personne appelés sont clairement identifiables. On peut alors se demander contre qui et à quoi? Que lui demande-t-on? Avec quelles suggestions et quelles visées politiques ?

Les slogans mettent en scène le président Bouteflika et aussi les membres de son gouvernement, particulièrement les noms des ministres, respectivement le premier ministre Ahmed Ouyahia, ministres de l'Éducation et des Finances ...), mais également l'étranger tels que la France et ses responsables, les États Unis... Les slogans prennent alors une dimension plus personnalisée, et ce sont les noms des ministres et du président qui deviennent l'objet de paroles revendicatrices.

À titre d'exemples, nous retenons les slogans suivants pour identifier les différents destinataires qui sont :

- En premier lieu le régime («*le système, dégage*», en langue kabyle «*N NAD D AQLA3 MAČČI DALEQEM* (On va vous déraciner. On ne va pas vous greffer)», «*Pouvoir assassin*» ; «*Libérez l'Algérie*», «*Jmie liman ar truhem* en langue kabyle qui veut dire en arabe et en français (Wallah ghir trouhou/ Vous allez partir on le jure)» ;
- En première position de ce régime le président algérien à travers les expressions suivantes «*Bouteflika, dégage*»,

«*Votre crédit de vie est insuffisant pour effectuer ce mandat*», «*Tu prolonges le mandat on prolonge le combat*», ... ;

Des ministres tels que la ministre de l'éducation Mme Benghabrite «*Sauvez-moi de Benghabrite*» (l'élève algérien) ;

-Le vice-ministre de la Défense nationale, chef d'état-major de l'Armée nationale populaire (ANP) le général-major Ahmed Gaïd Salah «*Gaid Salah, la plus posture algérienne*» ;

-Les Etats Unis d'Amérique et leurs partenaires «*Dear USA et CO Algeria is not your business*» (cher USA et CO l'Algérie ce n'est pas vos affaires) ;

-La France «*France : Rendez-nous nos intellectuels, récupérez vos déchets (harkis)*», «*Chère France, il ne reste plus de pétrole sauf si vous voulez du l'huile d'olive*» ;

-Des politiciens français, à leur tête le président français Macron «*MACRON occupe-toi plutôt de tes gilets jaunes*», «*Macron #mêle\_toi\_de\_tes\_oignons.*», «*Azul Mr. Macron ! On vous a compris*», «*Macron occupe-toi de ta maman. L'Algérie est plus grande que toi.*», «*Macron avant de choisir un président choisissez votre femme*», «*Ta (t'as) le droit d'épouser une vieille. Par contre, ta (t'as) pas le droit de nous imposer un vieillard...*» ;

-La députée européenne de nationalité française Marine Le Pen «*Mme Marine Le Pen quand ça vient de si bas le peuple algérien tire la chasse*» ;

-Le président russe Poutine «*Ni Macron, ni Poutine, ni Azraïne ne peuvent vous sauver*» ;

-Les ennemis de l'Algérie à travers des appels anonymes tels que «*À ce qui pensent que nous allons vers le chaos. Dites-leur qu'on se prépare pour le prix Nobel de la paix*» «*L'Algérie fleurie mais sans vous !*» «*Un peuple indépendant qui ne veut plus un président dépendant*».

### 3-3-Présence de l'identité culturelle propre

En observant le contenu identitaire des slogans, il convient de souligner que toutes les références nationales, identité collective, patrimoine, islamité, algérianité, amazighité... sont évoquées dans les slogans telles que :

**-Algérianité et appartenance:** Comme dans «*Ni printemps arabe, ni influence occidentale, notre lutte est algérienne*», «*Vos intérêts sont en ALGERIE, mais nous notre intérêt c'est L'ALGERIE, là est toute la différence*», «*L'Algérie n'est pas morte*», «*l'Afrique aux africains*», «*Qué vergüenza intimidación al pueblo argelino pidiendo*

ayuda... (en langue espagnole : Quelle honte intimité au peuple algérien demandant de l'aide)» ;

**-Islamité :** Tels que «*Le vendredi en Algérie c'est l'appel à manifester*», «*Ayisar Rebbi allamma yesray wakal* (Que DIEU nous couvre de sa bénédiction jusqu'à notre mort)» ;

**-Amazighité :** Nous citons «*Comment se fait-il qu'un pays dirigé par une femme «DIHIA» est devenu aujourd'hui un enfer pour les femmes*» en utilisant les propos de Kateb Yacine, «*Ce qui se passe en Algérie sans racisme c'est le printemps de l'amazigh pas le printemps arabe*» ;

**-Patrimoine :** Prenons comme exemple «*Ben M'hidi ! Tu peux reposer en paix. Tes fils sont là !*», «*J'ai fait mon devoir en 1954 en 2019 je dois continuer à le faire* (les propos d'une compatriote)», «*Comment se fait-il qu'un pays dirigé par une femme «DIHIA» est devenu aujourd'hui un enfer pour les femmes*» les propos de Kateb Yacine, «*Pour une Algérie meilleure et une démocratie majeure*» les propos de Matoub Lounes, «*Pardon aux harragas d'avoir mis autant de temps à vous défendre*», «*We are the daughters of Hassiba Ben-bouali*» ;

**-Détermination :** Les manifestants s'expriment avec une détermination sans précédent tels que les propos d'un jeune handicapé manifestant sur sa chaise roulante «*Aujourd'hui, je marche*», «*On ne va pas s'arrêter !*», «*Argaz tamettut add-nehyu tamurt* (Hommes et femmes on va ressusciter l'Algérie)», «*Algérie : ton peuple te protège*», «*Un seul gaid le peuple*», «*Peuple connecté, système déconnecté*», «*Si vous êtes loups nous serons chasseurs*» ainsi que l'expression d'un vieux «*Si je marche suivez-moi, si je m'arrête poussez-moi, si je recule tuez-moi*» ;

**-Union et solidarité :** Messages renforçant les liens de solidarité afin de faire des manifestants une masse en fusion psychique et corporelle. Nous prenons comme exemple «*Restons unis ce n'est pas fini*», «*Nous devons apprendre à vivre ensemble comme des frères, sinon nous allons mourir ensemble comme des idiots*» ;

**-Pacifisme :** Sans leaders, le peuple algérien s'exprime en disant «*non*» massivement, calmement et fermement «*Révolution en Algérie : ni arme, ni violence et sans haine. Par le peuple et pour le peuple*», «*CHUUUUUT, on prépare un attentat poétique*», «*Pacifique ! Pacifique !*», «*La révolution du sourire*» «*A ceux qui pensent que nous allons vers le chaos. Dites-leur qu'on se prépare pour le prix Nobel de la paix*».

Nous remarquons aussi des expressions renvoyant à l'espoir et à l'avenir comme dans celles provenant d'une sage-femme «*Poussez madame Algérie poussez !!! Le système va sortir !!! Allez encore un effort !!!*», «*L'Algérie fleurie mais sans vous !*», «*Ne kkni d asi rem n uze k ka* (nous sommes l'espoir de demain)», «*Pour une université publique, gratuite et de qualité*».

### 3-4- Représentation de l'autre

**-Représentation des dirigeants du pays :** Nombreux sont les slogans contenant des noms propres et des adjectifs qui désignent les dirigeants afin de dénoncer leur alliance avec l'étranger et leur trahison vers leur peuple comme en témoigne l'injonction clé de ce soulèvement «*yatnahaw ga* (qu'ils s'en aillent tous !)», «*Pays des héros, dirigé par les zéros*», «*Un seul Héro le peuple, un seul Zéro votre système*», «*Pouvoir assassin*», «*Miss Lahrame*» en parlant du premier ministre Mr. Ouyahia, «*FEEY AY AJRAD TAMURT-IW*» en langue kabyle signifiant (Oh criquets dévastateurs, quittez mon pays), «*dégoût total*» et un «*ras-le-bol général*» de voir leur pays couler avec eux, «*Il y en a marre*» ; «*FLN, dégage*», «*libérez l'Algérie*», «*Pour une deuxième république*», «*Le peuple veut la chute du régime*», «*Non au cinquième mandat !*», «*Non au cinquième mandat. Non au système mafieux*», «*on lave le linge sale en famille*», «*We need a government not a mafia game over*» (nous avons besoin d'un gouvernement et non d'une mafia) ...

### -Représentation de l'étranger

L'étranger est explicitement et massivement désigné par les slogans. La France vient en premier lieu, l'Amérique et les autres viennent derrière. Cet étranger est perçu comme un ennemi redoutable. Cette représentation de l'étranger s'exprime sous forme de dénonciation, de rejet de la domination étrangère et de condamnation comme dans : «*France : Rendez-nous nos intellectuels, récupérez vos déchets (harkis)*», «*We have 40 million ideas we do not need external ideas*» (Nous avons 40 millions d'idées, nous n'avons pas besoin d'idées externes), «*Dear USA et CO Algeria is not your business*» (chers USA et CO l'Algérie ce n'est pas vos affaires), «*Ni Macron, ni Poutine, ni Azraïne ne peuvent vous sauver*»



## Conclusion

Presque une année après le début de la contestation, on assiste à un face-à-face inédit entre le peuple algérien et le pouvoir. Grandiose par son ampleur, sa durée, son enracinement national, son pacifisme et sa créativité, le *hirak* algérien a pu donner une nouvelle image celle de renouveler la relation de toute une société à elle-même, à son passé et à son avenir. Que ce soit en Arabe, en Amazigh, en dialectal, en Français, en Anglais, en espagnol ou parfois simplement avec l'image, les manifestants ont laissé libre cours à leur imagination chacun dans son domaine de prédilection, animés par la recherche de la liberté et la dignité.

Nous nous sommes efforcés, tout au long de ces lignes, d'offrir des éléments d'explication afin de comprendre et connaître la dynamique linguistique, sociale, culturelle et idéologique de la société algérienne. Ainsi, l'analyse des expressions nous révèle le contenu linguistique, social, culturel et identitaire des revendications sociales et politiques.

Notre analyse d'une multitude de slogans nous a montré que tous ces derniers constituent un espace de communication, de médiation reliant les manifestants et le monde, des mots qui en disent beaucoup. Des mots, du fond du cœur, courts, précis, impératifs, expressifs, ces slogans analysés s'avèrent révélateurs des revendications du mouvement populaire. Par le recours à ces formes scripturales pourtant concises, les manifestants font état

de ce qu'ils reprochent au système, aux dirigeants du pays et ennemi, de leurs émotions et de leurs demandes, et ce, sans avoir recours à de longs discours.

De même, par l'analyse de ces expressions retenues, il est possible de rendre compte des différentes revendications qui ont été au cœur du mouvement protestataire, ce qui permet de mieux comprendre le soulèvement. Elle a permis de faire état des différents destinataires, destinataires, l'identification du «soi» et de l'autre, la présence des références nationales et culturelles et la représentation de l'autre.

Qu'il s'agisse d'un message politique, d'un fait de société qui dérange, d'une revendication, d'un soulèvement, le *hirak* via ses slogans prend les allures du miroir d'une communauté, du reflet de ce que les manifestants ressentent et pensent. Pour les uns, c'est une simple expression de ressentiment, d'un dérangement émotionnel créé par multiples situations. Pour les autres, c'est une appartenance à un groupe spécifique constituant un message très clair et très fort envers un autre collectif.

Enfin en termes de perspectives, ce travail demande néanmoins à être approfondi, il peut s'élargir pour traiter d'autres aspects du *Hirak*. Loin d'être des énoncés habituels, les slogans du *Hirak* algérien ont soulevé une série d'interrogations et méritent d'être considérés comme des objets d'étude à part entière dans l'analyse des discours de l'appel à l'action collective et de la rhétorique des mouvements sociaux.

## Références

1. AFFEISSA, H-S., *Qu'est-ce qu'un mouvement social?* [En ligne] : <https://www.nonfiction.fr/article-6348-quest-ce-quun-mouvement-social.htm>
2. AIT DAHMANE, K. (2019). *Vendredira en Algérie: humour, chants et engagement*. Alger: El Ibriz.
3. Aziadé Zemirli, Z. (2019), «Quelle place pour le pluralisme religieux dans le mouvement de protestation algérien de 2019 ?», *L'Année du Maghreb*, 21, pp. 91-104.
4. Aziri, M. 2019. « Abderrahmane Moussaoui : "Le mouvement populaire n'est pas le fait d'une génération spontanée" », *El Watan*, 20 mars. Disponible en ligne à l'URL suivant : [www.elwatan.com/edition/actualite/abderrahmane-moussaoui-professeur-en-anthropologieuniversite-lyon-2-lumiere-le-mouvement-populaire-nest-pas-le-fait-dune-generation-spontanee-20-03-2019](http://www.elwatan.com/edition/actualite/abderrahmane-moussaoui-professeur-en-anthropologieuniversite-lyon-2-lumiere-le-mouvement-populaire-nest-pas-le-fait-dune-generation-spontanee-20-03-2019).
5. Belakhdar, N. (2019), «« L'Indépendance, c'est maintenant ! » Réflexion sur le soulèvement populaire en Algérie», *L'Année du Maghreb*, 21, pp. 105-116.
6. Bernard Barbeau, G. (2015), «De l'appel à mobilisation à ses mécanismes sociodiscursifs : le cas des slogans écrits du printemps érable», *Argumentation et Analyse du Discours* [En ligne], 14, mis en ligne le 09 avril 2015, consulté le 30 avril 2020. URL: <http://journals.openedition.org/aad/1969>; DOI: <https://doi.org/10.4000/aad.1969>
7. Boissevain, K. & Lesourd, C. (2019), «Édito : Un, deux, trois... Voilà l'Algérie !», *L'Année du Maghreb*, 21, pp. 3-5.
8. Boumghar, M. (2019), «Le gant constitutionnel réversible : accessoire de l'uniforme militaire. Regard critique sur la



- crise constitutionnelle algérienne de 2019», *L'Année du Maghreb*, 21, pp. 69-88.
9. CAUNE, J. (2017), *La médiation culturelle : expérience esthétique et construction du Vivre-ensemble*, nouvelle édition revue et augmentée, Fontaine, Presses universitaires de Grenoble, Coll. «Communication, médias et sociétés».
  10. CHARAUDEAU, P. & MAINGUENEAU, D. (2002), *Dictionnaire d'Analyse du Discours*, Paris : Seuil.
  11. COLLETTE, Karine. (2013), «Distances et conciliations sur le statut du discours : autour d'une analyse émergente des discours du Printemps érable», *Cahiers de recherche sociologique* 54, 71-94 DOI : 10.7202/1025993ar
  12. Conseil de l'Europe, (2001), *Cadre Européen Commun de Référence pour le Langues : apprendre, enseigner, évaluer*, Strasbourg-Paris : Conseil de l'Europe, Didier. Disponible sur le site [http://www.editionsdidier.com/files/media\\_file\\_3403.pdf](http://www.editionsdidier.com/files/media_file_3403.pdf) [consulté le 30/04/2020].
  13. Desrues, T. & Gobe, E. (2019), «Introduction : Quand l'Algérie proteste. Le Maghreb au prisme du *hirak* algérien», *L'Année du Maghreb*, 21, pp. 9-24.
  14. Dirèche, K. (2019), « Écrire sur l'Algérie. Les SHS à l'épreuve de la mobilisation citoyenne du 22 février 2019 », *L'Année du Maghreb*, 21, pp. 205-211.
  15. Dris Aït-Hamadouche, L. & Dris, C. (2019), «Le face à face *hirak*-pouvoir : La crise de la représentation», *L'Année du Maghreb*, 21, pp. 57-68.
  16. Fabbiano, G. (2019), «Le temps long du *hirak* : le passé et ses présences», *L'Année du Maghreb*, 21, pp. 117-130.
  17. Ferhani, A. 2019. « Du Hirak au Harak, tentative de lexique », *El Watan*, 17 mai. Disponible en ligne à l'URL suivant : [www.elwatan.com/edition/actualite/du-hirak-au-harak-tentative-de-lexique-17-05-2019](http://www.elwatan.com/edition/actualite/du-hirak-au-harak-tentative-de-lexique-17-05-2019).
  18. GruniG, B.N. (1990), *Les mots de la publicité. L'architecture du slogan*, Paris : CNRS.
  19. Hammouche, M. 2019. « Hirak ou révolution? », *Liberté*, 6 juin. Disponible en ligne à l'URL suivant : [www.liberte-algerie.com/contrechamp/hirak-ou-revolution-5005?fbclid=IwAR1QBHZdf\\_0xcdj2Pm6vDOkqn-TUTETNonUobd3k92e37IIh4Yj1-Xalnnw](http://www.liberte-algerie.com/contrechamp/hirak-ou-revolution-5005?fbclid=IwAR1QBHZdf_0xcdj2Pm6vDOkqn-TUTETNonUobd3k92e37IIh4Yj1-Xalnnw).
  20. Le Saout, D. (2019), «Faire *hirak* à Paris. Les mises en scène d'une révolution contre le « système algérien »», *L'Année du Maghreb*, 21, pp. 131-146.
  21. Maingueneau, D. (2012), *Les phrases sans texte*, Paris : Armand Colin.
  22. Micheli, R. & Pahud, S. (2012), Options épistémologiques et méthodologiques de l'analyse textuelle des discours : l'exemple d'un corpus de slogans politiques, *Langage et société*, n° 140), pp. 89 à 101.
  23. Mohamed Aziz, A. 2019. « Protesting Politics in Algeria », *Middle East Research and Information Project* [en ligne]. URL : <https://merip.org/2019/03/protesting-politics-in-algeria/>.
  24. Mustapha Benfodil, *Des universitaires décryptent le mouvement du 22 février : Regards croisés sur le «hirak»*.
  25. Navarro Domínguez, F. (2005), La rhétorique du slogan : cliché, idéologie et communication, *Bulletin Hispanique*, tome 107, n°1, pp. 265-282 [En ligne], consulté le 30 avril 2020. URL : [https://www.persee.fr/doc/hispa\\_0007-4640\\_2005\\_num\\_107\\_1\\_5231](https://www.persee.fr/doc/hispa_0007-4640_2005_num_107_1_5231); DOI: <https://doi.org/10.3406/hispa.2005.5231>
  26. Olivier, F. ; Agrikoliansky, E & Sommier, I. (2010), *Penser les mouvements sociaux. Conflits sociaux et contestations dans les sociétés contemporaines*, Paris : La Découverte.
  27. Plantin, Chr. ; Traverso, V. & Vosghanian, L. (2008), Parcours des émotions en interaction. In M. Rinn (ed) *Emotions et discours*, Presses Universitaires de Rennes, pp.141-162.
  28. Plantin, Chr. (2011), *Les bonnes raisons des émotions. Principes et méthode pour l'étude du discours émotionné*, Berne : Peter Lang.
  29. REBOUL, O. (1975), *Le slogan*, Paris : PUF/ Éditions Complexe.
  30. ROBERT, P. (1981), *Dictionnaire alphabétique et analogique de la Langue Française*, Paris : Société du Nouveau Littre, volume 6.
  31. TLF (1992), *Trésor de la Langue Française*, Paris : Gallimard, volume 15.
  32. Volpi, F. (2019), «Le mouvement protestataire algérien de 2019 à la lumière de la théorie des mouvements sociaux et des Printemps arabes », *L'Année du Maghreb*, 21, pp. 27-36.

## تحليل شعارات الحراك الجزائري

## ملخص

## الكلمات المفتاحية

مظاهرة

شعار

وساطة

خطاب

الحراك الجزائري

يهدف بحثنا إلى تحليل شعارات الحراك الجزائري من أجل فهم أفضل لعمل كتابة الاحتجاج. للقيام بذلك؛ كان لا بد من الإجابة على الأسئلة التالية: لمن ولماذا وضد من توجه هذه الشعارات؟ وما غايتها؟ كيف تم بناء هذا الخطاب؟ وما هو محتواه؟ اعتبرنا أن هذه الشعارات تشكل وسيلة تواصل متعدد الأبعاد، كما أنها تمثل عوامل تكوين لأشكال جديدة للإنتاج والإبداع، ومساحات جديدة للوساطة تربط المتظاهرين بالعالم. اعتمد عملنا على تحليل مجموعة مكونة من 300 شعار كتبها المتظاهرون وتم التلويح بها خلال المظاهرات، لاحظنا أن المتظاهرين استخدموا عبارات غنية جدًا شكلا ومضمونا، تضمنت العديد من الجوانب اللغوية والثقافية، وقدمت معلومات مثيرة للاهتمام.

## Analysis of the written slogans of «Algerian Hirak»

## Abstract

*Our research aims to analyze the written slogans of the Algerian Hirak in order to understand the functioning of protest writing. To do this, the following questions had to be answered: For whom, why and to whom are these slogans addressed? How did this manifesting discourse construct? What are the phenomena involved in its development? We consider that these slogans constitute a means of multidimensional communication, we presupposed that they represent configuring factors of new forms of production and creativity; and new spaces of mediation connecting the demonstrators and the world. Our work is based on the analysis of a corpus made up of 300 slogans brandished during the manifestations. We found that the demonstrators use very rich statements in terms of form and substance. They present many linguistic and cultural aspects allowing to locate interesting information.*

## Keywords

manifestation

slogan

mediation

speech

Algerian Hirak